

نُصُوص
في عُلُومِ القرآنِ

تأليف

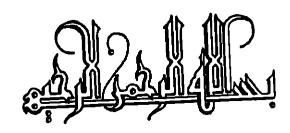
السّيد علي الموسوي الدارابي

المجلّد الخامس

مصاحف الصّحابة، رسم القرآن،
نقط القرآن وشكله

بإشراف
مدير قسم القرآن
الأستاذ العلّامة محمّد واعظ زاده الخراساني






شبكة الفكر
alfeker.net

بسم الله الرحمن الرحيم

نصوص في علوم القرآن

تأليف

السيد علي الموسوي الدارابي

المجلد الخامس

مصاحف الصحابة، رسم القرآن،
نقط القرآن وشكله

بإشراف
مدير قسم القرآن

الأستاذ العلامة محمد واعظ زاده الخراساني

موسوي دارابي، علي، ١٣٢٤ ـ
نصوص في علوم القرآن / تأليف علي الموسوي الدارابي: باشراف محمد واعظ زاده الخراساني. ــ
مشهد: مجمع البحوث الاسلاميّة، ١٤٢٩ق. = ١٣٨٦ ش.
ج.
ISBN set 978-964-444-380-0 (دوره).
ISBN 978-964-971-208-6 (ج. ٥)
فهرستنويسى بر اساس اطلاعات فيپا.
عربى
كتابنامه
١. قرآن ــ علوم قرآنى. ٢. قرآن ــ وحى. الف. واعظ زاده خراسانى، محمّد، ١٣٠٤ ـ ، مصحح. ب. بنياد پژوهشهاى اسلامى. ج. عنوان



نصوص في علوم القرآن

المجلد الخامس

(مصاحف الصّحابة، رسم القرآن، نقط القرآن و شكله)

السيد علي الموسوي الدارابي
باشراف الاستاذ محمّد واعظ زاده الخراساني

الطبعة الاولى: ١٤٢٩ق. / ١٣٨٦ش
١٠٠٠ نسخة / الثمن ٧٠٠٠٠ ريال
الطباعة: غوتمبرغ (مشهد)

مجمع البحوث الإسلاميّة، ص. ب ٣٦٦ ـ ٩١٧٣٥
هاتف و فاكس وحدة المبيعات في مجمع البحوث الاسلامية: ٢٢٣٠٨٠٣
معارض بيع كتب مجمع البحوث الاسلامية، (مشهد) ٢٢٣٣٩٢٣، ٢٢٣٣٩٢٣، (قم) ٧٧٣٣٠٢٩
شركة بهنشر، (مشهد) الهاتف ٧ ـ ٨٥١١١٣٦، الفاكس ٨٥١٥٥٦٠

Web Site: www.islamic-rf.org E-mail:info@islamic-rf.org

الفهرس العامّ

الباب السّادس : «نَقْط القرآن وشَكْله» و فيه فصول :

تصدير

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد لله ربّ العالمين و الصّلاة و السّلام على من أُنْزِل إليه الكتاب المبين و على آله الطّاهرين و صَحْبه المنتجبين.

و بعد، نشكر الله تعالى على ما وهبنا من التّوفيق لتقديم المجلّد الخامس من سلسلة «نصوص في علوم القرآن» الّذي تصدّى لجمعه و تأليفه مشكورًا العالم المتتبّع السّيّد عليّ الموسويّ الدّارابيّ[1] من أعضاء قسم القرآن في مجمع البحوث الإسلاميّة بالأستانة الرّضويّة.

و قد احتوى هذا المجلّد نصوصًا في «مصاحف الصّحابة» و «رسم القرآن» و «نَقْط القرآن وشَكْله» في الأبواب أرقام (٤ - ٦) من الكتاب، و في كلّ باب كالعادة فصولٌ حسب أسماء أرباب النّصوص مرتّبةً وفق تاريخ حياتهم إلى هذا العصر.

و النّصوص في باب المصاحف قسمان: قسم رواية و تعريف بشأن المصاحف في نصّين:

أوّلهما - نصّ السِّجستانيّ (م : ٣١٦) من السُّنّة نقلًا عن كتابه: «المصاحف» بعنوان «مصاحف الصّحابة».

ثانيهما - نصّ ابن طاووس (م : ٦٩٤) من الشّيعة نقلًا عن كتابه: «سعد السّعود للنّفوس» بعنوان «اختلاف المصاحف».

و قسم دراسة و تحقيق حول هذه المصاحف نقلًا عن أعلام الأُمّة من السُّنّة

---

١ ـ و أعانه على جمع النّصوص و تنضيد الحروف أحمد القرائيّ.

و الشّيعة و جميعهم من المعاصرين. و لنا دراسة حول هذين القسمين :

أمّا القسم الأوّل ، فما جاء فيه عن السِّجِستانيّ بشأن مصاحف الصّحابة و التّابعين فعنوانه مشعرٌ بوجود مصاحف لكلّ هؤلاء مع أنّ نصّه خالٍ عن ذكر المصاحف لكثير منهم بل حاكية لقراءات منهم في بعض الآيات فاختلطت في العنوان القراءات بالمصاحف، و هذا ما سوف نختار شبيهًا منه في ما يسمّى مُصْحَف عليّ عليه السلام و أنّه لم يكن مُصْحَفًا بل تفسيرًا.

و كأنّ السِّجِستانيّ نفسه رام التّحفّظ عن هذا الخطأ، حيث يقول في أوّل نصّه : « قال أبو بكر بن أبي داود: إنّما قلنا مُصْحَف فلان لِما خالف مُصْحَفنا هذا من الخطّ أو الزّيادة أو النّقصان، أخذته عن أبي رحمه الله».

نعم ؛ جاء في نصّ السِّجِستانيّ(ص :٢٧) ذكر عن مُصْحِف أُبيّ ، و في نصّ ابن طاووس (ص : ٤٦) ذكر عن مُصْحَف أُبيّ و عبد الله بن مسعود و سالم مولى أبي حُذيفة، و أنّهم خالفوا ما كتبه زيد بن ثابت على عهد أبي‌بكر إلّا أنّها – لو كانت مصاحفًا – فقد كُتبت قبل مُصْحَف عُثمان . و هذا ما نصّ عليه الدّكتور شاهين في مُصْحَف أُبيّ حيث قال (ص:١٠١) : « على أنّ ما نسب إلى أُبيّ من روايات حفل بها مُصْحَفه راجع في رأينا إلى ما قبل كتابة المُصْحَف الامام، وكان النّاس قد أخذوا عنه كثيرًا من الحروف الّتي رووها مرفوعة، لكن موقفه من المُصْحَف الإمام يعدّ في نظرنا بمثابة العدول عن كلّ ما خالف عنه ».

و أمّا ما جاء في نصّ السِّجِستانيّ من ذكر مصاحف ابن عبّاس ص :٣١ و عبد الله ابن عمرو بن العاص ص :٣٧ و عائشة ص : ٣٨ و حفصة ص : ٣٩ و أُمّ سلمة ص : ٤١ ، فكلّها كُتبت بعد مُصْحَف عُثمان معتمدة عليه ، و اختلافها يُعدّ اختلافًا في القراءة من دون أن تَعُدّ مصاحف قبال مُصْحَف عُثمان .

و هذه النّكتة لا بدّ من الالتفات إليها حتّى لا يتوهّم أنّ كلّ هؤلاء الصّحابة و التّابعين الّذين جاء ذكرهم في هذا النّصّ استقلّوا بمُصْحَف يخالف مُصْحَف عُثمان .

و أمّا نصّ ابن طاووس فليس فيه ذكر عن مصاحف الصّحابة ـ غير

ماجمعه زيد بن ثابت في عهد أبي‌بكر وخالفه هؤلاء الثّلاثة : « أُبيّ وابن مسعود وسالم» وكان ذلك كما سبق قبل مُصْحَف عُثمان ـ، وكلّ مافيه هو اختلاف نُسخ مُصْحَف عُثمان السّبعة في بعض الحروف.

فقد ظهر أنّه لم تكن هناك مصاحف باسم الصّحابة و التّابعين المذكورين ، بل قراءات حكاها السِّجستانيّ و ابن طاووس و غيرهما ، و كلّها أخبار آحاد لا يثبت بها القرآن سوى ما ثبت من القراءات المتواترة ، و سنبحثها إن شاء الله في المجلّد السّادس من هذا الكتاب المختصّ بالقراءات .

فما أُسند منها إلى الصّحابة قبل مُصْحَف عُثمان سواء كانت مصاحف أو قراءات فقد كتبه الصّحابيّ لنفسه تذكارًا لما حفظه من القرآن. و ربّما مع شيء من التّفسير ، أو شيء من النّقص في الآيات أو السُّوَر .

و قد قال مختار عمر و سالم مُكرم بشأن هذه المصاحف (ص : ١٤٣) : « و الحقيقة أنّ هذه المصاحف ليست إلّا صُحُفًا أو أجزاء من القرآن الكريم ، كتبها كلّ واحد منهم بناءً على ما سمع من الرّسول و أُطلق عليها اسم المصاحف مجازًا، لأنّ جمع المُصْحَف لم يكن لأحد من الصّحابة قبل أبي بكر . . . و جميع هذه الصُّحُف أو هذه الأجزاء كتبها كلّ منهم على ما سمع من ناحية ، و على التّفسير المذكور في الأحرف السّبعة من ناحية أُخرى » .

و أمّا ما أُسند منها إلى التّابعين ، فلو كانت مصاحف و لم تكن قراءات فهي – كما قال الدّكتور شاهين (ص : ٨٨) – : «كانت نسخة مكرّرة من روايات الصّحابة ، فتسميتها بمصاحف التّابعين ». – كما فعله السِّجستانيّ – لا تعني سوى تحديد جهة تلقّي التّابعيّ و ربط مُصْحَفه بمُصْحَف الصّحابيّ الّذي أخذ عنه. و قال أيضًا (ص : ٨٧) بشأن هذه المصاحف : « ونؤكّد هنا ما سبق أن قلناه من أنّ جمع المُصْحَف بين دفّتين بصورة شاملة كاملة لم يكن لأحد من الصّحابة قبل أبي بكر على وجه القطع ، بل كانت مجموعات من السُّوَر الّتي حفظوها ، كثرت أو قلّت ، ويُطلقون عليها (مصاحف) من باب التّغليب».

هذا كلّه رأينا في القسم الأوّل من النّصوص .

و أمّا القسم الثّاني ، و هو الدّراسات حول تلك القراءات الّتي سُمّيت مصاحف ، فأوّلها دراسة الدّكتور شاهين في كتابه : « تاريخ القرآن » بعنوان « مشكلة المصاحف » ، و قد بحث فيها ما كُتبت قبل مُصْحَف عُثمان مثل : مُصْحَف أُبيّ ، و ما كُتبت بعدها فأكّد أن ما كُتبت قبلها ما كان جامعًا للقرآن بل كانت مذكّرات للصّحابيّ تُركت بعد مُصْحَف عُثمان ـ كما قلنا نحن أيضًا ـ .

و قد طوّل الكلام حول مُصْحَف ابن مسعود و رفض ما جاء في مرويّات غُلاة الشّيعة من إساءة عُثمان بابن مسعود و ضربه و قتله ، و في رأينا أنّ كثيرًا منها من موضوعات المنافقين الّذين كان همّهم ـ كما قلنا في مقدّمة المجلّد الرّابع من هذا الكتاب ـ نشر فكرة التّحريف في كتاب الله ، ثمّ توسيع شقّة الخلاف بين الصّحابة و لا سيّما بين أتباع عليّ عليه السلام و أتباع عُثمان و مَن قبله بأضعاف ما كان بما نسبوه من الأكاذيب إلى الصّحابة و التّابعين ، و من جملتها وضع مصاحف منسوبة إلى ابن مسعود كما دلّ عليه ما جاء من ابن النّديم في هذا الكتاب (ص : ٦٩) نقلًا عن الفضل بن شاذان أنّه قال : « رأيت عدّة مصاحف ذكر نُسّاخها أنّها مُصْحَف عبدالله بن مسعود ، ليس فيها مُصْحَفان متّفقان ... » .

وقد حمل الدّكتور شاهين كغيره كثيرًا من القراءات في مُصْحَف ابن مسعود و غيره إلى التّفسير دون القراءة ، أو على الشّذوذ ، أو على ما قبل اعترافه بمُصْحَف عُثمان .

و مع ذلك كلّه اعترف ببقاء خلافٍ قليلٍ في نُسَخ مصاحف عُثمان أو عند القُرّاء « وكانت ذات طابع لهجيّ » (ص : ١٠١)، لا تضرّ به كما تعرّض لما مَسّ من قِبَل المستشرقين بكرامة القرآن استنادًا إلى تلك المصاحف المزعومة و القراءات الشّاذّة .

و من أهمّ ما في دراسة الدّكتور شاهين رأيه في مُصْحَف ابن عبّاس رضي الله عنه و مُصْحَف عليّ عليه السلام :

أمّا مُصْحَف ابن عبّاس ـ فبعد ذكر جملة من فضائله و موضعه بين الصّحابة و التّابعين و رجوعهم إليه و اهتمامه بمُصْحَف عُثمان – أكّد على صلة القراءات السّبعة به في أسانيدهم المشهورة ... إلى أن قال : « فإذا وضعنا نصب أعيننا هذه الملاحظات جميعاً لم نجد في مُصْحَف ابن عبّاس شيئاً يميّزه عمّا سبق بشأن مُصْحَفي ابن مسعود وأُبيّ ، فهو

قد اشتمل على روايات ذات طابع لهجيّ، وأُخرى تسجّل تغيّرات قُـرّائـيّة » ، و ذكـر نماذجًا منها .

و أمّا رأيه في مُصْحَف عليّ عليه السلام ـ فبعد أن أكّد على سابقته في الإسلام و أنّه كان من كُتّاب الوحي ، و ممّن جمعوا القرآن حفظًا على عهد النّبيّ صلى الله عليه و آله ـ أكّد بعد ذلك على أنّ عليًّا عليه السلام كان أحد عناصر الإجماع على المُصْحَف الإمام ، إذ يذكر ابن أبي داود أنّه قال ـ حين أحرق عُثمان المصاحف ـ : « لو لم يصنعه لصنعته » و أنّ قراءات أربعة من القُرّاء السّبعة تنتهي إليه ـ فَذَكَرها مستندةً ـ و منها قراءة حمزة الزّيّات عن جعفر الصّادق عن محمّد الباقر عن عليّ بن الحسين زين العابدين عن أبيه الحسين بن عليّ عن أبيه عليّ بن أبي طالب عليهم السلام .و كذلك قراءة الكسائيّ عن حمزة عن عليّ عليه السلام بهذا السّند .

ثمّ قال (ص : ١٠٥) : « وربّما كان سند قراءة حمزة هو أهمّ ما يلفت النّظر في هذه الأسانيد ، وذلك أنّه ينتظم سلسلة الرُّواة الأئمّة الطّاهرين من آل البيت ، بحيث نستطيع في ضوء ذلك أيضًا أن نطمئنّ إلى أنّ هؤلاء الأبرار من آل البيت لم يخرجوا على إجماع المسلمين على المُصْحَف الإمام ، وآية رضاهم به إقراؤهم النّاس بمحتواه ، دون زيادةٍ أو نقصٍ ، أو ادّعاءٍ يمسّ كمال هذا الأثر الخالد من وحي السّماء » .

و أضاف : « وقد وجدنا الإمام عليًّا حريصًا كلّ الحرص على سلامة النّصّ القرآنيّ على ما هو عليه في رسم عُثمان ، زاجرًا كلّ من يريد المساس بهذا الرّسم ـ إلى أن قال : ـ وقد كان أمر الحديث عمّا نسب في التّاريخ إلى عليّ من أنّ له مُصْحَفًا ـ أمرًا هَيِّنًا ـ لا يكاد يبلغ بنا ما بلغه الحديث عن مُصْحَف ابن مسعود أو أُبـيّ ، لولا أنّ اعـتبارات سـياسيّة وتاريخيّة قد ارتبطت بالحديث عنه ، وزاد الغُلاة ـ و عندنا المنافقون ـ من الوضّـاعين المشكلة اشتعالاً بما ألصقوه بهذا المُصْحَف من روايات ، وما حكوا حوله من أقاصيص ، افترق النّاس في أمرها ، وليس الافتراق في مثل هذه المواضع بالأمر الهيّن ؛ إذ هو متّصل بمزالق عقديّة خطرة ـ إلى أن قال : ـ من أجل هذا ، نرى لزامًا عـلينا أن نـتناول قـضيّة مُصْحَف عليّ بشيءٍ من التّفصيل من وجهة نظر بعض طوائف الشّيعة ، وذلك بعد ما عرفنا موقفه من المصْحَف الإمام بأسانيد ثابتة ثبوتًا قطعيًّا ـ إلى أن قال : ـ فإذا علمنا أنّ عليًّا لم

ترد عنه أيّة رواية من هذا الّذي تقدّم، أدركنا أنّ مُصْحَفه الّذي ارتضاه لم يكن سوى هذا المُصْحَف الإمام الّذي لو لم يقم به عُثمان لقام به هو، وليس بين أيدينا بعد ذلك مرويًّا عن عليّ سوى مجموعة من القراءات الشّاذّة الّتي تُنْسب إلى الاختلاف اللّهجيّ أحيانًا، وتعزى إلى الزّيادة البيانيّة أحيانًا أُخرى ـ إلى آخر ما قال ـ.

تتمّة البحث في مُصْحَف عليّ عليه السلام في سائر النّصوص

ولمّا انتهى البحث بنا إلى مُصْحَف عليّ عليه السلام فينبغي أن نُكمله بإيراد ما جاء فيه عند غير الدّكتور شاهين من الدّارسين المذكورين في هذا المجلّد.

فقال الأُشيقر في «لمحات من تاريخ القرآن» بشأن مُصْحَف عليّ عليه السلام (ص: ٥٠ ـ ٥١): «وعدد آياته لا يكاد يختلف في كثير أو قليل عن الّذي نسخه عُثمان فيما بعد. ودليلنا القاطع على صحّة القول الأخير ـ أي عدم اختلاف مُصْحَف عليّ عن مُصْحَف عُثمان ـ هو أنّه لو كان هناك أدنى تحريف أو نقص أو زيادة أو تغيير في مُصْحَف عُثمان؛ لما سكت عنه الإمام عليه السلام، سواء قبل أن يصل إلى الخلافة أو عند تشرّفها به، وحين باتت كافّة الأمصار الإسلاميّة تدين له بالولاء والطّاعة عدا زمرة الانفصال في الشّام بقيادة مُعاوية بن أبي سُفيان.

لذا لم نسمع من الإمام عليه السلام ولا حرفًا واحدًا يشير فيه من بعيد أو قريب إلى شكوكه أو عدم اطمئنانه إلى مُصْحَف عُثمان ـ إلى أن قال: ـ وإذا ما كان هناك شيء يستحقّ التّسجيل عن مُصْحَف الإمام عليّ عليه السلام واختلافه عن المُصْحَف العُثمانيّ، فهو شيء جانبيّ وأمر ثانويّ، وهو أنّ جمع الإمام عليّ للقرآن كان على ترتيب نزوله وتقدّم منسوخه على ناسخه[1]، فضلًا عن كتابة تأويل بعض الآيات وتفسيرها فيه...».

ولم يزد العلّامة العسكريّ على ما ذكره مَن قبله بشأن مُصْحَف عليّ عليه السلام سوى أمر واحد: «وهو أنّ كلّ صحابيّ كان يكتب مع ما يكتب من آي القرآن ما بلغه عن رسول الله صلى الله عليه وآله في تفسير الآية، وكان رسول الله صلى الله عليه وآله قد أمر الإمام عليًّا عليه السلام بكتابة كلّ ما يحتاجه

---

١ ـ الفهرست لابن النّديم: ٤١ ـ ٤٢.

المسلمون في تفسير الآيات ممّا تلقّاه عن طريق الوحي. بناءً على ما سبق، كانت المصاحف في صدر الإسلام ـ أي قبل مُصْحَف عُثمان ـ مثل كُتُب التّفسير في عصرنا تشتمل على القرآن وما بيّنه الرّسول ﷺ في تفسير الآيات». ثمّ ذكر سبب تجريد القرآن من تلك التّفاسير تأسّفًا و نقدًا ممّا ليس في محلّه عندنا، لأنّا نعلم أنّه لم يكن عند هؤلاء الصّحابة و لا عند العرب قاطبةً رسم خطّ مضبوط لكي يعتمد عليها، و لو كان فيها شيء من التّفسير لم يُعلم أنّها كانت روايةً عن النّبيّ ﷺ، و لو فرضنا أنّها رواية كانت أخبار آحاد، و قد أسقطها عُثمان عن مُصْحَفه و أحسن لعدم اعتبارها، علمًا بأنّ ما أثبتها عليّ عليه السلام منها في مُصْحَفه أو في تفسيره ـ كما يأتي ـ بقي عنده و لم يصل إلى عُثمان، فلم يسقطه.

و أمّا الشّيخ معرفة فقد ميّز مُصْحَف عليّ عليه السلام بميزات مثل: أنّ ترتيبه كان حسب النّزول، و إثبات نصّه من غير تحوير أو تغيير، وإثبات قراءته كما قرأه الرّسول حرفًا بحرفٍ، اشتماله على توضيحات و بيان سبب النّزول، و اشتماله على الجوانب العامّة من الآيات بحيث لا يختصّ زمانًا ولامكانًا و لا شخصًا، فهي تجري كما تجري الشّمس ...».

و نحوها جاء في كلام السّيّد مرتضى العامِليّ (ص: ١٢١) مع زيادات، و قال أخيرًا (ص: ١٢٢): «لقد اتّضح أنّ مُصْحَف عليّ عليه السلام لا يفترق عن القرآن الموجود بالفعل، إلّا فيما ذكر، وقد اعترف بهذه الفوارق علماء أهل السُّنّة ومؤلّفوهم ومحدّثوهم، كما يظهر من ملاحظة النّصوص المتقدّمة ومصادرها ـ أي في كلامه ـ فمحاولة البعض اعتبار ذلك من المآخذ على الشّيعة، على اعتبار أنّ قرآنًا آخر يخرجه الإمام الحجّة عليه السلام يختلف عن القرآن الفعليّ. إنّها لمحاوَلة بعيدة عن الإنصاف، وليس لها ما يبرّرها على الإطلاق، فالقرآن هو القرآن، وإضافة بعض التّفسير والتّأويل، وترتيبه حسب النّزول لا يوجب اختلافًا في أصله وحقيقته».

و قال مختار عمر و سالم مُكرم فيما ذكراه بشأن مُصْحَف عليّ عليه السلام (ص: ١٢٨ ـ ١٢٩): «و ممّا يجب أن نُلفت النّظر إليه أنّ مُصْحَف عليّ كرّم الله وجهه، لا يختلف عن مُصْحَف عُثمان رضي الله عنه ـ المُصْحَف الإمام ـ اللّهمّ إلّا في القراءة الّتي يحتملها رسم المُصْحَف

العُثمانيّ، فإنّ عليًّا كرّم الله وجهه كتب مُصْحَفه على حسب القراءة الّتي سمعها من الرّسول ﷺ، وقد كُتِب مُصْحَف أبي بكر[1] على مرأى ومسمع منه، فلو كان هناك خلاف في ترتيب أو تباين في زيادة أو نقص لما سكت عليّ، ولأظهر رأيه في وضوح؛ لأنّه لا يليق برجل مثله ـ وهو من هو في الإسلام ـ أن يسكت عن شيء لا يرتضيه في المُصْحَف الّذي هو دُسْتور الأُمّة، وعماد العقيدة. إنّ قراءة عليّ في مُصْحَفه لا تخرج عن الرّسم العُثمانيّ، وما روي عن عليّ كرّم الله وجهه من قراءات متّفقة[2] مع الرّسم واعتبرت شاذّة فهذه القراءات لم تتواتر ولم يَقوِ سندها. ـ ثمّ ذكرا جملةً منها ـ و صرّحا برأيهما أخيرًا:

١ ـ إنّ مُصْحَفه لم يكن مخالفًا لمُصْحَف عُثمان إلّا في القراءات التّفسيريّة أو الآحاديّة.

٢ ـ كانت هناك قراءات تُنسَب إلى عليّ ﷺ لم تصل إلى حدّ التّواتر فلا يُعتدّ بها.

٣ ـ وبعد مرحلة توثيق النّصّ القرآنيّ في عهد عُثمان الّتي سنتحدّث عنها فيما بعد ما كان لنا أن نعتدّ بقراءة في مجال التّوثيق غير القراءات العامّة المشهورة.

٤ ـ ما نسب إلى الإمام عليّ من قرآن مخالف لما في المُصْحَف الّذي بين أيدينا متجاوزًا مخالفة الرّسم، لا يعتدّ به في مجال القراءات الصّحيحة أو الشّاذّة، وإنّما هو تفسير من كلام عليّ لا من كلام الله تعالى.

٥ ـ تُثبت الآثار أنّ عليًّا كرّم الله وجهه كان مؤيّدًا لحركة عُثمان في إحراق المصاحف، و توحيد المسلمين على مُصْحَف واحد.

هذا ما لخّصناه من النّصوص و ليس في غيرها ما يزيد عليها.

و أخيرًا نقول: إنّ الأحاديث حول مُصْحَف عليّ ﷺ كثيرة، و قسم منها جُمع في مقدّمة «تفسير الصّافي» للفيض الكاشانيّ و أكثرها منقول عن كتاب «الاحتجاج لأحمد بن أبي طالب الطّبرسيّ» و أكثر رواياته مرسلات، و بعضها مرويّ من حديث سُليم بن قيس برواية أبان بن أبي عيّاش و في كلاهما كلام عند علماء الرّجال. و لنا رأي خاصّ بشأن

---

١ ـ كذا، و الظّاهر: عُثمان.

٢ ـ كذا، والظّاهر: غير متّفقة.

هذا الحديث ينبغي الحديث عنه في رسالة.

ثمّ إنّ ما رووه بشأن مُصْحَف عليّ عليه السلام متضادّ، فإنّ جملة منها تنصّ على أنّ مُصْحَفه لم يُنشَر، و كان محفوظًا عند الأئمّة من آل البيت عليهم السلام، و هو الآن عند الإمام المهديّ عليه السلام و لم يطّلع عليه أحد. و هذا مخالف لما نُقل عن ابن النّديم أنّه رأى مُصْحَفًا لعليّ عليه السلام عند بني الحسن ورثوه عن آبائهم، و كان ترتيبه مخالفًا لترتيب مُصْحَفنا. و توجد في تلك الرّوايات معارضات من هذا القبيل.

ثمّ إنّها لا توافق ما نُقل عن أعلام الشّيعة مثل الشّيخ الصّدوق حيث عَدّ من عقيدة الإماميّة أنّ القرآن هو الموجود عندنا بين الدّفّتين بلا زيادةٍ و لا نقصانٍ.

و يبدو أنّ جملة من تلك الرّوايات موضوعة من قِبَل المنافقين و الغُلاة إدانةً للخلفاء و الصّحابة لما فيها من التّشديد عليهم بما لم نكن نعرفه من عليّ عليه السلام بشأنهم إلى هذا الحدّ[1].

و قد انتهى بنا البحث الطّويل و الدّراسة الجامعة حول مُصْحَف عليّ عليه السلام أنّ عليًّا لم يكن له مُصْحَف قطّ و ما كان بصدد جمع القرآن كما تصدّى له أبو بكر و عُثمان بل كان له تفسيرٌ للقرآن على ترتيب النّزول سمّوه مُصْحَفًا خطأً أو مسامحةً، أو إدانة لمُصْحَف عُثمان من قِبَل أعدائه، كما سمّوا قراءات عديد من الصّحابة مُصْحَفًا خطأً، ـ و قد تحدّثنا فيها ـ فيبدو أنّ عليًّا عليه السلام كان يكتب القرآن عند نزوله تدريجًا، فجمع عنده القرآن حسب النّزول، ثمّ فسّرها كذلك بما سمعه من النّبيّ صلّى الله عليه و آله أو استنبطه هو، و ربّما كان ذلك منه بعد مُصْحَف عُثمان. و هذا نوع من التّفسير عظيمٌ شأنه، و لا يوجد عندنا بين أنواع التّفسير، فكان شيئًا كالتّفسير الموضوعيّ مثلًا، فمن رام تفسير القرآن حسب موضوع لا بدّ أن يجمع لديه الآيات في هذا الموضوع، ثمّ يبدأ بتفسيرها حسب ما يستفاد من جميعها.

و نحن الآن في كتاب «المعجم في فقه لغة القرآن و سرّ بلاغته» الّذي ينتظم حسب موادّ اللّغات القرآنيّة، نجمع الآيات أوّلًا في كلّ مادّة، ثمّ نبحث حولها و نستخرج ما فيها من نكات علميّة و بلاغيّة تحت عنوان «الاستعمال القرآنيّ»، و لا نظير له بين التّفاسير

---

۱ ـ لاحظ نصّ آية الله البروجرديّ (الفصل التّاسع و السّتّون) في المجلّد الرّابع من هذا الكتاب.

الموجودة إلّا بصورة ناقصة ، أي بالاكتفاء ببعض الآيات في كلّ مادّة دون استيفاء النّظر إلى جميعها .

و إذا نظرنا من هذه النّاحية إلى ما يسمّى « مُصْحَف عليّ ﷺ » نعترف بأنّه لم يكن مُصْحَفًا جمعه الإمام حسب ترتيب النّزول ، بل كان تفسيرًا للقرآن حسب النّزول سواء جُمع الآيات تدريجًا عند نزولها ، أو لم يجمعها أصلًا بل بدأ بتفسير القرآن حسب النّزول فانتظمت الآيات قهرًا بترتيب النّزول عنده من دون أن يكون مُصْحَفًا أو جمعًا للقرآن من جديد .

و عليه ، فالقرآن عند الإمام عليّ ﷺ هو القرآن عند النّاس بنفس القراءات و بنفس التّرتيب في المُصْحَف الإمام الّذي كان نفس المُصْحَف الّذي جُمع في عهد أبي بكر ، و لم يكن لعليّ مُصْحَف كما عُدّ لغيره من الصّحابة مصاحف ، و كان خطأ أيضًا بل كانت قراءات دون مصاحف كما أكّدنا عليه مرارًا في هذا المقال .

ما جاء في مُصْحَف عُثمان

و في الختام نجمع ما جاء في النّصوص في هذا المجلّد بشأن مُصْحَف عُثمان متفرّقة كما جمعنا ما كان فيها بشأن مُصْحَف عليّ ﷺ .

فجاء في نصّ السِّجستانيّ (ص : ٢٧) : « قال عبد الله بن أبي داود : لا نرى أن نقرأ القرآن إلّا لمُصْحَف عُثمان الّذي اجتمع عليه أصحاب النّبيّ ﷺ، فإن قرأ إنسان بخلافه في الصّلاة أمرته بالإعادة ». و فيه (ص : ٣٤) : « هذا الحرف ـ أي آية : ﴿فَإِنْ اٰمَنُوا بِمِثْلِ مَا اٰمَنْتُمْ بِهِ﴾ ـ مكتوب في الإمام وفي مصاحف الأمصار كلّها﴿بِمِثْلِ مَا اٰمَنْتُمْ بِهِ﴾وهي كلمة عربيّة جائزة في لغة العرب كلّها ، ولا يجوز أن يجتمع أهل الأمصار كلّها ، وأصحاب النّبيّ ﷺ معهم على الخطأ وخاصّة في كِتاب الله عَزَّ وجَلَّ وفي سُنَن الصّلاة . . .» .

و يُفهم ممّا ذكره السِّجستانيّ من مصاحف الصّحابة و التّابعين ـ و هي قراءات شاذّة ـ أنّ مُصْحَف عُثمان كان هو المجمع عليه و المعيار عندهم في النّصّ القرآنيّ ، حتّى كانوا يرون أنّ تلك القراءات كانت مخالفة لما عندهم من المُصْحَف الإمام لا يعتدّ بها.

و جاء في نصّ ابن طاووس (ص : ٤٦) : « ثمّ عاد عُثمان جمع المُصْحَف برأي مولانا عليّ بن أبي طالب عليه السلام » .

و جاء في نصّ الدّكتور شاهين (ص : ٨٦) : « لم تنته مشكلة النّصّ القرآنيّ نهاية حاسمة بعمل عُثمان ، وإن كان هذا العمل قد صار حَجَر الاستقرار في تاريخ القرآن . فكلّ قراءة أو وجه وافق رسم عُثمان جازت القراءة به ، وما خالف عنه وجب رفضه ، ومن ثمّ أحرق النّاس ما بأيديهم من الصُّحُف ، ولكنّهم ما كانوا يستطيعون أن يُحرقوا ما حفظوا عن الصّحابة ، وعمّن أخذ عنهم من وجوهٍ مختلفة ، فظلّ أمر هذه الوجوه الخارجة على إجماع الأُمّة محصورًا في نطاق الرّواية والمشافهة ، يتلقّاها من يشاء من أفواه حُفّاظها مُسْتَسِرًّا تارةً ، ومستعلنًا تارةً أُخرى .

ولا ريب لدينا في أنّ تاريخ الشُّذُوذ في قراءة القرآن إنّما يرجع إلى وجود مُصْحَف إمام ، فبمجرّد وجود هذا المُصْحَف وُسِمَت القراءات الأُخرى المخالفة بسمة الخروج عن رسمه ، والشُّذُوذ عن نصّه ، وقد لا يكون مصطلح (الشُّذُوذ) عُرِف وقتئذٍ ، ولكنّ إحساس النّاس به بدا يتجسّد شيئًا فشيئًا تبعًا لنجاح تنفيذ القرار العُثمانيّ ، واطّراده في الأمصار . وربّما كان بدء هذا الإحساس في صورة حديث ابن مسعود مثلًا إلى أهل الكوفة أن يغلوا ما بأيديهم من مصاحف[1] قبل أن يقتنع بعمل عُثمان وإجماع المسلمين » .

و قال (ص : ٩٦): « فلمّا كتب مُصْحَف عُثمان ، وأجمع المسلمون عليه ، أصبح كلّ ما غايره شاذًّا عنه ، واجب التّرك في القراءة والإحراق في الصُّحُف ، وقد ظلّ ابن مسعود بعد أن رضي عمل عُثمان يعلّم النّاس بالكوفة حتّى دخل عام ٣٢هـ» . و ذكر ما جاء من إساءة عُثمان به و أنكرها حيث قال (ص : ٩٧) : « وهذه الأخبار ظاهرة الضّعف ، بادية الهزال ، وحسبنا في دفعها أن ليس في تاريخ ابن مسعود أنّه اشتكى علّة من هذا القبيل خلال عمره الّذي قضى أكثره بالكوفة ، بل إنّ أخباره الموثّقة لتذكر له جهاده في دعم موقف عُثمان ، والإقراء بمُصْحَفه موافقًا بذلك جمهور الأُمّة ، مندمجًا في إجماعها على ما مضى . . .» ثمّ ذكر ما قيل في هذا السّبيل من الأكاذيب ، إلى أن قال : « وإنّما يدفع أصحاب

---

١ ـ المصاحف ١ : ١٦ ـ ١٧ .

هذه الأخبار إلى وضعها أنّ ما ينسب إلى مُصْحَف ابن مسعود من الرّوايات المختلفة والمختلقة أحيانًا، يساعدهم في نشر دعاواهم السّاقطة حول سلامة القرآن من التّحريف، فمن لوازم حبكة القصّة اختلاق مثل هذه الأخبار، إمعانًا في تجسيد الموقف الرّوائيّ، وتمهيدًا لسوق ما يريدون من نصوص مدخولة».

و قال بشأن أُبيّ و مُصْحَفه بعد أن ذكر سابقته في الإسلام و في جمع المُصْحَف (ص: ١٠٠): «فإجماع الصّحابة رضوان الله عليهم على المُصْحَف الإمام لم يتخلّف عنه أُبيّ، بل لقد شارك في إملائه وفي كتابته وفي مراجعته، وحسبنا هذا اشتراكًا في الإجماع، دونه كلّ اشتراك.»، ثمّ نصّ على أنّ أسانيد ستّة من القرّاء السّبعة المشهورين تنتهي إلى أُبيّ، و قال: «وهو يؤكّد لنا أنّ المُصْحَف الّذي بين أيدينا وارد من طريق أُبيّ بن كعب، إلى جانب الطُّرُق الأُخرى عن النّبيّ ﷺ، وهي كثيرة لا تُحصى...» ثمّ تعرّض لما رُوي عنه من القراءات و ضعّفها و قال: «على أنّ ما نسب إلى أُبيّ من روايات حفل بها مُصْحَفه راجع في رأينا إلى ما قبل كتابة المُصْحَف الإمام، وكان النّاس قد أخذوا عنه كثيرًا من الحروف الّتي رووها مرفوعة، لكن موقفه من المُصْحَف الإمام يعدّ في نظرنا بمثابة العدول عن كلّ ما خالف عنه ...».

و قال بشأن مُصْحَف ابن عبّاس (ص: ١٠٣): «ولا شكّ أنّ اتّصال ابن عبّاس بالإجماع على المُصْحَف الإمام أمر واضح للقارئ بعد ما ذكرنا من صلة القُرّاء السّبعة به في أسانيدهم المشهورة».

و أمّا رأي الدّكتور شاهين في موقف عليّ عليه‌السلام من مُصْحَف عُثمان، فقد مضى فيما حكينا عنه بشأن مُصْحَف عليّ عليه‌السلام.

ثمّ إنّ له دراسات قيّمة ردًّا على مزاعم بعض المستشرقين بشأن مُصْحَف عُثمان و من أهمّها ما ذكره (ص: ١٠٧) من اختيار عُثمان بناء مُصْحَفه على مُصْحَف أبي بكر دون سائر المصاحف. فلاحظ نصّه.

و قال الأُشيقِر بعد البحث حول المصاحف (ص: ٥٥): «ومهما يكن من شيء فقد عمّ المُصْحَف الّذي جمعه عُثمان بين سائر المسلمين، وتوحّدت بسببه المصاحف وزالت

الخلافات، وكلّ هذا كان نصرًا مؤزّرًا ومُبينًا للإسلام وكتابه، وإثباتًا لقوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾[1] وبذلك طاشت أسهم أعداء الإسلام ـ و هم المنافقون ـ وعادت إلى نحورهم، وانهارت كافّة آمالهم بشأن التّشكيك في القرآن أو الطّعن في طريقة جمعه ونسخه، وهذا هو مصير أعداء الله؛ خزي في الدّنيا وعذاب في الآخرة وبئس المصير».

و جاء في نصّ الشّيخ معرفة في آخر كلامه بعد بحثه الطّويل حول المصاحف (ص: ٧٢): أنّ عليًّا عليه‌السلام و أوصياؤه كانوا حريصين على حفظ وحدة الأُمّة، فلا تختلف بعد اجتماعها على ما هو قرآن كلّه.

وقال مختار عمر وسالم مُكرم في مُصْحَف عُثمان ما تقدّم عنهما في مُصْحَف عليّ عليه‌السلام (ص: ١٣١ ـ ١٣٢): إنّ مُصْحَفه لم يكن مخالفًا لمُصْحَف عُثمان إلّا في القراءات التّفسيريّة أو الآحاديّة... كانت هناك قراءات تُنسَب إلى عليّ عليه‌السلام لم تصل إلى حدّ التّواتر فلا يُعتدّ بها. وبعد مرحلة توثيق النّصّ القرآنيّ في عهد عُثمان الّتي سنتحدّث عنها فيما بعد ما كان لنا أن نعتدّ بقراءة في مجال التّوثيق غير القراءات العامّة المشهورة... و قد تنبّه إلى هذه الحقيقة جماعة من أهل الإماميّة، فقد قالوا: عن المُصْحَف الإمام، و هو مُصْحَف عُثمان الّذي احتفظ به ليكون مرجعًا لمصاحفه العُثمانيّة الأُخرى، قالوا: «إنّه لم ينتقص من كلمة و لا من آية و لا سورة...».

و أخيرًا قالا (ص: ١٤٥): «ومن أجل تعدّد المصاحف إلى جانب مُصْحَف أبي بكر، وانتشار القُرّاء في الأمصار تعدّدت القراءات، وثار الجدل، واحتدم النّزاع، واتّسعت الفروق بين القراءات، وأطلّت الفتنة برأسها على كتاب هذه الأُمّة، فهيّأ الله الخليفة الورع عُثمان بن عَفّان ليقضي على كلّ فتنة تحاول أن تمسّ جلال القرآن الكريم، وبتوفيق الله وإلهامه قام عُثمان رضي‌الله‌عنه بالمرحلة الثّالثة لتوثيق نصّ القرآن الكريم...».

و قال مير محمّديّ (ص: ١٥٥) بعد أن ذكر ما وقع من الخلاف في قراءة القرآن: «ومضى الزّمان حتّى جاء حُذَيفة، وطلب من عُثمان أن يدرك الأُمّة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنّصارى. ـ إلى أن قال: ـ «ولقد تلقّى الصّحابة عمل عُثمان هذا

---

١ ـ الحِجر / ٩.

بالقبول والرّضا، ولم يسمع عن أحد أنّه لامه أو انتقده عليه . . . » .

هذا كلّ ما أردنا إيراده في مقدّمة هذا المجلّد حول ما جاء في الباب الرّابع من اختلاف المصاحف و اجتماع النّاس على مُصْحَف عُثمان، و أكّدنا على توحيد مُصْحَف عليّ عليه السلام و مُصْحَف عُثمان بنقل النّصوص عليه من قِبَل الدّارسين من السّنّة و الشّيعة، فقد وفى الله تعالى بما وعده في كتابه : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [1] .

و أمّا البحث حول ما جاء في البابين الخامس والسّادس من هذا المجلّد في رسم القرآن و شَكْله، فيكفينا ما جاء فيهما من معانيهما و تاريخ إدخالهما في القرآن و غيرها من البحوث الّتي جاءت في النّصوص إلّا أنّا ننبّه على أمرين :

الأوّل ـ أنّ لكلّ من رسم القرآن و شَكْله دخلًا كبيرًا في اختلاف القراءات، و سنبحثه إن شاء الله في بحث القراءات .

الثّاني ـ و جملة من رسم القرآن أي صورة ضبط الكلمات مختلفة، مثل : «نعمت» و « نعمة » كانت موجودة في مصاحف عُثمان، فاختلفت حسب دأب الكُتّاب، إذ لم يكن حينذاك رسم خطّ مضبوط، فكان كلّ كاتب يكتب الكلمات حسب رأيه و عادته، فاحتفظوا بتلك الرّسوم حِفاظًا على الرّسم العُثمانيّ و احتياطًا في ضبط كلام الله تعالى . والحمد لله ربّ العالمين و سلام على المرسلين.

٢٠ ذي القعدة الحرام ١٤٢٨ هـ.

محمّد واعظ زاده الخراسانيّ

مدير قسم القرآن بمجمع البحوث الإسلاميّة

---

١ ـ الحِجر / ٩.

الباب الرّابع

مصاحف الصّحابة و أوصافهم

و فيه فصول :

الفصل الأوّل

نصّ السِّجِستانيّ (م : ٣١٦) في «المصاحف»

باب اختلاف مصاحف الصّحابة

قال أبو بكر بن أبي داود: إنّما قلنا مُصْحَف فلان لِما خالف مُصْحَفنا هذا من الخطّ أو الزّيادة أو النّقصان، أخذته عن أبي ﷺ، هكذا فعل في كتاب التّنزيل.

مُصْحَف عمر بن الخطّاب رضي الله عنه

١ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا عبد الله بن سعيد، حدّثنا يحيى بن إبراهيم بن سُوَيد النَّخَعيّ، حدّثنا أبان بن عمران النَّخَعيّ؛ قال: قلت لعبد الرّحمان بن الأسود: إنّك تقرأ: «صِرَاطَ مَنْ أَنْعَمْتَ [1] عَلَيْهِم غَيْرَ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَغَيْرَ [2] ٱلضَّالِّينَ».

٢ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا محمّد بن عبد الله بن الحسن، حدّثنا سَهْل، حدّثنا عليّ ابن مُسْهِر، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود وعَلْقَمة: أنّهما صلّيا خلف عمر فقرأ بهذا.

٣ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا شُعَيب بن أيّوب، حدّثنا يحيى [3]، حدّثنا يزيد بن عبد العزيز، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن عَلْقَمة والأسود بهذا؛ قالا: سمعنا عمر بن الخطّاب يقرأ: «صِرَاطَ مَنْ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِم غَيْرَ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَغَيْرَ ٱلضَّالِّينَ» ... [ثمّ ذكر

---

١ ـ من أنعمت: و في مصاحفنا ﴿ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ ﴾.

٢ ـ و غير : في مصاحفنا «ولا».

٣ ـ يعني: يحيى بن آدم.

روايات ثلاثاً كقراءة عمر السّابقة مع اختلاف الرُّواة، وإن شئت فراجع].

٤ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا محمّد بن يسار، حدّثنا يحيى، حدّثنا محمّد يعني ابن عمرو؛ قال: حدّثني يحيى بن عبد الرّحمان عن أبيه؛ قال: ثوّب بالصّلاة ـ صلاة العشاء ـ فدخل المسجد، فإذا عمر بن الخطّاب! فصلّيت خلفه، فقرأ آل عمران، فقلت: يقرأ عشر آيات، فقرأ حتّى قرأ مائة فركع، فلمّا قام من سجوده قرأ ما بقي في الرّكعة الثّانية، وقرأ: «الٓمٓ * اللهُ لَا إِلٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيَّامُ»[1] ... **[ثمّ ذكر روايتين كالرّواية السّابقة مع اختلاف الرُّواة، وإن شئت فراجع].**

٥ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا محمّد بن أحمد بن أبي المُثنّى، حدّثنا داود يعني ابن عمرو، حدّثنا الزّنجيّ، عن إسماعيل يعني ابن أُميّة، عن أبي ذُباب ـ يعني الحارث بن عبدالرّحمان بن أبي ذُباب ـ عن أبيه عن جدّه: أنّه سمع عمر بن الخطّاب وصلّى بالنّاس العشاء الآخرة، فقرأ فيها بأُمّ الكتاب، قال: فكأنّي أسمعه يقول: «الٓمٓ * اللهُ لَا إِلٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيَّامُ».

٦ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا إسحاق بن إبراهيم بن زيد، حدّثنا أبو عاصم، قال: أخبرنا ابن جُرَيْج، قال: أخبرني سليمان بن عتيق ـ أو ابن أبي عتيق ـ: أنّ عمر بن الخطّاب قرأ في صلاة الصّبح سورة آل عمران، فقرأ: «الٓمٓ * اللهُ لَا إِلٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيَّامُ».

٧ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا أبو الطّاهر، حدّثنا سُفيان عن عمرو، و سمع ابن الزُّبَير يقرأ: «في جَنَّاتٍ يَتَسَاءَلُونَ يا فلان مَا سَلَكَكَ في سَقَرَ»[2]، قال عمرو: فأخبرني لُقَيط أنّه سمع ابن الزُّبَير يذكر أنّه سمع عمر بن الخطّاب يقرأها كذلك... **[ثمّ ذكر أيضاً روايتين كالقراءة السّابقة مع اختلاف الرُّواة].**

مُصْحَف عليّ بن أبي طالب عليه السلام

٨ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا محمّد بن عبد الله المُخَرِّميّ، حدّثنا مُسْهِر بن

---

١ ـ في مصاحفنا «القَيُّوم» آل عمران / ١ ـ ٢. (م)

٢ ـ في مصاحفنا: ﴿ فِى جَنَّاتٍ يَتَسَاءَلُونَ * عَنِ الْمُجْرِمِينَ * مَا سَلَكَكُمْ فِى سَقَرَ ﴾ المدّثّر / ٤٠ ـ ٤٢. (م)

عبدالمَلِك، حدّثنا عيسى بن عمر بن عطاء بن السّائب، عن أبي عبد الرّحمان[١]، عن عليّ أنّه قرأ: «اٰمَنَ الرَّسُولُ بِمَا اُنْزِلَ اِلَيْهِ ـ وَاٰمَنَ الْمُؤْمِنُونَ»[٢].

مُصْحَف أُبَيّ بن كعب رضي الله عنه

٩ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا نصر بن عليّ، قال: أخبرني أبو أحمد، عن عيسى بن عمر، عن عمرو بن مُرَّة، عن سعيد بن جُبَير: «فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ[٣] إلى أجل مُسمّى» وقال: هذه قراءة أُبيّ بن كعب.

١٠ ـ حدّثنا عبد الله قال: حدّثنا إسحاق بن إبراهيم بن زيد، حدّثنا حَجّاج، حدّثنا حَمّاد؛ قال: قرأت في مُصْحَف أُبيّ: «لِلَّذينَ يُقْسِمُونَ»، [وقال ابن أبي داود مُصْحَفنا فيه: ﴿ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ﴾[٤]].

١١ ـ حدّثنا إسحاق بن إبراهيم بن زيد، حدّثنا حَجّاج، حدّثنا حَمّاد، قال: وجدت في مُصْحَف أُبيّ: «فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَلَّا يَطُوفَ[٥] بِهِمَا».

١٢ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا محمّد بن أيّوب[٦]، حدّثنا أحمد بن عبد الرّحمان، حدّثنا عبد الله بن أبي جعفر، عن أبيه، عن الرّبيع، قال: كانت في قراءة أُبيّ بن كعب: «فصيامُ ثلاثة أيّامٍ مُتتابعاتٍ في كفّارة اليمين»[٧]. قال عبد الله بن أبي داود: لا نرى أن نقرأ القرآن إلّا لمُصْحَف عُثمان الّذي اجتمع عليه أصحاب النّبيّ ﷺ، فإن قرأ إنسان بخلافه في الصّلاة أمرته بالإعادة.

---

١ ـ أبي عبد الرّحمان: يعني السُّلَميّ.

٢ ـ البقرة / ٢٨٥: و في مصاحفنا ﴿ بِمَا أُنزِلَ اِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾.

٣ ـ النّساء / ٢٤: زاد أُبيّ (إلى أجل مسمّى).

٤ ـ البقرة / ٢٢٦.

٥ ـ البقرة / ١٥٨: و في مصاحفنا: ﴿ أَنْ يَطَّوَّفَ ﴾.

٦ ـ ابن أيّوب: هو ابن يحيى بن ضُرَيس.

٧ ـ المائدة / ٨٩: و في مصاحفنا: ﴿ ثَلٰثَةِ اَيَّامٍ ذٰلِكَ كَفَّارَةُ اَيْمَانِكُمْ ﴾.

مُصْحَف عبد الله بن مسعود ﷺ

١٣ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا محمّد بن عبد الله المُخَرِّميّ، حدّثنا زكريّا بن عَديّ، حدّثنا حَفْص عن الشّيبانيّ، عن عطاء البَزّاز، عن يسير بن عمرو، عن عبد الله أنّه قرأ: «إنَّ الله لَا يَظْلِمُ مِثْقال نَمْلَةٍ»[١].

١٤ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا محمّد بن الحسين البَكّاريّ، حدّثنا كثير بن يحيى، حدّثنا أبي، حدّثنا جُوَيبر، عن الضَّحّاك، عن النَّزّال، عن ابن مسعود: أنّه كان يقرأ: «وَاركَعي واسْجُدي في السَّاجِدين»[٢].

١٥ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا أحمد بن الأزهر، حدّثنا أبو عاصم، عن ابن جُرَيج، عن عطاء، قال: هي في قراءة ابن مسعود: «في مواسم[٣] الْحَجِّ».

١٦ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا محمّد بن يَسار، حدّثنا محمّد، حدّثنا شُعْبة، عن الحَكَم، قال: في قراءة عبد الله «بل يداهُ بَسْطان»[٤].

١٧ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا محمّد بن زكريّا، حدّثنا أبو حُذَيفة، حدّثنا سُفيان، قال: في قراءة عبد الله «وَتَزَوَّدُوا وَخَيْرَ الزَّاد التَّقوى»[٥].

١٨ ـ حدّثنا عبد الله، حدآثنا الحسن بن أحمد بن أبي شُعَيب، حدّثنا مِسكين، عن هارون، قال: في قراءة ابن مسعود «مِنْ بَقْلِهَا وَقِثّائِهَا وثُومِها[٦] وَعَدَسِها وَبَصَلِهَا» قال هارون: وكان ابن عبّاس يأخذ بها.

١٩ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا عليّ بن خَشْرَم، قال: أخبرنا عيسى، عن ابن جُرَيج،

---

١ ـ النّساء / ٤٠: وفي مصاحفنا: ﴿ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾.

٢ ـ آل عمران / ٤٣: و في مصاحفنا ﴿ وَاسْجُدِى وَارْكَعِى مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾.

٣ ـ البقرة / ١٩٨: في مواسم: يعني (فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ ـ في مواسم الحجّ ـ) وانظر ص: ٦٥.

٤ ـ المائدة / ٦٤. بسطان: رواه أبو حيّان «بَسيطَانِ» وهي في مصاحفنا ﴿ مَبْسُوطَتَانِ ﴾.

٥ ـ البقرة / ١٩٧: وفي مصاحفنا ﴿ وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوىٰ ﴾.

٦ ـ البقرة / ٦١ وفي قراءتنا ﴿ وَفُومِهَا ﴾.

عن عطاء، قال: نزلت: «لَا جُنَاحَ عَلَيْكُم اَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِن رَبِّكُم في مواسم الحجّ»[١]، وفي قراءة ابن مسعود: «في مواسم الحجّ فابتغوا حينئذٍ».

٢٠ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا الحسن بن أحمد، حدّثنا مِسكين، عن هارون، حدّثنا صاحب لنا عن أبي روق، عن إبراهيم التّيميّ، عن ابن عبّاس، قال: قراءتي قراءة زيد، وأنا آخذ ببضعة عشر حرفاً من قراءة ابن مسعود، هذا أحدها «مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَثُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا»[٢].

٢١ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا عبد الرّحمان بن محمّد بن سَلَّام، حدّثنا كثير بن هِشام، حدّثنا جعفر بن بَرْقان، قال: سمعت ميمون بن مِهران يقول: وتلا هذه السّورة[٣] «وَالْعَصْرِ اِنَّ الاِنْسَانَ لَفي خُسْر وإنّه فيه إلى آخر الدّهر اِلَّا الَّذينَ اٰمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ»، ذكر أنّها في قراءة عبد الله بن مسعود.

٢٢ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا محمّد بن زكريّا، حدّثنا أبو حُذَيفة، قال: قال سُفيان: كان أصحاب عبد الله يقرأونها: «أُولٰئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ[٤] مَا اكْتَسَبُوا».

٢٣ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا يوسف بن موسى، قال: سمعت جريرًا يقول: سألت منصورًا عن قوله تعالى: ﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ﴾[٥]، فقال: نحن نقرأ: «ولكلٍّ جعلنا قبلة يرضونها» بالياء.

٢٤ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا أحمد بن سِنان، حدّثنا عبد الرّحمان، عن سُفيان، عن منصور، عن إبراهيم قال: قرأوا: «وأقيموا الحَجّ والعُمرة للبيت»[٦].

---

١ ـ البقرة / ١٩٨: و في مصاحفنا من غير (في مواسم الحجّ).

٢ ـ البقرة / ٦١.

٣ ـ أي سورة العصر.

٤ ـ البقرة / ٢٠٢، و في مصاحفنا ﴿ نَصيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا ﴾.

٥ ـ البقرة / ١٤٨.

٦ ـ البقرة / ١٩٦، و في مصاحفنا ﴿ وَاَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلهِ ﴾.

٢٥ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا عمّي [١]، حدّثنا أبو نُعَيم، حدّثنا إسرائيل، حدّثنا ثُوَيْر، عن أبيه، عن عبد الله «وأقيموا الحجّ والعُمْرة للبيت»، قال عبد الله: لولا التّحرّج وإنّي لم أسمع من رسول الله ﷺ فيها شيئاً، لقلت: إنّ العمرة واجبة مثل الحجّ ... [ثمّ ذكر روايتين كالقراءة السّابقة مع اختلاف الرُّواة، وإن شئت فراجع].

٢٦ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا شُعَيب بن أيّوب، حدّثنا يحيى، حدّثنا مفضّل بن مُهَلْهِل، عن الأعمش، قال: كان أبو رَزِين من القُرّاء الّذين يقرأ عليهم القرآن، أظنّه قال: وتؤخذ عنهم القراءة، قال في قراءة عبد الله: «وحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَهُ» [٢].

٢٧ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا شُعَيب بن أيّوب، حدّثنا يحيى، حدّثنا مفضّل بن مُهَلْهِل، عن الأعمش، عن أبي رَزِين، قال في قراءته: «وَلَا تُخافِت [٣] بصوتك ولا تعال به».

٢٨ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا شُعَيب بن أيّوب، حدّثنا يحيى، حدّثنا عبد الرّحمان بن محمّد، قال: سمعته من أبي محمّد بن طلحة، ومن أبي عُبَيدة بن معن هذا الكلام الّذي مضى.

٢٩ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا محمّد بن زكريّا، حدّثنا أبو حُذَيفة، قال: حدّثنا سُفيان، قال في قراءة عبد الله «كَذٰلِكَ اَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرىٰ» [٤] بغير واو.

٣٠ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا شُعَيْب بن أيُّوب، حدّثنا يحيى، قال: قال ابن إدريس في قراءتهم ﴿وَزُلْزِلُوا﴾ [٥]: «فزلزلوا يقول حقيقة الرّسول والّذين آمنوا»... [ثمّ ذكر اختلاف القراءات في بعض آيات السُّوَر من البقرة إلى الغاشية تفصيلاً، وإن شئت فراجع].

---

١ ـ عمّي: يعني يعقوب بن سُفيان.

٢ ـ و في قراءتنا ﴿شَطْرَهُ﴾ البقرة / ١٤٤.

٣ ـ الإسراء / ١١٠ انظر: الدُّرّ المنثور للسّيوطيّ ٤: ٢٠٨. وهي في مصاحفنا ﴿وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ فقط.

٤ ـ بغير واو: يعني (كذلك) مكان ﴿وَكَذٰلِكَ﴾ هود / ١٠٢.

٥ ـ البقرة / ٢١٤: و في مصاحفنا ﴿وَزُلْزِلُوا حَتّٰى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ اٰمَنُوا﴾.

مُصْحَف عبدالله بن عبّاس رضي الله عنهما

٣١ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا محمّد بن بَشّار، حدّثنا يحيى، عن عبد الملك، عن عَطاء، عن ابن عبّاس أنّه قرأ: «فلا جُناح عليه أنْ لَا يَطَّوَّف[1] بِهِمَا».

٣٢ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا أبو عبد الرّحمان الأذْرَميّ، حدّثنا هُشَيم، عن عبد الملك، عن عَطاء، عن ابن عبّاس: أنّه كان يقرأ: «اِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْت اَوِ اْعتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ اَنْ لَا يَطَّوَّف بِهِمَا».

٣٣ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا محمّد بن مَعْمَر، حدّثنا روح، حدّثنا أبو عامر الخزّاز، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عبّاس، قال: كانت ﴿فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ اَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ اَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾.

٣٤ ـ حدّثنا أُسَيد بن عاصِم، حدّثنا الحسين، حدّثنا سُفيان، عن ابن أبي ليلى، عن عَطاء، عن ابن عبّاس: أنّه كان يقرأ: «اِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ اَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ اَنْ لا يَطَّوَّفَ بِهِمَا».

٣٥ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا محمّد بن سَوار، حدّثنا عبدة، عن عبد الملك، عن عَطاء، عن ابن عبّاس: أنّه كان يقرأ هذا الحرف: «اَنْ لَا يَطَّوَّفَ فيهَا»، **[قال ابن أبي داود: يعني في حجّته]**.

٣٦ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا أبو عبد الرّحمان الأذْرَميّ، قال: حدّثنا هُشَيم، عن حَجّاج، عن عَطاء، عن ابن عبّاس: أنّه كان يقرأ: «لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَن تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ في مواسم الحجّ»[2].

٣٧ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا أحمد بن صالح، حدّثنا ابن أبي فُدَيْك، قال: أخبرني ابن أبي ذِئْب[3]، عن عُبَيد بن عُمَير، عن عبد الله بن عبّاس، قال: أنزل الله عَزَّ وجَلَّ: «لَيْسَ

---

١ ـ و في مصاحفنا «يَطَّوَّفَ» من غير لا، البقرة / ١٥٨.

٢ ـ في مواسم الحجّ: غير موجودة في مصاحفنا فزادها عبد الله بن مسعود (انظر ص: ٦٤) وابن عبّاس.

٣ ـ ابن أبي ذئب: وهو محمّد بن عبد الرّحمان.

عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ فِي مَوَاسِمِ ٱلْحَجِّ»، قال ابن أبي ذِئب: فحدّثني عُبَيد أنّه كان يقرأها في المُصْحَف. [قال ابن أبي داود: ليس هو عُبَيد بن عُمَير اللّيثيّ، هذا هو عُبَيد بن عُمَير مولى أمّ الفضل، ويقال: مولى ابن عبّاس].

٣٨ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا عليّ بن خَشْرَم، قال: أخبرنا عيسى عن ابن جُرَيْج قال: قال عمرو بن دينار: قال ابن عبّاس: نزلت «لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ فِي مَوَاسِمِ ٱلْحَجِّ».

٣٩ ـ حدّثنا عبد الله، قال: حدّثنا محمود بن آدم المَرْوَزيّ، قال: حدّثنا بِشر يعني ابن السَّرِيّ، قال: حدّثنا طلحة عن عَطاء، عن ابن عبّاس، قال: «لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ فِي مَوَاسِمِ ٱلْحَجِّ».

٤٠ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا محمّد بن إسماعيل بن سَمُرة، قال: حدّثنا عُبَيد الله، قال: أخبرنا طلحة عن عَطاء، عن ابن عبّاس: أنّه كان يقرأ: «إِنَّمَا ذٰلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُكُمْ[1] أَوْلِيَاءَهُ».

٤١ ـ حدّثنا عبد الله، قال: حدّثنا عبد الله بن محمّد بن يحيى، حدّثنا أبو نُعَيْم، حدّثنا الأعمش، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جُبَير، قال: جاء رجل إلى ابن عبّاس، فقال: إنّي أكْريتُ نفسي إلى الحجّ، واشترطت عليهم أن أحجّ، أفيجزيني ذلك؟ قال: أنت ممّن قال الله تعالى: «أُولٰئِكَ لَهُمْ نَصيبٌ مِمَّا اكتسبوا»[2] قال أبو نُعَيم: هكذا قرأها الأعمش.

٤٢ ـ حدّثنا عبد الله، قال: كتب إلى الحسين بن مَعْدان، حدّثنا يحيى، حدّثنا أبو عَوانة، عن سُلَيمان، عن إبراهيم، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عبّاس: «وأقيموا الحجّ والعُمرة للبيت»[3].

٤٣ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا عبد الله بن محمّد الزُّهْريّ، حدّثنا سُفيان عن عمر بن

---

١ ـ وفي مصاحفنا: ﴿ يُخَوِّفُ ﴾ آل عمران / ١٧٥.

٢ ـ و في مصاحفنا ﴿كَسَبُوا﴾ البقرة / ٢٠٢.

٣ ـ كذلك قرأ ابن مسعود، انظر: ص ٦٥ و في مصاحفنا ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلّٰهِ ﴾ البقرة / ١٩٦.

حبيب، عن عمرو بن دينار، عن ابن عبّاس: «وشَاوِرهُمْ فِي بعض الأمْرِ»[١].

٤٤ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا يعقوب بن سُفيان، حدّثنا الحُمَيديّ، حدّثنا سُفيان، حدّثنا عمر بن حبيب مولى بني كنانة بهذا.

٤٥ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا كثير بن عُبَيد، حدّثنا سُفيان عن عمرو، قال: قرأ ابن عبّاس: «وَمَا اَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ مُحَدَّث»[٢].

٤٦ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا عبد الرّحمان بن بِشْر، حدّثنا سُفيان عن عمرو، قال: قرأ ابن عبّاس: «يا حسرة العباد»[٣].

٤٧ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا عبد الرّحمان بن بِشْر، حدّثنا سُفيان، عن عمرو، عن ابن عبّاس «كأنّك حفِيٌّ بها»[٤].

٤٨ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا يعقوب بن سُفيان، حدّثني الحُمَيْديّ، حدّثنا سُفيان، عن عمرو، قال: كان ابن عبّاس يقرأ: «وإن عزمُوا السَّرَاح»[٥].

٤٩ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا حُشَيْش بن أصْرَم، حدّثنا عبد الرّزّاق، قال: أخبرنا مَعْمَر عن ابن طاووس، عن أبيه، قال: كان ابن عبّاس يقرأ: «وما يعلم تأويله ويقول الرّاسخون آمنّا به»[٦].

٥٠ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا عبد الله بن محمّد بن خلّاد، حدّثنا يزيد، قال: أخبرنا جعفر، حدّثنا أبو التيّاح، عن أبي جمْرة، قال: كان ابن عبّاس يقرأ: «فَإِنْ اٰمَنُوا بالّذي[٧] اٰمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا».

---

١ ـ و في مصاحفنا: ﴿ فِى الْأَمْرِ ﴾ فقط. آل عمران / ١٥٩.
٢ ـ و الصّواب «و لا محدث» و في مصاحفنا: ﴿ وَمَا اَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ ﴾ الحجّ / ٥٢.
٣ ـ و في مصاحفنا: ﴿ يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ ﴾ يسٓ / ٣٠.
٤ ـ و في مصاحفنا: ﴿ حَفِيٌّ عَنْهَا ﴾ الأعراف / ١٨٧.
٥ ـ و في مصاحفنا: ﴿ الطَّلَاقَ ﴾ البقرة / ٢٢٧.
٦ ـ و في مصاحفنا: ﴿ وَ مَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِى الْعِلْمِ يَقُولُونَ اٰمَنَّا ﴾ آل عمران / ٧.
٧ ـ بالّذي: مكان ﴿ بِمِثْلِ مَا ﴾ وقرأ بعض السّلف: «بما» البقرة / ١٣٧.

٥١ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا محمّد بن مَعْمَر، حدّثنا روح، حدّثنا شُعْبة، حدّثنا أبو جَمْرة، قال: سمعت ابن عبّاس يقول: لا تقولوا: ﴿ بِمِثْلِ ﴾ فإنّ الله ليس له مثل، وقولوا: «فَإِنْ اٰمَنُوا بالّذي اٰمَنْتُمْ بِهِ» أو «بما آمنتم به».

٥٢ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا شُعَيب بن أيّوب، حدّثنا يحيى، عن ابن إدريس وقَيْس، عن شُعْبة، عن أبي جَمْرة الضُّبَعيّ، عن ابن عبّاس أنّه قرأ: «فَإِنْ اٰمَنُوا بِما اٰمَنْتُمْ بِهِ» ولم يقل: «بِمِثْلِ».

٥٣ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا نصر بن عليّ، قال: أخبرني أبي، حدّثنا شُعْبة، قال: قال لي الأعمش، ما عندك في قوله: ﴿ فَإِنْ اٰمَنُوا بِمِثْلِ مَا اٰمَنْتُمْ بِهِ ﴾، فقلت له: حدّثني أبو جَمْرة، قال: قال ابن عبّاس: لا تقل: ﴿ فَإِنْ اٰمَنُوا بِمِثْلِ مَا اٰمَنْتُمْ بِهِ ﴾ فإنّه ليس لله مثل، ولكن قل: «فان اٰمَنُوا بالّذي اٰمنتم به فقد اهتدوا»، فقال لي الأعمش: أنت مثلي في الإسناد، ما نكاد نسألك عن شيء إلّا وجدنا عندك فيه حدّثك أبو جَمْرة أنّه سمع ابن عبّاس.

قال ابن أبي داود: هذا الحرف مكتوب في الإمام وفي مصاحف الأمصار كلّها ﴿ بِمِثْلِ مَا اٰمَنْتُمْ بِهِ ﴾ وهي كلمة عربيّة جائزة في لغة العرب كلّها، ولا يجوز أن يجتمع أهل الأمصار كلّها، وأصحاب النّبيّ ﷺ معهم على الخطأ وخاصّة في كتاب الله عَزَّ وجَلَّ وفي سُنَن الصّلاة، وهذا صواب ﴿ فَإِنْ اٰمَنُوا بِمِثْلِ مَا اٰمَنْتُمْ بِهِ ﴾ جائز في كلام العرب أن تقول للرّجل يتلقّاك بما تكره: أيستقبل مثلي بهذا؟ وقد قال الله عَزَّ وجَلَّ: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾[1]، ويقول: ليس كمثل ربّي شيء، ويقول: ولا يقال لي ولا لمثلي، وإنّما تعني نفسك، ويقول: لا يقال لأخيك ولا لمثل أخيك.

٥٤ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا محمّد بن بَشّار، حدّثنا محمّد، حدّثنا شُعبة عن أبي إسحاق، أنّه سمع عُمَير بن يَريم، أنّه سمع ابن عبّاس قرأ هذا الحرف: «حَافِظُوا عَلَى الصَّلَواتِ وَالصَّلوٰةِ الْوُسْطىٰ أو صلوٰة العصر».

١ ـ الشّورىٰ / ١١.

٥٥ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا محمّد بن زكريّا، حدّثنا أبو رجاء، قال: أخبرنا إسرائيل عن أبي إسحاق، عن عُمَير بن يَريم، عن ابن عبّاس: «فمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ إلى أجل مُسمّى»[1].

٥٦ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا يعقوب بن سُفيان، حدّثنا الحُمَيديّ وسعيد بن منصور، حدّثنا سُفيان، حدّثنا عمرو، وقال: قرأ ابن عبّاس: «طَيِّبَاتٍ كانت أُحِلَّت لَهُمْ»[2]

[إلى أن قال:]

٥٧ ـ حدّثنا أبو بكر عبد الله بن سُلَيمان بن الأشعث، قال: حدّثنا أُسيد بن عاصم، حدّثنا الحسين، حدّثنا سُفيان، عن أبي إسحاق، عن أبي هلال، عن ابن عبّاس أنّه قرأ: «وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فيمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِنَّ إلى أجلٍ مُسمّى».

٥٨ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا محمّد بن بَشّار، حدّثنا محمّد، حدّثنا شُعْبة، قال: سمعت أبا إسحاق، أنّه سمع عُمَير بن يَريم، أنّه سمع ابن عبّاس يقول في هذه الآية: «فيمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ إلى أجل مُسمّى».

٥٩ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا حَمّاد بن الحسن الوَرّاق، حدّثنا حَجّاج بن نَصير، حدّثنا شُعْبة، عن أبي إسحاق، عن هُبَيْرة، عن ابن عبّاس أنّه كان يقرأ: «فيمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ إلى أجل مُسمّى».

٦٠ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا حَمّاد بن الحسن، حدّثنا الحَجّاج يعني ابن نَصير، حدّثنا شُعبة، عن أبي مَسْلَمة، عن أبي نَضْرة[3]، قال: قرأت على ابن عبّاس: «فيمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ» فقال ابن عبّاس: «إلى أجلٍ مُسمّى»، قال: قلت: ما هكذا أقرأها، قال: والله لقد نزلت معها، قالها ثلاث مرّات.

٦١ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا هارون بن إسحاق، حدّثنا وَكِيع عن شُعْبَة، عن

---

١ ـ إلى أجل مسمّى: غير موجودة في مصاحفنا. النّساء / ٢٤.

٢ ـ في مصاحفنا ﴿طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ النّساء / ١٦٠.

٣ ـ أبو نَضْرة: هو المنذر بن مالك البَصْريّ مات سنة ١٠٩، انظر: تهذيب التّهذيب ١٠: ٣٠٢.

أبي نَوْفَل بن أبي عَقْرب، قال: سمعت ابن عبّاس يقرأ في المغرب: «إذا جاء فتح الله والنّصر»[١].

مُصْحَف عبد الله بن الزُّبَير

٦٢ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا محمّد بن إسماعيل بن سَمُرة، حدّثنا عُبَيد الله، أخبرنا أشعث عن عُبَيد الله بن أبي يزيد، قال: سمعت ابن الزُّبَير يقرأ وهو يخطب: «لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ اَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِن رَبِّكُم في مواسم الحجّ»[٢].

٦٣ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا شُعَيب بن أيّوب، حدّثنا يحيى، حدّثنا سُفيان بن عُيَينة، عن عُبَيد الله بن أبي يزيد، قال: سمعت ابن الزُّبَيْر يقرأ: «لَيْسَ عَلَيْكم جُنَاحٌ اَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ في مواسم الحجّ» وعن سُفيان، عن عمرو بن دينار، عن ابن عبّاس، مثل قول ابن الزُّبَير.

٦٤ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا هارون بن سُلَيمان، حدّثنا أبو عاصم، عن ابن جُرَيج، عن عُبَيد الله بن أبي يزيد، قال: سمعت ابن الزُّبَير على المنبر يقرأ: «لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ اَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِن رَبِّكُمْ في مواسم الحجّ».

٦٥ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا أبو الطّاهر، حدّثنا سُفيان عن عمرو[٣]، قال: سمعت عبد الله بن الزُّبَير يقول: إنّ صِبياناً هاهنا يقرأون: «وَحَرَمٌ» وإنّما هي ﴿وَحَرامٌ﴾[٤]، ويقرأون: «دارستَ» وإنّما هي: ﴿دَرَسْتَ﴾[٥]، ويقرأون «حَمِئَة» وإنّما هي ﴿حَامِيَة﴾[٦].

٦٦ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا أبو الطّاهر، حدّثنا سُفيان، عن عمرو سمع ابن الزُّبَير

---

١ ـ و في مصاحفنا: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللهِ وَالْفَتْحُ﴾.

٢ ـ البقرة / ١٩٨.

٣ ـ عمرو: يعني عمرو بن دينار.

٤ ـ الأنبياء / ٩٥.

٥ ـ الأنعام / ١٠٥.

٦ ـ القارعة / ١١.

يقول: «في جَنّاتٍ يَتَسَاءَلُونَ يا فلان مَا سَلَكَكَ في سَقَرَ»[١].

٦٧ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا أبو الطّاهر، حدّثنا سُفيان، عن عمرو أنّه سمع ابن الزُّبَير يقرأ: «فيصبح[٢] الفُسّاق عَلى مَا أَسَرُّوا في أَنْفُسِهِمْ نَادِمينَ»، قال عمرو: فلا أدري أقرأها كذلك أو قرأها من قبله؟ [**قال ابن أبي داود: أحسبه يعني أقرأها كذلك عن عمر بن الخطّاب**].

٦٨ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا أبو الطّاهر، حدّثنا سُفيان، عن عمرو سمع ابن الزُّبَير يقرأ: «وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ويستعينون بالله على ما أصابهم»[٣].

٦٩ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا محمود بن آدم، حدّثنا بِشْر يعني ابن السَّريّ، حدّثنا محمّد بن عُقْبة عن أبيه، قال: صَلّينا خلف ابن الزُّبَير، فكان يقرأ: «صِرَاطَ مَنْ[٤] أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ».

مُصْحَف عبد الله بن عمرو ﵁

٧٠ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا محمّد بن حاتم بن بزيع، حدّثنا زكريّا بن عَديّ، حدّثنا أبو بكر بن عَيّاش، قال: قدم علينا شُعَيب بن شُعَيب بن محمّد بن عبد الله بن عمرو ابن العاص، فكان الّذي بيني وبينه، فقال: يا أبا بكر ألا أخرج لك مُصْحَف عبد الله بن عمرو بن العاص؟ فأخرج حروفاً تخالف حروفنا، فقال: وأخرج راية سوداء من ثوب خشن فيه زِرّان وعُرْوَة، فقال: هذه راية رسول الله ﷺ الّتي كانت مع عمرو. قال أبو بكر: وزاد أبي في هذا الحديث، عن محمّد بن العلاء، عن أبي بكر، قال: مُصْحَف جدّه الّذي كتبه هو، وما هو في قراءة عبد الله ولا في قراءة أصحابنا، قال أبو بكر بن عيّاش: قرأ قوم

---

١ ـ و في مصاحفنا: ﴿ فِى جَنَّاتٍ يَتَسَاءَلُونَ ۝ عَنِ الْمُجْرِمِينَ ۝ مَا سَلَكَكُمْ فِى سَقَرَ ﴾ المدّثّر / ٤٠ ـ ٤٢.

٢ ـ وفي مصاحفنا ﴿ فَيُصْبِحُوا ﴾ المائدة / ٥٢.

٣ ـ ويستعينون بالله على ما أصابهم: غير موجودة في مصاحفنا. آل عمران / ١٠٤.

٤ ـ و في قراءتنا: ﴿ الَّذينَ ﴾ الحمد / ٧.

من أصحاب النّبيّ ﷺ القرآن، فذهبوا ولم أسمع قراءتهم.

مُصْحَف عائشة زوج النّبيّ ﷺ

٧١ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا عبد الله بن إسحاق النّاقد، وأبو عبد الرّحمان الأذرميّ، قالا: حدّثنا يزيد، قال: أخبرنا حمّاد، عن هِشام، عن أبيه، قال: كان مكتوباً في مُصْحَف عائشة «حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطىٰ[١] وصلاة العصر».

٧٢ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا محمّد بن إسماعيل الأحْمَسيّ، حدّثنا جعفر بن عَوْن، قال: أخبرنا هِشام، عن زيد، عن أبي يونس مولى عائشة، قال: كتبت لعائشة مُصْحَفاً، فقالت: إذا مررت بآية الصّلاة فلا تكتبها حتّى أمليها عليك، قال فأملَتْها عليّ: «حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطىٰ وصلاة العصر».

٧٣ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا أبو الطّاهر، قال: أخبرنا ابن وَهْب، قال: أخبرني مالك، عن زيد بن أسلم، عن القَعْقاع بن حكيم، عن أبي يونس مولى عائشة أنّه قال: أمَرَتني عائشة أن أكتب لها مُصْحَفاً، ثمّ قالت: إذا بلغت هذه الآية: ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطى ﴾ فآذنّي، فلمّا بلغتها آذنتها، فأملت عَلَيّ «حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسطىٰ وصلاة العصر وَقُومُوا للهِ قَانِتِينَ»، ثمّ قالت: سمعتها من رسول الله ﷺ.

٧٤ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا محمّد بن مَعْمَر، حدّثنا أبو عاصم، عن ابن جُرَيج، قال: أخبرني ابن أبي حُمَيد، قال: أخبرتني حَميدة، قالت: أوصت لنا عائشة بمتاعها، فكان في مُصْحَفها: «حَافِظُوا عَلَى الصَّلَواتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسطىٰ وصلاة العصر».

٧٥ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا إسحاق بن إبراهيم بن زيد، حدّثنا أبو عاصم، قال: أخبرنا ابن جُرَيج، قال: أخبرني عبد الملك بن عبد الرّحمان، عن أُمّه أُمّ حَميدة ابنة عبد الرّحمان أنّها سألت عائشة عن الصّلاة الوُسطى، فقالت: كنّا نقرأ في الحرف الأوّل: «حَافِظُوا عَلَى الصَّلَواتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسطىٰ وصلاة العصر وَقُومُوا للهِ قَانِتِينَ».

٧٦ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا إسماعيل بن أسد، قال: حدّثنا حَجّاج، قال: قال ابن

---

١ ـ (وَصَلاة العَصْر) غير موجودة في مصاحفنا. البقرة / ٢٣٨.

جُرَيج ... [وذكر كما تقدّم نحوه آنفًا الرّقم.٧٥].

٧٧ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا أحمد بن الحُباب، حدّثنا مكّيّ، حدّثنا عبد الله بن لَهيعَة، عن ابن هُبَيرة، عن قَبيصَة بن ذُؤَيب، قال: في مُصْحَف عائشة «حَافِظُوا عَلَى الصَّلَواتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسطىٰ وصلاة العصر» هكذا قال ابن أبي داود.

٧٨ ـ حدّثنا عبد الله، قال: حدّثنا محمّد بن مَعْمَر، حدّثنا أبو عاصم، عن ابن جُرَيج، قال: أخبرني ابن أبي حُمَيد، قال: أخبرتني حَميدة، قالت: أوصت لنا عائشة بمتاعها، فكان في مُصْحَفها: «اِنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ والّذين يَصِلُون الصّفوف الأُوَل»[1].

مُصْحَف حَفْصَة زوج النّبيّ ﷺ

٧٩ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا محمّد بن بَشّار، حدّثنا محمّد، حدّثنا شُعبة، عن أبي بِشر، عن عبد الله بن يزيد الأزديّ [قال ابن أبي داود: وبعضهم يقول: الأوديّ]، عن سالم ابن عبد الله، أنّ حَفْصة أمرت إنساناً أن يكتب لها مُصْحَفاً، وقالت: إذا بلغت هذه الآية: ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطىٰ ﴾[2] فآذِنّي، فلمّا بلغ آذَنَها، فقالت: اكتبوا: «حَافِظُوا عَلَى الصَّلَواتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسطىٰ وصلاة العصر».

٨٠ ـ حدّثنا حَجّاج بن مِنْهال، حدّثنا حَمّاد بن سَلَمة، عن عُبَيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن حَفْصَة أنّها قالت لكاتب مُصْحَفها: إذا بلغت مواقيت الصّلاة فأخبرني، حتّى أُخبرك ما سمعت من رسول الله ﷺ يقول: فلمّا أخبرها قالت: أُكْتُبْ «حَافِظُوا عَلَى الصَّلَواتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسطىٰ وصلاة العصر»...

٨١ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا محمّد بن بَشّار، حدّثنا عبد الوهّاب، حدّثنا عُبَيد الله، عن نافع أنّ حَفْصَة أمرت مولى لها أن يكتب لها مُصْحَفاً، وقالت إذا بلغت ﴿ حَافِظُوا عَلَى

---

١ ـ يَصِلون: و في الدّرّ المنثور ٥: ٢٢٠ «يصِفون» و هي في مصاحفنا: ﴿ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيّ ﴾ فقط، الأحزاب / ٥٦.

٢ ـ البقرة / ٢٣٨.

الصَّلَوَاتِ والصَّلَاةِ الْوُسْطىٰ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ فلا تكتبها حتّى أُمليها كما سمعت رسول الله ﷺ يقرأها، فلمّا بلغ أمرته فكتبها: «حَافِظُوا عَلَى الصَّلَواتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسطىٰ وصلاة العصر وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ»، قال نافع: فقرأت ذلك في المُصْحَف فوجدت الواوان.

٨٢ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا إسماعيل بن إسحاق، حدّثنا إسماعيل، قال: حدّثني أخي، عن سُلَيمان، عن عبد الرّحمان بن عبد الله، عن نافع أنّ عمرو بن رافع ـ أو ابن نافع ـ مولى عمر بن الخطّاب أخبره أنّه كتب مُصْحَفاً لحَفْصَة بنت عمر، فقالت: إذا بلغت آية الصّلاة فآذِنّي حتّى أُملي عليك كيف سمعت رسول الله ﷺ، فلمّا بلغت ﴿ حَافِظُوا عَلَى ٱلصَّلَوَاتِ ﴾ قالت: «والصّلاة الوسطى وصلاة العصر».

٨٣ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا محمّد بن يحيى النّيسابوريّ، حدّثنا أحمد بن خالد، حدّثنا محمّد بن إسحاق، عن أبي جعفر ونافع مولى ابن عمر، عن عمرو بن نافع مولى عمر ابن الخطّاب، قال: كنت أكتب المصاحف في عهد أزواج النّبيّ ﷺ، فاستكتبتني حَفْصَة بنت عمر مُصْحَفاً لها، فقالت لي: أي بُنَيَّ، إذا انتهيت إلى هذه الآية: ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ ﴾ فلا تكتبها حتّى تأتيني فأُمليها عليك كما حفظتها عن ـ أو من ـ رسول الله ﷺ، فلمّا بلغت إليها حملت الورقة والدّواة حتّى جئتها، فقالت: «حَافِظُوا عَلَى الصَّلَواتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسطىٰ وصلاة العصر وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ».

٨٤ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا أبو الطّاهر، قال: أخبرنا ابن وَهْب، قال: أخبرني مالك، عن زيد بن أسلم، عن عمرو بن رافع أنّه قال: كنت أكتب مُصْحَفاً لحَفْصَة، فقالت: إذا بلغت هذه الآية فآذنّي ﴿ حَافِظُوا عَلَى ٱلصَّلَوَاتِ وَٱلصَّلَاةِ ٱلْوُسْطىٰ ﴾، قال: فلمّا بلغتها آذنتها، فأملت «حَافِظُوا عَلَى الصَّلَواتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسطىٰ وصلاة العصر وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ».

٨٥ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا محمّد بن عبد الملك، حدّثنا يزيد، حدّثنا محمّد يعني ابن عمرو، عن أبي سَلَمة، قال: أخبرني عمرو بن نافع مولى عمر بن الخطّاب، قال: مكتوب في مُصْحَف حَفْصَة زوج النّبيّ ﷺ «حَافِظُوا عَلَى الصَّلَواتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسطىٰ

وصلاة العصر» فلقيت أُبيّ بن كعب ـ أو زيد بن ثابت ـ فقلت: يا أبا المنذر، قالت: كذا وكذا، فقال: هو كما قالت، أو ليس أشغل ما نكون عند صلاة الظّهر في عملنا ونواضحنا [١]؟

مُصْحَف أُمّ سَلَمة زوج النّبيّ ﷺ

٨٦ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا أبو الطّاهر، حدّثنا ابن نافع، عن داود بن قيس، عن عبد الله بن رافع مولى أُمّ سَلَمة أنّها قالت له: أُكْتب لي مُصْحَفاً، فإذا بلغت هذه الآية فأخبرني ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ ٱلْوُسْطىٰ ﴾، قال: فلمّا بلغتها آذنتها، فقالت: أُكْتب «حَافِظُوا عَلَى الصَّلَواتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسطىٰ وصلاة العصر».

٨٧ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا هارون بن إسحاق وعليّ بن محمّد بن أبي الخطيب، قالا: حدّثنا وكيع عن داود بن قيس، عن عبد الله بن رافع، عن أُمّ سَلَمة أنّها كتبت مُصْحَفاً، فلمّا بلغت ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ ٱلْوُسْطىٰ ﴾ قالت: أُكتب «حَافِظُوا عَلَى الصَّلَواتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسطىٰ وصلاة العصر».

٨٨ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا محمّد بن إسماعيل الأحْمَسيّ، حدّثنا عُبَيد الله، أنبأنا سُفيان، عن داود بن قيس، عن عبد الله بن رافع، قال: كتبت مُصْحَفاً لأُمّ سَلَمة فأملت عَلَيّ «حَافِظُوا عَلَى الصَّلَواتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسطىٰ وصلاة العصر».

٨٩ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا إسحاق بن إبراهيم، حدّثنا سعد بن الصّلت، حدّثنا عمرو بن ميمون بن مِهران الجَزَريّ، عن أبيه، قال: قالت أُمّ سلمة لكاتب يكتب لها مُصْحَفاً: إذا كتبت ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ ٱلْوُسْطىٰ ﴾ فاكْتُبْها «العصر».

وأمّا مصاحف التّابعين

فمُصْحَف عُبَيْد بن عُمَير اللّيثيّ

٩٠ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا هارون بن إسحاق، حدّثنا وَكيع، عن شُعبة، عن

---

١ ـ نواضحنا: الإبل تحمل الماء لنا.

عمرو ابن دينار، قال: سمعت عُبَيد بن عُمَير يقول، أوّل ما نزل من القرآن: «سبّح اسم ربّك الّذي خلقك»[1].

مُصْحَف عَطاء بن أبي رِباح[2]

٩١ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا عبد الله بن سعيد، حدّثنا عليّ بن القاسم الكِنديّ، عن طلحة. عن عطاء أنّه قرأ: «يُخوّفكم أولياءه»[3].

مُصْحَف عِكرِمة[4]

٩٢ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا شاذان بن إسحاق بن إبراهيم، حدّثنا حَجّاج، حدّثنا حَمّاد، عن عِمران بن حدير، عن عِكرِمة أنّه كان يقرأها: «وعلى الّذين يُطوّقونه»[5].

٩٣ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا محمّد بن إسماعيل وعليّ بن حَرْب، قالا: حدّثنا ابن فضل، عن عاصم الأحول، عن عِكرِمة أنّه كان يقرأ هذا الحرف: «قَتْلٌ فيه»[6].

مُصْحَف مجاهد[7]

٩٤ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا يوسف بن عبد الملك، حدّثنا مَعْمَر، حدّثنا عبد الوارث، عن حُمَيد، عن مجاهد أنّه كان يقرأ «فلا جُناح عليه ألّا يَطَّوَّف بهما»[8].

---

١ ـ و في مصاحفنا: ﴿ سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأعْلَى * الَّذى خَلَقَ ﴾، الأعلى / ١ ـ ٢.

٢ ـ مولى حبيبة بنت أبي نخراه الفهريّة. أبي نخراه: قال ابن حَجَر في كتابه: تهذيب التّهذيب ٧: ٢٠٠ إنّه كان مولى حبيبة بنت مَيْسِرة بن أبي خشيم.

٣ ـ وفي مصاحفنا: ﴿ يُخَوِّفُ ﴾. آل عمران / ١٧٥.

٤ ـ مولى ابن عبّاس.

٥ ـ و في مصاحفنا: ﴿ يُطِيقُونَهُ ﴾. البقرة / ١٥٨.

٦ ـ و في مصاحفنا: ﴿ قِتَالٌ فِيهِ ﴾. البقرة / ٢١٧.

٧ ـ أبي الحَجّاج، وهو ابن جَبْر مولى بني مخزوم، كوفيّ كان يكون بمكّة.

٨ ـ وفي مصاحفنا: ﴿ أَنْ يَطَّوَّفَ ﴾. البقرة / ١٥٨.

مُصْحَف سَعيد بن جُبَير

٩٥ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا محمّد بن بشّار، حدّثنا محمّد، حدّثنا شُعْبة، عن أبي بشر، عن سعيد بن جُبَير أنّه قرأ «وعلى الّذين يُطوقونه»[١].

٩٦ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا محمّد بن زكريّا، حدّثنا المعلّى بن أسد، حدّثنا عبد الواحد، حدّثنا سُفيان بن زياد، قال: سمعت سعيد بن جُبَير في قوله: «أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذينَ أُتُوا الْكِتَابَ من قبلكم»[٢]، قال: حدّثنا يحيى، قال: سمعت عِكرِمة يقول.

٩٧ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا محمّد بن عبد الملك الدّقيقيّ، حدّثنا مُسلِم بن إبراهيم، حدّثنا الحسن بن أبي جعفر، حدّثنا أبو الصَّهباء، قال: سمعت سعيد بن جُبَير يقرأها: «فَإِذَا هِيَ تَلْقَم[٣] مَا يَأْفِكُونَ».

مُصْحَف الأسود بن يزيد وعَلقَمة بن قَيْس النَّخَعيّين

٩٨ ـ حدّثنا أبو بكر عبد الله بن أبي داود، حدّثنا يعقوب بن سُفيان، حدّثنا عُبَيْد الله، عن شَيْبان، عن الأعمش، عن إبراهيم[٤]، قال: كان عَلقمة والأسود يقرءانها: «صراط من أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم وغير الضّالّين»[٥].

مُصْحَف محمّد بن أبي موسى (شاميّ)

٩٩ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا عبد الله بن سعيد، حدّثنا أبو أُسامة، عن الثُّوريّ[٦]، عن داود بن أبي هند، عن محمّد بن أبي موسى «وَلٰكِنَّ الَّذينَ كَفَرُوا يَفْتَرُونَ عَلَى اللهِ الْكَذِبَ

---

١ ـ و في قراءتنا: ﴿ يُطيقُونَهُ ﴾. البقرة / ١٨٤.

٢ ـ و في مصاحفنا: ﴿ أُوتُوا الْكِتَابَ ﴾ فقط. البقرة / ١٥٨.

٣ ـ و في مصاحفنا: ﴿ هِيَ تَلْقَفُ ﴾ الأعراف / ١١٧.

٤ ـ يعني إبراهيم النّخعيّ.

٥ ـ و في مصاحفنا: ﴿ صِرَاطَ الَّذينَ اَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾، الحمد / ٧.

٦ ـ الثّوريّ: لعلّ المراد سُفيان الثّوريّ.

وَاَكْثَرُهُمْ لا يفقهون»[١] .

مُصْحَف حِطّان[٢] بن عبد الله الرّقاشيّ (بَصْريّ)

١٠٠ ـ حدّثنا عبد الله ، حدّثنا عبد الله بن سعيد ، حدّثنا ابن عُلَيّة ، عن أبي هارون الغَنَويّ ، قال : كان حِطّان بن عبد الله يحلف عليها «وَمَا مُحَمّدٌ إلّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ رسل»[٣] .

مُصْحَف صالح بن كَيْسان (مدينيّ)[٤]

١٠١ ـ حدّثنا عبد الله ، حدّثنا أبو عمر بن خلّاد ، حدّثنا ابن عُيَيْنة يقول : قرأ صالح ابن كيسان «وجاءهم البيّنات» ، ﴿ وَجَاءَتْهُمُ البيّنات ﴾ فقال : جـماع[٥] المـذكّر والمـؤنّث سواء ، وقال : «يكاد» و ﴿ تَكَادُ السَّمٰوَاتُ ﴾ .

مُصْحَف طلحة[٦] بن مُصرِّف الأيّاميّ : وبنو أيّام من هَمْدان كوفيّ .

مُصْحَف سُلَيمان بن مِهران الأعمش[٧]

١٠٢ ـ حدّثنا عبد الله ، حدّثنا عبد الله بن سعيد ومحمّد بن الرّبيع ، قالا : حـدّثنا أبونعيم،قال : سمعت الأعمش قرأ : «آلمٓ ۞ اَللهُ لَا إلٰهَ إلَّا هُوَ الحَيُّ القيّام»[٨] **[ولم يذكر ابن الرّبيع إلّا «القَيّام» فقط]**.

---

١ ـ وفي مصاحفنا ﴿ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ ، المائدة / ١٠٣.

٢ ـ هو معلّم الحسن البصريّ .

٣ ـ و في قراءتنا : ﴿ الرُّسُلُ ﴾ ، آل عمران / ١٤٤.

٤ ـ مدينيّ : كذلك وفي الأصل ولعلّ الصّواب مدنيّ .

٥ ـ جماع : يعني جميع .

٦ ـ مُصْحَف طلحة : القراءات الشّاذّة من مُصْحَف طلحة كثيرة ولم يذكر هنا شيئاً منها فالغالب أنّه سقط من النّسخة الأصليّة صحيفتان أو أكثر أو لعلّه لم يقع له رواية من طريقه .

٧ ـ مولى بني كاهل من بني أسد كوفيّ .

٨ ـ و في قراءتنا : ﴿ القَيُّومُ ﴾ . آل عمران / ٢.

١٠٣ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا شُعَيب بن أيّوب، حدّثنا يحيى، حدّثنا الحسن بن عليّ، قال: قرأ سليمان[١] «فَيُضاعِفُهُ»[٢] بالرّفع والألف، فيوافقه أبو عمرو بن العلاء عليه.

١٠٤ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا شُعَيب عن يحيى، عن ابن إدريس، قال: سمعت الأعمش يقرأ: «أَنْعَامٌ وَحَرْثٌ حِرْج»[٣] فقال عبد الله بن سعيد القُرَشيّ: حِرْج وحِجْر سواء.
(٦٠ ـ ١٠٢)

هل يقال للمُصْحَف: مُصَيْحِف؟

١٠٥ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا إسحاق بن إبراهيم بن زيد، حدّثنا سعد بن الصَّلت، عن ليث، عن مجاهد أنّه كان يكره يقول: مُصَيحِف أو مُسَيجِد.

١٠٦ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا عبد الله بن سعيد، حدّثنا المحاربيّ، عن ليث، عن مجاهد أنّه كره أن يقول: رُوَيْجِل أو مُرَيّة أو مُسَيجِد أو مُصَيْحِف.

١٠٧ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا عمرو بن عبد الله، حدّثنا وكيع، عن سُفيان، عن ليث، قال: كان مجاهد يكره أن يقول: مُصَيْحِف ومُسَيْجِد، ويقول للرّجل: دناه[٤]، وكان يكره المِسْك في المُصْحَف.

١٠٨ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا إسماعيل بن أسد، حدّثنا شَبابة، حدّثنا الحُسَام عن أبي مَعشر، عن إبراهيم أنّه كان يكره أن يقال: مُسَيجِد أو مُصَيحِف أو رُوَيجِل.

١٠٩ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا سُلَيمان بن داود بن حَمّاد أبو الرّبيع المَهْريّ، حدّثنا ابن وَهْب، قال: حدّثني العَطّاف[٥] بن خالد، عن عبد الرّحمان بن حَرْمَلة، قال: كان ابن المسيّب يقول: لا يقول أحدكم: مُصَيْحِف ولا مُسَيجِد، ما كان لله فهو عظيم حسن جميل.
(١٧٠ ـ ١٧١)

---

١ ـ يعني الأعمش.
٢ ـ البقرة / ٢٤٥.
٣ ـ وفي مصاحفنا: ﴿حِجْرٌ﴾، الأنعام / ١٣٨.
٤ ـ دناه: يعني يا حقير.
٥ ـ العَطّاف: لعلّ الصّواب عَطّاف.

الفصل الثّاني

نصّ ابن طاووس (م: ٦٦٤) في «سعد السّعود للنّفوس»

[اختلاف المصاحف]

فيما ذكره من كتاب عليه جزء فيه اختلاف المصاحف، تأليف أبي جعفر محمّد بن منصور، رواية محمّد بن زيد بن مروان، قال في السّطر الخامس من الوجهة الأُولى منه: ما نذكره يتّفق لنا ذكره من معانيه، وهو أنّ القرآن جمعه على عهد أبي بكر؛ زيد بن ثابت، وخالفه في ذلك أُبيّ وعبد الله بن مسعود وسالم مولى أبي حُذَيْفَة، ثمّ عاد عُثمان جمع المُصْحَف برأي مولانا عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وأخذ عُثمان مُصْحَف أُبَيّ وعبد الله بن مسعود وسالم مولى أبي حُذيفة فغسلها غسلًا، وكتب عُثمان مُصْحَفًا لنفسه، ومُصْحَفًا لأهل المدينة، ومُصْحَفًا لأهل مكّة، ومُصْحَفًا لأهل الكوفة، ومُصْحَفًا لأهل البَصْرة، ومُصْحَفًا لأهل الشّام. (ص: ٢٧٨)

فصل

فيما نذكره عن محمّد بن بحر الرَّهنيّ من الجزء الثّاني من «مقدّمات علم القرآن» من التّفاوت في المصاحف الّتي بعث عُثمان إلى الأمصار من ثالث كُرّاس منه من الوجهة الأُولى منها في أوّل قائمة من آخر سطر بلفظه: اتّخذ عُثمان سبع نُسَخ؛ فحبس منها مُصْحَفًا بالمدينة، وبعث إلى أهل مكّة مُصْحَفًا، وإلى أهل الشّام مُصْحَفًا، وإلى أهل الكوفة مُصْحَفًا، وإلى أهل البَصْرة مُصْحَفًا، وإلى أهل اليمن مُصْحَفًا، وإلى أهل البحرين مُصْحَفًا.

فالخلاف بين مُصْحَف المدينة ومُصحف البَصْرة أربعة عشر حرفًا، وقيل: بل أحد

وعشرون حرفًا، منها: في البقرة / ١٣٢ ﴿وَاَوْصَى بِهَا اِبْرَاهِيمُ﴾ بزيادة ألف، و في آل عمران / ١٣٣ ﴿لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ سَارِعُوا﴾ بغير واو، و في المائدة / ٥٢ و٥٤ ﴿فِى اَنْفُسِكُمْ نَادِمِينَ﴾ يقول بغير واو، وقوله: ﴿مَنْ يَرتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾ بزيادة دال، و في براءة / ١٠٦ ﴿عَلِيمٌ حَكِيمٌ * وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا﴾ بغير واو، و في الكهف / ٣٦ لعلّه ﴿لَاَجِدَنَّ خَيْرًا مِنْهَا مُنْقَلِبًا﴾ بزيادة ميم [في مِنْهَا]، و في المؤمنين / ٨٥ ﴿سَيَقُولُونَ لِلّهِ ـ لِلّهِ لِلّهِ ـ﴾ ثلاثتهنّ، و في الشُّعراء / ٢١٧ ﴿فَتَوَكَّلْ عَلَى الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ﴾ بالفاء، وفي مُصْحَف البَصْرِيّين بالواو، و في مُصْحَف المدينة ﴿اَنْ يُبَدِّلَ دِينَكُمْ اَوْ اَنْ يُظْهِرَ﴾ غافر / ٢٦ بحذف الألف [في اَوْ]، و في عٓسٓقٓ / ٣٠ ﴿مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ﴾ بغير فاء، و في الزّخرف / ٧١ ﴿وَمَا تَشْتَهِيهِ الاَنْفُسُ﴾ بزيادة هاء، و في الحديد / ٢٤ ﴿فَاِنَّ اللهَ هُوَ الغَنِيُّ الحَمِيدُ﴾ بنقصان هو، و في الشّمس: ١٥ ﴿وَلَا يَخَافُ عُقْبٰهَا﴾ بالفاء، وهو عند البَصْرِيّين بالواو، فهذه أربعة عشر حرفًا.

و زعم آخرون أنّ في مُصْحَف أهل المدينة في يوسف / ٥٤ ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِى بِهِ﴾، و في بني إسرائيل / ٩٣ ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّى﴾ [بزيادة ألف في قُل]، و في الكهف / ٩٥ ﴿مَا مَكَّنَنِى فِيهِ﴾ بنونين، وعند البَصْرِيّين بنون واحد، و في الملائكة / ٣٣ ﴿مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا﴾ بزيادة ألف، و في الزّخرف / ٦٨ ﴿يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾ [بزيادة الياء في عِبَادِ] و في هل أتى / ١٥ ـ ١٦ ﴿قَوَارِيرَا * قَوَارِيرَ﴾ بزيادة ألف في الثّانية، و في قل أُوحِيَ: ٢٠ ﴿اِنَّمَا اَنَا اَدْعُوا رَبِّى﴾ بنقصان ألف، و عند البَصْرِيّين قال: ﴿اِنَّمَا اَدْعُوا رَبِّى﴾، وهو تمام أحد وعشرون حرفًا.

ثمّ ما بين مُصْحَف أهل مكّة والبَصْرة حرفان، و يقال: خمسة عند أهل مكّة في آخر النّساء / ١٧١ ﴿فَاٰمِنُوا بِاللهِ ـ وَرَسُولِهِ ـ﴾، و عند البصريّين «وَرُسُلِهِ»، و في براءة/٧٢ ﴿تَجْرِى مِنْ تَحْتِهَا الاَنْهَارُ﴾، وعِنْدَهُم ﴿تَجْرِى تَحْتَهَا الاَنْهَار﴾ بغير مِنْ. ﴿وَمَا مَكَّنَنِى رَبِّى خَيْرٌ﴾[1] ﴿اَوْ لَيَأْتِيَنِّى بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ﴾[2] بزيادة نون، و فيه: ﴿اَوْ اَنْ يُظْهِرَ فِى

١ ـ الكهف / ٩٥.

الاَرْضِ الْفَسَادَ﴾[3] بغير ألف [في أوْ].

ثمّ ما بين مُصْحَف أهل الكوفة والبَصْرة عشرة أحرف، و يقال: أحد عشر حرفًا، في مُصحف أهل الكوفة في يسٓ / ٣٥ ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ اَيْدِيهِمْ﴾ بغير هاء، و في الأحقاف /١٥ ﴿وَوَصَّيْنَا الْاِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ اِحْسَانًا﴾، و في الأنعام / ٦٣ ﴿لَئِنْ اَنْجٰنَا مِنْ هٰذِهِ﴾ بالألف [في اَنْجَانا]، و عند البَصْريّين: ﴿لَئِنْ اَنْجَيْتَنَا﴾، و في بني إسرائيل / ٩٣ ﴿نَقْرَؤُهُ قَالَ﴾ بالألف، و في الأنبياء / ٤ ﴿قَالَ رَبّى يَعْلَمُ الْقَوْلَ فِى السَّمَاءِ﴾، و في آخرها / ١١٢ ﴿قَالَ رَبِّ احْكُمْ﴾ و هي ثلاثتهنّ عند البَصْريّين قل، قل، قل، و في المؤمنون /٨٩ ﴿سَيَقُولُونَ لِلّٰهِ﴾ الثّانية والثّالثة، فحذف ألفين، و في الملائكة / ٣٣ ﴿وَلُؤْلُؤًا﴾ بالألف، و في سورة الإنسان / ١٥ ـ ١٦ ﴿قَوَارِيرَا * قَوَارِيرَ﴾ بزيادة ألف في الثّانية.

ثمّ جاء في مُصْحَف أهل حِمْص الّذي بعث عُثمان إلى أهل الشّام، و ما خالف المصاحف تسعة عشر حرفًا، و يقال: أحد وعشرون حرفًا في مُصْحَفهم، في البقرة/١١٥ ـ ١١٦ ﴿وَاسِعٌ عَلِيمٌ * قَالُوا اتَّخَذَ اللّٰهُ﴾ بنقصان الواو، و في آل عمران/ ١٨٣ ﴿بِالْبَيِّنَاتِ﴾ بزيادة باء، و في النّساء: ٦٦ ﴿مَا فَعَلُوهُ اِلَّا قَلِيلٌ﴾ [بزيادة الف مع التّنوين في قَليل]، وفي الأنعام / ٣٢ ﴿وَلَلدَّارُ الْاٰخِرَةُ﴾ بلام واحدة و في مُصْحَف البَصْريّين ﴿وَلَلدَّارُ الْاٰخِرَةُ﴾، و في الأنعام / ١٣٧ ﴿زَيَّنَ﴾ مضمومة ﴿لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ اَوْلَادِهِمْ شُرَكَائُهُمْ﴾، و هذا غير جائز في الكلام و جائز منه في ضرورات الشّعر، و في الأعراف في أوّلها / ٣ ﴿قَلِيلًامَا تَذَكَّرُونَ﴾ بتائين، و فيها / ٤٣ ﴿تَجْرِى مِنْ تَحْتِهَا الْاَنْهَارُ﴾ مكان ﴿تَحْتِهِمْ﴾، و فيها / ٤٣ ﴿اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِى هَدَانَا لِهٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ﴾ بغير واو، و فيها / ١٤١ ﴿وَاِذْ اَنْجَيْنَاكُمْ مِنْ اٰلِ فِرْعَوْنَ﴾ بالألف، و فيها / ١٩٥ ﴿ثُمَّ كِيدُونِ﴾ بإثبات الياء، و في الأنفال /٦٦ ـ ٦٧ ﴿وَاللّٰهُ مَعَ الصَّابِرِينَ * مَا كَانَ لِنَبِيٍّ﴾ بلامين، و في يونس / ٢٢ ﴿هُوَ الَّذِى ـ يَنْشُرُكُمْ ـ فِى الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [مكان ﴿يُسَيِّرُكُمْ﴾]، و فيها / ٦٨ ﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللّٰهُ﴾

---

٢ ـ النّمل / ٢١.

٣ ـ غافر / ٢٦.

بالواو، و في الكهف / ٧٧ ﴿ وَلَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ ﴾ بلامَين، و في النّمل / ٦٧ ﴿ وَٰابَاؤُنَا اَئِنَّا ﴾ بنونَين منقلبَين، و في آخر المؤمن / ٢١ ﴿كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ كَانُوا مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا هُمْ اَشَدَّ مِنْهُمْ﴾ بالكاف [أي مِنْكُمْ]، و في الرّحمٰن / ١٢ ﴿ وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ ﴾ بنصب الألف [مكان (و) في ذو]، و في آخر الرّحمٰن ﴿ تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِى الْجَلَالِ وَالْاِكْـرَامِ ﴾ بـالواو [مكان (ى) في ذى]، مرفوع مثل الأوّل في صدر السُّورة، و في الحديد / ١٠ ﴿ وَكُلًّا وَعَدَ اَللّٰهُ الْحُسْنٰى ﴾ بغير ألف مرفوع [أي كُلٌّ مكان كُلًّا]، و في المدّثّر / ٣٣ ﴿ وَاللَّيْلِ اِذْ اَدْبَـرَ ﴾ بألفين ﴿ اَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِّى ﴾[1] بزيادة نون، و أهل مِصر يقرأون بمثل قراءة أهـل الشّـام: ﴿ وَكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنٰى ﴾[2] بالرّفع ﴿ وَهُوَ الَّذِى ـ يُنْشِرُكُمْ ـ فِى الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ﴾ في سورة[3].
و قيل: إنّ في قبلة مسجد مصر مكتوب: ﴿ وَ ـ كُلٌّ ـ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنٰى ﴾ بغير ألف [في كُلّ].
أقول: فهذا ما حكاه محمّد بن بحر الرَّهنيّ نقلناه بلفظه. (٢٧٩ـ ٢٨٠)

---

١ ـ الزّمر / ٦٤.
٢ ـ النّساء / ٩٥ والحديد / ١٠.
٣ ـ يونس / ٢٢.

الفصل الثّالث

نصّ الأُشَيقِر (معاصر) في «لمحات من تاريخ القرآن»

[بعد ذكر الجمع الثّالث للقرآن، قال في وصف ثلاثة مصاحف:]

[١ ـ مُصْحَف الإمام عليّ عليه السلام]

ونحن إذ نمرّ الآن على ذكر مصاحف كبار الصّحابة فلا أقلّ من أن نشير إلى بعضها الآن، ولا سيّما مُصْحَف الإمام عليّ عليه السلام وعبد الله بن مسعود وأُبيّ بن كعب؛ لأهمّيّتها ومكانتها التّاريخيّة، ولنرى مبلغ مطابقتها المُصْحَف العُثمانيّ الّذي فرغنا من تفصيله الآن.

فبقدر تعلّق الأمر بمُصْحَف الإمام عليّ عليه السلام فقد ألمحنا من قبل: إلى أنّ الإمام قد اعتكف بعد وفاة الرّسول صلى الله عليه وآله في بيته يجمع القرآن في مُصْحَف واحد، وأنّه أنهى هذه المهمّة في فترة جدّ قصيرة، فضلاً عن القرآن الّذي نسخه وعدد آياته لا يكاد يختلف في كثير أو قليل عن الّذي نسخه عُثمان فيما بعد.

ودليلنا القاطع على صحّة القول الأخير ـ عدم اختلاف مُصْحَف عليّ عن مُصْحَف عُثمان ـ هو أنّه لو كان هناك أدنى تحريف أو نقص أو زيادة أو تغيير في مُصْحَف عُثمان؛ لما سكت عنه الإمام عليه السلام، سواء قبل أن يصل إلى الخلافة أو عند تشرّفها به، وحين باتت كافّة الأمصار الإسلاميّة تدين له بالولاء والطّاعة عدا زمرة الانفصال في الشّام بقيادة مُعاوية بن أبي سُفيان.

أقول: ولما سكت الإمام، وهو الّذي يعرفه العدوّ قبل الصّديق من أنّه الفارس

البطل، وأنّه المواطن المسلم الأوّل الّذي يجهر بالقول ولا يهمس به، والّذي لا يصبر على ضَيْم، ولا يهادن في دينه، ولا تأخذه في الحقّ لومة لائم أبدًا.

لذا لم نسمع من الإمام عليه‌السلام ولا حرفًا واحدًا يشير فيه من بعيد أو قريب إلى شكوكه أو عدم اطمئنانه إلى مُصْحَف عُثمان، رغم أنّ كلماته العصماء وخطبه البليغة والّتي جمعت في «نهج البلاغة» قد ملئت الخافقين، ولم تترك ميدانًا أو موضعًا أو فنًّا دون أن تشير إليه أو تتناوله إيجازًا أو تفصيلًا، تخصيصًا أو تلميحًا.

وإذا ما كان هناك شيء يستحقّ التّسجيل عن مُصْحَف الإمام عليّ عليه‌السلام واختلافه عن المُصْحَف العُثمانيّ، فهو شيء جانبيّ وأمر ثانويّ، وهو أنّ جمع الإمام عليّ للقرآن كان على ترتيب نزوله وتقدّم منسوخه على ناسخه[1]، فضلًا عن كتابة تأويل بعض الآيات وتفسيرها فيه، وعلى النّحو الّذي مرّ ذكره من قبل.

ولو صحّ هذا القول فإنّ جمع القرآن بهذه الطّريقة يعكس وقائع الوحي متسلسلة يوماً فيوم وأوّلاً فأوّل وساعة فساعة، بدون أن يسبق هذا اليوم للّذي قبله، أو يتأخّر هذا اليوم عن الّذي بعده.

ولعلّ مُصْحَف الإمام عليّ عليه‌السلام هذا هو الوحيد الّذي لم يذق طعم النّيران أو يناله المسح أو الغسل، حيث احتفظ به الإمام عليه‌السلام عنده، وتوارثته ذرّيّته الطّاهرة من بعده، ولا نعلم يقينًا أين استقرّ به المقام في الوقت الحاضر؟

لقد شاهدنا مرّةً في إحدى زيارتنا لمدينة مشهد (خراسان) في إيران وفي مَتْحف الإمام الثّامن عليّ بن موسى الرّضا عليه‌السلام شاهدنا قرآنًا بديعًا ونادرًا من جلد الغزال الأبيض، يقال عنه: إنّه بخطّ الإمام، كما ورأينا قرآناً آخر نظيره في مَتْحف الآثار الإسلاميّة في إسطنبول ـ والّذي يقع بجوار مسجد السُّلطان سُليمان ـ يقال: إنّه مُصْحَف الإمام عليّ عليه‌السلام، كما ويقال عنه: إنّه محفوظ لدى خزانة الإمام عليّ عليه‌السلام في الرّوضة الحيدريّة بالنّجف الأشرف.

---

١ ـ الفهرست لابن النّديم: ٤١ ـ ٤٢.

قد يكون هذا مُصْحَف الإمام عليّ عليه السلام أو ذاك، وقد لا يكونا كلاهما، من يدري؟ وبمناسبة الخوض هنا والبحث عن مصير مُصحف الإمام عليّ عليه السلام نودّ أن نلقي ضوءًا على مصائر المصاحف الّتي أرسلها عُثمان إلى الأمصار الإسلاميّة، وأين ألقت عصاها واستقرّ بها النّوى قبل أن ننتقل إلى الكلام عن بقيّة المصاحف المنسوبة إلى كبار الصَّحابة، كمُصْحَف عبد الله بن مسعود وأُبيّ بن كعب؟

أقول: إنّ غالبة المؤرّخين حينما أشاروا إلى المصاحف العُثمانيّة، ودخلوا في تفاصيلها أنهوا أبحاثهم وختموها بعبارات وجُمل تفيد بأنّه لم يعثر حتّى الآن على أيّ خيط أو بصيص من نور يمكن أن يوصل أو يهدي إلى محلّ ومكان أيّ من هذه المَصاحف، رغم أنّ عددها كان خمسة أو سبعة بقول آخر.

والظّاهر؛ لديّ هنا هو أنّ الأحداث السّياسيّة والتّقلّبات الثّوريّة والعسكريّة والحركات الطّائفيّة والمذهبيّة الّتي هزّت وعصفت بالأمصار الإسلاميّة طوال الثّلاثة عشر قرنًا الماضيّة، وكذلك الحرائق الّتي أصابت المكتبات والمساجد وغيرها في هذه الفترة، ومنها الحريق الأوّل الّذي حصل في المسجد النّبويّ عام ٦٥٤ هجريّة، حيث احترقت الكتب والمصاحف والسّجّاد وغيرها، كان لهما الدّخل الكبير في فقدان هذه المصاحف الثّمينة والّتي تعدّ بحقّ ثروة ثقافيّة ودينيّة وتاريخيّة وقوميّة، لا تعوّض بحال من الأحوال.

و قد ألقى قسم من هؤلاء المؤرّخين وزر و تبعة فقدان هذه المصاحف و زوالها من الوجود على عاتق الحَجّاج بن يوسف الثّقفيّ[١]؛ لأنّ الأخير حين ولايته على العراق في عهد عبد الملك بن مروان استنسخ مُصْحَفًا جديدًا على غرار المُصْحَف العُثمانيّ ونظيره، بعد أن أدخل فيه عدّة تغييرات تخصّ الحروف والقراءة في اثني عشر موضعًا منه،

---

١ ـ قال الخليفة عمر بن عبد العزيز في شأن الحَجّاج: إنّه لو أخرجت كلّ أُمّة خبيثها وأخرجنا الحجّاج لغلبناهم. ولمّا بلغه موته خرّ لله ساجدًا. فضلًا عن أنّه كان يدعو الله أن يكون موت الحَجّاج على فراشه؛ ليكون أشدّ لعذابه في الآخرة.

وبعدها طلب إعدام وحرق كافّة المصاحف العُثمانيّة أينما كانت والاكتفاء بهذا المُصْحَف الجديد، والّذي عليه فقط أمر أن يكون الاستنساخ التّالي لأيّ نسخة من القرآن، وهذا المُصْحَف هو الّذي يتداوله المسلمون منذ عهد ولايته إلى هذه السّاعة من عمر الزّمن.

[٢ ـ مُصْحَف عبد الله بن مسعود]

نعود الآن إلى الإشارة للمصاحف الأُخرى فبقدر تعلّق الأمر بمُصْحَف عبد الله بن مسعود، فيقال عنه: إنّه كان يضمّ ١١٢ سورة وليس ١١٤ سورة، كما هو عليه الأمر والحال في كلّ المصاحف الأُخرى، وأنّ السّورتين اللّتين كان مُصحفه خاليًا منهما هما «المعوّذتان»، وهما: «قل أعوذ بربّ الفلق ...» السّورة، و«قل أعوذ بربّ النّاس ...».

ويروون عن لسان ابن مسعود بصدد المعوّذتين قوله: إنّها ليست من القرآن؛ لأنّ الرّسول ﷺ أمر أن يتعوّذ بهما، وأنّه قد رأى النّبيّ ﷺ يعوّذ بها الحسن والحسين عليهما السلام مرارًا عديدة.

ويقال هنا أيضًا: إنّ عبد الله بن مسعود لم يسجّل سورة الفاتحة في مُصْحَفه، لا لأنّها من غير القرآن، وإنّما بسبب أنّ القرآن الكريم إنّما كتب وجمع بين اللّوحين مخافة الشّكّ والنّسيان والزّيادة والنّقصان، وكلّ هذا مأمون في سورة الفاتحة لقصرها، ولأنّه لا يجوز لأحد من المسلمين ترك تعلّمها كما يجوز ترك تعلّم غيرها وحفظه، لحاجتهم الماسّة إليها في الصّلاة، حيث تثنّى في كلّ صلاة، وتقرأ في غيرها من الأُمور والمناسبات الدّينيّة، فلمّا أمِنَ عليها العلّة الّتي من أجلها كتب المُصْحَف، ترك كتابتها وهو يعلم أنّها من المُصْحَف بالتّأكيد، حيث لو أنّ رجلاً كتب من القرآن سُوَرًا وترك سُوَرًا لم يكتبها، لم ير عليه في ذلك حرج أبدًا.

أمّا عن مصير هذا المُصْحَف فنقول: إنّه قد طلب عُثمان من عبد الله بن مسعود هذا المُصْحَف، ولكنّ الأخير أبىٰ بإصرار أن يبعث بمُصْحَفه إلى المدينة وأن يسلّمه إلى عُثمان، خشية أن يغسله أو يحرقه، وبذلك تذهب أتعابه في جمعه وثواب ذلك عند الله سُدًى.

وقد ساء ابن مسعود هذا الطّلب من عُثمان لمُصْحَفه، فأوعز إلى أصحابه في الكوفة أن يتمسّكوا بمصاحفهم ويحفظوها من الطّلب والإحراق، وقال لهم بأنّه من استطاع منكم أن يغلّ مُصْحَفه فليغلل، فإنّه من غلّ شيئاً جاء بما غلّ يوم القيامة، ثمّ قال بأنّه قد قرأ القرآن من في رسول الله ﷺ سبعين سورة أو مرّة وزيد لا زال صبيًّا. أفأترك ما أخذت من في رسول الله ﷺ؟

ولمّا وصلت هذه الأخبار إلى عُثمان أمر الأخير بإشخاص ابن مسعود إليه، ثمّ أمر به أن يجرّ برجله حتّى كُسر له ضِلعان. ورغم هذا لم يدفع بمُصْحَفه إلى عُثمان، وأصرّ على ذلك حتّى لفظ أنفاسه الأخيرة.

وعند وفاة ابن مسعود، طلب عُثمان مُصْحَفه مجدّدًا، وعند وصول هذا المُصْحَف إليه ألحقه بإخوانه السّابقين حرقًا أو غسلًا.

[٣ ـ مُصْحَف أُبيّ بن كعب]

أمّا عن مُصْحَف أُبيّ بن كعب، فيقال: إنّه قد نقل عن أُبيّ بن كعب من أنّه كتب في مُصْحَفه سورتين تسمّيان (الخَلْع والحَفْد) وكان يقنت بهما.

والظّاهر هنا؛ أنّ أُبيّ قد ذهب في دعاء القنوت إلى أنّه من القرآن؛ لأنّه رأى رسول الله ﷺ يدعو به في الصّلاة دائماً، فتصوّر أنّه من القرآن، وأقام على ظنّه ومخالفة الصّحابة، حيث لم تقم الحجّة عليه بأنّه قرآن مُنْزَل، بل هو لا يتعدّى عن ضرب من الدّعاء لا غير.

وإلحاق (الخَلْع والحَفْد) بمُصْحَف أُبيّ إن صحّ القول ربّما هو كإلحاق دعاء ختم القرآن بالمصاحف الموجودة بأيدينا، ولو كان قرآناً لنقل إلينا بالتّواتر نقل بقيّة الآيات والسُّوَر، ولحصل العلم بصحّته.

وسُوَر مُصْحَف أُبيّ ـ كما هو الحال في سُوَر مُصْحَف عبد الله بن مسعود ومُصْحَف الإمام عليّ عليه السلام من قبله ـ تختلف في ترتيبها عن المُصْحَف العُثمانيّ، ومن أحبّ من

القُرّاء الاطّلاع على تسلسل سُوَر كلّ مُصْحَف، فعليه بمراجعة كتب المصادر في آخر الكتاب، وخصوصاً كتاب تاريخ القرآن للزّنجانيّ.

أمّا عن مصير مُصْحَف أُبيّ بن كعب، فإنّ صاحبه (أُبيّ) كان قد توفّي في المدينة سنة ٢٠ أو ٢٢ هجريّة في أواخر أيّام عُمر بن الخطّاب[1]، ولم تك في تلك الفترة بادرة غسل أو إحراق القرآن قد برزت أو شاعت بعد.

ولكن عندما تولّى عُثمان الخلافة، وبادر بجمع القرآن (الجمع المعروف) وعزم على إحراق كلّ مُصْحَف عدا المصاحف المستنسخة، طلب حينئذٍ مُصْحَف أُبيّ بن كعب فغسله، وقيل: أحرقه أُسوة بغيره، وهو الأرجح.

ومهما يكن من شيء فقد عمّ المُصْحَف الّذي جمعه عُثمان بين سائر المسلمين، وتوحّدت بسببه المصاحف وزالت الخلافات، وكلّ هذا كان نصرًا مؤزّرًا ومبيّنًا للإسلام وكتابه، وإثباتًا لقوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾[2] وبذلك طاشت أسهم أعداء الإسلام وعادت إلى نحورهم، وانهارت كافّة آمالهم بشأن التّشكيك في القرآن أو الطّعن في طريقة جمعه ونسخه، وهذا هو مصير أعداء الله؛ خزي في الدّنيا وعذاب في الآخرة وبئس المصير. (٩٣ ـ ٩٩)

١ ـ يروى أنّه عندما سمع عمر بن الخطّاب بوفاة أُبيّ بن كعب، قال: «اليوم مات سيّد المُرسلين». وأُبيّ هو صحابيّ وأنصاريّ، كان قبل الإسلام حِبرًا من أحبار اليهود، شهد بدرًا والمشاهد كلّها مع رسول الله ﷺ.

٢ ـ الحِجر / ٩.

الفصل الرّابع

نصّ الشّيخ معرفة (م: ١٤٢٧) في «التّمهيد في علوم القرآن»

وصف عامّ عن مصاحف الصّحابة

كان الطّابع العامّ الّذي كانت المصاحف آنذاك تتّسم به هو تقديم السُّوَر الطُّوال على القصار نوعًا ما في ترتيب منهجيّ خاصّ:

١ ـ ابتداء من السّبع الطُّوال: البقرة، آل عمران، النّساء، الأعراف، الأنعام، المائدة، يونس[1].

٢ ـ ثمّ المئين: وهي السُّوَر تربو آياتها على المائة، وهي ما تقرب اثنتي عشرة سورة.

٣ ـ ثمّ المثاني: وهي السُّوَر لا تبلغ آياتها المائة، وهي ما تقرب عشرين سورة، وسمّيت مثاني لأنّها تثنّى، أي تكرّر قراءتها أكثر ممّا تقرأ غيرها من الطّوال والمئين.

٤ ـ ثمّ الحواميم: وهي السُّوَر بدئت بـ «حمٓ» سبع سُوَر.

٥ ـ ثمّ الممتحنات: وهي تقرب من عشرين سورة.

٦ ـ ثمّ المفصّلات: تبتدئ من سورة الرّحمٰن إلى آخر القرآن، وسمّيت بذلك، لقرب فواصلها وكثرة فصولها.

هذا هو الطّابع العامّ لمصاحف الصّحابة، والنّظر في الأكثر إلى مُصْحَف ابن مسعود، وإن كانت المصاحف تختلف مع بعضها في تقديم بعض السُّوَر على بعض وتأخيرها

---

١ ـ تلك السّبع الطُّوال في مصاحف الصّحابة، غير أنّ عُثمان عمد إلى تقديم سورة الأنفال فزعم أنّها مع سورة براءة سورة واحدة جعلهما من السّبع الطُّوال. راجع: الإتقان ١: ٦٠ ومستدرك الحاكم ٢: ٢٢١.

عنها، أو يزيد عدد سُوَر بعضها على بعض، على تفصيل يأتي.

وصف مُصْحَف ابن مسعود

[كان لمُصْحَف ابن مسعود أوصاف من جهات:]

الجهة الأُولى ـ كان تأليف مُصْحَف عبد الله بن مسعود وفق التّرتيب التّالي[1]:

١ ـ **السّبع الطُّوال**: البقرة، النّساء، آل عمران، الأعراف، الأنعام، المائدة، يونس.

٢ ـ **المئين**: براءة، النّحل، هود، يوسف، الكهف، الإسراء، الأنبياء، طه، المؤمنون، الشُّعَراء، الصّافّات.

٣ ـ **المثاني**: الأحزاب، الحجّ، القصص، النّمل، النّور، الأنفال، مريم، العنكبوت، الرّوم، يسّ، الفرقان، الحِجْر، الرّعد، سبأ، فاطر، إبراهيم، صّ، محمّد ﷺ، لقمان، الزّمر.

٤ ـ **الحواميم**: المؤمن، الزُّخرف، فصّلت، الشّورى، الأحقاف، الجاثية، الدُّخان.

٥ ـ **الممتحنات**: الفتح، الحديد (ن)، الحشر، السّجدة، قّ (ن)، الطّلاق، القلم، الحُجُرات، المُلْك، التّغابن، المنافقون، الجُمُعة، الصَّف، الجنّ، نوح، المجادلة، الممتحنة، التّحريم.

٦ ـ **المفصّلات**: الرّحمن، النّجم، الطّور، الذّاريات، القمر، الحاقّة (ن)، الواقعة، النّازعات، المعارج، المدّثّر، المزّمّل، المطفّفين، عبس، الإنسان، المرسلات، القيامة، النّبأ، التّكوير، الانفطار، الغاشية، الأعلى، اللّيل، الفجر، البروج، الانشقاق، العَلَق، البلد، الضُّحى، الطّارق، العاديات، الدّين، القارعة، البيّنة، الشّمس، التّين، الهُمَزة، الفيل، قريش، التّكاثر، القدر، الزّلزال، العصر، النّصر، الكوثر، الكافرون، المَسَد،

---

١ ـ على ما جاء في نصّ ابن أشتة: الإتقان ١: ٦٤، وأكملنا ما سقط منه على نصّ ابن النّديم، الفهرست: ٤٦ ورمزنا له بعلامة (ن).

التّوحيد، الانشراح.

تلك مائة وإحدى عشرة سورة، بإسقاط سورة الفاتحة وسورتي المعوّذتين، على ما سنذكر.

الجهة الثّانية ـ اختصّ بها مُصْحَف ابن مسعود: إسقاطه سورة الفاتحة، لا اعتقادًا أنّها ليست من القرآن، بل لأنّ التّبت في المُصْحَف كان قيدًا للسُّوَر دون الضّياع، وهذه السّورة (الفاتحة) مأمونة عن الضّياع بذاتها، لا يزال المسلمون يقرأونها كلّ يوم عشر مرّات أو أكثر، ذكره ابن قُتَيبة فيما يأتي.

أو لعلّه رآها عِدْلًا للقرآن في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾[1]، والسّبع المثاني هي سورة الفاتحة.

وعلى أيّ تقدير فقد اتّفق أئمّة الفنّ على خلوّ مُصْحَفه من سورة الحمد. نقل ذلك ابن النّديم عن الفضل بن شاذان، وقال: إنّه أحد الأئمّة في القرآن والرّوايات. ومن ثمّ يرجّح ما ذكره الفضل على ما شهده بنفسه[2].

وقال جلال الدّين السّيوطيّ: وأمّا إسقاطه الفاتحة فقد أخرجه أبو عُبَيد بسند صحيح[3] وكان قد ذكر الرّواية قبل ذلك[4].

وقال ابن قُتَيبة: وأمّا إسقاطه الفاتحة من مُصْحَفه فليس لجهله بأنّها من القرآن، كيف وهو أشدّ الصّحابة عناية بالقرآن؟ ولم يزل يسمع رسول الله ﷺ يؤمّ بها، ويقول: لا صلاة إلّا بسورة الحمد، وهي السّبع المثاني وأُمّ الكتاب. لكنّه ذهب فيما يظنّ أهل النّظر (المحقّقون) إلى أنّ القرآن إنّما كتب وجمع بين اللّوحين (الدّفّتين) مخافة الشّكّ والنّسيان والزّيادة والنّقصان، ورأى أنّ ذلك مأمون على سورة الحمد؛ لقصرها ولأنّها تثنّى في كلّ

---

١ ـ الحِجْر / ٨٧.

٢ ـ الفهرست: ٤٦.

٣ ـ الإتقان ١: ٨٠.

٤ ـ نفس المصدر ١: ٦٥.

صلاة، ولوجوب تعلّمها على كلّ مسلم، فلمّا أمن عليها العلّة الّتي من أجلها كتب المُصْحَف، ترك كتابتها وهو يعلم أنّها من القرآن[١].

الجهة الثّالثة ـ إسقاطه سورتي المعوّذتين (الفَلَق والنّاس)، اعتقادًا منه أنّهما عَوْذة يتعوّذ بهما لدفع العين أو السّحر، كما ورد أنّ النّبيّ ﷺ تعوّذ بهما من سحر اليهود، وقال: ما تَعَوَّذ متعوّذ بأفضل من ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ... ﴾ و ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ... ﴾[٢].

وقد صحّ الإسناد إلى ابن مسعود: أنّه كان يحكّ المعوّذتين من المصاحف، ويقول: لا تخلطوا بالقرآن ما ليس منه، إنّهما ليستا من كتاب الله، إنّما أمر النّبيّ ﷺ أن يتعوّذ بهما. وكان ابن مسعود لا يقرأ بهما في صلاته[٣].

هذا وقد أنكر بعضهم صحّة هذه النّسبة إلى ابن مسعود، كالرّازيّ وابن حَزْم ـ فيما نقل عنهما ابن حَجَر ـ وردّ عليهما بصحّة إسناد الرّواية؛ قال: والطّعن في الرّوايات الصّحيحة بغير مستند لا يقبل، بل الرّواية صحيحة والتّأويل محتمل[٤].

وأخذ الباقِلّانيّ في بيان هذا التّأويل، قال: لم ينكر ابن مسعود كونهما من القرآن، وإنّما أنكر إثباتهما في المُصْحَف، فإنّه كان يرى أن لا يكتب في المُصْحَف شيئاً إلّا أن كان النّبيّ ﷺ أذن في كتابته فيه. وكأنّه لم يبلغه الإذن في ذلك، فهذا تأويل منه وليس جحدًا لكونهما قرآنًا.

قال ابن حَجَر: وهذا تأويل حسن، إلّا أنّ الرّواية الصّحيحة الصّريحة الّتي ذكرتها تدفع ذلك، حيث جاء فيها: ويقول: إنّهما ليستا من كتاب الله. نعم يمكن حمل لفظ كتاب الله على المُصْحَف، فيتمشّى التّأويل المذكور[٥].

قلت: هذا التّأويل الأخير أيضًا لا يلتئم مع قوله: «لا تخلطوا بالقرآن ما

---

١ ـ تأويل مشكل القرآن: ٤٨ ـ ٤٩ ط ٢.

٢ ـ الدّرّ المنثور ٦: ٤١٦ ـ ٤١٧.

٣ ـ فتح الباري لابن حَجَر ٨: ٥٧١. والدّرّ المنثور ٦: ٤١٦.

٤ ـ فتح الباري ٨: ٥٧١.

٥ ـ نفس المصدر.

ليس منه»[١].

ملحوظة: قد يزعم البعض أنّ ما نسب إلى ابن مسعود يناقض القول بتواتر النّصّ القرآنيّ! لكن غير خفيّ أنّ ابن مسعود لم ينكر كونهما وحياً بالمعنى العامّ، وإنّما أنكر كونهما وحيًا قرآنيًّا بسمة كونهما من كتاب الله، فالاتّفاق على أنّ المعوّذتين وحي من الله حاصل من الجميع، وإنّما الاختلاف جاء في توصيفهما الخاصّ: هل هما من كتاب الله (القرآن) أم لا؟ وهذا لا يضرّ بعد الاتّفاق المذكور.

الجهة الرّابعة ـ قال صاحب «الإقناع»: كانت البَسْمَلة ثابتة لبراءة في مُصْحَف ابن مسعود، قال: ولا يؤخذ بهذا[٢].

ويعني بكلامه الأخير أنّ ابن مسعود كانت له مخالفات شاذّة، نبذها الصّحابة والتّابعون، ولعلّها كانت اجتهادات شخصيّة خطّأه الآخرون عليها، كمذهبه في التّطبيق[٣].

قال ابن حَزْم: والتّطبيق في الصّلاة لا يجوز؛ لأنّه منسوخ. وكان ابن مسعود يفعله، وكان يضرب الأيدي على تركه، وكذلك كان أصحابه يفعلونه. وفي ذلك قال ابن مسعود فيما روينا عنه: علّمنا رسول الله ﷺ الصّلاة فكبّر، فلمّا أراد أن يركع طبّق يديه بين ركبتيه وركع. فبلغ ذلك سعد بن أبي وَقّاص، فقال: صدق أخي، قد كنّا نفعل هذا، ثمّ أمرنا بهذا، أي الإمساك بالرّكب[٤].

قال الإمام الرّازيّ بشأن مخالفات ابن مسعود: يجب علينا إحسان الظّنّ به، وأن نقول: إنّه رجع عن هذه المذاهب[٥].

الجهة الخامسة ـ اختلاف قراءته مع النّصّ المشهور في كثير من الآي، وهذا الاختلاف كان يرجع إلى تبديل كلمة إلى مرادفتها في أنّنصّ، وكان ذلك غالبيًّا لغرض

---

١ ـ الدّرّ المنثور ٦: ٤١٦ ـ ٤١٧.

٢ ـ الإتقان ١: ٦٥.

٣ ـ هو تطبيق بطن الكفّين إحداهما على الأُخرى وجعلهما بين الرّكبتين حالة الرّكوع.

٤ ـ المحلّى ٣: ٢٧٤ المسألة رقم ٣٧٥. وراجع: لسان العرب، مادّة: ط ب ق.

٥ ـ التّفسير الكبير ١: ٢١٣.

الإيضاح والإفهام.

والمعروف من مذهب ابن مسعود توسيعه في قراءة ألفاظ القرآن، فكان يجوّز أن تبدّل كلمة إلى أُخرى مرادفتها، إذا كانت الثّانية أوضح ولا تغيّر شيئًا من المعنى الأصليّ.

قال: لقد سمعت القُرّاء ووجدت أنّهم متقاربون، فاقرأوا كما عُلِّمتم ـ أي كيفما عَلَّمكم القارئ الأُستاذ ـ فهو كقولكم: هَلُمّ وتعال[١].

وكان يعلّم رجلًا أعجميًّا القرآن، فقال: ﴿إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ * طَعَامُ الْأَثِيمِ﴾[٢] فكان يقول الرّجل: طعام اليتيم، ولم يستطع أن يقول: الأثيم. فقال له ابن مسعود: قل: طعام الفاجر. ثمّ قال ابن مسعود: إنّه ليس من الخطأ في القرآن أن يقرأ مكان «العليم» «الحكيم»، بل أن يضع آية الرّحمة مكان آية العذاب[٣].

ومن هذا القبيل ما رواه الطّبريّ: كان ابن مسعود يقول: إلياس هو إدريس، فقرأ: «وأنّ إدريس لمن المرسلين»، وقرأ: «سلام على إدراسين»[٤].

وذكر ابن قُتَيبة أنّ ابن مسعود كان يقرأ: «وتكون الجبال كالصّوف المنفوش»[٥] بدل ﴿العِهْنِ المَنفُوشِ﴾ لأنّ العِهْن هو الصّوف، وهذا أوضح وآنس للإفهام.

هذا ومن ثمّ تعوّد بعض المفسّرين القُدامىٰ إذا أشكل عليهم فهم كلمة غريبة في النّصّ القرآنيّ، أن يراجعوا قراءة ابن مسعود في ذلك، فلابدّ أنّه أبدلها بكلمة أُخرى مترادفة لها، أوضح وأبين للمقصود الأصليّ.

قال مُجاهد: كنّا لا ندري ما الزُّخْرُف؟ حتّى رأينا في قراءة ابن مسعود: أو يكون

---

١ ـ معجم الأُدباء لياقوت الحَمَويّ ٤: ١٩٣ رقم ٣٣ في ترجمة أحمد بن محمّد بن يزداد بن رُستم. ط: دار المأمون، وفي طبعة مرجليوث: رقم ٢٤ ج٢: ٦٠ وراجع ـ أيضاً ـ النّشر في القراءات العشر ١: ٢١؛ والإتقان ١: ٤٧.

٢ ـ الدُّخان / ٤٣ ـ ٤٤.

٣ ـ تفسير الرّازيّ ١: ٢١٣.

٤ ـ جامع البيان ٢٣: ٩٦. والآية في سورة الصّافّات / ١٢٣ ـ ١٣٠.

٥ ـ تأويل مشكل القرآن: ٢٤. والآية في سورة القارعة / ٥.

لك بيت من ذَهَب[١].

وفسّر الزّمخشريّ اليدين في قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا اَيْدِيَهُمَا﴾ باليمينين؛ لأنّ ابن مسعود قرأ «فاقطعوا أيمانهما»[٢].

وذكر الغَزاليّ من آداب البيع: إقامة لسان الميزان، فإنّ النُّقصان والرُّجحان يظهر بميله، واستشهد بقراءة ابن مسعود: «وأقيموا الوزن باللّسان ولا تخسروا الميزان»، قال: لأنّ القسط ـ في القراءة المشهورة ـ إنّما يقوم بلسان الميزان[٣].

وفي بعض طبعات «إحياء العلوم» صحّحوه وفق النّصّ المشهور، ففاتهم غرض استشهاد المؤلّف.

وهكذا قرأ: «إنّي نذرت للرّحمان صَمتًا فلن أُكلِّم اليوم إنسِيًّا»[٤]، بدل ﴿صَوْمًا﴾ لأنّ الصّوم المنذور كان صوم صَمت.

وقرأ: «يَوْمَ يَقُول المُنافِقون والمُنافِقات لِلّذين آمَنُوا أمهِلُونا نَقتبِس مِن نُوركم»[٥]، بدل ﴿اُنْظُرُونَا﴾ لأنّ المقصود هو الإمهال.

وقرأ: «إن كانت إلّا زَقْيةً وَاحِدةً»[٦]، بدل ﴿صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾.

قال العلّامة الطَّبرسيّ: هو من: زَقَى الطّير، إذا صاح، وكأنّ ابن مسعود استعمل هنا صياح الدّيك تنبيهاً على أنّ البعث بما فيه من عظيم القدرة واستثارة الموتى من القبور، سهل على الله تعالى كَزقْية زقاها طائر، فهو كقوله تعالى: ﴿مَا خَلْقُكُمْ وَمَا بَعْثُكُمْ اِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾[٧].

---

١ ـ تفسير الطّبريّ ١٥: ١٦٣. والآية في سورة الإسراء / ٩٣.
٢ ـ الكشّاف ١: ٤٥٩. والآية في سورة المائدة / ٣٨.
٣ ـ إحياء العلوم ٢: ٧٧. والآية في سورة الرّحمٰن / ٩.
٤ ـ تذكرة الحُفّاظ ١: ٣٤٠. والآية في سورة مريم / ٢٦.
٥ ـ الإتقان ١: ٤٧. والآية في سورة الحديد / ١٣.
٦ ـ يسٓ / ٢٩ و٥٣.
٧ ـ مجمع البيان ٨: ٤٢١. والآية في سورة لقمان / ٢٨.

ملحوظة : قد يأخذ البعض من هذا الاختلاف في قراءة النّصّ القرآنيّ ذريعة للطّعن عليه ، كما جاء في كلام المستشرق الألمانيّ العلّامة «نُولْدِكِه» في كتابه : «مذاهب التّفسير الإسلاميّ»[1] ، الّذي وضعه لهذا الغرض.

لكنّها محاولة فاشلة بعد أن علمنا أنّ الاختلاف كان في مجرّد القراءة خارج النّصّ الثّابت في المُصْحَف. فالنّصّ القرآنيّ شيء لم يختلف فيه اثنان ، وهو المثبت في المُصْحَف الشّريف منذ العهد الأوّل الإسلاميّ حتّى العصر الحاضر ، ومن ثمّ لم يمسّوه حتّى لإصلاح أخطائه الإملائيّة ، تحفّظاً على نصّ الوحي يبقى بلا تحوير.

نعم ، جاءت قضيّة مراعاة جانب التّسهيل على الأُمّة من بعض السّلف ؛ لتجوز القراءة بأيّ نحو كانت ، ما دامت تؤدّي نفس المعنى الأصليّ من غير تحريف فيه ، الأمر الّذي يكون خارج النّصّ المثبت قطعيًّا.

ومن ثمّ أجاز ابن مسعود أن ينطق الأعجميّ بدل ﴿ طَعَامُ الأَثِيمِ ﴾ بطعام الفاجر[2] ، فاستبدل من النّصّ الصّعب التّلفّظ بالنّسبة إليه لفظاً أسهل ، لكنّه لم يثبته في المُصْحَف كنصّ قرآنيّ ، ولم يكن ذلك منه تجويز التّبديل في نصّ الوحي ، حاشاه !

وهكذا كان تجويز عائشة لذلك العراقيّ : وما يضرّك أيّه قرأت[3] ، توسعة في مقام القراءة فقط ، لا توسعة في ثبت النّصّ القرآنيّ الّذي هو وحي السّماء في المُصْحَف ، ولا شكّ أنّ مُصْحَفها كان ذا ثبت واحد قطعاً.

الجهة السّادسة ـ ربّما كان ابن مسعود يزيد في لفظ النّصّ زيادات تفسيريّة كانت أشبه بتعليقات إيضاحيّة ، أُدرجت ضمن النّصّ الأصليّ.

وهذا أيضاً كان مبنيًّا على مذهبه : التّوسعة في اللّفظ ؛ لغرض الإيضاح مع التّحفّظ على نفس المعنى الأصيل.

---

١ ـ الظّاهر أنّ هذا الكتاب لم يتعلّق بـ «نولْدِكِه» بل يتعلّق بالمستشرق المَجَريّ «جُولْدتِسيهر». (م)

٢ ـ تقدّم في صفحة : ٢٥٧.

٣ ـ راجع صحيح البخاريّ ٦ : ٢٢٨.

وهكذا اعتبر أئمّة الفنّ هذه الزّيادات في قراءة ابن مسعود تفسيرات، ولم يعتبروها نصًّا قرآنيًّا منسوبًا إلى ابن مسعود، ليكون اختلاف بين السّلف في نصّ الوحي!

نعم، كانت هذه التّوسعة من ابن مسعود محاباة غير مستحسنة بالنّصّ القرآنيّ، ربّما كانت تؤدّي بالنّصّ الأصليّ وتجعله عرضة للتّحريف والتّغيير، الأمر الّذي كان يتنافى تمامًا مع تلك الحيطة والحذر على نصّ القرآن النّازل من السّماء. وقد تمسّك بعض الأغبياء بذلك وجعله دليلاً على جواز إدخال ما ليس من القرآن في القرآن، إذا كان الغرض هو التّفسير والإيضاح[1]، لكنّه تفريع على أصل باطل.

وعلى أيّ تقدير فقد نُسِب إلى ابن مسعود زيادات جاءت في قراءته، نذكر منها ما يلي: والزّيادة هي الّتي بين معقوفتين:

قرأ: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً [فاختلفوا] فَبَعَثَ اللهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَاَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾[2].

وهذه الزّيادة ترفع إبهامًا كان في وجه الآية، هل كانت بعثة الأنبياء سببًا للاختلاف، أم كان العكس؟ وذيل الآية يعيّن هذا الأخير، وجاءت الزّيادة توضّح هذا الجانب أكثر.

وقرأ: ﴿النَّبِيُّ اَوْلى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ اَنْفُسِهِمْ [وهو أب لهم] وَاَزْوَاجُهُ اُمَّهَاتُهُمْ﴾[3] فجاءت الزّيادة انسجامًا مع ذيل الآية، وتوضيحًا لسبب ولايته ﷺ على المؤمنين.

وقرأ: ﴿وَجِئْتُكُمْ [بِآيَاتٍ] مِنْ رَبِّكُمْ فَاتَّقُوا اللهَ [لما جئتكم من الآيات وَاَطِيعُونِي فيما أدعوكم إليه]﴾[4].

وقرأ: ﴿وَامْرَاَتُهُ قَائِمَةٌ [وهو قاعد] فَضَحِكَتْ﴾[5].

---

١ ـ راجع: الزُّرقانيّ على الموطّأ ١: ٢٥٥.

٢ ـ البقرة / ٢١٣؛ الكشّاف ١: ٢٥٥.

٣ ـ الأحزاب / ٦؛ الكشّاف ٢: ٥٢٣.

٤ ـ آل عمران / ٥٠؛ الكشّاف ١: ٣٦٥.

٥ ـ هود / ٧١، الكشّاف ٢: ٤١٠.

وقرأ: ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوٰى ثَلٰثَةٍ [إلّا الله] ـ والنّصّ ـ اِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ [ولا أربعة إلّا الله خامسهم] وَلَا خَمْسَةٍ [إلّا الله] ـ والنّصّ ـ اِلّا هُوَ سَادِسُهُمْ [ولا أقلّ] ـ والنّصّ ـ وَلَا اَدْنٰى مِنْ ذٰلِكَ وَلَا اَكْثَرَ [إلّا الله] ـ والنّصّ ـ إلّا هُوَ مَعَهُم [إذا نتجوا]﴾ [١].

وقرأ: ﴿ اِنَّ هٰذَا اَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً [أُنثى] وَلِيَ نَعْجَةٌ [أُنثى]﴾ [٢].

وقرأ: ﴿ وَاَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْاَقْرَبِينَ [ورهطك منهم المخلصين]﴾ [٣].

وأخرج ابن مَرْدُوَيه عن ابن مسعود أنّه قال: كنّا نقرأ على عهد رسول الله ﷺ : ﴿ يَا اَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا اُنْزِلَ اِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ [اِنَّ عليًّا مولى المؤمنين] وَاِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ ﴾ [٤].

والظّاهر أنّه أراد تفسير الآية، وأنّها كانت على عهده ﷺ هكذا تفسّر.

وقرأ: «بَلْ عَجِبْتُ وَيَسْخَرُونَ» بضمّ التّاء [٥]، والقراءة المشهورة هي بالفتح.

وأنكر ذلك شُرَيح وقال: «إنّ الله لا يعجب إنّما يعجب من لا علم له». قال الأعمش: فذكرت ذلك لإبراهيم النّخعيّ، فقال: إنّ شُرَيحًا كان معجبًا برأيه، إنّ عبد الله قرأ «بل عجبت» بالضّمّ، وعبد الله أعلم من شُرَيح. وإضافة العجب إلى الله وردّ الخبر به، كقوله: «عجب ربّكم من شابّ ليس له صَبْوة، وعجب ربّكم من الكمّ وقنوطكم». ويكون ذلك على وجهين: عجب ممّا يرضى، ومعناه الاستحسان والخبر عن تمام الرّضا، وعجب ممّا يكره، ومعناه الإنكار له والذّمّ» [٦]. والإلّ «بكسر الهمزة وتشديد اللّام»: شدّة اليأس أو رفع الصّوت بالبكاء على أثره. وصحّحنا الحديث على نهاية ابن الأثير.

وقال الزّمخشريّ: فإن قلت: كيف يجوز العجب على الله، وإنّما هو روعة تعتري

---

١ ـ المجادلة / ٧. الكشّاف ٤: ٤٩٠.

٢ ـ صٓ / ٢٣، الكشّاف ٤: ٨٥ وتأويل مشكل القرآن: ٢٩ و٧٣.

٣ ـ الشّعراء / ٢٤٠، مجمع البيان ٧: ٢٠٦ وبحارالأنوار ١٨: ١٦٤.

٤ ـ الدُّرّ المنثور ٢: ٢٩٨.

٥ ـ الصّافّات / ١٢. الكشّاف ٤: ٣٨ وتفسير الطّبريّ ٢٢: ٢٩.

٦ ـ مجمع البيان ٨: ٤٤٠.

الإنسان عند استعظام الشّيء، والله تعالى لا يجوز عليه الرّوعة؟ قلت: فيه وجهان:

أحدهما ـ أن يجرّد العجب لمعنى الاستعظام.

والثّاني ـ أن يتخيّل العجب ويفرض. وقد جاء في الحديث: عجب ربّكم من الكمّ وقنوطكم وسرعة إجابته إيّاكم»[1].

وقد أوردنا هذا البحث هنا كنموذج، هو دليل على مبلغ اهتمام المفسّرين واعتناء الأئمّة بقراءات ابن مسعود الرّجل العظيم.

ومن غريب قراءته النّقص أيضاً؛ قرأ: «والذّكر والأُنثى» بدل ﴿ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَىٰ ﴾[2].

روى البخاريّ في صحيحه، قال: قدم أصحاب عبد الله إلى الشّام وفيهم عَلْقَمة، فجاءهم أبو الدَّرداء وقال: أيّكم يقرأ على قراءة عبد الله؟ قالوا: كلّنا، قال: فأيّكم يحفظ؟ فأشاروا إلى عَلْقَمة، قال: كيف سمعته يقرأ ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ... ﴾؟ قال علقمة: «وَالذّكر والأُنثى»، قال أبو الدَّرداء: أشهد أنّي سمعت رسول الله ﷺ يقرأ هكذا، وهؤلاء يريدوني على أن أقرأ ﴿ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَىٰ ﴾، والله لا أُتابعهم»[3]. وأسند الزّمخشريّ هذه القراءة إلى النّبيّ ﷺ[4].

وفي رواية الأعمش عن ابن مسعود: أنّه قرأ «حم سق» بلا عين، وهكذا قرأ ابن عبّاس أيضًا[5].

---

١ ـ الكشّاف ٤: ٣٧.

٢ ـ اللّيل / ٣.

٣ ـ صحيح البخاريّ ٦: ٢١١ و٥: ٣٥.

٤ ـ الكشّاف ٤: ٧٦١.

٥ ـ مجمع البيان ٩: ٢١.

وصف مُصْحَف أُبيّ بن كعب

[كان لمُصْحَف أُبيّ بن كعب أوصاف من جهات :]

الجهة الأُولى ـ كان ترتيب مُصْحَف أُبيّ قريبًا من مُصْحَف ابن مسعود، غير أنّه قدّم سورة الأنفال، وجعلها بعد سورة يونس وقبل سورة براءة، وقدّم سورة مريم والشّعراء والحجّ على سورة يوسف، وهكذا ممّا سيتبيّن في الجدول الآتي.

وقد اشتمل مُصْحَفه على مائة وخمس عشرة سورة، جعل سورتي الفيل وقُرَيش سورة واحدة، وزاد سورتي الخَلْع والحَفْد، وسنذكرهما.

وكان مُصْحفه مفتتحاً بسورة الحمد، ومختتماً بالمعوّذتين، كمُصْحَفنا اليوم[1].

الجهة الثّانية ـ اشتمال مُصْحَفه على دعائي القنوت، باعتبارهما سورتين فيما زعم... **[ثمّ ذكر متن سورتي الخَلْع والحَفْد كما تقدّم في باب الجمع وصيانة القرآن]**.

الجهة الثّالثة ـ كان قد ترك البَسْمَلة بين سورتي الفيل وقُرَيش، باعتبارهما سورة واحدة[2]. وقد ورد في أحاديث أهل البيت عليهم السلام أيضًا: أنّهما سورة واحدة، ولكن مع فصل البَسْمَلة بينهما، فإذا قرأ المصلّي: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾ يجب أن يقرأ معها: ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ﴾، فهما سورة واحدة قراءة، ولكنّهما سورتان ثبتا، على عكس ما في مُصْحَف أُبيّ.

روى العيّاشيّ عن أبي العبّاس عن أحدهما (الإمام الباقر والإمام الصّادق عليهما السلام) قال: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾ و ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ﴾ سورة واحدة. و هكذا روينا بشأن سورتي (الضُّحىٰ والانشراح): أنّهما سورة واحدة[3].

وقد افتى بذلك علماؤنا الأعلام. قال المحقّق الحلّيّ رحمه الله: روى أصحابنا أنّ الضُّحى وأَلَم نَشْرَح سورة واحدة، وكذا الفيل ولإيلاف ولا يجوز إفراد إحداهما عن صاحبتها في

---

١ ـ الإتقان ١: ٦٤ ـ ٦٥.

٢ ـ نفس المصدر.

٣ ـ راجع: وسائل الشّيعة ٤: ٧٤٣.

كلّ ركعة»[١].

وفي «مجمع البيان»: روي أنّ أُبيّ بن كعب لم يفصل بينهما في مُصْحَفه[٢].

الجهة الرّابعة ـ كان افتتح سورة الزّمر في مُصْحَفه بـ «حمّ»، فيكون عدد الحواميم عنده ثمانية. أخرجه ابن أشتة في كتاب «المصاحف»، قال: ثمّ الزُّمر أوّلها «حمّ»[٣].

الجهة الخامسة ـ اختلاف قراءته مع النّصّ المشهور على نحو اختلاف قراءة ابن مسعود، وإليك نماذج من قراءاته الشّاذّة:

قرأ: «قالوا من هبّنا من مرقدنا» بدل ﴿ مَنْ بَعَثَنَا ﴾[٤].

وقرأ: «كلّما أضاء لَهُمْ مَرّوا فيه»، وقرأ أيضًا: «سَعَوا فيه» بدل ﴿ مَشَوا فِيهِ ﴾[٥].

وقرأ: ﴿ فَصِيَامُ ثَلٰثَةِ اَيَّامٍ [متتابعات] فِى الْحَجِّ ﴾[٦]، نظرًا لأنّه يجب التّتابع فيها، فأوضحها بهذه الزّيادة!

وقرأ: ﴿ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ [إلى أجل مُسمًّى] فَاٰتُوهُنَّ اُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾[٧] للتّنصيص على أنّها متعة النّكاح.

وقرأ: ﴿ اِنَّ السَّاعَةَ اٰتِيَةٌ اَكَادُ اُخْفِيهَا [من نفسي فكيف أظهركم عليها] ﴾[٨]. شرح وتفسير للآية.

وقرأ: ﴿ اِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِى قُلُوبِهِمُ الحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الجَاهِلِيَّةِ [ولو حميتم كما حموا

---

١ ـ راجع: جواهر الكلام بشرح شرائع الإسلام ١٠: ٢٠.

٢ ـ مجمع البيان ١٠: ٥٤٤.

٣ ـ الإتقان ١: ٦٤.

٤ ـ يسٓ / ٥٢، مجمع البيان ٨: ٤٢٨.

٥ ـ البقرة / ٢٠، الإتقان ١: ٤٧.

٦ ـ البقرة / ١٩٦، الكشّاف ١: ٢٤٢.

٧ ـ النّساء / ٢٤، جامع البيان ٥: ٩.

٨ ـ طه / ١٥، تأويل مشكل القرآن لابن قُتَيبة: ٢٥ ط ٢.

لفسد المسجد الحرام] ﴿فَأَنْزَلَ اللهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [1].

وفيما يلي جدول يقارن بين مصاحف السّلف وترتيب مُصْحَفنا اليوم، أخذناه من نصّ ابن أشتة [2] وأكملنا سَقَطاته على نصّ ابن النّديم، وأرمزنا له بعلامة (ن) واعتمد هذا الأخير على رواية الفضل بن شاذان، اعتمادًا يرجّحه على ما شاهده بنفسه، قال: رأيت عدّة مصاحف ذكر نُسّاخها أنّها مُصْحَف عبد الله بن مسعود، ليس فيها مُصْحَفان متّفقان، وأكثرها في رقّ كثير النّسخ. وقد رأيت مُصْحَفاً قد كتب منذ نحو مائتي سنة فيه فاتحة الكتاب، والفضل بن شاذان أحد الأئمّة في القرآن والرّوايات، فلذلك ذكرنا ما قاله دون ما شهدناه [3]... **[ثمّ ذكر جَدول مقارن بين مُصْحَف ابن مسعود و مُصْحَف أُبَيّ بن كعب و مُصْحَف الحاضر كما تقدّم عن ابن النّديم ج ٢ في باب «ترتيب سُوَر المكّيّة و المدنيّة» قسم الجداول، الرّقم ٤ و ٥]**

وصف مُصْحَف عليّ بن أبي طالب عليه السلام

امتاز مُصْحَفه عليه السلام :

أوّلًا ـ بترتيبه الموضوع على ترتيب النُّزول، الأوّل فالأوّل في دقّة فائقة.

ثانيًا ـ إثبات نُصوص الكتاب كما هي من غير تحوير أو تغيير أو أن تشذّ منه كلمة أو آية.

ثالثًا ـ إثبات قراءته كما قرأه رسول الله صلى الله عليه وآله حرفًا بحرفٍ.

رابعًا ـ اشتماله على توضيحات ـ على الهامش طبعًا ـ وبيان المناسبة الّتي استدعت نزول الآية، والمكان الّذي نزلت فيه، والسّاعة الّتي نزلت فيها، والأشخاص الّذين نزلت فيهم.

---

١ ـ الفتح / ٢٦، عبقات الأنوار ـ طبعة الهند ـ مجلّد حديث مدينة العلم: ٥١٨.

٢ ـ الإتقان ١: ٦٤.

٣ ـ الفهرست: ٤٦.

خامسًا ـ اشتماله على الجوانب العامّة من الآيات، بحيث لا تخصّ زمانًا و لا مكانًا ولا شخصًا خاصًّا، فهي تجري كما تجري الشّمس والقمر. وهذا هو المقصود من التّأويل في قوله عليه السلام: «ولقد جئتهم بالكِتاب مُشتملًا على التّنزيل والتّأويل»[1].

فالتّنزيل هي المناسبة الوقتيّة الّتي استدعت النّزول، والتّأويل هو بيان المجرى العامّ.

كان مُصْحَف الإمام عليّ عليه السلام مشتملًا على كلّ هذه الدّقائق الّتي أخذها عن رسول الله صلى الله عليه وآله من غير أن ينسى منها شيئًا أو يشتبه عليه شيء.

قال عليه السلام: ما نزلت آية على رسول الله صلى الله عليه وآله إلّا أقرأنيها وأملاها عليّ، فأكتبها بخطّي، وعلّمني تأويلها وتفسيرها وناسخها ومنسوخها ومحكمها ومتشابهها، ودعا الله لي أن يعلّمني فهْمها وحِفظها، فما نسيت آية من كتاب الله، و لا علمًا أملاه عليّ فكتبته منذ دعا لي ما دعا[2].

وعن الأصبغ بن نُباتة، قال: «قدم أمير المؤمنين عليه السلام الكوفة، صلّى بهم أربعين صباحًا يقرأ بهم «سبّح اسم ربّك الأعلى»، فقال المنافقون: لا والله ما يحسن ابن أبي‌طالب أن يقرأ القرآن، ولو أحسن أن يقرأ القرآن لقرأ بنا غير هذه السُّورة! قال: فبلغ ذلك عليًّا عليه السلام، فقال: ويلهم إنّي لأعرف ناسخه من منسوخه ومُحكمه من متشابهه وفصله من فصاله وحروفه من معانيه، والله ما من حرف نزل على مُحمّد صلى الله عليه وآله إلّا أنّي أعرف فيمن أُنزل وفي أيّ يوم وفي أيّ موضع، وَيْلهم أما يقرأون: ﴿إِنَّ هٰذَا لَفِی الصُّحُفِ الْأُولیٰ * صُحُفِ إِبْراهِيمَ وَمُوسیٰ﴾[3]؟! والله عندي ورثتهما من رسول الله صلى الله عليه وآله، وقد أنهى رسول الله صلى الله عليه وآله من إبراهيم و موسى عليهما السلام وَيْلهم! والله أنا الّذي أنزل الله فيّ: ﴿وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ﴾[4]

---

١ ـ آلاء الرّحمان ١: ٢٥٧.

٢ ـ تفسير البُرهان ١: ١٦.

٣ ـ الأعلى / ١٨ ـ ١٩.

٤ ـ الحاقّة / ١٢.

فإنّما كنّا عند رسول الله ﷺ فيخبرنا بالوحي فأعيه أنا ومن يعيه ، فإذا خرجنا قالوا : ماذا قال آنفًا ؟»[١]

هذا ولليعقوبيّ وصف غريب عن مُصْحَف الإمام عليّ عليه السلام ... **[و ذكر كما تقدّم عنه في الجزء الثّاني من الكتاب في قسم الجداول ثمّ قال :]**

وهذا الوصف يخالف تمامًا وصف الآخرين : أنّه كان مرتّبًا حَسَب النُّزول .

قال جلالُ الدّين : كان أوّل مُصْحَف عليّ عليه السلام سورة اقرأ ، ثمّ سورة المدّثّر ثمّ نون ثمّ المزّمّل ثمّ تبّت ثمّ التّكوير ، وهكذا إلى آخر ترتيب السُّوَر حسب نزولها[٢] . ومن ثمّ فهذا الوصف مخالف لإجماع أرباب السّير والتّاريخ .

ومن الغريب أنّه جعل ألم تنزيل والسّجدة سُورتين ، وحمٓ والمؤمن سُورتين ، وطسٓ والنّحل سُورتين ، وطسٓمٓ والشُّعراء سُورتين . في حين أنّ كلًّا منهما سُورة واحدة ، وعبّر عن سورة الأنبياء بسورة اقتربت ، في حين أنّها تبتدئ بقوله تعالى : ﴿ اِقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ ﴾[٣] .

وهذه الغفلة من مثل أحمد بن الواضح الكاتب الأخباريّ غريبة جدًّا !

أمد مُصْحَف عليّ بن أبي طالب عليه السلام

روى سُلَيْم بن قَيْس الهِلاليّ عن سَلمان الفارسيّ رضوان الله عليه قال : لمّا رأى أمير المؤمنين صلوات الله عليه غدر النّاس به ، لزم بيته وأقبل على القرآن يؤلّفه ويجمعه ، فلم يخرج من بيته حتّى جمعه . وكان في الصُّحُف والشِّظاظ والأشار والرّقاع .

وبعث القوم إليه ليبايع فاعتذر باشتغاله بجمع القرآن ، فسكتوا عنه أيّامًا حتّى جمعه في ثوب واحد وختمه ، ثمّ خرج إلى النّاس . وفي رواية اليعقوبيّ : حمله على جمل

---

١ ـ تفسير العيّاشيّ ١ : ١٤ .
٢ ـ الإتقان ١ : ٦٢ .
٣ ـ الأنبياء / ١ .

وأتى به إلى القوم[1] وهم مجتمعون حول أبي بكر في المسجد، وخاطبهم قائلًا: إنّي لم أزل منذ قبض رسول الله ﷺ مشغولًا بغسله.. **[وذكر كما تقدّم عن سُلَيم بن قيس في باب كيفيّة جمع القرآن، ثمّ قال:]**

وفي رواية: قال الإمام عليّ عليه السلام: أما والله ما ترونه بعد يومكم هذا أبدًا، إنّما كان عَلَيّ أن أُخبركم حين جمعته لتقرأوه[2].

وقد تقدّم كلام ابن النّديم: كان مُصْحَف عليّ يتوارثه بنو الحسن[3]. والصّحيح عندنا أنّ مُصْحَفه عليه السلام يتوارثه أوصياؤه الأئمّة من بعده، واحدًا بعد واحد لا يرونه لأحدٍ[4].

وفي عهد عُثمان حيث اختلفت المصاحف وأثارت ضجّة بين المسلمين، سأل طلحة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام لو يخرج للنّاس مُصْحَفه الّذي جمعه بعد وفاة رسول الله ﷺ أتى به إلى القوم فرفضوه، قال: وما يمنعك ـ يرحمك الله ـ أن تخرج كتاب الله إلى النّاس؟! فكفّ عليه السلام عن الجواب أوّلًا، فكرّر طلحة السّؤال، فقال: لا أراك يا أبا الحسن أجبتني... **[وذكر كما تقدّم عن المَجْلِسيّ، ج ٣ في باب كيفيّة جمع القرآن ثمّ قال:]**

هكذا حرص الإمام وأوصياؤه عليهم السلام على حفظ وحدة الأُمّة، فلا تختلف بعد اجتماعها على ما هو قرآن كلّه. (١: ٢٢٨ ـ ٢٣٣)

مصاحف أُخرى

في الفترة بعد وفاة النّبيّ ﷺ قامت جماعة من كبار الصّحابة بتأليف القرآن وجمع سُوَره بين دفّتين، كلّ بنظم وترتيب خاصّ، وكان يسمّى مُصْحَفًا.

يقال: أوّل من جمع القرآن في مُصْحَف ـ أي رتّب سُوَره ككتاب منظّم ـ هو سالم

---

١ ـ تاريخ اليعقوبيّ ٢: ١١٣.

٢ ـ تفسير الصّافي ١: ٢٥.

٣ ـ الفهرست: ٤٨.

٤ ـ بحار الأنوار ٩٢: ٤٢ ـ ٤٣.

مولى حُذَيْفة، فائتمروا فيما يسمّونه؟ فقال بعضهم: سمّوه السِّفر، فقال سالم: ذلك تسمية اليهود، فكرهوه. فقال: رأيت مثله في الحبشة يسمّى المُصْحَف، فاجتمع رأيهم على أن يسمّوه المُصْحَف. أخرجه ابن أشتة في كتاب المصاحف[1].

وهكذا قام بجمع القرآن ابن مسعود، وأُبيّ بن كعب، وأبو موسى الأشعريّ، وكان سمّى مُصْحَفه: «لُباب القُلوب»[2]، والمقداد بن الأسود، ومُعاذ بن جَبَل.

ويبدو من حديث العراقيّ الّذي جاء إلى عائشة يطلب إليها أن تريه مُصْحَفها أنّ لها أيضًا مُصْحَفًا كان يخصّها [إلى أن قال:]

وحاز بعض هذه المصاحف مقامًا رفيعًا في المجتمع الإسلاميّ آنذاك، فكان أهل الكوفة يقرأون على مُصْحَف عبد الله بن مسعود، وأهل البَصْرة يقرأون على مُصْحَف أبي موسى الأشعريّ، وأهل الشّام على مُصْحَف أُبيّ بن كعب، وأهل دِمَشق خاصّة على مُصْحَف المقداد بن الأسود. وفي رواية الكامل: أنّ أهل حِمْص كانوا على قراءة المقداد[3].

أمد هذه المصاحف

كان أمد هذه المصاحف قصيرًا جدًّا، انتهى بدَوْر توحيد المصاحف على عهد عُثمان، فذهبت مصاحف الصَّحابة عرضة التّمزيق والحرق.

قال أنس بن مالك: أرسل عُثمان إلى كلّ أُفق بمُصْحَف ممّا نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كلّ صحيفةٍ أو مُصْحَف أن يحرق[4].

نعم، حظيت بعض هذه المصاحف عمرًا أطول، كالصُّحُف الّتي كانت عند حَفْصَة، طلبها عُثمان ليقابل بها نُسَخ المصاحف، فأبت أن تدفعها إليه حتّى عاهدها ليُردّنّها

---

١ ـ الإتقان ١: ٥٨. وراجع: المصاحف: ١١ ـ ١٤.

٢ ـ الكامل في التّاريخ ٣: ٥٥.

٣ ـ نفس المصدر. و راجع: البُخاريّ ٦: ٢٢٥ و المصاحف: ١١ ـ ١٤. والبُرهان للزَّرْكَشيّ ١: ٢٣٩ ـ ٢٤٣.

٤ ـ البُخاريّ ٦: ٢٢٦.

عليها[١]، ومن ثمّ ردّها وبقيت عندها حتّى توفّيت، فأمر بها مروان فشقّت.

ويبدو من رواية أبي بكر بن أبي داود أنّ ولد أُبيّ بن كعب كانوا قد احتفظوا بنسخة من مُصْحَف أبيهم بعيدًا عن آخرين. قال: قدم أُناس من العراق يريدون مُحمّد بن أُبيّ، فطلبوا إليه أن يخرج لهم مُصْحَف أبيه! فقال: قد قبضه عُثمان، فألحّوا عليه ولكن من غير جَدْوىٰ، الأمر الّذي كان يدلّ على مبلغ خوفه من الحكم القائم، فلم يخرجه للعراقيّين[٢].

وفي رواية الطّبريّ: أنّ ابن عبّاس دفع مُصْحَفًا إلى أبي ثابت، ووصفه بأنّه على قراءة أُبيّ بن كعب، وبقي إلى أن انتقل إلى نصير بن أبي الأشعث الأسديّ الكوفيّ، فأتاه يحيى بن عيسى الفاخُوريّ يومًا وقرأ فيه: «فما استمتعتم به منهنّ إلى أجلٍ مُسـمًّى»[٣]، الأمر الّذي يدلّ على أنّ هذا المُصْحَف عاش حتّى أواخر القرن الثّاني، لأنّ يـحيى بـن عيسى توفّي عام ٢٠١[٤].

قال الفضل بن شاذان: أخبرنا الثّقة من أصحابنا، قال: كان تأليف السُّوَر في قراءة أُبيّ بن كعب بالبَصْرة في قرية يقال لها: «قرية الأنصار» على رأس فرسخين عند محمّد بن عبد الملك الأنصاريّ (توفّي سنة ١٥٠). أخرج إلينا مُصْحَفًا قال: هو مُصْحَف أُبـيّ. رويناه عن آبائنا، فنظرت فيه فاستخرجت أوائل السُّوَر وخواتيم الرُّسُل وعدد الآي[٥].

وجاء في روايات أهل البيت عليهم السلام قول الصّادق عليه السلام: أمّا نحن فنقرأ على قراءة أُبيّ، أي ابن كعب[٦]. أمّا ابن مسعود فامتنع أن يدفع مُصْحَفه إلى رسول الخليفة، وظلّ محتفظاً به في صرامة بالغة، أدّت إلى مشاجرة عنيفة جرت بينه وبين عُثمان، كان فيها أبعاده عـن عمله وأخيرًا حتفه.

---

١ ـ المصاحف: ٩.

٢ ـ نفس المصدر: ٢٥.

٣ ـ تفسير الطَّبَريّ ٥: ٩.

٤ ـ تهذيب التَّهذيب ١١: ٢٦٣.

٥ ـ فهرست ابن النّديم: ٢٩.

٦ ـ وسائل الشّيعة ٤: ٨٢١.

عندما جاء رسول الخليفة إلى الكوفة لأخذ المصاحف، قام ابن مسعود خطيبًا قائلًا: أيّها النّاس إنّي غالّ مُصْحَفي، ومن استطاع أن يغلّ مُصْحَفًا فليغلل، فإنّه من غلّ يأت يوم القيامة بما غلّ، ونعم الغلّ المُصْحَف[1].

وهكذا كان يُحرّض النّاس على مخالفة الحكم القائم، الأمر الّذي جرّ عليه الويلات، فأشخصه الخليفة إلى المدينة، وجرى بينهما كلام عنيف انتهى إلى ضربه وكَسْر أضلاعه وإخراجه من المسجد بصورة مُزرِية.

روى الواقديّ بإسناده وغيره: أنّ ابن مسعود لمّا استقدم المدينة دخلها ليلًا، وكانت ليلة جمعة، فلمّا علم عُثمان بدخوله، قال: أيّها النّاس إنّه قد طرقكم اللّيلة دويبة، من يمشي على طعامه يقيء ويسلح.

قال ابن مسعود: لست كذلك، ولكنّني صاحب رسول الله ﷺ يوم بدر، وصاحبه يوم أُحد، وصاحبه يوم بيعة الرّضوان، وصاحبه يوم الخندق، وصاحبه يوم حُنين وصاحت عائشة: يا عُثمان! أتقول هذا لصاحب رسول الله ﷺ ؟! فقال عُثمان: أُسكتي. ثمّ قال لعبد الله بن زَمْعَة بن الأسود: أخرجه إخراجًا عنيفًا! فأخذه ابن زَمْعَة، فاحتمله حتّى جاء به باب المسجد، فضرب به الأرض، فكسر ضلعًا من أضلاعه، فقال ابن مسعود: قتلني ابن زَمْعَة الكافر بأمر عُثمان.

قال الرّاوي: فكأنّي أنظر إلى حموشة ساقَي عبد الله بن مسعود، ورِجْلاه تختلفان على عُنُق مولى عُثمان، حتّى أُخرج من المسجد، وهو يقول: أُنشدك الله ألّا تخرجني من مسجد خليلي رسول الله ﷺ[2].

قيل: واعتلّ ابن مسعود فأتاه عُثمان يعوده، فقال له ... **[وذكر كما تقدّم عن اليعقوبيّ في باب كيفيّة جمع القرآن، ثمّ قال:]**

هذا ورغم ذلك كلّه فقد بقي مُصْحَفه متداولًا إلى أيّام متأخّرة، يقول ابن النّديم:

---

١ ـ المصاحف: ١٥ وأصل الآية في سورة آل عمران / ١٦١.

٢ ـ ابن أبي الحَديد: شرح النّهج ٣: ٤٣ ـ ٤٤.

رأيت عدّة مصاحف ذكر نُسّاخها أنّها مُصْحَف عبد الله بن مسعود، وقد كتب بعضها منذ مائتي سنة [1].

وهكذا يبدو من الزَّمَخْشريّ أنّ هذا المُصْحَف كان معروفًا حتّى القرن السّادس؛ لأنّه يقول: وفي مُصْحَف ابن مسعود كذا..، وظاهر هذه العبارة أنّه هو وجدها في نفس المُصْحَف، لا أنّه منقول إليه [2]. (١: ٢٤٦ ـ ٢٥٠)

---

١ ـ الفهرست: ٤٦.

٢ ـ راجع: الكشّاف ٢: ٤١٠ آية ٧١ من سُورة هود. و ٤: ٤٩٠ آية ٧ من سُورة المُجادلة.

الفصل الخامس

نصّ العسكريّ (م:١٤٢٨) في «القرآن الكريم وروايات المدرستين»

المُصْحَف

١ ـ في اللّغة

الصّحيفة: الّتي يكتب فيها، والجمع صحائف وصُحُف وصُحْف، والمُصْحَف والمِصْحَف: الجامع للصُّحُف بين الدَّفّتين[١].

وقالوا في تفسير الدّفّتين، الدّفّة: الجنب من كلّ شيء وصفحته، ودفّتا الطّبل: الجلدتان اللّتان تكتنفانه، ويضرب عليهما، ومنه دفّتا المُصْحَف؛ يقال: حفظ ما بين الدَّفَّتين[٢]، أي حفظ الكتاب من الجلد إلى الجلد.

وبناءً على ما ذكرنا، فإنّ المُصْحَف: اسم للكتاب المجلّد، وذلك لأنّه إذا كانت الصّحيفة هي ما يكتب فيها وجمعها الصُّحُف، والمُصْحَف: هو الجامع للصُّحُف بين الدَّفّتين، والدَّفّتان: هما جلدتا الكتاب، فالمُصْحَف في كلامهم بمعنى الكتاب المجلّد في كلامنا.

وبناءً على ما ذكرنا أنّ المُصْحَف اسم لكلّ كتاب مجلّد، قرآنًا كان أم غير قرآن.

---

١ ـ راجع مادّة (صُحُف) في الصّحاح للجوهريّ (ت ٣٩٣هـ). والمحكم لابن سِيده (ت ٤٥٨هـ). والمفردات للرّاغب (ت ٥٠٢هـ). ولسان العرب لابن منظور (ت ٧١١هـ). والقاموس المحيط للفيروزاباديّ (ت ٨١٦ أو ٨١٧هـ).

٢ ـ راجع تاج العروس للزَّبيديّ (ت ١٢٠٥هـ). والمعجم الوسيط، مادّة (دفف).

٢ ـ في مصطلح الصّحابة

استعمل المُصْحَف بالمعنى اللُّغويّ في روايات جمع القرآن حتّى عهد عُثمان.

فقد روى البخاريّ عن الصَّحابيّ زيد بن ثابت ما ملخّصه: أنّ الخليفة أبا بكر أمره بجمع القرآن؛ قال: فتتبّعتُ القرآن أجمعه، فكانت الصُّحُف عند أبي بكر حتّى توفّاه الله، ثمّ عند عمر في حياته، ثمّ عند حَفْصَة بنت عمر.

وروى بعدها عن أنس ما ملخّصه: أنّ عُثمان عندما أراد أن يجمع القرآن أرسله إلى حَفْصَة: أن أرسلي إلينا بالصُّحُف ننسخها في المصاحف، ثمّ نردّها إليك... الخبر [١].

ومن الواضح أنّ الصُّحُف والمصاحف ذكرا في الخبرين المذكورين آنفاً بنفس المعنى اللّغويّ: «الكتاب المجلّد».

وأكثر تصريحًا ممّا جاء عند البخاريّ، ما جاء عند ابن أبي داود السِّجستانيّ في باب: جمع القرآن في المُصْحَف من كتابه: «المصاحف»، فقد رُوي فيه:

أ ـ عن محمّد بن سيرين؛ قال: لمّا توفّي النّبيّ ﷺ أقسم عليٌّ أن لا يرتدي الرّداء إلّا لجمعه، حتّى يجمع القرآن في مُصْحَف.

ب ـ عن أبي العالية: أنّهم جمعوا القرآن في مُصْحَف في خلافة أبي بكر.

ج ـ عن الحسين: أنّ عمر بن الخطّاب أمر بالقرآن، وكان أوّل من جمعه في المُصْحَف [٢].

استشهدنا بهذه الرّوايات الثّلاث لأنّها تدلّ على أنّ في عصر روايتها كان المُصْحَف في كلامهم أعمّ من القرآن، فقد جاء فيها حسب التّسلسل:

أ ـ حتّى يجمع القرآن في مُصْحَف.

ب ـ جمعوا القرآن في مُصْحَف.

ج ـ وأمر بالقرآن فجمع، وكان أوّل من جمعه في المُصْحَف.

---

١ ـ صحيح البخاريّ، كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن ٣: ١٥٠.

٢ ـ المصاحف: ٩ ـ ١٠.

ولو كان المُصْحَف لديهم هو القرآن ؛ لكان تفسير الرّوايات كالآتي :

أ ـ حتّى يجمع القرآن في القرآن .

ب ـ جمعوا القرآن في القرآن .

ج ـ وكان أوّل من جمع القرآن في القرآن .

٣ ـ في روايات أئمّة أهل البيت عليهم السلام

وقد جاء المُصْحَف في روايات أئمّة أهل البيت عليهم السلام بنفس المعنى اللّغويّ لمدرسة الخلفاء ، فقد روى الكُلينيّ في باب (قراءة القرآن في المُصْحَف) :

الحديث الأوّل عن أبي عبد الله جعفر الصّادق عليه السلام ؛ قال : «من قرأ القرآن في المُصْحَف متّع ببصره ، وخفّف عن والديه ، وإن كانا كافِرَين» .

وفي الحديث الرّابع منه ـ أيضًا ـ عن أبي عبد الله عليه السلام ؛ قال : «قراءة القرآن في المُصْحَف تخفّف العذاب عن الوالدين ، ولو كانا كافِرَين»[1] .

وبناءً على ما ذكرنا ثبت أنّ المُصْحَف كان يستعمل في كلام الصّحابة والتّابعين والرُّواة بمدرسة الخلفاء ومدرسة أهل البيت عليهم السلام ، ويراد به الكتاب المجلّد ، أي أنّ المُصْحَف استعمل في محاوراتهما في عصر الإسلام الأوّل في معناه اللّغويّ ، واشتهر بعد ذلك في مدرسة الخلفاء تسمية القرآن المدوّن والمخطوط بين الدَّفَّتين بـ «المُصْحَف» .

٤ ـ في أخبار مدرسة الخلفاء

وقد سمّي في مدرسة الخلفاء غير القرآن بالمُصْحَف كالآتي :

مُصْحَف خالد بن مَعْدان

روى كلّ من ابن أبي داود (ت٣١٦هـ) وابن عساكر (ت٥٧١هـ) والمِزّيّ (ت٧٤٢هـ) وابن حَجَر (ت٨٥٢هـ) بترجمة خالد بن مَعْدان ، وقالوا : إنّ خالد بن مَعْدان

---

١ ـ أُصول الكافي ٢ : ٦١٣ ط طهران سنة ١٣٨٨هـ.

كان علمه في مُصْحَف له أزرار وعرى[١].

فمن هو خالد بن مَعْدان صاحب المُصْحَف؟ كان خالد بن مَعْدان من كبار علماء الشّام ومن التّابعين، أدرك سبعين من الصّحابة، ترجم له ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ) في مادّة الكلاعيّ[٢]، وقال: توفّي خالد سنة ثلاث أو أربع أو ثمانٍ ومائة هجريّة.

٥ ـ اشتهار المُصْحَف في كلّ ما كتب وجعل بين الدّفّتين: الكتاب المجلّد

كان استعمال المُصْحَف في ما كتب وجعل بين الدّفّتين ـ أي الكتاب المجلّد ـ مشهورًا ومتداولًا لدى العلماء والباحثين بمدرسة الخلفاء، وإليكم المثالين الآتيين لذلك:

أ ـ عَنْوَن: ابن أبي داود السِّجستانيّ من أعلام القرن الثّالث الهجريّ في كتابه «المصاحف» كالآتي:

١ ـ جمع أبي بكر ﷺ القرآن في المصاحف بعد رسول الله ﷺ.

٢ ـ جمع عليّ بن أبي طالب ﷺ القرآن في المُصْحَف.

٣ ـ جمع عمر بن الخطّاب ﷺ القرآن في المُصْحَف[٣].

ب ـ ومن المعاصرين قال ناصر الدّين الأسد في كتابه: «مصادر الشّعر الجاهليّ» وكانوا يطلقون على الكتاب المجموع: لفظ المُصْحَف، ويقصدون به مطلق الكتاب، لا القرآن وحده، فمن ذلك ما ذكره... ثمّ نقل خبر مُصْحَف خالد بن مَعْدان من كتاب المصاحف لابن أبي داود السِّجستانيّ[٤].

---

١ ـ المصاحف: ١٣٤ ـ ١٣٥. وتاريخ دمشق مخطوطة المكتبة الظّاهريّة بدمشق، مصوّرة المجمع العلميّ الإسلاميّ بطهران ٥/٢/٢٥٩ أ. وتهذيب الكمال مخطوطة المكتبة الظّاهريّة بدمشق، مصوّرة المجمع العلميّ الإسلاميّ بطهران ٢: ١٧٠. وتهذيب التّهذيب ٣: ١١٨ ـ ١١٩.

٢ ـ اللّباب في تهذيب الأنساب ٣: ٦٢ ـ ٦٣. وراجع مصادر ترجمته في الهامش رقم ٨.

٣ ـ كتاب المصاحف: ٥ و ١٠ منه، حسب التّسلسل الّذي أوردناه.

٤ ـ مصادر الشّعر الجاهليّ: ١٣٩ ط الخامسة. وقد نقله من المصاحف للسِّجستانيّ: ١٣٤ ـ ١٣٥.

٦ ـ في مصطلح الأُمم السّابقة

تسمية الكتب الدّينيّة للأُمم السّابقة بالمُصْحَف وكذلك سُمّيت الكتب الدّينيّة للأُمم السّابقة بالمُصْحَف كما جاء في طبقات ابن سعد بسنده:

عن سهل مولى عُتيبة: أنّه كان نصرانيًّا من أهل مَريس، وأنّه كان يتيمًا في حُجر أُمّه وعمّه، وأنّه كان يقرأ الإنجيل؛ قال: فأخذتُ مُصْحَفًا لعمّي فقرأته حتّى مرّت بي ورقةٌ، فأنكرت كتابتها حين مرّت بي ومَسِستُها بيدي؛ قال: فنظرت فإذا فصول الورقة ملصق بغراء، قال: ففتقتُها فوجدت فيها نعت محمّد ﷺ أنّه لا قصير ولا طويل، أبيض، ذُو ضفيرين، بين كتفيه خاتم، يكثر الاحتباء، ولا يقبل الصّدقة، ويركب الحمار والبعير، ويحتلب الشّاة، ويلبس قميصًا مرقوعًا، ومن فعل ذلك فقد برئ من الكبر، وهو يفعل ذلك، وهو من ذرّيّة إسماعيل، اسمه أحمد. قال سهل: فلما انتهيت إلى هذا من ذكر محمّد ﷺ جاء عمّي، فلمّا رأى الورقة ضربني وقال: مالك وفَتْح هذه الورقة وقرأها؟ فقلت: فيها نعت النّبيّ ﷺ أحمد، فقال: إنّه لم يأت بعد[1].

وهكذا وجدنا المُصْحَف اسمًا عامًّا للصُّحُف بين الدّفّتين، وإن صحّ ما جاء في رواية المصاحف لابن أبي داود أنّ أبا بكر كان قد سمّى القرآن بالمُصْحَف، فإنّ هذه التّسمية لم تشتهر حتّى عصر عُثمان، كما يظهر ذلك من الخبرين اللّذين نقلناهما آنفًا من صحيح البخاريّ، وإنّما اشتهرت تسمية القرآن بالمُصْحَف بعد ذلك، وعند ذاك أيضًا لم تبق هذه التّسمية منحصرة بالقرآن، بل سمّيت كتب أُخرى في مدرسة الخلفاء ومدرسة أهل البيت عليهم السلام بـ«المُصْحَف». وكان منها مُصْحَف فاطمة ابنة رسول الله ﷺ كالآتي خبره.

٧ ـ مُصْحَف فاطمة عليها السلام ابنة الرّسول ﷺ

جاء في الرّوايات: أنّ فاطمة ابنة رسول الله ﷺ كان لها كتاب اسمه المُصْحَف، فيه إخبار بالمغيّبات.

---

١ ـ طبقات ابن سعد ١: ٣٦٣ ط بيروت.

لقد جاء في «بصائر الدّرجات» بأكثر من سند عن الإمام الصّادق عليه السلام أنّه قال لأقوام كانوا يأتونه ويسألونه عمّا خلّف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى الإمام عليّ عليه السلام وعمّا خلّف عليّ إلى الحسن: «لقد خلّف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عندنا ما فيه كلّ ما يحتاج إليه حتّى أرش الخدش والظّفر، وخلّفت فاطمة مُصْحَفًا ما هو قرآن ...» الحديث[1].

إذن فقد كان لابنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مُصْحَف، كما كان لخالد بن مَعْدان كتاب اسمه المُصْحَف، فيه علمه. وإنّ أئمّة أهل البيت عليهم السلام الّذين انتشر منهم هذا الخبر نصّوا على أنّه ما هو بالقرآن؛ وليس فيه شيء من القرآن، بل هو إخبار بالحوادث الكائنة في المستقبل.

ومع الأسف الشّديد افترى بعض الكُتّاب في مدرسة الخلفاء وقال: إنّ مُصْحَف فاطمة عند أتباع مدرسة أهل البيت قرآن آخر!!! ولكنّ أتباع مدرسة أهل البيت لم يقولوا هذا القول في شأن مُصْحَف خالد ولا الكتاب لسيبويه.

٨ ـ مصاحف الصّحابة

إنّه كان لكثير من الصّحابة مصاحف، كتب كلّ منهم في مُصْحَفه: القرآن وما سمعه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في تفسير بعض آيات القرآن، إذاً كان معنى مصاحف الصّحابة في عصر الصّحابة القرآن المكتوب مع حديث الرّسول في تفسير بعض آياته، كما هو الحال في تفاسير القرآن بالمأثور مثل: «الدُّرّ المنثور في تفسير القرآن بالمأثور» للسّيوطيّ في مدرسة الخلفاء، و«البرهان في تفسير القرآن» [للبَحْرانيّ] لدى أتباع مدرسة أهل البيت عليهم السلام.

مثالان لمصاحف الصّحابة:

أ ـ مُصحف أُمّ المؤمنين عائشة

رووا عن أبي يونس مولى عائشة أنّه قال: أمرتني عائشة أن أكتب لها مُصْحَفًا ...

---

١ ـ بصائر الدّرجات: ١٥٦، وأوردت موضع الحاجة من الحديث. وراجع تفصيل الخبر في معالم المدرستين ٢: ٣٢٢.

[وذكر كما تقدّم عن السِّجستانيّ].

ب ـ مُصْحَف أُمّ المؤمنين حَفْصَة

عن أبي رافع مولى حَفْصَة أنّه قال : استكتبتني حَفْصَة مُصْحَفًا ، فقالت ... [وذكر كما تقدّم عن السِّجستانيّ، ثمّ قال :]. و مصاحف أُخرى سوف نذكرها في ما يأتي بإذنه تعالى .

٩ ـ مُصْحَف الرّسول ﷺ

سيأتي في بحث من تاريخ القرآن على عهد أبي بكر أنّ الرّسول ﷺ أوصى الإمام عليًّا عليه السلام أن لا يرتدي رداءه بعد وفاة الرّسول ﷺ حتّى يجمع الصُّحُف الّتي كانت في بيت الرّسول ﷺ الّتي كُتب عليها القرآن بأمر الرّسول ﷺ ، ولم تكن آي القرآن الّتي كتبت في تلك الصُّحُف بدعًا عمّا كتبها الصّحابة في صُحُفهم ممّا تعلّموها من لفظ الآيات ومعانيها ممّا تلقّاها الرّسول ﷺ جميعًا عن طريق الوحي ، بل لابدّ أن تكون مشابهة لمصاحف الصّحابة في كتابة اللّفظ والمعنى معاً ، ما عدا أمرًا واحدًا ، وهو أنّ كلّ صحابيّ كان يكتب مع ما يكتب من آي القرآن ما بلغه عن رسول الله ﷺ في تفسير الآية ، وكان رسول الله ﷺ قد أمر الإمام عليًّا عليه السلام بكتابة كلّ ما يحتاجه المسلمون في تفسير الآيات ممّا تلقّاه عن طريق الوحي[١] .

بناءً على ما سبق ، كانت المصاحف في صدر الإسلام مثل كُتُب التّفسير في عصرنا تشتمل على القرآن وما بيّنه الرّسول ﷺ في تفسير الآيات .

ولمّا اقتضت سياسة الخلفاء بعد الرّسول ﷺ تجريد القرآن من حديث الرّسول ﷺ ، جرى في هذا الشّأن ما سنبيّنه في ما يأتي بإذنه تعالى .

سياسة تجريد القرآن من حديث الرّسول ﷺ

نزلت آيات في ذمّ سادة قريش الّذين خاصموا رسول الله ﷺ وحاربوه ، وآيات

---

١ ـ كما بَرَهنّا عليه في بحث : «القرآن والسّنّة هما مصدر التّشريع لدى مدرسة أهل البيت عليهم السلام » من المجلّد الثّاني من معالم المدرستين .

أُخرى في ذمّ قبائل بعض الصّحابة من قريش، مثل قوله تعالى في سورة الإسراء: ﴿ وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ ﴾ [١]، في بني أُميّة أو أفراد من الصّحابة، مثل قوله في سورة التّحريم: ﴿ إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ * عَسَىٰ رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا ﴾ [٢].

والّتي نزلت في عائشة وحَفْصَة. في مقابل آيات نزلت في مدح آخرين، مثل آية التّطهير في قوله تعالى في سورة الأحزاب: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ [٣] والّتي نزلت في حقّ الرّسول ﷺ وعليّ وفاطمة والحسن والحسين.

هذه إلى كثير غيرها كانت تخالف حكومة الخلفاء الثّلاثة، فرفعوا شعار حسبنا كتاب الله، وجرّدوا القرآن من حديث الرّسول ﷺ، وبدأ العمل به أبو بكر، وأمر بكتابة نسخة من القرآن مجرّدة عن حديث الرّسول ﷺ، وانتهى العمل على عهد عمر، فبدأ عمله بمنع نشر حديث الرّسول، وبعد وفاته وقعت الخصومة بين بعض الصّحابة والتّابعين وبني أُميّة وعُصبة عُثمان، وأخذ الخصوم يروون من حديث الرّسول ما فيه ذمّ لعُصبة الخلافة، وكانت بأيدي الخصوم مصاحف فيها من بيان الرّسول ﷺ ما يستدلّ به الخصوم في مقابل عُصبة الخلافة، فقام عُثمان بتنفيذ شعار جرّدوا القرآن من حديث الرّسول، وأخذ نسخة المُصْحف المجرّد من حديث الرّسول ﷺ من أُمّ المؤمنين حَفْصَة، واستنسخ منها عدّة نُسَخ من المصاحف المجرّدة عن حديث الرّسول ﷺ، ووزّعها في بلاد المسلمين، وجمع مصاحف الصّحابة اللّاتي كان أصحابها قد دوّنوا فيها النّصّ القرآنيّ مع ما سمعوه من بيان الرّسول في تفسير آياتها وأحرقها جميعًا، فاستنسخ المسلمون مصاحف من تلك المصاحف المجرّدة عن بيان الرّسول ﷺ.

---

١ ـ الإسراء / ٦٠.

٢ ـ التّحريم / ٤ ـ ٥.

٣ ـ الأحزاب / ٣٣.

وأصبح المُصْحَف بعد ذلك اسمًا عَلَمًا للقرآن المجرّد عن بيان الرّسول ﷺ، ومع مرور الزّمن لم يعرف المسلمون في القرون التّالية أنّ مصاحف الصّحابة كان فيها بيان الرّسول ﷺ مع النّصّ القرآنيّ.

وعندما حثّ المنصور العبّاسيّ في سنة ثلاث وأربعين بعد المائة من الهجرة علماء المسلمين على تدوين العلوم، وكتب المتخصّصون منهم بعلوم القرآن مع بيان آياته كما كان عليه الأمر على عهد الرّسول، سُمّي المُصْحَف الّذي دُوّن فيه القرآن مع بيان آياته بالتّفسير، كما مرّ بيانه. (٢٦٤ ـ ٢٧٤)

الفصل السّادس

نصّ الدُّكتور شاهين (١٣٤٨ ـ ...) في «تاريخ القرآن»

مشكلة المصاحف

لم تنته مشكلة النّصّ القرآنيّ نهاية حاسمة بعمل عُثمان، وإن كان هذا العمل قد صار حَجَر الاستقرار في تاريخ القرآن. فكلّ قراءة أو وجه وافق رسم عُـثمان جـازت القراءة به، وما خالف عنه وجب رفضه، ومن ثمّ أحرق النّاس ما بأيديهم من الصُّحُف، ولكنّهم ما كانوا يستطيعون أن يُحرقوا ما حفظوا عن الصّحابة، وعمّن أخذ عنهم من وجوهٍ مختلفة، فظلّ أمر هذه الوجوه الخارجة على إجماع الأُمّة محصورًا في نـطاق الرّوايـة والمشافهة، يتلقّاها من يشاء من أفواه حُفّاظها مُسْتَسِرًّا تارةً، ومستعلنًا تارةً أُخرى.

ولا ريب لدينا في أنّ تاريخ الشُّذُوذ في قراءة القرآن إنّما يرجع إلى وجود مُصْحَف إمام، فبمجرّد وجود هذا المُصْحَف وُسِمَت القراءات الأُخرى المخالفة بسمة الخروج عن رسمه، والشُّذُوذ عن نصّه، وقد لا يكون مصطلح (الشُّذُوذ) عرف وقتئذٍ، ولكنّ إحساس النّاس به بدا يتجسّد شيئًا فشيئًا تبعًا لنجاح تنفيذ القرار العُثمانيّ، واطّراده في الأمصار، وربّما كان بدء هذا الإحساس في صورة حديث ابن مسعود مثلًا إلى أهل الكوفة أن يغلوا ما بأيديهم من مصاحف[1] قبل أن يقتنع بعمل عُثمان وإجماع المسلمين.

وينبغي أن نثبت هنا أنّ المصاحف الّتي أرسلها عُثمان إلى الأمصار لم تكن كلّها متطابقةً تمامًا، وفي كلّ حرفٍ حرفٌ، بل كان بين بعضها وبعض اختلاف يسير، نـصّت

---

١ ـ المصاحف ١: ١٦ ـ ١٧.

عليه الكتب الّتي أُلّفت بعد ذلك في الرّسم العُثمانيّ، وفي مصاحف الأمصار[1] وهو اختلاف لا يضرّ مثله، ولذا اعتبرت كلّ المصاحف العُثمانيّة صورة واحدة من المُصْحَف الإمام.

أمّا اختلاف هذا المُصْحَف الإمام عن مصاحف الصّحابة الآخرين، فيبدو أنّه كان كبيرًا. ونؤكّد هنا ما سبق أن قلناه من أنّ جمع المُصْحَف بين دفّتين بصورة شاملة كاملة لم يكن لأحد من الصّحابة قبل أبي بكر على وجه القطع، بل كانت مجموعات من السُّوَر الّتي حفظوها، كثرت أو قلّت، ويُطلقون عليها (مصاحف) من باب التّغليب، فيما عدا ما رُوي من أنّ ابن مسعود وأُبيًّا، أكمل كلّ منهما فيما بعد مُصْحَفًا مختلفًا في ترتيبه عن الإمام[2]، ويمكن أن ندرك هذه الحقيقة إذا علمنا أنّ الصّحابة الّذين نسب إليهم تملُّك مُصْحَفٍ هم بصفة أساسيّة ١ ـ ابن مسعود ٢ ـ أُبيّ بن كعب ٣ ـ عليّ بن أبي طالب ٤ ـ عبد الله بن عبّاس ٥ ـ عمر بن الخطّاب ٦ ـ حَفْصَة بنت عمر ٧ ـ عائشة بنت أبي بكر ٨ ـ أُمّ سَلَمة ٩ ـ عبد الله بن عمرو ١٠ ـ عبد الله بن الزُّبَير[3].

ثمّ نجد نصوصًا أُخرى تُنْسب إلى غيرهم من الصّحابة، كأبي موسى الأشعريّ، وزيد بن ثابت، وأنس بن مالك، وسالم مولى أبي حُذَيفة[4] تملّك مُصْحَف ذي طابع خاصّ، وكلّها نصوص مستساغة، ولكن ممّا يدلّ على أنّ الأمر لم يكن في مجموعه يعني مُصْحَفًا كاملًا أن يُطْلق بعض المصادر في نسبة بعض القراءات أنّها من (مُصْحَف حمزة بن عبد المُطَّلِب)[5]، وحمزة كما نعلم قد استُشْهِد في أُحُد، قبل أن يكتمل الوحي بثمانية أعوام. ثمّ يتطوّر مفهوم (المُصْحَف) من مجرّد مجموعة من السُّوَر مؤلّفة على نظام خاصّ، إلى صورة مستكملة من النّصّ القرآنيّ، مطبوعة بطابع خاصّ، من حيث ما

---

١ ـ المصاحف ١: ٣٩، وانظر أيضاً: «المُقْنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار» لأبي عمرو الدّانيّ.

٢ ـ الفهرست: ٤٥ ـ ٤٦.

٣ ـ انظر: كتاب المصاحف (باب اختلاف مصاحف الصّحابة من ٥٠ ـ ٨٨).

٤ ـ الإتقان: ٥٨.

٥ ـ الكَرْمانيّ: ١٤٤.

اشتملت عليه من أحرف القرآن، ممّا يوافِق أو يخالف المُصْحَف الإمام. وذلك ما تجلّى في مصاحف التّابعين ... [ثمّ ذكر مصاحف التّابعين كما تقدّم عن السِّجستانيّ].

ويغلب ـ في رأينا ـ على هذه المصاحف أنّها نسخة مكرّرة من روايات الصّحابة، فتسميتها «بمصاحف التّابعين» لا تعني سوى تحديد جهة تلقّي التّابعيّ، وربط مُصْحَفه بمُصْحَف الصّحابيّ الّذي أخذ عنه[1]، بل لقد نسبت مصاحف لبعض المجهولين، وبخاصّة من الشّيعة، مثل ما ذكره الكَرْمانيّ ممّا سمّاه «مُصْحَف ابن الشُّمَيْط»، وهو أحمر بن شُمَيْط من أصحاب المختار الثّقفيّ[2].

ونستطيع دون أن نتقصّى جزئيّات الاختلافات بين هذه المصاحف أن نقرّر أنّ أكثرها متّفق مع مُصْحَف عُثمان، إلّا فيما يصحّ الاختلاف فيه، باستثناء ما نسب إلى مُصْحَف ابن مسعود وأُبيّ في بعض المواضع، ممّا سنتعرّض له في دراستنا بقيّة هذا الفصل، بل إنّ كثيرًا من هذه المصاحف لم يُسَجِّل اختلافًا إلّا في بضعة حروف يسيرة، لا يستحقّ من أجلها أن يسمّى «مُصْحَفًا»؛ لأنّ هذه التّسمية قد تشعر بنوع من الاستقلال الّذي يضخّم الاختلاف وهماً لا حقيقةً.

وحسبنا أن نعلم أنّ كِتاب المصاحف لم يُسَجّل من وجوه اختلاف مُصْحَف أبي موسى الأشعريّ الّذي أُطلق عليه أحيانًا «لُباب القلوب»، حتّى كأنّه شيء آخر غير القرآن ـ لم يُسَجّل سوى أربع صُوَر من الاختلاف: واحدة في البقرة / ١٢٤: «إبراهام» ـ في ﴿إِبْرَاهِيم﴾ وواحدة في المائدة / ١٠٣: «لا يفقهون» ـ في ﴿لَا يَعْقِلُونَ﴾، والثّالثة في الحجّ / ٣٦ «صَوَافي» في ﴿صَوَافَّ﴾، والرّابعة والأخيرة في الحاقّة / ٩: «ومن تلقاءه» في ﴿وَمَنْ قَبْلَهُ﴾.

وقد سجّلت كتب الشّواذّ الّتي رجعنا إليها من هذه الأربعة ثلاثة، وتركت قراءة

---

١ ـ ينبغي أن تتمّ مقارنة تفصيليّة دقيقة بين مصاحف الصّحابة، ومصاحف التّابعين ليمكن إلقاء ضوء كافٍ على العلاقة بينهما.

٢ ـ انظر: الكَرمانيّ: ٩٣، والكامل لابن الأثير، حوادث: ٦٦ ـ ٦٧.

المائدة / ١٠٣[1]. فهل من أجل أربعة أوجه على الأكثر يقال بأنّ لأبي موسى مُصْحَفًا يسمّى باسمه، متميّزًا باسم خاصّ يُضاف إلى رصيد تاريخ القرآن من النُّسَخ القديمة؟

وعلى هذا القياس ما سمّي بمُصْحَف حَفْصَة الّذي لم يُسَجِّل له السِّجِستانيّ سوى عشر روايات، وردّ منها خمس في مصادر الشّواذّ الّتي استشرناها، وخمس أُخرى لا تخرج عن معنى النّصّ المعروف، وإن خالفت في جزئيّات بسيطة. ومن أجل هذه الرّوايات العشر صار لحَفْصَة في تاريخ القرآن مُصْحَف!

ومُصْحَف أنس بن مالك، لم يُسجّل اختلافًا إلّا في ثلاثة وثلاثين موضعًا، منها واحد وعشرون ترجع إلى الشَّكْل الإعرابيّ، أي أكثر من نصفها والمواضع الأُخرى ليس فيها ما يخالف معنى النّصّ المعروف، ولم ترو مصادر الشّواذّ سوى عشرين وجهًا.

ومُصْحَف عمر بن الخطّاب، وردت به تسع وعشرون رواية مخالفة، منها خمس عشرة ترجع إلى الوجوه الإعرابيّة، والأُخرى لا تخرج مطلقًا عن النّصّ المعروف، إن لم يكن رسمًا، فمعنى.. وقد ذكرت مصادر الشّواذّ أربعة عشر وجهًا منها، أكثرها من هذه الأخيرة.

ومُصْحَف زيد بن ثابت، لم يُسَجّل سوى عشر روايات، منها ثماني روايات تختلف نحويًّا، واثنتان لا تخرجان عن المفهوم العامّ للنّصّ، وقد سجّلت مصادر الشّواذّ ستّة أوجه من هذه العشرة.

ومُصْحَف ابن الزُّبَير، سجّل أربعين رواية شاذّة، منها تسع وعشرون مختلفة نحويًّا، وإحدى عشرة لا تخرج أيضًا عن المعنى العامّ للنّصّ المعروف، وبعضها وارد في قراءة عمر بن الخطّاب، ولم يرد من هذه الرّوايات الأربعين في مصادرنا الشّاذّة سوى واحدة.

---

١ ـ انظر: في الأُولى: أخ / ١٧٢، والرّمز (أخ) يشير إلى ابن خالويه في كتابه: «مختصر البديع في القراءات الشّاذّة» والبحر ٨: ٤٦٠، وفي الثّانية: أخ / ١٦١، والكَرْمانيّ: ٢٤٨، وفي الثّالثة أخ / ٩٥، والمحتسب: ١٠٧.

أمّا مُصْحَف عبد الله بن عمرو بن العاص الّذي نقل السِّجستانيّ [١] بشأنه خبرًا: أنّ فيه حروفاً تخالف حروفنا، فلم يُسَجِّل كِتاب المصاحف له رواية واحدة، وسجّلت مصادرنا له ثلاث روايات لا يخرج حرفان منها عن الرّسم العُثمانيّ، هما: المؤمنون / ٥٠ «رَبَاوة» [٢] في ﴿ رَبْوَةٍ ﴾، والجاثية / ١٣ «جميعًا مِنَّةً» [٣] في ﴿ مِنْهُ ﴾ بهاء الضّمير، والثّالث خالف الرّسم، وهو الأعراف / ١٨٩ «فَمارت به» [٤] في ﴿ فَمَرَّتْ بِهِ ﴾.

ومُصْحَف عائشة، لم يُسَجّل سوى ثماني عشرة رواية مخالفة، منها ثلاث عشرة نحويّة، وخمس لا تخالف عن معنى النّصّ المعروف، وسجّلت مصادرنا الشّاذّة منها أربع عشرة رواية.

ومُصْحَف سالم بن مَعْقل بن عُتْبة بن ربيعة، خالف في حرفين اثنين، لم تُسَجِّل الشّواذّ منهما له شيئًا، وإن كان يمكن أن يكونا لغيره. وقد استشهد سالم عام ١٢هـ، في حرب اليَمامة، في خلافة أبي بكر [٥]، قبل الإقدام على جمع القرآن، وهي الحرب الّتي كانت سببًا مباشرًا فيه، فالقول بأنّه كان صاحب (مُصْحَف) لا يصدق إلّا على معنى أنّه كانت لديه مجموعة من الصُّحُف جمع فيها في ذلك العهد المتقدّم محفوظه من القرآن، دون أن يأخذ صورة المُصْحَف، وقد سبق تشكّك السّيوطيّ في خبر جمعه القرآن، وإن كنّا لا نسلّم معه أنّ سالماً أحد الجامعين بأمر أبي بكر؛ لأنّ وفاته كانت قبل جمع أبي بكر للقرآن.

و أخيرًا يأتي مُصْحَف أُمّ سَلَمة (توفّيت عام ٥٩ هـ) و قد سجّل خمس روايات، أربع منها لا تخرج عن الرّسم العُثمانيّ، و واحدة لا تخرج عن المعنى، و لم تُسَجِّل مصادرنا سوى واحدة منها.

---

١ ـ المصاحف ٣/٨٣.

٢ ـ أخ: ٩٨، والكَرْمانيّ: ١٦٧، والبحر ٦: ٤٠٨.

٣ ـ أخ: ١٣٨، والكَرْمانيّ: ٢٢١، والبحر ٨: ٤٤، والمحتسب: ١٤٧.

٤ ـ أخ: ٤٧ ـ ٤٨، والكَرْمانيّ: ٩٣، والبحر ٤: ٤٣٩.

٥ ـ الطّبقات الكبرى ٣: ٨٨.

فهذه عشرة مصاحف منسوبة إلى الصّحابة، لا يحمل أحدها مدلول المُصْحَف أكثر ممّا تحمل صحيفة أو صحيفتان، وهي لا تعدّ في رأينا ذات أهمّيّة في مشكلة التّاريخ القرآنيّ، لا سيّما إذا كان ما ورد بها من وجوه واردًا أيضًا في المصاحف ذات الأهمّيّة، وهي الأربعة الأُخرى (ابن مسعود ـ أُبيّ ـ عليّ ـ ابن عبّاس) وهو الحاصل فعلًا.

ولقد يُظنّ أنّنا نهوّن من قيمة ما ورد في هذه (المصاحف) مخالفًا لمُصْحَف عُثمان في الرّسم، لكن ذلك لم يخطر ببالنا، وإنّما هو جانب آخر من مشكلة الشّذوذ، نتناول الحديث عنه في مواضعه. فعلنا ذلك في حديثنا عن الأحرف السّبعة، وفعلناه أيضاً في حديثنا عن القراءة بالمعنى، وسوف نتناوله بالحديث أيضاً في علاجنا لمُصْحَف ابن مسعود وغيره.

بقي أن نشير إلى أنّ مؤلّفات كثيرة وضعت في القديم حول المصاحف، نصّ عليها ابن النّديم، وزادها تحديدًا «آرثُرْ جِفْري» في مقدّمته لكتاب المصاحف، منها:

١ ـ كتاب «اختلاف مصاحف الشّام والحجاز والعراق» لابن عامر (ت ١١٨هـ).

٢ ـ كتاب «اختلاف مصاحف أهل المدينة وأهل الكوفة والبَصْرة» عن الكسائيّ (ت ١٨٩هـ).

٣ ـ كتاب «اختلاف أهل الكوفة والبَصْرة والشّام في المصاحف» للفرّاء البغداديّ (ت ٢٠٧هـ).

٤ ـ كتاب «اختلاف المصاحف» لخلف بن هِشام (ت ٢٢٩هـ).

٥ ـ كتاب «اختلاف المصاحف وجامع القراءات» للمدائنيّ (ت ٢٣١هـ).

٦ ـ كتاب «اختلاف المصاحف» لأبي حاتم (ت ٢٤٨هـ).

٧ ـ كتاب «المصاحف والهجاء» لمحمّد بن عيسى الأصبهانيّ (ت ٢٥٣هـ).

٨ ـ كتاب «المصاحف» لابن أبي داود (ت ٣١٦هـ).

٩ ـ كتاب «المصاحف» لابن الأنباريّ (ت ٣٢٧هـ).

١٠ ـ كتاب «المصاحف» لابن أشتة الأصبهانيّ (ت ٣٦٠هـ).

١١ ـ كتاب «غريب المصاحف» للوَرّاق، ولم يصل إلينا من هذه الكتب إلّا كتاب المصاحف لابن أبي داود السِّجِستانيّ [1].

دراسة في مُصْحَف ابن مسعود

أودّ قبل الحديث عن تفصيلات هذا المُصْحَف ـ أو على الأصحّ الرّوايات المنسوبة إلى ابن مسعود في مُصْحَفه ـ أن أُشير إلى حقيقة تاريخيّة متواترة الثّبوت، هي أنّ المُصْحَف المجمع عليه، والّذي يقرؤه المسلمون في أقطار الأرض على أنّه المُصْحَف العُثمانيّ، لم يخل إجماع الصّحابة عليه من وجود عبد الله بن مسعود، ثبت ذلك في حياته.

وقد سبق أن أوردنا من قول أبي حَيّان: «أنّه صحّ عندنا بالتّواتر قراءة عبد الله على غير ما ينقل عنه، ممّا وافق السّواد». وكثيرًا ما ذكر أبو حَيّان هذه الحقيقة في مناقشته لبعض ما روي عنه ممّا خالف سواد المُصْحَف، ففي تعليقه على ما روي عن ابن مسعود في سورة النّساء / ٣٤ «فالصّوالحُ قَوَانِتُ حَوَافِظُ للغيب بما حفظ الله فأصلحوا إليهنّ» قال: وينبغي حملها على التّفسير؛ لأنّها مخالفة لسواد الإمام، وفيها زيادة، وقد صحّ عنه بالنّقل الّذي لا شكّ فيه أنّه قرأ وأقرأ على رسم السّواد، فلذلك ينبغي أن تحمل هذه القراءة على التّفسير [2]».

وفي سورة النّحل / ١١٢ «فأذاقها الله الخوف والجوع»، والأصل ﴿ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ ﴾ [قال]: «والّذي أقوله إنّ هذا تفسير المعنى لا قراءة؛ لأنّ المنقول عنه مستفيضاً مثل ما في سواد المُصْحَف [3]»، وفي سورة الإسراء / ٢٣ «ووصّى ربّك» في مكان ﴿ وَقَضٰى رَبُّكَ ﴾ قال: «وينبغي أن يحمل ذلك على التّفسير؛ لأنّها قراءة مخالفة لسواد

---

١ ـ مقدّمة كتاب المصاحف ـ لآرثر جِفري: ١٠، وانظر أيضاً: الفهرست: ٦٠.

٢ ـ البحر ٣: ٢٤٠.

٣ ـ نفس المصدر ٥: ٥٤٣.

المُصْحَف، والمتواتر هو: ﴿ وَقَضَىٰ ﴾ وهو المستفيض عن ابن مسعود وابن عبّاس وغيرهم، في أسانيد القُرّاء السّبعة[١]» وفي سورة الكهف / ١٦ (وما يعبدون من دوننا) قال: «تفسير لا قراءة، وقد تواتر عن عبد الله ما ثبت في السّواد[٢]» وفي سورة المؤمنون / ٢٠ «تُخْرِج بالدُّهنِ» في مكان ﴿ تَنبُتُ بِالدُّهْنِ ﴾ قال: «قراءة محمولة على التّفسير لتواتر قراءة الجماعة عن ابن مسعود[٣]».

بل لقد تكون القراءة قولاً مأثورًا عن النّبيّ ﷺ، ومع ذلك نجدها مقحمة على أنّها من النّصّ القرآنيّ، ففي قراءة ابن مسعود سورة آل عمران / ١٩ «إنّ الدّين عند الله الحنيفيّة» قال ابن الأنباريّ: «ولا يخفى على ذي تمييز أنّ هذا كلام من النّبيّ ﷺ على جهة التّفسير، أدخله بعض من ينقل الحديث في القراءات[٤]».

وقد ذكر هذه الرّواية أيضاً القُرطُبيّ عن طريق شُعبة عن عاصم عن زِرّ عن أُبيّ عن النّبيّ ﷺ أنّه كان يقرأ: «إنّ الدّين عند الله الحنيفيّة، لا اليهوديّة ولا النّصرانيّة ولا المجوسيّة»، ثمّ أورد قول أبي بكر الأنباريّ المتقدّم[٥]. وهكذا قال أبو حيّان في مواضع لا تحصى من تفسيره، ولنا إلى هذه القراءة عودة في مُصْحَف أُبيّ بن كعب.

وربّما زادت المسألة جلاء إذا فحصنا أسانيد القُرّاء السّبعة لمعرفة مدى وجود ابن مسعود فيها، فقراءة حمزة عن الأعمش عن زِرِّ بنِ حُبَيْش عن ابن مسعود[٦]، وعاصم بن أبي النّجود عن زِرّ، وأبي عبد الرّحمان السُّلَميّ، وأبي عمرو الشَّيبانيّ، كلّهم عن ابن مسعود[٧].

---

١ ـ نفس المصدر ٦: ٢٥.

٢ ـ البحر ٦: ١٠٦.

٣ ـ نفس المصدر ٦: ٤٠١.

٤ ـ نفس المصدر ٢: ٤١٠.

٥ ـ القُرطُبيّ ٤: ٤٣.

٦ ـ طبقات القُرّاء ١: ٢٦١.

٧ ـ نفس المصدر ١: ٣٤٦.

وأبو عمرو بن العلاء عن عاصم[١] بإسناده السّابق، والكسائيّ عن حمزة[٢] بإسناده السّابق، كذلك قال ابن الجَزَريّ في ترجمته لابن مسعود: «وإليه تنتهي قراءة عاصم وحمزة والكسائيّ وخَلَف والأعمش»[٣]. وإنّما أغفل النّصّ على أبي عمرو، لما عرف عن قراءته من أنّها مجموعة اختيارات ممّا انتهى إليه من روايات تلقّاها عن شيوخه الكثيرين. فإذا كان هذا هو موقف ابن مسعود من المُصْحَف الإمام، لم يكن أمامنا إلّا التّسليم بما قاله أبو حَيّان فيما روي عنه ممّا خالف سواد المُصْحَف: «فتلك إنّما هي آحاد وذلك على تقدير صحّتها، فلا تعارض ما ثبت بالتّواتُر»، هذا إلى قوله في نفس الموضع: «وأكثر قراءات عبد الله إنّما تنسب إلى الشّيعة[٤]».

ولا يخفى غرض هؤلاء من أن يضيفوا إلى كتاب الله ما يؤيّد دعاواهم، ولدينا من هذا النّوع بضع إضافات لا يعقل أن تكون من القرآن، لا روحًا و لا أُسلوبًا، وإنّما يبدو عليها طابع الإقحام والغرابة عن النّصّ الإلهيّ المعجز. كتلك الإضافة إلى سورة الواقعة / ١٠ «والسّابقون بالإيمان بالنّبيّ، فهم عليّ وذرّيّته الّذين اصطفاهم الله من أصحابه، وجعلهم الموالي على غيرهم، أولئك هم الفائزون، الّذين يرثون الفردوس هم فيها خالدون»[٥].

ولا ريب لدينا في أنّ مثل هذه العبارات لا تتّصل بابن مسعود بسبب، وإنّما هي منحولة، اتّخذ ناحِلُوها ابن مسعود سِتارًا يتخفّون وراءه، وحاشاه أن يعلم ذلك أو يقول به، فقد انقضى أجله، ولما تظهر في المجتمع الإسلاميّ تلك الفتن الّتي عَصَفت به واتّخذت «آل عليّ» محورًا يدور حوله الصّراع.

---

١ ـ طبقات القُرّاء ١: ٣٤٨.

٢ ـ نفس المصدر ١: ٥٣٥.

٣ ـ نفس المصدر ١: ٤٥٩.

٤ ـ البحر ١: ١٥٩، والمقصود طبعًا غُلاة الشّيعة، إذ إنّ من معتدليهم من لا يختلف مع الجماعة حول مُصْحَف عُثمان، وأكثر المعتدلين موجودون بالعراق والشّام.

٥ ـ جِفْري: ٩٧.

هذا من ناحية، ومن ناحية أُخرى نرى أن نقف قليلًا أمام عبارة أبي حَيّان: «فتلك إنّما هي آحاد»، والواقع أنّ ما نسب من الرّوايات إلى ابن مسعود جاء من طريق الأعمش وحده[1]، فهي بهذا الشّكل رواية آحاد، لكنّها حين توضع في مواجهة الرّواية المتواترة المجمع عليها تصبح شاذّة؛ لأنّ الآحاد إنّما يحتفظ بصفته هذه حين يقابل الصّحيح، فأمّا حين يواجه المتواتر فإنّه يعدّ باطلًا، قال الشّافعيّ في تعريف الشّاذّ من الحديث: «الشّاذّ: ما رواه المقبول مخالفًا لرواية من هو أولى منه[2]».

هذا من حيث الرّواية، فأمّا من حيث الرّاوي، وهو الأعمش، فقد ذكرت كتب الجرح والتّعديل عنه أنّه: (ثقة، حافظ، عارف بالقراءة، ورع، لكنّه يدلّس[3])، فإذا أُضيف إلى شُذُوذ الرّواية تدليس الرّاوي أمكن أن نضع قضيّة روايات كتاب المصاحف بأكملها موضعها الصّحيح بالنّسبة إلى ابن مسعود بخاصّة، والأمر لا يختلف كثيرًا بالنّسبة إلى غيره.

ليس كلّ ما نسب إلى ابن مسعود من القراءات الشّاذّة بمناقض للمُصْحَف الإمام أو مخالف له، فأكثرها لا يخرج عنه إلّا في الجانب الإعرابيّ، مع الحفاظ على هيكل الكلمة، أي أنّ الخلاف منشأه نحويّ غالبًا. وما سوى ذلك من الرّوايات يمكن تصنيفه على الوجه التّالي:

١ ـ روايات تحمل طابعاً لهجيًّا.

٢ ـ روايات تحمل طابع التّرادف.

٣ ـ روايات تنقص عن السّواد.

٤ ـ روايات تزيد عن السّواد.

٥ ـ روايات حدث فيها تغيير، دون زيادة أو نقص، أو ترادف.

---

١ ـ المصاحف ٢: ٥٧.

٢ ـ قواعد التّحديث من فنون مصطلح الحديث، لجمال الدّين القاسميّ: ١١١ مطبوع سنة ١٩٢٥.

٣ ـ تقريب التّهذيب ١: ٣٣١.

والأنواع الأربعة الأخيرة هي الّتي تثير إشكالًا ضخمًا في القراءات الشّاذّة؛ لأنّ دعوى القراءة فيها ـ إن صحّت ـ تعدّ من أخطر الذّرائع إلى الفتنة، وهي بحمد الله لم تصحّ، وكان تمسّك بعض القُرّاء برواياتها داعية إلى النّزاع بينهم وبين جماعة المسلمين، وكان من نتيجته أيضًا أن رفض النّاس الأخذ عنهم، وبذلك انقرضت مناهجهم في القراءة، أو أهملت وأخّرت.

ومن أخبار ذلك النّزاع ما رواه ابن الأثير: أنّ الحَجّاج بن يوسف الثّقفيّ قال: «والله لو أمرتكم أن تخرجوا من هذا الباب فخرجتم من هذا حلّت لي دماؤكم، ولا أجد أحدًا يقرأ على قراءة ابن أُمّ عبد ـ يعني ابن مسعود ـ إلّا ضربت عنقه، ولأحُكّنّها من المُصْحَف ولو بضلع خنزير»، وقد ذكر ذلك عند الأعمش، فقال: «وأنا سمعته يقول، فقلت في نفسي: لأقرأنّها على رغم أنفك»[1].

على أنّ في تاريخ ابن مسعود صورة نظنّ أنّها منشأ أكثر ما جاء منسوبًا إليه مخالفاً للسّواد مخالفة بارزة، فقد روى ابن الجَزَريّ عن عبد الرّحمان بن أبي ليلى: «أنّ ابن مسعود كان إذا اجتمع إخوانه نشروا المُصْحَف فقرءوا وفسّر لهم[2]»، فلعلّ الّذين كانوا يحضرون مجلسه للتّفسير كانوا يأخذونه عنه أحيانًا على أنّه قراءة، وبخاصّة إذا لاحظنا أنّ النّاس في ذلك الصّدر الأوّل كان جلّ انصرافهم إلى فهم كتاب الله، دون أن يركّزوا انتباههم على حرفيّة النّصّ، اطمئنانًا منهم إلى مباينة كلام الله لكلّ قول سواه، فمن المحال أن يختلط الكلامان.

لكن ليس معنى هذا أنّ كثيرًا منها أيضًا لا يرجع إلى رخصة الأحرف السّبعة، فالواقع أنّ هذه الرّخصة ـ قبل أن يقيّدها عُثمان ـ كانت من أوسع أبواب القراءة بالأحرف المتغايرة أحيانًا، بإقراء أو بموافقة من النّبيّ ﷺ، على ما مضى تفصيله، فلمّا كتب مُصْحَف عُثمان، وأجمع المسلمون عليه، أصبح كلّ ما غايره شاذًّا عنه، واجب التّرك في

---

١ ـ الكامل ٤: حوادث سنة ٩٥.

٢ ـ طبقات القُرّاء ١: ٤٥٩.

القراءة والإحراق في الصُّحُف، وقد ظلّ ابن مسعود بعد أن رضي عمل عُثمان يعلّم النّاس بالكوفة حتّى دخل عام ٣٢هـ، ثمّ رحل إلى مكّة، فمرّ في طريقه بالرّبذة، وشهد وفاة أبي ذرّ الغِفاريّ، ثمّ وفد إلى المدينة، فتوفّي بها آخر سنة ٣٢هـ[1]، أي قبل استشهاد عُثمان بثلاث سنين.

تلك هي الوقائع المتّصلة بموقف ابن مسعود، بسيطة مجرّدة، غير أنّ بعض الأخبار الّتي وردت في كتب بعض طوائف الشّيعة ترى أنّ ابن مسعود لم يرجع عن معارضته لعُثمان إلّا بعد أن أدّبه عُثمان وعزّره؛ يقول الطَّبرسيّ [النّوريّ]: روى الضّرب كثير من علماء الجمهور، كالشّهرستانيّ في «الملل والنّحل» عن النّظّام، واعترف به شارح المقاصد، وشارح التّجريد، حيث قال: لمّا أراد عُثمان أن يجمع النّاس على مُصْحَف واحد طلب مُصْحَفه، فأبى ذلك مع ما فيه من الزّيادة والنُّقصان، فأدّبه عُثمان لينقاد[2]، وذكر في رواية أُخرى أنّ عُثمان كسر له ضلعين، وأنّه مات بسبب هذا الضّرب[3].

وهذه الأخبار ظاهرة الضّعف، بادية الهزال، وحسبنا في دفعها أن ليس في تاريخ ابن مسعود أنّه اشتكى علّة من هذا القبيل خلال عمره الّذي قضى أكثره بالكوفة. بل إنّ أخباره الموثّقة لتذكر له جهاده في دعم موقف عُثمان، والإقراء بمُصْحَفه موافقًا بذلك جمهور الأُمّة، مندمجًا في إجماعها على ما مضى.

ولقد يغفر المرء لعالم أن يخطئ في فهم موقف أو في تقديره، غير أنّ العالم يثير احتقار المرء إذا هو كذب في سوق الحقائق، أو لفّق للسّلف أقوالًا لم يقولوا بها؛ لأنّ ذلك خيانة لأمانة العلم، وافتراء على الغائبين من علماء السّلف رضوان الله عليهم أجمعين. وقد فعل ذلك الطَّبرسيّ [النّوريّ] حين قال: «روى الضّرب كثير من علماء الجمهور،

---

١ ـ نفس المصدر ١: ٤٥٩، وانظر أيضاً: الكامل لابن الأثير حوادث ٣٢.

٢ ـ فصل الخطاب، لحسين بن محمّد تقيّ النّوريّ الطَّبرسيّ، نسخة موجودة بدار الكتب برقم ٦٠٥ تفسير تيمور: ص١١٣.

٣ ـ نفس المصدر: ١٣١.

كالشّهرستانيّ في «الملل والنّحل» عن النّظّام» ، ففي هذا القول على إيجازه ثلاثة أكاذيب.

أوّلها ـ دعواه بأنّ الضّرب قد رواه كثير من علماء الجمهور، ثمّ لم يذكر سوى أربعة هُم: الشّهرستانيّ، والنّظّام، وشارح المقاصد، وشارح التّجريد، وهؤلاء هم (الكثير من علماء الجمهور).

وثانيها ـ أنّ الشّهرستانيّ مفترى عليه في هذه القضيّة؛ لأنّه ذكر هذه الواقعة في معرض التّنديد بالنّظّام وتعديد مخازيه، ومنها: «ميله إلى الرّفض، ووقيعته في كبار الصّحابة»[1]. ثمّ ذكر ما يتعلّق بافترائه على عُثمان، وقوله بأنّه «ضرب عبد الله بن مسعود على إحضار المُصْحَف، وعلى القول الّذي شافهه به». ثمّ قال الشّهرستانيّ عن النَّظّام: «ثمّ زاد على خِزْيه ذلك بأن عاب عليّاً وعبد الله بن مسعود لقولهما: أقول فيها برأي، وكذب ابن مسعود في روايته: «السّعيد من سعد في بطن أُمّه، والشّقيّ من شقي في بطن أُمّه» إلى غير ذلك من الوقيعة الفاحشة في الصّحابة رضي الله عنهم أجمعين»[2]. فهل يعدّ الشّهرستانيّ بهذا من علماء الجمهور الّذين رووا ضَرْب عُثمان لابن مسعود؟

وثالثها ـ وهو الأهمّ، اعتباره النَّظّام من علماء الجمهور، وهو ـ كما رأينا لدى الشّهرستانيّ ـ من الخارجين على الجمهور، وقد وصفه ابن حَزْم بالكفر المجرّد[3]، ومع ذلك لا يستحي الطَّبَرسيّ أن يعتبره من علماء الجمهور، وأيّة قيمة تبقى بعد ذلك لهذا الهراء، ولصاحبه في نظر القُرّاء؟!

وإنّما يدفع أصحاب هذه الأخبار إلى وضعها أنّ ما ينسب إلى مُصْحَف ابن مسعود من الرّوايات المختلفة والمختلقة أحيانًا، يساعدهم في نشر دعاواهم السّاقطة حول سلامة القرآن من التّحريف، فمن لوازم حبكة القصّة اختلاق مثل هذه الأخبار، إمعانًا في تجسيد الموقف الرّوائيّ، وتمهيدًا لسوق ما يريدون من نصوص مدخولة. ولسوف نعرّض

---

١ ـ الملل والنّحل ١: ٦٤.

٢ ـ الملل والنّحل ١: ٦٥.

٣ ـ الفصل في الملل والأهواء والنّحل ٤: ١٤٧.

لهذه القضيّة في دراستنا لمُصْحَف عليّ كرّم الله وجهه، وحسبنا هذا الآن حديثًا عن الجانب التّاريخيّ في مُصْحَف ابن مسعود.

وأهمّ ما ينبغي أن نعالجه في روايات هذا المُصْحَف هو المجموعة الّتي تتمثّل فيها عدّة ظواهر لهجيّة، ندرسها لا على سبيل الاستقصاء، ثمّ نقدّم عدّة نماذج من روايات التّرادف؛ لندلّ على أنّ الرّوايات الّتي خالفت السّواد، يبدو فيها طابع التّفسير والبيان...

[ثمّ ذكر ظواهر اللّهجيّة ونماذج من روايات التّرادف عن قراءة ابن مسعود وإن شئت فراجع].

دراسة في مُصْحَف أُبيّ بن كعب

وأُبيّ بن كعب بن قَيس من بني عمرو بن مالك بن النّجّار، أنصاريّ، من سابقيهم إلى الإسلام، شهد بيعة العقبة مع السّبعين، وكان يكتب في الجاهليّة قبل الإسلام حين كانت الكتابة في العرب قليلة، وكان أيضًا من كتبة الوحي لرسول الله ﷺ، بل لقد بلغت مكانته أن أمر الله تبارك وتعالى رسوله أن يقرأ على أُبيّ القرآن، وقال فيه النّبيّ مزكّيًا: «أقْرَأ أُمّتي أُبيّ[1]».

وقد شهد أُبيّ بدرًا وأُحدًا والخندق والمشاهد كلّها مع رسول الله، وكان بعد وفاة النّبيّ أحد الّذين جمعوا القرآن حفظًا. وكان عمر يقدّمه ويصحبه دائمًا ويجلّ مكانته، حتّى لقد سأله يومًا، فقال له: مالك لا تستعملني؟ قال عمر: أكره أن يدنّس دينك. وقد عاش طول حياته يختم القرآن في ثماني ليالٍ.

ومن الثّابت المقطوع به أنّ أُبيًّا كان أحد الّذين اشتركوا في عهد أبي بكر[2] وفي عهد عُثمان رضي الله عنهما في جمع المُصْحَف ونَسْخه. وفي أخبار الرّهط الّذين قاموا بهذا العمل ما يؤيّد ذلك؛ ذكر ابن سعد: أخبرنا عارم بن الفضل، قال: أخبرنا حمّاد بن زيد، عن أيّوب وهشام، عن محمّد بن سيرين أنّ عُثمان جمع اثني عشر رجلًا من قُرَيش

١ ـ الطّبقات الكبرى ٣: ٤٩٨.

٢ ـ كتاب المصاحف ١: ٩.

والأنصار، فيهم أُبيّ بن كعب وزيد بن ثابت في جمع القرآن[١]. كما سبق أن ذكرنا خبر اشتراكه على عهد أبي بكر في جمع القرآن، حيث كان رجال يكتبون، ويملي عليهم أُبيّ بن كعب[٢].

وقد سبق أن نقلنا عن الحسين بن فارِس ما رواه عن هانئ، قال: كنت عند عُثمان وهم يعرضون المصاحف، فأرسلني بكتف شاة إلى أُبيّ بن كعب فيها «لم يَتَسَنَّ»، و«فأمهل الكافرين»، و«لا تبديل للخلق»، قال: فدعا بالدّواة فمحا إحدى اللّامين، وكتب (لخلق الله)، ومحا «فأمهل» وكتب (فَمَهِّل)، وكتب (لم يتسنَّهْ) ألحق فيها هاء[٣].

فأُبيّ في الخبرين الأوّلين كاتب من الكُتّاب الّذين انتدبوا لإنجاز تلك المهمّة الجليلة كتابةً وإملاءً، وهو في الخبر الثّالث مراجع يمحو ويثبت ما هو حقيق أن يمحوه أو يثبته في المُصْحَف الإمام. وهكذا شأن العمل الّذي يراد به الكمال، يتولّاه قوم، ويراجعه آخرون، مخافة العثار في حرف ليس ممّا أنزل الله على نبيّه وارتضاه، وتصديقًا لوعد الله سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾.

فإجماع الصّحابة رضوان الله عليهم على المُصْحَف الإمام لم يتخلّف عنه أُبيّ، بل لقد شارك في إملائه وفي كتابته وفي مراجعته، وحسبنا هذا اشتراكًا في الإجماع، دونه كلّ اشتراك.

وهناك جانب آخر يؤيّد ما ذكرنا، وهو أن تتبّع أسانيد القُرّاء السّبعة المشهورين يطلعنا على اتّصال ستّة منهم بأُبيّ بن كعب، وهم ... **[ثمّ ذكر أسامي القُرّاء السّبعة و طُرُق روايتهم، كما سيجيء في باب أئمّة القرّاء، فقال:]**

وهذا الّذي نسوقه من صلة القُرّاء السّبعة بأُبيّ بن كعب غير ما توفّر لدينا من الرُّواة الآخذين عنه، وهو يؤكّد لنا أنّ المُصْحَف الّذي بين أيدينا وارد من طريق أُبيّ بن كعب،

---

١ ـ الطّبقات الكبرى ٣: ٥٠٢.

٢ ـ انظر: خبر ذلك ص: ١٠٦ من هذا الكتاب.

٣ ـ الصّاحبيّ: ٩.

إلى جانب الطُّرُق الأُخرى عن النّبيّ ﷺ، وهي كثيرة لا تُحصى.

فإذا ذكر في تاريخ المصاحف: أنّ أُبيًّا كان له مُصْحَف خاصّ، وجب أن نتلقّى هذا الخبر بشيء من التّحفّظ، بل بكثير من الحذر، يعيننا على أن نقبل منه ما وافق المُصْحَف الإمام الّذي ارتضاه وكتبه وراجعه أُبيّ نفسه، وأن ننظر فيما خالف الإمام لنردّه إلى مصدره ومستواه، سندًا أو تفسيرًا.

ولا ريب أنّ ما روي عنه ممّا خالف المُصْحَف الإمام مرويّ من طرق آحاد على أحسن التّقديرات، وقد تقدّم نقدنا لهذه الطّرق في رواية كتاب الله، وأنّها إن نهضت في باب السُّنّة بجوار الصّحاح، فإنّها تسقط تمامًا في باب القرآن أمام الرّواية المتواترة.

على أنّ ما نسب إلى أُبيّ من روايات حفل بها مُصْحَفه راجع في رأينا إلى ما قبل كتابة المُصْحَف الإمام، وكان النّاس قد أخذوا عنه كثيرًا من الحروف الّتي رووها مرفوعة، لكن موقفه من المُصْحَف الإمام يعدّ في نظرنا بمثابة العدول عن كلّ ما خالف عنه.

ولا بأس بعد هذه المقدّمة أن نعرض نماذج ممّا روته كتب الشّواذّ منسوبًا إلى مُصْحَف أُبيّ، أو إلى قراءته، سواء انفرد بها، أم شركه فيها غيره من الصّحابة، وذلك على التّصنيف التّالي... [**ثمّ ذكر روايات ذات طابع لهجيّ وروايات ذات طابع تفسيريّ و... عن قراءة أُبيّ بن كعب وإن شئت فراجع**].

لقد وقف المستشرق الفَرَنسيّ «بِلاشير» أمام خبر هاتين (السّورتين) اللّتين تميّز بهما مُصْحَف أُبيّ وحده، دون سائر مصاحف الصّحابة. ثمّ غمز غَمْزةً خفيفة عمليّة جمع المُصْحَف على عهد أبي بكر ﷺ، حين أشار إلى أنّ مُصْحَف أُبيّ قد استبعد من الاعتبار في ذلك الحين؛ لأنّه يمثّل الاتّجاه المدنيّ (جمع أهل المدينة للقرآن)[1].

وليس لنا من دليل على عدم قرآنيّة هذه العبارات أقوى من انفراد مُصْحَف أُبيّ بإثباتها، وهذا الانفراد لا يثبت قرآنًا؛ إذ كان القرآن كلّه قد ثبت تواترًا. وليس من المعقول أن يتخلّى الصّحابة الّذين حقّقوا هذا التّواتر بإجماعهم على كلّ آية آية من كتاب الله عن

---

١ ـ المدخل إلى القرآن: ٣٨.

القاعدة الّتي التزموها، فيقرّون خبر الواحد لإثبات نصّ معيّن، حتّى لو كان هذا الواحد أُبيّ بن كعب رضوان الله عليه، فقد ردّوا أيضًا عمر بن الخطّاب ﷺ حين جاء وحده بآية الرّجم، فلم تكتب في المُصْحَف. وعدّت من المنسوخ تلاوة المعمول به حكمًا[١]. وردّوا كذلك رواية حَفْصَة: «والصّلاة الوسطى، وهي صلاة العصر» سألها عمر (أبوها): ألكِ بهذا بيّنة؟ قالت: لا، قال: فوالله لا تدخل في القرآن ما تشهد به امرأة بلا إقامة بيّنة[٢].

وربّما كان وجود هذه العبارات في مُصْحَف أُبيّ من باب إثبات بعض المأثور من أدعية النّبيّ ﷺ مخافة أن ينسى أو يضيع، أو ربّما كانت قرآنًا فنسخت خلال العرضة الأخيرة الّتي كتب بها المُصْحَف على عهد أبي بكر وعُثمان، فهي لا يمكن أن تعدّ نقصًا اتّسم به المُصْحَف الإمام.

دراسة في مُصْحَف ابن عبّاس

عبد الله بن عبّاس بن عبد المُطَّلِب، ابن عمّ رسول الله ﷺ، دعا له أن يؤتيه الله الحكمة وتأويل الكتاب، فكان أعلم النّاس بالتّأويل، وتفسيره هو أقدم محاولة لبيان معاني القرآن، وكان مقدّمًا بين صحابة النّبيّ بعد وفاته، حتّى كان يفتي في عهد عمر وعُثمان إلى يوم مات[٣]، وقال عنه ابن مسعود: نِعْم ترجمان القرآن ابن عبّاس[٤].

وقد اشتهر بلقب «البحر»، وكان عطاء يشير إلى ذلك حين يقول: «قال البحر، وفعل البحر». و وصف لنا بعض التّابعين ممّن أخذوا عنه منهجه في تناول أُمور الدّين، فإذا نحن أمام قلعة من السّداد والحكمة، قال ابن سعد في طبقاته: «أخبرنا سُفيان بن عُيَينة عن عُبَيد الله بن أبي يزيد، قال: كان ابن عبّاس إذا سئل عن الأمر، فإن كان في القرآن أخبر به، وإن لم يكن في القرآن، وكان عن رسول الله ﷺ أخبر به، فإن لم يكن في القرآن

١ ـ الإتقان ١: ٥٨.

٢ ـ فصل الخطاب: ١٢.

٣ ـ الطّبقات الكبرى ٢: ٣٦٦.

٤ ـ نفس المصدر.

ولا عن رسول الله، وكان عن أبي بكر وعمر أخبر به، فإن لم يكن في شيء من ذلك اجتهد رأيه».

ومن هذا ندرك مدى تقيّده بالأُصول، والتزامه للتّرتيب المأثور لمراتب الاستدلال، وأخباره فيما يتّصل بتفسير القرآن، والاستعانة بالشّعر في توضيح مبهماته، ثابتة كثيرة في كتب السّيرة، وليس هنا مجال إثباتها أو تحليلها.

ولا شكّ أنّ اتّصال ابن عبّاس بالإجماع على المُصْحَف الإمام أمر واضح للقارئ بعد ما ذكرنا من صلة القُرّاء السّبعة به في أسانيدهم المشهورة.

فإذا ذكر في تاريخ القرآن أنّ له مُصْحَفًا، وجب أن ننظر إليه في حدود ما سبق من أُصول النّقد الاصطلاحيّ والتّاريخيّ. وبحسبنا أن نذكر في هذا المعرض خبرًا يعدّ في نظرنا من أهمّ الأخبار الّتي صوّرت موقف الصّحابة الكبار من بعض ما يروى لنا الآن على أنّه من المصاحف التّاريخيّة.

ذكر الشّهاب الخفاجيّ قراءة ابن عبّاس: «النّبيّ أولى بالمؤمنين من أنفسهم، [وهو صلّى الله تعالى عليه وسلّم أب لهم]»، وبدون ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾. ثمّ روى في إثرها الخبر التّالي: وروي أنّ عمر مرّ بغلام يقرؤها، فقال للغلام: حُكَّه من المُصْحَف[1]».

وبديهيّ أنّ الغلام لم يكن بيده مُصْحَف بالمعنى الاصطلاحيّ، وإنّما هو إطلاق عامّ على الصّحيفة القرآنيّة، ولا ريب أنّ الغلام كان قد تلقّى هذا النّصّ على ما هو عليه، على أنّه بأكمله قرآن، غير أنّ عمر ـ في ذلك العصر المبكّر ـ قد تنبّه إلى أنّ هذا النّسيج غير قرآنيّ، وإنّما هو من قبيل التّفسير، فَضَلّ الغلام حين لم يميّز النّصّ الأصليّ من الإضافات التّفسيريّة، وكان أن أمره أن يحكّه من المُصْحَف قطعًا لدابر الفتنة.

وهذا الخبر ذو دلالة عامّة، تصلح في مواضع كثيرة، ولكن اتّصاله بابن عبّاس جعلنا نؤثر أن نعرضه في هذا الموضع، ولنا إليه عودة.

فإذا وضعنا نصب أعيننا هذه الملاحظات جميعاً لم نجد في مُصْحَف ابن عبّاس

---

١ ـ نسيم الرّياض في شرح شفاء القاضي عَياض ١: ٣٠٣، الطّبعة الأُولى ١٣٢٥هـ.

شيئاً يميّزه عمّا سبق بشأن مُصْحَفي ابن مسعود وأُبيّ، فهو قد اشتمل على روايات ذات طابع لهجيّ، وأُخرى تسجّل تغيّرات قُرّائيّة، وإلى القارئ نماذج من كليهما ... [ثمّ ذكر روايات ذات طابع لهجيّ وروايات ذات طابع تفسيريّ عن قراءة ابن عبّاس و إن شئت فراجع].

دراسة في مُصْحَف عليّ [عليه السلام]

و عليّ بن أبي طالب ابن عمّ رسول الله ﷺ، وأحد السّابقين إلى الإسلام منذ كان غلامًا حدثًا، وقد عاش كفاح هذه الدّعوة الخالدة بكلّ أحداثه ومراحله، و رافق رسول الله في أكثر وقائعه وغزواته، وكان من بين الّذين جمعوا القرآن حفظًا على عهد النّبيّ، إلى جانب أنّه كان من كُتّاب الوحي، على ما مضى.

و عليّ عليه السلام أحد عناصر الإجماع على المُصْحَف الإمام؛ إذ يذكر ابن أبي داود أنّه قال حين أحرق عُثمان المصاحف: «لو لم يصنعه لصنعته»[1]. وإليه تنتهي قراءات أربعة قُرّاء من السّبعة، وهم:

١ ـ أبو عمرو بن العلاء عن نَصْر بن عاصم ويحيى بن يَعْمَر، وهما قرءا على أبي الأسود الدُّؤليّ، وهو قرأ على أميرالمؤمنين عليّ بن أبي طالب[2].

٢ ـ عاصم بن أبي النّجود عن أبي عبد الرّحمان السُّلَميّ، وهو قرأ مباشرةً على عليّ[3]، وقراءة عاصم من طريق حَفْص بن سليمان بن المغيرة هي الشّائعة الآن في أكثر بلاد المشرق.

٣ ـ حمزة الزَّيّات عن جعفر الصّادق، وهو قرأ على محمّد الباقر، وهو قرأ على زين العابدين، وهو قرأ على أبيه الحسين الّذي قرأ على أبيه عليّ (كرّم الله وجهه)[4].

---

١ ـ كتاب المصاحف ١: ١٢.

٢ ـ النّشر ١: ١٣٣.

٣ ـ نفس المصدر ١: ١٥٥.

٤ ـ نفس المصدر ١: ١٦٥.

٤ ـ الكسائيّ، وقد قرأ على حمزة بسنده المتقدّم.

وربّما كان سند قراءة حمزة هو أهمّ ما يلفت النّظر في هذه الأسانيد، ذلك أنّه ينتظم سلسلة الرُّواة الأئمّة الطّاهرين من آل البيت، بحيث نستطيع في ضوء ذلك أيضًا أن نطمئنّ إلى أنّ هؤلاء الأبرار من آل البيت لم يخرجوا على إجماع المسلمين على المُصْحَف الإمام، وآية رضاهم به إقراؤهم النّاس بمحتواه، دون زيادةٍ أو نقصٍ، أو ادّعاءٍ يمسّ كمال هذا الأثر الخالد من وحي السّماء.

وقد وجدنا الإمام عليًّا حريصًا كلّ الحرص على سلامة النّصّ القرآنيّ على ما هو عليه في رسم عُثمان، زاجرًا كلّ من يريد المساس بهذا الرّسم، وذلك فيما ذكره ابن خالويه بصدد قراءته عليه السلام: «وطلع منضود» بالعين بدل الحاء الّتي جاءت بها القراءة العامّة ﴿وَطَلْحٍ مَنضُودٍ﴾ [1]، قال: قرأها عليّ بن أبي طالب عليه السلام على المنبر، فقيل له: أفلا تغيّره في المُصْحَف؟ قال: ما ينبغي للقرآن أن يهاج، أي لا يغيّر» [2].

فأيّ حرص أعظم من هذا الحرص على أن يظلّ رسم المُصْحَف كما هو، دون أن يمسّه أدنى تغيير، ولو بقلب العين حاء، أو الحاء عينًا؟! فليس المهمّ في نظر عليّ أن يتمّ التّغيير على حسب قراءته، ولكنّ المهمّ ألّا يسنّ للنّاس هذه السُّنّة الّتي تعدّ سابقة خطيرة، تشجّعهم فيما بعد على إحداث ما يرون ضرورته من تعديلات، قد تحكمها الأهواء وتوحي بها، فيتعرّض النّصّ المُنْزَل بذلك لأخطار التّحريف والتّزييف، وليس عليّ بالّذي تفوته هذه النّقطة الخطيرة، فإنّ من سنّ سُنّة سيّئة تحمّل وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة، ولقد أثابه الله على هذه السُّنّة الحسنة، حين منعهم من إحداث التّعديل، فصان كتاب الله إلى يوم القيامة.

وقد كان أمر الحديث عمّا نسب في التّاريخ إلى عليّ من أنّ له مُصْحَفًا ـ أمرًا هَيِّنًا ـ لا يكاد يبلغ بنا ما بلغه الحديث عن مُصْحَف ابن مسعود أو أُبيّ، لولا أنّ اعتبارات سياسيّة

---

١ ـ الواقعة / ٢٩.

٢ ـ مختصر البديع: ١٥١.

وتاريخيّة قد ارتبطت بالحديث عنه، وزاد الغُلاة من الوضّاعين المشكلة اشتعالًا بما ألصقوه بهذا المُصْحَف من روايات، وما حاكوا حوله من أقاصيص، افترق النّاس في أمرها، وليس الافتراق في مثل هذه المواضع بالأمر الهيّن؛ إذ هو متّصل بمزالق عقديّة خطرة، وقد يستدرج أحد هذه المزالق المرء إلى حيث يرديه، فهما طرفان: إلحاد وزيغ، أو إيمان واستقامة، ولا وسط بينهما؛ لأنّ أمر الآخرة لا يعرف أنصاف الحلول.

من أجل هذا، نرى لزامًا علينا أن نتناول قضيّة مُصْحَف عليّ بشيءٍ من التّفصيل من وجهة نظر بعض طوائف الشّيعة، وذلك بعد ما عرفنا موقفه من المصْحَف الإمام بأسانيد ثابتة ثبوتًا قطعيًّا... **[ثمّ طعن في عقيدة الشّيعة في الجَفْر والجامعة، وعقّب أيضاً بحث التّحريف بالتّفصيل نقلًا عن قول المحدّث النّوريّ ونقد كلامه، ولا حاجة لذكره هنا، وإن شئت فراجع في باب صيانة القرآن من التّحريف ج / ٤...].**

عودة إلى الحديث عن مُصْحَف عليّ[عليه السلام]

فإذا علمنا أنّ عليًّا لم ترد عنه أيّة رواية من هذا الّذي تقدّم، أدركنا أنّ مُصْحَفه الّذي ارتضاه لم يكن سوى هذا المُصْحَف الإمام الّذي لو لم يقم به عُثمان لقام به هو، وليس بين أيدينا بعد ذلك مرويًّا عن عليّ سوى مجموعة من القراءات الشّاذّة الّتي تنتسب إلى الاختلاف اللّهجيّ أحيانًا، وتعزى إلى الزّيادة البيانيّة أحيانًا أُخرى. وهو بهذا لا يختلف مطلقًا عمّا روي عن عبد الله بن مسعود من هذا النّوع، أو عن أُبيّ بن كعب وابن عبّاس، إلّا في طابع المفردة المرويّة، أو بعبارة أصحّ في طبيعة الحروف الخاصّة بعليّ بن أبي طالب، من حيث هو متمثّل لبيئة معيّنة تضع بصماتها على مفرداتها، وقارئ ذو نظر ورأي في البيان القرآنيّ، يضمّن قراءاته وتفسيراته بعض آرائه، شأن بقيّة صحابة رسول الله ممّن أثرت عنهم هذه المصاحف والقراءات... **[ثمّ ذكر نماذج من قراءات ذات طابع لهجيّ وقراءات طابع تفسيريّ عن الإمام عليّ عليه السلام، وإن شئت فراجع].**

المصاحف وفكرة الطّبقيّة في المجتمع الإسلاميّ

في حديث المستشرق الفرنسيّ «رُجيس بِلاشير» تعرّض المؤلّف لمناقشة الهدف من وراء تكوين عُثمان للرّهط الّذين الذين تولّوا كتابة المصاحف على الوجه الّذي كان بـه، وحاول أن يستشفّ الأخبار، علّها تخرج له مكنوناتها وندعه يتحدّث، قال: «الشّـيء الوحيد المؤكّد في هذه المسألة هو أنّ اللَّجنة قد عملت بإشراف عُثمان ـ عـلى إثـبات الدُّستور القرآنيّ، أمّا بقيّة الأشياء فتظلّ غامضة ـ فبأيّ روح تمّ هذا العمل؟ هنا نـعالج مسألة على جانب كبير من الدّقّة، فلو أنّنا أخذنا بالخبر الشّائع (والمشتبه مع ذلك فـي تفصيله) فإنّ نيّة الخليفة كانت طيّبة، لأنّ احتضان فكرة مُصْحَف إمام هي وحدها كفيلة بأن تقطع الطّريق على الخلافات الّتي أُثيرت في نصّ القرآن وفي تلاوته، ومشروع كهذا يجب أن يظفر برضا الأُمّة كلّها.

بيد أنّنا نلمح من أوّل وهلة، خلال المعلومات المرويّة، إمّا سـوء تـصرّف لدى الخليفة، وإمّا بعض النّوايا المستترة، والواقع أنّه مهما تكن قيمة مُصْحَف أبي بكر فإنّ هذا النّصّ لا يمتاز مطلقًا على سائر المجاميع الأُخرى. فماذا كان الدّافع الّذي ساق عُثمان إلى اختياره بخاصّة أساسًا للمُصْحَف الإمام؟ نحسب أنّنا نحدس بهذا الدّافع إذا تأمّلنا تأليف لَجنة المُصْحَف، على ما سجّله الخبر المتلقّى، فالخليفة الّذي كان روح المشروع رجل تقيّ ورع شديد الاستسلام لتأثيرات من حوله، ولمّا كـان هـو يـعدّ المـمثّل الحـقيقيّ للأرستقراطيّة المكّيّة، فقد كانت لديه جماعة متحالفة مع هذه الأرستقراطـيّة، وتـعمل غالبًا باسمها، فلم يكن في اللَّجنة سوى أُناس مـخلصين لمـصالح المـدينة المـقدّسة، والثّلاثة المكّيّون الّذين اشتركوا فيها هم أيضًا من الأرسـتقراطـيّين، أصـهار الخـليفة، تربطهم فيما بينهم النّساء، وقد جمعت بينهم مصالح مشتركة، فسعيد، وعبد الرّحمان، وابن الزُّبَير، لم يكونوا مطلقًا يستطيعون أن يتصوّروا دُسْتورًا من القرآن غير هذا الّذي ولد في مدينتهم، وزيد نفسه ـ وهو مدنيّ ـ لم يكن دون شكّ يسلم لهم في شيء من هـذه النّاحية، فلأسباب كثيرة كانت فكرة البدء بمُصْحَف آخر تبدو لهم هازئة غـير جـادة،

فمُصْحَف أُبيّ كان من عمل مدنيّ ظلّ وفيًّا لمسقط رأسه [١]، ومُصْحَف أبي موسى الأشعريّ كان قبل كلّ شيء لرجل من جنوب الجزيرة العربيّة، ومُصْحَف ابن مسعود كان جهد راع متواضع، ومُصْحَف عليّ، من أجل ادّعاءات معارض صَدَّرَه أقرباؤه.

فنيّة عُثمان ولَجْنته إذن واضحة تمام الوضوح، أن يتيحوا لعصبة مكّة فضل تقديم مُصْحَف إمام إلى الأُمّة، وقد مضى هذا الحزب بأن أبعد عن المشروع شخصيّات ذات شأن مثل عليّ وأُبيّ وغيرهما، وليس لدينا بعد هذا أثر يدلّ على أنّ تلك الشّخصيّات قد أنكرت على اللّجنة أنّها حرّفت عن علمٍ نصّ القرآن، ولكنّا سنرى فيما بعد حزبًا بأكمله، وهو الّذي سيستردّ سلطة عليّ الدّينيّة، يتّهم العصبة العُثمانيّة علنًا بأنّها محت من القرآن إشارات لا توافق أهواءها، وتضيق عليها.

ومع ذلك فلنتحفّظ في الحكم بقساوة على الدّوافع الواقعيّة الّتي أوحت إلى عُثمان ووجّهت أعماله. فالواقع أنّنا بالرّجوع مع الزّمن ننتهي إلى التّسليم بأنّ هذا الخليفة حين اختار مُصْحَف أبي بكر أساسًا للمُصْحَف الإمام، قد أنجز عملًا من أعظم الأعمال السّياسيّة، لقد كان الاختيار ضربة لازب حين بلغ الأمر ما بلغ، ولو أنّه أخذ مثلًا نصّ ابن مسعود لأهاج حفيظة أهل الشّام وجمهور البَصْرة المرتبطين بمُصْحَف أُبيّ، وأبي موسى الأشعريّ، وهو فضلًا عن ذلك يعدّ إساءة إلى ذكري أبي بكر وخليفته عمر، و لا بدّ أنّ عُثمان قد أحسّ أنّ الأُمّة ما كانت لتنقسم انقسامًا عميقًا، أو لزمن طويل، حين توازنُ بين هذين الرّجلين اللّذين يدين لهما العرب بعظمتهم، وبين مؤمنينِ متواضعينِ لا يدين لهما الإسلام بغير قدر من الاحترام.

ويقدّم «بِلاشير» بعد ذلك مناقشات فرعيّة، ثمّ يختم قائلًا: «فإذا كان قرار عُثمان من النّاحية السّياسيّة جديرًا بالمدح آخر الأمر، فإنّه ليس كذلك من أجل الطّريقة الّتي نفّذ

---

١ ـ سبق أن ذكرنا خبر اشتراك أُبيّ في مراجعة مُصْحَف عُثمان، وهو خبر يهدم هذه الدّعوى من أساسها، ولا ندري لماذا يغالط على هذه الصّورة الأُستاذ بلاشير ؟!

بها»[١]. والنّقاط الأساسيّة الّتي ارتكز عليها رأي «بلاشير» في النّصف الأوّل من تحليله هي:

أوّلًا ـ اعتبار جمع أبي بكر للمُصْحَف عملًا فرديًّا لإرضاء طموح الخليفة، لا عملًا جماعيًّا قصد به صالح الأُمّة، والحفاظ على دُسْتورها المُنزل.

ثانيًا ـ اعتبار عمل عُثمان مشروعًا لا سابقة له، فهو عمل رائد، تضافرت على إنجازه جهود.

ثالثًا ـ فكرة تقسيم المجتمع الإسلاميّ إلى طبقات، مضت كلّ منها تدافع عن كيانها على أساس من القرآن الّذي جمعه أحد ممثّليها بما يوافق مصالحها، وبذا يكون عمل عُثمان أيضًا عاكسًا لمصالح طبقته.

ومثل هذا التّأليف الغريب لعناصر غريبة عن المجتمع الإسلاميّ وروحه، ولا يعقل وجودها ـ إلّا في نظام الحياة الأوربيّة نفسها ـ يعدّ في رأينا خير مثال على تراكب الأخطاء، ابتداء من خطأ واحد، متعمّد أو غير متعمّد.

ولقد سبق لنا أن نقضنا أوّل هذه الأخطاء، حين نظرنا إلى عمل أبي بكر على أنّه الأساس المتين الّذي قام عليه بناء النّصّ القرآنيّ في حياة هذه الأُمّة، منذ كان عمل عُثمان إلى آخر محاولات الإصلاح. وما كان لأبي بكر وعمر (رضي الله عنهما) أن يقوما بهذا العمل في هاتيك الظّروف القاسية، لمجرّد الرّغبة في تملّك نسخة من القرآن، وإلّا ففيم كان توقّف أبي بكر في الإقدام على عمل لم يفعله رسول الله، لو كان عمله مماثلًا لما كان فعله، ويفعله بعض الصّحابة، من تقييد محفوظهم من القرآن؟ وهل كان ظرف المأساة المتمثّل في موت جمهرة غفيرة من الحُفّاظ، إلى جانب الأزمة السّياسيّة الطّاحنة، مناسبًا لظهور تلك النّزعة لدى أبي بكر وعمر، وهما ممّن جمعوا القرآن حفظاً على عهد رسول الله؟ أغلب الظّنّ أنّ «بِلاشير» يتحدّث عنهما كما لو كانا من مخلوقات عصرنا هذا، البغيّ الأنانيّ، وهو معذور على أيّة حال؛ لأنّه لا يطيق أن يحلّق ـ ولو بخياله ـ إلى تلكم القمم الشّواهق في تاريخ أخلاقيّات الإنسان.

---

١ ـ بلاشير: المدخل إلى القرآن: ٥٦ ـ ٦٠.

وعليه، فعمل عُثمان كان مرحلة ثانية في سعي الأُمّة من أجل الحفاظ على القرآن، لا عملًا رائدًا واجه فيه عُثمان ـ كما زعم «بِلاشير» ـ احتمالات اختيار متعدّدة، تغلب في نهايتها اختياره لمُصْحَف أبي بكر، لسبب أو آخر.

والقول بأنّ مُصْحَف عُثمان تابع من حرص الطّبقة الأرستقراطيّة على مصالحها، قول يراد به انتقاص قيمة المُصْحَف المجتمع عليه في أجيال المسلمين كلّها، وأنّ القرآن لم يصل إلينا بصورته الحقيقيّة، بل تعاورته أيدى التّبديد والتّحريف والتّعديل، بحسب المصالح الطّبقيّة، كما تعاورت من قبله التّوراة والإنجيل، فضلًا عن أنّ هذا القول مؤسّس على دعوى باطلة تاريخيًّا، تفترض انقسام المجتمع الإسلاميّ آنذاك إلى طبقات بالمفهوم الحديث، وأنّ هذه الطبقات بدأت حياتها الجديدة في صراع مادّيّ من أجل السّيطرة، واتّخذت في ذلك وسائل ميكيافيليّة، من بينها تلفيق النّصّ القرآنيّ بما يتلاءم مع مصالحها. وإذا سلمت هذه الدّعوى لقائلها سقط في نظر البعض حرص الصّحابة على قيمهم الإيمانيّة، وإيثارها على أهوائهم، وسقطت أيضًا الحقائق الإلهيّة الّتي صاغ بها الإسلام مجتمعه الفاضل، وصهر في بوتقتها كلّ العناصر والنّزعات الجاهليّة والقبليّة، وضاعت قيم الأُخوّة والمساواة الّتي هي أمجد مبادئ الإسلام، والّتي أتى بها من أجل سلام العالمين، وأصبح الدّين الإسلاميّ مجرّد مرحلة تاريخيّة مرّ بها تطوّر هذه المنطقة، خالية من الإيمان ومن المثل العليا، ومن التّضحيات النّادرة الّتي لم تعرفها البشريّة سوى مرّةً واحدة على يد المسلمين.

وتلك كلّها دعاوى خاطئة، قامت على الخطأ الأوّل، وهو الفصل بين غاية أبي‌بكر من عمله وغاية عُثمان، وهما في نظر الحقّ عملان متكاملان.

وليس يخفّف من خطورة هذاالمذهب أن يسوقه صاحبه مساق الاحتمال، ثمّ يخرج منه إلى أُسلوب من المجاملة والمدح لا يسلم أيضًامن نيّة الانتقاص من إخلاص عُثمان ﷺ لكتاب الله، من حيث هو دُسْتورالأُمّة، والحفاظ عليه فرض عين، يجب أن يتولّاه أميرالمؤمنين لصالح الأُمّة، فيصبح عمله في نظر «بِلاشير»: «وفاء لذكرى رجلين يدين لهماالعرب بعظمتهم». ولن نستطرد أكثر من هذافي تعقّب حديث «بلاشير»، ففيما قدّمنا من تاريخ النّصّ القرآنيّ على عهد النّبيّ والخلفاءالثّلاثة كافٍ شافٍ. (١٢٥ ـ ١٨٩)

الفصل السّابع

نصّ مرتضى العامليّ (معاصر) في «حقائق هامّة ...»

[مصاحف الصّحابة]

أوّل من جمع القرآن في مُصْحَف وأوّل من سمّاه

يقولون: إنّ أوّل من جمع القرآن في مُصْحَف أبو بكر[1]، وكان أوّلًا مفرّقًا في الأكتاف والرِّقاع[2].

وأمّا بالنّسبة لتسميته، فقد قالوا أيضًا: «أوّل من سمّى المُصْحَف «مُصْحَفًا» حين جمعه ورتّبه أبو بكر! فقال لأصحابه: التمسوا له اسمًا، أو قال: سمّوه. فقال بعضهم: سمُّوه إنجيلًا فكرهوه. وقال بعضهم: سمّوه السِّفْر، فكرهوه من يهود. فقال ابن مسعود: رأيت للحبشة كتابًا يدعونه «المُصْحَف»، فسمّوه به[3].

وقال السّيُوطيّ عن أبي بكر: «أوّل من جمع القرآن وأوّل من سمّاه مُصْحَفًا»[4].

---

١ ـ راجع: محاضرات الأُدباء، المجلّد الثّاني جزء ٤: ٤٣٣ وفتح الباري ٩: ١٣ وتاريخ الخلفاء ٧٧ ومباحث في علوم القرآن: ١٢٨ و١٣٣ وبحوث في تاريخ القرآن وعلومه: ١٢٥ والإتقان ١: ٥٩ عن مغازي ابن عُقْبة والبُرهان للزَّركَشيّ ١: ٢٣٥ عن البَيْهقيّ ومآثر الإنافة ١: ٨٥ ـ ٨٦.

٢ ـ مآثر الإنافة ١: ٨٥ ـ ٨٦. مباحث في علوم القرآن: ١٢٨ و١٣٣ وبحوث في تاريخ القرآن وعلومه: ١٢٥ وغير ذلك.

٣ ـ البُرهان للزَّركَشيّ ١: ٢٨١ ـ ٢٨٢ وراجع محاضرة الأوائل: ٣٥ والإتقان ١: ٥٨ عن ابن أشتة، وتفسير الصّراط المستقيم ١: ١٧٢ ـ ١٧٣ والتّمهيد في علوم القرآن ١: ٢٤٦ عن الإتقان، وعن المصاحف للسِّجِستانيّ: ١١ ـ ١٤.

٤ ـ تاريخ الخُلفاء: ٧٧ وراجع مآثر الإنافة: ٨٥ ـ ٨٦.

وفي نصّ آخر: أوّل من جمع القرآن بين اللّوحين أبو بكر [١].

وقالوا أيضًا: إنّ أوّل من جمع القرآن في (المُصْحَف) عمر بن الخطّاب [٢]، وأنّ نافع ابن ظُرَيب هو الّذي كتب المصاحف لعمر بن الخطّاب [٣].

وعند ابن سعد: أنّه أوّل من جمعه «في الصُّحُف» [٤] بدل «المُصْحَف». ولعلّه من أوهام النُّسّاخ، إن لم يكن ناظرًا إلى قول البعض: إنّ عمر كتب القرآن في صحيفة واحدة، حسبما تقدّم. وقبل أن نناقش في صحّة ما تقدّم نشير إلى أمرين:

الأوّل ـ أنّ القول بأنّ عمر أوّل من جمع القرآن في المُصْحَف، لا ينافي القول بأوّليّة أبي بكر؛ لأنّ أبا بكر قد أمر زيدًا بجمع القرآن، فشرع في ذلك، ثمّ مات أبو بكر قبل أن يتمّ زيد عمله، فأتمّه في عهد عمر، فصحّ نسبة ذلك إلى أبي بكر تارةً، وإلى عمر أُخرى.

ولكن ذلك لا يتلائم مع الرّواية القائلة: إنّ عمر دعا إلى جمع القرآن، ثمّ قُتل قبل أن يكمّل ذلك، فلمّا استخلف عُثمان، واصل ما كان بدأه عمر، ثمّ تذكر قصّة وجدانهم بعض الآيات عند ذي الشّهادتين مع عُثمان لا مع عمر [٥].

الثّاني ـ لربّما يتوهّم البعض أنّ قول عبد الرّحمان بن مهديّ: «خصلتان لعُثمان ليستا لأبي بكر ولا لعمر: صبر نفسه حتّى قُتل، وجَمْعُه النّاس على المُصْحَف..» [٦].

---

١ ـ تاريخ الخُلفاء: ٧٧ عن أبي يعلى. وراجع طبقات ابن سعد، ط صادر ٣: ٩٣، وراجع أيضاً تأسيس الشّيعة لعلوم الإسلام: ٣١٦ عن الإتقان.

٢ ـ الإتقان ١: ٥٨ عن ابن أبي داود، وكنز العُمّال ٢: ٣٦٣ عن ابن أبي داود في المصاحف أيضاً، ومحاضرات الأُدباء، المجلّد الثّاني جزء ٤: ٤٣٣ وراجع فتح الباري ٩: ١٠ والتّراتيب الإداريّة ٢: ٢٨٣ وتاريخ القرآن للصّغير ٨٧ عن المصاحف: ١٠، وعن الإتقان.

٣ ـ الطّبقات الكُبرى ٣: ٢٨٣.

٤ ـ الاشتقاق: ٨٩.

٥ ـ تهذيب تاريخ دِمَشْق ٥: ١٣٦.

٦ ـ كنز العُمّال ٢: ٣٦٨ عن ابن أبي داود، وأبي الشّيخ في السّنّة، وابن عَساكِر، وحِلية الأولياء.

لربّما يتوهّم أنّه قول ثالث هنا، بأنّ عُثمان هو أوّل من فعل ذلك، ولكنّه تـوهّم باطل؛ لأنّ المُصْحَف كان موجودًا قبل ذلك، لكنّهم كانوا يختلفون في قراءته، فجمعهم على مُصْحَف واحد وقراءة واحدة، فهو إذن أوّل من جمع النّاس على قراءة واحدة فيه، لا أوّل من جمعه.

مناقشة ما تقدّم

ونقول: إنّ قولهم: إنّ أبا بكر أو عمر أوّل من جمع القرآن وأوّل من سمّاه مُصْحَفًا، لا يصحّ، وذلك لما يلي:

أوّلًا ـ أنّ لسان الحبشة لم يكن عربيًّا، وكلمة «المُصْحَف» عربيّة أصيلة.

و **ثانيًا** ـ لماذا تحيّروا في تسميته؟! أليس الله سبحانه قد سمّاه في كتابه قرآنًا في قبال التّوراة والإنجيل، وسمّاه فُرقانًا، و سمّاه كتابًا إلخ..؟!

و **ثالثًا** ـ لقد قدّمنا أنّ المصاحف كانت موجودة في زمنه ﷺ، فلماذا لم يتحيّروا في تسميتها؟!

وقدّمنا أنّ كلمة «المُصْحَف» قد وردت في كلامه ﷺ مرّات ومرّات، وقد ذكرنا فيما سبق حوالي ثلاثة عشر موضعًا من ذلك، الأمر الّذي يعني أنّ تسمية المجموع بين الدّفّتين بـ «المُصْحَف»، قد كانت في زمن النّبيّ ﷺ نفسه.

و **رابعًا** ـ أنّ الأبياريّ بعد أن ذكر: أنّ تسمية القرآن بالمُصْحَف قد جاءت متأخّرة عن جمع القرآن وكتابته، وأنّها كانت من وضع النّاس، (ونحن لا نوافقه على ذلك لما تقدّم آنفًا)، قال: «فإنّهم يحكون أنّ عُثمان حين كتب المُصْحَف، التمس له اسمًا، فانتهى النّاس إلى هذا الاسم، غير أنّ هذا يكاد يكون مردودًا، فلقد سبق أن علمت أنّ ثَمّةَ مصاحف قد كانت موجودة قبل جمع عُثمان، هي: مُصْحَف عليّ عليه السلام، ومُصْحَف أُبيّ، ومُصْحَف ابن مسعود، ومُصْحَف ابن عبّاس»[1].

---

١ ـ تاريخ القرآن: ١٠١.

ولعلّ الأمر قد اشتبه على الأبياريّ، فخلط في روايته بين عُثمان وأبي بكر كما أنّ كلامه محلّ نظر، فإنّ وجود «المُصْحَف» لا يدلّ على وجود تسميته.

و خامسًا ـ أنّ هذه الرّواية، تريد أن تؤكّد أنّ القرآن قد جمع بعد وفاته ﷺ وقد عرفنا بطلان ذلك، وقلنا: إنّه قد كان مجموعًا ومؤلّفًا في عهده ﷺ، يقرأ نظرًا ويختم، وله كُتّاب مخصوصون يتولّون كتابته وتأليفه بحضرته ﷺ سمّاهم النّاس «كُتّاب الوحي».

هذا بالإضافة إلى جمع كثيرين من الصَّحابة له وكتابته في مصاحف تامّة وناقصة حسبما تيسّر.

و سادسًا ـ أنّ ابن سعد ينقل عن ابن سيرين: أنّ أبا بكر مات ولم يجمع القرآن، وقتل عمر ولم يجمع القرآن[1] ولعلّه يريد أنّه لم يجمعه بتمامه، فكيف يقال: إنّه جمعه وتحيّر في تسميته ؟!

دعوى امتيازات في مُصْحَف أبي بكر

ويحاول البعض أن يذكر لمُصْحَف أبي بكر ميزات توجب الاعتماد عليه دون سائر المصاحف الّتي كانت عند الصَّحابة.

فيدّعي أنّ أبا بكر هو أوّل من جمع القرآن مشتملًا على الأحرف السّبعة، وأنّه كان في غاية التّثبُّت. أمّا مصاحف الآخرين، كمُصْحَف عليّ عليه السلام، ومُصْحَف أُبيّ بن كعب، ومُصْحَف ابن مسعود، فلم تكن على هذا النّحو، ولم تنل حظّها من الدّقّة، والتّحرّي والجمع والتّرتيب، والاقتصار على ما لم تنسخ تلاوته والإجماع عليها[2]. ولكن هذه الدّعوى غير مقبولة ولا مفهومة، وذلك لما يلي:

١ ـ إنّنا لم نفهم المراد بالأحرف من الأساس، كما أنّنا قد أثبتنا أنّ حديث نزول

---

١ ـ طبقات ابن سعد ط صادر ٣: ٢١١ و٢٩٤ على التّرتيب، وراجع تاريخ الخُلفاء: ٤٤ حول أبي بكر عن أبي داود عن الشَّعبيّ.

٢ ـ راجع: مباحث في علوم القرآن، للقطّان: ١٢٨ و١٣٣ وراجع أيضاً بحوث في تاريخ القرآن وعلومه، لميرمحمّديّ: ١٢٥.

القرآن على سبعة أحرف لا يصحّ، وأنّه قد نزل بحرف واحد من عند الواحد، كما سيأتي بحثه في فصل مستقلّ.

٢ ـ لنا أن نسأل القَطّان وغيره: من الّذي أخبره أنّ ما كتبه الخليفة الأوّل كان مشتملًا على الأحرف السّبعة، وأنّ ما كتبه غيره لم يكن مشتملًا عليها مهما كان المراد منها؟!

ومن الّذي أخبره أيضًا أنّ ما كتبه أبو بكر كان في غاية التّثبُّت، وأنّ ما كتبه عليّ وأُبيّ وابن مسعود وغيرهم لم يكن كذلك؟! فلم تنل حظّها من التّحرّي والدّقّة والجمع والتّرتيب، والاقتصار على ما لم تنسخ تلاوته ـ لو صحّ نسخ التّلاوة ـ والإجماع عليها حسبما يقول؟

ولعلّنا لا نبعد كثيرًا إذا قلنا: إنّ ما نسب إلى أُبيّ بن كعب حول سورة الحَفْد والخَلْع وغيرهما كما سيأتي ـ قد أُريد به إسقاط تلك المصاحف عن الاعتبار وتَكريس الاعتبار لمُصْحَف زيد ولكن قد خانهم التّوفيق، كما سيأتي بيانه في موضعه.

٣ ـ ولماذا لم يعتمدوا نفس ما كتبه رسول الله ﷺ، فإنّه أيضًا لابدّ وأن يكون مشتملًا على الأحرف السّبعة ـ لو صحّت ـ؟ أم يعقل أن يكون مُصْحَف أبي بكر مشتملًا عليها دون مُصْحَف رسول الله ﷺ؟!

٤ ـ وأخيرًا فقد تقدّم عن ابن سيرين: أنّ أبا بكر مات ولم يجمع القرآن، وكذلك عمر. (١٢٠ ـ ١٢٥)

مُصْحَف عليّ عليه السلام

لقد كَثُر الحديث عن مُصْحَف أميرالمؤمنين عليه الصّلاة والسّلام، وعن أنّه هل يخالف هذا المُصْحَف الموجود أو يوافقه؟ وعلى التّقدير الأوّل، ما هو نوع هذه المخالفة؟ وما هو حجمها؟ وما هي المصادر الّتي صرّحت بوجود مُصْحَف كهذا؟

وهل هو نفس المُصْحَف الّذي كان عند النّبيّ ﷺ أم هو مُصْحَف آخر؟ إلى غير ذلك

من الأسئلة الّتي ربّما تراود ذهن الكثيرين من النّاس.

بل لقد راق للبعض هنا أن يسجّل على الشّيعة إدانة باغية، وهي أنّ قرآنهم يختلف عن قرآن المسلمين، بحجّة أنّهم يروون لعليّ عليه السلام قرآنًا له مواصفات أُخرى كما سنرى.

ونحن فيما يلي من صفحات نحاول الإجابة على هذه الأسئلة بأُسلوب عرض النّصوص كما هي، من أجل أن يجد الباحث فيها الجواب المقنع والمفيد، والقاطع لكلّ تلك التّرّهات الّتي يحلو للبعض أن يتشدّق بها ويروّج لها، فإلى ما يلي من صفحات ومطالب.

ماذا عن جمع عليّ عليه السلام للقرآن؟

وبالنّسبة لجمع أمير المؤمنين عليه السلام للقرآن في عهد النّبيّ صلى الله عليه وآله فذلك كالنّار على المنار، وكالشّمس في رابعة النّهار. وقد تقدّمت نصوص صريحة في ذلك عن ابن النّديم، والزّنجاني، والرّافعي، وابن كثير، والسّيّد الأمين.

ولكن و لأجل تميّز المُصْحَف الّذي جمعه عليّ عليه السلام وكتبه بإملاء رسول الله صلى الله عليه وآله، ولأجل أنّه يختلف في ترتيبه ونظمه عن هذا المُصْحَف الموجود، فقد رأينا أن نشير إلى بعض النّصوص المتعلّقة به بالخصوص، فنقول: يقول المعتزليّ الحنفيّ عن أمير المؤمنين عليه السلام: «اتّفق الكلّ على أنّه كان يحفظ القرآن على عهد رسول الله، ولم يكن غيره يحفظه، ثمّ هو أوّل من جمعه»[1].

وعن أبي جعفر عليه السلام: «ما أحد من هذه الأُمّة جمع القرآن إلّا وصيّ محمّد صلى الله عليه وآله»[2].

وكان قد جمعه على ترتيب النّزول[3].

---

١ ـ شرح النّهج المعتزليّ الحنفيّ ١: ٢٧.

٢ ـ تفسير القمّيّ ٢: ٤٥١ والبحار ٨٩: ٤٨ عنه والوافي ٥: ٢٧٤ عنه أيضاً، وتفسير الصّراط المستقيم ١: ٣٦٦ (الهامش).

٣ ـ راجع: الإتقان ١: ٧٢ عن ابن أبي داود وتاريخ الخلفاء: ١٨٥ وتفسير القرآن العظيم لابن كثير ٤: ٢٨ و٢٩ هامش) وتأسيس الشّيعة لعلوم الإسلام: ٣١٦ ـ ٣١٧.

وعن عليّ عليه السلام: «لو ثنيت لي الوسادة لأخرجت لهم مُصْحَفًا كتبته، وأملاه عَـلَيّ رسول الله صلى الله عليه وآله»[١].

وروى أبو العلاء العطّار والموفّق خطيب خوارزم في كتابيهما، بالإسناد عن عليّ ابن رِباح: «أنّ النّبيّ صلى الله عليه وآله أمر عليًّا بتأليف القرآن، فألّفه وكتبه»[٢].

وقد قال البعض: الصّحيح أنّ أوّل من ألّف في الإسلام أمير المؤمنين عليّ عليه السلام جمع كتاب الله جلّ جلاله[٣]. وقيل: إنّه جمعه بعد موت النّبيّ صلى الله عليه وآله بستّة أشهر[٤].

وعن أبي جعفر عليه السلام: «ما ادّعى أحد من النّاس أنّه جمع القرآن كما أُنزل إلّا كذّاب، وما جمعه وحفظه كما أُنزل إلّا عليّ بن أبي طالب والأئمّة بعده»[٥].

وعن أمير المؤمنين عليّ عليه السلام: «.. ما نزلت على رسول الله آية من القرآن إلّا أقرأنيها وأملاها عَلَيّ، فكتبتها بخطّي، وعلّمني تأويلها وتفسيرها وناسخها ومنسوخها إلخ ..»[٦].

وقد أمره النّبيّ صلى الله عليه وآله بأن يتسلّم القرآن الّذي عـنده وأن يـجمعه، وقـد كـان فـي الصُّحُف، والجريد والقِرطاس، في بيته صلى الله عليه وآله خلف فراشه، حـتّى لا يُـضيِّع كـما ضُـيِّعَ التّوراة، والإنجيل.

فجمعه عليّ عليه السلام في ثوب أصفر، ثمّ ختم عليه في بيته، وقال: لا أرتدي حـتّى

---

١ ـ مناقب آل أبي طالب ٢: ٤١ والبحار ٨٩: ٥٢ عنه.

٢ ـ المصدران السّابقان.

٣ـ أعيان الشّيعة ١: ٨٩ ومعالم العلماء: ٢.

٤ ـ راجع: المناقب لابن شهرآشوب ٢: ٤٠ ـ ٤١.

٥ ـ بصائر الدّرجات: ١٩٣ والكافي ١: ١٧٨ وتفسير البرهان ١: ١٥ و٢٠ والبيان لآية الله الخوئيّ: ٢٤٢ ـ ٢٤٣ والوافي ج ٢، كتاب الحجّة، باب ٧٦: ١٣٠. وراجع: كنز العُمّال ٢: ٣٧٣، وفواتح الرّحموت بهامش المستصفى ٢: ١٢.

٦ ـ كتاب سُلَيم بن قيس: ٩٩ وبصائر الدّرجات: ١٩٨ وكمال الدّين ١: ٢٨٤ والبحار ٨٩: ٤١ و٩٩ والاحتجاج ١: ٢٢٣ والبرهان في تفسير القرآن ١: ١٦، والتّمهيد في علوم القرآن ١: ٢٢٩ عنه وأُكذوبة تحريف القرآن، عن بعض من تقدّم.

أجمعه. قال: «كان الرّجل ليأتيه فيخرج إليه بغير رداء، حتّى جمعه..»[١].

زاد البعض: «فكان أوّل مُصْحَف جمع فيه القرآن من قلبه..»[٢].

وهذا الحلف منه عليه السلام على جمع القرآن، ثمّ تخلّفه ليجمع القرآن، ثمّ عتاب عمر له على تخلّفه عن بيعة أبي بكر، قد ذكر في مصادر أُخرى أيضًا[٣].

وهذه الرّوايات تفسّر لنا بشكل واضح ما ورد من أنّه صلوات الله وسلامه عليه قد جمع القرآن بعد وفاة النّبيّ صلى الله عليه وآله بثلاثة أيّام[٤].

وإلّا فلا يمكن أن يكون عليه السلام قد كتب القرآن في ثلاثة أيّام أو حفظه، كما يقوله البعض[٥].

أي أنّه لابدّ أن يكون مكتوبًا ثمّ رتّبه ونسّقه، حسبما يقتضيه الأمر، وهو ما صرّحت به الرّواية الآنفة الذّكر.

هذا، ولابدّ أن يكون عليه الصّلاة والسّلام قد جمعه قبل جمع زيد له؛ لأنّ زيدًا قد

---

١ ـ راجع: البحار ٨٩: ٤٨ و٥٢ وتفسير القمّيّ ٢: ٤٥١ ومقدّمة تفسير البرهان ٣٦ والمحجّة البيضاء ٢: ٢٦٤. وراجع الإتقان ١: ٥٧ وتفسير الصّراط المستقيم ١: ٣٦٦ (الهامش) عن الوافي ٢: ٢٧٣ ـ ٢٧٤ عن تفسير القمّيّ والوافي ٥: ٢٧٤ وتاريخ القرآن للزّنجانيّ: ٤٤ و٤٥ و٦٤ وتاريخ القرآن للأبياريّ: ٨٤ و١٠٦ وعمدة القارئ ٢٠: ١٦ وأُكذوبة تحريف القرآن: ١٧ عنه وعن المصاحف للسِّجستانيّ. وراجع: فتح الباري ٩: ١٠ وراجع: المناقب لابن شهرآشوب ٢: ٤١.

٢ ـ راجع: تاريخ القرآن للأبياريّ: ٨٤ والفهرست لابن النّديم: ٣٠ وتأسيس الشّيعة لعلوم الإسلام: ٣١٦ ـ ٣١٧.

٣ ـ المصنّف لعبد الرّزّاق ٥: ٤٥٠ وفي هامشه عن أنساب الأشراف ١: ٥٨٧. وراجع: أعيان الشّيعة ١: ٨٩، حياة الصّحابة ٣: ٣٥٥ وحلية الأولياء ١: ٦٧. وكنز العمّال ٢: ٢٧٣ وتاريخ الخلفاء: ١٨٥. وطبقات ابن سعد ٢: ٣٣٨ ومناقب آل أبي طالب ٢: ٤١ عن أبي نُعَيم، وعن الخطيب في الأربعين وتأسيس الشّيعة لعلوم الإسلام: ٣١٦ ـ ٣١٧.

٤ ـ الفهرست لابن النّديم: ٣٠، والأوائل للعسكريّ ١: ٢١٤ ـ ٢١٥ وتاريخ القرآن للأبياريّ: ٨٤، وأعيان الشّيعة ١: ٨٩ ومقدّمة تفسير البرهان: ٣٧ عن تفسير فرات. وأُكذوبة تحريف القرآن: ٦٢ عن بعض من تقدّم، وعن المصنّف لابن أبي شيبة ١: ٥٤٥.

٥ ـ راجع: أُكذوبة تحريف القرآن: ١٦ عن تاريخ القرآن لعبد الصّبور شاهين: ٧١.

جمعه للخليفة بعد معركة اليمامة، حسبما صرّحت به رواية جمع زيد للقرآن.

وقال المفيد وغيره: إنّ عليًّا كتب في مُصْحَفه تأويل بعض الآيات وتفسيرها بالتّفصيل [١].

وقال هذا الشّيخ الجليل حول المُصْحَف الموجود، ومقايسته بمُصْحَف أمير المؤمنين عليه السلام: «.. ولكن حذف ما كان مثبتًا في مُصْحَف أميرالمؤمنين عليه السلام من تأويله وتفسير معانيه على حقيقة تنزيله، وذلك كان ثابتًا منزلًا، وإن لم يكن من جملة كلام الله تعالى الّذي هو القرآن المعجز، وقد سمّي تأويل القرآن قرآنًا، قال تعالى: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْاٰنِ مِنْ قَبْلِ اَنْ يُقْضٰى اِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِى عِلْمًا﴾ [٢] فسمّي تأويل القرآن قرآنًا» [٣].

وقال المفيد أيضًا: قدّم المكّيّ على المدنيّ، والمنسوخ على النّاسخ، ووضع كلّ شيء منه في محلّه [٤].

وعن عليّ عليه الصّلاة والسّلام: «ولقد أحضروا الكتاب كُمّلًا مشتملًا على التّأويل والتّنزيل، والمحكم والمتشابه، والنّاسخ والمنسوخ، لم يسقط منه حرف ألف ولا لام؛ فلمّا وقفوا على ما بيّنه الله من أسماء أهل الحقّ والباطل، وأنّ ذلك إن أظهر نقص [٥] ما عهدوه، قالوا: لا حاجة لنا فيه ..» [٦].

وقال الأبياريّ: ويروي غير واحدٍ: أنّ مُصْحَف عليّ كان على ترتيب النّزول،

---

١ ـ عن المفيد في الإرشاد والرّسالة السّرويّة، راجع تاريخ القرآن: ٤٨ وأعيان الشّيعة ١: ٨٩، عن عدّة الرّجال للأعرجيّ.

٢ ـ طه / ١١٤.

٣ ـ أوائل المقالات: ٥٥ وبحر الفوائد: ٩٩ عنه.

٤ ـ عدّة رسائل للمفيد: ٢٢٥ المسائل السّرويّة.

٥ ـ لعلّ الصّحيح: نقض.

٦ ـ الاحتجاج ١: ٣٨٣ وليراجع البحار ٨٩: ٤٠ ـ ٤١ والبيان: ٢٤٢ وعن تفسير الصّافي، المقدّمة السّادسة ١: ٤٢ وبحر الفوائد: ٩٩.

و تقديم المنسوخ على النّاسخ..[١].

وقال الشّيخ الصّدوق: «قال أمير المؤمنين عليه السلام ، لمّا جمعه، فلمّا جاء به؛ فقال لهم: هذا كتاب الله ربّكم كما أُنزِل على نبيّكم، لم يزد فيه حرف ولم ينقص منه حرف. فقالوا: لا حاجة لنا فيه، عندنا مثل الّذي عندك. فانصرف وهو يقول: ﴿فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾[٢]... [إلى أن قال:]

وقال ابن سيرين: إنّ عليًّا كتب في مُصْحَفه النّاسخ والمنسوخ. و عنه: تطلّبت ذلك الكتاب وكتبت فيه إلى المدينة، فلم أقدر عليه[٣].

وعنه أيضًا أنّه قال: فبلغني أنّه كتبه على تنزيله ولو أُصيب ذلك الكتاب لوجد فيه علم كثير[٤]، أو قال: لو أُصيب ذلك الكتاب، لكان فيه العلم[٥].

وعن ابن جُزَيّ: لو وجد مُصْحَفه عليه السلام لكان فيه علم كثير[٦].

وعن الزُّهْريّ: لو وجد لكان أنفع وأكثر علمًا[٧].

هذا ولا نستبعد أن يكون هذا المُصْحَف هو نفس المُصْحَف الّذي دفعه أبوالحسن الرّضا عليه الصّلاة والسّلام إلى البَزَنْطيّ، و قال له: لا تنظر فيه. قال: ففتحته وقرأت فيه:

---

١ ـ تاريخ القرآن للأبياريّ: ٨٥ عن تاريخ القرآن للزّنجانيّ: ٢٦. وراجع أعيان الشّيعة ١: ٨٩ عن السّيوطيّ في الإتقان، وراجع تأسيس الشّيعة لعلوم الإسلام: ٣١٧.

٢ ـ الاعتقادات للصّدوق، باب: الاعتقاد في مبلغ القرآن وراجع المناقب لابن شهرآشوب ٢: ٤١، والآية هي ١٨٧ من سورة آل عمران.

٣ ـ الإتقان ١: ٥٨، ومناهل العرفان ١: ٢٤٧ وتاريخ القرآن للزّنجانيّ: ٤٨ والصّواعق المحرقة: ١٢٦ وطبقات ابن سعد ٢: ٣٣٨ ط: صادر وتأسيس الشّيعة لعلوم الإسلام: ٣١٧.

٤ ـ الاستيعاب بهامش الإصابة ٢: ٢٥٣ وراجع الصّواعق المحرقة: ١٢٦.

٥ ـ راجع: تاريخ الخلفاء: ١٨٥ وطبقات ابن سعد ج ٢ قسم ٢: ١٠١ وأعيان الشّيعة ١: ٨٩ وتفسير البرهان (المقدّمة): ٤١ عن سمط النّجوم العوالي. وكنز العُمّال ٢: ٣٧٣، والاستيعاب بهامش الإصابة ٢: ٢٥٣. وتأسيس الشّيعة لعلوم الإسلام: ٣١٦.

٦ ـ التّمهيد في علوم القرآن ١: ٢٢٦ عن التّسهيل لعلوم التّنزيل ١: ٤.

٧ ـ فواتح الرّحموت، بهامش المستصفى ٢: ١٢.

(لم يكن الّذين كفروا) فوجدت فيها اسم سبعين رجلًا من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم. قال: فبعث إليّ: أن ابعث إليّ بالمُصْحَف[1].

وليس في رواية الكَشّيّ أنّه قال له: لا تنظر فيه وهو الصّواب؛ إذ لا معنى لأن يعطيه إيّاه ثمّ يمنعه من القراءة فيه، إلّا إذا كان يريد أن يختبره بذلك.

وفي أخبار أبي رافع أنّ النّبيّ صلى الله عليه وآله قال في مرضه الّذي تُوُفّي فيه لعليّ عليه السلام: «يا عليّ، هذا كتاب الله خذه إليك، «فجمعه في ثوب فمضى إلى منزله، فلمّا قبض النّبيّ صلى الله عليه وآله جلس عليّ عليه السلام، فألّفه كما أنزل الله، وكان به عالمًا»[2].

أين هو مُصْحَف عليّ عليه السلام

قد يمكن أن نستظهر من رواية البَزَنطيّ السّابقة أنّ ذلك المُصْحَف الّذي دفعه إليه الرّضا عليه السلام كان هو مُصْحَف عليّ عليه السلام، ولكن ذلك لا يكفي لإثبات ذلك، كما هو ظاهر.

ولكن ثمّة نصوص أُخرى تفيد أنّ هذا المُصْحَف موجود الآن عند الإمام الحجّة المنتظر، قائم آل محمّد صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله الطّاهرين، وسيخرجه حين ظهوره إن شاء الله تعالى[3].

ولعلّه هو القرآن الّذي وردت في الرّوايات: أنّه يعلّمه للنّاس، وأنّه يخالف التّأليف المعروف للمُصْحَف.

خصائص مُصْحَف علي عليه السلام

ويتّضح من النّصوص الآنفة الذّكر أنّ مُصْحَف عليّ عليه السلام يمتاز بما يلي:

١ ـ أنّه كان مرتّبًا على حسب النّزول.

---

١ ـ تفسير البرهان (المقدّمة): ٣٧ ومناهل العرفان ١: ٢٧٣ والكافي ٢: ٤٦١، والمحجّة البيضاء ٢: ٢٦٢ ـ ٢٦٣ والبحار ٨٩: ٥٤ واختيار معرفة الرّجال: ٥٨٩ والوافي ٥: ٢٧٣.

٢ ـ مناقب آل أبي طالب ٢: ٤١ والبحار ٨٩: ٥٢ عنه.

٣ ـ الكافي ٢: ٤٦٢ وبصائر الدّرجات: ١٩٣ والاحتجاج ١: ٢٢٨ والبحار ٨٩: ٤٢ ـ ٤٣ وراجع المحجّة البيضاء ٢: ٢٦٣، ومصباح الفقيه (كتاب الصّلاة): ٢٧٥.

٢ ـ قدّم فيه المنسوخ على النّاسخ.

٣ ـ أنّه قد كتب فيه تأويل بعض الآيات بالتّفصيل.

٤ ـ أنّه كتب فيه تفسير بعض الآيات بالتّفصيل على حقيقة تنزيله، أي كتب فيه التّفاسير المُنْزَلة تفسيرًا من قِبَل الله سبحانه.

٥ ـ فيه المحكم والمتشابه.

٦ ـ لم يُسْقط منه حرف ألف ولا لام، ولم يزد فيه حرف، ولم يسقط منه حرف.

٧ ـ أنّ فيه أسماء أهل الحقّ والباطل.

٨ ـ أنّه كان بإملاء رسول الله ﷺ وخطّ عليّ عليه الصّلاة والسّلام.

٩ ـ كان فيه فضائح القوم، أعني المهاجرين والأنصار من الشّخصيّات الّتي لم تتفاعل مع الإسلام كما يجب.

أمران لابدّ من التّنبيه عليهما

الأوّل ـ أنّ ما ذكر من خصائص وميزات في مُصْحَف عليّ عليه السلام يوضّح لنا السّرّ في صعوبة تعلّمه في زمن ظهور الحجّة عليه السلام فقد رُوي عن أبي جعفر عليه السلام، قوله: «إذا قام القائم من آل محمّد ﷺ ضرب فساطيط لمن يعلّم النّاس القرآن على ما أنزله الله عَزَّوجَلَّ، فأصعب ما يكون على من حفظه اليوم؛ لأنّه يخالف فيه التّأليف»[١].

الثّاني ـ لقد اتّضح أنّ مُصْحَف عليّ عليه السلام لا يفترق عن القرآن الموجود بالفعل، إلّا فيما ذكر، وقد اعترف بهذه الفوارق علماء أهل السُّنّة ومؤلّفوهم ومحدّثوهم، كما يظهر من ملاحظة النّصوص المتقدّمة ومصادرها.

فمحاولة البعض اعتبار ذلك من المآخذ على الشّيعة، على اعتبار أنّ قرآنًا آخر يخرجه الإمام الحجّة عليه السلام يختلف عن القرآن الفعليّ[٢].

إنّ هذه المحاولة بعيدة عن الإنصاف، وليس لها ما يبرّرها على الإطلاق، فالقرآن

---

١ ـ روضة الواعظين: ٢٦٥ وراجع الغيبة للنّعمانيّ: ٣١٨ ـ ٣١٩، والإرشاد للشّيخ المفيد: ٣٦٥.

٢ ـ راجع: الشّيعة والسّنّة: ١٣٨.

هو القرآن، وإضافة بعض التّفسير والتّأويل، وترتيبه حسب النّزول لا يوجب اختلافًا في أصله وحقيقته.

ما كتبه الرّسول من القرآن لم يصل إلى الخلفاء

إنّ الرّوايات السّابقة، وكذلك حديث جمع زيد للقرآن، من العُسُب واللّخاف وصدور الرّجال، يؤكّد أنّ زيدًا لم يكتب مُصْحَفه اعتمادًا على المُصْحَف الّذي كتب بحضرة الرّسول ﷺ كما يدّعي البعض، ويدّعي أيضًا أنّه كان في بيت عائشة[1].

مع أنّ الحقيقة هي أنّ عليًّا عليه السلام قد تسلّمه بأمر من النّبيّ ﷺ نفسه، كما أسلفنا، وتقدّم أنّه عليه السلام قد جاءهم به، فلمّا رأوا أنّه قد كتب فيه ما لا يروق لهم، رفضوه واكتفوا بجمع مُصْحَف لهم من عُسُبٍ ورِقاع أُخرى ومن صدور الرِّجال، حسبما صرّحت به رواياتهم.

المراد بالتّنزيل

قد تقدّم قول أمير المؤمنين عليه السلام: «.. ولقد أحضروا الكتاب كُمّلًا مشتملًا على التّنزيل والتّأويل»[2].

والظّاهر أنّ المراد بالتّنزيل هو نفس القرآن، أو شأن نزول الآيات، كذكر أسماء المنافقين، ونحو ذلك، أو التّفاسير الّتي أنزلها الله تعالى على رسوله شرحًا لبعض الآيات، ممّا لا سبيل إلى معرفته إلّا الوحي والدّلالة الإلهيّة، كما هو الحال في بيان كيفيّات الصّلاة ومقادير الزّكاة ومعاني كثير من الآيات الّتي تحتاج إلى توقيف منه تعالى، فينزل الله ذلك على النّبيّ الأكرم ﷺ ولا يكون ذلك قرآنًا، بل هو من قبيل الأحاديث القدسيّة الّتي هي وحي إلهيّ أيضًا، وإن لم تكن قرآنًا.

---

١ ـ البرهان للزّركشيّ ١: ٢٣٨ والإتقان ١: ٥٥ ومناهل العرفان ١: ٢٤٢ وبحوث في تاريخ القرآن وعلومه: ١٣٣.

٢ ـ قد تقدّم هذا النّصّ مع مصادره، فلا نعيد، وراجع أُكذوبة تحريف القرآن: ٦٤ عن آلاء الرّحمان: ٢٥٧ عن نهج البلاغة، وغيره..

ولعلّ ما ورد في بعض الرّوايات الّتي سجّلت فيها بعض الإضافات، وقول الإمام عليه‌السلام: «هكذا أُنزلت»، يهدف إلى الإشارة إلى نزول تفسيرها من قِبَل الله سبحانه، وقد مزج هذا التّفسير النّازل بالآية على سبيل البيان والتّوضيح.

قال آية الله الخوئيّ حفظه الله: «ليس كلّ ما نزل من الله وحيًا يلزم أن يكون من القرآن، فالّذي يستفاد من الرّوايات في هذا المقام أنّ مُصْحَف عليّ عليه‌السلام كان مشتملًا على زيادات تنزيلًا أو تأويلًا. ولا دلالة في شيء من هذه الرّوايات على أنّ تلك الزّيادات هي من القرآن، وعلى ذلك يحمل ما ورد من ذكر أسماء المنافقين في مُصْحَف أمير المؤمنين عليه‌السلام، فإنّ ذكر أسمائهم لابدّ وأن يكون بعنوان التّفسير. ويدلّ على ذلك ما تقدّم من الأدلّة القاطعة على عدم سقوط شيء من القرآن.

أضف إلى ذلك أنّ سيرة النّبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله مع المنافقين تأبى ذلك، فإنّ دأبه تأليف قلوبهم والأسرار بما يعلمه من نفاقهم. وهذا واضح لمن له أدنى اطّلاع على سيرة النّبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله وحسن أخلاقه، فكيف يمكن أن يذكر أسماءهم في القرآن، ويأمرهم بلعن أنفسهم، ويأمر سائر المسلمين بذلك ويحثّهم عليه ليلًا ونهارًا؟ وهل يحتمل ذلك حتّى ينظر في صحّته وفساده؟!»[1] ... [إلى أن قال:]

لو قرئ القرآن كما أُنزل

ويلاحظ أنّ عليًّا عليه‌السلام قد كتب القرآن كما أُنزل، وعرضه عليهم ورفضوه.

والرّواية الآنفة الذّكر تقول: لو قرئ القرآن كما أُنزل، ألفينا فيه مسمّين. وروي عن رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله قوله: «لو أنّ النّاس قرؤوا القرآن كما أُنزل، ما اختلف اثنان»[2].

فنستفيد من ذلك:

أوّلًا ـ أنّ معرفة النّاس بالتّفسيرات الّتي أنزلها الله سبحانه، وفيمن نزلت الآية ومتى نزلت وإلخ، من شأنه أن يعرّف النّاس على المخلص والمزيّف وعلى الصّحيح والسّقيم،

---

١ ـ البيان: ٢٤٤ ـ ٢٤٥، وراجع: بحوث في تاريخ القرآن وعلومه: ١٥١ و٣١٣.

٢ ـ الوافي ٥: ٢٧٤.

ويقطع الطّريق على المستغلّين وأصحاب الأهواء من النّفوذ إلى المراكز الحسّاسة، ثمّ التّلاعب بالإسلام وبمفاهيمه وقيمه.

وثانيًا ـ أنّنا نجد الكثير من الرّوايات الّتي زخرت بها المجاميع الحديثيّة والتّاريخيّة لأهل السّنّة، تشير إلى حدوث بعض الاختلافات في قراءة القرآن، مع أنّ القرآن ـ كما رُوي عن أبي جعفر وسيأتي ـ واحد من عند الواحد، ولكنّ الاختلاف يجيء من قِبَل الرُّواة.

فلو أنّ القرآن قرئ كما أُنزل، لما اختلف اثنان حقًّا، وإنّما نشأ الاختلاف لأنّ كلّ راوٍ أراد أن يقرأ بلهجته، ويدخل تفسيراته وتأويلاته، إلى آخر ما سيتّضح إن شاء الله تعالى.

منع الأئمّة من القراءة حسب التّنزيل

وواضح أنّ قراءة القرآن حسب تنزيله ـ بمعنى إدخال التّفسيرات في القراءة ـ أعني التّفسيرات الّتي نزلت على النّبيّ ﷺ وحيًا من الله، وإن لم تكن قرآنًا ـ نعم، إنّ قراءة القرآن كذلك ـ إن كانت ممكنة في بادئ الأمر، فإنّها لم تعدّ كذلك بعد ذلك، حيث تمكّن أولئك الطّواغيت والجبّارون من رقاب النّاس.

فقراءة القرآن، والحالة هذه حسب تنزيله، لسوف توجب للقارئين مشاكل كثيرة مع أُولئك الّذي يرون أنّ سلفهم هذا رغم كلّ انحرافاته وجناياته، لابدّ وأن يبقى هو المَثَل الأعلى للنّاس، ولابدّ من ضرب كلّ من يحاول المساس به من قريب أو بعيد، حتّى ولو كانت المحاولة تأتي من قِبَل أقدس شخصيّة، وفي أقدس كتاب؛ فإنّه لابدّ ـ حسب رأيهم ـ من تدمير تلك الشّخصيّة وتمزيقها، وحتّى حرق ذلك الكتاب.

وإذن فإنّ الجهر بأسرار كهذه فيه خطر كبير ومهالك عظيمة، ما دام أنّ السّلطة بيد هؤلاء الجبّارين الّذين لا يتورّعون عن ارتكاب أيّة جريمة، وانتهاك أيّة حرمة عظيمة. ولأجل ذلك، فقد جاء النّهي من الأئمّة عن قراءة القرآن حسب تنزيله، فعن سُفيان بن

السِّمْط، قال: «سألت أبا عبد الله عن تنزيل القرآن؟ فقال: اقرؤا كما علّمتم»[١].

فإنّ الجواب قرينة على أنّ السّؤال قد كان عن قراءته حسب التّفسير التّنزيليّ، فأجابه بجواب مختصر مفيد وقويّ سديد.

مُصْحَف فاطمة ومُصْحَف عائشة

وبالمناسبة فإنّنا نشير أخيرًا إلى أمرين:

الأوّل ـ أنّ البعض يحاول التّشنيع على الشّيعة أيضًا بأنّ عندهم مُصْحَف فاطمة، ومعنى ذلك ـ على حدّ زعمهم ـ أنّ لدى الشّيعة قرآنًا يختلف عن قرآن المسلمين.

ولكنّ الحقيقة هي أنّ ثَمّة عدّة روايات حول هذا المُصْحَف، ويظهر منها أنّه لم يكن مُصْحَفًا قرآنيًّا، ولا تدّعي فاطمة صلوات الله وسلامه عليها، ولا غيرها أنّه قرآن آخر في مقابل القرآن المعروف، بل هو كتاب ـ كسائر الكتب ـ ليس فيه حلال ولا حرام، ولكن فيه وصيّة فاطمة عليها السلام، وفيه علم ما يكون، حسبما صرّحت به الرّوايات[٢].

الثّاني ـ ولكنّ المهمّ هو النّظر إلى مُصْحَف أُمّ المؤمنين عائشة، فإنّه قرآن يختلف عن قرآن المسلمين، وفيه زيادات عنه، مثل آية التّسليم على الّذين يَصِلُون في الصّفوف الأُولى[٣]. وزيادة كلمة «وصلاة العصر» في بعض الآيات[٤] وغير ذلك. هذا عدا عمّا يذكر من مُصْحَف حَفْصَة وغيرها، ولسنا في صدد تتبّع ذلك هنا... (١٥٢ ـ ١٧٢)

---

١ ـ الكافي ١: ٤٦١.

٢ ـ الكافي، باب ذكر الصّحيفة ١: ١٨٦ ـ ١٨٧ وراجع: دراسات في الكافي والصّحيح: ٢٩٤ ـ ٢٩٨.

٣ ـ راجع: الإتقان ٢: ٢٥ ودراسات في الكافي والصّحيح: ٢٩٧، والدُّرّ المنثور ٥: ٣٢٠، وأُكذوبة تحريف القرآن: ٢٥، عن المصاحف: ٨٥.

٤ ـ المصنّف ١: ٥٧٨.

الفصل الثّامن

نصّ مختار عمر وسالم مُكرِم (معاصرَيْن) في «معجم القراءات القرآنيّة»

تعدّد المصاحف

لم يحاول أبو بكر أن يمنع المصاحف الفرديّة الّتي كانت منتشرة إذ ذاك بجانب المُصْحَف الّذي جمع بعد طول عناء، وجهد منقطع النّظير، ولعلّ السّبب في بقاء هذه المصاحف ـ كما هي عند أصحابها دون أن تمسّ أو يحجر عليها فلا يقرأ منها ـ يرجع إلى أنّه لم تحدث وقائع تدعو إلى توحيد المصاحف من ناحية، ولأنّ القرآن نزّل على سبعة أحرف للتّيسير، والتّرغيب في القراءة من ناحية أُخرى. ولهذا أباح أبو بكر تعدّد هذه المصاحف بجانب مُصْحَفه، وأشهر هذه المصاحف:

١ ـ مُصْحَف عليّ كرّم الله وجهه

فعن ابن سيرين قال: «قال عليّ: لمّا مات رسول الله ﷺ آليت ألّا آخذ عليّ ردائي إلّا لصلاة جُمُعة حتّى أجمع القرآن فجمعته»[1].

وممّا لا شكّ فيه أنّ هذا يدلّ على أنّ عليًّا كانت فكرة جمع المُصْحَف مستقرّة في ذهنه قبل أن يجمع أبو بكر مُصْحَفه. ولمُصْحَف عليّ قيمة تاريخيّة إلى جانب أنّ عليّاً كان من القُرّاء فقراءته يمثّلها مُصْحَفه.

و قيمته التّاريخيّة ترجع إلى أنّ قراءات أربعة قُرّاء من القُرّاء السّبعة تنتهي إلى

---

١ ـ الإتقان ١: ٥٧.

قراءة عليّ كرّم الله وجهه، أمّا هؤلاء القُرّاء الأربعة فهم... [وذكر كما تقدّم عن الدّكتور شاهين ثمّ قال:]

و ممّا يجب أن نلفت النّظر إليه أنّ مُصْحَف عليّ كرّم الله وجهه، لا يختلف عن مُصْحَف عُثمان ﷺ ـ المُصْحَف الإمام ـ اللّهمّ إلّا في القراءة الّتي يحتملها رسم المُصْحَف العُثمانيّ، فإنّ عليًّا كرّم الله وجهه كتب مُصْحَفه على حسب القراءة الّتي سمعها من الرّسول ﷺ، وقد كتب مُصْحَف أبي بكر على مرأى ومسمع منه، فلو كان هناك خلاف في ترتيب أو تباين في زيادة أو نقص لما سكت عليّ، ولأظهر رأيه في وضوح؛ لأنّه لا يليق برجل مثله ـ وهو من هو في الإسلام ـ أن يسكت عن شيء لا يرتضيه في المُصْحَف الّذي هو دُسْتور الأُمّة، وعماد العقيدة. إنّ قراءة عليّ في مُصْحَفه لا تخرج عن الرّسم العُثمانيّ، وما روي عن عليّ كرّم الله وجهه من قراءات متّفقة مع الرّسم واعتبرت شاذّة فهذه القراءات لم تتواتر ولم يَقوِ سندها.

وذلك كالقراءات الآتية:

أ ـ قرأ عليّ: (وعلى الثّلاثة الّذين خالفوا)[1]، والعامّة ﴿خُلِّفُوا﴾[2].

ب ـ وقرأ: (ثمّ نُنْحي الّذين اتّقوا)[3] بحاء مهملة، والعامّة تقرأ ﴿نُنَجِّي﴾ بالجيم[4].

جـ ـ وقرأ: (يَا وَيْلنا مِنْ بعثنا)[5]، وقراءة العامّة: ﴿مَنْ بَعَثَنَا﴾ بـ «مَن» الاستفهاميّة[6].

د ـ وقرأ: (فمَن خاف مِن مُوصٍ حَيْفًا)[7] بالحاء والياء، وقراءة العامّة: ﴿جَنَفًا﴾

---

١ ـ التّوبة / ١١٨.

٢ ـ البَحْر ٥: ١١٠.

٣ ـ مريم / ٧٢.

٤ ـ البَحْر ٦: ٢١٠.

٥ ـ يسٓ / ٥٢.

٦ ـ البَحر ٧: ٣٤١.

٧ ـ البقرة / ١٨٢.

بالجيم والنّون [١].

هـ ـ وقرأ: (لَنُثْوِيَنَّهُمْ في الدُّنيا حَسَنة) [٢]، وقراءة العامّة: ﴿ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ ﴾ [٣].

و ـ وقرأ: (آمرنا مُتْرَفيها) [٤] في وزن «عامرنا»، وقراءة العامّة: ﴿ أَمَرْنَا ﴾ [٥].

ز ـ وقرأ: (لَنَحْرُقَنَّهُ) [٦]، وقراءة العامّة: ﴿ لَنُحَرِّقَنَّهُ ﴾ [٧].

ح ـ وقرأ: (خُطُوءات الشّيطان) [٨]، وقراءة العامّة: ﴿ خُطُوَاتِ ﴾ [٩].

فهذه جملة من القراءات المنسوبة إلى عليّ كرّم الله وجهه وهي في مجموعها لا تخرج عن رسم المُصْحَف، ومع ذلك فهي موصوفة بالشّذوذ؛ لأنّها لم تصل إلى قوّة التّواتر في الرّواية [١٠].

وإلى جانب هذه القراءات المتّفقة مع رسم المُصْحَف، هناك قراءات نصّ القُـرّاء على أنّها قراءة عليّ، وهي قراءات شاذّة لم تتواتر من ناحية السّند، ولم تـتوافـق مـع المُصْحَف الإمام من ناحية الرّسم، وهذه نماذج من هذه القراءات الشّاذّة المختلفة مـع رسم المُصْحَف:

أ ـ قرأ عليّ: (يُريدُ يَنْقَاصُ) [١١]، وقراءة العامّة: ﴿ يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَّ ﴾ [١٢].

---

١ ـ البَحْر ٢: ٢٤.

٢ ـ النَّحل / ٤١.

٣ ـ المحتسب ٢: ٩.

٤ ـ الإسراء / ١٦.

٥ ـ المحتسب ٢: ١٤.

٦ ـ طه / ٩٧.

٧ ـ المحتسب ٢: ٥٨.

٨ ـ النّور / ٢١.

٩ ـ المحتسب ٢: ١٠٥.

١٠ ـ لاحظ: أنّ بعض القراءات الّتي قرأ بها القُرّاء السّبعة قد وصفت بالشّذوذ كذلك للسّبب نفسه.

١١ ـ الكهف / ٧٧.

١٢ ـ المحتسب ٢: ٣١.

ب ـ وقرأ: (حَطب جهنّم)[١]، وقراءة العامّة: ﴿حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾[٢].

جـ ـ وقرأ: (فَدَمِّرانِّهم تَدْميرًا)[٣]، وقراءة العامّة: ﴿فَدَمَّرْنَاهُمْ تَدْمِيرًا﴾[٤].

د ـ وقرأ: (فلمّا سَلَّمَا)[٥]، وقراءة العامّة: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا﴾[٦].

هـ ـ وقرأ: (يا مالِ)[٧]، وقراءة العامّة: ﴿يَا مَالِكُ﴾[٨].

و ـ وقرأ: (أو أثَرَةٍ مِن عِلم)[٩]، وقراءة العامّة: ﴿أَوْ أَثَارَةٍ﴾[١٠].

ز ـ وقرأ: (بِوالِدَيْه حُسْناً)[١١]، وقراءة العامّة: ﴿إِحْسَانًا﴾[١٢].

فهذه القراءات ترجع إلى الرّوايات الأُحاديّة الّتي لم تتواتر، وإن كانت مرويّة عن النّبيّ ﷺ، يدلّ على هذا الدّفاع الحارّ من جانب أبي حيّان لقراءة: (أفلم يتبيّن الّذين آمنوا)[١٣] المنسوبة إلى عليّ كرّم الله وجهه، وقراءة العامّة: ﴿أَفَلَمْ يَيْئَسِ﴾[١٤].

وقد تكلّف بعض اللّغويّين بأنّ هذه القراءة تتّفق في معناها مع قراءة: ﴿أَفَلَمْ يَيْئَسِ﴾ وعلى رأس هؤلاء ابن جِنّي، حيث ذكر في «المحتسب»: أنّ هذه القراءة[١٥] فيها

---

١ ـ الأنبياء / ٩٨.

٢ ـ المحتسب ٢: ٦٧.

٣ ـ الفرقان / ٣٦.

٤ ـ المحتسب ٢: ١٢٢.

٥ ـ الصّافّات /١٠٣.

٦ ـ المحتسب ٢: ٢٢٢.

٧ ـ الزُّخرُف / ٧٧.

٨ ـ المحتسب ٢: ٢٥٧.

٩ ـ الأحقاف / ٤.

١٠ ـ المحتسب ٢: ٢٦٤.

١١ ـ الأحقاف / ١٥.

١٢ ـ المحتسب ٢: ٢٦٥.

١٣ ـ الرّعد / ٣١.

١٤ ـ البَحْر ٢: ٣٩٣.

١٥ ـ أي قراءة: «أفلم يتبيّن».

تفسير معنى قول الله تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَيْئَسِ ﴾، وروينا عن ابن عبّاس أنّها لغة وَهْبيل، فخذ من النّخع؛ قال:

ألم ييأس الأقوام أنّي أنا ابنه ... وإن كنت عن أرض العشيرة نائيا

وروينا لسُحَيم بن وثيل:

أقول لأهل الشِّعب إذ يأسرونني ... ألم تيأسوا أنّي ابن فارس زَهْدم

أي «ألم تعلموا»[١].

ويتّضح دفاع أبي حَيَّان عن هذه القراءة في أنّه يبدي لها احترامًا كبيرًا، لا لأنّها لغة من لغات هوازن، أو لهجة من لهجات حيّ من النّخع، ولكن لأنّها قراءة منسوبة إلى الرّسول ﷺ. فهي من هذه النّاحية قرآنيّة، وليست تفسيريّة؛ يقول: «وهذه القراءاة ليست قراءة تفسير لقوله: ﴿ أَفَلَمْ يَيْئَسِ ﴾ كما يدلّ عليه ظاهر كلام الزَّمَخشريّ، بل هي قراءة مسندة إلى الرّسول ﷺ، وليست مخالفة للسّواد؛ إذ كتبوا: (ييس) بغير صورة الهمزة، وهذه كقراءة: «فتبيّنوا»[٢] و«فتثبّتوا» وكلتاهما في السّبعة. وأمّا قول من قال: «إنّما كتبه الكاتب وهو ناعس، فسوّى أسنان السّين، فقول زنديق مُلْحِد»[٣].

في ضوء هذه القراءات السّابقة المنسوبة إلى الإمام عليّ كرّم الله وجهه نقرّر ما يلي:

١ ـ ليس مُصْحَف عليّ ـ الّذي احتفظ به إلى عهد عُثمان قبل أن يقوم عُثمان رضي الله عنه بتوحيد المُصْحَف الإمام ـ وحرق جميع ما سواه ـ مخالفًا للمُصْحَف الإمام إلّا في القراءات التّفسيريّة أو الأُحاديّة.

٢ ـ بعد توحيد المسلمين على مُصْحَف واحد، كانت هناك قراءات أُحاديّة منسوبة إلى عليّ كرّم الله وجهه، وتناقل الرُّواة تناقلًا لم يصل إلى حدّ التّواتُر هذه القراءات الّتي

---

١ ـ المحتسب ١: ٣٥٧ وفي اللّسان: «يسر»: «ييسرونني» مكان «يأسرونني» من «يسر»، إذا نحر، ويسر القوم الجزور، أي اجتزروها، واقتسموا أعضاءها.

٢ ـ الحُجُرات / ٦.

٣ ـ البَحْر ٥: ٣٩٣.

سجّلت في كتب التّفسير واللّغة والقراءات.

٣ ـ وبعد مرحلة توثيق النّصّ القرآنيّ في عهد عُثمان الّتي سنتحدّث عنها فيما بعد ما كان لنا أن نعتدّ بقراءة في مجال التّوثيق غير القراءات العامّة المشهورة.

٤ ـ ما نسب إلى الإمام عليّ من قرآن مخالف لما في المُصْحَف الّذي بين أيدينا متجاوزًا مخالفة الرّسم، لا يعتدّ به في مجال القراءات الصّحيحة أو الشّاذّة، وإنّما هو تفسير من كلام عليّ لا من كلام الله تعالى.

وقد تنبّه إلى هذه الحقيقة جماعة من أهل الإماميّة، فقد قالوا عن المُصْحَف الإمام. وهو مُصْحَف عُثمان الّذي احتفظ به؛ ليكون مرجعًا لمصاحفه العُثمانيّة الأُخرى، قالوا: «إنّه لم ينتقص من كلمة ولا من آية ولا من سورة، ولكن حذف ما كان مثبتاً في مُصْحَف أميرالمؤمنين عليه‌السلام من تأويله وتفسير معانيه على حقيقة تنزيله، وذلك كان ثابتًا منزّلًا، وإن لم يكن من جملة كلام الله تعالى الّذي هو من القرآن المعجز، وقد يسمّى تأويل القرآن قرآنًا، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْانِ مِنْ قَبْلِ اَنْ يُقْضٰى اِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِى عِلْمًا﴾[1]، فسمّي تأويل القرآن قرآنًا، وهو ما ليس فيه بين أهل التّفسير اختلاف»[2].

٥ ـ تثبت الآثار أنّ عليًّا كرّم الله وجهه كان مؤيّدًا لحركة عُثمان في إحراق المصاحف، وتوحيد المسلمين على مُصْحَف واحد، فقد رووا عنه قوله: «يا معشر النّاس، اتّقوا الله عَزَّ وجَلَّ، وإيّاكم والغُلُوّ في عُثمان، وقولكم حَرّاق المصاحف، فوالله ما حرّقها إلّا عن كلامنا أصحاب محمّد صلى‌الله‌عليه‌وآله»[3]. وبهذا القول سدّ الإمام عليّ كرّم الله وجهه باب الفتنة حتّى لا تمتدّ إلى المُصْحَف الإمام يد العبث على مرّ الأزمان.

وقبل أن نترك الحديث عن مُصْحَف عليّ كرّم الله وجهه نحبّ أن نبيّن أنّ جملة

---

١ ـ طه / ١١٤.

٢ ـ فصل الخطاب: ١١٠ وقد اقتبس من تاريخ القرآن: ١٧١ (للدّكتور عبد الصّبور شاهين).

٣ ـ مقدّمتان في علوم القرآن / ٤٦.

القراءات الشّاذّة الّتي نسبها ابن جِنّيّ في «المحتسب» إلى الإمام عليّ كرّم الله وجهه بلغت ستّين قراءة، وشذوذها إمّا من جهة مخالفتها لرسم المُصْحَف الإمام، وإمّا من جهة أنّها ضعيفة السّند والرّواية، فلم تَقوِ قوّة القراءات السّبع الّتي تواترت رواياتها، ولم تخرج عن رسم المُصْحَف الإمام في قراءتها.

وأمّا ما نسب إلى الإمام عليّ من قراءات ـ مصدرها أهل الشّيعة مخالفة للمرسوم ففضلًا عن ضعف سندها ـ فهي تفسيرات وتأويلات لا تعتبر قراءات شاذّة أو غير شاذّة، وهي بعيدة عن النّصّ القرآنيّ الّذي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ وقد سجّلنا آنفًا رأي فريق من الشّيعة وهم الإماميّة، حيث يعتبرون تفسيرات الإمام عليّ أو تأويلاته للقرآن من قبل القرآن تفسيرًا ومجازًا، لا واقعًا وحقيقةً. وما نسب إلى الإماميّة[1] من اتّهام كبار الصّحابة كأبي بكر وعمر وعُثمان بأنّهم حرّفوا القرآن أو أسقطوا منه، أو زادوا عليه، فهو محض افتراء بعيد عن الحقّ، دفع إليه هوى النّفس، ووسوسة الشّيطان.

والواقع أنّ الإماميّة لم يكونوا جميعاً على هذا الرّأي، فقد بيّنّا فيما سبق أنّهم مؤمنون بأنّ القرآن لم يحدث فيه تغيير أو تبديل أو زيادة أو نقص، وما نسب إلى الإمام عليّ من قرآن فهو تفسير معنى جاء بأُسلوبه ومن نسج كلامه. أمّا الّذين يدّعون هذا التّحريف فهم فريق من الإماميّة، يقولون: «إنّ كبار أهل السّنّة وأئمّتهم، كأبي بكر وعمر وعُثمان حرّفوا القرآن، وأسقطوا كثيرًا من الآيات والسُّوَر الّتي نزلت في فضائل أهل البيت، والأمر باتّباعهم والنّهي عن مخالفتهم، وإيجاب محبّتهم، وأسماء أعدائهم، والطّعن فيهم، واللّعن عليهم، فشقّ عليهم ذلك، ونبض عرق الحسد منهم، فتجاسروا على ذلك، ومن جملة ما أسقطوه من سورة (ألم نشرح): «وجعلنا عليًّا صهرك»، وهو يدلّ على تخصيص عليّ بكونه صهرًا دون عُثمان، ومنها (سورة الولاية)، ويزعمون أنّها

---

١ ـ هذا الكلام بهذا الاطلاق غير صحيح، راجع ج / ٤ باب: « صيانة القرآن من التّحريف عند علماء الشّيعة».
(م)

سورة طويلة قد ذكر فيها أهل البيت»[١].

ولا شكّ أنّ هذا الفريق الّذي يدّعي هذا الادّعاء استبدّ به الهوى وأعماه التّعصّب، وما أتى به مخالف لإجماع الأُمّة فهو قول ساقط، وما يحتفظون به من قرآن أو قراءات غير موجود في المُصْحف العُثمانيّ، كذلك غير مقبول، والإمام عليّ كرّم الله وجهه بريء ممّا نسب إليه، فقد كان يعرف للقرآن الكريم قدره، ويكفي أنّ «ابن خالويه» ـ وهو معروف تاريخيًّا بأنّه شيعيّ ـ قال عن عليّ بن أبي طالب كرّم الله وجهه حينما عرض لقراءة: «وطلع منضود» مكان ﴿وَطَلْحٍ مَنْضُودٍ﴾[٢]، وهي قراءة العامّة، قال: «قرأها عليّ بن أبي طالب على المنبر (وطلع منضود)، فقيل له: «أفلا نغيّره في المُصْحَف؟ قال: ما ينبغي للقرآن أن يهاج، أي لا يغيّر»[٣].

أليس في هذا دلالة واضحة على أنّ عليًّا كرّم الله وجهه التزم برسم المُصْحَف العُثمانيّ مع أنّ قراءته لا تنكرها اللّغة، ولا تأباها لهجات العرب؟ ولكنّها لمّا لم تتواتر بين الصّحابة من ناحية، ولمخالفتها لرسم المُصْحَف من ناحية أُخرى رفضها، وأبى أن تثبت في المُصْحَف، ولعلّ ذلك أيّام خلافته الّتي جاءت بعد خلافة عُثمان وفي هذا ما يدلّ على الالتزام في رحاب القرآن.

ودليل آخر ذكره صاحب «المباني»، حينما قال في معرض الرّدّ على القراءة المنسوبة إلى عليّ ﷺ: «والعصر» ونوائب الدّهر. إنّ الإنسان لفي خسر»، قال صاحب المباني: هذه الرّواية باطلة بما رُوي عن يحيى بن آدم عن أبي بكر بن عيّاش؛ قال: قال لي عاصم بن أبي النّجود: ما أقرأني أحد من النّاس حرفًا إلّا أبو عبد الرّحمان السُّلَميّ، وأبو عبد الرّحمان قرأ على عليّ ﷺ، وكنت أرجع من عند أبي عبد الرّحمان، وأعرض على زِرِّ بن حُبَيش، وزِرّ قرأ على عبد الله بن مسعود. قال أبو بكر: فقلت لعاصم: لقد

---

١ ـ مختصر التُّحفة: ٣٠ ـ ٣٢. وقد اقتبسه عليّ السّالوسيّ في «فقه الشّيعة الإماميّة» ١: ٥٠.

٢ ـ الواقعة / ٢٩.

٣ ـ مختصر البديع: ١٥١ نقلاً عن تاريخ القرآن للدّكتور عبد الصّبور شاهين: ١٦٥.

استوثقت، فإنّما روى أبو عبد الرّحمان عن عليّ ﷺ، ﴿ وَالْعَصْرِ * إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِى خُسْرٍ ﴾ بشهادة عاصم على أبي عبد الرّحمان، ورواية أبي عبد الرّحمان تنسخ كلّ رواية في القراءة عن عليّ؛ لموضع أبي عبد الرّحمان من عليّ وضبطه عنه، فهذه جهة تدحض رواية من روى عن عليّ. ثمّ قال صاحب المباني: «إنّ من روى عنه «والعصر. ونوائب الدّهر. فقد كذب أو نسي»[1].

٢ ـ مُصْحَف أُبيّ بن كعب

أُبيّ بن كعب عرض القرآن على النّبيّ ﷺ، وقد شهد له بالقراءة، بل شهد له بأنّه أفضل القُرّاء، فعن أبي قِلابة أنّ رسول الله ﷺ قال: «أقرؤهم أُبيّ بن كعب»[2].

وقد بلغت منزلة أُبيّ في مجال قراءة القرآن أعظم درجةً حينما قرأ عليه نبيّ الأُمّة رسول الله القرآن، فعن قَتادة عن أنس ﷺ، أنّ النّبيّ ﷺ قال لأُبيّ: «إنّي أُمرتُ أن أقرأ عليك! وفي لفظ: إنّي أُقريك القرآن! قال: الله سمّاني لك؟ قال: نعم، فبكى أُبيّ»[3].

وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أنّ رسول الله ﷺ كان يقول: «استقرئوا القرآن من أربعة: عبد الله بن مسعود، وسالم مولى أبي حُذَيفة، ومُعاذ بن جَبَل، وأُبيّ بن كعب رضي الله عنهم»[4].

وقد أشاد بقراءة أُبيّ إلى جانب إشادة الرّسول ﷺ به عمر بن الخطّاب ﷺ فعن ابن أبي مُلَيكة: سمعت ابن عيّاش يقول: قال عمر ﷺ: أقضانا عليّ، وأقرؤنا أُبيّ»[5].

وفي عهد عمر كان أُبيّ مرجعًا يحتكمون إليه عند الاشتباه في قراءة آية، وهذا يدلّ على تمكّنه من القرآن وقراءاته، ففي «البحر المحيط» قال أبو حيّان: «وعن عمر أنّه

---

١ ـ مقدّمتان في علوم القرآن: ١٠٣.

٢ ـ معرفة القُرّاء الكبار ١: ٣٢ ـ ٣٣.

٣ ـ نفس المصدر.

٤ ـ نفس المصدر.

٥ ـ نفس المصدر.

كان يروي (والّذين اتّبعوهم بإحْسَان)[١]، بغير واو صفة للأنصار، حتّى قال له زيد بن ثابت: إنّها بالواو، فقال عمر: ائتوني بأُبيّ، فقال: تصديق ذلك في كتاب الله في أوّل الجُمُعة: ﴿وَءاخَرِينَ مِنهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ﴾[٢]، وأواسط الحشر: ﴿وَالَّذِينَ جَاؤُوا مِنْ بَعْدِهِمْ﴾[٣]، وآخر الأنفال: ﴿وَالَّذِينَ ءامَنُوا مِنْ بَعْدُ﴾[٤].

ورُوي أنّه سمع رجلًا يقرؤه بالواو، فقال: من أقرأك؟ فقال: أُبيّ، فدعاه فقال: أقرأنيه رسول الله ﷺ، ومن ثمّ قال عمر: لقد كنت أرانا وقعنا وقعة لا يبلغها أحد بعدنا»[٥].

ألا يدلّ هذا النّصّ في وضوح على أنّ (أُبيّ) وصل منزلة في رحاب القرآن جعلته مرجعاً يلجئون إليه، ويثقون به في حلّ مشكلاتهم؟ وكان لأُبيّ مُصْحَف كما كان لعليّ، وسنحاول الحديث عنه في إيجاز إتمامًا للفائدة:

كان أُبيّ من حفظة القرآن الكريم كما قلنا، ومن أعلامه كما سجّلنا، ولا غَرْو في ذلك فقد كان من كُتّاب الوحي للرّسول ﷺ[٦].

وأُبيّ إلى جانب هذه الكتابة قد اشتهر بأنّه جمع القرآن في عهد النّبيّ ﷺ[٧]، وكان يكتبه في صُحُف سمّيت فيما بعد مُصْحفًا بقراءته الّتي سمعها من النّبيّ ﷺ، وقراءة أُبيّ من خلال مُصْحَفه الّذي جمعه قبل أن يحرق عُثمان رضي الله عنه المصاحف ذات قيمة كبيرة في بحثنا هذا؛ لأنّ ستّة من أسانيد القُرّاء السّبعة متّصل إسنادهم بأُبيّ بن كعب، وهؤلاء السّتّة هم ... **[وذكر كما تقدّم عن الدّكتور شاهين، ثمّ قال:]**

هذا فضلًا عن أنّه من كُتّاب الوحي على عهد الرّسول ﷺ، فليس من الإنصاف أن

---

١ ـ التّوبة / ١٠٠.

٢ ـ الجُمُعة / ٣.

٣ ـ الحشر / ١٠.

٤ ـ الأنفال / ٧٥.

٥ ـ البَحْر ٥: ٩٢.

٦ ـ انظر: توثيق القرآن في عهد أبي بكر من المقدّمة.

٧ ـ انظر: الإتقان ١: ٧٢.

نقول: إنّ لأُبيّ مُصْحَفًا يختلف عن مُصْحَف أبي بكر، وإن كان هناك خلاف فمرجعه ترتيب السُّوَر لا اختلاف النّصّ بالزّيادة أو النّقصان.

وقد وضّح صاحب كتاب «المباني» السّرّ في ذلك، فقال: «إنّ القُرّاء كان الواحد منهم يقرأ سورة البقرة، ثمّ يقرأ النّساء أو الأعراف أو نحو ذلك من غير ولاء للسُّوَر بفروض توقف عليه، وذلك أنّ الواحد منهم إذا حفظ سورة أُنزلت على رسول الله ﷺ أو كتبها، ثمّ خرج في سريّة فنزل في وقت تغيبه سُوَر، فإنّه كان إذا رجع فأخذ في حفظ ما ينزل بعد رجوعه وكتابته، ويتّبع ما فاته على حسب ما يتسهّل له، فيقع فيما يكتبه تقديم وتأخير من هذا الوجه[1].

والحجّة الّتي يستند إليها مؤلّف المباني هي ما أخبر به يوسف بن ماهك، حيث قال: «إنّي لعند عائشة أُمّ المؤمنين رضي الله عنها إذ جاء أعرابيّ فقال: يا أُمّ المؤمنين، أريني مُصْحَفك، قالت: لِمَ؟ قال: لعلّي أُؤلّف القرآن عليه، فإنّا نقرؤه غير مؤلّف، قالت: وما يضرّك أيّهُ قرأت قبل؟ إنّما أُنزل أوّل ما أُنزل من القرآن سُوَر المفصّل، فيها ذكر الجنّة والنّار، حتّى إذا أثاب النّاس إلى الإسلام نزل الحلال والحرام، ولو نزل أوّل شيء: لا تشربوا الخمر لقالوا: لا ندع الخمر، ولو نزل: لا تزنوا لقالوا: لا ندع الزّنى، وقد نزل على محمّد ﷺ ـ وإنّي لجارية بمكّة ألعب ـ «والسّاعة أدهى وأمرّ»[2]، وما نزلت سورة البقرة إلّا وأنا عنده، قال: فأخرج المُصْحَف، فأمليت عليه السُّوَر»[3].

قال مؤلّف المباني معلّقًا: ألا ترى أنّه اكتفى بإملاء السُّوَر عليه إذ لم يكن ما عنده وما في مُصْحَف عائشة خلاف إلّا في توالي السُّوَر؟ وقد قالت عائشة: وما يضرّك أيّه قرأت قبل»؟[4]

---

١ ـ مقدّمتان في علوم القرآن: ٣٢.

٢ ـ القمر / ٤٦.

٣ ـ مقدّمتان في علوم القرآن: ٣٣ ـ ٣٤.

٤ ـ نفس المصدر.

أمّا القراءات الّتي نسبت إلى أُبيّ فهي لا تخرج عن أمرين اثنين:

١ ـ ما تواتر من القراءات واحتمله الرّسم العُثمانيّ، فهذه القراءات السّبع الّتي جمعها ابن مجاهد فيما بعد، وقد قلنا: إنّ ستًّا من هذه القراءات متواترة السّند إلى أُبيّ ﷺ.

٢ ـ ما انفرد به أُبيّ من القراءات بدون تواتر فإنّه يعتبر قراءة شاذّة.

ومعظم هذه القراءات مرجعه إلى القراءات التّفسيريّة، وتدور حول ترادف الكلمات في قراءته مع كلمات القراءات المتّفقة مع رسم المُصْحَف العُثمانيّ، وهذه نماذج منها: ... [**ثمّ ذكر نماذج من هذه القراءات كما تقدّم سابقًا في مواضع مختلفة**].

هذا وقد بلغت القراءات الشّاذّة المنسوبة إلى أُبيّ ﷺ في ضوء «المحتسب» لابن جِنّيّ ثماني وأربعين قراءة[1]، وهي قراءات قليلة محدودة بالنّسبة لقراءات القرآن المتواترة الموافقة لرسم المُصْحَف.

شُبهات حول مُصْحَف أُبيّ

هناك قراءات منسوبة إلى أُبيّ ﷺ تحتاج إلى نِقاش؛ لأنّها لا تتّفق مع هذا العمل الضّخم الّذي تحدّثنا عنه فيما سبق بالنّسبة لتوثيق النّصّ القرآنيّ في عهد أبي بكر ﷺ، وهي قراءات تشبه الرّوايات الإخباريّة الّتي تحتاج إلى سند قائم على منهج إخباريّ صحيح لِتقبّل هذه الرّوايات.

من هذه الرّوايات:

١ ـ قراءة أُبيّ: «والسّابقون بالإيمان بالنّبيّ فهم عليّ وذُرّيّته الّذين اصطفاهم الله من أصحابه وجعلهم الموالي على غيرهم أُولئك هم الفائزون الّذين يرثون الفردوس هم فيها خالدون»[2].

---

١ ـ انظر فهرس المحتسب ٢: ٤٧٧، ٤٧٨.

٢ ـ المصاحف: ٩٧.

إنّ نسيج هذه الرّواية يعلن أنّها موضوعة لاضطراب أُسلوبها، وتكلّف كلماتها، وضعف بنيانها، هذه ناحية، وناحية أُخرى أنّ التّعصّب لعليّ من قِبَل بعض الفِرَق الشّيعيّة هو الّذي دعا إلى اختلاق هذه القراءة، ونسبتها إلى عليّ، وعليّ كرّم الله وجهه منها براء: لأنّها لو كانت قرآنيّة لاشتمل عليها مُصْحَفه، وانتشر ذكرها بين الصّحابة، وحيث إنّها لم تكن كذلك، وليست في مُصْحَفه ولم ينتشر ذكرها بين الصّحابة فهي قراءة كاذبة، ونسبتها إلى مُصْحَف أُبيّ أكثر كذبًا.

٢ ـ قراءة أُخرى في مُصْحَف ابن عبّاس منسوبة إلى أُبيّ... [ثمّ ذكر متن سورتي الخَلْع والحَفْد عن مُصْحَف ابن عبّاس بقراءة أُبيّ وأبي موسى، كما تقدّم عن السّيوطيّ والزُّرقانيّ في ج / ٣، باب «كيفيّة الجمع» فقال:]

إنّ انفراد أُبيّ بهذه القراءة يدلّ على أنّها ليست من المُصْحَف؛ لأنّ كتابة المُصْحَف في عهد أبي بكر كانت في غاية من الدّقّة والالتزام بحيث لا تقبل قراءة إلّا بشهادة شاهدين، ومن ثمّ فإنّ قراءة أُبيّ قراءة فرديّة، ولو كان معه أحد في هذه القراءة، لأسرع إلى تسجيلها في مُصْحَف أبي بكر بناءً على المنهج الموضوع في قبول القراءة، وقد عرفنا فيما سبق ردّ قراءة عمر في آية الرّجم، وقراءة حَفْصَة في زيادة «والصّلاة الوُسطىٰ، وهي صلاة العصر».

وما لنا نذهب بعيدًا، ونحن نعلم أنّ القرآن الكريم اشتمل على بعض آيات نسخت تلاوتها، وبهذا النّسخ سقطت من القرآن الكريم، ولا أدلّ على ذلك من قول صاحب «مفتاح السّعادة»: «النّسخ في القرآن على ثلاثة أضرب: ما نسخ تلاوته وحكمه معًا، وما نسخ حكمه دون تلاوته وهذا كثير في القرآن، وما نسخ تلاوته دون حكمه، وأمثلته كثيرة»[1].

وناسخ القرآن ومنسوخه علم «أفرده بالتّصنيف خلائق، منهم: أبو عُبَيد القاسم بن سَلّام، وأبو داود السِّجِستانيّ، وأبو جعفر النَّحّاس، وابن الأنباريّ، ومكّيّ، وابن العربيّ

---

١ ـ مفتاح السّعادة ٢: ٤٤٥.

وآخرون. قالت الأئمّة: لا يجوز لأحد أن يفسّر كتاب الله تعالى إلّا بعد أن يعرف منه النّاسخ والمنسوخ، وقد قال عليّ لقاضٍ: أتعرف النّاسخ من المنسوخ؟ قال: لا، قال: هلكت وأهلكت»[١].

من هذا الّذي قدّمنا نستطيع القول بأنّ قراءة أُبيّ هذه لعلّها من القراءات المنسوخة تلاوة بدليل عدم كتابتها في المُصْحَف الإمام، وأُبيّ عضو في لجنة توثيقه في عهد عُثمان ﵁ كما سنرى فيما بعد.

٣ ـ مُصْحَف ابن مسعود

ابن مسعود عَلَم من أعلام القرآن، تربّى في بيت النّبوّة، «وكان يتولّى فراش النّبيّ ﷺ ووساده وسواكه، ونعله وطهوره»[٢]، ورجل هذا شأنه مع النّبيّ ﵇ لا بدّ أن يكون قريب الصّلة منه، يعرف كثيرًا من أسرار النّبوّة وحقائق الرّسالة، ولهذا قال الرُّواة: «وكان النّبيّ ﵇ يطلع ابن مسعود على أسراره ونجواه»[٣]. و في مجال قراءاته، قال عنه ﷺ: «من أحبّ أن يقرأ القرآن غضًّا كما أُنزل، فليقرأه قراءة ابن أُمّ عبد»[٤]. و تحدّث ابن مسعود عن نفسه في مجال القراءة، فقال: «حفظت من في رسول الله ﷺ سبعين سورة»[٥].

وابن مسعود في مجال القراءات السّبع كسابقَيْه: عليّ كرّم الله وجهه، وأُبيّ بن كعب، فثلاثة من القُرّاء السّبعة ينتهي سندهم إلى ابن مسعود ﵁، وهؤلاء هم:

١ ـ **حمزة**: أخذ القراءة عن سليمان الأعمش، وكان الأعمش يجوّد حرف

---

١ ـ نفس المصدر: ٢٤٣.

٢ ـ معرفة القُرّاء الكبار ١: ٣٤.

٣ ـ نفس المصدر.

٤ ـ نفس المصدر.

٥ ـ نفس المصدر.

ابن مسعود[١].

٢ ـ عاصم: أخذ القراءة عن زرّ بن حُبَيش عن ابن مسعود[٢].

٣ ـ الكسائيّ: أخذ القراءة عن حمزة بإسناده السّابق أربع مرّات، وعليه اعتماده[٣].

مُصْحَف ابن مسعود وقراءته

من المعروف تاريخيًّا أنّ ابن مسعود كان له مُصْحَف خاصّ قبل أن يحرق عُثمان رضي الله عنه المصاحف. ومن الطّبيعيّ أن يكون لابن مسعود مُصْحَف كما كان لعليّ وأُبيّ وغيرهما. ولا عجب في ذلك فابن مسعود كما قلنا: توطّدت علاقته بالرّسول عليه السلام حتّى كأنّه من أهل البيت، فقد قال أبو موسى: «ما كنت أحسب ابن مسعود وأُمّه إلّا من أهل البيت؛ لكثرة دخولهم وخروجهم»[٤].

ولمكانة ابن مسعود في قراءة القرآن كان مرجعًا قرآنيًّا كبيرًا في نظر الصّحابة والتّابعين، فقد قرأ عليه «الأسود، وتميم بن حَذْلَم، والحارث بن قيس، وزِرّ بن حُبَيْش، وعُبَيد بن قيس، وعُبَيْد بن نَضْلة، وعَلْقَمة، وعُبَيْدة السَّلمانيّ، وعمرو بن شُرَحْبيل، وأبو عبد الرّحمان السُّلَميّ، وأبو عمرو الشَّيبانيّ، وزيد بن وَهْب، ومسروق»[٥].

ولا شكّ أنّ هذا العدد من القُرّاء يفسّر لنا منزلة ابن مسعود في ميدان القراءة والتّوثيق، وإمكانيّة اتّصاله بالنّبيّ عليه السلام وكثرة ملازمته له تؤكّد لنا هذه المنزلة.

وقد تحدّث ابن مسعود عن نفسه في هذا المجال، فقال: «حفظت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم بضعًا و سبعين سورة»، كما سبق أن ذكرنا. وكان لحفظ ابن مسعود القرآن

---

١ ـ النّشر ١: ٢٦١ ـ ٢٦٢.

٢ ـ نفس المصدر ١: ٣٤٧ ـ ٣٤٨.

٣ ـ نفس المصدر ١: ٣٣٥.

٤ ـ معرفة القُرّاء الكبار ١: ٣٤.

٥ ـ غاية النّهاية ١: ٤٥٨.

ميزة تتّضح فيها الرُّؤية والأناة والتّريّث واليقظة، فقد قال: «كنّا نتعلّم من النّبيّ ﷺ عشر آيات، فما نتعلّم العشر الّتي بعدهن حتّى نتعلّم ما أنزل الله في هذه العشر من العمل»[1].

لهذا فإنّ ابن مسعود يمثّل القرآن، والعلم معًا، ومن هنا صحّ أن يقول عن نفسه: «والله الّذي لا إله غيره لو أعلم أحدًا أعلم بكتاب الله منّي تُبَلِّغنيه الابل لرحلت إليه»[2].

ومع هذا العلم بالقرآن فقد نسبوا إلى مُصْحَف ابن مسعود أنّه ينقص أُمّ الكتاب والمعوّذتين، «وكأنّ عدم وجود هذه السُّور في مُصْحَف ابن مسعود يشير إلى أنّها ليست من القرآن، كما يقول بعض الجاحدين المعاندين، وقد سفّه هذا الرّأي ابن قُتَيبة في كتابه: «تأويل مشكل القرآن»... [وذكر كما تقدّم عن الشّيخ معرفة، ثمّ قال:]

من أجل ذلك يمكن أن نقول: إنّ مُصْحَف ابن مسعود لا يختلف في جوهره وفي لفظه وفي ترتيبه عن مُصْحَف أبي بكر، كما لا يختلف عن المُصْحَف الإمام الّذي كتب في عهد عُثمان رضي الله عنه.

بيد أنّ هناك قراءات نسبت إلى ابن مسعود تختلف عن رسم المُصْحَف الّذي أقرّته الجماعة في عهد عُثمان، وهذه القراءات كما قلنا تحمل طابع التّفسير، وليست قراءات من صُلب القرآن. وإليكم نماذج منها... [وذكر كما تقدّم عن الدّكتور شاهين، ثمّ قال:]

هذا وقد بلغت القراءات الشّاذّة المنسوبة إلى ابن مسعود في ضوء كتاب: «المحتسب» أربعًا وسبعين قراءة[3]. وبمقارنة قراءة ابن مسعود بقراءة عليّ وأُبيّ في باب الشّواذّ نجد أنّ قراءة ابن مسعود أكثر عددًا من قراءتي صاحبيه.

هذا وهناك مصاحف أُخرى منسوبة إلى مجموعة من الصّحابة ذكرها السِّجِستانيّ في «المصاحف»، نذكر منهم: عبد الله بن عبّاس، عمر بن الخطّاب، حَفْصَة بنت عمر،

---

١ ـ نفس المصدر.

٢ ـ نفس المصدر ١: ٤٥٩.

٣ ـ انظر: فهرس المحتسب ٢: ٥١٦.

عائشة بنت أبي بكر، أُمّ سَلَمَة، عبد الله بن عمرو، عبد الله بن الزُّبَير [١].

والحقيقة أنّ هذه المصاحف ليست إلّا صُحُفًا أو أجزاء من القرآن الكريم، كتبها كلّ واحد منهم بناء على ما سمع من الرّسول ﷺ، وأطلق عليها اسم المصاحف مجازًا، لأنّ جمع المُصْحَف لم يكن لأحد من الصّحابة قبل أبي بكر، وإلّا لما تكلّف عناء جمعه على المنهج الصّارم الّذي تحدّثنا عنه. وجميع هذه الصُّحُف أو هذه الأجزاء كتبها كلّ منهم على ما سمع من ناحية، وعلى التّفسير المذكور في الأحرف السّبعة من ناحية أُخرى.

وأمّا المصاحف الّتي خصصناها بمزيد من البحث، فقد كانت غير كاملة أيضًا، وإن كانت تشتمل على أكبر قدر من الآيات، لم يصل عددها إلى عدد الآيات الّتي جمعت في مُصْحَف أبي بكر، فمُصْحَف عليّ على فرض أنّهُ نجىٰ من حريق عُثمان فقد وجد ناقصًا، كما حكى ابن النّديم في «الفهرست» حيث يقول: «قال ابن المنادي: حدّثني الحسن بن العبّاس ... عن عبد خير عن عليّ ﵇ أنّه رأى من النّاس طيرة عند وفاة النّبيّ ﷺ، فأقسم أنّه لا يضع عن ظهره رداءه حتّى يجمع القرآن، فجلس في بيته ثلاثة أيّام حتّى جمع القرآن، فهو أوّل مُصْحَف جمع فيه القرآن من قلبه» [٢].

وهذه الرّواية لا نطمئنّ إليها؛ لاشتمالها على بعض الغرائب:

أوّلًا ـ لا يمكن أن يكون في طاقة البشر من يكتب القرآن الّذي بين أيدينا في ثلاثة أيّام، هذا أمر لا يطمئنّ إليه العقل، حتّى ولو كان الكاتب أمير المؤمنين عليّ.

ثانيًا ـ إملاء القرآن من حفظ القلب فقط من دون أن يكون هناك مجموعة تراجع هذا المحفوظ، و تُعين عليًّا كرّم الله وجهه في هذا الإملاء، عمل غير متكامل، قد يتسرّب إليه النّقص أو الزّيادة بسبب النّسيان، وهو طبيعة من طبائع البشر.

وما لنا نذهب بعيدًا، وهذا المُصْحَف كما يروي سيرته ابن النّديم لم ير كاملًا، وهذا أمر عجيب، وقبل أن نعلّق عليه نترك ابن النَّديم يكمل روايته بالنّسبة لمُصْحَف عليّ كرّم

---

١ ـ انظر: المصاحف: ٥٥ ـ ٨٨.

٢ ـ انظر: الفهرست: ٢٨.

الله وجهه، قال: «وكان المُصْحَف عند أهل جعفر، ورأيت أنا في زماننا عند أبي يعلى حمزة الحسنيّ ﷺ مُصْحَفًا قد سقط منه أوراق بخطّ عليّ بن أبي طالب، يتوارثه بنو حسن على مرّ الزّمان»[1].

وهذا الخبر إن صحّ ـ وهو بشهادة ابن النّديم نفسه الّذي رأى هذا المُصْحَف رأي العين ـ يدلّ على أنّ مُصْحَف عليّ لم يكن كاملًا، وكيف يتوارثه بنو حسن ـ مع أنّه بخطّ أبيهم وهو على هذا النّقص ـ إن لم يكن في الأصل ناقصًا؟

وأمّا مُصْحَف ابن مسعود فقد عرفنا أنّه سقط منه المعوّذتان، وأُمّ الكتاب، وقد عرضنا هذا الموضوع فيما سبق.

وأمّا مُصْحَف أُبيّ فقد تحدّث عن عدد آياته ابن النّديم، فقال: «وجميع آي القرآن في قول أُبيّ بن كعب ستّة آلاف آية ومائتان وعشر آيات»[2]، مع أنّ ابن عبّاس يذكر أنّ آيات القرآن: «ستّة آلاف آية وستّمائة آية، وستّ عشرة آية»[3].

وفي المُصْحَف الّذي بين أيدينا، والّذي تمّ طبعه بمطبعة حكومة الكويت، الطّبعة الثّالثة ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م ينصّ مُعرّفه، فيقول: «واتّبعت في عدّ آياته طريقة الكوفيّين على حسب ما ورد في كتاب «ناظمة الزّهر» للإمام الشّاطبيّ وشرحها لأبي عيد رضوان المخلّلاتي، وكتاب أبي القاسم عمر بن محمّد بن عبد الكافي، وكتاب «تحقيق البيان» للأُستاذ الشّيخ محمّد المتولّي شيخ القُرّاء، بالدّيار المصريّة سابقًا، وآي القرآن على طريقتهم ٦٢٣٦ آية[4].

والّذي حملنا على هذه المقارنة هو أن نثبت أنّ مُصْحَف أُبيّ أيضًا لم يكن كاملًا، وإنّما كمل القرآن بعد جمع أبي بكر له، كما تحدّثنا سابقًا.

---

١ ـ نفس المصدر.

٢ ـ الفهرست: ٣٠.

٣ ـ مفتاح السّعادة ٢: ٣٩٥.

٤ ـ انظر: المُصْحَف ص: (ج) في التّعريف.

«ومن أجل تعدّد المصاحف إلى جانب مُصْحَف أبي بكر، وانتشار القُرّاء في الأمصار تعدّدت القراءات، وثار الجدل، واحتدم النّزاع، واتّسعت الفروق بين القراءات، وأطلّت الفتنة برأسها على كتاب هذه الأُمّة، فهيّأ الله الخليفة الورع عُثمان بن عَفّان ليقضي على كلّ فتنة تحاول أن تمسّ جلال القرآن الكريم، وبتوفيق الله وإلهامه قام عُثمان ﷺ بالمرحلة الثّالثة لتوثيق نصّ القرآن الكريم»[١]، وها نحن أُولاء نطرق باب الحديث فيها. (١: ١٤ ـ ٣١)

---

١ ـ انظر: القرآن الكريم وأثره في الدّراسات النّحويّة: ١٠.

الفصل التّاسع

نصّ مير محمّديّ (معاصر) في «بحوث في تاريخ القرآن وعلومه»

مصاحف الصّحابة

إنّ كتابة العلوم ـ أيًّا كانت ـ أمر يستحسنه العقل، ويقتضيه الطّبع، وذلك لما فيه من الحفاظ على العلوم، وصونها من الضّياع، وإذا كان الأمر كذلك فإنّنا نعرف أنّه إذا ورد حديث دالّ على خلاف ذلك[1]، أو ثبت أنّه ﷺ قد نهى بعض الصّحابة عن الكتابة والتّدوين، فلا بدّ وأن يحمل على بعض الوجوه الّتي لا تنافي الحسن العقليّ والطّبعيّ المشار إليه. ولأجل ذلك نجد النَّوَويّ يقول:

«وفيه (أي في الّذين هو بصدد شرحه) جواز كتابة الحديث وغيره من العلوم الشّرعيّة؛ لقول أنس لابنه: اكتبه. بل هي مستحبّة. وجاء في الحديث النّهي عن كتب الحديث، وجاء الإذن فيه، فقيل: كان النّهي لمن خيف اتّكاله على الكتاب، وتفريطه في الحفظ. مع تمكّنه منه. والإذن لمن لا يتمكّن من الحفظ، وقيل: كان النّهي أوّلًا، لمّا خيف اختلاطه بالقرآن، والإذن بعده، لمّا أمن من ذلك. وكان بين السّلف من الصّحابة والتّابعين خلاف في جواز كتابة الحديث، ثمّ أجمعت الأُمّة على جوازها واستحبابها، والله أعلم...»[2].

وقد سبق في بحث «الخطّ القرآنيّ» أنّ الإسلام يحثّ النّاس على تعلّم الكتابة.

---

١ ـ كما عن صحيح مسلم، عن أبي سعيد الخُدْريّ، عن رسول الله ﷺ: «لا تكتبوا عنّي، ومن كتب عنّي غير القرآن فليمحه» مناهل العرفان ١: ٢٨٥.

٢ ـ صحيح مسلم، شرح النّوويّ ١: ٢٤٤.

وأنّ القرآن قد مجّد القلم وعظّمه، حتّى لقد أقسم الله تعالى به، حيث يقول: ﴿نٓ * وَالْقَلَمِ﴾، كما أنّه قد أورد نعمة القلم بعد نعمة الخلق في مقام آخر، فقال: ﴿اِقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِى عَلَّمَ بِالْقَلَمِ﴾، بعد قوله تعالى: ﴿اِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِى خَلَقَ﴾.

وأمّا الرّسول فيكفي ما ورد عنه من أنّه في غزوة بدر قد جعل تعليم الكتابة فداءً للأسرى، فقد رُوي عن جابر، عن عامر، قال: أسر رسول الله ﷺ يوم بدر سبعين أسيرًا، وكان يفادي بهم على قدر أموالهم. وكان أهل مكّة يكتبون، وأهل المدينة لا يكتبون، فمن لم يكن له فداء دفع إليه عشرة غلمان من غلمان المدينة، فعلّمهم؛ فإذا حذقوا فهو فداؤه[1]. هذا بالإضافة إلى ما ورد عن الإمام جعفر بن محمّد الصّادق عليه السلام: «القلب يتّكل على الكتابة»[2].

وبعد ذلك كلّه يمكن القول بأنّ من كان من صحابة النّبيّ ﷺ يعرف الكتابة، فإن كان يكتب ـ طبعًا ـ ما يسمعه من كتاب الله تعالى، بمقدار ما كانت له به الوسائل والأدوات الكتابيّة المتوفّرة له في ذلك العصر. وقد نقل أنّهم كانوا يكتبون على الرّقاع والأحجار وعظام الأكتاف وغير ذلك ممّا هو قابل لأن يكتب عليه.

محلّ البحث

ثمّ البحث هنا ناظر إلى المصاحف الّتي كتبها الصّحابة ونسبت إليهم وسمّيت بأسمائهم في العصر الّذي كانت فيه المصاحف مختلفة، وهي الّتي كتبت قبل عصر عُثمان، وذلك كمُصْحَف أُبيّ بن كعب مثلًا.

وأمّا المصاحف الّتي كتبت في عصر عُثمان وبعده، فحيث إنّها متوافقة من دون أيّ فرق بينها، فليست موردًا لبحثنا هنا. وكذلك فإنّ البحث ليس ناظرًا إلى المُصْحَف الّذي كتبه كُتّاب الوحي للنّبيّ ﷺ وجعله ﷺ تحت فراشه، وأوصى لعليّ عليه السلام أن يجمعه، فجمعه علي عليه السلام في ثوب واحد وختمه، كما سيأتي. وإذ قد عرفنا محلّ البحث هنا، فإنّنا

---

١ ـ راجع بحث: (الخطّ القرآنيّ في عصر الرّسول ﷺ).

٢ ـ الوافي ج ١ باب فضل الكتابة.

نقول: إنّه كان لعدد من أصحاب النّبيّ ﷺ مصاحف جمعوها لأنفسهم؛ ليقرؤا فيها، فمنها:

مُصْحَف عليّ بن أبي طالب عليه السلام

ويدلّ عليه ما ورد في كتاب «سُلَيم بن قيس» عن سلمان ... [وذكر كما تقدّم عن الشّيخ معرفة، ثمّ قال:]

وعن ابن شهراشوب: أنّ رسول الله ﷺ قال: يا عليّ، هذا كتاب الله خذه إليك، فجمعه عليّ عليه السلام في ثوب ومضى إلى منزله، فلمّا قبض النّبيّ جلس فألّفه كما أنزل الله، وكان به عالمًا[١].

وعن الكلبيّ قال: لمّا توفّي رسول الله ﷺ قعد عليّ بن أبي طالب في بيته، فجمعه على ترتيب نزوله، ولو وجد مُصْحَفه لكان فيه علم كثير[٢].

وعن الاحتجاج: أنّ عليًّا عليه السلام قال: يا طلحة، إنّ كلّ آية أنزلها الله على محمّد ﷺ عندي بإملاء رسول الله ﷺ وخطّ يدي إلخ[٣].

وعن محمّد بن سيرين قال: ولو أُصيب ذلك الكتاب لكان فيه العلم[٤].

وابن النّديم يقول: إنّه رأى عند أبي يعلى حمزة الحسنيّ مُصْحَفًا بخطّ عليّ يتوارثه بنو حسن[٥].

فظهر ممّا ذكرناه أنّه كان لعليّ عليه السلام مُصْحَف أخذه من بيت النّبيّ ﷺ وأضاف إليه التّنزيل والتّأويل[٦]. وقد ورثه عنه الأئمّة عليهم السلام إمام بعد إمام حتّى انتهى إلى الأخير منهم، كما ورد في الحديث المرويّ في الاحتجاج، من أنّ طلحة سأل عليًّا عليه السلام بعض المسائل ...

---

١ ـ التّمهيد في علوم القرآن ١: ٢٢٧.

٢ ـ نفس المصدر ١: ٢١٩ عن التّسهيل لعلوم التّنزيل.

٣ ـ مقدّمة تفسير القرآن: ٣٨.

٤ ـ تاريخ الخلفاء للسّيوطيّ: ١٨٥.

٥ ـ الفهرست: ٤٨.

٦ ـ التّنزيل: هو الوحي الّذي نزّله الله، وليس من القرآن، ولعلّه في تفسير القرآن، والتّأويل: هو ما يؤول إليه الأمر وعاقبته ممّا يفسّر به القرآن أيضًا.

[وذكر كما تقدّم عن سُلَيم بن قيس في باب كيفيّة جمع القرآن، ثمّ قال:]

ملاحظة

ثمّ إنّ الظّاهر أنّ المُصْحَف الّذي نسب إلى الإمام جعفر بن محمّد الصّادق عليه السلام [١] هو نفس ذلك المُصْحَف الّذي ورثه عليه السلام عن آبائه عن عليّ عليه السلام، فلا يعدّ مُصحَفه عليه السلام مُصْحَفًا آخر في قبال مُصْحَف أبيه عليّ عليه السلام.

مُصْحَف فاطمة عليها السلام

وقد ذكر في بعض التّواريخ أنّ لفاطمة عليها السلام مُصْحَفًا كانت تستأنس به [٢]. ولكن قد وردت أخبار تدلّ على أنّه لم يكن قرآنًا، بل هو كتاب فيه علم ما يكون بعدها في ذرّيّتها، وهذه الأخبار موجودة في «الكافي»، ونذكر منها على سبيل المثال الرّواية التّالية:

عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب، عن ابن رئاب، عن أبي عُبَيدة، قال: سأل أبا عبد الله بعض أصحابنا وفيه قال (أي بعض الأصحاب): فمُصْحَف فاطمة عليها السلام؟ قال: فمكث طويلًا، ثمّ قال: إنّكم تبحثون عمّا تريدون، وعمّا لا تريدون، وأنّ فاطمة عليها السلام مكثت بعد رسول الله صلى الله عليه وآله خمسة وسبعين يومًا، وكان دخلها حزن شديد على أبيها، وكان جبرئيل يأتيها فيحسن عزاءها على أبيها، ويطيّب نفسها، ويخبرها عن أبيها ومكانه، ويخبرها بما يكون بعدها في ذرّيّتها، وكان عليّ عليه السلام يكتب ذلك، فهذا مُصْحَف فاطمة عليها السلام [٣].

هذا ولا يمكننا مع ذلك إنكار وجود مُصْحَف قرآنيّ لفاطمة عليها السلام؛ لأنّ النّفي أيضًا يحتاج إلى الدّليل، ولعلّه كان لها مُصْحَف تقرأ فيه، لا أنّها كانت تقرأ عن ظهر قلبها، فإنّ

---

١ ـ تاريخ القرآن للزّنجانيّ ص: ٥٦.

٢ ـ تاريخ قرآن (فارسيّ) للدّكتور راميار: ١٧٥.

٣ ـ أُصول الكافي للكُلَينيّ ط قديم: ١١٨.

القراءة في المُصْحَف والنّظر فيه أفضل من القراءة عن ظهر قلب، كما في الرّوايات[١].

مُصْحَف الخلفاء الثّلاثة ومُصْحَف حَفْصَة

إنّ المشهور المعروف هو أنّ أبا بكر قد أمر زيد بن ثابت الصّحابيّ بأن يجمع مُصْحَفاً ويكتبه حتّى لا يضيع كتاب الله الكريم، ففعل زيد وجمع القرآن من الصُّحُف والعُسُب واللِّخاف الّتي كتبت على عهد النّبيّ ﷺ وكان المُصْحَف عند أبي بكر، ثمّ عند عمر، ثمّ عند حَفْصَة بنت عمر، إلى أن طلبه منها عُثمان، فأبت أن تعطيه إيّاه، فعاهدها ليردنّه إليها، فبعثت به إليه، فأمر عُثمان بنسخه في المصاحف فنسخ، ثمّ ردّه إلى حَفْصَة، وقد ذكرنا ذلك في بحث «جمع القرآن» فليراجع، وليراجع أيضًا كتاب «البيان» للإمام السّيّد الخوئيّ حفظه الله، باب صيانة القرآن من التّحريف، وقد أورد أحاديث الباب عن الصّحاح وكنز العُمّال، بشكلٍ وافٍ.

والنّتيجة هي: أنّ مُصْحَف الخلفاء الثّلاثة وحَفْصَة كان واحدًا، انتقل من واحد لواحد منهم، فلمّا ماتت حَفْصَة، أرسل إلى عبد الله بن عمر في الصّحيفة بعزمه، فأعطاهم إيّاها، فغسلت غسلًا[٢]، أو أخذها مروان بن الحكم وأحرقها، كما حكي عن بعض[٣]. ولكن في مُصنّف عبد الرّزّاق: أنّ حَفْصَة زوج النّبيّ ﷺ دفعت مُصْحَفًا إلى مولى لها يكتبه، وقالت: إذا بلغت هذه الآية: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطى﴾ فآذنّي، فلمّا بلغها جاءها فكتبت بيدها: «حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطىٰ وصلاة العصر وَقُومُوا لِلّٰهِ قَانِتِينَ»[٤].

وهذه الزّيادة ليست قرآنيّة كما هو ظاهر من الرّواية نفسها، والرّواية تدلّ على أنّها كان لها مُصْحَف مختصّ بها، ولكن لا يعلم أنّها كتبته قبل عصر عُثمان، فلعلّها كتبته بعده،

---

١ ـ أُصول الكافي للكلينيّ، ط قديم: ٥٩٨ باب القراءة في المُصْحَف.

٢ ـ إعجاز القرآن للرّافعيّ: ٣٩.

٣ ـ مباحث في علوم القرآن لصبحيّ الصّالح: ٨٣ عن كتاب المصاحف: ٢٤.

٤ ـ مصنّف عبد الرَّزّاق ١: ٥٧٨.

وكلامنا إنّما هو في المصاحف الّتي كتبت قبل ذلك.

مُصْحَف عبد الله بن مسعود

قال ابن النّديم: قال الفضل بن شاذان: وجدت في مُصْحَف عبد الله بن مسعود تأليف سُوَر القرآن على هذا التّرتيب... ثمّ ذكره... إلى أن قال (الفضل): قال محمّد بن إسحاق: رأيت عدّة مصاحف ذكر نُسّاخها أنّها مُصْحَف ابن مسعود[1].

وذكر ابن أشتة في كتابه: «المصاحف» بعد ذكره لسند الرّواية: تأليف مُصْحَف عبد الله بن مسعود: الطّوال: البقرة والنّساء... إلى آخر ما ذكره من التّرتيب[2].

وقال ابن أبي داود: عندما جاء رسول الخليفة إلى الكوفة لأخذ المصاحف، قام ابن مسعود خطيبًا قائلًا: أيّها النّاس، إنّي غالّ مُصْحَفي، ومن استطاع أن يغلّ مُصْحَفًا فليغلل، فإنّه من غلّ يأت يوم القيامة بما غلّ، ونعم الغلّ المُصْحَف[3].

وقال ابن الأثير: إنّ أهل كوفة قبلوا مُصْحَف عُثمان، إلّا أنّ بعضهم ـ وهو كثير ـ أمسكوا مُصْحَف ابن مسعود؛ فيقرأون بقراءته[4].

وفي رواية سُلَيْم بن قَيْس: إنّ طلحة قال لعليّ عليه السلام ... **[وذكر كما تقدّم عنه، في باب كيفيّة جمع القرآن، ثمّ قال:]**

هذه هي الشّواهد الّتي تدلّ على أنّه كان لابن مسعود مُصْحَف خاصّ به. وأمّا ما دلّ على أنّ له قراءة خاصّة به، فلا يدلّ على كونه ذا مُصْحَف؛ لاحتمال أن يكون حافظًا للقرآن، فكان إذا قرأه عن ظهر قلب، قرأه على طريقة مخصوصة به غير مشهورة، ولذلك يلاحظ أنّ الإمام الصّادق عليه السلام يقول: «إن كان ابن مسعود لا يقرأ على قراءتنا فهو ضالّ،

---

١ ـ الفهرست: ٤٥.

٢ ـ الإتقان ١: ٦٦.

٣ ـ المصاحف: ١٥.

٤ ـ الكامل: ١١٢.

فقال ربيعة: ضالّ؟ فقال: نعم، ضالّ»[١].

وقد نقل عن ابن مسعود جواز تبديل الكلمة القرآنيّة بغيرها ممّا كان مترادفًا لها، وكان يقرأ قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ آمَنُوا انْظُرُونَا﴾[٢] أمهلونا، أو أخّرونا.

ونقل أيضًا: أنّه أقرأ رجلًا: (إنّ شجرة الزّقّوم طعام الأثيم)، فقال الرّجل: «طعام اليتيم»، فردّها عليه، فلم يستقم بها لسانه، فقال: أتستطيع أن تقول: طعام الفاجر؟ قال: نعم، قال: فافعل[٣].

ونقل عنه أيضًا: أنّه كان لا يكتب فاتحة الكتاب في المُصْحَف، وقال: لو كتبتها لكتبتها في أوّل كلّ شيء[٤].

وكان يحكّ المعوّذتين من المُصْحَف، ويقول: لا تخلطوا القرآن بما ليس منه، إنّهما ليستا من كتاب الله، إنّما أمر النّبيّ ﷺ أن يتعوّذ بهما. وعن البزّار: لم يتابع ابن مسعود أحد من الصّحابة[٥].

وأخيرًا فإنّ رأينا في ابن مسعود هو رأي الرّازيّ، من أنّ اللّازم هو إحسان الظّنّ به، وأن نقول: إنّه رجع عن هذه المذاهب[٦]، ولردّ كلامه مقام آخر.

مُصْحَف أُبيّ بن كعب

[بعد ذكر رواية ابن النّديم، عن الفضل بن شاذان في تأليف السُّوَر، كما تقدّم عن الشّيخ معرفة، قال:]

وعن ابن أشتة في كتاب «المصاحف»: أنبأنا محمّد بن يعقوب، حدّثنا أبو داود،

---

١ ـ أُصول الكافي ط قديم: ٦٠٨.

٢ ـ الحديد / ١٣.

٣ ـ الإتقان ١: ٤٨.

٤ ـ الدّرّ المنثور: ١ (سورة الفاتحة).

٥ ـ نفس المصدر: ٦ سورة الفلق، عن أحمد، والبزّار، والطّبرانيّ، وابن مسعود.

٦ ـ التّفسير الكبير ١: ٢١٣.

حدّثنا أبو جعفر الكوفيّ، قال: هذا تأليف مُصْحَف أُبيّ.. ثمّ ذكر كيفيّة تأليفه [١].

وعن ابن سيرين، قال: كتب أُبيّ بن كعب في مُصْحفه فاتحة الكتاب والمعوّذتين، واللّهمّ إنّا نستعينك، واللّهمّ إيّاك نعبد، وتركهنّ ابن مسعود، وكتب عُثمان منهنّ فاتحة الكتاب، والمعوّذتين [٢].

وقال الطّبرسيّ: رُوي أنّ أُبيًّا لم يفصل في مُصْحَفه بين سورتي الفيل والإيلاف [٣].

هذا ولكن لا يخفى أنّ ما رُوي عن أنس بن مالك: أنّ من جمع القرآن على عهد النّبيّ ﷺ أربعة كلّهم من الأنصار: أُبيّ بن كعب، ومُعاذ بن جَبَل، وزيد بن ثابت، وأبو ثابت [٤]، إنّ هذا لا يدلّ على وجود مُصْحَف لأُبيّ، يحتمل أن يكون المراد من الجمع هو الجمع في الصّدور، كما شرحه في فتح الباري، ويؤيّده التّعبير في بعض النُّسَخ: «إنّ من أخذ القرآن»، ومن المعلوم أنّ الأخذ ليس ظاهرًا في الكتابة، إن لم نقل: إنّه ظاهر في الحفظ في الصّدور.

كما أنّه لا يدلّ على قول الصّادق عليه السلام ـ على ما رُوي ـ: أمّا نحن فنقرأ على قراءة أُبيّ [٥] لا يدلّ على وجود مُصْحَف لأُبيّ، لعين ما أشرنا إليه آنفًا.

ثمّ إنّه لابدّ من الإشارة إلى أنّ أُبيّ كان كعبد الله بن مسعود، يجوّز تبديل الكلمات القرآنيّة بمرادفاتها، وذلك مثل قوله في الآية: ﴿كُلَّمَا اَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ﴾ [٦]، يجوّز تبديله بـ «سعوا فيه، أو مرّوا فيه».

وأضاف كلمة «حمٓ» في أوّل سورة الزّمر، ولم يكتب في مُصْحَفه البَسْمَلة بين سورتي الفيل والإيلاف، كما في مجمع البيان ج ١٠ تفسير سورة الإيلاف.

---

١ ـ الإتقان ١: ٦٦.

٢ ـ نفس المصدر ١: ٦٧.

٣ ـ مجمع البيان ج ١٠، تفسير سورة الإيلاف.

٤ ـ صحيح البخاريّ ٦: ١٠٣.

٥ ـ أُصول الكافي ط قديم: ٦٠٨.

٦ ـ البقرة / ٢٠.

وأضاف أيضًا في مُصْحَفه دعائي القنوت زاعمًا أنّهما من القرآن، وقد سمّيتا بسورتي الحَفْد والخَلْع؛ لوُرُود هاتين الكلمتين فيهما. ونصّ السّورتين على ما حكاه السّيوطيّ، عن عُبَيد بن عُمَير... **[ثمّ ذكر تلك السّورتين كما تقدّم سابقًا في باب «كيفيّة جمع القرآن، فقال:]**

وكيف كان فإنّ كلّ ما خالف المُصْحَف المتداول بين المسلمين الموجود الآن مردود على قائله، ولا مجال للاعتناء ولا للاعتداد به، ولهذا البحث مجال آخر.

مُصْحَف عبد الله بن عبّاس

أورده السِّجستانيّ في مصاحف الصّحابة، ولكنّه استدلّ عليه، أي استدلّ عليه بقراءاته المتميّزة عن غيرها، وهذا ـ كما تقدّم ـ لو ثبت فإنّه لا يدلّ على وجود مُصْحَف له؛ لأنّه من المحتمل أنّه كان إذا قرأ عن ظهر قلبه، قرأ على خلاف المشهور والمعروف.

نعم، قد حكي عن محمّد بن عمر الرّازيّ في كتاب «الأربعين»: أنّ ابن عبّاس رئيس المفسّرين كان تلميذ عليّ بن أبي طالب عليه السلام، فآثرنا نقل ترتيب مُصْحَفه كما ذكره الشّهرستانيّ، وهو سند أمين[1].

مُصْحَف عائشة

ذكره السِّجستانيّ وذكر غيره، ويدلّ عليه ما رواه عبد الرَّزّاق... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]**

مُصْحَف أُمّ سَلَمة

ذكره السِّجستانيّ أيضًا، ويدلّ عليه ما رواه عبد الرَّزّاق، عن عبد الله بن رافع، أنّه قال... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]**

---

١ ـ تاريخ القرآن، لأبي عبد الله الزّنجانيّ: ٥٤.

ذكر المصاحف الأُخر

ثمّ إنّه قد ذكر السِّجِستانيّ مصاحف أُخرى للصّحابة، وهي مُصْحَف عبد الله بن الزُّبَير ومُصْحَف عبد الله بن عمر، ولكنّه لم يأت بدليل يدلّ على ما ذكر، وما ذكره لا يكفي، فالإضراب عنهما أولى. أضف إلى ذلك أنّ توحيد المصاحف في زمان عُثمان ومتابعة الصّحابة في ذلك لا يبقي لهذا البحث فائدة؛ لأنّه في زمان عُثمان أتلفت سائر المصاحف بالإحراق أو بالغسل، وعليه فيكون البحث عن شيء لا وجود له لا فائدة فيه.

توحيد المصاحف وقصّة حُذَيفة وعُثمان

ثمّ إنّه بعد أن طال الزّمان بعد الرّسول، وشاع بين النّاس جواز تبديل الكلمات القرآنيّة بمترادفاتها تبعاً لأُبيّ وابن مسعود وأمثالهما كما سبق، كثر الخلاف والجدل في ذلك حتّى كفّر النّاس بعضهم بعضاً. **[ثمّ ذكر رواية أبي قِلابة، كما تقدّم عن الطّبريّ الرّقم ٣، في باب «كيفيّة جمع القرآن»، فقال:]**

ومضى الزّمان حتّى جاء حُذَيفة، وطلب من عُثمان أن يدرك الأُمّة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنّصارى[١].

وتفصيل ذلك؛ قال البخاريّ: حدّثنا موسى، حدّثنا إبراهيم، حدّثنا ابن شهاب أنّ أنس بن مالك حدّثه ... **[وذكر كما تقدّم عنه في باب كيفيّة جمع القرآن، ثمّ ذكر قول ابن حَجَر، كما تقدّم عنه أيضًا، فقال:]**

تلقّي عمل عُثمان بالرّضى والقبول

ولقد تلقّى الصّحابة عمل عُثمان هذا بالقبول والرّضا، ولم يسمع عن أحد أنّه لامه أو انتقده عليه إلّا ابن مسعود؛ فقد قال اليعقوبيّ: كان عبد الله بن مسعود بالكوفة، وامتنع أن يدفع مُصْحَفه إلى عبد الله بن عامر. وكتب عليه عُثمان أن أشخصه، إن لم يكن هذا

---

١ ـ حُذَيفة بن اليمان العبسيّ ﷺ، عداده في الأنصار، أحد الأركان من أصحاب أميرالمؤمنين عليه السلام. (جامع الرُّواة للأردبيليّ).

الدّين خبالًا، وهذه الأُمّة فسادًا. فدخل المسجد وعُثمان يخطب، فقال عُثمان: إنّه قد قدمت عليكم دابّة سوء. فكلّم ابن مسعود بكلام غليظ، فأمر به عُثمان، فجرّ برجله حتّى كسر له ضِلعان، فتكلّمت عائشة، وقالت قولًا كثيرًا[1].

وقيل: إنّه أيضًا رجع إلى رأي عُثمان، ولا خلاف[2].

نعم، ربّما ينتقد عُثمان على أمره بإحراق بقيّة المصاحف، حتّى سمّي بحرّاق المصاحف، والبحث في جواز إحراق المصاحف في بعض الصّور أو حرمته مجال آخر...

[ثمّ ذكر رواية سُوَيد بن غَفلَة عن الإمام عليّ عليه السلام كما تقدّم عن السِّجستانيّ في باب كيفيّة جمع القرآن الرّقم ٣٦، ثمّ ذكر رواية سُلَيم بن قيس في سؤال طلحة عن عليّ عليه السلام، كما تقدّم عن الشّيخ معرفة، فقال:]

فيبدو من الحديث أنّ ما فعله عثمان بالقرآن لم يضرّ بكرامته، بل هو قرآن كلّه، من أخذ به نجى من النّار. ويؤيّد ذلك أنّ عليًّا عليه السلام حينما تصدّى للخلافة، وصار قادرًا على رفع ما يضرّ بالقرآن وبالإسلام، لو كان نراه لم يقدم على التّصرّف فيما فعله عُثمان، من اتّخاذه قرآنًا واحدًا يسمّى إمامًا، ثمّ إلزامه النّاس باتّباعه وإتلاف غيره من المصاحف. فلو كان ذلك مضرًّا لحاول عليّ عليه السلام رفع هذا الضّرر والعودة إلى السّيرة الأُولى.

إرسال المصاحف إلى الآفاق

ثمّ إنّه لمّا كتبت المصاحف، أمر عُثمان بإرسالها إلى الآفاق إلّا واحدًا منها أبقاه عنده، ويسمّى «إمامًا»... **[ثمّ ذكر قول اليعقوبيّ ورواية السِّجستانيّ في إرسال المصاحف للأمصار، وقول السّيوطيّ والرّافعيّ كما تقدّم عنهم في باب كيفيّة جمع القرآن، فقال:]**

وكيف كان فإنّ عصر عُثمان كان عصر توحيد المصاحف، وكان الصّحابة يؤيّدون

١ ـ تاريخ اليعقوبيّ ٢: ١٥٨.

٢ ـ مباحث في علوم القرآن، هامش: ٨٢.

ذلك ويشجّعونه، حتّى حسمت مادّة الخلاف، ولم يترقَّ الأمر إلى الحدّ الّذي ترقّى إليه الخلاف في قدم القرآن وحدوثه، حيث كفّرت كلّ من الطّائفتين الطّائفة الأُخرى، وتسبّب ذلك في سفك الدّماء وكثير من المحن والإحن.

مُصْحَف عليّ عليه السلام لم يُحْرَق

ثمّ إنّه لا يخفى أنّ عُثمان وإن أمر بإحراق المصاحف إلّا أنّ مُصْحَف عليّ عليه السلام لم يُحْرَق؛ لأنّ عليًّا عليه السلام ـ كما في رواياتنا ـ قد دفعه إلى ابنه الحسن عليه السلام، وهو دفعه إلى أخيه الحسين عليه السلام، ثمّ صار من واحد لواحد من ولد الحسين عليه السلام، حتّى وصل إلى الإمام المهديّ المنتظر والتّاسع من ولد الحسين عليه السلام، وهو الّذي يخرج المُصْحَف الّذي كتبه جدّه عليّ عليه السلام[1].

ويؤيّد ذلك ما ورد عن ابن سيرين، القريب العهد من عصر الجمع والإحراق، أنّه قال: تطلّبت ذلك الكتاب، وكتبت فيه إلى المدينة، فلم أقدر عليه[2].

فابن سيرين إذن يحتمل وجود مُصْحَف عليّ عليه السلام بالمدينة، وإلّا لما تطلّبه، ولما أرسل فيه إلى المدينة.

ويؤيّد ذلك أيضًا ما سبق عن ابن النّديم، أنّه قال: وقد رأيت عند أبي يعلى حمزة الحسنيّ مُصْحَفًا بخطّ عليّ عليه السلام يتوارثه بنو حسن[3].

الخلاصة:

فتلخّص ممّا سبق أنّه كان لبعض الصّحابة مصاحف يقرأون فيها، وهم:

١ ـ عليّ بن أبي طالب عليه السلام، كان له مُصْحَف ألّفه، وأضاف إليه التّأويل والتّنزيل، ولم يُحْرَق في عصر عُثمان، وورثه الأئمّة من أبنائه الطّاهرين، حتّى انتهى إلى الإمام القائم من آل محمّد عليهم السلام، وهو يخرجه إلى النّاس.

---

١ ـ كتاب سُليم بن قيس: ١٠١.

٢ ـ التّمهيد في علوم القرآن ١: ٢٢٦.

٣ ـ الفهرست: ٤٧.

٢ ـ ابن مسعود، له مُصْحَف على ترتيب المُصْحَف الحاضر تقريبًا؛ لأنّه قدّم السُّوَر الطّوال ثمّ الّتي تليها في ذلك، ولم يعط مُصْحَفه لعُثمان، إلى أن رجع إلى عُثمان على قول. وكان يبدّل الآيات القرآنيّة بمرادفاتها، وكان يحكّ المعوّذتين من مُصْحَفه، ويقول: إنّهما ليستا من كتاب الله، كما أنّه كان لا يكتب فاتحة الكتاب في مُصْحَفه.

٣ ـ أُبيّ بن كعب، له مُصْحَف على ترتيب المُصْحَف الحاضر تقريبًا، وكان أيضًا يبدّل الألفاظ القرآنيّة بمترادفاتها، وأعطى مُصْحَفه لعُثمان فأحرقه. وكان يكتب في مُصْحَفه دعائي القنوت، ويرى أنّهما من القرآن، ولم يفصل في مُصْحَفه بين سورتي الإيلاف والفيل بالبَسْمَلة.

٤ ـ عبد الله بن عبّاس، له مُصْحَف، وقد نقل الشّهرستانيّ ترتيبه في مقدّمة تفسيره.

ثمّ هناك مُصْحف أُمّ سَلَمة، ومُصْحَف عائشة حسبما تقدّم.

وتلخّص أيضًا أنّ توحيد المصاحف أوجب حسم مادّة الخلاف وحفظ القرآن، وصار للعالم الإسلاميّ قرآن واحد، تطبع منه ملايين النُّسَخ من دون أدنى تفاوت فيها.

(١٤٨ ـ ١٦٦)

الفصل العاشر

نصّ الدّكتور حجّتيّ (معاصر) في «مختصر تاريخ القرآن الكريم»

ترتيب مُصْحَف أمير المؤمنين عليّ عليه السلام

يجدر بنا أن نشير أوّلًا إلى أنّ التّرتيب الحاليّ للقرآن يكاد يكون عكس ترتيب نزوله زمنيًّا. وقد عقد العلّامة المجلسيّ في «بحاره» فصلًا تحت عنوان «تأليف القرآن وأنّه على غير ما أنزل الله»[1]، وذكر فيه مواضع من القرآن الكريم مرتّبةً آياتها على خلاف التّرتيب الزّمنيّ لنزولها.

فعلى سبيل المثال أقرّ القرآن العرف السّائد في الجاهليّة بشأن مدّة عدّة الطّلاق ـ وهي عام واحد ـ في الآية: ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ * فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾[2].

وقبلها بستّ آيات نرى نسخ هذه المدّة بأربعة أشهر وعشرة أيّام في الآية: ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾[3].

وهكذا نرى الآية المنسوخة قبل الآية النّاسخة مع أنّ النّاسخ يجب أن يتأخّر عن المنسوخ.

---

١ ـ بحار الأنوار ج ١٩.

٢ ـ البقرة / ٢٤٠.

٣ ـ البقرة / ٢٣٤.

ويذكر المَجلِسيّ مواضع أُخرى نلاحظ فيها بوضوح أنّ ترتيب الآيات على خلاف نزولها الزّمنيّ.

بعد هذه المقدّمة علينا أن نذكر أنّ الشّواهد والأدلّة تشير إلى أنّ القرآن الّذي جمعه أمير المؤمنين عليّ عليه‌السلام كان على ترتيب نزوله الزّمنيّ.

أشار إلى ذلك ابن أشتة في «المصاحف»[١] وكذلك ابن حَجَر[٢]. ووكّده المولى صالح القزوينيّ في «شرح الكافي» والشّيخ المفيد في «الإرشاد» و«السّرويّة»[٣].

مصير مُصْحَف أمير المؤمنين عليّ عليه‌السلام

كان أمير المؤمنين عليّ عليه‌السلام من كُتّاب الوحي وذا خطّ حسن، وقد مرّ معنا كيف أنّه عزم بعد وفاة الرّسول الأكرم صلى‌الله‌عليه‌وآله أن لا يخرج من بيته حتّى يجمع القرآن.

وقد ذهب جمع من العلماء والمحقّقين الشّيعة إلى أنّ المُصْحَف الّذي جمعه أمير المؤمنين عليّ عليه‌السلام أودع لدى الحسن المجتبى عليه‌السلام ثمّ توارثه الأئمّة حتّى استقرّ لدى الإمام الغائب المنتظر، وهو الإمام الثّاني عشر من أئمّة آل البيت عليهم‌السلام، وسوف ينشره بعد ظهوره إن شاء الله[٤].

ثَمَّةُ روايات عن أئمّة آل البيت عليهم‌السلام بشأن توارثهم لمُصْحَف أمير المؤمنين عليّ عليه‌السلام وعدم إمكان رؤية هذا المُصْحَف[٥]. وهذه الرّوايات تتعارض مع ما رواه ابن النّديم عن رؤيته لمُصْحَف الإمام عند حَمْزة الحَسنيّ[٦]، وتتعارض مع المصاحف الموجودة المنسوبة إلى أمير المؤمنين عليّ عليه‌السلام، اللّهم إلّا إذا قلنا بأنّ الإمام كتب عدّة

---

١ ـ الإتقان ١: ١٠٠.

٢ ـ نفس المصدر ١: ١٢٤.

٣ ـ تاريخ القرآن للزّنجانيّ (الفارسيّة): ٥٩.

٤ ـ بحار الأنوار ج ١٩.

٥ ـ الكافي (الأُصول) ٤: ٤٤٤ (المترجم).

٦ ـ الفهرست: ٤١ ـ ٤٢.

نُسَخ من هذا المُصْحَف، والوثائق المتوفّرة لا تثبت ذلك.

والمصاحف المنسوبةإلى‌الإمام عليّ عليه السلام منتشرة في نقاط مختلفة من العالم، منها:

١ ـ مُصْحَف بخطّ الإمام، قال عنه المرحوم أبو عبد الله الزّنجانيّ[1] أنّه رآه في مكتبة أمير المؤمنين عليه السلام في مدينة النّجف الأشرف بالعراق.

٢ ـ نسخة من القرآن منسوبة إلى الإمام في مَتْحف إيران الأثريّ مكتوبة على الجلد بالخطّ الكوفيّ.

٣ ـ القرآن المنسوب إلى الإمام عليّ عليه السلام موجود في مكتبة مرقد الإمام الرّضا عليه السلام.

٤ ـ نسخة من‌القرآن‌المنسوب إليه عليه السلام موجودة في‌المكتبة الملكيّة السّابقة بطهران.

لقد رأينا النُّسَخ الثّلاث الأخيرة المذكورة، وفي جميعها دلائل تشير إلى أنّها مكتوبة في عصر متأخّر عن عصر الإمام. على أيّ حال مصير مُصْحَف عليّ عليه السلام غير معلوم، واستنادًا إلى الدّليل الرّوائيّ فهو عند الإمام الحجّة المنتظر (عجّل الله تعالى فرجه). (١٣٩ ـ ١٤١)

---

١ ـ تاريخ القرآن (الفارسيّة): ٨٦.

الفصل الحادي عشر

نصّ الحسينيّ الجلاليّ (معاصر) في «دراسة حول القرآن الكريم»

مصاحف الصّحابة

ولم تحتفظ المصادر بشيء من مصاحف الصّحابة سوى أربعة مصاحف لهم، وهم حسب وفياتهم. [إلى أن قال:]

ونظرة خاطفة إلى تواريخ أعمار هؤلاء تكشف أنّ زيد بن ثابت هو أحدثهم عمرًا وآخرهم وفاة. واختلاف المصاحف تستدعي دراسة عميقة، ولكنّها تفقد النّصّ التّاريخيّ الموثوق؛ لاعتمادها على أخبار آحاد وظنون أفراد لا توجب علمًا ولا عملًا. ويبقى النّصّ القرآنيّ المعروف تاريخيًّا بالمُصْحَف الإمام والمتداول في عصرنا، هذا النّصّ المتواتر عصرًا بعد عصرٍ حتّى عصرنا هذا. أمّا المصاحف الأُخرى فقد انعدمت سوى بعض الفقرات في ترتيبها، نذكرها حسب تواريخ وفيات أصحابها، مع الإشارة إلى تراجمهم:

١ ـ مُصْحَف أُبيّ بن كعب

أُبيّ بن كعب بن قيس بن عُبَيْد بن معاوية بن عمرو بن مالك الأنصاريّ، شهد العقبة الثّانية وبايع رسول الله فيها ثمّ شهد بدرًا. روي عن رسول الله ﷺ قال: «أقرأ أُمّتي أُبيّ»، وعن أنس أنّ النّبيّ قد دعا أُبيًّا فقال: «إنّ الله أمرني أن أقرأ عليك، قال: الله سمّاني لك؟ قال: نعم»، فجعل أُبيّ يبكي. قال أبو عمرو: وكان أُبيّ ممّن كتب لرسول الله ﷺ الوحي قبل زيد بن ثابت ومعه أيضًا.

وعن الواقديّ قال: أوّل من كتب لرسول الله ﷺ مقدمه المدينة أُبيّ بن كعب، وهو

أوّل من كتب في آخر الكتاب و«كتب فلان». ومات في خلافة عمر بن الخطّاب سنة ١٩، وقيل: ٢٠هـ، وقيل: إنّه مات في خلافة عُثمان سنة ٣٢هـ[1] ...[ثمّ ذكر رواية ابن النّديم نقلًا عن الفضل بن شاذان في تأليف السُّوَر في قراءة أُبيّ بن كعب، كما تقدّم عن الشّيخ معرفة، فقال:]

وجميع آي القرآن في قول أُبيّ بن كعب ستّة آلاف آية ومائتان وعشر آيات. جميع عدد سُوَر القرآن في قول عطاء بن يسار مائة وأربع عشرة سورة، وآياته ستّة آلاف ومائة وسبعون آية، وكلماته سبعة وسبعون ألفًا وأربعمائة وتسع وثلاثون كلمة، وحروفه ثلاثمائة ألف حرف وثلاثة وعشرون ألفًا وخمسة عشر حرفًا. وفي قول عاصم الجَحْدريّ مائة وثلاث عشرة سورة. وجميع آيات القرآن في قول يحيى بن الحارث الذّماريّ ستّة آلاف ومائتان وستّ وعشرون آية، وحروفه ثلاثمائة ألف حرف وواحد وعشرون ألف حرف وخمسمائة وثلاثون حرفًا.

ويظهر من السِّجستانيّ (ت٣١٦هـ) أنّ مُصْحَف أُبيّ قد أحرق، قال: إنّ ناسًا من أهل العراق قدموا إليه فقالوا: إنّما تحمّلنا إليك من العراق، فأخرج لنا مُصْحَف أُبيّ، قال محمّد: قد قبضه عُثمان، قالوا: سبحان الله! أخرجه لنا، قال: قد قبضه عُثمان[2].

وذكر ابن الجوزيّ أنّ في عام ٥١٥هـ احترق مُصْحَف بخطّ أُبيّ بن كعب مع ٥٠٠ مُصْحفٍ[3].

٢ ـ [مُصْحَف] عبد الله بن مسعود

هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب بن شَمْخ بن فارس بن مخزوم الهُذَليّ الكوفيّ، ويكنّى بابن أُمّ عبد وأبي عبد الرّحمان. كان إسلامه قديمًا وهاجر الهجرتين إلى أرض الحبشة وإلى المدينة، وشهد بدرًا والحُدَيبيّة.

عن عبد الله بن عمرو قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «خذوا القرآن من أربعة:

---

١ ـ تخريج الدّلالات: ١٠٩.

٢ ـ المصاحف: ٢٥.

٣ ـ المنتظم ٩: ٢٢٤.

من أُمّ عبد ـ أي عبد الله بن مسعود ـ ومُعَاذ بن جَبَل وأُبيّ بن كعب وسالم مولى أبي حُذَيفة».

مات ابن مسعود بالمدينة سنة ٣٢هـ ودفن بالبقيع وكان يومه ابن بضع وستّين سنة [١].

وقال الذّهبيّ (ت٧٤٨هـ): «كان من السّابقين الأوّلين ومن مهاجري الحبشة، شهد بدرًا واحتزّ رأس أبي جهل فأتى به للنّبيّ ﷺ». وكان أحد من جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ وأقرأه، وكان يقول: «حفظت من في رسول الله ﷺ سبعين سورة ...» [٢].

قال أبو موسى: «ما كنت أحسب ابن مسعود وأُمّه ـ أُمّ عبد ـ إلّا من أهل البيت؛ لكثرة دخولهم وخروجهم»، وكان النّبيّ ﷺ يُطلِع ابن مسعود على أسراره ونجواه.

وقال ﷺ: «من أحبّ أن يقرأ القرآن غضًّا كما أُنزل، فليقرأ قراءة ابن أُمّ عبد» ... [٣].

قال الخَزْرَجيّ (ح٩٢٣) في ترجمته: أنّه أحد السّابقين الأوّلين، شهد بدرًا والمشاهد، (وروى) عنه خلق من الصّحابة ومن التّابعين، تلقّى من النّبيّ ﷺ سبعين سورة، قال عَلْقَمة: «كان يشبه النّبيّ ﷺ في هديه ودلّه وسمته، قال أبو نُعَيم: مات بالمدينة سنة ٣٢هـ عن بضع وستّين سنة» [٤].

وذكر الشّهرستانيّ (ت٥٤٨هـ) في المؤاخذات على عُثمان قوله: «وضربه عبد الله ابن مسعود على إحضار المُصْحَف وعلى القول الّذي شانه به» [٥]. وهذا يعني أنّ الموقف كان شديدًا ومتأزّمًا.

ونقل الذّهبيّ (ت٧٤٨هـ) عن ثَعْلبة بن أبي مالك، قال: سمعت عُثمان يقول: من لعذري من ابن مسعود، غضب إذ لم أُوَلِّه نسخ القرآن؛ فهلّا غضب على أبي بكر وعمر وهما عزلاه عن ذلك وولّيا زيدًا، فاتّبعت أمرهما؟ [٦]

---

١ ـ تخريج الدّلالات: ١٣٢.

٢ ـ معرفة القُرّاء ١: ٣٣.

٣ ـ نفس المصدر ١: ٣٤.

٤ ـ خلاصة تهذيب الكمال: ١٨١، طبعة القاهرة ١٣٢٢هـ.

٥ ـ الملل والنّحل: ٤٥، ط: دار الفكر ١٤١٧هـ.

٦ ـ معرفة القُرّاء ١: ٣٧.

وروى البخاريّ عن ابن مسعود قوله: «والله الّذي لا إله غيره ما أُنزلت سورة من كتاب الله، إلّا أنا أعلم أين أُنزلت، ولا أُنزلت آية من كتاب الله، إلّا أنا أعلم فيم أُنزلت، ولو أعلم أحدًا أعلم منّي بكتاب الله تُبلغه الإبل لركبت إليه».

ويظهر أنّ مُصْحَف ابن مسعود كان شائعًا في عصر الحَجّاج ين يوسف الثّقفيّ (ت ٩٥هـ)، حيث قال ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ): «وقال عاصم بن بَهْدَلة: سمعت الحَجَّاج يقول: اتّقوا الله ما استطعتم، هذا والله مثوبة واسمعوا وأطيعوا وأنفقوا خيرًا لأنفسكم ليس فيه مثوبة، والله لو أمرتكم أن تخرجوا من هذا الباب فخرجتم من هذا حلّت لي دماؤكم، ولا أجد أحدًا يقرأ على قراءة ابن أُمّ عَبْد ـ يعني ابن مسعود ـ إلّا ضربت عنقه، ولأُحكّنّها من المُصْحَف ولو بضلع خنزير، وقد ذكر ذلك عند الأعمش، فقال: وأنا سمعته يقول، فقلت في نفسي: لأقرأنّها على رغم أنفك»[١].

وذكر ابن النّديم (ت ٣٨٠هـ) ترتيب نزول القرآن في مُصْحَف عبد الله بن مسعود بقوله: قال الفضل بن شاذان: وجدت في مُصْحَف عبد الله بن مسعود تأليف سُوَر القرآن على هذا التّرتيب ... [**ثمّ ذكر ترتيب السُّوَر طبق مُصْحَفه، كما تقدّم عنه في باب ترتيب سُوَر المكّيّة والمدنيّة وترتيب نزولها قسم الجداول، فقال:**]

أقول: «هذا نصّ صريح في ترتيب مُصْحَف ابن مسعود على رواية ابن شاذان الّذي كان موجودًا في القرن الرّابع الهجريّ، وأنّ ابن شاذان أو ابن النّديم شاهد نسخة كتبت منذ مائتي سنة، وهذا يعني على أقلّ الفروض كونها نسخة من القرن الثّاني إن كان القائل هو ابن النّديم، أو من القرن الأوّل إن كان القائل هو ابن شاذان كما هو الظّاهر».

٣ـ [مُصْحَف] عليّ بن ابي طالب عليه السلام

هو عليّ بن أبي طالب بن عبد المُطَّلِب بن هاشم بن عبد مناف بن قُصَيّ أبو الحسن. قال أبو إسحاق: «أوّل من آمن بالله ورسوله محمّد صلى الله عليه وآله من الرّجال عليّ بن أبي طالب»[٢].

---

١ ـ الكامل ٤: ٢٨٥.

٢ ـ ابن هشام ١: ٢٦٢.

وعن ابن عمر: «أسلم عليّ بن أبي طالب وهو ابن ثلاث عشرة سنة، وتوفّي وهو ابن ثلاث وستّين سنة».

وقال عليّ: «صلّيت مع رسول الله ﷺ لا يصلّي معه غيري إلّا خديجة». وأجمعوا على أنّه صلّى القبلتين وهاجر وشهد بدرًا والحُدَيبيّة وسائر المشاهد، وأنّه أبلى ببدر وأُحُد وبالخندق وخيبر بلاء عظيماً وكان لواء رسول الله ﷺ في يده في مواطن كثيرة، ولم يتخلّف عن مشهد شهده رسول الله منذ قدم المدينة إلّا تبوك[١].

وقال الذّهبيّ (ت٧٤٨ﻫ) عن عاصم بن أبي النّجود عن أبي عبد الرّحمان السُّلَميّ، قال: ما رأيت أحدًا كان أقرأ من عليّ. وقال ابن سيرين: «يزعمون أنّ عليًّا كتب القرآن على تنزيله، فلو أُصيب ذلك الكتاب لكان فيه علم»[٢].

روى ابن النَّديم (ت ٣٨٠ﻫ): «عن عبد خير، عن عليّ عليه السلام أنّه رأى من النّاس طيرةً عند وفاة النّبيّ ﷺ، فأقسم أنّه لا يضع على ظهره رداءه حتّى يجمع القرآن، فجلس في بيته ثلاثة أيّام حتّى جمع القرآن، فهو أوّل مُصْحَف جمع فيه القرآن من قلبه، وكان المُصْحَف عند أهل جعفر. ورأيت أنا في زماننا عند أبي يعلى حَمْزة الحسنيّ رحمه الله مُصْحَفاً قد سقط منه أوراق بخطّ عليّ بن أبي طالب، يتوارثه بنو حسن على مرّ الزّمان، وهذا ترتيب السُّوَر من ذلك المُصْحَف ...»[٣].

أقول: تتّفق جميع نُسَخ الفهرست المطبوعة على هذا السّقط، ولم يذكر التّرتيب كما وعد، ولكن من حسن الحظّ أنّ اليعقوبيّ (ت ٢٨٤ﻫ) في تاريخه ذكر بتفصيل ترتيب هذا المُصْحَف، و قال: روى بعضهم أنّ عليّ بن أبي طالب كان جمعه لمّا قبض رسول الله وأتى به يحمله على جمل، فقال: هذا القرآن قد جمعته، وكان قد جَزّأه سبعة أجزاء...

[وذكر كما تقدّم عن اليعقوبيّ ج /٢ في قسم الجداول، ثمّ قال:]

وروى الكُلينيّ عن الإمام الصّادق أنّه أخرج المُصْحَف الّذي كتبه عليّ عليه السلام، وقال:

---

١ ـ أُسد الغابة ١: ٩١ ـ ١٢٥.

٢ ـ معرفة القُرّاء ١: ٢٢٨.

٣ ـ الفهرست: ٣٠.

أخرجه عليّ عليه السلام إلى النّاس حين فرغ منه وكتبه، فقال لهم: «هذا كتاب الله عَزَّ وجَلَّ كما أنزله الله على محمّد صلى الله عليه وآله، وقد جمعته من اللّوحين، فقالوا: هو ذا عندنا مُصْحَف جامع فيه القرآن لا حاجة لنا فيه، فقال: أما والله ما ترونه بعد يومكم هذا أبدًا، إنّما كان عليّ أن أخبركم حين جمعته لتقرؤوه»[1].

والمصاحف المنسوبة إلى الإمام عليّ عليه السلام والموجودة في مختلف المكتبات تستدعي دراسة موضوعيّة لمعرفة حقيقتها، وما وقفت على صورة منه لا يختلف عن المُصْحَف الإمام بشيء، وإليك جردًا بما وقفت عليه من المصاحف المنسوبة إليه عليه السلام:

١ ـ نسخة النّجف الأشرف في الرّوضة الحيدريّة

وصفها كوركيس عَوّاد بقوله: «نسخة مكتوبة بالخطّ الكوفيّ الأوّل العريض، على الجلود المصقولة، لونها عسليّ فاتح، ووضعها كالسّفينة، سقط من أوّلها وآخرها أوراق والباقي منها ١٢٧ ورقة، مقياسها ٢٩×١٩/٥ سم، تنسب كتابتها إلى الإمام علـيّ عليه السلام (ت ٤٠هـ = ٦٦١م). وصفها كاظم الدُّجَيليّ في مجلّة «لغة العرب ٣، بغداد ١٩١٤، ص: ٥٩٨ ـ ٥٩٩». وانظر: «السّيّد أحمد الحسينيّ، فهرست مخطوطات خزانة الرّوضة الحيدريّة في النّجف الأشرف، مط النّعمان، النّجف ١٩٧١؛ ص: ١٥» وراجع بشأنها:

تاريخ القرآن: لأبي عبد الله الزّنجانيّ، القاهرة ١٩٣٥م، ص: ٤٦.

خزائن الكتب القديمة في العراق: لكوركيس عَوّاد، ص: ١٣٣.

ماضي النّجف وحاضرها: لجعفر آل محبوبة. ١، ط ٢، النّجف ١٩٥٨م ص: ١٤٨.

المنجد، ص: ٦٤... **[ثمّ ذكر قول أبي عبد الله الزّنجانيّ، كما تقدّم عنه في باب «كيفيّة جمع القرآن»، فقال:]**

٢ ـ نسخة مشهد رأس الحسين بالقاهرة

قال عَوّاد: «نسخة تعرف بـ«مُصْحَف عليّ»، مكتوبة على الرّقّ بالخطّ الكوفيّ، في الصّفحة ١٤ سطرًا (المنجد ص: ٧١) **[عَوّاد ص: ٤٠٤]**.

---

١ ـ الكافي ٢: ٦٣٣.

وصفت الدّكتورة سَعاد ماهر نسخة المسجد الحسينيّ بالقاهرة بقولها: «بالنّسبة إلى المُصْحَف المعروف (بمُصْحَف عليّ) نلاحظ أنّه لم يذكر في المراجع التّاريخيّة إلّا على قلّة وفي إشارات عابرة، هذا على أنّنا لم نعثر على نصّ تاريخيّ يشير إلى وجوده بمصر في أوائل العصر الإسلاميّ.

والمُصْحَف المنسوب إلى عليّ بن أبي طالب كرّم الله وجهه والمحفوظ بمسجد الحسين رضوان الله عليه، يتكوّن من (٥٠٤) صفحات من الرّقّ ومكتوب بمداد يميل إلى السّواد. أمّا خطّ المُصْحَف فهو كوفيّ بسيط، نقطت حروفه بنُقَط حمراء للشّكل وأُخرى سوداء للإعجام. وسأتناول ملاحظاتي عليه بالتّفصيل فيما يلي:

أوّلًا ـ خطّ المُصْحَف كوفيّ بسيط ذو زوايا قائمة وخالٍ من الزّخارف الكتابيّة، ويشبه إلى حدّ كبير كتابات العراق على الرّقّ في نهاية القرن الأوّل وبداية القرن الثّاني الهجريّ.

ثانيًا ـ استخدام الرّقّ في هذا المُصْحَف الّذي يبلغ عدد صفحاته (٥٠٤) يرجّح عدم ظهور الكاغد أو غيره من أنواع القراطيس الّتي انتشرت في العصر العبّاسيّ، ولذا فمن المرجّح أن يكون هذا المُصْحَف من العصر الأُمَويّ.

ثالثًا ـ وجود النُّقَط الحَمْراء للتّشكيل والنُّقَط السّوداء للإعجام في المُصْحَف يقطع بأنّه لم يكتب قبل عصر الخليفة الأُمَويّ الوليد بن عبد الملك، وهو العصر الّذي تولّى فيه الحَجّاج بن يوسف الثّقفيّ ولاية العراق، وطلب من نصر بن عاصم إعجام الحروف بمعنى نقطها. كما أنّه من المؤكّد لم يكتب بعد سنة ١٦٠هـ، حين اختفت النُّقَط الحمراء[١].

٣ ـ نسخة مكتبة رضا رامبور ـ الهند

قال عَوّاد: «نسخة في غاية النّفاسة، تنسب كتابتها إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ت ٤٠هـ = ٦٦١م)، قوامها ٣٤٣ ورقة، مكتوبة على الرّقّ بالخطّ الكوفيّ».

راجع في شأنها ما ذكره امتياز عليّ عرشيّ في فهرسه[٢]:

---

١ ـ مخلّفات الرّسول: ١٢٦.

٢ ـ عَوّاد: ٣٩.

Imtiyaz Ali Arshi, Catalogur of thr Arabic Manuscripts in Raza Library, Rampur. (Vol. I, Rampur, 1963, P.XI, 2-3, No1).

٤ ـ نسخة طوب قبوسراي ـ إستانبول

قال عوّاد: «نسخة مكتوبة على الرّقّ في مكتبة أمانة خزينة، ملحقة بطوب قبوسراي، قوامها ٤١٤ ورقة، كتب عليها: إنّها من أوّلها إلى سورة القارعة بخطّ الإمام عليّ، وما بعد ذلك مضاف سنة ٣٠٧هـ، بخطّ كوفيّ مشابه لخطّ الأصل *(Karatay, Vol.I,P.9,No,25E.H.2)* وعنها نسخة مصوّرة في معهد المخطوطات». [**فهرس المخطوطات المصوّرة ١: ٢، تسلسل ١٨/ الكتب السّماويّة**][1]..

٥ ـ مُصْحَف بخطّ كوفيّ

جاء في الدّليل السّياحيّ لمحافظة كربلاء ما نصّه: «ينسب خطّه إلى الإمام أمير المؤمنين عليّ عليه السلام، محفوظ وسط صندوق فضّيّ موضوع داخل الضّريح المطهّر» ونشرت صورة منه في صفحة: ١٦.

وجاء في الموسوعة القرآنيّة: [١ ـ ٦٣] ولقد كان في دار الكتب العلويّة في النّجف مُصْحَف بالخطّ الكوفيّ، مكتوب في آخره: «كتبه عليّ بن أبي طالب عليه السلام في سنة أربعين من الهجرة»، وهي السّنة الّتي تُوفّي فيها عليّ عليه السلام.

٦ ـ مُصْحَف بخطّ الإمام عليّ عليه السلام

انديا أوفس لَنْدن، عليها خواتم سلاطين المُغول.

٧ ـ مُصْحَف بخطّ الإمام عليّ عليه السلام

وقد أكمل بخطّ كوفيّ مشابه لخطّ الأصل سنة ٣٠٧هـ بخطّ كوفيّ في م/ أمانة رقم ٢ [مصوّر ٠/٢].

---

١ ـ نفس المصدر: ٣٤.

٨ ـ مُصْحَف بخطّ الإمام عليّ عليه السلام

بخطّ كوفيّ م / عُثمانيّة رقم ٢٥.

٩ ـ مُصْحَف بخطّ الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام

بخطّ كوفيّ قديم، م / أمانة رقم ٢٩ عدد الأوراق ١٤٧ [مصوّر ٢/١].

١٠ ـ مُصْحَف بخطّ عليّ عليه السلام

من سورة الحُجُرات إلى آخر القرآن في م / الحميديّة رقم / ٢.

١١ ـ نسخة مكتبة الإمام يحيى في صنعاء ـ اليمن

جاء وصفها في فهرس الخزانة كالآتي: «المُصْحَف الشّريف وهو أحد المصاحف الّتي أُرسلت إلى الأقطار في خلافة عُثمان بن عَفّان، هذا المُصْحَف بالقلم الكوفيّ بخطّ الصّحابة في رقّ حجمه ٣٤٣٤س، وقد ذهب منه جملة أوراق والباقي منه أكثره، عدد صحائفه ٥٤٠، والّذي ذهب منه كان ذهابه في المدّة القريبة منذ خمسين عامًا بعد أن تنافس النّاس في اقتناء الآثار الثّمينة».

وقد أخبر جماعة من علماء العصر ممّن كان شاهد هذا المُصْحَف وقرأه أنّه كان كاملًا، وأنّه شاهدوا في ختامه ما لفظه: (وكتبه عليّ بن أبو [كذا] طالب). وممّن أخبر بهذا القاضي العلّامة محمّد بن عبد الله الجَنداريّ: أنّه شاهد هذا في سنة ١٣١٢هـ، وأخبر السّيّد العلّامة عليّ بن حسين الشّاميّ عن شيخه صفيّ الإسلام أحمد بن عبد الله الجَنداريّ بمثل ما تقدّم، وروى القاضي العلّامة الصّفيّ أحمد بن أحمد الجرافيّ عن شيخه العلّامة عليّ بن حسين المغربيّ بنحو هذا. **[ثمّ ذكر جدول ترتيب القرآن في مصاحف الصّحابة، كما تقدّم ج ٢/ في قسم الجداول، فذكر بعدها أيضًا جدول اختلاف مصاحف الصّحابة، وإن شئت فراجع].**

(٧٤ ـ ٨٦)

الباب الخامس

رسم القرآن و فيه فصول :



الفصل الأوّل

نصّ ابن قُتيبة (م: ٢٧٦) في «تأويل مشكل القرآن»

باب ما ادُّعي على القرآن من اللّحن

وأمّا ما تعلّقوا به من حديث عائشة رضي الله عنها في غلط الكاتب، وحديث عُثمان: أرى فيه لحنًا، فقد تكلّم النّحويّون في هذه الحروف، واعتلّوا لكلّ حرف منها، واستشهدوا الشّعر[1].

فقالوا في قوله سبحانه: ﴿إِنْ هٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[2] وهي لغة بَلْحَرث بن كعب[3]، يقولون: مررت برجلان، وقبضت منه درهمان، وجلست بين يداه، وركبت علاه، وأنشدوا:

تزوّد منّا بين أُذناه ضربة دعَته إلى هابي التّراب عقيم

أي موضع كثير التّراب لا ينبت. وأنشدوا:

أيّ قلوص راكب تراها طاروا علاهنّ فَطِر عَلاهَا

على أنّ القُرّاء قد اختلفوا في قراءة هذا الحرف، فقرأه: أبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر: «إِنَّ هٰذَيْن لَسَاحِرَانِ»، وذهبا إلى أنّه غلط من الكاتب كما قالت عائشة.

---

١ ـ راجع: اللّسان ١٦: ١٧١ ـ ١٧٢.

٢ ـ طه / ٦٣.

٣ ـ انظر: الصّاحبيّ: ٢٠.

وكان عاصم الجَحْدَريّ يكتب هذه الأحرف الثّلاثة في مُصْحَفه على مثالها في الإمام، فإذا قرأها، قرأ: «إنّ هٰذَيْنِ لَسَاحِرَانِ»، وقرأ: «والمُقيمُونَ الصَّلوٰةَ»، وقرأ: «إنّ الّذينَ آمَنُوا وَالَّذينَ هَادُوا وَالصَّابِئينَ».

وكان يقرأ أيضًا في سورة البقرة: «وَالصَّابِرُونَ فِى الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ» ويكتبها: (الصَّابِرينَ).

وإنّما فرّق بين القراءة والكتاب لقول عُثمان ﵁: «أرى فيه لحنًا وستُقيمُه العرب بألسنتها» فأقامه بلسانه، وترك الرّسم على حاله.

وكان الحَجّاج وكَلَ عاصِمًا ونَاجِيةَ بن رُمْح وعليّ بن أصمع[1] بتتبّع المصاحف، وأمرهم أن يقطعوا كلّ مُصْحَف وجدوه مخالفًا لمُصْحَف عُثمان، ويعطوا صاحبه ستّين درهمًا. (٥٠ ـ ٥١)

وليست تخلو هذه الحروف من أن تكون على مذهب من مذاهب أهل الإعراب فيها، أو أن تكون غلطًا من الكاتب، كما ذكرت عائشة رضي الله عنها.

فإن كانت على مذاهب النّحويّين فليس هاهنا لحن بحمد الله، وإن كانت خطأ في الكتاب، فليس على رسوله ﷺ جناية الكاتب في الخطّ.

ولو كان هذا عيبًا يرجع على القرآن، لرجع عليه كلّ خطأ وقع في كتابة المُصْحَف من طريق التّهجّي[2]. فقد كُتِب في الإمام: ﴿إنْ هٰذَنِ لَسَاحِرَانِ﴾ بحذف ألف التّثنية. وكذلك «ألف التّثنية» تحذف في هجاء هذا المُصْحَف في كلّ مكان، مثل: «قَالَ رَجُلَنِ»

---

١ ـ في القرطين «عليّ بن أسمع عمّ أبي الأصمعيّ».

٢ ـ في مجاز القرآن ٢: ٢٥٩: «قال أبو عمرو: وأكون الصّالحين»، وذهب الواو من الخطّ، كما يكتب «أبو جاد»: «أبجد» هجاء. وقال آخرون: الجزم على غير موالاة ولا شركة «وأكون»، ولكنّه أشركه في الكلام الأوّل، كأنّه قال: هلّا أخّرتني أكن، فهذه الفاء شركة في موضع الفاء الأُولى، والفاء الأُولى الّتي في «أصدق» في موضع جزم، قال:

إذا قصرت أسيافنا كان وصلها خطانا إلى أعدائنا فنضارب

و﴿ فَاٰخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا ﴾[١]، وكتبت كُتّاب المُصْحَف «الصّلوة والزّكوة والحيوة» بالواو، واتّبعناهم في هذه الحروف خاصّة على التّيمّن بهم، ونحن لا نكتب «القطاة والقناة والفَلاة» إلّا بالألف، ولا فرق بين تلك الحروف وبين هذه.

وكتبوا «الرّبو» بالواو، وكتبوا ﴿ فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾[٢]، فمال بلام منفردة.

وكتبوا ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِى المُرْسَلِينَ ﴾[٣] بالياء، ﴿ أَوْ مِنْ وَرَاىِٕ حِجَابٍ ﴾[٤] بالياء في الحرفين جميعًا، كأنّهما مضافان ولا ياء فيهما، إنّما هي مكسورة.

وكتبوا ﴿ اَمْ لَهُمْ شُرَكٰو ﴾[٥]، و﴿ فَقَالَ الضُّعَفٰوُ ﴾[٦] بواو ولا ألف قبلها.

وكتبوا ﴿ اَوْ اَنْ نَفْعَلَ فِى اَمْوَالِنَا مَا نَشَاوُ ﴾[٧] بواو بعد الألف وفي موضع آخر «مَا نَشَاءُ»[٨] بغير واو، ولا فرق بينهما.

وكتبوا ﴿اَوْ لَاَاذْبَحَنَّهُ اَوْ لَيَاْتِيَنِّي بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ﴾[٩] بزيادة ألف. وكذلك ﴿ وَلَاَاوْضَعُوا خِلَالَكُمْ ﴾[١٠] بزيادة ألف بعد لام ألف. وهذا أكثر في المُصْحَف من أن نستقصيه.

(٥٧ ـ ٥٨)

---

١ ـ المائدة / ١٠٧.
٢ ـ المعارج / ٣٦.
٣ ـ الأنعام / ٣٤.
٤ ـ الشّورى / ٥١.
٥ ـ القلم / ٤١؛ الشّورى / ٢١.
٦ ـ إبراهيم / ٢١.
٧ ـ هود / ٨٧.
٨ ـ الإسراء / ١٨؛ الحجّ / ٥.
٩ ـ النّمل / ٢١.
١٠ ـ التّوبة / ٤٧.

و﴿ فَاٰخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا ﴾[١]، وكتبت كُتَّاب المُصْحَف «الصّلوة والزّكوة وَالحيوة» بالواو، واتّبعناهم في هذه الحروف خاصّة على التّيمّن بهم، ونحن لا نكتب «القطاة والقناة والفَلاة» إلّا بالألف، ولا فرق بين تلك الحروف وبين هذه.

وكتبوا «الرّبو» بالواو، وكتبوا ﴿ فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾[٢]، فمال بلام منفردة.

وكتبوا ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأِى الْمُرْسَلِينَ ﴾[٣] بالياء، ﴿ أَوْ مِنْ وَرَاءِىْ حِجَابٍ ﴾[٤] بالياء في الحرفين جميعًا، كأنّهما مضافان ولا ياء فيهما، إنّما هي مكسورة.

وكتبوا ﴿ اَمْ لَهُمْ شُرَكٰو ﴾[٥]، و﴿ فَقَالَ الضُّعَفٰوُ ﴾[٦] بواو ولا ألف قبلها.

وكتبوا ﴿ اَوْ اَنْ نَفْعَلَ فِى اَمْوَالِنَا مَا نَشَاؤُ ﴾[٧] بواو بعد الألف وفي موضع آخر «مَا نَشَاءُ»[٨] بغير واو، ولا فرق بينهما.

وكتبوا ﴿اَوْ لَاَاذْبَحَنَّهُ اَوْ لَيَاْتِيَنِّي بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ﴾[٩] بزيادة ألف. وكذلك ﴿ وَلَاَاوْضَعُوا خِلَالَكُمْ ﴾[١٠] بزيادة ألف بعد لام ألف. وهذا أكثر في المُصْحَف من أن نستقصيه.

(٥٧ ـ ٥٨)

---

١ ـ المائدة / ١٠٧.
٢ ـ المعارج / ٣٦.
٣ ـ الأنعام / ٣٤.
٤ ـ الشّورى / ٥١.
٥ ـ القلم / ٤١؛ الشّورى / ٢١.
٦ ـ إبراهيم / ٢١.
٧ ـ هود / ٨٧.
٨ ـ الإسراء / ١٨؛ الحجّ / ٥.
٩ ـ النّمل / ٢١.
١٠ ـ التّوبة / ٤٧.

الفصل الثّاني

نصّ البَلاذُريّ (م: ٢٧٩) في «فتوح البُلدان»

[الخطّ العربيّ قبل الإسلام وبعده]

١ ـ حدّثني عبّاس بن هِشام بن محمّد السّائب الكلبيّ عن أبيه، عن جدّه وعن الشّرقيّ بن القطاميّ، قال: اجتمع ثلاثة نفرَ من طيّء ببقّة، وهم: مُرامِر بن مُرّة، وأسْلَم بن سِدْرَة، وعامر بن جَدْرة، فوضعوا الخطّ وقاسوا هجاء العربيّة على هجاء السُّريانيّة، فتعلّمه منهم قوم من أهل الأنبار، ثمّ تعلّمه أهل الحيرة من أهل الأنبار، وكان بِشر بن عبد الملك أخو أُكَيْدِر بن عبد الملك بن عبد الجنّ الكِنديّ، ثمّ السَّكونيّ صاحب دَوْمة الجَنْدل يأتي الحيرة فيقيم بها الحين، وكان نصرانيًّا.

فتعلّم بِشْر الخطّ العربيّ من أهل الحيرة، ثمّ أتى مكّة في بعض شأنه، فرآه سُفيان ابن أُميّة بن عبد شمس، وأبو قيس بن عبد مناف بن زُهْرة بن كلاب يكتب، فسألاه أن يعلّمهما الخطّ فعلّمهما الهجاء. ثمّ أراهما الخطّ فكتبا، ثمّ إنّ بِشرًا وسُفيان وأبا قيس أتوا الطّائف في تجارة، فصَحِبَهم غيلان بن سَلَمة الثّقفيّ فتعلّم الخطّ منهم، وفارقهم بِشْر ومضى إلى ديار مُضَر، فتعلّم الخطّ منه عمرو بن زُرارة بن عُدُس، فسمّي عمرو الكاتب، ثمّ أتى بِشْر الشّام فتعلّم الخطّ منه ناس هناك، وتعلّم الخطّ من الثّلاثة الطّائيّين أيضاً رجل من طابخة كلب، فعلّمه رجلًا من أهل وادي القرى فأتى الوادي يتردّد، فأقام بها وعلّم الخطّ قومًا من أهلها.

٢ ـ وحدّثني بِكْر بن الهيثم، قال: حدّثنا عبد الرَّزّاق؛ عن مَعْمَر، عن الزُّهْريّ، عن عُبَيْد الله بن عبد الله بن عُقْبَة: أنّ النّبيّ ﷺ قال للشّفاء بنت عبد الله العَدْويّة من رهط عمر

ابن الخطّاب: «ألا تعلّمين حَفْصَة رَقْنة النّملة كما علّمتها الكتابة»؟ وكانت الشّفاء كاتبة في الجاهليّة.

٣ ـ وحدّثني الوليد بن صالح، عن الواقِديّ، عن أُسامة بن زيد، عن عبد الرّحمان ابن سعد، قال: كانت حَفْصَة زوج النّبيّ ﷺ تكتب.

٤ ـ وحدّثني الوليد، عن الواقِديّ، عن ابن أبي سَبْرة، عن عَلْقَمة بن أبي عَلْقَمة، عن محمّد بن عبد الرّحمان بن ثوبان: أنّ أُمّ كلثوم بنت عُقْبة كانت تكتب.

٥ ـ وحدّثني الوليد، عن الواقِديّ، عن فَرْوَة، عن عائشة بنت سعد أنّها قالت: علّمني أبي الكتاب. وحدّثني الوليد، عن الواقِديّ، عن موسى بن يعقوب، عن عمّته، عن أُمّها كريمة بنت المقداد أنّها كانت تكتب.

٦ ـ حدّثني الوليد، عن الواقِديّ، عن ابن أبي سَبْرة، عن ابن عَوْن، عن ابن مياح، عن عائشة: أنّها كانت تقرأ المُصْحَف ولا تكتب.

٧ ـ وحدّثني الوليد، عن الواقِديّ، عن عبد الله بن يزيد الهُذَليّ، عن سالم سبلان، عن أُمّ سلمة أنّها كانت تقرأ ولا تكتب.

٨ ـ وقال الواقِديّ وغيره: كتب حَنْظَلة بن الرّبيع بن رَبَاح الأُسَيديّ من بني تميم بين يدي رسول الله ﷺ مرّة، فسُمّي حَنْظَلة الكاتب.

٩ ـ وقال الواقِديّ: كان الكُتّاب بالعربيّة في الأوس والخزرج قليلًا، وكان بعض اليهود قد علّم كُتّاب العربيّة، وكان تعلّمه الصّبيان بالمدينة في الزّمن الأوّل، فجاء الإسلام وفي الأوس والخزرج عدّة يكتبون، وهم: سعد بن عُبادَة بن دُلَيم والمنذر بن عمرو وأُبيّ ابن كعب وزيد بن ثابت، فكان يكتب العربيّة والعِبرانيّة، ورافع بن مالك وأُسَيد بن حُضَيْر ومَعْن بن عَديّ البَلَويّ حليف الأنصار وبشير بن سعد وسعد بن الرّبيع وأوس بن خَوليّ وعبد الله بن أُبيّ المنافق.

قال: فكان الكلمة منهم والكامل من يجمع إلى الكتاب الرّمي والعَوْم، رافع بن مالك وسعد بن عُبَادَة وأُسَيد بن حُضَير وعبد الله بن أُبيّ وأوس بن خَوليّ، وكان من جمع

هذه الأشياء في الجاهليّة من أهل يثرب سُوَيْد بن الصّامِت وحُضَير الكتائب.

١٠ ـ قال الواقِديّ: وكان جفينة العباديّ من أهل الحيرة نصرانيًّا ظئرًا لسعد بن أبي وَقّاص، فاتّهمه عُبَيد الله بن عمر بمشايعة أبي لُؤلُؤة على قتل أبيه، فقتله وقتل ابنيه.

١١ ـ حدّثنا إسحاق بن أبي إسرائيل، قال: حدّثنا عبد الرّحمان بن أبي الزِّناد، عن أبيه، عن خارجة بن زيد، أنّ أباه زيد بن ثابت قال: أمرني رسول الله ﷺ أن أتعلّم له كتاب يهود، وقال لي: «إنّي لا آمن يهودًا على كتابي»، فلم يمرّ بي نصف حتّى تعلّمته، فكنت أكتب له إلى يهود، وإذا كتبوا إليه قرأت كتابهم. (٤٥٦ ـ ٤٦٠)

الفصل الثّالث

نصّ السِّجِستانيّ (م: ٣١٦) في «المصاحف»[1]

خطوط المصاحف

١ ـ حدّثنا عبد الله قال: حدّثنا عبد الله بن محمّد الزُّهْـريّ إن شـاء الله، حـدّثنا سُفيان، عن مُجالِد، عن الشَّعبيّ قال: سألت المهاجرين: من أين تعلّمتم الكتابة؟ قالوا: من أهل الحيرة، وسألنا من أهل الحيرة: من أين تعلّمتم الكتابة؟ قالوا: من أهل الأنبار.

٢ ـ حدّثنا عبد الله قال: حدّثنا عليّ بن حَرْب عن هِشام بن محمّد بن السّائب، قال: أُكَيْدِردَومة هو الأُكَيْدِر بن عبد الملك الكِنْديّ، وأخوه بِشْر بن عبد الملك الّذي علّمه أهل الأنبار خطّنا هذا، فخرج بِشْر إلى مكّة فتزوّج الصَّهباء بنت حَرْب بن أُميّة، فولدت له جاريتين.

وقال غير عليّ عن هِشام بن محمّد: إنّ خطّنا هذا سمّي الجزم، وأوّل ما كتب ببقّة، كتبه قوم من طيّء، يقولون هم من بولان، وكان الشّرقيّ يقول: مُرامر بن مُرّة وسَلَمة بن حَزْرَة، وهم الّذين وضعوا هذا الكتاب. [**قال هِشام الّذي غضب على معاوية في قتل حُجْر ابن عديّ**].

وقال غير عليّ: إنّ بِشرًا لمّا تزوّج «الصَّهْباء» بنت حَرْب، علّم هذا الخطّ سُفيان بن حَرْب. وقال عمر بن الخطّاب: ومَن بمكّة من قُرَيش تعلّموا الكتاب من حَرْب بن أُميّة. قال أبو بكر: وتعلّمه معاوية من عمّه سُفيان بن حَرْب [**وقال أبو بكر: و«بقّة» قرية وراء الأنبار لها بقّة**]. (٩ ـ ١٠)

---

١ ـ نحوه عن ابن كثير في «فضائل القرآن»: ٢٩ ـ ٣٠. (م)

باب المصاحف العُثمانيّة

اختلاف ألحان العرب في المصاحف

[والألحان: اللّغات، وقال عمر بن الخطّاب ٢: إنّا لنرغب عن كثير من لحن أُبيّ، يعني لغة أُبيّ].

٣ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا المؤمّل بن هِشام، حدّثنا إسماعيل عن الحارث بن عبد الرّحمان، عن عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر القُرَشيّ، قال: لمّا فرغ من المُصْحَف أتى به عُثمان فنظر فيه، فقال: قد أحسنتم وأجملتم، أرى فيه شيئًا من لحن ستقيمه العرب بألسنتها.

٤ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا شُعَيب بن أيّوب، حدّثنا يحيى [يعني ابن آدم]، حدّثنا إسماعيل بهذا، وقال: ستقيمه العرب بألسنتها. [قال أبو بكر بن أبي داود: هذا عندي يعني بلُغتها، وإلّا لو كان فيه لحن لا يجوز في كلام العرب جميعًا، لما استجاز أن يبعث به إلى قوم يقرأونه].

٥ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا يونس بن حبيب، حدّثنا بكر [يعني ابن بَكّار] قال: حدّثنا أصحابنا، عن أبي عمرو، عن قَتادة، أنّ عُثمان ﷺ لمّا رفع إليه المُصْحَف قال: إنّ فيه لحنًا وستقيمه العرب بألسنتها.

٦ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا يونس بن حبيب، حدّثنا أبو داود، حدّثنا عمران بن داود القَطّان، عن قَتادة، عن نصر بن عاصم اللّيثيّ، عن عبد الله بن فُطَيمة، عن يحيى بن يَعْمَر، قال: قال عُثمان: في القرآن لحن وستقيمه العرب بألسنتها.

٧ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا إسحاق بن إبراهيم، حدّثنا أبو داود، حدّثنا عمران بن داود القطّان، عن قَتادة، عن نصر بن عاصم اللّيثيّ، عن عبد الله بن فُطَيمة، عن يحيى بن يَعْمَر، قال: قال عُثمان بن عَفّان ﷺ: إنّ في القرآن لحنًا وستقيمه العرب بألسنتها. [قال أبو بكر: هذا عبد الله بن فُطَيمة أحد كُتّاب المصاحف].

٨ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا عمرو بن عُثمان، حدّثنا بقيّة عن أرطاة[١] قال: حدّثني ابن عَون قال: ربّما اختلف النّاس في الأمرين وكلاهما حقّ.

٩ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا أبو حاتم السِّجِستانيّ، حدّثنا عُبَيد بن عَقيل، عن هارون، عن الزُّبَير بن الخِرّيت، عن عِكرمة الطّائيّ، قال: لمّا أتى عُثمان ﷺ بالمُصْحَف رأى فيه شيئًا من لحن، فقال: لو كان المُملي من هُذَيل، والكاتب من ثقيف لم يوجد فيه هذا.

١٠ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا الفضل بن حَمّاد الخيريّ، حدّثنا خَلّاد يعني ابن خالد، حدّثنا زيد بن الحُباب عن أشعث، عن سعيد بن جُبَير، قال: في القرآن أربعة أحرف لحن: ﴿الصَّابِئُونَ﴾[٢]، ﴿وَالْمُقِيمِينَ﴾[٣]، ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾[٤] و﴿إِنْ هٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[٥].

١١ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا إسحاق بن وَهب، حدّثنا يزيد، قال: أخبرنا حَمّاد عن الزُّبَير أبي خالد، قال: قلت لأبان بن عُثمان: كيف صارت ﴿لٰكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلٰوةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكٰوةَ﴾[٦] ما بين يديها وما خلفها رفع وهي نصب؟ قال: من قِبَل الكُتّاب[٧]، كتب ما قبلها، ثمّ قال: ما أكتب؟ قال: اكتب المقيمين الصّلاة، فكتب ما قيل له.

١٢ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا عمرو بن عبد الله الأوديّ، حدّثنا أبو معاوية، عن هِشام بن عُروة، عن أبيه، قال: سألت عائشة عن لحن القرآن: ﴿إِنْ هٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾، وعن قوله: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾، وعن قوله: ﴿وَالَّذِينَ هَادُوا

---

١ ـ أرطاة: هو أرطاة بن المنذر بن الأسود الحِمْصيّ، انظر: تهذيب التّهذيب ١: ١٩٨.

٢ ـ المائدة / ٦٩.

٣ ـ النّساء / ١٦٢.

٤ ـ المنافقون / ١٠.

٥ ـ طه / ٦٣.

٦ ـ النّساء / ١٦٢.

٧ ـ من قِبَل الكُتّاب: وفي غير هذا الحديث من عمل الكُتّاب، انظر: تفسير الطّبريّ ٦: ١٦.

وَالصَّابِئُونَ﴾، فقالت: يا ابن أختي هذا عمل الكُتّاب أخطأوا في الكتاب.

انتزاع عُثمان ﷺ المصاحف

١٣ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا عليّ بن محمّد الثّقفيّ، حدّثنا مِنْجاب بن الحارث، قال: قال إبراهيم: حدّثني أبو المَحياة عن بعض أهل طلحة بن مُصرِّف، قال: دفن عُثمان المصاحف بين القبر والمنبر، [قال أبو بكر: هذا إبراهيم بن يوسف السّعديّ من ولد سعد ابن أبي وَقّاص، روى عنه المنجاب كتاب المبتدأ عن زياد، وهو لا بأس به].

ما كتب عُثمان ﷺ من المصاحف

١٤ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا عليّ بن محمّد الثّقفيّ، حدّثنا المنجاب بن الحارث، قال: حدّثني قَبيصة بن عُقْبة، قال: سمعت حَمزة الزّيّات يقول: كتب عُثمان أربعة مصاحف، فبعث بمُصْحَف منها إلى الكوفة، فوضع عند رجل من مُراد، فبقي حتّى كتبتُ مُصْحَفي عليه، وحَمزة القائل كتبتُ مُصْحَفي عليه.

١٥ ـ حدّثنا عبد الله قال: سمعت أبا حاتم السِّجِستانيّ، قال: لمّا كتب عُثمان المصاحف حين جمع القرآن كتب سبعة مصاحف، فبعث واحدًا إلى مكّة، وآخر إلى الشّام، وآخر إلى اليمن، وآخر إلى البحرين، وآخر إلى البَصْرة، وآخر إلى الكوفة، وحبس بالمدينة واحدًا... (٤١ ـ ٤٣)

باب اختلاف خطوط المصاحف

١٦ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا محمّد بن عَرَفة، حدّثنا إبراهيم بن الحسن، حدّثنا بَشّار بن أيّوب النّاقط، قال: حدّثني أُسَيْد بن يزيد: أنّ في مُصْحَف عُثمان بن عفّان

«يَسَلُونَ عَنْ اَنْبَائِكُمْ»[١]، السّؤال بغير ألف.

١٧ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا محمّد بن عَرَفة، حدّثنا إبراهيم بن الحسن، حدّثنا بَشَّار بن أيّوب، قال: حدّثنا أُسَيْد بن يزيد: أنّ في مُصْحَف عُثمان ﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلهِ﴾[٢]، ليس فيها ألف.

١٨ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا محمّد بن عَرَفة، حدّثنا إبراهيم بن الحسن، حدّثنا بَشَّار بن أيّوب، قال: حدّثني أُسَيد بن يزيد، قال: في مصاحف أهل المدينة ﴿اٰذَوْ مُوسىٰ﴾[٣]، ليس بعد الواو فيها ألف في الخطّ.

١٩ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا محمّد بن عَرَفة، حدّثنا إبراهيم بن الحسن، حدّثنا بَشّار بن أيّوب، قال: حدّثني أُسَيْد بن يزيد: أنّ في مصاحف أهل المدينة «لِتَرْبُو»[٤]، بغير ألف في الخطّ.

٢٠ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا محمّد بن عرفة، حدّثنا إبراهيم بن الحسن، حدّثنا بَشّار بن أيّوب، قال: حدّثني أُسَيْد بن يزيد، قال: كلّ موضع في القرآن فيه «اللُّؤْلُؤا» فإنّهم يكتبون فيه ألفًا بعد الواو الآخرة، وأنّ أهل المدينة يكتبون ذلك.

٢١ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا عمرو بن عبد الله الأوديّ، حدّثنا وَكيع، عن الأعمش، عن إبراهيم قال: كانوا يرون أنّ الألف والياء في القراءة سواء.

٢٢ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا عمرو بن عبد الله، حدّثنا وَكيع، عن الأعمش، عن إبراهيم قال: هما سواء ﴿إِنْ هٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ و«إِنْ هٰذَيْنِ لَسَاحِرَيْنِ».

٢٣ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا شُعَيب بن أيّوب، حدّثنا يحيى، حدّثنا وكيع بهذا، زاد لعلّه كتبوا الألف مكان الياء والله أعلم، والواو في ﴿اَلصَّابِئُونَ﴾[٥] و﴿الرَّاسِخُونَ﴾[٦] مكان الياء.

---

١ ـ وفي قراءتنا ﴿يَسْئَلُونَ﴾. الأحزاب / ٢٠.

٢ ـ وقرأها بعض القُرّاء «حاشا». يوسف / ٣١.

٣ ـ الأحزاب / ٦٩.

٤ ـ قراءتنا ﴿لِيَرْبُوَا﴾ الروم / ٣٩. وهي قراءة أهل الكوفة.

٥ ـ المائدة / ٦٩.

٦ ـ النساء / ١٦٢.

٢٤ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا شُعيب بن أيّوب، حدّثنا يحيى قال: رأيت في نسخة كتاب خالد بن سعيد [يعني ابن العاص] وأملى النّبيّ ﷺ فيما يذكرون حرفًا بحرف، فإذا فيه ﴿كَانَ﴾ ك و ن و حتّى «حَتَّا» مثل ﴿الصَّلٰوة﴾ بواو و﴿الزَّكٰوة﴾ بواو و﴿الحَيٰوة﴾ بواو.

٢٥ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا محمّد بن عبد الملك الدّقيقيّ، حدّثنا فَهْد، حدّثنا نائل ابن مُطَرِّف بن رَزين بن أنس السُّلَميّ، حدّثني أبي عن جدّي، قال: لمّا ظهر الإسلام أتيت النّبيّ ﷺ فقلت: يا رسول الله إنّ لنا بئرًا بالدُّثَيْنَة، قال: فكتب لي كتابًا: «بسم الله الرّحمٰن الرّحيم، من محمّد رسول الله، أمّا بعد، فإنّ لهم بئرًا إن كان صادقًا، ولهم دارهم إن كان صادقًا»، قال: فما قاضينا به إلى أحد من القُضاة إلّا قضوا لنا به، قال: وهجّاهُ «كان» كون، قال أبو ربيعة، وقد رأيت البئر، قال أبو بكر: وقد رأيت البئر وشربت منها.

٢٦ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا شُعَيْب بن أيّوب، حدّثنا يحيى، حدّثنا الحسن بن ثابت، قال: سمعت الأعمش يقول: أخرج إلينا إبراهيم[1] مُصْحَف عَلْقَمة، فإذا الألف والياء فيه سواء.

٢٧ ـ قال يحيى بن حكيم: حدّثنا عبد العزيز بن عبد الصّمد، عن مالك بن دينار، عن عِكرِمة: أنّه كان يقرأ: «وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسىٰ تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ فَسَالَ[2] بَنِى إِسْرَائِيلَ»، قال مالك: وإنّما كتب فاء سين لام هَجّاه، كما كتبوا قال قاف ألف لام.

ما اجتمع عليه كُتّاب المصاحف

٢٨ ـ وذكر بعض أصحابنا عن محمّد بن عيسى الأصفهانيّ، قال: هذا ما اجتمع عليه كُتّاب المصاحف المدنيّة والكوفيّة والبَصْريّة، وما يكتب بالشّام وما يكتب بمدينة السّلام، ولم يختلف في كتابة شيء من مصاحفهم [قال محمّد: أخبرني بهذا الباب نَصير

---

١ ـ إبراهيم: يعني إبراهيم النّخعيّ.

٢ ـ وفي قراءتنا ﴿فَسْئَلْ﴾ الإسراء / ١٠١.

ابن يوسف[١] النّحويّ، قرأت عليه].

من فاتحة الكتاب: كتبوا ﴿ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ﴾ بغير ألف، وكتبوا ﴿ مَـٰلِكِ يَومِ الدِّينِ﴾.

ومن سورة البقرة: كتبوا الآية /٩٠ ﴿ فَبَآؤُ بِغَضَبٍ﴾[٢]، بغير ألف، وآية /٩٠ ﴿ بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ﴾ موصول، وآية /١٠٢ ﴿ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا﴾ مقطوع، وآية /٢٣١ ﴿ وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللهِ﴾ بالتّاء، وآية /٢١٨ ﴿ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللهِ﴾ بالتّاء، وآية /٢٥٦ ﴿ لَا انفِصَامَ لَهَا﴾ بالألف، وآية /٢٥٧ ﴿ أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّٰغُوتُ﴾ بغير الألف[٣]، وكتبوا في جميع القرآن ﴿ الرِّبَوا﴾ بالواو والألف، إلّا الآخرة في سورة الرّوم ﴿ وَمَا ءَاتَيْتُمْ مِن رِبًا﴾[٤] كتبوه بغير واو. وآية /٩ ﴿ يُخَٰدِعُونَ اللهَ﴾ بغير ألف، وآية /٧٢ ﴿ فَادَّٰرَءْتُمْ﴾ بغير ألف، يعني «فَادَّارَأْتُمْ»، وآية /١٩٣ ﴿ قَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ بغير ألف، وآية /١٨٤ ﴿ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾[٥] بغير ألف، وآية /١٩٦ ﴿ حَاضِرِى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ بالياء، وآية /٢٤٧ ﴿ وَزَادَهُ بَسْطَةً﴾ بالسّين، آية /٢٤٥ ﴿ وَاللهُ يَقْبِضُ وَيَبْصِطُ﴾ بالصّاد.

ومن سورة آل عمران: الآية /٢٠ ﴿ وَمَنِ اتَّبَعَنِ﴾ بغير ياء[٦]، ﴿ وَالْأُمِّيِّنَ﴾ بياء واحدة، وآية /٢١ ﴿ وَالنَّبِيِّنَ﴾ كذلك، وآية /٣١ ﴿ فَاتَّبِعُونِى﴾ بإثبات الياء، وآية /٣٥ ﴿ إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾ بالتّاء، وآية /٦١ ﴿ فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ اللهِ﴾ بالتّاء، وآية /١٠٣ ﴿ وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللهِ﴾ بالتّاء، وآية /١٠٧ ﴿ فَفِى رَحْمَةِ اللهِ﴾ بالهاء، وآية /٢٨ ﴿ تُقَاةً﴾[٧]

---

١ ـ نصير بن يوسف: من أصحاب الكسائيّ القارئ، كتاب الفهرست: ٣٠.

٢ ـ فباؤ: في الأصل «فبئوا» ولا شكّ في أنّ المراد «فباؤ».

٣ ـ يعني في ﴿ الطَّٰغوت﴾.

٤ ـ الرّوم /٣٩.

٥ ـ بغير ألف: يعني في «مسكين» لأنّها في قراءة أهل المدينة وأهل الشّام «مساكين».

٦ ـ بغير ياء: سقطت من الأصل.

٧ ـ تُقاة بالألف: هي في مصاحفنا بغير ألف ويجوز أنّه سقطت من الأصل كلمات فكان في الأصل ـ «تُقٰة» بغير ألف (آ ١٠٣) «تقاته» بالألف.

بالألف، وآية /١٥٣ ﴿لِكَيْلَا تَحْزَنُوا﴾ موصولة؛ وآية /١١٢ ﴿أَيْنَ مَا ثُقِفُوا﴾ مقطوعة.

ومن سورة النّساء: الآية /١٦ ﴿وَالَّذَانِ﴾ كتبوا بلام واحدة، وآية /١٠٩ ﴿أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلاً﴾ مقطوعة، وآية /٧٨ ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا﴾ موصولة، وآية /١٧٦ ﴿إِنِ امْرُؤٌا هَلَكَ﴾ بالألف.

ومن سورة المائدة: الآية /١١ ﴿اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللهِ عَلَيْكُمْ﴾ بالتّاء، وكتبوا في هذه السّورة قبل هذه الآية بالهاء، يعني في آية /٧ ﴿نِعْمَةَ﴾، وآية /٨ ﴿أَلَّا تَعْدِلُوا﴾ بغير نون، وآية /٦٩ ﴿وَالصَّٰبِئُونَ﴾ بغير ألف وياء، وآية /١١ ﴿إِلَى الْحَوَارِيِّنَ﴾ بياء واحدة، وآية /٨٠ ﴿لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ﴾ مقطوعة، وآية /٦١ ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ مقطوعة.

ومن سورة الأنعام: الآية /١١٥ ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ﴾ بالهاء[1]، وآية /١٣٤ ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ﴾ مقطوعة، ليس في القرآن غيرها، وآية /١٥٩ ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ﴾ بغير ألف[2]، وآية /٥٢ ﴿بِالْغَدَوٰةِ وَالْعَشِيِّ﴾ بالواو، وآية /٨٠ ﴿وَقَدْ هَدَٰينِ﴾ بالياء، وآية /٣٤ ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِيْ﴾ بالياء، وما بالياء غير هذا، وآية /١٤٥ ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ﴾ مقطوعة.

ومن سورة الأعراف: الآية /١١٣ ﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ بغير ياء[3]، وكتبوا آية /١٥٠ ﴿ابْنَ أُمَّ﴾ مقطوعة، وإن شَكَّ فيه أبو بكر، وكتبوا آية /٥٦ ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ﴾ بالتّاء، وآية /١٣٧ ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَىٰ﴾[4] بالتّاء، وآية /١٦٦ ﴿فَلَمَّا عَتَوْا عَنْ مَا نُهُوا عَنْهُ﴾ مقطوعة، ليس في القرآن غيرها، وآية /١٦٩ ﴿أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللهِ﴾، وآية /١٠٥ ﴿عَلَىٰ أَنْ لَا أَقُولَ﴾ بالنّون، وآية /٨١ ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ﴾[5] بالياء والنّون، وآية /٦٩

---

١ ـ بالهاء: وهي في مصاحفنا بالتّاء ﴿كَلِمَتُ﴾.

٢ ـ بغير ألف: يعني ﴿فَرَّقُوا﴾ فقرأ الكوفيّون «فارقُوا».

٣ ـ بغير ياء: كان الكوفيّون ما عدا حَفْص يقرأون «أَئِنَّ».

٤ ـ كلمت: كذلك قال الدّاني في المقنع ص: ٨٤ ولكن في مُصْحَفنا هي «كلمة».

٥ ـ أَئنّكم: كذلك هي في المقنع ص: ٩٠ وفي مصاحفنا ﴿إِنَّكُمْ﴾.

﴿ وَزَادَكُمْ فِي ٱلْخَلْقِ بَصْطَةً ﴾ بالصّاد. وآية /١٧٨ ﴿ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِى ﴾ [١] بالياء، ليس في القرآن غيره، وآية /١٥٠ ﴿ بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِى ﴾ موصولة.

ومن سورة الأنفال: الآية /٣٨ ﴿ فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ بالتّاء.

ومن سورة التّوبة: الآية /١٠٩ ﴿ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ ﴾ مقطوعة، وآية /٤٧ ﴿ وَلَا أَوْضَعُوا ﴾ [٢] بالألف، وآية /١٠٢ ﴿ وَءَاخَرَ سَيِّئًا ﴾ بيائين.

ومن سورة يونس: الآية /٣٣ ﴿ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ﴾ بالتّاء، وآية /١٥ ﴿ مِنْ تِلْقَاىِٕ نَفْسِى ﴾ بالياء، وآية /١٠٣ ﴿ نُنْجِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ليس في القرآن غيره، وآية /٧٨ ﴿ لِتَلْفِتَنَا عَنْ مَا وَجَدْنَا ﴾ [٣] يعني مقطوعة.

ومن سورة هود: الآية ١٤ ﴿ فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ ﴾ بغير نون، ليس في القرآن غيره. وآية /٢٦ ﴿ أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ بالنّون، وآية /٧٣ ﴿ رَحْمَتُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ ﴾ بالتّاء، وآية ٢٨ ﴿ وَءَاتَـٰنِى رَحْمَةً مِنْ عِنْدِهِ ﴾ بالياء، وآية /٦٣ ﴿ وَءَاتَـٰنِى مِنْهُ رَحْمَةً ﴾ بالياء.

ومن سورة يوسف: الآية /١٠ و١٥ ﴿ فِى غَيَابَتِ ٱلْجُبِّ ﴾ بالتّاء، وآية ٥١ ﴿ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ﴾ بالتّاء، وآية /٣٠ ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِى ٱلْمَدِينَةِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ﴾ بالتّاء، وآية /٨٧ ﴿ لَا تَايْئَسُوا مِنْ رَوْحِ ٱللهِ إِنَّهُ لَا يَايْئَسُ مِنْ رَوْحِ ٱللهِ ﴾ بالألف جميعًا، وآية /٤ و١٠٠ ﴿ يَا أَبَتِ ﴾ بالتّاء، وآية /١١٠ ﴿ فَنُجِّىَ مَنْ نَشَاءُ ﴾ بنون واحدة.

ومن سورة الرّعد: الآية /٣١ ﴿ أَفَلَمْ يَايْئَسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ بالألف، وآية /٤٠ ﴿ وَإِنْ مَا نُرِيَنَّكَ ﴾ مقطوعة، ليس في القرآن غيره.

ومن سورة إبراهيم: الآية /٣٤ ﴿ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ ٱللهِ ﴾ بالتّاء، وآية /٢٨ ﴿ بَدَّلُوا نِعْمَتَ ٱللهِ ﴾ بالتّاء، وآية /١٢ ﴿ وَقَدْ هَدَيْنَا سُبُلَنَا ﴾ بالياء.

---

١ ـ وهو: كذلك في الأصل ولعلّ الصّواب ﴿ فَهُوَ ﴾.

٢ ـ لا أوضعوا: هي في القراءة المشهورة ﴿ لَأَوْضَعُوا ﴾ وقال الدّاني في المقنع ص ١٠٠: إنّها «لا أوضعوا» في بعض المصاحف، «وقال النّسفيّ في تفسيره ٢: ٩٥. وخطّ في المُصْحَف ولا أوضعوا بزيادة الألف، لأنّ الفتحة كانت تكتب ألفاً قبل الخطّ العربيّ.

٣ ـ عن ما: وفي المقنع ص: ٢١ وفي مُصْحَفنا هي «عمّا» موصولة.

ومن سورة الحِجْر: الآية /٧٨ ﴿وَإِن كَانَ أَصْحَابُ ٱلْأَيْكَةِ﴾ بالألف، وآيـة /١٣ ﴿وَقَدْ خَلَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾[١] بالتّاء، وآية /٤٤ ﴿جُزْءٌ مَّقْسُومٌ﴾ بغير واو.

ومن سورة النّحل: الآية ٧١ ﴿أَفَبِنِعْمَةِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ بالهاء هكذا عـنده، وآيـة /٨٣ ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ﴾، وآية /١١٤ ﴿وَٱشْكُرُوا نِعْمَتَ ٱللَّهِ﴾ بالتّاء، وآية /٧٠ ﴿لِكَيْ لَا﴾ مقطوعة، وآية /٧٢ ﴿وَبِنِعْمَةِ ٱللَّهِ يَكْفُرُونَ لِكَيْلَا[٢] يَعْلَمَ﴾ موصول.

ومن سورة بني إسرائيل: الآية /١ ﴿ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى﴾ بالألف.

ومن سورة مريم: الآية /٢ ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ﴾ بالتّاء، وآية /١٠ ﴿ثَـلٰثَ﴾ في جميع القرآن كلّها بالتّاء[٣]، وآية /٣١ ﴿أَيْنَ مَا كُنتُ﴾ مقطوعة، وآية /٣١ ﴿وَأَوْصَـٰنِى بِالصَّلَوٰةِ﴾ بالياء.

ومن سورة طه: الآية /١٣ ﴿وَأَنَا ٱخْتَرْتُكَ﴾[٤] بغير ألف، وآية /١٣٠ ﴿وَمِنْ ءَانَآىِ ٱلَّيْلِ﴾ بالياء، وآية /٩٠ ﴿فَاتَّبِعُونِ﴾[٥]، وآية /٩٣ ﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾ بغير ياء.

ومن سورة الأنبياء: الآية /٩٥ ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾ بغير ألف، وآية /٤٨ ﴿وَضِيَاءً وَذِكْرًا﴾ بالألف، ليس في القرآن غيره، وآية /٨٨ ﴿وَكَـذٰلِكَ نُـنْجِى ٱلْـمُؤْمِنِينَ﴾ بـنون واحدة، وكان أبو عُبَيد يقول ﴿نُجِ﴾ بغير ياء على قراءة عاصم، وآية /١٠٢ ﴿وَهُمْ فِى مَا ٱشْتَهَتْ﴾ يعني مقطوعة، وآية /٨٧ ﴿أَلَّا إِلَٰهَ إِلَّا أَنتَ﴾[٦] بغير نون.

ومن سورة الحجّ: الآيـة /٢٦ ﴿أَن لَا تُشْـرِكْ﴾ بـالنّون، وآيـة /٧٢ ﴿يَكَـادُونَ

---

١ ـ سنّت: وهي في مُصْحَفنا: «سنّة» وليست هذه الكلمة مذكورة في المقنع.

٢ ـ وآية /٧٢: كذا في الأصل ولعلّ الصّواب ﴿وَبِنِعْمَتِ اللهِ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾ بالتّاء، وعلى قول بعضهم وآية /٧٠: ﴿لِكَيْلَا يَعْلَمَ﴾ موصول، فإنّها في القراءة المشهورة ﴿لِكَيْ لَا﴾ مقطوعة.

٣ ـ كلّها بالتّاء: لعلّ الصّواب «كلّها بلا ألف» كما قال الدّاني في المقنع: ١٩.

٤ ـ اخترتك بغير ألف: المراد به أنّ الكوفيّين سوى عاصم قرأوا «اخترناك».

٥ ـ فاتّبعون: وفي القراءة المشهورة هي ﴿فَاتَّبِعُونِى﴾ بالياء.

٦ ـ ألّا إله: هي في القراءة المشهورة ﴿أَنْ لَا إِلَٰهَ﴾ بالنّون وفي المقنع ص١٠١ أنّها بـغير نـون فـي بـعض المصاحف.

يَسْطُونَ﴾ بالسّين، وآية /٤ ﴿أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ﴾[١]، وآية ٥ ﴿لِكَيْلَا يَعْلَمَ﴾ موصولة، وآية /٦٢﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ﴾ مقطوعة.

ومن سورة المؤمنون: آية /٢ ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ بغير واو[٢]، وفي الآية الثّانية /٩ ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَوَاتِهِمْ﴾ بإثبات الواو، وكتبوا في الآية الأُولى[٣]، وآية /٢٤ ﴿فَقَالَ الْمَلَؤُا﴾ بالواو والألف، وآية /٢٨ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي نَجَّيْنَا﴾ بالياء.

ومن سورة النّور: الآية /٧ ﴿وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ﴾ بالتّاء، وآية /٤١ ﴿كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ﴾ بلا واو.

ومن سورة الفرقان: الآية /٢١ ﴿وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا﴾ بغير ألف يعني في الأُولى.

ومن سورة الشّعراء: الآية /٩٢ ﴿وَقِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ مقطوعة، وآية /١٧٦ ﴿أَصْحَابُ لَئَيْكَةِ﴾ بغير ألف.

ومن سورة النّمل: الآية /٢٩ ﴿قُلْ[٤] يَا أَيُّهَا الْمَلَؤُا﴾ بالواو والألف، وآية /٣٨﴿يَا أَيُّهَا الْمَلَؤُا أَيُّكُمْ﴾ مثله، وآية /٣٦ ﴿فَمَا آتَانِيَ اللَّهُ﴾ بالياء، وآية ٦٧ ﴿أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾ بالياء، وآية /٣٦ ﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾ بغير ياء وبنونين.

ومن سوره القصص: الآية /٩ ﴿وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرَّتُ عَيْنٍ لِي﴾ بالتّاء؛ وآية /٢٢ ﴿أَنْ يَهْدِيَنِي سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ بإثبات الياء، وآية /٣٨﴿يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ﴾ بغير واو.

وفي سورة العنكبوت: الآية /٢٨ ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ﴾ بغير ياء[٥]، وآية /٢٩ ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ﴾ بإثبات الياء.

ومن سورة الرّوم: الآية /٢٨ ﴿هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ مقطوعة بإثبات النّون. وآية /٥٠ ﴿فَانْظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ﴾ بالتّاء، وآية /٣٠﴿فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ﴾

---

١ ـ تولّاه: يعني بالألف، انظر: المقنع: ٦٩.

٢ ـ بغير واو: يعني (صَلوٰتِهِمْ) لأنّها في قراءة بعضهم «صلواتهم».

٣ ـ الآية الأُولى: يعني «آ ٢٤» لأنّها في «آ ٣٣» «الملأ».

٤ ـ كذا في الأصل ولعلّ الصّواب ﴿قَالَتْ﴾ كما هي في القراءة المشهورة.

٥ ـ بغير ياء: يعني في ﴿أَنَّكُمْ﴾ فقرئ في بعض السّبعة «أئنكم».

بإثبات التّاء، وآية /٢٨ ﴿ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ ﴾ مقطوعة.

ومن سورة لقمان: الآية /٣١ ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْفُلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِنِعْمَتِ اللهِ ﴾ يعني بالتّاء.

ومن سورة الأحزاب: الآية /٣٧ ﴿ زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ ﴾ مقطوعة، وآية /٥٠ ﴿ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ[١] لِكَيْلَا ﴾ موصول، وآية /٦١ ﴿ أَيْنَ مَا[٢] ثُقِفُوا ﴾ مقطوع، وآية /١٤ ﴿ لَآتَوْهَا ﴾ بإثبات الألف، وآية /١٠ ﴿ الظُّنُونَا ﴾[٣]، وآية /٦٦ ﴿ الرَّسُولَا ﴾، وآية /٦٧ ﴿ السَّبِيلَا ﴾.

وفي سورة سبأ: الآية /٣ ﴿ عَٰلِمُ الْغَيْبِ ﴾ بغير ألف.

ومن سورة الملائكة: الآية /٣ ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللهِ ﴾ بالتّاء، وآية /٣٣ ﴿ وَلُؤْلُؤً ﴾[٤] بغير ألف، وآية /٤٣ ﴿ سُنَّتَ ـ اللهِ فِي الَّذِينَ ـ ﴾[٥] بالتّاء، وآية /٤٣ ﴿ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللهِ ﴾ بالتّاء.

ومن سورة يسٓ: الآية /٦١ ﴿ وَأَنِ اعْبُدُونِي ﴾ بلا ياء[٦]، وآية /٦٠ ﴿ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ ﴾ بإثبات النّون.

ومن سورة الصّافّات: الآية /١١ ﴿ أَمْ مَنْ خَلَقْنَا ﴾ مقطوع، وآية /٣٦ ﴿ أَئِنَّا لَتَارِكُوا آلِهَتِنَا ﴾ بالياء والنّون، وآية /١٠٦ ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ الْبَلَٰؤُا الْمُبِينُ ﴾[٧] بالواو، وآية /٥٧ ﴿ وَلَوْلَا نِعْمَتُ رَبِّي ﴾[٨] بالتّاء.

---

١ ـ كذلك في الأصل وهي في القراءة المشهورة ﴿ أَيْمَانُهُمْ ﴾.

٢ ـ وفي مُصْحَفنا: «أينما» موصولة.

٣ ـ الظّنونا: يعني بالألف في الثّلاث.

٤ ـ وهي في مُصْحَفنا ﴿ لُؤْلُؤًا ﴾ بالألف.

٥ ـ كذلك في الأصل ولعلّ المراد ﴿ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ ﴾ كما هي في القراءة المشهورة.

٦ ـ (بلا ياء): سقط من الأصل، وفي مُصْحَفنا هي بالياء كما ذكر الدّاني في المقنع: ٤٨.

٧ ـ وفي مُصْحَفنا هي ﴿ الْبَلَٰؤُا ﴾.

٨ ـ في مُصْحَفنا ﴿ نِعْمَةُ ﴾ بالهاء.

ومن سورة صٓ: الآية /٣ ﴿وَلَاتَ حينَ مَنَاصٍ﴾ مقطوع، وآية ١٣ ﴿الْأَيْكَةِ﴾ بغير ألف، وآية /٤٦ ﴿ذِكْرَى ٱلدَّارِ﴾ بالياء، وآية /٩ ﴿أَمْ عِنْدَهُمْ خَزَائِنُ رَحْمَتِ رَبِّكَ﴾[1] بالتّاء، وآية /٦ ﴿وَٱنْطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ﴾ بغير واو وبغير ألف، وآية /٣٩ ﴿هٰذَا عَطَاؤُنَا﴾ بالواو.

ومن سورة الزّمر: الآية /٥٣ ﴿لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ ٱللهِ﴾ يعني بالهاء، وآية /٥٧ ﴿لَوْلَا[2] أَنَّ ٱللهَ هَدٰينِي﴾ بالياء.

ومن سورة المؤمن: الآية /٧٣ ﴿أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ مقطوع، وآية /٨٥ ﴿سُنَّتَ ٱللهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ﴾ بالتّاء، وكذلك آية /٦ ﴿حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ بالتّاء، وآية /١٦ ﴿يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ﴾ مقطوع، وآية /٩ ﴿وَمَنْ تَقِى[3] ٱلسَّيِّئَاتِ﴾ بياء واحدة، وآية /١٨ ﴿لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ﴾ بالياء، وآية /٣٨ ﴿يَا قَوْمِ ٱتَّبِعُونِ﴾ يعني بغير ياء.

ومن سورة حمٓ السّجدة: الآية /٤٠ ﴿أَمْ مَنْ يَأْتِي أَمِناً﴾ مقطوعة، وآية /٤٧ ﴿وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَاتٍ﴾ بتاء.

ومن سورة عٓسٓقٓ: الآية /٣٤ ﴿وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ﴾ يعني بغير واو، وآية /٢٤١ ﴿وَيَمْحُ ٱللهُ ٱلْبَاطِلَ﴾ بغير واو، وآية /٣٠ ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾ بالواو والألف، وآية /٥١ ﴿أَوْ مِنْ وَرَائِ حِجَابٍ﴾ بالياء، ليس في القرآن غيرها.

ومن سورة الزّخرف: الآية /٣٢ ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾ بالتّاء، ﴿وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ بالتّاء، وآية /١٣ ﴿ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ﴾ بالهاء، وآية /٤٩ ﴿أَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ﴾[4] بغير ألف، وآية /١٩ ﴿وَجَعَلُوا ٱلْمَلَائِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبٰدُ ٱلرَّحْمٰنِ﴾ بغير ألف.

ومن سورة الدّخان: الآية /٣٣ ﴿مَا فِيهِ بَلٰؤُا﴾ يعني بواو وألف، وآية /٤٣ ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ﴾ بالتّاء.

---

١ ـ وفي المصاحف الحديثة هي ﴿رَحْمَةِ﴾ بالهاء.

٢ ـ كذلك في الأصل وفي القراءة المشهورة ﴿لَوْ أَنَّ﴾.

٣ ـ كذا في الأصل ولعلّ الصّواب ﴿تَقِ﴾ كما هي في مُصْحَفنا.

٤ ـ أيّه: يعني مكان «أيّها».

ومن سورة الجاثية: الآية /٢٨ ﴿كُلُّ أُمَّتٍ[١] تُدْعىٰ﴾ بالتّاء.

ومن سورة الفتح: الآية /٢٩ ﴿سِيمَاهُمْ﴾ بالألف.

ومن سورة قٓ: الآية /١٤ ﴿الأَيْكَةِ﴾ بالألف، وآية /١٩ ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ يعني بهاء.

ومن سورة الذّاريات: الآية /٤٧ ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْيْدٍ﴾ بيائين.

ومن سورة الطّور: الآية /٢٩ ﴿فما أنْتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ﴾ بالتّاء.

ومن سورة النّجم: الآية /٥١ ﴿وَثَمُودَ فَمَا أَبْقَى﴾ بالألف، وآية /١١، ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ﴾ بالياء[٢] والألف، وآية /١٨ ﴿لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَىٰ﴾ يعني بالياء، ليس في القرآن غيره إلّا هذين الحرفين، وآية /٢٩ ﴿فَأَعْرِضْ عَمَّنْ﴾[٣] موصول، وآية /٢٠ ﴿وَمَنٰوةَ ٱلثَّالِثَةَ﴾ بالواو، وآية /٥٧ ﴿أَزِفَتِ الآزِفَتُ﴾[٤] بالتّاء.

ومن سورة القمر: الآية /٥ ﴿فَمَا تُغْنِ ٱلنُّذُرُ﴾ بغير ياء، وآية /٦ ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ بغير ياء، وآية /٨ ﴿إِلَى ٱلدَّاعِ﴾ بغير ياء.

ومن سورة الرّحمٰن تعالى: الآية /٣١ ﴿أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾ بغير ألف[٥].

ومن سورة الواقعة: الآية /٦١ ﴿فِى مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ مقطوعة، وآية /٨٩ ﴿وَجَنَّتُ نَعِيمٍ﴾ بالتّاء.

ومن سورة الحديد: الآية /٤ ﴿أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ مقطوعة.

ومن سورة المجادلة: الآية /٨ ﴿وَمَعْصِيَتِ ٱلرَّسُولِ﴾ بالتّاء.

ومن سورة الحشر: ﴿لِكَيْ لَا﴾[٦] مقطوعة، والآية /٩ ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّؤُ﴾ بواوين

---

١ ـ في مُصْحَفنا هي ﴿أُمَّةٍ﴾ بالهاء.

٢ ـ بالياء: يعني «رأى».

٣ ـ وهي في مُصْحَفنا ﴿عَنْ مَنْ﴾ مقطوعة.

٤ ـ الآزفت: وهي في المصاحف الحديثة «الْأٰزِفَة» بالهاء.

٥ ـ بغير ألف: يعني «أيّه» مكان «أيّها».

٦ ـ لِكَيْ لَا ـ لا أجد محلّه في سورة الحشر ويجوز أنّ المراد (س٥٧ آ٢٣) «لكَيْ لا» دون «لِكَيْلَا».

بغير ألف، وآية /٧ ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ مقطوعة.

ومن سورة الممتحنة: الآية /٤ ﴿إِنَّا بُرَءَاؤُا مِنكُمْ﴾ بواو، وآية /١٢ ﴿عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ﴾ بإثبات النّون يعني في ﴿أَنْ﴾.

ومن سورة الصّفّ: الآية /٧ ﴿وَهُوَ يُدْعَى﴾[1] بالياء.

ومن سورة المنافقون: الآية /١٠ ﴿وَأَنْفِقُوا مِنْ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ مقطوع.

ومن سورة التّحريم: الآية /١٠ ﴿وَامْرَأَتَ نُوحٍ﴾ بالتّاء، ﴿وَامْرَأَتَ لُوطٍ﴾ بالتّاء، وآية /١١ ﴿امْرَأَتَ فِرْعَوْنَ﴾ بالتّاء.

ومن سورة نون: الآية /٦ ﴿بِأَيِّيكُمُ الْمَفْتُونُ﴾ بيائين، وآية /٢٤ ﴿أَنْ لَا يَدْخُلَنَّهَا الْيَوْمَ﴾ بإثبات النّون.

ومن سورة الحاقّة: الآية /١١ ﴿طَغَا الْمَاءُ﴾ بالألف.

ومن سورة سأل سائل: الآية /٣٤ ﴿عَلَى صَلَاتِهِمْ﴾ بالألف.

ومن سورة الجنّ: الآية /٥ ﴿ظَنَنَّا﴾ بنونين.

ومن سورة القيامة: الآية /٣ ﴿أَنْ لَنْ[2] نَجْمَعَ﴾ مقطوع.

ومن سورة هل أتى: الآية /١٥ ﴿قَوَارِيرَا﴾ بألفين، وآية /١٨ ﴿سَلَاسِلَا﴾ بالألف.

ومن سورة النّازعات: الآية /٢٠ ﴿فَأَرَيهُ الْآيَةَ الْكُبْرَى﴾ بالياء.

ومن سورة المطفّفين: الآية /١٨ ـ ١٩ ﴿لَفِي عِلِّيِّين[3] * وَمَا أَدْرَيكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾ بياء واحدة.

ومن سورة إذا السّماء انشقّت: الآية /١٤ ﴿أَلَّنْ[4] يَحُورَ﴾ بغير نون.

---

١ ـ هو يدعى: هي القراءة المشهورة ولا أجد اختلافاً فيها فيجوز أنّ المراد «لا يهدي» في هذه الآية، انظر المقنع في باب ما رسم بإثبات الياء على الأصل.

٢ ـ وهي في مُصْحَفنا ﴿أَلَّنْ﴾ موصولة.

٣ ـ في المصاحف الحديثة هي: ﴿عِلِّيينَ﴾ بيائين.

٤ ـ وهي في مُصْحَفنا ﴿أَنْ لَنْ﴾ مقطوعة.

ومن سورة الشّمس وضحاها: الآية /١٣ ﴿ نَاقَةَ ٱللهِ ﴾ بالهاء.
ومن سورة لإيلاف: الآية /٢ ﴿ إِلَفِهِمْ ﴾ بغير ياء وألف.
ومن سورة أرأيت: الآية /٥ ﴿ عَنْ صَلَاتِهِمْ ﴾ بغير الواو.

[اَنْ لَا] عشرة مواضع في القرآن بالنّون:
في الأعراف: الآية /١٠٥ ﴿ حَقِيقٌ عَلَى اَنْ لَا اَقُولَ ﴾، والآية /١٦٩ ﴿ اَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللهِ اِلَّا اَلْحَقَّ ﴾.
وفي التّوبة: آية /١١٨ ﴿ اَنْ لَا مَلْجَاَ مِنَ ٱللهِ ﴾.
وفي هود: الآية /٢٦ ﴿ اَنْ لَا تَعْبُدُوا اِلَّا اللهِ ﴾، وآية /١٤ ﴿ وَاَنْ لَا اِلَهَ اِلَّا هُوَ فَهَلْ اَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾.
وفي الحجّ: الآية /٢٦ ﴿ اَنْ لَا تُشْرِكَ بِى شَيْئًا ﴾.
وفي الدّخان: الآية /١٩ ﴿ وَاَنْ لَا تَعْلُوا عَلَى ٱللهِ ﴾.
وفي يس: الآية /٦٠ ﴿ اَنْ لَا تَعْبُدُوا ٱلشَّيْطَانَ ﴾.
وفي الممتحنة: الآية /١٢ ﴿ عَلَى اَنْ لَا يُشْرِكْنَ ﴾.
وفي سورة نون: الآية /٢٤ ﴿ اَنْ لَا يَدْخُلَنَّهَا ٱلْيَوْمَ ﴾.

ما كتب في المصاحف على غير الخطّ

قال ابن أبي داود: ولم يذكر محمّد بن عيسى حروفًا من خطوط المصاحف كتبت على غير الخطّ، منها: ﴿ اِبْرَاهِيم ﴾ كتبوه في القرآن كلّه (ه ي ميم)، وكتبوه في سورة البقرة ﴿ اِبْرٰهِم ﴾ ليس فيها ياء، وكتبوا في يونس الآية /٢٢: ﴿ لَئِنَّ نْجَيْتَنَا ﴾ موصولة بغير ألف، وكتبوا في المؤمن الآية /٢١: ﴿ مِنْ وَاقِى ﴾[1] بالياء، وكتبوا في المصاحف من سورة هود الآية /٨٧: ﴿ نَشٰؤُا ﴾ مكان ﴿ نَشَاءُ ﴾، وقد كتبوها أيضًا في بعض السُّوَر بالألف، وكتبوا

١ ـ وهي في المصاحف الحديثة ﴿ وَاقٍ ﴾ بلا ياء.

في سورة الإسراء الآية /٧: ﴿لِيَسُوءُا﴾ بواو واحدة، وكتبوا في سورة الممتحنة /٤: ﴿بُرَءَاؤُا مِنكُمْ﴾ بواو واحدة وبألف واحدة، وكتبوا في سورة البقرة /٦١ وآل عمران /١١٢: ﴿بَاءُو﴾ بواو واحدة، وكتبوا في آل عمران /١٨٤ وغيره ﴿جَاءُو﴾ بواو واحدة، وكتبوا في التّكوير /٨: ﴿الْمَوْءُدَةُ﴾ بواو واحدة، وكتبوا في سورة البقرة /١٦٦ وغيره ﴿وَرَأَوُ الْعَذَابَ﴾ [١]، بغير ألف في آخرها، وكتبوا في سورة فاطر / ٢٨ ﴿الْعُلَمٰٓؤُا﴾ [٢] وبعد الألف واو، وكتبوا في سورة المرسلات /١١ ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾ بألف بغير واو.

قال أبو حاتم السِّجِستانيّ: قد كتب في القرآن حروف على غير الهجاء مثل «العُلَماء»، ومثل ﴿بُرَءٰؤُا﴾؛ لأنّ نظير العلماء العلماع، ونظير البراءو البراع. قال أبو حاتم وممّا يكتب في المُصْحَف على غير القياس في الهجاء ﴿نَشَا﴾ كتب بعضها بالواو، وفي هود الآية /٨٧ ﴿نَشٰؤُا﴾ **[قال أبو بكر: الهجاه في الخطّ هو الهجاه بالهاء، والهجا من أن يهجا الرّجل في الشّعر، فهو بلا هاء]**.

وقال يحيى بن حكيم: حدّثنا يحيى بن حَمَّاد، قال: حدّثنا عبد العزيز بن المختار، عن عبد الله بن فيروز، قال: حدّثني يزيد الفارسيّ، قال: زاد عُبَيْد الله بن زياد في المُصْحَف ألفي حرف، فلمّا قدم الحجّاج بن يوسف بلغه ذلك، فقال: من ولي ذلك لعُبَيْد الله؟ قالوا: ولي ذاك له يزيد الفارسيّ، فأرسل إليّ فانطلقت إليه وأنا لا أشكّ أن سيقتلني، فلمّا دخلت عليه، قال: ما بال ابن زياد زاد في المُصْحَف ألفي حرف؟ قال: قلت: أصلح الله الأمير إنّه وُلِدَ بِكَلّاء البصرة فتوالت تلك عنّي، قال: صدقت فخلّا عنّي، وكان الّذي زاد عُبَيْد الله في المُصْحَف كان مكانه في المُصْحَف «قالوا» قاف لام و«كانوا» كاف نون واو، فجعلها عُبَيْد الله «قالوا» قاف ألف لام واو ألف، وجعل «كانوا» كاف ألف نون واو ألف ... **[ثمّ ذكر ما غَيَّر الحجّاج في مُصْحَف عُثمان وإن شئت فراجع]**.

(١١٥ ـ ١٣٠)

---

١ ـ وهي في المصاحف الحديثة ﴿رأوُا﴾.

٢ ـ وكذلك (س٢٦ آ١٩٧) ﴿عُلَمٰٓؤُا﴾.

الفصل الرّابع

نصّ ابن فارس (م: ٣٩٥) في «الصّاحبيّ في فقه اللّغة»

باب القول على الخطّ العربيّ وأوّل من كتب به

يُروى أنّ أوّل من كتب الكتاب العربيّ أو السُّريانيّ والكتب كلّها آدم عليه السلام قبل موته بثلاثمائة سنة، كتبها في طينٍ وطبخه، فلمّا أصاب الأرض الغرق وجد كلّ قوم كتابًا فكتبوه، فأصاب إسماعيل عليه السلام الكتاب العربيّ. وكان ابن عبّاس: يقول: أوّل من وضع الكتاب العربيّ إسماعيل عليه السلام، وضعه على لفظه ومنطقه.

والرّوايات في هذا الباب تكثر وتختلف. والّذي نقول فيه: إنّ الخطّ توقيف، وذلك لظاهر قوله عزّ وجلّ: ﴿اِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِى خَلَقَ * خَلَقَ الْاِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ * اِقْرَأْ وَرَبُّكَ الْاَكْرَمُ * الَّذِى عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْاِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾[1]. وقال جلّ ثناؤه: ﴿نٓ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾[2]. وإذا كان كذا فليس ببعيد أن يوقف آدم عليه السلام أو غيره من الأنبياء عليهم السلام على الكتاب. فأمّا أن يكون مخترع اخترعه من تلقاء نفسه، فشيء لا تُعلم صحّته إلّا من خبر صحيح.

وزعم قوم أنّ العرب العاربة لم تعرف هذه الحروف بأسمائها، وأنّهم لم يعرفوا نَحْوًا ولا إعْرابًا ولا رَفْعًا ولا نَصْبًا ولا هَمْزًا. قالوا: والدّليل على ذلك ما حكاه بعضهم عن بعض الأعراب، أنّه قيل له: «أتَهمز إسرائيل؟» فقال: «إنّي إذاً لرجل سوء!» قالوا: وإنّما قال ذلك لأنّه لم يعرف من الهَمْز إلّا الضّغْط والعَصْر. وقيل لآخر: أتجرّ فِلَسْطينَ؟ فقال: إنّي إذاً

---

١ ـ العلق /١ ـ ٥.

٢ ـ نٓ /١.

لقويّ ؟ وسمع بعض فصحاء العرب يُنشد : (رجز) نحن بَني علقمة الأخيارا

فقيل له : لِمَ نصبت بني ؟ فقال : ما نَصبته . وذلك أنّه لم يعرف من النَّصْب إلّا إسناد الشّيء . قالوا : وحكى الأخفش عن أعرابيّ فصيح : أنّه سُئل أن يُنشد قصيدةً على الدّال ، فقال : وما الدّال ؟ . وحُكي أنّ أبا حَيّة النُّمَيْريّ : سئل أن يُنْشد قصيدة على الكاف ، فقال :

كفى بالنّأي من أسماء كافِ   وليس لسُقْمها ـ إذ طال ـ شافِ

قلنا : والأمر في هذا بخلاف ما ذهب إليه هؤلاء ، ومذهبنا فيه التّوقيف ، فنقول : إنّ أسماء هذه الحروف داخلة في الأسماء الّتي أعلم الله جَلَّ ثناؤه أنّه علّمها آدمَ عليه السلام . وقد قال جَلَّ وعَزَّ : ﴿ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ﴾ [1] ، فهل يكون أوّل البيان إلّا علم الحروف الّتي يقع بها البيان ؟ ولِمَ لا يكون الّذي عَلّم آدم عليه السلام الأسماء كلّها هو الّذي علّمه الألف والباء والجيم والدّال ؟

فأمّا من حكي عنه من الأعراب الّذين لم يعرفوا الهمز والجرّ والكاف والدّال ، فإنّا لم نزعم أنّ العرب كلّها ـ مَدَرًا وَوَبَرًا ـ قد عرفوا الكتابة كلّها والحروف أجمعها . وما العرب في قديم الزّمان إلّا كنحن اليوم ، فما كلّ يعرف الكتابة (والخطّ) والقراءة . وأبو حَيّة كان أمس وقد كان قبله بالزّمن الأطول من يعرف الكتابة ويخطّ ويقرأ .

وكان في أصحاب رسول الله ﷺ كاتبون ، منهم أمير المؤمنين عليّ صلوات الله عليه وعُثمان وزيد وغيرهم . فحدّثني أبو الحسن عليّ بن إبراهيم القَطّان ، قال : أخبرنا عليّ بن عبد العزيز عن أبي عُبَيد ، قال : حدّثنا ابن مهديّ عن ابن المبارك ، قال : حدّثني أبو وائل ـ شيخ من أهل اليمن ـ عن هانئ ، قال : كنت عند عُثمان وهم يعرضون المصاحف ، فأرسلني بكتف شاةٍ إلى أُبيّ بن كعب ، فيها : «لَمْ يَتَسَنَّ» و«فأمْهِل الكافرين» و«لا تَبْديلَ لِلْخلق» . قال : فدعا بالدّواة فمحا إحدى اللّامين وكتب : ﴿ لِخَلْقِ الله ﴾ ومحا فأمْهل وكتب : ﴿ فَمَهِّل ﴾ وكتب : ﴿ يَتَسَنَّه ﴾ ألحق فيها هاءً . أفيكون جهل أبي حَيّة بالكتابة حجّة على هؤلاء الأئمّة ؟

---

١ ـ الرّحمٰن /٤.

والّذي نقوله في الحروف، هو قولنا في الإعراب والعروض، والدّليل على صحّة هذا وأنّ القوم قد تداولوا الإعراب أنّا نستقرئ قصيدة الحُطَيْئة الّتي أوّلها: (مجزوء الكامل) شاقَتْك أظعان للَيلى دون ناظرةٍ بَوَاكِر.

فنجد قوافيها كلّها عند التّرنّم والإعراب تجيء مرفوعة، ولولا علم الحُطَيْئة بذلك لأشبه أن يختلف إعرابها؛لأن تساويها في حركة واحدة اتّفاقًامن غير قصد لا يكاد يكون.

فإن قال قائل: فقد تواترت الرّوايات بأنّ أبا الأسود أوّل من وضع العربيّة، وأنّ الخليل أوّل من تكلّم في العروض.

قيل له: نحن لا ننكر ذلك، بل نقول: إنّ هذين العِلْمين قد كانا قديمًا، وأتت عليهما الأيّام وقَلّا في أيدي النّاس، ثمّ جدّدهما هذان الإمامان، وقد تقدّم دليلنا في معنى الإعراب. وأمّا العروض فمِن الدّليل على أنّه كان متعارفًا معلومًا اتّفاق أهل العلم على أنّ المشركين لمّا سمعوا القرآن قالوا (أو من قال منهم): إنّه شعر. فقال الوليد بن المغيرة منكرًا عليهم: «لقد عرضت ما يقرؤه محمّد على أقراء الشّعر، هزجه ورجزه وكذا وكذا، فلم (أره) يشبه شيئًا من ذلك». أفيقول الوليد هذا وهو لا يعرف بحور الشّعر؟ وقد زعم ناس أنّ علومًا كانت في القرون الأوائل والزّمن المتقادم، وأنّها دَرَسَت وجُدّدت منذ زمان قريب، وتُرجمت وأُصلحت منقولة من لغة إلى لغة. وليس ما قالوا ببعيد، وإن كانت تلك العلوم ـ بحمد الله وحسن توفيقه ـ مرفوضة عندنا.

فإن قال: فقد سمعناكم تقولون: إنّ العرب فعلت كذا ولم تفعل كذا، من أنّها لا تجمع بين ساكنين، ولا تبتدئ بساكن، ولا تقف على متحرّك، وأنّها تسمّي الشّخص الواحد بالأسماء الكثيرة، وتجمع الأشياء الكثيرة تحت الاسم الواحد.

قلنا: نحن نقول: إنّ العرب تفعل كذا بعدما وطأناه أنّ ذلك توقيف حتّى ينتهي الأمر إلى الموقف الأوّل. ومن الدّليل على عرفان القدماء من الصّحابة وغيرهم بالعربيّة كتابتهم المُصْحَف على الّذي يعلّله النّحويّون في ذوات الواو والياء والهمز والمدّ والقصر.

فكتبوا ذوات الياء بالياء وذوات الواو بالواو، ولم يصوّروا الهمزة إذا كان ما قبلها

ساكنًا في مثل: الخَبْء والدّفء والمَلْء.

فصار ذلك كلّه حجّة وحتّى كره من العلماء ترك اتّباع المُصْحَف من كره. فحدّثني عبد الرّحمان بن حَمْدان عن محمّد بن الجهم (السِّمّريّ) عن الفَرّاء، قال: «اتّباع المُصْحَف إذا وجدتُ له وجهًا من كلام العرب وقراءة القُرّاء أحبّ إليّ من خلافه». قال: وقد كان أبو عمرو بن العلاء يقرأ: «إنّ هذَين لساحِران» ولست أجترئ على ذلك، وقرأ: «فأَصَّـدَّقَ وأكون» فزاد واوًا في الكتاب، ولست أستحبّ ذلك. والّذي قاله الفرّاء حَسَن وما بِحَسَن قول ابن قُتَيبة في أحرف ذكرها: «وقد خالف الكتاب المُصْحَف في هذا».

(٣٤ ـ ٤٠)

الفصل الخامس

نصّ ابن النّديم (م : ٤٣٨) في «الفهرست»

في وصف لُغات الأُمم من العرب والعجم
ونعوت أقلامها وأنواع خطوطها وأشكال كتاباتها

الكلام على القلم العربيّ

اختلف النّاس في أوّل وضع الخطّ العربيّ ، فقال هِشام الكَلْبيّ : أوّل من صنع ذلك قوم من العرب العاربة نزلوا في عَدْنان بن أدّ، وأسماؤهم : أبو جاد ، هوّاز ، حطّي ، كَلِمون ، صَعْفَص ، قُرَيسات . هذا من خطّ ابن الكوفيّ بهذا الشّكل والإعراب ، وضعوا الكتاب على أسمائهم ، ثمّ وجدوا بعد ذلك حروفًا ليست من أسمائهم ، وهي الثّاء والخاء والذّال والظّاء والشّين والغين فسمّوها الرّوادف ، قال : وهؤلاء ملوك مَدْيَن ، وكان مهلكهم يوم الظّلّة في زمن شُعَيب النّبيّ ﷺ ... [ثمّ استشهد بشعرٍ وإن شئت فراجع] .

قرأت بخطّ ابن أبي سعد على هذه الصّورة وبهذا الإعراب : أبجاد ، هَوّاز ، حاطّي ، كلمان ، صاع فَضْ ، قَرَسَت . قالوا : هم الجبلّة الأخيرة ، وكانوا نزولًا في عدنان ابن أدّ وأشباهه ، فلمّا استعربوا وضعوا الكتاب العربيّ والله أعلم .

وقال كعب : وأنا أبرأ إلى الله من قوله إنّ أوّل من وضع الكتابة العربيّة والفارسيّة وغيرها من الكتابات آدم ﷺ ، وضع ذلك قبل موته بثلاثمائة سنة في الطّين وطبخه ، فلمّا أصاب الأرض الطّوفان سلم ، فوجد كلّ قوم كتاباتهم فكتبوا بها .

وقال ابن عبّاس : أوّل من كتب بالعربيّة ثلاثة رجال من بولان ـ وهي قبيلة سكنوا الأنبار ـ وأنّهم اجتمعوا فوضعوا حروفًا منقطّعة وموصولة ، وهم : مُرامِر بن مُرّة ، وأسلم بن

سَدْرة، وعامر بن جَدْرة، ويقال: مروة وجدلة. فأمّا مُرامر فوضع الصُّوَر، وأمّا أسلم ففصل ووصل، وأمّا عامر فوضع الإعجام. وسُئِل أهل الحيرة ممّن أخذتم العربيّ؟ فقالوا: من أهل الأنبار، ويقال: إنّ الله تعالى أنطق إسماعيل بالعربيّة المبيّنة وهو ابن أربع وعشرين سنة.

قال محمّد بن إسحاق: فأمّا الّذي يقارب الحقّ وتكاد النّفس تقبله فذكر الثّقة أنّ الكلام العربيّ بلغة حِمْيَر، وطَسْم، وجَديس، وإرم وحويل. وهؤلاء هم العروب العاربة، وأنّ إسماعيل لمّا حصل في الحرم ونشأ وكبر تزوّج في جُرْهم آل معاوية بن مُضَاض الجُرْهُميّ، فهم أخوال ولده، فتعلّم كلامهم. ولم يزل ولد إسماعيل على مرّ الزّمان يشتقّون الكلام بعضه من بعض، ويصنعون للأشياء أسماء كثيرة بحسب حدوث الأشياء الموجودات وظهورها، فلمّا اتّسع الكلام ظهر الشّعر الجيّد الفصيح في العَدْنانيّة، وكثر هذا بعد مَعْد بن عَدْنان.

ولكلّ قبيلة من قبائل العرب لغة تنفرد بها وتؤخذ عنها، وقد اشتركوا في الأصل. قال: وإنّ الزّيادة في اللّغة امتنع العرب منها بعد بعث النّبيّ ﷺ لأجل القرآن، وممّا يصدّق ذلك روى مَكْحُول عن رجاله: أنّ أوّل من وضع الكتاب العربيّ، نَفيس، ونَضْر، وتَيْما، ودَوْمة، هؤلاء ولد إسماعيل، وضعوه مفصّلًا، وفرّقه قادور بنت بن هُمَيسَع بن قادُور، قال: وإنّ نفرًا من أهل الأنبار من إياد القديمة وضعوا حروف ألف ب ت ث، وعنه أخذت العرب، قرأت في كتاب «مكّة» لعمر بن شَبَّة وبخطّه: أخبرني قوم من علماء مُضَر، قالوا: الّذي كتب هذا العربيّ الجَزْم رجل من بني مَخْلد بن النَّضْر بن كَنانة، فكتبت حينئذٍ العرب. وعن غيره: الّذي حمل الكتابة إلى قريش بمكّة أبو قيس بن عبد مناف بن زُهْرة، وقد قيل: حَرْب بن أُميّة، وقيل: إنّه لمّا هدمت الكعبة قُريش وجدوا في ركن من أركانها حَجَرًا مكتوباً فيه: السّلف بن عَبْقر يقرأ على ربّه السّلام من رأس ثلاثة آلاف سنة.

وكان في خزانة المأمون كتاب بخطّ عبد المطّلب بن هاشم في جلد أدم، فيه ذكر حقّ عبد المطَّلِب ابن هاشم من أهل مكّة على فلان بن فلان الحِمْيَريّ من أهل وزل صنعا،

عليه ألف درهم فضّة كيلًا بالحديدة، ومتى دعاه بها أجابه، شهد الله والملكان، قال: وكان الخطّ شبه خطّ النّساء. ومن كُتّاب العرب أُسَيْد بن أبي العَيْص، أصيب في حَجَر بمسجد السُّور عند قبر المريّين، وقد حسم السّيل عن الأرض، فيه: أنا أُسَيْد بن أبي العَيْص، ترحّم الله على بني عبد مناف.

لِمَ سمّيت العرب بهذا الاسم؟ من خطّ ابن أبي سعد: ذكروا أنّ إبراهيم ﷺ نظر إلى ولد إسماعيل مع أخوالهم من جُرْهم، فقال له: يا إسماعيل ما هؤلاء؟ فقال: بنيّ، وأخوالهم جُرْهم، فقال له إبراهيم باللّسان الّذي كان يتكلّم به وهو السُّريانيّة القديمة: أعرب له، يقول: أخلطهم به، والله أعلم.

الكلام على القلم الحِمْيَريّ

زعم الثّقة أنّه سمع مشايخ من أهل اليمن يقولون: إنّ حِمْيَر كانت تكتب بالمسند على خلاف أشكال ألف وباء وتاء، ورأيت أنّ جزءًا من خزانة المأمون، ترجمته: ما أمر بنسخه أمير المؤمنين عبد الله المأمون أكرمه الله من التّراجم، وكان في جملته القلم الحِمْيَريّ، فأثبت مثاله على ما كان في النّسخة.

قال محمّد بن إسحاق: فأوّل الخطوط العربيّة الخطّ المكّيّ، وبعده المدنيّ ثمّ البَصْريّ ثمّ الكوفيّ، فأمّا المكّيّ والمدنيّ ففي ألفاته تعويج إلى يُمنة اليد وأعلى الأصابع، و في شكله انضجاع يسير، وهذا مثاله. (الفنّ الأوّل من المقالة الأُولى: ٦ ـ ٨)

الفصل السّادس

نصّ الدّانيّ (م: ٤٤٤) في « المقنع فى رسم المصاحف ... »

باب ذكر ما رسم في المصاحف بالحذف و الإثبات،
ذكر ما حذفت منه الألف اختصارًا

١ـ حدّثنا أحمد بن عمر بن محمّد بن عمرو الجيزيّ قراءةً منّي عليه قال حدّثنا محمّد بن أحمد بن عبدالعزيز الإمام قال حدّثنا عبدالله بن عيسى المدنيّ قال حدّثنا عيسى بن مينا قالون عن نافع بن أبي نُعَيم القارىء قال : الألف غير مكتوبة يعني في المصاحف في قوله في البقرة /٩ ﴿وَ مَا يُخٰدِعُونَ﴾ و الآية /٥١ ﴿وَ إِذْ وٰعَدْنَا مُوسٰى﴾ و في طه / ٨٠ ﴿ وَ وٰعَدْنٰكُمْ ﴾ ...[ثمّ ذكر نماذج أُخرى ، تفصيلًا، و إن شئت فراجع، فقال :]

قال أبوعمرو : فهذا جميع ما في رواية عبدالله بن عيسى عن قالوٰن عن نافع ممّا حذفت منه الألف في الرّسم، و حدّثنا أبوالحسن بن غَلْبون قراءةً منّي عليه قال حدّثنا أبي قال محمّد بن جعفر قال حدّثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي عن قالون عن نافع بعامّة هذه الحروف و زاد في الكهف /٧٦ ﴿فَلَاتُصٰحِبْنِى﴾ و في الحجّ /٢ ﴿سُكٰرٰى وَ مَا هُمْ بِسُكٰرٰى﴾ و في عٓسٓقٓ /٣٧ ﴿كَبٰئِرَ الْإِثْمِ﴾ و مثله في النّجم /٣٢، و في الواقعة /٧٥ ﴿بِمَوٰقِعِ النُّجُومِ﴾ و في المطفّفين /٢٦ ﴿خِتٰمُهُ مِسْكٌ﴾ و في الفجر /٢٩ ﴿فَادْخُلِى فِى عِبٰدِى﴾ .

قال أبوعمرو: و رأيت رسم عامّة الحروف المذكورة في مصاحف أهل العراق و غيرها على نحو ما رويناه عن مصاحف أهل المدينة .

٢ـ حدّثنا خلف بن إبراهيم بن محمّد قال حدّثنا أحمد بن محمّد قال حدّثنا عليّ بن عبدالعزيز قال حدّثنا أبوعُبَيد القاسم بن سَلّام قال: رأيت في الإمام مُصْحَف عُثمان بن

عفّان استخرج لي من بعض خزائن الأُمراء ـ و رأيت فيه أثر دمه ـ في سورة البقرة/٥٨ (خطٰيكم) بحرف واحد و الّتي في الأعراف/١٦١ (خطيئٰتكم) بحرفين .

قال أبوعمرو: و كذلك الّتي في نوح/٢٥، في جميع المصاحف بحرفين، (و ميكٰيل) في البقرة/٩٨ بغير ألف، و في يوسف/٣١ (حٰشَ لله) و في الرّعد/٤٢ (وسيعلم الكُفّٰر)، و في طه/٦٣ (إن هٰذٰان) . قال : و كذلك رأيت التّثنية المرفوعة كلّها فيه بغير ألف ، و في المؤمنون/٧٢ (أم تسئلهم خرٰجا) و فيها/٨٥، ٨٧، ٨٩ (سيقولون لله لله لله) ...

٣ ـ حدّثنا الخاقانيّ قال حدّثنا أحمد المكّيّ قال حدّثنا عليّ بن عبدالعزيز قال حدّثنا أبو عبيد قال حدّثنا حجّاج عن هارون قال حدّثنا عاصم الجَحدريّ قال: هو في الإمام مُصْحَف عُثمان بن عفّان الّذي كتبه للنّاس كلّهنّ (لله لله) يعني قوله في المؤمنون (سيقولون لله)، قال عاصم: و أوّل من زاد هاتين الألفين نصر بن عاصم اللّيثيّ ...

قال أبو عبيد: ثمّ تأمّلتها في الإمام فوجدتها على ما رواه الجحدريّ، قال و كذلك رأيتها في مُصْحَف قديم بالثّغر بُعث به إليهم قبل خلافة عمر بن عبد العزيز، و كذلك هي في مصاحف المدينة و في مصاحف الكوفة جميعًا، و أحسب مصاحف الشّام عليها.

٤ ـ حدّثنا محمّد بن عليّ قال حدّثنا محمّد بن قطن قال حدّثنا سليمان بن خَلّاد قال حدّثنا اليزيديّ قال : في مصاحف أهل المدينة و مكّة (و سيعلم الكُفّٰر) الرّعد/٤٢ ، على واحد .

فصل

قال أبوعمرو : و أجمع كُتّاب المصاحف على حذف الألف من الرّسم بعد [يا] الّتي و بعد [ها] الّتي للتّنبيه اختصارًا أيضًا، و ذلك في نحو قوله (يٰأيّها النّاس) و (يٰأرض) و (يٰأُولى الألباب) ... [ثمّ ذكر نماذج أُخرى ، و إن شئت فراجع، فقال :]

و الألف الثّانية في الخطّ بعد الياء و الهاء فيما كان بعدهما فيه همزة هي الهمزة

لكونها مبتدأة... [ثمّ ذكر موارد حذف الألف بعد بعض الحروف تفصيلًا، و إن شئت فراجع]

فصل

قال أبوعمرو: و كلّ شيء في القرآن من ذكر (ءاياتنا) فهو بغير الألف إلّا في موضعين فإنّهما رسما بالألف و هما في يونس/١٥ و٢١ (مكر في ءاياتنا) و (ءاياتنا بيّنات)، و كلّ شيء في القرآن من ذكر (الكتاب) و (كتاب) فهو بغير الألف إلّا في أربعة مواضع : أوّلها في الرّعد/٣٨ ﴿لِكُلِّ اَجَلٍ كِتَابٌ﴾ و في الحِجر/٤ ﴿اِلَّا وَ لَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ و في الكهف/٢٧ ﴿مِنْ كِتَابِ رَبِّكَ﴾ و في النّمل/١ ﴿تِلْكَ ءايٰتُ الْقُرْاٰنِ وَ كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ فإنّ الألف فيه مرسومة، و كلّ شيء في القرآن من ذكر (أيّها) فهو بالألف إلّا ثلاثة مواضع فإنّ الألف فيها محذوفة أوّلها في النّور/٣١ (أيّه المؤمنون) و في الزّخرف/٤٩ (يأيّه السّاحر) و في الرّحمن/٣١ (أيّه الثّقلٰن)، و كلّ شيء في القرآن من ذكر (ساحر) فهو مرسوم بغير ألف إلاّ موضعًا واحدًا فإنّ الألف فيه مرسومة و هو قوله في الذّاريات/٥٢ (إلّا قالوا ساحر).

٥ ـ حدّثنا أحمد بن عمر، حدّثنا محمّد بن أحمد ،قال حدّثنا عبدالله ،قال حدّثنا عيسى عن نافع قال: كلّ ما في القرآن من (سٰحِر) فالألف قبل الحاء في الكتاب، و كذلك رسمت الألف بعد الحاء في الشّعراء/٣٧ في قوله: (بكلّ سَحّار) ليس في القرآن غيره.

٦ـ حدّثنا أحمد بن عمر، حدّثنا محمّد بن منير، قال حدّثنا عبدالله، قال حدّثنا قالون عن نافع : (بكلّ سَحّار) في الشّعراء، الألف بعد الحاء في الكتاب؛ و حدّثنا فارس بن أحمد قال حدّثنا عبدالله بن طالب، قال حدّثنا إسماعيل بن شعيب، قال حدّثنا أحمد بن سلموية قال حدّثنا محمّد بن يعقوب، قال حدّثنا العبّاس بن الفضل، قال حدّثنا قُتَيبة بن مهران قال: قال الكسائيّ : لم يكتب (سحّار) يعني بالألف إلّا الّتي في الشّعراء وحدها.

و كتبوا في كلّ المصاحف (أصحٰب ليكة) في الشّعراء/١٧٦ و صٓ/١٣ بلام من غير ألف قبلها و لا بعدها، و في الحجِر/٧٨ و قٓ/١٤ (الأيكة) بالألف و اللّام.

قال أبو عُبَيد: و كذلك رأيت ذلك في الإمام، أخبرنا أيضًا بعامّة هذا الفصل خلف بن خاقان عن محمّد بن عبدالله عن أصحابه عن محمّد بن عيسى .

فصل

قال أبوعمرو: و اتّفق كُتّاب المصاحف على حذف الألف من الأسماء الأعجميّة المستعملة نحو: (إبرٰهيم) و (إسمٰعيل) و (إسحٰق) و (هٰرون) و (عمرٰن) و (لُقمٰن) و شبهها، و كذا حذفوها من (سُليمٰن) و (صٰلح) و (مٰلك) و (خٰلد) وليست بأعجميّة لما كثر استعمالها،فأمّا ما لم يستعمل من الأعجميّة فإنّهم أثبتوا الألف فيه نحو(طالوت)و(جالوت) و (يأجوج) و (مأجوج) و شبهها، و رأيت المصاحف تختلف في أربعة منها و هي (هاروت) و (ماروت) و (هامان) و (قارون) ففي بعضها بالألف و في بعضها بغير ألف، و الأكثر على إثبات الألف، و في كتاب « هجاء السّنّة» الّذي رواه الغازي ابن قيس الأندَلُسيّ عن أهل المدينة (هٰروت) و (مٰروت) و (قٰرون) بغير ألف رسمًا لا ترجمةً، و وجدت في مصاحف أهل العراق (هامٰن) بألف بعد الهاء و في كلّها بغير ألف بعد الميم، فأمّا (داود) فلم يختلفوا في رسمه بالألف في كلّ المصاحف لأنّهم قد حذفوا من هذا الإسم واوًا فلم يحذفوا لذلك الألف منه، و كذلك (إسراءيل) رسم بالألف أيضًا في أكثر المصاحف لأنّه قد حذفت منه الياء الّتي هي صورة الهمزة، و قد وجدت ذلك في بعض المصاحف المدنيّة و العراقيّة العتق القديمة بغير ألف و إثباتها أكثر .

فصل

و كذلك اتّفقوا على حذف الألف من الجمع السّالم الكثير الدّور في المذكّر و المؤنّث جميعًا،فالمذكّر نحو:(العٰلمين)و(الصّٰبرين)و(الصّٰدقين)...[**و قس على هذا**]
و المؤنّث نحو: (المسلمٰت) و (المؤمنٰت) و (الطّيّبٰت)...[**و قس على هذا**] و ما كان مثله فإن جاء بعد الألف همزة أو حرف مضعّف نحو: (السّائلين) و (القائمين) و (الخائنين) و

(الصّائمين) ... و شبهه أثبتت الألف في ذلك على أنّي تتبّعت مصاحف أهل العراق القديمة فوجدت فيها مواضع كثيرة ممّا بعد الألف فيه همزة قد حذفت منها و أكثر ما وجدته في جمع المؤنّث لثقله و الإثبات في المذكّر فأكثر.

فصل

و ما اجتمع فيه ألفان من جمع المؤنّث السّالم، فإنّ الرّسم في أكثر المصاحف ورد بحذفهما ممّا سواء كان بعد الألف حرف مضعّف أو همزة نحو: (الصّلحٰت) و (الحفظٰت) و (الصّدقٰت) و (النّزعٰت) ... و شبهه، و قد أنعمت النّظر في ذلك في مصاحف أهل العراق الأصليّة إذ عدمت النّصّ في ذلك فلم أرها تختلف في حذف ذلك ... **[إلى أن قال:]**

قال أبو عمرو: و كذا رأيتها أنا في مصاحف أهل العراق و رأيت في بعضها في البقرة /٢٨٢ـ٢٨٣ (كاتب بالعدل و لا يأب كاتب... و لا يضارّ كاتب)، (فإن لم تجدوا كاتبًا) بالألف مثبتة في الأربعة، و كذلك في الانفطار /١١ (كرامًا كاتبين) و رأيت ذلك في بعضها بغير ألف، و قال الغازي في كتابه (كاتب) في البقرة بالألف و ذلك أوجه عندي لقلّة دَوْره في القرآن و لئلّا يشتبه بقوله (كتٰب) و (كتٰبا).

فصل

قال أبو عمرو: و ما كان من الاستفهام فيه ألفان أو ثلاث فإنّ الرّسم ورد بلا اختلاف في شيء من المصاحف بإثبات ألف واحدة اكتفاء بها لكراهة اجتماع صورتين متّفقتين فما فوق ذلك في الرّسم، فأمّا ما فيه ألفان فنحو (ءأنذرتهم) و (ءأقررتم) و (ءأنتم) و (ءأشفقتم) و (أءذا متنا) و (أءله مع الله) و (أءنزل عليه) و (أءلقى الذّكر) و شبهه ممّا تدخل فيه همزة الاستفهام على همزة أُخرى. .

و كذلك كلّ همزة مفتوحة دخلت على ألف سواء كانت تلك الألف مبدّلة من همزة أو كانت زائدة نحو: (ءامنوا) و (ءامن) و (ءادم) و (ءاخر) و (ءازر) و (ءامّين) و (ءاسن)

و (ءانفا) و شبهه فرسم ذلك كلّه بألف واحدة و هي عندي الثّانية.

و أمّا ما فيه ثلاث ألفات من الاستفهام فقوله (ءأمنتم) في الأعراف/١٢٣ و طه/٧١ و الشّعراء/٤٩، و قوله في الزّخرف (ءألهتنا خير) لا غير، و الألف الثّابتة في ذلك في الرّسم هي همزة الاستفهام للحاجة إليها و هو قول الفرّاء و ثعلب و ابن كَيْسان، و قال الكسائيّ هي الأصليّة، و كذلك قال أصحاب المصاحف و ذلك عندي أوجه.

و كذلك رسموا في كلّ المصاحف (ترا الجمعان) في الشّعراء/٦١، و (حتّى إذا جٰأنا) في الزّخرف/٣٨ بألف واحدة و يجوز أن تكون الأولى و أن تكون الثّانية و هو أقيس عندي، و كذلك رسموا (و نأ بجانبه) في سبحان/٨٣ و فصّلت/٥١ بألف واحدة و يجوز أن تكون الهمزة و أن تكون المنقلبة من الياء و الأوّل أوجه.

و كلّ ما في كتاب الله عَزَّ و جَلَّ من ذكر (رأى) أي نحو (رأ كوكبًا) و (رأ أيديهم) و (فلمّا رءاه) و (فلمّا رأ القمر) و (رأ الشّمس) و ما كان مثله من لفظه سواء جاء بعد لامالفعل ساكن أو متحرّك فهو مرسوم في كلّ المصاحف بألف واحدة، و يحتمل أن تكون الهمزة و أن تكون اللّام إلّا موضعين و هو قوله في والنّجم/١١و١٨ ﴿مَا رَاَى﴾ و فيها ﴿لَقَدْرَاَى مِنْ ءايٰتِ رَبِّهِ﴾ فإنّ مصاحف أهل الأمصار اتّفقت على رسم لام الفعل ياءً فيهما خاصّة.

و كذلك رسموا بعد الهمزة الّتي هي لام ياء التّأنيث في قوله في الرّوم/١٠ ﴿اَسَاءُوا السُّوآَى﴾ و ذلك عندي على مراد الإمالة و تغليب الأصل و أمّا قوله عَزَّ و جَلَّ: (يٰأدم) حيث وقع ف مرسوم في كلّ المصاحف بألف واحدة و هي عندي الأصليّة لا غير. و كذلك رسموا (هٰؤلاء) حيث وقع بغير ألف و الواو عندي هي الهمزة اكتفوا بها منها على مراد الاتّصال ... [**ثمّ ذكر في فصلين اتّفاق المصاحف على حذف ألف النّصب قبلها همزة و بعدها واو الجمع و واو الّتي هي علامتها الرّفع، و إن شئت فراجع**].

فصل

و اعلم أنّه لا خلاف في رسم ألف الوصل السّاقطة من اللّفظ في الدّرج إلّا في خمسة مواضع فإنّها حذفت منها في كلّ المصاحف .

فأوّلها ـ التّسمية في فواتح السُّوَر و في قوله في هود/٤١ ﴿ بِسْمِ اللهِ مَجْرٰهَا و مُرْسٰهَا﴾ لا غير، و ذلك لكثرة الاستعمال، فأمّا قوله ﴿بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِى﴾ و ﴿بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ و شبهه فالألف فيه مثبتة في الرّسم بلا خلاف .

و الثّاني ـ إذا أتت مكسورة و دخل عليها همزة الاستفهام نحو قوله: (قل اتّخذتم) و (و لدا اطّلع) و (بيدي استكبرت) و (جديد افترى) و ما كان مثله، فإن أتت مفتوحة نحو قوله: (قل ءالذّكرين) و (ءالله أذن لكم) و (ءالله خير) و شبهه فقوم يذهبون إلى أنّها هي المحذوفة، و ذهب آخرون إلى أنّها هي الثّابتة، و ذلك عندي أوجه .

و الثّالث ـ إذا دخلت على همزة الأصل السّاكنة و وليها واو أو فاء نحو (و أتوا البيوت) و (و أتمروا بينكم) و (فأتوا بسورة) و (فأتوا حرثكم) و (وأتوني) و (فأت بها) و شبهه، فإن وليها (ثمّ) أو غيرها ممّا ينفصل من الكلام و يمكن السّكوت عليه أثبتت بلا خلاف، و ذلك نحو قوله (ثمّ ائتوا) و (قال ائتوا) و (الملك ائتوني به) و (الّذي اؤتمن) و شبهه .

و الرّابع ـ إذا دخلت في فعل الأمر المواجه به و وليها أيضًا واو أو فاء نحو قوله: (وسئل القرية) و (سئلهم) و(فسئل الّذين) و (فسئلوهم) و ما كان مثله من السّؤال خاصّة .

و الخامس ـ إذا دخلت مع لام المعرفة و وليها لام أُخرى قبلها للتّأكيد كانت أو للجرّ نحو قوله: (لَلّذي ببكّة) و (للدّار الآخرة) و (لله الأسماء) و (فلله و للرّسول) و (للّذي أنعم الله عليه) و (لِلّذين اتّقوا) و (لَلّذين اتّبعوه) و شبهه على حذفها من الخطّ في هذه المواضع جرت عادة الكُتّاب قديمًا و علل ذلك مبيّنة في كتابنا الكبير، و أجمع كُتّاب المصاحف على إثبات ألف الوصل في قوله: (عيسى ابن مريم) و (المسيح ابن مريم) حيث وقعا و هو نعت كما أثبتوها في الخبر في نحو قوله: ﴿وَ قَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيرُ ابْنُ اللهِ وَ

قَالَتِ النَّصٰـرَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللهِ﴾ في التّوبة / ٣٠.

باب ذكر ما حذفت منه الياء اجتزاء بكسر ما قبلها منها

٧ـ حدّثنا محمّد بن أحمد بن عليّ البغداديّ قراءةً عليه قال حدّثنا أبوبكر محمّد بن القاسم الأنباريّ النّحويّ قال: و الياءات المحذوفات من كتاب الله عَزَّ و جَلَّ اكتفاء بالكسرة منها على غير معنى نداء في سورة البقرة/٤٠ و٤١ ﴿وَ إِيَّٰىَ فَارْهَبُونِ﴾ و ﴿إِيَّٰىَ فَاتَّقُونِ﴾ ... [ثمّ ذكر نماذج أُخرى تفصيلًا، و إن شئت فراجع]

قال أبوبكر: فهذه الحروف كلّها الياء ساقطة منها في المُصْحَف و الوقف عليها بغير ياء و ما سوى ذلك فهو بالياء.

قال أبو عمرو: و قد أغفل ابن الأنباريّ من الياءات المحذوفات في الرّسم خمسة مواضع فلم يذكرها مع نظائرها، فأوّلها في طه/١٦ ﴿بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ﴾ و كذلك في القصص/٣٠ ﴿الْوَادِ الْأَيْمَنِ﴾ و كذا في النّازعات/١٦ ﴿بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ﴾ و في الشّعراء/٦٢ ﴿إِنَّ مَعِىَ رَبِّى سَيَهْدِينِ﴾ و في قٓ/٤١ ﴿وَ اسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ﴾ و لا خلاف بين المصاحف في حذف الياء من هذه المواضع كسائر ما تقدّم، فأمّا قوله ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾ في الحِجر/٥٤ ﴿وَتُشَٰقُّونَ فِيهِمْ﴾ في النّحل/٢٧ فمن كسر النّون فيهما ألحقهما بنظائرهما من الياءات المحذوفات و من فتح النّون فيهما أخرجهما من جملة الياءات.

٨ـ حدّثنا محمّد بن أحمد، قال حدّثنا أبوبكر بن الأنباريّ قال: و كلّ اسم منادي أضافه المتكلّم إلى نفسه فالياء منه ساقطة كقوله ﴿يٰقَوْمِ﴾، ﴿يٰعِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾، ﴿يٰعِبَادِ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ في سورة الزّمر/١٠و١٦ إلّا حرفين أثبتوا فيهما الياء في العنكبوت/٥٦ ﴿يٰعِبَادِىَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ و في الزّمر/٥٣ ﴿يٰعِبَادِىَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾ قال: و اختلفت المصاحف في حرف الزّخرف/٦٨ ﴿يٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾ فهو في مصاحف أهل المدينة بياء و في مصاحفنا يعني مصاحف أهل العراق بغير ياء...

فصل

قال أبوعمرو: و كلّ اسم مخفوض أو مرفوع آخره يـاء و لحـقه التّـنوين فـإنّ المصاحف اجتمعت على حذف تلك الياء بناءً على حذفها من اللّفظ في حال الوصـل لسكونها و سكون التّنوين بعدها، و ذلك في نحو قوله: (غير باغٍ) و (لا عادٍ) و (من هادٍ) و (من والٍ) و (من واقٍ) و (غَواش) و (ليالٍ) و (بِوادٍ) و (في كلّ وادٍ) و (مستخف) و (إلّا زانٍ) و (دانٍ) و (لآتٍ) و (مُلاقٍ) و (من راق) و شبهه.

٩ ـ حدّثنا بذلك محمّد بن أحمد بن عليّ عن محمّد بن القاسم الأنباريّ و كذلك وجدنا ذلك في كلّ المصاحف.

باب ذكر ما حذفت منه الواو اكتفاء بالضّمّة منها أو لمعنى غيره

١٠ ـ حدّثنا أبومسلم محمّد بن أحمد الكاتب، قال حدّثنا ابن الأنباريّ قـال: و حذفت الواو من أربعة أفعال مرفوعة أوّلها في سبحان/١١ ﴿وَ يَدْعُ الْإِنْسَانِ بِالشَّرِّ﴾ و في عَسَق/٢٤ ﴿وَ يَمْحُ اللهُ الْبٰطِلَ﴾ و في القمر/٧ ﴿يَدْعُ الدَّاعِ﴾ و في العـلق/١٨ ﴿سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ﴾.

قال أبوعمرو: و لم تختلف المصاحف في أنّ الواو من هذه المواضع ساقطة، و كذا اتّفقت على حذف الواو من قوله في التّحريم/٤ ﴿وَ صٰلِحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ و هو واحد يؤدّي عن جمع.

١١ ـ حدّثنا الخاقانيّ، قال حدّثنا أحمد، قال حدّثنا عليّ، قال حدّثنا أبوعُبَيد قال: رأيت في الإمام مُصْحَف عُثمان ﴿وَ اَكُنْ مِنَ الصّٰلِحِينَ﴾ في المنافقون/١٠ بحذف الواو، و اتّفقت بذلك المصاحف فلم تختلف، و قال الحَلْوانيّ أحمد بن يزيد عـن خـالد بـن خداش قال: رأيت في إمام عُثمان (و أكون) بالواو، و قال: رأيت المُصْحَف ممتلئًا دمًا و أكثره في والنّجم.

١٢ ـ و حدّثنا محمّد بن أحمد، قال حدّثنا محمّد بن القاسم قال: قال الفَرّاء: حذفت

الواو الجمع في قوله : (نسوا الله) في التّوبة /٦٧ و الحشر /١٩ .

قال أبوعمرو: و لا نعلم أنّ ذلك كذلك في شيءمن مصاحف أهل الأمصار و الّذي حُكي عن الفَرّاء غلط من النّاقل ... **[ثمّ ذكر اتّفاق المصاحف على حذف الواو الّتي هي صورة الهمزة و صُوَر الهمزة بعد الألف و قبل الضّمير في فصلين،و إن شئت فراجع]**

باب ذكر ما رسم بإثبات الألف على اللّفظ أو المعنى

١٣ ـ حدّثنا خلف بن حمدان المقرئ قال: حدّثنا أحمد بن محمّد المكّيّ قال: حدّثنا عليّ بن عبدالعزيز قال: حدّثنا أبوعُبَيد القاسم بن سَلّام قال: رأيت في الإمام مُصْحَف عُثمان بن عفّان ﷺ في البقرة /٦١ ﴿اِهْبِطُوا مِصْرًا﴾ بالألف و في يوسف /٧ ﴿اٰيَاتٌ لِلسَّائِلِينَ﴾ بالألف و التّاء و في الكهف /٣٨ ﴿لٰكِنَّا هُوَ اللهُ﴾ و في الأحزاب /١٠ ﴿الظُّنُونَا﴾ و آية /٦٦ ﴿الرَّسُولَا﴾ و آية /٦٧ ﴿السَّبِيلَا﴾ ثلاثهنّ بالألف . قال أبوعبيد: و قوله ﴿سَلٰسِلَا﴾ في الإنسان /٤ و ﴿قَوَارِيرَا * قَوَارِيرَ﴾ في الإنسان /١٥ ـ١٦ الثّلاثة الأحرف في مصاحف أهل الحجاز و الكوفة بالألف و في مصاحف أهل البصرة (قواريرا) الأُولى بالألف و الثّانية بغير ألف .

١٤ ـ و حدّثنا محمّد بن أحمد الكاتب قال: حدّثنا محمّد بن القاسم النّحويّ قال: حدّثنا إدريس عن خلف قال : في المصاحف كلّها الجُدُد و العتق (قواريرا) الأوّل بالألف و الحرف الثّاني فيه اختلاف فهو في مصاحف أهل المدينة و أهل الكوفة (قواريرا * قواريرا) جميعًا بالألف، و في مصاحف أهل البصرة الأوّل بالألف و الثّاني (قوارير) من غير ألف .

قال أبوعمرو: و كذلك في مصاحف أهل مكّة، و روى محمّد بن يحيى القُطَعيّ عن أيّوب بن المتوكّل قال: في مصاحف أهل المدينة و أهل الكوفة و أهل مكّة و عتق مصاحف أهل البصرة (قواريرا * قواريرا) بألفين، قال أبوعمرو: و لم تختلف مصاحف أهل الأمصار في إثبات الألف في (الظّنونا) و (الرّسولا) و (السّبيلا) و (سلٰسلا) و اختلفت

في (قواريرا* قواريرا) ...

١٥ ـ حدّثنا خلف بن إبراهيم قال: حدّثنا أحمد بن محمّد قال: حدّثنا عليّ بن عبدالعزيز قال: حدّثنا أبوعُبَيد قال: و قوله عَزَّوجَلَّ : ﴿عَلَىٰ بَيِّنَتٍ مِنهُ﴾ في فاطر/٤٠ ، رأيتها في بعض المصاحف بالألف و التّاء .

قال أبوعمرو: و كذلك وجدت أنا ذلك في بعض مصاحف أهل العراق الأصليّة القديمة، و رأيت ذلك في بعضها بغير ألف، و حدّثنا أحمد بن عمر بن محفوظ قال: حدّثنا محمّد بن أحمد الإمام قال: حدّثنا عبدالله بن عيسى قال: حدّثنا قالون عن نافع أنّ ذلك مرسوم في الكتاب بغير ألف، و كذلك (ايٰتٌ لِلسَّائِلِينَ) في يوسف/٧.

١٦ ـ حدّثنا خلف بن إبراهيم قال: حدّثنا أحمد بن محمّد قال: حدّثنا عليّ قال: حدّثنا أبوعُبَيد قال: حدّثنا حجّاج عن هارون قال: حدّثني عاصم الجَحدريّ قال : في الإمام مُصْحَف عُثمان بن عفّان فيالحجّ/٢٣ (و لؤلؤا) بالألف و الّتي في فاطر/٣٣ (و لؤلؤ) خفضٌ بغير ألف، قال أبوعُبَيد: و كان أبو عمرو يقول: إنّما أثبتوا فيها الألف كما زادوها في (كانوا) و (قالوا)، قال: و كان الكسائيّ يقول إنّما زادوها لمكان الهمزة ...

قال أبوعمرو: و لم تختلف المصاحف في رسم الألف في «الحجّ » و إنّما اختلفت في فاطر/٣٣ و زعم نصير أنّ المصاحف اتّفقت على حذف الألف في «فاطر»، و روى إبراهيم بن الحسن عن بَشّار بن أيّوب عن أُسيد عن الأعرج قال: كلّ موضع فيه (اللُّؤلُؤ) فأهل المدينة يكتبون فيه ألفًا بعد الواو الأخيرة و حدّثنا أحمد بن عمر الجيزيّ قال: حدّثنا محمّد بن أحمد قال: حدّثنا عبدالله بن عيسى قال: حدّثنا قالون عن نافع أنّ الحرف الّذي في فاطر (و لُؤلُؤا) بالألف مكتوب .

١٧ ـ و حدّثنا ابن خاقان المقرئ إجازة قال: حدّثنا محمّد بن عبدالله الأصبهانيّ بإسناده عن محمّد بن عيسى الأصفهانيّ قا ل: كلّ شيء في القرآن من ذكر (اللُّؤلُؤ) فإنّما يكتب (لُؤلُؤ) ليس فيه ألف في مصاحف البصريّين إلّا في مكانين ليس في القرآن غيرهما، في الحجّ/ ٢٣ ﴿لُؤلُؤًا﴾ و في هل أتى على الإنسان/١٩ ﴿حَسِبتَهُمْ لُؤلُؤًا﴾ قال :

و قال عاصم الجَحدريّ :كلّ شيء في الإمام مُصْحَفِ عُثمان فيها ألف إلاّ الّتي في الملائكة/٣٣ و قال الفرّاء : هما في مصاحف أهل المدينة و الكوفة بألفين ...

فصل

و لا خلاف ترد بينها في زيادة الألف بعد الميم في قوله: (مائة) و (مائتين) حيث وقعا، و لم تزد في قوله: (فئة) و (فئتين) و كذلك زيدت الألف بعد الواو في قوله عَزَّوجَلَّ: (الرّبوا) في جميع القرآن و في قوله: (اِنِ امْرُؤٌا هَلَكَ) في النّساء / ١٧٦، و كذلك زيدت في نحو قوله: (يعبؤا) و (تفتؤا) و (لا تظمؤا) و (يبدؤا) و (الضّعفؤا) و (إنّا بُرَءؤا) و شبهه ممّا رسمت الهمزة المتطرّفة المضمومة فيه واوًا على مراد الوصل للمشابهة الّتي بين هذه الواو في هذه المواضع و بين واو الجمع و واو الأصل في الفعل من حيث وقعت ظرفًا كهنّ .

و قال محمّد بن عيسى: رأيت في المصاحف كلّها (شيء) بغير ألف ما خلا الّذي في الكهف / ٢٣ يعني قوله: ﴿لَاتَقُولَنَّ لِشَايْ﴾ قال : و في مصاحف عبدالله رأيت كلّها بالألف (شاي) قال أبو عمرو : و لم أجد شيئًا من ذلك في مصاحف أهل العراق و غيرها بألف...[**ثمّ ذكر اتّفاق كُتّاب المصاحف على رسم ألف بعد الواو و صورة للهمزة و بعد الشّين و رسم النّون الخفيفة ألفًا مع نماذجها، ثمّ ذكر أيضًا باب ما رُسِم بإثبات الياء على الأصل و موارد حذفها، تفصيلًا، و إن شئت فراجع**]

باب ذكر ما رُسِم بإثبات الياء زائدة أو المعنى

اعلم أنّ كُتّاب المصاحف زادوا الياء في تسعة مواضع: أوّلها في آل عمران/١٤٤ ﴿اَفَإِيْن مَاتَ اَوْ قُتِلَ﴾) و في الأنعام/٣٤ ﴿مِنْ نَبَإِى الْمُرْسَلِينَ﴾ و في يونس/١٥ ﴿مِنْ تِلْقَاىِٔ نَفْسِى﴾ و في النّحل/٩٠ ﴿ وَ إِيتَاىِٔ ذِى الْقُرْبٰى ﴾ و في طه/١٣٠ ﴿وَ مِنْ اٰنَاىِٔ اللَّيْلِ﴾ و في الأنبياء/٣٤ ﴿اَفَإِيْن مِتَّ﴾ و في الشّورى/٥١ ﴿ اَوْ مِنْ وَرَاىِٔ حِجَابٍ ﴾ و في الذّاريات/٤٧ ﴿وَ السَّمَاءَ بَنَيْنٰهَا بِاَيْيدٍ﴾ و في نٓ و القلم/٦ ﴿بِاَيِّيكُمُ الْمَفْتُونُ﴾ و في كتاب

الغازي بن قيس في الرّوم/٨ و ١٦ ﴿بِلِقَایٔ رَبِّهِمْ﴾ و ﴿وَ لِقَایٔ الْآخِرَةِ﴾ بالياء في الحرفين، و رأيت في مصاحف أهل المدينة و أهل العراق و غيرهما (و ملأيه) و (ملأيهم) في جميع القرآن بالياء بعد الهمزة و كذلك رسمهما و رسم جميع الحروف المتقدّمة الغازي بن قيس في كتاب الهجاء الّذي رواه عن أهل المدينة فيجوز أن تكون الياء في ذلك هي الزّائدة و الألف قبلها هي الهمزة، و يجوز أن تكون الألف هي الزّائدة بيانًا للهمزة و الياء هي الهمزة...

قال أبوعمرو: و على ذلك جميع المصاحف لم يُرسم في شيء منها بعد الألف ياء، و روى هارون عن عاصم الجَحدريّ قال: في الإمام ،في الأنعام/٣٤ ﴿مِنْ نَبَإِی الْمُرْسَلِينَ﴾ بالياء و في الأنعام/٦٧ ﴿لِكُلِّ نَبَإٍ مُسْتَقَرٌّ﴾ ليس فيها ياء، و روى مُعلّى عن عاصم أنّه كان يثبت الياء فيهما، و روى محمّد عن نصير أنّ المصاحف اتّفقت على رسم الياء في ﴿مِنْ نَبَإِی الْمُرْسَلِينَ﴾ و في يونس/١٦ ﴿مِنْ تِلْقَاءِی نَفْسِی﴾ و ...

١٨ ـ و حُدّثتُ عن قاسم بن أصبغ قال حدّثنا عبدالله بن مسلم قال: كتبوا في المُصْحَف ﴿مِنْ نَبَإِی الْمُرْسَلِينَ﴾ و ﴿ مِنْ وَرَایٔ حِجَابٍ ﴾ بالياء، و كذلك قال محمّد بن عيسى في ﴿أَفَإِنْ مِتَّ﴾ في آل عمران/١٤٤ و ﴿أَفَإِنْ مِتَّ﴾ في الأنبياء/٣٤ إنّهما بالياء ، قال: و في مصاحف أهل العراق ﴿وَ مِنْ اٰنَایٔ اللَّيْلِ﴾ في طه/ ١٣٠ بالياء .

قال أبوعمرو: و في مصاحف أهل المدينة و سائر العراق ﴿الّٰیٔ تُظٰهِرُونَ﴾ في الأحزاب/٤، ﴿وَ الّٰیٔ يَئِسْنَ﴾ و ﴿وَ الّٰیٔ لَمْ يَحِضْنَ﴾ في الطّلاق/٤ بياء من غير ألف قبلها على ما صوّرت و في جميعها ﴿وَ إِيتَاءِ الزَّكٰوةِ﴾ في الأنبياء/٧٣ و في النّور/٣٧ و ﴿مِنْ نَبَإِ مُوسٰى﴾ في القصص/٣ و ﴿ مِنْ وَرَایٔ حِجَابٍ ﴾ في الأحزاب / ٥٣ بغير ياء.

باب ذكر ما حذفت منه إحدى الياءين اختصارًا و ما أثبتت فيه على الأصل

اعلم أنّ المصاحف اتّفقت على حذف إحدى الياءين إذا كانت الثّانية علامة

للجمع، و الثّانية عندي هي تلك و يجوز أن تكون الأُولى و الأوّل أقيس و ذلك في نحو قوله: (النّبيّن) و (الأُمّيّن) و (ربّنيّن) و (الحواريّن) و ما كان مثله إلّا موضعًا واحدًا فإنّ مصاحف أهل الأمصار اجتمعت على رسم الياءين فيه على الأصل و هو قوله في المطفّفين /١٨ (لَفِى عِلِّيِّينَ) لا غير، و كذلك حذفت الياء الّتي هي صورة للهمزة في نحو قوله : (متّكئين) و (المستهزءين) و (خٰسئين) و ما كان مثله [إلى أن قال:]

و اتّفقت المصاحف على رسم ياءين في الكهف /١٠و١٦ ﴿وَ هَيِّىء لَنَا﴾ و ﴿يُهَيِّىء لَكُمْ﴾ و في فاطر /٤٣ ﴿وَ مَكْرَ السَّيِّىءِ﴾ و ﴿وَ الْمَكْرُ السَّيِّىءُ﴾، و رأيت في هذه المواضع في كتاب «هجاء السُّنّة» بألف بعد الياء، و حكى أبوحاتم أنّ في بعض المصاحف (هيّأ لنا) و (يهيّأ لكم) بألف صورة للهمزة و ذلك خلاف الإجماع ... [ثمّ ذكر كيفيّة رسم «أئنّكم» و «أئنّا» و «أئذا» مع نماذجها، و إن شئت فراجع]

باب ذكر ما زيدت الواو في رسمه للفرقان أو لبيان الهمزة

اعلم أنّ كُتّاب المصاحف أجمعوا على أن زادوا واوًا بعد الهمزة في قوله (أولٰئك) و (أولٰئكم) و (أولى) و (أولوا) و (أولٰت) و (أولاء) حيث وقع ذلك، و وجدت في مصاحف أهل المدينة و سائر العراق ﴿سَأُورِيكُمْ دَارَ الْفٰسِقِينَ﴾ في الأعراف /١٤٥ و ﴿سَأُورِيكُمْ ءَايٰتِي﴾ في الأنبياء /٣٧ بواو بعد الألف، و اختلفت في قوله ﴿وَ لَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾ في طه /٧١ و الشّعراء /٤٩، ففي بعضها بإثبات واو بعد الهمزة و في بعضها بغير واو و اجتمعت على حذف الواو في الحرف الّذي في الأعراف /١٤٥ . . .

باب ذكر ما رسمت الألف فيه واوًا على لفظ التّفخيم و مراد الأصل

و رسموا في كلّ المصاحف الألف واوًا في أربعة أُصول مطّردة و أربعة أحرف متفرّقة، فالأربعة الأُصول هي: (الصّلوة) و (الزّكوة) و (الحيوة) و (الرّبوا) حيث وقعن ... [ثمّ ذكر نماذج أُخرى تفصيلًا، و إن شئت فراجع] .

باب ذكر ما رسمت فيه الواو صورة للهمزة على مراد الاتّصال أو التّسهيل

١٩ ـ أخبرنا الخاقانيّ قال: حدّثنا الأصبهانيّ قال: حدّثنا الكسائيّ قال: حدّثنا ابن الصَّبّاح قال: قال محمّد بن عيسى الأصبهانيّ في إبراهيم/٩ ﴿نَبَؤُا الَّذِينَ﴾ و في صٓ /٦٧ ﴿نَبَؤٌا عَظِيمٌ﴾ و في التّغابن/٥ ﴿نَبَؤُا الَّذِينَ﴾ كلّها بالواو و الألف، قال: و كلّ ما في القرآن على وجه الرّفع فالواو فيه مثبتة و كلّ ما كان على غير وجه الرّفع فليس فيه واو و إنّما هو (نبأ).

قال أبوعمرو: و كذلك رسموا في كلّ المصاحف في يوسف/٨٥ ﴿تَفْتَؤُا﴾ و في النّحل/٤٨ ﴿يَتَفَيَّؤُا﴾ و في طه/١٨ ﴿اَتَوَكَّؤُا﴾ و فيها/١١٩ ﴿لَاتَظْمَؤُا﴾ و في النّور/٨ ﴿وَيَدْرَؤُا﴾ و في الفرقان/٧٧ ﴿قُلْ مَا يَعْبَؤُا﴾ و ﴿يَبْدِؤُا الْخَلْقَ﴾ حيث وقع و في صٓ /٢١ ﴿نَبَؤُا الْخَصْمِ﴾ و في الزّخرف/١٨ ﴿اَوَ مَنْ يُنَشَّؤُا﴾ و في القيامة/١٣ ﴿يُنَبَّؤُا الْاِنْسٰنُ﴾ جميع هذه المواضع بالواو و الألف و قد تتبعت ذلك في مصاحف أهل العراق فرأيتها لا تختلف في رسم ذلك كذلك.

٢٠ ـ حدّثنا فارس بن أحمد قال: حدّثنا جعفر قال: حدّثنا محمّد قال: حدّثنا يونس قال : قال لي ابن كيسة المقرىء : ﴿تَفْتَؤُا﴾ و ﴿اَوَ مَنْ يُنَشَّؤُا﴾ في الزّخرف/١٨ مكتوبان بالألف.

قال أبوعمرو : فأمّا قوله في النّساء/١٤٠ ﴿وَ يُسْتَهْزَاُ بِهَا﴾ و في الأعراف و غيرها ﴿قَالَ الْمَلَاُ﴾ حاشى الحرف الأوّل من المؤمنون/٢٤ و الثّلاثة الأحرف الّتي في النّمل/٢٩و٣٢ و ٣٨ و قوله في التّوبة/١٢٠ (ظمأ) و في هود/٣٨ (ملا) فمرسوم ذلك بالألف في كلّ المصاحف و ذلك على مراد الانفصال و التّحقيق، و كذلك رسموا الحرف الّذي في يوسف/٥٦ و في الزّمر/٧٤ ﴿يَتَبَوَّاُ مِنْهَا﴾ و ﴿نَتَبَوَّاُ مِنَ الْجَنَّةِ﴾ بالألف لا غير و ذلك لئلّا يجمع بين واوين في الرّسم ... **[ثمّ ذكر كيفيّة رسم الخطّ لكلمة «المَلَـؤُا» و «جَـزٰؤُا» و «شُركٰـؤُا» و «أنْبٰـؤُا» و «عُلَـمٰؤُا» و غيرها، و ذكر أيضًا بعدها ذكر الهمزة و أحكام رسمها في المصاحف، و إن شئت فراجع].**

باب ذكر ما رسم بالألف من ذوات الياء على اللّفظ

اعلم؛ أنّ المصاحف اتّفقت على رسم ما كان من ذوات الياء من الأسماء و الأفعال بالياء على مراد الإمالة و تغليب الأصل، و سواء اتّصل ذلك بضمير أو لم يتّصل، أو لقي ساكنًا أو متحرّكًا، و ذلك نحو (الموتٰى)و(السّلوٰى) و (المرضٰى)...[و قس على هذا، ثمّ قال :] فالأصل المطّرد هو ما وقع قبل الياء فيه ياء أُخرى نحو قوله : (الدّنيا) و (العليا) و (الرّءيا) و (رءياك) ... [و قس على هذا، ثمّ قال :]

و ما كان مثله حيث وقع كراهة الجمع بين ياءين في الصّورة على أنّي وجدت في المصاحف المدنيّة و أكثر الكوفيّة و البصريّة الّتي كتبها التّابعون و غيرهم (يٰبُشْرٰى) في يوسف/١٩ بغير ياء و لا ألف و كذلك وجدت فيها (و سُقيٰها) في والشّمس/١٣، و وجدت في بعضها (هدٰى) في البقرة/٣٨ و في طه/١٢٣، و (محيٰى) في الأنعام/١٦٢ و(مثوٰى) في يوسف/٢٣ ، كذلك و وجدت ذلك في أكثرها بالألف في كتاب الغازي بن قيس (هداى) بألف و (محيٰى) و (يٰبشرٰى) و (سقيٰها) بغير ألف و لا ياء .

٢١ ـ حدّثنا محمّد بن عليّ قال: حدّثنا ابن الأنباريّ قال: حدّثنا إدريس قال: حدّثنا خلف قال: سمعت الكسائيّ يقول : إنّما كتبوا (أحيا) بالألف للياء الّتي في الحرف فكرهوا أن يجمعوا بين ياءين. قال: و كذلك (الدّنيا) و (العليا) فأمّا قوله (يحيى) إذا كان اسمًا نحو قوله ﴿وَ يَحْيٰى وَ عِيسٰى﴾ و ﴿يٰيَحْيٰى خُذِ الْكِتٰبَ﴾ و ﴿بِغُلٰمٍ اسْمُهُ يَحْيٰى﴾ و شبهه من لفظه و قوله في الأنفال/٤٢ ﴿وَ يَحْيٰى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ و قوله في طه/٧٤ و سبّح/١٣ (وَلَا يَحْيٰى﴾ فإنّ ذلك مرسوم بالياء على الإمالة فأمّا قوله (خطٰينا) و (خطٰيكم) و (خطٰيهم) حيث وقع فمرسوم بغير ياء و لا ألف و في أكثر المصاحف الألف الّتي بعد الطّاء محذوفة أيضًا ... [إلى أن قال:]

و رسموا في كلّ المصاحف (على) و (إلى) و (حتّى) بالياء و كذلك رسموا (يٰويلتٰى) و (يٰحسرتى) و (يٰأسفى) و (أنّى) الّتي بمعنى «كيف» و (متى) و (عسى) و (بلى) حيث وقعن .

٢٢ ـ حدّثنا محمّد بن عليّ قال: حدّثنا محمّد بن القاسم قال: حدّثنا إدريس قال: حدّثنا خلف قال: سمعت الكسائيّ يقول : (لدا الباب) كتبت في يوسف/٢٥ بألف .

قال أبوعمرو: و اتّفقت المصاحف على ذلك و اختلفت في ﴿لَدَى الْحَنَاجِرِ﴾ في المؤمن/١٨ فرسم في بعضها بالياء و في بعضها بالألف و أكثرها على الياء، و قال المفسّرون : معنى الّذي في يوسف (عند) و الّذي في غافر (في) فلذلك فرق بينهما في الكتابة، و قال النّحويّون : المرسوم بالألف على اللّفظ و المرسوم بالياء لانقلاب الألف ياء مع الإضافة إلى المكنّى كما رسم (عليّ) و (إليّ) كذلك .

٢٣ ـ حدّثنا الخاقانيّ قال: حدّثنا أحمد المكّيّ قال: حدّثنا عليّ قال: حدّثنا أبوعُبَيد قال : (على) و (لدى) و (إلى) كتبن جميعًا بالياء، و أمّا (حتّى) فالجمهور الأعظم بالياء و رأيتها في بعض المصاحف بالألف.

قال أبوعمرو: و قد رأيتها أنا في مُصْحَف قديم كذلك بالألف و لا عمل على ذلك لمخالفة الإمام و مصاحف الأمصار .

٢٤ ـ و حدّثنا محمّد بن عليّ قال حدّثنا محمّد بن القاسم قال حدّثنا أبي قال حدّثنا أبوجعفر النّصيبيّ قال حدّثنا سليمان بن جرير قال حدّثنا سعيد بن زيد قال: كتبت لأيّوب كتابًا فكتبت (حتّا) بألف فقال اجعل (حتّا) (حتّى) و قال عاصم الجحدريّ : رأيت في مُصْحَف عُثمان بن عفّان ﷺ (ما طاب لكم) في النّساء/٣ (طيب) ، و قال الكسائيّ : رأيت في مُصْحَف أُبيّ بن كعب (و للرّجال) في البقرة/٢٢٨ ، كتابها (و للرّجيل) و (جاءتهم رسلهم) و (جياتهم) (و جاء أمر ربّك) (و جيا) و قال أبوحاتم في مُصْحَف أهل مكّة (جاء) (جيا) و (جاءتهم) (جياتهم) كتبتا على الأصل .

قال أبوعمرو : و لم نجد ذلك كذلك مرسومًا في شيء من مصاحف أهل الأمصار...

[ثمّ ذكر باب ذكر ما رُسِم بالياء من ذوات الواو لمعنًى و باب ما حُذِفت منه إحدى اللّامين في الرّسم، و إن شئت فراجع].

باب ذكر ما رسم في المصاحف من الحروف المقطوعة على الأصل و الموصولة على اللّفظ

ذكر (أن لا) بالنّون

٢٥ ـ حدّثنا محمّد بن أحمد بن عليّ قال: حدّثنا ابن الأنباريّ قال: و جميع ما في كتاب الله عَزَّ و جَلَّ من قوله (ألّا) فهو بغير نون إلّا عشرة أحرف فأوّلها في الأعراف/١٠٥ ﴿اَنْ لَا اَقُولَ﴾ و فيها/١٦٩ ﴿اَنْ لَا يَقُولُوا﴾ و في التّوبة/١١٨ ﴿اَنْ لَا مَلْجَاَ مِنَ اللهِ﴾ و في هود/١٤ ﴿وَ اَنْ لَا اِلٰهَ اِلَّا هُوَ﴾ و فيها/٢٦ ﴿اَنْ لَا تَعْبُدُوا اِلَّا اللهَ اِنّى اَخَافُ﴾ و في الحجّ/٢٦ ﴿اَنْ لَا تُشْرِكْ بى شَيْئًا﴾ و في يس/٦٠ ﴿اَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطٰنَ﴾ و في الدّخان/١٩ ﴿وَ اَنْ لَا تَعْلُوا عَلَى اللهِ﴾ و في الممتحنة/١٢ ﴿اَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللهِ شَيْئًا﴾ و في القلم/٢٤ ﴿اَنْ لَا يَدْخُلَنَّهَا الْيَوْمَ﴾ ، فهذه المواضع بالنّون.

قال محمّد بن عيسى حدّثني إسحاق بن الحجّاج المقرىء قال: حدّثنا عبد الرّحمان ابن أبي حمّاد قال: سمعت حمزة و أباحفص الخَزّاز يقولان: (أن لا) مقطوعة في عشرة أمكنة فذكراها.

ذكر (مِن ما) بالنّون

٢٦ ـ أخبرنا الخاقانيّ قال: أخبرنا الأصبهانيّ قال: حدّثنا الكسائيّ قال: حدّثنا ابن الصَّبّاح قال: قال محمّد بن عيسى: (فمن ما) مقطوعة ثلاثة أحرف: في النّساء/٢٥ ﴿فَمِنْ مَا مَلَكَتْ اَيْمٰنُكُمْ﴾ و في الرّوم/٢٨ ﴿مِنْ مَا مَلَكَتْ اَيْمٰنُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ﴾ و في المنافقون/١٠ ﴿مِنْ مَا رَزَقْنٰكُمْ﴾.

قال أبوعمرو: فأمّا قوله (من مال الله) و (من ماء) و شبهه من دخول (من) على اسم ظاهر فمقطوع حيث وقع، فأمّا إذا دخلت على (من) نحو قوله: (ممّن منع) و (ممّن افترى) و (ممّن كذب) و (ممّن دعا) و (ممّن معك) وشبهه فلا خلاف في شيء من المصاحف في وصل ذلك و حذف النّون منه، و كذا كتبوا (ممّ خُلِق) في الطّارق/٥.

ذكر (عن ما)

قال أبوعمرو : وكلّ ما في كتاب الله عَزَّ و جَلَّ من ذكر (عمّا) فهو بغير نون إلّا حرفًا واحدًا في الأعراف/١٦٦ ﴿عَنْ مَا نُهُوا عَنْهُ﴾ فإنّه بالنّون .

٢٧ ـ حدّثنا فارس بن أحمد المقرىء قال: حدّثنا جعفر بن أحمد قال: حدّثنا محمّد ابن الرّبيع و حدّثنا الخاقانيّ قال: حدّثنا أحمد بن أُسامة قال: حدّثنا أبي قالا: حدّثنا يونس ابن عبد الأعلى قال : قال لي عليّ بن كيسة : (عن ما نُهُوا عنه) في الكتاب (عن) وحدها و (ما) وحدها ، و حدّثنا محمّد بن عليّ قال: حدّثنا ابن الأنباريّ قال: (عن ما نُهُوا عنه) حرفان و لم يقطع في كتاب الله عَزَّ و جَلَّ غيرهما .

ذكر (و إن ما)

قال محمّد بن عيسى عن إسحاق بن الحجّاج عن عبدالرّحمان بن أبي حمّاد عن حمزة بن حبيب الزّيّات و أبي حفص الخزّاز ليس في القرآن (وإن ما) بالنّون إلّا حرفًا واحدًا في الرّعد/٤٠ ﴿وَ إِنْ مَا نُرِيَنَّكَ﴾. و حدّثنا محمّد بن عليّ قال: حدّثنا ابن الأنباريّ قال: حدّثنا إدريس قال: حدّثنا خلف قال : لم يقطع من (إن) (ما) في المُصْحَف إلّا حرف واحد في آخر سورة الرّعد ﴿وَ إِنْ مَا نُرِيَنَّكَ﴾ .

ذكر (فإن لم)

قال أبوعمرو: و كتب في كلّ المصاحف في هود/١٤ ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ﴾ بغير نون، و في القصص/٥٠ ﴿ فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ﴾ بالنّون، قاله لنا محمّد بن أحمد عن ابن الأنباريّ، و قاله محمّد عن نصير في اتّفاق المصاحف .

ذكر (أن لن)

قال لنا محمّد بن أحمد عن ابن الأنباريّ : و كتب (أن لن) بغير نون في موضعين : في الكهف/٤٨ ﴿أَلَّنْ نَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِدًا﴾ و في القيامة/٣ ﴿ أَلَّنْ نَجْعَلَ عِظَامَهُ ﴾ و ما سوى ذلك هو (أن لن) بالنّون، و قاله حمزة و أبو حفص الخزّاز و قال محمّد بن عيسى و قال

بعضهم في المزّمّل/ ٢٠ ﴿أَلَّن تُحْصُوهُ﴾ ، و ذكره الغازي في كتابه بالنّون .

قال أبوعمرو : و كتب في جميع المصاحف (أن لم) بفتح الهمزة و (إن لم) بكسرها بالنّون حيث وقع إلّا الحرف الّذي في هود/ ١٤ و قد ذكرناه .

ذكر (عن من)

قال أبوعمرو : و كتبوا في كلّ المصاحف في النّور/ ٤٣ ﴿وَيَصْرِفُهُ عَنْ مَنْ يَشَاءُ﴾ و في النّجم/ ٢٩ ﴿عَنْ مَنْ تَوَلّٰى﴾ بالنّون و ليس في القرآن غيرهما. فأمّا قوله ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ في المؤمنون/ ٤٠ و ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ في النّبأ/ ١ فموصولان بلا خلاف .

ذكر (أم من) بالميم

قال محمّد بن عيسى و ابن الأنباريّ : و كلّ ما في القرآن من ذكر (أم من) فهو في المُصْحَف موصول إلّا أربعة أحرف، كتبت في المُصْحَف مقطوعة ـ يعني بميمين ـ في النّساء/ ١٠٩ ﴿أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ و في التّوبة/ ١٠٩ ﴿أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَـانَهُ﴾ و في الصّافّات/ ١١ ﴿أَمْ مَنْ خَلَقْنَا﴾ و في فُصّلت/ ٤٠ ﴿أَمْ مَنْ يَأْتِي اٰمِنًا﴾، و حدّثنا محمّد بن أحمد قال: حدّثنا ابن الأنباريّ قال: و قوله : ﴿أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ﴾ في الأنعام / ١٤٣ ـ ١٤٤، هو في المُصْحَف حرف واحد معناه (أم الّذي اشتملت) .

ذكر (في ما) مقطوع

قال محمّد بن عيسى : و عدّوا (في ما) مقطوعًا أحد عشر حرفًا، و قد اختلفوا فيها في البقرة/ ٢٤٠ ﴿فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ﴾ و في المائدة/ ٤٨ ﴿لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا اٰتٰـكُمْ﴾ ... [و قس على هذا] .

قال : و منهم من يصل كلّها و يقطع الّتي في الشّعراء/ ١٤٦ ﴿فِي مَا هٰـهُنَا اٰمِنِينَ﴾ و روى محمّد بن يحيى عن سليمان بن داود عن بِشْر بن عمر عن مُعلّى قال : كنّا إذا سألنا عاصمًا عن المقطوع و الموصول قال : سواء لا أُبالي أقطع ذا أم وُصِل ذا إنّما هو هجاء.

قال أبوعمرو: و أحسبه يريد المختلف في رسمه من ذلك دون المتّفق على رسمه منه.

ذكر (أينما)

قال محمّد : (أينما) موصولة ثلاثة أحرف : في البقرة/١١٥ ﴿فَاَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللهِ﴾ و في النّحل/٧٦ ﴿ اَيْنَمَا يُوَجِّهْهُ لَا يَاْتِ بِخَيْرٍ﴾ و في الشّعراء/٩٢ ﴿اَيْنَمَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ﴾ قال : و قد اختلفوا فيه فمنهم من يعدّ الّتي في البقرة و الّتي في النّحل و الّتي في النّساء/٧٨ ﴿اَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾ و في الأحزاب/٦١ ﴿اَيْنَمَا ثُقِفُوا اُخِذُوا﴾ و قال أبو حفص الخزّاز: (أينما) موصولة أربعة أحرف فذكر الّتي في البقرة و النّحل و الشّعراء و الأحزاب .

قال أبو عمرو : فأمّا قوله في البقرة/١٤٤و ١٥٠ (و حيث ما) في الموضعين فمقطوع. و أمّا قوله (نعمّا) في البقرة/٢٧١ والنّساء/٥٨ و قوله (مهما) في الأعراف ١٣٢ و قوله (ربّما يودّ) في الحجر/٢ فموصول في جميع المصاحف . حدّثنا محمّد بن عليّ قال: حدّثنا ابن الأنباريّ قال: حدّثنا إدريس قال: حدّثنا خلف قال : قال الكسائيّ: (نعمّا) حرفان لأنّ معناه (نعم الشّيء). قال: و كتبا بالوصل .

ذكر (أنّ ما)

قال محمّد بن عيسى : و كتبوا (أنّ ما) مقطوعة في موضعين : في الحجّ/٦٢ و لقمان/٣٠ ﴿وَ اَنَ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ﴾ لا غير.

قال أبو عمرو : فأمّا قوله في الأنفال/٤١ ﴿اَنَّمَا غَنِمْتُمْ﴾ و في النّمل/٩٥ ﴿اَنَّمَا عِنْدَ اللهِ﴾ فهما في مصاحف أهل العراق موصولان و في مصاحفنا القديمة مقطوعان و الأوّل أثبت و هو الأكثر. و كذلك رسمها الغازي بن قيس في كتابه موصولين .

قال أبو عمرو : و كتبوا في جميع المصاحف ﴿كَاَنَّمَا يُسَاقُونَ﴾ و ﴿كَاَنَّمَا يَصَّعَّدُ﴾ و ﴿فَكَاَنَّمَا خَرَّ﴾ و ما أشبهه من لفظه موصولًا حرفًا واحدًا ...

ذكر (بئس ما)

قال محمّد بن عيسى : و (بئسما) موصولة ثلاثة أحرف : في البقرة/٩٠ ﴿بِئْسَمَااشْتَرَوْابِهِ اَنْفُسَهُمْ﴾ و فيها/٩٣ أيضًا ﴿قُلْ بِئْسَمَا يَاْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ﴾ و في

الأعراف/١٥٠ ﴿بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِى﴾ .

ذكر (كلّ ما)

قال محمّد : و (كلّ ما) مقطوع حرفان : في النساء/٩١ ﴿كُلَّ مَا رُدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ﴾ و في إبراهيم/٣٤ ﴿مِن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ قال : و منهم من يصل الّتي في النّساء و حدّثنا محمّد بن عليّ قال: حدّثنا محمّد بن يحيى عن ابن سعدان قال : في مُصْحَف عبدالله (كلّ ما) منقطعة في كلّ القرآن .

قال أبوعمرو : و قال محمّد بن عيسى في موضع آخر (كلّما) في أوّله لام فهو مقطوع .

ذكر (لكي لا)

قال محمّد : (لكيلا) موصولة ثلاثة أحرف : في الحجّ/٥ ﴿لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا﴾ و في الأحزاب/٥٠ ﴿لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ﴾ و في الحديد/٢٣ ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾.قال أبوعمرو : و قال محمّد عن نصير في اتّفاق المصاحف في آل عمران/١٥٣ ﴿لِكَيْلَا تَحْزَنُوا﴾ موصولة ، و كذلك رسمه الغازي بن قيس في كتابه

ذكر (يوم هم)

قال أبو حفص الخَزّاز : (يوم هم) مقطوع حرفان ليس في القرآن غيرهما: في المؤمن/١٦ ﴿يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ﴾ و في والذّاريات/١٣ ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾ و كذلك قال مُعلّى بن عيسى الورّاق ، و قال لنا ذلك محمّد بن عليّ عن ابن الأنباريّ قال أبو عمرو : و (هم) فيهما في موضع رفع في الابتداء و ما بعده خبرة فلذلك فصل (اليوم) منه و (هم) فيما عداها في موضع خفض بالإضافة فلذلك وصل (اليوم) به .

ذكر (فَمالِ)

قال أبو عمرو : و كتبوا في كلّ المصاحف في النّساء/٧٨ ﴿فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ﴾ و في الكهف/٤٩ ﴿مَالِ هَذَا الْكِتَبِ﴾ و في الفرقان/٧ ﴿مالِ هَذَا الرَّسُولِ﴾ و في المعارج/٣٦

﴿فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ هذه الأربعة المواضع بقطع لام الجرّ ممّا بعده على المعنى ، و قال محمّد بن عيسى : (فَمالِ) مقطوع أربعة مواضع فذكرها .

ذكر (ابن أُمّ)

قال أبو عمرو : و كتبوا في كلّ المصاحف في الأعراف / ١٥٠ ﴿قَالَ ابْنَ أُمَّ﴾ بالقطع على مراد الانفصال، و كتبوا في طه/٩٤ ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ بالوصل كلمة واحدة على مراد الاتّصال، قاله لنا محمّد عن ابن الأنباريّ .

ذكر (وَيْكَأَنّ)

و كتبوا أيضًا ﴿وَيْكَأَنَّ اللهَ﴾ و ﴿وَيْكَأَنَّهُ﴾ في موضعين في القصص /٨٢ بوصل الياء بالكاف، قاله لنا محمّد عن ابن الأنباريّ .

ذكر (و لات حين)

و كتبوا ﴿وَ لَاتَ حِينَ مَنَاصَ﴾ في صٓ /٣ بقطع التّاء من الحاء و حدّثنا خلف بن إبراهيم قال: حدّثنا أبوعُبَيد قال : في الإمام مُصْحَف عُثمان بن عفّان ﷺ (ولاتحين مناص) التّاء متّصلة بـ(حين) .

قال أبو عمرو : و لم نجد ذلك كذلك في شيء من مصاحف أهل الأمصار، و قد ردّ ما حكاه أبوعُبَيد غير واحد من علمائنا إذ عدموا وجود ذلك كذلك في شيء من المصاحف القديمة و غيرها .قال لنا محمّد بن عليّ قال لنا ابن الأنباريّ : كذلك هو في المصاحف الجُدُد و العتق بقطع التّاء من (حين) و قال نصير : اتّفقت المصاحف على كتاب (و لات حين مناص) بالتّاء يعني منفصلة ...

باب ذكر ما رسم في المصاحف من هاءات التأنيث بالتّاء على الأصل أو مراد الوصل

ذكر (الرّحمة)

٢٨ ـ حدّثنا محمّد بن أحمد قال: حدّثنا محمّد بن القاسم النّحويّ قال: و كلّ ما في كتاب الله عَزَّ و جَلَّ من ذكر (الرّحمة) فهو بالهاء، يعني في الرّسم إلّا سبعة أحرف: في البقرة/٢١٨ ﴿أُولٰئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللهِ﴾ و في الأعراف/٥٦ ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ و في هود/٧٣ ﴿رَحْمَتُ اللهِ وَ بَرَكٰتُهُ﴾ و في مريم/٢ ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ﴾ و في الرّوم/٥٠ ﴿إِلَى اٰثٰرِ رَحْمَتِ اللهِ﴾ و في الزّخرف/٣٢ ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾ و فيها ﴿وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ .

ذكر (النّعمة)

قال: و كلّ ما في كتاب الله عَزَّ و جَلَّ من ذكر (النّعمة) فهو بالهاء إلّا أحد عشر حرفًا: في البقرة/٢٣١ ﴿وَ اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللهِ عَلَيْكُمْ وَ مَا اَنْزَلَ عَلَيْكُمْ﴾ و في آل عمران/١٠٣ ﴿وَ اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللهِ عَلَيْكُمْ اِذْ كُنْتُمْ اَعْدَاءً﴾ و في المائدة/١١ ﴿أُذْكُرُوا نِعْمَتَ اللهِ عَلَيْكُمْ اِذْ هَمَّ قَوْمٌ﴾ و في إبراهيم/٢٨ ﴿ اَلَمْ تَرَ اِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللهِ كُفْرًا﴾ و فيها/٣٤ ﴿ وَ اِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ و في النّحل/٧٢ ﴿ وَ بِنِعْمَتِ اللهِ هُمْ يَكْفُرُونَ ﴾ و فيها/٨٣ ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا﴾ و فيها/١١٤ ﴿ وَ اشْكُرُوا نِعْمَتَ اللهِ ﴾ و في لقمان/٣١ ﴿فِى الْبَحْرِ بِنِعْمَتِ اللهِ ﴾ وفي فاطر/٣ ﴿ أُذْكُرُوا نِعْمَتَ اللهِ عَلَيْكُمْ ﴾ و في الطّور/٢٩ ﴿بِنِعْمَتِ رَبِّكَ﴾ .

ذكر (السُّنّة)

قال: و كلّ ما في كتاب الله عَزَّ و جَلَّ من ذكر (السُّنّة) فهو بالهاء إلّا خمسة أحرف: في الأنفال/٣٨ ﴿ فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ ﴾ و في فاطر/٤٣ ثلاثة أحرف: ﴿ اِلَّا سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللهِ تَبْدِيلًا وَ لَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللهِ تَحْوِيلًا﴾ و في المؤمن/٨٥ ﴿ سُنَّتَ

اللهِ الَّتِى قَدْ خَلَتْ﴾ .

ذكر (المرأة)

قال : و كلّ ما في كتاب الله عَزَّ و جَلَّ من ذكر (المرأة) فهو بالهاء إلّا سبعة أحرف : في آل عمرآن/٣٥ ﴿ إِذْ قَالَتِ امْرَاَتُ عِمْرٰنَ ﴾ و في يوسف/٣٠ ﴿ اِمْرَاَتُ الْعَزِيزِ تُـرٰوِدُ﴾ و فيها/٥١ ﴿ قَالَتِ امْرَاَتُ الْعَزِيزِ الْـٰٔنَ حَصْحَصَ الْحَقّ ﴾ و في القصص/٩﴿ وَ قَالَتِ امْرَاَتُ فِرْعَوْنَ ﴾ و في التّحريم/١٠ ﴿ اِمْرَاَتَ نُوحٍ وَ امْرَاَتَ لُوطٍ ﴾ و فيها ﴿اِمْرَاَتَ فِرْعَوْنَ﴾ .

ذكر (الكلمة)

قال أبو عمرو : و كلّ ما في كتاب الله عَزَّ و جَلَّ من ذكر (الكلمة) على لفظ الواحد فهو بالهاء إلّا حرفًا واحدًا في الأعـراف/١٣٧ ﴿ وَ تَـمَّتْ كَـلِمَتُ رَبِّكَ الْـحُسْنٰى ﴾ فـإنّ مصاحف أهل العراق اتّفقت على رسمه بالتّاء و رسمه الغازي بن قيس في كتابه بالهاء، فأمّا قوله في الأنعام/١١٥ ﴿ وَ تَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَ عَدْلًا﴾ و في يونس/٣٣ ﴿ كَلِمَتُ رَبِّكِ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا ﴾ و فيها/٩٦ ﴿ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ و في غافر/٦﴿ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ﴾ فإنّي وجدت الحرف الثّاني من يونس في مصاحف أهل العراق بالهاء و ما عداه بالتّاء من غير ألف قبلها، و هذه المواضع الأربعة تُقرأ بالجمع و الإفراد [إلى أن قال:]

٢٩ ـ و حدّثنا أبو الفتح قال: حدّثنا جعفر بن محمّد قال: حدّثنا عمر بن يوسف قال: حدّثنا الحسين بن شريك قال: حدّثنا اليزيديّ قال : كتبوا (كلمت) في الأوّل من يونس و في غافر بالتّاء .

قال أبوعمرو :لماوقع هذاالخلاف تتبّعت ذلك في المصاحف فوجدته على ما أثبته.

ذكر (اللّعنة)

قال ابن الأنـباريّ :وكلّ ما في كتاب الله عَزَّوجَلَّ من ذكـر (اللّـعنة) فـهوبالهاء إلّا حرفين:آل عمران/٦١﴿فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ اللهِ عَلَى الْكٰذِبِينَ﴾ و في النّور/٧ ﴿اَنَّ لَعْنَتَ اللهِ عَلَيْهِ﴾.

ذكر (المعصية)

قال : و كلّ ما في كتاب الله عَزَّ و جَلَّ من ذكر (المعصية) فهو بالهاء إلّا حرفين في

المجادلة/٨و٩ ﴿وَ مَعْصِيَتِ الرَّسُولِ﴾ ، قال أبو عمرو : و كالّذي رويناه عن ابن الأنباريّ في رسم هذه التّاءات ، روى محمّد بن عيسى عن نصير سواء ... [**ثمّ ذكر ذِكر حروف منفردة من هذا الباب، و إن شئت فراجع**]

٣٠ ـ حدّثنا فارس بن أحمد المقرىء قال: حدّثنا جعفر بن محمّد البغداديّ قال: حدّثنا عمر بن يوسف قال: حدّثنا الحسين بن شريك قال: حدّثنا أبوحمدون قال: حدّثنا اليزيديّ قال : كتبوا ـ يعني في المصاحف ـ (بقيت الله) و (فطرت الله) و (غيبٰت الجبّ) في الموضعين و (كلمت ربّك) في الحرف الأوّل من يونس و في فاطر (على بيّنت منه) و (من ثمرٰت) و (إنّ شجرت الزّقّوم) بالتّاء .

و قال محمّد عن نصير :في اتّفاق المصاحف (قُرّت عين) و (ءايٰت من ربّه) و (فطرت الله) و (من ثمرات) و (يأبت) و (غيبٰت الجُبّ)و(جنّت النّعيم) بالتّاء .

قال أبو عمرو : و كتبوا (لومة لائم) في المائدة/٥٤ و (ناقة الله) في الشّمس/١٣ و (من قرّت أعين) في السّجدة/١٧ بالهاء ، و كذلك سائر هاءات التّأنيث سوى ما تقدّم ذكرنا له و ذلك على مراد الوقف إذ التّاء تبدّل فيه هاء .

باب ذكر ما اتّفقت على رسمه مصاحف أهل الأمصار من أوّل القرآن إلى آخره

٣١ ـ أخبرني خلف بن أحمد بن حمدان بن خاقان المقرىء أنّ محمّد بن عبدالله الأصبهانيّ المقرىء حدّثهم قال: حدّثنا أبو عبدالله الكسائيّ عن جعفر بن عبد الله بن الصّبّاح قال : قال محمّد بن عيسى : و هذا ما اجتمع عليه كُتّاب مصاحف أهل المدينة و الكوفة و البصرة و ما يكتب بالشّام و ما يكتب بمدينة السّلام لك يختلف في كتابه في شيء من مصاحفهم ، أخبرني بهذا الباب نصير بن يوسف قرأت عليه ... [**ثمّ ذكر اتّفاق كُتّاب مصاحف الأمصار على رسم كلمات القرآن من أوّله إلى آخره تفصيلًا ، و إن شئت فراجع**] .

قال أبو عمرو : فهذا جميع ما انتهى إلينا بالرّوايات من الاختلاف بين مصاحف

أهل الأمصار، و قد مضى من ذلك حروف كثيرة في الأبواب المتقدّمة و القطع عندنا على كيفيّة ذلك في مصاحف أهل الأمصار على قراءة أئمّتهم غير جائز إلّا برواية صحيحة عن مصاحفهم بذلك، إذ قراءتهم في كثير من ذلك قد تكون على غير مرسوم مُصْحَفهم ، ألا ترى أنّ أبا عمرو قرأ ﴿يٰعِبَادِى لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾ في الزّخرف/٦٨ بالياء و هو في مصاحف أهل البصرة بغير ياء فسُئل عن ذلك فقال : إنّي رأيته في مُصْحَف أهل المدينة بالياء فترك ما في مُصْحَف أهل بلده و اتّبع في ذلك مصاحف أهل المدينة، و كذلك قراءته في الحجرات/١٤ ﴿لَايَالِتْكُمْ مِنْ اَعْمَالِكُمْ شَيْئًا﴾ بالهمزة الّتي صورتها ألف و ذلك مرسوم في جميع المصاحف بغير ألف ، و كذلك قراءته أيضًا في المنافقون/١٠ ﴿ وَ اَكُونَ مِنَ الصّٰلِحِينَ﴾ بالواو و النّصب و ذلك في كلّ المصاحف بغير واو مع الجزم .

قال أبو عُبَيد : و كذا رأيته في الإمام ، قال : و اتّفقت على ذلك المصاحف ، و كذلك أيضًا قراءته في المرسلات/١١ (و إذا الرُّسُل وُقِّتَتْ) بالواو ، من الوقت و ذلك في الإمام و في كلّ المصاحف بالألف ، و كذلك قراءته و قراءة ابن كثير في البقرة/١٠٦ ﴿ اَوْ نَنْسَاهَا﴾ بهمزة ساكنة بين السّين و الهاء و صورتها ألف ، و ليست كذلك في مصاحف أهل مكّة و لا في غيرها ، و كذلك قراءة ابن عامر و عاصم من رواية حفص بن سليمان في الزّخرف/٢٤ ﴿قَالَ اَوَ لَوْ جِئْتُكُمْ﴾ بالألف ، و لا خبر عندنا أنّ ذلك كذلك مرسوم في مصاحف أهل الشّام و لا في غيرها، و كذلك أيضًا قراءة عاصم من الطّريق المذكور في الأنبياء/١١٢ ﴿قَالَ رَبِّ احْكُمْ بِالْحَقِّ﴾ بالألف ، و لا رواية عندنا أنّ ذلك كذلك مرسوم في شيء من المصاحف في نظائر لذلك كثيرة ترد عن أئمّة القُرّاء بخلاف مرسوم مُصْحَفهم. و إنّما بيّنتُ هذا الفصل و نبّهتُ عليه لأنّي رأيت بعض من أشار إلى جمع شيء من هجاء المصاحف من منتحلى القراءة من أهل عصرنا قد قصد هذا المعنى و جعله أصلًا فأضاف بذلك ما قرأ به كلّ واحد من الأئمّة من الزّيادة و النّقصان في الحروف المتقدّمة و غيرها إلى مصاحف أهل بلده و ذلك من الخطأ الّذي يقود إليه إهمال الرّواية و إفراط الغباوة و قلّة التّحصيل إذ غير جائز القطع على كيفيّة ذلك إلّا بخبر منقول عن الأئمّة السّالفين و

رواية صحيحة عن العلماء المختصّين بعلم ذلك المؤتمنين على نقله و إيراده لما بيّناه من الدّلالة. و بالله التّوفيق.

قال أبو عمرو: فإن سأل سائل عن السّبب الموجب لاختلاف مرسوم هذه الحروف الزّوائد في المصاحف؟

قلت: السّبب في ذلك عندنا أنّ عُثمان بن عفّان ﷺ لمّا جمع القرآن في المصاحف و نسخها على صورة واحدة و آثر في رسمها لغة قريش دون غيرها ممّا لا يصحّ و لا يثبت نظرًا للأُمّة و احتياطًا على أهل الملّة و ثبت عنده أنّ هذه الحروف من عند الله عَزَّ و جَلَّ كذلك منزلة و من رسول الله ﷺ مسموعة و علم أنّ جمعها في مُصْحَف واحد على تلك الحال غير متمكّن إلّا بإعادة الكلمة مرّتين، و في رسم ذلك كذلك من التّخليط و التّغيير للمرسوم ما لا خفاء به ففرّقها في المصاحف لذلك فجاءت مثبتة في بعضها و محذوفة في بعضها لكي تحفظها الأُمّة كما نزلت من عند الله عَزَّ و جَلَّ و على ما سمعت من رسول الله ﷺ، فهذا سبب اختلاف مرسومها في مصاحف أهل الأمصار.

فإن قال قائل: فما تقول في الخبر الّذي رويتموه عن يحيى بن يَعْمَر و عِكرِمة مولى ابن عبّاس عن عُثمان ﷺ أنّ المصاحف لمّا نُسِخت عُرضت عليه فوجد فيها حروفًا من اللّحن فقال: اتركوها فإنّ العرب ستقيمها أو ستعربها بلسانها، إذ ظاهره يدلّ على خطأ في الرّسم؟

قلت: هذا الخبر عندنا لا يقوم بمثله حجّة و لا يصحّ به دليل من جهتين: إحداهما أنّه مع تخليط في إسناده و اضطراب في ألفاظه مرسل، لأنّ ابن يَعْمَر و عِكرِمة لم يسمعا من عُثمان شيئًا و لا رأياه، و أيضًا فإنّ ظاهر ألفاظه ينفي وروده عن عُثمان ﷺ لما فيه من الطّعن عليه مع محلّه من الدّين و مكانه من الإسلام و شدّة اجتهاده في بذل النّصيحة و اهتباله بما فيه الصّلاح للأُمّة فغير متمكّن أن يتولّى لهم جمع المُصْحَف مع سائر الصّحابة الأخيار الأتقياء الأبرار نظرًا لهم ليرتفع الاختلاف في القرآن بينهم ثمّ يترك لهم فيه مع ذلك لحنًا و خطأً يتولّى تغييره من يأتي بعده ممّن لا شكّ أنّه لا يدرك مداه و لا يبلغ غايته

و لا غاية من شاهده هذا ما لا يجوز لقائل أن يقوله و لا يحلّ لأحد أن يعتقده.

فإن قال: فما وجه ذلك عندك لو صحّ عن عُثمان ﷺ ؟

قلت: وجهه أن يكون عُثمان ﷺ أراد باللّحن المذكور فيه التّلاوة دون الرّسم إذ كان كثير منه لو تُلي على حال رسمه لانقلب بذلك معنى التّلاوة و تغيّرت ألفاظها، ألا ترى قوله: (أو لأذبحنّه) و (لأاوضعوا) و (من نبا ءى المرسلين) و (سأوريكم) و (الرّبوا) و شبهه ممّا زيدت فيه الألف و الياء و الواو في رسمه لو تلاه تالٍ لا معرفة له بحقيقة الرّسم على حال صورته في الخطّ لصيّر الايجاب نفيًا و لزاد في اللّفظ ما ليس فيه و لا من أصله فأتى من اللّحن بما لا خفاء به على من سمعه مع كون رسم ذلك كذلك جائزًا مستعملًا فأعلم عُثمان ﷺ إذ وقف على ذلك أنّ من فاته تمييز ذلك و عزبت معرفته عنه ممّن يأتي بعده سيأخذ ذلك عن العرب إذ هم الّذين نزل القرآن بلغتهم فيعرفونه بحقيقة تلاوته و يدلّونه على صواب رسمه، فهذا وجهه عندي. والله أعلم.

فإن قيل: فما معنى قول عُثمان ﷺ في آخر هذا الخبر: «لو كان الكاتب من ثقيف و المُملي من هُذَيل لم توجد فيه هذه الحروف»؟

قلت: معناه أي لم توجد فيه مرسومة بتلك الصُّوَر المبنيّة على المعاني دون الألفاظ المخافة لذلك، إذ كانت قريش و من ولي نَسخ المصاحف من غيرها قد استعملوا ذلك في كثير من الكتابة، و سلكوا فيها تلك الطّريقة، و لم تكن ثقيف و هذيل مع فصاحتهما يستعملان ذلك، فلو أنّهما وليتا من أمر المصاحف ما وليه مَن تقدّم من المهاجرين و الأنصار لرسمتا جميع تلك الحروف على حال استقرارها في اللّفظ و وجودها في المنطق دون المعاني و الوجوه، إذ ذلك هو المعهود عندهما والّذي جرى عليه استعمالهما. هذا تأويل قول عُثمان عندي لو ثبت و جاء مجيء الحجّة.

٣٢ ـ حدّثنا خلف بن إبراهيم المقرىء قال: حدّثنا أحمد بن محمّد المكّيّ قال: حدّثنا عليّ بن عبد العزيز قال: حدّثنا القاسم بن سَلّام قال: حدّثنا حجّاج عن هارون قال: أخبرني الزّبير بن الخِرّيت عن عِكرِمة قال: لمّا كتبت المصاحف عُرِضت على عُثمان ﷺ

فوجد فيها حروفًا من اللّحن فقال: لا تغيّروها فإنّ العرب ستغيّرها أو قال ستعرّبها بألسنتها لو كان الكاتب من ثقيف و المُملي من هُذَيل لما توجد فيه هذه الحروف.

فإن قيل: فما تأويل الخبر الّذي رويتموه أيضًا عن هشام بن عُروة عن أبيه أنّه سأل عائشة رضي الله عنها، عن لحن القرآن عن قوله ﴿إِنْ هٰذٰنِ لَسٰحِرٰنِ﴾ في طه/٦٣ و عن ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلٰوةَ وَ الْمُؤْتُونَ الزَّكٰوةَ﴾ في النّساء/١٦٢ و عن ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءامَنُوا وَ الَّذِينَ هَادُوا ... وَ الصّٰبِئُونَ﴾ في البقرة/٦٢، فقالت: يا ابن أُختي هذا عمل الكُتّاب الكتبة أخطئوا في الكتاب.

قلت: تأويله ظاهر، و ذلك أنّ عروة لم يسئل عائشة فيه عن حروف الرّسم الّتي تزاد فيها لمعنى و تنقص منها لآخر تأكيدًا للبيان و طلبا للخفّة و إنّما سألها فيه عن حروف من القراءة المختلفة الألفاظ المحتملة الوجوه على اختلاف اللّغات الّتي أذن الله عزَّ و جَلَّ لنبيّه ﷺ و لأُمّته في القراءة بها و اللّزوم على ما شاءت منها تيسيرًا لها و توسعة عليها و ما هذا سبيله و تلك حاله فعن اللّحن و الخطأ و الوهم و الزّلل بمعزل لفشوّه في اللّغة و وضوحه في قياس العربيّة و إذ كان الأمر في ذلك كذلك فليس ما قصدته فيه بداخل في معنى المرسوم و لا هو من سببه في شيء و إنّما سمّى عروة ذلك لحنًا و أطلقت عائشة على مرسومه كذلك الخطأ على جهة الاتّساع في الإخبار و طريق المجاز في العبارة إذ كان ذلك مخالفًا لمذهبهما و خارجًا عن اختيارهما، و كان الأوجه و الأولى عندهما، و الأكثر و الأفشى لديهما لا على وجه الحقيقة و التّحصيل فالقطع لما بيّناه قبل من جواز ذلك و فشّوه في اللّغة و استعمال مثله في قياس العربيّة مع انعقاد الإجماع على تلاوته كذلك دون ما ذهبا إليه إلّا ما كان من شذوذ أبي عمرو بن العلاء في (إن هٰذٰن) في طه/٦٢ خاصّة هو الّذي يُحمل عليه هذا الخبر و يتأوّل فيه دون أن يقطع به.

على أنّ أُمّ المؤمنين رضي الله عنها، مع عظيم محلّها و جليل قدرها و اتّساع علمها و معرفتها بلغة قومها لحّنت الصّحابة و خطّأت الكتبة و موضعهم في الفصاحة و العلم باللّغة موضعهم الّذي لا يجهل و لا ينكر، هذا ما لا يسوغ و لا يجوز و قد تأوّل بعض

علمائنا قول أُمّ المؤمنين أخطئوا في الكتاب أي أخطئوا في اختيار الأُولى من الأحرف السّبعة بجمع النّاس عليه لا أنّ الّذي كتبوا من ذلك خطأ لا يجوز ، لأنّ ما لا يجوز مردود بإجماع و إن طالت مدّة وقوعه و عظم قدر موقعه و تأوّل اللّحن أنّه القراءة و اللّغة كقول عمر ﷺ : أُبيّ أقرأنا و إنّا لندع بعض لحنه أي قراءته .فهذا بيّن و بالله التّوفيق .

٣٣ ـ حدّثنا الخاقانيّ قال: حدّثنا أحمد بن محمّد قال: حدّثنا عليّ بن عبدالعزيز قال: حدّثنا أبو عبيد قال: حدّثنا أبو معاوية عن هشام بن عُروة عن أبيه قال : سألت عائشة رضي الله عنها ، عن لحن القرآن عن قول الله عَزَّ و جَلَّ ﴿إِنْ هٰذٰنِ لَسٰحِرٰنِ﴾ و عن قوله ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلٰوةَ وَ الْمُؤْتُونَ الزَّكٰوةَ﴾ و عن قوله تبارك و تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ اٰمَنُوا وَ الَّذِينَ هَادُوا * وَ الصّٰبِئُونَ﴾ فقالت : يا ابن أُختي هذا عمل الكُتّاب أخطئوا في الكتاب .

(٢٠ - ١٢٢)

نصّه أيضًا في «المحكم في نَقْط المصاحف»

ذكر القول في حروف التّهجّي و ترتيب رسمها في الكتابة

١ ـ حدّثنا عبد الرّحمان بن عُثمان ، قال : حدّثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدّثنا أحمد ابن زُهَير ، قال : حدّثنا الفضل بن دُكَين ، قال : حدّثنا إسرائيل عن جابر ، عن عامر ، عن سَمُرَة بن جُنْدَب ، قال : نظرت في كتاب العربيّة[١] ، فوجدتها قد مرّت بالأنبار قبل أن تمرّ بالحيرة .

٢ ـ حدّثنا ابن عَفّان ، قال : حدّثنا قاسم ، قال : حدّثنا أحمد ، قال حدّثنا الزُّبَير بن بَكّار ، قال : حدّثني إبراهيم بن المنذر ، قال : حدّثني عبد العزيز بن عمران ، قال : حدّثني إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيب ، عن داود بن حُصَين ، عن عِكْرِمة ، عن ابن عبّاس ، قال : أوّل من نطق بالعربيّة ، فوُضِع الكتاب على لفظه ومنطقه ، ثمّ جعله كتابًا واحدًا مثل

١ ـ يريد كتابة العربيّة ، وكتاب بمعنى كتابة هاهنا.

(بسما لله) الموصول، حتّى فرّق بينه ولده، إسماعيل بن إبراهيم عليهما السلام[1] ... [**ثمّ ذكر رواية عن الشّعبيّ، كما تقدّم نحوها عن السِّجستانيّ الرّقم ١، فقال:**]

قال أبو عمرو: وفي كتاب محمّد بن سَحْنُون: حدّثنا أبو الحَجّاج، واسمه سَكَن ابن ثابت، قال: حدّثنا عبد الله بن فَرّوخ عن عبد الرّحمان بن زياد بن أنعم المعافريّ، عن أبيه زياد بن أنعم، قال: قلت لعبد الله بن عبّاس: معاشر قريش، هل كنتم تكتبون في الجاهليّة بهذا الكتاب العربيّ، تجمعون فيه ما اجتمع، وتفرّقون فيه ما افترق هجاءً بالألف واللّام والميم، والشَّكْل والقطع، وما يكتب به اليوم، قبل أن يبعث الله تعالى النّبيّ ﷺ؟ قال: نعم. قلت: فمن علّمكم الكتاب؟ قال: حَرْب بن أُميّة. قلت: فمن علّم حَرْب بن أُميّة؟ قال: عبد الله بن جُدْعان. قلت: فمن علّم عبد الله بن جُدعان؟ قال: أهل الأنبار. قلت: فمن علّم أهل الأنبار؟ قال: طارئ طرأ عليهم من أرض اليمن من كِنْدة. قلت: فمن علّم الطّارئ؟ قال: الجُلجان بن المُوهِم، كان كاتب هُودٍ نبيّ الله عليه السلام بالوحي عن الله عَزَّوجَلَّ[2].

---

١ ـ انظر: في هذا الشأن: العقد ٣: ١٥٧، وصبح الأعشى ٣: ١٣، وحكمة الإشراق للزّبيديّ: ٦٤.

٢ ـ انظر: في الكلام في أصل الكتابة العربيّة وأوّل من كتبها:

فتوح البُلدان للبَلاذُريّ: ٤٧١ ـ ٤٧٤.

المصاحف لابن أبي داود: ٤ ـ ٥.

المعارف لابن قُتَيبة: ٢٤٠.

والاشتقاق لابن دُرَيد: ٢٢٣.

والفهرست لابن النّديم: ١٢ ـ ١٤.

والصّاحبيّ في فقه اللّغة لابن فارس: ٧ ـ ١١.

والوزراء والكتاب للجهشياريّ: ١.

والعقد الفريد لابن عبد رَبّه ٤: ١٥٦ ـ ١٥٧.

وأدب الكتاب للصّوليّ: ٢٨ ـ ٣٠.

والشّعر والشّعراء لابن قُتَيبة: ١٨٠ في ترجمة عديّ بن زيد.

←

٣ ـ حدّثنا ابن عَفّان، قال: حدّثنا قاسم، قال: حدّثنا أحمد بن أبي خَيْثمة، قال: حروف ألف ب ت ث تسعة وعشرون حرفًا، عليها يدور الكلام كلُّه، والكتاب العربيّ.

٤ ـ حدّثنا إبراهيم بن الخطّاب اللَّمّائيّ، قال: حدّثنا أحمد بن خالد، قال: حدّثنا سَلَمة [١] بن الفضل، قال: حدّثنا عبد الله بن ناجية، قال: حدّثنا أحمد بن موسى بن إسماعيل الأنباريّ، قال: حدّثنا محمّد بن حاتم المؤدّب، قال: حدّثنا أحمد بن غَسّان، قال: حدّثنا حامد المدائنيّ، قال: حدّثنا عبد الله بن سعيد، قال: بلغنا أنّه لمّا عُرِضت حروف المعجم على الرّحمٰن تبارك اسمُه وتعالى جَدُّه ـ وهي تسعة وعشرون حرفًا ـ تواضع الألف من بينها، فشكر الله له تواضعه، فجعله قائمًا أمام كلّ اسم من أسمائه.

قال أبو عمرو: وقال بعض أهل اللّغة: إنّما تقدّمت الألف سائر الحروف لأجل أنّها صورة للهمزة المتقدّمة في الكلام، وللألف اللّيّنة ولسائر الهمزات أحيانًا. فلمّا انفردت بأن تكون صورة الهمزة المتقدّمة في الكلام، وشاركت الواو والياء في أن تكون مرّة صورة لنفسها، ومرّة صورة للهمزة المتوسّطة والمتأخّرة قُدِّمت.

قال: وإنّما وَلِيَها الباء والتّاء والثّاء لأنّها أكثر الحروف شِبهًا؛ إذ كانت الياء والنّون إذا وقعتا في أوّل كلمة أو وسطها أشبهتاها، فصارت خمسة مشتبهة، فأوجبت كثرتُها تقديمَها. ثمّ الجيم والحاء والخاء، ثمّ المزدوجة. وإنّ تقدّم بعض المتشابهات والمزدوجات وما بعد ذلك إلى آخر الحروف على بعض، على قدر الكثرة في الكلام

← واللّسان: مرّر.

ووفيات الأعيان لابن خَلِّكان ٢: ٣٢ ـ ٣٣.

وشرح شواهد المغني للسّيوطيّ: ١٦١ في ترجمة عديّ بن زيد.

وصبح الأعشىٰ للقَلْقَشَنديّ ٣: ١٢ ـ ١٥.

وحكمة الإشراق للزَّبيديّ: ٦٤ ـ ٦٥.

وكتاب الكُتّاب وصفة الدّواة والقلم وتصريفها [١ ب].

والتّنبيه على حدوث التّصحيف [١٣ ب ـ ١١٤].

١ ـ في الأصل المخطوط: سلم، وهو تصحيف.

والقلّة، فكلّ ما كان من ذلك مقدّمًا على غيره في التّرتيب فهو في الكلام أكثر دوراناً. إلّا ما له من ذلك صورتان مختلفتان في التّطرّف والتّقدّم والتّوسّط، وذلك النّون والياء، فإنّهما ـ وإن تأخّرتا ـ كالمتقدّمتين؛ لتقدّم أشباههما.

قال: ومن الحروف ما لا يتّصل به شيء بعده، وهي ستّة: الألف والدّال والذّال والرّاء والزّاي والواو، ويمكن أن تكون كذلك لئلّا تلتبس بغيرها؛ إذ لو اتّصل بالألف شيء بعدها لأشبهت اللّام، ولو اتّصل بالواو شيء لأشبهت الفاء والقاف، ولو اتّصل بالدّال والذّال والرّاء والزّاي شيء لأشبهت الياء والتّاء وما أشبهها.

قال أبو عمرو: والّذي قاله في ترتيب رسم الحروف ترتيب حسن، وأنا أزيد في شرحه وبيانه ما لم أجده لسالف، ولا رأيته لمتقدّم، فأقول: إنّما تقدّمت الألف ـ وإن كانت منفردة ـ للمذكور في الخبر والنّظر من استحقاقها ذلك، ولتقدّمها أيضاً في أوّل الفاتحة الّتي هي أُمّ القرآن، ولكثرة دورها في الكلام وتردّدها في المنطق؛ إذ هي أكثر الحروف دَوْرًا وتردّدًا.

ثمّ وليتها الباء والتّاء والثّاء لكثرتهنّ؛ إذ هنّ ثلاث وكونهنّ على صورة واحدة. وما كثر عدده، واتّفقت صورته فالعادة جارية على تقديمه. وتقدّمت الباء لتقدّمها في التّسمية الّتي يُسْتَفتح بها مع التّعوّذ الّذي أوّله الألف المتقدّمة، ولتقدّمها في حروف (أبي جاد) الّتي هي أصل حروف التّهجّي. ولأنّها أيضًا تُنقط واحدة، والتّاء اثنتين، والثّاء ثلاثًا[1] على ترتيب العدد. فوجب أن تكون الباء أوّلًا، ثمّ التّاء ثمّ الثّاء لذلك. وقد يكون تقدّم التّاء لكثرتها، وتأخير الثّاء لقلّتها؛ إذ الكثير أولى بالتّقديم من القليل الدَّوْر.

ثمّ وليتهنّ الجيم والحاء والخاء؛ لكثرتهنّ أيضًا، واتّفاق صورتهنّ؛ إذ هنّ ثلاث على صورة واحدة، واتّصال الجيم بالباء في كلمة (أبي جاد). وتقدّمت الجيم الحاء؛ لتقدّمها عليها في ذلك، وتقدّمت الحاء الخاء لتقدّمها عليها في المخرج من الحلق؛ إذ هي من وسطه، والخاء من أدناه إلى الفم، فلذلك جاءت آخرًا.

---

١ ـ في الأصل المخطوط: ثلاث، وهو غلط.

ثمّ وليتهنّ الدّال والذّال، وهما على صورة واحدة؛ لاشتباه صورتهما بصورتهنّ. وتقدّمت الدّال لتقدّمها في حروف (أبي جاد)، ولأنّها أقرب إلى الجيم من الذّال[١].

ثمّ وليتهما الرّاء والزّاي، وهما على صورة واحدة؛ لقرب صورتهما من صورتهما. وتقدّمت الرّاء، وإن كانت الزّاي متقدّمة على الرّاء في حروف (أبي جاد)، موافَقَةً للحاء والخاء، والدّال والذّال، من جهة الإعجام؛ إذ كانت الحاء المُتَقَدِّمة على الخاء، والدّال المُتقدّمة على الذّال غير منقوطتين. فكذلك الرّاء المتقدّمة على الزّاي مثلهما سواء؛ ليأتي المزدوج كلّه على طريقة واحدة ولا يختلف.

إلى هاهنا اتّفق ترتيب الجميع من السّلف وتابعيهم من أهل المشرق وأهل المغرب، واختلفوا في ترتيب ما بعد ذلك من المزدوج والمنفرد إلى آخر الحروف.

فرسم أهل المشرق بعد الرّاء والزّاي، السّين والشّين، وهما على صورة واحدة؛ لمؤاخاة السّين الزّاي في الصّفير الّذي هو زيادة الصّوت. وتقدّمت السّين الشّين، كما تقدّم غير المعجم من المشتبهَيْن في الصّورة المعجم؛ لأنّ الاشتباه وقع بالثّاني من المزدوج لا بالأوّل؛ لأنّ الأوّل جاء على أصله من التّعرية، ففُرِق بينهما بأن نُقِطَ الثّاني؛ لأنّ النُّقَط إنّما استُعمِل لِيُفرَق به بين المشتبه من الحروف في الصّورة لا غير، ولولا ذلك لم يُحْتَجْ إليه ولا استُعمِل. فهو فرع، والتّعرية أصل، والأصل يُقدّم على الفرع، فلذلك تقدّم غير المنقوط من المزدوج.

ثمّ الصّاد والضّاد، وهما على صورة واحدة؛ لمشاركة الصّاد السّين في الصّفير والهمس جميعًا. وتقدّمت الصّادُ الضّادَ كما تقدّمت السّينُ الشّينَ، ولم يرسموهما[٢] قبل السّين والشّين، وإن كانتا متقدّمتين عليهما في حروف (أبي جاد)؛ لمؤاخاة السّينِ الزّايَ في الصّوت، ومشاركة الشّينِ الجيم في المخرج، فقُدّما لذلك عليهما.

ثمّ الطّاء والظّاء، وهما على صورة واحدة؛ لمشاركتهما الصّاد والضّاد في الإطباق

---

١ ـ في الأصل المخطوط: الدّال، غير معجمة، وهو تصحيف.

٢ ـ في الأصل المخطوط: يرسموها، وهو تصحيف.

والاستعلاء، فولياهما لذلك. وتقدّمت الطّاء الظّاء كما تقدّمت الصّادُ الضّاد. ولتقدّمها أيضًا في حروف (أبي جاد)، ومؤاخاتها الدّال في المخرج.

ثمّ العين والغين، وهما على صورة واحدة؛ لكونهما آخر ما بقي من المزدوج، فلذلك رُسِما آخرًا. وتقدّمت العين الغين كما تقدّمت الحاءُ الخاءَ، من طريق المخرج وجهة الإعجام.

ثمّ رسموا المنفرد، فرسموا بعد العين والغين الفاء والقاف، وقُدِّما لاتّفاق صورتهما في غير الأطراف من الكَلِم، فأشبها المزدوج بذلك، فَقُدِّما على سائر المنفرد؛ إذ الفاء متّصلة بالعين ومرسومة بعدها في حروف (أبي جاد). وتقدّمت الفاء القاف لتقدّمها عليها في حروف (أبي جاد)، ولتعاقبها مع الثّاء[1] المتقدّمة في حروف التّهجّي في نحو جَدَث وجَدَف، وثُوم وفُوم.

ثمّ الكاف، ثمّ اللّام، ثمّ الميم، ثمّ النّون، موافقةً لترتيب رسمهنّ في كلمة (كلمن). وتقدّمت الكاف لتقدّمها في ذلك، ولاشتراكهما مع القاف الّتي وليتها في مخرج أقصى اللّسان. وتقدّمت اللّام الميم والنّون لاشتباه صورتها بصورة الألف المتقدّمة في حروف التّهجّي. وتقدّمت الميم النّونَ لقوّتها، ولزوم صوتها[2]؛ إذ كان غير زائل عنها، من حيث امتنع إدغامها في مقاربها، وكان صوت النّون قد يزول عنها بالإدغام، ويذهب لفظها من الفم أيضاً، فلا يبقى منها إلّا غُنّة من الخيشوم، ولأنّ الميم من مخرج الباء[3] المتقدّمة في حروف (أبي جاد)، ولأنّها تُبدل من النّون إذا لقيت باء.

ثمّ الواو، ثمّ الهاء، ثمّ الياء، وهنّ آخر ما بقي من المنفرد. وتقدّمت الواو لقرب صورتها من صورة القاف الموافقة للفاء في الصّورة. وتقدّمت الهاء[4] الياء لتقدّمها عليها

---

١ ـ في الأصل المخطوط: التّاء، وهو تصحيف.

٢ ـ في الأصل المخطوط: صورتها، وهو تصحيف.

٣ ـ في الأصل المخطوط: الياء، وهو تصحيف.

٤ ـ في الأصل المخطوط: الفاء، وهو تصحيف.

في حروف (أبي جاد). وصارت الياء آخر الحروف للتّعريف بصورتها إذا وقعت آخر الكلمة ؛ إذ صورتها هناك مخالفة لصورتها إذا وقعت أوّلًا و وسطًا. وكذلك أخّروا اللّام ألف، ورُسمت قبلها[1] لاختلاف صورتها في الانفراد والاختلاط.

ورسم أهل المغرب بعد الرّاء والزّاي الطّاء والظّاء ؛ لكون الطّاء من مخرج الدّال، وكون الظّاء من مخرج الذّال. وتقدّمت الطّاء الظّاء كما تقدّمت الدّالُ الذّال.

ثمّ الكاف، واللّام، والميم، والنّون، موافقةً لرسمهنّ في (كلمن)، ولتقدّمهنّ على سائر المزدوج في حروف (أبي جاد)، ولإتيانهنّ بعد الطّاء في ذلك أيضًا.

ثمّ الصّاد والضّاد لكونهما مرسومين بعد كلمة (كلمن) في قولهم (صعفض). وتقدّمت الصّاد لتقدّمها في ذلك، ولكون غير المنقوط من المزدوج مُقدّمًا على المنقوط ؛ ليتميّز بذلك الثّاني من الأوّل، والمؤخّر من المقدّم.

ثمّ العين والغين ؛ لكون العين بعد الصّاد في حروف (أبي جاد)، وشبّه الغين بها في الصّورة. وتقدّمت العين لتقدّمها هناك، وفي المخرج من الحلق ؛ لأنّها من وسطه، والغين من أدناه إلى الفم، ولخلوّها أيضًا من النَّقْط.

ثمّ الفاء والقاف ؛ لكون الفاء في حروف (أبي جاد) بعد العين، وشبّه القاف بها في الصّورة، وتقدّمت الفاء لتقدّمها هناك.

ثمّ السّين والشّين ؛ لكونهما[2] آخر المزدوج. وتقدّمت السّينُ الشّين كما تقدّمت الصّادُ الضّادَ.

ثمّ الهاء والواو والياء، وهنّ آخر حروف التّهجّي. وتقدّمت الهاءُ الواوَ لتقدّمها عليها في حروف (أبي جاد) في قولهم: (هَوّز). وتقدّمت الواو الياء لتقدّم (هَوّز) على (حُطّي). قال أبو عمرو: فهذه علل ترتيب الحروف في الكتاب على الاتّفاق والاختلاف، والله وليّ التّوفيق.

---

١ ـ أي رُسمت اللّام ألف قبل الياء.

٢ ـ في الأصل المخطوط: لكونها، وهو تصحيف.

٥ ـ حدّثنا إبراهيم بن خطّاب، قال: حدّثنا أحمد بن خالد، قال: حدّثنا سَلَمة[1] بن الفضل، قال: حدّثنا عبد الله بن ناجية، قال: حدّثنا أحمد بن بديل الأيّاميّ، قال: حدّثنا عمرو بن حميد قاضي الدّينور، قال: حدّثنا فرات بن السّائب عن ميمون بن مِهْران، عن ابن عبّاس، قال: إنّ لكلّ شيء تفسيرًا، عَلِمَهُ مَنْ عَلِمَهُ، وَجَهِلَهُ مَنْ جَهِلَهُ. ثمّ فسّر (أبو جاد): أبىٰ آدمُ الطّاعة، وجدَّ في أكل الشّجرة. و(هَوّاز): زَلَّ فهوى من السّماء إلى الأرض. و(حُطّي): حُطَّتْ عنه خطاياه. (كلمن): أكل من الشّجرة، ومُنَّ عليه بالتّوبة. (صَعْفَض): عصى فأخرج من النّعيم إلى النّكد. (قريسيات): أقرّ بالذّنب فأمن العقوبة.

٦ ـ أخبرنا عبد بن أحمد الهِرَويّ في كتابه، قال: حدّثنا عمر بن أحمد بن شاهين، قال: حدّثنا موسى بن عُبَيد الله، قال: حدّثنا عبد الله بن أبي سعيد، قال: حدّثنا محمّد بن حميد، قال: حدّثنا سَلَمة بن الفضل، قال: حدّثنا أبو عبد الله البَجَليّ، قال: (أبو جاد) و(هَوّاز) و(حُطّي) و(كَلمن) و(صَعْفَض) و(قريسيات) أسماء ملوك مَدْيَن، وكان ملكهم يوم الظُّلَّة في زمان شُعَيب كلمون.

قال أبو عمرو: وذكر بعض النّحويّين أنّ قولهم: (أبو جاد) و(هَوّاز) و(حُطّي) عربيّة، وهي تجري مجرى زيد وعمرو في الانصراف. و(كَلمن) و(صَعْفض) و(قريسيات) أعجميّة لا ينصرفن، إلّا أنّ (قريسيات) تُصْرف كعَرفات وأذْرِعات.

وقال قُطْرُب: إنّما كتبوا (أبجد) بلا ألف ولا واو، لأنّ هذا إنّما وضع في الكتاب لدلالة المتعلّم على الحروف، فكرهوا أن يُطَوِّلوا عليه، فلم يعيدوا المثال مرّتين. فكتبوا (أبجد) بلا واو ولا ألف؛ لأنّ معنى الألف في (أبجد) والواو في (هوّز) قد أُثبت، فوضحت صورتهما، وكلّما مُثِّل الحرف مرّةً استُغني عن إعادته. وإنّما أُثبِتت ياء (حُطّي) مع ياء (قريسيات) لاختلاف الصّورتين، يعني صورتها في الطّرف، وصورتها في غيره، وبالله التّوفيق. (٢٥ ـ ٣٤)

---

١ ـ في الأصل المخطوط: سلم، وهو تصحيف.

قال: وهذا[١] عندنا ممّا نظر إليه عُثمان فقال: أرى في المُصْحَف لحنًا، وستقيمه العرب بألسنتها. فأوجب ذلك من القول أنّ من الخطّ المكتوب ما لا تجوز به القراءة من وجه الإعراب، وأنّ حكمه أن يُتْرَك على ما خُطَّ، ويُطْلَقَ[٢] للقارئين أن يقرؤوا بغير الّذي يرونه مرسومًا.

وغير جائز عندنا أن يرى عُثمان شيئًا في المُصْحَف يخالف رسم الكتابة، ممّا لا وجه له فيها بحيلة، فيتركه على حاله ويُقِرَّه في مكانه، ويقول: إنّ في المُصْحَف لحنًا، وستقيمه العرب بألسنتها؛ إذ لو كان ذلك جائزًا لم يكن للكتابة معنًى، ولا كان فيها فائدة، بل كانت تكون وبالًا؛ لاشتعال القلوب بها. ومعنى قوله هو ما ذكرناه مشروحًا في كتابنا المصنّف في المرسوم[٣]. (ص: ١٨٥)

وعلّة هذه الحروف وغيرها من الحروف المرسومة على خلاف ما يجري به رسم الكتاب من الهجاء في المُصْحَف، الانتقال من وجه معروفٍ مستفيضٍ إلى وجه آخر مثله في الجواز والاستعمال، وإن كان المنتقل عنه أظهر معنًى، وأكثر استعمالًا.

وليس شيء من الرّسم، ولا من النَّقْط اصطلح عليه السّلف (رضوان الله عليهم) إلّا وقد حاولوا به وجهًا من الصّحّة والصّواب، وقصدوا فيه طريقًا من اللّغة والقياس؛ لموضعهم من العلم، ومكانهم من الفصاحة، علم ذلك مَن علمه، وجهله مَن جهله، والفضل بيد الله، يؤتيه من يشاء. والله ذو الفضل العظيم. (١٩٦ ـ ١٩٧)

---

١ ـ أي رسم هذه الكلم هكذا بحذف ألف البناء، وحذف الواو الّتي هي صورة الهمزة المضمومة وحذف الياء الّتي هي صورة الهمزة المكسورة.

٢ ـ في الأصل المخطوط: وأُطلق، وهو غلط.

٣ ـ يريد بكتاب المرسوم كتابه الموسوم بـ «المقنع في معرفة رسم مصاحف الأمصار». وقد طُبع هذا الكتاب (انظر: التّفصيل في ١٥١ في الحاشية ٢).

قال الدّانيّ في «المقنع» في ردّ هذا الخبر المرويّ عن عُثمان: «فإن قال قائل: فما تقول في الخبر الّذي رويتموه عن يحيى بن يَعْمَر وعِكْرِمة مولى ابن عبّاس عن عُثمان... [وذكر كما تقدّم عنه آنفًا].

الفصل السّابع

نصّ الزّمخشريّ (م : ٥٢٨) في «الكشّاف ...»

[نماذج من رسم الخطّ للمُصْحَف]

﴿... وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ...﴾ النّساء /١٦٢

نصب على المدح لبيان فضل الصّلاة وهو باب واسع، وقد كسّره سيبويه على أمثلة وشواهد. ولا يلتفت إلى ما زعموا من وقوعه لحنًا في خطّ المُصْحَف، وربّما التفت إليه من لم ينظر في الكتاب ولم يعرف مذاهب العرب وما لهم في النّصب على الاختصاص من الافتنان، وغبى عليه أنّ السّابقين الأوّلين الّذين مثلهم في التّوراة ومثلهم في الإنجيل كانوا أبعد همّة في الغيرة على الإسلام وذبّ المطاعن عنه من أن يتركوا في كتاب الله ثُلْمة، ليسدّوها من بعدهم وخرقاً يرفوه من يلحق بهم. (١: ٥٩٠)

﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبٰوا...﴾ البقرة /٢٧٥

﴿الرِّبٰوا﴾ كتب بالواو على لغة من يفخّم كما كتبت الصّلاة والزّكاة، وزيدت الألف بعدها تشبيهًا بواو الجمع. (١: ٣١٩)

﴿... وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ...﴾ التّوبة /٤٧

... فإن قلت: كيف خُطّ في المُصْحَف ﴿وَلَا أَوْضَعُوا﴾ بزيادة ألف؟

قلت: كانت الفتحة تكتب ألفًا قبل الخطّ العربيّ، والخطّ العربيّ اخترع قريبًا من نزول القرآن، وقد بقي من ذلك الألف أثر في الطّباع، فكتبوا صورة الهمزة ألفًا، وفتحتها ألفًا أُخرى ونحو: ﴿أَوْ لَا أَذْبَحَنَّهُ﴾. (٢: ٢٧٧)

﴿اَفَلَمْ يَايْئَسِ الَّذِينَ امَنُوا﴾ الرّعد / ٣١

إنّ عليًّا و ابن عباس و جماعة من الصّحابة و التّابعين قرؤا: (أفلم يتبيّن)، و هو تفسير ﴿اَفَلَمْ يَيْئَسُ﴾ و قيل: إنّما كتبه الكاتب و هو ناعس مستوى السّينات ، و هذا نحوه ممّا لا يصدّق هذا في كتاب الله الّذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه . وكيف يخفى هذا؟ حتّى يبقى ثابتًا بين دفّتي الإمام (أي المُصْحَف الإمام) وهو مُصْحَف عُثمان ، وكان متقلّبًا بين أيدي أولئك الأعلام ، المحتاطين لدين الله المهيمنين عليه ، لا يغفلون عن جلائله ودقائقه ، خصوصًا عن القانون الّذي إليه المرجع ، والقاعدة الّتي أُقيم عليها البناء؟ هذا والله فِرْية ما فيها مِرْية . (٢: ٥٣١)

﴿ وَبَرَزُوا لِلّٰهِ جَمِيعًا فَقَالَ الضُّعَفَاءُ...﴾ إبراهيم /٢١

فإن قلت: لِمَ كتبت (الضّعفؤا) بواو قبل الهمزة ؟

قلت: كتبت على لفظ من يفخّم الألف قبل الهمزة فيميلها إلى الواو ، ونظيره ﴿ عُلَمٰٓؤُا بَنِى اِسْرَائِيلَ ﴾ . (٢: ٥٤٨)

﴿ وَقَالُوا مَالِ هٰذَا الرَّسُولِ يَاْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِى فِى الْاَسْوَاقِ﴾ الفرقان /٧

وقعت اللّام في المُصْحَف مفصولة عن هذا خارجة عن أوضاع الخطّ العربيّ وخطّ المُصْحَف سنّة لا تتغيّر. (٣: ٢٦٥)

﴿كَذَّبَ اَصْحَابُ لْئَيْكَةِ الْمُرْسَلِينَ﴾ الشّعراء /١٧٦

قرئ (أصحاب الأيكة) بالهمزة وبتخفيفها وبالجرّ على الإضافة وهو الوجه . ومن قرأ بالنّصب وزعم أنّ «لَيْكة» بوزن ليلة: اسم بلد ، فتوهّم قاد إليه خطّ المُصْحَف ، حيث وجدت مكتوبة في هذه السّورة وفي سورة صٓ بغير ألف ، وفي المُصْحَف أشياء كتبت على خلاف قياس الخطّ المصطلح عليه ، وإنّما كتبت في هاتين السّورتين على حكم لفظ اللّافظ ، كما يكتب أصحاب النّحو لاِنْ [بدل لئن] ولَوْلىٰ [بدل لولا] على هذه الصّورة لبيان لفظ المخفّف ، وقد كتبت في سائر القرآن على الأصل . (٣: ٣٣٢)

﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ مِنْ شُرَكَائِهِمْ شُفَعَاءُ... ﴾ الرّوم /١٣

وكُتِب ﴿ شُفَعٰوٓاءُ ﴾ في المُصْحَف بواو قبل الألف، كما كُتِب ﴿ عُلَمٰوٓاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾، وكذلك كتبت ﴿ السُّوأى ﴾ بألف قبل الياء إثباتًا للهمزة على صورة الحرف الّذي فيه حركتها. (٣: ٤٧٠)

﴿ ... وَيَمْحُ اللهُ الْبَاطِلَ... ﴾ الشّورى /٢٤

فإن قلت: إن كان قوله: ﴿ وَيَمْحُ اللهُ الْبَاطِلَ ﴾ كلامًا مبتدأ غير معطوف على يختم، فما بال الواو ساقطة في الخطّ؟

قلت: كما سقطت في قوله تعالى: ﴿ وَيَدْعُ الاِنْسَانَ بِالشَّرِّ ﴾، وقوله تعالى: ﴿ سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ ﴾ على أنّها مثبتة في بعض المصاحف. (٤: ٢٢٢)

الفصل الثّامن

نصّ الشّاطبيّ (م: ٥٩٠) في «عقيلة أتراب القصائد في الرّسم»[1]

عقيلة أتراب القصائد في الرّسم

الحمد لله موصولاً كما أمرا | مباركًا طَيِّبًا يستنزل الدُّرَرا
ذوالفضل والمَنِّ والإحسان خالقنا | ربّ العباد هو الله الّذي قَهَرا
حيّ عليم قدير والكلام له | فَرْد سميع بصير ما أراد جَرٰى
أحمده وهو أهل الحمد معتمدًا | عليه مُعْتصِمًا به ومُنْتصِرا
ثُمّ الصّلاة على محمّد وعلى | أشياعه أبدًا تَنْدىٰ نَدًا عَطِرا
وبعد: فالمستعان الله في سبب | يهدي إلى سنن المرسوم مُخْتَصَرا
عِلْقٌ علائقه أوْلى العلائق إذ | خير القرون أقاموا أصْله وَزَرا
وكلّ ما فيه مشهور بسُنّته | ولم يصب من أضاف الوهم والغِيَرا
ومن روى: سَتُقيم العرب ألسنها | لحنًا به قول عُثمان فيما شُهِرا
لو صحّ لاحتمل الإيماء في صُوَرٍ | فيه كلحن حديثٍ يَنْثُر الدُّرَرا
وقيل: معناه في أشياء لو قُرئت | بظاهر الخطّ لا تخفى على الكُبَرا
لا أوضعوا وجزاؤا الظّالمين لا أَذْ | بحنَّه وبأيدٍ فافْهمِ الْخَبَرا
واعْلم بأنّ كتاب الله خُصّ بما | تاه البَريّة عن إتيانه ظُهَرا
من قال: صرفتهم مع حثّ نُصْرتهم | وَفْرُ الدّواعي فلم يَسْتَنْصر النُّصَرا

---

[1] ـ هذه الرّسالة طُبِعت مع مجموعة رسائل أُخرى في كتاب: «إتحاف البَرَرة بالمتون العشرة» لعليّ محمّد الضَّبّاع. (م)

كم مـن بـدائـع لم تُـوجد بـلاغتها ... إلّا لديـه وكـم طُـول الزّمـان تُـرَى
ومـــن يـقل بـعلوم الغـيب مـعجزُه ... فــلم تــرى عــنه عـينًا ولا أثـرا
إنّ الغـــــيوب بـــإذن الله جـــارية ... مَدَى الزّمان على سُبُل جَلَتْ سُــوَرا
ومـــن يـــقل بكـــلام الله طـــالبهم ... لم يَحْلُ في العلم وِرْدًا لا ولا صَدَرا
مـــا لا يُـطاق فـفي تـعيين كُـلْفَته ... وجـــائز ووقـــوع عُـــضْلة البُـصَرا
لله دَرُّ الّـــــذي تأليـــــف مـــعجِزِه ... والانـــتصار له قـد أوضـحا الغُـرَرا
ولم يزل حفظه بـين الصّحابة فـي ... عُـــلَا حـــياة رســـول الله مُـــبْتَدرا
وكـلّ عـام عـلى جـبريل يـعرضه ... وقـــيل: آخـر عـام عـرضتين قَـرا
إنّ اليَـــمامة أهـــواهـا مُسَـيْلمة الـ ... ـكَذّاب في زمن الصّدّيقِ إذ خَسَـرا
وبـــعد بأس شـديد حـان مَـصْرَعُه ... وكـــان بأسًـا عـلى القُـرّاء مُسْـتَعِرا
نادى أبـابكر الفـاروق: خِـفْتُ على الـ ... ـــقُرّاء فَـــادرِكِ القـرآن مُسْـتَطِرا
فأجمعوا جمعه في الصُّحُف واعتمدوا ... زيد بن ثـابت العَـدْل الرِّضـى نَـظَرا
فـــقام فـــيه بـــعون الله يـــجمعه ... بالنُّصْح والجـدّ والحـزم الّـذي بَـهَرا
مـــن كـلّ أوجـهه حـتّى اسـتتمّ له ... بالأحرف السّبعة العُليا كـما اشـتهرا
فأمسك الصُّـحُف الصِّـدّيق ثُـمّ إلى الـ ... الفاروق أسـلمها لمّـا قـضى العُـمُرا
وعند حَفْصَة كانت بعد فـاختلف الـ ... ـقُرّاء فـاعتزلوا فـي أحـرف زُمَـرا
وكان في بعض مغزاهـم مُشـاهدهم ... حُـــذَيفة فـرأى فـي خُـلْفهم عِـبَرا
فـجاء عُـثمان مـذعورًا فـقال له: ... أخـــاف أن يـخلطوا فأدْرِك الْـبَشَرا
فاستحضر الصُّحُف الأُولى الّتي جُمِعَت ... وخَـــصّ زيـدًا ومـن قـريشه نَـفَرا
على لســان قـريش فـاكـتبوه كـما ... عـــلى الرّســـول بـه إنـزاله انْـتَشَرا
فـــجَرَّدُوه كـــما يَـــهوى كـــتابته ... مـا فـيه شَكْـلٌ ولا نَـقْطٌ فـيحتجِرا
وسار فـي نَسْـخ مـنها مـع المَـدَني ... كُـوفٍ وشـامٍ وبَـصْرٍ تـملأ البَـصَرا
وقـيل: مكّـة والبـحرين مـع يـمن ... ضاعت بها نُسَخ فـي نَشْـرها قُـطَرا

وقــال مــالك القــرآن يُكْـتَب بـالْـ ـكـتاب الأوّل لا مُسْـتحدثًا سُـطِرا
وقـال: مُـصْحَف عُـثمان تـغيب لم نـجد له بـين أشـياخ الهُـدىٰ خَـبَرا
أبو عُـبَيد أُولوا بـعض الخـزائـن لي اسـتخرجـوه فأبـصرتُ الدّما أَثـرا
ورَدَّه وَلَــــدُ النَّــــحَّاس مــعتمدًا مـــا قـــبله وأبـــاه مُـــنْصِف نَـــظَرا
إذ لم يــقل مــالك لاحتْ مـهالكه ما لا يفوت فـيُرْجى طـالَ أو قَـصُرا
وبــين نـافعهم فــي رسـمهم وأبــي عُبَيد الخلف في بـعض الّـذي أثـرا
ولا تعارض مع حُسْن الظّنون فَطِبْ صدرًا رحيبًا بما عـن كـلّهم صَـدَرا
وهاك نظم الّذي في مُقْنِع عـن أبـي عَمْرو وفـيه زيـادات فَـطِبْ عُـمُرا
(٣١٧ ـ ٣٢٠)

الفصل التّاسع

نصّ النّيسابوريّ (م : ٧٢٨) في «غرائب القرآن ورغائب الفرقان»

[القول في إتّباع رسم المُصْحَف]

[بعد ذكر نماذج من كتابة القرآن، كما تقدّم في مواضع متعدّدة قال :]

واعلم ؛ أنّ هجاء المُصْحَف كثير ، وقد ذكرنا منها ما هو أنفع للقارئ وأكثر فائدة . وأمّا الحركات كلّها فقد راعيناها إلّا ما شاء الله في كتابة متن القرآن من هذا الكتاب ، كما بلغنا عمّن تقدّمنا من السّلف الصّالحين والعلماء المتّقين ، ورووا أنّهم وجدوها في الإمام كذلك ، وستراها في مواضعها إن شاء الله .

وإنّما كتبت هذه الحروف بعضها على خلاف بعض وفي الأصل واحدة ، لأنّ الكتابة بالوجهين كانت جائزة عندهم، فكتبوا بعضها على وجه، وبعضها على وجه آخر جمعًا بين المذهبين، على أنّهم كتبوا أكثرها على الأصل، وكلّ ما كتب في المُصْحَف على أصل لا يقاس عليه غيره من الكلام؛ لأنّ القرآن يلزمه لكثرة الاستعمال ما لا يلزم غيره، واتّباع المُصْحَف في هجائه واجب ، ومن طعن في شيء من هجائه فهو كالطّاعن في تلاوته ؛ لأنّه بالهجاء يُتْلى.

والفائدة للقارئ في معرفته أن يكون على يقين أنّ الّذي يقرأ هو القرآن الّذي أنزله الله على نبيّه محمّد ﷺ بلا خلل فيه من جهة من الجهات.

وقال جماعة من الأئمّة: إنّ الواجب على القُرّاء والعلماء وأهل الكتاب أن يتّبعوا هذا الرّسم في خطّ المُصْحَف، فإنّه رسم زيد بن ثابت، وكان أمين رسول الله ﷺ وكاتب وحيه ،وعَلِمَ من هذا العلم بدعوة النّبيّ ﷺ ما لم يعلم غيره ، فما كتب شيئًا من ذلك إلّا لعلّة لطيفة وحكمة بليغة،وإن قصر عنها رأينا .

ألا ترى أنّه لو كتب (عَلىٰ صَلوٰتِهِمْ - وَإِنَّ صَلوٰتَكَ) بالألف بعدالواو أوبالألف من غير واولمادلّ ذلك إلّا علىوجه واحد وقراءة واحدة؟وكذلك﴿ وَسَيَعْلَمُ الْكُفَّارُ لِمَنْ عُقْبَى الدَّارِ﴾ الرّعد/ ٤٢، كُتِب (وَسَيَعْلَمُ الْكُفَّٰرُ) بغير ألف قبل الفاء ولا بعدها؛ ليدلّ على القراءتين. والله تعالى أعلم. (١: ٣٩ - ٤٠)

الفصل العاشر

نصّ الزَّركَشيّ (م: ٧٩٤) في «البرهان في علوم القرآن»

علم مرسوم الخطّ

ولمّا كان خطّ المُصْحَف هو الإمام الّذي يعتمده القارئ في الوقف والتّمام. ولا يعدُو رسومه، ولا يتجاوز مرسومه، قد خالف خطّ الإمام في كثير من الحروف والأعلام، ولم يكن ذلك منهم كيف اتّفق، بل على أمرٍ عندهم قد تحقّق، وجب الاعتناء به والوقوف على سببه.

ولمّا كتب الصّحابة المُصْحَف زمن عُثمان ﷺ اختلفوا في كتابة «التّابوت»، فقال زيد: «التّابوه»، وقال النّفر القُرَشيّون: «التّابوت»، وترافعوا إلى عُثمان، فقال: اكتبوا: «التّابوت»، فإنّما أُنْزل القرآن على لسان قريش.

قال ابن دُرُسْتَويه: خطّان لا يقاس عليهما: خطّ المُصْحَف، وخطّ تقطيع العروض[1].

وقال أبوالبقاء في «اللُّباب»[2]: «ذهب جماعة من أهل اللّغة إلى كتابة الكلمة على لفظهاإلّافي خطّ المُصْحَف فإنّهم اتّبعوافي ذلك ما وجدوه في الإمام، والعمل على الأوّل».

---

١ ـ عبارة ابن دُرُسْتَوَيه في كتاب «الكتاب» ص٧: «ووجدنا كتاب الله جَلَّ ذكره لا يقاس هجاؤه، ولا يخالف خطّه، ولكنّه يتلقّى بالقبول على ما أودع المُصْحَف. ورأينا العروض إنّما هو إحصاء وما لفظ به من ساكن ومتحرّك ليس يلحقه غلط، ولا فيه اختلاف بين أحد، فلمّا نعرض لذكرهما في كتابنا هذا».

٢ ـ الورقة ٢٠٠، مخطوطة دار الكتب المصريّة رقم ٤٢٣ نحو.

فحصل أنّ الخطّ ثلاثة أقسام: خطّ يتّبع به الاقتداء السّلفيّ، وهو رسم المُصْحَف، وخطّ جرى على ما أثبته اللّفظ وإسقاط ما حذفه، وهو خطّ العروض، فيكتبون التّنوين ويحذفون همزة الوصل. وخطّ جرى على العادة المعروفة، وهو الّذي يتكلّم عليه النّحويّ. واعلم؛ أنّ للشّيء في الوجود أربع مراتب:

الأُولى ـ حقيقته في نفسه.

والثّانية ـ مثاله في الذّهن، وهذان لا يختلفان باختلاف الأُمم.

والثّالثة ـ اللّفظ الدّالّ على المثال الذّهنيّ والخارجيّ.

والرّابعة ـ الكتابة الدّالّة على اللّفظ، وهذان قد يختلفان باختلاف الأُمم، كاختلاف اللّغة العربيّة والفارسيّة، والخطّ العربيّ والهنديّ، ولهذا صنّف النّاس في الخطّ والهجاء؛ إذ لا يجري على حقيقة اللّفظ من كلّ زجه.

وقال الفارسيّ: لمّا عمل أبو بكر بن السّراج كتاب «الخطّ والهجاء» قال لي: اكتب كتابنا هذا، قلت له: نعم، إلّا أنّي آخذ بآخر حرف منه، قال: وما هو؟ قلت: قوله: «ومن عرف صواب اللّفظ عرف صواب الخطّ».

قال أبو الحسين بن فارس في كتاب «فقه اللّغة»: «يروى أنّ أوّل من كتب الكتاب العربيّ والسُّريانيّ.. **[كما تقدّم عنه، ثمّ ذكر قول ابن عبّاس والقول في توقيفيّ الخطّ، وقول أوّل من وضع العربيّة، وقول الفَرّاء، كما تقدّم عنه، وقال:]**

وقال أشهب: سئل مالك: هل تكتب المُصْحَف على ما أخذته النّاس من الهجاء؟ قال: لا، إلّا على الكَتَبة الأُولى، رواه أبو عمرو الدّانيّ في «المقنع»، ثمّ قال: ولا مخالف له من علماء الأُمّة.

وقال في موضع آخر[1]: سئل مالك عن الحروف في القرآن مثل الواو والألف: أترى أن تغيّر من المُصْحَف إذا وجدا فيه كذلك؟ فقال: لا. قال أبو عمرو: يعني الواو

---

١ ـ ص ٣٠ مع تصرّف واختصار، وقد أسقط المؤلّف أمثلة زيادة الألف.

والألف المزيدتين في الرّسم لمعنى المعدومتين في اللّفظ، نحو [الواو في][1]: ﴿أُولُوا الأَلْبَابِ﴾، ﴿وَأُولَاتِ﴾ و﴿الرِّبٰوا﴾، ونحوه.

وقال الإمام أحمد: تحرم مخالفة خطّ مُصْحَف عُثمان في ياء أو واو أو ألف أو غير ذلك.

قلت: وكان هذا في الصّدر الأوّل، والعلم حيّ غضّ، وأمّا الآن فقد يخشى الإلباس، ولهذا قال الشّيخ عزّ الدّين بن عبد السّلّام: لا تجوز كتابة المُصْحَف الآن على الرّسوم الأُولى باصطلاح الأئمّة؛ لئلّا يُوقع في تغيير من الجُهّال. ولكن لا ينبغي إجراء هذا على إطلاقه؛ لئلّا يؤدّي إلى دروس العلم، وشيء أحكمته القدماء لا يترك مراعاته لجهل الجاهلين، ولن تخلو الأرض من قائم لله بالحجّة.

وقد قال البَيْهَقيّ في «شُعَب الإيمان»: من كتب مُصْحَفًا فينبغي أن يحافظ على حروف الهجاء الّتي كتبوا بها تلك المصاحف، ولا يخالفهم فيها، ولا يغيّر ممّا اكتسبوه شيئًا، فإنّهم أكثر عِلْمًا، وأصدق قلبًا ولسانًا، وأعظم أمانةً منّا، فلا ينبغي أن نظنّ بأنفسنا استدراكًا عليهم. وروى بسنده عن زيد، قال: القراءة سُنّة. قال سليمان بن داود الهاشميّ: يعني ألّا تخالف النّاس برأيك في الاتّباع.

قال: وبمعناه بلغني عن أبي عُبَيد في تفسير ذلك: وترى القُرّاء لم يلتفتوا إلى مذهب العربيّة في القراءة إذا خالف ذلك خطّ المُصْحَف، واتّباع حروف المصاحف عندنا كالسّنن القائمة الّتي لا يجوز لأحد أن يتعدّاها.

[في كتابة القرآن بغير الخطّ العربيّ]

هل يجوز كتابة القرآن بقلم غير العربيّ؟ هذا ممّا لم أر للعلماء فيه كلامًا. ويحتمل الجواز؛ لأنّه قد يحسنه من يقرأه بالعربيّة، والأقرب المنع، كما تحرم قراءته بغير لسان

---

١ ـ من المقنع.

العرب، ولقولهم: القلم أحد اللّسانين، والعرب لا تعرف قلمًا غير العربيّ، قال تعالى: ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾[١].

[اختلاف رسم الكلمات في المُصْحَف والحكمة فيه]

واعلم ؛أنّ الخطّ جرى على وجوهٍ: فيها ما زيد عليه على اللّفظ، ومنها ما نقص، ومنها ما كُتب على لفظه، وذلك لِحِكَمٍ خفيّة، وأسرار بهيّة، تصدّى لها أبو العبّاس المراكشيّ الشّهير بابن البَنّاء في كتابه: «عنوان الدّليل في مرسوم خط التّنزيل»، وبيّن أنّ هذه الأحرف إنّما اختلف حالها في الخطّ بحسب اختلاف أحوال معاني كلماتها.

ومنها التّنبيه على العوالم الغائب والشّاهد، ومراتب الوجود والمقامات. والخطّ إنّما يُرتسم على الأمر الحقيقيّ لا الوهميّ... [ثمّ ذكر وجوه الخطّ ـ الزّائد والحذف وأقسامهما ـ تفصيلًا كما سيجيء مختصرًا في نصّ السّيوطيّ و الشّيخ معرفة].

(١: ٣٧٦ ـ ٤٣٢)

١ ـ الشّعراء /١٩٥.

الفصل الحادي عشر

نصّ ابن خَلْدون (م : ٨٠٨) في «تاريخه»

في أنّ الخطّ والكتابة من عداد الصّنائع الإنسانيّة

هو رسوم وأشكال حرفيّة تدلّ على الكلمات المسموعة الدّالّة على ما في النّفس، فهو ثاني رتبة من الدّلالة اللّغويّة وهو صناعة شريفة؛ إذ الكتابة من خواصّ الإنسان الّتي يميّز بها عن الحيوان، وأيضًا فهي تُطلِع على ما في الضّمائر، وتتأدّى بها الأغراض إلى البلاد البعيدة، فتقضي الحاجات وقد دفعت مؤونة المباشرة لها، ويُطّلع بها على العلوم والمعارف وصُحُف الأوّلين وما كتبوه من علومهم وأخبارهم، فهي شريفة بهذه الوجوه والمنافع. وخروجها في الإنسان من القوّة إلى الفعل إنّما يكون بالتّعليم وعلى قدر الاجتماع والعمران والتّناغي في الكمالات والطّلب، لذلك تكون جودة الخطّ في المدينة؛ إذ هو من جملة الصّنائع.

وقد قدّمنا أنّ هذا شأنها وأنّها تابعة للعُمْران، ولهذا نجد أكثر البدو أُمّيّين لا يكتبون ولا يقرأون، ومن قرأ منهم أو كتب فيكون خطّه قاصرًا أو قراءته غير نافذة.

ونجد تعليم الخطّ في الأمصار الخارج عُمْرانها عن الحدّ أبلغ وأحسن وأسهل طريقًا؛ لاستحكام الصّنعة فيها، كما يُحكَى لنا عن مصر لهذا العهد، وأنّ بها معلّمين منتصبين لتعليم الخطّ، يلقون على المتعلّم قوانين وأحكامًا في وضع كلّ حرف، ويزيدون إلى ذلك المباشرة بتعليم وضعه، فتعتضد لديه رتبة العلم والحسّ في التّعليم وتأتي مَلَكَته على أتمّ الوجوه، وإنّما أتى هذا من كمال الصنائع ووفورها بكثرة العُمْران وانفساح الأعمال.

وقد كان الخطّ العربيّ بالغًا مبالغه من الإحكام والإتقان والجودة في دولة التّبابعة ؛ لما بلغت من الحضارة والتّرَف، وهو المسمّى بالخطّ الحِمْيريّ، وانتقل منها إلى الحيرة لما كان بها من دولة آل المنذر نسباء التّبابعة في العصبيّة والمجدّدين لمُلك العـرب بأرض العراق. ولم يكن الخطّ عندهم من الإجادة كما كان عند التّبابعة، لقصور ما بين الدّولتين. وكانت الحضارة وتوابعها من الصّنائع وغيرها قاصرة عن ذلك، ومن الحيرة لُقِّنه أهـل الطّائف وقريش فيما ذُكر.

ويقال: إنّ الّذي تعلّم الكتابة من الحيرة هو سُفيان بن أُميّة، ويقال: حرب بن أُميّة، وأخذها مِن أسلم بن سِدْرة. وهو قول ممكن وأقرب ممّن ذهب إلى أنّهم تعلّموها من إياد أهل العراق؛ لقول شاعرهم:

قــوم لهــم ســاحة العـراق إذا ســاروا جـميعًا والخـطّ والقـلم

وهو قول بعيد؛ لأنّ إياد وإن نزلوا ساحة العراق فلم يزالوا على شأنهم من البداوة، والخطّ من الصّنائع الحضريّة، وإنّما معنى قول الشّاعر أنّهم أقرب إلى الخطّ والقلم مـن العرب؛ لقربهم من ساحة الأمصار وضواحيها. فالقول بأنّ أهل الحجاز إنّما لُقِّنوها مـن الحيرة؛ ولُقِّنها الحيرة من التّبابعة وحِمْير هو الأليق من الأقوال. وكان لِحميَر كتابة تسمّى المسند، حروفها منفصلة، وكانوا يمنعون من تعلّمها إلّا بإذنهم. ومن حِمْير تعلّمت مصر الكتابة العربيّة، إلّا أنّهم لم يكونوا مجيدين لها شأن الصّنائع إذا وقعت بالبدو، فلا تكون محكمة المذاهب ولا مائلة إلى الإتقان والتّنميق؛ لبَون ما بين البدو والصّناعة واستغناء البدو عنها في الأكثر. وكانت كتابة العرب بدويّة مثل كتابتهم أو قريبًا من كتابتهم لهـذا العهد، أو نقول: إنّ كتابتهم لهذا العهد أحسن صناعةٍ؛ لأنّ هـؤلاء أقـرب إلى الحـضارة ومخالطة الأمصار والدُّول. وأمّا مُضَر فكانوا أعرق في البدو وأبعد عن الحضر من أهل اليمن وأهل العراق وأهل الشّام ومصر.

فكان الخطّ العربيّ لأوّل الإسلام غير بـالغ إلى الغـاية مـن الإحكـام والإتـقان والإجادة ولا إلى التّوسّط؛ لمكان العرب من البداوة والتّوحّش وبُعدهم عـن الصّـنائع.

وانظر ما وقع لأجل ذلك في رسمهم المُصْحَف، حيث رَسَمَه الصّحابة بخطوطهم، وكانت غير مستحكمة في الإجادة، فخالف الكثير من رسومهم ما اقتضته رسوم صناعة الخطّ عند أهلها.

ثمّ اقتفى التّابعون من السّلف رسمهم فيها تبرّكًا بما رَسَمَه أصحاب الرّسول ﷺ وخير الخلق من بعده، المتلقّون لوحيه من كتاب الله وكلامه، كما يُقتفى لهذا العهد خطّ وليّ أو عالم تبرّكًا ويُتبَع رسمه خطأ أو صوابًا، وأين نسبة ذلك من الصّحابة فيما كتبوه؟ فاتُّبع ذلك وأُثبِت رسمًا، ونبّه العلماء بالرّسم على مواضعه. ولا تَلتَفتنَّ في ذلك إلى ما يزعمه بعض المغفّلين من أنّهم كانوا محكمين لصناعة الخطّ، وأنّ ما يُتخيّل من مخالفة خطوطهم لأُصول الرّسم ليس كما يُتخيّل بل لكلّها وجه يقولون في مثل زيادة الألف في (لاَأذْبَحَنَّهُ): إنّه تنبيه على أنّ الذّبح لم يقع وفي زيادة الياء في (بِأَيْيدٍ): إنّه تنبيه على كمال القدرة الرّبّانيّة، وأمثال ذلك ممّا لا أصل له إلّا التّحكّم المحض، وما حَمَلهم على ذلك إلّا اعتقادهم أنّ في ذلك تنزيهًا للصّحابة عن توهّم النّقص في قلّة إجادة الخطّ، وحسبوا أنّ الخطّ كمال فنزّهوهم عن نقصه، ونسبوا إليهم الكمال بإجادته، وطلبوا تعليل ما خالف الإجادة من رسمه، وذلك ليس بصحيح.

واعلم؛ أنّ الخطّ ليس بكمال في حقّهم، إذ الخطّ من جملة الصّنائع المدنيّة المعاشيّة كما رأيته فيما مرّ، والكمال في الصّنائع إضافيّ بكمال مطلق؛ إذ لا يعود نقصه على الذّات في الدّين ولا في الخلال، وإنّما يعود على أسباب المعاش وبحسب العُمران والتّعاون عليه لأجل دلالته على ما في النّفوس.

وقد كان ﷺ أُمّيًّا وكان ذلك كمالاً في حقّه وبالنّسبة إلى مقامه؛ لشرفه وتنزّهه عن الصّنائع العمليّة الّتي هي أسباب المعاش والعُمران كلّها، وليست الأُمّيّة كمالاً في حقّنا نحن؛ إذ هو منقطع إلى ربّه ونحن متعاونون على الحياة الدّنيا شأن الصّنائع كلّها حتّى العلوم الاصطلاحيّة، فإنّ الكمال في حقّه هو تنزّهه عنها جملة بخلافنا. ثمّ لمّا جاء المُلك للعرب وفتحوا الأمصار وملكوا الممالك، ونزلوا البصرة والكوفة، واحتاجت الدّولة إلى

الكتابة استعملوا الخطّ، وطلبوا صناعته وتعلّمه وتداولوه، فترقّت الإجادة فيه واستحكم، وبلغ في الكوفة والبصرة رتبة من الإتقان إلّا أنّها كانت دون الغاية، والخطّ الكوفيّ معروف الرّسم لهذا العهد. ثمّ انتشر العرب في الأقطار والممالك وافتتحوا أفريقيّة والأندَلُس، واختطّ بنو العبّاس بغداد، وترقّت الخطوط فيها إلى الغاية لمّا استَبْحَرت في العُمران، وكانت دار الإسلام ومركز الدّولة العربيّة، وكان الخطّ البغداديّ معروف الرّسم، وتبعه الأفريقيّ المعروف رسمه القديم لهذا العهد، ويقرب من أوضاع الخطّ المشرقيّ. وتحيّز مُلك الأنْدَلُس بالأُمويّين فتميّزوا بأحوالهم من الحضارة والصّنائع والخطوط، فتميّز صنف خطّهم الأنْدَلُسيّ كما هو معروف الرّسم لهذا العهد.

وطَمَا بحر العُمْران والحضارة في الدُّوَل الإسلاميّة في كلّ قُطر، وعَظُم المُلك ونفقت أسواق العلوم، وانتسخت الكتب وأُجيد كَتْبُها وتجليدها، ومُلئت بها القصور والخزائن المُلوكيّة بما لا كفاء له، وتنافس أهل الأقطار في ذلك وتناغوا فيه. ثمّ لمّا انحلّ نظام الدّولة الإسلاميّة وتناقصت تناقص ذلك أجمع، ودُرِسَت معالم بغداد بدروس الخلافة، فانتقل شأنها من الخطّ والكتابة ـ بل والعلم ـ إلى مصر والقاهرة، فلم تزل أسواقه بها نافقة لهذا العهد، وله بها معلّمون يرسمون لتعليم الحروف بقوانين في وضعها وأشكالها متعارفة بينهم، فلا يلبث المتعلّم أن يحكم أشكال تلك الحروف على تلك الأوضاع، وقد لُقِّنها حسنًا وحَذَق فيها دُرْبةً وكتابًا وأخذها قوانين علميّة، فتجيء أحسن ما يكون.

وأمّا أهل الأنْدَلُس فافترقوا في الأقطار عند تلاشي ملك العرب بها ومن خلفهم من البَرْبَر، وتغلّبت عليهم أُمم النّصرانيّة، فانتشروا في عُدوة المغرب وأفريقيّة من لدن الدّولة اللمتونيّة إلى هذا العهد، وشاركوا أهل العمران بما لديهم من الصّنائع، وتعلّقوا بأذيال الدّولة، فغلب خطّهم على الخطّ الأفريقيّ وعفى عليه، ونُسي خطّ القيروان والمهديّة بنسيان عوائدهما وصنائعهما، وصارت خطوط أهل أفريقيّة كلّها على الرّسم الأنْدَلُسيّ بتونس وما إليها، لتوفّر أهل الأنْدَلُس بها عند الجالية من شرق الأنْدَلُس، وبقي منه رسم ببلاد الجريد الّذين لم يخالطوا كُتّاب الأنْدَلُس ولا تمرّسوا بجوارهم، إنّما كانوا يغدون

على دار المَلِك بتونس، فصار خطّ أهل أفريقيّة من أحسن خطوط أهل الأنْدَلُس، حتّى إذا تقلّص ظلّ الدّولة الموحّديّة بعض الشّيء، وتراجع أمر الحضارة والتّـرَف بتراجع العُمران، نقص حينئذٍ حال الخطّ وفسدت رسومه، وجُـهِل فيه وجه التّعليم بفساد الحضارة وتناقص العُمران، وبقيت فيه آثار الخطّ الأنْدَلُسيّ تشهد بما كان لهم من ذلك؛ لما قدّمناه من أنّ الصّنائع إذا رسخت بالحضارة فيعسر محوها. وحصل في دولة بني مَرْيَن من بعد ذلك بالمغرب الأقصى لَوْنٌ من الخطّ الأنْدَلُسيّ، لقرب جوارهم وسقوط مَن خرج منهم إلى فارس قريبًا واستعمالهم إيّاهم سائر الدّولة. ونُسِي عهد الخطّ فيما بَعدُ عن سُدّة المُلك وداره كأنّه لم يعرف، فصارت الخطوط بأفريقيّة والمغربيّين مائلة إلى الرّداءة، بعيدة عن الجودة، وصارت الكتب إذا انتسخت فلا فائدة تحصُل لمتصفّحها منها إلّا العناء والمشقّة؛ لكثرة ما يقع فيها من الفساد والتّصحيف وتغيير الأشكال الخطّيّة عن الجُودة، حتّى لا تكاد تُقرأ إلّا بعد عُسر، ووقع فيه ما وقع في سائر الصّنائع بنقص الحضارة وفساد الدُّوَل والله أعلم. (١: ٤١٧ ـ ٤٢١)

نصّه أيضًا في «مقدّمته»

[علم الرّسم]

فنّ الرّسم أيضًا، و هي أوضاع حروف القرآن في المُصْحَف و رسومه الخطّيّة، لأنّ فيه حروفًا كثيرة، وقع رسمها على غير المعروف من قياس الخطّ كزيادة الياء في (بأييد) و زيادة الألف في (لَآَاذْبَحَنَّهُ) و (لَآَاوْضَعُوا) و الواو في (جزاء و الظّالمين) و حذف الألفات في مواضع دون أُخرى. و ما رُسِم فيه من التّاءات ممدودًا و الأصل فيه مربوط على شَكْل الهاء و غير ذلك.

و قد مرّ تعليل هذا الرّسم المُصْحفيّ عند الكلام في الخطّ. فلمّا جاءت هذه المخالفة لأوضاع الخطّ و قانونه، احْتيجَ إلى حصرها فكتب النّاس فيها أيضًا عند كَتْبهم في العلوم، و انتهت بالمغرب إلى أبي عمرو الدّانيّ المذكور، فكتب فيها كُتُبًا من

أشهرها: «كتاب المقنع»، و أخذ به النّاس و عوّلوا عليه و نظمه أبوالقاسم الشّاطبيّ في قصيدته المشهورة على رَوِيّ الرّاء، و ولع النّاس بحفظها.

ثمّ كثُر الخلاف في الرّسم في كلمات و حروف أُخرى ذكرها أبو داود سليمان بن نَجاح من موالي مجاهد في كُتُبه و هو من تلاميذ أبي عمرو الدّانيّ و المشتهر بحمل علومه و رواية كُتُبه، ثمّ نُقِل بعده خلاف آخر، فنظم الخَرّاز من المتأخّرين بالمغرب أُرجوزة أُخرى، زاد فيها على المقنع خلافًا كثيرًا و عزاه لناقليه و اشتهرت بالمغرب و اقتصر النّاس على حفظها و هجروا بها كُتُب أبي داود و أبيعمرو و الشّاطبيّ في الرّسم. (ص: ٤٣٨)

الفصل الثّاني عشر

نصّ ابن الجَزَريّ (م : ٨٣٣) في «النّشر في القراءات العشر»

باب الوقف على مرسوم الخطّ

وهو خطّ المصاحف العُثمانيّة الّتي أجمع الصّحابة عليها كما تقدّم أوّل الكتاب، واعلم! أنّ المراد بالخطّ، الكتابة وهو على قسمين: قياسيّ واصطلاحيّ، فالقياسيّ: ما طابق فيه الخطّ اللّفظ، والاصطلاحيّ: ما خالفه بزيادةٍ أو حذفٍ أو بدلٍ أو وصلٍ أو فصلٍ. وله قوانين وأُصول يحتاج إلى معرفتها، وبيان ذلك مستوفى في أبواب الهجاء من كتب العربيّة. وأكثر خطّ المصاحف موافق لتلك القوانين، لكنّه قد جاءت أشياء خارجة عن ذلك يلزم اتّباعها ولا يتعدّى إلى سواها، منها ما عرفنا سببه، ومنها ما غاب عنّا، وقد صنّف العلماء فيها كتبًا كثيرة قديمًا وحديثًا، كأبي حاتم ونصير وأبي بكر بن أبي داود وأبي بكر بن مهران وأبي عمرو الدّانيّ وصاحبه أبي داود والشّاطبيّ والحافظ أبي العلاء وغيرهم.

وقد أجمع أهل الأداء وأئمّة الإقراء على لزوم مرسوم المصاحف فيما تدعو الحاجة إليه اختيارًا واضطرارًا، فيوقف على الكلمة الموقوف عليها أو المسؤول عنها على وفق رسمها في الهجاء، وذلك باعتبار الأواخر من الإبدال والحذف والإثبات، وتفكيك الكلمات بعضها من بعض من وصلٍ وقطعٍ، فما كتب من كلمتين موصولتين لم يوقف إلّا على الثّانية منهما، وما كتب منهما مفصولاً نحو: (ران) يوقف على كلّ واحدة منهما. هذا هو الّذي عليه العمل عن أئمّة الأمصار في كلّ الأعصار، وقد ورد ذلك نصًّا وأداء عن نافع وأبي عمرو وعاصم وحمزة والكسائيّ وأبي جعفر وخَلَف، ورواه كذلك نصًّا الأهوازيّ

وغيره عن ابن عامر، ورواه كذلك أئمّة العراقيّين عن كلّ القُرّاء بالنّصّ والأداء. وهو المختار عندنا وعند من تقدّمنا للجميع، وهو الّذي لا يوجد نصّ بخلافه، وبه نأخذ لجميعهم كما أخذ علينا، وإلى ذلك أشار أبو مزاحم الخاقانيّ بقوله:

وقف عند إتمام الكلام موافقًا لمُصْحَفنا المتلوّ في البرّ والبحر

إذا تقرّر هذا، فليعلم أنّ الوقف على المرسوم ينقسم إلى متّفق عليه ومختلف فيه، وها نحن نذكر المختلف فيه من ذلك قسمًا قسمًا فإنّه مقصود هذا الباب، ثمّ نذكر المتّفق عليه آخر كلّ قسم؛ لتتمّ الفائدة على عادتنا، فنقول:

تنحصر أقسام هذا الباب في خمسة أقسام: الأوّل ـ الإبدال، الثّاني ـ الإثبات، الثّالث ـ الحذف، الرّابع ـ الوصل، الخامس ـ القطع.

فأمّا الإبدال: فهو إبدال حرف بآخر، وهو من المختلف فيه ينحصر في أصل مطّرد، وكلمات مخصوصة.

فالأصل المطّرد، كلّ هاء التّأنيث رسمت تاء، نحو: (رحمت، ونعمت، وشجرت، وجنّت، وكلمت) وهو على قسمين: قسم اتّفقوا على قراءته بالإفراد، وقسم اختلفوا فيه. فالقسم المتّفق على إفراده جملته في القرآن أربع عشرة كلمة تكرّر منها ستّة ... [ثمّ ذكرها كما تقدم عن الدّانيّ في «المقنع» في باب «ذكر ما رُسِم في المصاحف من هاءات التّأنيث بالتّاء، فقال:]

وغير المكرّر سبعة وهي: ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنٰى﴾ في الأعراف /١٣٧، و﴿ بَقِيَّتُ اللهِ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ في هود /٨٦، و﴿ وَقُرَّتُ عَيْنٍ﴾ في القصص /٩، و﴿ فِطْرَتَ اللهِ﴾ في الرّوم /٣٠، و﴿ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ﴾ في الدّخان /٤٣، و﴿ جَنَّتُ نَعِيمٍ﴾ في الواقعة /٨٩، و﴿ ابْنَتَ عِمْرَانَ﴾ في التّحريم /١٢. فوقف على هذه المواضع بالهاء خلافًا للرّسم ابن كثير وأبو عمرو والكسائيّ ويعقوب.

هذا هو الّذي قرأنا به ونأخذ به وهو مقتضى نصوصهم ونصوص أئمّتنا المحقّقين عنهم وقياس ما ثبت نصًّا عنهم، وإن كان أكثر المؤلّفين لم يتعرّضوا لذلك، فيقتضي عدم

ذكرهم له ولكثير منَ هذا الباب أن تكون الجماعة كلّهم فيه على الرّسم، فلا يكون فيه خلاف الوقف عليه بالتّاء. فإنّ من حفظ حجّة على من لم يحفظ، وغاية من لم يذكر ذلك السّكوت ولا حجّة فيه. وفي «الكافي» الوقف في ذلك بالهاء لأبي عمرو والكسائيّ، و في «الهداية» للكسائيّ وحده، وفي «الكنز» لابن كثير وأبي عمرو والكسائيّ فلم يذكر يعقوب.

والقسم الّذي قُرئ بالإفراد وبالجمع ثمانية أحرف وهي: «كَلِمَتُ رَبِّكَ» في الأنعام /١١٥ ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا﴾ وفي يونس /٣٣ و٩٦ ﴿كَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ... إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ وفي غافر /٦ ﴿وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ و ﴿ءَايَاتٌ لِلسَّائِلِينَ﴾ وفي يوسف /١٠٧ ﴿فِي غَيَابَتِ الْجُبِّ﴾ في الموضعين من يوسف ﴿وَءَايَاتٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ في العنكبوت /٥٠ ﴿فِي الْغُرُفَاتِ ءَامِنُونَ﴾ في سبأ /٣٧ ﴿عَلَىٰ بَيِّنَتٍ مِنْهُ﴾ في فاطر /٤٠ ﴿وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَتٍ﴾ في فصّلت /٤٧ ﴿جِمَالَتٌ﴾ في المرسلات /٣٣.

فمن قرأ شيئًا من ذلك بالإفراد وكان من مذهبه الوقف بالهاء ـ كما تقدّم ـ وقف بالهاء وإن كان من مذهبه الوقف بالتّاء وقف بالتّاء، ومن قرأه بالجمع وقف عليه بالتّاء كسائر الجموع، وسيأتي الكلام على ذلك مفصّلًا في أماكنه إن شاء الله تعالى.

وقد أجمعت المصاحف على كتابة ذلك كلّه بالتّاء، إلّا ما ذكره الحافظ أبو عمرو الدّانيّ في الحرف الثّاني من يونس /٩٦، وهو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ قال: تأمّلته في مصاحف أهل العراق فرأيته مرسومًا بالهاء. وكذلك اختلف أيضًا في قوله في غافر /٦ ﴿وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ﴾ فكتابته بالهاء على قراءة الإفراد بلا نظر، وكتابته بالتّاء على مراد الجمع. ويحتمل أن يراد الإفراد ويكون كنظائره ممّا كتب بالتّاء مفردًا. ولكنّ الّذي هو في مصاحفهم بالتّاء قرؤوه بالجمع فيما نعلمه والله أعلم.

ويلتحق بهذه الأحرف ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ في النّساء /٩٠، قرأ يعقوب بالتّنوين والنّصب على أنّه اسم مؤنّث، وقد نصّ عليه أبو العِزّ القَلانِسيّ وأبو الحسن طاهر بن غَلْبُون والحافظ أبو عمرو الدّانيّ وغيرهم أنّ الوقف عليه بالهاء، وذلك على أصله في

الباب. ونصّ أبو طاهر بن سِوَار وغيره على أنّ الوقف بالتّاء لكلّهم وذلك يقتضي التّاء له، وسكت آخرون فلم ينصّوا فيه كالحافظ أبي العلاء وغيره. وقال سبط الخيّاط في «المبهج»: والوقف بالتّاء إجماع؛ لأنّه كذلك في المُصْحَف، قال: ويجوز الوقف عليه بالهاء في قراءة يعقوب مثل: «كلمة ووجلة» وهذا يقتضي الوقف عنده على ما كتب تاء بها، كما قدّمنا والله أعلم.

وأمّا الكلمات المخصوصة فهي ستّ: «يا أبت وهيهات، ومرضات، ولات، واللّات، وذات بهجة».

أمّا يا أبت، وهي في يوسف، ومريم، والقصص، والصّافّات، فوقف عليها بالهاء ـ خلافًا للرّسم ـ ابن كثير وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب، ووقف الباقون بالتّاء على الرّسم.

وأمّا هيهات، وهو الحرفان في المؤمنون فوقف عليها بالهاء الكسائيّ والبزّيّ. واختلف عن قنبل، فروى عنه العراقيّون قاطبة الهاء كالبزّيّ، وهو الّذي في الكافي والهداية والهادي والتّجريد وغيرها، وقطع له بالتّاء فيهما صاحب التّبصرة والتّيسير والشّاطبيّة والعنوان والتّذكرة وتلخيص العبارات وغيرها، وبذلك قرأ الباقون. إلّا أنّ الخلاف في العنوان والتّذكرة والتّلخيص لم يذكر في الأوّل، وانفرد صاحب العنوان عن أبي الحارث بالتّاء في الثّانية كالجماعة.

وأمّا مرضات، وهو أربعة مواضع: موضعان في البقرة، وموضع في النّساء، وموضع في التّحريم ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ في صٓ /٣، ﴿ٱللَّاتَ﴾ في النّجم /١٩ ﴿وَذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ في النّمل /٦٠، فوقف الكسائيّ على الأربعة بالهاء، هذا هو الصّحيح عنه. وقد اختلف في بعضها في بعض الكتب، فلم يذكر في «تلخيص العبارات» (اللّات، وذات بهجة) وخصّ الدّوريّ عنه في لات بالهاء، وفي «التّبصرة» روي عن الكسائيّ في غير مرضات الهاء، والمشهور عنه التّاء، ولم يذكر في «التّجريد» (ذات بهجة، ولات حين) ووقف من قراءته على الفارسيّ، يعني في الرّوايتين على اللّات بالهاء. ولم يذكر أبو العزّ ولا كثير من

العراقيّين (ذات بهجة) وقطع له في (مرضات) بالهاء، وفي «التّبصرة» حكي عن حمزة وحده الوقف فيه بالهاء، وكذا حكى غيره. وقد ورد الخلاف عنه والصّواب التّاء: قال الدّانيّ في «الجامع»: وهذا هو الصّحيح عنه، وقول ابن مجاهد في «سبعته» حمزة وحده يقف على مرضاة بالتّاء، والباقون بالهاء...

وذكر صاحب «الكافي» وصاحب «الهداية» الوقف على (ذات بهجة، وذات الصّدور) وشبهه عن الكسائيّ بالهاء. والمراد بشبهه (ذات بينكم، وذات الشّوكة، وذات اليمين، وذات الشّمال، وذات حمل، وذات قرار، وذات الحُبُك، وذات ألواح، وذات الأكمام، وذات البروج، وذات الوقود، وذات الرّجع، وذات الصّدع، وذات العماد، وذات لهب) ووقع ﴿ذَاتِ الصُّدُورِ﴾ في موضعي آل عمران وفي المائدة والأنفال وهود ولقمان وفاطر والزُّمَر والشّورٰى والحديد والتّغابن والمُلْك. وهو ضعيف؛ لمخالفته الرّسم ولأنّ عمل أهل الأداء على غيره. وزعم ابن جبّارة أنّ ابن كثير وأبا عمرو والكسائيّ ويعقوب يقفون على (ذات الشّوكة، وذات لهب، وبذات الصّدور) بالهاء؛ ففرّق بينه وبين أخواته ونصّ عمّن لا نصّ عنه، ولا أعلمه إلّا قاسه على ما كتب بالتّاء من المؤنّث، وليس بصحيح، بل الصّواب الوقف عليه بالتّاء للجميع اتّباعًا للرّسم والله أعلم.

والقسم المتّفق عليه من الإبدال نوعان:

أحدهما ـ المنصوب المنوّن غير المؤنّث، يبدل في الوقف ألفًا مطلقًا، كما تقدّم في الباب قبله، نحو: (أن يضرب مثلًا، وكنتم أمواتًا، وكان حقًّا، وللنّاس إمامًا).

والثّاني ـ الإسم المفرد المؤنّث ما لم يرسم بالتّاء تبدل تاؤه وصلًا هاء وقفًا، سواء كان منوّنًا أو غير منوّنٍ، نحو: (ومن يُبَدّل نعمة الله، وتِلْكَ الجنّة، ومن الجنّة، وعلى أبصارهم غشاوة، ومثلًا ما بعوضة، وكمثل جنّة برَبْوةٍ).

وشذّ جماعة من العراقيّين، فرووا عن الكسائيّ وحده الوقف على مناة بالهاء، وعن الباقين بالتّاء. ذكر ذلك ابن سِوَار وأبو العزّ وسِبْط الخيّاط، وهو غلط، وأحسب أنّ الوهم حصل لهم من نصّ نصير على كتابته بالهاء، ونصير من أصحاب الكسائيّ، فحملوا

الرّسم على القراءة، وأخذوا بالضّدّ الباقين. ولم يرد نصير إلّا حكاية رسمها، كما حكى رسم غيرها في كتابه ممّا لا خلاف في رسمه ولا تعلّق له بالقراءة. والعجب من قول الأهوازيّ: وأجمعت المصاحف على كتابتها مَنْوة بواو والوقف عليه عن الجماعة بالتّاء! فالصّواب الوقف عليه عن كلّ القُرّاء بالهاء، على وفق الرّسم والله أعلم.

وأمّا الإثبات ـ فهو على قسمين:

أحدهما ـ إثبات ما حذف رسمًا.

والثّاني ـ إثبات ما حذف لفظًا، فالّذي ثبت من المحذوف رسمًا ينحصر في نوعين:

الأوّل ـ هو من الإلحاق كما تقدّم في الباب قبله هاء السّكت.

الثّاني ـ أحد حروف العلّة الواقعة قبل ساكن فحذفت لذلك. أمّا هاء السّكت فتجيء في خمسة أُصول مطّردة وكلمات مخصوصة ... [**ثمّ ذكر هذه الأُصول بالتّفصيل، وإن شئت فراجع، وقال:**]

وأمّا الحذف ـ فهو أيضًا على قسمين:

أحدهما ـ حذف ما ثبت رسمًا.

والثّاني ـ حذف ما ثبت لفظًا.

فالقسم الأوّل ـ من المختلف فيه كلمة واحدة وهي: ﴿ وَكَأَيِّنْ ﴾ وقعت في سبعة مواضع: في آل عمران، ويوسف، وفي الحجّ موضعان، وفي العنكبوت، والقتال، والطّلاق. فحذف النّون منها ووقف على الياء أبو عمرو ويعقوب، ووقف الباقون بالنّون، وهو تنوين ثبت رسمًا من أجل احتمال قراءة ابن كثير وأبي جعفر كما سيأتي والله أعلم.

ومن المتّفق عليه ما كتب بالواو والياء صورة للهمزة المتطرّفة، وهو: يتفيّؤا، وتفتؤا، وأتوكّؤا، ويعبؤا وما ذكر معه في باب وقف حمزة على الهمزة. وكذلك من: نبائ، وتلقائ، وإيتائ وممّا معه ممّا ذكرناه في الباب المذكور، فلم يختلف في الوقف بغير ما صورة الهمزة به إلّا ما ذكر عن حمزة وقد بيّنّاه.

والقسم الثّاني ـ وهو حذف ما ثبت لفظًا لم يقع مختلفًا فيه، ووقع من المتّفق عليه

أصل مطرّد، وهو الواو والياء الثّابتتان في هاء الكناية لفظًا ممّا حذف رسمًا، وذلك فيما وقع قبل الهاء فيه متحرّك، نحو: إنّه، وبه، كما تقدّم أوّل باب هاء الكناية، ويلتحق بذلك ما وصل بالواو والياء ممّا اختلف فيه في مذهب ابن كثير وغيره، وكذلك صلة ميم الجمع كما تقدّم والله أعلم.

وأمّا وصل المقطوع رسمًا فوقع مختلفا فيه في (أيًّا مَا) في قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا﴾ في آخر سورة سبحان و(مالِ) في أربعة مواضع...[و ذكرها كما تقدّم عن الدّانيّ في «المقنع»، ثمّ قال:]

أمّا (أيًّا ما) فنصّ جماعة من أهل الأداء على الخلاف فيه، كالحافظ أبي عمرو الدّانيّ في «التّيسير» وشيخه طاهر بن غَلْبُون وأبي عبد الله بن شُرَيح وغيرهم. ورووا الوقف على (أيًّا) دون (ما) عن حمزة والكسائيّ ورُوَيس، إلّا أنّ ابن شُرَيح ذكر خلافًا في ذلك عن حمزة والكسائيّ، وأشار ابن غَلْبُون إلى خلاف عن رُوَيس، ونصّ هؤلاء عن الباقين بالوقف على ما دون (أيًّا).

وأمّا الجمهور فلم يتعرّضوا إلى ذكره أصلًا بوقف ولا ابتداء أو قطع أو وصل، كالمهدويّ وابن سُفْيان ومكّيّ وابن بليمة وغيرهم من المَغاربة، وكأبي مَعْشر والأهوازيّ وأبي القاسم بن الفَحّام وغيرهم من المصريّين والشّاميّين، وكأبي بكر بن مجاهد وابن مِهْران وابن شَيْطا وابن سِوَار وابن فارِس وأبي العزّ وأبي العلاء وأبي محمّد سبط الخيّاط وجدّه أبي منصور وغيرهم من سائر العراقيّين. وعلى مذهب هؤلاء لا يكون في الوقف عليها خلاف بين أئمّة القراءة، وإذا لم يكن فيها خلاف فيجوز الوقف على كلّ من (أيًّا) ومن (ما) لكونهما كلمتين انفصلتا رسمًا، كسائر الكلمات المنفصلات رسمًا، وهذا هو الأقرب إلى الصّواب، وهو الأولى بالأُصول، وهو الّذي لا يوجد عن أحد منهم نصّ بخلافه. وقد تتبّعت نصوصهم فلم أجد ما يخالف هذه القاعدة ولا سيّما في هذا الموضع، وغاية ما وجدت النّصّ عن حمزة وسُلَيم والكسائيّ في الوقف على (أيًّا) فنصّ أبو جعفر محمّد بن سَعْدان النّحويّ الضّرير صاحب سُلَيم واليزيديّ وإسحاق المُسَيّبيّ وغيرهم

على ذلك.

قال ابن الأنباريّ: حدّثنا سليمان بن يحيى يعني الضّبيّ، حدّثنا ابن سعدان، قال: كان حمزة وسُلَيم يقفان جميعًا على (أيًّا). ثمّ قال ابن سعدان: والوقف الجيّد على (ما)؛ لأنّ (ما) صلة لأيّ، ونصّ قتيبة كذلك عن الكسائيّ.

قال الدّانيّ: حدّثنا أبو الفتح عبد الله يعني عبد الله بن أحمد بن عليّ بن طالب البزّاز، حدّثنا إسماعيل يعني ابن شُعَيب النّهاونديّ، حدّثنا أحمد يعني أحمد بن محمّد بن سَلْمُوية الأصبهانيّ، حدّثنا محمّد بن يعقوب بن يزيد بن إسحاق القُرَشيّ الغزاليّ، حدّثنا العبّاس بن الوليد بن مِرْداس، حدّثنا قُتَيبة قال: كان الكسائيّ يقف على الألف من (أيًّا) انتهى.

وهذا غاية ما وجدته وغاية ما رواه الدّانيّ. ثمّ قال الدّانيّ بأثر هذا: والنّصّ عن الباقين معدوم في ذلك، والّذي نختاره في مذهبهم الوقف على (ما)، وعلى هذا يكون حرفًا زيد صلة للكلام، فلا يفصل من (أيّ). قال: وعلى الأوّل يكون اسمًا لا حرفًا، وهي بدل من (أيّ) فيجوز فصلها وقطعها منها انتهى. فقد صرّح الدّانيّ بأنّ النّصّ عن غير حمزة والكسائيّ معدوم، وأنّ الوقف على (ما) اختيار منه، من أجل كون (ما) صلة لا غير، وذلك لا يقتضي أنّه لا يجوز لهم الوقف على (أيّ).

وكيف يكون ذلك غير جائز وهو مفصول رسمًا؟ وما الفرق بينه وبين (مثلا ما، وأين ما كنتم تدعون، وأين ما كنتم تشركون) وأخواته ممّا كتب مفصولًا؟ وقد نصّ الدّانيّ نفسه على أنّ ما كتب من ذلك وغيره مفصولًا يوقف لسائرهم عليه مفصولًا وموصولًا. هذا هو الّذي عليه سائر القُرّاء وأهل الأداء، فظهر أنّ الوقف جائز لجميعهم على كلّ من كلمتي (أيًّا، وما) كسائر الكلمات المفصولات في الرّسم، وهذا الّذي نراه ونختاره ونأخذ به تبعًا لسائر أئمّة القراءة والله أعلم.

وأمّا (مالِ) في المواضع الأربعة فنصّ على الخلاف فيه أيضًا الجمهور من المَغاربة والمصريّين والشّاميّين والعراقيّين، كالدّانيّ وابن الفحّام وأبي العزّ وسبط الخيّاط وابن

سِوَار والشّاطبيّ والحافظ أبي العلاء وابن فارِس وابن شُرَيح وأبي معشر. فاتّفق كلّهم عن أبي عمرو على الوقف على (ما)، واختلف بعضهم عن الكسائيّ، فذكر الخلاف عن الكسائيّ في الوقف عليها، أو على اللّام بعدها أبو عمرو الدّانيّ وابن شُرَيح وأبو القاسم الشّاطبيّ، والآخرون منهم اتّفقوا عن الكسائيّ على الوقف على (ما)، وانفرد منهم أبو الحسن بن فارِس، فذكر في «جامعه» عن يعقوب أيضًا وعن وَرْش الوقف على (ما) كأبي عمرو والكسائيّ. وانفرد أيضًا أبو العزّ فذكر في كفايته الوقف على (ما) كذلك من طريق القاضي أبي العلاء عن رُوَيس، ولم يذكر ذلك في «الإرشاد».

واتّفق هؤلاء على أنّ الباقين يقفون على اللّام، ولم يذكرها سائر المؤلّفين ولا ذكروا فيها خلافًا عن أحد ولا تعرّضوا إليها، كأبي محمّد مكّيّ وأبي عليّ بن بليمة وأبي الطّاهر بن خَلَف صاحب العنوان وأبي الحسن بن غَلْبُون وأبي بكر بن مِهْران وغيرهم. وهذه الكلمات قد كتبت لام الجرّ فيها مفصولة ممّا بعدها، فيحتمل عند هؤلاء الوقف عليها، كما كتبت لجميع القُرّاء اتّباعًا للرّسم، حيث لم يأت فيها نصّ، وهو الأظهر قياسًا، ويحتمل أن لا يوقف عليها من أجل كونها لام جرّ، ولام الجرّ لا تقطع ممّا بعدها.

وأمّا الوقف على (ما) عند هؤلاء فيجوز بلا نظر عندهم على الجميع؛ للانفصال لفظًا وحكمًا ورسمًا، وهذا هو الأشبه عندي بمذاهبهم والأقيس على أُصولهم، وهو الّذي أختاره أيضًا وآخذ به، فإنّه لم يأت عن أحد منهم في ذلك نصّ يخالف ما ذكرنا. أمّا الكسائيّ فقد ثبت عنه الوقف على (ما) وعلى اللّام من طريقين صحيحين، وأمّا أبو عمرو فجاء عنه بالنّصّ على الوقف على (ما) أبو عبد الرّحمان وإبراهيم ابنا اليزيديّ، وذلك لا يقتضي أن لا يوقف على اللّام، ولم يأت من روايتي الدّوْريّ والسّوسيّ في ذلك نصّ.

وأمّا الباقون فقد صرّح الدّانيّ في «جامعه» بعدم النّصّ عنهم، فقال: وليس عن الباقين في ذلك نصّ سوى ما جاء عنهم من اتّباعهم لرسم الخطّ عند الوقف، قال: وذلك يوجب في مذهب من روي عنه أن يكون وقفه على اللّام.

قلت: وفيما قاله آخرًا نظر، فإنّهم إذا كانوا يتّبعون الخطّ في وقفهم، فما المانع من

أنّهم يقفون أيضًا على (ما)؟ بل هو أوْلى وأحرى؛ لانفصالها لفظًا ورسمًا. على أنّه قد صرّح بالوجهين جميعًا عن وَرْش، فقال إسماعيل النَّحّاس في كتابه: كان أبو يـعقوب صاحب وَرْش ـ يعني الأزرق ـ يقف على (فمال، وقالوا مال) وأشباهه كما في المُصْحَف، وكان عبد الصّمد يقف على (فما) ويطرح اللّام انتهى. فدلّ هذا على جواز الوجهين جميعًا عنه، وكذا حكم غيره والله أعلم.

وأمّا (آل ياسين) في الصّافّات فأجمعت المصاحف على قطعها، فهي على قراءة من فتح الهمزة ومدّها وكسر اللّام كلمتان، مثل: (آل محمّد، وآل إبراهيم) فيجوز قطعهما وقفًا. وأمّا على قراءة من كسر الهمزة وقصرها وسكن اللّام فكلمة واحدة، وإن انفصلت رسمًا فلا يجوز قطع إحداهما عن الأُخرى، وتكون هذه الكلمة على قراءة هؤلاء قطعت رسمًا اتّصلت لفظًا، ولا يجوز اتّباع الرّسم فيها وقفًا إجماعًا، ولم يقع لهذه الكلمة نظير في القراءة والله أعلم. «والمتّفق عليه» من هذا الفصل جميع ما كتب مفصولًا سواء كان اسمًا أو غيره، فإنّه يجوز الوقف فيه على الكلمة الأُولى والثّانية عن جميع القُرّاء.

واعلم؛ أنّ الأصل في كلّ كلمة كانت على حرفين فصاعدًا أن تكتب منفصلة من الّتي بعدها، سواء كانت حرفًا أو فعلًا أو اسمًا، إلّا أل المعرفة، فإنّها لكثرة دورها نزّلت منزلة الجزء ممّا دخلت عليه فوصلت، وإلّا (يا) و(ها)، فإنّهما لمّا حذفت ألفهما بقيا على حرف واحد، فانفصلا بما بعدهما، وإلّا أن تكون الكلمة الثّانية ضميرًا متّصلًا، فإنّه كتب موصولًا بما قبله للفرق، وإلّا أن يكونا حرفي هجاء، فإنّهما وصلا رعاية للفظ، وسيأتي ذلك كلّه مبيّنًا في الفصل بعده.

والّذي يحتاج إلى التّنبيه عليه ينحصر في ثمانية عشر حرفًا، وهي: أن لا، وأن ما، وإن ما، المخفّفة المكسورة، وأين ما، وأن لم، وإن لم، وأن لن، وعن ما، ومن ما، وأم من، وعن من، وحيث ما، وكلّ ما، وبئس ما، وفي ما، وكي لا، ويوم هم ... [ثمّ ذكر من كلّ منها نماذج من القرآن، وإن شئت فراجع، وقال:]

وأمّا «ولات حين»: فإنّ تاءها مفصولة من (حين) في مصاحف الأمصار السّبعة،

فهي موصولة بـ(لا) زيدت عليها لتأنيث اللّفظ، كما زيدت في (ربت وثمت)، وهذا هو مذهب الخليل وسيبويه والكسائيّ وأئمّة النّحو والعربيّة والقراءة، فعلى هذا يوقف على التّاء أو على الهاء بدلًا منها كما تقدّم.

وقال أبو عُبَيد القاسم بن سَلّام: إنّ التّاء مفصولة من (لا) موصولة بحين، قال: فالوقف عندي على (لا) والابتداء (تحين)؛ لأنّي نظرتها في الإمام (تحين) التّاء متّصلة، ولأنّ تفسير ابن عبّاس يدلّ على أنّها أُخت ليس، والمعروف: لا ـ لا ـ لات، قال: والعرب تلحق التّاء بأسماء الزّمان حين والآن وأو وأن، فتقول: كان هذا تحين كان لك، وكذلك تاوآن ذاك، واذهب تالآن فاصنع كذا وكذا، ومنه قول السّعديّ:

العاطفون تحين لا من عاطف والمطعمون زمان أين المطعم

قال: وقد كان بعض النّحويّين يجعلون الهاء موصولة بالنّون، فيقولون: العاطفونه؛ قال: وهذا غلط بيّن؛ لأنّهم صيّروا التّاء هاء ثمّ أدخلوها في غير موضعها، وذلك أنّ الهاء إنّما تقحم على النّون موضع القطع والسّكون، فأمّا مع الاتّصال فلا، وإنّما هو تحين، قال: ومنه قول ابن عمر حين سئل عن عُثمان، فذكر مناقبه ثمّ قال: اذهب بهذه تالآن إلى أصحابك.

ثمّ ذكر غير ذلك من حجج ظاهرة، وهو مع ذلك إمام كبير وحجّة في الدّين وأحد الأئمّة المجتهدين، مع أنّي أنا رأيتها مكتوبة في المُصْحَف الّذي يقال له: الإمام، مُصْحَف عُثمان (لا) مقطوعة والتّاء موصولة بحين، ورأيت به أثر الدّم، وتتبّعت فيه ما ذكره أبو عُبَيد فرأيته كذلك، وهذا المُصْحَف هو اليوم بالمدرسة الفاضليّة من القاهرة المحروسة.

وأمّا قطع الموصول فوقع مختلفًا فيه في (ويكأنّ. وويكأنّه) وفي (ألّا يسجدوا). فأمّا (ويكأنّ، وويكأنّه) وكلاهما في القصص، فأجمعت المصاحف على كتابتهما كلمة واحدة موصولة... (٢: ١٢٨ ـ ١٥٠)

الفصل الثّالث عشر

نصّ السّيوطيّ (م : ٩١١) في «الإتقان في علوم القرآن»

في مرسوم الخطّ وآداب كتابته

أفرده بالتّصنيف خلائق من المتقدّمين والمتأخّرين، منهم أبو عمرو الدّانيّ. وألّف في توجيه ما خالف قواعد الخطّ منه أبو العبّاس المراكشيّ كتابًا سمّاه «عنوان الدّليل في مرسوم خطّ التّنزيل» بيّن فيه أنّ هذه الأحرف إنّما اختلف حالها في الخطّ بحسب اختلاف أحوال معاني كلماتها... **[ثمّ ذكر رواية عن كعب الأحبار وابن عبّاس في أوّل مَنْ وضع الكتاب العربيّ... كما تقدّم عن ابن فارِس، وقال:]**

ثمّ جعله كتابًا واحدًا مثل الموصول، حتّى فرّق بينه ولده، يعني أنّه وصل فيه جميع الكلمات، ليس بين الحروف فرق، هكذا: «بِسْمِللّٰهِرَّ حْمٰنِرَّحيمِ»، ثمّ فرّقه من بنيه، هُمَيسع وقيذَر. ثمّ أخرج من طريق سعيد بن جُبَير، عن ابن عبّاس، قال: أوّل كتاب أنزل الله من السّماء أبو جاد... **[ثمّ ذكر قول ابن فارِس في توقيفيّة الخطّ كما تقدّم عنه، وقال:]**

وقد ورد في أمر أبي جاد ومبتدأ الكتابة أخبار كثيرة، ليس هذا محلّها، وقد بسطتُها في تأليف مفرد.

القاعدة العربيّة

أنّ اللّفظ يكتب بحروف هجائيّة مع مراعاة الابتداء به والوقف عليه، وقد مهّد النُّحاة له أُصولًا وقواعد، وقد خالفها في بعض الحروف خطّ المُصْحَف الإمام... **[ثمّ ذكر أقوالًا عن مالك و الدّانيّ والبَيْهقيّ في «شُعَب الإيمان»،كماتقدّم عن الزّركشيّ، فقال:]**

قلت: وسنحصر أمر الرّسم في الحذف والزّيادة والهمز والبدل والفصل، وما فيه قراءتان فكتب على إحداهما.

القاعدة الأُولى: [في الحذف]

تحذف الألف من ياء النّداء، نحو: «يٰأيّها النّاس»، «يٰآدم»، «يٰربّ»، «يٰعبادي»، وهاء التّنبيه، نحو: «هٰؤلاء»، «هٰأنتم»، ونا مع ضمير: «أنجَيْنٰكم»، «آتَيْنٰه».

ومن ذلك «أُولٰئك»، و«لٰكن»، و«تَبٰرك»، وفروع الأربعة: و«الله»، و«إلٰه» كيف وقع، و«الرّحمٰن»، و«سبحٰن» كيف وقع، إلّا: ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّى﴾ [1].

وبعد لام نحو: «خلٰئف»، «خِلٰف رسول الله»، «سلٰم»، «غلٰم»، «إيلٰف»، «يلٰقوا».

وبين لامين، نحو: «الكلٰلة»، «الضَّلٰلة»، و«خلٰل»، «للدّار»، ﴿لَلَّذِى بِبَكَّةَ﴾ [2].

ومن كلّ عَلَمٍ زائد على ثلاثة كإبرٰهيم وصٰلح، وميكٰئيل، إلّا جالوت وطالوت وهامان [3] ويأجوج ومأجوج وداود لحذف واوه، وإسرائل لحذف يائه. واختلف في هاروت وماروت وقارون.

ومن كلّ مثنّى؛ اسم أو فعل إن لم يتطرّف، نحو: «رجلٰن»، «يُعلّمٰن» «أضلّٰنا»، «إن هٰذان»، إلّا «بما قدّمت يداك».

ومن كلّ جمع تصحيح لمذكّر أو مؤنّث، نحو: «اللّٰعِنُونَ»، ﴿مُّلٰقُوا رَبِّهِمْ﴾، إلّا «طاغون» في الذّاريات والطّور، ﴿وَكِرَامًا كَاتِبِينَ﴾، وإلّا «روضات» في الشّورٰى، و﴿ءَايَاتٌ لِلسَّائِلِينَ﴾، ﴿وَمَكْرٌ فِى ءَايَاتِنَا﴾، و﴿ءَايَاتُنَا بَيِّنَاتٍ﴾ في يونس، وإلّا إن تلاها همزة، نحو: ﴿الصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ﴾، أو تشديد نحو: «الضّالّين»، «والصّافّات»، فإن

---

١ ـ الإسراء /٩٣.

٢ ـ آل عمران /٩٦.

٣ ـ علماء الرّسم لا يستثنون «هامان» من الحذف قالوا:

ولا خلافَ بعد حرف الميم ... في الحذف في هامان في المرسوم

كان في الكلمة ألف ثانية حذفت أيضًا، إلّا ﴿سَبْعَ سَمٰوَاتٍ﴾ في فصّلت.

ومن كلّ جمع على «مفاعل» أو شبهه، نحو: «المَسٰجِد ومَسٰكِنِ وَاليَتٰمىٰ والنَّصٰرىٰ والمَسٰكين والخبٰئث والمَلٰئكة، والثّانية من «خطٰيٰنا» كيف وقع.

ومن كلّ عدد كثلٰث وثُلٰث، و«سٰحرٍ» كيف وقع، إلّا في آخر الذّاريات، فإن ثُنّي فألِفاه، والقيٰمة والشّيطٰن وسلطٰن وتعٰلىٰ واللّٰتي واللّٰئي وخلٰق وعٰلِم وبقٰدر والأصحٰب والأنهٰر والكتٰب، ومنكّر الثّلاثة إلّا أربعة مواضع: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾، ﴿كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾، ﴿كِتَابُ رَبِّكَ﴾، ﴿كِتَابٌ مُبِينٌ﴾ في النّمل. ومن البَسْمَلة ﴿وَبِسْمِ اللهِ مَجْرَاهَا﴾، ومن أوّل الأمر من «سأل»، ومن كلّ ما اجتمع فيه ألفان أو ثلاثة، نحو: ءادم، ءاخر، ءأشفقتم، ءأنْذَرتم. ومن رءا كيف وقع، إلّا «ما رأى»، «ولقد رأى» في النّجم. وإلّا نأى وءالْئٰن، إلّا ﴿فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ﴾[1].

والألفان من «لئيكَةِ»، إلّا في الحِجر، وقٓ.

وتحذف الياء من كلّ منقوص منوّن رفعًا وجرًّا، نحو: ﴿بَاغٍ وَلَا عادٍ﴾.

والمضاف إليها إذا نودي، إلّا ﴿يٰعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾[2]، ﴿يٰعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾[3] في العنكبوت، أو لم يناد، إلّا ﴿وَقُلْ لِعِبَادِي﴾[4]، ﴿أَسْرِ بِعِبَادِي﴾[5] في طه وحمٓ: ﴿فَادْخُلِي فِي عِبَادِي * وَادْخُلِي جَنَّتِي﴾[6].

ومع مثلها نحو: «وَلِيّ»، «والْحَواريّن». و«مُتَّكِئين»، إلّا «عِلّيّين». و«يُهيِّئ»، و«هَيِّئ»، و«مكر السّيِّئ»، «وسَيِّئة»، و«السَّيِّئة»، و«أفعيينا» و«يُحيي» مع ضمير لا مُفردًا.

---

١ ـ الجنّ /٩.

٢ ـ الزُّمَر /٥٣.

٣ ـ العنكبوت /٥٦.

٤ ـ الإسراء /٥٣.

٥ ـ طه /٧٧، الدّخان /٢٣.

٦ ـ الفجر /٢٩ ـ ٣٠.

وحـيث وقـع: «أطـيعونِ»، «اتّـقونِ»، «خـافونِ»، «ارهـبونِ»، «فأرسـلونِ» و«اعبدونِ»؛ إلّا في يسٓ، و«اخشونِ» إلّا في البقرة، «ويكيدون» إلّا «فَكِيدُونى جَمِيعًا»، و«اتّبِعُونِ» إلّا في آل عمران وطه، و«لا تُنْظِرُونِ»، و«لا تَسْتَعْجِلُونِ»، و«لا تَكْفُرونِ»، و«لا تقربونِ»، و«لا تُخْزُونِ»، «وَلا تَفْضَحُونِ»، و«يَهْدِين»، «وَسَيَهْدِينِ»، و«كذّبونِ»، «يَقْتُلون»، «أنْ يُكَذِّبُونِ»، و«وعيد» و«الجوارِ» و«بِالْوَادِ»، «وَالْمُهْتَدِ» إلّا في الأعراف.

وتحذف الواو مع أُخـرى، نـحو: «لا يَسْـتَوُون»، «فَـاءُوا»، «وَإِذَا المَـوْءُوَدةُ»، «يَئُوسًا».

وتحذف اللّام مدغمة في مثلها، نحو: الَّـيل، والّـذي، إلّا الله، واللّـهمّ، واللّـعنة وفروعه، واللّهو واللّغو واللّؤلؤ واللّات واللّمم واللّهب واللّطيف واللّوّامة.

في الحذف الّذي لم يدخل تحت القاعدة

حذف الألف من «مٰلِكُ الْمُلْكِ»، «ذرّيّة ضِعٰفًا»، «مرٰغَمًا»، «خٰدعهم» «اَكّٰلُونَ لِلسُّحْتِ» «بٰلِغَ»، «لِيُجٰدِلُوكُمْ»، «وَبٰطِلٌ مَا كانُوا يَعْمَلُونَ» في الأعراف وهود، «الميعٰد» في الأنفال، «تُرٰبًا» في الرّعد والنّمل وعمّ، «جذٰذًا»، «يسٰرِعُونَ»، «أيُّـهَ المـؤمنون» «أيُّهَ السَّاحِرُ»، «أيُّهَ الثَّقَلَانِ» «أُمّ مُوسىٰ فٰرِغًا»، «وَهَلْ يُجْزٰى»، «مَنْ هُـوَ كٰـذِبٌ»، «لِلْقٰسِيَةِ» في الزّمر، «أثٰرةٍ»، «عٰهَدَ عَلَيْهُ الله»، «وَلَا كِذٰبًا».

وحذفت الياء من «إبراٰهم» في البـقرة، و«الدَّاع إِذَا دَعَـانِ»، و«مَـنِ اتَّـبَعنِ»، و«سوف يأْتِ الله»، «وقد هدانِ»، «نُنْجِ المُؤمِنِين» «فلا تَسأَلنِ ما ليس»، «يوم يأتِ لا تكلّم» «حتّى تُؤتونِ مَوْثقًا»، «تُفنِّدونِ» «المتعالِ» «متابِ»، «مآبِ» «عقابِ»، في الرّعد وغافر وصٓ، «فيها عذابِ»، «أشركتمونِ من قبلُ» «وتقبّل دعاءِ»، «لئـن أخَّرتَنِ»، «أن يهدينِ»، «إن ترنِ»، «أن يؤتِينِ» «أن تُعَلّمنِ»، «نَبْغِ»، الخمسة في الكهف. «ألّا تتَّبعنِ» فـي طـه. «والبـادِ»، و«إنّ الله لهـادِ»، «أن يـحضرون» «ربّ ارجعونِ»، و«لا تكلّمونِ» «يسقينِ» «يشفينِ»، «يحيينِ» «وادِ النّمل»، «أتمدُّونَنِ»،

« فما أتانِ » ، « تشهدونِ » « بهادِ العمى » . « كالجواب » « إن يُردْنِ الرّحمٰن» « لا ينقذونِ »
« واسمعونِ » « لَـتُرْدِينِ» « صـالِ الجـحيم » ، « التَّـلاقِ» ، «التَّـنادِ» ، « تـرجـمونِ » ،
« فاعتزلونِ» «ينادِ المنادِ» ، «ليعبدونِ» «تُطعمونِ» ، «يدْعُ الدّاعِ» مرّتين في القمر «يسْرِ» ،
«أكرَمَنِ» ، «أَهانَنِ» «ولِيَ دينِ» .

وحذفت الواو من «وَيَدْعُ الإنسان» «ويمحُ الله» في الشّورىٰ ، «يوم يدْعُ الدَّاعِ» ،
«سندعُ الزَّبانية» .

قال المراكشيّ : السّرّ في حذفها من هذه الأربعة التّنبيه على سرعة وقوع الفـعل
وسهولته على الفاعل وشدّة وقوع المنفعل المتأثّر به في الوجود ، أمّا «ويدعُ الإنسان» ،
فيدلّ على أنّه سهّل عليه ، ويسارع فيه كما يسارع في الخير ، بل إثبات الشّرّ إليه من جهة
ذاته أقرب إليه من الخـير ، وأمّـا «ويـمحُ الله البـاطل» ، فـللإشارة إلى سـرعة ذهـابه
واضمحلاله ، وأمّا «يَدْعُ الدَّاعِ» ، فللإشارة إلى سرعة الدُّعاء . وسرعة إجابة المدعوّين .
وأمّا الأخيرة فللإشارة إلى سرعة الفعل وإجابة الزّبانيّة وشدّة البطش .

القاعدة الثّانية : [في الزّيادة]

زيدت ألف بعد الواو آخر اسم مجموع ، نحو : «بنوا إسرائيل» ، «مُـلاقوا ربّـهم» ،
«أُولوا الألبابِ» ، بخلاف المفرد ، نحو : «لذُو علم» إلّا «الرِّبوا» و«إن امرؤا هَلَكَ» ، وآخر
فعل مفرد أو جمع ، مرفوع أو منصوب : «إلّا جاءو» ، و«باءو» حيث وقعا ، و«عتوْ عتوًّا» ،
«فإن فاؤ» ، «والّذين تبوّؤ الدّار» ، «عسى الله أن يعفو عنهم» في النّساء ، «سعوْ في آياتنا»
في سبأ .

وبعد الهمزة المرسومة واو ، نـحو : «تـفتئوا» ، وفـي مـائة ، ومـائتين ، والظُّـنونا ،
والرَّسُولا ، والسّبيلا ، «ولا تقولنَّ لشايءٍ» ، و«لَا أذبحنّه» ، «ولَا اوْضَعُوا» ، و«لَا إلى الله» ،
و«لَا إلى الجحيم» ، و«لَا تايئسوا» ، «إنّه لَا يايئس» «أفلم يايئس» .

وبين الياء والجيم في «جائ» في الزّمر والفجر ، وكتبت «ابن» بالهمزة مطلقًا .

وزيدت في «نبائ المرسلين»، و«ملإيه»، و«ملإيهم»، و«من آنائى الّيل» في طه، «من تلقائى نفسي»، «من ورائى حِجاب» في الشّورٰى، و«إيتائى ذي القربٰى» في النّحل، و«لقائى الآخرة» في الرّوم. «بِأييّكم المفتون» «بنيناها بأييد»، «أفإين مات»، «أفإين مِتّ». وزيدت واو في «أولوا» وفروعه، و«سأوريكم».

قال المَراكِشيّ: وإنّما زيدت هذه الأحرف في هذه الكلمات، نحو: «جائ»، و«نبائ»، ونحوهما للتّهويل والتّفخيم والتّهديد والوعيد، كما زيدت في «بأييد» تعظيماً لقوّة الله تعالى الّتي بنى بها السّماء الّتي لا تشابهها قوّة.

وقال الكَرْمانيّ في «العجائب»: كانت صورة الفتحة في الخطوط قبل الخطّ العربيّ ألفاً، وصورة الضّمّة واوًا، وصورة الكسرة ياء، فكتبت «لا أوضعوا» ونحوه بالألف مكان الفتحة، و«إيتائى ذى القربٰى» بالياء مكان الكسرة، و«أُولئك» ونحوه بالواو مكان الضّمّة؛ لقرب عهدهم بالخطّ الأوّل.

القاعدة الثّالثة: [في الهمز]

يكتب السّاكن بحرف حركة ما قبله أوّلًا أو وسطًا أو آخرًا، نحو: «إئذن»، و«أؤتُمن»، و«البأساء»، و«اقرأ»، و«جئناك»، و«هيّئ»، و«المؤتون»، و«تسوؤهم»، إلّا «فادّارءتم» و«رِءيًا» و«الرّءيا» و«شطئه» فحذف فيها، وكذا أوّل الأمر بعد فاء، نحو: «فأْتوا»، أو واو، نحو: «وأتمروا».

والمتحرّك إن كان أوّلًا أو اتّصل به حرف زائد بالألف مطلقًا، نحو: «أيّوب»، «إذ»، «أُولُوا»، «سأصرف»، «فبأيِّ»، «سأنزل»، إلّا مواضع: «أئنّكم لتشهدون»، «أئنّكم لتأْتون» في النّمل والعنكبوت، «أئنّا لتاركوا» و«أئنّ لنا» في الشّعراء، «أئذا مِتْنا» «أئن ذُكِّرْتم»، «أئفكًا»، «أئمّة»، «لئلّا»، «لئِن» «يومئذ»، «حينئذ»، فتكتب فيها بالياء، إلّا «قل أؤنبّئكم» و«هؤلاء» فتكتب بالواو.

وإن كان وسطًا فيحرف حركته، نحو: سأل، سئل، نقرؤه، إلّا جزاؤه، الثّلاثة في

يوسف، و«لَأملَئنّ»، «وامتَلئتِ»، و«اشمئزّت»، و«اطمئنّوا» فحذف فيها، وإلّا إن فتح وكسر أو ضمّ ما قبله، أو ضمّ ما قبله، أو ضمّ وكسر ما قبله فبحرفه، نحو: «الخاطئة»، «فؤادك»، «سنقرئك».

وإن كان ما قبله ساكنًا حذف هو، نحو: «يُسئل»، «لا تجئروا»، إلّا «النّشأة»، «وموئلًا» في الكهف.

فإن كان ألفًا وهو مفتوح فقد سبق أنّها تحذف؛ لاجتماعها مع ألف مثلها؛ إذ الهمزة حينئذٍ بصورتها؛ نحو: «أبناءنا»، وحذف منها أيضًا في «قرءانًا» في يوسف والزّخرف.

فإن ضمّ أو كسر فلا، نحو: «آباؤكم»، «آبائهم»، إلّا «وقال أوليٰؤهم»، «إلى أوليئهم» في الأنعام، «إنّ أوليؤه» في الأنفال، «نحن أوليٰؤكم» في فصّلت.

وإن كان بعد حرف يجانسه فقد سبق أيضًا أنّه يحذف، نحو: «شنئان» «خاسئين»، «مستهزءون».

وإن كان آخرًا فبحذف حركة ما قبله، نحو: سبأ، شاطئ، لؤلؤ، إلّا في مواضع: تفتؤا، يتفيّؤا، أتوكّؤا: لا تظمؤا، ما يعبؤا، يبدؤا، ينشّؤا، يذرؤا «نبؤًا»، «قال الملؤا»؛ الأوّل في قد أفلح والثّلاثة في النّمل. «جزاؤ» في خمسة مواضع؛ اثنان في المائدة، وفي الزّمر والشّورى والحشر. «شركٰؤا» في الأنعام والشّورىٰ، «يأتهم نبؤا» في الأنعام والشّعراء. «علمٰؤا بَني»، «من عباده العلمٰؤا»، «الضُّعفٰؤا» في إبراهيم وغافر، «في أموالنا ما نشٰؤا» و«ما دعٰؤا» في غافر «شفعٰؤا» في الرّوم «إنّ هذا لهو البلٰؤا»، «بلٰؤا مبين» في الدّخان، «براؤاءُ منكم»، فكتب في الكلّ بالواو.

فإن سكّن ما قبله حذف هو، نحو: «ملء الأرض»، دفء، شيء، الخبء، ماء، إلّا «لَتنوأُ»، «وإن تبؤا»، «والسّوآى»، كذا استثناه الفرّاء.

قلت: وعندي أنّ هذه الثّلاثة لا تستثنى؛ لأنّ الألف الّتي بعد الواو ليست صورة الهمزة، بل هي المزيدة بعد واو الفعل.

القاعدة الرّابعة: [في البدل]

يكتب بالواو للتّفخيم ألف الصّلٰوة، والزّكٰوة، والحيٰوة، والرّبٰوا، غير مضافاتٍ، والغدٰوة، و«مشكٰوة»، و«النّجٰوة»، و«منٰـوة».

وبالياء كلّ ألفٍ منقلبة عنها، نحو: «يتوفّيكم» في اسم أو فعل، اتّصل به ضمير أولا، لقي ساكنًا أم لا، ومنه: يا حسرتى، يا أسفَى، إلّا تَتْرا، وكلتا، وهدانـى، ومن عصاني، والأقصا، وأقصا المدينة، ومَن توليه، وطغا الماء، وسيماهم. وإلّا ما قبلها ياء، كالدّنيا، والحوايا، إلّا يحيى اسمًا أو فعلًا.

ويكتب بها إلى، وعلى، وأنّى بمعنى كيف، ومتىٰ، وبلىٰ، وحتّى، إلّا «لَدَا الباب».

ويكتب بالألف الثّلاثيّ الواويّ اسمًا أو فعلًا، نحو: الصّفا، وشفا، وعفا، إلّا ضُحى كيف وقع، و«ما زكى منكم»، ودحٰيها، وتلٰيها، وطَحٰيهَا، وسجٰى.

ويكتب بالألف نُون التّوكيد الخفيفة لنسفعًا، أو يكونًا، وإذًا، وبالنّون كأيّنْ، وبالهاء هاء التّأنيث، إلّا «رحمت» في البقرة والأعراف وهود ومريم والرّوم والزّخرف، و«نعمت» في البقرة وآل عمران والمائدة وإبراهيم والنّحل ولقمان وفاطر والطّور، و«سنّت» في الأنفال وفاطر، وثاني غافر، و«امرأت» مَع زوجها. و«تمّت كلمتُ ربّك الحُسنى»، «فنجعل لعنتَ الله»، «والخامسة أنّ لعنت الله»، و«معصيت» في قد سمع، «إنّ شجرتَ الزّقّوم»، «قُرّت عين»، و«جنّت نعيمٍ»، «بقيّتُ الله»، «ويا أبتِ»، و«اللّات» و«مرضاتِ»، و«هيهات»، و«ذات»، و«ابنت»، و«فِطْرتَ».

القاعدة الخامسة: [في الوصل والفصل]

توصل «ألا» بالفتح، إلّا عشرة: أن لا أقول، أن لا تقولوا في الأعراف، أن لا ملجأ في هود «أن لا إلٰه»، «أن لا تعبدوا إلّا الله إنّي أخاف» في الأحقاف، «أن لا تشرك» في الحجّ، «أن لا تعبدوا» في يسٓ، «أن لا تعلموا» في الدّخان، «أن لا يشركن» في الممتحنة؛ «أن لا يدخلنّها» في نون.

و«ممّا» إلّا «مِن ما ملكت» في النّساء والرّوم، «مِن ما رزقناكم» في المنافقون.

و«ممّن» مطلقًا.

و«عمّا» إلّا «عن ما نهوا».

و«إمّا» بالكسر، إلّا «وإن ما نرينّك» في الرّعد.

و«أمّا» بالفتح مطلقًا.

و«عمّن» إلّا «يصرفه عن مَنْ» في النّور، «عن مَنْ تولّى» في النّجم و«أمّن»، إلّا «أم مَنْ يكون» في النّساء، «أمْ من أسّس»، «أم مَنْ خلقنا»، في الصّافّات، «أم من يأتى آمِنًا».

و«إلَّمْ» بالكسر، إلّا «فإن لم يستجيبوا» في القصص.

و«فيما» إلّا أحد عشر «في ما فعلن» الثّاني في البقرة، «ليبلوكم في ما» في المائدة والأنعام، «قل لا أجد في ما»، «في ما اشتهت» في الأنبياء. «في ما أفضتُم»، «في ما هٰهُنا» في الشّعراء، «في ما رزقناكم» في الرّوم، «في ماهم فيه»، «في ما كانوا فيه»، كلاهما في الزُّمَر، «ونُنْشِئكُم في ما لا تعلمون» في الواقعة.

و«إنّما» إلّا «إنّ ما توعدون لآتٍ» في الأنعام.

و«أنّما» بالفتح إلّا «أنّ ما يدعون» في الحجّ ولقمان.

و«كلّما» إلّا «كلّ ما رُدُّوا إلى الفتنة»، «من كلّ ما سألتُموه»، و«بئسما»، إلّا مع اللّام. و«نعمّا» و«مهما»، و«ربّما»، و«كأنّما»، و«ويكأنّ».

وتقطع «حيث ما»، و«أن لم» بالفتح، و«إن لن»، إلّا في الكهف والقيامة.

و«أين ما» إلّا «فأينما تولُّوا»، «أينما يوجّهه».

واختلف في «أين ما تكونوا يدرككم»، «أينما كنتم تعبدُون» في الشّعراء، «أينما ثُقِفوا» في الأحزاب، و«لكى لا» إلّا في آل عمران والحجّ والحديد والثّاني في الأحزاب.

و«يوم هم» و«لاتَ حين» و«ابن أُمّ»، إلّا في طه، فكتبت الهمزة حينئذٍ واوًا. وحذفت همزة «ابن» فصارت هكذا «يَبْنَؤُمَّ».

القاعدة السّادسة: [فيما فيه قراءتان، فكتب على إحداهما]

ومرادنا غير الشّاذّ. من ذلك «مٰلك يوم الدّين»، «يخٰدعون»، و«وٰعدنا» و«الصّٰعِقة». و«الرّيٰح»، و«تفٰدوهم»، «وتظٰهرون» و«لا تقٰتلوهم»، ونحوها، و«لو لا دفٰع»، «فرهٰنٌ»، «طٰئِرًا» في آل عمران والمائدة، «مضٰعفةً ونحوه: «عٰقدت إيمانكم»، «الأوليٰن»، «لٰمستم»، «قٰسية»، «قيٰمًا»، و«للنّٰسِ»، «خطيئٰتكم» في الأعراف. «طٰئِفٌ»، «حٰش للهِ»، «وسيعلم الكفّٰرَ»، «تزٰور»، «زٰكية»، «فلا تصٰحِبْني». «لٰتخذت»، «مهٰدًا» و«حرٰمٌ على قريةٍ»، «إنّ الله يُدٰفِع»، «سُكٰرىٰ وما هم بسُكٰرىٰ» «المُضغة عِظٰمًا فكسونا العظٰم»، «سرٰجاً»، «بل ادّٰرك»، و«لَا تُصٰعر» «ربّنا بٰعدْ»، «أسٰورَ» بلا ألف في الكلّ وقد قرئت بها وبحذفها.

«غيبٰت الجبّ»، «وأُنزِل عليه ءايٰت» في العنكبوت، و«ثمرٰت من أكمامها» في فصّلت، و«جمٰلت»، «فهم على بيّنٰت»، «وهم في الغرفٰتِ آمنون» بالتّاء. وقد قرئت بالجمع والإفراد.

و«تقيٰة» بالياء، و«لأهب» بالألف، و«يقض الحقّ» بلا ياء، و«ءاتوني زُبَرَ الحديد» بألف فقط، نُـجِ المؤمنين»، بنون واحدة.

والصّراط كيف وقع، و«بصطة» في الأعراف، و«المُصَيْطرون»، و«مُصَيْطر» بالصّاد لا غير. وقد تكتب الكلمة صالحة للقراءتين، نحو: «فٰكِهون»، وعلى قراءتها هي محذوفة رسمًا، لأنّه جمع تصحيح.

فيما كتب موافقًا لقراءة شاذّة

ومن ذلك «إنّ البقر تَشٰبه علينا»، «أو كلّما عٰهدوا»، وأمّا «مابقى من الرّبو» فقرئ بضمّ الباء وسكون الواو، «فلَقٰتلوكم»، «إنّما طٰئركم»، «طٰئره في عُنُقه»، «تسٰقط»، «سٰمرا»، «وفِصٰله في عامين»، «عٰلِيَهُم ثياب سُنْدُس»، «خِتٰمه مسك»، «فادخلي في عبٰدي».

فرع

وأمّا القراءات المختلفة المشهورة بزيادة لا يحتملها الرّسم ونحوها، نحو: أوصَى، ووصّى، وتجري تحتها، ومن تحتها، وسيقولون الله، والله، وما عملت أيديهم، وما عملته، فكتابته على نحو قراءته، وكلّ ذلك وجد في مصاحف الإمام.

فائدة

كتبت فواتح السُّوَر على صورة الحروف أنفسها، لا على صورة النّطق بها، اكتفاء بشهرتها، وقطعت «حمٓ عٓسٓقٓ» دون «الٓمٓصٓ» و«كٓهيعٓصٓ» طردًا للأُولى بأخواتها السّتّ.

(٤: ١٦٧ ـ ١٨١)

في آداب كتابته

يستحبّ كتابة المُصْحَف وتحسين كتابته وتبيينها وإيضاحها وتحقيق الخطّ، دون مشقه وتعليقه فيكره، وكذا كتابته في الشّيء الصّغير.

أخرج أبو عُبَيد في «فضائله» عن عمر: أنّه وجد مع رجل مُصْحَفًا قد كتبه بقلمٍ دقيقٍ، فكره ذلك وضربه، وقال: عظّموا كتاب الله. وكان عمر إذا رأى مُصْحَفًا عظيمًا سُرّ به.

وأخرج عبد الرَّزّاق عن عليّ: أنّه كان يكره أن تتّخذ المصاحف صغارًا. وأخرج أبو عُبَيد عنه: أنّه كرِه أن يكتب القرآن في الشّيء الصّغير.

وأخرج هو والبيهقيّ في «الشُّعب» عن أبي حكيم العبديّ، قال: مرّ بي عليّ وأنا أكتب مُصْحَفًا، فقال: أجلِ قلمَك، فقضمتُ من قلمي قضمة، ثمّ جعلت أكتب، فقال: نعم، هكذا نوّره كما نوّره الله.

وأخرج البَيْهَقيّ عن عليّ موقوفًا، قال: تنوّق رجل في ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ﴾ فغُفِر له.

وأخرج أبو نُعيم في «تاريخ أصبهان» وابن أشتة في «المصاحف»، من طريق أبان، عن أنس مرفوعًا: «من كتب بسم الله الرّحمٰن الرّحيم مجوّدة غفر الله له».

وأخرج ابن أشتة عن عمر بن عبد العزيز: أنّه كتب إلى عُمّاله: إذا كتب أحدكم ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ﴾ فليمدّ «الرّحمٰن». وأخرج عن زيد بن ثابت: أنّه كان يكره أن تُكتب ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ﴾ ليس لها سين.

وأخرج عن يزيد بن أبي حبيب: أنّ كاتب عمرو بن العاص كتب إلى عمر، فكتب: «بسم الله» ولم يكتب لها سينًا، فضربه عمر، فقيل له: فيم ضربك؟ قال: ضربني في سين.

وأخرج عن ابن سيرين: أنّه كان يكره أن تمدّ الباء إلى الميم حتّى تكتب السّين.

وأخرج ابن أبي داود في «المصاحف» عن ابن سيرين: أنّه كره أن يكتب المُصْحَف مشقًّا، قيل: لِمَ؟ قال: لأنّ فيه نقصًا، وتحرم كتابته بشيء نجس، وأمّا بالذّهب فهو حسن، كما قاله الغزاليّ.

وأخرج أبو عبيد عن ابن عبّاس وأبي ذرّ وأبي الدّرداء: أنّهم كرهوا ذلك.

وأخرج عن ابن مسعود: أنّه مرّ عليه مُصْحَف زُيّن بالذّهب، فقال: إن أحسن ما زُيّن به المُصْحَف تلاوته بالحقّ. قال أصحابنا: وتكره كتابته على الحيطان والجدران وعلى السُّقوف أشدّ كراهةً؛ لأنّه يوطأ. وأخرج أبو عُبَيْد عن عمر بن عبد العزيز، قال: لا تكتبوا القرآن حيث يوطأ. وهل تجوز كتابته بقلم غير العربيّ؟ قال الزّركشيّ: لم أر فيه كلامًا لأحدٍ من العلماء... [وذكر كما تقدّم عنه]. (٤: ١٨٣ ـ ١٨٤)

نصّه أيضًا في «إتمام الدّراية لقُرّاء النّقاية»[١]

علم الخطّ

(علم يبحث فيه عن كيفيّة كتابة الألفاظ) من مراعاة حروفها لفظًا أو أصلًا، والزّيادة

١ ـ يجب أن نذكر أنّ السّيوطيّ ألّف كتاب «النّقاية» في أوّل الأمر ثمّ شرحه وسمّاه «إتمام الدّراية لقُرّاء النّقاية». وما جاء في هذا النّصّ بين القوسين، من كتابه: «النّقاية». (م)

والنّقص والوصل والفصل والبدل. وألّف فيه جماعة منهم: أبو القاسم الزَّجّاجيّ، واستوفيته في خاتمة «جمع الجوامع» بما لا مزيد عليه.

(الأصل رسم اللّفظ) أي كتابته بحروف هجائه الملفوظ بها (مع تقدير الابتداء به والوقف) عليه.

ويختلف بذلك الحال (فره وجئت مجيء مه ورحمة) تكتب بالهاء، وإن كان لفظ الأوّلين خاليًا منها والثّالث بالتّاء؛ لأنّ الوقف عليها بهاء، بخلاف نحو: حتّامَ وإلامَ، (وبنت وقامت) يكتبان (بالتّاء)، والقاضي بالياء وقاضٍ بدونها مراعاة للوقف، أيضًا واسم ونحوه ممّا فيه هَمْز الوصل بالهمز، وإن سقط في الدّرج اعتبارًا بالابتداء.

(و) يكتب (المدغم من كلمة) كردّ (بلفظه) أي بحرف واحد (ومن كلمتين). نحو: إن الله هو الرّزّاق ذو القوّة المتين (بأصله) اعتبارًا بالوقف؛ (وإذن) إن وقف عليها بالنّون وهو المختار (كتبت بها)، وإلّا فبالألف وهو رأي الجمهور، وخرج عن ذلك الأصل أشياء تأتي.

(والهمزة) وصلًا كانت أو قطعًا في كتابتها تفصيل؛ لأنّ لها أحوالًا، فإن كانت (أوّلًا) أي أوّل الكلمة كتبت (بالألف) مطلقًا، مفتوحة كانت كأيّوب وأل، أو مكسورة كإذا وإعلم، أو مضمومة كأُمّ وأُخرج، (و) إن كانت (وسطًا، فإن كانت ساكنة) ولا يكون ما قبلها إلّا متحرّكًا، (كتبت بحرف حركة متلوّها)، فإن كانت فتحة فبالألف، أو كسرة فبالياء، أو ضمّة فبالواو، نحو: يأكل وبئس ويؤمن. (وعكسه) بأن كانت متحرّكة تِلْو ساكن، تكتب (بحرفها) أي حرف حركتها، نحو: يسأل، موئلًا، يلؤم (وإن كانت متحرّكة تِلو حركة، كتبت على نحو تسهيلها)، فإن سُهِّلت بالألف فيها، نحو: سأل، أو بالياء فيها، نحو: أُونبّئكم. (وإن كانت طرفًا) ساكنة كانت أو متحرّكة، (فالّتي تلو ساكن تحذف)، نحو: خبء، وملء وجزء، (والّتي تِلوْ حركة تكتب بحرفها) أي الحركة، نحو: قرأ، يقرئ يطؤ. (وحذفت) أي الهمزة (من البَسْمَلة تخفيفًا)، لكثرة الاستعمال بخلاف غيرها، نحو: باسم ربّك، ونحو: ابن إذا (وقع بين عَلَمين)، نحو: جاء زيد بن عمر، بخلاف ما إذا لم يقع بينهما، نحو: جاء زيد ابن أخينا، والمسلم بن زيد والمسلم بن أخينا.

(ويوصل حرف يقبله) أي يقبل الوصل، كالباء واللّام والكاف وتاء الضّمير بخلاف ما لا يقبله، وهو ستّة أحرف فيما قال شارح «الهادي»: الألف والدّال والذّال والرّاء والزّاي والواو، (ويوصل ما) حال كونها (ملغاة)، نحو: «فبما رحمة»، «ممّا خطاياهم»، «عمّا قليل» (كافّة)، كأنّما وربّما (وكلّها، إن لم يعمل فيها ما قبلها) بل ما بعدها، أي بأن كانت ظرفًا منصوبًا، نحو: كلّما جئت أكرمتك، «كلّما دخل عليها زكريا المحراب وجد عندها رزقًا» بخلاف ما إذا عمل فيها ما قبلها، نحو: «من كلّ ما سألتموه».

(وتوصل ما) حال كونها (موصولة بفي ومن)، نحو: «فيما هم فيه يختلفون» خبرًا ممّا آتاكم لا بغيرهما، نحو: «إن ما توعدون لآت»، رغبت عن ما عندك. (وتوصل) حال كونها (استفهاميّة بهما)، أي بفي ومن (وعن)، نحو: «فيم جئتك»، «ممّ قدومك»، نحو: «عمّ تسأل». (ومن أُختها)، أي استفهاميّة (بفي) فقط، نحو: فيمن رغبت، (وموصولة بمن وعن)، نحو: استفدت ممّن قرأت عليه، ورويت عمّن رويت عنه.

(وزيد ألف بعد واو فعل جمع)، نحو: ضربوا أو اضربوا، ولم يضربوا، لا جمع اسم، كأُولو الفضل، وضاربو زيد، وفعل مفرد كيدعو.

(وزيد واو في أولو وأولات وأولئك، وفي عمرو، لا منصوباً) بل مرفوعًا أو مجرورًا، فرقًا بينه وبين عمر، واستغني عنها في النّصب؛ لكتابته بالألف دونه.

(وحذفت تخفيفًا ألف الله وإله) مفردًا أو مضافًا، (والرّحمٰن) معرّفًا باللّام لا مضافًا، (وكلّ علم فوق ثلاثيّ) عربيًّا أو عجميًّا، كصالح ومالك وإبراهيم وإسحق، ما لم يلتبس أو يحذف منه شيء، فإن التبس كعامر، يلتبس بعمر، أو حذف منه شيء كإسرائيل وداود، حذف ياء الأوّل و واو الثّاني، لم تحذف الألف للالتباس في الأوّل وإجحاف في الثّاني. (وذلك وثلثين) وثلثمائة، (ولكن) مخفّفًا ومشدّدًا، وياء إسرائيل؛ لاجتماع الياءين (وإحدى واوين، ضمّ أوّلهما) كداود، (ولام موصول) غير مثنّى، وهو اللّذان واللّتان لئلّا يلتبس صيغة المذكّر بالياء بصيغة جمعه، وحمل عليه ذو الألف والمؤنّث.

(الألف تكتب ياء) حال كونها (رابعة فصاعدًا في اسم أو فعل)، سواء كانت عن ياء أو واو، كمصطفى ويصطفى وزكّى ومزكّى، (لا تلو ياء) كالدّنيا، حذرًا من اجتماعهما، (أو

ثالثة مقلوبة عنها)، كفتى وسعى، (أو مجهولة أميلت)، كمتى (وإلّا ألفًا)، أي وإن كانت ثالثة عن واو، أو مجهولة لم تمل كتبت بها، كعصا وخلا ولدا. (وكلّ الحروف) تكتب بـها أي بالألف، (إلّا بلى وإلى وحتّى وعلى)، غير موصولة بما الاستفهاميّة.

(ولا يقاس خطّ المُصْحَف)؛ لأنّه يتّبع فيه ما وجد في المُصْحَف الإمام، وقد كتبت فيه «نعمت وسنّت» في مواضع بالتّاء، وبعد واو الفعل المفرد وجمع الاسم ألف، وفيه كتب مؤلّفة، وقد عقدت له في «التّحبير» بابًا، حرّرته وهذّبته بما لم أسبق إليه، ثمّ جرّدته في كرّاسة سمّيتها «مكتب الأقران في كَتْب القرآن».

(ولا يقاس خطّ العروض)؛ لأنّ التّنوين يكتب نونًا فيه، ورويّه إذا كان ألفًا ممدودة بألفين، نحو: لمّا رأت في ظهري انحناء. وهاتان الجملتان اشتهر استثناؤهما من قول ابن دُرُستْوَيه: خطّان لا يقاسان؛ خطّ للمُصْحَف، والعروض.

(وتنقط هاء رحمة) خلافاً لأهل الأدب ومنهم الحريريّ، حيث أتوا بها فيما التزموا عَرُّوه عن حرف منقوطٍ. (وتنقط الشّين بثلاث) خلافًا لمن نقطها بواحدة، وقال: المقصود حاصل بها من الفرق بينها وبين السّين. (و) تنقط (الفاء والقاف والنّون والياء موصولات فقط) أي لا مفصولات؛ لأنّه لرفع اللُّبس، وإنّما يحصل عند الوصل لا الفصل؛ لعدم حرف يشاكلها، أمّا سائر الحروف المعجمة فتنقط موصولة ومفصولة (و) ينقط (كلّ مهمل إلّا الحاء أسفل) مبالغة في الإيضاح، ودفع توهّم السّهو عن النَّقْط. أمّا الحاء فلو نقطت أسفل التبست بالجيم، أو يكتب تحته حرف صغير مثله حتّى الحاء، وهو أحسن وأوضح.

(ويشكل ما قد يخفى ولو على المبتدئ) إيضاحًا له، لا ما لا يخفى، كالفتح قبل الألف، وقيل: لا يشكل إلّا المشكل. (ويكره الخطّ الدّقيق)، نهى عن ذلك جماعة من السّلف؛ لأنّه يخون صاحبه عند ما يكون أحوج إليه، أي عند الكبر المحوج إلى المراجعة، فهو مظنّة ضعف البصر، (إلّا لضيق رقّ أو رحلة)، بأن يكون رحالًا يحمل كتبه معه، فليكتبها دقيقة ليخفّ حملها. وهذه المسألة ذكرها أهل الحديث، فنقلتها إلى هنا؛ لأنّه أنسب بما قبله من النَّقْط و الشَّكْل المذكور في علم الخطّ و الحديث أيضًا. (نقلنا عنه من: «مفتاح العلوم» للسّكّاكيّ ١٢٦ ـ ١٣٠)

الفصل الرّابع عشر

نصّ القسطلانيّ (م: ٩٢٣) في «لطائف الإشارات ... »

مرسوم الخطّ

و أمّا الجزء الخامس و هو مرسوم الخطّ فهو أحد أركان القرآن الثّلاثة الّتي عليها[١] مدارها... [ثمّ ذكر قولين عن مالك كما تقدّم عن الزّركشيّ].

و المراد: المزيد في الرّسم غير المحفوظ به كـ (أُولِـى الاَلْـبَابِ)[٢] و (أُولٰتُ)[٣] و (الرِّبَوٰا)[٤] و قال بعضهم : هذا كان في الصّدر الأوّل، و العلم غضّ حيّ و أمّا الآن فـقد يخشى الالتباس و لذا قال الشّيخ عزّ الدّين بن عبد السّلام...[و ذكر قوله كما تقدّم عـن الزّركشيّ ثمّ ذكر قول البيهقيّ في «شُعَب الإيمان» كما تقدّم عن السّيوطيّ]

و قد أرشدنا الله تعالى بقوله : ﴿الٓم * ذٰلِكَ الْكِتَابُ﴾[٥] مع قوله ﴿وَكُتُبِهِ وَ رُسُلِهِ﴾[٦] إلى أنّ طريق تخليد كتابه العزيز تدوينه بالكتابة، و أيّد ذلك قوله ﷺ فيما رواه الطّـبرانـيّ و أبونُعَيم في «الحِلية» و غيرهما من حديث ابن عمر: « قيّدوا العلم بالكتاب» أي بالكتابة، و هما مصدرا (كَتَب)، فدلّ هذا على مشروعيّة كتابة القرآن العظيم و غيره مـن العـلوم الإسلاميّة، فصارت الكتابة هي السّبب إلى تخليد كلّ فضيلة ،و الوسيلة إلى توريث كلّ

١- الأصل: الّتي عليه مدارها، و الصّواب ما أثبتناه من سائر النُّسَخ على أنّ معنى (القرآن) هنا : القراءة، و ذلك كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ أي: قراءته .

٢- البقرة / ١٩٧ .

٣- الطّلاق / ٤ .

٤- البقرة/ ٢٧٥ .

٥- البقرة/ ١ - ٢ .

٦- البقرة / ٢٨٥.

حكمة جليلة، و حرز مودع لا يضيع المستودع فيه ،و كنز لا يعتريه نقص ممّا تصطفيه، و عُمدة يرجع إليها عند النّسيان، إذ لا يطرأ عليها ما يطرأ على الأذهان، لا أنّها المعتمد، بل تكون لردّ الشّارد كالمستند، تنقل علوم الأوّلين إلى الآخرين، و تلحق آثار الأُمم السّالفة بالقرون الماضين، تخاطبك بلسان الحال عند تعذّر المقال، فكأنّ الميّت منهم حيّ بهذا الاعتبار ، و المفقود موجود بتجدّد الأخبار ، تُوَقّفك على أخبار الأجواد و مواقف الشّجعان و الأطواد :

إنّي سألت عن الكرام فقيل لي | إنّ الكرام رهائن الأرماس
ذهب الكرام وجودهم و نوالهم | و حديثهم إلاّ من القرطاس[1]

و قد قال أبوالحسين بن فارس في كتابه « فقه اللّغة » : يُروى أنّ أوّل من كتب الكتاب العربيّ ... [و ذكر قوله كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

و مذهبنا: أنّ أسماء هذه الحروف داخلة في الأسماء الّتي علّم الله تعالى آدم ، قال: و ما اشتهر أنّ أباالأسود أوّل من وضع العربيّة ،و أنّ الخليل أوّل من وضع العروض فلا ننكره و إنّما نقول: إنّ هذين العِلْمين كانا قديمًا و أتت عليهما الأيّام فقلاّ في أيدي النّاس، ثمّ جدّدهما هذان الإمامان و من الدّليل على عرفان القدماء ذلك كتابتهم المُصْحَف على الّذي نقله النّحويّون في ذوات الواو و الياء و الهمز و المدّ و القصر، فكتبوا ذوات الياء بالياء و ذوات الواو بالواو و الألف، و لم يصوّروا الهمزة إذا كان قبلها ساكن في مثل (الخبء) كما سيأتي ذلك إن شاء الله تعالى، فصار ذلك كلّه حجّة.

و قد ذكر ابن هشام صاحب السّير في كتاب «التّيجان»[2] عن وَهْب: أنّ الله تعالى أنزل على هود عليه السلام هذه الأحرف «ا ب ت ث» إلى الياء، تسعة و عشرين حرفًا لفضل

١ــ لم نعثر على نسبة هذين البيتين لأحد من الشّعراء فلعلّهما من نظم المؤلّف .

٢ ـ كتاب التّيجان لمعرفة ملوك الزّمان رواية أبي محمّد عبدالملك بن هِشام بن أيّوب الحِمْيَريّ المعافريّ البَصْريّ الأصل النّحويّ صاحب السيّرة النّبويّة المتوفّى بمصر سنة ٢١٣ هـ عن أُسيد بن موسى عن أبيإدريس بن سنان، مخطوط مصوّر بدار الكتب عن نسخة خطّيّة محفوظة بالمَتْحف البريطانيّ بتاريخ سنة ١٠٣١ هـ.

اللّسان العربيّ على العجميّ و السُّريانيّ و العِبرانيّ، و أنزل عليه: « يا هود إنّ الله آثـرك و ذرّيّتك بسيّد الكلام و به تكون لكم استطالة، و فضيلة على جميع العباد حتّى يختم الله نبوّته بمحمّد ﷺ» ...[ثمّ ذكر روايتين السِّجستانيّ الرّقم ۱و۲كماتقدّم عنه] .

و قال ابن هشام : أوّل من كتب الخطّ العربيّ حِمْير بن سبأ عُلّمه منامًا .انتهى و قد كان خطًّا كوفيًّا، ثمّ استُنْبِط منه نوع نسب إلى ابن مُقْلة، ثمّ آخر نسب إلى عليّ ابن البَوّاب و عليه استقرّ رأي الكُتّاب .

فائدة : هل تجوز كتابة القرآن بقلم غير العربيّ [۱] ؟... [ثمّذكر قول الزّركشيّ كماتقدّم عنه فقال :] ثمّ إنّ القياس يقتضي أنّ لكلّ حرف شَكْلاً، لكن شـركوا فـيها، فـرجـعت الأشكال إلى سبعة عشر شَكْلاً، و انقسمت إلى: عديم النّظير، و ما له نظير واحد أو متعدّد، فاحتاجت إلى تميز و النّقط أقلّها، فالمتوحّد مستغن عن النّقط بنصّه و الّذي له نظير يميّز بنقطة فوق و المتعدّد يميّز بعدد النّقط إلى أقلّ الجمع و ربّما اختلف الاصطلاح كنقط القاف واحدة،والفاء من أسفل و ذلك في الخطّ المغربيّ، فالمنقوط يسمّى معجمًا أي مزال العجمة و كذلك المهمل أيضًا لأنّ ترك العلامة في المنحصر علامة، ثمّ إنّ الخطّ هو تصوير اللّفظ بحروف هجائه، بتقدير الابتداء به و الوقف عليه .

و الهجاء : هو التّلفّظ بأسماء الحروف لا مسمّياتها لبيان مفرداتها ، و جاء الرّسم على المسمّى و لما كان الخطّ المحسوس له صورد تدرك بالأبصار و اللّفظ المسموع له سَوْرة بالآذان ، و محلّ اللّفظ الصّوت و هو من لدن محلّ الهمزة في أقـصى الحـلق إلى الشّفتين، ثمّ إلى حيث يبلغ في الوجود، و الصّوت يحدث الحروف المقطّعة المسموعة في اللّفظ ، و ما وراء الهمزة ففيالصّدر من الهواء المندفع بالحجاب الّذي يكون به التّصويت لا يسمع و الهمزة مبتدأ الصّوت فلا صورة لها، لأنّها حدّ بين ما يسمع و ما لايسمع و لا يتأتّي النّطق بها ساكنة، و لا بشيء من الحروف السّاكنة ابتداءًا إلاّ بتقديم الهمزة فلا بدّ من حكتها بالضّرورة... [إلى أن قال :]

---

۱ ـ المراد بـ(قلم غير العربيّ): الرّموز الكتابيّة الّتي تستعملها اللّغات الأُخرى و هو سؤال على نمط الاتّجاه الّذي كان ينادي بكتابة العربيّة بحروف لاتينيّة، ثمّ أخفق الاتّجاه و حفظ الله القلم العربيّ .

[أقسام الرّسم]

ثمّ إنّ الرّسم ينقسم إلى قياسيّ : و هو موافقة الخطّ للّفظ، و اصطلاحيّ : و هو مخالفته ببدل أو زيادة أو حذف أو فصل أو وصل، للدّلالة على ذات الحرف أو وصله أو فرعه أو رفع لبس أو نحو ذلك من الحكم و المناسبات، و أعظم فوائد ذلك أنّه حجاب منع أهل الكتاب أن يقرءوه على وجهه دون موقّف، و هذا ممّا يدلّ على أنّ العرب كانوا غاية في الذّكاء و حذق الكتابة، و بطل بذلك قول من قال: لم تكن العرب أهل كتابة، ففي هجائهم ضعف، و أُجيب عن قوله ﷺ : «إنّا أُمّة أُمّيّة لا نكتب و لا نحسب» [1] بأنّه إخبار عن البدء و الغالب، و قد تقدّم أنّ موافقة المصاحف تكون تحقيقًا كقراءة: ﴿مٰلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [2] بالقصر، و تقديرًا كقراءة المدّ و هذا الاختلاف يكون اختلاف تغاير و هو في حكم الموافق أي لا يلزم من صحّة أحدهما بطلان الآخر، و اختلاف تضادّ و تناقض أي يلزم من صحّة أحدهما بطلان الآخر، و الواقع هو الأوّل .

و **تحقيقه** : أنّ الخطّ تارةً يحصر جهة اللّفظ، فمخالفه مناقض و تارةً لا يحصرها بل يرسم على أحد التّقادير، فاللاّفظ به موافق تحقيقًا و بغيره موافق تقديرًا لتعدّد الجهة، إذ البدل في حكم المبدّل، و ما زيد في حكم العدم، و ما حذف في حكم الثّابت، و ما وصل في حكم الفصل، و ما فصل في حكم الوصل .

و **حاصله** : أنّ الحرف يبدل في الرّسم و يلفظ به اتّفاقًا كـ ﴿وَاصْطَبِرْ﴾، و يرسم و لا يلفظ به اتّفاقًا كـ ﴿الصَّلَوٰةِ﴾، و يرسم و يختلف في اللّفظ به كـ ﴿اَلْـغَدَوٰةِ﴾، و يزاد و يلفظ به اتّفاقًا كـ ﴿حِسَابِيَهْ﴾، و يزاد و لا يلفظ به اتّفاقًا كـ ﴿أُولٰئِكَ﴾، و ﴿مِائَةَ﴾ و يزاد و يختلف في النّطق به كـ ﴿ سُلْطَانِيَهْ﴾، و يحذف كذلك نحو : ﴿بِسْمِ اللهِ﴾ و ﴿يُرَبِّ﴾ و كذلك ﴿اَلرَّحْمٰنُ﴾ و كذا كـ ﴿الدَّاعِ﴾، و يوصل و يتبعه اللّفظ كـ ﴿مَنْسِكَكُمْ﴾ و ﴿عَلَيْهِمْ﴾، و يخالفه نحو : ﴿كٓهيٰعٓصٓ﴾ و ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾، و يختلف فيه نحو : ﴿وَيْكَأَنَّ﴾ و يفصل و يوافق نحو:﴿حمٓ

---

١ ـ الكَرمانيّ على البخاريّ ٩ :٩٢، كتاب الصّوم عن ابن عمر. نحسب.

٢ ـ الفاتحة / ٤ .

عَسَىٰ﴾ و لا يوافق كـ﴿إِسْرَٰءِيلَ﴾، و يختلف فيه نحو: ﴿مَالِ﴾ .

و أكثر رسم المصاحف موافق لقواعد العربيّة، إلاّ أنّه قد خرجت أشياء عنها، يجب علينا اتّباع مرسومها و الوقوف عند رسومها، فمنها ما عرف حكمه، و منها ما غاب عنّا علمه، و لم يكن ذلك من الصّحابة كيف اتّفق بل على أمر عندهم قد تحقّق، و لأبي العبّاس ابن البنّاء كتاب عنوانه : «الدّليل من مرسوم خطّ التّنزيل» هو كما قال مفتاح لتدبّر ما غاب عن كثير علمه و خفي رسمه و محصّله: أنّ لأحوال الهمزة و حروف المدّ و اللّين مناسبة لأحوال الوجود، حصل بها بينهما ارتباط، به يكون الاستدلال. فالهمزة تدلّ على الأصالة و المبادئ، فهي مؤصلة ؛ لأنّها مبدأ الصّوت، و الألف تدلّ على الكون بالفعل و بالفصل، فهي مفصّلة [في الوجود] ؛ لأنّها من حيث إنّها أوّل الحروف في الفصل الّذي يتبيّن به ما يسمع و ما لا يسمع متّصلة بهمزة الابتداء، و الواو تدلّ على الظّهور و الارتقاء، فهي جامعة، لأنّها عن غِلْظ الصّوت و ارتفاعه بالشّفة معًا إلى أبعد رتبة في الظّهور، و الياء تدلّ على البطون، فهي مخصّصة لأنّها من رقّة الصّوت و انخفاضه في باطن الفم، و لما كان الوجود على قسمين [ما يدرك و ما لا يدرك و الّذي يدرك على قسمين]: ظاهر و يسمّى المُلْك، و باطن و يسمّى الملكوت .

فالألف يدلّ على قسم الوجود و الواو على قسم الملك منه، لأنّه أظهر للإدراك، و الياء على قسم الملكوت منه لأنّه أبطن في الإدراك فإذا بطنت حروف في الخطّ و لم تكتب فلمعنى باطن في الوجود عن الإدراك، و إذا ظهرت فلمعنى ظاهر في الوجود إلى الإدراك كما إذا وُصِلَت فلمعنى موصول، و إذا حُجِزَت فلمعنى مفصول و إذا تغيّرت بضرب من التّغيّر دلّت على تغيير في المعنى في الوجود، فإذا زيدت الألف في أوّل الكلمة لمعنى زائد بالنّسبة إلى ما قبله في الوجود مثل:﴿أَوْ لَاَاذْبَحَنَّهُ﴾ [1] ﴿وَ لَاَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ﴾ [2] زيدت الألف تنبيهًا على أنّ المؤخّر أشدّ و أثقل في الوجود من المتقدّم عليه لفظًا. فالذّبح

---

١ ـ النّمل / ٢١.

٢ ـ التّوبة / ٤٧.

أشدّ من العذاب و الإيضاع أشدّ إفسادًا من شدّة الخبال و ظهرت الألف في الخطّ لظهور القسمين في العلم.

و كلّ ألف تكون في الكلمة لمعنى له تفصيل في الوجود إذا اعتبر ذلك من جهة ملكوتيّة أو صفات حاليّة أو أُمور عِلويّة ممّا لا يدركه الحسّ، فإنّ الألف تحذف من الخطّ علامة لذلك، و إذا اعتبر من جهة ملكيّة أو صفة حقيقيّة في العلم أو أُمور سِفليّة، ثبت ذلك و اعتبر ذلك في لفظتي القرآن و الكتاب، فإنّ القرآن هو تفصيل الآيات الّتي أُحكمت في الكتاب فالقرآن أدنى إلينا في الفهم من الكتاب و أظهر في التّنزيل، قال الله تعالى في سورة هود: ﴿الٓر كِتٰبٌ أُحْكِمَتْ ءايَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾[1] و قال تعالى في سورة فُصّلت: ﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ ءايَاتُهُ قُرْءانًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾[2] و قال تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَ قُرْءانَهُ * فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْءانَهُ﴾[3] و من ثمّ ثبت في الخطّ ألف (القُرءان) و حذف ألف (الكِتٰب)، و قد حذف ألف القرآن في حرفين هو فيهما مرادف للكتاب في الاعتبار، قال الله تعالى في سورة يوسف ﴿إِنَّا أَنْزَلْنٰهُ قُرْءانًا عَرَبِيًّا﴾[4] و في الزّخرف: ﴿إِنَّا جَعَلْنٰهُ قُرْءانًا عَرَبِيًّا﴾[5] و الضّمير في الموضعين ضمير الكتاب المذكور قبله، و قال بعد ذلك في كلّ واحد منهما: ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾.

و أمّا الواو فإنّ زيادتها تدلّ على ظهور معنى الكلمة في الوجود في أعلى طبقة و أعظم رتبة مثل قوله: ﴿سَأُوْرِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ﴾[6] ﴿سَأُوْرِيكُمْ ءايٰتِى﴾[7]، زيدت الواو تنبيهًا على ظهور ذلك بالفعل للعيان، أكمل ما يكون و يدلّ على هذا أنّ الآيتين جاءتا للتّهديد و

---

١ ـ هود / ١.

٢ ـ فُصّلت / ٣.

٣ ـ القيامة / ١٧ ـ ١٨.

٤ ـ يوسف / ٢.

٥ ـ الزّخرف / ٣.

٦ ـ الأعراف / ١٤٥.

٧ ـ الأنبياء / ٣٧.

الوعيد، وكذلك في ﴿أُولَئِكَ﴾ لأنّه جمع مبهم يظهر منه معنى الكثرة الحاضرة فيالوجود، وليس الواوللفرق بينه وبين ﴿إِلَيْكَ﴾ كما قال قوم لأنّه منقوض بـ﴿أُولَاءِ﴾ فافْهم. فإن نقصت الواو من الخطّ في كلمة فذلك علامة على التّخفيف و مو ازاة العلم .

و أمّا الياء فإن زيدت في كلمة فهي علامة اختصاص ملكوتيّ مثل : ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْيدٍ﴾ [1] كتبت يائين فرقًا بين (الأيد) الّتي هي القوّة، و بين (الأيد) الّذي هو جمع يد، و لا شكّ أنّ القوّة الّتي بنى الله بها السّماء هي أحقّ بالثّبوت في الوجود من الأيدي، فزيدت الياء لاختصاص اللّفظ بالمعنى الأظهر في الإدراك الملكوتيّ في الوجود، فإن سقطت الياء فنحو مثل قوله تعالى : ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِى وَ نُذُرِ﴾ [2] ثبتت في الأولى لأنّه فعل ملكيّ و حذفت في الثّانية لأنّه فعل ملكوتيّ إلى غير ذلك من أمثلة ما هنالك مع القول في مدّ التّاءات و قبضها، و الوصل و الفصل ممّا تتبّعه يُخرج عن الغرض .

و قد انحصر الرّسم في الحذف [والإثبات] و الزّيادة و الهمز و البدل و الوصل و الفصل، و ما فيه قراءتان يكتب على أحدهما... [ثمّ ذكرها كما تقدّم نحوها عن الزّركشيّ و السّيوطيّ و غيرهما، و إن شئت فراجع]. (٢٧٩ ـ ٢٨٨)

١ ـ الذّاريات / ٤٧.

٢ ـ القمر / ١٦.

الفصل الخامس عشر

نصّ الشّيخ البنّا (م : ١١١٧) في «إتحاف فضلاء البشر ...»

في ذكر جملة من مرسوم الخطّ

لكونه أحد أركان القرآن الثّلاث على ما تقدّم، ونتّبعه إن شاء الله تعالى بذكر مرسوم كلّ سورة آخرها لتتمّ الفائدة.

[وجوب كتابة المُصْحَف بالرّسم العُثمانيّ]

وقد سُئِل مالك هل يكتب المُصْحَف على ما أحدثه النّاس من الهجاء ؟ فقال : لا ، إلّا على الكتبة الأُولى . لكن قال بعضهم : هذا كان في الصّدر الأوّل ، والعلم غضّ حيّ ، وأمّا الآن فقد يخشى الالتباس ... **[ثمّ ذكر قول العزّ بن عبدالسّلام كما تقدّم عن الزّركشيّ و ذكر قول الزّركشيّ في « هل يجوز كتابة القرآن بغير العربيّة» كما تقدّم عنه]**

وقد سئل عن ذلك المحقّق «ابن حَجَر المكّيّ» فأجاب : بأ نّ قضيّة ما في المجموع عن الأصحاب التّحريم ، وأطال في بيان ذلك[1] . ثمّ إنّ الخطّ تصوير الكلمة بحروف هجائها ، بتقدير الابتداء بها ، والوقف عليها ، ولذا حذفوا صورة التّنوين ، وأثبتوا صورة همزة الوصل . والهجاء : هو التّلفّظ بأسماء الحروف ، لا مسمّياتها ، لبيان مفرداتها ، وجاء الرّسم على المسمّى ... **[ثمّ ذكر أقسام الرّسم كما تقدّم عن القسطلانيّ]** وأكثر رسم المصاحف موافق لقواعد العربيّة ... **[كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ، ثمّ قال :]** وقد انحصر الرّسم في الحذف ، والزّيادة ، والبدل ، والوصل ، والفصل ، والهمز ، وما فيه قراءتان يكتب على أحدهما ... **[ثمّ ذكر قواعد الرسم مثل الحذف والزّيادة والبدل والوصل والفصل كما تقدّم نحوها عن الزّركشيّ والسّيوطيّ وغيرهما]**.   (٨١ ـ ٨٣)

---

١ ـ راجع البرهان ١ : ٣٨٠، ط عيسى الحلبيّ بتحقيق الشّيخ محمّد أبو الفضل إبراهيم .

الفصل السّادس عشر

نصّ النّائطيّ (م : ١٢٣٨) في «نثر المرجان في رسم نظم القرآن»

المقدّمة في المبادي

اعلم؛ أنّ علم الخطّ ما يبحث فيه عن كيفيّة كتابة الألفاظ من مراعاة حروفها لفظًا أو أصلًا، والزّيادة والنّقص والوصل والفصل والبدل، ولا يذهب عليك أنّ اللّفظ الدّالّ على المثال الذّهنيّ، والوجود الخارجيّ، والكتابة الدّالّة على اللّفظ يختلفان باختلاف الأُمم، كاختلاف اللّغة العربيّة والفارسيّة والخطّ العربيّ والهنديّ.

واعلم؛ أنّ أوّل من وضع الكتاب العربيّ والسُّريانيّ والكتب ... [**وذكر كما تقدّم عن ابن فارِس: ثمّ ذكر كيفيّة جمع القرآن كما تقدّم في باب الجمع، فقال:**]

ثمّ اعلم؛ أنّ جماهير العلماء من السّلف والخلف وأئمّة المسلمين، ذهبوا إلى أنّ المصاحف العُثمانيّة مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السّبعة الّتي أُنزل بها القرآن، جامعة للعرضة الأخيرة الّتي عرضها النّبيّ ﷺ على جبرئيل متضمّنة لها، لم يترك حرفًا منها؛ لأنّ الصّحابة أجمعوا على نقلها من المصاحف الّتي كتبها أبو بكر وعمر، وأجمعوا على ترك ما سوى شيء من القرآن.

كذا قاله ابن الجزَريّ في «النّشر»، ولذلك لا يجوز مخالفة المصاحف العُثمانيّة في الكتابة ... [**ثمّ ذكر قول أشهَب عن مالك، كما تقدّم عن الزّركشيّ، وقول الدّانيّ في سؤال عن السّبب الموجب لاختلاف المرسوم، كما تقدّم عنه في «المقنع»، ثمّ عقّبها أيضًا حول سؤالٍ سُئِل به مالك عن الحروف في القرآن وقول أحمد والبَيْهقيّ، كما تقدّم عن الزّركشيّ والسّيوطيّ، فقال:**]

وذكر صاحب «الخلاصة»: أنّه قال أبو بكر أحمد بن مهران في كتاب «الهجاء»: الحقّ والعدل والواجب والموجّه في القرآن وفي خطّ المُصْحَف أن يتّبع كتبة زيد بن ثابت ورسم خطّه وتصويره وتمثيله، ولا يحلّ للكاتب مخالفته ولو كان حاذقًا فهيمًا.

وذكر أنّه روي عن المبرّد أنّه قال: خطّ المُصْحَف مسلّم لا يخالف ولا يتجاوز فيه عن خطّ زيد بن ثابت، وكذا ذكر عن أبي بكر، وعن صاحب «المُرشِد»، وعن صاحب «المعرفة»، وعن صاحب «الإيضاح»، وذكر صاحب «الخزانة» عن الكسائيّ أنّه قال: في خطّ المُصْحَف عجائب وغرائب تحيّرت فيها عقول العقلاء، وعجزت عنها آراء الرّجال البلغاء. وكما أنّ لفظ القرآن معجز، فكذلك رسمه خارج عن طوق البشر. والحكمة في الرّسم أن لا يعتمد القارئ على المُصْحَف، بل يأخذ القرآن من أفواه الرّجال الآخذين عن رسول الله ﷺ بالسّند العالي.

المقالة الأُولى في الأُصول

اعلم؛ أنّ المراد من مرسوم الخطّ في اصطلاح الفنّ هو خطّ المصاحف العثمانيّة الّتي أجمع الصّحابة عليها، ذكره ابن الجَزَريّ في «النّشر»، ثمّ قال: «واعلم! أنّ المراد بالخطّ الكتابة ... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ ذكر قول السّيوطيّ في القاعدة العربيّة ومن أفرده بالتّصنيف، وأيضًا قوله: في «إتمام الدّراية» حول: لا يقاس خطّ المُصْحَف، كما تقدّم عنه، قال:].

واعلم؛ أنّي عمدت في استخراج ما أُحرّر في هذا الكتاب على الكتب المعتبرة، منها: «المقنع» للإمام الحافظ الكبير أبي عمرو عُثمان بن سعيد الدّانيّ المقرئ المتوفّى لستّة شوّال سنة: ٤٤٤هـ بـ «دانية»، بلد من الأنْدَلُس. ومنها: القصيدة الرّائيّة المسمّاة بـ «العقيلة»، نظّمها الإمام العلّامة وليّ الله أبو القاسم بن فَيُّرة بن خَلَف بن أحمد الرّعينيّ الأنْدَلُسيّ الشّاطبيّ المتوفّى ٢٨ من جمادى الآخرة سنة ٥٩٩هـ بالقاهرة. ومنها: شرح العقيلة المسمّى بـ «الوسيلة» للإمام العلّامة أبي الحسن عليّ بن محمّد السّخاويّ المتوفّى سنة

٦٤٣ بـ «دمشق». ومنها: «النّشر في القراءات العشر» للإمام العلّامة شيخ الإسلام شمس الدّين أبي الخير محمّد بن محمّد بن محمّد الجَزَريّ الشّافعيّ مذهباً الّذي كان في أواخر سنة ثمانمائة. ومنها: «الإتقان في علوم القرآن» للإمام العلّامة أبي الفضل عبد الرّحمان السّيوطيّ الشّافعيّ. ومنها: «المُصْحَف» الّذي كتبه الفاضل الماهر، طاهر بن عرب بن إبراهيم الحافظ الأصبهانيّ، نقله من نسخة صحّحها أُستاذه شيخ الإسلام الجَزَريّ، واستكتبه أبو الخير محمّد بن شيخ الإسلام الجَزَريّ، ووصل ذلك المُصْحَف إلينا عارية من خزانة أمير الوقت عظيم الدّولة والجاه، وفّقه الله لما يحبّه ويرضاه. وحيثما أقول: مُصْحَف الجَزَريّ فالمراد به ذلك المُصْحَف.

ثمّ اعلم؛ أنّ أمر الرّسم ينحصر في الإثبات والحذف والزّيادة والإبدال والوصل والقطع، فلمّا كان الإثبات والحذف، وكذا الوصل والقطع متقابلات تنكشف حالها بالتّقابل، ناسب أن أُبيّن الإثبات والحذف في فصل واحد، ولمّا كانت الهمزة قد تعلّق بها أحوال كثيرة قياسيّة وغير قياسيّة ـ وبذكرها في ضمن هذه الفصول يلزم انتشار لأحوالها ـ ناسب أن أفردها بفصل مستبدّ، فرتّبت المقالة على خمسة أبواب:

الباب الأوّل في الإثبات والحذف، والباب الثّاني في الزّيادة، والباب الثّالث في الإبدال، والباب الرّابع في الوصل والقطع، والباب الخامس في الهمزة ... [**ثمّ ذكر تفصيل هذه الأبواب، كما تقدّم نحوها عن الزّركشيّ والسّيوطيّ وغيرهما، ثمّ عقّب رسم الخطّ في سُوَر القرآن بترتيب المُصْحَف تفصيلًا، و إن شئت فراجع**]. (٤ ـ ١٩)

الفصل السّابع عشر

نصّ البروجرديّ (م : ١٢٧٧) في «تفسير الصّراط المستقيم»

[كيفيّة رسم المُصْحَف]

الأمر الثّاني ممّا ينبغي التّنبيه عليه : أنّه لأيّ علّة يخالف خطّ القرآن لغيره في القواعد والرّسوم ؟

لا يخفى أنّ الأصل في كلّ كلمة في أيّ لغة من اللّغات أن تكتب بصورة لفظها على تقدير الابتداء بها والوقوف عليها ، إلّا أنّ كثيرًا من الكلمات في الخطّ العربيّ ليست جارية على الأصل الّذي هو متابعة اللّفظ ، وقد يحذف من الكتابة ما يثبت في اللّفظ ، كالألف من (الله) و(الرّحمٰن) ، واللّام في مفردات الأسماء الموصولة دون تثنيتها .

وقد يثبت في الكتابة ما ليس في اللّفظ ، كالألف بعد واو الجمع المتطرّفة ، والواو في (عمرو) و(أُولئك) (وأولوا الألباب) .

وربّما وصلوا حرفًا بحرفٍ ، نحو : بما وممّا .

وربّما أبدلوا حرفًا من حرف مع إبقاء صورة الأصل ، كـ(لام) التّعريف المبدلة عند الحروف المعدودة .

وربّما تكتب الكلمة بالواو والياء ويكون اللّفظ بالألف ، كالصّلوة والزّكوة ، فيقرأ في التّلفّظ : الصّلاة والزّكاة ، وكذا (حتّى) ، و(إلى) ، و(على) ، و(متى) ، و(موسى) ، و(عيسى) و(يحيى) .

إلى غير ذلك ممّا تعرّض له المتصدّون لذلك في علم الخطّ الّذي لا يهمّنا التّعرّض له ، وإنّما المقصود في المقام أنّه لمّا عمّت البليّة على أُمّة خير البريّة ، وكان ما كان ممّا

لست أذكره، جلس مولانا أمير المؤمنين عليه السلام في بيته مشتغلًا بجمع القرآن وتأليفه بوصيّة النّبيّ صلى الله عليه وآله، فلمّا جمعه كما أُنزل ـ ولم يكن يعلم ذلك غيره ـ أتى به إلى النّاس، فقال لهم: هذا كتاب الله كما أُنزل، فقال بعضهم: لا حاجة لنا إليك ولا إلى قرآنك، وكان القرآن عندهم يومئذٍ متفرّقًا في الأكتاف والأخشاب والألواح، وكان عند بعضهم السّورة والسّورتان أو أقلّ أو أكثر، إلى أن أمروا زيد بن ثابت بجمعه، وكتب عُثمان في أيّام خلافته نُسَخًا منه بخطّه الّذي يخالف رسم الخطّ والقواعد العربيّة، مثل كتابة الألف بعد الواو المفردة، وعدمها بعد واو الجمع، ومثل كتابة التّاء من كلمةٍ واحدةٍ، كرحمة ونعمة، مدوّرة في بعض المواضع، ومطوّلة في بعضها، وكتابة اللّام الجارّة، (وإن) مشدّدة أو مخفّفة، و(عن) وغيرها، موصولة بما بعدها ومفصولة عنها، إلى غير ذلك ممّا أفردوه بالتّصنيف.

بل قد روت العامّة أنّ عُثمان لمّا علم أنّ فيما كتبه من القرآن لحنًا كثيرًا، قال: أرى فيه شيئًا من لحن، ستقيمه العرب بألسنتها[1].

فوا عجبًا! هل كان هذا اللّحن من الله، أو من رسوله، أو أنّ الخليفة لم يعلم كيفيّة الكتابة والقراءة فأخطأ فيهما، والتمس من العرب إقامتها بألسنتها؟ ومن هنا اختلفت كلماتهم في الجواب عن الخبر، فردّه بعضهم بالضّعف وعدم الثّبوت. وأوّله آخرون بأنّ المراد اشتمال القرآن على الإشارات والرّموز الّتي سيطّلع عليها الآخرون. وقال ثالث: إنّ معنى الخبر أرى فيه مواضع من الرّسم الاصطلاحيّ في صورة خطّ يخالف اللّفظ، لو قرأت لكان لحنًا. والكلّ كما ترى.

وذكروا أيضًا: أنّه كتب عُثمان مُصْحَفًا لنفسه، ونسخ منه أربعة نُسَخ وسيّرها إلى الكوفة والبَصْرة والشّام، وأبقى مُصْحَفًا منها بالمدينة، وهو المعتبر عندهم بالمدنيّ العامّ، ويعبّرون عن النّسخة الأُولى بالمُصْحَف الإمام.

وقيل: سيّر نسخة خامسة إلى مكّة، وسادسة إلى البحرين، وسابعة إلى

---

١ ـ كنز العمّال ٢: ٥٨٦.

اليمن. وكانت المصاحف خالية عن النَّقْط، والتّشديد، والإعراب، وكانت هذه المصاحف أيضًا مختلفة، كما عن ابن الجَزَريّ الشّافعيّ وغيره من علمائهم، وصرّح به بعض فضلائهم في شرح أُرجوزة مؤلّفة في اختلاف الرّسم، وذكروا الاختلافات الواقعة بين المصاحف مع التّنبيه على ما في مُصْحَف إمامهم.

واختلفوا أيضًا في أنّ المُصْحَف الإمام، هل كان موجودًا عندهم أم لا؟ فحكوا عن أبي عُبَيدة القاسم بن سَلّام في كتابه المؤلّف في القرآن: أنّ بعض الأُمراء أخرج لي من خزانته مُصْحَف عُثمان المرسوم بخطّه؛ لعلوّ منزلتي ورتبتي عنده، وكان ذلك المُصْحَف في حِجْره حين أُصيب، ورأيت آثار الدّم في مواضع منه. (٢: ٥٣٢ ـ ٥٣٤)

الفصل الثّامن عشر

نصّ النّازليّ (م: ١٣٠١) في «خزينة الأسرار وجليلة الأذكار»

باب الأخبار الصّحيحة وأقوال الأئمّة في أوّل من خطّ بالعربيّة وأوّل من استخرج استخراج الخطّ المعروف بالنّسخ وأوّل من خطّ بالكوفيّ

قال كعب الأحبار: أوّل من وضع الكتاب العربيّ والسُّريانيّ والكتب كلّها آدم عليه السلام قبل موته بثلاثمائة سنة، كتبها في الطّين ثمّ طبخه، فاستخرج إدريس ما كتب آدم عليه السلام وهذا هو الأصحّ. وأمّا أوّل من كتب خطّ الرّمل فإدريس عليه السلام، وأوّل من كتب بالفارسيّة طَهمورث ثالث ملوك الفُرس، وأوّل من اتّخذ القراطيس يوسف عليه السلام، وأوّل من خطّ بالعربيّة قطحان[1]، وكان يتكلّم بالعربيّة والسُّريانيّة.

وأوّل من استخرج النَّسْخ ابن مُقْلَة وزير المقتدر بالله ثمّ القاهر بالله، فإنّه أوّل من نقل الكوفيّ إلى الطّريقة العربيّة، ثمّ جاء ابن البَوّاب وزاد في تعريف الخطّ، وهذّب طريقة ابن مُقْلَة وكساها بهجة وحسنًا، ثمّ ياقوت المستعصميّ الخطّاط، وختم فنّ الخطّ وأكمله ثمّ جاء الشّيخ حمد الله الأماسويّ، فأجاد الخطّ بحيث لا مزيد عليه إلى الآن، ولله درّ القائل (بيت):

بحسن خطّ جمال مرء	إن كان من عالم فأحسن
أجلى من الدّرّ في بنان	والدّرُّ فوق البنان أزين

(١٤ ـ ١٥)

---

١ ـ كذا في المصدر و الصّواب: قَحْطان. (م)

الفصل التّاسع عشر

نصّ الزَّنجانيّ (م: ١٣٦٠) في «تاريخ القرآن»

حدوث الخطّ في الحجاز وانتشاره فيه والخطّ الّذي كُتب به القرآن

أوّل حلقة من سلسلة الخطّ العربيّ هي الخطّ المصريّ (ديـموطيق) *Demotic*[١]، وهو خطّ الشّعب.

وثاني حلقة من سلسلته الخطّ الفينيقيّ، نسبة إلى «فينيقيا» بقُرْب أرض كَـنْعان على ساحل البحر الأبيض، وتسمّى اليوم جبل لبنان. والفينيقيّون من الأُمم السّاميّة، كانوا أكثر النّاس مخالطة للمصريّين للتّجارة ولدواعٍ أُخرى، فتعلّموا حـروف كـتابتهم، ثـمّ وضعوا لأنفسهم حروفًا بسيطة خالية عن التّعقيد للكتابات التّجاريّة، وقد أخـذوا مـن حروف المصريّين خمسة عشر حرفاً مع تعديل قـليل ـ كـما قـال الأثـريّ «مـاسبرو *Maspero*»[٢] في كتابه: «تاريخ المشرق» ـ وأضافوا إليها باقي الحروف، ثـمّ اشـتهرت حروفهم لسهولتها في آسيا وأُوربّا.

وثالث حلقة من سلسلتهالآراميّ[٣] أو المسند، على خلاف بين مـؤرّخي أُوربّـا والعرب.

---

١ ـ للمصريّين ثلاثة خطوط: أوّلها ـ هِروغليف، وهو الخطّ الخاصّ برجال الدّين. ثانيها ـ هراطيق، خـطّ عُمّال الدّواوين وكُتّاب الدّولة. ثالثها ـ ديموطيق، خطّ الشّعب وهو أبسط الأصناف.

٢ ـ عالم أثريّ ولد سنة ١٨٤٦م وتوفّي سنة ١٩١٦م.

٣ ـ الآرام: أُمّة ساميّة قديمة سكنت بلاد العرب في فلسطين والشّام، نسبتهم إلى آرام بن سام المعروف عند العرب بأرم، وهو من أسلاف العرب.

رأي مؤرّخي أُوربّا

خلاصة رأي مؤرّخي أُوربّا هي أنّ الخطّ الفينيقيّ تولّد منه أربعة خطوط وهي:

١ ـ اليونانيّ القديم أصل خطوط أُوربّا كلّها والخطّ القِبْطيّ.

٢ ـ العِبْريّ القديم، ومنه الخطّ السّامريّ نسبة إلى سامرة نابْلُس.

٣ ـ المسند[١] الحِمْيريّ، ومنه تولّد الخطّ الحبشيّ.

٤ ـ الخطّ الآراميّ، وهو أصل ستّة خطوط:

ا ـ الهنديّ بأنواعه.

ب ـ الفارسيّ القديم: الفَهْلويّ.

جـ ـ العِبْريّ المربّع.

د ـ التَّدمُريّ.

هـ ـ السُّريانيّ.

و ـ النَّبطيّ[٢].

وعلى رأي الإفرنج، الخطّ العربيّ قسمان: أحدهما ـ كوفيّ، وهو مأخوذ من نوع من السُّريانيّ يقال له: إسْطرَنجيليّ[٣]. وثانيهما ـ نسخيّ، وهو مأخوذ من النَّبطيّ. فعلى هذا الرّأي لا يقع الخطّ المسند في سلسلة الخطّ العربيّ، ووضعوا السُّريانيّ مع النَّبطيّ في آخر حلقة منها.

---

١ ـ للخطّ المسند أربعة أنواع: ١ ـ الصّفويّ: نسبة إلى جبل الصّفا من جبال حَوْران. ٢ ـ الثّموديّ: نسبة إلى ثمود سُكّان مدائن صالح. ٣ ـ اللِّحيانيّ: نسبة إلى بني لِحْيان من سُكّان شماليّ جزيرة العرب. ٤ ـ السَّبئيّ أو الحِميَريّ: نسبة إلى سُكّان جنوبيّ الجزيرة.

٢ ـ مملكة الأنباط: امتدّت من دمشق الشّام إلى وادي القُرىٰ قرب المدينة شمالاً وجنوباً من بادية الشّام إلى خليج السّويس شرقاً وغرباً فشملت شمال غرب جزيرة العرب وجزيرة سَيْنا، ووجدت آثارهم في الحِجر (مدائن صالح) للثّموديّين، وحَوْران ودِمَشْق الشّام وجزيرة سَيْنا، وملكوا فلسطين ومَدْين وخليج العَقَبة والحِجر وحَوْران.

٣ ـ للسُّريانيّين ثلاثة أقلام، منها: المفتوح ويسمّى اسطرنجالا، وهو أجلّها (فهرست).

رأي مؤرّخي العرب

ملخّص رأي مؤرّخي العرب قبل الإسلام وبعده أنّ خطّهم الحجازيّ مأخوذ من أهل الحيرة[١] وأهل الأنبار[٢]، ووصل الخطّ إلى أهل هذين البلدين من عرب كِنْدة[٣]، ومن النَّبط النّاقلين عن المسند.

أجمع مؤرّخو العرب أنّ الخطّ دخل إلى مكّة بواسطة حَرْب بن أُميّة بن عبد شمس، وكان قد تعلّمه في أسفاره من عدّة أشخاص، منهم: بِشْر بن عبد الملك، أخو أُكَيْدر صاحب دُومة الجَنْدَل، وقد حَضَر بِشْر إلى مكّة مع حَرْب بن أُميّة وتزوّج الصَّهباء ابنته، وعلّم جماعة من أهل مكّة ثمّ ارتحل. وفيه يقول شاعر من كِنْدة يمنّ على قريش:

ولا تجحدُوا نعماء بِشْر عليكمو ... فقد كان ميمون النّقيبة أزهرا

أتاكم بخطّ الجزم حتّى حفظتمو ... من المال ما قد كان شتّى مبعثرا

وأغنيتمو عن مسند القوم حِمْير ... وما زبرت في الكتب أقيال حِمْيرا

وفي رواية عن ابن عبّاس ﷺ أنّ أهل الأنبار تعلّموا الخطّ من أهل الحيرة[٤].

فالخطّ المسند على رأي مؤرّخي العرب من حَلَقات سَلْسَلة الخطّ العربيّ ومن أُصوله.

وقد رجّح بعض الباحثين من علماء العرب في كتابه: «حياة اللّغة العربيّة» رأي مؤرّخي العرب لوجوه:

الأوّل ـ أنّ الخطّ المسند عرف له أربعة أنواع، وأقرب تلك الأنواع إلى الفينيقيّ هو الصَّفَويّ، فيدلّ ذلك على أنّ الخطّ المسند هو خطّ واحد في الأصل، قريب من أصله

---

١ ـ الحِيرة (بالكسر ثمّ السّكون والرّاء): مدينة كانت على ثلاثة أميال من الكوفة، على موضع يقال له: النّجف، والخطّ الحيريّ هو بعينه الخطّ الّذي يسمّى بالكوفيّ، نسبة إلى الكوفة بعد بنائها.

٢ ـ الأنبار: مدينة على الفرات في غربيّ بغداد على بعد ٣٠ ميلاً منها.

٣ ـ كِندة: بطن من كهلان في جنوبيّ جزيرة العرب.

٤ ـ في رواية عن عبد الرّحمان بن زياد بن أنعم عن أبيه، قال: قلت لابن عبّاس: من أين أخذتم ... [وذكر كما تقدّم عن الدّانيّ الرّقم /٣ ثمّ قال:] وقال المسعوديّ: إنّ بني المُحصِن بن جَنْدَل بن يَعْصَب بن مَدْيَن هم الّذين نشروا الكتابة، يعني النَّبط ملوك مَدْيَن وسَيْنا وحَوْران وفلسطين.

الفينيقيّ، وغير بعيد الشّبه عن الآراميّ؛ وقد وصل الخطّ من اليمن والآراميّين إلى الحيرة والأنبار بواسطة كِنْدَة والنَّبط، ومن الحِيرة والأنبار وصل لأهل الحجاز.

وفيه: أنّ هذا احتمال ضعيف، مؤدّاه أنّ قرب الصَّفَويّ من الخطّ الفينيقيّ يؤيّد كون المسند مأخوذاً من الفينيقيّ، وانتشر في اليمن ووصل إلى الحيرة والأنبار، مع أنّ الاعتراف بوصول الخطّ بواسطة الآراميّين يقوّي كون الآراميّ من أُصول الخطّ الحجازيّ، لأنّ نشر هؤلاء الآراميّين غير خطّهم الخاصّ بعيد جدًّا.

الثّاني ـ اختلاط النَّبط باليمانيّين ومجاورتهم لهم، كاختلاطهم ببعض طوائف الآرام يقتضي أخذ النَّبط خطّهم المسند منهم. وفيه: أنّ المخالطة إن دلّت على أخذ النّبط خطّهم من اليمانيّين، كذلك تدلّ على أخذهم من الآراميّين لنفس الدّليل.

الثّالث ـ إجماع مؤرّخي العرب وتضافر رواياتهم واتّفاق كلمتهم بأنّ الخطّ وصل إلى الحجاز من اليمن. وفيه: أنّ وصول الخطّ من طريق اليمن لا ينافي كون أصله آراميًّا؛ لإمكان أخذ اليمانيّين عن الآراميّين لمخالطتهم كما سبق.

الرّابع ـ وجود حروف الرّوادف، وهي (ثخذ، ضظغ) في الخطّ المسند الحِمْيَريّ دون الآراميّ. وفيه: أنّ المسند لو كان من أُصول الخطّ الحجازيّ، لكان لتلك الحروف صُوَر خاصّة فيه، متسلسلة عن أصلها كسائر الحروف، ففقد الخطّ الحجازيّ صورة خاصّة لتلك الحروف يدلّ على أنّ الخطّ الآراميّ الفاقد لها من أُصوله، ولكنّ أصوات حروف الرّوادف الموجودة في لسان العرب دعاهم إلى وضع الحروف الرّوادف بالإعجام لتلك الأصوات. ويؤيّده قول مؤلّف كتاب «حياة اللّغة العربيّة» ص: ٨٨: فلا بدّ أن يكون واضع الحروف العربيّة قد أخذ لها صُوَر الباء والجيم والدّال والصّاد والطّاء والعين، ووضع لها النّقط للتّمييز.

ويدلّ أيضًا على أنّ الآراميّ من أُصول الخطّ العربيّ أنّ الحافظ شمس الدّين الذّهبيّ[1] ذكر في «تذكرة الحُفّاظ» في ذيل رواية خارجة بن زيد[2] عن أبيه: أنّ زيد بن

---

١ ـ هو محمّد بن أحمد بن عُثمان بن قايماز أبو عبد الله شمس الدّين الذَّهَبيّ التُّركمانيّ الإمام الحافظ، ولد

ثابت بأمر النّبيّ ﷺ تعلّم كتابة اليهود وحذقها في نصف شهر ، فتعلّمه في مدّة نصف شهر يدلّ على أنّه تعلّم نفس الخطّ السّطرنجيليّ ـ أصل الخطّ السّطرنجيليّ وأحد نوعي الخطّ السُّريانيّ ـ خطّ اليهود ، ولذلك ذكر في ترجمة زيد بن ثابت ﷺ أنّه تعلّم السُّريانيّ ، ومنه حدث الكوفيّ .

ثمّ إنّ الخطّ الكوفيّ أشبه الخطوط للخطّ الحيريّ ، والحيريّ قريب الشّبه من النَّبطيّ ، وهو من الآراميّ ، وهو من الفينيقيّ ، وهو من ديموطيق ـ خطّ الشُّعَب المصريّ ـ فذلك يدلّ على تسلسل تلك الخطوط حسب التّرتيب المذكور .

الخطّ في المدينة «يثرب»

أمّا الخطّ في المدينة (يثرب) فقد قرّر أهل السّير أنّ النّبيّ ﷺ دخلها ، وكان فيها يهوديّ يُعلّم الصِّبيان الكتابة ، وكان فيها بضعة عشر من الرّجال يعرفون الكتابة ، منهم : سعيد بن زُرَارة ، والمنذر بن عمرو ، وأُبيّ بن وَهْب ، وزيد بن ثابت ، ورافع بن مالك ، وأوس بن خَوْلي ؛ والظّاهر أنّهم كانوا يعرفون الخطّ الحجازيّ المأخوذ من الحيريّ ، فلا ينافي هذا تعلّم زيد كتابة اليهود بأمر النّبيّ ﷺ بعد دخوله ﷺ المدينة .

وأوّل من نشر الكتابة بطريقة عامّة هو الرّسول الأكرم محمّد ﷺ بعد مهاجره إلى المدينة ، فقد أسر في غزوة بدر سبعين رجُلًا من قريش وغيرهم ، وفيهم كثير من الكُتّاب فقبل من الأُمّيّين الافتداء بالمال ، وجعل فدية الكاتبين منهم أن يُعلّم كلّ واحد منهم عشرة من صبيان المدينة ، ففعلوا ذلك ، وانتشر الخطّ بالتّدريج من هذا الحين في المدينة والأمصار الّتي دخلت في حوزة الإسلام ، وبقيت الأُمّيّة الصّرفة في البوادي .

للخطّ الحجازيّ نوعان : أحدهما ـ النَّسْخيّ المستعمل في المكاتبات ، والثّاني ـ

← سنة ٦٧٣هـ في دمشق ، وطلب الحديث من صغره ، وكان إمام وقته ، وله مؤلّفات منها : تذكرة الحُفّاظ ، وتوفّي سنة ٧٤٨هـ .

٢ ـ خارجة بن زيد بن ثابت الأنصاريّ أحد الفقهاء من كبار العلماء إلّا أنّه قليل الحديث ، ولذلك لم يذكره الذّهبيّ من الحُفّاظ ، توفّي سنة ٩٩هـ في المدينة .

الكوفيّ نسبة إلى الكوفة بعد بنائها؛ لأنّ الخطّ الحجازيّ هذّبت قواعده وصُوَر حروفه فيها، ولذلك نسب إليها.

فقد عثر الباحثون على نفس الكتابين المرسلين من النّبيّ الأكرم إلى المُقوقس والمنذر بن ساوي، وأخذوا صورتهما بالتّصوير الشّمسيّ (فتوغراف) وطبعوهما، والكتاب المرسل إلى المُقوقس محفوظ في دار الآثار النّبويّة في الأستانة، وكان قد عثر عليه عالم فرنسيّ في دير بمصر قرب أخميم، وسمع بحديثه السّلطان عبد المجيد، فاستقدم ذلك العالم وعرض النّسخة على العلماء، فقرّروا أنّها هي بعينها كتاب النّبيّ ﷺ إلى المُقوقس، فاشتراها بمال عظيم، والكتاب الثّاني محفوظ في مكتبة «فيينّا» عاصمة «النّمسا». (١ ـ ٦)

الفصل العشرون

نصّ المَراغيّ (م: ١٣٦٣) في «تفسيره»

طريق كتابة القرآن الكريم

من المعروف أنّ لكتابة القرآن طريقًا خاصّة تخالف الطّريق الّتي اتّبعها العلماء فيما بعد، ودَرَجُوا عليها، ودوّنوا فيها كُتُبًا تُعْرَف بعلم «رسم الحروف»، أو «علم الإملاء»، وبه كتبت جميع المؤلّفات من القرن الثّالث فما بعده إلى اليوم.

أمّا كتابة المُصْحَف فهي تابعة للطّريق الّتي كُتِب بها المُصْحَف في عهد عُثمان بن عَفّان ـ الخليفة الثّالث ـ على يد جماعة من كبار الصّحابة وتسمّى «الرّسم العُثمانيّ»، وقد اتّبع فيها نهج خاصّ يخالف ما اتّبع فيما بعد في كثير من المواضع، ومن ثمّ قيل: خطّان لا يقاس عليهما: خطّ العروض، وخطّ المُصْحَف العُثمانيّ.

آراء العلماء في التزام الرّسم العُثمانيّ في كتابة المصاحف

الرّأي الأوّل ـ عبّر عنه الإمام أحمد بقوله: تحرم مخالفة خطّ عُثمان في واو أو ألف أو ياء أو غير ذلك. وقال أبو عمرو الدّانيّ: لا مخالف لما حكي عن مالك من وجوب الكتابة على الكِتْبَة الأُولى من علماء الأُمّة.

الرّأي الثّاني ـ أنّ رسم المصاحف اصطلاحيّ لا توقيفيّ، وعليه فتجوز مخالفته، ومن جنح إلى هذا الرّأي ابن خَلْدون في «مقدّمته»، وممّن تحمّس له القاضي أبو بكر في

«الانتصار» ؛ إذ قال : وأمّا الكتابة فلم يفرض الله على الأُمّة فيها شيئًا ؛ إذ لم يأخذ على كُتّاب القرآن وخطّاطي المصاحف رسمًا بعينه دون غيره أوجبه عليهم وترك ما عداه ؛ إذ وجوب ذلك لا يدرك إلّا بالسّمع والتّوقيف ، وليس في نصوص الكتاب ولا مفهومه أنّ رسم القرآن وضبطه لا يجوز إلّا على وجه مخصوص وحدّ محدود ، لا يجوز تجاوزه ، ولا في نصّ السّنّة ما يوجب ذلك ويدلّ عليه ، ولا في إجماع الأُمّة ما يوجب ذلك ، ولا دلّت عليه القياسات الشّرعيّة ، بل السّنّة دلّت على جواز رسمه بأيّ وجه سهل ؛ لأنّ رسول الله ﷺ كان يأمر برسمه ولم يبيّن لهم وجهًا معيّنًا ، ولا نهى عن كتابته بغيره .

ولذلك اختلفت خطوط المصاحف ، فمنهم : من كان يكتب الكلمة على مخرج اللّفظ ، ومنهم : من كان يزيد وينقص ؛ لعلمه أنّ ذلك اصطلاح ، وأنّ النّاس لا يخفى عليهم الحال ، ولأجل هذا بعينه جاز أن يكتب بالحروف الكوفيّة والخطّ الأوّل ، وأن يجعل اللّام على صورة الكاف ، وأن تعوّج الألفات ، وأن يكتب على غير هذه الوجوه ، وجاز أن يكتب المُصْحَف بالخطّ والهجاء القديمين ، وجاز أن يكتب بالخطوط والهجاء المُحْدَثة ، وجاز أن يكتب بين ذلك .

وإذا كانت خطوط المصاحف وكثير من حروفها مختلفة متغايرة الصّورة ، وكان النّاس قد أجازوا ذلك ، وأجازوا أن يكتب كلّ واحد منهم بما هو عادته ، وما هو أسهل وأشهر وأولى ، من غير تأثيم ولا تناكر ، علم أنّه لم يؤخذ في ذلك على النّاس حدّ محدود مخصوص ، كما أخذ عليهم في القراءة والأذان .

والسّبب في ذلك أنّ الخطوط إنّما هي علامات ورسوم تجري مجرى الإشارات والعقود والرّموز ، فكلّ رسم دالّ على الكلمة مفيد لوجه قراءتها ، تجب صحّته وتصويب الكتابة به على أيّ صورة كانت .

وبالجملة فكلّ من ادّعى أنّه يجب على النّاس رسم مخصوص وجب عليه أن يقيم الحجّة على دعواه ، وأنّى له ذلك ؟! . انتهى .

الرّأي الثّالث ـ يميل صاحب «التّبيان» ومن قبله صاحب «البرهان» إلى ما يفهم

من كلام العزّ بن عبد السّلام، من أنّه يجوز بل يجب كتابة المُصْحَف الآن لعامّة النّاس على الاصطلاحات المعروفة الشّائعة عندهم، ولا تجوز كتابته لهم بالرّسم العُثمانيّ الأوّل؛ لئلّا يوقع في تغيير من الجُهّال، ولكن يجب في الوقت نفسه المحافظة على الرّسم العُثمانيّ كأثر من الآثار النّفيسة الموروثة عن سلفنا الصّالح، فلا يهمل مراعاته لجهل الجاهلين، بل يبقى في أيدي العارفين الّذين لا تخلو منهم الأرض. وهاك عبارة التّبيان، قال:

«وأمّا كتابته (المُصْحَف) على ما أحدث النّاس من الهجاء، فقد جرى عليه أهل الشّرق بناءً على كونها أبعد من اللّبس، وتحاماه أهل المغرب بناءً على قول الإمام مالك...

[ثمّ ذكر قول الأشهب عن مالك و قول عزّ الدّين بن عبد السّلام، كما تقدّم عن الزّركشيّ، فقال:]

وقد جرينا على الرّأي الّذي أوجبه العزّ بن عبد السّلام في كتابة الآيات أثناء التّفسير للعلّة الّتي ذكرها، وهي في عصرنا أشدّ حاجةً إليها من تلك العصور، على أنّ الخلاف بينهم في المُصْحَف لا في القرآن ولو أثناء التّفسير كما فعلنا.

(١: ١٣ ـ ١٥)

الفصل الحادي والعشرون

نصّ الزُّرقانيّ (معاصر) في «مناهل العرفان في علوم القرآن»

في كتابة القرآن ورسمه ومصاحفه وما يتعلّق بذلك

١ ـ الكتابة

معروف أنّ الأُمّة العربيّة كانت موسومةً بالأُمّيّة، مشهورةً بها، لا تدري ما الكتابة ولا الخطّ؟ وجاء القرآن يتحدّث عن أُمّيّتها هذه، فقال: ﴿ هُوَ الَّذِى بَعَثَ فِى الْأُمِّيِّنَ رَسُولاً مِنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَابَ وَٱلْحِكْمَةَ ... ﴾[1].

ولم يشذّ عن هذه القاعدة إلّا أفراد قلائل في قريش، تعلّموا الخطّ ودرسوه قُبيل الإسلام وكأنّ ذلك كان إرهاصًا من الله وتمهيدًا لمبعث النّبيّ ﷺ وتقرير دين الإسلام، وتسجيل الوحي المنزل عليه بالقرآن؛ لأنّ الكتابة أدعى إلى حفظ التّنزيل وضبطه، وأبعد عن ضياعه ونسيانه.

وكادت تتّفق كلمة المؤرّخين على أنّ قريشًا في مكّة لم تأخذ الخطّ إلّا عن طريق حَرْب بن أُميّة بن عبد شمس. لكنّهم اختلفوا فيمن أخذ عنه حَرْب ... **[ثمّ ذكر رواية ابن عبّاس كما تقدّم مثله عن الدّانيّ الرّقم ٣، ونقل بعدها رواية الكلبيّ، كما تقدّم نحوه عن البَلاذُريّ والسِّجستانيّ الرّقم ١ و٢، وقال:]**

ومن هنا وجد عدد يحذق الخطّ والكتابة قُبيل الإسلام، ولكنّهم نزر يسير بجانب تلك الكثرة الغامرة من الأُمّيّين. وفي ذلك يمتنّ رجل من أهل دَوْمَة الجَنْدل على قريش

---

١ ـ الجمعة /٢.

فيقول: ... [**ثمّ استشهد بشعر رجل من كِنْدة، وذكر بعدها كيفيّة تعليم الخطّ أهل المدينة كما تقدّم عن الزّنجانيّ**].

شأن الكتابة في الإسلام

ثمّ جاء الإسلام، فحارب فيما حارب أُمّيّة العرب، وعمل على محوها، وطفق يرفع من شأن الكتابة ويعلي من مقامها. وإن كنت في شكّ، فهذه أوائل آيات نزلن من القرآن الكريم، يشيد الحقّ فيها بالقلم، وما يعلّم الله عباده بوساطة القلم؛ إذ يقول جلّت حكمته: ﴿ اِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِى خَلَقَ ﴾ إلى أن قال: ﴿ ... وَرَبُّكَ الْاَكْرَمُ * الَّذِى عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْاِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾.

وهذه سورة (نون) يحلف العليّ الأعلى فيها بالقلم وما يسطرون؛ إذ يقول: ﴿ نٓ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ * مَا اَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾ وهذا من أروع ألوان التّنبيه إلى جلال الخطّ والكتابة ومزاياهما.

وهذا رسول الله ﷺ يدفع أصحابه دفعًا إلى أن يتعلّموا الخطّ ويحذقوا الكتابة، ويهيّئ لهم السُّبُل بكلّ ما يستطيع من وسيلة مشروعة.

حتّى لقد ورد أنّ المسلمين في غزوة بدر أسروا ستّين مشركًا، فكان ممّا يقبل الرّسول ﷺ في فداء الواحد منهم أن يعلّم عشرة من أصحابه الكتابة والخطّ. وهكذا أعلن الرّسول بعمله هذا أنّ القراءة والكتابة عديلان للحُرّيّة، وهذا منتهى ما تصل إليه الهمم في تحرير شعب أُمّيّ من رقّ الأُمّيّة. وبمثل هذه الطّريقة أخذت ظلمات الأُمّيّة تتبدّد بأنوار الإسلام شيئًا فشيئًا، وحلّ محلّها العلم والكتابة والقراءة. وهذا من أدلّ الأدلّة على أنّ الإسلام دين العلم والحضارة والمدنيّة.

النّبيّ ﷺ يقرأ ويكتب

حتّى لقد قيل: إنّ النّبيّ ﷺ عرف القراءة والكتابة في آخر أمره بعد أن قامت حجّته، وعلت كلمته، وعجز العرب في مقام التّحدّي عن أن يأتوا بسورة من مثل القرآن الّذي جاء به، وكأنّ الحكمة في ذلك هي الإشارة إلى شرف الخطّ والكتابة. وأنّ أُمّيّة

الرّسول ﷺ في أوّل أمره إنّما كانت حالاً وقتيّة اقتضاها إقامة الدّليل والإعجاز واضحًا على صدق محمّد ﷺ في نبوّته ورسالته، وأنّه مبعوث الحقّ إلى خليقته، لو كان وقتئذٍ كاتبًا قارئًا وهم أُمّيّون، لراجت شبهتهم في أنّ ما جاء به نتيجة اطّلاع ودرس، وأثر نظر في الكتب وبحث.

وفي هذا المعنى يقول سبحانه: ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذًا لَارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ * بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ﴾[1].

قال العلّامة الآلوسيّ بعد تفسيره لهذه الآية ما نصّه: واختلف في أنّه ﷺ أكان بعد النّبوّة يقرأ ويكتب أم لا؟

فقيل: إنّه عليه الصّلاة والسّلام لم يكن يحسن الكتابة، واختاره البَغَويّ في «التّهذيب»، وقال: إنّه الأصحّ. وادّعى بعضهم أنّه ﷺ صار يعلم الكتابة بعد أن كان لا يعلمها، وعدم معرفتها بسبب المعجزة لهذه الآية، فلمّا نزل القرآن واشتهر الإسلام وظهر أمر الارتياب[2]، تعرّف الكتابة حينئذٍ. وروى ابن أبي شَيْبة وغيره: «ما مات ﷺ حتّى كتب وقرأ»، ونُقِل هذا للشّعبيّ فصدّقه، وقال: سمعت أقوامًا يقولونه وليس في الآية ما ينافيه. وروى ابن ماجه عن أنس قال: قال ﷺ: «رأيتُ ليلة أُسري بي مكتوبًا على باب الجنّة: الصّدقة أمثالها والقرض بثمانية عشر».

ثمّ قال: ويشهد للكتابة أحاديث في صحيح البخاريّ وغيره، كما ورد في صلح الحُدَيبيّة: «فأخذ رسول الله ﷺ الكتاب وليس يحسن يكتب، فكتب: هذا ما قاضى عليه محمّد بن عبد الله» الحديث.

وممّن ذهب إلى ذلك أبو ذرّ عبد بن أحمد الهرويّ، وأبو الفتح النّيسابوريّ، وأبو الوليد الباجيّ من المغاربة، وحكاه عن السّمنانيّ، وصنّف فيه كتابًا، وسبقه إليه ابن منية.

---

١ ـ العنكبوت /٤٨ ـ ٤٩.

٢ ـ لعلّ مراده بهذه الكلمة، ظهور فساد الارتياب وأنّه لا قيمة له.

ولمّا قال أبو الوليد ذلك طُعن فيه ورمي بالزّندقة وسبّ على المنابر. ثمّ عقد له مجلس فأقام الحجّة على مُدّعاه، وكتب به إلى علماء الأطراف، فأجابوا بما يوافقه، ومعرفة الكتاب بعد أُمّيّته ﷺ لا تنافي المعجزة، بل هي معجزة أُخرى؛ لكونها من غير تعليم.

وقد ردّ بعض الأجلّة كتاب الباجيّ؛ لما في الحديث الصّحيح: «إنّا أُمّةٌ أُمّـيّةٌ، لا نكتب ولا نحسب». وقال: كلّ ما ورد في الحديث من قوله: «كتب» فمعناه أمر بالكتابة، كما يقال: كتب السّلطان بكذا لفلانٍ. وتقديم قوله تعالى: «مِنْ قَبْلِهِ» على قوله سبحانه: «وَلَا تَخُطُّهُ»، كالصّريح في أنّه عليه الصّلاة والسّلام لم يكتب مطلقًا، وكون القيد المتوسّط راجعًا لما بعده غير مطّرِد. وظنّ بعض الأجلّة رجوعه إلى ما قبله وما بعده، فقال: يفهم من ذلك أنّه عليه الصّلاة والسّلام كان قادرًا على التّلاوة والخطّ بعد إنزال الكتاب، ولولا هذا الاعتبار، لكان الكلام خلوًّا عن الفائدة. وأنت تعلم أنّه لو سُلّم ما ذكره من الرّجوع، لا يتمّ أمر الإفادة إلّا إذا قيل بحجّيّة المفهوم، والظّانّ ممّن لا يقول بحجّيّته».

ثمّ قال الآلوسيّ في تفنيد هذه الرّدود ما نصّه: «ولا يخفى أنّ قوله عليه الصّلاة والسّلام: «إنّا أُمّة أُمّيّة، لا نكتب ولا نحسب» ليس نصًّا في استمرار نفي الكتابة عنه عليه الصّلاة والسّلام. ولعلّ ذلك باعتبار أنّه بعث عليه الصّلاة والسّلام وهو وأكثر من بعث إليهم، وهو بين ظَهْرانَيْهم من العرب أُمّيّون، لا يكتبون ولا يحسبون، فلا يضرّ عدم بقاء وصف الأُمّيّة في الأكثر بعد. وأمّا ما ذكر من تأويل كتب بأمر المكاتبة، فخلاف الظّاهر. وفي شرح صحيح مسلم للنّوَويّ عليه الرّحمة نقلاً عن القاضي عَياض، أنّ قوله في الرّواية الّتي ذكرناها: «ولا يحسن يكتب فكتب» كالنّصّ في أنّه ﷺ كتب بنفسه، فالعدول عنه إلى غيره مجاز لا ضرورة إليه. ثمّ قال: «وقد طال كلام كلّ فرقة في هذه المسألة، وشنّعت كلّ فرقة على الأُخرى في هذا، والله تعالى أعلم» انتهى.

وأقول: إنّ التّشنيع ليس من دأب العلماء ولا من دأب الباحثين، والمسألة الّتي نحن بصددها مسألة نظريّة، والحكم في أمثالها يجب أن يكون لما رجّح من الأدلّة لا

للهوى والشّهوة. ونحن إذا استعرضنا حُجج هؤلاء وهؤلاء نلاحظ أنّ أدلّة أُمّيّته ﷺ قطعيّة يقينيّة، وأنّ أدلّة كونه كتب وخطّ بيمينه ظنّيّة غير يقينيّة، ولم يدّعِ أحد أنّها قطعيّة يقينيّة. ثمّ إنّ التّعارض ظاهر فيما بين هذه وتلك، غير أنّه تعارض ظاهريّ يمكن دفعه بأن نحمل أدلّة الأُمّيّة على أولى حالاته ﷺ، وأن نحمل أدلّة كتابته على أُخريات حالاته، وذلك جمعًا بين الأدلّة.

ولا ريب أنّ الجمع بينها أهدى سبيلًا من إعمال البعض وإهمال البعض، ما دام في كلّ منها قوّة الاستدلال، وما دام الجمع ممكناً على أيّة حال. أمّا لو لم يمكن الجمع فلا مشاحة حينئذٍ في قبول القطعيّ وردّ الظّنّيّ؛ لأنّ الأوّل أقوى من الثّاني، ﴿وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلحَقِّ شَيْئًا﴾[1] ... هذا هو الميزان الصّحيح؛ لدفع التّعارض والتّرجيح، فاحكم به عند الاختلاف والاشتباه، ﴿وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللهِ﴾[2].

كتابة القرآن

بعد ما قصصنا عليك من تلك الفذلكة التّاريخيّة في الخطوط والكتابة العربيّة، نلفت نظرك إلى أنّ كتابة القرآن وفيناها بحثها في مبحث جمع القرآن (من ص ٢٣٢ إلى ص ٢٥٦) وذكرنا هناك كيف كُتب القرآن؟ وفيمَ كُتب؟ على عهد النّبيّ ﷺ ثمّ على عهد أبي بكر، ثمّ على عهد عُثمان رضي الله عنهما.

ومنه تعلم أنّ عناية الرّسول ﷺ وأصحابه بكتابة القرآن كانت عناية فائقة، يدلّك على هذه العناية أنّ النّبيّ ﷺ كان له كُتّاب يكتبون الوحي، منهم الأربعة الخلفاء، ومعاوية، وأبان بن سعيد، وخالد بن الوليد، وأُبيّ بن كعب، وزيد بن ثابت، وثابت بن قيس، وأرقم بن أُبيّ، وحَنْظَلة بن الرّبيع، وغيرهم. فكان ﷺ إذا أُنزل عليه شيء يدعو أحد كُتّابه هؤلاء، ويأمره بكتابة ما نزل عليه ولو كان كلمة، كما روي أنّه لمّا نزل عليه قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِى القَاعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُجَاهِدُونَ فِى سَبِيلِ الله بِأَمْوَالِهِمْ

---

١ ـ يونس /٣٦.

٢ ـ ص /٢٦.

وَأَنفُسِهِمْ﴾ [١] قال ابن أُمّ مكتوم وعبد الله بن جَحْش: يا رسول الله، إنّا أعميان، فهل لنا رخصة؟ فأنزل الله ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾. قال رسول الله ﷺ: «ائتوني بالكَتِفِ والدّواة» وأمر زيدًا أن يكتبها فكتبها. فقال زيد: «كأنّي أنظر إلى موضعها عند صَدْع الكتف». ورواية البخاريّ اقتصرت هنا على عبد الله بن أُمّ مكتوم وليس فيها ابن جَحْش.

ولعلّك لم تنس حديث ابن عبّاس: «كان رسول الله ﷺ إذا نزلت عليه سورة دعا بعض من يكتب، فقال: «ضعوا هذه في الموضع الّذي يذكر فيه كذا وكذا»، وقوله ﷺ: «من كتب عنّي شيئًا غير القرآن فليمْحُه»، وقول أبي بكر لزيد بن ثابت: إنّك رجل شابّ لا نتّهمك، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ.

أضف إلى ذلك أنّ الصّحابة كانوا يكتبون القرآن فيما يتيسّر لهم حتّى في العظام والرّقاع وجريد النّخل ورقيق الحجارة ونحو ذلك، ممّا يدلّ على عظم بلائهم في هذا الأمر الجَلل!

٢ ـ رسم المُصْحَف

رسم المُصْحَف يراد به الوضع الّذي ارتضاه عُثمان ﷺ في كتابة كلمات القرآن وحروفه. والأصل في المكتوب أن يكون موافقًا تمام الموافقة للمنطوق، من غير زيادة ولا نقص، ولا تبديل ولا تغيير. لكنّ المصاحف العُثمانيّة قد أهمل فيها هذا الأصل، فوجدت بها حروف كثيرة جاء رسمها مخالفاً لأداء النّطق، وذلك لأغراض شريفة ظهرت وتظهر لك فيما بعد.

وقد عُنِيَ العلماء بالكلام على رسم القرآن وحصر تلك الكلمات الّتي جاء خطّها على غير مقياس لفظها. وقد أفرده بعضهم بالتّأليف، منهم الإمام أبو عمرو الدّانيّ؛ إذ ألّف فيه كتابه المسمّى «المقنع». وسهم العلّامة أبو عبّاس المراكشيّ؛ إذ ألّف كتاباً أسماه: «عنوان الدّليل في رسوم خطّ التّنزيل». ومنهم العلّامة الشّيخ محمّد بن أحمد الشّهير

١ ـ النّساء /٩٥.

بالمتولّي؛ إذ نظّم أُرجوزة سمّاها «اللّؤلؤ المنظوم في ذكر جملة من المرسوم»، ثمّ جاء العلّامة المرحوم الشّيخ محمّد خلف الحسينيّ شيخ المقارئ بالدّيار المصريّة، فشرح تلك المنظومة، وذيّل الشّرح بكتاب سمّاه «مرشد الحيران إلى معرفة ما يجب اتّباعه في رسم القرآن».

قواعد رسم المُصْحَف

وللمُصْحَف العُثمانيّ قواعد في خطّه ورسمه، حصرها علماء الفنّ في ستّ قواعد، وهي: الحذف، والزّيادة، والهَمْز، والبدل، والفصل والوصل، وما فيه قراءتان فقرئ على إحداهما. وهاك شيئًا عنها بالإجمال؛ ليكون الفرق بينها وبين مصطلح الخطوط في عصرنا على بال منك: ... **[ثمّ ذكر قواعد الحذف والزّيادة والهَمْز والبدل والفصل والوصل وأنواعهم، كما تقدّم نحوها عن الزّركشيّ والسّيوطيّ وغيرهم]**.

مزايا الرّسم العُثمانيّ

لهذا الرّسم مزايا وفوائد:

الفائدة الأُولى: الدّلالة في القراءات المتنوّعة في الكلمة الواحدة بقدر الإمكان، وذلك أنّ قاعدة الرّسم لوحظ فيها أنّ الكلمة إذا كان فيها قراءتان أو أكثر، كُتبت بصورة تحتمل هاتين القراءتين أو الأكثر. فإن كان الحرف الواحد لا يحتمل ذلك بأن كانت صورة الحرف تختلف باختلاف القراءات، جاء الرّسم على الحرف الّذي هو خلاف الأصل، وذلك ليعلم جواز القراءة به وبالحرف الّذي هو الأصل. وإذا لم يكن في الكلمة إلّا قراءة واحدة بحرف الأصل رُسمت به. مثال الكلمة تكتب بصورة واحدة وتقرأ بوجوه متعدّدة قوله تعالى: ﴿إِنْ هٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[1] رُسمت في المُصْحَف العُثمانيّ هكذا: «ان هدان لساحران» من غير نَقْط ولا شَكْل ولا تشديد ولا تخفيف في نوني «إن» و«هذان»، ومن غير ألف ولا ياء بعد الذّال من «هذان».

---

١ ـ طه /٦٣.

ومجيء الرّسم كما ترى كان صالحًا عندهم لأن يُقرأ بالوجوه الأربعة الّتي وردت كلّها بأسانيد صحيحة:

أوّلها ـ قراءة نافع ومن معه؛ إذ يشدّدون نون «إن» ويخفّفون «هذان» بالألف.

ثانيها ـ قراءة ابن كثير وحده؛ إذ يخفّف النّون في «إن» ويشدّد النّون في «هذان».

ثالثها ـ قراءة حَفْص؛ إذ يخفّف النّون في «إن» و«هذان» بالألف.

رابعها ـ قراءة أبي عمرو بتشديد «إن» وبالياء وتخفيف النّون في «هذين». فتدبّر هذه الطّريقة المُثلى الضّابطة لوجوه القراءة؛ لتعلم أنّ سلفنا الصّالح كان في قواعد رسمه للمُصْحَف أبعد منّا نظرًا وأهدى سبيلًا.

الفائدة الثّانية: إفادة المعاني المختلفة بطريقة تكاد تكون ظاهرة، وذلك نحو قطع كلمة «أم» في قوله تعالى: ﴿أمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ [1] ووصلها في قوله تعالى: ﴿أمَّنْ يَمْشِي سَوِيًّا عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [2] إذ كتبت هكذا «أمّن» بإدغام الميم الأُولى في الثّانية وكتابتهما ميمًا واحدة مشدّدة، فقطع أم الأُولى في الكتابة للدّلالة على أنّها أم المنقطعة الّتي بمعنى بل، ووصل أم الثّانية للدّلالة على أنّها ليست كتلك.

الفائدة الثّالثة: الدّلالة على معنى خفيّ دقيق كزيادة الياء في كتابة كلمة «أيدٍ» من قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ [3] إذ كتبت هكذا «بأييدٍ»، وذلك للإيماء إلى تعظيم قوّة الله الّتي بنى بها السّماء، وأنّها لا تشبهها قوّة على حدّ القاعدة المشهورة، وهي زيادة المبنى تدلّ على زيادة المعنى... [**ثمّ ذكر نماذج من قاعدة الحذف، وقول المراكُشيّ في سرّالحذف، كما تقدّم عن السّيوطيّ**].

الفائدة الرّابعة: الدّلالة على أصل الحركة، مثل كتابة الكسرة ياء في قوله سبحانه:

---

١ ـ النّساء /١٠٩.

٢ ـ المُلْك /٢٢.

٣ ـ الذّاريات /٤٧.

﴿ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى ﴾[1]؛ إذ تكتب هكذا «وإيتائ ذي القربى»، ومثل كتابة الضّمّة واوًا في قوله سبحانه: ﴿ سَأُرِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ ﴾[2]؛ إذ كتبت هكذا (سَأُوريكم)، ومثل ذلك الدّلالة على أصل الحرف نحو: الصّلاة والزّكاة؛ إذ كتبا هكذا «الصّلوة، الزّكوة» ليفهم أنّ الألف فيهما منقلبة عن واو، (من غير نقط ولا شكل كما سبق).

الفائدة الخامسة: إفادة بعض اللّغات الفصيحة، مثل كتابة هاء التّأنيث تاء مفتوحة دلالة على لغة طيّئ، وقد تقدّمت الأمثلة لهذا النّوع، ومثل قوله سبحانه: ﴿ يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾[3] كتبت بحذف الياء هكذا «يأتِ» للدّلالة على لغة هُذَيل.

الفائدة السّادسة: حمل النّاس على أن يتلقّوا القرآن من صدور ثقات الرّجال، ولا يتّكلوا على هذا الرّسم العُثمانيّ الّذي جاء غير مطابق للنّطق الصّحيح في الجملة. وينضوي تحت هذه الفائدة مزيّتان:

المزيّة الأُولى ـ التّوثّق من ألفاظ القرآن وطريقة أدائه وحسن ترتيله وتجويده. فإنّ ذلك لا يمكن أن يعرف على وجه اليقين من المُصْحَف، مهما تكن قاعدة رسمه واصطلاح كتابته. فقد تخطئ المطبعة في الطّبع، وقد يخفى على القارئ بعض أحكام تجويده، كالقلقلة والإظهار والإخفاء والإدغام والرَّوْم والإشمام ونحوها، فضلًا عن خفاء تطبيقها.

ولهذا قرّر العلماء أنّه لا يجوز التّعويل على المصاحف وحدها، بل لا بدّ من التّثبّت في الأداء والقراءة بالأخذ عن حافظٍ ثقةٍ. وإن كنت في شكّ فقل لي بربّك: هل يستطيع المُصْحَف وحده بأيّ رسم يكون أن يدلّ قارئًا أيًّا كان على النّطق الصّحيح بفواتح السُّوَر الكريمة؟ مثل: «كٓهيعٓصٓ، حمٓ عٓسٓقٓ، طسٓمٓ»؟ ومن هذا الباب الرَّوْم والإشمام في

---

١ ـ النّحل /٩٠.

٢ ـ الأعراف /١٤٥.

٣ ـ هود /١٠٥.

قوله سبحانه: ﴿ مَالَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ ﴾ [١] من كلمة «لاَ تَأْمَنَّا»!

المزيّة الثّانية ـ اتّصال السّند برسول الله ﷺ، وتلك خاصّة من خواصّ هذه الأُمّة الإسلاميّة امتازت بها على سائر الأُمم.

قال ابن حَزم: «نقل الثّقة عن الثّقة يبلغ به النّبيّ ﷺ مع الاتّصال، خصّ الله به المسلمين دون سائر الملل، وأمّا مع الإرسال والإعضال فيوجد في كثير من كتب اليهود، ولكن لا يقربون فيه من موسى قربنًا من محمّد ﷺ، بل يقفون بحيث يكون بينهم وبين موسى أكثر من ثلاثين عصرًا، إنّما يبلغون إلى شَمْعون ونحوه. ثمّ قال: وأمّا النّصارى فليس عندهم من صفة هذا النّقل إلّا تحريم الطّلاق، وأمّا النّقل المشتمل على طريق فيه كذّاب أو مجهول العين، فكثير في نقل اليهود والنّصارى. وأمّا أقوال الصّحابة والتّابعين، فلا يمكن اليهود أن يبلغوا صاحب نبيّ أو تابعيًّا، ولا يمكن النّصارى أن يصلوا إلى أعلى من شَمعون وبولص».

هل رسم المُصْحَف توقيفيّ؟

للعلماء في رسم المُصْحَف آراء ثلاثة:

الرّأي الأوّل ـ أنّه توقيفيّ لا تجوز مخالفته، وذلك مذهب الجمهور، واستدلّوا بأنّ النّبيّ ﷺ كان له كُتّاب يكتبون الوحي، وقد كتبوا القرآن فعلًا بهذا الرّسم وأقرّهم الرّسول على كتابتهم، ومضى عهده ﷺ والقرآن على هذه الكَتْبَة لم يحدث فيه تغيير ولا تبديل. بل ورد أنّه ﷺ كان يضع الدُّستور لكُتّاب الوحي في رسم القرآن وكتابته، ومن ذلك قوله لمعاوية وهو من كَتَبَة الوحي: «أَلِقِ الدّواة، وحرّف القلم، وانْصِب الباء، وفرّق السّينَ، ولا تُعَوِّرِ الميمَ، وَحسّنِ الله، ومُدّ الرّحمٰن، وجَوّدِ الرّحِيم، وضَعْ قَلَمك على أُذُنِك اليُسْرىٰ، فإنّه أذكر لك».

---

١ ـ يوسف /١١.

ثمّ جاء أبو بكر فكتب القرآن بهذا الرّسم في صُحُف، ثمّ حذا حَذْوَه عُثمان في خلافته، فاستنسخ تلك الصُّحُف في مصاحف على تلك الكتبة. وأقرّ أصحاب النّبيّ ﷺ عمل أبي بكر وعُثمان رضي الله عنهم وانتهى الأمر بعد ذلك إلى التّابعين وتابعي التّابعين، فلم يخالف أحد منهم في هذا الرّسم، ولم ينقل أنّ أحدًا منهم فكّر أن يستبدل به رسمًا آخر من الرّسوم الّتي حدثت في عهد ازدهار التّأليف، ونشاط التّدوين، وتقدّم العلوم، بل بقي الرّسم العُثمانيّ محترمًا متّبعًا في كتابة المصاحف لا يُمسّ استقلاله، ولا يُباح حِمَاه!

وملخّص هذا الدّليل أنّ رسم المصاحف العُثمانيّة ظفر بأُمورٍ كلّ واحد منها يجعله جديرًا بالتّقدير ووجوب الاتّباع، تلك الأُمور هي إقرار الرّسول ﷺ عليه، وأمره بدُستوره، وإجماع الصّحابة ـ وكانوا أكثر من اثني عشر ألف صحابيّ ـ عليه، ثمّ إجماع الأُمّة عليه بعد ذلك في عهد التّابعين والأئمّة المجتهدين!

و أنت خبير بأنّ اتّباع الرّسول واجب فيما أمر به أو أقرّ عليه، لقوله تعالى: ﴿ قُلْ اِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ اللهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [1] والاهتداء بهدى الصّحابة واجب خصوصًا الخلفاء الرّاشدين؛ لحديث العِرْباض بن سارِيَة، وفيه يقول ﷺ: «فإنّه من يَعِشْ منكم فسيرى اختلافًا كثيرًا، فعليكم بسُنّتي وسُنّة الخلفاء الرّاشدين من بعدي، عضّوا عليها بالنّواجذ». ولا ريب أنّ إجماع الأُمّة في أيّ عصر واجب الاتّباع، خصوصًا العصر الأوّل؛ قال تعالى: ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدٰى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلّٰى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [2].

وممّن حكى إجماع الأُمّة على ما كَتَبَ عُثمان صاحبُ المقنع؛ إذ يروي بإسناده إلى مُصْعَب بن سعد، قال: «أدركتُ النّاس حين شقّق عُثمان ﷺ المصاحف، فأعجبهم ذلك ولم يُعِبْهُ أحد». وكذلك يروي «شارح العقيلة» عن أنس بن مالك، أنّ عُثمان أرسل إلى كلّ جند من أجناد المسلمين مُصْحَفًا، وأمرهم أن يحرقوا كلّ مُصْحَف يخالف الّذي

---

١ ـ آل عمران /٣١.

٢ ـ النّساء /١١٥.

أرسل إليهم، ولم يُعرف أنّ أحدًا خالف في رسم هذه المصاحف العُثمانيّة.

وانعقادُ الإجماع على تلك المصطلحات في رسم المُصْحَف دليل على أنّه لا يجوز العدول عنها إلى غيرها، ويرحم الله الخرّاز إذ يقول:

وبعده جـرّده الإمـامُ في مُصْحَفٍ ليقتدي الأنامُ
ولا يكون بعده اضطرابُ وكان فيما قد رَأى صوابُ

أقوال العلماء في التزام الرّسم العُثمانيّ

[بعد ذكر قول مالك، كما تقدّم عن الزّركشيّ، قال:]

قال السّخاويّ: والّذي ذهب إليه مالك هو الحقّ؛ إذ فيه بقاء الحالة الأُولى إلى أن تعلمها الطّبقة الأُخرى، ولا شكّ أنّ هذا هو الأحرى بعد الأُخرى؛ إذ في خلاف ذلك تجهيل النّاس بأوّليّة ما في الطّبقة الأُولى... **[ثمّ ذكر سؤال الدّانيّ لمالك عن الحروف في القرآن، وقول أحمد بن حَنْبَل كما تقدّم عن الزّركشيّ]**.

وجاء في «حواشي المنهج في فقه الشّافعيّة» ما نصّه: «كلمة الرّبا تكتب بالواو و الألف كماجاء فيالرّسم العُثمانيّ،ولا تكتب فيالقرآن بالياء أوالألف،لأنّ رسمه سنّة متّبعة».

وجاء في «المحيط البرهانيّ في فقه الحنفيّة» ما نصّه «إنّه ينبغي ألّا يكتب المُصْحَف بغير الرّسم العُثمانيّ»... **[ثمّ ذكر قول النّيسابوريّ في اتّباع رسم المُصْحَف، كما تقدّم عنه، وذكر بعد ذلك قول البَيْهقيّ، كما تقدّم عن الزّركشيّ]**.

ويمكن مناقشة هذا الرّأي الأوّل بأنّ الأدلّة الّتي ساقوها لا تدلّ على تحريم كتابة القرآن بغير هذا الرّسم؛ إذ ليس فيها زجر الإثم ووعيده، ولا نهي الحرام وتهديده، إنّما قُصاراها الدّلالة على جواز الكتابة بالرّسم العُثمانيّ و وجاهته و دقّته، وذلك محلّ اتّفاق وتسليم.

الرّأيّ الثّاني ـ أنّ رسم المصاحف اصطلاحيّ لا توقيفيّ، وعليه فتجوز مخالفته. وممّن جنح إلى هذا الرّأي ابن خَلدون في مقدّمته ... **[ثمّ ذكر قول الباقِلّانيّ، كما تقدّم عن المَراغيّ فقال:]**

ونوقش هذا المذهب:

أوّلًا ـ بالأدلّة الّتي ساقها جمهور العلماء لتأييد مذهبهم، وها هي بين يديك عن كَثَب، بعضها من السّنّة وبعضها من إجماع الصّحابة والتّابعين وتابعيهم.

ثانيًا ـ أنّ ما ادّعاه من أنّه ليس في نصوص السّنّة ما يوجب ذلك ويدلّ عليه مردود بما سبق من إقرار الرّسول كُتّاب الوحي على هذا الرّسم، ومنهم زيد بن ثابت الّذي كتب المُصْحَف لأبي بكر وكتب المصاحف لعُثمان، والحديث الآنف، وفيه يقول الرّسول لمعاوية: «ألِقِ الدّواةَ وحَرِّفِ القلم الخ»، فإنّه حجّة على أنّه ﷺ كان واضع دُستور الرّسم لهم.

ثالثًا ـ أنّ قول القاضي أبي بكر: «ولذلك اختلفت خطوط المصاحف» إلخ لا يُسلم له بعد قيام الإجماع وانعقاده ومعرفة النّاس بالرّسم التّوقيفيّ، وهو رسم عُثمان على ما قرّروه هناك.

ونزيدك هنا ما ذكره العلّامة ابن المبارك نقلًا عن العارف بالله شيخه عبد العزيز الدّبّاغ؛ إذ يقول في كتابه: «الإبريز» ما نصّه: «رسم القرآن سرٌّ من أسرار الله المشاهدة وكمال الرّفعة». قال ابن المبارك: فقلت له: هل رسم الواو بدل الألف في نحو «الصّلاة، والزّكاة، والحياة، ومِشْكَاة»، وزيادة الواو في «سَأُوريكم، وأُولئك، وأُولاء، وأُولات»، وكالياء في نحو: «هُدَيهم، ومَلائه، وبِأيّيكم، وبِأيْيدٍ»، هذا كلّه صادر عن النّبيّ ﷺ، أو من الصّحابة؟ فقال: «هو صادر عن النّبيّ ﷺ، وهو الّذي أمر الكُتّاب من الصّحابة أن يكتبوه على هذه الهيئة، فما نقصوا ولا زادوا على ما سمعوا من النّبيّ».

فقلت له: إنّ جماعة من العلماء ترخّصوا في أمر الرّسم، وقالوا: إنّما هو اصطلاح من الصّحابة مشوا فيه على ما كانت قريش تكتب عليه في الجاهليّة، وإنّما صدر ذلك عن الصّحابة؛ لأنّ قريشًا تعلّموا الكتابة من أهل الحيرة، وأهل الحيرة ينطقون بالواو في الرّبا، فكتبوا على وَفْق منطقهم. وأمّا قريش فإنّهم ينطقون فيه بالألف، وكتابتهم له بالواو على منطق غيرهم وتقليد لهم، حتّى قال القاضي أبو بكر الباقلّانيّ: «كلّ من ادّعى أنّه يجب

على النّاس رسم مخصوص، وجب عليه أن يقيم الحجّة على دعواه، فإنّه ليس في الكتاب ولا في السُّنّة ولا في الإجماع ما يدلّ على ذلك. فقال: «ما للصّحابة ولا لغيرهم في رسم القرآن ولا شعرة واحدة، وإنّما هو توقيف من النّبيّ، وهو الّذي أمرهم أن يكتبوه على الهيئة المعروفة بزيادة الألف ونقصانها: لأسرار لا تهتدي إليها العقول، وهو سرٌّ من الأسرار، خصّ الله به كتابه العزيز دون سائر الكتب السّماويّة. وكما أنّ نظم القرآن معجز، فرسمه أيضًا معجز!

وكيف تهتدي العقول إلى سرّ زيادة الألف في «مائة» دون «فئة»، وإلى سرّ زيادة الياء في «بِأيْيدٍ وبِأيِّيكم»؟

أم كيف تتوصّل إلى سرّ زيادة الألف في «سَعَوْا» بالحجّ، ونقصانها من «سَعَوْ» بسبأ؟

وإلى سرّ زيادتها في «عَتَوْا» حيث كان، ونقصانها من «عَتَوْ» في الفرقان؟

وإلى سرّ زيادتها في «آمنُوا»، وإسقاطها من «بَاؤُ، جاؤُ، تَبَوَّؤُ، فاؤُ» بالبقرة؟

وإلى سرّ زيادتها في «يَعْفُوَا الّذي»، ونقصانها من «يعفو عنهم» في النّساء؟

أم كيف تبلغ العقول إلى وجه حذف بعض أحرف من كلمات متشابهة دون بعض، كحذف الألف من «قُرْءانًا» بيوسف والزّخرف، وإثباتها في سائر المواضع؟

وإثبات الألف بعد واو «سموات» في فصّلت وحذفها من غيرها؟

وإثبات الألف في «الميعاد» مطلقًا، وحذفها من الموضع الّذي في الأنفال؟

وإثبات الألف في «سِرَاجًا» حيثما وقع، وحذفه من موضع الفرقان؟

وكيف تتوصّل إلى فتح بعض التّاءات وربطها في بعض؟

فكلّ ذلك لأسرار إلهيّة، وأغراض نبويّة. وإنّما خفيت على النّاس لأنّها أسرار باطنيّة لا تدرك إلّا بالفتح الرّبّانيّ، فهي بمنزلة الألفاظ والحروف المتقطّعة الّتي في أوائل السُّوَر، فإنّ لها أسرارًا عظيمة، ومعاني كثيرة، وأكثر النّاس لا يهتدون إلى أسرارها، ولا يدركون شيئًا من المعاني الإلهيّة الّتي أشير إليها! فكذلك أمر الرّسم الّذي في القرآن

حرفًا بحرفٍ.

وأمّا قول من قال: إنّ الصّحابة اصطلحوا على أمر الرّسم المذكور، فلا يخفى ما في كلامه من البطلان؛ لأنّ القرآن كتب في زمان النّبيّ ﷺ وبين يديه، وحينئذٍ فلا يخلو ما اصطلح عليه الصّحابة، إمّا أن يكون هو عين الهيئة أو غيرها، فإن كان عينها بطل الاصطلاح؛ لأنّ أسبقيّة النّبيّ ﷺ تنافي ذلك وتوجب الاتّباع، وإن كان غير ذلك فكيف يكون النّبيّ ﷺ كتب على هيئة كهيئة الرّسم القياسيّ مثلًا، والصّحابة خالفوا وكتبوا على هيئة أُخرى؟ فلا يصحّ ذلك لوجهين:

أحدهما ـ نسبة الصّحابة إلى المخالفة، وذلك محال.

ثانيهما ـ أنّ سائر الأُمّة من الصّحابة وغيرهم أجمعوا على أنّه لا يجوز زيادة حرف في القرآن ولا نقصان حرف منه، ومابين الدّفّتين كلام الله عَزَّ وجَلَّ، فإذا كان النّبيّ ﷺ أثبت ألف الرّحمن والعالمين مثلًا، ولم يزد الألف في «مائة» ولا في «ولأوضعوا» ولا الياء في «بأيد» ونحو ذلك، والصّحابة عاكسوه في ذلك وخالفوه، لزم أنّهم ـ وحاشاهم من ذلك ـ تصرّفوا في القرآن بالزّيادة والنّقصان، ووقعوا فيما أجمعوا هم وغيرهم على ما لا يحلّ لأحد فعله، ولزم تطرّق الشّكّ إلى جميع ما بين الدّفّتين؛ لأنّا مهما جوّزنا أن تكون فيه حروف ناقصة أو زائدة على ما في علم النّبيّ ﷺ وعلى ما عنده، وأنّها ليست بوحي ولامن عند الله ولا تعلّمها بعينها، شككنا في الجميع. ولئن جوّزنا لصحابيّ أن يزيد في كتابته حرفًا ليس بوحي، لزمنا أن نجوّز لصحابيّ آخر نقصان حرف من الوحي؛ إذ لا فرق بينهما، وحينئذٍ تنحلّ عروة الإسلام بالكلّيّة!

ثمّ قال ابن المبارك بعد كلام ... فقلت له: فإن كان الرّسم توقيفيًّا بوحي إلى النّبيّ ﷺ وأنّه كألفاظ القرآن، فلِمَ لم ينقل تواترًا حتّى ترتفع عنه الرّيبة وتطمئنّ به القلوب كألفاظ القرآن؟ فإنّه ما من حرفٍ إلّا وقد نقل تواترًا لم يقع فيه اختلاف ولا اضطراب. وأمّا الرّسم فإنّه إنّما نقل بالآحاد، كما يعلم من الكتب الموضوعة فيه، وما نقل بالآحاد وقع الاضطراب بين النّقلة في كثير منه، وكيف تضيّع الأُمّة شيئًا من الوحي؟ فقال: «ما ضيّعت

الأُمّة شيئًا من الوحي، والقرآن بحمد الله محفوظ ألفاظًا ورسمًا، فأهل العرفان والشّهود والعيان حفظوا ألفاظه ورسمه، ولم يضيّعوا منها شعرة واحدة، وأدركـوا ذلك بـالشّهود والعيان الّذي هو فوق التّواتر، وغيرهم حفظوا ألفاظه الواصلة إليهم بالتّواتر، واختلافهم في بعض حروف الرّسم لا يقدح ولا يصيّر الأُمّة مضيّعة، كما لا يضرّ جهل العامّة بالقرآن وعدم حفظهم لألفاظه»... [**ثمّ ذكر الرّأي الثّالث نقلًا عن «صاحب التّبيان» كما تـقدّم عـن المَراغيّ ،ثمّ ذكر بعدها قول مالك وقول الزّركشيّ وقول عزّ الدّين عبد السّلام، كما تقدّم عن الزّركشيّ، فقال:**]

أقول: وهذا الرّأي يقوم على رعاية الاحتياط للقرآن من ناحيتين: ناحية كتابته في كلّ عصر بالرّسم المعروف فيه، إبعادًا للنّاس عن اللّبس والخلط في القرآن، وناحية إبقاء رسمه الأوّل المأثور، يقرؤه العارفون ومن لا يخشى عليهم الالتباس، ولا شكّ أنّ الاحتياط مطلب دينيّ جليل، خصوصًا في جانب حماية التّنزيل.

٣ـ الشّبهات الّتي أُثيرت حول كتابة القرآن ورسمه

الشّبهة الأُولى

يقولون: روي عن عُثمان أنّه حين عرض عليه المُصْحَف، قال: «أحسنتم وأجملتم، إنّ في القرآن لحنًا ستقيمه العرب بألسنتها».

ويقولون: روي عن عِكرمة أنّه قال: «لمّا كتبت المصاحف عرضت على عُثمان، فوجد فيها حروفًا من اللّحن، فقال: لا تغيّروها فإنّ العرب ستغيّرها، أو قال: ستعربها بألسنتها، لو كان الكاتب من ثقيف والمملي من هُذَيل، لم توجد فيه هذه الحروف.

أورد أعداء الإسلام هاتين الرّوايتين وقالوا: إنّهما طعنان صريحان في رسم المُصْحَف، فكيف يكون مُصْحَف عُثمان وجمعه للقرآن موضع ثقة وإجماع من الصّحابة؟ وكيف يكون توقيفيًّا وهذا عُثمان نفسه يقول بملء فيه: «إنّ فيه لحنًا»؟

ونجيب على هذه الشّبهة:

أوّلًا ـ بأنّ ما جاء في هاتين الرّوايتين ضعيف الإسناد، وأنّ فيهما اضطرابًا

وانقطاعًا، قال العلّامة الآلوسيّ في تفسيره: «إنّ ذلك لم يصحّ عن عُثمان أصلًا». ولعلّك تلمح معي دليل سقوط هاتين الرّوايتين ماثلًا فيهما من جراء هذا التّناقض الظّاهر بين وصفهما نُسّاخ المُصْحَف بأنّهم أحسنوا وأجملوا، ووصفهما المُصْحَف الّذي نسخوه بأنّ فيه لحنًا، وهل يقال للّذين لحنوا في المُصْحَف: أحسنتم وأجملتم؟ اللّهم إلّا إذا كان المراد معنى آخر.

ثانيًا ـ أنّ المعروف عن عُثمان في دقّته وكمال ضبطه وتحرّيه يجعل صدور أمثال هاتين الرّوايتين من المستحيل عليه. انظر إلى ما سبق من دُستوره في جمع القرآن، ثمّ انظر إلى ما أخرجه أبو عُبَيد عن عبد الرّحمان بن هانئ مولى عُثمان...[و ذكر كما تقدّم عن ابن فارِس، ثمّ قال:]

قال ابن الأنباريّ: «فكيف يدّعى عليه أنّه رأى فسادًا فأمضاه؟ وهو يوقف على ما يكتب ويرفع الخلاف الواقع من النّاسخين فيه، فيحكم بالحقّ ويلزمهم إثبات الصّواب وتخليده».

ثالثًا ـ على فرض صحّة ما ذكر يمكن أن نؤوّله بما يتّفق والصّحيح المتواتر عن عُثمان في نسخ المصاحف وجمع القرآن، ومن نهاية التّثبّت والدّقّة والضّبط.

وذلك بأن يراد بكلمة «لحنًا» في الرّوايتين المذكورتين قراءةً ولغةً، والمعنى أنّ في القرآن ورسم مُصْحَفه وجهًا في القراءة لا تلين به ألسنة العرب جميعًا، ولكنّها لا تلبث أن تلين به ألسنتهم جميعًا بالمران وكثرة تلاوة القرآن بهذا الوجه. وقد ضرب بعض أجلّاء العلماء لذلك مثلًا كلمة (الصّراط) بالصّاد المبدّلة من السّين، فتقرأ العرب بالصّاد عملاً بالرّسم، وبالسّين عملًا بالأصل.

الشّبهة الثّانية

يقولون: روي عن سعيد بن جُبَير أنّه كان يقرأ ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ ويقول: «هو من لَحنِ الكُتّاب».

والجواب: على غِرار ما سبق، أي أنّ ابن جُبَير لا يريد بكلمة «لحن» الخطأ، إنّما

يريد بها اللّغة والوجه في القراءة على حدّ قوله تعالى: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِى لَحْنِ الْقَوْلِ﴾[1]. والدّليل على هذا التّوجيه أنّ سعيد بن جُبَير نفسه كان يقرأ: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾، فلو كان يريد باللّحن الخطأ ما رضي لنفسه هذه القراءة، وكيف يرضى ما يعتقد أنّه خطأ؟

وهذه الكلمة في آية من سورة النّساء، ونصّها: ﴿لٰكِنِ الرَّاسِخُونَ فِى الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكٰوةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولٰئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾[2] فكلمة «والمُقيمين الصّلاةَ» قرأها الجمهور بالياء منصوبًا كما ترى، وقرأها جماعة بالواو، منهم أبو عمرو في رواية يونس وهارون عنه. ولكلّ من القراءتين وجه صحيح فصيح في اللّغة العربيّة، فالنّصب مخرّج على المدح، والتّقدير «وامدح المقيمين الصّلاة»، والرّفع مخرّج على العطف، والمعطوف عليه مرفوع كما ترى.

الشّبهة الثّالثة

يقولون: ألا يكفي في الطّعن على جمع القرآن ورسمه ما رُوي عن ابن عبّاس في قوله تعالى: ﴿حَتّٰى تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا﴾[3] أنّه قال: إنّ الكاتب أخطأ، والصّواب «حتّى تَسْتَأْذِنُوا»؟

ونجيب: أوّلًا ـ بما أجاب به أبو حَيّان؛ إذ يقول ما نصّه: «إنّ من روى عن ابن عبّاس أنّه قال ذلك، فهو طاعن في الإسلام ملحد في الدّين، وابن عبّاس بريء من ذلك القول».

ثانيًا ـ بما أخرجه ابن أبي حاتم وابن الأنباريّ في المصاحف وابن جَرير وابن مَرْدُوَيه عن ابن عبّاس أنّه فسّر «تَسْتَأْنِسُوا»، فقال: أي تستأذنوا من يملك الإذن من أصحابها، يعني أصحاب البيوت.

---

١ ـ محمّد /٣٠.

٢ ـ النّساء /١٦٢.

٣ ـ النّور /٢٧.

ثالثًا ـ أنّ القُرّاء لم يرووا غير قراءة «تَسْتَأْنِسُوا»، فلو كان ذاك النّقل صحيحًا عن ابن عبّاس، لنقلوا عنه أنّه قرأ «تَسْتَأْذِنُوا».

رابعًا ـ إذا سلّمنا للحاكم أنّ هذا الخبر صحيح عن ابن عبّاس، فإنّنا نـردّه بـرغم دعوى هذه الصّحّة؛ لأنّه معارض للقاطع المتواتر وهو قراءة «تَسْتَأْنِسُوا»، والقاعدة أنّ معارض القاطع ساقط، وأنّ الرّواية متى خالفت رسم المُصْحَف فهي شاذّة لا يلتفت إليها ولا يُعَوّل عليها.

الشّبهة الرّابعة

يقولون: ألا يكفى في الطّعن على جمع القرآن ورسمه ما روي عن ابن عبّاس أيضًا أنّه قرأ: «اَفَلَمْ يَتَبَيَّن اَلَّذينَ ءامَنُوا اَنْ لَوْ يَشَاءُ اَللهُ لَهَدَى النَّاسَ جَميعًا» فقيل له: إنّها في المُصْحَف ﴿ اَفَلَمْ يَيْاَسِ اَلَّذينَ ءامَنُوا ﴾[1] فقال: أظنّ الكاتب كتبها وهو ناعس.

ونُجيب: بأنّه لم يصحّ ذلك عن ابن عبّاس؛ قال أبو حَيّان: بل هو قول ملحد زنديق...[ثمّ ذكر قول الزّمخشريّ ذيل آية الرّعد / ٣١، كما تقدّم عنه].

وقال الفَرّاء: «لا يتلى إلّا كما أُنزل: ﴿ اَفَلَمْ يَيْاَس ﴾». وعلى ذلك تكون رواية ذلك في «الدُّرّ المنثور» وغيره عن ابن عبّاس رواية غير صحيحة. ومعنى ﴿ اَفَلَمْ يَيْاَسِ اَلَّذينَ ءامَنُوا ﴾ أفلم يعلموا، قال القاسم بن مَعْن: هي لغة هوازن، وجاء بها الشّعر العربيّ في قول القائل:

أقولُ لَهُم بالشِّعْبِ إذْ يَأْسِرُونَني ألَمْ تَيأسُوا أنّي آبْنُ فارِسِ زَهْدَمِ[2]

أي ألم تعلموا.

الشّبهة الخامسة

يقولون: من وجوه الطّعن أيضًا ما روي عن ابن عبّاس أنّه كان يقول في قوله

---

١ ـ الرّعد /٣١.

٢ ـ قال في القاموس: زَهْدَم كجعفر: فرس لعنترة، وفرس لِبِشْر بن عَمْرو الرِّياحيّ ـ إلى أن قال ـ والزَّهْدَمَان أخوان من عَبْس: زَهْدَمٌ، وكَرْدَمٌ.

تعالى: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾[1]: إنّما هي «وَوَصّى رَبُّكَ»، التزقت الواو بالصّاد. وكان يقرأ «ووصّى ربّك»، ويقول: أمَرَ رَبّكَ، إنّهما واوان التصقت إحداهما بالصّاد. وروي عنه أنّه قال: أنزل الله هذا الحرف على لسان نبيّكم «ووصّى ربّك ألّا تَعْبُدُوا إلّا إيّاهُ» فلصقت إحدى الواوين بالصّاد، فقرأ النّاس: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ ﴾ ولو نزلت على القضاء ما أشرك أحد.

ونجيب عن ذلك كلّه:

أوّلًا ـ بما أجاب به ابن الأنباريّ؛ إذ يقول: «إنّ هذه الرّوايات ضعيفة».

ثانيًا ـ أنّ هذه الرّوايات معارضة للمتواتر القاطع، وهو قراءة «وقضى» ومعارض القاطع ساقط.

ثالثًا ـ أنّ ابن عبّاس نفسه، وقد استفاض عنه أنّه قرأ: «وقضى»، وذلك دليل على أنّ ما نسب إليه في تلك الرّوايات من الدّسائس الرّخيصة الّتي لفّقها أعداء الإسلام. قال أبو حَيّان في «البَحْر»: «والمتواتر هو «وقَضىٰ»، وهو المستفيض عن ابن عبّاس والحسن وقَتادة، بمعنى أمر. وقال ابن مسعود وأصحابه بمعنى «وَصّى». إذن رواية «وقضى» هي الّتي انعقد الإجماع عليها من ابن عبّاس وابن مسعود وغيرهما، فلا يتعلّق بأذيال مثل هذه الرّواية السّاقطة إلّا ملحد، ولا يرفع عقيرته بها إلّا عدوّ من أعداء الإسلام.

الشّبهة السّادسة

يقولون: إنّ ابن عبّاس رُوي عنه أيضًا أنّه كان يقرأ: ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً ﴾[2] ويقول: خذوا هذه الواو واجعلوها في ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ ﴾[3]، وروي عنه أيضًا أنّه قال: انزعوا هذه الواو واجعلوها في ﴿ الَّذِينَ

---

١ ـ الإسراء /٢٣.

٢ ـ الآية في سورة الأنبياء /٤٨، لكن اتّصال الواو بكلمة «ضياء». ونصّ الآية الكريمة: ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا لِلْمُتَّقِينَ ﴾.

٣ ـ آل عمران /١٧٣.

يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ﴾[1].

ونجيب أوّلًا ـ بأنّ هذه الرّوايات ضعيفة لم يصحّ شيء منها عن ابن عبّاس.

ثانيًا ـ أنّها معارضة للقراءة المتواترة المجمع عليها، فهي ساقطة.

ثالثًا ـ أنّ بلاغة القرآن قاضية بوجود الواو لا بحذفها؛ لأنّ ابن عبّاس نفسه فسّر الفرقان في الآية المذكورة بالنّصر، وعليه يكون الضّياء بمعنى التّوراة أو الشّريعة، فالمقام للواو لأجل هذا التّغاير.

الشّبهة السّابعة

يقولون: رُوي عن ابن عبّاس في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ﴾[2] أنّه قال: هي خطأ من الكاتب، هو أعظم من أن يكون نوره مثل نور المشكاة، إنّما هي «مَثَلُ نُورِ المُؤْمِنِ كَمِشْكَاةٍ».

ونجيب أوّلًا ـ بأنّها رواية معارضة للقاطع المتواتر فهي ساقطة.

ثانيًا ـ أنّه لم ينقل عن أحد من القرّاء أنّ ابن عبّاس قرأ «مثَلُ نورِ المُؤْمن»، فكيف يقرأ ﷺ بما يعتقد أنّه خطأ، ويترك ما يعتقد أنّه صواب؟ ألا إنّها كذبة مفضوحة! ولو أنّهم نسبوها لأُبيّ بن كعب، لكان الأمر أهون؛ لأنّه روى في الشّواذّ أنّ أُبيّ بن كعب قرأ «مثلُ نورِ المُؤْمن». والّذي ينبغي أن تحمل عليه هذه الرّوايات أنّ أُبيًّا ﷺ أراد تفسير الضّمير في القراءة المعروفة المتواترة وهي «مثل نوره». فهي روايات عنه في التّفسير لا في القراءة، بدليل أنّه كان يقرأ ﴿مَثَلُ نُورِهِ﴾.

دفع عامّ عن ابن عبّاس

كلّ ما روي عن ابنْ عبّاس في تلك الشّبهات يمكن دفعه دفعًا عامًّا بأنّ ابن عبّاس

---

١ ـ غافر /٧.

٢ ـ النّور /٣٥.

قد أخذ القرآن عن زيد بن ثابت وأُبيّ بن كعب، وهما كانا في جمع المصاحف. وزيد بن ثابت كان في جمع أبي بكر أيضًا. وكان كاتب الوحي، وكان يكتب ما يكتب بأمر النّبيّ ﷺ وإقراره. وابن عبّاس كان يعرف ذلك ويوقن به، فمحال إذن أن ينطق لسانه بكلمة تحمل رائحة اعتراض على جمع القرآن ورسم القرآن! وإلّا فكيف يأخذ عن زيد وابن كعب ثمّ يعترض على جمعهما ورسمهما؟

الشّبهة الثّامنة

يقولون: رُوي عن هِشام بن عُروة عن أبيه أنّه قال: سألت عائشة عن لحن القرآن، عن قوله تعالى: ﴿إِنْ هٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [1] وعن قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [2] وعن قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا والصَّابِئُونَ﴾ [3]. فقالت: يا ابن أخي هذا من عمل الكُتّاب، قد أخطأوا في الكتاب.

قال السّيوطيّ في هذا الخبر: إسناده صحيح على شرط الشّيخين. ويقولون أيضًا: روي عن أبي خَلَف مولى بني جُمَح أنّه دخل مع عُبَيد بن عُمير على عائشة، فقال: جئت أسألك عن آية في كتاب الله، كيف كان رسول الله ﷺ يقرؤها؟ قالت: أيّة آية؟ قال: ﴿الَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا﴾ [4] أو «الّذينَ يَأْتون ما أتوا». قالت: أيّهما أحبّ إليك؟ قلت: والّذي نفسي بيده لإحداهما أحبّ إليّ من الدّنيا جميعًا. قالت: أيّهما؟ قلت: «الَّذِينَ يَأتونَ مَا أتوْا». فقالت: أشهد أنّ رسول الله ﷺ كذلك كان يقرؤها، وكذلك أُنزلت، ولكنّ الهجاء حرف.

ونجيب: أوّلًا ـ بأنّ هذه الرّوايات مهما يكن سندها صحيحًا، فإنّها مخالفة للمتواتر القاطع، ومعارض القاطع ساقط مردود، فلا يلتفت إليها ولا يعمل بها.

---

١ ـ طه /٦٣.

٢ ـ النّساء /١٦٢.

٣ ـ المائدة /٦٩.

٤ ـ المؤمنون /٦٠.

ثانيًا ـ أنّه قد نصّ في كتاب: «إتحاف فضلاء البشر» على أنّ لفظ «هذان» قد رسم في المُصْحَف من غير ألف ولا ياء؛ ليحتمل وجوه القراءات الأربع فيها، كما شرحنا ذلك سابقًا في فوائد رسم المُصْحَف. وإذن فلا يعقل أن يقال: أخطأ الكاتب، فإنّ الكاتب لم يكتب ألفًا ولا ياءً. ولو كان هناك خطأ تعتقده عائشة ما كانت تنسبه للكاتب، بل كانت تنسبه لمن يقرأ بتشديد (إنّ) وبالألف لفظًا في (هذان). ولم ينقل عن عائشة ولا عن غيرها تخطئة من قرأ بما ذكر، وكيف تنكر هذه القراءة وهي متواترة مجمع عليها؟ بل هي قراءة الأكثر، ولها وجه فصيح في العربيّة لا يخفى على مثل عائشة. ذلك هو إلزام المثنّى الألف في جميع حالاته، وجاء منه قول الشّاعر العربيّ:

واهاً لسَلْمى ثمّ واهًا واها   يا ليتَ عَيناهَا لنا وفاها
وموضعَ الخلخال من رِجْلاها   بثمن يَرْضىٰ به أباها
إنّ أباها وأبَا أباهَا   قد بلغَا في المجد غايتاها

فبعيد عن عائشة أن تنكر تلك القراءة، ولو جاء بها وحدها رسم المُصْحَف.

ثالثًا ـ أنّ ما نسب إلى عائشة رضي الله عنها من تخطئة رسم المُصْحَف في قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ بالياء، مردود بما ذكره أبو حَيّان في «البحر»؛ إذ يقول ما نصّه: «وذكر عن عائشة رضي الله عنها وعن أبان بن عُثمان أنّ كتَبْها بالياء من خطأ كاتب المُصْحَف. ولا يصحّ ذلك عنهما؛ لأنّهما عربيّان فصيحان، وقطع النّعوت مشهور في لسان العرب، وهو باب واسع ذكر عليه شواهد سيبَوَيْه وغيره...[**ثمّ ذكر قول الزّمخشريّ ذيل هذه الآية، كما تقدّم عنه**]

رابعًا ـ أنّ قراءة «والصّابئون» بالواو، لم ينقل عن عائشة أنّها خطّأت من يقرأ بها، ولم ينقل أنّها كانت تقرأ بالياء دون الواو، فلا يعقل أن تكون خطّأت من كتب بالواو.

خامسًا ـ أنّ كلام عائشة في قوله تعالى: ﴿يُؤْتُونَ مَا آتَوا﴾ لا يفيد إنكار هذه القراءة المتواترة المجمع عليها، بل قالت للسّائل: أيّهما أحبّ إليك؟ ولا تحصر المسموع عن رسول الله ﷺ فيما قرأت هي به؛ بل قالت: إنّه مسموع ومنزل فقط.

وهذا لا ينافي أنّ القراءة الأُخرى مسموعة ومنزلة كَتلك، خصوصًا أنّها متواترة

عن النّبيّ ﷺ. أمّا قولها: ولكنّ الهجاء حرف، فكلمة حرف مأخوذة من الحرف بمعنى القراءة واللّغة، والمعنى أنّ هذه القراءة المتواترة الّتي رسم بها المُصْحَف لغة ووجه من وجوه الأداء في القرآن الكريم. ولا يصحّ أن تكون كلمة حرف في حديث عائشة مأخوذة من التّحريف الّذي هو الخطأ، وإلّا كان حديثًا معارضًا للمتواتر، ومعارض القاطع ساقط.

الشّبهة التّاسعة

يقولون: روي عن خارجة بن زيد بن ثابت أنّه قال: «قالوا لزيد يا أبا سعيد «أوَهَمْتَ»، إنّما هي: «ثمانية أزواج من الضّأن اثنين اثنين[1] ومن المعز اثنين اثنين ومن الإبل اثنين اثنين ومن البقر اثنين اثنين»، فقال: لا، إنّ الله تعالى يقول: ﴿فَجَعَلَ مِنْهُ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾[2] فهما زوجان، كلّ واحد منهما زوج، الذّكر زوج، والأُنثى زوج». قال أعداء الإسلام: فهذه الرّواية تدلّ على تصرّف نُسّاخ المُصْحَف واختيارهم ما شاءوا في كتابة القرآن ورسمه.

والجواب: أنّ كلام زيد هذا لا يدلّ على ما زعموا، إنّما يدلّ على أنّه بيان لوجه ما كتبه وقرأه سماعًا وأخذًا عن النّبيّ ﷺ لا تصرّفًا وتشهّيًا من تلقاء نفسه. وكيف يتصوّر هذا من الصّحابة في القرآن وهم مضرب الأمثال في كمال ضبطهم وتثبّتهم في الكتاب والسّنّة، لا سيّما زيد بن ثابت، وقد عرفت فيما سبق من هو زيد في حفظه وأمانته ودينه وورعه؟! وعرفت دُستوره الدّقيق الحكيم في كتابة الصُّحُف والمصاحف، ﴿فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾؟

الشّبهة العاشرة

يقولون: إنّ مروان هو الّذي قرأ: ﴿مَلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ من سورة الفاتحة بحذف الألف من لفظ ﴿مَالِكِ﴾. ويقولون: إنّه حذفها من تلقاء نفسه دون أن يرد ذلك عن النّبيّ ﷺ، فضلًا عن أن يتواتر عنه قراءةً ولفظًا، أو يصحّ كتابةً ورسمًا.

---

١ ـ يريدون آية سورة الأنعام /١٤٣، ونصّها: ﴿ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ مِّنَ ٱلضَّأْنِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْمَعْزِ ٱثْنَيْنِ قُلْ﴾ إلخ.

٢ ـ القيامة /٣٩.

والجواب: أنّ هذا كذب فاضح؛

أوّلًا ـ لأنّه ليس لهم عليه حجّة ولا سند.

ثانيًا ـ أنّ الدّليل قام، والتّواتر تمّ، والإجماع انعقد، على أنّ النّبيّ ﷺ قرأ لفظ «مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ» بإثبات الألف وحذفها، وأخذ أصحابه عنه ذلك. فممّن قرأ بهما عليّ وابن مسعود وأُبيّ بن كعب. وممّن قرأ بالقصر ـ أي حذف الألف ـ أبو الدّرداء وابن عبّاس وابن عمر.

وممّن قرأ بالمدّ أي إثبات الألف أبو بكر وعمر وعُثمان رضي الله عنهم أجمعين. وهؤلاء كلّهم كانوا قبل أن يكون مروان، وقبل أن يولد مروان، وقبل أن يقرأ مروان، و قصارى ما في الأمر أنّ مروان اتّفق أنّ روايته كانت القصر فقط، وذلك لا يضرّنا في شيء، كما اتّفق أنّ رواية عمر بن عبد العزيز كانت المدّ فقط.

ثالثًا ـ أنّ كلمة ﴿مَالِكِ﴾ رسمت في المُصْحَف العُثمانيّ هكذا (مَلِك) كما سبق.

خلاصة الدّفاع

والخلاصة أنّ تلك الشّبهة وما ماثلها مدفوعة بالنّصوص القاطعة، والأدلّة النّاصعة، على أنّ جميع القرآن الّذي أنزله الله وأمر بإثباته ورسمه، ولم ينسخه ناسخ في تلاوته، هو هذا الّذي حواه مُصْحَف عُثمان بين الدّفّتين، لم ينقص منه شيء، ولم يزد فيه شيء، بل إنّ ترتيبه ونظمه كلاهما ثابت على ما نظّمه الله سبحانه وتعالى ورتّبه رسوله ﷺ من آي وسُوَر؛ لم يقدّم من ذلك مؤخّر، ولم يؤخّر منه مقدّم. وقد ضبطت الأُمّة عن النّبيّ ﷺ ترتيب آي كلّ سورة ومواقعها، كما ضبطت منه نفس القراءات وذات التّلاوة، على ما سبق وما سيجيء في الكلام على القراءات إن شاء الله.

فليلاحظ دائمًا في الرّدّ على أمثال تلك الشّبهات أمران:

أوّلهما ـ تلك القاعدة الذّهبيّة الّتي وضعها العلماء، وهي أنّ خبر الآحاد إذا عارض القاطع سقط عن درجة الاعتبار وضرب به عرض الحائط، مهما تكن درجة إسناده من الصّحّة.

ثانيهما ـ خطّ الدّفاع الّذي أقمناه في المبحث الثّامن حِصْنًا حَصينًا دون النّيل من الصّحابة واتّهامهم بسوء الحفظ أو عدم التّثبّت والتّحرّي، خصوصًا في كتاب الله وسُنّة رسوله ﷺ.

شبهة على التزام الرّسم العُثمانيّ في هذا العصر

يقولون: إنّ كثيرًا من المتعلّمين لا يحفظون القرآن ولا يحسنون قراءته في المُصْحَف؛ لعدم معرفتهم الرّسم العُثمانيّ، فلماذا نتقيّد بهذا الرّسم ولا نكتب المصاحف اليوم باصطلاح الكتابة المعروف، تسهيلًا على النّاشئة، وتيسيرًا على النّاس؟

والجواب أوّلًا ـ أنّ للعلماء آراء في ذلك بالجواز، بل قال بعضهم ـ وهو العزّ بن عبد السّلام ـ بوجوب كتابة المُصْحَف للعامّة باصطلاح كتابتهم الحديث خشية الالتباس، كما يجب كتابته بالرّسم العُثمانيّ محافظةً على هذا التّراث العزيز، وقد سبق شرح آراء العلماء قريباً، وما هي منك ببعيد.

ثانيًا ـ أنّ في الرّسم العُثمانيّ مزايا وفوائد ذكرناها سابقًا.

ثالثًا ـ أنّ مذهب الجمهور قائم على أدلّة متوافرة على وجوب التزام هذا الرّسم عندهم، وقد تقدّمت تلك الأدلّة أيضًا.

رابعًا ـ أنّ مصطلح الخطّ والكتابة في عصرنا عرضة للتّغيير والتّبديل، ومن المبالغة في قداسة القرآن حمايته من التّغيير والتّبديل في رسمه.

خامسًا ـ أنّ إخضاع المُصْحَف لمصطلحات الخطّ الحديثة ربّما يجرّ إلى فتنة أشبه بالفتنة الّتي حدثت أيّام عُثمان، وحملته على أن يجمع القرآن. فربّما يقول بعض النّاس لبعض، أو بعض الشّعوب لبعض عند اختلاف قواعدهم في رسم المُصْحَف: رسمي خيرٌ من رسمك، أو مُصْحَفي خير من مُصْحَفك، أو رسمي صواب ورسمك خطأ، وقد يجرّ ذلك إلى أن يؤثّم بعضهم بعضًا، أو يقاتل بعضهم بعضًا، ومن المقرّر أنّ درء المفاسد مقدّم على جلب المصالح.

سادسًا ـ أنّ الرّسم العُثمانيّ أشبه بالرّسم العامّ الّذي يجمع الأُمّة على كتابة كتاب

ربّها في سائر الأعصار والأمصار، كاللّغة العربيّة، فإنّها اللّسان العامّ الّذي يجمع الأُمّـة على قراءة كتاب ربّها في سائر الأعصار والأمصار. وما يكون لنا أن نفرّط في أمر هذا شأنه يجمع الشّـتات، وينظّم الأُمّة في سلك واحد لا فرق بين ماضٍ وحاضرٍ وآتٍ!

سابعًا ـ أنّه يمكن تسهيل القراءة على النّاس بإذاعة القرآن كثيرًا إذاعة مـضبوطة دقيقة، وبإذاعة فنّ التّجويد في المدارس وفي أوساط المتعلّمين، وأخيرًا يمكن ـ كـما قالت مجلّة الأزهر ـ أن ننبّه في ذيل كلّ صفحة من صفحات المُصْحَف على ما يكون فيها من الكلمات المخالفة للرّسم المعروف، والاصطلاح المألوف، لا سيّما أنّ رسم المصاحف العُثمانيّة لا يخالف قواعدنا في الخطّ والإملاء إلّا قليلًا، وفي كلمات معدودة. أضف إلى ذلك أنّ الفرق بين الرّسمين لا يوقع القارئ اليقظ في لَبْس عند تأمّله وإمعانه غالباً.

ولقد مرّت على الأُمّة أجيال وقرون، وما شعرت بغضاضة في التـزامـها الرّسـم العُثمانيّ. على أنّ المعوّل عليه أوّلًا وقبل كلّ شيء هو التّلقّي من صدور الرّجال، وبالتّلقّي يذهب الغموض من الرّسم كائنًا ما كان، وليس بعد العيان بيان. (١: ٣٥٥ ـ ٣٩١)

الفصل الثّاني والعشرون

نصّ الكُرديّ(م: ١٤٠٠) في «تاريخ القرآن وغرائب رسمه وحكمه»

[رسم القرآن] وفيه خمسة فصول:

الفصل الأوّل: في رسم المُصْحَف العُثمانيّ وقواعده

المراد برسم المُصْحَف ما كتبه الصّحابة من الكلمات القرآنيّة في المُصْحَف العُثمانيّ على هيئة مخصوصة لا تتّفق مع قواعد الكتابة، وينحصر أمر هذا الرّسم في ستّ قواعد[1]، وهي: الحذف، والزّيادة، والهمز، والبدل، والوصل والفصل، وما فيه قراءتان فكتب على إحداهما، وقد جمع هذه القواعد العلّامة المرحوم الشّيخ محمّد العاقب الشّنقيطيّ بقوله:

الرّسم في ستّ قواعد استقلْ   حذف زيادة وهمز وبَدلْ
وما أتى بالوصل أو بالفَصْلِ   موافقًا للّفظ أو للأصْلِ
وذو قراءتين ممّا قد شُهِرْ   فيه على إحداهما قد اقْتُصِرْ

وشرح هذه القواعد يطول، وإنّما نأتي بجملة أمثلة اقتطفناها من كتاب «إيقاظ الأعلام لوجوب اتّباع رسم المُصْحَف الإمام» للعلّامة المحدّث الشّهير شيخنا الشّيخ محمّد حبيب الله الشّنقيطيّ ﷺ فمثال الحذف: (تُعَلِّمَنِ ممّا عُلِّمْتَ)، (ربّى أكْرَمَنِ)، (فأَرْسِلُونِ)، (يوسُف أَيُّها الصِّدِّيقُ) وحذف واو (داود)، وإحدى نون (نُنْجي) بالأنبياء

---

١ ـ أي في ستّة أنواع، فإنّ رسمه لا قاعدة له ولا يتمشّى مع القواعد الإملائيّة.

وحذف إحدى اللّامين من نحو (الّيل والّذي)، وحذف الألف من (بسم الله) ومن (لَتَّخَذت عليه أجرًا)، وحذف الواو من نحو (يَمْحُ الله الباطلَ)، (وَيَدْعُ الإنسان).

وقد أشار الشّيخ محمّد العاقب ـ الّذي هو أخو شيخنا الشّيخ محمّد حبيب الله المذكور ـ إلى مواضع حذف الواو من آخر الفعل بقوله:

وحُذف الواو بغير داع ... في يَدْعُ الإنسان، ويَدْعُ الدّاع
سَنَدْعُ، صالح، ويَمْحُ اللهُ ... إن سبق الباطل لا سواه[1]

[ثمّ ذكر نماذج من هذه القواعد، كما تقدّم سابقًا في مواضع متعدّدة].

الفصل الثّاني: في اختلاف رسم المصاحف العُثمانيّة

سبق الكلام على بيان عدد المصاحف الّتي أرسلها عُثمان بن عَفّان ﷺ إلى المُدُن والأمصار، وهذه المصاحف كلّها تسمّى «المصاحف العُثمانيّة» وهي الّتي يجب اتّباع رسمها وإن اختلف رسم كلّ مُصْحَف عن الآخر بالحذف والإثبات، فمن قال بالحذف مثلًا في بعضها يدّعي أنّه هو الموجود في المُصْحَف العُثمانيّ، ومن قال بالإثبات يدّعي عكس ذلك، مع اتّفاق الطّرفين على أنّ الموجود في المُصْحَف العُثمانيّ هو الحقّ الثّابت في نفس الأمر إجماع الأُمّة، وذلك كالخلاف في كلمة (لَدَا)، هل كتبت بالألف أم بالياء؟ كما أشار إليه الخَرّاز في «مورد الظّمآن» بقوله:

وفي لَدَا في غافر يختلف ... وفي لَدَا الباب اتّفاقًا ألف[2]

وقال في كلمة الرّبا:

وبعضهم في الرّوم أيضًا كتبا ... واوًا بقوله تعالى: من ربًا

١ ـ يعني تحذف الواو من قوله تعالى: ﴿وَيَمْحُ اللهُ الْبَاطِلَ﴾ بالشّورى بخلاف قوله: ﴿يَمْحُوا اللهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ﴾ بالرّعد، فإنّه بإثبات الواو.

٢ ـ أي كتبت (لَدَا) بالياء في آية ﴿لَدَى الحَنَاجِرَ﴾ بغافر، وفي بعض المصاحف كتبت بالألف، بخلافها في آية ﴿لَدَا الْبَابَ﴾ بيوسف، فإنّها بالألف اتّفاقاً.

وقال في كلمة تعْسًا:

وابن نجاح قال: عن بعض أثر تعْسًا بياء وهو غير مشتهر

وكالخلاف الواقع في هذه الكلمات: لأوضَعوا، ولأنتم، ولَأَتَوْهَا، ولَإلى، هل زاد فيها ألف بعد الألف الأصليّة كما زيدت في كلمة (لأأذْبَحَنَّهُ) أم لا؟

واعلم؛ أنّ الخلاف الواقع في رسم بعض كلمات المُصْحَف ليس خلافًا حقيقيًّا، بل هو خلاف صوريّ، أمّا الخلاف الواقع في وجوه القراءات السّبع فهو خلاف حقيقيّ واقع بينهم، لكن مع تجويز كلّ واحد من السّبعة قراءة غيره، واعترافه بأنّها متواترة وأنّها من الله تعالى.

وهذا الخلاف في وجوه القراءات ليس على حدّ الخلاف في الأحكام الشّرعيّة؛ لأنّ كلًّا من وجوه القراءات حقّ في نفس الأمر كما صرّح به عليه الصّلاة والسّلام، وكلًّا من الأحكام الشّرعيّة حقّ باعتبار الاجتهاد، وفي نفس الأمر الحقّ واحد ليس إلّا لحرمة العمل بالمقابل. انتهى من «إيقاظ الأعلام».

ذكر جملة من الأمثلة الّتي اختلفت كتابتها ورسومها في المصاحف

قوله تعالى: ﴿لَئِنْ اَنجَانَا﴾ في سورة الأنعام مكتوب في المُصْحَف الكوفيّ بالألف وفي غيره بالتّاء بعد الياء، أي أنجيتنا. وقوله تعالى: ﴿كَانُوا اَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ مكتوب «منكم» بالكاف في المُصْحَف الشّاميّ وبالهاء في غيره. وقوله تعالى: ﴿وَاِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ هو هكذا في إمام أهل العراق، وفي إمام أهل الشّام وأهل الحجاز «وَإِذْ نَجَّاكُمْ». وقوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلَتْ اَيْدِيهِمْ﴾ هكذا في بعضها، وفي بعضها «وَما عَمِلَتْه أَيْدِيهِم». وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الَّيْلَ سَكَنًا﴾ هكذا في بعضها، وفي بعضها «وجَاعِل اللّيل» بالألف. وقوله تعالى: ﴿سَارِعُوا اِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ بغير واو قبل السّين، وفي بعضها «وسَارِعُوا» بالواو. وقوله تعالى: ﴿قُلْ اِنَّمَا اَدْعُوا رَبِّى﴾ هكذا في بعضها، وفي بعضها «قال إنّما» بالألف. وقوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾ في بعض المصاحف بحذف الألف من باء حُسْبَانًا، هكذا «حُسْبنًا» وقوله تعالى: ﴿هُرُوتَ وَمُرُوتَ﴾ في بعض

المصاحف بإثبات الألف في الهاء والميم، وفي بعضها بحذفها منهما. وقوله تعالى ﴿ لَوْمَةَ لَائمٍ﴾ في بعض المصاحف هكذا «لئِم» بحذف ألف المدّ. وقوله تعالى: ﴿ فَأَحْيَٰكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ﴾ في بعضها «فَأَحْيَاكُمْ» بالألف وكلمة ﴿ إِبْرَٰهِيمَ﴾ مرسومة في سورة البقرة بحذف الياء في المُصْحَف الشّاميّ والعراقيّ، ومرسومة بإثباتها في المُصْحَف المكّيّ والمدنيّ، وألف التّثنية قد تحذف في بعض المصاحف، وفي بعضها لا تحذف، نحو قوله تعالى: ﴿ إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ﴾ وقوله: ﴿كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ﴾ إلى غير ذلك.

وهذا حسبما ذكره أئمّة القراءات المتقدّمون ونقلوه بالسّند المتّصل عن الثّقات العدول الّذين شاهدوا تلك المصاحف العُثمانيّة.

سبب اختلاف رسوم المصاحف العُثمانيّة

لا ندري لِمَ اختلفت رسوم تلك المصاحف الّتي كُتِبَت بأمر عُثمان بن عَفّان ﷺ وأُرسِلت إلى المُدُن والأمصار؟ وقد أجاب على هذا العلّامة الشّيخ محمّد حَسَنين مخلوف العَدَويّ، وكيل الجامع الأزهر والمعاهد الدّينيّة بمصر، المتوفّى عام ١٣٥١هـ تقريبًا في كتابه «عنوان البيان في علوم التّبيان» بقوله: إنّ هذا الاختلاف بين تلك المصاحف إنّما هو اختلاف قراءات في لغة واحدة[١] لا اختلاف لغات، قصد بإثباته إنفاذ ما وقع الإجماع عليه إلى أقطار بلاد المسلمين واشتهاره بينهم، وإنّما كتبت هذه في البعض بصورة وفي آخر بأُخرى؛ لأنّها لو كرّرت في كلّ مُصْحَف لتوهّم نزولها كذلك، ولو كتبت بصورة في الأصل وبأُخرى في الحاشية، لكان تحكّمًا مع إيهام التّصحيح، ومثل هذا ـ بعد أمر عُثمان ﷺ وبعثه إلى كلّ جهة ما أجمع الصّحابة على الأخذ به ـ لا يؤدّي إلى تنازع أو فتنة؛ لأنّ أهل كلّ جهة قد استندوا إلى أصل مجمع عليه وإمام يرشدهم إلى كيفيّة قراءته.

والحاصل أنّ المصاحف العُثمانيّة كتبت بحرف واحد وهو حرف قريش، وأنّ ذلك الحرف يسع من القراءات ما يرسم بصُوَر مختلفة إثباتًا وحذفًا وإبدالًا، فكتبت في بعضها

---

١ ـ وهي لغة قريش كما سبق الكلام عند جمع عُثمان المُصْحَف.

برواية، وفي بعضها برواية أُخرى، تقليلًا للاختلافات في الجهة الواحدة بقدر الإمكان، فكما اقتصر على لغة واحدة في جميع المصاحف اقتصر على رسم رواية واحدة في كلّ مُصْحَف، والمدار في القراءة على عدم الخروج عن رسم تلك المصاحف، ولذلك لا يحظر على أهل أيّ جهة أن يقرءوا بما يقتضيه رسم الجهة الأُخرى. انتهى كلامه، وهو كلام حسن وجواب سديد.

ولم نقف على شيء من كلام المتقدّمين والمتأخّرين من العلماء في هذا الموضوع سواه، فمن لم يقتنع بجواب الشّيخ العدويّ المذكور، نقول له: إنّ رسم المصاحف العُثمانيّة سرٌّ من الأسرار الّتي لم تهتدِ إلى حلّه فحول العلماء ونوابغ العقلاء كما سنتكلّم عنه، فما علينا غير الاتّباع والتّسليم.

الفصل الثّالث: في رسم القرآن الكريم هل هو توقيفيّ أم لا؟

اختلف العلماء في رسم المُصْحَف العُثمانيّ، فبعضهم يقول: إنّه من اصطلاح الصّحابة، وبعضهم يقول: إنّه توقيفيّ، ويستدلّون عليه بأنّ النّبيّ ﷺ كان هو الّذي يملي زيد بن ثابت القرآن من تلقين جبريل ﵇، كما يشهد بذلك إطباق القُرّاء على قوله تعالى: ﴿وَاخْشَوْنِى﴾ في البقرة بإثبات الياء، وفي المائدة بحذفها في الموضعين، ونظائر ذلك كثيرة، ممّا يدلّ على أنّ هجاء القرآن وكتابته بالتّوقيف وأنّه ليس من الرّسم الموضوع، وقد كتب القرآن في عهد رسول الله ﷺ، لكن غير مجموع في موضع واحد، ولا مرتّب السُّوَر.

والّذي يظهر لنا ـ والله تعالى أعلم ـ أنّ رسم المُصْحَف العُثمانيّ غير توقيفيّ، نستدلّ على قولنا هذا بخمسة أُمور:

الأمر الأوّل ـ أنّ من معجزات النّبيّ ﷺ كونه أُمّيًّا[1] لا يكتب ولا يقرأ كتابًا، كما قال

---

١ ـ فالأُمّيّة في حقّه ﷺ كمال، وفي حقّ غيره نقص، وذلك أنّه لو كان متعلّماً الكتابة والقراءة لقالوا: إنّ هذا القرآن ليس من عند الله، وإنّما وضعه من نفسه بقوّة علمه و معرفته.

تعالى: ﴿ وَمَا كُنْتَ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذًا لَارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ ﴾[1] فكيف يُملي (عليه الصّلاة والسّلام) زيد بن ثابت على حسب قواعد الكتابة والإملاء من نحو الزّيادة والنّقص والوصل والفصل؟

فهل كان يقول ﷺ لكاتب الوحي: اكتُبْ كلمة (إبراهيم) في سورة البقرة كلّها بغير ياء، واكتبها في بقيّة القرآن بالياء، واكتب كلمة ﴿ بِأَيْيدٍ ﴾[2] بياءين، واكتب كلمة ﴿ وَجِايءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ ﴾ بزيادة ألف بعد الجيم، واكتب كلمة (لِشَايْءٍ)[3] بزيادة ألف بعد الشّين، واكتب كلمة: ﴿ أَفَإِينْ مَاتَ ﴾[4] بزيادة ياء قبل النّون، واكتب كلمة ﴿ اللهُ يَبْدَؤُا الخَلْقَ ﴾ بهمزة فوق الواو وألف بعدها، واكتب هذه الكلمات (جَاءُو. فَاءُو. باءُو. تَبَوَّءُو) بغير ألف فيها بعد واو الجماعة، وفيما عدا هذه الكلمات أثبت الألف بعدها، واكتب كلمة (مائة) بالألف، واكتب كلمة (فِئة) بغير ألف، واكتب كلمة (سَعَوْا) الّتي بالحجّ بالألف بعد الواو، واحذفها من (سَعَوْ) الّتي بسبأ، واكتب كلمة (واخْشَوْني) بالياء في البقرة، واحذفها منها في الّتي بالمائدة، واحذف اللّام الثّانية من كلمة (الَّيْل)، وأثبتها في كلمة (اللُّؤْلُؤ) واكتب كلمات: (الصّلٰوة. الزّكٰوة. الرّبٰوا) بالواو، واكتب (قُرَّت عينٍ لِى) بالتّاء واكتب ﴿ قُرَّةَ أَعْيُنٍ ﴾ بالهاء، وافصل كي عن لا في ﴿ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةً ﴾ وأوصلها في ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ وهكذا في جميع القرآن الكريم؟

فإن كان إملاء النّبيّ ﷺ القرآن لكاتب الوحي بهذه الصّفة، فالرّسم توقيفيّ بلا جدال، لكن لم نَر منقولًا أنّ النّبيّ ﷺ كان يملي كاتب الوحي بهذه الصّفة والكيفيّة، فلو كان كذلك لتواتر عنه ﷺ، وما كان ذلك خافيًا على أحد، ولو كان كذلك أيضًا لكان (عليه الصّلاة والسّلام) عارفًا بأُصول الكتابة وقواعد الإملاء، وكيف وهو النّبيّ الأُمّيّ؟!

---

١ ـ العنكبوت /٤٨.

٢ ـ من آية ﴿ وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ ﴾.

٣ ـ من آية ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا * إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهُ ﴾.

٤ ـ من آية ﴿ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ ﴾.

الأمر الثّاني ـ لمّا اختلف زيد بن ثابت ومن معه في كلمة (التّابُوت)، أيكتبونه بالتّاء أم بالهاء؟ رفعوا الأمر إلى عُثمان فأمرهم أن يكتبوها بالتّاء، فلوكان الرّسم توقيفيًّا بإملاء النّبيّ ﷺ بالكيفيّة الّتي ذكرناها، لقال لهم زيد: إنّ النّبيّ ﷺ أمرني بكتابتها، بالتّاء، ولقال عُثمان لزيد كاتب الوحي: اكتبها بالكيفيّة الّتي أملاك بها رسول الله ﷺ.

الأمر الثّالث ـ لو كان الرّسم توقيفيًّا لما اختلف الرّسم في المصاحف الّتي أرسلها عُثمان إلى المُدُن والأمصار كما سبق بيانه قبل هذا الفصل.

الأمر الرّابع ـ لو كان الرّسم توقيفيًّا لصرّح بذلك الإمام مالك، ولما جوّز كتابة الصُّحف والألواح للصّغار المتعلّمين بغيرالرّسم العُثمانيّ، ولصرّح بذلك أيضًا جميع الأئمّة.

الأمر الخامس ـ لو كان الرّسم توقيفيًّا لنعتوه (بالرّسم التّوقيفيّ) أو (بالرّسم النّبويّ)، وما كانوا نعتوه (بالرّسم العُثمانيّ) نسبة لعُثمان بن عَفّان ﷺ.

فاستدلالهم بأنّ زيد بن ثابت كتب كلمة (واخْشَوْني) بالبقرة بإثبات الياء وكتبها في المائدة بحذفها في غير محلّه؛ لأنّ ثبوت الياء أو حذفها يعلم من وقوف القارئ على الكلمة، فإن وقف بالسّكون على نون (واخشوني) كتبت بالنّون فقط، وإن وقف على الياء كتبت بالياء. قال بعضهم:

إنّ مدار الرّسم والكتابه مُعتبر بالوقف والبداءه

فزيد بن ثابت عرف ذلك من وقف النّبيّ ﷺ على الكلمة، ممّا ذكرناه أنّ رسم المُصْحَف ليس توقيفيًّا، وإنّما هو من وضع الصّحابة واصطلاحهم لحكمة لم ندركها.

بقي علينا أن نعرف لماذا لم يكتبوا المُصْحَف على قواعد الكتابة؟ ولماذا لم يمشوا في كتابته على وتيرة واحدة؟ هذا سؤال يجب أن يوجّه إلى الصّحابة الّذين كتبوه بأمر عُثمان ﷺ، وأنّى يكون ذلك؟ وقد ذهبوا إلى جوار ربّهم الكريم، ومن هنا يقول العلماء: إنّ رسم المُصْحَف سرّ من الأسرار لم يطّلع عليه أحد، وإنّ خطّه معجز كلفظه المقروء، وإذا كان أهل القرن الأوّل وأهل القرن الثّاني لم يعرفوا سرّ هذا الأمر ـ كما سيأتي في الصّحيفة التّالية ـ فكيف يعرفه المتأخّرون عنهم بأكثر من ألف سنة، فليس علينا إلّا

التّسليم والاتّباع بدون مناقشة ولا جدل.

هذا ولا تتوهَّمَنّ عليهم السّهو أو الخطأ في كتابة كلام الله تعالى، وقد مرّ عليك بطلان ذلك في الفصل الثّالث من الباب الثّاني في ضبط وتصحيح المُصْحَف الكريم بصحيفة: ٦١، ولا يخطرنّ أيضًا ببالك أنّهم ما كانوا يعرفون أُصول الكتابة، فلذلك اضطربوا في رسم المُصْحَف، فإنّ هذا وهم باطل، كما سنقيم الدّليل عليه في الفصل الخامس.

الفصل الرّابع: في حكم اتّباع رسم المُصْحَف العُثمانيّ

حكم اتّباع رسم المُصْحَف العُثمانيّ الوجوب باتّفاق الأئمّة قاطبة، وإن لم ندرك حكمة كتابته على هذه الصّورة من الرّسم المخالف لقواعد الكتابة الإملائيّة، وإليك تفصيل ذلك... **[ثمّ ذكر قول مالك والدّانيّ ورواية أشْهب وقول ابن حنبل، كما تقدّم عن الزّركشيّ، فقال:]**

قال القُرطبيّ في أوائل تفسيره: وقال أَشْهَب سمعت مالكًا، وسئل عن العشور الّتي تكون في المصحف بالحُمرة وغيرها من الألوان، فكره ذلك، وقال: تعشير المُصْحَف بالحِبْر لا بأس به. وسئل عن المصاحف يكتب فيها خواتم السُّوَر في كلّ سورة ما فيها من آية، قال: إنّي أكره ذلك في أُمّهات المصاحف أن يكتب فيها شيء أو يشكل، فأمّا ما يتعلّم به الغلمان من المصاحف فلا أرى بذلك بأسًا. قال أشْهَب. ثمّ أخرج إلينا مُصْحَفًا لجدّه كتبه إذ كتب عُثمان المصاحف، فرأينا خواتمه من حِبْر على عمل السِّلْسِلة في طول السّطور، ورأيته معجوم الآي بالحِبْر قوله: «معجوم الآي بالحِبْر» أي موضوع في آخر كلّ آية نقطة من الحِبْر للفصل بين الآيات. انتهى.

قال الخرّاز في «مورد الظّمآن» مشيرًا إلى إجابة مالك:

وماللكٌ حَضَّ على الإتْباع ... لِفعلهم وتَركِ الابتِداع
إذ مَنَع السّائلَ من أن يُحدثا ... في الأُمّهات نَقَط ما قد أُحدِثا
وإنّما رآه للصّبيانِ ... في الصُّحُف والألواح للبَيانِ

وَوَضَع النّـاسُ عـليهِ كُـتُبا كـلٌّ يـبيّن عـنه كـيف كُـتِبَا
أجَلّها فـاعلم كـتاب المُـقنع وقـد أتـى فـيه بـنَصٍّ مُـقنَع

قوله : وإنّما رآه للصّبيان الخ ، أي أنّ مالكًا ﷺ جوّز كتابة الألواح والصُّحُف بـغير الرّسم العُثمانيّ للصّغار الّذين يتعلّمون القرآن حتّى لا يصعب عليهم التّعليم ، وهذا القول عن مالك ذكره أيضًا العلّامة الشّيخ محمّد مكّيّ نصر في كتابه «نهاية القول المفيد في علم التّجويد» .

وقال الشّيخ محمّد العاقب الشّنقيطيّ ﷺ :

رسـم الكـتاب سُـنّةٌ مـتّبعه كما نحا أهلُ المَناحي الأربعه
لأنّـــه إمّـا بأمـر المـصطفى أو باجتماع الرّاشدين الخُلفا
وَكـلٌّ مـن بَـدَّل مـنه حَـرفا بـاء بكُـفرٍ أو عـليه أشْـفا[1]

وقال القاضي عَيّاض في آخر كتاب «الشّفا» : أجمع المسلمون أنّ من نقص حرفًا قاصدًا لذلك ، أو بدّله بحرف آخر مكانه ، أو زاد فيه حرفًا ممّا لم يشمل عليه المُصْحَف الّذي وقع عليه الإجماع ، وأجمع على أنّه ليس من القرآن ، عامدًا لكلّ هذا أنّه كـافر . انتهى كلامه ، وأيّده شُرّاحه .

وقال الشّيخ عبد الرّحمان بن القاضي المغربيّ : ولا يجوز مخالفة مرسوم المُصْحَف العُثمانيّ ، ولا يلتفت إلى اعتلال من خالف بقوله : إنّ العامّة لا تعرف مرسوم المُصْحَف ، ويدخل عليهم الخلل في قراءتهم في المُصْحَف إذا كتب على المرسوم العُثمانيّ ، إلى آخر ما علّلوا به ، فهذا ليس بشيء ، لأنّ من لا يعرف المرسوم من الأُمّة يجب عليه أن لا يقرأ في المُصْحَف ، حتّى يتعلّم القراءة على وجهها ويتعلّم مرسوم المُصْحَف ، فإن فعل غـير ذلك فقد خالف ما أجمعت عليه الأُمّة ، وحكمه معلوم في الشّرع الشّريف ، ومن عـلّل بشيء فهو مردود عليه؛لمخالفته للإجماع المتقدّم،وقد تعدّت هذه المفسدة إلى خلق كثير من النّاس في هذا الزّمان،فليحتفظ من ذلك في حقّ نفسه وحقّ غيره . من«إيقاظ الأعلام».

---

١ ـ قال في المصباح : أشفيت على الشّيء بالألف : أشرفت .

وجاء في كتاب «نهاية القول المفيد في علم التّجويد» ما نصّه: أجمع أهل الأداء وأئمّة القُرّاء على لزوم تعلّم مرسوم المُصْحَف العُثمانيّ فيما تدعو إليه الحاجة، وقال الإمام الخرّاز في كتابه: «عمدة البيان في الزّجر عن مخالفة رسم المصاحف» ما نصّه:

فواجب على ذَوِي الأذهانِ — أن يتّبعُوا المرسومَ في القرآنِ
ويقتَدُوا بمن رآه نظرا — إذ جعلوه للإمامِ وُزَرا
وكيف لا يصحّ الاقتداء — بما أتى نصًّا به الشّفاء
روى عَيّاضُ أنّه من غيّرا — حَرفًا من القرآن عمدًا كَفَرا
زيادةً أو نَقصًا أو إن بَدَّلا — شيئًا من الرّسم الّذي تأصّلا.

فعلم ممّا سبق إجماع الأئمّة على عدم جواز كتابة القرآن بغير الرّسم العُثمانيّ، أمّا ما ذكره الدِّمياطيّ في كتابه: «إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر» بأنّ شيخ الإسلام العزّ بن عبد السّلام قال... [**وذكر كما تقدّم عن الزّركشيّ ثمّ قال:**].

فإن قيل: لِمَ لم يقولوا باتّباع رسم الصُّحُف البكريّة، وهي كتبت قبل مُصْحَف عُثمان؟

فنقول: إنّ مُصْحَف أبي بكر كان مكتوبًا بجميع الأحرف السّبعة، ولابدّ أن تكون كتابة كلّ حرف منها، برسم صريح لا يحتمل قراءة حرف آخر، وإنّ أبا بكر لم يحمل النّاس على اتّباع مُصْحَفه؛ لعدم الضّرورة إلى ذلك كما سبق بيانه[1]، فإنّ النّاس كانوا يقرءون في زمنه بالأحرف السّبعة، فكان مُصْحَفه الّذي جمعه محفوظًا عنده، ثمّ كان عند عمر، ثمّ كان عند حَفْصَة بنت عمر، فلمّا ماتت غُسِل غَسْلًا فلم يبق له أثر[2].

أمّا مُصْحَف عُثمان فقد استنسخه من الصُّحُف البكريّة على حرف واحد فقط من الأحرف السّبعة وهو حرف قريش، وترك الأحرف السّتّة الباقية خشية اختلاف النّاس في القراءة، وأمر بحرق جميع الألواح والمصاحف غير مُصْحَفه الّذي جمعه حتّى لا تكون

---

١ ـ انظر: الفصل الأوّل من الباب الثّاني عند جمع أبي بكر للقرآن.

٢ ـ تقدّم في الجمع الثّالث سبب غسل الصُّحُف البكريّة الّتي كانت عند حفصة رضي الله عنها بعد وفاتها.

فرقة ولا اختلاف، وحمل النّاس على مُصْحَفه، ووافقه الصّحابة على هذا العمل المبرور، فصار اتّباعه واجبًا في ترتيبه ورسمه، وأنّ كلّ مُصْحَف من المصاحف الّتي أرسلها عُثمان إلى المُدُن والأمصار كتب برسم غير رسم الآخر؛ ليحتمل الرّسم وجهًا من القراءات[١]، فلمّا صار العمل على هذه المصاحف العُثمانيّة، قالوا بوجوب اتّباع رسم أيّ مُصْحَف منها، ولابدّ أن يكون رسم مُصْحَف عُثمان موافقًا لرسم الصُّحُف البكريّة في حدود الحرف الواحد الّذي جمع مُصْحَفه عليه، وهو حرف قريش، خصوصًا في حذف الألف من نحو: «الكتٰب والإنسٰن وإسحٰق وإسمٰعيل» وزيادة الواو في نحو «أُولئك وأُولوا» وغير ذلك، والله تعالى أعلم بغيبه.

وممّا يناسب هذا المقام ذكر أربعة أسئلة من الأسئلة الّتي كنّا بعثناها لمشيخة المقارئ المصريّة مع الإجابة عليها.

فالسّؤال الأوّل ـ هل من ضمن القراءات المتواترة[٢] قراءة روعي فيها رسم المُصْحَف العُثمانيّ أم لا؟

فأجابنا عليه شيخ القُرّاء هناك فضيلة الأُستاذ المحقّق الشّيخ عليّ محمّد الضّبّاع[٣] بقوله: رسم المُصْحَف ركن من أركان القراءة، فكلّ قراءة مراعى فيها هذا الرّسم. وقد وردت نصوص أئمّة الأداء بأنّ أئمّة القراءة بالكوفة وأبا عمرو المازنيّ ونافع بن أبي نُعَيم المدنيّ اعتنوا بمتابعة خطّ المُصْحَف في الوقوف الاختباريّة[٤]؛ لقصد توقيف القارئ على حقيقة رسمها، واستحسن ذلك المحقّقون لسائر القُرّاء.

والسّؤال الثّاني ـ هل يطلق على من كتب مُصْحَفًا بقراءة من القراءات المتواترة أنّه خالف رسم المُصْحَف العُثمانيّ، وأنّه ارتكب محظورًا أم لا؟

---

١ ـ انظر في آخر الفصل الثّاني من الباب الثّالث؛ لتقف على علّة اختلاف الرّسم في المصاحف العُثمانيّة.

٢ ـ سيأتي بيان القراءات المتواترة في السّؤال الثّالث قريباً.

٣ ـ الضّبّاع بالضّاد المعجمة والباء الموحّدة المشدّدة.

٤ ـ الوقف الاختباريّ بالباء الموحّدة: هو اختبار القارئ ليعلم كيف يقف على رسم المُصْحَف العُثمانيّ، من مقطوع وموصول وثابت ومحذوف وتاء تأنيث لم تكتب بهاء.

فأجابنا عليه شيخ القُرّاء المذكور بقوله: «كاتب المُصْحَف إذا رسم هجاء كلماته بصُوَرها الرّسميّة على وجه ممّا أثر عن أصحاب رسول الله ﷺ، والتزم ـ فيما ورد فيه منها رسمان كلّ منهما لقراءة ـ رسمًا يطابق قراءة معيّنة من القراءات المتواترة، ثمّ ضبطه بأيّ طريق من طرق الضّبط على وجه معتبر عند أهل الأداء، فلا يقال: إنّه خالف الرّسم العُثمانيّ، ولا أنّه ارتكب محظورًا، وإن كانت الصّورة الّتي أتى بها لا تحكي صورة بعينها لمُصْحَف من المصاحف السّتّة[1]؛ لأنّ المعتبر في متابعة الرّسم العُثمانيّ تصوير الكلمة القرآنيّة على وجه أثر عن تلك المصاحف أو بعضها، وأمّا الضّبط فقد جرى عمل المسلمين على التّرخيص به دفعًا للالتباس ومنعًا للتّحريف والخطأ في كلام ربّ العالمين».

والسّؤال الثّالث ـ ما هي القراءات المتواترة؟ وكم عددها وما أسماؤها؟ وما معنى القراءة الشّاذّة؟ وهل تصحّ الصّلاة بها في أحد المذاهب أم لا؟ وما مثالها؟ وهل من يقرأ بها في غير الصّلاة للتّعبّد يثاب عليها أم لا؟ فإن لم تصحّ الصّلاة بها ولم يؤجر قارئها، فما معنى كونها قراءة شاذّة؟ وهل يترتّب عليها حكم شرعيّ أم لا؟

فأجابنا عليه شيخ القُرّاء المذكور بقوله: «القراءات المتواترة هي كلّ قراءة صحّ سندها بنقل جماعة، لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم من البداءة إلى المنتهى، ووافقت العربيّة مطلقًا ووافقت أحد المصاحف العُثمانيّة ولو تقديرًا، والّذي جمع في زماننا هذه الأركان الثّلاثة هو قراءة الأئمّة العشرة[2]: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائيّ، وأبو جعفر، ويعقوب، وخلف، أخذها الخلف عن السّلف إلى أن وصلت إلينا، فقراءة أحدهم كقراءة باقيهم في كونها مقطوعًا بها ...» إلخ.

وقد اكتفينا بهذه النّبذة من إجابته على سؤالنا المذكور المتشعّب بيانًا للقراءات

---

١ ـ هذا على القول بأنّ المصاحف الّتي أرسلها عُثمان بن عفّان إلى الأمصار ستّة، وقد تقدّم ذكر الاختلاف في عددها فراجعه في صحيفة: ٧٩.

٢ ـ سيأتي الكلام على ذكرهم وتاريخ وفاتهم في الفصل الأوّل من الباب الرّابع.

المتواترة، ولم نذكر بقيّة الإجابة خوفًا من التّطويل مع أنّها نافعة قيّمة، كيف لا وهي صادرة، من علّامة محقّق؟ أكثر الله من أمثاله[١].

ولمّا كان في الإجابة بعض جمل تحتاج لزيادة الإيضاح، رأينا أن نعقّب عليها بشرح مختصر نقلناه من كتاب «عنوان البيان في علوم التّبيان»، وهو منقول عن الإمام ابن الجَزَريّ، فنقول... [**ثمّ ذكر شروط الصّحّة في القراءات نقلًا عن ابن الجَزَريّ، كما سيجيء عنه في باب القراءات**].

ولقد طلبنا من الأُستاذ الجليل مرجع القُرّاء وعمدتهم عندنا بمكّة المشرّفة، الشّيخ أحمد بن محمّد التّيجيّ ﷺ إيضاح ما ذكر من إسكان بارئكم، ويأمركم، وأولو الأرحام، والفصل بين المضافين في مثل: «قتل أولادَهم شركائهم»، (فأجابنا بما يأتي)... [**ثمّ ذكر نماذج من كيفيّة قراءات أبي عمرو بن العلاء، وابن عامر، وإن شئت فراجع**].

والسّؤال الرّابع ـ هل يجوز إتلاف المصاحف المطبوعة على غير رسم المُصْحَف العُثمانيّ أم لا؟ وهل لها حرمة أم لا؟

فأجابنا عليه شيخ القُرّاء المذكور بقوله: «إذا كان في المُصْحَف المطبوع كلمات رسمت على خلاف الرّسم العُثمانيّ المشهور، وكانت هذه الكلمات ممّا يترتّب على رسمها كذلك إخلال بحكم من أحكام تلاوة القرآن، كوصل ما أثر عن الرّسم العُثمانيّ قطعه وعكسه، أو كرسم هاء التّأنيث الّتي يقتضي الرّسم العُثمانيّ رسمها بالتّاء هاء، فخشية أن يتسرّب التّحريف إلى اللّفظ الشّريف يتعيّن إتلاف ذلك المُصْحَف إذا تعذّر إصلاحه، أمّا إذا كانت تلك الكلمات ممّا لا يترتّب على رسمها كذلك إخلال بحكم من أحكام اللّفظ، كإثبات بعض الألفات أو الياءات أو الواوات المحذوفات في الرّسم العُثمانيّ لقصد الاختصار، فلا بأس ببقائه واحترامه، تبعًا لما جرى عليه بعض متأخّري المشارقة من التّرخيص بإثباتها، تيسيرًا على العامّة وتنزيلًا لها منزلة الضّبط، لأنّها تؤدّي ما يؤدّيه، ولم أر في ذلك نصًّا يعتدّ به، وهل تعدّ هذه الأحرف من القرآن أو لا؟ الظّاهر

---

١ ـ انظر نصّ الإجابة بتمامها في آخر الكتاب.

من عمل العادّين أنّ منهم من عدّها مراعاة للفظ، ومنهم من أسقطها مراعاة للخطّ العُثمانيّ، وهذا أولى وأحوط محافظة على المرسوم وخشية أن يزاد في القرآن ما ليس منه.

انتهت الأسئلة الأربعة والإجابة عليها، وسيأتي في آخر الكتاب جميع الأسئلة والأجوبة.

فخلاصة ما تقدّم: أنّ الواجب علينا اتّباع رسم المُصْحَف العُثمانيّ وتقليد أئمّة القراءات، خصوصًا علماء الرّسم منهم والرّجوع إلى دواوينهم العظام، كالمقنع لأبي عمرو الدّانيّ والعقيلة للشّاطبيّ، فإنّ أئمّة القراءات المتقدّمين قد حصروا مرسوم القرآن الكريم كلمة كلمة على هيئة ما كتبه الصّحابة في المصاحف العُثمانيّة، ونقلوا ذلك بالسّند المتّصل عن الثّقات العدول الّذين شاهدوا تلك المصاحف.

هذا ولقد بحثنا كثيرًا في دَوْر الكتب «الكُتُبخانات» بالحجاز ومصر عن نفس المصاحف العُثمانيّة، فلم نقف على خبر موثوق نطمئنّ إليه بوجودها.

ولقد جاء في «خلاصة الوفا بأخبار دار المصطفى» للسّمهوديّ أنّه في الحريق الأوّل الّذي حصل للمسجد النّبويّ سنة ستّمائة وأربع وخمسين للهجرة كان من جملة ما احترق الكتب والمصاحف، ولم يسلم من الحريق سوى بعض أشياء منها المُصْحَف الشّريف العُثمانيّ...» إلخ.

فعلى هذا كان المُصْحَف العُثمانيّ موجودًا بالحرم النّبويّ بالمدينة المنوّرة إلى التّاريخ المذكور، ثمّ لا يعلم أحد أين ذهب؟ ويقول بعض من نعاصرهم: إنّه كان موجودًا بالمدينة المنوّرة إلى أن خرج الأتراك من الحجاز عام ألف وثلاثمائة وأربع وثلاثين، وإنّه ربّما نقل إلى الأستانة.

ولقد رأينا في «مجلّة الدّنيا وكلّ شيء» الّتي تصدر بمصر في كلّ أُسبوع مرّة واحدة بتاريخ ٢٨ جمادى الثّانية عام ١٣٥٧هـ الموافق ٢٤ أغسطس عام ١٩٣٨ أنّ حكومة ألمانيا ستعيد في ستّة أشهر من تنفيذ المعاهدة الحاليّة إلى حكومة ملك الحجاز النّسخة الأصليّة لمُصْحَف الخليفة عُثمان بن عفّان ﵁ والّتي أخذت من المدينة المنوّرة

بواسطة القُوات الأتراك، وثبت أنّها سلّمت للإمبراطور السّابق غليوم الثّاني، هذا ما وقفنا عليه في هذا الشّأن[١].

فوائد اتّباع الرّسم العُثمانيّ

اعلم؛ أنّ في اتّباع الرّسم العُثمانيّ جملة فوائد:

منها ـ وقوف النّاس على كيفيّة كتابة المصاحف في ابتداء الأمر.

ومنها ـ النّصّ على بعض اللّغات الفصيحة، ككتابة هاء التّأنيث تاء على لغة طيّء، وكحذف ياء ﴿ يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ ﴾ على لغة هُذَيل.

ومنها ـ إفادة المعاني بالقطع والوصل في بعض الكلمات، نحو: ﴿ أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ فإنّ قطع «أم» عن «من» يفيد معنى «بل» دون وصلها بها.

ومنها ـ أخذ القراءات المختلفة من اللّفظ المرسوم برسم واحد نحو: ﴿ وَمَا يَخْدَعُونَ اِلَّا اَنْفُسَهُمْ﴾ فلو كتبت «وما يخادعون» لفاتت قراءة «وما يخدعون».

ومنها ـ عدم الاهتداء إلى تلاوته على حقّه إلّا بالتّلقّي، شأن كلّ علم نفيس يتحفّظ عليه، انتهى. من إجابة مشيخة المقارئ المصريّة لأسئلتنا، وفي آخر الكتاب تجد نصّ جميع الأسئلة والإجابة عليها.

الرّدّ على الإفرنج: القائلين باستنباط القراءات من الرّسم

يقول بعض المستشرقين من الإفرنج، أمثال جولدزيهر اليهوديّ، ونُولْدِكِه الألمانيّ المولود عام ١٨٣٦م[٢]: إنّ رسم المُصْحَف هو الأصل، وإنّ القراءات تابعة له،

١ ـ الظّاهر أنّ هذه الحكاية لا أصل لها بتاتاً، فمُصْحَف عُثمان بن عَفّان ﷺ إن لم يكن محفوظاً في المتاحف التّركيّة فلا وجود له أصلاً، ومن المستحيل وجوده لدى الإفرنج، والله تعالى أعلم به وبغيبه.

٢ ـ كان بدء اهتمام الإفرنج باللّغة العربيّة من القرن العاشر للميلاد، ثمّ زاد اهتمامهم باللّغات الشّرقيّة كالعربيّة والتّركيّة والفارسيّة، وتخصّص أُناس منهم في دراستها، فترجموا كثيرًا من العلوم إلى لغاتهم. ومن القرن

←

نشأت عن عدم وجود الشَّكْل والنَّقْط ـ أي الحركات والإعجام في الحروف والكلمات ـ أيّام الصّحابة، فنحن نردّ هنا على قولهم هذا بالبرهان القاطع، حتّى لا يتوهّم ذلك أحد من المسلمين، وأنّى لهؤلاء الإفرنج أن يفهموا كلام ربّ العالمين وشريعة خاتم النّبيّين محمّد ﷺ وهم قد كفروا به؟ ولئن استمعنا إلى فلسفتهم وآرائهم في بعض المواضيع، لا نسمح لهم أن يتناولوا الأبحاث الدّينيّة الإسلاميّة، ويخوضوا في المسائل الدّقيقة المهمّة، على أنّنا لا ننكر للغربيّين نظريّاتهم الصّائبة في بعض النّواحي التّاريخيّة، واستكشافاتهم العظيمة للآثار العُمْرانيّة، ومخترعاتهم الهائلة في المصالح الحيويّة، وإنّما ننكر عليهم الخوض في الأبحاث الدّينيّة الإسلاميّة؛ لأنّها غير مبنيّة على التّصوّرات العقليّة والتّخيّلات الفكريّة، بل إنّها مبنيّة على قول الله تبارك وتعالى وعلى سُنّة نبيّنا العربيّ الكريم محمّد ﷺ، وهم لا يؤمنون بكتاب الله ولا يقرّون برسالة نبيّنا، ولا يعرفون من اللّغة العربيّة ودقائقها ما يعرفه أهلها، فمن الإنصاف والعدل أن يرجعوا إلى كبار علمائنا الأعلام فيما يشكل عليهم من الأُمور، إذا ما أرادوا الوصول إلى الحقيقة. وإليك فساد رأيهم في بحث القراءات.

اعلم؛ أنّنا لو أخذنا بقولهم هذا للزم أنّ الصّحابة والتّابعين هم الّذين استنبطوا هذه القراءات من رسم المُصْحَف العُثمانيّ، فعليه يكون قد تطرّق التّحريف والتّبديل في القرآن العظيم، وهذا مستحيل بصريح قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [1] وقوله جلّ جلاله: ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [2].

وحاشا لله أن يتهاون الصّحابة أو يعملوا برأيهم في أمر من أُمور الدّين، فضلًا عن

← الثّامن عشر للميلاد إلى الآن نبغ كثيرون منهم. وقد ذكر جورجي زيدان في كتابه: «تاريخ آداب اللّغة العربيّة»، أسماء طائفة من المستشرقين وأعمالهم، فراجعه إن شئت.

١ـ الحِجر /٩.

٢ ـ فصّلت /٤١ ـ ٤٢.

القرآن الكريم الّذي هو أساس الدّين الإسلاميّ الحنيف، وإنّما هم تلقّوه عن رسول الله ﷺ مشافهةً وسماعًا كلمةً كلمةً، وآيةً آيةً، وسورةً سورةً بالقراءات الّتي تدخل في معنى حديث «إنّ هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف، فاقرءوا ما تيسّر منه».

ولقد وصل إلينا القرآن المجيد من رسول الله ﷺ بالتّواتُر القطعيّ والإسناد الصّحيح عن الثّقات العدول والعلماء الفحول طبقة بعد طبقة، فالقراءات مأخوذة من النّبيّ ﷺ مشافهةً وسماعًا، وليست مستخرجة من رسم المُصْحَف، بل الرّسم تابع لها مبنيّ عليها، وأيّ دليل أعظم على هذا ممّا وقع لعمر بن الخطّاب مع هِشام بن حكم، حينما سمعه يقرأ سورة الفرقان على حروف كثيرة لا يعرفها عمر؟ وممّا وقع لأُبيّ بن كعب في المسجد مع الرّجلين اللّذين قرأ كلّ منهما سورة النّحل في الصّلاة بقراءة تخالف قراءة أُبيّ، وممّا وقع لعبد الله بن مسعود مع رجل سمعه يقرأ قراءة تخالف قراءته، وممّا وقع كذلك مع غير هؤلاء، فيحتكمون إلى رسول الله ﷺ، فيقرّ كلًّا منهم على قراءته ويقول: «إنّ هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف، فاقرءوا ما تيسّر منه»، وتفصيل ما وقع لهؤلاء الصّحابة الأجلّاء مذكور في الفصل الخامس في نزول القرآن على سبعة أحرف، فراجعه وهو بصحيفة: ٨١.

ولقد أنعمنا النّظر فوجدنا أنّه لا يمكن أخذ القراءات من رسم المُصْحَف العُثمانيّ؛ إذ الرّسم لم يوضع للدّلالة على شيء منها، وما جاء من قراءة بعض الكلمات بالغيبة والخطاب أو بالرّفع والنّصب، إنّما هو بالتّلقّي والأخذ من رسول الله ﷺ، لا لاحتمال ذلك من صورة الرّسم الخالية من النَّقْط والتّشكيل في ذلك الزّمن.

وإليك بيان ذلك ليتّضح لك ما ذكرناه: فمثلًا قول الله تعالى: ﴿ اَمْ تَقُولُونَ اِنَّ اِبْرَاهِيمَ وَاِسْمٰعِيلَ وَاِسْحٰقَ وَيَعْقُوبَ وَالْاَسْبَاطَ ... ﴾ [1] قرئ «أم يقولون» بالغَيبة و«أم تقولون» بالخطاب، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا اللّٰهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ * وَلَئِنْ اَتَيْتَ ... ﴾ [2] قرئ «يعملون»

١ ـ البقرة /١٤٠.

٢ ـ البقرة /١٤٤ ـ ١٤٥.

بالغيبة وبالخطاب، وقوله تعالى: ﴿وَاللهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلونَ * قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا...﴾[١] قرئ بالغيبة وبالخطاب، وقوله: ﴿وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا...﴾[٢] قرئ بالغيبة وبالخطاب.

كلّ ذلك كان بالتّلقّي من النّبيّ ﷺ، لا من رسم المُصْحَف الّذي يحتمل القراءة بالياء والتّاء لعدم وجود النَّقْط فيه، فلو كان كذلك لقرئ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْفَعُهَا شَفَاعَةٌ وَلَا هُمْ...﴾[٣] بالياء والتّاء، مع أنّه ما قرئ إلّا بتاء التّأنيث فقط بخلاف قوله تعالى: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ...﴾[٤] فقد قرئ بالياء والتّاء.

وقول الله تعالى: ﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحٰقَ ومِنْ وَرَاءِ إِسْحٰقَ يَعْقُوبَ﴾[٥] قرئ يعقوب بالنّصب والرّفع، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُسْئَلُ عنْ أَصْحَابِ الجَحِيمِ * ولَنْ تَرْضٰى عَنْكَ...﴾[٦] قرئ «ولا تَسأل» بالرّفع والجزم، وقوله تعالى: ﴿واتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾[٧] قرئ بكسر الخاء وفتحها، وقوله تعالى: ﴿فأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا...﴾[٨] قرئ بالتّشديد والتّخفيف، وقوله تعالى: ﴿وَلٰكِنَّ البِرَّ مَنْ اٰمَنَ بِاللهِ...﴾[٩] قرئ بتشديد ولكن ونصب البرّ، وقرئ بتخفيف ولكن ورفع البرّ.

كلّ ذلك كان بالتّلقّي من النّبيّ ﷺ لا من رسم المُصْحَف الّذي يحتمل القراءة بالرّفع والنّصب أو بالكسر والجزم؛ لعدم وجود الحركات في المُصْحَف في ذلك الزّمن، فلو كان كذلك لقرئ قوله تعالى: ﴿إِذَا قَضٰى اَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾[١٠] بنصب (فيكون) مع

---

١ ـ البقرة /٩٦ ـ ٩٧.

٢ ـ البقرة /١٥٨.

٣ ـ هذه الآية قبل ﴿وَإِذِ ابْتَلٰى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ بسورة البقرة.

٤ ـ هذه الآية بعد ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالبِرِّ﴾ بأربع آيات، بسورة البقرة.

٥ ـ هود /٧١.

٦ ـ البقرة /١١٩ ـ ١٢٠.

٧ ـ البقرة /١٢٥.

٨ ـ البقرة / ١٢٦.

٩ ـ البقرة /١٧٧.

١٠ ـ آل عمران /٤٧.

أنّه ما قرئ إلّا بالرّفع فقط، بخلاف قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾[1] فقد قرئ «فيكون» بالرّفع وبالنّصب.

ثمّ إنّه ما كلّ كلمة رسمت في المُصْحَف العُثمانيّ لتدلّ على القراءات، لكن أحيانًا توافق القراءات الرّسم، نحو: «تعلمون» بالتّاء والياء، و«يغفر لكم» بالياء والنّون، «وفاكهين» و«فَكِهين»، و«أسرى» و«أُسارى»، و«تفادوهم» و«تفدوهم».

وأحيانًا تقرأ الكلمة بجملة وجوه، بينما الرّسم لا يدلّ على كلّ ذلك، نحو كلمة: «جِبريل»، فقد قرئت بكسر الجيم وفتحها، وقرئت «جَبرَءيل» بفتح الجيم والرّاء وبعدها همزة مكسورة ممدودة، وقرئت «جَبْرِءِل» بفتح الجيم والرّاء وبعدها همزة مكسورة غير ممدودة، وكلمة «ميكال» قرئت بلا همزة، وقرئت «ميكاءيل» بهمزة مكسورة ممدودة، وقرئت «ميكاءل» بهمزة مسكورة غير ممدودة.

وأحيانًا لا يرمز الرّسم إلى شيء من القراءات وإن خالف قواعد الإملاء، نحو: ﴿ لَاَاذْبَحَنَّهُ ﴾، ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاىْءٍ ﴾، ﴿ وَجِاىءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ ﴾ بزيادة ألف في الكلمات الثّلاث، ونحو: ﴿ وَالسَّماءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْيدٍ ﴾، ﴿ وبِأَيِّيكُمُ الْمَفْتُونَ ﴾ بزيادة ياء فيهما، ونحو: (سُبْحٰن الله، وسليمٰن، وإسْحٰق، وجاءو، وفاءو) بحذف الألف منها، فهذه الكلمات ونحوها ليس فيها غير قراءة واحدة، وهي الّتي نقرؤها اليوم وإن جاء رسمها على خلاف القاعدة[2].

فعلم ممّا ذكرناه أنّ القراءات هي الأصل وأنّ الرّسم تبع لها، لا كما يقول المستشرقون من الإفرنج: إنّها ناشئة من الرّسم وتابعة له، ولا نعتقد أنّه يوجد مسلم على وجه الأرض يأخذ بآرائهم المبنيّة على التّخيّلات، ويترك أقوال أئمّة المسلمين وعلمائهم المستندة إلى الكتاب والسّنّة.

---

١ ـ يٰس /٨٢.

٢ ـ أخذنا ما ذكرناه من أوجه القراءات من الأُستاذ الجليل الشّيخ أحمد التّيجيّ ﷺ المتقدّم ذكره في الفصل الخامس من الباب الثّاني.

الفصل الخامس: في معرفة الصّحابة لقواعد الإملاء والكتابة

يعتقد كثير من النّاس أنّ الصّحابة (رضوان الله عليهم) ما كانوا يعرفون قواعد الإملاء وأُصول الكتابة، ويستدلّون على هذا برسم المُصْحَف العُثمانيّ، حتّى ابن خَلْدون يقول بهذا في مقدّمته، على أنّهم لو قالوا: إنّ الكتابة لم تكن منتشرة فيهم، لكان أولى من نسبتهم إلى جهل أُصولها وقواعدها مع أنّها ما وصلت إلينا إلّا منهم.

ونحن نعتقد اعتقادًا جازمًا بأنّ الصّحابة كانوا يعرفون قواعد الإملاء، والكتابة حقّ المعرفة[١]، نستدلّ على قولنا هذا استدلالًا فنّيًّا بثلاثة أُمور:

الأمر الأوّل ـ قال الآلوسيّ في تفسيره «روح المعاني» ما نصّه: «والظّاهر أنّ الصّحابة كانوا متقنين رسم الخطّ عارفين ما يقتضي أن يكتب وما يقتضي أن لا يكتب، وما يقتضي أن يوصل وما يقتضي أن لا يوصل إلى غير ذلك، لكن خالفوا القواعد في بعض المواضع لحكمة».

قوله: في بعض المواضع، أي من القرآن الكريم ورسم كلماته، فالآلوسيّ وهو العالم المتبحّر وصاحب التّفسير الكبير لا يقول هذا إلّا بعد النّظر والتّحقيق، وإن لم يذكر الشّواهد الّتي تؤيّد قوله.

الأمر الثّاني ـ ممّا لا يخفى على أحد أنّ الصّحابة كانوا يراسلون الملوك والأُمراء في مهمّات الأُمور، وكانوا يكتبون فيما بينهم العقود والمستندات من بيع وشراء وضمان وعطاء، فلو كتبوا هذه الأُمور على غير قواعد الإملاء والكتابة لأدّى ذلك إلى الالتباس والخطأ في فهم مرادهم، مع أنّ الحروف والكلمات ما وضعت إلّا لتدلّ على الكلام الملفوظ[٢]، فإن اختلفت كتابته اختلف اللّفظ، فاختلف المعنى فاختلط الأمر عليهم.

وأيّ دليل أعظم على نباهة العرب قبل اختراع الحركات «التّشكيل» من تفرقتهم

---

١ ـ لا ننكر أنّ الأُمّيّة كانت متغلّبة عليهم والتّعليم لم يكن منتشرًا بينهم، لكن نقول: إنّ المتعلّمين منهم كانوا متقنين القراءة والكتابة على الوجه الصّحيح والقواعد المرعيّة، كما سيظهر لك في هذا الفصل.

٢ ـ ولذلك عرفوا الخطّ بأنّه تصوير اللّفظ بحروف هجائيّة.

في الكتابة بين عمر و بين عمرو بزيادة الواو في الاسم الأخير ؛ لئلّا يحصل لبس واشتباه فلو تأمّلت لم اختاروا الواو علامة للتّفرقة بين الاسمين دون غيرها من الأحرف الهجائيّة لظهر لك ذكاؤهم المفرط وقوّة تفكيرهم في ذلك ، فإنّه لم يصلح لهذا غير حرف الواو فقط.

على أنّ بعض كتاباتهم وخطوطهم لا زالت محفوظة لدينا ، ففي دار الكتب العربيّة بمصر يوجد كثير من كتابة القرن الأوّل والقرون الّتي تليه على الأحجار والجلود والأوراق البُرْدِية [١] ، وقد شاهدناها بأنفسنا حين إقامتنا بها ، وقرأناها فلم نجد فيها خطأ إملائيًّا ولا غلطة كتابيّة ، وكنّا نرغب أن نضع هنا صورة صحيفة من القرآن الكريم المكتوب في عهد الصّحابة ورسم شيء من خطوطهم ، غير أنّ ظروف الحالة لم تساعدنا على ذلك ، لكن وضعنا بعض ذلك في كتابنا «تاريخ الخطّ العربيّ وآدابه» فراجعه إن شئت.

ولا نذهب بك بعيدًا فهذه جبال الحجاز كم توجد في صخورها وأحجارها من كتابات الصّحابة وخطوطهم ، خصوصًا في المدينة المنوّرة ومكّة المشرّفة والطّائف المأنوس ، ولقد وقفنا عليها في هذه الأماكن ، فعجبنا من حسن خطّها وصحّة كتابتها وتحقيق حروفها ، وقد كتبت بأنواع متعدّدة من الخطّ الكوفيّ ، نرجو الله أن يحفظها من التّلف ، فإنّ كثيرًا من الكتابات على الصّخور لم يبق لها أثر ؛ لأنّ النّاس يكسرونها إلى قطع لبناء البيوت [٢] ، كما شاهدنا في صخور بعض الشّعاب والجبال من الكتابات الّتي يرجع عهدها إلى ما قبل الإسلام ، وغالبًا هي مكتوبة بالحروف الحِميريّة أو المسند فإنّنا لم نتحقّق من ذلك ؛ لأنّه يحتاج إلى التّخصّص والفراغ التّامّ. وقد استنتجنا من رؤيتنا لها أنّ هذه الأماكن الّتي هي بين الجبال كانت في يوم من الأيّام مساكن لأقوام نزلوا بها ، ولا

---

١ ـ كان الورق البُرديّ يصنع قديمًا من لبّ السيقان الطّويلة للنّبات المعروف باسم «سيبرس بايبرس» بعد جعله شرائح رقيقة تصفّ بجانب بعض ليتكوّن منها طبقة ، ثمّ تصقل بعد ذلك فتصير صحيفة رقيقة ، وقد بيّنّا ذلك في كتابنا «تاريخ الخطّ العربيّ وآدابه» المطبوع بمصر.

٢ ـ حبّذا لو أمرت الحكومة بمنع العُمّال من إتلاف الصّخور والأحجار المكتوبة فإنّ في حفظها فوائد جمّة كما أفادتنا رؤيتنا لها في هذا الموضوع المهمّ.

يبعد أن يعثر الباحث بين هذه الجبال على كهوف وغيران تحتفظ في زواياها على آثارهم وكنوزهم كما رأى بعضهم ذلك.

الأمر الثّالث ـ أنّ الخطّ الكوفيّ وصل إلى الحجاز من أهل الحيرة والأنبار (وهما من مُدُن العراق)، ووصل إليهما من طارئ طرأ عليهم من اليمن، فالصّحابة (رضي الله عنهم) كانوا يكتبون بالخطّ الكوفيّ الّذي هو فرع من الخطّ الحِميريّ العربيّ القديم الّذي كان منتشرًا باليمن، وليس من المعقول أنّ الخطّ الحِميريّ الّذي هو أساس الخطّ العربيّ لا يكون له أُصول وقواعد معروفة، بل إنّ للخطوط الّتي هي أقدم من الخطّ الحِميريّ بآلاف السّنين قواعد تامّة، لا تخفى على من تخصّص بفكّ طلاسمها وترجمتها في وقتنا الحاضر، وذلك كالخطّ الهيروغليفيّ بأنواعه الثّلاثة، والفينيقيّ والآشوريّ والسُّريانيّ.

ولقد أجمع المؤرّخون على أنّ أوّل من أدخل الكتابة إلى مكّة المشرّفة حَرْب بن أُميّة بن عبد شمس بن مناف القرشيّ، وهو تعلّمها في أسفاره من عدّة أشخاص، منهم بِشر بن عبد الملك، ثمّ تعلّم منهما جماعة من قُريش بمكّة.

أمّا المدينة فقد ذكروا أنّ رسول الله ﷺ دخلها وكان فيها يهوديّ من يهود ماسكة يعلّم الصّبيان الكتابة، وكان فيها بضعة عشر رجلاً يعرفونها، منهم زيد بن ثابت، وكان يكتب العربيّة والسُّريانيّة، ثمّ انتشرت الكتابة بالمدينة أكثر من انتشارها بمكّة بتحريض النّبيّ ﷺ فقد روي أنّه أمر عبد الله بن سعيد بن العاص أن يعلّم النّاس الكتابة، وجاء عن عُبَادَة بن الصّامِت، قال: علّمت ناساً من أهل الصُّفّة الكتابة والقرآن، ولقد جعل المسلمون فدية الكاتب من أسارى غزوة بدر الكبرى تعليم عشرة من صبيان المدينة، وبذلك كثر المتعلّمون، حتّى بلغ عدد كُتّابه ﷺ نحو أربعين رجلاً.

ومن بدء الهجرة إلى أمر عُثمان رضي الله عنه بجمع القرآن يكون قد مرّ ربع قرن، أفلا يكون التّعليم منتشرًا في هذه المدّة! فهل بعد هذا نقول: إنّ الصّحابة رضوان الله تعالى عليهم ما كانوا يعرفون قواعد الكتابة والإملاء؟ ومن أراد زيادة الإيضاح عن دخول الخطّ في الحجاز، فعليه بمراجعة كتابنا «تاريخ الخطّ العربيّ وآدابه» وهو مطبوع بمصر.

فإن قيل: حيث ثبت أنّهم كانوا يعرفون قواعد الكتابة، فلِمَ اضطربوا في كتابة بعض الكلمات في المُصْحَف العُثمانيّ؟

نقول: إنّ هذا الأمر هو اللّغز الّذي جعل الأفكار حائرة لم تهتدِ إلى حلّه فحول العلماء وكبار العقلاء، ومن هنا نسبوا إلى الصّحابة الجهل بقواعد الكتابة، فلو نظروا إلى كتاباتهم العامّة المتداولة بينهم لما نسبوا ذلك إليهم.

وإن قيل: إنّ قواعد الإملاء والنّحو والصّرف وضعها علماء الكوفة وعلماء البَصْرة.

نقول: نحن لا ننكر ذلك، ولكن ليس المعنى أنّهم اخترعوا تلك القواعد من عند أنفسهم، كلّا وإنّما وضعوا نصب أعينهم لغة العرب وكتاباتهم، فبنوا عليها قواعدهم واستنتجوها منها، حتّى يكون النّطق مطابقًا لنطقهم والكتابة موافقة لكتاباتهم، فالقواعد دائرة على لغة العرب وكتابتهم لا العكس.

والحقيقة أنّ قواعد كتاباتنا وشكل خطوطنا مأخوذة عن العرب الأقدمين، ومهما تعدّدت أنواعها وتطوّرت صُوَرها، فالأصل واحد لم يتغيّر، ولو أردنا بسط هذا الكلام بحسب فنّ الخطوط، لخرجنا عن الموضوع الّذي نحن بصدده، فتأمّل ما ذكرناه لك جيّدًا، فإنّه مبحث نفيس لا تجده في غير كتابنا هذا، والله الموفّق للصّواب. فهل بعد هذه الأدلّة ننسب إلى الصّحابة الجهل بقواعد الكتابة والإملاء؟ حاشاهم من ذلك، وهم أنجم الهدى وأئمّة الدّين واللّغة والكتابة.

ومن اللّطائف المناسبة لهذا المقام ما يروى عن عمر بن الخطّاب ﵁: أنّه لقي أعرابيًّا فسأله: هل تحسن القراءة؟ قال: نعم، فقال: اقرأ بأُمّ القرآن، فقال الأعرابيّ: والله ما أحسن البنات فكيف الأُمّ؟ فضربه عمر بالدِّرّة (بكسر الدّال وتشديد الرّاء: هي السّوط)، وأسلمه إلى الكُتّاب ليتعلّم، فمكث فيه حينًا ثمّ هرب، فلمّا رجع لأهله أنشدهم:

أتيتُ مُهاجرين فعلّموني ... ثَلاثَة أسْطُرٍ مُتَتابعاتِ
كِتابَ الله في رقٍّ صحيحٍ ... وآيات القرآن مفصَّلاتِ
وخَطّوا لي أبا جادٍ وقالوا: ... تَعلَّمْ سَعْفَصًا وقُرَيِّشَاتِ
وما أنَا والكِتابة والتَّهجّي ... وَمَا خَطّ البَنينُ مع البَناتِ

(٩٣ ـ ١٢٣)

الفصل الثّالث و العشرون

نصّ عِزّة دَرْوَزَة (م: ١٤٠٠) في «القرآن المجيد»

رسم المُصْحَف العُثمانيّ

إنّ أكثر العلماء وأئمّة القُرّاء قرّروا وجوب الاحتفاظ في كتابة القرآن بالرّسم العُثمانيّ، ومنهم من كره كتابته برسم آخر، ومنهم من حرّمها. ولم نطّلع على أقوال وأحاديث موثوقة متّصلة بأصحاب رسول الله في هذا الشّأن، ولذلك يصحّ أن نقول: إنّها أقوال اجتهاديّة.

ويبدو أنّ هذا التّشديد متّصل بروايات القراءات السّبع أو العشر، وخاصّة بما يتّصل بالصّرف والنّحو وأجسام الكلمات، مثل: «ملك ومالك» و«مسجد ومساجد» و«يفعلون وتفعلون» و«فتحت وفتحت» و«أرجلكم وأرجلكم» و«تبيّنوا وتثبّتوا» إلخ ممّا يقع في وحدة الرّسم، ومتّصل كذلك بالقول: إنّ هذه القراءات صحيحة كلّها؛ لأنّها تقع في نطاق وحدة الرّسم من ناحية، ومتّصلة بالسّماع ـ المتسلسل الواصل إلى قُرّاء الصّحابة الّذين تلقّوا القرآن عن النّبيّ ـ من ناحية أُخرى، بحيث يورد أنّ شأن كتابة القرآن بغير الرّسم العُثمانيّ وبالخطوط الدّارجة في الأدلّة التّالية أن تحول دون قراءة الكلمات القرآنيّة بقراءات مختلفة يحتملها الرّسم العُثمانيّ ومتّصلة بقُرّاء الصّحابة، فيكون في ذلك تحكّم في تصويب قراءة دون قراءة، وإبطال قراءة دون قراءة أو وسيلة مؤدّية إليهما، وأنّ هذا هو ما تحرّز منه العلماء والقُرّاء في مختلف العصور تورّعًا وتديّنًا وزيادةً في التّحرّي في تلاوة القرآن تلاوة قويمة صحيحة متّصلة بالنّبيّ والّذين سمعوا منه وتلقّوا عنه.

ومهما يبدو من وجاهة هذا القول ونتائجه، وخاصّة فوائده الّتي من أهمّها أن

احتفظت المصاحف خلال ثلاثة عشر قرنًا برسم واحد، قد كتب وفاقًا لما كان يكتب في عهد النّبيّ وبإملائه، وحفظ القرآن بذلك من التّحريف والتّشويه، ومن الخلافات الّتي لابدّ من أن تنشأ بسبب تطوّر الخطوط من وقت لآخر، وتبدّلها في أدوار لم يكن فيها مطابع ولا تصوير شمسيّ، ومنعت تكرّر المأساة الّتي أفزعت عُثمان وحملته على توحيد هجاء القرآن، وجعل المصاحف بهجاء واحد تنسخ عن الأصل الّذي أمر بنسخه، وتنتشر في مشارق الأرض ومغاربها موحّدة، فإنّنا نعتقد أنّه ليس من شأنه أن يمنع جواز كتابة المُصْحَف اليوم بالخطّ الدّارج على شرط مراعاة قراءة من القراءات المشهورة المتّصلة بأحد أئمّة قُرّاء الصّحابة والنّصّ على ذلك في مقدّمة المُصْحَف؛ لأنّه لا يوجد نصّ ثابت متّصل بالنّبيّ وأصحابه يمنع ذلك فيما اطّلعنا عليه، ولأنّنا نعتقد أنّ في هذا تيسيرًا واجبًا لتعليم القرآن وتعلّمه وحسن ضبطه وإتقانه.

فبين الرّسم العُثمانيّ والرّسم الدّارج فروق غير يسيرة، فضلًا عن ما بين رسوم القرآن نفسها من تناقض ممّا سوف نشير إليه بعد قليل، مؤدّ في نفس الوقت إلى زيادة التّعقيد والتّعسير. ومن العسير أن يتعلّم القارئ هذا الرّسم بالإضافة إلى الرّسم الدّارج الّذي أِلفه في كتابته وكُتُبه وقراءاته الأُخرى.

وبالإضافة إلى هذا فإنّ هناك مسلمين وغير مسلمين لا يتيسّر لهم تلقّي القرآن من قُرّاء مجازين، أو قُرّاء تلقّوا أو قرأوا أو سمعوا من قُرّاء مجازين ممّا يصعب إتقان تلاوة القرآن برسمه العُثمانيّ بدونه، والمصاحف في متناول جميع النّاس على اختلاف الملل والأجناس، ففي كتابته بالرّسم الدّارج منع لمغبّة الغلط في القراءة والتّشويه وسوء الفهم والتّفسير، وتيسير واجب لنشر القرآن الّذي هو من أهمّ واجبات المسلمين أيضًا، ولا سيّما أنّ الرّسم العُثمانيّ محفوظ لن يبيد بما يوجد منه من ملايين النُّسَخ المطبوعة وغير المطبوعة والرّسوم الشّمسيّة ما فيه الضّمانة على بقائه المرجع والإمام أبد الدّهر، وقد رأينا للإمام المفسّر الكبير ابن كثير في كتابه: «فضائل القرآن» ـ وهو من علماء القرن السّادس ـ قولًا يبيح به كتابة المُصْحَف على غير الرّسم العُثمانيّ، وفي هذا توكيد وتوثيق

لوجهة النّظر الّتي نقرّرها.

هذا أوّلًا، وثانيًا أنّ الّذي نعتقده أنّ رسم المُصْحَف العُثمانيّ لم يكن ليكون محتملًا للقراءات السّبع أو العشر، وليس هو توقيفيًّا عن النّبيّ ﷺ كما يظنّ أو يقول البعض، فليس هناك حديث وثيق بل وغير وثيق متّصل بالنّبيّ أو أصحابه المعروفين يؤيّد ذلك، وإنّما هو الطّريقة الدّارجة للكتابة في ذلك العصر، ولم يكن النّبيّ يقرأ ويكتب، وإنّما كان يملي ما يوحى إليه به على كُتّابه، فيكتبونه وفق ما يعرفونه من طريقة الكتابة، وليس من سبيل إلى غير ذلك. وما دامت طريقة الكتابة قد تطوّرت فإنّ تسويغ كتابة المُصْحَف وفق الطّريقة الدّارجة طبيعيّ أيضًا، وخاصّة بعد أن صار الاحتفاظ بالرّسم العُثمانيّ ـ ليكون المرجع والإمام مطبوعًا ومحفوظًا ومصوّرًا كما قلنا ـ ممكنًا إلى ما شاء الله.

أمّا التّناقض أو التّباين في رسم المُصْحَف العُثمانيّ نفسه فإنّه في الحقيقة يبعث على العجب والحيرة، حيث وردت كلمات واحدة أو متقاربة في سُوَر مختلفة ـ بل وأحيانًا في سورة واحدة ـ مختلفة الرّسم، في حين أنّ كثيرًا منها متماثل في مواقع الصّرف والنّحو وإعراب الأواخر والمعنى، كما ترى في الثّبت التّالي مثلًا:

لا أذبحنّه = لَأَاذْبَحَنَّهُ[1] بنبأ = بنبأى[2] سَماوات = سمٰوات[3] بنت = بنات[4]

لشيء = لشاىء[5] ابن أُمّ = ابنؤمّ[6] إحسانًا = إحسنًا[7] إصلاح = إصلح[8]

---

١ ـ النّمل /٢١.

٢ ـ القصص /٣ والأنعام /٣٤.

٣ ـ فصّلت /١٢ والمُلك /٣.

٤ ـ الصّافّات /١٥٣ والأنعام /١٠٠.

٥ ـ النّحل /٤٠ والكهف /٢٣.

٦ ـ الأعراف /١٥٠ وطه /٩٤.

٧ ـ البقرة /٨٩ والنّساء /٣٦.

٨ ـ البقرة /٢٣ والنّساء /١١٤.

جزاء = جزاوأ[١] نعمت = نعمة[٢] رحمة = رحمت[٣] قرّة = قرّت[٤]

امرأة = امرأت[٥] سنّة = سنّت[٦] جنّة = جنّت[٧] لعنة = لعنت[٨]

بقيّة = بقيّت[٩] بسطة = بسطت[١٠] الأيكة = لأيكة[١١].

فهذه المباينات[١٢] تسوغ القول: إنّ أوّل ما نسخ وكتب برسم واحد من المصاحف العُثمانيّة مُصْحَف واحد، كتبه كاتب أملاه عليه قارئ، وتعاقب عليه أكثر من كاتب وأكثر من قارئ، فكتب بعضهم الكلمات في مواضع برسم، وكتب بعضهم نفس الكلمات في مواضع برسم آخر، ثمّ نسخت المصاحف الأُخرى العُثمانيّة الّتي أُرسلت إلى الأقطار عن هذا المُصْحَف حرفيًّا، وإنّ العلم بالكتابة بين الصّحابة لم يكن موحّدًا، وإنّ الكتابة والإملاء لم يكن متقنًا، وحتّى لو فرضنا أنّ المصاحف العُثمانيّة كتبت جميعها معًا من محلّ واحد، فلا بدّ من أن نفرض أنّه تعاقب على كتابتها آخرون، ولعلّه كان في المُصْحَف والمصاحف المتداولة في أيدي المسلمين إذ ذاك أخطاء ومباينات أكثر وأقدح في الكتابة والإملاء ممّا أفزع عُثمان وكبار الصّحابة وحملهم على توحيد الرّسم، واجتهدوا اجتهادهم، فلم يستطيعوا أن يتخلّصوا من بعض الأخطاء والمباينات، إن جاءت غير

---

١ ـ البقرة /٨٥ والمائدة /٢٩.

٢ ـ البقرة /١١ و١٣١.

٣ ـ الزّخرف /٣١ وآل عمران /٧٤.

٤ ـ القصص /٩ والفرقان /٧٤.

٥ ـ آل عمران /٣٥ والنّساء /١٢.

٦ ـ الأحزاب /٦٢ وفاطر /٤٣.

٧ ـ البقرة /٢٦٤ والواقعة /٨٩.

٨ ـ آل عمران /٦١ و٨٧.

٩ ـ هود /٨٦ والبقرة /٢٤٨.

١٠ ـ البقرة /٢٤٧ والأعراف /٦٩.

١١ ـ الحِجر /٧٨ والشّعراء /١٧٦.

١٢ ـ اكتفينا بمثال لكلّ مباينة، مع أنّ هناك أكثر من آية في أكثر من سورة فيها بعض التّباين أيضًا.

ذات بال من حيث الجوهر والمعنى، وإذا كان مثل هذه الأخطاء تقع اليوم والمدارس منتشرة، والنّاشئة تتعلّم فيها بطريقة موحّدة بسبب تفاوت الإتقان والعناية والمران، فوقوعها في ذلك العصر الّذي لم تكن الكتابة فيه قد وصلت إلى تمامها من النّضج من باب أولى.

وقد فرضنا أن يكون المنسوخ في أوّل الأمر من المصاحف العُثمانيّة مُصْحَفًا واحدًا تعاقب عليه أكثر من كاتب، ثمّ نسخت عنه المصاحف الأُخرى؛ لأنّ هذا الفرض هو الّذي يستقيم ويتّسق مع وجود تلك المباينات؛ إذ لو نسخت المصاحف جميعها مرّة واحدة من قِبَل عدد من الكُتّاب، لكان تعذّر فرض اتّحادهم في هذه المباينات الّتي لا ترجع إلى سبب إملائيّ فنّيّ، كما أنّ ما فرضناه هو المعقول الّذي تطمئنّ به النّفس، ويتّفق مع طبيعة الأمر على ما هو المتبادر.

ولقد علّق ابن خَلْدون على هذه الظّاهرة، فقال: «كان الخطّ العربيّ لأوّل الإسلام غير بالغ إلى الغاية من الإحكام والإتقان والإجادة ... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]**

ونحن نعرف أنّ لعلماء القراءات تخريجات لهذا التّباين، ولكنّ المدقّق يجد فيها تكلّفًا وتجاوزًا كبيرين، لا يبعثان اطمئنانًا ولا يوجبان اقتناعًا، ولا سيّما أنّ في هذا التّباين كما قلنا أمثلة لا تختلف عن بعضها نحوًا وصرفًا ونظمًا وموقع جملة ومعنى.

وهناك مسألة أُخرى في صدد رسم المُصْحَف العُثمانيّ يثيرها حديثان:

أحدهما ـ رُوي عن عائشة ... **[وذكر كما تقدّم عن السِّجِستانيّ الرّقم ١٢، ثمّ قال:]**

وثانيهما ـ عن عِكرِمة وغيره جاء فيه: أنّه لمّا كتبت المصاحف عرضت على عُثمان، فوجد فيها حروفًا من اللّحن، فقال: لا تغيّروها فإنّ العرب ستغيّرها، أو قال: ستعربها بألسنتها. وقد أنكر بعض العلماء الحديث المنسوب إلى عُثمان، وقالوا: إنّ إسناده ضعيف مضطرب منقطع، وإنّ عُثمان جعل للنّاس إمامًا يقتدون به، فلا يصحّ أن يكون قد رأى فيه لحنًا وتركه لتقيمه العرب بألسنتها، وكان أولى النّاس بتصحيحه، كما خرّج علماء آخرون ما ظنّ أنّه لحن تخريجًا نحويًّا سليمًا ... **[ثمّ ذكر قول الزّمخشريّ ذيل**

آية﴿ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ﴾ كما تقدّم عنه، فقال :]

ومع ما في كلام الزّمخشريّ من قوّة خطابيّة، فإنّنا لا نرى من المستحيل ولا ممّا لا يتّسق مع طبائع الأُمور، ولا ممّا ينتقص من قيمة وصحّة، بل وقدسيّة المُصْحَف أن يخطئ ناسخ المُصْحَف الأوّل من المصاحف العُثمانيّة في كتابة بعض الكلمات، حيث جاءت مخالفة للقواعد اللّغويّة القرآنيّة. وقد رأينا فيما اطّلعنا عليه من المصاحف المخطوطة أخطاء عديدة وقع فيها النُّسّاخ، ومنهم خطّاطون بارعون لا يتّهمون بقصور في الإملاء، منها ما ترك على حاله، ومنها ما شطب عليه وكتب صحيحه فوقه أو بعده أو على الهامش، ومن هذه الأخطاء ما هو أكثر من كلمة أو جزء من كلمة.

وكثيرًا ما وقع هذا معنا، مع أنّنا كنّا نحرص أن نكتب عن المُصْحَف دون حافظتنا. ولم نطّلع على إنكار لحديث عائشة، سواء في سنده أو في متنه، مثل ما كان بالنّسبة لحديث عُثمان، بل رأينا في الإتقان تعليقًا يؤيّد صحّته، ويحاول تعليل ما جاء فيه محاولة غير شافية. ونحن لا نرى في الحديث شيئًا شاذًّا وغير متّسق مع طبيعة الأُمور، على ما نبّهنا عليه آنفًا. (١٢٨ ـ ١٣٥)

الفصل الرّابع والعشرون

نصّ صبحيّ الصّالح (م: ١٤٠٧) في «مباحث في علوم القرآن»

علم الرّسم القرآنيّ

اتّبعت اللّجنة الرّباعيّة في استنساخ مصاحف الأمصار على عهد عُثمان ﷺ طريقة خاصّة، ارتضاها هذا الخليفة في كتابة كلمات القرآن وحروفه، وقد اصطلح العلماء على تسمية هذه الطّريقة بـ «رسم المُصْحَف». وكثيرًا ما ينسبون هذا الرّسم إلى الخليفة الّذي ارتضاه، فيقولون: رسم عُثمان، أو الرّسم العُثمانيّ، وكان لا بدّ أن يحاط هذا الرّسم بهالة من الإجلال والتّقديس، فالخليفة الّذي ارتضاه ووضعه موضع التّنفيذ شهيد عظيم لقي مصرعه وهو يتلو كتاب الله خاشعًا متبتّلًا[١].

وهذا يفسّر لنا إلى حدّ كبير اعتقاد النّاس أنّ كلّ مُصْحَف مخطوط قديم يعثرون عليه لا بدّ أن يكون مُصْحَف عُثمان أو أحد مصاحفه، وربّما كان في رأي بعضهم هو المُصْحَف الّذي لا يزال عليه أثر من دم الخليفة الشّهيد[٢].

ولقد بلغ الغلوّ ببعضهم أشدّه حين زعموا أنّ هذا الرّسم القرآنيّ توقيفيّ وضع منهاجه النّبيّ الكريم نفسه صلوات الله عليه، فقد نسبوا إليه ـ وهو الأُمّيّ الّذي لا يكتب ـ

١ـ *Casanova, Mohammrd rt la fin du mondr, p. 139, Blachèrr. Coran, Introduction, 67*
قارن ما يقوله كازانوفا برأي بَلاشير الّذي يلاحظ في الحاشية رقم ٨٣ أنّ جميع مؤرّخي العرب عرضوا لمصرع عُثمان بهذا الشّكل المثير للعواطف، حتّى المؤرّخ المسيحيّ ابن العِبْريّ في كتابه: «تاريخ مختصر الدُّول» نشر صالحانيّ، بيروت، سنة ١٨٩٠، ص١٧٩، س١٣.

٢ـ *Casanova, op. cit. 123*

أنّه قال لمعاوية ، أحد كَتَبَة الوحي : «ألِقِ الدّواة ... [وذكر كما تقدّم عن الزُّرقانيّ ، فقال:].

ومن المتحمّسين لهذا الرّأي ابن المبارك الّذي نقل في كتابه : «الإبريز» عن شيخه عبد العزيز الدّبّاغ أنّه قال له ... [وذكر كما تقدّم أيضًا عن الزُّرقانيّ ، ثمّ قال :]

وعلى هذا الأساس ، لم يجد الزُّرقانيّ في «مناهله» بأسًا في أن يعدّ من مزايا الرّسم العُثمانيّ «دلالتَه» على معنى خفيّ دقيق ، كزيادة «الياء» في كتابة كلمة «أيد» من قوله تعالى : ﴿ وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بَأَيْدٍ ﴾ ، إذ كتبت هكذا «بأييد» ، وذلك للإيماء إلى تعظيم قوّة الله الّتي بنى بها السّماء ، وأنّها لا تشبهها قوّة على حدّ القاعدة المشهورة ، وهي : زيادة المبنى تدلّ على زيادة المعنى .

ولا ريب أنّ هذا غلوّ في تقديس الرّسم العُثمانيّ ، وتكلّف في الفهم ما بعده تكلّف ، فليس من المنطق في شيء أن يكون أمر الرّسم توقيفيًّا ، ولا أن يكون له من الأسرار ما لفواتح السُّوَر ، فما صحّ في هذا التّوقيف حديث عن رسول الله ﷺ، ولا مجال لمقارنة هذا بالحروف المقطّعة الّتي تواترت قرآنيّتها في أوائل السُّوَر ، وإنّما اصطلح الكَتَبة على هذا اصطلاحًا في زمن عُثمان ، ووافقهم الخليفة على هذا الاصطلاح ، بل وضع لهم دُسْتورًا يرجعون إليه في الرّسم عند الاختلاف في قوله للثّلاثة القرشيّين : «إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن ، فاكتبوه بلسان قريش ، فإنّما نزل بلسانهم» .

واحترام الرّسم العُثمانيّ واستحسان التزامه أمر يختلف اختلافًا جوهريًّا عن القول بالتّوقيف فيه ، فقد تضافرت آراء العلماء على ضرورة التزام هذا الرّسم ، حتّى قال الإمام أحمد بن حَنْبل ... [ثمّ ذكر قوله وقول مالك كما تقدّم عن الزّركشيّ].

ورُوي في فقه الشّافعيّة والحنفيّة أقوال من هذا القبيل ، ولكنّ أحدًا من هؤلاء الأئمّة لم يقل : إنّ هذا الرّسم توقيفيّ ، ولا سرّ أزليّ ، وإنّما رأوا في التزامه ضربًا من اتّحاد الكلمة واعتصام الأُمّة بشعار واحد ، واصطلاح واحد ، فواضع الدُّستور عُثمان ، ومنفّذه بخطّه زيد بن ثابت ، «وكان أمين رسول الله ﷺ وكاتب وحيه» .

على أنّ من العلماء من لم يكتف بإباحة مخالفة الرّسم العُثمانيّ ، بل صرّح فوق

ذلك بأنّه اصطلاحيّ، ولا يعقل أن يكون توقيفيًّا، وفي طليعة هؤلاء القاضي أبـو بكـر الباقِلّانيّ في كتابه: «الانتصار»، فهو يقول: ... **[ثمّ ذكر قوله كما تقدّم عن المراغيّ، فقال:]**.

وإنّ رأي القاضي أبي بكر هذا لجدير أن يؤخذ به، وحجّته ظاهرة، ونظره بعيد، فهو لم يخلط بين عاطفة الإجلال للسّلف وبين التماس البرهان على قضيّة دينيّة تتعلّق برسم كتاب الله. أمّا الّذين ذهبوا إلى أنّ الرّسم القرآنيّ توقيفيّ أزليّ، فقد احتكموا في ذلك إلى عواطفهم، واستسلموا استسلامًا شعريًّا صوفيًّا إلى مذاويقهم ومواجيدهم، والأذواق نسبيّة، لا دخل لها في الدّين، ولا يستنبط منها حقيقة شرعيّة.

وإنّا لنذهب في رسم القرآن مذهبًا أبعد من هذا، فلا نرى جواز مخالفته لمـجرّد الحجج الّتي أوردها الباقلّانيّ، بل نأخذ برأي العزّ بن عبد السّلام الّذي يقول ... **[وذكر كما تقدّم عن الزّركشيّ]**.

وملخّص هذا الرّأي الأخير أنّ العامّة لا يستطيعون أن يقرؤوا القرآن في رسـمه القديم، فيحسن ـ بل يجب ـ أن يكتب لهم بالاصطلاحات الشّائعة في عصرهم، ولكن هذا لا يعني إلغاء الرّسم العثمانيّ القديم؛ لأنّ في إلغائه تشويهًا لرمز دينيّ عظيم اجتمعت عليه الكلمة، واعتصمت به الأُمّة من الشّقاق، ففي الأُمّة دائمًا علماء يـلاحظون هـذه الفروق الضّئيلة في طريقة الرّسم العُثمانيّ، ومن الممكن ـ مع ذلك كما اقترحت مـجلّة الأزهر ـ أن ينبّه في ذيل كلّ صفحة من صفحات المُصْحَف على ما عسى أن يكون فيها من الألفاظ المخالفة للاصطلاح الحديث في الخطّ والإملاء. (٢٧٥ ـ ٢٨٠)

الفصل الخامس والعشرون

نصّ الأبياريّ (م: ١٤١٤) في «تاريخ القرآن»[1]

تعقيب على كَـتْب المصاحف

[ذكر بعد هذا العنوان ثلاث روايات كما تقدّم عن السِّجستانيّ الرّقم ١٠، ١١، ١٢، وذكر أيضًا قول الزّمخشريّ في ذيل تفسير بعض الآيات، كما تقدّم عنه ...].

رسم المُصْحَف

ومن النّاظرين في رسم القرآن فريق صرفهم الإجلال له عن أن يَفصلوا بين ما هو وحي من عند الله حرّك به لسان رسوله، وبين ما صوّره كُتّاب الرّسول حروفًا وكلمات. وأنت تعرف أنّ الكلمة الواحدة قد تختلف صُورة رسمها على أيدي كَتبة يكتبون عن مُمْلٍ واحد، إذا اختلفت طُرُق تلقّيهم للإملاء، غير أنّهم حين يَلفظون هذه الكلمة مُـجمعون على نطق واحد.

وما من شكّ في أنّ القرآن الكريم تعرّض رسمه لهذا الخلاف، وكان حفظ الله له في بقاء حفظَته، يَعي النّاس عنهم أكثر ممّا يَعُون عن القراءة، وكانوا بهذا مطمئنّين، وحين عَدت العاديات على الحَفظَة بدأ الخوف يَدُبّ، وبدأ تفكير الصّحابة يتّجه إلى ما هو أبقى، أعني جمع القرآن مكتوبًا.

وكانت محاولة أبي بكر وعمر الّتي مرّت بك، واجتمع للنّاس قرآنهم مكتوبًا، وبدأ شغلهم بما هو مكتوب يزحم شغلهم بما هو مَتْلُوٌّ أو يعادله. وأخذ الرّسم يـملى بـرسمه

---

١ ـ طُبع هذا الكتاب ضمن كتابه الآخر: «الموسوعة القرآنيّة» المجلّد الأوّل. (م)

ويُقوِّمه الحفظ في عهد لم يكن الصّحابة منه أبعدوا كثيرًا من عهد نزول القرآن.

وما كانت الأُمّة العربيّة عهد كتابة الوحي أُمّةً عريقة في الكتابة، وما كان كُـتّاب النّبيّ ﷺ إلّا صورة من العصر البادئ في الكتابة، ولم تكن الكتابة العربيّة بالأمس البعيد على حالها اليوم من التّجويد والكمال إملاءً ورسمًا. وإنّ نظرةً في رسم المُصْحَف، وما يحمل من صُوَر إملائيّة تخالف ما استقرّ عليه الوضع الإملائيّ أخيرًا، لتكشف لك عمّا كان العرب عليه إملاء، وعمّا أصبحنا عليه نحن.

وحين أطلّ عهد عُثمان كاد اختلاف النّاس في قراءة المرسوم يجرّ إلى خروجهم على المحفوظ، من أجل هذا فزع عُثمان إلى نفر من الصّحابة كـتبوا للـرّسول وحـيه؛ ليدركوا هذا المرسوم، كي يخرجوا منه بصورة خطّيّة تصوّر ما أجمع عليه الحُفّاظ.

وقد لا يفوتك أنّ الخطّ العربيّ عصر كتابة الوحي إلى أيّام عبد الملك بن مروان لم يكن عرف النَّقْط المميّز للحروف في صورته الأخيرة، كما لم يكن عرف شَكْل الكلمات، وبقي المُصْحَف المرسوم ينقصه النَّقْط في صورته الأخيرة ويـنقصه الشَّكْـل، وعـاش يحميه حفظ الحُفّاظ من اللّحن.

غير أنّ الأُمّة العربيّة كانت قد انتشرت وأظلّ الإسلام تحت لوائه أُممًا مـختلفة، وأصبح الحفظ في هذه البيئة الواسعة، وبين هؤلاء الأقوام المختلفين، لا يُغني غناءه أيّام أن كانت البيئة محدودةً والأقوام غير مختلفين، من هنا كان لا بدّ من نَقْط وشَكْل على يد «الحَجّاج» كما مرّ بك.

ولقد كانت هذه المراحل الّتي مرّ بها جمع القرآن وكتابته ونَقْطه وشَكْـله نـتيجةً لقصور الكتابة العربيّة والخطّ العربيّ، إذ لو كانا في كمالهما اليوم لما احتاج القرآن فـي رسمه إلى مرحلة بعد مرحلة، ولَكُتب يوم أن كُتِب للمرّة الأُولى في صورة أخيرة.

ونحن بحمد الله ـ على الرّغم من بعد عهدنا بنزول القرآن ـ لم نَبعد عن وَعيه كما أُنزل، تصديقًا لقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ غير أنّه يجب أن يلفتنا إلى قرآننا ما لَفت الشّيخين أبا بكر وعمر إليه، ثمّ ما لَفت عُثمان إليه، ثمّ ما لفت الحَجّاج

إليه. فهذه لفتات أحسّ فيها أصحابها الخوف من أن يمسّ القرآن سوء. فجمعوه للنّاس مكتوبًا يوم أن خافوا ذهاب الحُفّاظ. ثمّ جمعوا النّاس على مُصْحَف واحد يوم أن خافوا تفرّق النّاس على مصاحف، ثمّ نقطوه وضبطوه يوم أن خافوا أن يتفرّق النّاس في قراءته.

كتابة المُصْحَف وطبعه

ولقد مرّ بك كيف كان الوحي يُكْتب وعلى أيّ شيء كان يكتب ثمّ من كانوا كُتّابه. ومرّ بك أيضًا كيف جمعه أبو بكر وعمر، ثمّ كيف كتب عُثمان مُصْحَفه الإمام، وأرسل معه مصاحف أربعة إلى الأمصار: مكّة، والبَصْرة، والكوفة، والشّام، وأنّه أبقى اثنين آخرين في المدينة، اختصّ نفسه بواحد منهما.

ومنذ أن دخلت هذه المصاحف الأمصار أقبل المسلمون ينسخونها، ولقد نسخوا منها عددًا كثيرًا لا شكّ في ذلك.

فنحن نقرأ «للمسعوديّ» وهو يتكلّم على وقعة صِفّين الّتي كانت بين عليّ ومعاوية، وما أشار به عمرو بن العاص من رفع المصاحف، حين أحسّ ظهور «عليّ» عليه: «ورُفِع من عَسْكر معاوية نحو من خمسمائة مُصْحَف»[1].

وما نظنّ هذا العدد الّذي رُفع من المصاحف في مَعسكر معاوية كان كلّ ما يملكه المسلمون حينذاك. والّذي نظنّه أنّه كان بين أيدي المسلمين ما يُربى على هذا العدد بكثير، هذا ولم يكن قد مضى على كتابة عُثمان لمُصْحَفه الإمام وإرساله إلى الأمصار ما يزيد على سنين سبع.

والجديد الّذي نحبّ أن نسوقه هنا نقلًا عمّن نظروا في نشأة الخطّ العربيّ[2] أنّ العرب كانوا قبيل الإسلام يكتبون بالخطّ الحِيريّ ـ نسبة إلى الحيرة ـ ثمّ سمّي هذا الخطّ بعد الإسلام بالخطّ الكوفيّ.

---

١ ـ مروج الذّهب ٢: ٢٠.

٢ ـ كشف الظّنون ١: ٧١٠ ـ ٧١٤؛ فهرست ابن النّديم: ٢٤ ـ ٢٦؛ الخطّ العربيّ لخليل نامي. تاريخ الخطّ العربيّ لمحمّد الكرديّ. (وانظر: الخطّ العربيّ والمصاحف كلمة تقديم قبل الباب الثّالث من هذا المجلّد).

وهذا الخطّ الكوفيّ فرع ـ كما يقولون ـ من الخطّ السُّريانيّ، وأنّه على الأخصّ طور من أطوار قلم للسُّريان كانوا يسمّونه «السّطر نجيليّ»، وكان السُّريان يكتبون به الكتاب المقدّس، وعن السُّريان انتقل إلى العرب قبل الإسلام، ثمّ كان منه الخطّ الكوفيّ، كما سبق القول.

ولقد كان للعرب إلى جانب هذا القلم الكوفيّ قلم نَبطيّ، انتقل إليهم من حُوران مع رحلاتهم إلى الشّام، وعاش العرب ولهم هذان القلمان: الكوفيّ والنَّبطيّ، يستخدمون الكوفيّ لكتابة القرآن، ويستخدمون النَّبطيّ في شؤون أُخرى.

وبالخطّ الكوفيّ كانت كتابة المصاحف. غير أنّه كان أشكالًا، واستمرّ ذلك إلى القرن الخامس تقريبًا، ثمّ ظهر الخطّ الثُّلث، وعاش من القرن الخامس إلى ما يقرب من القرن التّاسع، إلى أن ظهر القلم النَّسخ، الّذي هو أساس الخطّ العربيّ إلى اليوم.

فلقد كُتب القرآن بالكوفيّ أيّام الخلفاء الرّاشدين، ثمّ أيّام بني أُميّة، وفي أيّام بني أُميّة صار هذا الخطّ الكوفيّ إلى أقلام أربعة. ويعزون هذا التّشكُّل في الأقلام إلى كاتب اسمه «قُطبة» وكان كاتب أهل زمانه، وكان يكتب لبني أُميّة المصاحف.

وفي أوائل الدّولة العبّاسيّة ظهر «الضَّحَّاك بن عَجْلان» ومن بعده «إسحاق بن حَمَّاد»، فإذا هما يزيدان على «قُطبة»، وإذا الأقلام العربيّة تبلغ اثني عشر قلمًا: قلم الجليل، قلم السِّجِلّات، قلم الدّيباج، قلم أُسطورمار الكبير، قلم الثّلاثين، قلم الزّنبور، قلم المفتتح، قلم الحرم، قلم المؤامرات، قلم العهود، قلم القَصَص، قلم الحرفاج.

وحين ظهر الهاشميّون حدث خطّ يسمّى العراقيّ، وهو المحقن. ولم تزل الأقلام تزيد إلى أن انتهى الأمر إلى المأمون، فأخذ كُتّابه بتجويد خطوطهم، وظهر رجل يعرف «بالأحول المحرّر»، فتكلّم على رسوم الخطّ وقوانينه وجعله أنواعًا.

ثمّ ظهر قلم «المرصّع»، وقلم «النُّسّاخ»، وقلم «الرّياس»، نسبة إلى ذي الرّياستين الفضل بن سهل، وقلم الرّقاع، وقلم غُبار الحَلْبة.

فزادت الخطوط على عشرين شكلًا، ولكنّها كلّها من الكوفيّ. حتّى إذا ما ظهر

ابن مُقْلَة (٣٢٨ هـ) نقل الخطّ من صورة القلم الكوفيّ إلى صورة القلم النَّسخيّ، وجعله على قاعدة جميلة كانت أساسًا لكتابة المصاحف.

وينقل المَقَرَّى عن ابن خليل السَّكُونيّ: أنّه شاهد بجامع «العدّيس» بأشبيليّة رَبعة مُصْحَف في أسفار يُنحى به لنحو خطوط الكوفة، إلّا أنّه أحسن خطًّا وأبينه وأبرعه وأتقنه، وأنّ أبا الحسن بن الطُّفيل بن عَظيمة قال له: هذا خطّ ابن مُقْلَة.

ثمّ يقول المَقرَّى: وقد رأيت بالمدينة المنوّرة ـ على ساكنها أفضل الصّلاة والسّلام ـ مُصْحَفًا بخطّ ياقوت المستعصمي[1]. ولقد كانت وفاة ياقوت هذا سنة ٦٩٨هـ[2]، وكان سبّاقًا في هذا الميدان.

ويقول محمّد بن إسحاق: أوّل من كتب المصاحف في الصّدر الأوّل ويوصف بحسن الخطّ: خالد بن أبي الهِياج، رأيت مُصْحَفًا بخطّه، وكان «سعد» نصبه لكَتْب المصاحف والشّعر والأخبار للوليد بن عبد الملك، وهو الّذي كتب الكتاب الّذي في قبلة مسجد النّبيّ ﷺ بالذّهب مِن ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾ إلى آخر القرآن.

ويقال: إنّ عمر بن عبد العزيز قال له: أُريد أن تكتب لي مُصْحَفًا على هذا المثال، فكتب له مُصْحَفًا تنوّق فيه، فأقبل عمر يقلّبه ويستحسنه واستكثر ثمنه فردّه عليه.

ومالك بن دينار مولى أُسامة بن لؤي بن غالب، ويُكنّى أبا يحيى، وكان يكتب المصاحف بأجْرٍ، ومات سنة ثلاثين ومائتين.

ثمّ أورد ابن إسحاق نفرًا من كُتّاب المصاحف بالخطّ الكوفيّ وبالخطّ المحقّق المَشْق، وقد رآهم جميعًا.

والّذي لا شكّ فيه أنّه هذه الأقلام المختلفة تبارت في كتابة المُصْحَف، كما كتب بأقلام غير هذه، ذكر منها الكُرديّ في كتابه: «تاريخ الخطّ العربيّ» قلمين هما: سياقت، وشِكَسْته، وأورد لهما نماذج.

---

١ ـ نفح الطّيب ٦: ٤٠.

٢ ـ الفهرست لابن النّديم: ٩، طبعة مصر.

وظلّت المصاحف على هذه الحال إلى أن ظهرت المطابع سنة ١٤٣١م، وكان أوّل مُصْحَف طبع بالخطّ العربيّ في مدينة «هَمْبرج» بألمانيا، ثمّ في «البُنْدُقيّة» في القرن السّادس عشر الميلاديّ.

وحين أخذت المطابع تشيع كثر طبع المُصْحَف؛ إذ هو كتاب المسلمين الأوّل وعليه معتمدهم.

كتاب المُصْحَف

كان «المسند» ـ هو الخطّ الحِمْيريّ الّذي كان مستعملًا في الأنبار والحيرة ـ المرحلة الثّالثة من المراحل الّتي جازها الخطّ العربيّ، فلقد سبقته في سُلّم التّرقّي مرحلتان: المرحلة المصريّة بفروعها الثّلاثة: الهيروغليفيّة، والهيراطيقيّة، والدّيموطيقيّة، والمرحلة الفينيقيّة، نسبة إلى فينيقيّة، أرض كنعان.

ومن الحيرة انتقل هذا الخطّ «المسند» إلى الجزيرة العربيّة، وكان أقدم خطّ عُرف بها، وسمّي مع انتقاله «الجَزْم»؛ لأنّه جُزِم، أي قُطع من «المسند».

وبعد بناء الكوفة في عهد عمر بن الخطّاب سُمّي هذا الخطّ «المُسند»: الخطّ الكوفيّ، نسبة إليها، وما إن عمرت الكوفة حتّى رحلت إليها القبائل، وكان من بين القبائل الرّاحلة قبائل يمنيّة، وكان من بينها من يكتب بالخطّ المُسْنَد، فسرعان ما انتشر هذا الخطّ بين الكوفيّين، وجوّدوا فيه، وأضافوا إليه حليات وزُخْرُفات على شاكلة تلك الّتي كانت في الخطّ السُّريانيّ المعروف باسم «السّطرنجيليّ».

وحين انتهى الخطّ الكوفيّ إلى الحجاز كان بين مُقوّر ومبسوط، وسُمّي الخطّ المقوّر باسم «اللّين»، أو «النّسخيّ»، وهو ما تكون عراقاته منخسفة إلى أسفل، وشاع استخدام هذا النّوع من الخطّ في الرّقاع والمراسلات والكتابات العامّة.

أمّا الخطّ «المبسوط» وهو ما يعرف باسم «اليابس»، فلقد كانت عراقاته مبسوطة، وقَصُر استخدام هذا النّوع من الخطّ على النّقش في المحارب، وأبواب المساجد والمعابد وجدرانها، وعلى كتابة المصاحف الكبيرة.

وكان كُتّاب الرّسول ﷺ يكتبون بالخطّ المقوّر «النَّسخيّ» ، وبهذا الخطّ كتب زيد ابن ثابت ﷺ صُحُف القرآن في خلافة أبي بكر بأمره وإشارة عمر بن الخطّاب ﷺ .

ويتبيّن لك الفرق بين الخطّين واضحًا في تلك الصُّوَر الثّلاث ، فالصّورتان الأُولى والثّانية تمثّلان خطًّا بين بعث أوّلهما رسول الله ﷺ إلى المُقوقَس ، وبعث ثانيهما إلى المنذر بن ساوي وهكذا تجد أنّ الفرق بين خطّ القرآن وخطّ الرّسائل واسع .

وحين جُمع القرآن بالمدينة ، وأُرسلت المصاحف إلى مكّة والشّام والبَصْرة والكوفة وغيرها ، أقبل النّاس على نسخ القرآن الكريم ، وأصبحت لكلّ إقليم طريقة تميّز بها عن غيره ، وكان لها اسمها ، ونشأ عن ذلك :

١ ـ الخطّ المدنيّ ، وكان يسمّى المحقّق والورّاقيّ ، نسبة إلى الورّاقين الّذين كانوا يكتبون المصاحف بالخطّ المحقّق أو النَّسخيّ .

٢ ـ الخطّ المكّيّ ، ويتميّز هذا الخطّ المكّيّ والخطّ المدنيّ بأنّ في لفاتهما تعويجاً إلى يُمنة اليد ، أو إلى أعلى الأصابع في انضجاع يسير .

٣ ـ الخطّ البَصْريّ (الكوفيّ ، الأصفهانيّ ، العراقيّ) ، وكان على ثلاثة أنواع : المدوّر ، والمثلّث ، والتئم (وهو خطّ التّعليق الّذي بين الثُّلث والنَّسخ) .

وحين أطلّ العهد الأُمويّ ، وأقبل النّاس على تعلّم العربيّة ، أخذ الخطّ العربيّ يرقى ، وظهر في أواخر عهد بني أُميّة رجل اسمه «قُطْبة» اشتهر بتجديد الخطّ ، وكان على يديه انتقال الخطّ العربيّ من الشّكل الكوفيّ إلى قريب من الشّكل الّذي هو عليه الآن ، وإلى «قُطْبة» هذا يُعزى اختراع القلم الجليل الّذي ينسب إليه الخطّ الجليليّ ، أي الكبير الواضح .

وكان ثمّة في أيّام «الوليد بن عبد الملك» كاتب مختصّ به ، هو «خالد بن أبي الهِياج» ، انقطع لكتابة المصاحف للوليد ، وكان مجوّدًا في كتابتها . «وابن أبي الهِياج» هذا هو الّذي كتب بالذّهب على محراب مسجد النّبيّ ﷺ في المدينة سورة ﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴾ ، وما بعدها من السُّوَر إلى آخر القرآن الكريم ، ولكن هذا كلّه للأسف ذهب ولم يبق له أثر .

وجاء من بعد «خالد بن أبي الهِياج» رجل من كبار الزّاهدين، كانت وفاته سنة إحدى وثلاثين ومائة من الهجرة، هو مالك بن دينار، وكان «مالك» هو الآخر من المجدّدين في كتابة المصاحف.

فلمّا كانت أيّام «الرّشيد» برز كاتبان من الكُتّاب المجدّدين للمصاحف هما: خُشنام البَصْريّ، ومهديّ الكوفيّ.

ويقول ابن النّديم: ولم ير مثلهما إلى حيث انتهينا ـ أي إلى عصر ابن النّديم ـ حتّى إذا ما كانت أيّام المعتصم ظهر «أبو حدى الكوفيّ»، وكان يكتب المصاحف اللّطاف.

ثمّ كانت بعد «أبي حدى» جماعة من الكوفيّين اشتهروا بكتابة المصاحف، منهم: ابن أُمّ شيبان، والمسحور، وأبو حُميرة، وأبو الفَرَج.

هذا إلى جماعة أُخرى من الورّاقين كانوا يكتبون المصاحف بالخطّ المحقّق (المَشْق)، منهم: ابن أبي حَسّان، وابن الحَضرميّ، وابن زيد، والفُريابيّ، وابن أبي فاطمة، وابن مُجالِد، وشراشير المصريّ، وابن حسن المليح، وأبو حديدة، وأبو عقيل، وأبو محمّد الأصفهانيّ، وأبو بكر أحمد بن نصر، وابنه أبو الحسن.

ولقد ظهر في أوائل الدّولة العبّاسيّة رجلان من أهل الشّام عُرفا بجودة الخطّ، وإليهما انتهت الرّئاسة في ذلك العصر، هما: الضَّحَّاك بن عَجْلان، وكان في خلافة السَّفّاح، وإسحاق بن حَمّاد، وكان في خلافة المنصور والمهديّ، وفي عهدهما بلغت الأقلام العربيّة اثني عشر قلماً، كان لكلّ قلم طريقته. ثمّ انتهت رئاسة الخطّ إلى ابني مُقْلة، أبي عليّ محمّد بن مُقْلة، وعبد الله، وكان يضرب بخطّهما المثل.

وعن الوزير «ابن مُقْلة» أخذ عبد الله بن محمّد بن أسد (٤١٠هـ)، وعن «ابن أحمد» أخذ «ابن البَوّاب» (٤١٣هـ)، وهو الّذي أكمل قواعد الخطّ، وعن «ابن البَوّاب» أخذ «محمّد بن عبد الملك»، وعن «محمّد بن عبد الملك» أخذت «شهدة زينب بنت الأبرى» (٥٧٠هـ) الكاتبة المحدِّثة.

وعنها أخذ خلق كثير، منهم: ياقوت (٦١٨هـ)، وعن «ياقوت» أخذ «الوليّ

العجميّ» ، وعليه كتب «العفيف» وعن «العفيف» أخذ ولده «عماد الدّين» ، وعن عـماد الدّين أخذ «الزّفتاوي شمس الدّين بن عليّ» ، وعنه أخذ (القَلْقَشَنديّ أبو العبّاس أحمد» صاحب كتاب «صبح الأعشىٰ».

ولقد عنى الملوك الفاطميّون ومن بعدهم بالخطّ العربيّ ، فـجمّلوا بـه قـصورهم وعروشهم وأدوات منازلهم ، إلى غير ذلك ممّا لا تزال آثارهم بمصر إلى اليوم تنطق به .

وحين انتقلت الخلافة إلى الدّولة العُثمانيّة كانت للخلفاء العُثمانيّين عناية بتحسين الخطّ العربيّ وتهذيبه ، فأُنشئت في الأستانة سنة ١٣٢٦هـ مدرسة لتعليم الخطّ والنّقش . ثمّ حملت مصر العبء بعد ذلك، فأنشئت في القاهرة مدرسة لهذا الغرض.

(١ : ٣٦١ ـ ٣٩٤)

الفصل السّادس والعشرون

نصّ الشّيخ معرفة (م: ١٤٢٧) في «التّمهيد في علوم القرآن»

نشأة الخطّ العربيّ

ليس في آثار العرب بالحجاز ما يدلّ على معرفتهم بالكتابة إلّا قُبَيل الإسلام. والسّبب في ذلك أنّ العرب كان قد غلب على طباعهم البداوة، فكانوا في ترحال وارتحال، أو حروب وغارات، وكانت تصرفهم عن التّفكّر في شؤون الصّناعات، والكتابة من الصّناعات الحضريّة.

لكنّ بعض العرب ممّن رحلوا إلى الشّام والعراق في تجارة أو سفارة، جعلوا يتخلّقون بأخلاق تلكم الأُمم المتحضّرة. فاقتبسوا منهم الكتابة والخطّ على سبيل الاستعارة، فعادوا وبعضهم يكتب بالخطّ النّبطيّ أو الخطّ السُّريانيّ. وظلّ الخطّان معروفين عند العرب إلى ما بعد الفتح الإسلاميّ.

وقد تخلّف عن الخطّ النّبطيّ الخطّ النّسخيّ ـ وهو المعروف اليوم ـ وتخلّف عن الخطّ السُّريانيّ الخطّ الكوفيّ، وكان يسمّى «الخطّ الحيريّ»، نسبة إلى الحيرة، مدينة عربيّة قديمة بجوار الكوفة اليوم؛ لأنّ هذا التّحوّل حصل فيها. ثمّ بعد بناء الكوفة وانتقال الحضارة العربيّة إليها، تحوّل اسم هذا الخطّ إلى الخطّ الكوفيّ، وظلّ هذا الخطّ هو المعروف والمتداول بين العرب في فترة طويلة.

والخطّ النّبطيّ ـ المتحوّل إلى الخطّ النّسخيّ ـ تعلّمته العرب من حوران أثناء تجارتهم إلى الشّام. أمّا الخطّ الحيريّ أو الكوفيّ فقد تعلّموه من العراق. فكانوا يستخدمون القلمين جميعًا؛ الأوّل ـ في المراسلات والكتابات الاعتياديّة، والثّاني ـ

للكتابات ذوات الشّأن كالقرآن والحديث.

ودليلًا على تخلّف الخطّ الكوفيّ عن السُّريانيّة أنّهم كتبوا في القرآن «الكتب» بدل «الكتاب»، و«الرّحمن» بدل «الرّحمان»، وتلك قاعدة مطّردة في الخطّ السُّريانيّ، يحذفون الألفات الممدودة في أثناء الكلمة.

جاء الإسلام والخطّ غير معروف عند العرب الحجازيّين، فلم يكن يعرف الكتابة إلّا بضعة عشر رجلًا، واستخدمهم النّبيّ ﷺ لكتابة الوحي، لكنّه جعل يحرّض المسلمين على تعلّم الخطّ حتّى نموا وكثروا.

لكن بقي الخطّان: النَّسخ والكوفيّ هما المعروفين بين المسلمين، يعملون في تطويرهما وتحسينهما، حتّى نبغ ابن مُقْلَة في مفتتح القرن الرّابع الهجريّ، وأدخل في خطّ النَّسخ تحسينات فائقة. وهكذا بلغ الخطّ النَّسخيّ العربيّ ذروته في الكمال على نحو ما هو عليه الآن.

وظلّ الخطّ الكوفيّ ـ على عكس ازدهار الخطّ النَّسخيّ وتقدّمه ـ يَتَدَهْوَر، إلى أن هجر تمامًا، وكتبت المصاحف بعدئذٍ بالخطّ النَّسخيّ الجميل. وقد كانت تكتب بالخطّ الكوفيّ نحو قرنين أو أكثر[١].

أخطاء إملائيّة

لا شكّ أنّ الخطّ وضع ليعبّر عن المعنى بنفس اللّفظ الّذي ينطق به، فالكتابة في الحقيقة قيد للفظ المعبّر عن المعنى المقصود. وعليه فيجب أن تكون الكتابة مطابقة للفظ المنطوق به تمامًا، ليكون الخطّ مقياسًا للفظ من غير زيادة عليه أو نقصان.

غير أنّ أساليب الإنشاء والكتابة تختلف عن هذه القاعدة بكثير، ولكن لا بأس بذلك ما دام الاصطلاح العامّ جاريًا عليه، فلا يسبّب اشتباهًا أو التباسًا في المراد.

هذا ورسم الخطّ في المُصْحَف الشّريف تخلّف حتّى عن المصطلح العامّ، ففيه

---

١ ـ راجع: دائرة معارف القرن العشرين، لفريد وَجْديّ ٣: ٦٢١. وتاريخ التّمدّن الإسلاميّ، لجُرْجي زيدان ٣: ٥٨ ـ ٦٠. والمقدّمة لابن خَلْدون: ٤١٧ ـ ٤٢١، وأصل الخطّ العربيّ ،لخليل يحيى نامي، المجلّد الثّالث.

الكثير من الأخطاء الإملائيّة وتناقضات في رسم الكلمات، بحيث إذا لم يكن سماع وتواتر في قراءة القرآن، ولا يزال المسلمون يتوارثونها جيلًا بعد جيل، في دقّة وعناية بالغة، لو لا ذلك لأصبح قراءة كثير من كلمات القرآن قراءة صحيحة، مستحيلة.

ويرجع السّبب ـ كما تقدّم ـ إلى عدم اضطلاع العرب بفنون الخطّ وأساليب الكتابة ذلك العهد، بل ولم يكن يعرف الكتابة غير عدد قليل، خطًّا بدائيًّا رديئًا للغاية، كما يبدو على خطوط باقية من الصّدر الأوّل[1].

كما ويبدو أنّ الّذين انتدبهم عُثمان لكتابة المُصْحَف كانوا غاية في رداءة الخطّ وجهلًا بأساليب الكتابة، حتّى ولو كانت بدائيّة آنذاك... [**ثمّ ذكر قول عُثمان حين نظر إلى المُصْحَف، كما تقدّم عن السِّجستانيّ الرّقم ٣**].

يبدو من هذه الرّواية أنّ عُثمان كان يعلم من هُذَيل معرفتها بأُسلوب الإنشاء ذلك الوقت، ومن ثقيف حسن كتابتها وجودة خطّها، الأمر الّذي فقده في المُصْحَف الّذي رفع إليه. ومن ثمّ يؤخذ عليه انتدابه الأوّل الّذي تمّ من غير فحص ولا عناية!

وروى الثَّعلَبيّ في تفسيره ـ عند قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ ـ أنّ عُثمان قال: إنّ في المُصْحَف لحنًا ستقيمه العرب بألسنتها، فقيل له: ألا تغيّره؟ ـ أي ألا تصحّحه؟ ـ فقال (عن تكاسل أو تساهل): دعوه فإنّه لا يحلّل حرامًا ولا يحرّم حلالًا[2].

هذا ولابن رُوزْبَهان ـ هنا ـ محاولة فاشلة، قال: وأمّا عدم تصحيح لفظ القرآن، لأنّه كان يجب عليه (على عُثمان) متابعة صورة الخطّ، وهكذا كان مكتوبًا في المصاحف، ولم يكن له التّغيير جائزًا، فتركه لأنّه لغة بعض العرب![3]

ما ندري ماذا يعني بقوله: كان مكتوبًا في المصاحف، أيّ مصاحف؟ وكيف يجمع بين قوله هذا وقوله أخيرًا: لأنّه لغة بعض العرب؟!

---

١ ـ راجع: المقدّمة: ٤١٩ و٤٣٨.

٢ ـ دلائل الصدّق، المظفّر ٣: ١٩٦.

٣ ـ نفس المصدر ٣: ١٩٧.

وعلى أيّ تقدير فإنّ تساهل المسؤولين ذلك العهد، أعقب على الأُمّة ـ مع الأبد ـ مكابدة أخطاء ومناقضات جاءت في المُصْحَف الشّريف، من غير أن تجرّأ العرب أو غيرهم على إقامتها عبر العصور.

نعم، لم يمسّوا القرآن بيد إصلاح بعد ذلك قطّ لحكمة، هي خشية أن يقع القرآن عُرْضة تحريف أهل الباطل بعدئذٍ بحجّة إصلاح خطئه أو إقامة أوده، فيصبح كتاب الله معرضًا خَصبًا لتلاعب أيدي المغرضين من أهل الأهواء.

وقد قال عليّ عليه‌السلام كلمته الخالدة: «إنّ القرآن لا يُهاج اليوم ولا يُحَوَّل»[1] فأصبحت مرسومًا قانونيًّا التزم به المسلمون مع الأبد.

ملحوظة: ليس وجود أخطاء إملائيّة في المُصْحَف الشّريف بالّذي يمسّ كرامة القرآن:

أوّلًا ـ القرآن ـ في واقعه ـ هو الّذي يقرأ، لا الّذي يكتب. فلتكن الكتابة بأيّ أُسلوب، فإنّها لا تضرّ شيئًا ما دامت القراءة باقية على سلامتها الأُولى الّتي كانت تقرأ على عهد الرّسول صلى‌الله‌عليه‌وآله وصحابته الأكرمين.

ولا شكّ أنّ المسلمين احتفظوا على نصّ القرآن بلفظه المقروء صحيحًا منذ الصّدر الأوّل فإلى الآن، وسيبقى مع الخلود في تواتر قطعيّ.

ثانيًا ـ تخطئة الكتابة هي استنكار على الكتبة الأوائل، جهلهم أو تساهلهم، وليست قدحًا في نفس الكتاب الّذي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[2].

ثالثًا ـ أنّ وجود أخطاء ظلّت باقية لم تتبدّل، يفيد المسلمين في ناحية احتجاجهم بها على سلامة كتابهم من التّحريف عبر القرون؛ إذ إنّ أخطاء إملائيّة لا شأن لها، وكان جديرًا أن تمدّ إليها يد الإصلاح، ومع ذلك بقيت سليمة عن التّغيير، تكريمًا

---

١ ـ تفسير الطّبريّ ١٧: ٩٣.

٢ ـ فُصّلت /٤٢.

لمقام السّلف فيما كتبوه، فأجدر بنصّ الكتاب العزيز أن يبقى بعيدًا عن احتمال التّحريف والتّبديل رأسًا. وقلنا ـ آنفًا ـ: إنّ الحكمة في الإبقاء على تلكم الأخطاء كانت هي الحذر على نفس الكتاب، أن لا تمسّه يد سوء بحجّة الإصلاح، ومن ثمّ أصبحت سدًّا منيعًا دون أطماع المغرضين، وبذلك بقي كتاب الله يشقّ طريقه إلى الأبديّة بسلام.

ملحوظة أُخرى: بأيدينا آثار ـ رويت بأسانيد، حكم أرباب النّقد والتّمحيص بصحّتها ـ تنسب إلى كثير من الصّحابة والتّابعين اعتقادهم بخطأ رسم المُصْحَف العُثمانيّ، وعدم ثقتهم بالكتبة الأُولى، فيما كانوا يتشكّكون في ثبت آية أو كلمة هل كانت كما نزلت على رسول الله ﷺ؟ وهذا يبدو غريبًا للغاية!

نعم، إن دلّت فإنّما تدلّ على أنّ الثّقة بالرّسم القائم من قِبَل الكُتّاب الّذين انتدبهم عُثْمان، كانت قد زالت عند الصّحابة والتّابعين؛ إذ وجدوهم غير أكفّاء لهكذا مشروع جُلَل. وقد أخذوا من لحن المرسوم دليلًا على قصورهم في الأمر، ومن ثمّ لم يثقوا بالرّسم الموجود.

هذا غاية ما تدلّ عليه تلكم الآثار، أمّا المحتوى فلا نكاد نصدّقه على أيّ تقدير وفيما يلي نماذج من ذلك... [**ثمّ ذكر نماذج في اختلاف رسم القرآن كما تقدّم نحوها عن السِّجِستانيّ والزُّرقانيّ في شبهات حول رسم القرآن فقال:**]

تلك نماذج عشرة عرضناها، أردنا بذلك لازم مدلولاتها، عدم ثقة السّلف بالكتبة الأُولى، فلم يطمأنّوا إلى ما أثبتوه أن تكون هي القراءة الصّحيحة الثّابتة، فلو كانوا عرفوا فيهم الكفاءة والإتقان لما تردّدوا في صحّة ما أثبتوه. هذا غاية ما تدلّنا عليه تلكم الآثار، أمّا نفس المحتوى وصحّة ما تضمّنته من تبديل نصّ المُصْحَف الشّريف، فهذا شيء لا نكاد نصدّقه ألبتّة؛ لأنّه هو التّحريف الّذي أجمعت الأُمّة الإسلاميّة على عدم تسرّ به إلى كتاب الله العزيز الحميد ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[1]، فلابدّ من الأخذ في تأويلها إلى وجه معقول أو رفضها رأسًا.

---

١ ـ الحِجْر /٩.

وأجاب ابن أشتة عن هذه الآثار بأنّ القرآن نزل على سبعة أحرف ، وهي القراءات السّبع ، كلّها مأثورة عن رسول الله ﷺ فيما زعموا ، فالوارد في هذه الرّوايات يكون المقصود ؛ أنّ الكتبة الأوائل أخطأوا في القراءة الّتي وقع اختيارهم عليها ، فكان ينبغي أن يختاروا للثّبت في المُصْحَف تلك القراءة الّتي رجّحها أصحاب هذه الرّوايات ، كعائشة وابن عبّاس والضّحّاك وسعيد بن جُبَير وأبان بن عُثمان وعليّ عليه السلام .

وجنح ابن الأنباريّ إلى تضعيف أسناد الرّوايات ، فوقف جلال الدّين السّيوطيّ في وجهه : إنّها روايات صحيحة الإسناد ، بشهادة أئمّة الفنّ ، كابن حَجَر والحاكم وغيرهما ، فالجواب الأوّل أولى [١] .

هذا وأمّا الأخطاء الإملائيّة الموجودة في الرّسم العُثمانيّ ، فشيء لا يمكن إنكاره ، الأمر الّذي يدلّ دلالة قطعيّة على ضعف مقدرة السّلف في ناحية الإملاء وأُصول الكتابة الصّحيحة ، ومن ثمّ ذلك اللّحن والتّناقض في رسم الكلمات . وفيما يلي نماذج من اللّحن الواقع في الرّسم العُثمانيّ .

نماذج من أخطاء الرّسم

وربّما نرسم جدولًا يستوعب الأخطاء الواقعة في الرّسم العُثمانيّ مستقصاة ، ونشير هنا ـ الآن ـ إلى أهمّ أخطاء وقعت فيه كنماذج بارزة :

١ ـ وَاخْتِلَٰفِ الَّيْلِ وَالنَّهَارِ . البقرة /١٦٤ ، والصّحيح : واختلاف اللّيل ...

٢ ـ عَلَّٰمُ الغُيُوبِ . المائدة /١٠٩ ، والصّحيح : علّام ...

٣ ـ يَأْتِيهِمْ أَنبَٰؤُا . الأنعام /٥ ، والصّحيح : أَنْبَاء ...

٤ ـ وَيَنْـَٔوْنَ عَنه . الأنعام /٢٦ ، والصّحيح : يَنْاَوْنَ عَنْهُ .

٥ ـ بِالْغَدٰوةِ الأنعام /٥٢ ، والصّحيح : بِالْغَداةِ ، والواو زائدة في الرّسم بلا سبب معروف .

٦ ـ فِيهم شُرَكٰؤُا . الأنعام /٩٤ ، والصّحيح : شُرَكَاء .

---

١ ـ الإتقان ١ : ١٨٥ بتوضيح منّا .

٧ ـ ما نَشٰؤا. هود /٨٧، والصّحيح: مَا نَشَاءُ.

٨ ـ إنّه لا يايئس. يوسف /٨٧، والصّحيح: لا يَيْأَسُ.

٩ ـ ألم يأتكم نَبَؤُا. إبراهيم /٩، والصّحيح: نَبَأ...

١٠ ـ فقال الضّعفٰؤا. إبراهيم /٢١، والصّحيح: الضُّعَفَاء.

١١ ـ ولا تقولنّ لِشَاىء. الكهف /٢٣، والصّحيح: لِشَيْءٍ.

١٢ ـ ولو شئت لتّخذتَ. الكهف /٧٧، والصّحيح: لاتَّخَذْتَ.

١٣ ـ قال يَبْنَـؤمّ. طه /٩٤، والصّحيح: يَا ابْنَ أُمَّ.

١٤ ـ أولاأذبحنّه. النّمل /٢١، والصّحيح: لأَذْبَحَنَّهُ، وقد زيدت ألف في الرّسم بلا سبب معقول.

١٥ ـ يا أيّها الملؤا. النّمل /٢٩، والصّحيح: الْمَلأُ.

١٦ ـ شُفَعٰؤا. الرّوم /١٣، والصّحيح: شُفَعَاءُ.

١٧ ـ لهو البَلٰـؤا المبين. الصّافّات /١٠٦، والصّحيح: البَلَاء.

١٨ ـ وأصحاب لئَيْكة. ص /١٣، والصّحيح: الأَيْكَة.

١٩ ـ وجاىءَ بالنّبيّين. الزّمر /٦٩، والصّحيح: وَجِيءَ.

٢٠ ـ وما دُعٰـؤا الكافرين. غافر /٥٠، والصّحيح: وما دُعَاءُ.

تلك نماذج عشرون كان اللّحن فيها عجيبًا جدًّا، ولا سيّما إذا علمنا أنّ المصاحف آنذاك كانت مجرّدة عن كلّ علامة تشير إلى إعجام الحرف أو إلى حركة الكلمة أو هجائها الصّحيح. مثلًا: من أين يعرف قارئ المُصْحَف أن «لتّخذت» مشدّدة التّاء، وأيّ فرق بينها وبين «لتخذت» مخفّفة بلام تأكيد؟! أو كيف يعرف أنّ ألف «لا اذبحنّه» زائدة لا تقرأ؟! أو أنّ إحدى الياءين زائدة في قوله: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْيدٍ﴾ [1] وكذلك لا يدري في «نشٰؤا» ـ بلا علامة ـ أنّ الواو زائدة، والألف ممدودة، والهمزة تلفظ بعد الألف؛ إذ ليس في اللّفظ ما يشير إلى ذلك بتاتًا، وهكذا!

١ ـ الذّاريات /٤٧.

مناقضات الرّسم العُثمانيّ

والشّيء الأغرب وجود مناقضات في رسم المُصْحَف، بينما الكلمة مثبتة في موضع برسم خاصّ، وإذا هي بذاتها مرسومة في موضع آخر بما يخالفها، الأمر الّذي يثير العجب، ويبعث على الاعتقاد أنّ الكتبة الأوائل كانوا أبعد شيء عن معرفة أُصول الكتابة أو الإتقان من وحدة الرّسم على الأقلّ! وإليك نموذجاً من ذلك التّناقض الغريب:

الكلمة برسمها الملحون	الكلمة برسمها الصّحيح
١ ـ ولَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ. الكهف /٧٧.	إذًا لَاتَّخَذُوكَ. الإسراء /٧٣.
٢ ـ أَصْحَابُ لْئَيْكَةِ. الشّعراء /١٧٦ وصٓ/١٣.	أَصْحَابُ الْأَيْكَة. الحِجْر /٧٨ وقٓ/١٤.
٣ ـ فَقَالَ الضُّعَفٰؤا. إبراهيم /٢١.	لَيس عَلَى الضُّعَفَاءِ. التّوبة /٩١.
٤ ـ فَلَا يَسْتَئْخِرُونَ سَاعَةً. يونس /٤٩.	لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً. الأعراف /٣٤.
٥ ـ وَمَا دُعٰؤُا الْكَافِرِينَ. غافر /٥٠.	وَمَا دُعَاءُ الْكَافِرِينَ. الرّعد /١٤٠.
٦ ـ لَيْسَ بِظَلّٰمٍ لِلْعَبِيد. الحجّ /١٠.	لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ. آل عمران /١٨٢.
٧ ـ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثٰلُ. الفرقان /٩.	ضَرَبُوا لكَ الأَمثَال. الإسراء /٤٨.
٨ ـ وَيَمْحُ اللهُ الْبَاطِلَ. الشّورى /٢٤.	يَمْحُوا اللهُ مَا يَشَاء. الرّعد /٣٩.
٩ ـ فَأَحْيٰكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ. البقرة /٢٨.	أَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ. الحجّ /٦٦.
١٠ ـ إِی لٰفِهِم رِحْلَة. الفيل /٢.	لِإِيلٰفِ قُرَيْش. الفيل /١.
١١ ـ قَالَ يَبْنَـؤُمّ. طه /٩٤.	قال ابْن أُمّ. الأعراف /١٥٠.
١٢ ـ فِی أموٰلِنا ما نَشٰؤُا. هود /٨٧.	فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ. الحجّ /٥.
١٣ ـ وإِنْ تعدُّوا نِعْمَتَ اللهِ. إبراهيم /٣٤.	وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللهِ. النّحل /١٨.
١٤ ـ فَلَن تجد لسُنَّتِ الله. فاطر /٤٣.	وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللهِ. الفتح /٢٣.
١٥ ـ عَلٰى بَيِّنَتٍ مِنْهُ. فاطر /٤٠.	عَلٰى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ. محمّد ﷺ /١٤.
١٦ ـ لَدَا الْبَاب. يوسف /٢٥.	لَدَى الحَنَاجِرِ. غافر /١٨.
١٧ ـ طَغَا المَاء. الحاقّة /١١.	مَنْ طَغىٰ. النّازعات /١٧.

١٨ ـ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاىْءٍ. الكهف /٢٣. وَكَانَ اللهُ عَلَى كُلِّ شَىْءٍ. الكهف /٤٥.
١٩ ـ فَقَالَ الْمَلَؤُا. المؤمنون /٢٤. وَقَالَ ٱلْمَلَأُ. المؤمنون /٣٣.
٢٠ ـ أَيُّهَ الثَّقَلَان. الرّحمٰن /٣١. أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ. يسٓ /٥٩.

تلك ـ أيضًا ـ أمثلة عشرون اخترناها من التّناقض الموجود في الرّسم العُثمانيّ. وربّما تزداد غرابتك ـ أيّها القارئ ـ إذا ما لاحظت التّناقض في إملاء سورة واحدة، كالمثال في سورة الكهف /١٨ وسورة المؤمنون /١٩ كما رسموا «بَسْطَةً» في البقرة /٢٤٧ بالسّين، وفي الأعراف /٦٩ بالصّاد. وكذلك «يَبْسُطُ» في الرّعد /٢٦ بالسّين، وفي البقرة /٢٤٥ بالصّاد. وهذا أيضًا من التّناقض في سورة واحدة، إلى غير ذلك وهو كثير.

غلوّ فاحش

قد يغلو بعض المتزمّتين بالرّسم القديم، فيزعمونه توقيفيًّا كان بأمر النّبيّ ﷺ الخاصّ، ولم يكن للكتبة الأوائل دخل في رسمه بالهيئة الموجودة. وإنّ وراء هذه المخالفات الإملائيّة سرًّا خفيًّا وحكمةً بالغةً لا يعلمها إلّا الله ... **[ثمّ ذكر قول ابن مبارك عن شيخه عبد العزيز الدّبّاغ، كما تقدّم عن الزُّرقانيّ، فقال:]**

هذا وقد كشف بعضهم عن هذا السّرّ الخفيّ، وأبدى تمحّلات غريبة، فزعم أنّ زيادة الألف في ﴿ لَاَ اذْبَحَنَّه ﴾ إنّما كانت للدّلالة على أنّ الذّبح لم يقع. وإنّ زيادة الياء في ﴿ وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْيدٍ ﴾ للإيماء إلى تعظيم قوّة الله الّتي بنى بها السّماء، وإنّها لا تشبهها قوّة، على حدّ القاعدة المشهورة: زيادة المباني تدلّ على زيادة المعاني [١].

وقد أوضح في ذلك وأسهب أبو العبّاس المَراكِشيّ الشّهير بابن البنّاء (توفّي سنة ٧٢١هـ) في كتابه: «عنوان الدّليل في مرسوم التّنزيل» وبيّن أنّ هذه الأحرف إنّما اختلف حالها في الخطّ بحسب اختلاف وأحوال معاني كلماته، من حكم خفيّة وأسرار بهيّة،

---

١ ـ مقدّمة ابن خلدون: ٤١٩، ومناهل العرفان ١: ٣٦٧.

منها: التّنبيه على العوالم الغائب والشّاهد، ومراتب الوجود والمقامات. والخطّ إنّما يرتسم على الأمر الحقيقيّ لا الوَهْميّ...

ونذكر فيما يلي مقتطفات من كلامه تدلّك على مبلغ غلوّه بشأن الرّسم وتكلّفه في الاختلاق الباهت:

١ ـ زيدت الألف في «لَآ اذبحنّه» تنبيهًا على أنّ الذّبح أشدّ من العذاب الّذي ذكر في صدر الآية ﴿ لَأُعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا شَدِيدًا اَوْ لَآ اذْبَحَنَّهُ ﴾ [١].

٢ ـ زيدت الألف في «يَرْجُوا» و«يَدْعُوا» للدّلالة على أنّ الفعل أثقل من الاسم؛ لتحمّله ضمير الفاعل. ومن ثمّ لمّا استخفّوا بالفعل حذفوا منه الألف وإن كان جمعًا، كقوله: ﴿ سَعَوْ فِى ٰايَاتِنَا مُعَاجِزِينَ ﴾ [٢]، فإنّه باطل لا يصحّ له ثبوت في الوجود.

٣ ـ زيدت الألف بعد الهمزة من قوله: ﴿ كَاَمْثَالِ اللُّؤْلُوٰا ﴾ [٣] تنبيهًا على معنى البياض والصّفاء بالنّسبة إلى ما ليس بمكنون، ومن ثمّ لم تزد بعد قوله: ﴿ كَاَنَّهُمْ لُؤْلُؤٌ ﴾ [٤] للإجمال وخفاء التّفصيل.

٤ ـ زيدت الألف في ﴿ وَجِاىٓءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ ﴾ [٥] دليلًا على أنّ هذا المجيء هو بصفة من الظّهور ينفصل بها عن معهود المجيء.

٥ ـ زيدت الألف في «مائة» دون «فئة»، لأنّه اسم يشتمل على كثرة مفصّلة بمرتبتين: آحاد وعشرات.

٦ ـ زيدت الواو في ﴿ سَاُورِيكُمْ ٰايَاتِى ﴾ [٦] للدّلالة على الوجود في أعظم رتبة العيان.

---

١ ـ النّمل /٢١.

٢ ـ سبأ /٥.

٣ ـ الواقعة /٢٣.

٤ ـ الطّور /٢٤.

٥ ـ الفجر /٢٣.

٦ ـ الأنبياء /٣٧.

٧ـ زيدت الياء في ﴿ بِأَيْيدٍ ﴾[1] فرقًا بينها وبين «الأيدي» الّذي هو جمع اليد، وإنّ القوّة الّتي بنى الله بها السّماء هي أحقّ بالثّبوت في الوجود من الأيدي. فزيدت الياء لاختصاص اللّفظة بمعنى أظهر في درّاك الملكوتيّ في الوجود.

٨ ـ سقطت الواو من ﴿ سَندْعُ الزَّبَانِيَةَ ﴾[2] لأنّ فيه سرعة الفعل وإجابة الزّبانية وقوّة البطش.

٩ ـ سقطت الواو من ﴿ وَيَدْعُ الْإِنسَانَ بِالشَّرِّ ﴾[3] للدّلالة على أنّه سهّل عليه ويسارع فيه كما يعمل في الخبر.

١٠ ـ كتبت «بسطة» في البقرة /٢٤٧ بالسّين، وفي الأعراف /٦٩ بالصّاد؛ لأنّها بالسّين السّعة الجزئيّة، وبالصّاد السّعة الكلّيّة[4].

قال الدّكتور صبحيّ الصّالح: لا ريب أنّ هذا غلوّ في تقديس الرّسم العُثمانيّ... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ ذكر قول ابن خَلدون، كما تقدّم عنه].

قال ابن الخطيب: لمّا كان أهل العصر الأوّل قاصرين في فنّ الكتابة، عاجزين في الإملاء؛ لأُمّيّتهم وبداوتهم، وبُعْدهم عن العلوم والفنون، كانت كتابتهم للمُصْحَف الشّريف سقيمة الوضع، غير محكمة الصّنع، فجاءت الكتبة الأُولى مزيجًا من أخطاء فاحشة ومناقضات متباينة في الهجاء والرّسم[5].

هذا وقد أغرب محمّد طاهر الكُرديّ ـ وهو يستطلع القرن الخامس عشر الهجريّ ـ فتراجع القهقرا، وأخذ في الغلوّ الفاحش بشأن الرّسم العُثمانيّ القديم!

قال ـ بعد استعراض جملة من أخطاء الرّسم العُثمانيّ والتّناقض الموجود فيه بصورة غريبة ـ: «بقي علينا أن نعرف لماذا لم يكتب الكتبة الأُولى المُصْحَف على قواعد

---

١ ـ الذّاريات /٤٧.

٢ ـ العلق /١٨.

٣ ـ الإسراء /٥.

٤ ـ راجع: البرهان لبدر الدّين الزّركشيّ ١: ٣٨٠ ـ ٤٣١.

٥ ـ الفرقان: ٥٧ (لابن الخطيب).

الكتابة الصّحيحة؟ ولماذا لم يمشوا في كتابته على وتيرة واحدة؟» ... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]**

قلت: ويكفينا جوابًا عن سفاسفه ما ذكره العلّامة ابن خَلْدون: ولا تلتفتنّ إلى ما يزعمه بعض المغفّلين...

وقد أسهب ابن الخطيب في الرّدّ على هذه المزعومة الفاضحة، وأتى بالكلام مستوفى، نقتطف منه ما يلي: قال: قال الجَعْبَريّ في سياق كلامه عن هجاء المُصْحَف: «وأعظم فوائده أنّه حجاب يمنع أهل الكتاب أن يقرأوه على وجهه»[1].

قال: وبمثل هذا الهراء ينطق أحد أئمّة القُرّاء، وبمثل هذا الكلام يحتجّ القائلون بوجوب الهجاء القديم، مع أنّ هذا القول واضح البطلان بادي الخسران.

وفي القرآن آيات كثيرة تخاطب أهل الكتاب وتدعوهم إلى الإيمان، فكيف عن تلاوته يحجبون؟!

ثمّ قال: ومن أشنع ما يتّصف به إنسان سليم العقل، صحيح العرفان، ما ذكره الصّبّاغ: «أنّ فوائد هذا الرّسم كثيرة وأسراره شتّى، منها عدم الاهتداء إلى تلاوته على حقّه إلّا بموقف، شأن كلّ علم نفيس يتحفّظ عليه».

فقال: يا للدّاهية الدّهياء، لقد صار القرآن مثل علم البازرجات واللّوغارتمات والطّلسمات والاصطرلابات وضرب الرّمل والتّنجيم وما شاكل ذلك من العلوم، يزعمون نفاستها لما تحتويه من أسرار لا تنال إلّا بجهد جهيد وتلقّ طويل الأمد.

هذا وقد قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ﴾[2]، وأنتم تقولون: إنّه أبعدهم منه وأضلّهم عنه! فما أكبر هذا الزّعم! وما أعظم هذه الفرية!

قال: ولو تساءلنا: هل وضع رسم المُصْحَف ليقرأ أو ليكون رمزًا ويظلّ طلّسمًا، يتناقله القُرّاء وحدهم: ويلقّنونه لمن يريدون تلقينه، ممّن يتزلّف إليهم بماله ونفسه

١ ـ مناهل العرفان ١: ٣٦٦.

٢ ـ القمر /١٧.

ويمنعونه عمّن يرون منعه ممّن لم يرزق جاهًا ولا مالًا!

قال: ولقد رأيت بعيني وسمعت بأُذُني، كثيرًا من ذوي الثّقافات والأدب يلحنون في قراءة القرآن؛ لعدم أُنسهم بهذا الرّسم الغريب وعدم معرفتهم بأساليب القراءة على وجهها المأثور[1].

الرّأي الحاسم

هكذا يرجّح ابن الخطيب تصحيح رسم المُصْحَف إلى ما يعرفه جمهور النّاس واستقرّ عليه اصطلاح أرباب الثّقافة اليوم.

وهذا رأي جمهور المحقّقين، ذهبوا إلى جواز تبديل الرّسم القديم إلى الرّسم الحاضر بعد أن لم يكن رسم السّلف عن توقيفٍ، وإنّما هو اصطلاح منهم، أو كانت الكتابة في بداية أمرها غير متقنة، أمّا مع تقدّم أساليب الكتابة ـ وفيها من التّوضيح ما يجعل أمر القراءة سهلًا على الجميع ـ فلا بدّ من تغيير ذاك الرّسم إلى المصطلح الحاضر الّذي تعرفه كافّة الأوساط، وليكون القرآن في متناول عامّة النّاس، وفي ذلك تحقيق للغرض الّذي نزل لأجله هذا الكتاب الخالد؛ ليكون هدىً للنّاس جميعًا مع الأبد.

وبهذا الصّدد يقول القاضي محمّد بن الطّيّب أبو بكر الباقِلّانيّ (تُوفّي سنة ٤٠٣ هـ) في كتابه: «الانتصار» ... [وذكر كما تقدّم عن الزُّرقانيّ].

وهذا ما لخّصه الشّيخ عبد العظيم الزُّرقانيّ من كلام القاضي أبي بكر الباقِلّانيّ، لكنّه تابعه بالرّدّ عليه من وجوه، ونقول: لا يخفى وهنها وضعفها تجاه هذا التّحقيق المنيع.

ومن ثمّ قال الدّكتور صُبْحيّ الصّالح تعقيبًا على هذا الكلام: وإنّ رأي القاضي أبي بكر لجدير أن يؤخذ به ... [وذكر كما تقدّم عنه].

سبعة آلاف لحن!

قد يستغرب الباحث إذا ما عثر على نيّف وسبعة آلاف خطأ إملائيّ في الرّسم

---

١ ـ الفرقان لابن الخطيب: ٦٣ ـ ٨٦.

العُثمانيّ القديم، ويعدّه رقمًا كبيرًا إذا ما قاسه إلى عدد آي القرآن، وهي نيّف وستّة آلاف آية! لكنّ الحقيقة تشهد بذاتها على صحّة هذا الرّقم الضّخم. وإليك عدد ما في كلّ سورة من خطأ إملائيّ جاء في الرّسم القديم ... **[ثمّ ذكر في هذا الصّدد أرقامًا من الآيات، إن شئت فراجع، فقال:]**

تلك ستّة آلاف وسبعمائة وسبعة وسبعون لحنًا (٦٧٧٧) جاءت في رسم المُصْحَف العُثمانيّ، مُوزّعة على السُّوَر.

وإذا أضفنا إلى هذا العدد، حذف الألف من «بسم» و«الرّحمن» في البَسْمَلة، وهي مكرّرة في القرآن (١١٤) مرّة، فيرتفع الرّقم إلى (٧١٠٥).

هذا مع غضّ النّظر عن حذف الألف من لفظ الجلالة، وهو مكرّر في القرآن (٢٥٥٠) مرّة، وفي البَسْمَلة (١١٤) مرّة. فيبلغ عدد أخطاء الرّسم القديم إلى تسعة آلاف وستّمائة وتسع وستّين (٩٦٦٩)، وهو عدد كبير جدًّا[١].

وقد لخّص جلال الدّين هذه الأخطاء في قواعد ستّة، استوفى فيها جميع ما في الرّسم العُثمانيّ من أخطاء إملائيّة، ذكرها في الإتقان ٢: ١٦٦ ـ ١٧٠ ونقلها الزُّرقانيّ برِمَّتها في مناهل العرفان ١: ٣٦٢ ـ ٣٦٦.

وإليك الآن جدولًا تفصيليًّا يقارن بين رسم الكلمة في إملائها القديم، ورسمها بالإملاء المعاصر، ما عدا حذف الألفات في مثل «الرّحمٰن» و«العٰلمين» و«الصّرٰط». وهي كثيرة في المُصْحَف، جاءت موافقة للخطّ الكوفيّ القديم المنحدر من خطّ السُّريان، كانوا يكتبون الكلم بلا ألف. وكذلك لم نتعرّض لكلمات جاءت فيها الواو أو الياء بدلًا عن الألف، كالصّلٰوة والزّكٰوة والتّورٰية وهَدٰين، لكثرتها وتكرّرها. كما ولم نذكر من الكلمة المتكرّرة سوى الّتي جاءت في أولى آية، وتركنا ذكرها في آيات وسُوَر تالية، وأرمزنا

---

١ ـ راجع: البرهان للزّركشيّ ١: ٣٨٠ ـ ٤٣١؛ والمُصْحَف الميسّر للأُستاذ عبدالجليل عيسى، شيخ كلّيّة أُصول الدّين بالجامع الأزهر. غير أنّ هذا الأخير اشتبه في مواضع، منها: ص ٧٧٥ رقم ٥، زعم «وَءاتُوا» لحناً، فصحّحه على «وَأُوتُوا»، وص ٧٩٤ رقم ١، صحّح «الموءدة» على «المودة»!

لذلك بعلامة «ك».

ونبدأ بالكلمة على إملائها القديم، ثمّ نقابلها بـإملائها المـعاصر، مـرتّبةً حسب ترتيب السُّوَر في المُصْحَف الشّريف.

جدول تفصيليّ

يقارن بين رسم الكلمة بإملائها القديم ورسمها بالإملاء المعاصر

سورة البقرة

رقم الآية	الرّسم القديم	الرّسم الجديد
٣٣	يَاٰدَمُ[١]	يَا اٰدَمُ
٤٠	إِسْرَاءِيلَ «ك»	إِسْرَائِيلَ
٧١	اَلْـٰٔنَ «ك»[٢]	اَلْاٰنَ
٨٧	عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ	عِيسَى بْنَ مَرْيَمَ
٩٠	بِئْسَ مَا «ك»	بِئْسَمَا
١٦٤	الَّيْلِ «ك»	اللَّيْلِ
٢٢٦	فَاءُو	فَاؤُوا
٢٤٠	فِى مَا «ك»	فِيمَا
٢٧٥	الرِّبٰوا «ك»	الرِّبَا
٢٨٢	تَسْـَٔمُوا[٣]	تَسْأَمُوا

١ ـ برسم همزة فوق الألف.

٢ ـ برسم همزة أمام اللّام.

٣ ـ برسم همزة فوق الميم.

سورة آل عمران

رقم الآية	الرّسم القديم	الرّسم الجديد
٣٥	اِمْرَاَتُ «ك»	اِمْرَاَةُ
٧٥	الأُمِّيّنَ [١]	الأُمِّيّينَ
٧٩	رَبَّٰنِيّنَ [٢]	رَبَّانِيّينَ
١٤٤	اَفَاۡيِنْ «ك»	اَفَاِنْ
١٥٣	تَلْوُنَ [٣]	تَلْوُونَ

سورة النّساء

رقم الآية	الرّسم القديم	الرّسم الجديد
١٦	الَّذَانِ	اللَّذَانِ
٢٣	الّٰتِى «ك»	اللّٰاتِى
٢٥	فَمِنْ مَا «ك»	فَمِمَّا
٧٨	فَمَالِ هٰؤُلَاءِ «ك»	فَمَا لِهٰؤُلَاءِ

سورة المائدة

رقم الآية	الرّسم القديم	الرّسم الجديد
١٨	اَبْنٰؤُا	اَبْنَاءُ
٢٩	جَزٰؤُا «ك»	جَزَاءُ

---

١ ـ برسم ياء كوفيّة صغيرة فوق الياء.

٢ ـ برسم ياء كوفيّة صغيرة فوق الياء.

٣ ـ برسم واو صغيرة فوق الواو.

٣١	سَوْءَةَ	سَوْأَةَ

سورة الأنعام

رقم الآية	الرّسم القديم	الرّسم الجديد
٥	أَنبَؤُا «ك»	أَنْبَاءُ
٣٤	نبَاءِى	نَبَإِ
٥٢	بِالغَدٰوةِ[١]	بِالغَدٰاةِ
٩٤	شُرَكَؤُا «ك»	شُرَكَاءُ
١١٥	كَلِمَتُ «ك»	كَلِمَةُ
١٤٤	أَمَّا «ك»	أَمْ مَا

سورة الأعراف

رقم الآية	الرّسم القديم	الرّسم الجديد
٦	فَلَنَسْـَٔلَنّ[٢]	فَلَنَسْأَلَنَّ
٢٠	مَا وُرِىَ[٣]	مَا وُورِىَ
٥٦	رَحْمَتَ «ك»	رَحْمَةَ
٦٩	بَصْطَةً[٤]	بَسْطَةً
١٠٥	أَنْ لَا	أَلَّا
١٢٧	نَسْتَحْىِ ى	نَسْتَحْيِي

١ ـ برسم ألف صغيرة فوق الواو.

٢ ـ برسم همزة فوق السّين.

٣ ـ برسم واو صغيرة فوق الواو.

٤ ـ برسم سين صغيرة تحت الصّاد.

سورة الأنفال

رقم الآية	الرّسم القديم	الرّسم الجديد
٣٨	سُنَّتُ	سُنَّةُ

سورة التّوبة

رقم الآية	الرّسم القديم	الرّسم الجديد
٤٧	وَلَا اوْضَعُوا	وَلَاَوْضَعُوا

سورة يونس

رقم الآية	الرّسم القديم	الرّسم الجديد
١٥	تِلْقَاءِى	تِلْقَاءِ
٣٤	يَبْدَؤُا	يَبْدَأُ
٣٥	أَمَّنْ	اَمْ مَنْ

سورة هود

رقم الآية	الرّسم القديم	الرّسم الجديد
٨٦	بَقِيَّتُ	بَقِيَّةُ
٨٧	مَا نَشْؤُا	مَا نَشَاءُ
٩٧	وَمَلَإِيهِ	وَمَلَئِهِ

سورة يوسف

رقم الآية	الرّسم القديم	الرّسم الجديد
٢٥	لَدَا	لَدَى
٨٧	تَايْئَسُوا[١]	تَيْأَسُوا
٨٧	يَايْئَسُ[٢]	يَيْأَسُ
١٠١	وَلِيِّ ى	وَلِيِّي
١١٠	اسْتَيْئَسَ[٣]	اسْتَيْأَسَ

سورة الرّعد

رقم الآية	الرّسم القديم	الرّسم الجديد
٣٩	يَمْحُوا	يَمْحُو

سورة إبراهيم

رقم الآية	الرّسم القديم	الرّسم الجديد
٩	نَبَؤُا	نَبَأُ
٢١	الضُّعَفَؤُا	الضُّعَفَاءُ

سورة الحِجر

رقم الآية	الرّسم القديم	الرّسم الجديد
٩٥	الْمُسْتَهْزِءِينَ	الْمُسْتَهْزِئِينَ

---

١ ـ برسم همزة فوق الياء.

٢ ـ برسم همزة فوق الياء.

٣ ـ برسم همزة فوق الياء.

سورة النّحل

رقم الآية	الرّسم القديم	الرّسم الجديد
٤٣	فَسْـَٔلُوا[1]	فَسْأَلُوا
٤٨	يَتَفَيَّؤُا	يَتَفَيَّأُ
٨٦	رَءَا «ك»	رَأَى
٩٠	وَاِيتَاءِى	وَاِيتَاءِ

سورة الإسراء

رقم الآية	الرّسم القديم	الرّسم الجديد
١١	يَدْعُ	يَدْعُو

سورة الكهف

رقم الآية	الرّسم القديم	الرّسم الجديد
٢٣	لِشَاىْءٍ	لِشَىْءٍ
٣٨	لٰكِنَّا	لٰكِنَّ
٤٨	اَلَّنْ	اَنْ لَنْ
٦٣	اَرَءَيْتَ	اَرَأَيْتَ
٧٧	لَتَّخَذْتَ	لَاتَّخَذْتَ
١١٠	يَرْجُوا «ك»	يَرْجُو

---

١ ـ برسم همزة قبل اللّام.

سورة مريم

رقم الآية	الرّسم القديم	الرّسم الجديد
٢٨	يٰأُخْتُ	يَا أُخْتُ
٤٤	يٰأَبَتِ	يَا أَبَتِ
٤٦	يٰإِبْرٰهِيمُ	يَا إِبْرَاهِيمُ

سورة طه

رقم الآية	الرّسم القديم	الرّسم الجديد
١٨	أَتَوَكَّؤُا	أَتَوَكَّأُ
٩٤	يَبْنَؤُمَّ	يَا ابْنَ أُمَّ
١١٩	لَا تَظْمَؤُا	لَا تَظْمَأُ
١٢١	سَوْءٰتُهُمَا[1]	سَوْءَاتُهُمَا
١٣٠	ءَانَاءِى	آنَاءِ

سورة الأنبياء

رقم الآية	الرّسم القديم	الرّسم الجديد
٣٧	سَأُورِيكُمْ «ك»	سَأُرِيكُمْ

سورة المؤمنون

رقم الآية	الرّسم القديم	الرّسم الجديد
٢٤	المَلَؤُا «ك»	المَلَأُ
٤٤	كُلَّ مَا «ك»	كُلَّمَا

---

١ ـ برسم ألف صغيرة فوق الهمز.

سورة النّور

رقم الآية	الرّسم القديم	الرّسم الجديد
٨	وَيَدْرَؤُا	وَيَدْرَأُ
١٣	جَاءُو «ك»	جَاؤُا
٤٣	عَنْ مَنْ	عَمَّنْ

سورة الفرقان

رقم الآية	الرّسم القديم	الرّسم الجديد
٢١	وَعَتَوْ	وَعَتَوْا
٣٨	وَثَمُودَا «ك»	وَثَمُودَ
٤٩	لِنُحْيَ[١]	لِنُحْيِيَ

سورة الشّعراء

رقم الآية	الرّسم القديم	الرّسم الجديد
٩٢	اَيْنَ مَا	اَيْنَمَا
٩٤	الغَاوُنَ «ك»	الغَاوُونَ

سورة النّمل

رقم الآية	الرّسم القديم	الرّسم الجديد
٢١	لَاَاذْبَحَنَّهُ	لَاَذْبَحَنَّهُ

١ ـ برسم ياء صغيرة فوق الياء.

٦٤	يَبْدَؤُا «ك»	يَبْدَأُ
٩٢	اَتْلُوَا	اَتْلُوَ

سورة القصص

رقم الآية	الرّسم القديم	الرّسم الجديد
٣	نَتْلُوا	نَتْلُو
٤	يَسْتَحْيِ ى «ك»	يَسْتَحْيِى
٩	قُرَّتُ	قُرَّةُ

سورة الرّوم

رقم الآية	الرّسم القديم	الرّسم الجديد
١٣	شُفَعَؤُا	شُفَعَاءُ
١٦	لِقَائِ	لِقَاءِ
٢٤	فَيُحْيِ ى	فَيُحْيِى
٣٠	فِطْرَتَ	فِطْرَةَ
٣٩	لِيَرْبُوَا «ك»	لِيَرْبُوَ

سورة الأحزاب

رقم الآية	الرّسم القديم	الرّسم الجديد
٣٧	لِكَىْ لَا	لِكَيْلَا

سورة سبأ

رقم الآية	الرّسم القديم	الرّسم الجديد
٥	سَعَوْ	سَعَوْا

سورة غافر

رقم الآية	الرّسم القديم	الرّسم الجديد
١٥	التَّلَاقِ	التَّلَاقِي
٣٢	التَّنَادِ	التَّنَادِي

سورة فصّلت

رقم الآية	الرّسم القديم	الرّسم الجديد
٢٩	الَّذَيْنِ [١]	اللَّذَيْنِ

سورة الشُّورى

رقم الآية	الرّسم القديم	الرّسم الجديد
٢٤	وَيَمْحُ	وَيَمْحُو
٣٠	وَيَعْفُوا «ك»	وَيَعْفُو
٣٢	الجَوَارِ	الجَوَارِى
٤٠	جَزَؤُا	جَزَاءُ
٥١	وَرَاءِى	وَرَاءِ

١ ـ بصيغة المثنّى.

سورة الدّخان

رقم الآية	الرّسم القديم	الرّسم الجديد
٤٣	شَجَرَتَ	شَجَرَةَ

سورة الذّاريات

رقم الآية	الرّسم القديم	الرّسم الجديد
١٣	يَوْمَ هُمْ	يَوْمَهُمْ
٤٧	بِأَيْيدٍ	بِأَيْدٍ

سورة القمر

رقم الآية	الرّسم القديم	الرّسم الجديد
٦	يَدْعُ	يَدْعُو

سورة المجادلة

رقم الآية	الرّسم القديم	الرّسم الجديد
٩	مَعْصِيَتِ	مَعْصِيَةِ

سورة الممتحنة

رقم الآية	الرّسم القديم	الرّسم الجديد
٤	بُرَءٰؤُا[١]	بُرَءَاءُ

١ ـ برسم ألف صغيرة فوق الهمز.

سورة التّحريم

رقم الآية	الرّسم القديم	الرّسم الجديد
١١	اِمْرَأَتَ	اِمْرَأَةَ
١٢	بِكَلِمٰتِ [١]	بِكَلِمَاتِ

سورة القلم

رقم الآية	الرّسم القديم	الرّسم الجديد
٦	بِاَيْيِّكُمْ	بِاَيِّكُمْ

سورة التّكوير

رقم الآية	الرّسم القديم	الرّسم الجديد
٨	المَوْءُدَةُ [٢]	المَوْؤُدَةُ

سورة الانشقاق

رقم الآية	الرّسم القديم	الرّسم الجديد
١١	يَدْعُوا	يَدْعو

سورة الغاشية

رقم الآية	الرّسم القديم	الرّسم الجديد
٢٢	بِمُصَيْطِرٍ [٣]	بِـــــمُسَيْطِرٍ

---

١ ـ برسم ألف صغيرة فوق الميم.

٢ ـ برسم واو صغيرة بعد الهمز.

٣ ـ برسم سين صغيرة تحت الصّاد.

سورة الفجر

رقم الآية	الرّسم القديم	الرّسم الجديد
٤	يَسْرِ	يَسْرى
٢٣	وَجِائَ ءَ	وَجِئَ ءَ

سورة قريش

رقم الآية	الرّسم القديم	الرّسم الجديد
٢	إِی لٰفِهِمْ[١]	ايلَافِهِمْ

(١: ٣٠٧ ـ ٣٤٨)

---

١ ـ برسم ياء كوفيّة صغيرة ومنفصلة قبل اللّام.

الفصل السّابع والعشرون

نصّ الدّكتور شاهين (١٤٢٨ ـ ...)[1] في «تاريخ القرآن»

الخطّ الّذي كتب به المُصْحَف في عهد النّبيّ ﷺ

أوّلًا ـ أصل الخطّ العربيّ

مشكلة الخطّ العربيّ مشكلة في التّاريخ معقّدة، تناولها كثير من المؤرّخين بالرّواية تارةً، وبالتّخمين تارةً أُخرى، ويرجع ذلك إلى أنّ تاريخ الشّعب العربيّ في الجاهليّة، وعلاقاته آنذاك بالشّعوب الأُخرى من حوله لم تقيّد كتابًا، وكلّ ما ورد منها نُتَف يسيرة جدًّا، أثبتها الشّعراء في قصيدهم، أو تناقلها الرُّواة محرّفة ومزيدة على مرّ الأجيال، إلى أن جاءت إلينا غامضة متناقضة.

فابن أبي داود السِّجِستانيّ (ت٣١٦هـ) يذكر في مسألة دخول الخطّ إلى بيئة قريش ثلاث روايات... **[ثمّ ذكر تلك الرّوايات، كما تقدّم عنه الرّقم ١ و٢، فقال:]**

وروايات السِّجِستانيّ هذه لا تختلف في المصدر الأوّل للخطّ، وهو الأنبار، ولكنّه يجعل وصف حركة انتقاله من الأنبار إلى الحيرة، ثمّ إلى المهاجرين في الخبر الأوّل، ويفصل في الخبرين الآخرين أمرإنشاء الخطّ في الأنبار،أو أمرانتقاله منهاإلى مكّة.

وجاء بعده أبو عبد الله محمّد بن عَبْدوس الجَهْشَياريّ (ت ٣٣١هـ)، فأورد أقوالًا في أصل الخطّ العربيّ، تخرج به عن تحديد السِّجِستانيّ، فقد نقل رواية عن كعب الأحبار: أنّ آدم عليه السلام قد وضع الكتاب السُّريانيّ قبل موته بثلاثمائة عام.

---

١ ـ وهو ما زال حيًّا والآن يمارس التّدريس والتّحقيق في مصر. (م)

ورُوي أنّ إدريس ﷺ أوّل من خطّ بالقلم بعد آدم، وروي أنّ أوّل من وضع الكتاب بالعربيّة إسماعيل بن إبراهيم. ثمّ يعود الجَهشَياريّ إلى الخبر المذكور لدى ابن أبي داود فيزيده تفصيلًا، حيث يذكر: ورُوي في خبر آخر أنّ أوّل من كتب بالعربيّة ثلاثة رهط من بَوْلان، يقال لأحدهم: مُرامر بن مُرّة، وأسلم بن سِدْرَة، وعامر بن جَدَرَة، ولكنّه لا يذكر أنّهم من الأنبار، ولا يذكر من أخذ عنهم، وإنّما يعقّب بذكر خبر آخر: «وروي أيضاً: أنّ أوّل من كتب بالعربيّة من العرب حَرْب بن أُميّة بن عبد شمس»[1].

والجَهشَياريّ بهذا لا يربط الأخبار بعضها ببعض، ولا يسوقها مساق التّفصيل بعد الإجمال، كما فهمنا من عرض السِّجِستانيّ.

ويأتي بعدهما ابن النّديم (ت ٣٨٥هـ) في كتابه: «الفهرست»، فيستبعد ما قاله كعب الأحبار، ويبرأ إلى الله منه، وقد يكون في نظره أقرب إلى الأُسطورة منه إلى النّظر العلميّ التّاريخيّ، ثمّ يذكر خبر الثّلاثة السّابق في الجَهشَياريّ، وينقل بوساطتهم صناعة الخطّ إلى الحيرة، ولكنّه يعود فيذكر رواية يرجّحها: أنّ الله أنطق به إسماعيل في سنّ الرّابعة والعشرين، وأنّ ولد إسماعيل: نفيس، ونضر، وتيما، ودومة، هم الّذين وضعوه مفصّلًا. ثمّ يروى وجهًا آخر: أنّ رجلًا آخر من بني مَخْلَد بن كِنانة هو الّذي علّمه للعرب[2].

وبرغم هذا النّظر العلميّ من ابن النّديم في رفضه وتبرّئه من التّفسير الأُسطوريّ لنشأة الخطّ نجد أنّ ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) ـ وهو معاصر لابن النّديم ـ يذكر رواية كعب: أنّ آدم هو أوّل من كتبه، ثمّ يذكر رواية عن ابن عبّاس ... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

غريب من ابن فارِس، مع فضله وتقدّمه فيما ابتده من آراء وأعمال علميّة.

وبعد ابن فارِس بنصف قرن نجد أبا عمرو الدّانيّ (ت ٤٤٤هـ) يذكر رأيًا واحدًا في

---

١ ـ كتاب الوزراء والكتاب ـ تحقيق الأساتذة مصطفى السّقّا، وإبراهيم الأبياريّ، وعبد الحفيظ شلبيّ ـ الطّبعة الأُولى سنة ١٩٣٨: ١ ـ ٢.

٢ ـ الفهرست: ١٢ ـ ١٣. ويلاحظ أنّه لم يتخلّص من روح الأُسطورة.

المشكلة يرويه عن ابن عبّاس، وهو يعتمد على بعض الغوامض، فهو يرجع بداية الخطّ العربيّ إلى الجُلجان بن الموهم، الّذي كان كاتب هود نبي الله ﷺ، بالوحي عن الله عَزَّ وجَلَّ، وقد أخذه عنه طارئ من اليمن من كندة، وتلقّاه عنه أهل الأنبار، وأخذه عن أهل الأنبار عبد الله بن جَدْعان، وعنه تعلّم حَرْب بن أُميّة الّذي علّم قُرَيشًا.

والّذي نراه غامضًا في الخبر أنّه يحدّد أحيانًا الشّخص، وأُخرى يجعل المرحلة الانتقاليّة بوساطة مجهول، كطارئ من اليمن، أو أن يجعل المتلقّي شائعًا في حدود التّعبير: (أهل الأنبار)، ثمّ يعمد إلى التّحديد: (عبد الله بن جَدْعان) وهكذا، ومع ذلك فهو خبر يعتمد على معلومات التّاريخ لا على افتراضات ميتافيزيقيّة.

فإذا رجعنا إلى رواية أبي العبّاس البَلاذُريّ (ت ٢٧٩هـ) وجدنا تسلسل الصّناعة فيها هكذا... [ثمّ ذكر رواية، كما تقدّم عنه الرّقم ١].

ويلاحظ أنّ رواية البَلاذُريّ ـ وهي أقدم الرّوايات ـ تجعل من بِشر بن عبد الملك الكِندِيّ ـ هذا ـ بطل الصّناعة الّذي تولّى نشرها في جزيرة العرب.

ولا نكاد نجد بعد البَلاذُريّ أحدًا تناول المشكلة برواية مفصّلة أكثر منه مقارنًا بلاحقيه، بل وجدنا عالمًا جاء بعده بخمسة قرون، وهو الزّركشيّ (ت ٧٩٤هـ)، ينقل ما مضى من كلام ابن فارِس في «الصّاحبيّ» بنصّه، ويرى أنّه توقيف[1].

ولم يناقش أحد في القديم هذه القضيّة مناقشة عقليّة إلّا عبد الرّحمان بن خَلْدون (ت٨٠٨هـ)، وهو يربط وجود صناعة الخطّ وعدمها، وجودة الخطّ ورداءته بقانون الحضارة والبداوة، فيقول: «وقد كان الخطّ العربيّ بالغًا مبالغه من الإحكام والإتقان... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

وابن خَلْدون في هذا النّصّ عالم، لا يعنيه تحديد الأشخاص بقدر ما يهتمّ بتتبّع الحركة التّاريخيّة لصناعة الخطّ، من مركز إلى مركز، إلى أن انتهت إلى قريش بوساطة شخص معيّن أو غير معيّن، فذلك كلّه ممكن. ولكن كلامه يدلّنا على أنّه يفترض للخطّ

---

١ ـ البرهان في علوم القرآن ١: ٣٧٧.

العربيّ ـ الّذي كان الحِميريّ مرحلة من مراحله ـ تاريخًا أبعد ممّا تصوّر السّابقون عليه جميعًا، فلا شكّ على هذا أنّ نشأته كانت قبل دولة التّبابعة، وهي المعروفة في التّاريخ باسم الدّولة الحِميريّة الثّانية (حوالي ٣٠٠ ـ ٥٢٥م)[١].

ولقد يكون من الصّواب أن نمسك عن تحديد بداية تاريخيّة للخطّ، وإن كان من المسلّم أنّ انتقاله من مركز لآخر يكون بوساطة أشخاص يتعلّمونه في موطنه، ثمّ يعلّمونه لمن يريد في قومهم، أو يكون بأن يهاجر أحد عارفي الخطّ إلى حيث يوجد من لا يعرفونه، أي أنّ عمليّة الانتقال لا تكون إلّا شخصيّة.

وقد جاء بعد ابن خَلْدون، القَلْقَشَنديّ (ت ٨٢١ هـ)، فوجدناه ينقل عن البَلاذُريّ وعن ابن أبي داود ما رويا، ولكنّه يودع كتابه أدقّ التّفصيلات عن صناعة الخطّ وأنواعه[٢].

ونقتصر من علاج القدماء على هذه المجموعة من الرُّواة والعلماء، لننتقل إلى العصر الحديث، وقد خصّص المغفور له حَفني ناصف كتابًا لعلاج بعض المشكلات الأساسيّة في العربيّة، أسماه (تاريخ الأدب) أو (حياة اللّغة العربيّة)، وفيه تحدّث عن تاريخ الخطّ العربيّ قبل الإسلام، وهو يعدّ خير من أفاد من نظريّة ابن خَلْدون في علاجها، فقد نظر للمشكلة عمومًا على أساس الحضارة والبداوة[٣]. وبعد أن عرض رأي مؤرّخي أوربّا ورأي مؤرّخي العرب، ذهب في المسألة مذهبًا وسطًا يعتدّ بأقوال كلّ من الفريقين، وهو يرى أنّ الأوّليّة الّتي أثبتها المؤرّخون العرب لأوّل من وضع الخطّ هي أوّليّة نسبيّة، لا أوّليّة مطلقة، فإسماعيل والخفلجان، أو حِمْيَر، أو نفيس ونضر، أو نزار، أو مرامر، كلّهم يمثّلون بدايات نسبيّة، وفي القطع بتحديد زمن، أو تعيين شخص مجازفة[٤].

---

١ ـ تاريخ العرب ـ عصر ما قبل الإسلام ـ (محمّد مبروك نافع): ٧٩ ـ ٨٣.

٢ ـ صبح الأعشى ٣/١٠ ـ ١١، وكثير من مواضع الجزء الثّالث.

٣ ـ حياة اللّغة العربيّة: ٣٤.

٤ ـ نفس المصدر: ٥١.

ثمّ يعود إلى رأي مؤرّخي أوربّا، ليقرّر أنّ أقدم حلقة معروفة في السّلسِلة أهل مصر، وبعدهم الفينيقيّون، ويليهم الآراميّون وأصحاب المسند الحِمْيَريّ، ثمّ النّبط وكِنْدة، ومنهم تعلّم أهل الحيرة والأنبار، ومنهم تعلّم أهل الحجاز[١]. وقد أثبت «حَفني ناصف» في كتابه عدّة جداول تشتمل الرّموز الهجائيّة للغات الّتي ذكر أنّ خطوطها متّصلة بالمراحل التّطوّريّة للخطّ العربيّ، كما أيّد نتائجه بكثير من النّقوش المكتشفة وبترجماتها، ويعدّ كتابه خير من تصدّى لهذه المشكلة بعلاج مفصّل.

وكان آخر من تناول هذه القضيّة برأي علميّ الدّكتور ناصر الدّين الأسد، وقد عرض مجموعة من الكتابات المكتشفة والنّقوش، وخرج من بحثه مع شدّة تحفّظه «بأنّ العرب كانوا يكتبون في جاهليّتهم ثلاثة قرون على أقلّ تقدير، بهذا الخطّ الّذي عرفه بعد ذلك المسلمون، وقد أصبحت معرفة الجاهليّة بالكتابة معرفةً قديمةً أمرًا يقينيًّا، يقرّره البحث العلميّ القائم على الدّليل المادّيّ المحسوس، وكلّ حديث غير هذا لا يستند إلّا إلى الحدس والافتراض»[٢].

وقد حدّد جان كانتينو *J.Cantinrau* بداية دخول الخطّ الآراميّ إلى بلاد العرب ببداية القرن الثّالث الميلاديّ[٣]. وإطلاق لفظة (العرب) في حديث الدّكتور ناصر لا يعني قومًا بذاتهم، وإنّما هو يريد أنّ الكتابة كانت موجودة في الجزيرة في أماكن غير معيّنة، فأمّا دخولها مكّة فقد تضافرت الأخبار على أنّ ذلك كان عن طريق حرب بن أُميّة، أو غيره من أبناء الجيل السّابق على جيل النّبيّ عليه الصّلاة والسّلام.

وعلى أيّة حال فمع التّسليم للدّكتور ناصر بصحّة رأيه نرى أنّ أمر الكتابة مع قدمه في الجزيرة لم يكن شائعًا، بل كان وقفًا على أشخاص قليلين، لا يمكن أن يعزى إليهم مهمّة نشر الكتابة كصناعة في كلّ مكان من الجزيرة العربيّة، وإنّما يعزى ذلك إلى بعض

---

١ ـ نفس المصدر: ٥١، وانظر أيضاً تاريخ القرآن للزّنجانيّ: ١ ـ ٢.

٢ ـ مصادر الشّعر الجاهليّ، وقيمتها التّاريخيّة ـ الطّبعة الأُولى: ٣٣.

٣ ـ دراسات في علم اللّغة العربيّ لجان كانتينو: ٧٦.

التّجّار كثيري التّنقّل في أنحائها، على ما روت كتب الأخبار.

بقي أن نلاحظ في هذا الصّدد جانبًا مهمًّا، هو حديث القرآن عن الخطّ ومتعلّقاته، وهو بلا شكّ يفيدنا من حيث هو موجّه إلى أولئك العرب الّذين نؤرّخ لصناعة الخطّ فيهم.

فمثلًا نجد أنّ القراءة وما اشتقّ منها قد وردت في القرآن حوالي تسعين مرّة، وأنّ الكتابة وما اشتقّ منها وردت نحوًا من ثلاثمائة مرّة، وأنّ أوّل ما نزل من الوحي هو: ﴿ اِقْرَأْ ﴾، وفيها تمجيد من الحقّ تبارك وتعالى للقلم وكونه علّم به الإنسان ما لم يعلم، ثمّ أقسم في آيات أُخرى بـ ﴿ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ ﴾.

وكثيرًا ما يذكر القرآن عن المشركين أنّهم يطلبون من النّبيّ كتابًا يقرأونه، أو ﴿ صُحُفًا مُنَشَّرَةً ﴾[١]، كما ذكر عنهم وصفهم للوحي المنزل بأنّه ﴿ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴾[٢].

وذكر القرآن أيضًا القرطاس، والمداد، والقلم، والصُّحُف، والسّجلّ، والرّقّ[٣]، وكلّ ذلك موجّه إلى أولئك العرب الّذين لصقت بهم صفة الأُمّيّة خلال التّاريخ، فلا ريب أنّها لم تكن أُمّيّة جهل بالقراءة والكتابة، وإنّما هي وثنيّة كانوا يدينون بها، لا علاقة لها بعلم أو جهل، على ما سبق.

ومعنى ذلك أنّ معرفة العرب بالكتابة لم تكن بالحداثة الّتي تصفها الرّوايات المشهورة، وعسى أن تضيف هذه الملاحظات إلى أعيننا ضوءًا جديدًا تنظر به المشكلة.

وقد أسهبنا في عرض هذه التّفصيلات التّاريخيّة لهدفين:

أوّلهما ـ أن نبيّن إلى أيّ مدى تضاربت الأقوال حول نشأة الخطّ العربيّ، حتّى تاهت الحقيقة واستحال العثور عليها، الأمر الّذي دفع الدّكتور ناصر الدّين الأسد إلى أن

---

١ ـ المدّثّر /٥٢.

٢ ـ الفرقان /٥.

٣ ـ نظرة في رواية تأخّر الخطّ العربيّ ـ للأُستاذ محمّد عِزَّة دَرْوَزَة ـ منشورات مجمع اللّغة العربيّة.

يتجنّب مناقشتها حتّى لا يضلّ في تيهها[١].

وثانيهما ـ أن نعرف على أحسن الفروض تاريخ دخول الخطّ العربيّ إلى البيئة المكّيّة، وقد وضح وضوحًا قاطعًا أنّ ذلك كان في وقت متأخّر نسبيًّا، قريب من زمن البعثة النّبويّة، ولذلك نتيجتان تَهُمّان موضوعنا.

إحداهما ـ أنّه يؤيّد ما سبق أن ذهبنا إليه من تقرير عدم معرفة النّبيّ ﷺ للقراءة والكتابة، ضرورة أنّ الخطّ كان صناعة حديثة العهد في البيئة القرشيّة، لم يتعلّمها سوى عدّة قليلة، ذكرت كتب التّاريخ أسماءها.

والأُخرى ـ أنّ رداءة الخطّ العربيّ وقصوره آنذاك لم تكن لأنّه لم يكن قد تطوّر واستوى ولو قليلًا، فنحن إذا سلّمنا بأصله البعيد، على ما قرّره «حَفني ناصف» وبأنّه كان قديم الاستعمال في الجزيرة، على ما قرّره الدّكتور ناصر وجان كانتينو لم يكن بدّ من التّسليم بأنّه كان ناضجًا حين انتقل أخيرًا من حيث كان إلى بيئة مكّة، وإنّما يرجع قصور الخطّ إلى ضعف تجربة الكتبة الجُدَد الّذين أخذوه عن أصحابه ممّن وفدوا إلى مكّة، ولو كانت التّجربة الجديدة قد انتقلت خلال عدّة أجيال، لحسّن الخطّ العربيّ، ولاكتمل ما كان به من نقص، ولظهرت الحاجة إلى تجويده وضبطه، والتّعرّف إلى وسائل أصحابه في الحيرة والأنبار؛ لتحديد أشكاله، وضبط دلالاته، وهو ما ظهرت الحاجة إليه ماسّة عند ما تطوّر أمر المجتمع الإسلاميّ. (٦١ ـ ٦٨)

---

١ ـ مصادر الشّعر الجاهليّ: ٢٤.

الفصل الثّامن والعشرون

نصّ الآصفيّ (معاصرٌ) في «دراسات في القرآن الكريم»

كتابة القرآن في المُصْحَف

الأشياء الّتي تنسب إليه الكتابة على جهة المفعوليّة كلّها على قسمين:

قسم منها: ما لا يمكن كتابة مسمّاه أبدًا، كالعناصر وما يتولّد منها، والأجرام السّماويّة وما يسكنها، فلا يمكن في مواردها إلّا كتابة الاسم فقط دون المسمّى.

والقسم الآخر: ما يمكن كتابة مسمّاه أيضًا ومنه الشّعر، حيث يمكن كتابة المسمّى بالشّعر أيضًا، فتكتب مثلًا:

ألا كلّ شيء ما خلا الله باطل　　　وكلّ نعيم لا محالة زائل

ومنه القرآن، فإنّه يمكن كتابة المسمّى بالقرآن وحكايته.

وهذا هو المقصود بالبحث عن كتابة القرآن في المصاحف، فلو كان المكتوب في المصاحف هو المسمّى بالقرآن في اللّوح المحفوظ، وعلى لسان النّبيّ المبعوث كان قرآنًا سليمًا عن التّغيير والتّحريف، وسنؤيّد هذا المذهب إن شاء الله.

ولنقدّم شرحًا عن أوصاف المصاحف العُثمانيّة تتميمًا لهذا البحث ثمّ نأتي المقصود المهمّ.

رسم الخطّ

كانت في المصاحف العُثمانيّة كلمات يخالف إملاؤها إملاء الخطّ الصّحيح الدّارج، وقد رسم كثير منها برسم الخطّ الدّارج في المصاحف الّتي طبعت في العصور المتأخّرة، وذلك مثل (علّام) و(آتيناه) و(طائر)، و(يا بني آدم)، فإنّها كانت في الأصل (علّم)

و(آتينيه)، (طير)، (ويا بني ءادم)، وغيرها من الكلمات الّتي يصعب النّطق بها، وقد لا تفيد المعنى المقصود، لولا الحفظ بالسّماع، ونحن نذكر منها ما بقي إلى الآن على رسمها واضعًا الكلمة في قائمة قبال الكلمة بإملائها الصّحيح، معيّنًا رقم الآية من السّورة الّتي هي منها في حدود تتبّعي في المُصْحَف الكريم. [ثمّ ذكر نماذج من الكلمات بإملاء المصاحف العُثمانيّة وبإملاء الصّحيح الدّارج، كما تقدّم نحوه تفصيلًا عن الشّيخ معرفة].

(٢٦٢ ـ ٢٦٣)

الفصل التّاسع والعشرون

نصّ حسنزاده الآمليّ (معاصر) في «هَشْت رسالهٔ عربي»[1]

الكلام في رسم خطّ القرآن

من شدّة عناية المسلمين واهتمامهم بضبط القرآن المبين حفظهم كتابة القرآن ورسمها على الهجاء الّذي كتبه كُتّاب الوحي على الكتبة الأُولى على عهد النّبيّ ﷺ، وإن كان بعض المواضع من الرّسم مخالفًا لأدب الرّسم، فلا يجوز لأحد أن يكتب القرآن إلّا على ذلك الرّسم المضبوط من السّلف بالتّواتر، إبقاءً للقرآن على ما كان وحذرًا من تطرّق التّحريف فيه، وإن كان من الرّسم.

بل نقول: مخالفة رسم القرآن حرام بيّن؛ لأنّ رسم القرآن من شعائر الدّين، ويجب حفظ الشّعائر؛ لتبقى مصونة عن الشّبهات وتحريف المعاندين إلى يوم القيامة، وتكون حجّة على النّاس يحتجّوا بها مطمئنّين إلى آخر الدّهر، كما يجب حفظ حدود مِنىٰ والمشعر والبيت والرّوضة النّبويّة وغيرها. ونأتي بعدّة مواضع من القرآن حتّى يتبيّن لك أشدّ تبيين أنّ القرآن صين من جميع الوجوه عن التّغيير والتّبديل والتّحريف والتّصحيف والزّيادة والنّقصان... [**ثمّ ذكر نماذج من جميع الوجوه، كما تقدّم نحوها سابقًا في مواضع متعدّدة، فقال:**]

وكذا كم من كلمات في القرآن يخالف رسمها قواعد النّحو، فكم من فعل ماضٍ مثلًا على صيغة الجمع لم يكتب في آخره ألف، وكم من فعل مفرد مكتوب آخره بالألف،

---

١ ـ أي ثماني رسائل عربيّة. (م)

وكم من كلمة زيد في وسطها ألف مع عدم الاحتياج إليها، وغيرها ممّا هي مذكورة في الشّاطبيّة والإتحاف وغيرهما، وكثير من المشايخ ألّفوا في رسم الخطّ رسائل على حدة.
فليعلم القارئ الكريم أنّ هذا القرآن المكتوب بين الدّفّتين هو الكتاب الّذي نزل على خاتم النّبيّين ﷺ، حتّى أنّ الصّحابة لم يعتنوا في رسم خطّه بقواعد النّحو ورسوم خطّ العرب اتّباعًا للمصاحف الّتي كتبت على عهد النّبيّ ﷺ حتّى لا يتغيّر خطّ القرآن وحروفه، ولا يتوهّم أحد فيه التّصحيف.

قال السّيوطيّ في «الإتقان» (النّوع ٧٦ ج ٢: ١٦٦ طبع مصر ١٣١٨ﻫ): في مرسوم الخطّ وآداب كتابته، أفرده بالتّصنيف خلائق من المتقدّمين والمتأخّرين ... إلى أن قال: القاعدة العربيّة أنّ اللّفظ يكتب بحروف هجائيّة مع مراعاة الابتداء والوقف عليه، وقد مهّد النُّحاة له أُصولًا وقواعد، وقد خالفها في بعض الحروف خطّ المُصْحَف الإمام ... [ثمّ ذكر قول أشْهَب والدّانيّ والبَيْهَقيّ، كما تقدّم عنه].

لماذا يخالف رسم تلك الحروف القرآنيّة أُصول رسم الخطّ ؟

[بعد ذكر قول ابن خَلدون كما تقدّم عنه، قال:]

أقول: وممّا ذكرنا ظهر أنّ ما ذهب إليه بعض المغفّلين من أنّ أمثال هذه الأُمور المخالفة لرسم الخطّ من عدم حذاقة الكاتب فلا يجب اتّباعها، غلط جدًّا.

(٢٦١ ـ ٢٦٥)

الفصل الثّلاثون

نصّ أبي شَهبة (معاصر) في «المدخل لدراسة القرآن الكريم»

كتابة القرآن ورسمه

الكتابة عند العرب

يحسن بنا قبل البحث في كتابة القرآن ورسمه أن نبيّن كيف كان حال الكتابة في مكّة والمدينة قبل البعثة المحمّديّة، فنقول: يكاد يجمع المؤرّخون على أنّ الخطّ دخل إلى مكّة بوساطة حَرْب بن أُميّة بن عبد شمس، وإن كانوا اختلفوا في المصدر الّذي تعلّم منه حَرْب بن أُميّة الكتابة، ففي رواية ابن الكلبيّ أنّ حربًا تعلّمها من بِشْر بن عبد الملك أخي أُكَيْدر بن عبد الملك صاحب دَوْمة الجَنْدَل، ذلك أنّ حربًا تعرّف به في أسفاره إلى العراق فتعلّم منه الكتابة، ثمّ قدم معه بِشْر إلى مكّة وتزوّج الصَّهباء بنت حَرْب، أُخت أبي سُفيان، وبذلك تيسّر لجماعة من قريش أن يتعلّموا الكتابة والقراءة، وقد أخذ أهل العراق الكتابة عن أهل الأنبار، وأهل الأنبار تعلّموا الخطّ من جماعة من عرب طيّء، أخذوا الكتابة عن كاتب الوحي لسيّدنا هود ﷺ ... **[ثمّ ذكر رواية أبي عمرو الدّانيّ، عن زياد بن أنعم، عن ابن عبّاس، كما تقدّم عنه، الرّقم ٣، ثمّ ذكر بعدها الخطّ في المدينة المنوّرة، كما تقدّم عن الزّنجانيّ، فقال:]**

ومن ثمّ نرى أنّ الكتابة وجدت في العرب قبل الإسلام، وكان الّذين يحذقونها قليلين جدًّا، أمّا الغالبيّة العظمى فكانت أُمّيّة لا تقرأ ولا تكتب، ولهذا سمّيت الأُمّة العربيّة بالأُمّة الأُمّيّة.

وقد كان وجود الكتابة في العرب قُبَيل الإسلام إرهاصًا[١] لبعثة خاتم الرُّسل سيّدنا محمّد ﷺ؛ ليجتمع للقرآن الكتابة في الصُّحُف والتّقييد في السّطور إلى الحفظ في الصّدور، وبذلك يتهيّأ للقرآن من دواعي الحفظ ما لم يتهيّأ لغيره، ويتحقّق وعد الحقّ جَلَّ وعَلا ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾[٢] وأيضًا بعد صلح الحُدَيبيّة.

فقد كانت الكتابة من أسباب تبليغ الرّسالة المحمّديّة إلى الملوك والأُمراء، فقد كاتبهم النّبيّ ﷺ داعيًا إلى عبادة الله وحده، والانضواء تحت لواء الإسلام ونبذ الشّرك وعبادة الأوثان، وبذلك تعدّت الرّسالة حدود الجزيرة العربيّة إلى العالم المعروف آنئذٍ، وقد عثر على كتاب من هذه الكتب، وهو كتاب رسول الله ﷺ إلى المُقوقَس عظيم القِبْط، وهو أثر من الآثار النّبويّة القيّمة[٣].

الإسلام والكتابة

ولمّا جاء الإسلام رفع من شأن الكتابة وتعلّمها وشأن العلم والمعرفة، وليس أدلّ على ذلك من أوّل سورة نزلت منه، أشادت بالقلم وأنّه أداة العلم والمعرفة الكسبيّين، وهي قوله تعالى: ﴿ اِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِى خَلَقَ * خَلَقَ الْاِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ * اِقْرَأْ وَرَبُّكَ الْاَكْرَمُ * الَّذِى عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْاِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾[٤] فقوله: ﴿ عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴾ إشارة إلى العلم الكسبيّ، وقوله: ﴿ عَلَّمَ الْاِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ إشارة إلى العلم الوهبيّ.

وهذا هو الله سبحانه وتعالى يقسم بالقلم فيقول: ﴿ نٓ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ ﴾، وفي القسم به من ذي الجلال إشارة به، وتنبيه النّاس إلى ما فيه من الفوائد والمزايا.

وفي الحديث الصّحيح المرويّ عن النّبيّ ﷺ قال: «أوّل ما خلق الله القلم، ثمّ قال: اكتب، فجرى بما هو كائن إلى يوم القيامة، رواه أحمد والتّرمذيّ وصحّحه.

---

١ ـ مقدّمة بين يدي البعثة.

٢ ـ الحِجْر /٩.

٣ ـ انظر: صورة الكتاب في كتاب «الوسيط في الأدب العربيّ وتاريخه» ص١٢٢ ط أولى.

٤ ـ العلق /١ ـ ٥.

وإنّ دينًا يشيد بالقلم هذه الإشادة لهو دين العلم والمدنيّة الصّحيحة. وهذا هو النّبيّ صلوات الله وسلامه عليه تواتيه أوّل فرصة لنشر القراءة والكتابة فينتهزها؛ كي يتعلّمها أكبر عدد من أبناء المسلمين وصبيانهم. فقد روى الرُّواة الأثبات أنّ المسلمين أسروا في غزوة بَدر الكبرى سبعين رجلًا من المشركين، فقبل النّبيّ ممّن عنده مال الفداء، وكان ذلك أربعة آلاف درهم من الموسرين، أمّا من كان يحسن القراءة والكتابة فقد جعل فداءه أن يعلّم عشرة من غِلْمان المدينة القراءة والكتابة[1]. وقد فعل النّبيّ هذا في وقت كان المسلمون أحوج إلى درهم؛ ليزيلوا به خصاصتهم ويتقوّوا به على أعدائهم، ولكنّ ذا المواهب أدرك أنّ تعليم الأُمّة الكتابة خير من المال، وأنّها من عوامل تقدّم الأمّة ورقيّها. وبهذه السّياسة الحكيمة كان النّبيّ ﷺ أوّل من وضع لبنة في إزالة الأُمّيّة من الأُمم والشّعوب. وأنّ الإسلام سبق إلى محاربة الأُمّيّة والجهل من قرابة أربعة عشر قرنًا، على حين كان غيره ممّن بيدهم مقاليد الأُمور يحرصون على أن تبقى شعوبهم منغمسة في حمأة الجهل والخرافات. ولقد كان لهذه السّياسة الرّشيدة أثرها، فقد انتشرت الكتابة بين المسلمين وانتشر العلم والمعرفة، وصارت تنتشر في كلّ قُطر فتحه المسلمون، ولا يخالف هذا ما روي من قوله ﷺ: «إنّا أُمّة أُمّيّة لا نكتب ولا نحسب» إذ هو إخبار عمّا كانت عليه غالبيّة الأُمّة، وصار العلم والثّقافة الأصيلة من أخصّ خصائص الأُمّة الإسلاميّة.

كتابة القرآن الكريم

لقد كُتِب القرآن جميعه بين يدي النّبيّ ﷺ، غير أنّه كان مفرّقًا في العُسُب واللّخاف والأكتاف والرّقاع ونحوها، وكان النّبيّ ﷺ إذا نزل عليه شيء من القرآن دعا بعض كُتّاب الوحي فيأمره بكتابة ما نزل، ويرشده إلى موضعه من سورته والكيفيّة الّتي تكتب عليها الكتابة، ولم يجاور الرّسول الرّفيق الأعلى إلّا والقرآن كلّه مكتوب مسطور.

---

١ ـ السّيرة النّبويّة في ضوء القرآن والسّنّة (للمؤلّف) ٢: ١٢٨.

ثمّ كتب في عهد الصّدّيق ﷺ في صُحُف مجموعة، وكانت كتابته من عين ما كتب بين يدي النّبيّ ﷺ ثمّ كتب في عهد عُثمان ﷺ في المصاحف على ما هو عليه، وكانت كتابته من عين ما كتب في عهد الصّدّيق ﷺ، إلّا أنّه اقتصر في رسمه على ما يوافق حرف قريش، وقد بيّنّا آنفًا في مبحث جمع القرآن الأطوار الّتي مرّت بها كتابة القرآن وتدوينه، لعلّك على ذكر منها ... **[إلى أن قال:]**

رسم المُصْحَف

ما هو رسم المُصْحَف؟

رسم المُصْحَف يراد به الوضع الّذي ارتضاه عُثمان ﷺ ومن كان معه من الصّحابة في كتابة كلمات القرآن ورسم حروفه في المصاحف الّتي وجّه بها إلى الآفاق، والمُصْحَف الإمام الّذي احتفظ به لنفسه، وقد كان عَلَمًا مستقلًّا وعنى بالتّأليف فيه علماء من المتقدّمين والمتأخّرين، منهم ... **[ثمّ ذكر أساميهم، كما تقدّم عن الزُّرقانيّ]**.

قواعد رسم المُصْحَف

الأصل في المكتوب أن يكون موافقًا للمنطوق من غير زيادةٍ ولا نقصٍ ولا تغييرٍ ولا تبديلٍ، مع مراعاة الابتداء به والوقف عليه والفصل والوصل. وقد مهّد له العلماء أُصولًا وقواعد، وقد خالفها في بعض الحروف خطّ المُصْحَف الإمام. وينحصر أمر الرّسم في ستّة قواعد: ١ ـ الحذف ٢ ـ الزّيادة ٣ ـ الهَمْز ٤ ـ البدل ٥ ـ الوصل والفصل ٦ ـ ما فيه قراءتان متواترتان وكتب على إحداهما. ولنذكر لذلك أمثلة بقدر الإيضاح من غير استقراء وحصر لجميع ما ورد ... **[ثمّ ذكر تلك القواعد تفصيلًا، كما تقدّم نحوه عن الزّركشيّ والسّيوطيّ وغيرهما، ثمّ ذكر قول الزّمخشريّ في كيفيّة خطّ المُصْحَف في ذيل الآية /٤٧ من سورة التّوبة]**.

وهذا يشعر أنّه يرى ما يراه الكَرْمانيّ، وأنّهما يريان أنّ خطّ المُصْحَف بالاجتهاد.

أقول: ولو كان الأمر كما يقولان فلِمَ طبق ذلك في هذه الآيات، وفي القرآن أُلوف الفتحات والكسرات والضّمّات؟

رسم المُصْحَف توقيفيّ أم اصطلاحيّ ؟

الرّأي الأوّل ـ ذهب جمهور العلماء إلى أنّ رسم المُصْحَف العُثمانيّ توقيفيّ لا تجوز مخالفته، واستدلّوا بما يأتي :

١ ـ قد علّلوا ذلك بأنّ الأصل في هذه الألفاظ كتابتها بالسّين على ما هي اللّغة الغالبة، ولكنّها كتبت في المصاحف العُثمانيّة بالصّاد؛ لتتعادل القراءتان: القراءة الّتي يشهد لها الرّسم، والقراءة الّتي يشهد لها الأصل. ولو كتبت هذه الكلمات بالسّين لفات ذلك، ولاعتبرت الصّاد مخالفة للأصل والرّسم، ولهذا اختلف القُرّاء في (بصطة) في الأعراف، فقد قرئ بالصّاد والسّين ولم يقع اختلاف في (بسطة) في البقرة؛ لكونها كتبت بالسّين، فانظر كيف بلغ الصّحابة في رسم المصاحف إلى هذا الحدّ من الدّقّة وتحقيق العلم؟

٢ ـ فقد كتبنا في مصاحف أهل البَصْرة بلفظ «الله» بدون اللّام جوابًا للاستفهام، وكتبنا باللّام في مصاحف أهل الحَرَمين والكوفة والشّام على المعنى؛ لأنّ مَن ربّ كذا؟ ولمن هو؟ في معنى واحد، ولذلك جاء جواب الآية الأُولى باللّام فحسب، قال تعالى: ﴿ قُلْ لِمَنِ الْاَرْضُ وَمَنْ فِيهَا اِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * سَيَقُولُونَ لِلّٰهِ قُلْ اَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾[1] بخلاف الآيتين اللّتين تليها:

١ ـ إنّ القرآن الكريم كتب كلّه بين يدي رسول الله ﷺ، وكان يملي على كُتّاب الوحي ويرشدهم في كتابته بوحي من جبريل عليه السلام، فقد ورد أنّ رسول الله ﷺ قال لمعاوية[2]: «ألِقِ الدّواة وحرّف القلم، وانصب الباء، وفرّق السّين، ولا تعوّر الميم، وحسّن الله، ومدّ الرّحمن، وجوّد الرّحيم، وضِعْ قَلَمك على أُذُنك اليُسرى فإنّه أذكر لك». هذا إلى قراره ﷺ الكتاب على جميع ما كتبوه، وتقريره ﷺ أحد وجوه السّنن المعروفة.

---

١ ـ المؤمنون /٨٤ ـ ٨٥.

٢ ـ في القاموس المحيط: «لأقَ الدّواة يليقها لَيْقَةً وَلَيْقاً وألاقَها: جعل لها لَيْقَةً أو أصلح مدادها، فلاقَتِ الدّواة: لَصِق المداد بصوفها»، أي أصلح مدادها بوضع لَيْقَةً فيها، وهو صوفة أو نحوها.

٢ ـ إطباق القُرّاء على إثبات الياء في (وَاخْشَوْني) في البقرة الآية /١٥٠، وحذفها في الموضعين في المائدة[1]، وغير ذلك ممّا خولف فيه بين نظائر مختلفة بالحذف والإثبات والزّيادة والنّقصان كما ذكرنا آنفًا، فلو كان الرّسم بالاجتهاد لما خولف فيه بين هذه النّظائر والمتشابهات.

ولعلّ قائلًا يقول: لعلّ هذا من تعدّد كُتّاب الوحي، فإنّهم لم يكونوا سواء في الحَذْق بالهجاء، فمن ثَمّ نشأ هذا الاختلاف.

والجواب: لو كان الأمر على ما يزعم هذا القائل لناقش بعضهم بعضًا في هذا، ولا سيّما الأمر يتعلّق بالأصل الأوّل للإسلام، وتوفّر الدّواعي لحرّيّة الرّأي في هذا العصر ولكن لم ينقل إلينا أنّهم تناقشوا في هذا، أو عاب بعضهم بعضًا كتابته، على أنّ هذا الاحتمال يبعد غاية البعد في مثل قوله تعالى: ﴿ هَآؤُمُ اقْرَءُوا كِتَٰبِيَهْ * إِنِّى ظَنَنتُ أَنِّى مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ ﴾[2].

فقد كتبت «كِتَٰبِيَه» بغير ألفًا، وكتبت «حِسَابِيَه» بألف، والكلمتان سواء؟

٣ ـ لمّا جاور الرّسول الرّفيق الأعلى وجمع القرآن في الصُّحف والمصاحف، أجمع الصّحابة على رسمه ولا سيّما الخلفاء الرّاشدون، ولم يخالف في ذلك أحد وإجماعهم حجّة ...

وقد أقرّ هذا الرّسم الخلفاء الرّاشدون ومن ورائهم الصّحابة، فكان لزامًا على الأُمّة الإسلاميّة من بعدهم أن يقتدوا بهم، ويتمسّكوا برسم المُصْحَف ولا يحيدوا عنه، وقد قال ابن مسعود رضي الله عنه: «من كان منكم متأسّيًا فليتأسّ بأصحاب رسول الله ﷺ، فإنّهم كانوا أبرّ هذه الأُمّة قلوبًا، وأعمقها علمًا، وأقلّها تكلّفًا، وأقومها هديًا، وأحسنها حالًا، اختارهم الله لصحبة نبيّه ﷺ، وإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم، واتّبعوهم في آثارهم، فمن ثمّ ذهب جمهور الأئمّة إلى التزام هذا الرّسم.

---

١ ـ المائدة /٤٤.

٢ ـ الحاقّة /١٩ ـ ٢٠.

أقوال الأئمّة في التزام الرّسم العُثمانيّ

[ثمّ ذكر قول أشْهَب عن مالك ، وقول الدّانيّ ، وقول الإمام أحمد والبَيْهَقيّ ، كما تقدّم عن الزّركشيّ ، فقال :]

ويسلّمنا هذا الرّأي إلى معرفة هل تعلّم النّبيّ ﷺ القراءة والكتابة بعد أن لم يكن يعلمهما ؟ أو أنّه استمرّ على أُمّيّته ؟ وإليك بيان وجه الحقّ في هذا.

هل صار النّبيّ قارئًا كاتبًا ؟

اتّفق العلماء قاطبةً على أنّ النّبيّ ﷺ حين بعث إلى النّاس قاطبة ، لم يكن قارئًا ولا كاتبًا ، وذلك كي تقوم عليهم الحجّة وتنتفي الشّبهة في ثبوت معجزته الكبرى ، وهو القرآن ؛ إذ لو كان قارئًا كاتبًا لراجت شبهتهم ، وقوي ارتيابهم في أنّ ما جاء به نتيجة قراءة واطّلاع ونظر في الكتب السّابقة ! وقد أشار إلى هذا الحقّ تبارك وتعالى فقال : ﴿ وَمَا كُنْتَ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذًا لَارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ * بَلْ هُوَ ءَايَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِى صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَمَا يَجْحَدُ بِئَايَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ ﴾ [1].

أمّا بعد أن قامت حجّته وعلّت كلمته، وعجزت العرب عن أن يأتوا بأقصر سورة منه، ولم يعد للرّيب والظّنون موضع، فقد كان محلّ بحث ونظر، فمن العلماء من قال: إنّه تعلّم القراءة والكتابة، ومنهم من منع وقال: إنّه استمرّ على أُمّيّته. وقد بسط القول في هذا الإمام الآلوسيّ، فقد قال عقب تفسيره للآية السّابقة ... **[كما تقدّم عن الزُّرقانيّ، ثمّ قال:]**

والّذي يترجّح عندي أنّه ﷺ تعلّم الكتابة بعد أن لم يكن يعلمها ، وكفى في هذا دليلًا حديث البخاريّ ، ومستبعد جدًّا من مثل رسول الله ـ في ذكائه وفطنته ولقائته ، أن لا يتعلّم الكتابة بعد طول إملاء القرآن على الكاتبين ورؤيته لهم وهم يكتبون ، على أنّه من الممكن جدًّا أن يكون الله سبحانه وتعالى علّم نبيّه القراءة والكتابة ، كما علّمه غيرهما ـ ممّا لم يكن يعلم ـ بطريق وهبيّ من غير ضرورة إلى تعلّم أو كسب ، وأيًّا كان الأمر فلا

---

١ ـ العنكبوت /٤٨ ـ ٤٩.

تنافي بين كونه ﷺ بعث وهو أُمّيّ، وكون رسم القرآن توقيفيًّا؛ لأنّه إن كان تعلّم الكتابة فالأمر ظاهر، وإن لم يكن تعلّمها فيكون تلقينه وإرشاده الكاتبين إلى طريقة كتابته بتلقين من جبريل ووحي منه.

فوائد الرّسم العُثمانيّ

لاتّباع رسم المُصْحَف العُثمانيّ فوائدها، منها:

١ ـ اتّصال السّند بالقرآن الكريم، فلا يجوز لأحد أن يقرأه أو يقرئه غيره إلّا بروايته بسند متّصل، فمن علم القواعد العربيّة ولكن لا يأخذ القرآن من غيره، لا يعرف قراءته على وجهها الصّحيح، فإنّ بعض ألفاظه كتبت على غير النّطق بها كما أسلفنا، فواتح بعض سورة كتبت برسم الحروف لا بهيئات النّطق بها، وإلّا فقل لي ـ بربّك ـ كيف يتوصّل القارئ إلى قراءة «حمٓ عٓسٓقٓ» و«طسٓمٓ» و«الٓمٓصٓ»[١] وغيرها؟ فالّذي يعلم العربيّة والهجاء ولكنّه لا يتلقّى عن غيره كيفيّة القراءة والأداء، قد يقرؤها على غير وجهها الصّحيح؛ إذ النّطق بها صحيحة يتوقّف على التّلقّي والسّماع من قُرّاء القرآن وحُفّاظه المشتغلين به، واتّصال السّند من خصائص القرآن الكريم بالنّسبة لغيره من الكتب السّماويّة، وبه ظلّ محفوظًا كما وعد الله سبحانه وتعالى بقوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ وليس من شكّ في أنّ الرّسم المخصوص له أعظم الأثر في اتّصال السّند، إذ لو كانت جميع ألفاظه مكتوبة طبق النّطق بها، لتجرّأ الكثيرون على قراءته بغير رواية عن غيره، وحينئذٍ يفوتهم معرفة ما فيه من طرق الأداء، من مدّ وتخفيف وإمالة وإظهار وإدغام وإخفاء إلى غير ذلك من طرق الأداء.

٢ ـ الدّلالة على أصل الحركة، ككتابة الكسرة ياء والضّمّة واوًا، نحو: ﴿وَإِيتَاءِى ذِى الْقُرْبَى﴾ و﴿سَأُورِيكُمْ﴾، أو الدّلالة على أصل الحرف، ككتابة الصّلاة والزّكاة والحياة

---

١ ـ إنّما قطعت «حمٓ عٓسٓقٓ» الشّورى في الرّسم دون أخواتها المذكورات معها طردًا للأُولى بأخواتها السّتّ، وهي الحواميم «غافر وفصّلت، الزُّخْرف، الدّخان، الجاثية، الأحقاف».

والرّبا بالواو بدل الألف.

٣ ـ الدّلالة على بعض اللّغات الفصيحة، ككتابة هاء التّأنيث تاء في لغة طيّء، ومثل حذف آخر المضارع المعتلّ لغير جازم، مثل: «يَوْمَ يَأْتِ» في لغة هُذَيل.

٤ ـ الدّلالة على معنى خفيّ دقيق، كزيادة الياء في قوله: ﴿ وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بَأَيْيدٍ ﴾ بياءين، وذلك للإيماء إلى قدرة الخالق جَلَّ وعَلا الّتي بنى بها السّماء وأنّها لا تشبهها قوّة، على حدّ القاعدة المشهورة «زيادة المبنى تدلّ على زيادة المعنى»، وكزيادة الألف في «وجاىء بالنّبيّين» في الزّمر «وجاىء يومئذ بجهنّم» في الفجر، للتّهويل والتّفخيم والوعيد والتّهديد.

ومن هذا القبيل كتابة هذه الأفعال بغير واو: ﴿ وَيَدْعُ الْإِنْسَانُ بِالشَّرِّ ﴾ [1]، ﴿ وَيَمْحُ اللهُ الْبَاطِلَ ﴾ [2]، ﴿ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِى ﴾ [3]، ﴿ سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ ﴾ [4]، فإنّها كتبت في المصاحف العُثمانيّة بغير واو، ولذلك سرّ دقيق لمن أمعن النّظر فالسّرّ في حذفها، كما قال المَراكِشيّ ... [وذكر كما تقدّم عن السّيوطيّ، ثمّ قال:]

أقول: وفيه ـ أيضًا ـ تطابق بين المتجاورين في اللّفظ؛ إذ قبلها ﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَه ﴾، وإشارة إلى أنّ إجابة الزّبانية أسرع من إجابة أهل ناديه.

وعلّل الشّيخ العلّامة المَراكِشيّ لزيادة الواو في قوله تعالى: ﴿ سَأُورِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ ﴾ [5]، وقوله: ﴿ سَأُورِيكُمْ ءَايَاتِى ﴾، للدّلالة على ظهور معنى الكلمة في الوجود في أعظم رتبة للعيان؛ قال: ويدلّ على ذلك أنّ الآيتين جاءتا للتّهديد والوعيد، أقول: فيكون فيه تطابق بين اللّفظ والمعنى.

---

١ ـ الإسراء /١١.

٢ ـ الشّورى /٢٤.

٣ ـ القمر /٦.

٤ ـ العلق /١٨.

٥ ـ الأعراف /١٤٥.

أقول: وعلى هذا اللّون من الاجتهاد في التّعليل للرّسم يمكن أن نقول[١] في زيادة الألف في قوله تعالى: ﴿ وَلَاَ اوْضَعُوا خِلَالَكُم ﴾[٢]: السّرّ فيه الإيماء إلى أنّ هؤلاء المعتذرين المتخلّفين من المنافقين لو خرجوا معكم لأكثروا من الإيضاع في الفتنة والإفساد ـ والإيضاع هو الإسراع ـ ولجاوزوا الحدّ في هذا؛ فتوافق الرّسم والمعنى.

وفي زيادة الياء في قوله تعالى: ﴿ بِأَيِيكُمُ الْمَفْتُونُ ﴾[٣] ـ أي المجنون ـ الإشارة إلى أنّ جنون المشركين بلغ الغاية، وتجاوز الحدّ، وأنّهم المجانين لا أنت؛ لأنّ مثلك يا محمّد في رجاحة عقلك، وعظم أخلاقك، وسموّ فضائلك لا يصحّ أن يرمى بالجنون، فمن رماك به فقد رجع على نفسه بالجنون، وبذلك يتوافق الرّسم والمعنى. والكلام في ظاهره ترديد بين أمرين، وهو في الحقيقة يراد به ما ذكرت، وهو لون من ألوان الحِجاج في القرآن يدلّ على غاية النّصفة مع الخصوم، ومثله قوله سبحانه: ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾[٤] مع اليقين أنّ النّبيّ وأتباعه على الهدى، وهم الّذين في ضلال بيّن ظاهر.

وأن نقول في زيادة الألف آخرًا في قوله تعالى: ﴿ تَاللهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾[٥]: الدّلالة على كثرة ذلك، وأنّ سيّدنا يعقوب ما كان ينفكّ عن ذكر يوسف عليه السلام.

وفي قوله تعالى: ﴿ أَوَ لَمْ يَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ اللهُ مِنْ شَيْءٍ يَتَفَيَّؤُا ظِلَالُهُ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ سُجَّدًا لِلهِ وَهُمْ دَاخِرُونَ ﴾[٦]: الدّلالة على كثرة تفيئ الظّلال وعمومها لكلّ ذي جرم.

وقوله تعالى: ﴿ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا فِيهَا وَلَا تَضْحَى ﴾[٧]: الدّلالة على دوام عدم الظّمأ،

---

١ ـ قد استفدت في كثير من هذا بما ذكره العلّامة الشّيخ المَراكِشيّ، ولكنّي زدته توضيحاً، وبعضها ممّا اجتهدت فيه كما اجتهد العلماء من قبل.

٢ ـ البراءة /٤٧.

٣ ـ القلم /٦.

٤ ـ سبأ /٢٤.

٥ ـ يوسف /٨٥.

٦ ـ النّحل /٤٨.

٧ ـ طه /١١٩.

واستمرار الرّي لمن كان في الجنّة.

وقوله تعالى: ﴿ قُلْ مَا يَعْبَـؤُا بِكُمْ رَبِّى لَوْ لَا دُعَاؤُكُمْ ﴾ [١] أي عبادتكم، أو تضرّعكم بالدّعاء: المبالغة في عدم اعتناء الله بمن لا يعبده، ولا يتضرّع إليه.

وكذلك زيادة الألف في لفظ «الرّبوا» ليتوافق الرّسم والمعنى، فالرّبا زيادة بلا مقابل، وهذه الألف زيادة بلا مقابل في التّلفّظ.

وكذلك نقول في زيادة الألف بعد الفعل المضارع المعتلّ الآخر في قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فبمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ ﴾ [٢]: فيها الإشارة إلى كثرة عفو الله. واستمراره، وإلّا فلو أخذنا الله بمعاصينا وآثامنا، لما ترك على ظهر الأرض من دابّة.

فإن قيل: إنّ بعد هذه الآية بآيات قوله تعالى: ﴿ أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ ﴾.

قلت: أمّا على قراءة، «ويعف» عطفًا على المجزوم قبله [٣]، فحذف الواو ظاهر، وأمّا على قراءة (ويعفو) بالرّفع على الاستئناف بغير ألف، فذلك لأنّه لمّا كانت حالة الإهلاك بسبب تسليط الأعاصير على السّفن قليلة، كان ما يترتّب على ذلك من العفو ليس كثيرًا أيضًا، فلذلك لم يؤت فيها بالألف بعد الواو، على أنّ مجيئها بغير ألف هو الأصل فلا يسأل عنه.

وكذلك زيادة الألف في قوله تعالى: ﴿ وَيَدْرَؤُا عَنْهَا الْعَذَابَ ﴾ [٤] أي يدفع؛ للإشارة إلى قوّة واستمرار دِرء الحدّ عنها ما دامت شهدت هذه الشّهادات الخمس. وكذلك زيدت الألف بعد الهمزة في قوله تعالى: ﴿ إِنِّى أُرِيدُ أَنْ تَبُوأَ بِإِثْمِى وَإِثْمِكَ ﴾ [٥].

---

١ ـ الفرقان /٧٧.

٢ ـ الشّورى /٣٠.

٣ ـ وهو قوله تعالى: ﴿ إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ... ﴾.

٤ ـ النّور /٨.

٥ ـ المائدة /٢٩.

وقوله: ﴿ لَتَنُوأُ بِالْعُصْبَةِ أُولِى الْقُوَّةِ ﴾ [١] للإشارة في الأُولى إلى أنّه يبوء بأثمن بسبب فعل واحد، وفي الثّانية إلى كثرة مفاتيح قارون كثرة بها ثقلت وأثقلتهم، فكأنّها ثقلان، فجاء الرّسم موحيًا بهذا المعنى.

وأمّا حذف الألف من «سَعَو» في قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ سَعَوْ فِى ءَايَاتِنَا مُعَاجِزِينَ ﴾ [٢]، فللإشارة إلى أنّه سعي بالباطل لا يصحّ أن يكون له ثبات في الوجود، وأنّهم لن يحصلوا منه على طائل.

ومثل ذلك: ﴿ وَجَاءُو بِسِحْرٍ عَظِيمٍ ﴾ [٣]، وقوله ﴿ وَجَاءُو ظُلْمًا وَزُورًا ﴾ [٤]، ﴿ وَجَاءُو أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ ﴾ [٥]، ﴿ وَجَاءُو عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾ [٦] فهو لبيان أنّ مجيئهم ليس على وجه صحيح، ويغلب عليه التّصنّع والزّور والتّمويه، فمن هنا جاء رسم الكلمات على غير المعهود المعروف.

وكذلك حذف الألف من قوله: ﴿ وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا ﴾ [٧] للإشارة إلى أنّه باطل، ولا أثر له يذكر في الوجود.

وقالوا: حذفت الألف من معظم الألفاظ الأعجميّة في الأصل كإبراهيم وإسماعيل وإسحاق وهارون ونحوها لكثرة الاستعمال، فقد رسمت في المصاحف بدون ألف، وإنّما لم تحذف من داود لأنّه حذفت منه الواو، فلم يجحفوا بحذف ألف أُخرى.

وأمّا زيادة الياء في قوله تعالى: ﴿ وَإِيتَاءِى ذِى الْقُرْبَى ﴾ [٨] فللإشارة إلى الإيتاء

---

١ ـ القصص /٧٦.
٢ ـ سبأ /٥.
٣ ـ الأعراف /١١٦.
٤ ـ الفرقان /٤.
٥ ـ يوسف /١٦ ـ ١٨.
٦ ـ يوسف /١٦ ـ ١٨.
٧ ـ الفرقان /٢١.
٨ ـ النّحل /٩٠.

ينبغي أن يكون ممدودًا موصولًا غير منقطع ، فيكون فيه تطابق بين اللّفظ والمعنى .

وفي قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِي الْمُرْسَلِينَ ﴾ [1] للإشارة إلى كثرة ما جاء في القرآن من أخبار الأنبياء وتحمّلهم الأذى البالغ والصّبر الصّابر حتّى جاء نصر الله .

وفي قوله : ﴿ وَمِنْ ءَانَاءِي الَّيْلِ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَى ﴾ [2] للإشارة إلى أنّه ينبغي أن يشغل معظم ساعات اللّيل بانقيام والتّسبيح ، فجاءت هيئة رسم اللّفظ موجبة بهذا المعنى .

وفي قوله : ﴿ أَوْ مِنْ وَرَاءِي حِجَابٍ ﴾ [3] للإشارة إلى كلام من وراء وراء ، فهو وراء فسيح ممدود لا حدّ له .

وهكذا لا يعدم التّأمّل في رسم القرآنِ بعقل فسيح وقلب مستنير من أن يجد في الرّسم من أسرار القرآن الشّيء الكثير ، فللّه درّ القرآن ما أعظم بركاته ! وما أكثر أسراره معنًى ولفظًا ورسمًا !

٥ ـ إفادة بعض المعاني المختلفة بطريقة لا خفاء فيها ، وذلك نحو قطع كلمة أم في قوله تعالى : ﴿ أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلاً ﴾ [4] ووصلها في قوله تعالى : ﴿ أَمَّنْ يَمْشِي سَوِيًّا عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [5] ، فقطع الأُولى في الكتابة للدّلالة على أنّها «أم» المنقطعة بمعنى بل ، ووصل «أم» الثّانية للدّلالة على أنّها ليست المنقطعة ، وإنّما هي المتّصلة .

الرّأي الثّاني ـ إنّ رسم المُصْحَف اصطلاحيّ لا توقيفيّ ، وممّن ذهب إلى هذا ابن خَلدون في مقدّمته[6] ، والقاضي أبو بكر الباقِلّانيّ في «الانتصار» ، حيث قالا : إنّ رسم

---

١ ـ الأنعام /٣٤.

٢ ـ طه /١٣٠.

٣ ـ الشّورى /٥١.

٤ ـ النّساء /١٠٩.

٥ ـ المُلك /٢٢.

٦ ـ المقدّمة : ٣٥١، فقد قال : إنّ الكتابة من الصّناعات الّتي تتبع الحضارة تقدّمًا وتأخّرًا، فكلّما كانت الحضارة قويّة كانت الكتابة أحكم وأجود ، وكلّما كانت ... إلخ .

المُصْحَف كان باصطلاح من الصّحابة ؛ لأنّهم كانوا حديثي عهد بالكتابة ، وإليك ما قاله القاضي أبو بكر ... [**وذكر كما تقدّم عن المراغيّ ثمّ قال :**].

وبالجملة فكلّ من ادّعى أنّه يجب على النّاس رسم مخصوص ، وجب عليه أن يقيم الحجّة على دعواه ، وأنّى له ذلك ؟ وقد نوقش هذا المذهب بما يأتي :

١ ـ بالأدلّة الّتي ساقها جمهور العلماء لتأييد القول بالتّوقيف ، وقد مرّت بك عن كثب .

٢ ـ ما ادّعاه من أنّه ليس في نصوص السّنّة إلخ ، مردود بما روي من قوله ﷺ لمعاوية : «ألِقِ الدّواة ، وحرّف القلم» الحديث . وممّا ذكرناه من أنّ النّبيّ أقرّ الكاتبين على ما كتبوا ، والتّقرير أحد أنواع السّنّة .

٣ ـ ما ذكره من قوله : «ولذلك اختلفت خطوط المصاحف إلخ» غير مسلّم لقيام الإجماع على الرّسم العُثمانيّ وعدم وجود المخالف ، وتتابع الصّحابة والتّابعين ومن جاء بعدهم على ما جاء في هذه المصاحف من غير نكير له .

٤ ـ أمّا ما ذكره ابن خَلْدون من أنّ العرب كانوا مُغرقين في البداوة ، فنقول : إنّهم بعد الإسلام قد خطوا في الحضارة العلميّة والكتابيّة خطوات ملموسة ، وذلك لما بيّنّا من أنّ الإسلام دين العلم والمعرفة ، وأنّه دعا إلى إزالة الأُمّيّة من أوّل يوم ، وأمّا متابعة من جاء بعد الصّحابة لهم في رسم المُصْحَف تبرّكًا بهم ، فلم يكن التّبرّك هو المعوّل عليه في هذا العصر ، وإنّما كان دَيْدنهم ما وافق الحقّ والصّواب قبلوه ، وما خالف الحقّ والصّواب نبذوه ، وأمّا أنّ الصّحابة لم يكونوا على درجة من إتقان الخطّ فمردود ؛ لأنّ النّبيّ ﷺ اختار كُتّاب القرآن من الحُذّاق بالكتابة ، ومنهم من كان يعرفها في الجاهليّة ، ثمّ جاء الإسلام فزاده حذقًا ومعرفة بها ، وقد مرّت مثل ممّا التزموه في الكتابة يدلّ دلالة أكيدة على أنّ هذا أمر كان مقصودًا لهم ، وأنّهم كانوا على درجة من الحذق بالهجاء والكتابة ...

[**ثمّ ذكر قول الشّيخ عبد العزيز الدّبّاغ في «الذّهب الإبريز» ، والرّأي الثّالث كما تقدّم نحوه عن الزُّرقانيّ**].

رأي جديد جدير بالبحث والنّظر

ومع أنّي مقتنع بالتزام التّوقيف في المصاحف العُثمانيّة، وأنّه لا بدّ من الإبقاء عليه عند كتابة المصاحف وطبعها، ولكنّي أضع بين يدي القارئ هذا التّساؤل: أالخير في الإبقاء على هذا الرّسم في المصاحف والأجزاء والكتب المؤلّفة لطلبة المدارس والمعاهد والجامعات غير الدّينيّة وفي الصُّحُف والمجلّات ونحوها، على ما في ذلك من التّعسير على القُرّاء، ولا سيّما هؤلاء الطّلّاب، وعدم التّيسير عليهم في قراءة القرآن؟!

أم الخير في التزام الرّسم العُثمانيّ في المصاحف الكاملة الّتي كتب فيها القرآن جميعه، والّتي هي الحجّة والمرجع عند الاختلاف والاحتكام، وكتابة القرآن فيما عدا هذه المصاحف من الكتب العلميّة والأجزاء القرآنيّة والمجلّات والصُّحُف ونحوها على الرّسم المعروف الآن وقبل الآن، والّذي يتلقّاه الطُّلّاب والتّلاميذ في مدارسهم ومعاهدهم!؟الّذي يترجّح عندي وأرى فيه الخير والمصلحة هو الثّاني،وبذلك يتيسّر على قارئ القرآن الّذي لم يتلقّ القراءة عن شيخ ومعلّم قراءته وحفظه، ونكون قد جذبنا طلّاب المدارس إلى القرآن الّذي هو مصدر الإيمان والهدى والحقّ والخير،وفي الوقت نفسه حافظنا على الرّسم العُثمانيّ في ملايين المصاحف المبثوثة في العالمين الإسلاميّ والعربيّ.

ويمكن زيادة في التّحوّط عند كتابة القرآن في كتب العلم والدّين والأجزاء والمجلّات ونحوها أن ننبّه في الهامش على الكلمات الّتي كتبت على حسب القواعد الإملائيّة، وأنّها كتبت في المصاحف على رسم كذا، حتّى يكون التّلاميذ والطُّلّاب على بيّنة من الأمر، ولا يقعوا في بلبلة و شكوك، وبذلك نكون جمعنا بين الحسنيين، وحقّقنا المصلحتين.

وهذا الرّأي أشدّ توثيقًا للمصاحف العُثمانيّة، وأرعى لحاجات المسلمين ومصلحتهم، وأخصّ من رأي الإمام العزّ بن عبد السّلام؛ لأنّه أجاز ذلك في المصاحف وغيرها. وأمّا أنا فقصرت جواز ذلك على غير المصاحف، واحتفظت للمصاحف بقدسيّتها وجلالها.

لا يجوز كتابة القرآن بغير الحروف العربيّة

الشُّبَه الّتي أُثيرت حول كتابة القرآن ورسمه

من دأب القُسُس والمبشّرين والمستشرقين أن يتلمّسوا المطاعن في القرآن الكريم وكتابته ورسمه المجمع عليه في المصاحف العُثمانيّة، وقد مرّ بك ما أوردوه على جمع القرآن من شبه وتُرَّهات، وكذلك صنعوا حول كتابة القرآن ورسمه، وكلّ ما استندوا إليه يرجع إمّا إلى روايات باطلة نُسِبت إلى السّلف الصّالح كذبًا وزورًا، وقد تنبّه العلماء إليها من قديم الزّمان، وإمّا إلى اعتراضات أوردها المؤلّفون في تفسير القرآن وعلومه، وأجابوا عنها بما يقنع ويشفي، فجاء هؤلاء القُسُس الّذين تستّروا تحت اسم «المستشرقين»، فاطّلعوا على هذه الرّوايات والاعتراضات، فطاروا بها فرحًا، وهوّلوا ما شاء لهم هواهم أن يهوّلوا، وظنّوا أنّهم وصلوا إلى ما يريدون من تشكيك المسلمين في أقدس مقدّساتهم وهو القرآن الكريم.

وقد قيّض الله لهذه الشّبه من علماء المسلمين مَن زَيّفها وبيّن بطلانها، وسترى بعد إيرادنا هذه الشّبه والرّدّ عليها أنّها سراب لا حقيقة له، وأنّهم طعنوا في غير مطعن، وطاروا في غير مطار... [**ثمّ ذكر عشر شبهات تفصيلًا حول رسم القرآن، كما تقدّم نحوها عن الزُّرقانيّ، وإن شئت فراجع**]. (٣٣٥ ـ ٣٨٧)

الفصل الحادي والثّلاثون

نصّ آل عصفور (معاصر) في «المرشد الوجيز ...»

قواعد رسم المُصْحَف العُثمانيّ

الّذي نرجّحه على جهة التّحقيق أنّه لا يوجد هناك اسم واقعيّ للرّسم العُثمانيّ في يومنا هذا؛ إذ هو من قبيل (رُبَّ مَشْهورٍ لا أصل له)، وللبرهنة على ذلك بنحو بديهيّ نعتمد على السّير التّاريخيّ لمراحل الكتابة العربيّة والأدوار الّتي مرّت بها، على نحو ما بسطنا القول فيه في كتابنا: «مغني اللّبيب والأديب عن كتب اللّغة والأعاريب». فإنّنا سنجد أنفسنا أمام حقيقة ناصعة لا تمتّ بصلة إلى عُثمان، ولا تشير إلى دور له يذكر في رسم الخطّ العربيّ سوى المخالفة والمغايرة والإزراء بشأنه.

قال السّيّد نعمة الله الجزائريّ؛ في «أنواره»: ترى قواعده (أي قواعد خطّ المُصْحَف العُثمانيّ) تخالف قواعد العربيّة، مثل كتابة الألف بعد واو المفرد، وعدمها بعد واو الجمع وغير ذلك، وسمّوه «رسم الخطّ القرآنيّ» ولم يعلموا أنّه من عدم اطّلاع عُثمان على قواعد العربيّة والخطّ[1].

وقد عبّر عنها السّيّد البروجرديّ في تفسيره بـ«الأغلاط العُثمانيّة»[2]. وزاد الفقيه الهمدانيّ في «مصباحه» بقوله: كانت المصاحف العُثمانيّة عارية عن الإعراب والنّقط، مع ما فيها من التباس بعض الكلمات ببعض بحسب رسم خطّه كملك ومالك، ولذا اشتهر

---

١ ـ الأنوار النّعمانيّة ٢: ٣٦١.

٢ ـ تفسير الصّراط المستقيم ٣: ١١٣ ط بيروت.

عنهم أنّ كلًّا منهم كان يخطّئ الآخر، ولا يجوّز الرّجوع إلى آخر، انتهى[1].

أقول: والخطّ الّذي كتب ولا زال يكتب القرآن به إنّما كان ثمرة مراحل متعاقبة إلى نهاية القرن الثّالث الهجريّ، حيث بلغ ذروته في الإتقان والجودة والحسن. فالرّسم القرآنيّ المتداول لا يمتّ إلى الرّسم العُثمانيّ بصلة إلّا في السّقطات والهفوات والأغلاط، ودعوى توقيفيّة خطّ المُصْحَف العُثمانيّ وتعبّديّتها، وحرمة إحداث أدنى كشطة تستلزم تعرية القرآن من النَّقْط والحركات، وتدوينه بالخطّ الكوفيّ الأوّل. وهو باطل قطعاً، لم يلتزم به أشدّ مُتَزَمّتي تلك الفِرية وذلك البُهتان العظيم. وإذا تمّ تغيير الخطّ القرآنيّ فالواجب أيضًا إزالة ما وصم به من الأغلاط؛ لأنّه حطّ لقداسته، وتعمّد لتحريفه، وطعن في إعجازه وكماله وشِموخه وعظمته. ونحن سنستطرد ذكر قواعد ذلك الرّسم حسبما زعم؛ للعلم بها، وللوقوف على هجانة دعواها، ومخالفتها لصريح ما ثبت القطع به من قواعد اللّغة ومسائلها.

اعلم؛ أنّ النّاقلين لها قد حصروها في ستّ قواعد، وهي: الحذف والزّيادة والهمز والبدل والفصل والوصل، وما فيه قراءتان فقد قرئ على أحدهما ... **[ثمّ ذكر قواعد الحذف والزّيادة، كما تقدّم عن الزّركشيّ والسّيوطيّ، فقال:]**

أقول: ولا يخفى عليك ما في هذا الكلام من التّمحّلات الباردة، والتّوجيهات الكاسدة، والذّرائع المتكلّفة الّتي يأنف كلّ من له أدنى بصيرة عن قبولها والإقرار بها، بل هو ضرب من التّحريف المتعمّد، وعبث بقداسة كلام الله عَزَّ وجَلَّ في محكم الذّكر الحكيم، يضاف إلى ذلك أنّ التّمسّك به مكابرة محضة وعزوف عن جادّة الحقّ وتنكّب صراط العلم.

أقول: والكلام فيه بنحو ما تقدّم ذكره؛ إذ لا معنى يعقل لهذه الزّيادة ولا شاهد لها من اللّغة، وما تكلّفوه فاقد لكلّ الاعتبارات الدّلاليّة والقيمة العلميّة. مضافًا إلى أنّه خلاف ما ثبت من امتناع اجتماع ساكنين، كما أفاده الخليل في مقدّمة كتابه «العين»

---

١ ـ مصباح الفقيه ٢: ٢٧٤ ط إيران.

وكفى به حجّة. ثمّ إنّ هذه الياء إذا كانت لا تلفظ، فأيّ معنى لهذا الزّعم وهذه الفرية، بحيث يمكن تصوّره وخطوره في ذهن القارئ؟

وأضاف الخليل بن أحمد الفراهيديّ في كتاب «العين» بقوله: وتزيد العرب في (الآن) و(حين) تاءًا فنقول: تالان وتحين، مثل: (لَاتَ حينَ مَناصٍ)، وإنّما هي: (لا حين مناص)... وكذلك زادوا في قوله: ﴿أُولِى الأَيْدِى وَالأَبْصَارِ﴾[1]. فالأيد: القوّة وبلا رياء، والبصر: العقل، وكذلك كتبوا في موضع آخر: ﴿دَاوُدَ ذَا الأَيْدِ﴾[2]،انتهى[3]... [ثمّ ذكر أنواع القواعد الأُخرى، كما تقدّم عن الزّركشيّ والسّيوطيّ]. (١٩٦ ـ ٢٠١)

---

١ ـ صّ /٤٥.

٢ ـ صّ /١٧.

٣ ـ كتاب العين ٨: ٣٦٩ ـ ٣٧٠ ط قم دار الهجرة.

الفصل الثّاني والثّلاثون

نصّ مرتضى العامليّ (معاصر) في «حقائق الهامّة... »

الرّسم القرآنيّ في قفص الاتّهام

قد ألمحنا آنفًا إلى أنّه قد كان للرّسم القرآنيّ وقراءته ـ وحتّى النّطق به وسماعه ـ دَوْر في نشوء القراءات، والاختلاف في ألفاظ الآيات، ثمّ ورود الرّوايات عن بعض الصّحابة وغيرهم حول بعض التّغيير والتّبديل في بعض الآيات، وحديثنا التّالي هو عن هذا الأمر بالذّات، حيث نتعرّض فيه إلى:

ألف ـ عدم الحركات الإعرابيّة.

ب ـ عدم النَّقْط للحروف.

ج ـ مفارقات في الرّسم القرآنيّ.

د ـ غلط واشتباه النُّسّاخ.

هـ ـ الاجتهاد في القراءة بكلّ ما يوافق الرّسم.

و ـ القصور في القراءة.

ز ـ خطأ السّامعة.

ح ـ اختلاف اللّهجات.

التّصحيف واللّحن

وبعد فإنّ رسم الخطّ الّذي كتبت به المصاحف الّتي أُرسلت إلى الأقطار الإسلاميّة، قد كان سببًا في كثير من موارد الاشتباه والاختلاف في القراءة، حيث كان يحتمل وجوهًا من القراءة، ولم يكن جميع الّذين يقرؤون في المصاحف قد سمعوا القرآن

من النّبيّ ﷺ مباشرة، ومن سمع فلعلّه لم يسمع منه إلّا بعضه.

ولعلّ إلى ذلك يشير أبو أحمد العسكريّ حين قال: «إنّ النّاس غبروا يقرؤون في مُصْحَف عُثمان نيّفًا وأربعين سنة، إلى أيّام عبد الملك بن مروان، ثمّ كثر التّصحيف وانتشر بالعراق، ففزع الحَجّاج ..». ثمّ يذكر وضع نَصْر بن عاصم علامات للحروف المشتبهة [١].

شيوع اللّحن والاختلاف في وقت متقدّم

بل إنّ اللّحن في القرآن قد شاع وكثر في زمن عُثمان نفسه، حتّى ليذكرون أنّ ذلك هو أحد أسباب إقدامه على ما أقدم عليه في المصاحف وكتابتها وإرسالها إلى الأقطار [٢].

وفي نصّ آخر: حينما بلغ عُثمان الاختلاف في القراءة، قال: عندي تكذبون به وتلحنون فيه؟ فمن نأى عنّي كان أشدّ تكذيبًا وأكثر لحنًا [٣].

وفي نصّ آخر: بلغه أنّ النّاس يقولون: قرآن آل فلان، فأراد أن يكون نسخة واحدة [٤].

وفي زمن تولّي الوليد بن عُقْبة على الكوفة، قال يزيد النّخعيّ: إنّي لفي مسجد الكوفة؛ إذ هتف هاتف: من كان يقرأ على قراءة أبي موسى، فليأت الزّاوية الّتي عند باب كِنْدة، ومن كان يقرأ على قراءة ابن مسعود، فليأت الزّاوية الّتي عند دار عبد الله.

واختلفا في آية من سورة البقرة، قرأ هذا: «وأتمّوا الحجّ والعمرة للبيت» وقرأ هذا: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ فغضب حُذَيفة وكان حاضرًا، ثمّ جرى بينه وبين ابن مسعود

---

١ ـ التّمهيد ١: ٣٠٩ عن كتاب: التّصحيف: ١٣ وراجع: ترجمة الحَجّاج في وفيات الأعيان ٢: ٣٢ والقراءات القرآنيّة: ١١٨ عن الحياة العلميّة في الشّام: ٣٥ نقلاً عن العسكريّ: ١٣.

٢ ـ راجع: كنز العمّال ٢: ٣٦٩ عن ابن أبي داود، وابن الأنباريّ، ورواه الخطيب في المتّفق. والإتقان ١: ٥٩ عن ابن أشتة. والميزان ١٢: ١٢٢ ومباحث في علوم القرآن للقطّان: ١٣٠ عن الطّبريّ تحقيق محمّد شاكر، وأحمد شاكر ١: ٦١ ـ ٦٢.

٣ ـ الإتقان ١: ٥٩ ومشكل الآثار ٤: ١٩٤ والتّمهيد ١: ٢٧٩ عن الإتقان، وعن المصاحف: ٢١.

٤ ـ راجع: تاريخ اليعقوبيّ ٢: ١٧٠ وتفسير الميزان ١٢: ١٢٢.

كلام في ذلك، ثمّ طلب بعد ذلك من عُثمان أن يتصدّى لحلّ المشكل [١].

جمع عُثمان النّاس على قراءة واحدة

ومهما يكن من أمر، فإنّ المصادر الكثيرة [٢] قد صرّحت بأنّ الاختلاف قد نما وازداد، حتّى أفزع ذلك حُذَيفة، وطلب من عُثمان أن يتصدّى لهذا الأمر ففعل. فلم يكن غضب حُذَيفة وفزعه، واستجابة عُثمان لطلبه إلّا بسبب أنّه يرى في ذلك مخالفة لما جاء به النّبيّ ﷺ، وأصبح يشكّل خطرًا جدّيًّا على القرآن، معجزة الإسلام الخالدة.

تأييد عليّ عليه‌السلام لعُثمان

وقد رُوي أنّ أمير المؤمنين عليه‌السلام قد أيّد عُثمان فيما فعل، حيث رُوي عنه عليه‌السلام أنّه قال: «لو وُلّيت لفعلت مثل الّذي فعل» [٣]، أو ما في معناه.

كما أنّه عليه‌السلام، حينما تولّى الأمر بعد ذلك، لم يظهر القرآن الّذي كتبه هو نفسه، رغم أنّه يختلف في ترتيبه عن المُصْحَف المتداول، بالإضافة إلى ذكره للتّأويل وللتّنزيل، والنّاسخ والمنسوخ فيه وغير ذلك.

---

١ ـ راجع: التّمهيد ١: ٢٧٨ عن المصاحف: ١١ ـ ١٤ وراجع: فتح الباري ٩: ١٥.

٢ ـ فراجع على سبيل المثال: صحيح البخاريّ ٣: ١٤٥ وجامع البيان ١: ٢١ ـ ٢٣ والإتقان ١: ٥٩ عن البخاريّ. وفتح الباري ٩: ١٥ ـ ١٦ وكنز العمّال ٢: ٣٦٨ عن البخاريّ، والتّرمذيّ، وابن سعد، والنّسائيّ، وابن أبي داود وابن الأنباريّ معاً في المصاحف، والنّشر ١: ٧، وعن الكامل في التّاريخ ٣: ٥٥ وعن المصاحف: ١٩ ـ ٢٠.

٣ ـ راجع: البرهان في علوم القرآن ١: ٢٣٥ و ٢٤٠ وتفسير القرآن العظيم ٤ (الخاتمة): ١١ وغرائب القرآن، بهامش الطّبريّ ١: ٢٤ وتاريخ القرآن للزّنجانيّ: ٦٨. وسنن البيهقيّ ٢: ٤٢ ومناهل العرفان ١: ٢٥٥ و ٢٧٥، وراجع: سعد السّعود: ٢٧٨ وارشاد السّاري ٧: ٤٤٨ والإتقان ١: ٥٩ ـ ٦٠ والجامع لأحكام القرآن للقُرطبيّ ١: ٥٤ والفتنة الكبرى ١: ١٨٣ وتاريخ القرآن للأبياريّ: ١١١، وكنز العُمّال ٢: ٣٧٠ و ٣٧٣ عن الصّابونيّ في المأتين، وعن ابن أبي داود، وابن الأنباريّ، والحاكم، والبَيْهقيّ، وبحوث في تاريخ القرآن وعلومه: ١٦٣. والكامل في التّاريخ ٣: ١١٢. والتّمهيد ١: ٢٨٨ ـ ٢٨٩ والنّشر في القراءات العشر ١: ٨ و ٣٣ ومباحث في علوم القرآن: ١٣٨ وراجع فتح الباري ٩: ١٦.

وما ذلك إلّا لأنّه أراد أن يثبّت ما فعله عُثمان، ولا يكون إظهاره للقرآن الّذي عنده سببًا في فتح باب التّلاعب بالقرآن حسب الأهواء والاتّجاهات السّياسيّة الّتي كانت مهيّأة لمثل هذا الأمر بالذّات.

عود على بدء: رسم الخطّ ومشكلاته

أمّا ابن أبي هاشم فيرى أنّ سبب الاختلاف في القراءات السّبع وغيرها هو خلوّ المصاحف عن النَّقْط والشَّكْل، قال: «فمن ثمّ نشأ الاختلاف بين قُرّاء الأمصار»[1]. ومعنى ذلك أنّ الاختلاف لم ينشأ من تلقّي القُرّاء لقراءاتهم رواية عن رسول الله ﷺ.

وعن ابن جَرير الطَّبريّ قوله: «فلمّا صارت المصاحف في الآفاق غير مضبوطة ولا مُعْجمة، قرأها النّاس، فما أنفذوه منها نفذ، وما احتمل وجهين طلبوا فيه السّماع حتّى وجدوه»[2]. ولكنّ الحقيقة هي أنّ ما اجتهدوا فيه كان أكثر بكثير ممّا طلبوا فيه السّماع، وذلك هو أصل البلاء.

وعن ابن جَرير أيضًا قوله: «لمّا خلت تلك المصاحف من الشَّكْل والإعجام، وحصر الحروف المحتملة على أحد الوجوه، وكان أهل كلّ ناحية من النّواحي الّتي وجّهت إليها المصاحف، قد كان لهم في مصرهم ذلك من الصّحابة معلّمون.. إلى أن قال: فانتقلوا عمّا بَانَ لهم أنّهم أمروا بالانتقال عنه ممّا كان بأيديهم، وثبتوا على ما لم يكن في المصاحف الموجّهة إليهم، ممّا يستدلّون به على انتقالهم عنه»[3].

أمّا جولد تِسيهِر؛ فقد اعتبر «أنّ نشأة القراءات كانت بسبب تجرّد الخطّ العربيّ من علامات الحركات وخلوّه من نَقْط الإعجام»[4]. وتابعه «كارل بروكِلْمان» على ذلك، فقال: «حقًّا فتحت الكتابة الّتي لم تكن قد وصلت إلى درجة الكمال مجالًا لبعض

---

١ ـ فتح الباري ٩: ٢٨ والتّمهيد ٢: ١٨ عن التّبيان: ٨٦.

٢ ـ تاريخ القرآن للصّغير: ١٠٩ عن المرشد الوجيز لأبي شامة: ١٥٠.

٣ ـ تاريخ القرآن للصّغير: ١٠٧ ـ ١٠٨ عن المرشد الوجيز: ١٤٩ عن الطّبريّ.

٤ ـ نفس المصدر: ٩٩ ـ ١٠٠ عن مذاهب التّفسير الإسلاميّ: ٨ فما بعدها.

الاختلاف في القراءة، لا سيّما إذ كانت غير كاملة النّقط، ولا مشتملة على رسوم الحركات؛ فاشتغل القُرّاء على هذا الأساس بتصحيح القراءات واختلافها»[١]. ثمّ عاد بروكِلْمان فأكّد ذلك في موضع آخر من كتابه، فليراجعه من أراد[٢].

ملاحظة: ولا بدّ لنا هنا من تسجيل تحفّظ على قول بروكِلْمان أنّ القرآن لم يكن كامل النّقط، فإنّ الصّحيح هو أنّه لم يكن له نُقَط أصلًا، الأمر الّذي تسبّب في وقوع الكثيرين في الاشتباه والغلط، ونشأ عنه كثير من الخلاف والاختلاف.

أمّا القَسْطلانيّ فيقول: «... ثمّ لمّا كثر الاختلاف فيما يحتمله الرّسم، وقرأ أهل البدع والأهواء بما لا يحلّ لأحد تلاوته وفاقًا لبدعتهم رأى المسلمون أن يجمعوا على قراءات أئمّة ثقات، تجرّدوا للاعتناء بشأن القرآن الكريم..»[٣].

وتابعه على هذا الدِّمياطيّ البَنّا (المتوفّى سنة ١١١٧ هـ) وصرّح بالأسباب ذاتها[٤].

هذا وقد ألّف يحيى بن يَعْمَر المتوفّى سنة ٩٠ هـ كتابًا في القراءات، جمع فيه ما رُوي من اختلاف النّاس فيما وافق الخطّ[٥]. أمّا منشأ هذه الاختلافات فيتّضح فيما يلي من صفحات:

١ ـ عدم الحركات الإعرابيّة

إنّ من المعلوم أنّ الرّسم الخالي من الحركات الإعرابيّة يحتمل ـ في كثير من الموارد ـ قراءتين أو أكثر، بحسب موقع الكلمة الواحدة، أو الكلمات في الجملة التّركيبيّة المتّحدة السّياق.

---

١ ـ تاريخ القرآن: ١٠٠ عن بروكِلْمان: تاريخ الأدب العربيّ ١: ١٤٠.

٢ ـ نفس المصدر، عن تاريخ الأدب العربيّ ٤: ١.

٣ ـ نفس المصدر: ١٠٢ عن لطائف الإشارات للقَسْطلانيّ ١: ٦٦.

٤ ـ نفس المصدر: ١٠٢ والقراءات القرآنيّة تاريخ وتعريف: ٣٤ عن إتحاف فضلاء البشر للدِّمياطيّ ١: ٧٠.

٥ ـ القراءات القرآنيّة تاريخ وتعريف: ٢٧ ـ ٢٨ عن مقدّمتان في علوم القرآن: ٢٧٥. وراجع أيضاً كتاب: تاريخ التّراث العربيّ لفؤاد سِزْگين ١: ١٤٧.

وهذا بالذّات قد كان السّبب المباشر في كثير من الاختلافات الّتي وقعت في قراءة الآيات. وكشاهد على ذلك نذكر الأمثلة التّالية:

قوله تعالى: ﴿ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ ﴾[١]، قرئ بضمّ الكاف وكسرها[٢]؛ قال الطّبرسيّ: وهما لغتان.

وقوله تعالى: ﴿ يُضَارَّ ﴾[٣] قرئ بفتح الرّاء وبضمّها[٤].

وقوله تعالى: ﴿ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ﴾[٥] قرئ بالبناء للمفعول في الأوّل والمعلوم للثّاني، وقرئ بالعكس[٦].

وكان ابن مسعود يقرأ: «مَجراها»، «ومَرساها»، بفتح الميمين[٧].

وقرأ أيضًا: «بل عجبتُ ويسخرون»[٨] بضمّ التّاء.

وكسر الحرميان العين من «يرتع»، وأسكنها الباقون[٩].

وقرأ ابن عبّاس «قُلُوبُنا غُلَّف» بتشديد اللّام[١٠].

وهكذا الحال بالنّسبة لقراءتي «حتّى يطْهُرْن» وقراءة «حتّى يطَّهَّرن»[١١].

وقراءة: «ذوالعرش المجيدُ» برفع «المجيد» وجرّه.

---

١ ـ الأعراف /١٣٨.

٢ ـ الكشّاف ٢: ١٥٠ ومجمع البيان ٤: ٤٧١.

٣ ـ البقرة /٢٨٢.

٤ ـ مناهل العرفان ١: ١٦٢ والإتقان ١: ٤٦ وفي الكشّاف ١: ٢٢٧ قرأ الحسن بالكسر.

٥ ـ التّوبة /١١١.

٦ ـ الجامع لأحكام القرآن ٨: ٥٦٨ والتّمهيد في علوم القرآن ٢: ١١٢ عنه ومناهل العرفان ١: ١٦٣ وراجع: النّشر ١: ٢٦.

٧ ـ مجمع الزّوائد ٧: ١٥٥ عن الطّبرانيّ.

٨ ـ المصدر السّابق عنه.

٩ ـ التّمهيد في علوم القرآن ٢: ٧٦ والكشف عن وجوه القراءات السّبع ٢: ٥ ـ ٧.

١٠ ـ مجمع الزّوائد ٧: ١٥٤ عن الطّبرانيّ في الأوسط.

١١ ـ حجّة القراءات: ١٣٤ ـ ١٣٥.

وقراءة: «الأنصارَ» بفتح الأنصار وضمّها

وقراءة: «هل من خالق غيرُ الله» بضمّ غير وجرّها.

وقراءة: «بَاعَدَ» فعل ماضٍ و«بَاعِدْ» فعل أمر.

وقراءة: «ولكن الشّياطينُ» بالتّشديد ونصب ما بعدها، وبالتّخفيف والرّفع.

وكذا الحال بالنّسبة لوجوه التّصريف في مثل: «يعرشون» و«بعرشون»[1].

وكذا قوله تعالى: «والبَخَل» قرئت بفتحتين، وقرئت بضمّ الباء وإسكان الخاء. وهما لغتان مشهورتان[2].

وقرأ البعض كلمة: «يحسِب» بكسر السّين، والباقون بفتحها[3].

وقُرئت: «فُزِعَ» بالبناء للمجهول تارةً، وللمعلوم أُخرى[4].

وقُرئت: «ميسُرة» بفتح السّين وضمّها.

وقُرئت: «ادّكر بعد أُمّة» فقرأ أُمّة بضمّ الحرف الأوّل وتشديد الثّاني من أَمَة، وبفتحهما مع التّخفيف.

وقُرئت: «تَلقّونه» بفتح اللّام وتشديد القاف، وبتسكينها وفتح القاف بلا تشديد[5].

---

١ ـ راجع في ذلك كلّه: مناهل العرفان ١: ١٤٨ ـ ١٥٠ و١٥١ ـ ١٥٣ و١٦٤ عن مالك بن أنس، والرّازيّ، وابن قتيبة، والجزَريّ، وابن الطّيّب. وراجع: الإتقان ١: ٤٦ والتّبيان ١: ٨. والتّمهيد ٢: ١٠٧ عن الإتحاف: ٣٣١ وعن القراءات الشّاذّة: ١٢١. وراجع: فتح الباري ٩: ٢٥، والتّفسير للرّازيّ ١٤: ٢٢٢ والنّشر ١: ٢٧.

٢ ـ البرهان للزّركشيّ ١: ٣٣٤ والنّشر ١: ٢٦ ـ ٢٧ والتّمهيد في علوم القرآن ٢: ١٠٧ و١١١ عن الإتحاف: ١٩٠ والكشف عن وجوه القراءات السّبع ١: ٣٨٩.

٣ ـ التّمهيد في علوم القرآن ٢: ١١١ عن الإتحاف: ٤٢٨. وراجع: النّشر ١: ٢٦.

٤ ـ البرهان للزّركشيّ ١: ٣٣٥.

٥ ـ راجع: البرهان للزّركشيّ ١: ٣٣٤ والتّبيان ١: ٨ والكشّاف ١: ٣٢٣ و٢: ٤٧٥ ـ ٤٧٦ والجامع لأحكام القرآن ٩: ٢٠١ وراجع: ١٢: ٢٠٤ والتّمهيد في علوم القرآن ٢: ١٠٧ عن الإتحاف: ١٦٦ وعن القراءات الشّاذّة: ١٧ و٦٤ و١٠٠. وراجع أيضاً النّشر ١: ٢٦ ـ ٢٧.

وقُرئت: «يضيقُ صدري» بضمّ القاف تارةً وبفتحها أُخرى[١].

وقُرئت «هنّ أطهرُ لكم» بفتح الرّاء وبضمّها[٢].

وقرأ الكسائيّ: «قال اعلم أنّ الله على كلّ شيء قدير» بصيغة الأمر، وقرأ الباقون بصيغة المتكلّم.

وقرأ نافع: «لا تسألْ عن أصحاب الجحيم» بصيغة النّهي، وقرأ الباقون بصيغة المضارع المجهول[٣]. وأمثلة ذلك كثيرة جدًّا لا مجال لحصرها.

٢ ـ عدم النّقط للحروف

وثمّة أمر آخر، قد كان سببًا في كثير من الاشتباهات واختلاف القراءات، ألا وهو عدم النَّقْط للحروف في المصاحف الّتي كتبت في صدر الإسلام، وكانت متداولة آنئذٍ.

ويظهر أنّ الاختلاف النّاشئ عن ذلك قد ظهر في وقت مبكّر، فعن زرّ بن حبيش، عن عبد الله بن مسعود: أديموا النّظر في المُصْحَف، فإذا اختلفتم في ياءٍ وتاءٍ، فاجعلوها ذكّروني في القرآن[٤]... [**ثمّ ذكر نماذج في اختلاف القراءة من حيث عدم النَّقْط للحروف، كما تقدّم سابقًا في مواضع متعدّدة**].

ملاحظة

وقد يكون سبب قراءة عُثمان للآية السّابقة على النّحو الّذي ذكر، هو عدم حفظه لها على النّحو الصّحيح، وليس لأجل أنّه قد اشتبه عليه الأمر بسبب الرّسم، فإنّ الاشتباه

---

١ ـ البرهان للزّركشيّ ١: ٣٣٤.

٢ ـ البرهان للزّركشيّ ١: ٣٣٤ والتّبيان ١: ٨ والجامع لأحكام القرآن ٩: ٧٦ والنّشر ١: ٢٧ والتّمهيد في علوم القرآن ٢: ١٠٦ وأمر بالمراجعة إلى: كتاب سيبويه ١: ٣٩٧ وإلى القراءات الشّاذّة لابن خالَوَيه: ٦٠ وإلى البحر المحيط ٥: ٢٤٧.

٣ ـ التّمهيد في علوم القرآن ٢: ١٨ الكشف عن وجوه القراءات السّبع ١: ٢٦٢ و٣١٢ على التّرتيب.

٤ ـ لعلّ الصّحيح: فاجعلوها ذكرًا في القرآن، والحديث في مصنّف الصّنعانيّ ٣: ٣٦٢.

بسبب عدم الحفظ أمر وارد أيضًا. وقرئ أيضًا (يغفر لكم) و«نغفر لكم»[1]. إلى غير ذلك من الموارد الكثيرة جدًّا، والّتي لا مجال لتتبّعها واستقصائها في عجالة كهذه.

٣ ـ مفارقات في الرّسم القرآنيّ

ومن جهة أُخرى فإنّ الّذين كتبوا المصاحف الّتي أُرسلت إلى الأقطار في عهد عُثمان، وكذلك الّذين كتبوا سائر المصاحف الشّخصيّة من الصّحابة أو غيرهم ـ وهي كثيرة ـ إنّ هؤلاء كانوا لا يجيدون الكتابة؛ قال ابن خلدون: «.. كان الخطّ العربيّ لأوّل الإسلام... [**وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ ذكر قول ابن الخطيب كما تقدّم عن الشّيخ معرفة، فقال:**]

وستأتي إشارة الإمام الباقر عليه السلام إلى حروف أخطأت بها الكتبة وتوهّمتها الرّجال.

وقال الأبياريّ: «قال ابن قُتَيْبة، وهو يناقش بعض القراءات: «وليست تخلو هذه الحروف... [**وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:**] ثمّ أضاف الأبياريّ: «فنحن إذن بين رسم لكُتّاب، كان ما رسموا آخر الجهد عندهم. ولقد حفظ الله كتابه بالحفظة القارئين أكثر ممّا حفظه بالكُتّاب الكاتبين. ثمّ كانت إلى جانب الحفظ حجّة أُخرى على الرّسم، وهي لغة العرب، أقامت الرّسم لتدعيم الحفظ، ولم تقم الحفظ لتدعيم الرّسم إلخ...»[2].

بل إنّ عُثمان نفسه الّذي قام بمشروع توحيد المصاحف قد اعترف بذلك أيضًا، فقد رُوي: أنّه لمّا كتبت المصاحف وعرضت عليه، وجد فيها حروفًا من اللّحن، ولكنّه لم يوافق على تغييرها، وقال: «إنّ في المُصْحَف لحنًا»، فلمّا طلب إليه تغييره، قال: دعوه، أو قال: «.. لا تغيّروها، فإنّ العرب ستغيّرها، أو قال: ستعربها بألسنتها، لو كان الكاتب من ثقيف، والمُمْلي من هُذَيل، لم توجد فيه هذه الحروف». وفي نصّ آخر أنّه قال: دعوه، لا يحلّل حرامًا ولا يحرّم حلالاً[3].

---

١ ـ الإتقان ١: ٧٥.

٢ ـ تاريخ القرآن للأبياريّ: ١٤٥ ـ ١٤٦.

٣ ـ راجع: الطّرائف: ٤٩٠ ـ ٤٩١ والتّفسير الكبير ٢٢: ٧٤ و١١: ١٠٦ عن عُثمان وعائشة. والإتقان ١: ←

ويلاحظ: أنّه قد كان ثمّة عناية خاصّة بالمحافظة على الرّسم القرآنيّ الأوّل، رغم ما فيه من المفارقات والأخطاء في الكتابة والرّسم، وقد علّل ذلك العلّامة الشّيخ محمّد هادي معرفة بقوله: «.. وجود أخطاء إملائيّة لم تتبدّل ... [وذكر كما تقدّم منه].

نماذج يسيرة

وإذا ما أردنا أن نذكر بعض الشّواهد والموارد الّتي تجلّى فيها ضعف الكُتّاب والنُّسّاخ في أمر الكتابة، ثمّ ما وقعوا فيه من اشتباهات أو مخالفات لا مبرّر لها، فإنّنا نجد أنّ ذلك يتجلّى في نواحٍ عديدة، نذكر منها:

ألف ـ ما كتب بنحوين مختلفين، أي أنّهم قد كتبوا الكلمة الواحدة على صورة في موردٍ، ثمّ كتبوها على صورة أُخرى في مورد آخر. ونذكر هنا على سبيل المثال كلمة (فيما) فإنّها كتبت موصولة (فيما)، إلّا في اثني عشر موردًا، فإنّها كتبت فيها مفصولة (في ما).

(ممّا) كتبت موصولة، إلّا في ثلاثة مواضع، كتبت فيها مفصولة (من ما).

(أنّما) موصولة، إلّا في مورد في سورة الحجّ، ثمّ في موردين في سورة لقمان.

(إنّما) موصولة، إلّا في الأنعام في قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ﴾.

(لكي لا) مفصولة، إلّا في ثلاثة مواضع.

(بئس ما) كسابقتها.

(أين ما) مفصولة، إلّا في أربعة مواضع.

(ألّا) موصولة، إلّا في عشرة مواضع.

← ١٨٣ ـ ١٨٤ عن ابن الأنباريّ، وابن أشتة في المصاحف وكنز العُمّال ٢: ٣٧٢ عن ابن أبي داود، وابن الأنباريّ، وذكر أربع روايات. ومناهل العرفان ١: ٣٧٩ وتاريخ القرآن للأبياريّ: ١١٨ ودلائل الصّدق ٣ قسم ١: ٩٦ عن تفسير الثّعلبيّ، والتّمهيد في علوم القرآن ١: ٣١٦ عن المصاحف: ٣٢ ـ ٣٣. ومحاضرات الأُدباء، المجلّد الثّاني الجزء الرّابع: ٤٣٤ وعن معالم التّنزيل. وراجع أيضاً: غرائب القرآن، بهامش الطّبريّ ٦: ٢٣ عن عُثمان وعائشة ولُباب التّأويل ١: ٤٢٢.

(إلّا) موصولة مدغمة، بإسقاط النّون في جميع القرآن.

(ألّم) موصولة مدغمة إلّا في موضعين.

(إلّم) موصولة مدغمة في سورة هود، مفصولة مقطوعة في القصص.

إلى غير ذلك من الموارد الكثيرة الّتي لا مجال لإيرادها هنا[١].

ب ـ إنّنا نجدهم في رسمهم للمُصْحَف يحذفون الألف الّتي تقع في أواسط الكلمات، الأمر الّذي من شأنه أن يوجب اختلافًا كثيرًا في كيفيّة قراءة الكلمات القرآنيّة، ونذكر من أمثلة ذلك: أنّ الموجود في الرّسم هو قوله تعالى:

(لأمٰنٰتهم) فيقرؤها بعضهم (لأماناتهم)، ويقرؤها آخر (لأمانتهم)[٢]... [**ثمّ ذكر موارد أُخَر، كما تقدّم نحوه عن السّيوطيّ والشّيخ معرفة**].

وقال رجل لابن مسعود: كيف تعرف هذا الحرف: «ماء غير ياسن» أم (آسن)؟ قال: كلّ القرآن قد قرأت؛ قال: إنّي لأقرأ للفصل أجمع في ركعة واحدة إلخ[٣].

ومن أراد الاطّلاع على الموارد الّتي حذفت فيها الألف فليراجع كتاب «المقنع للدّانيّ» من ص: ١٠ حتّى ص: ٣٠ «وإتحاف فضلاء البشر»[٤] فما بعدها، وذكر فيهما أيضًا موارد حذف الياء والواو بعد ذلك أيضًا، وليراجع أيضًا كتاب «النّشر في القراءات العشر» وغير ذلك من الكتب الّتي تكفّلت ببيان القراءات المختلفة.

ج ـ وثمّة تغييرات ـ بل أخطاء ـ فاحشة أُخرى، نضيفها إلى ما تقدّم للتّدليل على ما نقول، وحتّى لا يبقى أيّ شكّ أو ريب في صحّة ما نذهب إليه، ونذكر منها الأمثلة التّالية ... [**ثمّ ذكر نماذج من أخطاء رسم الخطّ، كما تقدّم نحوها عن الشّيخ معرفة، فقال:**]

إلى غير ذلك من وجوه الاختلاف والخلاف مع ما هو الرّسم الصّحيح، والمعترف

---

١ ـ غرائب القرآن للنّيسابوريّ، بهامش الطّبريّ ١: ٢٩ ـ ٣٥. وفيه موارد كثيرة أُخرى فليراجع. والمقنع للدّانيّ: ٣٠ ـ ٩٢. وإتحاف فضلاء البشر ١: ٣٢٩ ـ ٣٣١.

٢ ـ مناهل العرفان ١: ١٦٢.

٣ ـ مسند أحمد ١: ٤١٢.

٤ ـ ١: ٨٤.

به لدى جميع النّاس. وقد ذكر العلّامة الشّيخ محمّد هادي معرفة في كتابه القيّم بعض النّماذج لما رسم تارةً صحيحًا وأُخرى خطأ[1]، فليراجعه من أراد.

٤ـ أخطاء سهويّة في مصاحف عُثمان

إنّه عدا عن أنّ كُتّاب المصاحف كانوا يعانون من ضعف ظاهر في أمر الكتابة، فإنّ من الطّبيعيّ ـ بالإضافة إلى ذلك ـ أن يسهو الكاتب، وأن يخطئ أثناء كتابته، ولا سيّما في الكتابات الواسعة والّتي تستغرق وقتًا، وتستنفد جهدًا.

وهذا هو ما حصل بالفعل، فإنّ المصاحف الّتي كتبها عُثمان وأرسلها إلى الأقطار ـ وهي تسعة على ما يظهر ـ قد وقعت فيها بعض الأخطاء سهوًا كما يبدو.

وقد كان واحد من القُرّاء المشهورين يملي ويكتب الآخرون؛ قال أبو العالية عن أُبيّ بن كعب: «إنّهم جمعوا القرآن من مُصْحَف أُبيّ بن كعب فكان رجال يكتبون، يملي عليهم أُبيّ بن كعب»[2].

وقال ابن الجَوزيّ في ترجمة زيد: «وأمره أبو بكر أن يجمع القرآن، وأمره عُثمان، فكتب المُصْحَف وأُبيّ بن كعب يملي عليه»[3].

ولعلّ إملاء أُبيّ هو الّذي جعل ابن سعد يروي «في الطّبقات بإسناد رجاله ثقات، لكنّ فيه إرسال: إنّ عُثْمان أمره أن يجمع القرآن»[4].

قال العَسْقلانيّ: «وكأنّ ابتداء الأمر كان لزيد وسعيد[5]، حيث سأل عُثمان: من أكتب النّاس؟ قالوا: زيد. ثمّ قال: فأيّ النّاس أفصح؟ قالوا: سعيد بن العاص، فقال:

١ـ التّمهيد ١: ٣٢٥ـ٣٢٦.

٢ـ التّمهيد في علوم القرآن ١: ٢٨٢ و٢٩٦ عن المصاحف: ٣٠. مسند أحمد ٥: ١٣٤ ولكنّه نصّ على أنّ ذلك كان في زمن أبي بكر.

٣ـ صفة الصّفوة ١: ٧٠٤.

٤ـ تهذيب التّهذيب ١: ١٨٨.

٥ـ فتح الباري ٩: ١٧ وكنز العمّال ٢: ٣٦٦ عن ابن الأنباريّ في المصاحف.

فليملِ سعيد وليكتب زيد»[١] إلى أن قال: «.. ثمّ استظهروا بأُبيّ بن كعب في الإملاء»[٢]

وفي نصّ آخر: وكان أُبيّ بن كعب هو الّذي يملي على كُتّاب المصاحف في زمن أبي بكر[٣]. وعن عَطاء: إنّ عُثمان بن عَفّان لمّا نسخ القرآن في المصاحف أرسل إلى أُبيّ بن كعب، فكان يملي على زيد بن ثابت وزيد يكتب، ومعه سعيد بن العاص يعربه، فهذا المُصْحَف على قراءة أُبيّ وزيد[٤].

وقد يقال: إنّه إنّما كان يُملي عليهم من الصُّحف الّتي كتبت في زمن أبي بكر، وكانت عند حَفْصَة[٥]. ولكن قول أبي العالية المتقدّم يوضّح عدم صحّة هذا القول، كما هو واضح لا يخفى.

وقد يقال أيضًا: إنّ أبان بن سعيد بن العاص كان في زمن عُثمان يُمْلي المُصْحَف الإمام على زيد بن ثابت، ثمّ توفّي في سنة ٢٩هـ.

ولكن ذلك لا يكاد يصحّ أيضًا؛ لأنّ الأكثر يقولون: إنّه قتل قبل ذلك، إمّا في يوم أجنادين سنة اثنتي عشرة، أو يوم مرج الصّفر سنة أربع عشرة، أو يوم اليَرْمُوك سنة خمس عشرة[٦].

لَجْنة المقابلة

هذا وقد كان ثمّة لجنة تتولّى مقابلة المصاحف وعرضها، من أجل أن يطمئنّوا إلى عدم وقوع أيّ تحريف سهويّ فيها مهما كان، فعن أبي الأحوص، قال: «.. كان نفر من أصحاب النّبيّ ﷺ أو قال عدّة من أصحاب النّبيّ ﷺ في دار أبي موسى يعرضون

---

١ ـ فتح الباري ٩: ١٦، وراجع: كنز العمّال ٢: ٣٧٠ ـ ٣٧١ و٣٦٨ عن ابن أبي داود، وابن الأنباريّ.

٢ ـ راجع: فتح الباري ٩: ١٧ وطبقات ابن سعد ٢: ٦٢ وتهذيب التّهذيب ١: ١٨٨. وكنز العمّال ٢: ٣٧٣ عن ابن سعد والتّمهيد في علوم القرآن ١: ٢٨٢.

٣ ـ فتح الباري ٩: ١٣.

٤ ـ كنز العمّال ٢: ٣٧٣ عن ابن سعد.

٥ ـ فتح الباري ٩: ١٦ ـ ١٨.

٦ ـ البداية والنّهاية ٧: ٣٤٠.

مُصْحَفًا، فقام عبد الله فخرج إلخ ..»[١].

وقال عبد الله بن هاني البَرْبَريّ، مولى عُثمان: كنت عند عُثمان وهم يعرضون المصاحف، فأرسلني بكتف شاة إلى أُبيّ بن كعب، فيها: «لم يتسنَّ»، وفيها: «لا تبديل للخلق»، وفيها: «فأمهل الكافرين»، قال: فدعا بالدّواة، فمحا أحد اللّامين، فكتب (لخلق الله)، ومحا «فأمهل» وكتب (فمهّل)، وكتب (لم يتسنّه)، ألحق عينها الهاء[٢].

وعن ابن الزُّبَير، في حديث له: «فجمع عُثمان المصاحف، ثمّ بعثني إلى عائشة، فجئت بالمُصْحَف[٣]، فعرضناها عليها حتّى قاومناها، ثمّ أمر بسائرها فشقّقت»[٤].

ولكن ثمّة رواية للطّحاويّ عن زيد بن ثابت، تذكر: أنّه كتب القرآن لأبي بكر في قطع الأدم وكسر الأكتاف والعُسُب، وبعد موت أبي بكر كتبه عمر في صحيفة واحدة كانت عند حَفْصَة .. ثمّ كانت قصّة حُذَيفة مع عُثمان، فطلب عُثمان من زيد أن يكتب له المُصْحَف هو وأبان بن سعيد بن العاص.

ثمّ تذكر هذه الرّواية اختلافهما في كلمة (التّابوت) وتدخّل عُثمان، ثمّ تقول الرّواية: «.. ثمّ عرضه ـ يعني المُصْحَف ـ عرضة أُخرى، فلم أجد فيه شيئًا، فأرسل عُثمان إلى حَفْصَة أن تعطيه الصّحيفة، وحلف لها ليردّنّ الصّحيفة إليها، فأعطته، فعرضت المُصْحَف عليها، فلم يختلفا في شيء، فردّها إليها وطابت نفسه، وأمر النّاس يكتبون المصاحف»[٥].

وينقل ابن أبي داود عن بعض أهل الشّام، أنّه كان يقول: مُصْحَفنا ومُصْحَف أهل البَصْرة أحفظ من مُصْحَف أهل الكوفة؛ لأنّ عُثمان لمّا كتب المصاحف بلغه قراءة أهل الكوفة على حرف عبد الله، فبعث إليهم بالمُصْحَف قبل أن يعرض، وعرض مُصْحَفنا

---

١ ـ طبقات ابن سعد ٢: ١٠٤.

٢ ـ الإتقان ١: ١٨٣ عن ابن الأنباريّ في المصاحف، عن أبي عُبَيد.

٣ ـ لعلّ الصّحيح «بالصُّحُف»، من دون ميم، بقرينة الضّمير في (عليها).

٤ ـ الإتقان ١: ١٨٤ عن ابن أشتة في المصاحف.

٥ ـ مشكل الآثار ٤: ١٩٣.

ومُصْحَف أهل البصرة قبل أن يبعث بهما[١].

كما أنّهم يقولون: إنّ أبا الدَّرداء ركب إلى المدينة في نفر من أهل دمشق ومعهم المُصْحَف؛ ليعرضوه على أُبيّ بن كعب وزيد وغيرهما[٢].

ولعلّ تسمية المُصْحَف الّذي خصّصه عُثمان للمدينة بـ «الإمام»[٣]، من أجل أنّه كانت تعرض، أو يفترض أن تعرض عليه مصاحف النّاس، فهو المُصْحَف الرّسميّ والمقبول دون المصاحف الأُخرى، لو فرض أنّها تختلف معه في كلمة أو غيرها.

اختلاف مصاحف عُثمان

ولكنّ ذلك الاهتمام بالضّبط والمقابلة لم يمنع من وقوع بعض الأخطاء السّهويّة من الكُتّاب، وذلك أمر طبيعيّ بالنّسبة لكتاب بهذا الحجم الكبير، لا سيّما وأنّ بعض تلك المصاحف قد أُرسل إلى القُطْر الّذي خصّص له قبل أن تقوم لَجْنة المقابلة بمقابلته وضبطه.

فقد ذكروا: أنّ عُثمان قد تعجّل بإرسال مُصْحَف الكوفة إليها، لمّا بلغه أنّهم يقرؤون على حرف ابن مسعود[٤] الّذي جرى بينه وبينه ما هو معروف ومشهور بالنّسبة لموضوع كتابة القرآن.

وقد تحدّث العلماء عن موارد كثيرة، ظهرت فيها اختلافات مصاحف عُثمان، قال العَسْقلانيّ: «.. وكذا ما وقع من اختلاف مصاحف الأمصار من عدّة واوات ثابتة في بعضها دون بعض، وعدّة هاءات وعدّة لامات، ونحو ذلك»[٥].

وقد ألّف ابن عامر المقرئ المتوفّى سنة ١١٨هـ ق كتابًا سمّاه «اختلاف مصاحف

---

١ ـ فتح الباريّ ٩: ١٨ والتّمهيد في علوم القرآن ١: ٢٩٦ عن المصاحف لابن أبي داود: ٣٥.

٢ ـ عن: مقدّمتان في علوم القرآن: ٨٥.

٣ ـ وقيل: إنّ المُصْحَف الإمام هو المُصْحَف الّذي أمسكه عُثمان لنفسه فراجع: النّشر ١: ٧.

٤ ـ فتح الباري ٩: ١٨ والتّمهيد في علوم القرآن ١: ٢٩٦ عن المصاحف للسِّجِستانيّ: ٣٥.

٥ ـ فتح الباري ٩: ٢٧.

الشّام والحجاز والعراق»[1].

وقال الفَضْليّ: «.. إنّ الاختلافات بين المصاحف الأئمّة كانت قليلة، فالاختلاف بين مُصْحَفي أهل المدينة والعراق كان في اثني عشر حرفًا، وبين مُصْحَفي أهل الشّام والعراق كان نحو أربعين حرفًا، وبين مُصْحَفي أهل الكوفة والبَصْرة كان في خمسة أحرف.

وقد عقد لها فصل خاصّ في مقدّمة كتاب «المباني» ذكر فيه أعدادها وأمثلتها، وهو الفصل الخامس في اختلاف المصاحف والقراءات والقول في كيفيّتها»[2].

ونشير هنا إلى نماذج من هذه الاختلافات، وهي التّالية... **[ثمّ ذكر نماذج من اختلافات المصاحف، كما تقدّم في باب مصاحف الصّحابة عن ابن طاووس فقال:]**

هذا وقد أحصى ابن طاووس اُختلافات المصاحف الّتي أرسلها عُثمان إلى الأمصار، وكذلك فعل العلّامة الشّيخ محمّد هادي معرفة، ورسم لهذه اختلافات جداول وافية، وبيّن مواردها بدقّة، بل لقد أنهى أخطاء الرّسم العُثمانيّ إلى أكثر من سبعة آلاف خطأ، فليراجعه من أراد[3].

فإجماع الأُمّة ـ رغم اختلاف عصورها، وتباين نزعاتها ـ هو الّذي حفظ القرآن الكريم، وذلك لشدّة الاهتمام بالقرآن. وحفظه وضبطه، ولكثرة القُرّاء في طول البلاد وعرضها في الصّدر الأوّل وبعده.

ودلّ ذلك بملاحظة وحدة المملي على الكُتّاب جميعًا ـ دلّ ـ على أنّ تلك الأخطاء لم تكن إلّا بسبب اشتباه النُّسّاخ.

السّهو والخطأ في النّسخ والقراءات

هذا ولا نستبعد أن يكون قسم من الاختلافات والقراءات قد نشأ عن اشتباه

---

١ ـ تاريخ التّراث العربيّ ١: ١٤٧ والفهرست لابن النّديم: ٣٩ والقراءات القرآنيّة، تاريخ وتعريف: ٣٢.

٢ ـ القراءات القرآنيّة، تاريخ وتعريف: ١٠٠.

٣ ـ سعد السّعود: ٢٧٩ ـ ٢٨١ والتّمهيد في علوم القرآن ١: ٣٥٣ ـ ٣٥٤.

النُّسّاخ وغلطهم في مصاحفهم الخاصّة أيضًا، والّتي كتبوها للنّاس، وذلك لأنّ من الطّبيعيّ أن يسقط النّاسخ أو يزيد حرفًا أو كلمة وحتّى سطرًا، أو يغيّر في بعض الحروف والتّركيبات سهوًا أو اشتباهًا.

فإنّ النّاس ـ حتّى من بلاد الشّام ـ كانوا يقصدون المدينة لكتابة مصاحفهم[١]. ومعلوم أنّه لم تكن ثمّة فرصة كافية للمقابلات المتكرّرة لهذه المصاحف فتبقى على حالها، ويقرؤها النّاس كما يرونها، ثمّ ينقل النّاقلون ذلك عنهم بتخيّل أنّها قراءات خاصّة بهم، هذا على فرض أن يكون القارئ يحسن القراءة ويجيدها.

ولعلّ كثيرًا ممّا ينسب إلى المشهورين ـ كابن مسعود وغيره ـ قد كان سببه هذا إذ أنّ من الممكن أن يكون بعض من يجيد القراءة قد وجد مُصْحَفًا بخطّ ذلك المشهور، أو تعود ملكيّته إليه، كان كاتبه قدّسها، أو غلط فيه حين كتابته، أو نسخه، كما هو مقتضى العادة في نَسْخ الكتب الكبيرة، فتخيّل من أتى بعده أنّ هذه قراءة تفرّد بها ذلك المشهور، فنقلها عنه ونسبها إليه.

هذا بالإضافة إلى ما ربّما كان يضيفه البعض إلى مُصْحَفه من تفسيرات وإيضاحات، ثمّ جاء الآخرون فتخيّلوا أنّها قراءة لصاحب ذلك المُصْحَف، فرووها عنه أو نسبوها إليه.

قال الرّاغب: «كان القوم الّذين كتبوا المُصْحَف لم يكونوا قد حذقوا الكتابة، فلذلك وضعت أحرف على غير ما يجب أن تكون عليه»[٢].

هذا وقد رُوي عن الإمام الباقر عليه السلام: أن أشار إلى حروف أخطأت بها الكتبة، وتوهّمتها الرّجال[٣].

كما ورُوي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه أشار إلى إسقاط الكتبة والنُّسّاخ بعض

---

١ ـ كنز العمّال ٢: ٢٢٢ عن ابن أبي داود.

٢ ـ محاضرات الأُدباء، المجلّد الثّاني ٤: ٤٣٤.

٣ ـ تفسير البرهان، المقدّمة: ٣٧ و ٥٠ عن تفسير العيّاشيّ.

حروف الألف واللّامات على الأقلّ في الرّسم حينما قال حسبما روي عنه: «.. ولقد أحصروا الكتاب مشتملًا على التّأويل والتّنزيل ... لم يسقط منه حرف ألف ولا لام إلخ».

وفي نصّ آخر: لم يسقط منه حرف واحد[١].

وفي نصّ ثالث: «فلمّا جاء به قال: هذا كتاب ربّكم كما أُنزل على نبيّكم، لم يزيّد فيه حرف، ولا ينقص منه حرف، قالوا: لا حاجة لنا فيه»[٢].

نماذج يسيرة

ونذكر هنا بعض الأمثلة على ما تقدّم ممّا رأينا أو نظنّ أنّه قد نشأ عن اشتباه النُّسّاخ، وهي التّالية:

في «مُصنّف» عبد الرّزّاق أنّه ينسب لشُرَيح أنّه قرأ: «.. وأدّوا الأمانات إلى أهلها»[٣،٤].

فقال حبيب الرّحمان الأعظميّ معلّقًا عليه: «نصّ التّنزيل (أن تؤدّوا الأمانات) وأراه من تخليطات النُّسّاخ، ففي أخبار القضاة: ثمّ تلا: ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ﴾.

وعن مجاهد قال: جئت ابن عبّاس وهو يتعوّذ بين الرّكن والباب، وهو متّكئ على يد عِكْرِمة مولاه، فقلت: أ (ساحران تظاهرا) أم: «سِحران»؟ فلا يرجعهما، فقال عِكْرِمة: (ساحران تظاهرا)، أكثرت عليه[٥].

فعلّق حبيب الرّحمان الأعظميّ على جواب عِكْرِمة بقوله: «هكذا قرأه ابن الزُّبَير

---

١ ـ الاحتجاج ١: ٣٨٣ وراجع: ٢٢٢ وكتاب سُلَيم بن قيس: ٩٩ وراجع: البحار ٨٩: ٤٠ ـ ٤١ والبيان للسّيّد الخوئيّ: ٢٤٢ وتفسير الصّافي، المقدّمة السّادسة: ٤١.

٢ ـ الوافي ٥: ٢٧٣ واعتقادات الصّدوق، المطبوع مع الباب الحادي عشر، باب الاعتقاد في مبلغ القرآن.

٣ و ٤ ـ المصنّف لعبد الرّزّاق ٨: ٣٠٥ متنًا وهامشًا.

٥ ـ المصنّف لعبد الرّزّاق ٥: ٧٥، وفي هامشه: أخرجه الأزرقيّ، عن جدّه، عن ابن عُيَينة، عن حُمَيد بن قيس ١: ٢٣٨.

أيضًا كما في المَجْمَع، معزوًّا للطّبرانيّ، ولكن في الأزرقيّ «سحران»، قال المصحّح: وفي نسخة: (ساحران)[١].

فترى كيف اختلفت النُّسَخ في النّقل لقراءة الكلمة الواحدة، وهو شاهد على ما ذكرناه. وهناك قراءة أبي بكر وابن مسعود: «وَجَاءت سَكْرة الحقّ بالموت»[٢] بدل (سكرة الموت بالحقّ).

فقد حمل القُرطبيّ ذلك من أبي بكر على النّسيان، قال: «إنّ أبا بكر رويت عنه روايتان: إحداهما موافقة للمُصْحَف، فعليها العمل. والأُخرى مرفوضة تجري مجرى النّسيان منه، إن كان قالها، أو الغلط من بعض من نقل الحديث»[٣].

وهناك أيضًا قراءة «إذا جاء فتح الله والنّصر» بدل (إذا جاء نصر الله والفتح). وقد ادّعى الزُّرقانيّ نسخ تلاوة النّص الأوّل والالتزام بالنّصّ الأخير في العَرْضة الأخيرة[٤].

ونقول: إنّ ما ذكره الزُّرقانيّ لا دليل عليه، وهو لا يعدو عن أن يكون رجمًا بالغيب، والظّاهر هو أنّ ذلك اشتباه من القارئ أو الكاتب، ومثل ذلك ليس بعزيز.

وعن ميمون بن مِهْران، قال في حرف أُبيّ: إنّ الفداء تطليقة؛ قال مَعْمَر: فذكرت ذلك لأيّوب، فأتينا رجلًا عنده مُصْحَف قديم لأُبيّ، خرج من ثقة، فقرأنا فيه فإذا فيه: «إلّا أن يظنّا ألّا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به لا تحلّ له من بعد حتّى تنكح زوجًا غيره»[٥].

---

١ ـ المصنّف لعبد الرّزّاق، ٥ هامش ص: ٧٥.

٢ ـ الجامع لأحكام القرآن ١٧: ١٢ ـ ١٣ والبرهان للزّركشيّ ١: ٢١٥ و٣٣٥ والتّبيان ١: ٨ ـ ٩ والإتقان ١: ٤٦ ومناهل العرفان ١: ١٦٤ والتّمهيد في علوم القرآن ٢: ١١٢ عن القراءات الشّاذّة: ١٤٤. وراجع محاضرات الأدباء، المجلّد الثّاني ٤: ٤٣٤ وفتح الباري ٩: ٢٠ والنّشر ١: ٢٦ ـ ٢٧.

٣ ـ الجامع لأحكام القرآن ١٧: ١٢.

٤ ـ راجع: مناهل العرفان ١: ١٦٤ وراجع: فتح الباري ٦: ٢٧.

٥ ـ المصنّف للصّنعانيّ ٦: ٤٨٤، وفي هامشه عن جامع البيان ٢: ٢٦١ بزيادة، والآية في سورة البقرة /٢٣٠ و٢٣١.

فنراه قد أسقط من الآية بعض الفقرات، وخلطها بالآية الّتي بعدها، وذلك سهو من النّاسخ كما هو الظّاهر.

هذا ولا نستبعد أن يكون ما ورد في الأمثلة التّالية قد نشأ عن ذلك أيضًا، وهو ما رُوي عن عمر أنّه كان يقرأ: «وإن كاد مكرهم» بالدّال المهملة[١]، ولعلّه لتقارب صورة الدّال والنّون في الرّسم.

وقرأ بعضهم «ضربت عليهم المسكنة والذّلّ»[٢].

ولعلّ منه قراءة: «يا حسرة العباد»[٣]، بدل (على العباد).

فإنّ الظّاهر أنّ كلمة «على» قد أسقطها النّاسخ.

وقراءة «بل يداه بسطان»[٤]، بدل (مبسوطتان).

وقراءة «أُولئك لهم نصيب ممّا اكتسبوا»[٥] بدل (كسبوا).

ولعلّ ذلك أيضًا هو السّبب في إسقاط الواو قبل (كذلك) في قوله تعالى: ﴿وَكَذٰلِكَ اَخْذُ رَبِّكَ اِذَا اَخَذَ الْقُرٰى وَهِىَ ظَالِمَةٌ﴾[٦].

ولعلّ منه أيضًا إسقاط الواو قبل «سارعوا» في قوله تعالى: ﴿وَسَارِعُوا اِلٰى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾[٧].

وكذلك الحال بالنّسبة لقراءة ابن مسعود «أينما يوجّه»[٨] بدل (يوجّهه).

---

١ ـ مقدّمة تفسير البرهان: ٤٢، عن ابن الأنباريّ، وابن جَرير، وغيرهما.

٢ ـ محاضرات الأُدباء، المجلّد الثّاني، جزء ٤ ص: ٤٣٤.

٣ ـ أُكذوبة تحريف القرآن: ٢٤ عن المصاحف: ٧٥.

٤ ـ نفس المصدر: ٢٣ عن المصاحف: ٥٤.

٥ ـ نفس المصدر: ٢٤ عن المصاحف: ٧٥.

٦ ـ نفس المصدر: ٢٣ عن المصاحف: ٥٦، والآية هود /١٠٢.

٧ ـ التّمهيد في علوم القرآن ٢: ١٤ عن التّحبير: ٩٩ والكشف عن وجوه القراءات ١: ٣٥٦. آل عمران /١٣٣.

٨ ـ مجمع الزّوائد ٧: ١٥٥ عن الطّبرانيّ.

وقراءة ابن عبّاس: «وادّكر بعد أُمّه»[١].

وقراءة ابن مسعود وغيره «والذّكر والأُنثى» بدل (وما خلق الذّكر والأُنثى). يقول عَلْقَمة: إنّه سمعها كذلك من في رسول الله ﷺ، ويقول أبو الدَّرداء: «.. وأنا سمعتها من في النّبيّ ﷺ، وهؤلاء يأبون علينا»[٢].

ولكنّنا لن نصدّق ما رُوي عن عَلْقَمة وعن أبي الدَّرداء، فلعلّ الرُّواة قد وضعوا ذلك عليهما، أو لعلّهما قد سمعا النّبيّ ﷺ وهو يتحدّث عن الآية ويفسّرها من دون أن يكون ذلك قراءة له ﷺ فيهما.

وعن مجاهد وطاووس، قالا: لا ينظر المملوك إلى شعر سيّدته؛ قال في بعض القراءة: «وما ملكت أيمانكم الّذين لم يبلغوا الحُلُم»[٣]: فإنّ الظّاهر هو أنّ الواو في (والّذين) قد أسقطها النّاس، فقرأها القارئ كما وجدها.

التّحريف العمديّ

هذا ولا نستبعد أيضًا وقوع بعض التّحريف عن عمد وقصد، لاسيّما وأنّ بعض الشّخصيّات المعروفة كانوا يوكلون أمر كتابة نَسْخ من القرآن إلى بعض الكُتّاب غير المسلمين. فقد روى عبد الرّزّاق، عن الثّوريّ، عن ابن أبي ليلى، عن أخيه عيسى: أنّ عبد الرّحمان بن أبي ليلى كتب له نصرانيّ من أهل الحيرة مُصْحَفًا بسبعين درهمًا[٤].

كما أنّ يهود إسرائيل المحتلّين لفلسطين قد حاولوا أخيرًا تحريف بعض الآيات،

---

١ ـ الفائق ١: ٥٨.

٢ ـ صحيح البخاريّ ٣: ١٣٩ و٢: ١٩٧ ومسند أحمد ٦: ٤٤٩ و٤٥١ وصحيح مسلم ٢: ٢٠٦ والجامع الصّحيح للتّرمِذيّ ٥: ١٩١ والكشّاف ٤: ٧٤١، والبرهان للزّركشيّ ١: ٢١٥ ومحاضرات الأُدباء، المجلّد الثّاني جزء ٤ ص٤٣٤ والنّشر ١: ١٤ و٢٦ والإتقان ١: ٤٦ و٧٦ وفتح الباري ٩: ٢٥ والدّرّ المنثور ٦: ٣٥٨ عن بعض من تقدّم، وعن سعيد بن منصور، النّسائيّ، وعبد بن حميد، وابن جَرير، وابن المنذر، وابن مَرْدَوَيه، وغيرهم، وأُكذوبة تحريف القرآن: ٢٧ عن بعض من ذكر، وعن جامع الأُصول ٣: ٤٩.

٣ ـ المصنّف لعبد الرّزّاق ٧: ٢١٢.

٤ ـ نفس المصدر ٨: ١١٤.

الّتي ترتبط بهم، ولكنّ الله قد فضحهم، وحفظ كتابه، وأعزّ دينه: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾.

دعوى توزيع عُثمان القراءات على المصاحف

ومن أغرب ما سمعناه وقرأناه في هذا المجال دعوى لبعض أنّ اختلاف مرسوم الحروف الزّوائد في المصاحف، قد كان بسبب أنّ عُثمان لمّا جمع القرآن في المصاحف ونسخها على صورة واحدة، وآثر في رسمها لغة قريش دون غيرها، وثبت عنده أنّ هذه الحروف من عند الله عَزَّ وجَلَّ كذلك منزلة، ومن رسول الله ﷺ مسموعة، وعلم أنّ جمعها في مُصْحَف واحد على تلك الحال غير متمكّن إلّا بإعادة الكلمة مرّتين، وفي رسم ذلك كذلك من التّخليط والتّغيير للمرسوم ما لا خفاء به، ففرّقها في المصاحف لذلك، فجاءت مثبتة في بعضها، ومحذوفة في بعضها؛ لكي تحفظها الأُمّة كما نزلت من عند الله تعالى، وعلى ما سمعت من رسول الله ﷺ، فهذا سبب اختلاف مرسومها في مصاحف أهل الأمصار[1].

وقال المهدويّ: «.. إنّ جميع هذه القراءات الّتي نزل عليها القرآن داخلة في خطّ المُصْحَف المجتمع عليه، غير خارجة عنه»[2]. ونسب مثل هذا إلى جماعات من الفقهاء والقُرّاء والمتكلّمين[3].

وتقدّم قولهم: إنّ القراءات السّبعة موجودة في مُصْحَف أبي بكر أيضًا. ونقول:

أوّلًا ـ إنّ عُثمان نفسه قد اعترف بأنّ المصاحف الّتي كتبها لأهل الأمصار تشتمل على شيء من اللّحن، كما أشار غيره إلى وقوع نقص لبعض الحروف فيها، وقد تقدّمت الإشارة إلى ذلك فلا نعيد.

وثانيًا ـ ماذا يصنع هؤلاء بتلك الاختلافات الّتي لم تعترف بها الأُمّة، وأصرّت على

---

١ ـ القراءات القرآنيّة: ١٠١ و١١٧ عن المقنع: ١١٤ ـ ١١٥.

٢ ـ القراءات القرآنيّة: ١٠١ عن مختصر وجوه القراءات.

٣ ـ النّشر في القراءات العشر ١: ٣١.

الأخذ ببعضها، ونبذ البعض الآخر، مع أنّها موجودة في بعض مصاحف الأمصار الّتي كتبها عُثمان ؟!

وثالثًا ـ ماذا يصنع هؤلاء باختلاف الرّسم للكلمة الواحدة في المُصْحَف الواحد ؟! وكيف يوجّهون إسقاط الألفات في أواسط الكلمات والرّسم الخاطئ لكثير من الكلمات ؟!

ورابعًا ـ ماذا يقول هؤلاء في تلك القراءات الكثيرة المتواترة عن ابن مسعود وغيره، ممّا فيه تبديل لبعض الكلمات، أو إضافات لكلمات في بعض الآيات، أو تغييرات في بنية كلمات، لم يختلف رسمها في جميع المصاحف، أو إضافة أو تنقيص حروف كذلك، أو زيادة آية أو أكثر أو نقيصته ؟ و ماذا يقولون أيضًا في القراءات حسب اللّهجات المختلفة، فهل كتبت (حتّى حين) تارةً، و«عتّى حين» أُخرى ؟!

وخامسًا ـ ماذا يقول هؤلاء في إصرار عائشة وغيرها على نسبة الخطأ إلى المكتوب في المصاحف، وأنّ الكاتب كتب بعض الكلمات وهو ناعس ؟! إلى غير ذلك من الأُمور الّتي يمكن استخلاصها ممّا ذكرناه، ولا نرى ضرورة لإعادتها.

(١٨٩ ـ ٢٢١)

الفصل الثّالث والثّلاثون

نصّ السُّبكيّ (معاصر) في « في رياض القرآن»

رسم المُصْحَف ونَقْطه وشَكْله

اختلف نظر الباحثين في رسم المُصْحَف العُثمانيّ على إملائه القديم، وهل يجوز تغييره تيسيرًا على النّاس، أو يجب التزامه ؟

ففريق يقول: كانت الكتابة عند العرب محدودة المجال، وما كانت تضبط بنَقْطٍ ولا شَكْلٍ، ولا ترقّم بعلامات وقف أو تشديد أو تخفيف أو مدّ أو سَكْت ... إلخ.

وكانت حروف المدّ تكتب على غير رسمنا المألوف، فربّما كان حرف المدّ ألفًا ويرسم بالواو، وكانت الباء والتّاء والثّاء ترسم بهيئة واحدة دون تمييز بنقط فوقها أو تحتها، كما كانت الحروف المشتبهة كذلك كالدّال والذّال. وعلى هذا وقع رسم المُصْحَف حسب إمكانهم.

ولو أنّ هذا في عصرنا لما أُتيح للواحد منّا أن يقرأ جملة صحيحة من كلام الله تعالى. فكيف كان متاحًا للمسلمين الأوّلين أن ينظروا في القرآن المكتوب ويقرؤوه صحيحًا وهم أحرص النّاس على ضبطه لفظًا وإعرابًا ؟

وهنا يتّضح ما كان للحفظ عندهم من أثر قويّ؛ إذ هو عدّتهم في صحّة التّلاوة، مطابقين لما تلقّوه توقيفًا عن الرّسول، ثمّ عن الحُفّاظ في هذا التّلقين، وهم في هذا التّلقين متابعون لما كان من تلقّي الرّسول عن جبريل.

وربّما كان تجريد الألفاظ من التّرقيم عندهم يساعدهم على التّلاوة باللّهجات المأخوذ بها لديهم دون تناقض في مفاهيم الكلمات العربيّة المتداولة، وكان يحصل فعلًا

أن يتلو أحدهم بلفظ، ويتلو غيره بلفظ يرادفه والرّسم واحد، مثل: ﴿ هَلْ نُجَازِى إِلَّا الكَفُورَ ﴾ [1] وتقرأ «هل يُجازىٰ إلّا الكفور» بالبناء للمفعول، وكثير غير ذلك.

وهذه تلاوات ممكنة من رسم المُصْحَف بلا ترقيم، ولكن مع اشتراط الحفظ والتّلقّي الصّحيح، لا بمجرّد التّخمين ومتابعة الرّسم الشّكْليّ.

وكان من أثر القصور في الرّسم الكتابيّ يومذاك أن تُرسَم الكلمات على غير ما نألفه نحن اليوم. فأنت ترى لفظ «رحمة» و«نعمة» ونحوهما يرسم بالتّاء المفتوحة مرّة، وبالتّاء الملفوفة مرّة أُخرى، وترى لفظ «الثّلاثة» يرسم كلمة واحدة دون ألف المدّ في لفظ «الثّلاثة»، وترى لفظ «قاتلوا» في رسمها بدون ألف بعد القاف، ولفظ «الصّلاة» بواو بدل الألف الملفوظة، وهكذا ممّا تراه شائعًا في رسم المُصْحَف العُثمانيّ حتّى اليوم ولا يحيط به الحصر.

حتّى ليوجد رسم قديم يوقع في خطأ المعنى، مثل ما في سورة النّمل من قول سليمان عليه السلام في شأن الهُدْهُدْ: ﴿ لَأُعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا شَدِيدًا اَوْ لَاَاذْبَحَنَّهُ ﴾ [2] فهذا تهديد بالعذاب أو بالذّبح للهُدهُد؛ لتخلّفه عن دعوة سليمان.

وقد رسمت الجملة الأُولى رسمًا يطابق النّطق واضحًا، ولكن رسمت الجملة الثّانية رسمًا يجعل النّطق به نفيًا للذّبح؛ لأنّ اللّام لم تُرسَم لام توكيد، بل رسمت «لا» النّافية، ولولا الحفظ المعوّل عليه لكان في نطقها تبديل لكلمات الله.

هذا ولا عيب على الصّحابة في قصور الكتابة عندهم، فإنّ الكتابة صناعة، وما كانوا من حُذّاقها، ولا يكلّف الله نفسًا إلّا وسعها.

والفريق الثّاني: يعارض في إسهاب ويدفع الشّبهات الواردة في هذا المقام بأنّ رسم الصّحابة للألف واوًا في الصّلاة والزّكاة مثلًا، والتّاء ملفوفة ومفتوحة في مثل «رحمة» و«نعمة»، إنّما هو للإشارة إلى قراءات غيرالّتي تعوّدناهافي مصرـقراءة حَفْص ـ

---

١ ـ سبأ /١٧.

٢ ـ النّمل /٢١.

فالصّلاة في بعض القراءات تقرأ بتفخيم الألف حتّى تشبه الواو، ورسمها واوًا يوافق ذلك النّطق، وهكذا فلا يحمل رسم الصّحابة على مجرّد الصّناعة، بل هي حكمة ملحوظة فلا يعترض عليه.

ظلّ الرّسم للمُصْحَف على ذلك، وظلّ الحفظ بالتّلقّي ضابطًا من الخطأ في النّطق حتّى دخل في الإسلام ناس كثيرون من غير العرب، وكثرت الألسن اللّاهجة بالقرآن، فبدأ اللّحن والتّحريف من أولئك الدّاخلين في الإسلام، لعدم صقل ألسنتهم بالعربيّة سابقاً

[إلى أن قال:]

وهكذا دخلت على الرّسم العُثمانيّ تعديلات لم تكن، ولكنّها لم تغيّر في رسم الحروف، بل في تمييزها فحسب، ولم يقف أمر العناية بترقيم المُصْحَف ـ عندما ذكرنا ـ بل انتهى ذلك إلى ما تجدّد أخيرًا في مصر، حيث وضعت للمُصْحَف ترقيمات وافية، يستعان بها على معرفة المدّ والوقف، والمكّيّ والمدنيّ، وللتّمييز بين ما ينطق به من حروف العلّة، وما لا ينطق به، ومعرفة مواطن الإدغام وعدمه، وهكذا ممّا يعتبر غاية الضّبط والتّحفّظ.

أمّا رسم الأحرف في الكلمات فباقٍ على رسم مُصْحَف عُثمان ﷺ، وتلك مشكلة قائمة في نظر أُناس من معاصرينا، ويستعصي حلّها بيننا اليوم، وحولها مدّ وجزر في الآراء. فالنّاس لا يحسنون القراءة على الرّسم القديم، ولا يتاح هذا إلّا للمتخصّصين في القراءة والمطالعة للمُصْحَف، وقليل ما هم. وكثيرون يتمنّون أن يعرفوا قراءة القرآن مطالعة في المُصْحَف.

فهل يجوز رسم المُصْحَف برسومنا الحديثة، وترك الرّسم العُثمانيّ للتّيسير على النّاس أن يتّصلوا بكتاب الله؟ هنا خلاف واسع، وجدل فضفاض.

فرأي بالمنع من ذلك؛ لأنّ الرّسم العُثمانيّ في علمهم كان عن توقيفٍ من النّبيّ فيما وقع فعلًا من كتابة الكتاب على عهده، وتوارثه الصّحابة عنه، وتناقله المسلمون عنهم بالتّواتُر.

والتّغيير في ذلك خروج عن المشروع ، ويعرّض القرآن للتّصرّف من النّاس ، وقد ينحدر به إلى التّحريف ، كما حرّفت أُمم أُخرى كُتُبها قديمًا ، وهذه حيطة يجب الأخذ بها في جانب القرآن .

وهناك رأي آخر ينسب إلى بعض أهل العلم قديمًا يحبّذ تغيير الرّسم بما تدعو إليه المصلحة التّعليميّة ، فما كان الرّسم في ذاته إلّا وسيلة للقراءة والفهم تيسيرًا على النّاس أن يتّصلوا بكتاب الله .

والوقوف عند الرّسم العُثمانيّ القديم يحول اليوم بين الجماهير الإسلاميّة وبين تلك الغايات ، فهذه ضرورة يجب تلافيها بمتابعة الرّسم الحديث ...

وهناك رأي ثالث وسط بين ما تقدّم ، وهو أن يحتفظ بالرّسم العُثمانيّ كأصل نرجع إليه ، وتراث نحتفظ به . وأن توجد رسوم حديثة يتناولها النّاشئون من الأطفال والعاجزون عن تصفّح الرّسم الأوّل تحقيقًا للتّيسير ، حتّى لا نرهق الأحداث ، ولا نترك الرّاغبين في الاطّلاع محرومين ، أن يتخبّطون في كتاب الله على غير هدًى .

نسبوا هذا إلى الإمام مالك ، ولكنّا بعد طول بحث لم نجد هذه النّسبة صحيحة ، وإنّما وجدناه مجرّد فهم ، فهمه البعض من كلام للشّيخ العزّ بن عبد السّلام ، ولا يمكن اعتبار هذا الفهم كلامًا للعزّ ، ولا رأيًا ينسب إليه أيضًا .

وقد طلب إلينا في لجنة الفتوى بالأزهر أن نستوعب هذا الموضوع بما يستحقّ من عناية ، وأن نبدي ما نهتدي إليه من حكم شرعيّ في ذلك ؛ لنقطع الخلاف فيه أو نخفّف من حدّته بين النّاس .

وقد أفتت اللّجنة بأنّ القرآن كان يكتب عقب نزوله في عهد النّبيّ ﷺ وبإملائه على كُتّاب الوحي ، وكان المكتوب كلّه محفوظًا عند النّبيّ ﷺ ، ثمّ جمع في الصُّحُف على عهد أبي بكر ؛ لحصر ما كتب ، والتّأكّد من ضبطه ، وحفظ المكتوب من ضياع شيء منه ، ثمّ جمع في المصاحف على عهد عُثمان ، ولم تكتب المصاحف في عهد عُثمان لتقرأ برواية واحدة ، وإنّما كتب لتقرأ بمختلف الرّوايات المشهورة ، والرّسم الّذي يساعد على

ذلك إنّما هو الرّسم العُثمانيّ في جميعها.

وقد اختصّ القرآن بكلمات يتلفّظ بها لا على نظام كلام النّاس، من ذلك زيادة الواو في (سأُوريكم آياتي)[1] والياء في (بأييد)[2] والألف في (لا اذبحنّه)[3]، وكتابة «الصّلوة» و«الزّكوة» و«الرّبو» بالواو مع نطقها بالألف، وكذا فتح تاء التّأنيث في مواضع مع ربطها في أُخرى، إلى غير ذلك ممّا هو كثير في القرآن، وتكفّلت ببيانه كتب الرّسم الخاصّة بالمُصْحَف.

وقد أجمع الصّحابة رضي الله عنهم على مُصْحَف عُثمان الّذي كتب في عهده على حسب ما نزل به جبريل من عند الله، وعلّمه الرّسول ﷺ أصحابه. ورسمه كُتّاب الوحي حين نزوله، ثمّ أمر عُثمان بتوزيع تلك المصاحف على الأمصار وتحريق ما سواها ممّا كان مكتوبًا عند بعض المسلمين، صيانة لوحدة الأُمّة، ومحافظة على سلامتها من التّفكّك والضّعف، بسبب الاختلاف في المصاحف.

فإذا نحن الآن أجزنا كتابة المُصْحَف بغير الرّسم العُثمانيّ، فإنّما نفتح باب الفتنة، ونكون قد ساعدنا أعداء القرآن على النّفوذ إلى قداسته، يغيّرون ويبدّلون حسب ما يريدون في ظلّ قواعد الإملاء الحديثة الّتي تتجدّد رسومها من حين إلى حين ...

فالواجب على المسلمين إزاء ذلك أن يحافظوا على المُصْحَف الإمام، مُصْحَف عُثمان، فلا يخالفوا رسمه بتغيير شيء من حروفه، متابعة للصّحابة رضوان الله عليهم في سدّ باب الفتنة أن تنفث سمومها في صفوف المسلمين بسبب ذلك.

وإن تذرّع بعض العلماء بدَفْع الحيرة من القارئ اتّجاه إلى محاولة الاستغناء عن الموقف ـ المعلم ـ بمجرّد القراءة في المُصْحَف. فالقرآن شأنه خطير لابدّ فيه من الموقف ـ المعلم ـ ثقة عن ثقة يبلغ به النّبيّ ﷺ؛ ليتّصل السّند الّذي هو من خصوصيّات هذه

---

١ ـ الأنبياء /٣٧.

٢ ـ الذّاريات /٤٧.

٣ ـ النّمل /٢١.

الأُمّة، وليستطيع القارئ أن يعطي الحروف حقّها من الإظهار والإدغام والإخفاء، ونحو ذلك من الأحكام المبنيّة على علم التّجويد. وحيث كان لابدّ من الموقف سواء أكُتِب المُصْحَف بخطّ الإملاء الحديث ـ على فرض ذلك ـ أم بخطّ المُصْحَف الإمام، فالإبقاء على الرّسم العُثمانيّ أحرى وأولى أن يتمسّك به.

وإن تعلّق شخص بما حدث في المُصْحَف من نَقْطٍ وشَكْلٍ وتعشيرٍ وتخميسٍ وغير ذلك، فإنّ هذا ليس تغييرًا في رسم المُصْحَف، ولا ينهض مبرّرًا للتّغيير في الحروف بالزّيادة أو النّقص أو التّغيير في الرّسم. فالمسلمون من لدن الصّحابة والتّابعين إلى اليوم على الإبقاء على هذه الحروف، كما وردت جيلًا بعد جيلٍ وطبقة عن طبقة على نحو ما قرّرنا.

وخلاصة ما سلف أنّ الخروج على ما توارثناه في شأن المُصْحَف خروج على ما أجمعت عليه الأُمّة قديمًا في أمر كتابها (القرآن الكريم)، وهو غير جائز والله تعالى أعلم.

(٥٩ ـ ٦٦)

الفصل الرّابع والثّلاثون

نصّ منّاع القطّان (معاصر) في «مباحث في علوم القرآن»

الرّسم العُثمانيّ

سبق الحديث عن جمع القرآن في عهد عُثمان ﷺ، وقد اتّبع زيد بن ثابت والثّلاثة القرشيّون معه طريقة خاصّة في الكتابة ارتضاها لهم عُثمان، ويسمّي العلماء هذه الطّريقة «بالرّسم العُثمانيّ للمُصْحَف» نسبة إليه، واختلف العلماء في حكمه:

١ ـ فذهب بعضهم إلى أنّ هذا الرّسم العُثمانيّ للقرآن توقيفيّ يجب الأخذ به في كتابة القرآن، وبالغوا في تقديسه، ونسبوا التّوفيق فيه إلى النّبيّ ﷺ، فذكروا أنّه قال لمعاوية ... [**وذكر كما تقدّم عن الزُّرقانيّ، ثمّ ذكر قول عبد العزيز الدّبّاغ، كما تقدّم عنه أيضًا، فقال:**]

والتمسوا لذلك الرّسم أسرارًا تجعل للرّسم العُثمانيّ دلالة على معان خفيّة دقيقة، كزيادة «الياء» في كتابة كلمة «أيْد» من قوله تعالى: ﴿ وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْيدٍ ﴾ [1]؛ إذ كتبت هكذا «بأييد»، وذلك للإيماء إلى تعظيم قوّة الله الّتي بنى بها السّماء، وأنّها لا تشبهها قوّة على حدّ القاعدة المشهورة، وهي: « زيادة المبنى تدلّ على زيادة المعنى.»

وهذا الرّأي لم يرد فيه شيء عن رسول الله ﷺ حتّى يكون الرّسم توقيفيًّا، وإنّما اصطلح الكتبة على هذا الرّسم في زمن عُثمان برضىً منه وجعل لهم ضابطًا لذلك بقوله للرّهط القرشيّين الثّلاثة ... [**وذكر كما تقدّم سابقًا في باب «كيفيّة جمع القرآن» ج / ٣**].

---

١ ـ الذّاريات /٤٧.

٢ ـ وذهب كثير من العلماء إلى أنّ الرّسم العُثمانيّ ليس توقيفيًّا عن النّبيّ ﷺ، ولكنّه اصطلاح ارتضاه عُثمان، وتلقّته الأُمّة بالقبول، فيجب التزامه والأخذ به، ولا تجوز مخالفته ... [ثمّ ذكر قول أشهَب عن مالك وقول الدّانيّ وأحمد بن حنبل، كما تقدّم عن الزّركشيّ].

٣ ـ وذهب جماعة إلى أنّ الرّسم العُثمانيّ اصطلاحيّ، ولا مانع من مخالفته! إذا اصطلح النّاس على رسم خاصّ للإملاء وأصبح شائعًا بينهم؛ قال القاضي أبو بكر الباقِلّانيّ في كتابه: «الانتصار» ... [وذكر كما تقدّم عن المراغيّ و الزُّرقانيّ ثمّ قال:]

وانطلاقًا من هذا الرّأي يدعو بعض النّاس اليوم إلى كتابة القرآن الكريم وفق القواعد الإملائيّة الشّائعة المصطلح عليها، حتّى تسهل قراءته على القارئين من الطّلّاب والدّارسين، ولا يشعر الطّالب أثناء قراءته للقرآن باختلاف رسمه عن الرّسم الإملائيّ الاصطلاحيّ الّذي يدرسه.

والّذي أراه أنّ الرّأي الثّاني هو الرّأي الرّاجح، وأنّه يجب كتابة القرآن بالرّسم العُثمانيّ المعهود في المُصْحَف.

فهو الرّسم الاصطلاحيّ الّذي توارثته الأُمّة منذ عهد عُثمان ﵁، والحفاظ عليه ضمان قويّ لصيانة القرآن من التّغيير والتّبديل في حروفه، ولو أُبيحت كتابته بالاصطلاح الإملائيّ لكلّ عصر، لأدّى هذا إلى تغيير خطّ المُصْحَف من عصر الآخر، بل إنّ قواعد الإملاء نفسها تختلف فيها وجهات النّظر في العصر الواحد، وتتفاوت في بعض الكلمات من بلد الآخر.

واختلاف الخطوط ـ الّذي يذكره القاضي أبو بكر الباقِلّانيّ ـ شيء والرّسم الإملائيّ شيء آخر، فاختلاف الخطّ تغيّر في صورة الحرف لا في رسم الكلمة.

وحجّة تيسير القراءة على الطُّلّاب والدّارسين بانتفاء التّعارض بين رسم القرآن والرّسم الإملائيّ الاصطلاحيّ لا تكون مبرّرًا للتّغيير الّذي يؤدّي إلى التّهاون في تحرّي الدّقّة بكتابة القرآن.

والّذي يعتاد القراءة في المُصْحَف يألف ذلك ويفهم الفوارق الإملائيّة بالإشارات الموضوعة على الكلمات، والّذين يمارسون هذا في الحـياة التّـعليميّة أو مـع أبـنائهم يدركون أنّ الصّعوبة الّتي توجد في القراءة بالمُصْحَف أوّل الأمر تتحوّل بالمران بعد فترة قصيرة إلى سهولة تامّة ... [**ثمّ ذكر قول البَيْهقيّ، كما تقدّم عن الزّركشيّ**].

(١٢٧ ـ ١٣١)

الفصل الخامس والثّلاثون

نصّ قُدُّوري الحَمَد (معاصر) في «رسم المُصْحَف»

الرّسم العُثمانيّ

مصادره وموقف علماء السّلف من ظواهره

إنّ استخدام مصطلحَي (الرّسم المُصْحَفيّ) و(الرّسم العُثمانيّ) قد ظهر في وقت متأخّر نسبيًّا في المؤلّفات الّتي اهتمّت بموضوع خطّ المُصْحَف، وقد صار مصطلح الرّسم في مجال الدّراسات القرآنيّة يدلّ على الجانب الّذي يهتمّ بكيفيّة كتابة الكلمات في المُصْحَف، من حيث عدد الحروف ونوعها، لا من حيث أشكال الحروف وصُورها؛ إذ إنّ الجانب الثّاني قد استأثر بالقسط الأكبر من اهتمامات المدرسة الفنّيّة للخطّ العربيّ، ذلك لأنّ دراسة الخطّ العربيّ قد تقاسمتها منذ القرن الأوّل الهجريّ ـ على الأقلّ ـ مدرستان: الأُولى ـ المدرسة العلميّة أو اللّغويّة، وغايتها تصوير الأصوات العربيّة بحروف مرسومة، وتخصيص كلّ صوت برمز كتابيّ يدلّ عليه.

وإلى جانب هذه المدرسة العلميّة للكتابة قامت مدرسة فنّيّة هدفها تهذيب رسم الحروف وتحسينها والنّظر إليها من النّاحية الجماليّة متّصلة ومنفصلة، وقد بلغ الخطّاطون في ذلك على توالي القرون شأوًا بعيدًا.

والجانب الأوّل مِن شَقَّي دراسة الكتابة والخطّ هو ميدان الباحث اللّغويّ، والثّاني: هو ميدان الخطّاط ومؤرّخ الخطّ. ونحن ـ هنا ـ إنّما نهدف إلى الدّراسة اللّغويّة للكتابة العربيّة عامّة والرّسم المُصْحَفيّ خاصّة دون ما يتعلّق بالجانب الثّاني من دراسات ومناقشات؛ إذ إنّ أصل الخطّ واحد، وصورة كلّ حرف من المعجم في كلّ الخطوط على

شكل واحد، وأنّ الحروف كلّها متجانسة متشابهة، وإن اختلفت وتباينت لتصرّفها وافتنانها، كخطوط المصاحف والورّاقين والكُتّاب وغيرهم، وكالثّقيل منها والخفيف والإمساك والسّريع والجليل والدّقيق[1]. فمهما كان شكل الحرف الواحد مختلفًا تبعًا لنوع الخطّ الّذي يرسم به، فإنّه من وجهة النّظر اللّغويّة واحد؛ لأنّه لا يدلّ إلّا على صوت واحد.

وقد ذكر طاش كبرى زاده (ت ٩٦٢ هـ) أنّ من بين العلوم المتعلّقة بإملاء الحروف المفردة «علم إملاء الخطّ العربيّ» وهو ـ كما يقول عنه ـ: علم يُبْحث فيه عن الأحوال العارضة لنقوش الحروف العربيّة بحسب الآلات الصّناعيّة، أعني القلم وأمثاله، بعد رعاية حال بسائط الحروف من حيث الدّلالة على الحروف الّتي هي أجزاء الألفاظ، وهذا العلم من حيث حصول الحروف بالآلة من أنواع علم الخطّ، ومن حيث دلالتها على الألفاظ من فروع علم العربيّة[2]. وهذا فهم صحيح للجانب الّذي يهمّ الباحث اللّغويّ من الكتابة، فقد ميّز بين العلم الّذي يعني بشكل الحروف وجعله من أنواع علم الخطّ، وبين العلم الّذي يعني بالحروف من حيث دلالتها على الألفاظ وجعله من فروع علم العربيّة الّتي يهتمّ بها اللّغويّ.

ويبدو أنّ صاحب كشف الظّنون (ت ١٠٦٧ هـ) قد ابتعد عن الصّواب حين انتقد ذلك التّمييز بين العلوم المتعلّقة بالخطّ والكتابة بقوله: «وأمّا المولى أبو الخير فأورد في الشّعبة الأُولى من مفتاح السّعادة علومًا متعلّقة بكيفيّة الصّناعة الخطّيّة، ثمّ أورد في الشّعبة الثّانية علومًا متعلّقة بإملاء الحروف المفردة، وهي أيضًا كالأُولى، منها «علم إملاء الخطّ العربيّ»، أي الأحوال العارضة لنقوش الخطوط العربيّة، لا من حيث حسنها بل من حيث دلالتها على الألفاظ، وهو أيضًا من قبيل تكثير السّواد[3]. ولا يتّفق البحث اللّغويّ الصّائب مع ما يدّعيه صاحب كشف الظّنون من أنّ العلم الّذي يعني بالحروف من حيث

١ ـ كتاب الكُتّاب (ابن دُرُسْتَويه) ص: ٦٤ ـ ٦٥. وراجع: حمزة الأصفهانيّ ص: ٢١.

٢ ـ مفتاح السّعادة ١: ٨٤.

٣ ـ كشف الظّنون، حاجي خليفة ١: ٧١١ ـ ٧١٣.

دلالتها على الألفاظ (من قبيل تكثير السّواد)، بل إنّ دراسته والاهتمام به تعدّ استكمالاً لجانب هامّ من الجوانب الّتي تتعلّق باللّغة عامّة؛ إذ إنّه أحد علوم العربيّة الاثني عشر المسمّاة «علم الأدب» المعرّف بأنّه «علم يحترز به عن الخطأ لفظًا وخطًّا في كلام العرب»[١]، والّتي تتعلّق بعلم الأصوات اللّغويّة خاصّة؛ لأنّ مسائل الكتابة والإملاء ذات ارتباط وثيق بالأصوات ومشكلاتها، بل قل: إنّها في واقع الأمر مبنيّة على الحقائق الصّوتيّة[٢]. ويذهب بعض الباحثين إلى أنّ الإملاء العربيّ نظام لغويّ قائم بذاته كالنّحو والصّرف والمعجم، لكنّ العُرْف وضعه بشكل معيّن، دون رجوع شامل إلى مقتضيات الدّراسات اللّغويّة الّتي ترتبط به[٣].

ومع ذلك فإنّه يجب أن يظلّ التّمايز بين اللّغة المنطوقة والكتابة قائمًا، لا يغيب عن الذّهن، فليست الكتابة صورة أُخرى من وسائل التّعبير الإنسانيّ تقف إلى جانب الكلام[٤]، بل هي في أحسن أحوالها محاولة للتّعبير عن اللّغة في واقعها الصّوتيّ، وهذه المحاولة دقيقة أحيانًا وغير دقيقة في أكثر الأحيان[٥]. وقد مرّت ـ في الفصل التّمهيديّ ـ بعض مظاهر القصور في نظم الكتابة عامّة[٦].

ورغم هذا الموقع الّذي تتّخذه الكتابة من دراسة اللّغة، فإنّ هناك عوامل عدّة تجعل اللّغويّ ـ خاصّة ـ يهتمّ بدراسة الكتابة ـ إضافة إلى العوامل الّتي تدفع الفرد العاديّ إلى ذلك ـ لعلّ من أهمّها عاملين[٧]:

الأوّل ـ أنّنا لا نكاد نتصوّر اللّغة دون صورتها الكتابيّة، بل إنّ بعض اللّغات القديمة

---

١ ـ نصر الهورينيّ: ٣ وانظر: كمال محمّد بِشر، دراسات في علم اللّغة ق ٢: ١٥ ـ ١٧ و ٢٠ ـ ٢١ أيضًا.

٢ ـ دراسات في علم اللّغة، كمال محمّد بشر: ٧٠ وانظر: الأصوات (له): ٢٣٤.

٣ ـ انظر: تمام حَسّان، مناهج البحث في اللّغة: ٢٣٢.

٤ ـ يذهب تمام حَسّان (اللّغة العربيّة: ٤٦) إلى أنّ الفرد يتمّ كلامه في إحدى صورتين: النّطق أو الكتابة.

٥ ـ انظر: محمود فهمي حجازيّ، علم اللّغة العربيّة: ١٠ ـ ١١.

٦ ـ سنتناول ـ إن شاء الله ـ العلاقة بين اللّغة وبين الكتابة في الفصل الأخير بصورة أكثر تفصيلًا.

٧ ـ انظر: *Hockrtt, p. 539*.

لا تعرف إلّا من طريق النّصوص المكتوبة المتبقّية منها.

والثّاني ـ هو ما للكتابة نفسها من أهمّيّة فائقة في الحياة البشريّة، فدراسة الكتابة وتاريخها تقف جنبًا إلى جنب مع دراسة اللّغة وتاريخها كفروع شقيقة لميدان واسع هو ميدان الحضارة الإنسانيّة.

وتظهر الحاجة إلى دراسة الكتابة ومشكلاتها بصورة أشدّ في مجال دراسة اللّغة العربيّة، فإلى جانب أهمّيّة الكتابة المشار إليها نجد أنّ اللّغويّين القُدامى قد تأثّروا في بعض الأحيان بالصّورة الكتابيّة، وغفلوا عن النّطق، فوقعوا لذلك في أوهام كثيرة في قواعدهم وقوانينهم وأحكامهم اللّغويّة[1]. وتصبح تلك الحاجة أشدّ ضرورة في مجال الدّراسات القرآنيّة عامّة والقراءات منها خاصّة، فقد عدّت موافقة الرّسم أو الكتابة أحد شروط القراءة الصّحيحة، إضافة إلى صحّة الرّواية وموافقة العربيّة.

وقبل أن نمضي في دراسة خصائص الرّسم العُثمانيّ وطريقة كتابة الكلمات ومدى وفاء الرّموز الكتابيّة بتمثيل الأصوات، وقبل محاولة تبيّن الأُسُس الّتي قام عليها الرّسم والعوامل الّتي أسهمت في إعطاء الكلمات صُوَرها الكتابيّة، يتحتّم علينا أن نمهّد السّبيل بتبيان المصادر الّتي يمكن أن تمدّ هذا البحث بطريقة رسم الكلمات في المُصْحَف، وهو ما يمنح الثّقة التّاريخيّة بتلك النّماذج والهيئات الّتي يرويها العلماء عن كيفيّة رسم الكلمات في المصاحف العُثمانيّة الأُمّهات والمصاحف المنتسخة منها في العصور الإسلاميّة، ويقطع ما يمكن أن يثار من تساؤل حول صحّة ما يرويه العلماء من صُوَر اختلاف رسم بعض الكلمات في المصاحف العُثمانيّة[2].

---

١ ـ انظر: رمضان عبد التّوّاب، فصول في فقه العربيّة: ٣٥٢.

٢ ـ أثار الأُستاذ محيي الدّين عبد الرّحمان رمضان في مقدّمة تحقيقه لكتاب «هجاء مصاحف الأمصار» لأبي العبّاس أحمد بن عمّار المهدويّ والّذي نشره في مجلّة معهد المخطوطات العربيّة: مجـ ١٩ جـ ١ سنة ١٩٧٣ ص: ٦٣ ـ ٦٤، جملة أسئلة في معرض كلامه عن موضوع الكتاب، أحدها ـ هو: هل كلّ ما في المصنّفات الأُمّهات الّتي تتناول هذا الموضوع هو ـ على التّحقيق ـ ممّا اختلف فيه؟ وسنجد الإجابة على هذا السّؤال في الصّفحات الآتية إن شاء الله.

مصادر الرّسم العُثمانيّ

لم تعرف البشريّة كتابًا حظي بالعناية والاهتمام على مدى الأجيال مثل القرآن الكريم، سواء من حيث كتابته ورسم حروفه، أم من حيث تلاوته وتحقيق قراءته، أم معرفة أحكامه وبيان معانيه، فمن حيث كتابته ورسم حروفه روى علماء الرّسم ـ وسجّلوا في كُتُبهم ـ وصف هجاء كلّ كلمة وردت في المُصْحَف، خاصّة تلك الّتي تميّزت برسم معيّن؛ إذ ما إن وصلت المصاحف الّتي كتبت في المدينة في خلافة عُثمان ﷺ إلى الأمصار الإسلاميّة حتّى سارع المسلمون إلى نَسْخ المصاحف منها، حرفًا بحرفٍ وكلمةً بكلمةٍ، وإقامة مصاحفهم بعرضها عليها[١]، حتّى أنّه قد نصّ بعض العلماء على أنّ «القول الحقّ الّذي يجب المصير إليه أنّه لا بدّ لكلّ من قصد نسخ مُصْحَف من أصل يعتمد عليه، فإن من وكل إلى نفسه في انتحال مصنوع تعب وملّ»[٢].

وكما اشتهر أئمّة بالإقرار في الأمصار كذلك وجّه هؤلاء الأئمّة عنايتهم إلى ضبط رسم المصاحف وإقامتها على نحو ما جاء في المُصْحَف الإمام الّذي وجّه إليهم، وهكذا قامت المصاحف المنسوخة من الأُمّهات مقام الأُصول؛ لأنّها نسخة منقولة عنها[٣]، فروى الأئمّة عن المصاحف العُثمانيّة ـ أُصولًا وفروعًا ـ طريقة رسم الكلمات. وما أن وصلت تلك الرّواية إلى عصر انتشار تدوين العلوم حتّى سارع العلماء ـ في وقت مبكّر ـ[٤] إلى تسجيل تلك الرّوايات في كتب كانت أساسًا لحفظ صُوَر الكلمات في المصاحف، ومرجعًا ـ إلى جانب المصاحف المنسوخة ـ لمن أراد أن ينسخ مُصْحَفًا، ثمّ نصل إلى مرحلة متقدّمة حين نجد العلماء يقارنون بين رسم بعض الكلمات في مختلف مصاحف

---

١ ـ انظر: ابن أبي داود: ١٣١ و١٥٦.

٢ ـ العقيليّ لوحة: ٢٩.

٣ ـ انظر: علم الدّين السَّخاويّ، الوسيلة ورقة ١٣ ب. والمارغنيّ (إبراهيم بن أحمد) دليل الحيران شرح مورد الظّمآن. القاهرة. دار القرآن ١٩٧٤. ص: ١٧.

٤ ـ انظر: فؤاد سِزگين: تاريخ التّراث العربيّ ـ القاهرة ـ الهيئة المصريّة العامّة للتّأليف والنّشر ١: ١٤٧.

الأمصار: المدنيّة والمكّيّة ومصاحف أهل الشّام والعراق.

ورغم أنّ المؤلّفات الأُولى في رسم المُصْحَف لم يصل إلينا منها شيء، فإنّ الكتب الّتي ترجع إلى فترات متأخّرة نسبيًّا قد نقلت ما جاء في تلك الكتب رواية، فنجد المؤلّف يسند ما يذكره في كتابه إلى الأئمّة المتقدّمين، إضافة إلى ما قد يُدَوِّنُهُ هو من ملاحظته ونقله عن مصاحف عصره.

وقد ظهر في كلّ مصر من الأمصار إمام روى ما ورد في مُصْحَف بلده؛ إذ إنّ أئمّة القراءة كانوا يروون كيفيّة رسم الكلمات، إلى جانب روايتهم للقراءة. وكما كانت مدينة رسول الله ﷺ دارًا للسّنّة كانت قبل ذلك ومعه دارًا للقرآن قراءاته ورسمه. فكان ممّن رُوي عنهم الرّسم من أهل المدينة عبد الرّحمان بن هُرْمز الأعرج، (ت١١٧ أو ١١٩ هـ) نزيل الإسكَنْدريّة[١]، إلّا أنّ إمام المدينة في الرّسم هو نافع بن عبد الرّحمان بن أبي نُعَيم، أبو رُوَيم (ت١٦٩ هـ)، أحد القُرّاء السّبعة الأعلام، قرأ على سبعين من التّابعين[٢]، فكان أهمّ من اعتمد عليه في نقل الرّسم[٣]، وذلك لأنّه ولد بالمدينة، وأقرأ النّاس بها بكثير من القراءات، وعاش عمرًا طويلًا، وكان المُصْحَف الّذي أعطى عُثمان ﵁ لأهل المدينة لا يزال عنده، فبكثرة مطالعته له ومواظبته إيّاه تصوّره في خُلده، فلم تؤخذ حقيقة الرّسم إلّا عن نافع[٤].

وكان نافع قد قرأ عليه ورُوِي عنه خلق كثير[٥]؛ إذ إنّه أقرأ النّاس دهرًا طويلًا، نَيْفًا عن سبعين سنة، وانتهت إليه رئاسة القراءة بالمدينة، وذكر له ابن الجَزَريّ نحوًا من ستّة

---

١ ـ انظر: الدّانيّ، المقنع: ٤٠.

٢ ـ انظر: الذّهبيّ، معرفة القُرّاء ١: ٨٩ وابن الجَزَريّ، غاية النّهاية ٢: ٣٣٠.

٣ ـ انظر: العقيليّ لوحة: ٩.

٤ ـ اللّبيب (أبو بكر بن أبي محمّد عبد الله المشهور باللّبيب): الدّرّة الصّقيلة في شرح العقيلة، مخطوط في مكتبة الجامع الأزهر ورقة ١٩/أ.

٥ ـ الذّهبيّ، معرفة القُرّاء ١: ٩٠.

وأربعين ممّن قرأوا عليه من مختلف الأمصار[1]. فنقل عنه تلامذته ما رواه في رسم المُصْحَف، فكانوا أئمّة في ذلك برواية أُستاذهم الأوّل، إضافة إلى نقلهم هم أنفسهم عن مصاحف المدينة ...[**ثمّ ذكر أسماء القُرّاء و رُواتهم في الأمصار كما سيجيء نحوها في باب «أئمّة القُرّاء» في مواضع متعدّدة، فقال**].

فهؤلاء الأئمّة هم عماد الرّواية في رسم المُصْحَف كانوا ينقلون طريقة رسم الكلمات في مصاحف أمصارهم، لكن هناك ملاحظة هامّة في هذا الصّدد، هي أنّهم كثيرًا ما ينصّون على حروف من الرّسم في غير مصاحفهم، فقد كانت الرّحلة في طلب العلم أو الحجّ تتيح لهم الاطّلاع على مصاحف الأمصار الأُخرى، وهكذا فقد روى أبو عمرو بن العلاء، وأيّوب بن المتوكّل، واليزيديّ، وأبو عُبَيد، وأبو حاتم سهل بن محمّد السِّجِستانيّ (ت ٢٥٠أو ٢٥٥ هـ)، وابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)، وهم من أهل العراق، عن مصاحف أهل مكّة وغيرها[2].

وقد توفّرت روايات رسوم مصاحف الأمصار لدى العلماء في وقت مبكّر، فظهر التّأليف في اختلاف رسوم مصاحف أهل الأمصار، وينسب إلى كلّ من ابن عامر والكسائيّ والفَرّاء وخلف كتاب في ذلك ممّا سنشير إليه بعد قليل.

وقد ظلّت المصاحف ـ إلى جانب روايات الأئمّة ـ مصدرًا لدراسة الرّسم العُثمانيّ، فكان المؤلّفون يروون الرّوايات المتقدّمة، ثمّ إنّهم كثيرًا ما يعقّبون على ذلك بقولهم: إنّهم رأوا ذلك كذلك في مصاحف بلدهم، أو ربّما صحّحوا بعض الرّوايات على ضوء ما يجدونه في المصاحف الّتي عندهم... [**ثمّ ذكر موضوعين بالتّفصيل؛ الموضوع الأوّل: ذكر كتب المؤلّفة في الرّسم، والموضوع الثّاني: ذكر المصاحف المخطوطة، وإن شئت فراجع**]. (١٥٧ ـ ١٦٧)

---

١ ـ غاية النّهاية ٢: ٣٣٠ ـ ٣٣١.

٢ ـ انظر: المقنع: ١٦ و٣٤ و٣٨ و٤١ و٦٦ و١٠٥ و١١٠.

موقف علماء السّلف من ظواهر الرّسم

إنّ تلك الجهود العظيمة الّتي عرضنا ـ باختصار ـ أهمّها في المبحث السّابق لتثير الدّهشة لكثرتها وتواليها على تعاقب القرون، وتثير ـ أيضًا ـ الإجلال والإعزاز لأولئك الأئمّة الّذين أدّوا إلينا بأمانة دقائق هذا الموضوع وتفصيلاته، وحاولوا جاهدين أن يعطوا التّفسير الصّحيح ـ على تفاوت بينهم في ذلك ـ لظواهر الرّسم العُثمانيّ، فكان لعلماء الرّسم والقراءات أوّلًا، ولعلماء العربيّة ثانيًا مواقف وأقوال في هذا الصّدد، سواء فيما يتعلّق بالتزام الرّسم في كتابة المصاحف أم بدراسة الظّواهر نفسها، ومحاولة إعطاء التّفسير المحتمل لها.

ومن الضّروريّ قبل أن نحاول دراسة ظواهر الرّسم العُثمانيّ على ضوء ما تتيحه الدّراسات الحديثة أن نوجز القول في مواقف علماء السّلف من تينك المسألتين؛ ليكون ما سنقوله بعد ذلك في تفسير ظواهر الرّسم بناء على مذاهب الأئمّة، أو ترجيحًا أو تصحيحًا لبعضها، أو إعطاء لرأي جديد يرجى له أن يقف إلى جانب آرائهم في ذلك.

أوّلًا ـ موقفهم من التزامه في كتابة المُصْحَف

كتب الصّحابة رضوان الله عليهم المصاحف بما كان متعارفًا عليه في زمنهم من قواعد الهجاء وأُصول الرّسم بما لا يحتّم توحيد القاعدة أو اطّرادها، فقد كان ذلك واقع الكتابة العربيّة حينئذٍ، وكان النّاس في سنوات الإسلام الأُولى يستعملون ذلك فيما يكتبون، وقُدْوتهم رسم المُصْحَف العُثمانيّ، وكان أكثر الصّحابة ومن وافقهم من التّابعين وتابعيهم يوافقون الرّسم العُثمانيّ في كلّ ما كتبوه، ولو لم يكن قرآنًا ولا حديثًا، واستمرّ الأمر على ذلك عهدًا طويلًا[1]، إلى أن ظهر علماء المصرين، وأسّسوا لهذا الفنّ ضوابط

---

١ ـ يقول ابن قُتَيبة (أدب الكاتب: ٢٥٣) وهو يتحدّث عن رسم الألف واوًا في الصّلوة والزّكوة والحيوة: «ولولا اعتياد النّاس لذلك في هذه الأحرف الثّلاثة وما في مخالفة جماعتهم، لكان أحبّ الأشياء إلى أن يكتب هذا كلّه بالألف».

وروابط بنوها على أقيستهم النّحويّة وأُصولهم الصّرفيّة، نظرًا لحاجة النّاس بازدياد استعمال الكتابة إلى نظام موحّد القواعد ميسور التّعلّم[1]، ومن هنا ـ وبانتشار استعمال القواعد الّتي وضعها العلماء للكتابة ـ ظهر ما يسمّى بقواعد الهجاء أو الإملاء أو علم الخطّ القياسيّ أو الاصطلاحيّ، وهجر النّاس استعمال هجاء الكلمات القديم في كتابتهم لكنّ نُسّاخ المصاحف لم يستعملوا الصُّوَر الجديدة للكلمات في نسخ المصاحف، وظلّوا يحافظون على صُوَر الكلمات كما وردت في المصاحف العُثمانيّة الأئمّة، ومن ثمّ ميّز العلماء بين أُسلوبين للكتابة بل ثلاثة.

يقول ابن دُرُسْتَوَيه في مقدّمة كتابه «الكُتّاب»[2]: «ووجدنا كتاب الله جلّ ذكره لا يقاس هجاؤه، ولا يخالف خطّه، ولكنّه يتلقّى بالقبول على ما أودع المُصْحَف، ورأينا العروض إنّما هو إحصاء ما لفظ به من ساكن ومتحرّك، وليس يلحقه غلط، ولا فيه اختلاف بين أحد، فلم نعرض لذكرهما في كتابنا». وعلى ذلك قال أبو حَيّان[3]: «فقد صار الاصطلاح في الكتابة على ثلاثة أنحاء: اصطلاح العروض، واصطلاح كتابة المُصْحَف، واصطلاح الكتاب في غير هذين».

ويبدو أنّ محاولات جرت منذ وقت مبكّر لإدخال بعض صُوَر الكلمات المستعملة عند الكُتّاب في المُصْحَف، فيروي الدّانيّ: أنّ إمام المدينة مالكًا (ت ١٧٩هـ)...

[ثمّ ذكر قولين عن مالك، كما تقدّم عن الزّركشيّ، فقال:]

ويعقّب الدّانيّ على ذلك بقوله: يعني الواو والألف الزّائدتين في الرّسم لمعنى المعدومتين في اللّفظ... **[ثمّ ذكر قول الدّانيّ وابن حَنْبَل والبَيْهَقيّ في كيفيّة الرّسم، كما تقدّم عن الزّركشيّ]**.

وقال اللّبيب فيما فعله صحابيّ واحد: فلنا الأخذ به والاقتداء بفعله والاتّباع

---

١ ـ انظر: نصر الهورينيّ: ٢٦ وانظر أيضًا: ابن فارِس: ١١.

٢ ـ الكُتّاب ص: ٥.

٣ ـ السّيوطيّ، همع الهوامع ٢: ٢٤٣. وانظر: الزّركشيّ ١: ٣٧٦.

لأمره، فكيف وقد اجتمع على كتاب المصاحف حين كتبوه نحو اثني عشر ألفًا من الصّحابة رضي الله عنهم؟ وقال الزّمخشريّ (ت٥٣٨هـ) وهو يعقّب على رسم لام الجرّ مفصولة في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ﴾[1]: وقعت اللّام في المُصْحَف مفصولة عن هذا، خارجة عن أوضاع الخطّ العربيّ، وخطّ المُصْحَف سنّة لا تغيّر[2].

وقد تفرّد سلطان العلماء العزّ بن عبد السّلام (ت ٦٦٠هـ) من بين علماء السّلف في ذهابه إلى جواز كتابة المُصْحَف بالمألوف من الهجاء عند النّاس، بل هو يوجب ذلك خشية وقوع التّغيير في القرآن من قِبَل الجُهّال، فقد أورد الزّركشيّ في «البرهان» مذهبه ذاك حيث يقول[3]... [ثمّ ذكر قول ابن عبد السّلام، كما تقدّم عنه، فقال:]

وقد أسيء فهم مذهب العزّ، وخلط بعض الباحثين بينه وبين تعقيب الزّركشيّ عليه، دون مبالاة بالتّناقض الواضح الّذي أدّى إليه ذلك الخلط، وقد نقل الدِّمياطيّ في «الإتحاف» ما أورده الزّركشيّ في «البرهان» ممّا نقلنا بعضه قبل قليل، فأورد بعد رأي العزّ قوله: «وهذا كما قال بعضهم: لا ينبغي إجراؤه على إطلاقه...». وهو تصريح منه أنّ ما جاء في «البرهان» إنّما هو قولان، وهو وإن لم يصرّح باسم الزّركشيّ إلّا أنّ عبارته (كما قال بعضهم): تقطع بأنّ رأي العزّ هو ما ذكرناه، وأنّ ما جاء بعده من كلام هو للزّركشيّ، وبذلك ـ وحده ـ يستقيم معنى النّصّ.

وليس غريبًا على الإمام العزّ مثل هذا الرّأي الّذي تفرّد به فهو صاحب نظريّة المصالح

---

١ ـ الفرقان /٧.

٢ ـ الكشّاف ٣: ٢٠٩. وانظر: همع الهوامع ٢: ٢٤٣ ورسالة في علم الخطّ (له): ٥٦. وإتمام الدّراية (له أيضًا): ١٣٢.

٣ ـ أورد صاحب كتاب الهجاء (لوحة ٢ وما بعدها) أقوالاً للكسائيّ والزّمخشريّ وابن دُرُسْتَوَيه وأبي بكر بن مِهْران في وجوب التزام الرّسم العُثمانيّ في كتابة المصاحف. وانظر أيضاً: الزُّرقانيّ ١: ٣٧٠.

«فالشّريعة كلّها مصالح، إمّا تدرأ مفاسد أو تجلب مصالح»[١].

وقد أدّاه اجتهاده أنّ في مذهبه مصلحةً وتيسيرًا على الأُمّة، لكن يبدو أنّه قد غاب عنه ما للرّسم العُثمانيّ من دور في تصحيح القراءات، إضافة إلى كونه أثرًا من أيدي الصّحابة الكرام الّذين هم أوّل من تلقّى القرآن وسمعه من النّبيّ ﷺ، وأوّل من خطّه في المصاحف «ولم يكن ذلك من الصّحابة كيف اتّفق، بل على أمر عندهم قد تحقّق»[٢]، وسيتّضح لنا صدق هذه المقولة في الصّفحات القادمة إن شاء الله.

ونتيجة لعجز بعض العلماء عن إدراك أسباب ورود بعض الكلمات مرسومة بهيئة تخالف اللّفظ من زيادة حرف أو نقصه، ذهب إلى أنّ رسم المُصْحَف وهيئات صُوَر الكلمات إنّما هي توقيف عن النّبيّ ﷺ[٣]، وقد عبّر عن هذا المذهب بكلّ أبعاده الشّيخ عبد العزيز الدّبّاغ (١٠٩٠ ـ ١١٣٢ هـ) فيما نقله عنه تلميذه أحمد بن المبارك (١٠٩٠ ـ ١١٥٥ هـ) في كتاب «الإبريز» بقوله ... [وذكر كما تقدّم عن الزُّرقانيّ، ثمّ قال:]

وقد وقف بعض الباحثين في الاتّجاه المقابل، وذهبوا إلى أنّ رسم المُصْحَف ليس توقيفًا، وإنّما هو من وضع الصّحابة واصطلاحهم، فلم ينقل أنّ النّبيّ ﷺ كان يملي على كاتب الوحي بهذه الصّفة والكيفيّة، فلو كان كذلك لتواتر عنه ﷺ وما كان ذلك خافيًا على أحد؛ إذ لم يصحّ في ذلك حديث عن النّبيّ ﷺ[٤]، كذلك فإنّ واقع الرّسم بما فيه من هيئات متعدّدة لرسم الكلمات ينفي أن يكون توقيفًا[٥]...

---

١ ـ عزّ الدّين «قواعد الأحكام في مصالح الأنام» قاهرة مكتبة الكلّيّات الأزهريّة ١٩٦٨ ج ١: ١١.

٢ ـ انظر القَسْطَلانيّ ١: ٢٨٥.

٣ ـ انظر الشّيخ محمّد بخيت المطيعيّ: ٣٦، والزُّرقانيّ ١: ٣٧٠ وما بعدها. ومحمّد طاهر الكُرديّ، تاريخ القرآن: ١٠١. وعبد الوَهّاب حَمُّودة: ١٠٠.

٤ ـ انظر: ما روي من أحاديث عن النّبيّ ﷺ بشأن الكتابة: محمّد طاهر الكُرديّ، تاريخ الخطّ العربيّ: ٩. وانظر أيضًا: الزُّبَيديّ، حكمة الإشراق: ٦٧.

٥ ـ انظر: في الرّدّ على من قال بالتّوقيف: محمّد طاهر الكُرديّ، تاريخ القرآن: ١٠١ وعبد الوَهّاب حَمُّودَة:

ثانيًا ـ موقفهم من تفسير ظواهره

أشرنا من قريب إلى أنّ قواعد الكتابة العربيّة قد أخذت تتحدّد منذ وقت مبكّر، حين ازداد استعمال النّاس لها في تدوين العلوم وفي خدمة معاملات الدّولة والأفراد على السّواء، وجاء علماء العربيّة فأسهموا إسهامًا كبيرًا في ذلك، استوقفتهم بعض صُوَر الهجاء الواردة في خطوط المصاحف، فأخذوا يتحدّثون عن الرّسم القياسيّ الّذي يعملون على تقعيد قواعده، وعن الرّسم المُصْحَفيّ الّذي لا يطّرد هجاؤه، ولا يقاس عليه غيره، على نحو قول ابن دُرَسْتَويه السّابق، وكان أكثر خطّ المصاحف ـ في نظرهم ـ موافقًا لتلك القواعد، لكنّه قد جاءت أشياء خارجة على ذلك[1]، وغاب عنهم أنّ القواعد الّتي وضعها العلماء كانت لاحقة للرّسم، لا يمكن أن تكون ميزانًا لظواهره، فقد اتّخذ العلماء ظواهر الرّسم المُصْحَفيّ أساسًا لتقعيد قواعدهم بعد توحيد القواعد المتعدّدة الّتي كانت تخضع لها ظواهر كتابيّة معيّنة.

ومهما يكن من شيء فقد ظلّت تلك الظّواهر الكتابيّة الّتي لم تخضع لقواعد الهجاء المستحدثة محلّ نقاش ومثار تساؤل، فاختلفت وجهات نظر العلماء في تفسيرها، وتناقضت مواقفهم ـ أحيانًا ـ منها، حتّى أنّ بعض العلماء حمل تلك الظّواهر على خطأ الكاتب في الكتابة. وذهب آخرون إلى أنّها توقيف، وأنّها تخفي من الأسرار الباطنة ما لا يدرك إلّا بالفتح الرّبّانيّ. وقد أوقعهم جميعًا في ذلك إهمالهم للبعد التّاريخيّ للكتابة، واعتقادهم ـ جميعًا ـ أنّ الأصل في الكتابة موافقة الخطّ للّفظ[2]، فقالوا: إنّ الصّحابة رضوان الله عليهم خرجوا على ذلك الأصل حين كتبوا المُصْحَف، وهم في الحقيقة إنّما استخدموا الهجاء المستعمل في زمانهم، الّذي يعود بقواعده وبما يحمل من ظواهر كتابيّة

← ١٠٠. والدّكتور صبحيّ الصّالح: ٢٧٥ وما بعدها. وانظر: مذهب القاضي أبي بكر الباقِلّانيّ في ذلك: أحمد بن المبارك: الإبريز: ٥٤ ـ ٥٥، والزُّرقانيّ ١: ٣٧٣ ـ ٣٧٤.

١ ـ انظر: النّشر ٢: ١٢٨، والقَسْطَلانيّ ١: ٢٨٥.

٢ ـ انظر: ص: ٨٢ من الفصل التّمهيديّ.

وردت في رسم المُصْحَف إلى فترات أقدم من تاريخ نسخ المصاحف.

ويمكن تمييز بضعة اتّجاهات في مواقف علماء السّلف من ظواهر الرّسم الّتي جاءت خارجة على القواعد الّتي وضعها علماء العربيّة، وفي تعليلهم لتلك الظّواهر، وأهمّ تلك الاتّجاهات:

١ ـ تعليل بعض ظواهر الرّسم بعلل لغويّة أو نحويّة

وهذا الاتّجاه أقرب إلى الحقّ والواقع في تناول قضايا الرّسم من غيره، رغم عدم وضوح الأساس الّذي يقوم عليه، ورغم إهماله للجانب التّاريخيّ والعوامل الأُخرى الّتي تسهم في إعطاء الكلمات صورة هجائها، ويمكن أن يدخل في هذا الاتّجاه ما تناثر في بعض مؤلّفات الرّسم ـ المتقدّمة منها خاصّة ـ مثل «هجاء مصاحف الأمصار» للمَهدويّ، و«المقنع» للدّانيّ، وبعض شروح «العقيلة» و«مورد الظّمآن» وبعض كتب اللّغة، من مثل تعليل رسم الألف ياء للإمالة، ورسم الهمزة بأحد حروف العلّة الثّلاثة للتّسهيل، أو زيادة تلك الحروف في بعض الأحيان للفرق أو حذفها للتّخفيف، ومثل تعليل وصل بعض الكلمات للإدغام، أو كتابة تاء التّأنيث في بعض الأسماء مبسوطة على اللّفظ. ولا يعنينا ـ هنا ـ مدى صحّة تلك التّعليلات وانطباقها على الواقع ـ ممّا سنورده ونناقشه فيما بعد ـ بقدر ما تعنينا سلامة الاتّجاه في مناقشة الظّواهر الكتابيّة على أُسس لغويّة، وربطها بالظّواهر الصّوتيّة للّغة[1]، وقد عبّر الدّانيّ عن هذا الاتّجاه بقوله: «وليس شيء من الرّسم ولا من النَّقْط ... [وذكر كما تقدّم عنه].

ويعلّل الدّانيّ الوجوه المرسومة على خلاف المشهور من قواعد الهجاء بناءً على مذهبه ذاك، فيقول[2]: «وعلّة هذه الحروف، من الحروف المرسومة على خلاف ما يجري به رسم الكتاب في الهجاء في المُصْحَف، الانتقال من وجه معروف مستفيض إلى وجه

---

١ ـ لكلّ من مكّيّ بن أبي طالب والدّانيّ كتاب في بيان علل الرّسم (انظر ص: ١٧٢ ـ ١٧٣ من هذا الفصل) لم يصل إلينا منهما شيء، وربّما يكونان أصدق مثال لهذا الاتّجاه.

٢ ـ انظر: المحكم: ١٨٦. وقد نقل عَلَم الدّين السّخاويّ (الوسيلة ورقة ٦١ أ) نصّ كلام الدّانيّ المذكور أعلاه.

آخر مثله في الجواز والاستعمال، وإن كان المنتقل عنه أظهر معنًى وأكثر استعمالًا».

وقد ظلّ هذا الاتّجاه يظهر بصُوَر مختلفة في العصور المتتالية عند بعض الباحثين، يردّدون ما قاله السّابقون في تلك الوجوه المختلفة من الرّسم، أو يـزيدون احـتمالات أُخرى جديدة، إلّا أنّ تلك النّظرات الجزئيّة لم تتكامل يومًا لتكوّن نظرة شـاملة لفـهم المشكلة بكلّ أبعادها، فظلّت ضائعة في خضمّ الاحتمالات الكـثيرة لتـفسير الظّـاهرة الواحدة، إلّا أنّنا مع ذلك سنلاحظ أنّ من بينها ما يمكن أن يساعد في تكوين تـفسير صحيح لظاهرة الرّسم عامّة أو لبعض صُوَر الهجاء خاصّة.

٢ ـ حمل تلك الظّواهر على خطأ الكاتب

إذا كان القول بأنّ الأصل في الكتابة مطابقة الخطّ للّفظ قد دفع بعض العلماء إلى البحث عن تفسير لما ورد في الرّسم العُثمانيّ من حروف خالف رسمها الشّائع من قواعد الهجاء ـ على نحو ما فعل العلماء في الاتّجاه السّابق ـ فإنّ طائفة أُخرى من العلماء قد قصر نظرها وأعجزتها الحيلة في الوصول إلى تفسير لذلك، ورأت أنّ أيسـر السّـبل إلى حسم الموقف القول بخطأ الكاتب، وظنّت أنّها ارتاحت وأراحت، ولكن سذاجة تـلك المقولة واضحة، وستتجلّى أكثر فيما سيأتي.

ومع أنّ الفرّاء (ت٢٠٧هـ) صرّح أكثر من مرّة في كتابه: «مـعاني القـرآن» بـردّ القراءة المخالفة لرسم المُصْحَف، وأنّه لا يشتهي مخالفة الكتاب، وأنّ «اتّباع المُصْحَف ـ كما يقول ـ إذا وجدت له وجهًا من كلام العرب وقراءة القُرّاء أحبّ إليّ من خلافه»[١]، فإنّه حين تحدّث عن زيادة الألف بعد اللّام ـ ألف في مثل (لا اذبحنّه) وغـيرها فـي بـعض المواضع دون الأُخرى ـ يذهب إلى ما يقرب من هذا الاتّجاه حين يقول[٢]: «وذلك أنّهم لا يكادون يستمرّون في الكتاب على جهة واحدة، ألا ترى أنّهم كتبوا ﴿فَمَا تُغْنِ النُّذُرُ﴾[٣]

---

١ ـ معاني القرآن ٢: ٢٩٣، وانظر أيضًا: ٢: ٣٥ و١٨٣ و٣٥٠. وانظر: قول الفرّاء المشار إليه في ابن فارس: ١١.

٢ ـ معاني القرآن ١: ٤٣٩.

٣ ـ القمر /٥.

بغير ياء، ﴿وَمَا تُغْنِي الْأَيْتُ وَالنُّذُرُ﴾[١] بالياء؟ وهو من سوء هجاء الأوّلين».

وإذا كانت كلمات الفرّاء غير قاطعة في حمل ذلك على الخطأ، فإنّ ابن قُتَيبة (ت ٢٧٦ هـ) في توجيهه لما يروى من وجود لحن أو خطأ في رسم بضعة كلمات في المُصْحَف، قد جعل خطأ الكاتب أحد احتمالين في توجيه ذلك، لكنّه يصرّح بعد ذلك بأنّ كلّ ما جاء في رسم المُصْحَف من وجوه مخالفة للمشهور من قواعد الهجاء عند الكتاب هو من باب الخطأ، يقول بعد أن أورد حديث عائشة في غلط الكاتب، وحديث عثمان ﷺ: «أرى فيه لحنًا»، وما قاله النُّحاة في ذلك... [**ثمّ ذكر قوله كما تقدّم عنه**].

وموقف ابن قُتَيبة هذا يفسّر لنا ما نسبه إلى الصّحابة رضوان الله عليهم من الجهل بالكتابة والغلط في الهجاء، حين تحدّث عن معرفة عبد الله بن عمرو بن العاص بالكتابة، وأذن النّبيّ ﷺ له بأن يكتب الحديث يقول: «وكان غيره من الصّحابة أُمّيّين لا يكتب منهم إلّا الواحد والاثنان، وإذا كتب لم يتقن ولم يصب التّهجّي»، ومقارنة ابن قُتَيبة بين كتابة الصّلاة والزّكاة والحياة بالواو، وكتابة القطاة والقناة والفلاة بالألف، وقوله: ولا فرق بين تلك الحروف وبين هذه ـ في اللّفظ طبعًا ـ دليل على سيطرة فكرة (الأصل في الكتابة موافقة الخطّ للّفظ) على وجهة نظر ابن قُتَيبة، إضافة إلى إهماله الجانب التّاريخيّ لرسم تلك الكلمات، وما قد تكون مرّت به من ظروف الاستخدام والانتقال من بيئة إلى أُخرى، وهذه هي الغلطة الكبيرة الّتي وقع فيها أكثر الباحثين في الكتابة العربيّة عامّة ورسم المُصْحَف خاصّة، سواء في ذلك من حاول إيجاد تعليل لتلك الوجوه أم من قال بغلط الكاتب فيها.

وكان ابن خَلْدون (ت ٨٠٨ هـ) أهمّ من ادّعى بعد ابن قُتَيبة دعوى وقوع الغلط من الصّحابة حين رسموا المصاحف[٢]، وهو يبني مذهبه على أنّ أهل الحجاز أخذوا الكتابة

---

١ ـ يونس /١٠١.

٢ ـ يفهم من قول ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) أنّ الكتابة لمّا كانت في ذلك الزّمان لم تحكم جيّدًا، وقع في كتابة ←

من حِميَر ـ وهو ما ينفيه البحث الحديث كما بيّنّا ذلك في الفصل التّمهيديّ ـ إلّا أنّهم لم يكونوا مجيدين لها، شأن الصّنائع إذا وقعت بالبدو، ثمّ يقول: «فكان الخطّ العربيّ لأوّل الإسلام غير بالغ إلى الغاية ... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:].

ثمّ يستمرّ ابن خَلْدون في بيان أنّ الخطّ ليس بكمال في حقّ الصّحابة؛ لأنّ الخطّ من جملة الصّنائع المدنيّة المعاشيّة، والكمال في الصّنائع إضافيّ، وليس بكمال مطلق؛ إذ لا يعود على الذّات في الدّين ولا في الخلال، وإنّما يعود إلى أسباب المعاش، وبحسب العُمران والتّعاون عليه، لأجل دلالته على ما في النّفوس.

ولا ينبغي أن ننخدع بما في كلام العلّامة ابن خَلدون ﷺ من الجدّيّة والصّراحة والتّحليل، فمع أنّه مصيب في قوله إنّ أكثر الأوجه الّتي سيقت في تعليل مخالفة الرّسم في بعض الكلمات ـ المبنيّة على أساس اختلاف المعاني خاصّة ـ لا أصل له إلّا التّحكّم المحض، ومع صدق الواقع فيما كان من بعض العلماء من مذاهب، تنزيهًا للصّحابة من أن ينسب إليهم الخطأ في الرّسم، فإنّه غير مصيب ـ إطلاقًا ـ في تصوّره لحالة الكتابة العربيّة لأوّل الإسلام، فلا يعني ضعف القدرة على إجادة كتابة الحروف والتّفنّن في رسمها في حواضر الحجاز ـ إن صحّ ما ذهب إليه في ذلك ـ أنّ الكتابة عندهم كانت عاجزة عن الاستجابة لمتطلّبات اللّغة؛ أو مضطربة في تمثيل أصواتها، فقد كانت الكتابة العربيّة قد عاشت تجربة طويلة من الاستعمال الواسع في أطراف الجزيرة ـ قبل أن تدلف إلى الحجاز ـ قبل الإسلام بقرن أو قرنين من الزّمن [1]، وإذا كانت قد عانت من وحشة البداوة في الحجاز فإنّ ذلك لم يتجاوز صورة الحرف وأداة الكتابة. وسنجد أنّ الوجوه المخالفة الّتي أقلقت العلماء على مدى القرون يمكن أن تكون دليلًا قويًّا على رهافة الحسّ اللّغويّ عند الصّحابة ...

← المصاحف اختلاف في وضع الكلمات من حيث صناعة الكتابة لا من حيث المعنى، (انظر: فضائل القرآن: ٥١) ـ إنّه يميل إلى الأخذ بهذا المذهب أيضًا.

١ ـ انظر: ص: ٥٠ ـ ٥٧ من الفصل التّمهيديّ.

ونحسّ من قراءة كلام ابن خَلْدون أنّه كان يتصوّر بأنّ هناك نظامًا للكتابة ـ في أوّل الإسلام ـ خاصًّا بأهل الصّناعة من الكُتّاب وأهل الخطّ غير الّذي جاء في المُصْحَف، وأنّ الصّحابة رضوان الله عليهم قد قصرت هممهم عن إجادة استخدام ذلك النّظام الكتابيّ، فوقع نتيجة لذلك ما جاء في المُصْحَف من وجوه عدّت في الفترات اللّاحقة مخالفة لقواعد أهل الصّناعة، وهو بهذا قد وقع في ما وقع فيه غيره من محاولة النّظر إلى الرّسم المُصْحَفيّ من خلال القواعد الّتي وضعها علماء العربيّة بعد نسخ المصاحف بعشرات السّنين، وهم حين وضعوها لم يفعلوا أكثر من إنّهم درسوا الرّسم المُصْحَفيّ، وحاولوا إخضاع الظّاهرة الواحدة الّتي كتبت بأكثر من صورة لقاعدة واحدة، بل إنّهم في بعض الحالات خرجوا على وحدة القاعدة في رسم المُصْحَف، وجعلوا الظّاهرة الواحدة ـ ربّما لواقع عمليّ ـ تخضع لقاعدتين، فرسم الألف ياء في الكلمات الّتي جاءت في المُصْحَف كان يشمل كافّة الكلمات الّتي وقعت فيها الألف متطرّفة أم متوسّطة باتّصالها بشيء من ضمير أو نحوه.

لكنّ علماء العربيّة مزّقوا هذه القاعدة المطّردة، وجعلوا الظّاهرة تخضع لقاعدتين: الأُولى ـ رسمها ياء في حالة تطرّفها ـ في كلمات معيّنة، والثّانية ـ رسمها ألفاً في تلك الكلمات في حالة توسّطها، وسنحاول ـ في المبحث الأخير من الدّراسة ـ بيان مدى أثر الرّسم المُصْحَفيّ على قواعد علماء العربيّة الّتي وضعوها للإملاء، لا العكس، كما يحاول أن يفعل كثير من الباحثين حين يدرسون الرّسم على ضوء قواعد الإملاء[1].

وقد كان لهذا الاتّجاه في دراسة الرّسم المُصْحَفيّ صداه القويّ في مواقف كثير من المحدّثين ممّا في الرّسم من كلمات جاءت مرسومة بأكثر من صورة، أو رسمت بطريقة تبعث على التّأمّل في سرّ ذلك الرّسم، وإذا كان سلفنا الصّالح من علماء الأُمّة الّذين ذهبوا ذلك المذهب قد عصمهم إيمانهم عن الخطل في القول، فعبّروا بأُسلوب العالم الأمين

---

١ ـ ردّد كلام ابن خَلْدون الدّكتور عليّ عبد الواحد وافي، فقه اللّغة: ٢٥٠. والشّيخ عبد الجليل عيسى: المُصْحَف الميسّر. ط ٤، دار الشّروق ١٩٦٩ ص: (ي) من المقدّمة.

المخلص لكتاب ربّه المجلّ لحملته وكاتبيه عمّا وصل إليه علمهم وبلغه اجتهادهم في فهم تلك القضيّة، فإنّ طائفة من المحدّثين تنسب إلى العلم أطلقت ألسنتها تصف الرّسم بما نجلّ الرّسم والصّحابة الّذين كتبوه عن مجرّد ذكره، وهو إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على الجهالة في العلم والبلادة في الذّهن والقصور في الإدراك، إن لم يدلّ على سوء النّيّة وخبث القصد والعداء لكتاب الله العزيز.

مناقشة روايات يفهم منها وقوع خطأ في الرّسم

وينقلنا الحديث عن هذا الاتّجاه إلى التّعرّض لجملة أخبار وردت بها الرّواية عن بعض الصّحابة، قد يفهم منها أنّه وقع في الرّسم العُثمانيّ خطأ في رسم بعض الكلمات، وإنّ ذلك قد استقرّ دون أن يحاول أحد من المسلمين تصحيحه، فظلّ يروى كذلك على مرّ الأجيال، لكنّ العلماء لم يتركوا تلك الأخبار دون دراسة وتمحيص، فبيّنوا ما في أسانيدها من ضعف، وتكلّموا في معناها وما يمكن أن تحمل عليه إن صحّت روايتها، ولعلّ في إيراد تلك الأخبار وما قاله العلماء في توجيهها ثمّ النّظر فيها نظرة متمهّلة وفاحصة ما يعين على إزالة ما قد يكون علق في الأذهان من شبهة وقوع الخطأ في الرّسم العُثمانيّ، كما فهم ذلك البعض من هذه الأخبار.

روى أبو عُبَيد (ت ٢٢٤هـ) في «فضائل القرآن» بإسناده عن عكرمة أنّه قال[١]: «لمّا كتبت المصاحف عُرِضت على عُثمان فوجد فيها حروفًا من اللّحن، فقال: لا تغيّروها، فإنّ العرب ستغيّرها، أو قال: ستعربها بألسنتها، لو أنّ الكاتب من ثقيف والمملي من هُذَيل لم توجد فيه هذه الحروف».

وأخرج أبو بكر الأنباريّ (ت٣٢٧هـ) من طريق عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر، وأبو بكر بن أشتة (ت ٣٦٠هـ) من طريق يحيى بن يَعْمر (ت١٢٩هـ) نحو ما رواه أبو عُبَيد[٢].

١ ـ لوحة: ٣٧، وانظر لوحة: ٤٧.

٢ ـ انظر: الإتقان ٢: ٢٧٠.

وكذلك أخرج ابن أبي داود (ت٣١٦هـ) الخبر من عدّة طرق[١]، وأورده الفَرّاء (ت٢٠٧هـ) من غير أن يسنده إلى عُثمان ﷺ، فيروي أنّ أبا عمرو بن العلاء بلغه عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ أنّه قال: إنّ في المُصْحَف لحنًا وستقيمه العرب[٢]... [**ثمّ ذكر ثلاث روايات، كما تقدّم عن السِّجستانيّ الرّقم ١٠ و١١ و١٢**].

وقد تحدّث العلماء عن هذه الأخبار وما قيل في معناها: فضعَّف بعضهم روايتها وردّها لذلك، وتأوّل بعضهم ما ورد فيها من معنى الخطأ أو اللّحن؛ يقول السّيوطيّ[٣]: «وهذه الآثار مشكلة جدًّا، وكيف يظنّ بالصّحابة أوّلًا أنّهم يلحنون في الكلام فضلًا عن القرآن، وهم الفُصَحاء اللّدّ! ثمّ كيف يظنّ بهم ثانيًا في القرآن الّذي تلقّوه من النّبيّ ﷺ كما أُنزل، وحفظوه وضبطوه، وأتقنوه! ثمّ كيف يظنّ بهم ثالثًا اجتماعهم كلّهم على الخطأ وكتابته! ثمّ كيف يظنّ بهم رابعًا عدم تنبّههم ورجوعهم عنه! ثمّ كيف يظنّ بعُثمان أنّه ينهي عن تغييره! ثمّ كيف يظنّ أنّ القراءة استمرّت على مقتضى ذلك الخطأ، وهو مرويّ بالتّواتُر خلفاً عن سلف؟! هذا ممّا يستحيل عقلًا وشرعًا وعادةً».

وأشرنا من قبل إلى مذهب ابن قُتَيبة في تلك الأخبار، وقد لخّصه بقوله: «وليست تخلو هذه الحروف من أن تكون على مذهب... [**وذكر كما تقدّم عنه ثمّ ذكر قول ابن أبي داود في «اللّحن» كما تقدّم عنه في باب «مصاحف الصّحابة»**].

وقد ردّ أبو بكر الأنباريّ الأخبار المرويّة عن عُثمان بن عَفّان في ذلك ـ كما ينقل السّيوطيّ ـ[٤] وهي عنده «لا تقوم بها حجّة؛ لأنّها منقطعة غير متّصلة»، كذلك هو ينفي أن يكون معنى قوله: «أرى فيه لحنًا»، وأرى في خطّه لحنًا إذا أقمناه بألسنتنا، كان لحن الخطّ غير مفسد ولا محرّف من جهة تحريف الألفاظ وإفساد الإعراب؛ لأنّ الخطّ منبئ عن

---

١ ـ المصاحف: ٣٢ ـ ٣٣، وانظر: المقنع: ١١٧.

٢ ـ معاني القرآن ٢: ١٨٣.

٣ ـ الإتقان ٢: ٢٧٠.

٤ ـ أنظر: الإتقان ٢: ٢٧١.

النّطق، فمن لحن في كتبه فهو لاحن في نطقه، ولم يكن عُثمان ليؤخّر فسادًا في هجاء ألفاظ القرآن من جهة كتب ولا نطق.

ونقل السّيوطيّ أيضًا رأي ابن أشتة في الأخبار المرويّة عن عُثمان، وما يذهب إليه في توجيهها، فيروي أنّه قال: «لعلّ من روى تلك الآثار السّابقة عنه حرّفها، ولم يتقن اللّفظ الّذي صدر عن عُثمان، فلزم منه ما لزم من الإشكال، فهذا أقوى ما يجاب عن ذلك»[1]. ويقول السّيوطيّ: إنّ تلك الأجوبة لا يصلح منها شيء في الإجابة عن حديث عائشة، ثمّ ينقل ما قاله ابن أشتة في ذلك وتبعه فيه ابن جُبَارة (أحمد بن محمّد المقدسيّ ت٧٢٨هـ) في «شرح الرّائيّة» بأنّ معنى قولها: «أخطأوا»، أي في اختيار الأُولى من الأحرف السّبعة لجمع النّاس عليه، لا أنّ الّذي كتبوا من ذلك خطأ لا يجوز[2].

وتناول أبو عمرو الدّانيّ تلك الأخبار بالنّقد والتّوجيه، فقال عن الخبر الّذي يروى عن عُثمان: «هذا الخبر عندنا لا تقوم بمثله حجّة ... [وذكر كما تقدّم عنه].

ويرى الدّانيّ في قول عُثمان ﷺ في آخر هذا الخبر: لو كان الكاتب من ثقيف والمملي من هُذَيل ... [و ذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

وتوجيه الدّانيّ هذا يدفع إلى التّأمّل في مدى عراقة استخدام الكتابة العربيّة في تلك الفترة في حواضر الحجاز بين القبائل العربيّة؛ إذ يفهم منه أنّ الكتابة في مكّة والمدينة كانت قد جرت على أُصول وقواعد ترسّخت بمرور الزّمن، ولم يعد رسم الكلمة يخضع لاعتبار اللّفظ فحسب، بل إنّ هناك عوامل أُخرى أشار إليها الدّانيّ بقوله: «المعاني والوجوه»، وليست هي سوى الجانب التّاريخيّ للكتابة، حين تتطوّر اللّغة دون أن يصاحب ذلك تغيير في هجاء الكلمات يقابل ذلك التّطوّر، ويفهم منه أيضًا أنّ كتبة ثقيف لم يكونوا قد أتقنوا صُوَر الكلمات حسبما جرى عليه تقليد الكتابة العربيّة في غير ديارهم، فهم لو ولّوا نَسْخ المصاحف، لرسموا الكلمات وفقًا للفظها دون زيادة حرف في

---

١ ـ الإتقان ٢: ٢٧٢.

٢ ـ نفس المصدر ٢: ٢٧٢ ـ ٢٧٣.

رسمها أو حذف شيء من رموزها، كمن تعلّم صُوَر حروف الهجاء فحسب، وطلب منه كتابة كلمات جملة ما، فإنّه سيكتب ما يسمعه من لفظ دون ما قد يكون لتلك الكلمات من هجاء قد استقرّ وجرى عليه الاستعمال، على نحو ما يخطئ تلاميذ المراحل الأُولى ـ والحقّ معهم ـ حين يكتبون كلمة مثل: (لكن) هكذا (لاكن)، بناء على اللّفظ الّذي يسمعونه. وليس من اليسير ـ الآن ـ الحكم على وجهة نظر الدّانيّ هذه، ومدى انطباقها على واقع الكتابة ـ آنذاك ـ الّذي لا نملك عنه من الأخبار إلّا القليل، لكنّ ملاحظته ـ إن صحّ فهمنا لها ـ مهمّة في معرفة واقع الكتابة والعوامل المؤثّرة في رسم الكلمات وتطوّره.

وتحدّث الدّانيّ عن الخبر المرويّ عن أُمّ المؤمنين عائشة، وقال في تأويله: إنّ عُرْوة لم يسأل عن حروف الرّسم الّتي تزاد وتنقص، وإنّما سألها عن حروف القراءة المختلفة الألفاظ المحتملة الوجوه على اختلاف اللّغات، ممّا أذن الله عَزَّ وجَلَّ القراءة به، ومن ثمّ فليس ما جاء في الخبر من الخطأ أو اللّحن بداخل في معنى المرسوم ولا هو من سببه في شيء، وإنّما سمّى عُرْوة ذلك لحناً، وأطلقت عائشة على مرسومه الخطأ على جهة الاتّساع في الإخبار وطريق المجاز في العبارة، وينقل الدّانيّ أنّ بعض العلماء ـ وكأنّه يشير إلى ابن أشتة ـ قد تأوّل قول أُمّ المؤمنين: «أخطأوا في الكتاب» ...[و ذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

والملاحظ على تأويلات علماء السّلف عامّة أنّهم فهموا اللّحن في تلك الأخبار على أنّه ترادف للخطأ النّحويّ، فراحوا يؤوّلون ويعلّلون، ويبدو أنّ فهم الخبر المرويّ عن عُثمان ﷺ يتوقّف على تحديد معنى اللّحن الوارد فيه، وعند الرّجوع إلى معاجم اللّغة نجدها تقدّم عدّة معانٍ لمادّة (لحن)، منها: الخطأ في الإعراب، واللّغة، والغناء، والفطنة، والتّعريض، والعنى[1]، إلّا أنّ استعمال اللّحن بمعنى الخطأ في الإعراب من المرجّح أنّه لم يكن شائعًا في الفترة الّتي ترجع إليها تلك الأخبار، وأنّ استعماله بهذا

---

١ ـ انظر: ابن منظور مادّة (لحن) ١٧: ٢٦٥، وانظر: نفس المادّة عند ابن دُرَيد، الجمهرة ٢: ١٩٢، والأزهريّ ٥: ٦١. والجوهريّ ٦: ١٩٣، وانظر: الصّوليّ: ٣٠ و١٣٢.

المعنى مرتبط بنشاط علماء العربيّة في وضع قواعد اللّغة ورصد استعمالات النّاس اللّغويّة الخارجة عن سنن العرب، خاصّة بعد ازدياد اختلاط العرب بغيرهم من المسلمين[١].

وإذا صحّ ذلك فينبغي البحث عن معنى آخر للّحن الوارد في الأخبار المذكورة بعيدًا عن مفهوم الخطأ في الإعراب، ويبدو أنّ المعنى المناسب لذلك هو أنّ اللّحن جاء بمعنى اللّغة وطريقة الكلام؛ إذ تشير مجموعة من النّصوص المرويّة من تلك الفترة على أنّ من بين معاني اللّحن اللّغة أو القراءة، فمن ذلك الحديث الّذي يرويه حُذَيفة بن اليَمان: أنّه سمع رسول الله ﷺ يقول: «اقرءوا القرآن بألحان العرب»، وفي رواية: «بلحون العرب وأصواتها، وإيّاكم ولحون أهل الفسق وأهل الكتابين»[٢]. ومن ذلك ـ أيضًا ـ ما يرويه البخاريّ من قول عمر ـ السّابق ـ «أُبيّ اقرؤنا، وإنّا لندع من لحن أُبيّ...»[٣]، أي لغة أُبيّ وقراءته.

وعلى ذلك فقد رجّح بعض العلماء أن يكون المقصود بقول عُثمان ﷺ إن صحّ ـ إنّما هو تلاوة الحروف المرسومة بزيادة حرف أو نقصانه ممّا لو قرئ على وجهه، لتغيّر اللّفظ وفسد المعنى[٤]، أي أنّ هناك كلمات على القارئ أن يقيم قراءتها وفقًا لما تلقّاه وسمعه دون ما يجده مكتوبًا في الخطّ.

أمّا حديث عُرْوَة الّذي يرويه عن عائشة، فإنّ علينا أن نشير أوّلًا إلى بعض الحقائق المتعلّقة بالآيات الّتي وردت فيه، وأوّل هذه الحقائق هي أنّ الكلمات موضع

---

١ ـ تتبّع المستشرق «يوهان فك» في ملحق جعله في نهاية كتابة العربيّة ص: ٢٣٥ ـ ٢٤٦ تطوّر معنى مادّة (ل ح ن) ومشتقّاتها عبر النّصوص المختلفة وبيّن أنّ إطلاق لفظ اللّحن على الخطأ اللّغويّ كان من نتائج قيام حركة (تنقية اللّغة العربيّة) في أواخر القرن الأوّل للهجرة. وانظر: عن نفس الفكرة، عبد الصّبور شاهين، تاريخ القرآن: ١٢٠.

٢ ـ الدّانيّ، الموضّح ورقة ٢٤ ب.

٣ ـ الجامع الصّحيح ٦: ٢٣٠، وانظر: السّاعاتيّ ١٨: ٥٧، وابن أبي داود: ٦، المقنع: ١١٩.

٤ ـ انظر: المحكم: ١٨٥. والمهدويّ: ٩٧. و النّشر ١: ٤٥٨، وانظر أيضاً: القَلْقَشَنديّ ٣: ١٥٢.

السّؤال قد جاءت صحيحة في رسمها جارية على قواعد الهجاء، فكلمة ﴿ هٰذٰن ﴾ في الآية الأُولى الواردة في الخبر جاءت على وفق القاعدة الّتي جرى عليها الرّسم العُثمانيّ من حذف ألف (ها) الّتي للتّنبيه ووصلها بما يليها من اسم الإشارة أو نحوه، وحذف الألف من (ذان) على نحو حذفها من كلّ مثنّى، أمّا كلمة (المقيمين) في الآية الثّانية فهي من حيث رسمها ـ على ما هي عليه ـ صحيحة، مثل ما رسم في المُصْحَف ﴿ المُؤْمِنِينَ ﴾ و﴿ المُسْلِمِينَ... ﴾، وكذلك بالنّسبة لكلمة ﴿ الصّٰبِئُونَ ﴾ في الآية الثّالثة الّتي رسمت على مثال ﴿ الخٰطِئُونَ ﴾.

فهذه الكلمات جاءت من حيث الرّسم صحيحة، جارية على المشهور من قواعد الرّسم العُثمانيّ، لكنّها من حيث التّوافق الإعرابيّ وما يقتضيه موقعها في الظّاهر جاءت على نحو يستوقف النّظر ويدفع إلى التّأمّل، فالكلمة الأُولى قد ينظر إليها على أنّها اسم (إنّ) المشدّدة وهي مثنّى، لكنّها جاءت من غير الياء الّتي هي علامة النّصب، والكلمتان الأُخريان ﴿ المُقِيمِين ﴾ و﴿ الصّٰبِئُونَ ﴾ كلاهما جاءت مخالفة إعرابيًّا لما عطفت عليه في الظّاهر. [إلى أن قال:]

وعلى ذلك فإنّ حديث عُرْوَة يمكن أن يحمل على ما ذهب إليه ابن أشتة ورواه الدّانيّ من أنّ معنى الخطأ هو أنّهم أخطأوا في اختيار الأُولى من الأحرف السّبعة بجمع النّاس عليه، لا أنّ الّذي كتبوا من ذلك خطأ لا يجوز؛ لأنّ ما لا يجوز مردود بإجماع، وإن طالت مدّة وقوعه، وعظم قدر موقعه...

ونخلّص من ذلك كلّه إلى نفي دلالة الخبرين على وقوع الخطأ في الرّسم العُثمانيّ، كذلك يمكن اتّخاذ نفس الموقف من رواية أبان على ضوء ما تقدّم، فهذا الاتّجاه القائل بأنّ ما جاء من رسم بعض الكلمات في المُصْحَف على طرق مخصوصة خالفتها القواعد الّتي وضعها علماء العربيّة لاحقًا هو من خطأ الكاتب، لا يقوم ـ إذن ـ على خبر صحيح ولا استنتاج مؤيّد بدليل، بل هو رأي أنتجه النّظر غير المتمهّل إلى هجاء الكلمات مع فقدان الحسّ بالجانب التّاريخيّ للكتابة والتّعلّق بأنّ الأصل في الكتابة موافقة الخطّ

للّفظ، فلا ينبغي للنّاظر في الرّسم العُثمانيّ إلّا أن يستبعد فكرة الخطأ وهو يحاول أن يجد التّفسير الصّحيح لظواهر الهجاء الواردة فيه، وأن يتوقّف عن القول في ما لم يتوفّر لديه فيه ما يرجّح به رأيًا أو يقدّم تفسيرًا؛ لأنّ جانبًا كبيرًا من تاريخ الكتابة العربيّة في تلك الفترة المتقدّمة لا يزال غير معروف، ويظلّ الرّسم العُثمانيّ بكلّ ما يقدّم من أمثلة وصُوَر لرسم الكلمات خير ممثّل لواقع الكتابة العربيّة في تلك الحقبة...

٣ـ اختلاف الرّسم لاختلاف المعنى

وقد ظلّت العلل الّتي يقدّمها العلماء لظواهر الرّسم لغويّة أو ممّا يتعلّق بالسّهولة والخفّة على الكاتب، حتّى وضع أبو العبّاس أحمد بن محمّد بن عُثمان الأزديّ العَدَويّ الشّهير بابن البنّاء المَراكِشيّ (٦٥٤ ـ ٧٢١هـ) كتابه في الكشف عن الأسرار الّتي يتضمّنها الرّسم العُثمانيّ والّذي سمّاه الزّركشيّ (ت ٧٩٤هـ) والسّيوطيّ (ت ٩١١هـ): «عنوان الدّليل في مرسوم خطّ التّنزيل»[1]، وسمّاه القَسْطلانيّ «الدّليل من مرسوم التّنزيل»[2] ـ فأصبحت تلك العلل تتعلّق إمّا باختلاف رسم الكلمة لاختلاف معناها حسب موقعها الّذي ترد فيه، أو اختلاف الرّسم لمعانٍ باطنة تتعلّق بمراتب الوجود والمقامات، وإذا كنّا لم نطّلع على نسخة من الكتاب[3]، فإنّ الزّركشيّ والقَسْطَلانيّ قد أغنيا عن ذلك ـ نوعًا ما ـ بما أورداه عنه من بيان منهجه وبعض التّطبيقات على أمثلة متعدّدة من الرّسم... [ثمّ ذكر **قول المَراكِشيّ كما تقدّم عن الزّركشيّ، و القَسطلانيّ و الشّيخ معرفة فقال:**]

وسنلاحظ أنّ مشكلات الرّسم ـ عامّة ـ تتعلّق بالهمزة ورموز أصوات المدّ الثّلاثة «الحركات الطّويلة»: الألف والواو والياء ومن ثمّ فقد جعل أبو العبّاس المَراكِشيّ مفتاح فهم مشكلات الرّسم في العلاقة بينها وبين أحوال الوجود، فخلاصة مذهبه كما نقله القَسْطلانيّ هي: «أنّ لأحوال الهمزة وحروف المدّ واللّين مناسبة لأحوال الوجود، حصل

---

١ ـ انظر البرهان ١: ٣٨٠، الإتقان ٤: ١٤٥.

٢ ـ لطائف الإشارات ١: ٢٨٥.

٣ ـ نفس المصدر ١: ٣٨٥.

بها بينهما ارتباط، به يكون الاستدلال». ثمّ تحدّث عن علاقة الهمزة بحروف المدّ الثّلاثة، فالهمزة مبتدأ الصّوت فلا صورة لها؛ لأنّها حدّ بين ما يسمع وما لا يسمع، فإذا طوّلت الهمزة بعد الصّوت حدثت حروف المدّ واللّين الثّلاثة[1]، فهي من حيث اتّصلت بالهمزة كانت أوّل الحروف كلّها؛ لأنّها في مقطع الهمزة والحروف بعدها في مقاطع أنفسها، وإذا تحرّكت الحروف وطوّلت بالمدّ تبعتها هذه الحروف الثّلاثة، فكانت بهذه الجهة آخر الحروف كلّها، وهي مع كلّ حرف في مقطعه، فلأجل ذلك لم يجعلوا للهمزة صورة في الخطّ، وإنّما تعضد بأحد هذه الحروف الثّلاثة[2]. وقد جعل المَراكِشيّ تعلّق المعاني بتلك الأصوات على حسب موقعها في جهاز النّطق، ومن ثمّ فالهمزة تدلّ على الأصالة والمبادئ فهي مؤصلة ... **[وذكر كما تقدّم عن القَسْطلانيّ، ثمّ قال:]**

ثمّ يمضي المَراكِشيّ في عرض المقدّمات الّتي ينبني عليها مذهبه، فيقول: لمّا كان الوجود على قسمين: ما يدرك، وما لا يدرك ... **[وذكر كما تقدّم عن القَسْطلانيّ، ثمّ قال:]**

ولكي تتّضح الصّورة الّتي أراد أن يقدّمها أبو العبّاس المَراكِشيّ حلًّا لمشكلات الرّسم على النّحو الّذي بيّنّا فيه خلاصة مذهبه، نورد جملة من الأمثلة التّطبيقيّة الّتي حرص الزّركشيّ على حشو الفصل الّذي عقده عن «علم مرسوم الخطّ»[3] بإيرادها لتعليل ظواهر الرّسم سواء في باب الحذف أم الزّيادة، أم البدل أم الفصل والوصل، إلى غير ذلك من ظواهر الرّسم، تلك التّعليلات الّتي أخذت تطغى على حديث العلماء عن ظواهر الرّسم، فظلّوا يردّدونها هنا وهناك حتّى الوقت الحاضر[4] ... **[ثمّ ذكر نماذج من قواعد**

---

١ ـ أثبتت الدّراسات الصّوتيّة الحديثة انقطاع الصّلة صوتيّاً بين الهمزة والأصوات الثّلاثة المذكورة (انظر: عبد الصّبور شاهين، القراءات القرآنيّة: ٤٨).

٢ ـ انظر: القَسْطَلانيّ ١: ٢٨٣ ـ ٢٨٤.

٣ ـ البرهان ١: ٣٧٦ ـ ٤٣٠.

٤ ـ ردّد الدّكتور عبد الحيّ الفرماويّ في بحثه: عن الرّسم تلك التّعليلات، وجعل من بين مزايا الرّسم ص: ٣١١ «الدّلالة على معنى خفيّ دقيق»، وتحدّث عن المعاني الّتي توصّل إليها المراكشيّ في وجوه الرّسم ←

الكتابة من الحذف والزّيادة كما تقدّم عن الزّركشيّ والسّيوطيّ وغيرهما].

وقبل مناقشة هذا الاتّجاه نشير إلى أنّ أبا العبّاس المَراكِشيّ كان ذا ميل شديد إلى العلوم الرّياضيّة والعقليّة، يتجلّى ذلك في مؤلّفاته الكثيرة في الفلسفة والمنطق والفلك والأُصول، ثمّ إنّه ذو اتّجاه صوفيّ وجدانيّ دفعه إلى الانقطاع مدّة عن أكل ما فيه روح، وأصيب بحالة عصبيّة، فحُجِب في بيته سنة وتعافى[1]، ولا نريد من هذا البيان الموجز إلّا الإشارة إلى نواحي شخصيّته وثقافته ونزعته إلى الاستبطان والتّأمّل الذّاتيّ، ولا شكّ في أنّه من خلال ثقافته وشخصيّته تلك استطاع أن يصل إلى ذلك التّفسير الباطنيّ لظواهر الرّسم.

ورغم الصّورة المنطقيّة الّتي يعرض فيها المَراكِشيّ مذهبه فإنّ هذا الاتّجاه بعيد كلّ البعد عن طبيعة الموضوع، فلم يدر في خلد الصّحابة رضوان الله عليهم شيء من تلك المعاني الّتي يحاول أبو العبّاس المَراكِشيّ أن يعلّل بها رسم الكلمات في المُصْحَف في صورة فلسفيّة باطنيّة[2]، فقد كانوا مشغولين بمعاني القرآن النّاصعة وآياته المحكمة عن

← المختلفة بقوله ص: ٣١٤: «فهذه المعاني الدّقيقة، والنّكات الخفيّة المطويّة في ثنايا هذا الرّسم، والّتي تفنّن العلماء في الكشف عنها، سواء كان الصّحابة يقصدونها أم لا، فهي (كذا) تأويلات مقبولة ومفيدة، وليس فيها من التّعسّف ما يدّعيه طالبي (كذا) تغيير هذا الرّسم»، ثمّ يقول: ص: ٣١٦: «إنّ المعاني الّتي يأخذها العلماء قد تتعدّد، وتتنوّع والرّسم هو الرّسم، يحمل في طيّاته من المعاني ما لا يكتشف إلّا لكلّ متأمّل فيه، بعقل واعٍ، وقلب مستضيء، يبغي الوصول إلى هذه الأسرار المعجزة في هذا الرّسم! فإذا ما أصاب بعض العلماء في فهم هذه المعاني الخفيّة، فهذا من الله تعالى توفيق لهم، وإذا ما أخطأ آخرون في فهمهم للمعاني الخفيّة الّتي تستكنّ وراء هذه الرّسوم، وفي تعليلهم لمخالفاتها، فليس هذا بعيب في الرّسم، وإنّما هو اجتهاد وخطأ في الاجتهاد» ونحن ـ هنا ـ لن نحاول التّعقيب على هذا الكلام بشيء؛ لأنّ أصل المنهج الّذي جاء به المراكشيّ وردّده كثير من العلماء بعده مرفوض ـ من جانبنا ـ في دراسة الرّسم دراسة صحيحة؛ لا ترى فيه إلّا أنّه كتب لتمثيل ألفاظ التّلاوة وحفظاً لكتاب الله العزيز على مرّ الدّهور واختلاف العصور.

١ ـ انظر: الزّركليّ ١: ٢١٣ ـ ٢١٤.

٢ ـ انظر: رمضان عبد التّوّاب: ١٥٧.

تلك المعاني الفلسفيّة الباطنيّة الغامضة البعيدة عن روح الوضوح واليسر، والّتي يحتاج فهمها إلى لون معيّن من ألوان الثّقافة، ولم يكن الهدف الأوّل لتسجيل النّصّ القرآنيّ سوى تمثيل ألفاظ التّلاوة الّتي من خلالها ـ لا من خلال الرّسم ـ تتجلّى معاني القرآن العظيم، وقد مرّت قرون طويلة على كتابة القرآن دون أن ينقل أحد شيئًا من تلك المعاني، حتّى جاء المراكشيّ فكشف عنها بتأمّل ذاتيّ باطنيّ فلسفيّ غامض متكلّف بعيد عن طبيعة الكتابة الّتي هي وسيلة لتخليد الألفاظ الدّالّة على المعاني دون أن يكون للكتابة ـ أصلًا ـ أيّ دور في تحديد المعنى أو تفصيله أو الإيحاء بمعاني دقيقة عن طريق التّصرّف في هجاء الكلمات وتحويره.

وسبق أن لاحظنا أنّ الأساس الأوّل الّذي تَنْبَني عليه الكتابة هو الأصوات المسموعة للكلمات، ثمّ تسهم عوامل أُخرى ـ على مرّ العصور ـ في إعطاء الكلمات صُوَرًا هجائيّة قد تخالف الملفوظ به جزئيًّا، ولكن ليس من بين تلك العوامل ملاحظة تمثيل المعاني الإضافيّة من خلال تغيير رسم الكلمات بزيادة أو نقص، فالأساس الّذي قام عليه منهج أبي العبّاس المَراكِشيّ في دراسة ظواهر الرّسم أساس مردود، وإذا انتقض الأساس انتقض سائر ما بني عليه، إلى جانب أنّ تلك التّعليلات الّتي يوردها لاختلاف صُوَر هجاء بعض الكلمات توقع في أحيان كثيرة في تناقض حادّ، فإذا سلّمنا ـ مثلًا ـ بأنّ علّة حذف الواو في ﴿وَيَمْحُ اللهُ اَلْبَاطِلَ﴾ سرعة وقوع الفعل، فهل يدلّ إثبات الواو في ﴿يَمْحُوا اللهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ﴾ [1] على التّراخي في المحو والإثبات؟ إلى غير ذلك من الأمثلة [2]. ثمّ إنّ ما يذهب إليه المَراكِشيّ من أنّ حذف رموز حروف المدّ وإثباتها يناسب أحوال الوجود، فإذا حذفت فذلك لمعنى باطن في الوجود، وإذا ظهرت فلمعنى ظاهر في الوجود إلى الإدراك، ينفيه ما تمّ كشفه من تاريخ استخدام رموز الحركات الطّويلة في الكتابة العربيّة خاصّة، والكتابات السّاميّة عامّة، فلم يكن منهج أبي العبّاس المَراكِشيّ

١ ـ الرّعد /٣٩.

٢ ـ انظر: محمّد طاهر الكُرديّ، تاريخ القرآن: ١٧٦ وما بعدها.

ـ إذن ـ قائمًا على أساس من حقائق العلم ومعرفة التّاريخ، بل إنّ كلّ ما قاله هو نتيجة تأمّل ذاتيّ غامض، عبّر عنه بمصطلحات صوفيّة وفلسفيّة ومنطقيّة هي الأُخرى غامضة، وإنّ نتيجة واحدة صحيحة يقود إليها الدّليل العلميّ الواضح خير وأجدى في فهم المشكلة من كلّ ما قاله المَراكِشيّ وردّدته من ورائه أجيال من العلماء والدّارسين.

٤ ـ تفسير الزّيادة والحذف باحتمال القراءات

ذهب بعض الباحثين إلى أنّ المُصْحَف العُثمانيّ كتب ليشتمل على الأحرف السّبعة، أو أنّه جاء شاملًا لما يحتمله رسمه منها ـ على نحو ما بيّنّا ذلك سابقًا ـ وبناء على ذلك فقد حاول بعض العلماء تعليل حذف وزيادة بعض الحروف، خاصّة رموز حروف المدّ (الحركات الطّويلة)، بأنّ المقصود منه أن تحتمل الكلمة ما ورد فيها من قراءات صحيحة، حتّى جعل بعضهم من مزايا الرّسم الدّلالة على القراءات المتنوّعة في الكلمة الواحدة[١]، ثمّ إنّ دارسي الرّسم المتأخّرين جعلوا أحد الفصول الّتي درسوا فيها ظواهر الرّسم (ما فيه قراءتان فكتب على إحداهما)[٢].

وقد اعتمد الجَعْبريّ كثيرًا في شرحه للرّائيّة[٣] على هذا الاتّجاه في تعليل حذف وإثبات حروف المدّ وغير ذلك من الظّواهر الرّسميّة[٤]، فنجده يعقّب مثلًا على الظّواهر الّتي يتحدّث عنها بقوله: (وجه حذف الألف احتمال القراءتين)[٥]، أو (وجه الإثبات والحذف احتمال القراءتين، فقراءة الياء في المرسوم بها قياسيّة وفي محذوفها اصطلاحيّة)، قال بذلك وهو يتحدّث عن رسم كلمة (إبراهيم) في البقرة بغير ياء[٦]. وجعل

---

١ ـ انظر: الزُّرقانيّ ١: ٣٦٦.

٢ ـ انظر: الإتقان ٤: ١٤٧ والقَسْطلانيّ ١: ٢٨٨.

٣ ـ الرّائيّة هي القصيدة المسمّاة (عقيلة أتراب القصائد) من نظم القاسم بن فيُرُّه الشّاطبيّ في رسم المُصْحَف، انظر: موضوع (الكتب المؤلّفة في الرّسم) في المبحث الأوّل من الفصل الثّالث من هذا الكتاب.

٤ ـ انظر أيضًا: القَسْطَلانيّ ١: ٢٨٩.

٥ ـ انظر: خميلة أرباب المراصد ورقة: ٨٣أ، وانظر أيضًا: ٨٣ب و٨٨أ، و٩١أ، و٩٧ب وغير ذلك.

٦ ـ انظر ورقة: ٨٦أ.

اللّبيب حذف الألف ثلاثة أنواع، أحدها حذفها لأجل القراءات [١] ...

٥ ـ الرّسم بُني على حكمة ذهبت بذهاب كتبته

وإلى جانب تلك الاتّجاهات المختلفة في دراسة ظواهر الرّسم العُثمانيّ نجد أنفسنا في العصر الحديث أمام باحث [٢] يرفض كلّ ما قيل في تفسيره الوجوه المختلفة للرّسم من تعليلات، مع تسليمه أنّ تلك الوجوه قد رسمت لحكمة عرفها الصّحابة وغابت بذهابهم، يقول [٣]: ذكر العلماء تعليلات متنوّعة لبعض كلمات الرّسم العُثمانيّ، غير أنّ هذه التّعليلات ما هي إلّا من قبيل الاستئناس والتّلميح؛ لأنّها لم توضع إلّا بعد انقراض الصّحابة رضي الله عنهم وهم قد كتبوا المُصْحَف بهذا الرّسم لحكمة لم نفهمها، وإشارة لم ندركها، من غير أن ينظروا إلى العلل النّحويّة أو الصّرفيّة الّتي استنبطت بعدهم، ثمّ يقول [٤]: فالخلاصة أنّ كلّ هذه التّعليلات الّتي ذكرها العلماء من الزّيادة والحذف في بعض كلمات القرآن لا تغني شيئًا، والحقيقة أنّها هكذا وصلت إلينا عن الصّحابة الّذين كتبوا القرآن الكريم، ولم ينكشف سرّ ذلك لأحد، والله سبحانه علّام الغيوب! ثمّ يبلغ اليأس به من الوصول إلى معرفة وجه لذلك إلى أن يقول [٥]: فمن يرشدنا إلى سبب هذا التّغاير في رسم المُصْحَف العُثمانيّ إلّا الصّحابة الّذين كتبوه بأمر عُثمان؟ وهذا إذا قاموا من قبورهم!

(١٩٧ ـ ٢٣٣)

---

١ ـ الدّرّة الصّقيلة ورقة: ١٩ب. وانظر: نفس الفكرة، علم الدّين السّخاويّ: الوسيلة ورقة: ١٥/أ.

٢ ـ هو الأُستاذ الشّيخ محمّد طاهر الكُرديّ المكّيّ الخطّاط صاحب كتاب (تاريخ الخطّ العربيّ) و(تاريخ القرآن).

٣ ـ انظر: تاريخ القرآن: ١٧٥.

٤ ـ انظر: نفس المصدر: ١٧٩.

٥ ـ تاريخ القرآن: ١ ـ ٥ وانظر أيضاً: نفس المعنى: ١٠٥ و١٣٤.

الفصل السّادس والثّلاثون

نصّ مير محمّديّ (معاصر) في «بحوث في تاريخ القرآن وعلومه»

الخطّ القرآنيّ في عصر الرّسول ﷺ

البحث يقع في عدّة نقاط

الأُمّيّة في عهد النّبيّ ﷺ

لقد نزل القرآن في بلد كان أهله يجهلون الكتابة، إلّا أقلّ القليل منهم، والّذين كانوا يعرفونها بشكل متوسّط ومحدود من دون إجادة وإحكام، كما تدلّ عليه النّصوص التّاريخيّة الكثيرة.

يقول بعض المؤرّخين: «كان الخطّ العربيّ لأوّل الإسلام غير بالغ ... [وذكر كما تقدّم عن ابن خَلْدون، ثمّ قال:]

ويقول آخر: «ليس في آثار العرب بالحجاز ما يدلّ على أنّهم كانوا يعرفون الكتابة إلّا قبيل الإسلام، مع أنّهم كانوا محاطين شمالًا وجنوبًا بأُمم من العرب خلّفوا نقوشًا كتابيّة كثيرة، وأشهر تلك الأُمم حِمْيَر في اليمن، كتبوا بالحرف المسند، والأنباط في الشّمال، كتبوا بالحرف النَّبطيّ»[1].

وثالث يقول: الخطّ عند العرب كان مجهولًا قُبَيل ظهور الإسلام بنحو قرن؛ لأنّ أحوالهم الاجتماعيّة ـ وما كانوا عليه فيه من دوام الحرب والغارات ـ صرفهم عن ذلك، ونعني بهؤلاء العرب عرب الحجاز الّذين ظهر فيهم رسول الله ﷺ ...»[2].

---

١ ـ تاريخ التّمدن الإسلاميّ لجرجي زيدان.

٢ ـ دائرة المعارف الإسلاميّة لوجدي ج ٣، مادّة: خطط.

وممّا يدلّ على جهل العرب بالكتابة قول الله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِى بَعَثَ فِى الْأُمِّيِّنَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِى ضَلَالٍ مُبِينٍ ... ﴾ [١].

وهذا هو الظّاهر من إطلاقات القرآن، وأنّه لم يكن فرق بين العرب وفارس وغيرهم من هذه الجهة، بل كان أُمراء إيران ممنوعين دينًا من الكتابة والقراءة، فمعنى الأُمّيّ من ليس له كتاب دينيّ، وقد ورد في التّوراة ما يرادف هذا المعنى بصورة الأُمّيّين، ولا يبعد أن يكون هذا جريًا على مصطلح اليهود الّذين سكنوا جزيرة العرب. حيث إنّ الظّاهر من الأُمّيّ كما نصّ عليه أهل اللّغة: من لا يعرف القراءة ولا الكتابة، أو الكتابة فقط على قول بعضهم. ففي «مجمع البحرين»: الأُمّيّ في كلام العرب: هو الّذي لا كتاب له من مشركي العرب. قيل: هو نسبة إلى الأُمم؛ لأنّ الكتابة مكتسبة، فهو على ما ولدته أُمّه من الجهل بالكتابة. وقيل: هو نسبة إلى أُمّة العرب؛ لأنّ أكثرهم أُمّيّون، والكتابة فيهم عزيزة أو عديمة، فهم على أصل ولادة أُمّهم. وعلى هذا، فتكون كلمة أُمّيّ مأخوذة من الأُمّة بمعنى الجماعة.

وفي «أقرب الموارد»: الأُمّيّ: من لا يعرف الكتابة ولا القراءة، نسبة إلى الأُمّ؛ لأنّ الكتابة مكتسبة، فهو على ما ولدته أُمّه من الجهل بالكتابة.

والظّاهر أنّ العرب في هذه الأيّام يستعملون كلمة أُمّيّ ويريدون بها الجاهل بالقراءة والكتابة معاً، على ما نقله لي بعضهم.

عدد الكُتّاب في مكّة والمدينة

وأمّا عدد هذا القليل من الّذين كانوا يكتبون، فيذكر البَلاذُريّ بسنده عن أبي بكر ابن عبد الله بن أبي جَهْم العَدَويّ: أنّه كان سبعة عشر رجلًا، قال: دخل الإسلام في قريش سبعة عشر رجلًا كلّهم يكتب، فذكرهم [٢].

١ ـ الجمعة /٢.

٢ ـ فتوح البُلدان، القسم الثّالث ص: ٥٨٠.

وأمّا في المدينة (يثرب)، فعددهم كان على قول أبي عبد الله الزّنجانيّ: بضعة عشر رجلًا يعرفون الكتاب، ثمّ عدّدهم [1].

ولكن قد زاد عددهم بعد ذلك بشكل ملحوظ، ولعلّ ذلك يرجع إلى حثّ النّبيّ ﷺ إيّاهم باستمرار على تعلّم الخطّ كما سيأتي.

وسبق أن ذكرنا في مقالة «من هم كُتّاب الوحي؟» نقلًا عن «السّيرة الحلبيّة»: أنّ عدد كُتّاب الرّسول، سواء من كان يكتب الوحي أو غيره، أو هما معًا، كان ستّة وعشرين كاتبًا، وعن محكي سيرة العراقيّ: اثنين وأربعين، وعن الأُستاذ أبي عبد الله الزّنجانيّ: أنّهم كانوا ثلاثة وأربعين، ولكنّ كُتّاب الوحي منهم كانوا ستّة فقط.

النّبيّ الأُمّيّ ﷺ

هذا ولا إشكال في أنّ النّبيّ ﷺ لم يكتب في مدّة عمره الشّريف، بل كان له كُتّاب يكفونه المؤونة باستمرار.

نعم، قد نقل بعض المحدّثين: أنّ النّبيّ ﷺ قد كتب في صلح الحُدَيبيّة مع سُهَيل بن عمرو جملة «ابن عبد الله»، بعد أن محا كلمة «رسول الله». ولكنّ هذا النّقل معارض بغيره، ممّا يدلّ على أنّه ﷺ لم يكن يعرف الكتابة، بل أمر عليًّا أن يكتب، وأن يأخذ يده ويضعها على المورد الّذي يريد محوه.

قال المفيد؛: «إنّ النّبيّ ﷺ أمر عليًّا عليه السلام أن يكتب عقد الصّلح بخطّه، فقال: اكتب يا عليّ: بسم الله الرّحمٰن الرّحيم، فقال سُهَيل بن عمرو: هذا الكتاب بيننا وبينك يا محمّد، فافتحه بما نعرفه، واكتب: باسمك اللّهمّ، فقال النّبيّ لأمير المؤمنين عليه السلام: امح ما كتب، واكتب: باسمك اللّهمّ. فقال أمير المؤمنين عليه السلام: لولا طاعتك يا رسول الله، ما محوت بسم الله الرّحمن الرّحيم، ثمّ محاها وكتب: باسمك اللّهمّ، فقال له النّبيّ ﷺ: اكتب: هذا ما قضى عليه محمّد رسول الله ﷺ سُهَيل بن عمرو، فقال سُهَيل: لو أجبتك في

---

١ ـ تاريخ القرآن ص: ٥.

الكتاب الّذي بيننا إلى هذا لأقررت لك بالنّبوّة ، امح هذا ... إلى أن قال : فقال له النّبيّ ﷺ : امحها يا عليّ ، فقال : يا رسول الله ، إنّ يدي لا تنطلق بمحو اسمك من النّبوّة ، فقال له : فضع يدي عليها ، فمحاها رسول الله ﷺ بيده ، ثمّ تمّم أمير المؤمنين عليه السلام الكتاب[١] .

وظاهر هذا النّقل : أنّ النّبيّ ﷺ لم يكن يعرف القراءة فضلًا عن الكتابة ، ولعلّ ممّا يدلّ على ذلك في الجملة أيضًا قوله تعالى : ﴿ وَمَا كُنْتَ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذًا لَارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ... ﴾[٢] ، أي لو كنت تقرأ وتكتب كتابًا لقالوا : إنّما جمعه من كتب الأوّلين ، وليس وحيًا من الله عَزَّ وجَلَّ ، وشكّوا في نبوّتك . أمّا إذا كنت لا تقدر على القراءة والكتابة ، وأنت تعيش فيما بينهم ، وبمرأى منهم ومسمع وهم مطّلعون على أُمّيّتك ، فلا مجال لهم للارتياب والشّكّ في الكتاب الّذي تأتيهم به من عند الله عَزَّ وجَلَّ ، ولكان لا بدّ لهم من تصديقك والقبول منك .

ولا تفوتنا هنا الإشارة إلى أنّ المتيقّن من مدلول الآية هو أنّه ﷺ في بدء أمره لا بدّ وأن لا يعرف القراءة ولا الكتابة ، مخافة الرّيب والشّكّ ، وأمّا بعد ثبوت نبوّته والتّصديق به ، فلا تدلّ الآية على وجوب كونه أُمّيًّا .

ولعلّ ما عن الشّريف المرتضى عَلَم الهدى رحمه الله من أنّ الآية تدلّ على أنّ النّبيّ لم يكن يحسن الكتابة قبل النّبوّة ، وأمّا بعدها فالّذي نعتقده أنّه يجوز عليه أن يكون عالمًا بها وبالقراءة، ويجوز كونه غير عالم بهما من دون قطع بأحد الأمرين...[٣] صحيح ولا بأس به.

دعوة الإسلام إلى محو الأُمّيّة

ثمّ إنّه لا يخفى أنّ الإسلام حينما ظهر في الجزيرة العربيّة ، لم يدّخر وسعًا ، ولم يأل جهدًا في الحثّ على تعلّم الكتابة . ويكفي أن نذكر أنّ الله تعالى يقول في كتابه المجيد : ﴿ نٓ وَالْقَلَمِ ﴾ أي ما يكتب به ﴿ وَمَا يَسْطُرُونَ ﴾ أي ما يكتبونه . فقد أقسم سبحانه بالقلم ،

---

١ ـ الإرشاد ، في غزوة الحُدَيبيّة .

٢ ـ العنكبوت /٤٨.

٣ ـ مجمع البيان في تفسير الآية .

فيا للقلم من العزّة والعظمة والمجد حين يقسم الله ويمجّده ،حيث إنّه أحد لساني الإنسان.

وقال تعالى: ﴿ اِقْرَأْ وَرَبُّكَ الْاَكْرَمُ * الَّذِى عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴾ لتبقى العلوم، ولتنتقل إلى الأجيال التّالية، لتستفيد منها باستمرار. وكفى القلم شرفًا وعظمة أنّ الله تعالى ذكر بعد نعمة الخلق نعمة القلم مباشرة.

وأمّا الرّسول فيكفي أن نذكر موقفه في غزوة بدر، الّذي يكشف عن ما كان للكتابة لديه من أهمّيّة بالغة، فقد روي عن جابر، عن عامر، قال: أسر رسول الله ﷺ يوم بدر سبعين أسيرًا، وكان يفادي بهم على قدر أموالهم، وكان أهل مكّة يكتبون، وأهل المدينة لا يكتبون، فمن لم يكن له فداء دفع إليه عشرة غِلمان من غِلمان المدينة فعلّمهم، فإذا حذقوا فهو فداؤه[1].

وهكذا فقد جعل ﷺ الكتابة فداء للأُسارى وعِدلاً للحُرّيّة، وهذا إعلام صريح منه ﷺ بعظمة القلم وشرف الكتابة.

وقد نقل أنّه ﷺ قال للشّفاء بنت عبد الله العَدَويّة، من رهط عمر بن الخطّاب: ألّا تعلّمين رقنة النّملة كما علّمتها الكتابة؟ وكانت الشّفاء كاتبة في الجاهليّة[2].

ونقل عنه ﷺ: أنّه قال في كلماته القصار: «قيّدوا العلم بالكتابة»[3] وذلك من أجل أن يبقى العلم بواسطه بقاء الكتابة، فهو ضمنًا أمر بتعلّم الكتابة أيضًا؛ ليمكن تقييد العلم بها.

ونقل عن أهل بيته الطّاهرين أيضًا: أنّه إذا وضعت الموازين، فتوزن دماء الشّهداء مع مداد العلماء، فيرجح مداد العلماء على دماء الشّهداء[4].

---

١ ـ طبقات ابن سعد ٢: ١٤.

٢ ـ فتوح البُلدان للبَلاذُريّ قسم ٢: ٥٨٠.

٣ ـ مروج الذّهب، موجز كلمات الرّسول، ومستدرك الحاكم ١: ١٠٤ ـ ١٠٦ وكنز العُمّال ٥: ٢٢٧، ومسند أحمد ٢: ٢٤٩ و٣: ٢٨٥ وكشف الظّنون ١: ٢٨.

٤ ـ سفينة البحار مادّة: علم.

الخطوط المعروفة في عصره ﷺ

وأمّا عن الخطوط الّتي كانت معروفة في عصر الرّسول فنقول:

إنّ من المعروف أنّ لأهل اليمن خطًّا يسمّيه أهل الأخبار بالقلم المسند، أو الحِمْيريّ، وهو قديم جدًّا.

قال الدّكتور رامیار: وجدت في اليمن كتابات سبائيّة، وقد أرسل بعضها إلى أوروبّا سنة ١٨١٠م، وهي ترجع إلى عصر المعينيّين، أقدم الأُمم العربيّة، وعاصمتهم «معين» [١].

وقال ابن خَلْدون: كان لحِمْيَر كتابة تسمّى المسند، حروفها منفصلة، ومنهم تعلّمت مصر الكتابة العربيّة [٢].

وقال الدّكتور جواد عليّ: «ويظهر من عثور الباحثين على كتابات بالمسند أنّ قلم المسند كان هو القلم العربيّ الأصيل والأوّل عند العرب، وقد كتب به كلّ أهل جزيرة العرب، غير أنّ التّبشير بالنّصرانيّة الّذي دخل جزيرة العرب وانتشر في مختلف الأماكن، أدخل معه القلم الأرميّ المتأخّر، قلم الكنائس الشّرقيّة، ولمّا كان هذا القلم أسهل في الكتابة من المسند، وجد له أشياعًا وأتباعًا» [٣].

وأيضًا فإنّ من المعروف أنّ للأنباط السّاكنين في شمال الحجاز قَلَمًا يسمّى بالقلم النَّبطيّ. وهو قديم أيضًا؛ قال الدّكتور جواد عليّ: إنّ العرب صاروا يكتبون في الميلاد بقلم آخر أسهل وألين في الكتابة من القلم المسند، أخذوه من القلم النّبطيّ المتأخّر، وذلك قُبَيل الإسلام؛ لاختلاط العرب الشّماليّين ببني إرم، فتأثّروا بهم. وبان هذا الأثر في الكتابات القليلة الّتي وصلت إلينا مدوّنة بنبطيّة متأثّرة بالعربيّة [٤].

---

١ ـ تاريخ قرآن (فارسيّ): ١١٤.

٢ ـ مقدّمة ابن خَلْدون، الفصل الثّلاثون: ٤١٨.

٣ ـ المفصّل في تاريخ العرب قبل الإسلام: ١٥٣.

٤ ـ نفس المصدر.

وفريد وجدي يقول: «إنّ الأنباط في الشّمال كتبوا بالحرف النَّبطيّ، وآثارهم باقية إلى الآن في ضواحي حوران والبلقاء...»[١].

وأبو عبد الله الزّنجانيّ يقول: «وعلى رأي الإفرنج الخطّ العربيّ قسمان... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

ثمّ إنّ هذين الخطّين: النَّبطيّ والمسند ظلّا معروفين عند العرب وشايعين إلى ظهور الإسلام، إلّا أنّ النَّبطيّ كان مستعملًا في المراسلات والمكاتبات التّجاريّة، والمسند كان يستعمل في الكتب، خصوصًا الكتب المقدّسة.

الخطّ القرآنيّ في عصر الرّسول ﷺ

وإذ قد عرفنا شيوع الخطّين معًا المسند المتبدّل بالكوفيّ، والنَّبطيّ المتبدّل بالنَّسخ، جاء السّؤال عن أنّ القرآن الكريم بأيّهما دوّن وكتب في عصر الرّسول؟!

والّذي يستفاد من الكتب التّاريخيّة هو أنّ القرآن قد كتب أوّلًا بالنَّسخ المتولّد من النَّبطيّ، ثمّ بالكوفيّ المتولّد من المسند. وكان يسمّى بالحيريّ، إلى أن ظهر ابن مُقْلة في أوائل القرن الرّابع، وجعل الخطّ النَّسخيّ على قاعدة جميلة حتّى يصلح لكتابة المصاحف. وكتبت المصاحف بعدئذٍ بالخطّ النَّسخيّ الجميل، بعد أن كانت تكتب بالكوفيّ نحو قرنين من الزّمن. ويشهد لما قلناه:

١ ـ ما قاله في المفصّل: «ولا يستبعد أخذ أهل مكّة خطّهم المدوّر، المسمّى بالنَّسخ من حوران، أو من (البتراء) و(العلا)، فبين مكّة والمكانين المذكورين ـ اللّذين سكن بهما النَّبط ـ اتّصال وثيق... إلى أن قال: فالخطّ المدوّر هو قلم النَّبط المتأخّر وقلم كتبة القرآن أيضًا، وهو والد القلم (النَّسخ)[٢]، وقال أيضًا: «وأمّا جمهرة المستشرقين المعاصرين الّذين عنوا بدراسة تطوّر الخطوط السّاميّة، ومنشأ الخطوط العربيّة، فقد رأوا

---

١ ـ تاريخ التّمدّن الإسلاميّ: ٥٨ عنه.

٢ ـ المفصّل: ١٧٢ و١٧٤.

أنّ الخطّ العربيّ الّذي دوّن به القرآن أخذ من الخطّ النّبطيّ المتأخّر»[١].

٢ ـ ما عن الجاحظ من أنّه: «لا يخرج الخطّ من الجزم والمسند... إلى أن قال: المسند خطّ العربيّة الجنوبيّة، والجزم خطّ أهل مكّة والمدينة وعرب العراق، وغيرهم من العرب الشّماليّين»[٢].

أضف إلى ذلك ما ذكره في «المفصّل» ص: ١٥٤ من أنّ العرب تسمّي الكتاب العربيّ، أي خطّنا: الجزم. وما قاله أيضًا ص: ١٥٣ من أنّه لمّا جاء الإسلام، وكتب كتبته الوحي بقلم أهل مكّة؛ لنزول الوحي بينهم، صار قلم مكّة هو القلم الرّسميّ للمسلمين، وحكم على المسند بالموت عندئذٍ.

وعلى هذا فتنتج المقدّمات الثّلاث الآنفة الذّكر وهي: أنّ الجزم خطّ أهل مكّة، وأنّه هو خطّنا اليوم، أي النّسخ، وأنّ كتبة الوحي قد كتبوه بقلم أهل مكّة ـ تنتج ـ أنّ القرآن قد دوّن في عصر الرّسول بخطّ النّسخ.

٣ ـ لقد قال أبو عبد الله الزّنجانيّ في «تاريخ القرآن» بعد بحثه في تاريخ الخطّ العربيّ، إنّه كان للنّبيّ ﷺ كُتّاب يكتبون الوحي بالخطّ المقرّر، وهو النّسخ.

فالخطوط القرآنيّة في عصر النّبيّ ﷺ كانت خطوطًا نَبطيّة، أي نسخيّة، غاية الأمر أنّها كانت غير مستحكمة في الإجادة والإتقان.

ولله دَرّ ابن مُقْلة الّذي حسّنها وهذّبها، حتّى صارت المصاحف تكتب بعده بالخطّ النّسخيّ الجميل، والحمد لله ربّ العالمين. (١٣٨ ـ ١٤٧)

---

١ ـ نفس المصدر.

٢ ـ نفس المصدر: ١٥٦.

الفصل السّابع والثّلاثون

نصّ الزُّحيليّ (معاصر) في «التّفسير المنير»

في طريقة كتابة القرآن والرّسم العُثمانيّ

الرّسم: طريقة كتابة الكلمة بحروف هجائها بتقدير الابتداء بها، والوقوف عليها.

والمُصْحَف: هو المُصْحَف العُثمانيّ الإمام الّذي أمر بكتابته عُثمان ﷺ، والّذي أجمع عليه الصّحابة رضوان الله عليهم.

والرّسم العُثمانيّ: هو الطّريقة الّتي كتبت بها المصاحف السّتّة في عهد عُثمان ﷺ. وهو الرّسم المتداول المعمول به بعد البدء بطباعة القرآن في البُندقيّة سنة ١٥٣٠م، وما تلاها من طبعة إسلاميّة خالصة للقرآن في سانت بترسبوغ في روسيا سنة ١٧٨٧م، ثمّ في الأستانة سنة ١٨٧٧م.

وللعلماء رأيان في طريقة كتابة القرآن أو الإملاء[١]:

١ ـ رأي جمهور العلماء، ومنهم الإمامان مالك وأحمد: أنّه يجب كتابة القرآن كما وردت برسمها العُثمانيّ في المُصْحَف الإمام، ويحرم مخالفة خطّ عُثمان في جميع أشكاله في كتابة المصاحف؛ لأنّ هذا الرّسم يدلّ على القراءات المتنوّعة في الكلمة الواحدة.

٢ ـ رأي بعض العلماء (وهم أبو بكر الباقِلّانيّ وعزّ الدّين بن عبد السّلّام وابن خَلْدون) أنّه تجوز كتابة المصاحف بالطّرق أو الرّسوم الإملائيّة المعروفة للنّاس؛ لأنّه لم يرد نصّ في الرّسم، وإنّ ما في الرّسم من زيادات أو حذوف لم يكن توقيفًا أوحى الله به

---

١ ـ تلخيص الفوائد لابن القاصّ: ٥٦ وما بعدها، الإتقان ٢: ١٦٦، البرهان في علوم القرآن للزّركشيّ ١: ٣٧٩، ٣٨٧، مقدّمة ابن خَلْدون: ٤١٩.

على رسوله ، ولو كان كذلك لآمنّا به وحرصنا عليه ، وإذا كتب المُصْحَف بالإملاء الحديث أمكن قراءته صحيحًا وحفظه صحيحًا .

وقد رأت لَجْنة الفتوى بالأزهر وغيرها من علماء العصر [١] الوقوف عند المأثور من كتابة المُصْحَف ، احتياطًا لبقاء القرآن على أصله لفظًا وكتابةً ، وحفاظًا على طريقة كتابته في العصور الإسلاميّة السّابقة ، دون أن ينقل عن أحد من أئمّة الاجتهاد تغيير هجاء المُصْحَف عمّا رُسِم به أوّلًا ، ولمعرفة القراءة المقبولة والمردودة ، فلا يفتح فيه باب الاستحسان الّذي يعرض القرآن للتّغيير والتّحريف ، أو للتّلاعب به ، أو العبث بآياته من ناحية الكتابة . لكن لا مانع في رأي جماهير العلماء من كتابة القرآن بطرق الإملاء الحديثة في مجال الدّرس والتّعليم ، أو عند الاستشهاد بآية أو أكثر في بعض المؤلّفات الحديثة ، أو في كتب وزارة التّربية والتّعليم ، أو أثناء عرضه على شاشة التّلفاز» .

(١: ٢٤ ـ ٢٥)

١ ـ مجلّة الرّسالة : العدد ٢١٦، سنة ١٩٣٧ ، ومجلّة المقتطف تمّوز سنة ١٩٣٣ .

الفصل الثّامن والثّلاثون

نصّ الدّكتور حجّتيّ (معاصر) في «مختصر تاريخ القرآن الكريم»

كتابة القرآن

نحن نعلم بأنّ القرآن حفظ عن طريق الاستظهار والكتابة. ومن أجل أن نطّلع على كيفيّة كتابة القرآن، نلقي الضّوء في هذا الفصل على دخول الخطّ والكتابة إلى الجزيرة العربيّة، وهذا يتطلّب منّا استعراض نظريّة نشوء الخطّ وتطوّره.

نشوء الخطّ والكتابة

هناك نظريّة قديمة في نشوء الخطّ هي النّظريّة التّوقيفيّة الّتي تذهب إلى أنّ الخطّ علّمه الله لبني البشر، أمّا النّظريّة المدعومة بالشّواهد العلميّة فهي النّظريّة التّجريبيّة الّتي ترى أنّ الخطّ مثل سائر المظاهر الحضاريّة للإنسان ولدت بداياته نتيجة الحاجة والمعاناة ثمّ تطوّر عن طريق التّجربة.

أصحاب النّظريّة التّوقيفيّة استدلّوا على رأيهم بروايات تذهب إلى أنّ آدم أبا البشر عليه السلام أوّل واضع للخطّ، كما استدلّ بعضهم بآيات قرآنيّة كقوله تعالى: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا... ﴾ قائلين: إنّ الأسماء حقائق بيّنها الخطّ [1].

بينما ذهب آخرون إلى أنّ الأسماء لا تعني سوى قوّة فهم الأشياء، وبهذه القوّة استطاع الإنسان أن يتعلّم كلّ شيء بما في ذلك الكتابة.

وأصحاب النّظريّة الثّانية قالوا: إنّ الإنسان مجبر على التّفاهم مع أخيه الإنسان،

---

١ ـ الإتقان ٢: ٢٨٢.

وبدأ هذا التّفاهم بالإيماء والإشارة، ثمّ تطوّر إلى الكلام وتطوّر الكلام إلى الكتابة.

نشأة الخطّ العربيّ

يذكر المحقّقون[1] أنّ أوّل حلقة من سلسلة الخطّ العربيّ هي الخطّ المصريّ القديم أو (الخطّ الهيروغليفيّ)، ومنه اشتقّ الخطّ الفينيقيّ، وهو خطّ سكّان أرض كنعان الواقعة على ساحل البحر الأبيض المتوسّط بمحاذاة جبل لبنان.

ومن الخطّ الفينيقيّ اشتقّ الخطّ الآراميّ، كما اشتقّ منه خطّ المسند بأنواعه الأربعة، ثلاثة منها في شمالي الجزيرة العربيّة، وهي: الصَّفَويّ والثَّموديّ واللِّحيانيّ، وواحد في جنوبيها وهو الحِميريّ.

وللمستشرقين رأي آخر في هذا المجال، فهم يرون أنّ الخطّ الآراميّ قد تولّدت منه خطوط منها: النَّبطيّ والسُّريانيّ، ومن النَّبطيّ أخذ أهل الحيرة والأنبار خطّهم النّسخيّ المنسوب إليهم، ومنها وصل إلى الحجاز، ومن السُّريانيّ اشتقّ خطّ يسمّى (السّطرنجيليّ)، ومنه أخذ العرب خطّهم الكوفيّ.

وعلى هذا يكون اشتقاق الخطّ العربيّ حسب رأي الرُّواة العرب متسلسلاً على النّحو التّالي:

المصريّ ـــ الفينيقيّ ـــ | الآراميّ
| المسند ـــ | الصَّفَويّ
| الثَّموديّ
| اللِّحيانيّ
| الحِمْيَريّ

---

١ ـ يريد به أبا عبد الله الزّنجانيّ الّذي ذكر ذلك آنفاً. (م)

أمّا على رأي المستشرقين فسلسلة الخطّ العربيّ على النّحو التّالي:

المصريّ ـ الفينيقيّ:
- المسند
- الآراميّ:
  - السُّريانيّ ـ السّطرنجيليّ ـ الكوفيّ
  - النَّبَطيّ ـ الحِيريّ والأنباريّ ـ الحجازيّ (النّسخيّ)

ولابن عبّاس رأي آخر في هذا المجال حسب ما يُروى عنه، إذ قال ما ملخّصه: إنّ قريشًا أخذت الخطّ عن حرب بن أُميّة، وهو عن عبد الله بن جُدْعان، أو بِشْر بن عبد الملك أخي أُكَيدِر صاحب دَوْمَة الجَنْدَل، وهما عن أهل الحيرة والأنبار عن قادم عليهم من اليمن من كِندة.

وابن مسعود وابن الكلبيّ قالا: إنّ بني المحصن بن جَنْدل بن يَعْصَب بن مَدْيَن هم الّذين نشروا الكتابة، وهؤلاء هم النَّبط، ومملكة الأنباط كانت في القرن الأوّل قبل الميلاد تمتدّ من شمال الحجاز إلى نواحي دمشق، أي كانوا يملكون مَدْيَن وخليج العقبة والحِجر وفِلِسطين وحَوْران.

وبذلك يكون الخطّ العربيّ قد تسلسل في رأي رُواة العرب القدامى بهذا الشّكل بعد المسند: المسند ـ الكِنديّ والنَّبطيّ ـ الحِيريّ والأنباريّ ـ الحجازيّ ـ الكوفيّ.

الخطّ في مكّة عند ظهور الإسلام

لا توجد وثائق تشير بدقّة إلى زمن دخول الكتابة إلى الجزيرة العربيّة، لكن من المؤكّد أنّ الكتابة لم تكن شائعة بين العرب عند ظهور الإسلام.

ويروي البَلاذُريّ أنّ عدد الّذين يقرأون ويكتبون من أهل مكّة لم يتجاوز الثّلاثة والعشرين عند ظهور الإسلام... **[وذكر كما تقدّم عنه في باب كُتّاب الوحي، ثمّ قال:]**

إضافة إلى رواية البَلاذُريّ توجد قرائن كثيرة على وجود الكتابة عند العرب عند ظهور الإسلام، ولا أدلّ على ذلك من تكرّر مشتقّات كلمة «قرأ» سبعين مرّة في القرآن الكريم، ومشتقّات كلمة «كتب» ثلاثمائة مرّة فيه. كما تكرّر في القرآن ذكر وسائل الكتابة مثل: القلم، والقِرطاس، والمداد، والصُّحُف، والسِّجِلّ، والرَّقّ[1].

هذا إلى جانب الرّوايات الّتي تؤكّد ذلك، كرواية دخول الخليفة الثّاني عمر على أُخته قبل الإسلام وقد سمع بأنّها أسلمت، فوقع بصره في بيتها على صحيفة فيها بعض آيات القرآن الكريم فقرأها، وشغف بأُسلوبها وبلاغتها فأسلم[2].

ورواية قرار رسول الله ﷺ بتحرير كلّ أسير من أسرى المشركين بعد معركة بدر إن هو علّم عشرة من أبناء المسلمين القراءة والكتابة. وهذا يفيد أنّ مكّة كانت أكثر تقدّماً في القراءة والكتابة من المدينة، وذلك لما يلي:

١ ـ إنّها حلقة اتّصال بين مختلف مناطق الجزيرة العربيّة والمناطق المحيطة بالجزيرة، وهي لذلك ممرّ لمختلف الأقوام على اختلاف حضاراتهم وتجاربهم.

٢ ـ إنّ أهل مكّة كانت لهم «رحلة الشّتاء» إلى اليمن، و«رحلة الصّيف» إلى الشّام، وكلا المنطقتين كانتا مركزين حضاريّين، والشّام موطن الفينيقيّين الّذين طوّروا الخطّ المصريّ، فعرف بعد ذلك بالخطّ الآراميّ.

٣ ـ وجود «الأسواق» في مكّة، وهذه الأسواق كانت مرتعًا أدبيًّا إضافة إلى مركزها التّجاريّ، ولوجود هذه الأسواق علاقة بوجود الكتابة والقراءة.

الخطّ في المدينة لدى ظهور الإسلام

يذكر المؤرّخون أنّ أوّل رجل متعلّم التقاه رسول الله ﷺ بعد هجرته إلى المدينة عبد الله بن سعد بن أُميّة، فأمره النّبيّ أن يعلّم أهل المدينة القراءة والكتابة ... [ثمّ ذكرعدد المتعلّمين في المدينة عند ورود النّبيّ ﷺ لها،كما تقدّم نحوها عن البَلاذُريّ

---

١ ـ تاريخ القرآن، عبد الصّبور شاهين: ٦١.

٢ ـ تاريخ قرآن (ف): الزّنجانيّ: ٥٢ ـ ٥٣.

والسِّجستانيّ،فقال:].

وهذا يعني أنّ زيد بن ثابت كان متعلّمًا، ويعني أيضًا اختلاف خطّ اليهود عن خطّ غيرهم من أهل المدينة.

وجدير بالذّكر، أنّ رسالة النّبيّ ﷺ إلى المُقوقَس قد عثر عليها مكتوبة بخط النَّسخ العربيّ في مراحله الأُولى، وهي محفوظة في مَتْحَف إستانبول بتركيا. وهكذا رسالته إلى المنذر بن ساوي (أميرالبحرين)، وهي محفوظة في مكتبة فيينّا عاصمة النّمساء. (٨٣ ـ ٨٧)

كتابة القرآن في عصر الرّسول ﷺ

رسول الإسلام ﷺ والقراءة والكتابة

أوثق النّصوص الإسلاميّة تعرّف نبيّ الإسلام ﷺ بأنّه أُمّيّ لا يعرف القراءة والكتابة، وبذلك يصرّح القرآن؛ إذ يقول: ﴿ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الأُمِّيَّ الَّذِى يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِى التَّوْرَاةِ وَالاْنجِيلِ... ﴾[1].

ويقول سبحانه: ﴿ وَمَا كُنْتَ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذًا لَارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ ﴾[2] ويفهم من هذه الآية أنّه ﷺ لم يقرأ كتابه ولم يخطّ بقلم.

غير أنّ هذه المسألة كانت أيضًا موضع بحث ونقاش بين علماء المسلمين، فأكثرهم أكّد أنّ رسول الله ﷺ كان أُمّيًّا لا يقرأ ولا يكتب[3]. نعم، جاء في رواية عن الشّعبيّ أنّ الرّسول لم يغادر الدّنيا حتّى كتب، كما يروى أنّه قرأ صحيفة «عُيَيْنَة بن حصن»، وقد استند بعض العلماء إلى هذه الرّواية فقالوا: إنّ الرّسول كان يقرأ ويكتب.

---

١ ـ الأعراف /١٥٧.

٢ ـ العنكبوت /٤٨.

٣ ـ لمزيد من التّفصيل راجع مجمع البيان ٢: ٥٣٢ و٤٨٦، و٨: ٢٨٧.

واختلف الباحثون المعاصرون في هذه المسألة أيضًا، فمنهم من قال: إنّ الرّسول لم يكن يعرف القراءة والكتابة، واستدلّ بعضهم ـ ومنه المستشرق بَلاشير ـ بروايات خرجوا منها بأنّ الرّسول كان يقرأ ويكتب، منها رواية طلب الرّسول للكتف والدّواة كي يكتب لأُمّته وصيّته عندما حضرته الوفاة. ويرد عليه أنّ الرّسول طلب ذلك كي يملي على الكُتّاب ما أراد لا أن يكتب هو بنفسه.

أدلّة أُمّيّة النّبيّ الخاتم ﷺ

الأدلّة على أُمّيّة الرّسول ﷺ في القرآن كثيرة نكتفي بذكر بعضها:

أ ـ من القرآن:

١ ـ قال تعالى: ﴿ اَلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الأُمِّيَّ الَّذِى يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِى التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ... ﴾[1] فأغلب المفسّرين قالوا: إنّ الأُمّيّ هو من لا يعرف القراءة والكتابة، وإن كانت هناك آراء أُخرى تقول بأنّ الأُمّيّ هو المنسوب إلى «الأُمّة» أو إلى «أُمّ القُرَى»، أي مكّة.

٢ ـ قال سبحانه: ﴿ وَمَا كُنْتَ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذًا لَارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ ﴾[2] وهذه الآية تصرّح بأنّ النّبيّ ﷺ لم يكن يكتب ويقرأ قبل نزول القرآن. ولكنّ هناك من ذهب إلى أنّ مفهوم الآية يفيد أنّ النّبيّ ﷺ تعلّم القراءة والكتابة خلال عصر الرّسالة، وممّن ذهب إلى ذلك السّيّد المرتضى[3].

٣ ـ قال سبحانه: ﴿ لَقَدْ مَنَّ اللهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ اَنْفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ اٰيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِى ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾[4].

وهاتان الآيتان تصرّحان بأُمّيّة الرّسول ﷺ في بداية البعثة، وفي هذا المجال

---

١ ـ الأعراف /١٥٧.

٢ ـ العنكبوت /٤٨.

٣ ـ مجمع البيان ٨: ٢٨٧ ـ ٢٨٨.

٤ ـ آل عمران /١٦٤.

آيات وروايات كثيرة نحيل القارئ إلى مصادرها في كتب الحديث واللّغة[١].

ب ـ من السّيرة:

١ ـ كتب السّيرة تحدّثت بدقّة عن تفاصيل حياة الرّسول ﷺ والصّحابة تابعوا كلّ جزئيّات أفعال النّبيّ الأعظم ﷺ، ولم يرد في كلّ ما قيل ذكر لممارسة النّبيّ ﷺ الكتابة والقراءة.

٢ ـ الرّوايات المتوفّرة تتحدّث عن اهتمام النّبيّ ﷺ بكتابة القرآن عن طريق كُتّاب الوحي، وفي حالة عدم توفّر كاتب للوحي حين النّزول يهتمّ الرّسول ﷺ بحفظ الآية أو الآيات. وظاهرة اهتمام الرّسول ﷺ بحفظ القرآن وبمراجعته باستمرار مع جبرائيل والصّحابة[٢] مشهودة في حياة صاحب الرّسالة ﷺ. وهذه الظّاهرة تشير بشكل غير مباشر إلى أُمّيّة الرّسول ﷺ؛ إذ لو كان عارفًا بالقراءة والكتابة، لكان باشر بنفسه كتابة القرآن النّازل عند عدم وجود أحد كُتّاب الوحي. (٩١ ـ ٩٤)

---

١ ـ راجع: البحار، العلّامة المجلسيّ، ط حجر: ١١٨ ـ ١٦٨. و: تاج العروس ولسان العرب (مادّة أمم).

٢ ـ راجع صحيح البخاريّ ١: ٢٨٧.

الفصل التّاسع والثّلاثون

نصّ البُوطيّ (معاصر) في: «من روائع القرآن»

رسم القرآن والمراحل التّحسينيّة الّتي تدرّج فيها

ممّا لا شكّ فيك أنّ الصُّحُف الّتي كانت قد كتبت على عهد النّبيّ ﷺ، والمصاحف العُثمانيّة الّتي وزّعت على الأمصار، كانت كلّها خالية عن الشّكل والنّقط، وكان العرب إذ ذاك يهتدون إلى النّطق السّليم بوسيلتين:

إحداهما ـ السّليقة العربيّة الأصيلة الّتي كانوا يتمتّعون بها، والأصالة اللّغويّة الّتي كانت فطرتهم مطبوعة عليها، فلم يكن لما عرف بعد ذلك باسم اللّحن أيّ سبيل إلى ألسنتهم، وليس لديهم أيّ فقر في فهم المعنى الصّحيح للّفظ من الألفاظ العربيّة أو في الشّكل السّليم للنّطق بها.

الثّانية ـ التّلقّي والمشافهة، وقد قلنا: إنّ القرآن كان يضبط ويحفظ، بكلّ من وسيلتي الكتاب والتّلقّي، فلا الكتابة وحدها كانت معتمدًا كافيًا لهم، ولا التّلقّي وحده كان أساسًا معتمدًا عندهم، بل الأمر إنّما يعتمد على كلا الوسيلتين.

فكان التّلقّي يزيد من وضوح الكتابة، ويزيل ما قد يتصوّر من اللّبس في النّطق ببعض الكلمات، كتلك الّتي تحتمل عددًا من وجوه الأداء والقراءة، بسبب عدم توفّر النَّقْط فيها. على أنّ رخصة النّطق بالأحرف السّبعة في أوّل عهد العرب بالقرآن ساهمت ـ باعتبارها وسيلة ثالثة ـ في تسهيل ضبط القرآن دراسةً وحفظًا، وأورثت طمأنينة بعدم الوقوع في أيّ لبس أو وهم عند النّطق بهذه الكلمات المحتملة.

وممّا لا ريب فيه أيضًا أنّ رسم المصاحف العُثمانيّة الّتي نسخت على هدي

الصُّحُف الأُولى، يقوم على إملاء خاصّ به في ذلك العصر وفيما بعده أيضًا. وإنّك لتجد في إملائه من أنواع الزّيادات والحذف للحروف والمدود وطريقة الرّسم، ما لم يكن معهودًا حتّى عند كثير من القبائل العربيّة إذ ذاك.

إلّا أنّه كان يتّفق في جملته مع الرّسم القُرَشيّ في ذلك الوقت، ومن هنا قال عُثمان للكاتبين: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في كلمة من كلمات القرآن، فاكتبوها بلسان قريش، فإنّ القرآن أُنزل بلسانهم[1] ... **[ثمّ ذكر في كيفيّة رسم «التّابوت» كما تقدّم عن السّيوطيّ في باب جمع القرآن ج /٣، فقال:]**

فقد علمت إذاً أنّ في الرّسم القرآنيّ في عهده الأوّل، ظاهرتين:

الظّاهرة الأُولى ـ أنّ له إملاءً خاصًّا به من حيث كيفيّة كتابة الهمزة مثلًا، أو الأحرف اليائيّة والواويّة ومن حيث الزّيادة والنّقص وما شابه ذلك.

الظّاهرة الثّانية ـ أنّه كان مجرّدًا عن الشَّكْل الّذي يوضّح إعرابه، وعن النَّقْط الّذي يميّز الأحرف المعجمة عن المهملة.

فأمّا الظّاهرة الأُولى: فقد استمرّت فيما بعد، ولم يطرأ عليها تغيير أو تحوير يذكر، فقد أخذ النّاس يعتبرون الرّسم القرآنيّ رسمًا معيّنًا خاصًّا به، ولم يجدوا ما يدعو إلى مدّ يد التّغيير إليه، بعد أن وصل إليهم بهذا الشّكل صورة طبق الأصل للكتابة المعتمدة الأُولى، بل لقد رأى العلماء أنّ الحيطة في حفظ القرآن تدعو إلى وجوب إبقائه على شكله الأوّل، وتحريم أو تكريه أيّ تطوير كتابيّ فيه، تطبيقًا للقاعدة الشّرعيّة الكبرى: سدّ الذّرائع ... **[ثمّ ذكر رواية أبي عمرو الدّانيّ عن أشْهَب، وقول أحمد بن حنبل كما تقدّم عن الزّركشيّ، فقال:]**

وليس يعنينا هنا أن نعرض لتحقيق الحكم الشّرعيّ في هذا الأمر، خصوصًا في مجالات التّعليم والتّدريس، إنّما الّذي نقصد إليه هو أن نتأمّل في مدى الحيطة والشّدّة العجيبتين اللّتين صينَ بهما القرآن خلال تاريخ وصوله إلينا.

---

١ ـ صحيح البخاريّ ٦: ٩٨.

أمّا الظّاهرة الثّانية: فقد دخلها التّطوير والتّحسين فيما بعد، كما نجد أثر ذلك في رسم المصاحف في عصرنا هذا.

وأصحّ ما قيل عن تاريخ أوّل طور تحسينيّ دخل رسم القرآن: إنّه كان في عهد التّابعين في منتصف القرن الأوّل للهجرة، وأصحّ ما قيل فيمن باشر ذلك: إنّه أبو الأسود الدُّؤليّ الّذي توفّي عام تسع وستّين. فقد أجمعت روايات الثّقات ـ كما يقول المرحوم مصطفى صادق الرّافعيّ ـ على أنّ أبا الأسود الدُّؤليّ هو أوّل من وضع النّحو بإشارة من عليّ بن أبي طالب عليه‌السلام.

ولعلّك تقول: فما علاقة وضع النّحو بتحسين رسم القرآن؟ وهل يلزم من أنّ أبا الأسود الدُّؤليّ هو الواضع للنّحو أن يكون هو أوّل مباشر لتحسين الرّسم القرآنيّ؟

والجواب: أنّ عامّة روايات هؤلاء الثّقات تتّفق على أنّ سبب وضعه النّحو هو ما رآه أو قيل له من شيوع اللّحن في قراءة القرآن، كما تتّفق معظم هذه الرّوايات ـ ومنها رواية أبي الطّيّب اللّغويّ وابن النّديم وابن عساكِر ـ على أنّ وضعه للنّحو كان مَصْحوبًا بتنقيط المُصْحَف [1].

ولعلّ الرّواية الّتي ساقها ابن خَلّكان تجمع القدر المشترك بين مختلف تلك الرّوايات، وإليك ما يقوله في ذلك: كان أبو الأسود الدُّؤليّ لا يخرج شيئًا أخذه من عليّ ابن أبي طالب عليه‌السلام إلى أحد (يقصد به الرّقعة الّتي كان قد أعطاه إيّاها وفيها قواعد أوّليّة للنّحو) حتّى بعث إليه زياد بن أبيه ـ والي العراق يومئذٍ ـ أن اعمل شيئًا يكون إمامًا ويعرف به كتاب الله عَزَّ وجَلَّ، فاستعفاه من ذلك، حتّى سمع أبو الأسود قارئًا يقرأ: «إنّ الله بريء من المشركين ورسولِه» بالكسر، فقال: ما ظننت أنّ أمر النّاس آل إلى هذا، ورجع إلى زياد فقال: أفعلُ ما أمر به الأمير، فليبغني كاتبًا لقنًا يفعل ما أقول له، فأُتي بكاتب من عبد القيس فلم يرضه، فأُتي بآخر، فقال له أبو الأسود: إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف، فانقط نقطة فوقه، وإن ضممت فمي فانقط بين يدي الحرف، وإن كسرت

---

١ ـ انظر: وفيات الأعيان ١: ٢٤٠، وانظر: كتاب «النّحو العربيّ» للأُستاذ الدّكتور مازن المبارك: ٢٩ ـ ١٠٠.

فاجعل النّقطة من تحت، ففعل ذلك[1].

فإذا تأمّلت في هذا الخبر ـ وهو كما قلت لك: قدر مشترك للرّوايات الّتي ساقها ابن عساكِر وابن النّديم وأبو الطّيّب اللّغويّ ـ علمت أنّ الّذي بدأ بتحسين رسم القرآن هو أبو الأسود الدُّؤليّ، وعلمت أنّ هذا التّحسين هو وضع النّقط للقرآن، وأنّه لم يكن يقصد به تمييز الحروف المهملة عن المعجمة كما هي وظيفة النّقط فيما نعلم، وإنّما كان يُراد به الشّكل الّذي يقوم مقام الفتح والكسر والضّمّ منعًا عن اللّحن في القراءة، وعلمت أيضًا أنّه إنّما وضع النّحو من حيث نقّط القرآن، وأنّ الّذي دفعه إلى وضع النّحو وتقعيد قواعده وإبراز الرّقعة الّتي كان قد أعطاه إيّاها عليّ بن أبي طالب، هو ما أفزعه من سماع اللّحن في تلاوة القرآن.

ولعلّك تسمع بعد هذا عن روايات تقول بأنّ يحيى بن يَعْمَر (ت: ١٢٩) هو أوّل من نقط القرآن، أو أنّ الّذي بدأ بذلك هو نصر بن عاصم اللّيثيّ (ت ٨٩). وهي في الحقيقة لا تنافي ما نقلناه، فقد كان كلٌّ من يحيى بن يَعْمَر ونَصْر بن عاصم تلميذين لأبي الأسود الدُّؤليّ، وقد كان يحيى بن يَعْمَر قاضيًا بمرو، فلعلّه عمد فنقط مُصْحَفه على نحو ما فعل أُستاذه، قبل أن يفعل ذلك هناك أحد غيره، وأمّا عمل نصر بن عاصم فهو في أغلب الظّنّ إنّما يعتبر طورًا آخر من التّحسين بعد العمل الّذي قام به أبو الأسود، تدلُّ على ذلك الرّواية الّتي ساقها ابن خَلّكان؛ إذ يقول: «ثمّ كثر التّصحيف وانتشر بالعراق، ففزع الحجّاج بن يوسف إلى كُتّابه، فسألهم أن يضعوا لهذه الحروف المشتبهة علامات، فيقال: إنّ نصر بن عاصم قام بذلك»[2]. فأنت ترى أنّ الحَجّاج إنّما أمر كُتّابه أن يعملوا شيئًا تتميّز به الحروف المشتبهة في القرآن، والحروف المشتبهة إنّما هي المهملة والمعجمة كالحاء والجيم والعين والغين. فيكون عمل نصر بن عاصم إن صحّت الرّواية تنقيطًا؛ لتمييز المتشابه من الحروف لا لضبط الشّكل والإعراب كما فعل أبو الأسود.

---

١ ـ وفيات الأعيان ٢٢: ٤٠.

٢ ـ انظر: وفيات الأعيان ١: ١٣٥.

ثمّ إنّ هذا التّحسين الّذي ذكرناه دخل طورًا ثانيًا، بل أخذ يتدرَّج في أطوار متلاحقة، لا يمكننا أن نضبط كلًّا منها بتاريخ دقيق صحيح، وأن ننسبه إلى شخص معيّن في رواية موثوقة.

ولكن ممّا لا شكّ فيه أنّ للحَجّاج عملًا عظيمًا في ذلك، بقطع النّظر عن تفاصيل ما قام أو أمر به كما يقول الدّكتور صُبحيّ الصّالح [1]. وممّا لا شكّ فيه أيضًا أنّ النَّقط والشَّكل تكامل وجودهما في القرآن على عهد الخليل بن أحمد (المتوفّى ١٧٠) عندما ألّف كتابه في النَّقط والشَّكل [2].

وظلّت الخطوات التّحسينيّة في رسم القرآن مطّردة إلى يومنا هذا، ابتغاء تحقيق المزيد من ضبطه وتسهيل قراءته، إلّا أنّ الظّاهرة الأُولى المتعلّقة بإملائه ظلّت ـ كما ترى ـ على الشّكل الّذي كتبت به الصُّحُف الأُولى والمصاحف العُثمانيّة.

ومن هذا الّذي ذكرناه يتّضح لك أنّ علم النّحو لم يقعد ويدوّن إلّا خدمة لضبط القرآن، كما قد رأيت، وستجد فيما بعد أنّ معظم العلوم العربيّة الأُخرى إنّما قامت لخدمة القرآن أو نبعت من مضمونه.

أمّا عن تاريخ طباعة القرآن، فيقول الدّكتور صُبحيّ الصّالح: قد ظهر القرآن مطبوعًا للمرّة الأُولى في البُنْدقيّة في حدود سنة ١٥٣٠، ولكنّ السّلطات الكنسيّة أصدرت أمرًا بإعدامه حال ظهوره. ثمّ ظهرت أوّل طباعة إسلاميّة خالصة للقرآن في سانت بترسبوغ بروسيا سنة ١٧٨٧. ثمّ عنيت الأستانة ابتداء من سنة ١٨٧٧ بهذا الأمر العظيم [3].

(٥٢ ـ ٥٧)

١ ـ انظر: كتاب مباحث في علوم القرآن: ٩٧.

٢ ـ وفيات الأعيان ١: ١٧٢.

٣ ـ مباحث في علوم القرآن: ١٠٣.

الفصل الأربعون

نصّ الصّغير (معاصر) في« دراسات قرآنيّة »

الرّسم القرآنيّ و آراء العلماء حوله

أمّا الرّسم المُصْحَفيّ الأوّل للقرآن ـ أعني كتابته على الكَتْبة الأُولى ـ فقد جاء دَوْر الحديث عنه ، وأوّل ما نفجأ به هو الهالة الكبرى من التّقديس لهذا الرّسم ، ممّا يضفي شيئًا كثيرًا من المغالاة الّتي لا مسوّغ إليها في أغلب الأحيان ، وإنّا وإن كنّا لا نعارض تبجيله والاعتداد به ، ولكنّنا نعارض الغلوّ في شأنه ، ويبدو أنّ هذا الغلوّ والتّقديس ـ وما صاحب ذلك من هالات ـ ما هو إلّا تعبير عمليّ عن احترام جيل الصّحابة الّذين كتبوا المُصْحَف عند توحيد القراءة ، وإن كانت تلك الكتابة مخالفة لأُصول المُصْحَف عند توحيد القراءة ، وإن كانت تلك الكتابة مخالفة لأُصول الإملاء وقواعد الخطّ : إذ الكتابة تصوير لنطق اللّفظ ، والعبرة بنطق ذلك اللّفظ لا بتصويره ، والتّطرّف في إضفاء صفة التّقديس على الكَتْبَة الأُولى ، لا يعضده دليل نصّيّ على الإطلاق .

وما قيل هنا وهناك من توقيف كتابة المُصْحَف لا يستند إلى أساس من نقل أو عقل أو كتاب ، وليس فيه ما هو مرفوع إلى الرّسول الأعظم ﷺ إجماعًا ، بل كان منسجمًا مع طبيعة ما يحسّن الكَتَبَة ، سواء أكان جنس ما يحسّنون ممتازًا ، أم هو ما تعارفوا عليه ، ممّا يؤدّي إلى النّطق الصّحيح بالكلمات والآيات ، وهو أمر يرجع إلى مدى الجهد الّذي بذله القدامى ، إملائيًّا وهجائيًّا في ضبط الرّسم ، وما من شكّ أن يحصل الاختلاف بين الكتبة بقدر تفاوت الضّبط فيما بينهم ، أو على نحو من اختلاف القبائل فيما تكتب ، ممّا طبع أثره على الاختلاف في الخطوط .

حينما جمع القرآن على لغة قريش ، ووحّدت القراءات على حرف معيّن ، حصل

جزء من هذا الاختلاف، فقد قال الزُّهريّ: «واختلفوا يومئذ في التّابوت والتّابوه، فقال النّفر القُرَشيّون: التّابوت، وقال زيد: التّابوه، فرفع اختلافهم إلى عُثمان، فقال: اكتبوه التّابوت، فإنّه بلسان قريش»[1]، وفي رواية مماثلة: «فإنّما أُنْزِل القرآن على لسان قريش» و أمّا ما ادّعاه ابن المبارك في نقله عن شيخه عبد العزيز الدّبّاغ أنّه قال ... [و ذكر كما تقدّم عن الزُّرقانيّ، ثمّ قال:] فهو كلام طويل عريض يشتمل على ادّعاءات وافتراضات لا نوافقه عليها من عدّة وجوهٍ:

الأوّل ـ أنّ الرّسم المُصْحَفيّ لم يرد فيه ولا حديث واحد عن النّبيّ ﷺ فكيف يكون توقيفيًّا، والنّبيّ أُمّيّ لا يقرأ ولا يكتب ولا يتهجّى، فكيف يتمّ هذا الغلوّ بشأنه، بادّعاء أنّ ما كتبوه كان بأمره، وهو تجاوز على مقام النّبيّ ﷺ أن يأمر بما يخطأ فيه و يصاب، هجاءً وإملاءً ممّا نعتبره دون أدنى ريب خارجًا عن توجيه النّبيّ ﷺ و توقيفه، لأنّه لا يحسن منه شيئًا؛ و أمّا ما ورد بالزّعم أنّ النّبيّ ﷺ قال لأحد كَتَبة الوحي: «أَلِقِ الدّواة ... [و ذكر كما تقدّم عن الزُّرقانيّ، ثمّ قال:] فموضوع لا أصل له، ويدلّ على وضعه و نحله كون النّبيّ ﷺ أُمّيًّا، فما أدراه بأُصول الخطّ؟ و ما هي معرفته بالحروف ومميّزات كتابتها و هو فاقد لأصل الصّنعة، و فاقد الشّيء لا يعطيه كما يقولون، و ليس في ذلك انتقاص للنّبيّ ﷺ و لا غضّ من منزلته، ولكنّ الحقيقة الّتي نطق بها القرآن في أكثر من موضع بأنّه أُمّيّ، و هذه الحقيقة صاحبت حياته كلّها، و هي ليست نقصًا في شأنه، بل اقتضتها الحكمة الآلهيّة، لدرء تخرّصات المشركين و ارتياب المبطلين، فهي كرامة لا منقصة، و تشريف لا تضعيف، و تكريم لا توهين.

لقد أُوتي النّبيّ ﷺ جوامع الكلم، و فصل الخطاب، و النّصّ المتقدّم لا ينسجم مع بلاغة النّبيّ ﷺ القوليّة، و لا يتّفق مع فصاحته المتناهية، فالصّنعة بادية على النّصّ، و التّكلّف بين السّمات عليه، و عدم ارتباطه فنّيًّا يبعده عن كلام أفصح من نطق بالضّاد، ثمّ ما هي علاقة الكتابة بوضع القلم على الأُذن اليُسرى؟ و هل يصدق أن يكون هذا الهراء من كلام الرّسول ﷺ؟ و أين هي المعاني الجامعة في هذا النّصّ الهزيل؟ و ما هو وجه

---

١ ـ ابن أبي داود، المصاحف: ١٩.

النّظم بين فقراته التّائهة ، و ما هو المراد منها ؟

الثّاني ـ لو كان رسم المُصْحَف توقيفيًّا ، لكانت خطوط كُتّاب الوحي واحـدة ، وليس الأمر كذلك ، فقد أُشير كثيرًا إلى اختلاف المرسوم منها في جملة من الرّوايات .

الثّالث ـ ليس في كتابة أيّ نصّ سرّ من الأسرار كما يدّعي، و أنّى توصل لذلك؟ وكيف يطلق الكلام جزافًا ؟ و هل هنالك من له أدنى مسكة من عقل ، أو أثارة من علم فيدّعي أنّ رسم المُصْحَف معجز كنظم القرآن ، و القرآن معجزة بتحدّيه و نظمه و حسن تأليفه ، و تفوّقه باستعاراته و مجازاته و كناياته ، و ارتباط كلّ ذلك بالكشف عن الغيب ، و التّحدّث عن المجهول ، و استقراء الأحداث ، و اشـتماله عـلى الإعـجاز التّشـريعيّ ـ مضافًا إلى الإعجاز البلاغيّ ـ الّذي لا يناسب البيئة الّتي نزل بها القرآن ، وتمكّنه بأسراره العلميّة و نظرياته الثّابتة ، القرآن معجز بصورته الفنّيّة الّتي اعتبرت اللّفظ حقيقة ، و المعنى حقيقة أُخرى ، و العلاقة القائمة بينهما حقيقة ثالثة ، و هل يقاس هذا بالخطّ والإملاء ؟ و ما إعجاز الخطّ و ما هي أسرار الإملاء ؟ حتّى لا تهتدي العقول إلى سرّ زيادة الألف في جملة من الكلمات و حذفها من كلمات أُخرى .

نعم ؛ السّرّ واضح ، و هو بكلّ بساطة و كلّ تواضع و كلّ موضوعيّة : خطأ الكاتبين ، و لا علاقة لخطأهم بالنّصّ ، فالنّصّ القرآنيّ مُتعبّد بتلاوته لا برسمه ، و لا يطالب الأوائل بأكثر من هذا الجهد في ضبط النّصّ القرآنيّ بعد أن ورد عن رسول الله ﷺ قوله : « نحن أُمّة أُمّيّة لا نكتب و لا نحسب » [1] . فكتابة المُصْحَف إذن كانت في ضوء ما ألّفوه من الهجاء و اعتادوه من الرّسم ، وذلك قُصارى جهدهم ، و ما ورد فيها من منافيات أُصول الخطّ ، لا يتعارض مع أُصول المعاني و مداليل الألفاظ ، فالإملاء لا يغيّر نطقًا ، و لا يحرّف معنًى .

الرّابع ـ ليس من المنطق العلميّ و لا من المنهج الموضوعيّ أن نقارن ـ و لو بوجه ضئيل ـ بين الرّسم المُصْحَفيّ الّذي كتبه بشر ، و بين أوائل السُّوَر القرآنيّة ذات الحروف المقطّعة الّتي قام الإجماع و التّواتر على أنّها من الوحي الإلهيّ و النّصّ القرآنيّ ، و للعلماء فيها آراء و اجتهادات ، و في مضامينها روايات و أخبار ، و في عرضها رموز و اشارات ،

---

١ ـ أبوشامة، المرشد الوجيز : ١٣٢ .

و ليس هذا موضع بحثها فلسنا بصددها ، إلّا أنّها من القرآن المعجز ، و ليس الرّسم المُصْحَفيّ من الإعجاز في شيء و إنّما هو يخضع لمدى ما يحسن الكاتب ، و أين التّحدّي من السّماء بالإعجاز إلى الصّنعة الأرضيّة الّتي تتفاوت جودةً و ضعفًا و إتقانًا .

و قد حقّق عبد الرّحمان بن خَلدون (ت : ٨٠٨ هـ) في قضيّة الرّسم القرآنيّ ، و ألقى مزيدًا من الأضواء الكاشفة ، على فكرة التّعصّب للرّسم العُثمانيّ ، و انتهى من فلسفة القول في الخطّ عند العرب بعامّة ، فقال : و كان خطّ العرب لأوّل الإسلام غير بالغ ... [و ذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال :]

و رأي ابن خَلدون واضح الأبعاد في إلقاء التّبعة على من يتصوّر أنّ الخطّ كمال مطلق في حدّ ذاته ، و إنّ فقدانه يشكل نقصًا جليًّا ، و عيبًا لا يطاق ، و صوّبوا في كتابته من أخطأ ، و ليس الأمر كذلك ، فالإخلال ببعض قواعد الخطّ ، و جملة من أُصول الإملاء ليس نقصًا بحقّهم ، بل هي الطّاقة و جهد المقدور ، و التّعظيم لمنزلة الصّحابة لا يعني أن نغضّ الطّرْف عن خطأ هجائيّ و أصل إملائيّ فمنزلتهم شيء ، و حقائق الأُمور شيء آخر ، و لهذا كان ابن خَلدون فيما قدّمه من رأي جريئًا في الحكم ، وسخيًّا في العرض ، و واقعيًّا في المبادرة .

هناك موقف للباقِلّانيّ (ت :٤٠٣ هـ) يتناسب مع الذّائقة الفطريّة ، لطبيعة الأشياء ، فما لم يفرض فيه أمر ، لا يستنبط منه حكم ، و ما لا وجه له لا يحدّد بوجهٍ مخصوصٍ لقد بيّن حقيقة هذا الأمر بقوله ...[و ذكر كما تقدّم عن المراغيّ، ثمّ قال :] .

و رأي الباقِلّانيّ قويّ الحجّة بجواز كتابة المُصْحَف بأيّ خطّ اتّفق ، يدلّ على ألفاظ القرآن و يفصح عن قراءته ، بدليل ثبوت كتابته بالحروف الكوفيّة ، و بالخطوط المُحْدثة ، و بالهجاء القديم ، و فيما بين ذلك .

و مع أصالة هذا الرّأي الّذي لم يتأثّر بميلٍ أو هوًى فقد تجد من يأتي بعده ، ويتّكأ على كثير من آرائه يخالفه جملةً و تفصيلًا ، دون دليل علميّ في الموضوع .

قال القَسْطلانيّ : (ت : ٩٢٣) و أكثر رسم المصاحف موافق لقواعد العربيّة ...[و ذكر كما تقدّم عنه ، ثمّ قال :] .

و القَسْطلانيّ يريد بتعبيره بأنّ أكثر رسم المصاحف موافق لقواعد الإملاء العربيّ، و أُصول الخطوط، و ما خرج عن ذلك يجب اتّباعه في نظره، و لا أعلم من أين استفاد وجوب اتّباع مرسوم هذه الخطوط، و الوقوف عند رسومها، و ما هي فلسفة حكمه من الأخطاء الإملائيّة، و ما غاب عنّا علمه من الاشتباهات الهجائيّة، و ليست تلك إلّا أُمور موهومة، دعا إليها الغلوّ الفاحش، و الطّيش في العاطفة، و هو نفسه يقول: « ثمّ إنّ الرّسم ينقسم إلى قياسيّ ... [و ذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:].

و هذا هو التّقسيم الصّحيح، و الرّسم المُصْحَفيّ اصطلاحيّ لا شكّ، تواضع عليه كَتَبة المصاحف الأُولى، و اشتمل على مخالفة الخطّ للّفظ، في وجوه البدليّة والزّيادة و النّقصان و الحذف و الفصل و الوصل، و كان ذلك شائعًا في جملة من الحروف، لا سيّما في إبدال الألف ياءً، و زيادة الألف بعد واو الجماعة الدّاخلة على بعض الأسماء، و حذفها بعد جملة من الأفعال في ذات المكان، و إثباتها لبعض الأفعال المعتلّة بالواو، و في إثبات الهمزة في الوصل حينًا، و حذفها حينًا آخر، و في ما فيه قراءتان و الرّسم على أحدهما، كما هو ملاحظ في جملة من خطوط الرّسم المُصْحَفيّ.

و قد حصر السّيوطيّ أمر الرّسم المُصْحَفيّ في الحذف، والزّيادة، و الهمز، و البدل، و الفصل، و ما فيه قراءتان فكتب بأحدهما [1].

و لا حرج مطلقًا في أن يكتب المُصْحَف كاتب، أو يطبعه طابع، بأيّ هجاءٍ شاء، مادام لا يخرج عن النّطق المطلوب، كما أنزله الله تعالى، و كما تنطق به العرب، إذ لا يختلف إثنان في أنّ المراد بالقرآن هو ألفاظه و معانيه، و مقاصده و مراميه، لا هجاؤه و رسمه و هيكله، و القرآن ما رسم بهذا الرّسم، و لا كتب بهذا الهجاء، إلّا لأنّه الهجاء المعروف المتداول في العصر الأوّل [2].

و ما القول بوجوب اتّباع الرّسم القديم، و عدم مخالفته و تعدّيه، إلّا نوع من أنواع التّزمّت الّذي لا يتّفق من النّهج العلميّ، والارتفاع بتقدير الأوائل من مستوى الاحترام

---

١ ـ الإتقان ٤: ١٤٧.

٢ ـ ابن الخطيب، الفرقان: ٨٤ و ما بعدها.

المناسب إلى مستوى التّقديس اللّامعقول ، و بهذا الملحظ فإنّنا لا نميل إلى ما قرّره البيهقيّ في « شُعَب الايمان » ... [و ذكر كما تقدّم عن الزّركشيّ] .

بل نذهب إلى جواز المخالفة ، و تيسير القرآن بالخطّ و الهجاء الّذي لا لبس فيه ، فلا يؤدّي إلى اختلاف ، و لا يؤول إلى إيهام ، و ليس في ذلك تحامل على السّلف ، فليس الخطّ و نقصانه ممّا يشكل استخفافًا بهم ، و لا هو يتنافى مع ورعهم و تقواهم ، و لا علاقة له بأنّهم أصدق لسانًا،و أعظم أمانةً،ما دام أنّ الخطوط لم تكن متكاملة المعالم في عهودهم.

يقول الأُستاذ أحمد حسن الزّيّات : « الغرض من كتابة القرآن : أن نقرأه صحيحًا لنحفظه صحيحًا ، فكيف نكتبه بالخطأ ، لنقرأه بالصّواب ؟ و ما الحكمة أن يقيّد كلام الله بخطّ لا يكتب به اليوم أيّ كتاب » [1] .

و لقد كان عزّ الدّين بن عبد السّلام جريئًا و محافظًا في وقت واحد بقوله ... [و ذكر كما تقدّم عن الزّركشيّ ، ثمّ قال:] فهو يدعو إلى تطوير الرّسم المُصْحَفيّ رفعًا لمشاكل القراءة عند المُحْدَثين ، و يدعو إلى الاحتفاظ بالرّسم العُثمانيّ كجزءٍ من التُّراث الّذي لا يترك حبًّا بالأقدمين .

و لقد أوضح السُّيوطيّ حقيقة مخالفة الخطّ المُصْحَفيّ في بعض الحروف لقواعد الخطّ العربيّ ... [و ذكر كما تقدّم عنه في ذيل عنوان « القاعدة العربيّة»، ثمّ قال :].

و أنّى كانت وجهة النّظر تجاه الرّسم المُصْحَفيّ ، فهي لا تعني شيئًا ذا أهمّيّة قصوى، لأنّها مسألة شكليّة لا تتعلّق بجوهر القرآن ، و لا تغيّر حقيقته ، لأنّ اختلاف بعض الخطوط لقواعد الهجاء لا يحلّ حرامًا و لا يحرّم حلالاً ، ليتحقّق بعد هذا كلّه التّأكيد الإلهيّ بحفظ القرآن ، سالمًا من التّحريف ، مصانًا عن الزّيف . (١٣٧ ـ ١٤٧)

---

١ ـ مجلّة الرّسالة المصريّة ، عدد ٨ يناير، ١٩٥٠ .

الفصل الحادي و الأربعون

نصّ الحسينيّ الجلاليّ (معاصر) في «دراسة حول القرآن الكريم»

الخطّ الّذي كتب به القرآن

كان الخطّ العربيّ معروفًا في المجتمع القرآنيّ، ومن هنا كثرت الإشارات في القرآن الكريم إلى ما يفتقر إلى الخطّ، من القراءة والقلم والصُّحُف والقرطاس والمداد والسّجلّ والكتاب في آيات كثيرة. والجاهليّة الّتي عرف العرب بها لم تكن الجهل بالخطّ فقط، وإنّما الجهل في السّلوك والعقيدة والعادات الاجتماعيّة وتضاربت الآراء والرّوايات في نشأة الخطّ العربيّ.

قال ابن النّديم (ت ٣٨٠هـ): «اختلف النّاس في أوّل من وضع الخطّ العربيّ...
[وذكركما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

ويكشف عن ذلك رواية ابن هشام (ت ٢١٣ هـ) في حكاية عبد المطّلب بن هاشم جدّ النّبيّ ﷺ أنّه قال لولده: «ليأخذ كلّ رجل منكم قدحًا ثمّ يكتب فيه اسمه ثمّ ائتوني، ففعلوا ثمّ أتوه»[١].

وعليه كان عبد المطّلب جدّ النّبيّ ﷺ (المتوفّى بعد عام الفيل بثماني سنوات ٥٧١م) عارفًا بالكتابة وأولاده يحسنونها. وليس هذا غريبًا، فقد كان والد عبد المطّلب هاشم كما تقول السّيرة: «أوّل من سنّ الرحلتين لقريش: رحلتي الشّتاء والصّيف»[٢]. وهما رحلتان رحلة الشّتاء إلى اليمن، ورحلة الصّيف إلى الشّام، وطبيعيّ الرّحلة إلى

---

١ ـ السّيرة لابن هِشام ١: ١٥١ ـ ١٥٢.

٢ ـ نفس المصدر ١: ١٣٦.

المُدُن المتحضّرة يفرض التّأثّر بحضارتها، والخطّ من أهمّ معالم الحضارة.

وشيوع المفردات المتقدّمة القرآنيّة حول الكتاب والكتابة يدلّ على تقدّم الكتابة العربيّة، وتنافي الرّوايات القائلة بأنّ الخطّ العربيّ حصل بجيل واحد أو جيلين قبل عصر النّبيّ ﷺ، منها رواية السِّجِستانيّ (ت ٣١٦هـ) ... **[ثمّ ذكر رواية الشّعبيّ ورواية هِشام بن محمّد بن السّائب الكلبيّ، كما تقدّم عن السِّجِستانيّ، وذكر بعدها قول ابن خلدون، كما تقدّم عنه. ثمّ قال:]**

وطبيعيّ أنّ الكتابة تطوّرت في عصر النّبيّ ﷺ تطوّرًا ملموسًا على أثر الحاجة الماسّة في عقود الصّلح والمراسلات بحكم الظّروف المتطوّرة، كما يكشف عن ذلك النّصّ القرآنيّ: ﴿ يَاءَيُّهَا الَّذِينَ اٰمَنُوا اِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ اِلَى اَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ ﴾[1] فلو لم تكن الكتابة منتشرة، لما كان للأمر به موردًا.

والنّبيّ نفسه أكّد الكتابة قولًا بقوله: «قيّدوا العلم بالكتاب»[2] وتقريرًا حيث كتبت رسائل إلى حكّام وقته يدعوهم إلى الإسلام ختمها بخاتمه، منها رسالته إلى المُقوقَس حاكم مصر، وجعل الفداء لأسرى بدر من قريش أن يعلّم كلّ منهم عشرين من المسلمين القراءة والكتابة[3].

كما تكشف عن تطوّر كتابة بعض الخطوط المنسوبة، منها: الرّسالة إلى المُقُوقَس عظيم القِبْط المحفوظة في مَتحف طوبقابو سراي في إستانبول، وقد عثر عليها في أحد أديرة مصر قرب أخميم عام ١٨٥٠م، قياسها ٥ ـ ٤٢ × ٣ سم[4].

لاحظت الباحثة الجبوريّ: «أنّ في هذه الوثيقة كثيرًا من الأخطاء الإملائيّة أيضًا وكلمات لا يمكن قراءتها، ولولا أنّ نصّها قد روي كثيرًا في المصادر التّاريخيّة، لما

---

١ ـ البقرة / ٢٨٢.

٢ ـ صبح الأعشى ١: ٣.

٣ ـ طبقات ابن سعد ٢: ١٤.

٤ ـ أصل الخطّ العربيّ وتطوّره: ٩٠.

استطاع أحد أن يقرأ إلّا جزءًا يسيرًا منها».

وممّا قالت: «ولا نجد في الواضح من حروفها اختلافًا بيّنًا لما كان مألوفًا حول تلك الفترة الزّمنيّة، غير أنّ تباينًا في طريقة كتابة بعض الكلمات والّتي منها كلمة (الكتاب) الّتي جاءت مغايرة لما هو مألوف آنذاك بإسقاط حرف الألف الوسطى، كما هو الأمر مثلًا في كلمة (الكتب) في شاهد قبر ٣١هـ.

وممّا تجدر الإشارة إليه أيضًا عدم تناسب المسافات بين حروف بعض الكلمات وبين المسافات الممزّقة الّتي تتخلّل تلك الوثيقة. والمثال على ذلك ما نجده من مسافة كبيرة بين حرف الكاف في كلمة (يدعوك) وبين حرف الواو من الكلمة نفسها؛ بحيث لم يكن هناك تأثير في التّمزيق بين الحرفين. وكذا الحال بين كلمتي (بدعاية) و(الإسلام)، وكذلك بين الكاف في كلمة (أجرك) والجيم منها، حيث اعتبرت مسافة التّمزيق لحرف الرّاء فقط. كما أنّ ارتفاع كلمة (بينكم) عن مستوى حرف الواو يصوّر لنا أنّه قد حدث بسبب وجود التّمزيق[1].

وكتاب النّبيّ ﷺ هذا كتبه أحد كُتّابه سنة ٦٢٧، وأرسله مع حاطب بن أبي بَلتعة إلى المُقوقَس عظيم الأقباط في الإسكندريّة.

عثر عليه فرنسيّ يُدعى «بارسيلميه» في كنيسة أخميم بمصر سنة ١٨٥٠م ملصوقًا على غلاف إنجيل قِبطيّ قديم. ولما تبيّن له أنّ هذه الرّسالة تخصّ النّبيّ محمّد ﷺ قدّمها للسّلطان عبد المجيد العُثمانيّ الّذي أمر بحفظها داخل إطار ذهبيّ، ووضع بداخل صندوقه من الذّهب الخالص المزخرف بأروع الزّخارف. (١٢٨ ـ ١٣٠)

رسم المُصْحَف الإمام

لم تخضع كتابة المُصْحَف لقواعد ثابتة، وكان الطّريق الوحيد لتعلّمها القراءة على

---

١ ـ نفس المصدر: ٩١.

المشايخ جيلًا بعد جيلٍ. وأفرد الدّانيّ (ت ٤٤٤هـ) كتابه: «المقنع في رسم القرآن»، وقد وصف أبو زيتجار الرّسم بقوله: «الرّسم بمعنى المرسوم في اللّغة الأثر، فهو مصدر أريد به اسم المفعول ويترادف مع الخطّ إلى قوله: والاصطلاحيّ، وهو المعروف بالعُثمانيّ، علم يعرف به مخالفة المصاحف العُثمانيّة لأُصول الرّسم القياسيّ وموضوعه حروف المصاحف من حيث ما يعرض لها من الحذف والإثبات والزّيادة والنّقيصة والفصل والوصل ونحو ذلك»[1].

توقيفيّة رسم المُصْحَف

اختلف الأعلام في أنّ رسم المُصْحَف أهو توقيفيّ؟ بمعنى أنّه لا يجوز كتابة المُصْحَف بغير هذا الرّسم،أو أنّه غير توقيفيّ... [ثمّ ذكر قول الزّركشيّ ،كما تقدّم عنه، فقال:]

وتطرّف في الموضوع الشّنقيطيّ (١٣٦٣هـ)، حيث قال: «إنّ الكلام القديم سرًّا وللكتابة دخلًا في ذلك، فمن كتبه بحاله فقد أدّاه بجميع أسراره، وإلّا فقد نقص من سرّه وجاء بكلمات من تلقاء نفسه. والّذي حملنا على هذا أنّ جماعة من العلماء ترخّصوا في الرّسم وقالوا: إنّه اصطلاحيّ، ولذلك لا يجب أن يكون محصورًا على حدّ مخصوص، بل يجوز كتبه على كلّ وجه سهل وبالهجاء الأوّل والمحدث بعده؛ لأنّ الخطوط علامات تجري مجرى الرّموز والإشارات، فكلّ رسم دلّ على كلمة صحّ كتبها به، وهذا غلط فاحش لما علمت، ولكنّ خطّه معجز لم تهتدِ إليه عقول العرب»[2].

وزاد الشّنقيطيّ (ت١٣٦٣هـ): «المراد بخطّ المصاحف هو الخطّ الّذي أجمع الصّحابة عليه ـ كما ذكره [ابن] الجَزَريّ في «النّشر» وكذا غيره ـ لا ما طبع بالمطابع الإستانبوليّة أو غيرها، بل أكثرها مخالف لرسمِ المصاحف العُثمانيّة، لا سيّما في حذف الألفات المتوسّطة مثلًا ونحوها، فلا تكاد تجد ألفًا محذوفًا فيها نحو «العٰلمين» و«مسلمٰت» وشبههما، مع تصريح أهل القرآن كافّة بحذفهما ونحوهما وإجماعهم على

---

١ ـ لطائف البيان ١: ١٢ ـ ١٣.

٢ ـ إيقاظ الأعلام: ٣٧.

حذف نحو ذلك[1].

أقول: «ليت شعري إذا كان رسم ما طبع مخالفًا لرسم المصاحف العُثمانيّة، فما هي المصاحف العُثمانيّة إذاً»؟

قال ابن الجَزَريّ في أبواب الهجاء من كتب العربيّة: «وأكثر خطّ المصاحف موافق لتلك القوانين ... [**و ذكر كما تقدّم عنه عن الدّانيّ في «المقنع» ثمّ ذكر قول الأردكانيّ صاحب الخزانة عن الكسائيّ كما تقدّم عن النّائطيّ**].

وتناول الزّركشيّ (ت٧٩٧هـ) بالتّفصيل موارد الخلاف، وحاول ـ وأحيانًا بتعسّف ـ أن يسندها إلى حكم خفيّة وأسرار بهيّة، تصدّى لها أبو العبّاس المراكشيّ الشّهير بابن البنّاء (ت ٧٢١هـ)، وبيّن أنّ هذه الأحرف إنّما اختلف حالها بحسب اختلاف معانيها[2].

وعلى النّقيض من ذلك يرى الدّانيّ أنّ الرّسم وحده هو السّبب للحن في قراءة القرآن، قال: «وجهه أن يكون عُثمان أراد باللّحن المذكور [**و ذكر كما تقدّم عنه ثمّ قال:**]

وأحسن استدلال على أنّ الرّسم ليس توقيفيًّا ما ذكره ابن خَلْدون (م٨٠٦)...[**ثمّ ذكر قوله كما تقدّم عنه، فقال:**]

وأفضل دليل على أنّ الرّسم ليس توقيفيًّا ما حصل من الاختلاف بين الصّحابة في رسم القرآن في عهد عُثمان في كتابة (التّابوت) و(التّابوه)، فلو كان توقيفيًّا لما حصل هذا الاختلاف.

قال الدّانيّ: «عن ابن شِهاب قال: اختلفوا يومئذٍ في «التّابوت»، فقال زيد بن ثابت: «التّابوه»، وقال ابن الزُّبَير وسعيد وعبد الرّحمان: «التّباوت»، فرفعوا اختلافهم إلى عُثمان ﵁، فقال عُثمان: اكتبوه «التّابوت» فإنّه لسان قريش»[3].

---

١ ـ نفس المصدر: ١٧.

٢ ـ البرهان ١: ٣٨٠.

٣ ـ المقنع: ١٢١.

وقد وردت كلمة «التّابوت» في القرآن مرّتين هما:

١ ـ ﴿ إِنَّ ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ ﴾[١].

٢ ـ ﴿ أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِى ٱلتَّابُوتِ ﴾[٢].

وعليه؛ الاختلاف في كتابة المُصْحَف من اللّجنة المكـلّفة بكـتابة المُـصْحَف لم تحصل إلّا في هذه الكلمة وحدها، وفي كتابتها بتاء طويلة أو مربوطة. وهذا الاختلاف غريب، حيث إنّ زيد بن ثابت الّذي كان يرى كتابتها (التّابوه) كان هو بنفسه قد كـتب للخليفة أبي بكر مُصْحَفه، وأنّه كان قد كتب الكلمة كذلك، ممّا يظهر اعتماد أبي بكر عليه اعتمادًا مطلقًا، وأنّ تلك الصُّحُف نفسها كانت مصدرًا للّجنة في عهد عُثمان. فالاختلاف إذن جاء من قبل أعضاء اللَّجنة من قريش الّذين رفضوا الانصياع لغـير كـتابة قـريش المتمثّل في زيد الأنصاريّ، وأنّ الخليفة عُثمان ﷺ رجّح جانب قريش؛ لأنّ النّبيّ منهم والقرآن نزل بلغتهم. وأيضًا يبقى السّؤال: لماذا لم يحصل هذا الاخـتلاف فـي كـلمات مشابهة في التّاء المربوطة والطّويلة ككلمة (نعمت) و(نـعمة) مـع أنّ مـواردهـا كـثيرة في القرآن؟

ومنه يعلم أنّ الخطّ في غير كلمة (تابوت) كانت تـابعة لرسـم قـريش، وعـليه المُصْحَف الإمام كلّه على رسم قريش، وقد خالف المُصْحَف الإمام مقاييس رسم الكتابة في عصر الصّحابة، وحافظ المسلمون على هذه الخطوط كما هي بالرّغم من تطوّر قواعد الرّسم في الأجيال المتعاقبة.

كما أنّ محاولات لتصحيح رسم القرآن حصلت في بداية التّاريخ الإسلاميّ، كما تسجّله رواية السِّجستانيّ (ت٣١٦هـ) عن ابن زياد (ت٥٣هـ)، قال: «حدّثني يـزيد الفارسيّ، قال: زاد عبيد الله بن زياد في المـصحف ألفَـيْ حـرف... **[وذكـر كـما تـقدّم عنه ثمّ قال:]**

---

١ ـ البقرة / ٢٤٨.

٢ ـ طه / ٣٩.

ويظهر من هذه الرّواية أنّ عذر يزيد الفارسيّ إنّما هو شيوع هذا النّوع في رسم الخطّ في البَصْرة، ولا نجد كلمة (كانوا) بدون الألف في القرآن الكريم اليوم. ولا تزال الآراء في رسم المُصْحَف تدور بين المنع والضّرورة.

وأصدر رئيس لَجْنة الفتوى بالأزهر محمّد عبد اللّطيف الفحّام بتاريخ ٥ ذي الحجّة ١٣٥٥ هـ فتوىً تعتبر رأيًا وسطًا في حلّ المشكلة، جاء فيها ما نصّه: «أن ينبّه في ذيل كلّ صفحة على ما يكون فيها من الكلمات المخالفة للرّسم المعروف» [**يراجع مجلّة الأزهر، عدد صَفَرْ ١٣٦٨ه تحت عنوان تقرير من كتاب «الفرقان» ص: ١٩٢. ويراجع «المُصْحَف المرتّل، الجمع الصّوتيّ الأوّل» لبيب سعيد، ص: ٣٨٦**].

ويظهر أنّه على أثر هذه الفتوى قام الشّيخ عبد الجليل عيسى بطبع المُصْحَف الميسّر عام ١٣٨١ه، فوضع لكلّ كلمة في القرآن الكريم تخالف الرّسم المعتاد رقمًا، ثمّ وضع معادل الرّقم في هامش أسفل الصّفحة بالرّسم المعتاد [**راجع: الطّبعة السّادسة، ١٣٩٤ه، دار الفكر ـ بيروت**].

وهذه الفتوى الّتي قدّمتها اللّجنة وإن كانت اقتراحًا قابلًا للتّطبيق في أكثر المواضع في القرآن الكريم كما في: كُتُبًا / كتابًا ٣ / ٨٤٥، ثلثة / ثلاثة ٢ / ١٩٦، إسرائل / إسرائيل ٢ / ٤.

ولكنّ المشكلة في بعضها الآخر لا تحلّ إلّا بالدّراسة عند الشّيوخ المهرة، كما في الأمثلة التّالية... [**ثمّ ذكر تلك الأمثلة، و إن شئت فراجع**]

اختلاف رسم الكلمات في المُصْحَف

ويختلف رسم كلمة واحدة في المُصْحَف عن رسم الكلمة نفسها في آيات أُخرى، وحيث إنّ المصاحف تختلف في ذلك، إليك بعض الأمثلة من المُصْحَف الأميريّ المطبوع في القاهرة سنة ١٣٣٧ هـ، والّتي عليها المعوّل في ما تأخّر من طبعات المُصْحَف:

١ ـ بسم الله الرّحمن الرّحيم، الرّسم يخالف قوله: ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴾ [العلق / ١]. ﴿ فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ﴾ [الواقعة / ٩٦، الحاقّة / ٥٢].

٢ ـ ﴿ قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ﴾ [الأعراف / ١٥٠]، والرّسم يخالف قوله: ﴿ قَالَ يَبْنَؤُمَّ

لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِى﴾ [طه / ٩٤].

٣ ـ ﴿وَجَنَّـٰتٌ مِّنْ أَعْنَـٰبٍ﴾ [الرّعد / ٤]، والرّسم يخالف قوله: ﴿مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ﴾ [البقرة / ٢٦٦].

٤ ـ ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾ [النّساء / ١٢٨] والرّسم يخالف قوله: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾ [آل عمران / ٣٥].

٥ ـ ﴿لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَـٰتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام / ١٠٠]، والرّسم يخالف قوله: ﴿مَا لَنَا فِى بَنَاتِكَ مِنْ حَقٍّ﴾ [هود / ٧٩].

٦ ـ ﴿وَٱخْشَوْنِى﴾ [البقرة / ١٥٠]، والرّسم يخالف قوله: ﴿فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ﴾ [المائدة / ٤٤].

٧ ـ ﴿صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَا﴾ [الصّافّات / ١٠٥]، الرّسم يخالف قوله: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف / ٤٣].

٨ ـ ﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِى عَن شَىْءٍ﴾ [الكهف / ٧٠]، الرّسم يخالف قوله: ﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [هود / ٤٦].

٩ ـ ﴿سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ﴾ [الإسراء / ٤٣]، الرّسم يخالف قوله: ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّى﴾ [الإسراء / ٩٣].

١٠ ـ ﴿وَٱلَّذِينَ سَعَوْا۟ فِىٓ ءَايَـٰتِنَا مُعَـٰجِزِينَ﴾ [الحجّ / ٥١]، الرّسم يخالف قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ سَعَوْ فِىٓ ءَايَـٰتِنَا مُعَـٰجِزِينَ﴾ [سبأ / ٥].

١١ ـ ﴿سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا﴾ [الإسراء / ٧٧]، الرّسم يخالف قوله: ﴿فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الأنفال / ٣٨].

١٢ ـ ﴿سُوٓءًا﴾ [يوف / ٢٥]، الرّسم يخالف قوله: ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ [الرّوم / ١٠].

١٣ ـ ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَـٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ﴾ [البقرة / ٣٥]، الرّسم يخالف قوله: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ﴾ [الدّخان / ٤٣].

١٤ ـ ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة / ١٦١]، الرّسم يخالف قوله: ﴿فَنَجْعَل

لَعْنَتَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران / ٦١].

١٥ ـ ﴿نِعْمَةَ ٱللَّهِ مِنۢ﴾ [البقرة / ٢١١]، الرّسم يخالف قوله: ﴿وَٱذْكُرُوا نِعْمَتَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة / ٢٣١].

١٦ ـ ﴿هُدًى وَرَحْمَةً﴾ [الأعراف / ٥٢]، الرّسم يخالف قوله: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [الأعراف / ٥٦].

١٧ ـ ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾ [البقرة / ٢١]، الرّسم يخالف قوله: ﴿وَقَالُوا يَـٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ ٱدْعُ لَنَا﴾ [الزّخرف / ٤٩].

١٨ ـ ﴿أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِن مَّنِيٍّ يُمْنَىٰ﴾ [القيامة / ٣٧]، الرّسم يخالف قوله: ﴿ءَايَـٰتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [المؤمنون / ٦٦].

١٩ ـ ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓا إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَـٰمِ﴾ [يونس / ٢٥]، الرّسم يخالف قوله: ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَـٰنُ بِالشَّرِّ﴾ [الإسراء / ١١].

وقد حصل الاختلاف في الرّسم في آية واحدة صدرًا وذيلًا، وذلك في قوله تعالى: ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا كِتَـٰبِيَهْ * إِنِّى ظَنَنتُ أَنِّى مُلَـٰقٍ حِسَابِيَهْ﴾ [الحاقّة / ١٩، ٢٠].

فقد ورد الرّسم في كتابة (كتابيه) بدون ألف، و(حسابيه) مع الألف ممّا لا فارق بينهما، ويكفي هذا في الدّلالة على ضرورة توحيد رسم الخطّ في أقدس نصّ في الإسلام قبل أن تتطرّق أيادٍ غير مؤمنة بهذه القدسيّة، وتحقّق ما ينبغي للمسلمين أن يحقّقوه بأنفسهم. وإليك جدولاً بما وقفت عليه من اختلاف رسم المُصْحَف الإمام:

رسم المُصْحَف الإمام

ولم يختلف الإملاء في رسم المُصْحَف مع الإملاء المرسوم اليوم، إلّا في هذه الموارد الّتي استقصاها أحمد عزّة البغداديّ (ت ١٣٥٢ هـ)، فبلغت ١٨٧ موردًا في رسالة مفردة بعنوان البيان المفيد. وإليك ملخّص ما استقصاه مقارناً بالرّسم اليوم مع الإشارة إلى السّورة والآية:

[رسم خطّ الآيات في السُّوَر]

الرّقم	البقرة (٢)	الآية
١	لِلْمَلٰئِكَةِ / لِلْمَلَائِكَةِ	٣٠
٢	إِسْرَائِلَ / إِسْرَائِيل	٤٠
٣	بَاؤُ / بَاؤُوا	٦١
٤	اَلْئٰنَ / الْآنَ	٧١
٥	فَادّٰرَءْتُم / فَادَّرَأْتُمْ	٧٢
٦	فَبَاؤُ / فَبَاؤُوا	٩٠
٧	إِشْتَرٰيهُ / اشْتَرَاهُ	١٠٢
٨	عَفَا / عَفٰى	١٨٧
٩	ثَلٰثة / ثَلَاثة	١٩٦
١٠	رَحْمَت / رحمة	٢١٨
١١	فَاؤُ / فَاءُوا	٢٢٦
١٢	نعمت / نعمة	٢٣١
١٣	اصطفٰيه / اصطفاه	٢٤٧
١٤	جزءًا / جزءً	٢٦٠
١٥	الرّبٰوا / الرّبا	٢٧٥
١٦	تسئموا / تسأموا	٢٨٥

الرّقم	آل عمران (٣)	الآية
١٧	امرأت / امرأة	٣٥
١٨	دعا / دعى	٣٨
١٩	لعنت / لعنة	٦١
٢٠	نعمت / نعمة	١٠٣
٢١	وباؤ / وباؤا	١١٢
٢٢	كتٰبا / كتابا	١٤٥
٢٣	عفا / عفٰى	١٥٢
٢٤	عفا / عفى	١٥٥
٢٥	مأوٰيه / مأواه	١٦٢
٢٦	جاؤ / جاؤا	١٨٤

الرّقم	النّساء (٤)	الآية
٢٧	آتو / اتوا	٢
٢٨	سوءَ / سوأَ	١١٠
٢٩	بريًّا / بريئًا	١١٢
٣٠	سوءَ / سوأَ	١٢٣
٣١	يستهزأُ / يستهزأُ	١٤٠
٣٢	امرؤا / امرءًا	١٧٦

الرّقم	المائدة (٥)	الآية
٣٣	نعمت / نعمة	٧
٣٤	تَبُوأ / تُبوء	٢٩
٣٥	جزؤا / جزاء	٢٩
٣٦	جزٰؤا / جزاء	٣٣

الرّقم	الأنعام (٦)	الآية
٣٧	انبؤءا / انباء	٥
٣٨	نبائ / نباء	٣٤
٣٩	اتيٰكم / اتاكم	٤٧
٤٠	بالغَدٰوة / بالغداة	٥٢
٤١	شفعائكم / شفعاءكم	٩٤
٤٢	شركٰؤا / شركاء	٩٤
٤٣	كلمت / كلمة	١١٥

الرّقم	الأعراف (٧)	الآية
٤٤	رحمت / رحمة	٥٦
٤٥	جاؤ / جاؤا	١١٦
٤٦	كلمت / كلمة	١٣٧
٤٧	نباَ / نَبَأ	١٧٥

الرّقم	الأنفال (٨)	الآية
٤٨	سُنّت / سُنّة	٣٨

الرّقم	التّوبة (٩)	الآية
٤٩	عفا / عفى	٤٣

الرّقم	يونس (١٠)	الآية
٥٠	يبدؤا / يبدئ	٤
٥١	تلقائي / تلقاء	١٥
٥٢	كلمت / كلمة	٣٣
٥٣	يبدؤا / يبدئ	٣٤
٥٤	كلمت / كلمة	٩٦

الرّقم	هود (١١)	الآية
٥٥	رحمت / رحمة	٧٣
٥٦	بقيّت / بقيّة	٨٦
٥٧	نشٰؤا / نشاء	٨٧

الرّقم	يوسف (١٢)	الآية
٥٨	قرءانًا / قرآنًا	٢
٥٩	رُءياك / رُؤياك	٥
٦٠	غيابت / غيابة	١٠
٦١	غيابت / غيابة	١٥
٦٢	جاؤ / جاؤا	١٦
٦٣	جاؤ / جاؤا	١٨
٦٤	لدا / لدى	٢٥
٦٥	سوءًا / سوأً	٢٥
٦٦	امرأت / امرأة	٣٠
٦٧	فتٰيها / فتاها	٣٠
٦٨	رءياي / رؤياي	٤٣
٦٩	للرّءيا / للرّؤيا	٤٣

الرّقم		الآية
٧٠	نجا / نجّى	٤٥
٧١	امرأت / امرأة	٥١
٧٢	الٰن / الآن	٥١
٧٣	تفتؤأ / تفتأ	٨٥
٧٤	رُءياي / رُؤْياي	١٠٠

الرّقم	الرّعد (١٣)	الآية
٧٥	سوءًا / سوء	١١

الرّقم	إبراهيم (١٤)	الآية
٧٦	نبؤا / نبأ	٩
٧٧	الضّعفـؤا / الضّعفاءُ	٢١
٧٨	نعمت / نعمة	٢٨
٧٩	نعمت / نعمة	٣٤

الرّقم	النّحل (١٦)	الآية
٨٠	دفٔ / دفء	٥
٨١	تجـٔرون / تجأرون	٥٣
٨٢	بنعمت / بنعمة	٧٢
٨٣	نعمت / نعمة	٨٣
٨٤	ايتائ / ايتاء	٩٠
٨٥	نعمت / نعمة	١٠٤

الرّقم	الإسراء (١٧)	الآية
٨٦	الأقصا / الأقصىٰ	١
٨٧	الرُّءيا / الرُّؤْيا	٦٠

الرّقم	الكهف (١٨)	الآية
٨٨	ندعوا / ندعو	١٤
٨٩	الهًا / الاه	١٤
٩٠	لشائْء / لشيء	٢٣

الرّقم	مريم (١٩)	الآية
٩١	رحمت / رحمة	٢

الرّقم	طه (٢٠)	الآية
٩٢	اتوكّؤا / اتوكّأُ	١٨
٩٣	جزاؤا / جزاء	٧٦
٩٤	يا بنؤمّ / يا ابن أُمّ	٩٤
٩٥	تظمؤا / تضمأ	١٩
٩٦	آنائ / آناء	١٣٠
٩٧	الّيل / اللّيل	١٣٠

الرّقم	المؤمنون (٢٣)	الآية
٩٨	الملؤا / الملأ	٢٤
٩٩	نحيا / نحيٰ	٣٧

١٠٠	يجـئرون / يجأرون	٦٤
١٠١	تجـئروا / تجأروا	٦٥

الرّقم	النّور (٢٤)	الآية
١٠٢	لعنت / لعنة	٧
١٠٣	يدرؤا / يدرأ	٨
١٠٤	جاؤ / جاؤا	١١
١٠٥	جاؤ / جاؤا	١٣
١٠٦	أيّه / أيّها	٣١

الرّقم	الفرقان (٢٥)	الآية
١٠٧	جاؤ / جاؤا	٤
١٠٨	يعبؤا / يعبأ	٧٧

الرّقم	الشّعراء (٢٦)	الآية
١٠٩	انبؤا / أنباء	٦
١١٠	قالو / قالوا	٧٤
١١١	لئيكة / الأيكة	١٧٦
١١٢	علمٰؤا / علماء	١٩٧

الرّقم	النّمل (٢٧)	الآية
١١٣	لا اذبحنّه / لأذبحنّه	٢١
١١٤	الخبء / الخبأ	٢٥
١١٥	الملؤا / الملأ	٢٩
١١٦	الملؤا / الملأ	٣٢
١١٧	الملؤا / الملأ	٣٨
١١٨	يبدؤا / يبدئ	٦٤
١١٩	جاؤ / جاؤا	٨٤

الرّقم	القصص (٢٨)	الآية
١٢٠	اقصا / اقصٰى	٢٠
١٢١	شركاءي / شركائي	٦٢

الرّقم	العنكبوت (٢٩)	الآية
١٢٢	يُبدئ / يُبدي	١٩

الرّقم	الرّوم (٣٠)	الآية
١٢٣	بلقائ / بلقاء	٨
١٢٤	السّوأى / السّوءَا	١٠
١٢٥	يبدؤا / يبدئ	١١
١٢٦	شفعٰؤا / شفعاء	١٣
١٢٧	لقائ / لقاء	١٦
١٢٨	يبدؤا / يبدئ	٢٧
١٢٩	رحمت / رحمة	٥٠

الرّقم	لقمان (٣١)	الآية
١٣٠	بنعمت / بنعمة	٣١

الرّقم	سبأ (٣٤)	الآية
١٣١	يبدى / يبدئ	٤٩

الرّقم	فاطر (٣٥)	الآية
١٣٢	نعمت / نعمة	٣
١٣٣	العلمٰؤا / العلماء	٢٨
١٣٤	بيّنت / بيّنة	٤٠
١٣٥	سُنّت / سُنّة	٤٣
١٣٦	سُنّت / سُنّة	٤٣

الرّقم	يسٓ (٣٦)	الآية
١٣٧	اقصا / اقصى	٢٠

الرّقم	الصّافّات (٣٧)	الآية
١٣٨	لا إلى / لالى	٦٨
١٣٩	الرُّءيا / الرُّؤيا	١٠٥
١٤٠	البلٰؤا / البلاء	١٠٦

الرّقم	صٓ (٣٨)	الآية
١٤١	لْـَٔيكة / الأيكة	١٣
١٤٢	نبؤا / نبأُ	٢١
١٤٣	نبؤا / نبأُ	٦٧

الرّقم	الزّمر (٣٩)	الآية
١٤٤	جزٰؤا / جزاء	٣٤

الرّقم	المؤمن (٤٠)	الآية
١٤٥	كلمت /كلمة	٦
١٤٦	النّجٰوة / النّجاة	٤١
١٤٧	الضُّعفٰؤا / الضّعفاء	٤٧
١٤٨	دعٰؤا / دعاء	٥٠
١٤٩	سُنّت / سُنّة	٨٥

الرّقم	العنكبوت (٣٣)	الآية
١٥٠	سيء / سيأ	٤٩

الرّقم	الشُّورى (٤٢)	الآية
١٥١	شركٰؤا / شركاء	٢١
١٥٢	جزٰؤا / جزاء	٤٠
١٥٣	عفا / عفى	٤٠
١٥٤	ورائ / وراء	٥١

الرّقم	الزّخرف (٤٣)	الآية
١٥٥	قرءانًا / قرآنًا	٣
١٥٦	جزءًا / جزءً	١٥
١٥٧	ينشؤا / ينشأ	١٥
١٥٨	رحمت / رحمة	٣٢
١٥٩	رحمت / رحمة	٣٢
١٦٠	يا أيّه / يا أيّها	٤٩

الرّقم	الدّخان (٤٤)	الآية
١٦١	بلٰؤا / بلاء	٣٣

الرّقم	الفتح (٤٨)	الآية
١٦٢	شطئه / شطأه	٢٩

الرّقم	الطّور (٤٩)	الآية
١٦٣	بنعمت / بنعمة	٢٩

الرّقم	النّجم (٥٣)	الآية
١٦٤	منٰوة / مناة	٢٠

الرّقم	الرّحمن (٥٥)	الآية
١٦٥	أيّه / أيّها	٣١
١٦٦	جنا / جنٰى	٥٤

الرّقم	الواقعة (٥٦)	الآية
١٦٧	جنّت / جنّة	٨٩

الرّقم	المجادلة (٥٨)	الآية
١٦٨	معصيت / معصية	٨
١٦٩	معصيت / معصية	٩

الرّقم	الحشر (٥٩)	الآية
١٧٠	جاؤ / جاؤا	١٠
١٧١	جزٰؤا / جزاء	٢٩

الرّقم	الممتحنة (٦٠)	الآية
١٧٢	برءٰؤُا / برءَاءُ	٤

الرّقم	التّغابن (٦٤)	الآية
١٧٣	نبؤُا / نبأُ	٥

الرّقم	الحاقّة (٦٩)	الآية
١٧٤	طغا / طغٰى	١١

الرّقم	القيامة (٧٥)	الآية
١٧٥	ينبّؤا / ينبّأ	١٣

الرّقم	المرسلات (٧٧)	الآية
١٧٦	جمالت / جمالة	٣٣

الرّقم	الفجر (٨٩)	الآية
١٧٧	ابتلٰيهُ / ابتلاه	١٥
١٧٨	ابتلٰيه / ابتلاه	١٦

ولتفصيل باقي رسوم القرآن يراجع:

١ ـ المقنع في رسم المصاحف لأبي عمرو الدّانيّ طبعة القاهرة ١٩٧٨.

٢ ـ النّشر في القراءات العشر لابن الجَزَريّ القاهرة، أفست، بدون تاريخ.

٣ـ نثر المرجان في رسم القرآن محمّد غوث النّائطيّ الأركانيّ، ط حيدر آباد الدّكن ١٣٣٢ هـ. وقد استوعب هذا الأخير البحث عن رسم القرآن في سبعة مجلّدات.

والّذي ينبغي أن يؤخذ بالاعتبار في رسم القرآن أمران:

الأوّل ـ أنّ المحافظة على رسم المُصْحَف العُثمانيّ ضرورة لمعرفة تقييم القراءات الشّاذّة الموافقة منها للرّسم المعروف في عهد الرّسالة، فإنّ القضاء على الرّسم المعهود هذا سوف يفقد أثرًا موروثًا، يعتبر مقياسًا لتصحيح القراءات.

الثّاني ـ أنّ الرّسم ككلّ الآثار الموروثة والتّراث لا بدّ أن يواكب ركب الحضارة، وبدون ذلك سوف يتقوقع في طائفة خاصّة من القُرّاء، وقراءة النّصّ في حياة المسلمين العامّة تتقلّص. وبما أنّ الخطّ ليس إلّا وسيلة لقراءة القرآن يجب أن يدخل هذا التّطوّر، فإنّه لا يمكن قراءة القرآن بالخطّ الكوفيّ مثلًا ـ الّذي كان سائغًا في العصور المتقدّمة ـ إلّا لطائفة خاصّة. وبناءً على ذلك يجب أن تتكوّن لجنة من ذوي الاختصاص لتحديد معالم هذا التّطوير، بحيث يحافظ على سلامة النّصّ مع بيان أُصول هذه المعالم للقُرّاء، بحيث يقفون على الأسباب والنّتائج لهذه المعالم مع المحافظة على التّراث.

ولا أجد مبرّرًا للرّضوخ للرّسم العُثمانيّ ما دام القرآن قد جاز أن يدوّن ويكتب بالخطّ الكوفيّ ثمّ بالنّسخ، فلا بدّ أن يجوّز بالرّسم المعاصر أيضًا.

كما يدلّ على جواز ذلك تطوّر كتابة المُصْحَف بالخطوط المختلفة المتطوّرة في مختلف العصور تقريبًا. نعم، لا نعهد كتابة القرآن بالخطّ المسند مثلًا، وكذلك الخطّ الحميريّ الّذي كان مستعملًا في الأنبار والحيرة ومنها انتقل إلى الجزيرة العربيّة. وتحتفظ المكتبة الإسلاميّة نُسَخًا من القرآن الكريم بالخطّ المستعمل في الحجاز المقوّر المعروف بالخطّ الكوفيّ، وذلك بالخطوط المتفرّعة منه على أثر الأقلام المختلفة، منها: الخطّ المدنيّ، ويسمّى المحقّق والورّاقيّ والمكّيّ والبصريّ، ويسمّى الكوفيّ والأصفهانيّ والعراقيّ.

واتّسع اهتمام الكُتّاب والورّاقين بكتابة القرآن في الأُمّة الإسلاميّة في أيّام الوليد ابن عبد الملك، وكان كاتبه المختصّ به خالد بن أبي الهيّاج قد انقطع لكتابة المصاحف للوليد، ثمّ مالك بن دينار الخطّاط المجوّد (ت ١٣١ هـ). وكذلك في أيّام الرّشيد كان خُشنام البصريّ ومهديّ الكوفيّ كما قاله ابن النّديم، ولم ير مثلهما إلى حيث انتهى ـ إلى عصره ـ حتّى إذا ما كانت أيّام المُعْتَصم ظهر أبو حدّيّ الكوفيّ، وكان يكتب المصاحف اللّطاف. ثمّ جماعة من الكوفيّين منهم: ابن أُمّ شَيبان والمسحور وأبو حَمدة وأبو الفرج، إلى أن انتهت رياسة الخطّ إلى الضّحّاك بن عَجّلان وإسحاق بن حَمّاد في خلافة المنصور والمهديّ، وفي خلافتهما بلغت الخطوط العربيّة اثني عشر قلمًا. ثمّ انتهت الرّسالة إلى الوزير (ابن مُقْلة) أبي عليّ وعنه أخذ عبد الله بن محمّد بن أسد (ت ٤١٠ هـ)، وعنه أخذ ابن البوّاب (ت ٤١٢ هـ)، وعنه أخذ خلق كثير منهم ياقوت المستعصميّ (ت ٦١٨ هـ) الّذي أصبح قدوة لكلّ من تأخّر عنه.

وكان للمقارئ العُثمانيّة الغاية التّامّة لتحسين الخطّ العربيّ، أُسّست في الأستانة سنة ١٣٢٦ هـ مدرسة لتعليم الخطّ، ثمّ في القاهرة والبلاد العربيّة الأُخرى. وانبثق من الخطّ الكوفيّ الخطّ المغربيّ، وساد شمال أفريقيّة ويسمّى أيضًا (القيروانيّ). ثمّ ظهر

الخطّ الأندلسيّ بعد تحسين، وانتهى إلى عصرنا من الثّلث والنَّسخ والفارسيّ والدّيوانيّ والتّعليق، وأشهرها خطّ الرّقعة.

ولم أعهد كتابة القرآن كاملًا بالخطوط الأُخرى سوى النَّسخ، وإن كانت هناك أجزاء متفرّقة بخطوط مختلفة. وكلام ابن خَلدون أصدق كلام يمكن أن يقال في رسم الخطّ.

إذن، يجد الباحث المنصف أنّ القرآن الصّوتيّ المتواتر قد كتب بأنواع من الخطوط المعبّرة عن ذلك بالقرآن الصّوتيّ من دون تصحيفٍ أو تحريفٍ. ففي عصرنا هذا مثلًا يمكن كتابة القرآن (بالفونتيك)؛ ليعبّر بأحسن تعبير من الخطّ العربيّ لمن لا يحسن اللّغة العربيّة، والخطّ العربيّ نفسه يجب أن يراعى فيه أُصول التّنقيط اليوم. فإنّ نظرة فاحصة في ما كانت عليه المصاحف القديمة من رسم الخطّ من اختلاف شديد توضّح ضرورة التّحوّل من الرّسم العُثمانيّ إلى ما هو أوفق بقواعد الإملاء العربيّ المدروسة في عصر الطّباعة؛ كي تتيسّر قراءة القرآن الكريم للجيل المعاصر الّذي هو الغاية لنزول القرآن.

(١٥٦ ـ ١٦٨)

الباب السّادس

نَقْط القرآن و شَكْله و فيه فصول :

الفصل الأوّل

نصّ السِّجِستانيّ (م : ٣١٦) في «المصاحف»

نَقْط المصاحف

١ ـ حدّثنا عبد الله ، حدّثنا محمّد بن عبد الله المخزوميّ ، حدّثنا أحمد بن نصر بن مالك ، حدّثنا الحسين بن الوليد ، عن هارون بن موسى ، قال : أوّل من نَقَط المصاحف يحيى بن يَعْمَر .

٢ ـ حدّثنا عبد الله ، حدّثنا محمّد بن بَشّار ، حدّثنا عبد الأعلى ومحمّد بن بكر ، قالا : حدّثنا هِشام عن الحسن : أنّه كره أن تنقط المصاحف بالنّحو .

٣ ـ حدّثنا عبد الله ، حدّثنا عبد الله بن سعيد ، حدّثنا ابن إدريس ، عن هِشام ، عن ابن سيرين : أنّه كره نَقْط المُصْحَف بالنّحو .

٤ ـ حدّثنا عبد الله ، حدّثنا هارون بن سليمان ، حدّثنا روح ، حدّثنا أشعث عن محمّد : أنّه كان يكره النَّقْط .

٥ ـ حدّثنا عبد الله ، حدّثنا محمّد بن بَشّار ، حدّثنا محمّد ، حدّثنا شُعْبة ، عن أبي رَجاء ، قال : سألت محمّد بن سيرين عن المُصْحَف ينقط بالنّحو ، قال : أخشى أن يزيدوا في الحروف .

٦ ـ حدّثنا عبد الله ، حدّثنا محمّد بن آدم[1] ، حدّثنا مخلّد ، عن هِشام ، عن الحسن وابن سيرين : أنّهما كانا يكرهان نَقْط المُصْحَف . **[إلى أن قال :]**

---

١ ـ محمّد بن آدم : لعلّ الصّواب محمود بن آدم .

٧ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا هارون بن سليمان، حدّثنا روح، حدّثنا سعيد عن قَتادة: أنّه كان يكره أن ينقط المُصْحَف بالنّحو.

٨ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا محمود بن خالد، حدّثنا الوليد عن أبي عمرو، قال: سمعت قَتادة يكره نَقْط المصاحف.

٩ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا عبد الجبّار بن يحيى بن جحشة الرَّمْليّ، حدّثنا عُقْبة ـ يعني ابن عَلْقَمة ـ عن الأوزاعيّ، عن قَتادة، قال: وددت أنّ أيديهم قطعت، يعني مَن[1] نَقَط المصاحف.

١٠ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا العبّاس بن الوليد، قال: أخبرني أبي قال: حدّثنا الأوزاعيّ قال: سمعت قَتادة ـ وكان عربيّ اللّسان ـ يقول في هذه النّقط: لوددت أنّ الأيدي قطعت فيه.

١١ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا عليّ بن محمّد بن أبي الخَصيب ومحمّد بن إسماعيل الأحمسيّ، قالا: حدّثنا وَكيع عن سُفْيان، عن مغيرة[2]، عن إبراهيم: أنّه كره النَّقْط، [زاد عليّ وخاتمة سورة كذا وكذا].

١٢ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا أُسَيد[3]، حدّثنا الحسين، عن سُفْيان، عن مغيرة[4]، عن إبراهيم: أنّه كان يكره التّعشير والنَّقْط في المُصْحَف.

١٣ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا يحيى بن عُثمان، حدّثنا فُدَيك بن سليمان، قال: كان عَبّاد بن عَبّاد[5]، الخواص إذا قدم علينا لا يقرأ إلّا في مُصْحَف غير منقوط.

وقد رُخِّص في نَقْط المصاحف

١٤ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا هارون بن سليمان، حدّثنا روح، حدّثنا الأشعث، عن

---

١ ـ (مَنْ) سُقِط من الأصل.

٢ ـ مغيرة: لعلّ الصّواب المغيرة.

٣ ـ أُسيد: يعني أُسيد بن عاصم.

٤ ـ مغيرة: ولعلّ الصّواب المغيرة.

٥ ـ عَبّاد: هو عبّاد بن عَبّاد الرَّمليّ الأرشوفيّ، من فضلاء أهل الشّام. انظر: تهذيب التّهذيب ٥: ٩٧.

الحسن: أنّه كان لا يرى بأسًا أن ينقط المُصْحَف بالنّحو.

١٥ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا الحسن بن أحمد، حدّثنا مسكين، حدّثنا شُعْبة عن محمّد بن سيف، قال: سألت الحسن عن المُصْحَف ينقط بالعربيّة، قال: أو ما بلغك كتاب عمر بن الخطّاب ﷺ: أن تفقّهوا في الدّين، وأحسنوا عبارة الرُّؤيا، وتعلّموا العربيّة؟

١٦ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا الحسن بن أحمد، حدّثنا مسكين، حدّثنا شُعْبة عن منصور بن زاذان، قال: سألت أبا الحسن وابن سيرين، فقالا: لا بأس به.

١٧ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا إسماعيل بن أسد، حدّثنا يحيى بن أبي بُكَير، حدّثنا شُعْبة قال: كان منصور بن زاذان سريع القراءة، قال: فسألت الحسن وابن سيرين عن المُصْحَف ينقط بالنّحو، فقالا: لا بأس به.

١٨ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا عليّ بن محمّد بن أبي الخَصيب، حدّثنا وَكيع عن خارجة بن مُصْعب، عن خالد الحَذّاء[1]، قال: رأيت ابن سيرين يقرأ في مُصْحَف منقوط.

١٩ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا أبو عبد الرّحمان الأذرميّ، حدّثنا هُشَيم عن خالد قال: دخلت على ابن سيرين وإذا هو يقرأ في مُصْحَف منقوط.

٢٠ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا المؤمّل[2] بن هِشام، حدّثنا إسماعيل عن خالد: أنّه كان عند محمّد بن سيرين مُصْحَف منقوط وكان يقرأ فيه.

٢١ ـ حدّثنا عبدالله، حدّثنا أبوالطّاهر، حدّثنا ابن وَهْب، قال: أخبرنا نافع بن أبي نُعَيم قال: سألت ربيعة بن أبي عبدالرّحمان عن شَكْل القرآن في المصاحف، فقال: لا بأس به...

الأُجرة على نَقْط المصاحف

٢٢ ـ حدّثنا عبدالله، حدّثنا الأحمسيّ[3] وعليّ بن محمّد بن أبي الخَصيب قالا: حدّثنا وَكيع عن أبي بكر الهَذَليّ عن الحسن، قال: لا بأس ببيعها وبشرائها وبنقطها بالأُجرة.

---

١ ـ خالد الحذّاء: هو خالد بن مهران البَصْريّ، انظر: تهذيب التّهذيب ٣: ١٢٠.

٢ ـ المؤمّل: لعلّ الصّواب مؤمّل.

٣ ـ الأحمسيّ: يعني محمّد بن إسماعيل.

النَّقْط الثّلاث عند رؤوس الآي

٢٣ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا يونس بن حبيب، حـدّثنا مـحمّد بـن كـثير، عـن الأوزاعيّ، عن يحيى، قال: كانوا لا يقرّون شيئًا ممّا في هذه المصاحف إلّا هذه النُّـقَط الثّلاثة الّتي عند رأس الآي.

٢٤ ـ حدّثنا عبد الله، حدّثنا إسحاق بن إبراهيم، حدّثنا حَجّاج، حدّثنا أبو عَوانة عن المغيرة[١] عن أبيه: أنّه كان يكره أن يكتب بالذّهب أو يعلم رأس الآي.

كيف تنقط المصاحف

قال أبو حاتم السِّجِستانيّ: ونقطه بيده هذا كتاب يُستدلّ به على عـلم النَّـقْط ومواضعه، إذا كان الحرف مـرفوعًا غـير مـنوّن نـقطته قُـدّامـه واحـدة، مـثل قـوله: «الرحمن الرحيم» وإذا كان منصوبًا غير منوّن نقطته واحدة فوقه، كقوله: «الرحمن الرحيم»، وإذا كان مجرورًا غير منوّن نقطته واحدة تحته، كقوله: «الرحمن الرحيم»، وأمّا ما كان منوّنًا فنقطتان، مثل قوله في الرّفع: «عليم حكيم» وفي النّصب: «عليما حكيما» وفي الجـرّ: «عليم حكيم». وربّما تركوا في النّصب، لأنّ الألف تدلّ على النّصب، فـخفّفوا عـلى الإيجاز، إلّا أنّهم ينوّنون عند الحروف السّتّة، وإنّما النّقط على الإيجاز؛ لأنّهم لو تتبّعوا كما ينبغي أن ينقط عليه فنقطوه، لفسد المُصْحَف، لو نقطوا قوله في سورة البقرة /٢٦٤ «فمثله»: ﴿فَمَثَلُهُ﴾ على الفاء والميم والثّاء واللّام والهاء ونحو ذلك فسد، ولكنّهم ينقطون على الميم واحدة فوقها، وواحدة من بين يدي اللّام؛ لأنّ اللّام حرف الإعراب، وقد تنصب اللّام وترفع وتجرّ، وفتحوا الميم لئلّا يظنّ القارئ أنّها ﴿فمثل﴾، وإذا جـاء شيء يستدلّ بغيره عليه ترك، مثل قوله في سورة آل عمران /١٦٩: ﴿قُتِلُوا فِـى سَـبِيلِ ٱللهِ﴾ ينقط بين يدي القاف واحدة، ولا ينقط على التّاء شيئًا؛ لأنّ ضمّتها تدلّ على أنّهم

١ ـ المغيرة عن أبيه: وبهامش الأصل عن نسخة المغيرة عن إبراهيم.

فعلوا، وأمّا قوله في سورة الأحزاب /٦١: ﴿ قُتِّلُوا تَقْتِيلًا﴾ فإنّك تنقط تحت التّاء واحدة؛ لأنّ هذه مشدّدة، فتفرق بين المخفّف والمشدّد، فقس كلّ شيء بهذا إن شاء الله.

وأمّا الهمزة فإذا كانت مفتوحة غير ممدودة نقطتها في قفا الألف، وإذا كانت ممدودة نقطتها بين يدي الألف، فأمّا غير الممدود فمثل قوله في سورة المؤمنون /٧١: ﴿ بَلْ اَتَيْنَاهُمْ بِذِكْرِهِمْ﴾ لأنّها بمعنى جئناهم، وأمّا ﴿ وَلَقَدْ ءاتَيْنَاهُمْ﴾ فبين يدي الألف، وترفعها قليلًا إلى رأس الألف؛ لأنّ آتيناهم معناه أعطيناهم، وكذلك إن كانت الممدودة والمقصورة في آخر الكلمة، فأمّا المقصور غير المنوّن، فمثل قوله في سورة التّوبة /١١٨: ﴿ اَنْ لَا مَلْجَاَ مِنَ اللهِ﴾، وإن كان منوّنًا فنقطتان، مثل قوله في سورة التّوبة / ٥٧ ﴿ لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَاً﴾، ومثل قوله في سورة النّمل /٢٢: ﴿ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾، وأمّا الممدود الذي ليس بمنوّن فمثل قوله في سورة البقرة /٢٠: ﴿ كُلَّمَا اَضَاءَ لَهُمْ﴾ و﴿ جَاءَ﴾، وفي سورة الأنعام /١١٢ ﴿ لَوْ شَاءَ رَبُّكَ﴾، والمنوّن مثل قوله في سورة البقرة /٢٢: ﴿ وَالسَّمَاءَ بِنَاءً﴾، وقوله في سورة النّبأ /٣٦: ﴿ جَزَاءً مِنْ رَبِّكَ عَطَاءً﴾، وإذا شُكل عليك الهمز فقس الهمزة بالعين، فإن كانت العين تقع قبل الواو أو الألف جعلتها في قفاها نقطة بعد الواو، والألف جعلتها بين يديها نقطة، وإن كانت هي الواو والألف جعلت النّقطة في جبهتها، وكان حدّها أن تكون في نفس الواو، ولكنّها جعلت في الجبهة لتنحّى عن السّواد.

فالممدود مثل قوله: ﴿ اَلسُّوء﴾ تقديره سوع، فهي بعد الواو، و﴿ السَّمَاءُ﴾ تقديره السّماع، وهي بعد الألف، وإذا كانت متحرّكة بالنّصب فالنّقطة فوق الواو، مثل قوله في سورة إبراهيم /١٠: ﴿ ويُؤَخِّرَكُمْ﴾ وفي سورة البقرة /٢٨٦ ﴿ لَا تُؤَاخِذْنَا﴾، وأمّا الهمزة الّتي تقع في قفا الواو إذا كانت قبلها، فمثل في سورة الأنعام /٥: ﴿ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ وكذلك في سورة التّوبة /٣٧ ﴿ لِيُوَاطِئُوا﴾؛ لأنّ قياسها يستهزعون، فالعين قبل الواو، وكذلك ليواطعوا؛ لأنّ العين قبل الواو، ومثله في سورة النّحل /٢٧: ﴿ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾؛ لأنّ قياسها عوتوا، ولأنّه من الواو ووزنها افعلوا، وأمّا في سورة البقرة /٢٥ ﴿ وَاُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا﴾ فالنّقطة قُدّام الألف، وكذلك ﴿ أُولَئِكَ﴾ الهمزة في الألف، فالواو ليس لها موضع؛ لأنّ

قياسها علائك، فالواو كتبت لأنّ الهمزة مرفوعة، وقال قوم: كتبوها ليفصلوا بينها وبين ﴿ إِلَيْكَ ﴾ في الخطّ، وأمّا ﴿ الأُولى ﴾ فإنّ الهمزة في قفا الواو؛ لأنّ قياسها العولى، فكذلك في سورة البقرة /٤٠ ﴿ أُوفِ بِعَهْدِكُمْ ﴾.

وإذا كانت الهمزة منتصبة نحو: ﴿ القُرْآنِ ﴾ وفي سورة التّوبة /٩٤ ﴿ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ ﴾، وقوله في سورة فاطر /٨: ﴿ فَرَءَاهُ حَسَنًا ﴾ فإنّها تنقط عليها اثنتان: واحدة قبل الألف والأُخرى بعدها، إلّا أنّ الّتي بعدها أرفع من الأُولى سنًّا، وهي تسمّى المقيّدة، وإنّما نقطت باثنتين لأنّ واحدة للهمزة والأُخرى للنّصب وهي الثّانية، وإن كانت جزمًا فلا تنقط إلّا واحدة، مثل قوله في سورة البقرة /١٨٩: ﴿ وَأْتُوا ٱلْبُيُوتَ ﴾ وفي سورة النّساء /١٧٦ ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾ واحدة قبل الألف، وأمّا قولهم في سورة البقرة /٦: ﴿ ءَأَنْذَرْتَهُمْ ﴾ وفي سورة المائدة /١١٦: ﴿ ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ﴾ فمن جعلها مدّة أنذرتهم، وهي لغة العرب الفصحاء، فإنّك تنقطها واحدة بين يديها كما تنقط في سورة الأنبياء /٥١ ﴿ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ ﴾، ومن همزها همزتين نقطها مقيّدة على ما وصفنا في سورة التّوبة /٩٤ ﴿ نَبَّأَنَا اللَّهُ ﴾ ونحوها؛ لأنّها لا بدّ من تقييدها للهمزتين بغيرها، مثل: ﴿ نَبَّأَنَا اللَّهُ ﴾، وأمّا ﴿ آمنوا ﴾ و﴿ آدم ﴾ و﴿ آخر ﴾ فواحدة بعد الألف في أعلاها.

وأمّا إذا كانت الهمزتان مختلفتين فإنّ همزتهما نقطت على الألف الأُولى نقطة بين يديها وعلى الأُخرى نقطة فوقها، مثل: ﴿ السُّفَهَاءَ ﴾ إلّا وإن شئت تركت همزة الأُولى، وهو قول أبي عمرو بن العلاء، إذا اختلفتا تركت الآخرة ولم ينقط عليها، وإن أحببت فانْقط عليها بخضرة ليعرف أنّها تقرأ على وجهين، وكلّما كان فيه وجهان فانْقط بالخضرة والحمرة، فإذا كانت الهمزتان متّفقتين وهما في كلمتين، مثل في سورة هود /٤٠: ﴿ جَاءَ أَمْرُنَا ﴾ وفي سورة عبس /٢٢، ﴿ شَاءَ أَنْشَرَهُ ﴾، فإنّ أبا عمرو يدع الهمزة الأُولى، ولا يشبه هذا عنده إذا اختلفتا بزعم أنّهما إذا اتّفقتا خلفت إحداهما الأُخرى، وإذا اختلفتا لم تخلف إحداهما الأُخرى، فمن ثمّ همز أبو عمرو الآخرة في اختلافهما، وإذا جاءتا متّفقتين على ما ذكرت، فمن همز همزتين نقطها جميعًا على ألف ﴿ جَاءَ ﴾ من بعدها في

أعلاها لأنّها ممدودة، وعلى ألف ﴿ أَمْرُنَا ﴾ في قفاها لأنّها مقصورة، ومن قال بقول أبي عمرو لم ينقط على ألف «جاء» شيئًا إلّا بالخُضرة.

وقد جاءت في القرآن حروف كتبت على غير الهجاء

فمثل في سورة فاطر /٢٨: ﴿ ٱلْعُلَمٰٓؤُا ﴾، ومثل في سورة الممتحنة /٤ ﴿ بُرَءٰٓؤُا ﴾، فإذا نقطت ﴿ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمٰٓؤُا ﴾ جعلتها في جبهة الواو؛ لأنّ الواو مكان الألف الّتي ينبغي لها أن تكتب، وإنّما صيّرتها في جبهتها لأنّ الهمزة في الواو ونظيرتها العلماع، وكذلك برعاوا إلّا أنّك تنقط بين الرّاء والواو واحدة (بر.وا) وترفعها شيئًا للنّصبة لأنّها هي الهمزة وهي منتصبة، فمن ثمّ دفعتها بينهما وتنقط أُخرى في جبهة الواو؛ لأنّ قياسها بُرعاع، فتجمعها الهمزة بين الرّاء والألف الّتي كان ينبغي لها أن تكتب، والواو بمنزلة الألف. وكان بشّار النّاقط ينقط «بروا» بواحدة قبل الألف والأُخرى قبل الألف مرفوعة من قُدّامها وهو خطأ.

وممّا يكتب في المُصْحَف على غير القياس في الهجاء في سورة هود /٨٧: ﴿ نَشٰٓؤُا ﴾، كتبوا بعضها بالألف وبعضها بالواو، وهي في هود: ﴿ أَوَ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشٰٓؤُا ﴾ فالنّقطة تقع في جبهة الواو؛ لأنّ الواو بدل الألف. ومن ذلك في سورة إبراهيم /٢١ والمؤمن /٤٧ ﴿ ٱلضُّعَفٰٓؤُا ﴾ في بعض القرآن، وفي سورة المؤمنون /٢٤ ﴿ ٱلْمَلَؤُا مِنْ قَوْمِهِ ﴾[1] في مواضع تنقطها في الجبهة، وفي سورة التّكوير /٨ ﴿ الْمَوْءُدَةُ سُئِلَتْ ﴾ بواو واحدة، وكان ينبغي لهم أن يكتبوها بواوين؛ لأنّ قياسها الموعودة، فلو كتبوها بواوين نقطت الهمزة في قفا الواو الثّانية، فلمّا تركت نقطت بين الواو والدّال؛ لأنّ موضعها بينهما، ولو نقطت في قفا الواو لاختلطت، وظنّ المنقوط له أنّها المودة على قياس المعودة.

وممّا يكتب أيضًا في المُصْحَف سورة الإسراء /٧ ﴿ لِيَسُٔوا وُجُوهَكُمْ ﴾، من قرأها

---

١ ـ الملؤا: في مُصْحَفنا ﴿ المَلَؤُا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ ﴾.

على الجماع[1] كتب بواو واحدة، فإذا نقطها، نقطها في قفا الواو؛ لأنّ قياسها ليسوعوا، فقد ذهبت عين الفعل والواو السّاقطة من المودة الّتي بعد الواو الّتي فيها، والواو واو الجمع ولا بدّ من إثباتها، فهذا فرق ما بينهما. ومن قرأ ﴿ليسؤا﴾ ويرفعها شيئًا للنّصبة لأنّ قياسها ليسوع، فالهمزة بعد الواو، فليس على الألف منها شيء؛ لأنّ الألف ليست من الحرف، وكذلك في سورة المائدة /٢٩ ﴿إِنِّى أُرِيدُ اَنْ تَبُواَ بِإِثْمِى﴾، وكذلك «شيئًا».

وأمّا أبو محمّد فقال: في هذه النّقطة ﴿تَبُواَ بِإِثْمِى﴾ و﴿لِيَسُؤُوا وُجُوهَكُمْ﴾ تقع على الألف واحدة، ويحتجّ ذلك بقوله: لو قلت: أمرتهما أن تبوأ الآيتين، لم يكن بدّ من تقييدها، وإن كانت النّقطة تقع على الألف مقيّدة فالألف أولى بها في غير التّقييد، وإنّما نقطت في سورتي الزّمر /٢٩ والفجر /٢٣ ﴿وَجِىءَ﴾[2] فتحتها بعد الياء ورفعتها؛ لأنّها غير مكتوبة بالألف، فالهمزة مكان الألف، وكذلك في سورتي هود /٧٧ والعنكبوت /٣٣ ﴿سِىءَ بِهِمْ﴾. فأمّا إذا كانت الهمزة مجزومة وما قبلها مكسور مثل: ﴿يَئِسَ﴾ في سورتي المائدة /٣ والممتحنة /١٣ نقطت الهمزة من أسفل، لا تجعلها قبل الياء؛ لأنّ قياسها يعس، والهمزة هي الياء.

وأمّا في سورتي البقرة /٦١ وآل عمران /١١٢ ﴿بَاءُو بِغَضَبٍ﴾ و﴿جَاءُو﴾ فكتبت في المُصْحَف بغير ألف، وقياسها جاعوا وباعوا، فإذا نقطتها في قفا الواو كان ينبغي أن يكتب الألف بعد الواو، ودخول الألف وخروجها في النّقط من هذا سواء؛ لأنّ الهمزة قبل الواو. وقوله: ﴿وَرَاَوْ﴾[3] في سورة الأعراف /١٤٩ كتبت أيضًا بغير ألف، ونقطتها تقع قبل الألف؛ لأنّها مثل: ﴿اتو﴾ مقصورة، وإذا جاءت الهمزة في مثل: ﴿اَئْتُونِى بِهِ﴾ في سورة يوسف /٥٠ و٥٤ و﴿ائْذَنْ لِى﴾ في سورة التّوبة /٤٩ فإنّ الهمزة في الياء وينظر إلى ما قبلها، فإن كان مرفوعًا نقطت الهمزة مرفوعة، وإن كان منصوبًا نقطت الهمزة فوقها، وإن

---

١ ـ الجماع: كذا هي في الأصل والمراد الجمع.

٢ ـ وجيء: وهي في المصاحف الحديثة «وجاىء».

٣ ـ ورأو: وهي في مُصْحَفنا بالألف.

كانت مجرورة نقطتها من تحتها، مثل في سورة يوسف /٥٠ و٥٤: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ ٱئْتُونِى بِهِۦ﴾ قدّام الياء، والنّصب في سورة يوسف /٥٩: ﴿قَالَ ٱئْتُونِى بِأَخٍ لَّكُم﴾ النّصب في اللّام، قال: والخفض في قوله في سورة الأحقاف /٤: ﴿فِى ٱلسَّمَٰوَاتِ ٱئْتُونِى﴾، وليس على الألف الّتي في «ائتوني» شيء من ذلك، إنّ هذه الألف الّتي قبلها تسقط في الوسط، وهي مختلفة كتبت للابتداء. فإذا كانت في معنى جيئوني كتبوا بالواو، وإذا كانت في معنى أعطوني كتبوا بغير ياء، وقرأ الأعمش في سورة الكهف /٩٦: ﴿آتُونِى أُفْرِغْ﴾[1] على معنى جيئوني. (١٥٨ ـ ١٦٧)

١ ـ آتوني: وهي في القراءة المشهورة «ءاتوني».

الفصل الثّاني

نصّ ابن النّديم (م : ٤٣٨) في «الفهرست»

الفنّ الأوّل : في ابتداء الكلام في النّحو وأخبار النّحويّين و اللّغويّين من البصريّين وفصحاء الأعراب وأسماء كتبهم

قال محمّد بن إسحاق: زعم أكثر العلماء أنّ النّحو أخذ عن أبي الأسود الدُّؤليّ، وأنّ أبا الأسود أخذ ذلك عن أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام. وقال آخرون: رسم النّحو نصر بن عاصم الدُّؤليّ، ويقال: اللّيثيّ، قرأت بخطّ أبي عبد الله بن مُقْلة عن ثَعْلَب أنّه قال: روى ابن لَهيعة عن أبي النّضر، قال: كان عبد الرّحمان بن هُرمُز أوّل من وضع العربيّة، وكان أعلم النّاس بأنساب قريش وأخبارها وأحد القُرّاء، وكذا حدّثني الشّيخ أبو سعيد رحمه الله وحدّثني أيضًا قال: كان نصر بن عاصم اللّيثيّ أحد القُرّاء والفُصحاء، وأخذ عنه أبو عمرو بن العلاء والنّاس.

قال أبو جعفر بن رُسْتم الطّبريّ: إنّما سُمّي النّحو نحوًا لأنّ أبا الأسود الدُّؤليّ قال لعليّ عليه السلام وقد ألقى عليه شيئًا من أُصول النّحو، قال أبو الأسود واستأذنته أن أصنع نحو ما صنع فسُمّي ذلك نحوًا.

وقد اختلف النّاس في السّبب الّذي دعا أبا الأسود إلى ما رسمه من النّحو، فقال أبو عُبَيْدة: أخذ النّحو عن عليّ بن أبي طالب عليه السلام أبو الأسود، وكان لا يخرج شيئًا أخذه عن عليّ بن أبي طالب كرّم الله وجهه إلى أحد، حتّى بعث إليه زياد أن اعمل شيئًا يكون للنّاس إمامًا ويعرف به كتاب الله، فاستعفاه من ذلك، حتّى سمع أبو الأسود قارئًا يقرأ: ﴿ أَنَّ اللهَ بَرِىءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ بالكسر، فقال: ما ظننت أنّ أمر النّاس آل إلى هذا،

فرجع إلى زياد فقال: أفْعَلُ ما أمر به الأمير، فليبغني كاتبًا ـ لَقِنًا يفعل ما أقول. فأُتي بكتاب من عبد القيس فلم يرضه، فأُتي بآخر؛ قال أبو العبّاس المبرّد: أحسبه منهم، فقال أبو الأسود: إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانْقُط نقطة فوقه على أعلاه، وإن ضممت فمي فانْقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فاجعل النّقطة من تحت الحرف، فهذا نُقَط أبي الأسود.

قال أبو سعيد ﷺ ويقال: إنّ السّبب في ذلك أيضًا أنّه مرّ بأبي الأسود سعد، وكان رجلًا فارسيًّا من أهل زندخان، كان قدم البصرة مع جماعة أهله، فدنوا من قُدّامة بن مظعون، وادّعوا أنّهم أسلموا على يديه، وأنّهم بذلك من مواليه، فمرّ سعد هذا بأبي الأسود وهو يقود فرسه، فقال: ما لك يا سعد لِمَ لا تركب؟ قال: إنّ فرسي ضالع، أراد ظالعًا، قال: فضحك به بعض من حضره، فقال أبو الأسود: هؤلاء الموالي قد رغبوا في الإسلام ودخلوا فيه، فصاروا لنا إخوة، فلو عملنا لهم الكلام، فوضع باب الفاعل والمفعول. (٥٩ ـ ٦٠)

الفصل الثّالث

نصّ الدّانيّ (م: ٤٤٤) في: «المحكم في نَقْط المصاحف»

ذكر المصاحف وكيف كانت عاريةً من النَّقْط وخاليةً من الشَّكل؟ ومن نَقَطها أوّلًا من السّلف؟ والسّبب في ذلك

١ ـ حدّثنا فارس بن أحمد بن موسى المقرئ، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن عُثمان، قال: حدّثنا الفضل بن شاذان، قال: حدّثنا محمّد بن عيسى، قال: حدّثنا إبراهيم بن موسى، قال: أخبرنا الوليد بن مسلم، قال: حدّثنا الأوزاعيّ، قال: سمعت يحيى بن أبي كثير يقول: كان القرآن مُجَرَّدًا في المصاحف. فأوّل ما أحدثوا فيه النَّقط على الياء والتّاء، وقالوا: لا بأس به، هو نور له. ثمّ أحدثوا فيها نُقطًا عند منتهى الآي، ثمّ أحدثوا الفواتح والخواتم.

٢ ـ حدّثنا فارس بن أحمد، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد، قال: حدّثنا أبو بكر الرّازيّ، قال: حدّثنا أبو العبّاس المقرئ، قال: حدّثنا أحمد بن يزيد، قال: حدّثنا العبّاس ابن الوليد، قال: حدّثنا قُدَيْك من أهل قيساريّة، قال: حدّثنا الأوزاعيّ، قال: سمعت قَتادة يقول: بدؤوا فنقّطوا، ثمّ خَمَّسوا، ثمّ عَشَّروا.

قال أبو عمرو: هذا يدلّ على أنّ الصّحابة وأكابر التّابعين رضوان الله عليهم، هم المبتدئون بالنَّقْط ورسم الخموس والعشور؛ لأنّ حكاية قَتادَة لا تكون إلّا عنهم؛ إذ هو من التّابعين. وقوله: «بدؤوا... إلى آخره» دليل على أنّ ذلك كان عن اتّفاق من جماعتهم. وما اتّفقوا عليه أو أكثرهم فلا شُكول في صحّته، ولا حرج في استعماله، وإنّما أخلى الصّدر منهم المصاحف من ذلك ومن الشَّكل من حيث أرادوا الدّلالة على بقاء السّعة في اللّغات،

والفُسْحَة في القراءات الّتي أذن الله تعالى لعباده في الأخذ بها، والقراءة بما شاءت منها، فكان الأمر على ذلك إلى أن حدث في النّاس ما أوجب نَقْطها وشَكْلها.

٣ ـ وذلك ما حدّثناه محمّد بن أحمد بن عليّ البغداديّ، قال: حدّثنا محمّد بن القاسم الأنباريّ، قال: حدّثنا أبي، قال: حدّثنا أبو عِكرِمة، قال: قال العُتْبيّ: كتب معاوية إلى زياد يطلب عبيد الله ابنه، فلمّا قدم عليه كلّمه، فوجده يلحن، فردّه إلى زياد، وكتب إليه كتابًا يلومه فيه، ويقول: أمثل عُبَيد الله يُضَيَّع؟ فبعث زياد إلى أبي الأسود، فقال: يا أبا الأسود، إنّ هذه الحمراء قد كثرت، وأفسدت من ألسن العرب، فلو وضعتَ شيئًا يُصلِح به النّاس كلامهم، ويُعْرِبون به كتاب الله تعالى. فأبى ذلك أبو الأسود، وكره إجابة زياد إلى ما سأل. فوجّه زياد رجلًا، فقال له: اقعد في طريق أبي الأسود، فإذا مرّ بك فاقرأ شيئاً من القرآن، وتعمّد اللّحن فيه، ففعل ذلك.

فلمّا مرّ به أبو الأسود رفع الرّجل صوته، فقال: «اَنَّ اللهَ بَرِىءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهِ»[1]، فاستعظم ذلك أبو الأسود، وقال: عَزَّ وجهُ الله أن يبرأ من رسوله. ثمّ رجع من فوره إلى زياد، فقال: يا هذا، قد أجبتُك إلى ما سألت، ورأيت أن أبدأ بإعراب القرآن، فابعثْ إليّ ثلاثين رجلًا. فأحضرهم زياد، فاختار منهم أبو الأسود عشرة، ثمّ لم يزل يختار منهم، حتّى اختار رجلًا من عبد القيس، فقال: خذ المُصْحَف وصِبْغًا يخالف لون المداد. فإذا فتحتُ شفتيّ فانْقُطْ واحدةً فوق الحرف، وإذا ضممتُهما فاجْعل النّقطة إلى جانب الحرف، وإذا كسرتُهما فاجْعل النّقطة في أسفله، فإن أتبعتُ شيئًا من هذه الحركات غُنَّةً فانْقُطْ نقطتين. فابتدأ بالمُصْحَف حتّى أتى على آخره، ثمّ وضع المختصر المنسوب إليه بعد ذلك.

٤ ـ أخبرنا يونس بن عبد الله، قال حدّثنا محمّد بن يحيى، قال: حدّثنا أحمد بن خالد، قال: حدّثنا عليّ بن عبد العزيز، قال: حدّثنا القاسم بن سَلّام، قال: حدّثنا حَجّاج عن هارون، عن محمّد بن بشر، عن يحيى بن يَعْمَر، وكان أوّل من نَقَط المصاحف.

---

١ ـ ﴿ أَنَّ اللهَ بَرِىءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾. التّوبة /٣.

٥ ـ أخبرنا عَبْد بن أحمد بن محمّد في كتابه، قال: حدّثنا أحمد بن عَبْدان، قال: حدّثنا محمّد بن سَهْل، قال: حدّثنا محمّد بن إسماعيل قال: قال حسين بن الوليد عن هارون بن موسى: أوّل من نَقَط المُصْحَف يحيى بن يَعْمَر.

٦ ـ أخبرنا خلف بن إبراهيم بن محمّد المقرئ في الإجازة، قال: حدّثنا محمّد بن عبد الله الأصبهانيّ، قال: أُخبرتُ عن أبي بكر محمّد بن محمّد بن الفضل التُّسْتَريّ، قال: حدّثنا محمّد بن سهل بن عبد الجبّار، قال: حدّثنا أبو حاتم، قال: قرأ يعقوب على سَلّام أبي المنذر، وقرأ سَلّام على أبي عمرو، وقرأ أبو عمرو على عبد الله بن أبي إسحاق الحَضْرميّ، وعلى نصر بن عاصم اللّيثيّ، ونصر أوّل من نَقَّط المصاحف وعَشَّرها وخَمَّسها.

قال أبو عمرو: يحتمل أن يكون يحيى ونصر أوّل من نقطاها للنّاس بالبَصْرة، وأخذا ذلك عن أبي الأسود؛ إذ كان السّابق إلى ذلك، والمبتدئ به، وهو الّذي جعل الحركات والتّنوين لا غير، على ما تقدّم في الخبر عنه. ثمّ جعل الخليل بن أحمد الهمز والتّشديد والرَّوْم والإشمام. وقفا النّاس في ذلك أثرهما، واتّبعوا فيه سُنَّتهما، وانتشر ذلك في سائر البلدان، وظهر العمل به في كلّ عصرٍ وأوانٍ، والحمد لله على كلّ حالٍ.

٧ ـ حدّثنا محمّد بن عليّ، قال: حدّثنا ابن الأنباريّ، قال: حدّثنا أبي، عن عمر بن شَبَّة، عن الثّوريّ قال: سمعت أبا عُبَيدة مَعْمَر بن المثنّى يقول: أوّل من وضع النّحو أبو الأسود الدُّؤليّ، ثمّ ميمون الأقرن، ثمّ عَنْبَسة الفيل، ثمّ عبد الله بن أبي إسحاق.

قال أبو عمرو: وكلّ هؤلاء قد نقَطوا، وأُخِذ عنهم النَّقْط، وحُفِظ وضُبِط وقُيِّد وعُمِل به، واتُّبع فيه سُنَّتُهم، واقْتُدِي فيه بمذاهبهم.

قال محمّد بن يزيد المبرّد: لمّا وضع أبو الأسود الدُّؤليّ النّحو قال: ابغوا لي رجلًا، وليكن لَقِنًا. فطُلِب الرّجل، فلم يوجد إلّا في عبد القيس. فقال أبو الأسود: إذا رأيتني لفظت بالحرف، فضممتُ شفتيّ فاجْعل أمام الحرف نقطة، فإذا ضممتُ شفتيّ بغُنّة فاجعل نقطتين، فإذا رأيتني قد كسرتُ شفتيّ فاجْعل أسفل الحرف نقطة، فإذا كسرتُ شفتيّ بغُنّة

فاجعل نقطتين، فإذا رأيت قد فتحتُ شفتيّ فاجعَل على الحرف نقطة، فإذا فتحت شفتيّ بغُنّة فاجعل نقطتين. قال أبو العبّاس: فلذلك النّقط بالبَصْرة في عبد القيس إلى اليوم.

قال: وأخذ عن أبي الأسود ميمون الأقرن، وأخذ عن ميمون الأقرن الخليل بن أحمد. وزاد الخليل في ذلك، فجعل على الحرف المشدَّد ثلاث شبهات[1] (٣)، وأخذه من أوّل شديد، فإذا كان خفيفًا جعل عليه خاء (خ)، وأخذه من أوّل خفيف.

وقال أبو الحسن بن كيسان: قال محمّد بن يزيد: الشّكل الّذي في الكتب [من] عمل الخليل، وهو مأخوذ من صُوَر الحروف، فالضّمّة واو صغيرة الصّورة في أعلى الحرف؛ لئلّا تلتبس[2] بالواو المكتوبة، والكسرة ياء تحت الحرف، والفتحة ألف مبطوحة فوق الحرف.

وقال أبو حاتم سهل بن محمّد: أصل النَّقْط لعبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ، معلّم أبي عمرو بن العلاء، أخذه النّاس عنه؛ قال: ويقال: أوّل من نَقَط المصاحف نصر بن عاصم اللّيثيّ، قال: والنَّقْط لأهل البَصْرة، أخذه النّاس كلّهم عنهم، حتّى أهل المدينة، وكانوا ينقطون على غير هذا النَّقْط، فتركوه ونقطوا نقط أهل البصرة.

قال أبو عمرو: هذا الّذي قاله أبو حاتم من أنّ أهل المدينة أخذوا النّقط عن أهل البَصْرة صحيح، وذلك أنّ أحمد بن عمر القاضي حدّثنا، قال: حدّثنا محمّد بن أحمد بن منير، قال: حدّثنا عبد الله بن عيسى، قال: حدّثنا قالون قال: في مصاحف المدينة ﴿ بِالسُّوءِ إِلَّا ﴾[3] بهمزتين في الكتاب (يعني نَقْطَها) ألا ترى أنّ أهل المدينة لا يجمعون بين همزتين؟ بل قد كان بعضهم ـ وهو أبو جعفر يزيد بن القعقاع القارئ ـ يسهّلهما معًا، وهي لغة قريش. فدلّ ما استعملوه في نَقْط مصاحفهم من تحقيقهما وإثباتهما معًا بالصُّفرة الّتي جعلوها لنَقْط الهمز المحقّق، خلافًا لقراءة أئمّتهم ومذهب سلفهم، على أنّهم أخذوا ذلك

---

١ ـ هكذا في الأصل المخطوط، ولعلّها سُنَيْنات.

٢ ـ في الأصل المخطوط: يلتبس، وهو غلط.

٣ ـ يوسف /٥٣. وصلته: ﴿ إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّى ﴾.

عن غيرهم، وأنّهم اتّبعوا في ذلك أهل البَصْرة؛ إذ كانوا المبتدئين بالنّقط والسّابقين إليه، كما تقدّم ذلك في الأخبار الواردة عن السّلف.

ثمّ أخذ ذلك عن أهل المدينة عامّة أهل المغرب من الأندَلُسيّين وغيرهم، ونَقَطوا به مصاحفهم، وجمعوا بين الهمزتين، وضمّوا ميمات الجمع. قال قالون: أهـل المـدينة يشكلون مصاحفهم برفع الميمات كلّها[١]. وجعلوا النّبرات بـالصُّفْرة، والحـركات نـقطًا بالحُمْرة، ولم يخالفوهم في شيء جرى استعمالهم عليه من ذلك ومن غيره.

وقد تأمّلت مصاحفنا القديمة الّتي كُتِبَتْ في زمان الغازي بن قيس، صاحب نافع بن أبي نُعَيم، ورواية مالك بن أنس، فوجدت جميع ذلك مُثْبَتًا فيها، مقيّدًا على حسب ما أُثْبِت، وهيئة ما يُقَيَّد في مصاحف أهل المدينة. وكذلك رأيت ذلك في سائر المصاحف العراقيّة والشّاميّة، ونُقّاطهم على ذلك إلى اليوم، وكذلك نُقّاط أهل مكّة. على أنّ سلفهم كانوا على غير ذلك؛ قال ابن أشتَة: رأيت في مُصْحَف إسماعيل القُسط، إمام أهل مكّة، الضّمّة فوق الحرف، والفتحة قُدّام الحرف، ضدّ ما عليه النّاس.

قال أبو عـمرو: وأوّل من صنّف النّقط ورسمه في كتاب وذكر عِلَلَه، الخليل بـن أحمد. ثمّ صنّف ذلك بعده جماعة من النّحويّين والمقرئين، وسلكوا فيه طريقه، واتّبعوا سُنّته، واقتدوا بمذاهبه، منهم: أبـو مـحمّد يـحيى بـن المـبارك اليـزيديّ، وابـنه أبـو عبد الرّحمان عبد الله بن أبي محمّد، وأبو حاتم سهل بن محمّد السِّجِستانيّ، وأبو عبد الله محمّد بن عيسى الأصبهانيّ، وأبو الحسين أحمد بن جعفر بن المنادي، وأبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد، وأبو بكر محمّد بن عبد الله بن أشْتَة، وأبو الحسن عليّ بن محمّد بن بِشْر مقرئ أهل بلدنا، وجماعة غيره غير هؤلاء.

وممّن اشتهر من المتقدّمين بالنَّقْط، واقتُدِي به فيه من المدنيّين عيسى بن مينا[٢] قالون، راوية نافع، ومقرئ أهل المدينة. ومن البَصْريّين بَشّار بن أيّوب أُستاذ يعقوب بن

---

١ ـ انتهى كلام قالون.

٢ ـ في الأصل المخطوط: ميناء، وهو غلط.

إسحاق الحضرميّ، ومُعَلّى بن عيسى صاحب الجَحْدَريّ. ومن الكوفيّين صالح بن عاصم النّاقط صاحب الكسائيّ. ومن الأندَلُسيّين حكيم بن عمران صاحب الغازي بن قيس. وسنأتي بجميع ما رُوي لنا من اتّفاقهم واختلافهم بِعِلَلِه ومعانيه في مواضعه إن شاء الله.

باب ذكر من كره نَقْط المصاحف من السّلف

٨ ـ حدّثنا خَلَف بن أحمد بن أبي خالد القاضي، قال حدّثنا زياد بن عبد الرّحمان اللّؤلئيّ، قال: حدّثنا محمّد بن يحيى بن حميد، قال: حدّثنا محمّد بن يحيى بن سَلّام، قال: حدّثنا أبي، قال: حدّثنا عُثمان عن ابن ...[1] عن ابن عمر: أنّه كان يكره نَقْط المصاحف. قال عُثمان: وكان قَتادة يكره ذلك.

٩ ـ حدّثنا خَلَف بن إبراهيم؛ قال: حدّثنا أحمد بن محمّد المكّيّ، قال: حدّثنا عليّ ابن عبد العزيز، قال: حدّثنا القاسم بن سَلّام، قال: حدّثنا إسحاق الأزرق عن سفيان، عن سلمة بن كُهَيل، عن أبي الزّعراء، عن عبد الله، قال: جَرِّدوا القرآن، ولا تخلطوه بشيء...

١٠ ـ حدّثنا الخاقانيّ خلف بن إبراهيم، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد، قال: حدّثنا عليّ بن عبد العزيز، قال: حدّثنا القاسم بن سَلّام، قال: حدّثنا هُشَيْم، قال: حدّثنا مغيرة عن إبراهيم: أنّه كان يكره نَقْط المصاحف، ويقول: جَرِّدوا القرآن، ولا تخلطوا به ما ليس منه.

١١ ـ حدّثنا خلف بن إبراهيم، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد، قال: حدّثنا عليّ، قال: حدّثنا أبو عُبَيد، قال: حدّثنا يزيد عن هِشام، عن الحسن وابن سيرين: أنّهما كانا يكرهان نَقْط المصاحف.

١٢ ـ حُدِّثْتُ عن الحسن بن رَشيق، قال: حدّثنا أبو العلاء محمّد بن أحمد الذُّهليّ، قال: حدّثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدّثنا أبو داود الطّيالسيّ عن شعبة، عن

---

١ ـ كلمة مطموسة في الأصل المخطوط لم تمكن قراءتها ولا الاهتداء إليها.

أبي رجاء، قال: سألت محمّدًا عن نَقْط المصاحف، فقال: إنّي أخاف أن يزيدوا في الحروف أو ينقصوا.

١٣ ـ حدّثني عبد الملك بن الحسين، قال: حدّثنا عبد العزيز بن عليّ، قال: حدّثنا المقدام بن تليد، قال: حدّثنا عبد الله بن عبد الحكم، قال: قال أشهب: سئل مالك، فقيل له: أرأيت من استكتب مُصْحَفًا اليوم، أترى أن يكتب على ما أحدث النّاس من الهجاء اليوم؟ فقال: لا أرى ذلك، ولكن يكتب على الكَتْبَة الأُولى. قال مالك: ولا يزال الإنسان يسألني عن نَقْط القرآن، فأقول له: أمّا الإمام من المصاحف فلا أرى أن يُنْقط، ولا يزاد في المصاحف ما لم يكن فيها. وأمّا المصاحف الصّغار الّتي يتعلّم فيها الصّبيان وألواحهم، فلا أرى بذلك بأسًا. قال عبد الله: وسمعت مالكًا، وسُئِل عن شَكْل المصاحف، فقال: أمّا الأُمّهات فلا أراه، وأمّا المصاحف الّتي يتعلّم فيها الغلمان فلا بأس.

باب ذكر من ترخّص في نَقْطها

١٤ ـ حدّثنا فارس بن أحمد، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد [١]، قال: حدّثنا أحمد بن عُثمان الرّازيّ، قال: حدّثنا الفضل بن شاذان، قال: حدّثنا أحمد بن أبي محمّد، قال: حدّثنا هِشام بن عَمّار، قال: حدّثنا مسلمة بن عليّ، قال: حدّثنا الأوزاعيّ عن ثابت بن مَعْبد، قال: العَجْمُ نورُ الكتاب.

١٥ ـ حدّثنا الخاقانيّ خَلْف بن إبراهيم، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد، قال: حدّثنا عليّ بن عبد العزيز، قال: حدّثنا القاسم بن سَلّام، قال: حدّثنا هُشَيم، قال: حدّثنا منصور، قال: سألت الحسن عن نَقْط المصاحف، قال: لا بأس به، ما لم تَبْغُوا...

١٦ ـ حدّثنا خَلْف بن إبراهيم، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد، قال: حدّثنا عليّ بن عبد العزيز، قال: حدّثنا أبو عبيد، قال: حدّثنا الأنصاريّ عن أشعث، عن الحسن، قال: لا

---

١ ـ في الأصل المخطوط: قال حدّثنا أحمد بن محمّد، قال حدّثنا أحمد بن محمّد، مكرّرة.

بأس بنَقْط المصاحف، وكرهه ابن سيرين.

١٧ ـ حدّثنا خَلف بن إبراهيم، قال: حدّثنا أحمد المكّيّ، قال: حدّثنا عليّ، قال: حدّثنا القاسم، قال: حدّثنا عبد الرّحمان بن مهديّ عن حمّاد بن زيد، عن خالد الحَذّاء، قال: كنت أمسك على ابن سيرين في مُصْحَف منقوط.

١٨ ـ أخبرنا أبو الحسن عليّ بن محمّد الرَّبَعيّ، قال: حدّثنا عليّ بن مسرور الدّبّاغ، قال: حدّثنا أحمد بن أبي سليمان، قال: حدّثنا سحنون بن سعيد، قال: حدّثنا عبد الله بن وهب، قال: حدّثني نافع بن أبي نعيم، قال: سألت ربيعة بن أبي عبد الرّحمان عن شَكْل القرآن في المُصْحَف، فقال: لا بأس به. قال ابن وهب: وحدّثني اللّيث قال: لا أرى بأسًا أن يُنقط المُصْحَف بالعربيّة. قال ابن وهب: وقال لي مالك: أمّا هذه المصاحف الصّغار فلا أرى بأسًا، وأمّا الأُمّهات فلا...

١٩ ـ حدّثنا محمّد بن عليّ الكاتب، قال: حدّثنا أبو بكر بن مجاهد قال: قال[1] خلف يعني ابن هِشام البزّار: كنت أحضر بين يدي الكسائيّ وهو يقرأ على النّاس، وينقطون مصاحفهم بقراءته عليهم.

باب جامع القول في النَّقْط، وعلى ما يُبْنىٰ من الوصل والوقف، وما يُسْتَعْمَلُ له من الألوان، وما يُكْره من جمع قراءات شتّى وروايات مختلفة في مُصْحَف واحد، وما يتَّصل بذلك من المعاني اللّطيفة والنُّكَت الخفيّة

اعلم ـ أيّدك الله بتوفيقه ـ أنّ الّذي دعا السّلف رضي الله عنهم، إلى نقْط المصاحف، بعد أن كانت خاليةً من ذلك وعارية منه وَقْتَ رسمها وحين توجيهها إلى الأمصار،

١ ـ في الأصل المخطوط: قال، وقال. ونرى أنّه ربّما كان في هذا الإسناد سقط، فإنّ ابن مجاهد لم يدرك خلفاً؛ ولد ابن مجاهد سنة ٢٤٥، على حين مات خَلْف سنة ٢٢٩. انظر: ترجمتيهما في طبقات ابن الجَزَريّ.

لِلمعنى الّذي بيّنّاه، والوجه الّذي شرحناه، ما شاهدوه من أهل عصرهم، مع قربهم من زمن الفصاحة ومشاهدة أهلها، من فساد ألسنتهم، واختلاف ألفاظهم وتغيُّر[١] طباعهم، ودخول اللّحن على كثير من خواصّ النّاس وعوامّهم، وما خافوه مع مرور الأيّام، وتطاول الأزمان من تَزَيُّدِ ذلك، وتضاعفه فيمن[٢] يأتي بعدُ، ممّن هو ـ لا شكّ ـ في العلم والفصاحة والفهم والدّراية دون من شاهدوه، ممّن عرض له الفساد، ودخل عليه اللّحن، لكي يُرْجَع إلى نقطها، ويُصار إلى شكلها، عند دخول الشّكوك، وعدم المعرفة، ويتحقّق بذلك إعراب الكَلِم، وتُدْرَك به كيفيّة الألفاظ.

ثمّ إنّهم لمّا رأوا ذلك، وقادهم الاجتهاد إليه، بَنَوْه على وصل القارئ بالكَلِم، دون وقفه عليهنّ. فأعربوا أواخرهنّ لذلك؛ لأنّ الإشكال أكثر ما يدخل على المبتدئ المتعلّم، والوهم أكثر ما يعرض لمن لا يبصر الإعراب، ولا يعرف القراءة في إعراب أواخر الأسماء والأفعال. فلذلك بنوا النّقط على الوصل دون الوقف. وأيضًا فإنّ القارئ قد يقرأ الآية والأكثر في نفس واحد، ولا يقطع على شيء من كلمها، فلا بدّ من إعراب ما يصله من ذلك ضرورة.

قال أبو عمرو: فأمّا نَقْط المصاحف بالسِّواد من الحِبْر وغيره فلا أستجيزه، بل أنهى عنه، وأنكره اقتداءً بمن ابتدأ النَّقْط من السّلف، واتّباعًا له في استعماله لذلك صِبْغًا يخالف لون المداد؛ إذ كان لا يُحْدث في المرسوم تغييرًا ولا تخليطًا، والسِّواد يحدث ذلك فيه، ألا ترى أنّه ربّما زيد في النّقطة فتُوُهِّمت، لأجل السّواد الّذي به ترسم الحروف، أنّها[٣] حرف من الكلمة، فزيد في تلاوتها لذلك، ولأجل هذا وردت الكراهة عمّن[٤] تقدّم من الصّحابة وغيرهم في نَقْط المصاحف؟

---

١ ـ في الأصل المخطوط: تغيير.

٢ ـ في الأصل المخطوط: في من، بالفصل.

٣ ـ في الأصل المخطوط: أنّه، وهو غلط.

٤ ـ في الأصل المخطوط: عن من، بالفصل.

والّذي يستعمله نُقّاط أهل المدينة في قديم الدّهر وحديثه من الألوان في نَقْط مصاحفهم، الحُمْرة والصُّفْرة لا غير. فأمّا الحُمْرة فللحركات والسّكون والتّشديد والتّخفيف، وأمّا الصُّفْرة فللهمزات خاصّة. كما حدّثنا أحمد بن عمر الجيزيّ، قال: حدّثنا محمّد بن أحمد بن منير، قال: حدّثنا عبد الله بن عيسى المدنيّ، قال: حدّثنا قالون: أنّ في مصاحف أهل المدينة ما كان من حرف مخفّف فعليه دارة حُمْرة، وإن كان حرفًا مُسَكّنًا فكذلك أيضًا، قال: وما كان من الحروف الّتي بنقط الصُّفْرة فمهموزة.

قال أبو عمرو: وعلى ما استعمله أهل المدينة من هذين اللّونين في المواضع الّتي ذكرناها، عامّة نُقّاط أهل بلدنا قديمًا وحديثًا. من زمان الغاز بن قيس صاحب نافع بن أبي نعيم إلى وقتنا هذا، اقتداءً بمذاهبهم، واتّباعًا لِسُنَنهم.

فأمّا نُقّاط أهل العراق فيستعملون للحركات وغيرها وللهَمَزات الحُمْرة وحدها، وبذلك تُعرَف مصاحفهم، وتُمَيَّز من غيرها.

وطوائف من أهل الكوفة والبصرة قد يُدْخلون الحروف الشّواذّ في المصاحف، ويَنْقُطونها بالخُضْرة، وربّما جعلوا الخُضْرة للقراءة المشهورة الصّحيحة، وجعلوا الحُمْرة للقراءة الشّاذّة المتروكة، وذلك تخليط وتغيير، وقد كره ذلك جماعة من العلماء.

٢٠ ـ أخبرني الخاقانيّ: أنّ محمّد بن عبد الله الأصبهانيّ حدّثهم بإسناده عن أحمد ابن جبير الأنطاكيّ، قال: إيّاك والخضرة الّتي تكون في المصاحف، فإنّه يكون فيها لحن، وخلاف للتّأويل، وحروف لم يقرأ بها أحد.

قال أبو عمرو: وأكره من ذلك وأقبح منه ما استعمله ناس من القُرّاء، وجَهَلَةٌ من النُّقّاط، من جمع قراءات شتّى وحروف مختلفة في مُصْحَف واحد، وجَعْلِهم لكلّ قراءة وحرف لونًا من الألوان المخالفة للسّواد، كالحُمْرة والخُضْرة والصُّفْرة واللّازَوَرْد، وتنبيهِهم على ذلك في أوّل المُصْحَف، ودلالتِهم عليه هناك؛ لكي تُعْرَفَ القراءات، وتُمَيَّز الحروف؛ إذ ذلك من أعظم التّخليط، وأشدّ التّغيير للمرسوم.

ومن الدّلالة على كراهة ذلك والمنع منه ـ سوى ما قدّمناه من الأخبار عن ابن

مسعود والحسن وغيرهما ـ ما حدّثناه خَلَف بن إبراهيم بن محمّد، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد، قال: حدّثنا عليّ بن عبد العزيز، قال: حدّثنا القاسم بن سَلّام، قال: حدّثنا هُشَيْم عن أبي بشر، عن سعيد بن جُبير، عن ابن عبّاس: أنّه قرأ: ﴿ عِبَادُ الرَّحْمٰنِ ﴾ [1]. قال سعيد: فقلت لابن عبّاس: إنّ في مُصْحَفي «عند الرَّحْمٰن»، فقال: امْحها واكْتبها «عِبَادُ الرَّحْمٰنِ». ألا ترى ابن عبّاس ﷺ قد أمر سعيد بن جُبير بمحو إحدى القراءتين وإثبات الثّانية، مع علمه بصحّة القراءتين في ذلك، وأنّهما مُنْزَلتان من عند الله تعالى، وأنّ رسول الله ﷺ قرأ بهما جميعًا، وأقرأ بهما أصحابه؟ غير أنّ الّتي أمره بإثباتها منهما كانت اختياره، إمّا لكثرة القارئين بها من الصّحابة، وإمّا لشيء صحّ عنده عن النّبيّ ﷺ، أو أمرٍ شاهده من عِلْيَة الصّحابة.

فلو كان جمع القراءات وإثبات الرّوايات والوجوه واللّغات في مُصْحَف واحد جائزًا، لَأَمر ابن عبّاس سعيدًا بإثباتهما معًا في مُصْحَفه بنقطة يجعلها فوق الحرف الّذي بعد العين، وضمّة أمام الدّال، دون ألف مرسومة بينهما؛ إذ قد تسقط من الرّسم في نحو ذلك كثيرًا لخفّتها، وتترك النّقطة الّتي فوق ذلك الحرف، والفتحة الّتي على الدّال، فتجتمع بذلك القراءتان في الكلمة المتقدّمة، ولم يأمره بتغيير إحداهما ومحوها وإثبات الثّانية خاصّة. فبان بذلك صحّة ما قلناه، وما ذهب إليه العلماء من كراهة ذلك؛ لأجل التّخليط على القارئين، والتّغيير للمرسوم.

على أنّ أبا الحسين بن المنادي قد أشار إلى إجازة ذلك، فقال في كتابه في النَّقْط: وإذا نقطتَ ما يُقرأ على وجهين فأكثر، فارْسُمْ في رقعة غير مُلْصَقَةٍ بالمُصْحَف أسماء الألوان وأسماء القُرّاء؛ ليعرف ذلك الّذي يقرأ فيه، ولتكن الأصباغ صوافي لامعاتٍ، والأقلام بين الشّدّة واللّين. قال: وإن شئت أن تجعل النَّقْط مُدوَّرًا فلا بأس بذلك. وإن جعلتَ بعضه مدوّرًا، وبعضه بشكل الشّعر فغير ضائر، بعد أن تعطي الحروف ذوات الاختلاف حقوقَها. قال: وكان بعض الكُتّاب لا يغيّر رسم المُصْحَف الأوّل، وإذا مرّ بحرف

---

١ ـ الزّخرف /١٩. وتمامه: ﴿ وَجَعَلُوا المَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمٰنِ إِنَاثًا ﴾.

يعلم أنّ النَّقْط والشَّكْل لا يضبطه كتب ما يريد من القراءات المختلفة تعليقًا بألوان مختلفة، وهذا كلّه موجود في المصاحف.

قال أبو عمرو: وترك استعمال شَكْل الشّعر ـ وهو الشَّكْل الّذي في الكتب الّذي اخترعه الخليل ـ في المصاحف الجامعة من الأُمّهات وغيرها أولى وأحقّ، اقتداءً بمن ابتدأ النَّقْط من التّابعين، واتّباعًا للأئمّة السّالفين.

والشَّكل المُدَوَّرُ يسمّى نقْطًا؛ لكونه على صورة الإعجام الّذي هو نَقْط بالسّواد. والشَّكْل أصله التّقييد والضّبط؛ تقول: شَكَلْتُ الكتابَ شَكْلًا، أيْ قيّدتُه وضبطتُه، وشَكَلْتُ الدّابّة شِكالًا، وشَكَلْتُ الطّائرَ شُكُولًا. والشَّكْل الضّرب المتشابه، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَءَاخَرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ ﴾[1] أي من ضربه، ومثله قول الرّجل: ما أنت من شَكْلي، أي من ضربي. والشَّكْل المِثْل، وأشكل الأمر، إذا اشتبه، والقوم أشكال، أي أشباه. وتقول: أعْجَمْتُ الكتابَ إعجامًا، إذا نقطتَه، وهو مُعْجَم، وأنا له مُعْجِمٌ، وكتاب مُعْجَمٌ ومُعَجَّم، أي منقوط. وحروف المُعْجَم: الحروف المُقَطَّعة من الهجاء، وفي تسميتها قولان:

أحدهما ـ أنّها مُبَيِّنَةٌ للكلام، مأخوذ ذلك من قولهم: أعجمتُ الشّيء، إذا بَيَّنْتَهُ.

والثّاني ـ أنّ الكلام يُخْتَبَرُ بها، مأخوذ ذلك من قولهم: عَجَمْتُ العُودَ وغيره، إذا اختبرتَه.

وقال أبو بكر بن مجاهد في كتابه في النَّقْط: الشَّكْلُ سِمَةٌ للكتاب، كما أنّ الإعراب سِمَةٌ لكلام اللّسان. ولولا الشَّكْل لم تُعْرَف معاني الكتاب، كما لولا الإعراب لم تُعرَفْ معاني الكلام. والشَّكْل لما أشكل، وليس على كلّ حرف يقع الشَّكْل، إنّما يقع على ما إذا لم يُشْكَل التبس. ولو شُكِلَ الحرف من أوّله إلى آخره ـ أعني الكلمة ـ لأظلم، ولم تكن فائدة؛ إذ كان بعضه يُؤدّي عن بعض.

والشَّكْل والنَّقْط[2] شيء واحد، غير أنّ فهم القارئ يسرع إلى الشَّكْل أقرب ممّا

١ ـ صٓ /٥٨.

٢ ـ يريد بالنَّقْط هاهنا الشَّكْل المدوّر الّذي تنقط به المصاحف.

يسرع إلى النّقط؛ لاختلاف صورة الشَّكْل، واتّفاق صورة النّقط؛ إذ كان النَّقْط كُلّه مُدَوَّرًا، والشَّكْل فيه الضمّ والكسر والفتح، والهمز، والتّشديد بعلامات مـختلفة. وذلك عـامّته مجتمع في النَّقْط، غير أنّه يحتاج أن يكون النّاظر فيه قد عـرف أُصـوله، فـفي النّـقط الإعراب، وهو الرّفع والنّصب والخفض، وفيه علامات الممدود، والمهموز، والتّشـديد في الموضع الّذي يجوز أن يكـون مُـخَفّفًا، والتّـخفيف فـي المـوضع الّـذي يـجوز أن يكون مُشَدَّدًا.

ثمّ ذكر أُصولًا من النَّقْط، ثمّ قال: ففي نَقْط المصاحف المُـدَوَّرِ الرَّفْـع والنّـصْب والخَفْض، والتّشديد، والتّنوين، والمدّ والقَصْر، ولولا أنّ ذلك كلّه فيه ما كان له معنًى.

قال: وقد كان بعض من يحبّ أن يزيد في بيان النَّقْط، ممّن يستعمل المُصْحَف لنـفسه، ينقط الرّفع والخفض والنّصب بالحُمْرة، وينقط الهمز مجرّدًا بالخُضْرة، وينقط المشـدّد بالصُّفْرة، كلّ ذلك بقلم مُدَوَّر، وهذا أسرع إلى فهم القارئ من النَّقْط بلونٍ واحدٍ بقلمٍ مُدَوّر.

قال: وفي النَّقْط علم كبير، واختلاف بين أهله، ولا يقدر أحد على القراءة فـي مُصْحَف منقوط، إذا لم يكن عنده علم بالنَّقْط، بل لا ينتفع به إن لم يعلمه.

قال أبو عمرو: جميع ما أورده ابن مجاهد في هذا الباب صحيح بيّن لطيف حسن، وبالله التّوفيق. (١٨ ـ ٢٤)

باب ذكر البيان عن إعجام الحروف ونَقْطها بالسّواد

٢١ ـ حدّثنا أبو الفتح شيخنا، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد، قال: حدّثنا أحمد بن عُثمان، قال: حدّثنا الفضل بن شاذان، قال: حدّثنا محمّد بن عيسى، قال: حدّثنا إبراهيم ابن موسى، قال: حدّثنا الوليد بن مسلم، قال: حدّثنا الأوزاعيّ، قال: سمعت يحيى بن أبي كثير يقول: كان القرآن مجرّدًا في المصاحف، فأوّل ما أحدثوا فيه النَّقْط على اليـاء والتّاء، وقالوا: لا بأس به، هو نورٌ له.

قال أبو عمرو: النَّقْط عند العرب إعجام الحروف في سمتها، وقد رُوي عن هِشام الكلبيّ أنّه قال: أسلمُ بن خُدرة أوّل من وضع الإعجام والنَّقْط.

٢٢ـ ورُوِيَ عن الخليل بن أحمد أنّه قال: الألف ليس عليها شيء من النّقط؛ لأنّها لا تلابسها صورة أُخرى، والباء تحتها واحدة، والتّاء فوقها اثنتان، والثّاء ثلاث، والجيم تحتها واحدة، والخاء فوقها واحدة، والذّال فوقها واحدة، والشّين فوقها ثلاث، والضّاد فوقها واحدة، والفاء إذا وُصِلَتْ فوقها واحدة، وإذا انفصلت لم تُنْقَط؛ لأنّها لا يلابسها شيء من الصُّوَر، والقاف إذا وُصِلَتْ فتحتها واحدة، وقد نقَطها ناس من فوقها اثنتين، فإذا فُصِلَتْ لم تُنْقط؛ لأنّ صورتها أعظم من صورة الواو، فاستغنوا بِعِظَمِ صورتها عن النَّقْط. والكاف لا تُنْقط؛ لأنّها أعظم من الدّال والذّال. واللّام لا تُنْقط؛ لأنّها لا يشبهها شيء من الحروف. والميم لا تُنْقَط أيضًا؛ لأنّها لا تشبه شيئًا من الحروف، وقصّتها قصّة اللّام. والنّون إذا وصلتها فوقها واحدة، لأنّها تلتبس بالباء والتّاء والثّاء، فإذا فُصِلَتْ لم تُنْقَط، استغنوا بعِظَم صورتها؛ لأنّ صورتها أعظم من الرّاء والزّاي. والواو لا تُنْقَط؛ لأنّها أصغر من القاف، فلم تشتبه بشيء من الحروف. والهاء لا تُنْقط؛ لأنّها لا تشبه شيئًا من الحروف، وقصّتها قصّة الواو. ولام ألف حرفان قُرِنا، فليس واحد منهما ينقط. والياء إذا وُصِلَتْ نُقِطَتْ تحتها اثنتين؛ لئلّا تلتبس بما مضى، فإذا فُصِلَتْ لم تُنْقَط.

وقال غير الخليل: حروف المعجم ثمانية وعشرون حرفًا مختلفةً منفردةً في التّهجّي، وهي سواكن، وقد دخل فيها لامُ ألف موصولين؛ لانفرادهما في الصّورة. وهي أربعة أصناف؛ صِنْف منها ستّة أحرفٍ متباينة، لا تحتاج إلى الفصل بينها وبين غيرها بشيء من النّقط: (ا ك ل م و ه). وصِنْف منها سبعة أحرفٍ متلابسة مُخْلاة: (ح د ر س ص ط ع). وصِنْف منها أحد عشر حرفًا متلابسة، يُفصل بينها وبين ما قبلها من المتلابسين بالنّقط: (ب ت ث ج خ ذ ز ش ض ظ غ). وصِنْف منها أربعة أحرفٍ تُخْلَى إذا لم يُوصَلْ بها شيء، وتُنْقَطُ إذا وُصل بها غيرها: (ف ق ن ى). فجميع ما يُنْقَط منها لالتباسها بغيرها خمسة عشر حرفًا، منها ثمانية أحرف، كلّ حرف منها بنقطة واحدة: (خ ذ ز ض ظ غ ف ن)، واثنان بنقطتين من فوقهما[1]: (ت ق)، واثنان بثلاث نُقَط من فوقهما: (ث ش)، واثنان

---

١ ـ في الأصل المخطوط: فوقها، وهو تصحيف.

بواحدة من تحتهما: (ب ج)، وحرف واحد بنقطتين من تحته: (ى).

قال أبو عـمرو: أهل المشرق ينقُطون الفاء بواحدة من فوقها، والقافَ باثنتين من فوقها. وأهل المغرب ينقُطون الفاء بواحدة من تحتها، والقافَ بواحدة من فوقها، وكلّهم أراد الفرق بينهما بذلك.

ورأيت بعض العلماء قد عَلَّلَ النَّقْط، فقال: اعْلم أنّ الباء والتّاء والثّاء والنّون والياء خمسة أحرفٍ متشابهة الصُّوَر في الكتابة، فلأجل ذلك أُحتيج أن يُفَرَّق بالنَّقْط المختلِف بينها. فواخَوْا بين الباء والنّون، وبين التّاء والياء، فنقَطوا الباء واحدة من تحت، والنّون واحدة من فوق، ونقَطوا التّاء اثنتين من فوق، والياء اثنتين من تـحت، وبـقيت الثّـاء منفردة، لا أُخت لها، فنقَطوها ثلاثًا من فوق؛ إذ خلت من أُخت، ولم تخل من شبه.

ثمّ جاؤوا إلى الجيم والحاء والخاء، وهنّ ثلاثة أحرفٍ متشابهة الصُّوَر، ليس في حروف المعجم ما يشبههنّ. فابتدؤوا بالأُولى ـ وهي الجيم ـ فنقَطوها بواحدة من تحت، واختاروا أن يجعلوا النّقطة من تحت؛ لأنّ الجيم مكسورة[١]. وأخلوا الحاء من النَّقْط فرقًا بينها وبين الجيم. وأمّا الخاء فاختاروا لها النَّقْط من فوق؛ لأنّ اللّفظ بالخاء مفتوح.

ثمّ جاؤوا إلى الدّال والذّال، وهما حرفان متشابهان، فأخلوا الدّال من النَّقْط، فرقًا بينهاوبين أُختها، ولأنّ ما قبلهامنقوط، ونقَطوا الذّال واحدة من فوق؛ لأنّ اللّفظ بها مفتوح.

ثمّ فعلوا بالرّاء والزّاي كما فعلوا في الدّال والذّال.

ثمّ جاؤوا إلى السّين والشّين، وهما حرفان مشتبهان. فأخلوا السّين، وهو الحرف الأوّل من النّقط، فرقًا بينها وبين أُختها. ونقطوا الشّين بثلاث من فوق؛ لأنّه حرف واحد، صورته صورة ثلاثة أحرف، واختاروا النّقط لها من فوق، ولفظها[٢] مكسور[٣]؛ لأنّها من بين الحروف المزدوجة كثيرة النُّقَط، مـخالفة فـي ذلك سـائر المـنقوط مـن المـزدوج

---

١ ـ أي أنّنا حين نلفظ (جيم) نلفظها بكسر أوّلها.

٢ ـ في الأصل المخطوط: نقطها، وهو تصحيف.

٣ ـ أي أنّنا حين نلفظ (شين) نلفظها بكسر أوّلها.

والمنفرد، إلّا الثّاء[1] فإنّ علّتها مخالفة لعلّة الشّين.

ثمّ جاؤوا إلى الصّاد والضّاد، ففعلوا فيهما كما فعلوا في الدّال والذّال؛ إذ العلّة فيهما وفي الدّال والذّال واحدة.

وفعلوا في الطّاء والظّاء، والعين والغين كفعلهم في الدّال والذّال أيضًا، والعلّة في الكلّ علّة واحدة.

ثمّ جاؤوا إلى الفاء والقاف، وهما حرفان في الانفراد تختلف صورتهما؛ وفي أوّل الكلام ووسطه يشتبهان. فإذا وقع أحدهما في آخر كلمة، متّصلًا بما قبله، عاد إلى صورته في الانفراد. فلمّا اختلفت صورتهما في موضع، واتّفقت في موضع اختاروا لها جميعًا النّقط. وخُولف بين نقْطهما لِيُفْرَقَ به بينهما، فنقَطوا الفاء واحدة من فوق، ونَقطوا القاف اثنتين من فوق، وجعلوا نقط الجميع من فوق؛ لأنّ مخرج لفظهما مفتوح.

ثمّ جاؤوا إلى الكاف، فوجدوا صورتها مفردة، لا تشتبه بصورة حرف من حروف المعجم، فأَخْلَوْهُ من النّقْطِ؛ لانفراده بصورته؛ لأنّه يتّصل بأوائل الكلام وأوساطه وأواخره، لا ينفرد بذاته إلّا في أواخر الكلام، ولا يقع في أوائل الكلام كوقوع الألف، وهو في انفراده بشكله مِثله، فأجروه في الإخلاء من النَّقْط مُجْرَاه.

ثمّ جاؤوا إلى اللّام، وهو حرف منفرد الشّكل، علّته علّة الكاف، فأجروه في الإخلاء من النَّقْط مُجْرَى الألف والكاف.

ثمّ جاؤوا إلى الميم، وهو حرف منفرد، لا شبيه له، علّته علّة الكاف واللّام؛ فَأَخْلَوهُ من النَّقْط، وأجروه مُجْرَاهما.

ثمّ جاؤوا إلى الواو، وهو حرف يشبه القاف في الانفراد، وفي أواخر الكلام، ويخالف شبهه في أوّل الكلام ووسطه. فكانت موافقته للقاف في المواضع الّتي تخالف القاف فيها الفاء لا غير، فأَخْلَوْهُ من النَّقْط، إذ كان شبهه في الانفراد وفي أواخر الكلام ـ وهو القاف ـ منقوطًا.

---

١ ـ في الأصل المخطوط: التّاء، وهو تصحيف.

ثمّ جاؤوا إلى الهاء، وهو حرف منفرد، لا شبه له في حروف المعجم، له في الكتابة صورتان مختلفتان[١]، في ابتداء ـ الكلام ـ وفي وسطه مشقوق، وفي آخره مُدَوَّرٌ غير مشقوق، فَأَخْلَوْه من النَّقْط؛ لخلوّ شبهه واختلاف صورته. وجعلوا الخطّ الّذي يُشَقُّ به إذا وقع في أوائل الكلام ووسطه عوضًا من النَّقْط عند اختلاف الصّورة.

قال: ولو احتجّ مُحْتَجّ في هذا الحرف، فقال: قد كان يجب أن ينقط هذا؛ لأنّ صورته تختلف في الكتابة، وما اختلف من الحروف المفردة في موضع، واتّفق في موضع احتاج إلى النَّقْط؛ لِيُسْتَدَلَّ به. قيل له: قد قلنا: إنّ الباء والتّاء نُقِطا بواحدة واثنتين، لعلّة شبههما بالياء والنّون. ونُقِطَت الثّاء بثلاث نُقَطٍ؛ لأنّ لها أربعة أمثلة منقوطة بنُقَط مختلفة من جنسين، أكثره بنقطتين، فاختير لها ثلاث نُقَطٍ لهذه العلّة، وليس في حروف المعجم حرف صورته صورة حرف واحد نُقِط بثلاث نُقَطٍ غيره. ونُقِطت الشّين بثلاث لعلّة شبهها بالسّين، واختير لها ثلاث نُقَطٍ؛ لأنّ صورتها صورة ثلاثة أحرفٍ، وسائر الحروف المزدوجة والمنفردة أكثر[٢] نقطها اثنتان. وهذا الحرف ـ يعني الهاء ـ صورته صورة حرف واحد، فبطل أن يُنْقَطَ بواحدة لانفراده، وبطل أن يُنْقَطَ باثنتين لعلّة شبهه، وبطل أن يُنْقَطَ بثلاث نُقَطٍ فما فوقها لعلّة صورته، فاحتاج أن يُخْلى من النُّقَط. قال أبو عمرو: وكلّ هذا لطيف حسن.

فإن قال قائل: لِمَ نُقِطَت الباء بواحدة من تحتها؟ هَلَّا نُقِطَتْ من فوقها ونُقِطَت النّونُ من تحتها مكان ذلك، فرقًا بينهما[٣]؟

قيل له: إنّما نُقِطَتْ بواحدة، لما تقدّم من قولنا: إنّها أوّل الصُّوَر الثّلاث، وإنّ التّاء ثانيتها[٤]، والثّاء ثالثتها، ولذلك نُقِطَتْ التّاء اثنتين، والثّاء ثلاثًا[٥]. وإنّما نُقِطَتْ من تحتها،

١ ـ في الأصل المخطوط: مختلفان، وهو غلط.

٢ ـ في الأصل المخطوط: وأكثر، بزيادة واو، ولا لزوم لها.

٣ ـ في الأصل المخطوط: بينها، وهو تصحيف.

٤ ـ في الأصل المخطوط: ثانيته، وهو غلط.

٥ ـ في الأصل المخطوط: ثلاث، وهو غلط.

للزوم الكسر لها إذا كانت زائدة جارّة، كالّتي في أوّل التّسمية. وإنّما لزمها الكسر اتّباعًا لعملها؛ إذ كانت لا تعمل إلّا جرًّا، فَجُعِلَ نَقْطها موافقًا لحركتها، وأُلْزِمَا[1] مكانًا واحدًا لذلك. ولهذه العلّة نَقَط أهل المغرب الفاء من تحتها؛ إذ كان الكسر والياء أيضًا قد يلحقان[2] بها، إذا كانت جارّة، وحُمِلَ نقطها على ذلك في كلّ مكان.

فإن قيل: لِمَ نقطوا الياء باثنتين من تحتها؟

قيل: لتُميّز بذلك من الباء الّتي تُنْقَطُ واحدةً من تحتها، ومن التّاء الّتي تُنْقَطُ اثنتين من فوقها، ولمؤاخاتها في المخرج الجيمَ الّتي تُنْقَطُ بواحدة من تحتها؛ لكون لفظها[3] مكسورًا، وبالله التّوفيق.

باب ذكر نَقْط الحركات المُشْبَعات ومواضعهنّ من الحروف

اعلم؛ أنّ الحركات ثلاث: فتحة وكسرة وضمّة، فموضع الفتحة من الحرف أعلاه؛ لأنّ الفتح مُسْتَعْلٍ. وموضع الكسرة منه أسفله؛ لأنّ الكسر مُسْتَفِلٍ. وموضع الضّمّة منه وسطه أو أمامه؛ لأنّ الفتحة لمّا حصلت في أعلاه، والكسرة في أسفله، لأجل استعلاء الفتح وتسفُّل الكسر، بقي وسطه، فصار موضعًا للضّمّة. فإذا نُقِطَ قوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ جُعِلَت الفتحة نقطةً بالحمراء فوق الحاء، وجُعِلَت الضّمّةُ نقطةً بالحمراء في الدّال، أو أمامها إن شاء النّاقط. وجُعِلَت الكسرةُ نقطةً بالحمراء تحت اللّام والهاء، وكذلك يُفْعَل بسائر الحروف المتحرّكة بالحركات الثّلاث، سواء كنّ إعرابًا أو بناءً، أو كنّ عوارض.

وإنّما جعلنا الحركات المُشْبَعات نُقَطًا مُدَوَّرةً على هيئة واحدة، وصورة مُتَّفقة، ولم نجعل الفتحة ألفًا مُضْجعةً، والكسرة ياءً مردودةً، والضّمّة واوًا صغرًى، على ما ذهب إليه سلف أهل العربيّة؛ إذ كنّ مأخوذات من هذه الحروف الثّلاثة دلالة على ذلك، اقتداءً

---

١ ـ وأُلزما: أي النّقط والحركة أُلزما مكانًا واحدًا من الباء، وهو تحتها.

٢ ـ في الأصل المخطوط: يلحقا، وهو غلط.

٣ ـ في الأصل المخطوط: نقطها، وهو تصحيف.

منّا بفعل من ابتدأ النَّقْط من علماء السّلف بحضرة الصّحابة رضي الله عنهم واتّـباعًا له، واستمساكًا بسُنّته؛ إذ مخالفته ـ مع سابقته وتقدّمه ـ لا تسوغ[١]، وترك اقتفاء أثره في ذلك ـ مع محلّه من الدّين وموضعه من العلم ـ لا يسع أحدًا أتى بعده.

٢٣ - حدّثنا محمّد بن عليّ، قال: حدّثنا أبو بكر بن الأنباريّ، قال: حدّثنا أبي، قال: حدّثنا أبو عِكْرمة، قال: قال العُتْبِيُّ: قال أبو الأسود للّـذي أمسك المُـصْحَف: إذا فتحتُ شفتيّ فانْقُطْ واحدةً فوق الحرف، وإذا ضـممتُهما[٢] فـاجعل النّـقطة إلى جـانب الحرف، وإذا كسرتُهما فاجعل النّقطة في أسفله.

قال أبو عمرو: فاتّباع هذا أولى، والعمل به في نَقْط المصاحف أحقّ؛ لأنّ الّذي رآه أبو الأسود ومن بحضرته من الفصحاء والعلماء، حين اتّفقوا على نقطها، أوجه لا شكّ من الّذي رآه من جاء بعدهم؛ لتقدّمهم ونَفَاذِ بصيرتهم، فوجب المصير إلى قولهم، ولزم العمل بفعلهم، دون ما خالفه وخرج عنه.

على أنّ اصطلاحهم على جعل الحركات نَقْطًا كنَقْط الإعجام قد يتحقّق[٣] من حيث كان معنى الإعراب [التّفريق] بالحركات والإعجام، من قولهم: أعجمت الشّيء، إذا بيّنته. وكان الإعجام أيضاً يُفرّق بين الحروف المشتبهة في الرّسم، وكـان النّـقْط يُـفَرِّق بـين الحركات المختلفة في اللّفظ، فلمّا اشتركا في المعنى أُشْرِكَ[٤] بينهما في الصّورة. وجُعِل الإعجام بالسّواد، والإعراب بغيره، فَرْقًا بين إعجام الحروف وبين تحريكها. واقْتُصِر في الإعجام أوّلًا على النَّقْط، من حيث أُرِيدَ الإيجاز والتّقليل؛ لأنّ النّقط أقلّ ما يُبيّن بـه، وهذا لطيف جدًّا، وبالله التّوفيق. (٣٥ ـ ٤٣)

---

١ ـ في الأصل المخطوط: لا يسوغ، وهو غلط.

٢ ـ في الأصل المخطوط: ضممتها، وهو تصحيف.

٣ ـ في الأصل المخطوط: تتحقّق، وهو غلط.

٤ ـ في الأصل المخطوط: اشترك، وهو تصحيف.

... [ثمّ ذكر عناوين مختلفة في النَّقْط مثل:

١ ـ نَقْط الحركات المشبعات وذكر كيفيّة نقط ما لا يشبع من الحركات...

٢ ـ ذكر التّشديد والسّكون وكيفيّتهما.

٣ ـ ذكر المدّ وموضعه في الحروف.

٤ ـ ذكر التّنوين اللّاحق الأسماء وكيفيّة صورته...

٥ ـ ذكر تراكب التّنوين وتتابعه...

٦ ـ ذكر أحكام: النَّقْط، الإدغام، الإخفاء، ألفات الوصل، والهمزات وغير ذلك، وإن شئت فراجع].

باب ذكر البيان عن مذاهب متقدّمي أهل العربيّة وتابعيهم من النُّقّاط وأهل الأداء في النَّقْط

اعلم ـ أرشدك الله ـ أنّهم اتّفقوا على نَقْط المتحرّك من الحروف بالحركات الثّلاث، ونَقْط المنوّن والمشدّد والمهموز لا غير نَقْطًا مُدَوّرًا بالحُمْرة خاصّة دون غيرها من سائر الألوان.

واقتصر أكثرهم في نَقْط المتحرّك على أواخر الكَلِمِ، وهو موضع الإعراب، إذ فيه يقع الإشكال، ويدخل الالتباس. وفي الخبر الّذي رويناه عن أبي الأسود مبتدئ النّقْط دليل على صحّة ما اقتصروا عليه من ذلك؛ إذ أتبع فيه ذكر الحركات بذكر التّنوين الّذي هو مخصوص بمتابعة حركة الإعراب، وعلى ذلك أكثر العلماء.

قال ابن مُجاهد: ليس يقع الشَّكْل على كُلّ حرف، إنّما يقع على ما إذا لم يُشْكَل التبس؛ قال: ولو شُكِلَ الحرف من أوّله إلى آخره ـ أعني الكلمة ـ لأظلم الكتاب، ولم تكن فائدة؛ إذ كان بعضه يُؤَدّي عن بعض.

وقال ابن المنادي: النّقْط والشَّكْل إنّما جُعِلا للضّرورات المشكلات يُسْرًا، لا أن يُنْقط كلّ حرف من الكلمة، سكن أو تحرّك. فإذا ركّب ناقط ذلك فقد خرج عن الحدّ إلى

غيره، ولا طائل في ذلك كلّه.

قال ابن مُجاهد: في نَقْط المصاحف المدوّر الرّفع والنّصب والخفض، والتّشـديد والتّنوين والمدّ والقصر، ولولا أنّ ذلك كلّه فيه ما كان له معنى. قال: والسّاكن من الحروف لا يُنْقَط في المُصْحَف، نحو: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾[1]، ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِى شَأْنٍ﴾[2]، لا يُطْرَح على ألف «فَانٍ» شيء[3]، وتُنْقَط الألف الّتي في «شَأنٍ» لأنّها هي الهمزة.

وقال ابن أُشْتَة: الهمزة السّاكنة يُنْقَط عليها، ولا يُنْقَط على غيرها من السّواكن. قال: وأصل النّقْط أن يُنْقَط على كلّ ميم وياء وتاء ونون مضمومات، وتُتْرَكَ المفتوحة دون علامة، من ذلك: ﴿المُؤْمِنُونَ﴾ و﴿يُؤْمِنُونَ﴾ و﴿يُوقِنُونَ﴾ و﴿يُورِثُهَا﴾[4] وما أشبهه. وما تُرِك من نحو: ﴿إِنَّ اللهَ لَا يَسْتَحْيِى أَن يَضْرِبَ مَثَلًا﴾[5] و﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[6] نقطوا المضمومة وتركوا المفتوحة فصلًا بينهما. قال: وهذا أصل حسن... [ثمّ ذكر كثيرًا من النّماذج في هذا الباب وغيرها، وإن شئت فراجع]. (٢١٠ ـ ٢١١)

---

١ ـ الرّحمٰن /٢٦.

٢ ـ الرّحمٰن /٢٩.

٣ ـ في الأصل المخطوط: شيئاً، وهو غلط.

٤ ـ الأعراف / ١٢٨. وفي الأصل المخطوط: نورثها، وهو غلط.

٥ ـ البقرة / ٢٦.

٦ ـ الفاتحة /٥.

الفصل الرّابع

نصّ ابن عطيّة (م: ٥٤٤) في «المحرّر الوجيز...»[1]

[نَقْط المُصْحَف]

فرُوي أنّ عبد الملك بن مروان أمر به وعمله، فتجرّد لذلك الحجّاج بـ«واسط» وجدّ فيه، وزاد تحزيبه، وأمر ـ وهو والي العراق ـ الحسن ويحيى بن يَعْمَر بذلك. وألّف إثر ذلك بـ«واسط» كتابًا في القراءات، جمع فيه ما رُوي من اختلاف النّاس فيما وافق الخطّ. ومشى النّاس على ذلك زمانًا طويلًا إلى أن ألّف ابن مجاهد كتابه في القراءات. وأسند الزُّبَيديّ في «الطّبقات» إلى المبرّد: أنّ أوّل من نَقْط المُصْحَف أبو الأسْود الدُّؤليّ.

وذُكِر أيضًا أنّ ابن سيرين كان له مُصْحَف، نَقَطه له يحيى بن يَعْمَر.

وذكر أبو الفرج: أنّ زياد بن أبي سفيان أمر أبا الأسود بنَقْط المصاحف.

وذكر الجاحظ في كتاب «الأنصار»[2]: أنّ نَصْر بن عاصم أوّل من نَقَط المصاحف، وكان يقال له: نصر الحروف.

وأمّا وضع الأعشار فيه فمرّ بي في بعض التّواريخ أنّ المأمون العبّاسيّ أمر بذلك، وقيل: إنّ الحجّاج فعل ذلك. وذكر أبو عمرو المِسْرافيّ عن قَتادة أنّه قال: بدءوا فنقّطوا ثمّ خمّسوا ثمّ عشّروا وهذا كالابتكار. (١: ٥٠)

---

١ ـ نحوه عن ابن كثير في فضائل القرآن: ٤٩ ـ ٥٠. والزّركشيّ في «البرهان في علوم القرآن» ١: ٢٥١.

٢ ـ يحتمل اسم هذا الكتاب هو «الأمصار» انظر: نصّ صبحيّ الصّالح (الهامش) في الفصل ١٤. (م)

الفصل الخامس

نصّ القَلْقَشَنديّ (م: ٨٢١) في «صبح الأعشى»

في النَّقْط، وفيه أربع جُمَل:

الجملة الأُولى: في مسيس الحاجة

قال محمّد بن عمر المدائنيّ: ينبغي للكاتب أن يُعْجِم[1] كتابه، ويبيّن إعرابه، فإنّه متى أعراه عن الضّبط، وأخلاه عن الشَّكْل والنَّقْط كثر فيه التّصحيف، وغلب عليه التّحريف. وأخرج بسنده إلى ابن عبّاس ﷺ أنّه قال: «لكلّ شيء نورٌ، ونور الكتاب العَجْم». وعن الأوزاعيّ نحوه.

قال أبو مالك الحَضْرَميّ: أيّ قلم لم تُعجم فصوله، استعْجم محصوله. ومن كلام بعضهم: «الخطوط المُعجمة، كالبُرُود المُعلمة».

ثمّ قد تقدّم في الكلام على عدد الحروف أنّ حروف المعجم تسعة وعشرون حرفًا، وقد وُضِعتْ أشكالُها على تسعة عشر شكلًا.

فمنها: ما يشترك في الصُّورة الواحدة منه الحرفان: كالدّال والذّال والرّاء والزّاي، والسّين والشّين.

ومنها: ما يشترك في الصّورة الواحدة منه الثّلاثة: كالباء والتّاء والثّاء، والجيم والحاء والخاء. ومنها ما ينفرد بصورة واحدة كالألف.

ومنها: ما لا يلتبس حالة الإفراد، فإذا رُكِّب ووُصِل بغيره التبس، كالنّون والقاف،

---

١ ـ أعجم الكتاب وعجّمه أي نقطه. واستعجم محصول الكتاب أي استبهم واستغلق على الفهم. (اللّسان ١٢: ٣٨٨ ـ ٣٨٩).

فإنّ النّون في حالة الإفراد منفردةٌ بصورة، فإذا رُكّبت مع غيرها في أوّل كلمة أو وسطها، اشتبهت بالباء وما في معناها؛ والقاف إذا كانت منفردة لا تلتبس، فإذا وصلت بغيرها أوّلًا أو وسطًا التبست بالفاء، فأُحتيج إلى مميّز يُمَيِّز بعض الحروف من بعض: من نَقْط أو إهمال ليزول اللَّبْس، ويذهب الاشتراك.

قال الشّيخ أثير الدّين أبو حيّان: ولذلك ينبغي أنّ القاف والنّون إذا كتبا في حالة الإفراد على صورتهما الخاصّة بهما لا يُنْقطان، لأنّه لا شبه بينهما ولا يُشبهان غيرهما، فيكونان إذ ذاك كالكاف واللّام. قال: ومنع بعض مشايخنا الاشتراك في صورة الحروف، وقال: الصّورة والنَّقْط مجموعهما دالّ على كلّ الحرف.

إذا تقرّر ذلك فالنَّقْط مطلوب عند خوف اللَّبْس، لأنّه إنّما وُضِع لذلك؛ أمّا مع أمن اللَّبْس فالأوْلى تركه لئلّا يُظْلم الخطّ من غير فائدة.

فقد حكي أنّه عُرِض على عبد الله بن طاهر[1] خطّ بعض الكُتّاب فقال: ما أحسنه! لو لا أنّه أكثر شُونيزَه[2].

وقد حكى محمّد بن عمر المدائنيّ أنّ جعفرًا المتوكّل[3] كتب إلى بعض عُمّاله أن أحصِ مَن قِبَلَكَ من المدنيّين وعرّفنا بمبلغ عددهم، فوقع على الحاء نقطة فجمع العامل من كان في عمله منهم وخصاهم فماتوا غير رجلين أو واحد.

وقد حكى المدائنيّ عن بعض الأُدباء أنّه قال: كثرة النَّقْط في الكتاب سوء ظنّ بالمكتوب إليه. أمّا كُتّاب الأموال فإنّهم لا يرون النَّقْط بحالٍ؛ بل تعاطيه عندهم عيب في الكتابة.

---

١ ـ أمير خراسان ومن أشهر الولاة في العصر العبّاسيّ. ولي إمرة الشّام مدّة ونقل إلى مصر سنة ٢١١هـ، ثمّ ولّاه المأمون خراسان واستمرّ إلى أن توفّي بنيسابور وقيل: بمرو سنة ٢٣٠هـ. (الأعلام ٤: ٩٣).

٢ ـ الشّونيز والشّينيز والشّونوز: الحبّة السّوداء، وهي فارسيّة الأصل. والمقصود: لو لا أنّه أكثر نقاطه. (القاموس ٢: ١٨٥).

٣ ـ هو جعفر بن محمّد، المتوكّل على الله بن المعتصم بن الرّشيد. بويع له بالخلافة بعد موت أخيه الواثق سنة ٢٣٢هـ وقتل سنة ٢٤٧هـ. (فوات الوفيات ١: ٢٩٠).

الجملة الثّانية : في ذكر أوّل من وضع النّقط

قد تقدّم في الكلام على وضع الحروف العربيّة أنّ أوّل من وضع الحروف العربيّة ثلاثة رجال من قبيلة بَوْلان على أحد الأقوال، وهم: مُرار[١] بن مُرّة، وأسلم بن سِـدْرة، وعامر بن جَدَرَة، وأنّ مُرارًا وضع الصُّوَر، وأسلم فصل ووصل، وعامرًا وضع الإعجام، وقضيّة هذا أنّ الإعجام موضوع مع وضع الحروف.

وقد روي أنّ أوّل من نَقَط المصاحف ووضع العربيّة أبو الأسود الدُّؤليّ من تَلقين أمير المؤمنين عليّ كرّم الله وجهه. فإن أُريد بالنَّقْط في ذلك الإعجام، فيحتمل أن يكون ذلك ابتداء لوضع الإعجام، والظّاهر ما تقدّم؛ إذ يبعد أنّ الحروف قبل ذلك مـع تشـابه صُوَرها كانت عَرِيّةً عن النَّقْط إلى حين نَقْط المُصْحَف.

وقد رُوي أنّ الصّحابة رضوان الله عليهم جرّدوا المُصْحَف من كلّ شيء حتّى من النَّقْط والشَّكْل. على أنّه يحتمل أن يكون المراد بالنَّقْط الّذي وضعه أبو الأسود الشَّكل.

الجملة الثّالثة : في بيان صورة النَّقْط وكيفيّة وضعه

قال الوزير أبو عليّ بن مُقلة ﷺ : وللنَّقْط صـورتان: إحـداهـما ـ شكـلٌ مـربّع، والأُخرى ـ شكل مستدير. قال: وإذا كانت نقطتان على حرف، فإن شئت جعلت واحدة فوق أُخرى، وإن شئت جعلتهما في سطرٍ معًا، وإذا كان بجوار ذلك الحرف حرف يُنْقَط لم يجز أن يكون النَّقْط إذا اتّسعت إلّا واحدةً فوق أُخرى، والعلّة في ذلك أنّ النُّقَط إذا كنّ في سطر خرجن عن حروفهنّ فوقع اللَّبْس في الإشكال، فإذا جعل بعضها على بعض كـان على كلّ حرف قِسْطه من النُّقَط فزال الإشكال.

قلت: وإذا كان على الحرف ثلاث نُقَط، فإن كانت ثاء جعلت واحدة فوق اثنتين، وإن كانت شينًا فبعض الكُتّاب ينقطه كذلك، وبعضهم ينقطه ثلاث نُقَط سـطرًا، وذلك لسـعة حرف الشّين بخلاف الثّاء المثلّثة. أمّا السّين إذا نقطت من أسفلها، فإنّهم ينقطونها ثـلاثةً سطرًا واحدًا.

---

١ ـ تقدّم التّنبيه عليه في هامش الصّفحة: ١٢ من هذا الجزء.

الجملة الرّابعة : فيما يختصّ بكلّ حرف من النَّقْط وما لا نَقْط له

قد تقدّم أنّ حروف المُعْجم ثمانية وعشرون حرفًا سوى اللّام ألف، وأنّ ذلك على عدد منازل القمر الثّمانية والعشرين، وأنّ المنازل أبدًا منها أربعة عشر فوق الأرض، وأربعة عشر تحت الأرض، ثمّ إنّه لا بُدّ أن يَبْقى ممّا فوق الأرض منزلة مختفية تحت الشّفَق، فكانت الحروف المنقوطة خمسة عشر حرفًا بعدد المنازل المختفية، وهي الأربعة عشر الّتي تحت الأرض، والواحدة الّتي تحت الشّعاع، إشارة إلى أنّها تحتاج إلى الإظهار لاختفائها، وهي الباء، والتّاء، والثّاء، والجيم، والخاء، والذّال، والزّاي، والشّين، والضّاد، والظّاء، والغين، والفاء، والقاف، والنّون، والياء، آخر الحروف.

وكانت الحروف العاطلة ثلاثة عشر بعدد المنازل الظّاهرة، وهي الألف، والحاء، والدّال، والرّاء، والسّين، والصّاد، والطّاء، والعين، والكاف، واللّام، والميم، والهاء، والواو.

فأمّا الألف فإنّها لا تُنْقَط لانفرادها بصورة واحدة؛ إذ ليس في الحروف ما يُشْبهها في حالتي الإفراد والتّركيب.

وأمّا الباء فإنّها تُنْقَط من أسفل؛ لتخالف التّاء المثنّاة من فوق، والثّاء المثلّثة في حالتي الإفراد والتّركيب، والياء المثنّاة من تحت، والنّون في حالة التّركيب ابتداءً أو وسطًا، ونُقِطت من أسفل لئلّا تلتبس بالنّون حالة التّركيب.

وأمّا التّاء فإنّها تُنْقَط باثنتين من فوق، لتخالف ما قبلها وما بعدها من الصّورتين في حالة الإفراد، وتخالفهما مع الياء والنّون حالة التّركيب ابتداءً أو وسطًا.

وأمّا الثّاء فإنّها تُنْقَط بثلاثٍ من فوق؛ لتخالف ما قبلها من الصّورتين في الإفراد، وتخالفهما مع النّون والياء أيضًا في التّركيب ابتداءً أو وسطًا.

وأمّا الجيم فإنّها تُنْقَط بواحدة من تحت؛ لتخالف الصّورتين بعدها.

وأمّا الحاء فإنّها لا تُنْقَط، ويكون الإهمال لها علامةً، وحُذّاق الكُتّاب يجعلون لها علامة غير النَّقْط، وهي حاء صغيرة مكان النّقطة من الجيم.

وأمّا الخاء فإنّها تُنْقَط بواحدة من أعلاها؛ لتخالف ما قبلها من الجيم والحاء.

وأمّا الدّال فإنّها لا تُنقَطُ ولا تُعلَم، ويكون ترك العلامة لها علامةً.

وأمّا الذّال فتُنْقَط بواحدة من فوق فرقًا بينها وبين أُختها.

وأمّا الرّاء فإنّها لا تُنقَط ولا تُعلَم ويكون الإهمال لها علامةً.

وأمّا الزّاي فإنّها تُنقَط بواحدة من فوق فرقًا بينها وبين الرّاء.

وأمّا السّين فإنّها لا تُنْقط وتكون علامتها الإهمال كغيرها، وبعض الكُتّاب ينقطها بثلاث نقطٍ من أسفلها.

وأمّا الشّين فإنّها تُنقَط بثلاث من فوق فرقًا بينها وبين أُختها، فإن كانت مدغمة فلا بدّ من جرّة فوقها، ثمّ إن كانت محقّقة فاللّائق التّأسيس بنقطتين وجعل نقط ثالث من أعلاهما، وإن كانت مدغمة فالأولى جعل الثّلاث نُقَط سطرًا واحدًا.

وأمّا الصّاد فإنّها لا تُنقَط، نعم حُذّاق الكُتّاب يجعلون لها علامة كالحاء، وهي صاد صغيرة تحتها.

وأمّا الضّاد فإنّها تُنقَط بواحدة من أعلاها فرقًا بينها وبين أُختها.

وأمّا الطّاء فإنّها لا تُنقَط لكن لها علامة كالصّاد والحاء، وهي طاء صغيرة تحتها.

وأمّا الظّاء فإنّها تُنقَط بواحدة من فوقها فرْقًا بينها وبين أُختها.

وأمّا العين فإنّها لا تُنْقَط، ولها علامة كالحاء، والصّاد، والطّاء، وهي عين صغيرة في بطنها.

وأمّا الغين فإنّها تُنْقَط بواحدة فرقًا بينها وبين أُختها.

وأمّا الفاء فمذهب أهل الشّرق أنّها تُنقَط بواحدة من أعلاها، ومذهب أهل الغرب أنّها تُنقَط بواحدة من أسفلها.

وأمّا القاف فلا خلاف بين أهل الخطّ أنّها تُنقَط من أعلاها، إلّا أنّ من نَقَط الفاء بواحدة من أعلاها، نَقَط القاف باثنتين من أعلاها؛ ليحصل الفرق بينهما، ومن نَقَط الفاء من أسفلها، نَقَط القاف بواحدة من أعلاها.

وقد تقدّم من كلام الشّيخ أثير الدّين أبي حَيّان ﵀ عن بعض مشايخه: أنّ القاف إذا

كتبت على صورتها الخاصّة بها ينبغي ألّا تُنْقط؛ إذ لا شبه بينهما[1]، وذلك في حالتي الإفراد والتّطرّف أخيرًا.

وأمّا الكاف فإنّها لا تُنقَط، إلّا أنّها إذا كانت مشكولة علمت بشكلة، وإن كانت معرّاة رسم عليها كاف صغيرة مبسوطة؛ لأنّها ربّما التبست باللّام.

وأمّا اللّام فإنّها لا تُنْقط ولا تُعلَم، وترك العلامة لها علامة.

وأمّا الميم فإنّها لا تُنْقَط ولا تُعْلَم أيضًا؛ لانفرادها بصورة.

وأمّا النّون فإنّها تُنْقَط بواحدة من أعلاها، وكان ينبغي اختصاص النّقط بحالة التّركيب ابتداءً أو وسطًا؛ لالتباسها حينئذٍ بالباء، والتّاء والثّاء أوائل الحروف، والياء آخر الحروف، بخلاف حالة الإفراد والتّطرّف في التّركيب أخيرًا، فإنّها تختصّ بصورة فلا تلتبس، كما أشار إليه الشّيخ أثير الدّين أبو حيّان ﷺ إلّا أنّها غلبت فيها حالة التّركيب فروعيت.

وأمّا الهاء فإنّها لا تُنقَط بجميع أشكالها وإن كثرت؛ لأنّه ليس في إشكالها ما يلتبس بغيره من الحروف.

وأمّا الواو فإنّها لا تُنقَط وإن كانت في حالة التّركيب تقارب الفاء، وفي حالة الإفراد تقارب القاف؛ لأنّ الفاء لا تشابهها كلّ المشابهة، ولأنّ القاف أكبر مساحة منها.

وأمّا اللّام ألف فإنّها لا تُنقَط؛ لانفرادها بصورة لا يشابهها غيرها.

وأمّا الياء فإنّها تُنقَط بنقطتين من أسفلها، وإن كانت في حالة الإفراد والتّطرّف في التّركيب لها صورة تخصّها، لأنّها في حالة التّركيب في الابتداء والتّوسّط تشابه الباء، والتّاء، والثّاء، والنّون، فيحتاج إلى بيانها بالنَّقْط؛ لتغليب حالة التّركيب على حالة الإفراد كما في النّون، وربّما نقطها بعض الكُتّاب في حالة الإفراد بنقطتين في بطنها، والله سبحانه وتعالى أعلم.

---

١ ـ أي بين القاف والفاء.

في الشَكْل[١]، وفيه خمس جُمَل:

الجملة الأُولى: في اشتقاقه ومعناه

قال بعض أهل اللّغة: هو مأخوذ من شَكْل الدّابّة؛ لأنّ الحروف تُضْبَط بقيد فلا يلتبس إعرابها، كما تُضْبط الدّابّة بالشِّكال[٢] فيمنعها من الهُروب؛ قال أبو تَمّام:

ترى الأمر معجومًا إذا كان مُعْجَمًا لديه ومشكُولًا إذا كان مشكـولا

الجملة الثّانية: في أوّل من وضع الشَّكْل

وقد اختلفت الرّواية في ذلك على ثلاث مقالات، فذهب بعضهم إلى أنّ المبتدئ بذلك أبو الأسود الدّؤليّ، وذلك أنّه أراد أن يعمل كتابًا في العربيّة يقوّم النّاس به ما فسد من كلامهم؛ إذ كان ذلك قد فشا في النّاس.

فقال: أرى أن ابتدئ بإعراب القرآن أوّلًا، فأحضر من يُمْسك المُصْحَف، وأحضر صِبْغًا يخالف لون المِدَاد. وقال للّذي يمسك المُصْحَف عليه: إذا فتحت فايَ فاجعل نقطةً فوق الحرف، وإذا كسرت فاي فاجعل نقطة تحت الحرف، وإذا ضممت فاي فاجعل نقطةً أمام الحرف، فإن أتبعت شيئًا من هذه الحركات غُنّة (يعني تنوينًا) فاجعل نقطتين. ففعل ذلك حتّى أتى على آخر المُصْحَف.

وذهب آخرون إلى أنّ المبتدئ بذلك نصر بن عاصم اللّيثيّ[٣]، وأنّه الّذي خمّسها وعشّرها. وذهب آخرون إلى أنّ المبتدئ بذلك يحيى بن يَعْمَر[٤].

---

١ ـ وقد أورد ابن النّديم أسماء الكتب المؤلّفة في النَّقْط والشَّكْل للقرآن الكريم على النّحو التّالي: كتب كلّ من الخليل ومحمّد بن عيسى واليزيديّ في النّقط، وكتب كلّ من الأنباريّ وأبي حاتم السّجستانيّ والدّينوريّ في النَّقْط والشَّكْل. (الفهرست: ٥٣).

٢ ـ الشّكال هو الحبل تُربَطُ به الدّابّة. (القاموس: ٣: ٤١٣).

٣ ـ من أوائل واضعي النّحو؛ قال ياقوت: كان فقيهاً عالماً بالعربيّة، من فقهاء التّابعين وله كتاب في العربيّة، مات بالبصرة سنة ٨٩هـ. (الأعلام ٨: ٢٤)

٤ ـ ولد بالأهواز وسكن البصرة وكان من علماء التّابعين، أخذ اللّغة عن أبيه والنّحو عن أبي الأسود

قال الشّيخ أبو عمرو الدّانيّ: وهؤلاء الثّلاثة من جلّة تابعيّ البصريّين.

وأكثر العلماء على أنّ أبا الأسود جعل الحركات والتّنوين لا غير، وأنّ الخليل بن أحمد[١] هو الّذي جعل الهمز[٢] والتّشديد[٣] والرَّوْم[٤] والإشمام[٥].

الجملة الثّالثة: في التّرغيب في الشَّكل والتّرهيب عنه

وقد اختلفت مقاصد الكُتّاب في ذلك، فذهب بعضهم إلى الرّغبة فيه، والحثّ عليه؛ لما فيه من البيان والضَّبْط والتّقييد.

قال هشام بن عبد الملك: اشْكُلوا قرائن الآداب: لئلّا تندّ عن الصّواب. وقال عليّ ابن منصور[٦]: حلّوا غرائب الكَلِم بالتّقييد، وحَصّنوها عن شُبَه التّصحيف والتّحريف.

ويقال: إعجام الكُتُب يمنع من استعجامها، وشَكْلُها يصونها عن إشكالها، ولله القائل:

وكأنّ أحرف خطّه شجر والشّكل في أغصانه ثمر

وذهب بعضهم إلى كراهته والرّغبة عنه. قال سعيد بن حميد الكاتب: لأن يُشْكل الحرف على القارئ أحبّ إليّ من أن يُعاب الكاتب بالشّكل. ونظر محمّد بن عَبَّاد إلى أبي عُبَيد وهو يقيّد البَسْمَلة، فقال: لو عرفته ما شكلته. وقد جرّد الصّحابة رضوان الله عليهم المُصحَف حين جمعوا القرآن من النَّقْط والشَّكْل وهو أجدر بهما، فلو كان مطلوبًا لما

← الدُّؤَليّ...(الأعلام ٨: ١٧٧).

١ ـ الخليل بن أحمد الفراهيديّ، إمام اللّغة وواضع علم العروض المتوفّى سنة ١٧٠هـ. (الأعلام ٢: ٣١٤).

٢ ـ في الأصل: «الهمزة» والتّصويب عن كتاب «المقنع في رسم المُصْحَف» للدّانيّ. (هامش الطّبعة الأميريّة ٣: ١٥٧).

٣ ـ في الأصل: «عن» والتّصويب عن المرجع السّابق.

٤ ـ هو حركة مختلسة مختفاة لنوع من التّخفيف، وهي أكثر من الإشمام لأنّها تُسمع. (اللّسان ١٢: ٢٥٨).

٥ ـ الإشمام: ضمّ الشّفتين كمن يريد النّطق بضمّة إشارة إلى أنّ الحركة المحذوفة ضمّة من غير أن يظهر لذلك أثر في النّطق (اللّسان ١٢: ٣٢٦).

٦ ـ لعلّه عليّ بن منصور المقدسيّ (م ٧٤٦هـ). صنّف شرح المغني للبخاريّ في الأُصول. (هدية العارفين ٥: ٧١٩).

جرّدوه منه.

قال الشّيخ أبو عمرو الدّانيّ: وقد وردت الكراهة بنَقْط المصاحف عن عبد الله بن عمر، وقال بذلك جماعة من التّابعين.

واعلم؛ أنّ كُتّاب الدَّيْوَنة [1] لا يعرجون على النَّقْط والشَّكْل بحال، وكُتّاب الإنشاء منهم من منع ذلك محاشاة للمكتوب إليه عن نسبته للجهل بأنّه لا يقرأ إلّا ما نُقِط أو شُكِل، ومنهم من ندب إليه؛ للضّبط والتّقييد كما تقدّم. والحقّ التّفريق في ذلك بين ما يقع فيه اللَّبْس ويتطرّق إليه التّحريف؛ لعلاقته أو غرابته، وبين ما تسهل قراءته؛ لوضوحه وسهولته.

وقد رخّص في نَقْط المصاحف بالإعراب جماعة: منهم ربيعة بن عبد الرّحمان [2]، وابن وهب [3]. وصرّح أصحابنا الشّافعيّة رضي الله عنهم بأنّه يُنْدب نَقْط المُصْحَف وشَكْلُه، أمّا تجريد الصّحابة رضوان الله عليهم له من ذلك فذلك حين ابتداء جمعه حتّى لا يُدْخلوا بين دفّتي المُصْحَف شيئًا سوى القرآن، ولذلك كرهه من كرهه.

وأمّا أهل التّوقيع في زماننا فإنّهم يرغبون عنه خشية الإظلام بالنَّقْط والشَّكْل، إلّا ما فيه إلباس على ما مرّ، وأهل الدَّيْونة لا يرون بشيء من ذلك أصلًا، ويَعُدّون ذلك من عيوب الكتابة وإن دعت الحاجة إليه، والله سبحانه وتعالى أعلم.

الجملة الرّابعة: فيما ينشأ عنه الشَّكْل ويترتّب عليه

واعلم؛ أنّ الشَّكْل جارٍ مع الإعراب كيفما جرى، فينقسم إلى السُّكون (وهو الجزم)، وإلى الفتح (وهو النّصب)، وإلى الضّمّ (وهو الرّفع)، وإلى الجرّ (وهو الخفض).

---

١ ـ الدَّيْوَنة، نسبة إلى الدّيوان، وفيها يقول القَلْقَشنديّ: «ولا مدخل لشيء من ذلك في فنّي الإنشاء والدّيونه» ويقول أيضًا: «وكثيرًا ما يستعمله كُتّاب الدَّيْونة». (مصطلحات صبح الأعشى: ١٥١ عن الصّبح ٢: ٤٧٧، ٤٨٠).

٢ ـ لعلّ المقصود ربيعة بن أبي عبد الرّحمان التّيميّ، أبو عُثمان المعروف بربيعة الرّأي، وهو تابعيّ متّفق على توثيقه، توفّي سنة ١٣٦هـ. (ذكر أسماء التّابعين ١: ١٣٦).

٣ ـ لعلّه عبد الله بن وهب بن مسلم القرشيّ المصريّ التّابعيّ الفقيه المتوفّى سنة ١٩٧هـ. (ذكر أسماء التّابعين ١: ٢٠٢).

أمّا السّكون فلأنّه الأصل، وأمّا الحركات الثّلاث، فقد قيل: إنّها مشاكلة للحركات الطّبيعيّة، فالرّفع مشاكل لحركة الفَلَك لارتفاعها، والجرّ مشاكل لحركة الأرض والماء لانخفاضها، والنّصب مشاكل لحركة النّار والهواء لتوسّطها، ومن ثَمّ لم يكن في اللّغة العربيّة أكثَر من ثلاثة أحرف بعدها ساكن إلّا ما كان معدولًا، فسبحان من أتقن ما صنع!

ثمّ الّذي عليه أكثر النُّحاة أنّ الحركات الثّلاث مأخوذة من حروف المدّ واللّين، وهي الألف، والواو، والياء، اعتمادًا على أنّ الحروف قبل الحركات، والثّاني مأخوذ من الأوّل، فالفتحة مأخوذة من الألف؛ إذ الفتحة علامة النّصب في قولك: رأيت زيدًا، ولَقِيتُ عمرًا، وضربت بكرًا، والألف علامة النّصب في الأسماء المعتلّة[1] المضافة، كقولك: رأيت أباك، وأكرمت أخاك، ويكون إطلاقًا للرّويّ المنصوب، كقولك: المذهبا، وأنت تريد المذهب، فلمّا أشبعت الفتحة نشأت عنها الألف، والكسرة مأخوذة من الياء؛ لأنّها أختها ومن مخرجها، والكسرة علامة الخفض في قولك: مررت بزيد، وأخذت عن زيد حديثًا، والياء علامة الخفض أيضًا في الأسماء المعتلّة[2] المضافة، كقولك: مررت بأبيك وأخيك وذي مال، والضّمّة من الواو؛ لأنّها من مخرجها من الشَّفَتَيْنِ، وهي علامة الرّفع في قولك: جاءني زيد، وقام عمرو، وخرج بكر. والواو علامة الرّفع في الأسماء المعتلّة المضافة، كقولك: جاءني أخوك وأبوك وذو مال.

وذهب بعض النُّحاة إلى أنّ هذه الحروف مأخوذة من الحركات الثّلاث، الألف من الفتحة، والواو من الضّمّة، والياء من الكسرة اعتمادًا على أنّ الحركات قبل الحروف، بدليل أنّ هذه الحروف تحدث عند هذه الحركات إذا أُشْبعت، وأنّ العرب قد استغنت في بعض كلامها بهذه الحركات عن هذه الحروف اكتفاءً بالأصل عن الفرع؛ لدلالة الأصل على فرعه.

وذهب آخرون إلى أنّ الحروف ليست مأخوذةً من الحركات، ولا الحركات مأخوذة من الحروف، اعتمادًا على أنّ أحدهما لم يسبق الآخر، وصحّحه بعض النُّحاة.

---

١ ـ أي الأسماء الخمسة أو السّتّة على الخلاف.

٢ ـ أي الأسماء الخمسة أو السّتّة على الخلاف.

الجملة الخامسة : في صُوَر الشَّكل ومحالّ وضعه على طريقة المتقدّمين والمتأخّرين

واعلم؛ أنّ المتقدّمين [يميلون][1] في [شَكْل][2] غالب الصُّوَر إلى النَّقْط بلون يخالف لون الكتابة.

وقال الشّيخ أبو عمرو الدّانيّ :: وأرى أن يستعمل[3] للنَّقْط لونان: الحُمْرة والصُّفْرة، فتكون الحُمرة للحركات، والتّنوين، والتّشديد، والتّخفيف، والسّكون، والوصل، والمدّ، وتكون الصُّفرة للهمزة خاصّة. قال: وعلى ذلك مصاحف أهل المدينة.

ثمّ قال: وإن استعملت الخُضرة للابتداء بألفات الوصل على ما أحدثه أهل بلدنا، فلا أرى بذلك بأسًا. قال: ولا أستجيز النَّقْط بالسّواد؛ لما فيه من التّغيير لصورة الرّسم. وقد وردت الكراهة لذلك عن عبد الله بن مسعود وعن غيره من علماء الأُمّة.

وأمّا المتأخّرون فقد أحدثوا لذلك صُوَرًا مختلفة الأشكال لمناسبة تخصّ كلّ شكل منها، ومن أجل اختلاف صُوَرها وتباين أشكالها رخّصوا في رسمها بالسّواد. ويتعلّق بالمقصود من ذلك سبع صُوَر: ... **[ثمّ ذكر تلك الصُّورَ، لم نذكرها لتفصيلها وإن شئت فراجع].** (٣: ١٤٧ ـ ١٦٠)

---

١ ـ زيادة يقتضيها السّياق.

٢ ـ زيادة يقتضيها السّياق.

٣ ـ في الأصل: «استعمل النَّقْط لونين» والتّصويب عن كتاب «المقنع في رسم المُصْحَف» لأبي عمرو الدّانيّ (انظر: هامش الطّبعة الأميريّة ٣: ١٦٠)

الفصل السّادس

نصّ السّيوطيّ (م: ٩١١) في «الإتقان في علوم القرآن»

[نَقْط المُصْحَف وشَكْله]

اختُلف في نَقْط المُصْحَف وشَكْله، وقال: أوّل من فعل ذلك أبو الأسود الدّؤليّ بأمر عبد الملك بن مروان، وقيل: الحسن البصريّ ويحيى بن يَعْمَر، وقيل: نصر بن عاصم اللّيثيّ. وأوّل من وضع الهَمْز والتّشديد والرَّوْم والإشمام الخليل.

وقال قَتادة: بدءوا فنقطوا ثمّ خمّسوا، ثمّ عشّروا.

وقال غيره: أوّل ما أحدثوا النَّقْط عند آخر الآي، ثمّ الفواتح والخواتم... [ثمّ ذكر قول يحيى بن أبي كثير وقول من يكره نَقْط المصاحف، كما تقدّم عن السِّجستانيّ، فقال:]

وقال مالك: لا بأس بالنَّقْط في المصاحف الّتي يتعلّم فيها الغلمان، أمّا الأُمّهات فلا.

وقال الحليميّ: تكره كتابة الأعشار والأخماس وأسماء السُّوَر وعدد الآيات فيه؛ لقوله: «جرّدوا القرآن»، وأمّا النَّقْط فيجوز؛ لأنّه ليس له صورة فيتوهّم لأجلها ما ليس بقرآن قرآنًا، وإنّما هي دلالات على هيئة المقروء فلا يضرّ إثباتها لمن يحتاج إليها.

وقال البيهقيّ: من آداب القرآن أن يفخّم، فيكتب مفرجًا بأحسن خطّ، فلا يصغّر ولا تقرمط حروفه، ولا يخلط به ما ليس منه، كعدد الآيات والسّجدات والعشرات والوقوف واختلاف القراءات ومعاني الآيات، وقد أخرج ابن أبي داود عن الحسن وابن سيرين أنّهما قالا: لا بأس بنَقْط المصاحف.

وأخرج عن ربيعة بن أبي عبد الرّحمان أنّه قال: لا بأس بشَكْله.

وقال النّوويّ: نَقْط المُصْحَف وشَكْله مستحبّ؛ لأنّه صيانة له من اللّحن والتّحريف. وقال ابن مجاهد: ينبغي ألّا يُشْكَل إلّا ما يُشْكِل.

وقال الدّانيّ: لا أستجيز النَّقْط بالسّواد ... [وذكر كما تقدّم عنه، فقال:]

وقال الجُرجانيّ من أصحابنا في «الشّافي»: من المذموم كتابة تفسير كلمات القرآن بين أسطُرِه.

فائدة [في صُوَر الشَّكْل]

كان الشَّكْل في الصّدر الأوّل نقْطًا، فالفتحة نقطة على أوّل الحرف، والضّمّة على آخره، والكسرة تحت أوّله، وعليه مشى الدّانيّ. والّذي اشتهر الآن الضَّبط بالحركات المأخوذة من الحروف، وهو الّذي أخرجه الخليل، وهو أكثر وأوضح، وعليه العمل، فالفتح شكلة مستطيلة فوق الحرْف، والكسر كذلك تحته، والضّمّ واو صغرى فوقه، والتّنوين زيادة مثلها؛ فإن كان مظهرًا ـ وذلك قبل حرف حلْق ـ ركبت فوقها، وإلّا جعلت بينهما، وتكتب الألف المحذوفة والمبدَل منها في محلّها حَمراء، والهمزة المحذوفة تكتب همزة بلا حرْف حَمراء أيضًا، وعلى النّون والتّنوين قبل الباء علامة الإقلاب «م» حَمراء، وقبل الحلق سكون، وتُعرّى عند الإدغام والإخفاء، ويسكّن كلّ مسكّن ويعرّى المدغم، ويشدّد ما بعده إلّا الطّاء قبل التّاء، فيكتب عليها السّكون، نحو: «فرّطت»، ومطَّة الممدود لا تجاوزه.

فائدة

قال الحَربيّ في «غريب الحديث»: قول ابن مسعود: «جرّدوا القرآن»، يحتمل وجهين:

أحدهما ـ جرّدوه في التّلاوة، ولا تخلطوا به غيره.

والثّاني ـ جرّدوه في الخطّ من النَّقْط والتّعشير.

وقال البيهقيّ: الأبين أنّه أراد: لا تخلطوا به غيره من الكُتُب؛ لأنّ ما خلا القرآن مِن كُتُب الله إنّما يؤخذ عن اليهود والنّصارى، وليسوا بمأمونين عليها.

(٤: ١٨٥ ـ ١٨٧)

الفصل السّابع

نصّ النّائطيّ (م: ١٢٣٨) في «نثر المرجان في رسم نظم القرآن»

[الأقوال في النَّقْط والشَّكْل]

أمّا النَّقْط والشَّكْل فيقال أوّل من فعل ذلك أبو الأسود الدُّؤليّ بأمر عبد الملك بن مروان، وقيل: الحسن البصريّ ويحيى بن يَعْمَر، وقيل: نصر بن عاصم اللّيثيّ.

قولنا: النَّقْط والشَّكْل، هما مترادفان؛ يقال: نَقَطَ الحرفَ ونقّطه، وشكّل الكتاب وأشكَله، إذا أعجمه.

فمن العلماء من يمنع ذلك، ومنهم من أجازه، ومنهم من قال بالاستحباب. وتمسّك المانعون بما أخرج أبو عُبَيد وغيره عن ابن مسعود ﷺ، قال: جرّدوا القرآن ولا تخلطوه بشيء. وعن النّخعيّ أنّه كره نَقْط المصاحف، وعن ابن سيرين أنّه كره النَّقْط... [ثمّ ذكر قول مالك وابن مجاهد والحليميّ والنّوويّ والدّانيّ، والسّيوطيّ، كما تقدّم عن السّيوطيّ].

قال الجُرجانيّ في توجيه قول ابن مسعود: «جرّدوا القرآن»: إنّه يحتمل وجهين:

أحدهما ـ جرّدوه في التّلاوة ولا تخلطوا به غيره.

والثّاني ـ جرّدوه في الخطّ من النّقط وغيره ممّا ليس فيه...

والحركات داخلة في الشّكل، فإنّ السّيوطيّ أطلق لفظ الشّكل عليها، فحكمها في المنع والجواز والاستحباب كحكم النَّقط.

أقول: وقد صنّف الدّانيّ في ذلك رسالة، والّذي اشتهر الآن الضّبط بالحركات المأخوذة من الحروف، وهو الّذي أخرجه الخليل، وهو أكثر وأوضح وعليه العمل، فالفتح شكلة مستطيلة فوق الحرف، والكسر كذلك تحته، والضّمّ واو صغرى فوقه،

والتّنوين زيادة مثلها.

وقال صاحب الخلاصة: الفتح شَكله مستطيل مؤرّب فيما استخرجه الخليل، وأمّا المستطيل المستقيم فهو يكون عوضًا عن الألف المحذوفة، لأنّ الفتح كان يكتب ألفًا قبل الخطّ العربيّ، فكتابته بصورة الألف ممنوع بعد ظهور الخطّ العربيّ، وأيضًا كتابة الكسر بصورة القائمة أقبح، انتهى.

أقول: لم يذكره أحد من الأئمّة الّذين عثرت على كتبهم، بل المكتوب في **مُصْحَف** الجَزَريّ على خلافه؛ فإنّه يكتب الكسر فيما يراد إشباع ذلك الحرف مستطيلًا مستقيمًا والجزريّ من أئمّة الفنّ.

وأمّا الفواتح والخواتم والعواشر وغيرها فقد قيل: أوّل من وضع الهمزة والتّشديد والرَّوْم والإشمام الخليل... **[ثمّ ذكر قول قَتادة ويحيى بن أبي كثير وقول من يكره نَـقْط المصاحف، كما تقدّم عن السِّجستانيّ والدّانيّ]**. (١: ١٢ ـ ١٤)

الفصل الثّامن

نصّ الزّنجانيّ (م: ١٣٦٠) في «تاريخ القرآن»

وضع الإعراب في القرآن

يقول التّاريخ: إنّ الصّحابة رضي الله عنهم جرّدوا المُصْحَف من كلّ شيء حتّى من النَّقْط والشَّكْل.

ولم يكن الخطّ الّذي وصل إلى العرب مضبوطًا بالحركات والسّكنات كما هو اليوم، بل كان خلوًّا ممّا يدلّ على أشكال الحروف المكتوبة، ولكن ملكة الأعراب الموجودة في نفوسهم قبل اختلاطهم بأُمم أعجميّة صانت لسانهم عن اللّحن، وكان العربيّ في البادية ينطق بكلام فصيح، وينشد أشعارًا بليغةً، وهو يفقه فصاحة القرآن وبلاغة الخطب، وتؤثّر في نفسه أيّ تأثير.

ولمّا انتشر الإسلام واختلط العرب بأُمم أعجميّة، ظهرت عوامل الفساد في اللّغة العربيّة، فحدث اللّحن في لسان الفصحاء من العرب، وحدثت عدّة حوادث نبّهتهم إلى النّهوض إلى صيانة القرآن الّذي هو أساس الدّين وحِفاظ الإسلام من تطرّق اللّحن عليه.

وكان أبو الأسود الدُّؤليّ قد تعلّم أُصُول النّحو من عليّ أمير المؤمنين عليه السلام [1]، واشتهر هو بعد ذلك بعلم العربيّة، وتعلّم منه النّحو جماعة، منهم يحيى بن يَعْمَر العَدوانيّ قاضي خراسان، ونصر بن عاصم اللّيثيّ، وبرعوا في النّحو وقراءة القرآن وفنون الأدب، غير أنّ اشتغال جماعة بالنّحو لم يصدّ ذلك التّيّار الجارف من فساد اللّسان بالاختلاط.

فطلب زياد بن سميّة ـ وكان واليًا على البصرة ـ من أبي الأسود أن يضع طريقة

---

١ ـ قيل له: من أين لك هذا العلم؟ يعنون النّحو، فقال: لقّنت حدوده من عليّ عليه السلام. انظر: وفيات الأعيان ١: ٢٤٠.

لإصلاح الألسنة، وقال له: إنّ هذه الحَمراء قد كثرت وأفسدت من ألسنة العـرب، فـلو وضعت شيئًا يُصلح به النّاس كلامهم ويُعربون به كتاب الله، فأبى أبو الأسود أوّلًا لبعض أسباب كان يراها، فأمر زياد رجلًا أن يقعد في طريق أبي الأسود، فلمّا قاربه رفع صوته بالقراءة، كأنّه لا يقصد إسماع أبي الأسود، وقرأ: «اَنَّ الله بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ورَسُولِهِ»[١] بكسر اللّام، فأعظم ذلك أبو الأسود وقال: عَزَّ وجه الله أن يبرأ من رسوله، ثمّ رجع من حينه إلى زياد وقال له: قد أجبتك إلى ما سألت، ورأيت أن أبدأ بإعراب القرآن فابعث لي كاتبًا، فبعث زياد إليه ثلاثين كاتبًا، فاختار منهم واحدًا من عبد القيس وقال له: خـذ المُصْحَف وصبغًا يخالف لون المداد، فإذا رأيتني فتحت شَفَتيّ بالحرف فـانْقط واحـدةً فوقه، وإذا كسرتهما فانْقط واحدةً أسفله، وإذا ضممتهما فاجْعل النّقطة بين الحرف، فإن تبعت شيئًا من هذه الحركات غُنّة فانْقط نقطتينِ، وأخذ يقرأ القرآن بالتّأنّي والكاتب يضع النّقط، وكلّما أتمّ الكاتب صحيفةً أعاد أبو الأسود نظره عليها واستمرّ على ذلك حـتّى أعرب المُصْحَف كلّه، وجرى النّاس على طريقته، وكانوا إذا رأوا حرفًا بعد التّنوين من أحرف الحلق وضعوا إحدى النّقطتين فوق الأُخرى، علامة على أنّ النّـون مـظهرة وإلّا وضعوها بجانب الأُخرى، علامةً على أنّ النّون مدغمة أو خفيّة.

ثمّ اخترع أهل المدينة للحرف المشدّد علامة على شكل قوس طـرفاه للأعـلى هكذا (‿)، ثمّ زاد أتباع أبي الأسود علامات أُخرى في الشَّكل، فوضعوا للسّكون جرّة أُفُقيّة فوق الحرف منفصلة عنه، سواء كان همزة أم غير همزة، ولألف الوصل جرّة في أعلاها متّصلة به إن كان قبلها فتحة، وفي أسفلها إن كان قبلها كسرة، وفي وسطها إن كان قبلها ضمّة هكذا: (⊤ ⊥ ┼)

الإعجام في القرآن

المراد بالإعجام تمييز الحروف المتشابهة بوضع نقط لمنع اللّبس، فـالهمزة فـي

---

١ ـ التّوبة / ٣، والقرآن بضمّ اللّام.

الإعجام للسّلب، أي إزالة العجمة، كما في قولك: شكوت إليه فأشكاني، أي أزال شكواي، المشهور أنّ اختراع الإعجام كان في عصر عبد الملك بن مروان، والتّحقيق يُفيد أنّه كان قبل الإسلام؛ لأنّه عُثرَ على كتابات قديمة محرّرة قبل خلافة عبد الملك بن مروان فيها إعجام بعض الحروف كالباء والياء وشبههما، على أنّه مع تشابه صُوَر حروف كثيرة كالباء والتّاء والثّاء بعيد جدًّا عدم الإعجام وعدم مميّز يميّزها.

فالحقّ أنّ الإعجام موضوع قبل الإسلام، ولكن تساهلوا في شأنه شيئًا فشيئًا حتّى تُنُوسِيَ ولم يبق منه إلّا النّادر، إلى أن جاء زمن عبد الملك فحتم على كُتّاب دولته رعايته، وبيان ذلك أنّ النّاس مكثوا يقرأون في مصاحف عُثمان نيّفًا وأربعين سنة، وقلنا: إنّ مصاحف عُثمان كانت مجرّدة عن النَّقط والشَّكل[1].

ومكث القارئ يقرأ ولا يعلم هل القراءة الصّحيحة والقرآن المنزل هو قوله: ﴿نُنشِزُهَا﴾[2] بالرّاء المعجمة أو (ننشرها) بالرّاء المهملة؟ أو ﴿لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ ءَايَةً﴾[3] بالفاء أو (لمن خلقك) بالقاف؟ ولذلك كَثُر التّصحيف في العراق، ففزع الحجّاج أمير العراق إلى كُتّابه في زمن عبد الملك، وسألهم أن يضعوا علامات لتمييز الحروف المتشابهة، ودعا نصر بن عاصم اللّيثيّ ويحيى بن يَعْمَر العَدْوانيّ تلميذي أبي الأسود الدُّؤليّ لهذا الأمر، وكانت عامّة المسلمين تكره أن يزيد أحد شيئًا على ما في مُصْحَف عُثمان ولو للإصلاح خشية الابتداع، وتردّد كثير منهم في قبول الإصلاح الّذي أدخله أبو الأسود، فبعد البحث والتّروّي قرّر نصر ويحيى ـ وكانا من التّقوى بحيث لا يتّهمان في دينهما ـ إدخال

---

١ ـ النَّقط للشّكل والإعجام لم يكن مستعملاً في زمن عُثمان، والنَّقط كان في زمنه عبارة عن علامات خاصّة باللّغات الّتي كان الصّحابة يقرأون بها. وكانت الصُّحُف الّتي عند حفصة مبيّنة فيها اللّغات الأُخرى بنقط على الحروف، اصطلحوا على وضعها للدّلالة على الإمالة وضمّ ميم الجمع والإشمام والهَمْز والتّسهيل وغيرها من القراءات الّتي رواها أهل القبائل عن النّبيّ ﷺ، فأمر عُثمان الكتبة أن يجرّدوا القرآن من هذه النّقط، وآثر أن يكتب القرآن بلغة قريش؛ لأنّه نزل بلسانهم.

٢ ـ البقرة /٢٥٩.

٣ ـ يونس / ٩٢.

الإصلاح الثّاني ، وهو أن توضع النَّـقْط أفـرادًا وأزواجًـا ؛ لتـمييز الأحـرف المـتشابهة بالأُسلوب الموجود الآن بيدنا ، ولكن سبق القول : إنّ الحركات والسَّكَنات كانت بطريق النَّقْط ، وكذلك الإعجام أيضًا كان بطريق النَّقْط ، فمنعًا للبس بعض الحركات والسّكنات والإعجام كان رسم كتابة المُصْحَف مثلًا يكتب الحركة بلون أحـمر ، والإعـجام بـلون يخالف الأحمر .

قال أبو عمرو :ولا أستجيز النَّقْط بالسّواد؛لمافيه من التّغيير لصُوَر الرّسم ، يعني رسم مصاحف عُثمان، وأرى أن تكتب الهمزات بالصُّفرة، وعلى ذلك مصاحف أهل المدينة.

وقال عُثمان بن سعيد الدّانيّ في كتابه « المقنع » : «وإذا استُعملت الخُضرة لألفات الوصل على ما أحدثه أهل بلدنا قديمًا ، فلا أرى بذلك بأسًا» وبلده (دانية) بالأندَلُس ، وجرى أهل الأندَلُس على استعمال أربعة ألوان في المصاحف : السّواد للحروف ، والحُمرة للشَّكْل بطريقة النَّقْط ، والصُّفرة للهَمَزات ، والخُضرة لألفات الوصل ، ولم تشتهر طريقة أبي الأسود إلّا في المصاحف حفظًا لقواعد القرآن . (٦٥ ـ ٦٨)

الفصل التّاسع

نصّ الزُّرقانيّ (م: ١٣٦٨) في «مناهل العرفان ...»

الإعجام

إعجام الكتاب: نَقْطه؛ قال في «القاموس»: «أعجم فلان الكلام: ذهب به إلى العُجمة، والكتابَ: نَقَطَه كعَجَمَه وعجّمه (أي بتخفيف العين وتضعيفها)».

والمعروف أنّ المُصْحَف العُثمانيّ لم يكن منقوطًا، وذلك للمعنى الّذي أسلفناه، وهو بقاء الكلمة محتملة لأن تقرأ بكلّ ما يمكن من وجوه القراءات فيها. بيد أنّ المؤرّخين يختلفون، فمنهم من يرى أنّ الإعجام كان معروفًا قبل الإسلام، ولكن تركوه عمدًا في المصاحف للمعنى السّابق. ومنهم من يرى أنّ النَّقْط لم يعرف إلّا من بعد على يد أبي الأسود الدُّؤليّ.

وسواء أكان هذا أم ذاك فإنّ إعجام المصاحف لم يحدث على المشهور إلّا في عهد عبد الملك بن مروان، إذ رأى أنّ رقعة الإسلام قد اتّسعت، واختلط العرب بالعجم، وكادت العجمة تمسّ سلامة اللّغة، وبدأ اللَّبْس والإشكال في قراءة المصاحف يلحّ بالنّاس، حتّى ليشقّ على السّواد منهم أن يهتدوا إلى التّمييز بين حروف المُصْحَف وكلماته وهي غير معجمة.

هنالك رأي بثاقب نظره أن يتقدّم للإنقاذ، فأمر الحَجّاج أن يُعنى بهذا الأمر الجلَل، وندب الحَجّاج ـ طاعة لأمير المؤمنين ـ رجلين جليلين يعالجان هذا المشكل، هما نصر بن عاصم اللّيثيّ، ويحيى بن يَعْمَر العَدْوانيّ. وكلاهما كفء قدير على ما نُدب له، إذ جمعا بين العلم والعمل، والصّلاح والورع، والخبرة بأُصول اللّغة ووجوه قراءة القرآن، وقد

اشتركا أيضًا في التّلمذة والأخذ عن أبي الأسود الدُّؤليّ.

ويرحم الله هذين الشّيخين، فقد نجحا في هذه المحاولة، وأعجما المُصْحَف الشّريف لأوّل مرّة، ونقطا جميع حروفه المتشابهة، والتزما ألّا تزيد النَّقْط في أيّ حرف على ثلاث. وشاع ذلك في النّاس بعد، فكان له أثره العظيم في إزالة الإشكال واللَّبْس عن المُصْحَف الشّريف.

وقيل: إنّ أوّل من نَقَط المُصْحَف أبو الأسود الدُّؤليّ، وإنّ ابن سيرين كان له مُصْحَف منقوط، نقطه يحيى بن يَعْمَر. ويمكن التّوفيق بين هذه الأقوال: بأنّ أبا الأسود أوّل من نَقَط المُصْحَف ولكن بصفة فرديّة، ثمّ تبعه ابن سيرين، وأنّ عبد الملك أوّل من نَقَط المُصْحَف، ولكن بصفة رسميّة عامّة، ذاعت وشاعت بين النّاس، دفعًا للّبس والإشكال عنهم في قراءة القرآن.

شَكْل المصاحف

شَكل الكتاب في اللّغة رديف لإعجامه، وقد عرفت أنّ الإعجام هو النَّقْط؛ قال صاحب القاموس ما نصّه: «.. والكتابَ (أي وشَكَل الكتاب) أعجمه، كأشكله، (كأنّه أزال عنه الإشكال)» ا هـ. ثمّ شاع استعمال الشَّكل في خصوص ما يعرض للحروف من حركة أو سكون. والمناسبة بين المعنَيين ظاهرة؛ لأنّ في كلّ منهما إزالة لإشكال الحرف ودفعًا للّبس عنه.

واتّفق المؤرّخون على أنّ العرب في عهدهم الأوّل، لم يكونوا يعرفون شَكْل الحروف والكلمات فضلًا عن أن يشكلوها، ذلك لأنّ سلامة لغتهم، وصفاء سليقتهم وذلافة ألسنتهم، كلّ أولئك كان يغنيهم عن الشَّكل. ولكن حين دخلت الإسلام أُمم جديدة، منهم العجم الّذين لا يعرفون العربيّة، بدأت العُجْمة تَحيف على لغة القرآن. بل قيل: إنّ أبا الأسود الدُّؤليّ سمع قارئًا يقرأ قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ

وَرَسُولُهُ﴾[1]، فقرأها بجرّ اللّام من كلمة «رسوله». فأفزع هذا اللّحن الشّنيع أبا الأسود وقال: عَزَّ وجه الله أن يبرأ من رسوله. ثمّ ذهب إلى زياد والي البصرة وقال له: قد أجبتك إلى ما سألت. وكان زياد قد سأله أن يجعل للنّاس علامات يعرفون بها كتاب الله، فتباطأ في الجواب حتّى راعه هذا الحادث، وهنا جَدّ جِدّه، وانتهى به اجتهاده إلى أن جعل علامة الفتحة نقطة فوق الحرف، وجعل علامة الكسر نقطة أسفله، وجعل علامة الضّمّة نقطة بين أجزاء الحرف، وجعل علامة السّكون نقطتين.

طفق النّاس ينهجون منهجه، ثمّ امتدّ الزّمان بهم فبدءوا يزيدون ويبتكرون، حتّى جعلوا للحرف المشدّد علامة كالقوس، ولألف الوصل جرّة فوقها أو تحتها أو وسطها، على حسبِ ما قبلها من فتحة أو كسرة أو ضمّة. ودامت الحال على هذا حتّى جاء عبد الملك بن مروان، فرأى بنافذ بصيرته أن يميّز ذوات الحروف من بعضها، وأن يتّخذ سبيله إلى ذلك التّمييز بالإعجام والنَّقْط، على نحو ما تقدّم تحت العنوان السّابق.

وهنالك اضطرّ أن يستبدل بالشّكل الأوّل الّذي هو النَّقْط شَكلًا جديدًا، هو ما نعرفه اليوم من علامات الفتحة والكسرة والضّمّة والسّكون. والّذي اضطرّه إلى هذا الاستبدال أنّه لو أبقى العلامات الأُولى على ما هي عليه نقطًا، ثمّ جاءت هذه الأُخرى نقطًا كذلك، لتشابهًا واشتبه الأمر، فميّز بين الطّائفتين بهذه الطّريقة، ونعمّا فعل!

حكم نَقْط المُصْحَف وشَكْله

كان العلماء في الصّدر الأوّل يرون كراهة نَقْط المُصْحَف وشَكْله، مبالغةً منهم في المحافظة على أداء القرآن كما رسمه المُصْحَف، وخوفًا من أن يؤدّي ذلك إلى التّغيير فيه.

ومن ذلك ما روي عن ابن مسعود أنّه قال: جرّدوا القرآن ولا تخلطوه بشيءٍ. وما روي عن ابن سيرين أنّه كره النَّقْط والفواتح والخواتم، وإلى غير ذلك.

ولكنّ الزّمان تغيّر ـ كما علمت ـ فاضطرّ المسلمون إلى إعجام المُصْحَف وشَكْله

---

١ ـ التّوبة /٣.

لنفس ذلك السّبب، أي للمحافظة على أداء القرآن كما رسمه المُصْحَف، وخوفًا من أن يؤدّي تجرّده من النَّقط والشَّكل إلى التّغيير فيه.

فمعوّل حينئذٍ أن يزول القول بكراهة ذينك: الإعجام والشَّكْل، ويحلّ محلّه القول بوجوب أو باستحباب الإعجام والشَّكْل؛ لما هو مقرّر من أنّ الحكم يدور مع علّته وجودًا وعَدَمًا.

قال النّوويّ في كتابه «التبيان» ما نصّه: قال العلماء: ويستحبّ نَـقْط المُـصْحَف وشَكْله، فإنّه صيانة من اللّحن فيه. وأمّا كراهة الشّعبيّ والنّخعيّ النَّقْط، فإنّما كرهاه في ذلك الزّمان خوفًا من التّغيير فيه. وقد أمن ذلك اليوم، فلا يمنع من ذلك لكونه محدَثًا، فإنّه من المحدثات الحسنة، فلا يمنع منه كنظائره، مثل تصنيف العلم وبناء المدارس والرّباطات وغير ذلك، والله أعلم. (١: ٣٩٩ ـ ٤٠٢)

الفصل العاشر

نصّ الكُرديّ (م: ١٤٠٠) في «تاريخ القرآن وغرائب رسمه ...»

في اختراع النَّقْط والشَّكْل

لم يكن النَّقْط والشَّكْل (أي الإعجام والحرَكات) معروفًا قبل الإسلام، فكانوا يقرءون الوجه الصّحيح حسب الفطرة والغريزة، فلمّا انتشر الإسلام اختلط العرب بالعجم غلبهم الخطأ والتّصحيف، فاحتاجوا إلى وضع علامات تقيهم من ذلك، فاخترعوا النَّقْط والشَّكْل.

وسبب تشكيل المُصْحَف: أنّ زياد بن سُمَيّة ـ وكان واليًا على البَصْرة ـ لمّا رأى ظهور الخطأ عند العرب، طلب من أبي الأسود الدُّؤَليّ ... [**وذكر كما تقدّم عن الزّنجانيّ، ثمّ قال:**]

وترك السّكون بلا علامة، فأخذ النّاس هذه الطّريقة عنه، وكانوا يسمّون هذه النَّقط شَكْلًا، ثمّ تفنّنوا في هيئة النَّقط، فمنهم من جعلها مربّعة، ومنهم من جعلها مدوّرة، ثمّ زادوا علامات في الشَّكْل إلى أن وصلت إلينا بهذه الصّورة الّتي نستعملها اليوم.

وسبب نَقْط المُصْحَف: أنّ النّاس مكثوا يقرءون في مصاحف عُثمان ﷺ نيّفًا وأربعين سنة، ثمّ كثُر التّصحيف بالعراق، ففزع الحَجّاج [1] إلى كُتّابه في زمن عبد الملك، وسألهم أن يضعوا علامات لهذه الحروف المشتبهة، ودعا نَصْر بن عاصم اللّيثيّ ويحيى بن يَعْمَر العَدْوانيّ (وهما ممّن أخذ عن أبي الأسود) لهذا الأمر، وكانت عامّة المسلمين تكره

---

١ ـ توفّي الحجّاج بن يوسف الثّقفيّ في شوّال سنة خمس وتسعين للهجرة، وكان من حُفّاظ القرآن المعدودين.

أن يزيد أحد شيئًا على ما في مُصْحَف عُثمان ولو للإصلاح، وتوقّف كثير منهم في قبول الإصلاح الأوّل الّذي أدخله أبو الأسود، فبعد البحث والتّروّي قرّر «نصر ويحيى» إدخال الإصلاح الثّاني، وهو أن توضع النَّقْط أفرادًا وأزواجًا لتمييز الأحرف المتشابهة كـالدّال والذّال، فالأُولى تُهْمَل، والثّانية تُعْجَم من فوق بنقطة واحدة وهكذا في بقيّة الحروف، وجرى النّاس عليه إلى الآن.

غير أنّ هناك اختلافًا بين الفاء والقاف بين المشارقة والمغاربة، فالمشارقة ينقطون الفاء بواحدة من فوق، والقاف بنقطتين من فوق أيضًا، والمغاربة ينقطون الفـاء بـنقطة واحدة من أسفل والقاف بنقطة واحدة من فوق، ولا ضرر في اصطلاحهم، حيث أمـن اللَّبْس والاشتباه عندهم.

ومن أراد زيادة البحث في هذا الموضوع فعليه بمطالعة كتابنا «تاريخ الخطّ العربيّ وآدابه»، فقد بسطنا القول فيه هناك.

والّذي يغلب على ظنّنا ـ والله أعلم بغيبه ـ أنّه كما أدخل النَّـقط والشَّكـل فـي المصاحف سيأتي على النّاس زمان يدخلون فيها علامات التّرقيم، كعلامة الاسـتفهام والتّنصيص والتّأثّر، وقد ذكرناها مفصّلًا في كتابنا «تاريخ الخطّ العربيّ وآدابه» فراجعه.

والحقيقة لا نرى بأسًا في إدخالها في المصاحف؛ لأنّها من دواعي سرعة الفـهم ومن محسّنات الكتابة، لا دخل لها في جوهر الحروف والكلمات، ولا تغيّر اللّفظ ولا المعنى، فيكون إدخالها في المصاحف كإدخال النَّقط والشَّكل ووضع علامات التّجويد فوق الكلمات وعلامات الضّبط فيها. (١٥٧ ـ ١٥٨)

الفصل الحادي عشر

نصّ عِزَّة دَرْوَزَة (م: ١٤٠٠) في «القرآن المجيد»

شَكْل المصاحف ونَقْطها

من الثّابت المسلّم به أنّ النَّقْط والشَّكْل على الوجه المستعمل في المصاحف المتداولة قد اخترعا بعد النّبيّ وفي أُخَريات دَوْر الخلفاء الرّاشدين، أو أواسط دَوْر الأُمويّين على اختلاف في البدء والتّطوّر. ولذلك فإنّهما مُحْدَثان وليس لهما أصل في المُصْحَف العُثمانيّ وما قبله جزمًا، وقد مسّت الحاجة إلى إدخالهما على المُصْحَف؛ لضبط القرآن وتيسير قراءته صحيحة وعدم ترك المجال للالتباس.

ولا سيّما أنّ المسلمين قد انتشروا في بقاع الأرض أكثر من ذي قبل، ودخل الإسلام أُمم وطوائف غير عربيّة، وصارت اللّغة العربيّة تعلّم تعليمًا ولم تبق سليقيّة، وقد كان من شأن بقاء القرآن بدون إعجام (تنقيط) خاصّة أن يلتبس على قارئه في المُصْحَف قراءة الحروف المتشابهة الشّكل الّتي لا يميّزها عن بعضها إلّا النَّقْط، مثل: ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ع غ، كما كان من شأن بقائه بدون شَكْل أن يلتبس على القارئ غير العربيّ سليقة تمييز الكلمات المتشابهة الشّكل الّتي لا يميّزها عن بعضها الآن إلّا الشَّكْل أو كثرة الممارسة وحسب فهم المعنى وتمييز أواخر الكلمات، ولا سيّما حينما يتأخّر الفاعل ويتقدّم المفعول مثلًا.

وممّا لا ريب فيه أنّ إدخالهما على الخطّ العربيّ عامّة وعلى المُصْحَف خاصّة خَطْوة خطيرة جدًّا في سبيل الإتقان والإحسان والفهم والتّمييز. والمرجّح أنّهما لم يخترعا كامليْنِ، وأنّهما سارا سيرًا تطوّريًّا حتّى بلغا مبلغهما التّامّ في القرنين الثّاني والثّالث الهجريّين. (١٢٦ ـ ١٢٧)

الفصل الثّاني عشر

نصّ العلّامة الطّباطبائيّ (م: ١٤٠٢) في «القرآن في الإسلام»

خطّ القرآن وإعرابه

كانوا يكتبون القرآن الكريم في زمن الرّسول ﷺ وفي القرن الأوّل والثّاني الهجريّ بالخطّ الكوفيّ، وللإبهام الموجود في كثير من كلمات الخطّ الكوفيّ تداول الصّحابة وغيرهم الحفظ والرّواية والقراءة كما ذكرنا، ومع هذا بقي شيء من الالتباس والإبهام للعامّة، واختصّ الحُفّاظ والرُّواة بالقراءة الصّحيحة فقط، فلم يكن من الميسور فتح المُصْحَف وقراءته بصورة صحيحة. ومن هنا وضع أبو الأسود الدُّؤليّ أُسُس علم العربيّة بإرشاد من الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، كما وضع فيما بعد نَقْط الحروف بأمر الخليفة الأُمويّ عبد الملك بن مروان.

وهكذا قلّ الالتباس وارتفع شيء من الإبهام، إلّا أنّه لم يزل بالكلّيّة، حتّى وضع الخليل بن أحمد الفراهيديّ[1] ـ مكتشف علم العروض ـ أشكالًا لكيفيّة تلفّظ تلك الحروف: المدّ، التّشديد، الفتحة، الكسرة، الضّمّة، السّكون، التّنوين ـ مع إحدى الحركات الثّلاث ـ الرَّوْم، الإشمام، وبهذا ارتفع الالتباس تمامًا. وكان قبل وضع الفراهيديّ[2] تلك العلامات، يشيرون بالنّقاط إلى الحركات، فعِوَضًا عن الفتحة نقطة في أوّل الحرف، وعوضًا عن الكسرة نقطة تحته، وعوضًا عن الضّمّة نقطة على الحرف في آخره، ولكن هذه الطّريقة كانت تزيد في الالتباس في بعض الحالات. (١٩٣ ـ ١٩٤)

---

١ ـ الإتقان ٢: ١٧١.

٢ ـ نفس المصدر.

الفصل الثّالث عشر

نصّ الدّكتور العطّار (م: ١٤٠٣) في «موجز علوم القرآن»

معنى الشَّكْل والإعجام

الشَّكْل

يصطلح على الرّموز الكتابيّة الّتي تضبط حركات الأحرف أو تدلّ على إعراب الكلمة بـ (الشَّكْل)، وهي العلامات الّتي تدلّ على الفتح والكسر والضّمّ والسّكون والتّنوين.

وقد بدأ الشَّكْل أوّل مرّة بوضع (نقطة) مدوّرة فوق أوّل الحرف للدّلالة على الفتح، ونقطة تحت آخره للدّلالة على الكسر، ونقطة على آخره للدّلالة على الضّمّ، ونقطتين علامة السّكون.

ثمّ تطوّرت هذه العلامات، فصارت كما هو معروف الآن ـ الفتحة خطًّا مائلًا فوق الحرف، والكسرة خطًّا مائلًا تحته، والضّمّة واوًا صغيرة فوقه، والسّكون دائرة صغيرة فوقه، والتّنوين علامتين من هذه العلامات.

الإعجام

الإعجام لغةً: الاختبار والتّمييز، يقال: عجمت العود فوجدته هَشًّا، أي فَحَصت قوّته واختبرتها.

والإعجام في الكتابة يعني تمييز الحروف المتشابهة في الرّسم، كالباء والتّاء والثّاء، وكالحاء والخاء والجيم، وكالسّين والشّين ونحوها.

ويتمّ تمييز هذه الحروف بوضع نقطة أو أكثر فوق الحرف أو تحته للتّفريق بينها،

فالباء المعجمة ما كان تحتها نقطة، والثّاء ما كانت فوقها ثلاث نقاط. والحاء المُهْمَلة هي الخالية من النّقاط، والجيم المعجمة ما تحتها نقطة واحدة وهكذا.

وعلى ضوء هذا البيان يتّضح أنّ شَكْل المُصْحَف يعني العلامات الكتابيّة الّتي عيّنت حركة حروف كلماته. وإنّ إعجام المُصْحَف يعني تمييز حروفه المتشابهة في الرّسم بعضها عن البعض الآخر بالنَّقْط.

تاريخ شَكْل المُصْحَف وإعجامه

كان العرب حديثي العهد بالكتابة والخطّ، وقد تلقّوا معرفة الخطّ عن طريق الاتّصال بين أفرادهم وأهل العراق أو الشّام، الأمر الّذي أدّى إلى تعلّمه في الحجاز، وكان الخطّ الشّائع هو السُّريانيّ، وهو خالٍ من النُّقَط، ثمّ تطوّر إلى الخطّ الكوفيّ المعروف.

وكان العرب بما لديهم من أصالة الفصاحة، والمنعة الذّاتيّة عن اللّحن، والذّوق الأصيل في النّطق الصّحيح، في غنى عن الشَّكْل والإعجام فيما يقرؤون أو يكتبون.

وتدوين القرآن في عهد الرّسول ﷺ ونَسْخه في المصاحف في عهد الصّحابة والخلفاء، وكذلك النُّسَخ العُثمانيّة الأُمّ كانت خاليةً من الشَّكْل والإعجام.

ويقول أبو حيّان التّوحيديّ: «إنّ عليّ بن أبي طالب عليه السلام سمع قارئًا يقرأ على غير وجه الصّواب، فساءه ذلك، فتقدّم إلى أبي الأسود الدُّؤليّ حتّى وضع للنّاس أصلًا ومثالًا وقياسًا بعد أن فتق له حاشيته، ومهّد له مهاده، وضرب له قواعده»[1].

وعن يحيى بن يَعْمَر أنّ أبا الأسود الدُّؤليّ دخل إلى ابنته بالبصرة، فقالت له: يا أبت ما أشدُّ الحَرّ! (رفعت دال أشدّ) فظنّها تسأله وتستفهم منه: أيّ زمان الحَرّ أشدّ؟ فقال لها: شهر ناجر (يريد شهر صَفَر. كانت الجاهليّة تسمّي شهور السّنة بهذه الأسماء). فقالت: يا أبتِ إنّما أخبرتك ولم أسألك. فأتى أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، فقال: يا أمير المؤمنين ذهبت لغة العرب؛ لما خالطت العَجَم، وأوشك أن تطاول عليها

---

١ ـ التّوحيديّ: البصائر والذّخائر، (ط: بغداد ١٩٥٤) ١: ١٧٥.

زمان أن تضمحلّ، فقال له: وما ذلك؟ فأخبره خبر ابنته، فأمره فاشترى صُحُفًا بدرهم وأملى عليه: الكلام كلّه لا يخرج من اسم وفعل وحرف جاء لمعنى (وهذا القول أوّل كتاب سيبويه)، ثمّ رسم أُصول النّحو كلّها، فنقلها النّحويّون وفرّعوها، (وقيل لأبي الأسود الدُّؤليّ: من أين لك هذا العلم ـ يعنون النّحو ـ؟ فقال: أخذت حدوده عن عليّ بن أبي طالب عليه السلام)[1].

وقد اشتهر أيضًا أنّ أبا الأسود الدُّؤليّ أفزعته حادثة، فسبق إلى وضع علامات حتّى يعرف النّاس بها كلام الله تعالى، فقد سمع قارئًا يقرأ... **[وذكر كما تقدّم نحوه عن الدّانيّ، ثمّ ذكر أقوال في أوّل من نقط المُصْحَف كما تقدّم عن الزّركشيّ والسّيوطيّ والقَلْقَشنديّ والسِّجستانيّ، فقال:]**

وعلى أيّة حال فقد استمرّ الخطّ القرآنيّ تشكّله هذه الدّوائر الّتي دوّنت بلَوْن يغاير لَوْن الخطّ، خشية أن تختلط بالحروف القرآنيّة، وتعجم بعضَ حروفه نقط، حتّى جاء الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت ١٧٥ هـ) حيث أكمل شِكل الخطّ العربيّ، واستبدل النُّقَط المدوّرة بعلامات، هي الفتحة والكسرة والضّمّة والسّكون، ثمّ أعقبه سهل بن محمّد المعروف بأبي حاتم السِّجستانيّ (ت ٢٤٨ هـ) فألّف كتابًا في نَقْط القرآن وشَكْله.

وفي نهاية القرن الثّالث الهجريّ بلغ رسم الخطّ ذروته في الإتقان والجودة والحسن، واتّسع على أثره نشاط استنساخ القرآن الكريم، وانتشر وشاع هذا الشّكل الجديد من الخطّ والنَّقْط والشَّكْل، حتّى عمّ وألفناه في المصاحف الّتي بأيدينا.

الآراء في شَكْل المُصْحَف وإعجامه

نستطيع بما لدينا من روايات ونصوص أن نصنّف المواقف الّتي اتّخذت إزاء شَكْل المُصْحَف بالنُّقَط المدوّرة إلى ثلاثة اتّجاهات[2]: فمنها مانع، ومنها مجيز، ومنها مفصّل... **[ثمّ ذكر قول ابن مسعود والنَّوَويّ ومالك ومجاهد كما تقدّم عن السّيوطيّ، ثمّ عقّب**

---

١ ـ أبو الفرج الأصبهانيّ: الأغانيّ ١٢: ٢٩٨، وما بعدها.

٢ ـ المصاحف: ١٤٢ ـ ١٤٣، الإتقان ٢: ١٧٣.

قول الحسن وابن سيرين وخالد الحَذّاء، وربيعة بن أبي عبد الرّحمان، كما تقدّم عن السِّجِستانيّ الرّقم ١٦، ١٨، ٢١، فقال:]

إنّ هذه المواقف المتفاوتة إزاء العلامات الّتي تضبط حركة الحروف في المُصْحَف فيها قدر جامع متيقّن، هو الحرص على سلامة القرآن الكريم، والحفاظ عليه من الزّيادة والنّقصان واللّحن والتّحريف. وقد اختلفت الوسائل واتّفقت الأهداف واتّحدت الغايات:

١ ـ فمن أجاز شَكْل المُصْحَف أدرك أنّ هذا العمل من أسباب الحفاظ عليه من اللّحن، والتّورّط في تغيير الإعراب أو النّطق بالكلمة، الأمر الّذي قد يفضي إلى تغيير مضادّ في المعنى؛ لأنّ التّوسّع الإسلاميّ لم يضف أُممًا إلى العرب ليست لديها المنعة الذّاتيّة والقدرة على تجنّب الخطأ واللّحن في القرآن فحسب، بل إنّ اختلاط تلك الأُمم بالعرب أنفسهم أفقدهم تلك الأصالة في النّطق الصّائب، والقراءة القويمة، والإعراب الصّحيح، ممّا دفع الغيورين على سلامة القرآن أن يجيزوا[1] شَكْل المُصْحَف.

٢ ـ ومن توقّف أو كره النَّقْط، أدرك أنّ تجويز النَّقْط والشَّكْل في المصاحف قد يؤدّي إلى عدم التّمييز بين الأحرف القرآنيّة وغير القرآنيّة، ممّا قد يفضي إلى التّحريف وعدم تمييز النّاس بينها، فطلبوا تجريد المُصْحَف ممّا ليس بقرآن كالنَّقْط والتَّعشير ونحوها.

٣ ـ ومن فصّل فقد أجاز النَّقْط للتّعليم، حياطةً للقرآن وحفظًا من اللّحن، ومنعها عن المصاحف الأُمّ؛ للاحتفاظ بالنُّسَخ الأصليّة. كما أنّ من أجاز فقد طلب تحبير الشَّكْل والإعجام بلون حِبْر يغاير لَوْن حِبْر الخطّ القرآنيّ في المُصْحَف.

وهكذا يتجلّى لنا حرص الاتّجاهات كافّة، والغيرة على صيانة القرآن العزيز. وإنّما كان الاختلاف في السُّبُل المؤدّية إلى تحقيق هذا الهدف المشترك وفقًا لمقتضيات الظّروف، وزوايا النّظر والتّفكير.

---

١ ـ ولعلّ ممّا يؤيّدنا فيما ذهبنا إليه من تحليل أنّ ابن سيرين وغيره مانعوا من نَقْط المُصْحَف وطلبوا تجريده منها، ثمّ إنّهم قالوا: لا بأس بها، وقرأوا في مصاحف منقّطة. انظر الرّوايات: المصاحف: ١٤١ وما بعدها.

وحين زالت المخاوف من اختلاط الشّكْل والإعجام بالحروف القرآنـيّة بـزوال مبرّراتها، لم يبق للمعارضة وجوه تذكر؛ قال أبو عمرو الدّانيّ: ثمّ أطبق المسلمون فـي ذلك في سائر الآفاق على جواز ذلك في الأُمّهات وغيرها، فلقد تنوّعت لهجات ولغات المسلمين، فصار شَكْل القرآن وإعجامه من الأهمّيّة بمكان لبيان هيئة المقروء.

فشاعت المصاحف الشّريفة في ربوع العالم الإسلاميّ، وهـي مشكـلة مـعجمة محفوظة من كلّ تحوير أو تزوير. ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾.

(١٨٥ ـ ١٩٠)

الفصل الرّابع عشر

نصّ صبحيّ الصّالح (م: ١٤٠٧)في «مباحث في علوم القرآن»

المصاحف العُثمانيّة في طور التّجويد والتّحسين

نُسِخَت المصاحف العُثمانيّة خاليةً من الشَّكْل والنَّقْط، فاحتملت ـ بكتابتها على هذا النّحو ـ عددًا من الوجوه والقراءات الّتي كان النّاس في الأمصار يميّزون بينها بالسّليقة، فلا يحتاجون لقراءتها سليمة إلى الشَّكْل بالحركات ولا الإعجام بالنَّقْط. وقد ظلّ النّاس ـ كما يقول أبو أحمد العسكريّ (ت ٣٨٢): «يقرؤون القرآن في مُصْحَف عُثمان بضعًا وأربعين سنة، حتّى خلافة عبد الملك، وحينئذٍ كَثُرت التّصحيفات وانتشرت في العراق»[١].

وأكبر الظّنّ أنّه لا يراد «بالتّصحيفات» في هذه العبارة إلّا ما كان يقع فيه النّاس من اللَّبْس في قراءة بعض كلمات القرآن وحروفه بعد أن اختلطوا بغير العرب، وبدأت العجمة تمسّ سلامة لغتهم[٢]. وفي خلافة عبد الملك سنة ٦٥ للهجرة خاف بعض رجال الحكم أن يتطرّق التّحريف إلى النّصّ القرآنيّ إذا ظلّت المصاحف غير مشكولة ولا منقوطة[٣].

---

١ ـ وفيات الأعيان ١: ١٢٥ (ط. سنة ١٣١٠ القاهرة) وفيما يتعلّق بأبي أحمد العسكريّ هذا انظر: (بُغْية الوعاة للسُّيوطيّ) ص: ٢٢١. وقد خلط بُروكِلْمان بين أبي أحمد العسكريّ وأبي هلال العسكريّ «في تاريخ آداب العرب» ١: ٢٧، ثمّ انتبه إلى ذلك وصحّحه في الملحق.

٢ ـ المحكم (للدّانيّ): ١٨ ـ ١٩.

٣ ـ في المحكم: ٢٣ عن أبي بكر بن مجاهد: «أنّ الشَّكْل والنَّقْط شيء واحد، غير أنّ فهم القارئ يسرع إلى الشَّكْل أقرب ممّا يسرع إلى النَّقْط».

ففكّروا بإحداث أشكال معيّنة تساعد على القراءة الصّحيحة، وفي هذا المجال يُذْكَر كلّ من عُبَيْد الله بن زياد (ت٦٧) والحَجّاج بن يوسف الثّقفيّ (ت ٩٥).

فأمّا ابن زياد فينسب إليه أنّه أمر رجلًا فارسيّ الأصل بإضافة الألف إلى ألفي كلمة حذفت منها، فكان هذا الكاتب ينسخ (قالت) بدلًا من (قلت) و(كانت) بدلًا من (كنت)[1].

وأمّا الحَجّاج فيقال: إنّه أصلح الرّسم القرآنيّ في أحد عشر موضعًا، فكانت ـ بعد إصلاحه ـ أوضح قراءة وأيسر على الفهم[2].

وإلى مثل هذه التّحسينات الإملائيّة كان يشير عُثمان بقوله إن صحّ: «أجد فيه ملاحن ستصلحها العرب»[3]، فالملاحن والتّصحيفات ـ في هذا المقام ـ كلّها من هذا القبيل، إنّما تتعلّق بطريقة الرّسم الّتي لا بدّ أن ينالها التّغيير على اختلاف البيئات والعصور. أمّا النّصّ القرآنيّ نفسه فلا يتغيّر فيه شيء؛ لأنّه مجموع في صدور العلماء، يأخذه بعضهم عن بعض بالتّلقّي والمشافهة وطرق التّواتر اليقينيّ.

وتحسين الرّسم القرآنيّ لم يتمّ دفعةً واحدةً، بل ظلّ يتدرّج في التّحسّن جيلًا فجيلًا حتّى بلغ ذروة الجمال في نهاية القرن الثّالث الهجريّ. ولا يعقل أن يكون أبوالأسود الدُّؤليّ هو وحده واضع أُصول نَقْط القرآن وشَكْله. وقد اختلف العلماء قديمًا في أوّل من نَقَط القرآن[4]، وتردّدت في هذا الموضوع أسماء رجال ثلاثة[5]: أبو الأسود الدُّؤَليّ ـ وهو

---

١ ـ المصاحف: ١١٧ وانظر أيضًا: Grschichtr drs Qorantrxts: 255

٢ ـ نفس المصدر، وفي هذه الصّفحة تذكر المواضع الأحد عشر.

٣ ـ نفس المصدر: ٣٢.

٤ ـ حتّى لم يستبعد أبو عمرو الدّانيّ أن يكون الصّحابة هم الّذين ابتدؤوا بالنّقط ورسم الخموس والعشور. (المحكم: ٢).

٥ ـ ويرى السُّيوطيّ أنّهم أربعة، بإضافة اسم الحسن البصريّ إليهم، مع أنّ الحسن لم يعرف له نشاط إيجابيّ في نَقْط المُصْحَف، غير أنّه كان لا يرى كراهة النَّقْط ولا يتشدّد فيه كعلماء الصّدر الأوّل «فقد أخرج ابن أبي داود عن الحسن وابن سيرين أنّهما قالا: لا بأس بنَقْط المصاحف» الإتقان ٢: ٢٩٠. فلعلّ تساهل الحسن في النَّقْط، وعدم كراهته له أن يكونا عمدة الباحث في ذكر الحسن بين أوائل الّذين نقطوا المصاحف.

الأشهر ـ ويحيى بن يَعْمَر [١]، ونَصْر بن عاصم اللّيثيّ [٢].

أمّا أبو الأسود الدُّؤَليّ فقد اشتهر بأنّه سبق إلى وضع مسائل في العربيّة [٣] بأمر عليّ بن أبي طالب، ويبدو أنّ نَقْطه للقرآن لم يكن إلّا امتداداً لما يُظنّ من سبقه هذا. ويتناقلون قصّة في هذا الموضوع، تومئ إلى شدّة غيرته على لغة القرآن، فقد سمع قارئاً يقرأ... [وذكر كما تقدّم نحوه عن الدّانيّ والزُّرقانيّ، ثمّ قال:]

ويرى بعض العلماء أنّ أبا الأسود إنّما نَقَط القرآن بأمر عبد الملك بن مروان [٤]. وعسير علينا أن نحدّد ـ عن طريق هذه الرّوايات المختلفة ـ البواعث الّتي حملت أبا الأسود على نَقْط القرآن، فلا نعرف هل اندفع من تلقاء نفسه أم استجاب لأمر لم يفكّر فيه من قبل؟ ولا نعرف كنه العمل الّذي قام به، ولكنّنا لا نرتاب قطّ في أنّه قد اضطلع أوّل الجميع بعبء جسيم، فهذا هو الحدّ الأدنى ممّا نطقت به تلك الأخبار والرّوايات. أمّا أنّه انفرد وحده بوضع أُصول نَقْط القرآن وشَكْله فليس منطقيًّا ولا معقولاً، فما ينهض بمثل هذا فرد بل أفراد، ولا يبلغ تمامه جيل بل أجيال، وبحسب أبي الأسود أنّه كان حلقة أولى في سلسلة نَقْط القرآن وتجويد رَسْمه [٥].

وفي هذه السّلسلة حلقة أُخرى يميل بعض العلماء إلى عدّها كذلك حلقة أولى، حين يرون أنّ «أوّل من نَقَط المصاحف يحيى بن يَعْمَر» [٦]، ولا بدّ أن يكون ليحيى عمل

---

١ ـ ولد يحيى بن يَعْمَر في البصرة في حدود سنة ٤٥، وقضى شطرًا من حياته في العراق ثمّ هاجر إلى خراسان. كان هواه مع عليّ وشيعته (انظر: وفيات الأعيان ٢: ٢٢٧، ط. سنة ١٣١٠).

٢ ـ نصر بن عاصم اللّيثيّ هو أحد قُرّاء البصرة، أخذ عن أبي الأسود الدُّؤليّ ويحيى ين يعمر، وأخذ عنه أبو عمرو بن العلاء. توفّي سنة ٨٩هـ) انظر: بغية الوعاة: ٤٠٣، طبقات القُرّاء: ٣٣٦).

٣ ـ البرهان ١: ٣٧٨.

٤ ـ الإتقان ٢: ٢٩٠.

٥ ـ انظر: Grschichtr drs Qorantrxts, 261 (cf. Blach, Intr. , p. 80, notr 103)

٦ ـ المصاحف: ١٤١ وقال بذلك أيضًا هارون بن موسى كما في (المحكم: ٥) والبخاريّ كما في (غاية النّهاية ٢: ٣٨١).

في نَقْط القرآن، ولكن لا برهان بين أيدينا على أنّه كان حقًّا أوّل من نقطه، إلّا أن يكون المراد أنّه أوّل من نَقَط المصاحف بمَرْو. وتبلغ قصّة أوّليّته هذه ذروتها من الإحكام والحُبُك حين يزعم ابن خَلَّكان أنّه كان لابن سيرين مُصْحَف منقوط، نقطه يحيى بن يَعْمَر[1]. ومن المعلوم أنّ ابن سيرين توفّي سنة ١١٠هـ فقد عرف إذن قبل هذا التّاريخ مُصْحَف كامل النَّقْط، تامّ الشَّكْل، بتلك النُّقَط المعوّضة للحركات، وهو أمر خطير جدًّا ليس من السّهل التّسليم به[2].

وأمّا نصر بن عاصم اللّيثيّ فلا يستبعد أن يكون عمله في نَقْط القرآن امتدادًا لعمل أُستاذيه أبي الأسود وابن يَعْمَر، فإنّه أخذ عنهما كما أسلفنا، بيد أنّ أبا أحمد العسكريّ ـ في إحدى رواياته الغريبة ـ يؤكّد أنّ نَصْر بن عاصم اضطلع بنَقْط القرآن حين خاطب الحَجّاج كُتّابه وسألهم أن يضعوا علامات على الحروف المتشابهة[3]، وتكاد هذه الرّواية تنطق بأنّ نصرًا كان أوّل من نَقَط المصاحف[4]، ولكنّها تظلّ ـ مع ذلك ـ أضعف من أن تفصل في هذا الخلاف برأي يقينيّ قاطع.

ولئن تعذّر إطلاق الحكم بأنّ أبا الأسود أو ابن يَعْمَر أو نصرًا كان أوّل من نَقَط المصاحف، فلا يتعذّر القول بأنّهم أسهموا جميعًا في تحسين الرّسم وتيسير قراءة القرآن على النّاس. ولا ريب بعد هذا أنّ للحَجّاج ـ مهما تختلف آراء النّاس فيه، ومهما تك نيّاته الشّخصيّة ـ عملًا عظيمًا لا سبيل إلى إنكاره في الإشراف على نَقْط القرآن، والحرص عليه.

وكلّما امتدّ الزّمان بالنّاس ازدادت عنايتهم بتيسير الرّسم القرآنيّ، وقد اتّخذ هذا التّيسير أشكالًا مختلفةً. فكان الخليل أوّل من صنّف النَّقْط، ورسمه في كتاب، وذكر

---

١ ـ وفيات الأعيان، ٢: ٢٢٧ (وانظر: البرهان ١: ٢٥٠).

٢ ـ قارن بما يقوله المستشرق بَلاشير (Blachèrr, Intr, cor. 80).

٣ ـ هذه الرّواية من كتاب (التّصحيف) لأبي أحمد العسكريّ، وقد نقلها ابن خَلّكان ١: ١٢٥.

٤ ـ ويظهر أنّ هذا هو رأي الجاحظ، ففي البرهان ١: ٢٥١: «وذكر الجاحظ في كتاب «الأمصار» أنّ نصر بن عاصم أوّل من نقط المصاحف» وقارن بالمحكم: ٦.

علله[١]، وأوّل من وضع الهـمزة والتّشـديد والرَّوْم والإشـمام[٢]. ولا يكـاد أبـو حـاتم السِّجِستانيّ[٣] يؤلّف كتابه عن نَقْط القرآن وشَكْله حتّى يكون رسم المصاحف قد قارب الكمال. حتّى إذا كانت نهاية القرن الهجريّ الثّالث بلغ الرّسم ذروته من الجودة والحسن، وأصبح النّاس يتنافسون في اختيار الخطوط الجميلة، وابتكار العلامات المميّزة، «حتّى جعلوا للحرف المشدّد علامة كالقوس، ولألف الوصل جرّة فوقها أو تحتها أو وسـطها، على حسب ما قبلها من فتحة أو كسرة أو ضمّة»[٤].

وما أكثر العَقَبات الّتي كانت تعترض اتّجاه النّاس نحو تحسين الرّسم القرآنيّ! فما برح العلماء حتّى أواخر القرن الثّالث يختلفون في نَقْط القرآن. وقد بدأت فكرة كراهـة النَّقْط مبكّرة جدًّا منذ قال الصّحابيّ الجليل عبد الله بـن مسـعود: «جـرّدوا القـرآن ولا تخلطوه بشيء»[٥]. ثمّ كان بين التّابعين من كره حتّى تطييب المصاحف بالطّيب، أو وضع أوراق الورد بين صحائفها[٦]، وإذا الإمام مالك ﷺ في عصر أتباع التّابعين يؤثر التّفصيل في هذه المسألة، فيبيح النّقط «في المصاحف الّتي تتعلّم فيها العلماء، أمّا الأُمّهات فلا»[٧]. وتظلّ الأوساط المحافظة ـ مع ذلك ـ تكره نَقْط المصاحف، فكان يـظهر بـين الحـين والحين قوم معتدلون يفرقون بين النَّقْط والتّعشير، وينبّهون النّاس إلى أنّ النَّقْط لا ينافي تجريد القرآن ... **[ثمّ ذكر قول الحليميّ كما تقدّم عن السّيوطيّ، فقال:]**

---

١ ـ المحكم: ٩.

٢ ـ كتاب النَّقْط لأبي عمرو الدّانيّ: ١٣٣ (وانظر: الإتقان ٢: ٢٩٠).

٣ ـ هو سهل بن محمّد، المعروف بأبي حاتم السّجستانيّ، من كِبار اللّغويّين في عصره، توفّي سنة ٢٤٨. وقد ذكر ابن أبي داود في (كتاب المصاحف) مقتطفات من أقوال أبي حاتم في رسم القرآن، ص: ١١٤.

٤ ـ مناهل العرفان ١: ٤٠١.

٥ ـ أخرجه أبو عبيد (انظر الإتقان ٢: ٢٩٠). وقارن بالمحكم ١٠.

٦ ـ كما رووا عن مجاهد. (انظر: المحكم ١٥).

٧ ـ النَّقْط، ١٣٤؛ الإتقان ٢: ٢٩١.

على أنّ هذه التّفرقة الواضحة بين النَّقْط والتّعشير[١] لم تكن لتمنع الأوساط المحافظة حتّى في مستهلّ القرن الخامس الهجريّ من الإصرار على قراءة القرآن في المصاحف المجرّدة من الشَّكْل، فلم يكن إحداث تلك العلامات في نظر هؤلاء المتشدّدين إلّا بدعة، وكلّ بدعة ضلالة، وكلّ ضلالة في النّار. ومن الغريب أنّ بعضهم كانوا ـ كما يلاحظ الدّانيّ ـ يتساهلون في استعمال بعض النُّقَط عوضًا عن الحركات، ولكنّهم يأبون إباءً شديدًا أن يشكلوا القرآن بالحركات نفسها، وإن كان أكثر النّاس في عصرهم لا يجدون في ذلك بأسًا[٢].

والدّانيّ نفسه كان يعترف بوجود التّمييز بين النّصّ القرآنيّ المجرّد والحركات الّتي تزاد عليه للتّوضيح ... **[ثمّ ذكر قوله في كراهية النَّقْط بالسّواد، كما تقدّم عنه، فقال:]**

ثمّ يأتي على النّاس زمان يستحبّون فيه نَقْط المُصْحَف بعد أن كرهوه، وشَكْلَه بالحركات بعد أن عارضوه، وكما خافوا أن يصيبه التّغيير بالنّقط والشَّكْل، أصبحوا يخافون أن يلحن الجُهّال فيه إن لم ينقط ويشكل، فالحرص على نصّ القرآن كان السّبب الأساسيّ في كراهة النَّقْط تارةً واستحبابه أُخرى. قال النّوويّ: «نَقْط المُصْحَف وَشَكْله مستحبّ؛ لأنّه صيانة له من اللّحن والتّحريف». (٩٠ ـ ٩٦)

---

١ ـ التّعشير: هو وضع علامة بعد كلّ عشر آيات.

٢ ـ الدانيّ، النقط، ١٣٤ ـ ١٣٥.

الفصل الخامس عشر

نصّ الأبياريّ (م: ١٤١٤) في «تاريخ القرآن»[١]

[نَقْط القرآن وشَكْله]

ونحن نعرف أنّ «السُّريان» همأوّل من وضع الشَّكْل علىالكلمات، وذلك عندما دخلواالنّصرانيّة وأخذوا في نقل الكتاب المقدّس إلى لغتهم، وكـان الأُسـقف «يـعقوب الرّهاويّ» أوّل من اخترع النُّقَط الّتي كانت ترسم في حَشْو الحروف، وكـان ذلك سـنة ٤٦٠م، أي قبل الهجرة بنحو من ١٢١ سنة، ثمّ تحوّلت تلك النُّقَط إلى نُقَط مزدوجة تنوب عن الحركات الثّلاث.

وحين انتشر الإسلام، وعَمّ بقاعًا مختلفة من الأرض، وخاف المسلمون ما خافه «السُّريان» من قبل، فكّروا في النَّقْط أو الشَّكل، ولعلّهم استأنسوا فـي ذلك بـما فـعله «السُّريان» من قبل، وكان أوّل من فعل ذلك أبو الأسود الدُّؤليّ (٦٧هـ) في خلافة عبد الله ابن الزّبير... **[ثمّ ذكر كيفيّة عمل أبي الأسود في نَقط المُصْحَف، كما تقدّم نحوه سـابقًا فـي مواضع متعدّدة، فقال:]**

وأخذ «أبو الأسود» يقرأ القرآن في تُؤدة والكاتب يضع النَّقط، وكلّما أتمّ الكاتب صحيفة نظر فيها «أبو الأسود»، ومضى على ذلك إلى أن أتمّ المُصْحَف كلّه. ونلاحظ أنّ «أبا الأسود» ترك السّكون بلا علامة. وأخذ النّاس هذه الطّريقة عن أبي الأسود، وكانوا يسمّون النَّقْط شَكْـلًا.

---

١ ـ طُبع هذاالكتاب ضمن كتابه الآخر:«الموسوعة القرآنيّة» ج/١ن: مؤسّسة سجلّ العرب ١٤٠٥هـ (م)

وجاء من بعد «أبي الأسود» نَصْر بن عاصم، ثمّ أتباعه من بعده، فحوّروا في شكل النَّقْط، فمنهم من جعلها مربّعة، ومنهم من جعلها مدوّرة مطموسة، ومنهم من جعلها مدوّرة غير مطموسة.

وزاد أهل المدينة، فجعلوا للحرف المشدّد علامة على شكل قوس طرفاه إلى أعلى (⌣)، يكون فوق الحرف المفتوح، ويكون تحت المكسور، وعلى شمال المضموم، وكانوا يضعون نقطة الفتحة داخل القوس، ونقطة الكسرة تحته، ونقطة الضّمّة إلى شماله، ثمّ استغنوا عن النَّقْط وقلبوا القوس مع الكسرة والضّمّة، فأصبح الحرف المشدّد على هذا النّحو: ١ ـ المفتوح ⌣ ٢ ـ المكسور ⌣ ٣ ـ المضموم ⌣

ثمّ زيدت علامات أُخرى في الشّكل، فوضعت السّكون جرّة أُفقيّة فوق الحرف منفصلة عنه، سواءًا كان همزة أم غير همزة، ولألف الوصل جرّة في أعلاها متّصلة بها إن كانت قبلها فتحة، وفي أسفلها إن كانت قبلها كسرة، وفي أوسطها إن كانت قبلها ضمّة، وذلك كلّه بالمداد الأحمر.

وابتدع أهل الأندَلُس ألوانًا أربعة في المصاحف، فجعلوا السّواد للحروف، والحُمْرة للنَّقط «الشَّكْل»، والصُّفْرة للهَمَزات، والخُضرة لألفات الوصل، وكانت طريقة «أبي الأسود» أكثر شيوعًا في المصاحف.

ولقد عاش النّاس زمن بني أُميّة على النّهج الّذي رسمه «أبو الأسود» ثمّ «نصر بن عاصم»، حتّى إذا كانت أيّام الدّولة العبّاسيّة أخذ النّاس يجعلون الشَّكل من مداد الكتابة؛ للتّيسير على الكاتب، غير أنّ ذلك جرّ إلى صعوبة، وهي اختلاط الشَّكل بالإعجام؛ لأنّ كلًّا منهما أصبح بمداد واحد، فكان لابدّ من تغيير ثالث، وهذا ما انتهى إليه «الخليل بن أحمد»، فوضع تلك الطَّريقة الّتي عليها النّاس الآن، وأصبح للشَّكل ثماني علامات: الفتحة،والضّمّة،والكسرة،والسّكون،والشّدّة،والمدّة، والصّلة، والهمزة.

(١: ٣٩٤ ـ ٣٩٥)

الفصل السّادس عشر

نصّ الشّيخ معرفة (م: ١٤٢٧) في «التّمهيد في علوم القرآن»

تعريف عامّ بالمصاحف العُثمانيّة

كانت المصاحف العُثمانيّة ـ بصورة عامّة ـ ذات ترتيب خاصّ، يقرب من ترتيب مصاحف الصّحابة في أصل المنهج الّذي سارت عليه بتقديم الطُّوال على القصار مع اختلاف يسير.

وكانت خاليةً عن كلّ علامة تشير إلى إعجام الحرف أو تشكيله، أو إلى تجزئته من أحزابٍ وأعشارٍ وأخماسٍ.

وكانت مليئةً بأخطاء إملائيّة ومناقضات في رسم الخطّ، ويرجع السّبب إلى بداءة الخطّ الّذي كان يعرفه الصّحابة آنذاك. تلك أوصاف عامّة جرت عليها تلكم المصاحف نفصّلها فيما يلي:

١ ـ التّرتيب

تقدّم الكلام عن ترتيب المُصحَف العُثمانيّ، هو التّرتيب الحاضر في المُصْحَف...

[وذكر كما تقدّم عنه في باب «ترتيب سُوَر المكّيّة والمدنيّة» ج/٢].

٢ ـ النَّقْط والتَّشكيل

كانت المصاحف العُثمانيّة خِلوًا عن كلّ علامة مائزة بين الحروف المعجمة والحروف المهملة، وفق طبيعة الخطّ الّذي كان دارجًا عند العرب آنذاك. فلا تمييز بين الباء والتّاء، ولا بين الياء والثّاء، ولا بين الجيم والحاء والخاء، وهكذا كان مجرّدًا عن

الحركة والإعراب.. وكان على القارئ بنفسه أن يميّز بينهما عند القراءة حسب ما يبدو له من قرائن، كما كان عليه أن يعرف هو بنفسه وزن الكلمة وكيفيّة إعرابها أيضًا.

ومن ثمّ كانت قراءة القرآن في الصّدر الأوّل موقوفة على مجرّد السّماع والنّقل فحسب، ولولا الإسماع والإقراء كانت القراءة في نفس المُصْحَف الشّريف ممتنعة تقريباً.

مثلًا لم تكن كلمة «تبلو» تفترق في المُصْحَف عن كلمة «نبلو» أو «نتلو» أو «تتلو» أو «يتلو»... وكذا كلمة «يعلمه» لم تكن تتميّز عن كلمة «تعلمه» أو «نعلمه» أو «بعلمه».

وهكذا قوله: ﴿لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ آيَةً﴾ ربّما قرأه بعضهم: «لمن خلقك».

وفيما يلي أمثلة واقعيّة، اختلفت القراءة فيها مُغَبَّة خلوّ المصاحف من النَّقْط:

في سورة البقرة /٢٥٩ ﴿نُنْشِزُهَا﴾. «ننشرها». «تنشرها»[١].

في سورة آل عمران /٤٨ ﴿يُعَلِّمُهُ﴾. «نعلمه»[٢].

في سورة يونس /٣٠ ﴿تَبْلُو﴾. «تتلو»[٣].

في سورة يونس /٩٢ ﴿نُنَجِّيكَ﴾. «ننحيك»[٤].

في سورة العنكبوت /٥٨ ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾. «لنثوينهم». «لنبوينهم»[٥].

في سورة سبأ /١٧ ﴿تُجَازَى﴾. «يجازى»[٦].

في سورة الحجرات /٦ ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾. «فتثبتوا»[٧]. إلى غيرها من أمثلة هي كثيرة.

هذا وخلو المصاحف الأوّليّة من علائم فارقة كان عُمدة السّبب في اختلاف القراءات فيما بعد؛ إذ كان الاعتماد على الحفظ والسّماع، وبطول الزّمان ربّما كان يحصل

---

١ ـ راجع: مجمع البيان ٢: ٣٦٨.

٢ ـ نفس المصدر ٢: ٤٤٤.

٣ ـ نفس المصدر ٥: ١٠٥.

٤ ـ نفس المصدر ٦: ١٣٠.

٥ ـ نفس المصدر ٨: ٢٩٠.

٦ ـ نفس المصدر ٨: ٣٨٤.

٧ ـ نفس المصدر ٣: ٩٤، ٩: ١٣١.

اشتباه في النّقل أو خلط في السّماع، ما دام الإنسان هو عرضة للنّسيان، والاشتباه حليفه مهما دقّق في الحفظ، لو لم يقيّده بالكتابة، ومن ثمّ قيل: «ما حفظ فَرّ وما كتب قَرّ».

أضف إلى ذلك تخلخل الأُمم غير العربيّة في الجزيرة، وتضخّم جانبهم مطّردًا مع التّوسعة في القُطر الإسلاميّ العريض. فكان على أعضاء المشروع المصاحفيّ في وقته أن يفكّروا في مستقبل الأُمّة الإسلاميّة، ويضعوا علاجًا لما يحتمل الخلل في قراءة القرآن قبل وقوعه. ولكن أنّى وروح الإهمال والتّساهل كان مسيطرًا تمامًا على المسؤولين آنذاك.

هذا وقد أغرب ابن الجَزَريّ، فزعم أنّ المسؤولين آنذاك تركوا وضع العلائم عن عمدٍ وعن قصد لحكمة! قال: وذلك ليحتمل الخطّ ما صحّ نقله وثبتت تلاوته عن النّبيّ ﷺ إذ كان الاعتماد على الحفظ والسّماع لا على مجرّد الخطّ.

ووافقه الزُّرقانيّ على هذا التّبرير المفضوح؛ قال: كانوا يرسمونه بصورة واحدة خالية من النَّقْط والشَّكْل، تحقيقًا لهذا الاحتمال.

لكن لا مجال لهذا التّبرير بعد أن نعلم أنّ الخطّ عند العرب حينذاك كان بذاته خاليًا عن كلّ علامة مائزة. وكان العرب هم في بداءة معرفتهم بالخطّ والكتابة، فلم يكونوا يعرفون من شؤون الإعجام والتّشكيل وسائر العلائم شيئًا لحدّ ذاك الوقت.

أوّل من نَقَط المُصْحَف

كان الخطّ عندما اقتبسته العرب من السُّريان والأنباط خاليًا من النَّقْط، ولا تزال الخطوط السُّريانيّة بلا نَقْط إلى اليوم. وهكذا جرت عليه العرب يكتبون بلا نَقْط حتّى منتصف القرآن الأوّل، وبعده بقليل جعل الخطّ العربيّ ينتقل إلى دوره الجديد، دَوْر تشكيل الخطّ وتنقيطه، وسيأتي الكلام عن التّشكيل.

وفي ولاية الحَجّاج بن يوسف الثّقفيّ على العراق من قِبَل عبد الملك بن مروان (٧٥ ـ ٨٦هـ) تعرّف النّاس على نَقْط الحروف المعجمة وامتيازها عن الحروف المهملة،

وذلك على يد يحيى بن يَعْمَر ونَصْر بن عاصم، تلميذي أبي الأسود الدُّؤليّ[1].

والسّبب في ذلك أنّ الموالي في هذا العهد قد كثروا، وازدحم القُطْر الإسلاميّ بأجانب عن اللّغة العربيّة، وكان منهم العلماء والقُرّاء، والعربيّة ليست لغتهم، فكان لابدّ أن يقع في تلفّظهم لحن، ومن ثمّ كثُر التّصحيف في القراءات. وهال المسلمين ذلك ... **[ثمّ ذكر قول أبي أحمد العسكريّ وإقدام الحَجّاج على نَقْط المُصْحَف كما تقدّم عن صبحيّ الصّالح وغيره، ثمّ عقّب بعدها قول الزُّرقانيّ في أوّل من نَقَط المُصْحَف، كما تقدّم عنه]**.

أوّل من شَكَل المُصْحَف

وهكذا كان الخطّ العربيّ آنذاك مجرّدًا عن التّشكيل (علائم حركة الكلمة وإعرابها) وبطبيعة الحال كان المُصْحَف الشّريف خِلوًا عن كلّ علامة تشير إلى حركة الكلمة أو إعرابها.

بيد أنّ القرآن في الصّدر الأوّل كان محفوظًا في صدور الرّجال ومأمونًا عليه من الخطأ واللّحن، بسبب أنّ العرب كانت تقرؤه صحيحًا حسب سليقتها الفطريّة الّتي كانت محفوظة لحدّ ذاك الوقت. أضف إلى ذلك شدّة عنايتهم بالأخذ والتّلقّي عن مشايخ كانوا قريبي العهد بعصر النّبوّة، فقد توفّرت الدّواعي على حفظه وضبطه صحيحًا حينذاك.

أمّا وبعد منتصف القرن الأوّل حيث كثُر الدُّخَلاء وهم أجانب عن اللّغة، فإنّ السّليقة كانت تعوزهم، فكانوا بأمسّ حاجة إلى وضع علامات ودلالات تؤمن عليهم الخطأ واللّحن.

مثلًا لفظة «كتب» كانت العرب تعرف بسليقتها الذّاتيّة أنّها في قوله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾[2] تقرأ مبنيًّا للفاعل، وفي قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾[3] مبنيًّا للمفعول، أمّا الرّجل الأعجميّ فكان يشتبه عليه قراءتها معلومة أو مجهولة.

---

١ ـ دائرة معارف القرن العشرين ٣: ٧٢٢، ومناهل العرفان ١: ٣٩٩ ـ ٤٠٠، وتاريخ القرآن للزّنجانيّ: ٦٨.

٢ ـ الأنعام /٥٤.

٣ ـ البقرة /١٨٣.

كما أنّ أبا أسود سمع قارئًا يقرأ: ﴿أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهِ﴾[1] ـ بكسر اللّام ـ فقال: ما ظننت أنّ أمر النّاس آل إلى هذا، فرجع إلى زياد بن أبيه ـ وكان واليًا على الكوفة (٥٠ ـ ٥٣ هـ) وكان قد طلب إليه أن يصنع شيئًا يكون للنّاس إمامًا، ويعرف به كتاب الله، فاستعفاه أبو الأسود، حتّى سمع بنفسه هذا اللّحن في كلام الله، فعند ذلك عزم على إنجاز ما طلبه زياد[2]، فقال: افْعل ما أمر به الأمير، فليبغ لي كاتبًا مجيدًا يفعل ما أقول. فأتوه بكاتب من عبد قيس فلم يرضه، فأتوه بآخر وكان واعيًا فاستحسنه... **[ثمّ ذكر عمل أبي الأسود في نَقْط وشَكْل المُصْحَف، كما تقدّم نحوه سابقًا في مواضع متعدّدة، فقال:]**

وظلّ النّاس بعد ذلك يستعملون هذه النُّقَط علامات للحركات، غير أنّهم ـ في الأغلب ـ كانوا يكتبونها بلون غير لون خطّ المُصْحَف، والأكثر يكتبونها بلون أحمر.

والظّاهر أنّ تبديل النُّقَط السُّود إلى نُقَط ملوّنة حدث بعد وضع الإعجام على يد نَصْر بن عاصم الآنف؛ للفرق بين النّقطة الّتي هي علامة الحركة، والّتي هي علامة الإعجام.

قال جرجي زيدان: وقد شاهدنا في دار الكتب المصريّة مُصْحَفًا كوفيًّا منقّطًا على هذه الكيفيّة، وجدوه في جامع عمرو بن العاص بجوار القاهرة، وهو من أقدم مصاحف العالم، ومكتوب على رقوق كبيرة بمداد أسود وفيه نُقَط حَمراء اللّون، فالنّقطة من فوق الحرف فتحة وتحتها كسرة وبين يديها ضمّة، كما وصفها أبو الأسود[3].

وقد جرى بالأندَلُس استعمال أربعة ألوان للمصاحف هي: اللّون الأسود، للحروف، واللّون الأحمر للشَّكْل بطريقة النَّقْط، اللّون الأصفر للهَمَزات، واللّون الأخضر

---

١ ـ التّوبة /٣.

٢ ـ يقال: إنّ زيادًا هو الّذي دبّر هذه الطّريقة ليجبر بها أبا الأسود على قبول ما طلبه منه. فأوعز إلى رجل من أتباعه أن يقعد في طريق أبي الأسود، ويتعمّد اللّحن في القراءة (تركيّ عطيّة، الخطّ العربيّ الإسلاميّ ص: ٢٦) و(يوسف أحمد: الخطّ الكوفيّ ص: ٢٣).

٣ ـ تاريخ التّمدّن الإسلاميّ ٣: ٦١.

لألفات الوصل[١].

تحسينات متأخّرة

[بعد ذكر كيفيّة شَكْل المُصْحَف وإقدام خليل بن أحمد الفراهيديّ في هذا المجال، كما تقدّم عن السّيوطيّ فقال:]

وهكذا كلّما امتدّ الزّمان بالنّاس ازدادت عنايتهم بالقرآن وتيسير رسمه من طور إلى طور، حتّى إذا كانت نهاية القرن الثّالث الهجريّ، بلغ الرّسم ذروته في الجودة والحسن، وأصبح النّاس يتنافسون في اختيار الخطوط الجميلة وابتكار العلامات المميّزة، حتّى جعلوا لسكون الحرف رأس خاء، ومعناها أنّ الحرف المسكّن أخفّ من الحرف المتحرّك. أو برأس ميم، ومعناه أنّ الحرف مسكّن فلا تحرّكه. وعلامة التّشديد ثلاث سنايات، ومعناها شدّ الحرف شديدًا. ووضعوا لألفات الوصل رأس صاد، ومعناه صلْ هذا الحرف... وهكذا لطفت صناعة رسم الخطّ لطفًا، ورقّت حاشيته تهذيبًا حسنًا وظرفًا[٢]. (١: ٣٠٥ ـ ٣١٢)

١ ـ الخطّ العربيّ الإسلاميّ: تركيّ عطيّة ص: ٢٧، نقلاً عن عُثمان بن سعيد الدّانيّ في كتابه: «المقنع». وتاريخ القرآن لأبي عبد الله الزّنجانيّ ص: ٦٨.

٢ ـ المصباح لسلامة بن عياض (تأسيس الشّيعة لعلوم الإسلام ص٥٢).

الفصل السّابع عشر

نصّ الدّكتور شاهين (١٣٤٨ ـ ...) في «تاريخ القرآن»

النَّقْط (الشَّكْل) والإعجام في الخطّ العربيّ آنذاك

والمراد بالإعجام تمييز الحروف المتشابهة بوضع نَقْط لمنع اللَّبْس، فالهمزة في (الإعجام) للسّلب، أي إزالة العُجمة، كما في قولك: «شكوت إليه فأشكاني»، أي أزال شكواي [١].

والمراد بالنَّقْط أو الشَّكْل وضع علامات تدلّ على حركات الحروف، وقد أطلق عليه القدماء «النَّقْط»؛ لما أنّه كان في بدايته في صورة نقطة توضع فوق الحرف أو أسفله، أو بين يديه أو عن شماله [٢]، وإن كانت لدينا نصوص، بأنّ (النَّقْط) يُسْتَعمل في معنى الإعجام.

والّذي يعنينا من هذا الحديث هو أن نبيّن موقف الخطّ العربيّ على عهد النّبيّ ﷺ، من هاتين الخاصّتين، وهل كانت إحداهما أو كلتاهما مستعملة فيه أو لا؟

ونبدأ بمناقشة فكرة الإعجام، وإنّما يثيرها في رسالتنا هذه الوضع الّذي كانت عليه المصاحف الأُولى من التّجرّد، إلّا من صُوَر الحروف، وقد كان هذا الوضع مقبولًا في العصر الأوّل؛ لقرب النّاس من زمان التّلقّي، ومشافهة صاحب الوحي ﷺ. ولكنّ الأمر تطوّر بعد ذلك إلى أن أصبح بقاء المُصْحَف مجرّدًا من النَّقْط والإعجام مصدر خطأ وتصحيف كثير في قراءته.

---

١ ـ حياة اللّغة العربيّة: ٧٠.

٢ ـ نفس المصدر: ٦٧.

يقول أبو أحمد العسكريّ: «وقد روي أنّ السّبب في نَقْط المصاحف أنّ النّاس غبروا يقرءون في مصاحف عُثمان رحمة الله عليه نيّفًا وأربعين سنة، إلى أيّام عبد الملك ابن مروان، ثمّ كثُر التّصحيف وانتشر بالعراق، ففزع الحَجّاج إلى كُتّابه، وسألهم أن يضعوا لهذه الحروف المشتبهة علامات، فيقال: إنّ نصر بن عاصم قام بذلك، فوضع النّقْط أفرادًا وأزواجًا، وخالف بين أماكنها بتوقيع بعضها فوق الحروف، وبعضها تحت الحروف، فغبر النّاس بذلك زمانًا لا يكتبون إلّا منقوطًا، فكان مع استعمال النَّقْط أيضًا يقع التّصحيف، فأحدثوا الإعجام، فكانوا يتّبعون النَّقْط بالإعجام»[1].

وكلام العسكريّ في عمومه كاشف عن حقيقة السّبب الّذي اقتضى استعمال هذه الإضافات الرّمزيّة؛ لتستنير النّصوص أمام القُرّاء، وإن كان غير قاطع في تحديد أوّل من قام بهذه المهمّة في تاريخ الخطّ العربيّ؛ إذ يروى قولًا: إنّه نَصْر بن عاصم، على حين نجد في كثير من المراجع الأصيلة أنّ الّذي قام بذلك لأوّل مرّة أبو الأسود الدُّؤليّ الّذي أخذ عنه نَصْر بن عاصم، وأنّ أبا الأسود تلقّى مشورة بذلك من عليّ ﷺ، احتفظ بها لنفسه، ولم يظهرها لأحد، إلى أن كان عهد زياد بن أبيه، فرغب إلى أبي الأسود أن يظهر ما عنده ليكون للنّاس إمامًا، فوضع أبو الأسود أوّل قواعد النَّقْط: نقطة أعلى الحرف للفتحة، وبين يديه للضّمّة، وتحته للكسرة، وللتّنوين نقطتان[2].

غير أنّ هذين النّصّين السّابقين يتّفقان في أمر، هو أسبقيّة استعمال النَّقْط على الإعجام في تلك الظّروف؛ لأنّ الخطأ وقع أوّلًا في الضّبط الإعرابيّ، ثمّ ظهرت بعد النَّقْط الحاجة إلى الإعجام، وبذلك يمكن أن نقرّر نسبة النّقط لتمييز ضبط الكلمة إلى أبي الأسود الدُّؤليّ، ونسبة الإعجام لتمييز الحروف المتشابهة إلى نصر بن عاصم ومن أخذ عنه كيحيى بن يَعْمَر، وقد كان ذلك كلّه من أجل إصلاح رسم المُصْحَف.

---

١ ـ شرح ما يقع فيه التّصحيف والتّحريف: ١٣ الطّبعة الأُولى ١٩٦٣.

٢ ـ إنباه الرُّواة على أنباه النُّحاة ١: ٤ ـ ٥ و٣: ٣٤٣ ـ ٣٤٤ للقفطيّ ـ الطّبعة الأُولى، دار الكتب ١٩٥٠، وكذلك المحكم في نَقْط المصاحف: ٣ ـ ٤ لأبي عمرو الدّانيّ ـ الطّبعة الأُولى ١٩٦٠.

وبرغم هذا نتساءل عمّا يمكن أن يكون لكلّ من النَّقْط والإعجام من تاريخ سابق على هذا التّحديد؟ وهل كان تجرّد المصاحف العُثمانيّة أمرًا محتومًا بحكم الخطّ الّذي كان مستعملًا آنذاك، أو أنّه كان اختيارًا من الكتبة؛ لحكمة أرادوها على ما تحدّثنا بعض الرّوايات؟

فأمّا النَّقْط، فمن المقطوع به أنّ الخطّ الّذي وصل إلى العرب لم يكن مضبوطًا بالحَرَكات والسَّكَنات، بل كان خِلوًا ممّا يدلّ على إشكال الحروف المكتوبة[1]، بل إنّ ذلك شأن جميع الخطوط السّاميّة الّتي تتّصل بالخطّ العربيّ[2]، وقد كان النّاس يعتمدون في ضبط كلامهم على سليقتهم الفُصْحى، أو على ما يحدّده السّياق المكتوب.

وأمّا الإعجام، فأمره مختلف عن ذلك؛ إذ تروي لنا أخبار تدلّ على أنّه كان معروفًا لدى كُتّاب العرب في الجاهليّة، ومن ذلك ما قاله أبو عمرو الدّانيّ: «النَّقْط عند العرب إعجام الحروف في سمتها»، وقد روي عن هِشام الكلبيّ أنّه قال: «أسلم بن جدرة أوّل من وضع الإعجام والنَّقْط»[3]. وقد نسب هذا الخبر أيضًا إلى ابن عبّاس[4]، ويذكر صاحب كشف الظّنون: «أنّ النَّقْط والإعجام لم يكونا بدعًا في العصر الأُمويّ، بل الظّاهر أنّهما موضوعان مع الحروف»[5] ثمّ ينقل عبارة عن القَلْقَشنديّ... **[و ذكر كما تقدّم عنه في الجملة الثّانية، ثمّ قال:]**

وواضح من كلام القَلْقَشنديّ وصاحب كشف الظّنون أنّ الدّاعي إلى القول بقدم الإعجام إنّما هو ملاحظة تشابه صُوَر الحروف؛ إذ نجد هذا التّشابه تامًّا بين مجموعات منها: (ب ت ث) ويقاربها الرّمز (ن)، ومنها (ج ح خ)، ومنها (د ذ) ويقاربهما (ر ز)، ومنها (س ش)، (ص ض) إلى آخر هذه الأزواج المتماثلة أو المتقاربة، ومن العسير التّسليم

---

١ ـ حياة اللّغة العربيّة: ٦٦.

٢ ـ نفس المصدر: ٤٤ ـ ٦٠.

٣ ـ المحكم: ٣٥، وقد ورد فيه (خدرة) بالخاء، وأكثر النّاس على أنّه بالجيم.

٤ ـ حياة اللّغة العربيّة: ٧٠.

٥ ـ كشف الظّنون ١: ٤٦٧.

بإمكان التّفرقة بين مدلولات الألفاظ مع بقاء هذا التّشابه المُلبَس، فكان طبيعيًّا أن يلجأ مخترعو الخطّ أو أصحابه إلى التّمييز بين رموزه المختلفة بما يحدّد المراد منها، وذلك بوساطة الإعجام.

ومن المعلوم أنّ العرب كانوا يعتمدون في نقل الأخبار على الذّاكرة، وأنّهم لم يستعملوا الكتابة بصورة واضحة إلّا في تسجيل النّصّ القرآنيّ على عهد النّبيّ ﷺ مخافة تحريف النّصّ، وقد كان استعمالهم للذّاكرة في ضبط النّصوص ونقلها دافعًا لبعضهم أن يهمل فيما يكتب مراعاة الإعجام، حتّى بلغ الأمر أنّ «عدّ بعضهم الإعجام والنَّقْط ممّا لا يليق في الكتب والرّسائل؛ لأنّه يدلّ على أنّ الكاتب يتوهّم فيمن يكتب إليه الجهل وسوء الفهم»[1].

وقد زادت قضيّة إعجام الخطّ العربيّ وضوحًا بما بذله المحدثون من جهود في دراسة النّقوش والوثائق المكتشفة، ومن ذلك ما ذكره المغفور له حَفني ناصف من «أنّه قد عثر على كتابات قديمة محرّرة قبل خلافة عبد الملك، فيها إعجام بعض الحروف كالباء وما يشبهها»[2]، وزاد الأمر تحديدًا الدّكتور ناصر الدّين الأسد، حين ذكر أنّه قد اكتشفت وثيقة برديّة، يرجع تاريخها إلى سنة (٢٢ هجريّة) على عهد عمر بن الخطّاب، وهي مكتوبة باللّغتين العربيّة واليونانيّة، والّذي يعنينا من هذه البرديّة أنّ بعض حروفها منقوط مُعْجم، وهي حروف: الخاء والذّال والزّاي والشّين والنّون، وكذلك الشّأن في نقش وُجِد بقرب الطّائف، ومؤرّخ في سنة ٥٨ هجريّة على عهد معاوية بن أبي سفيان، فإنّ أكثر حروفه الّتي تحتاج إلى نُقَط منقوطة معجمة[3]. لكن لا شكّ لدينا في أنّ نظام الإعجام الجاهليّ المشار إليه مختلف عن النّظام الّذي ابتدعه من بعد ذلك أبو الأسود الدُّؤليّ، ونَصْر بن عاصم، ويحيى بن يَعْمَر وغيرهما على اختلاف الرّوايات، وإلّا ما كان هنالك

---

١ ـ مصادر الشّعر الجاهليّ: ٤١.

٢ ـ حياة اللّغة العربيّة: ٧٠.

٣ ـ مصادر الشّعر الجاهليّ: ٤٠.

موجب أن تصف الرّوايات ما أحدثوه منسوبًا إليهم، ولكان من الممكن الاكتفاء بتقرير أنّهم استخدموا النّظام الّذي كان معروفًا من قبل، وإنّما اكتسب عملهم طابع الأهمّيّة، إذ كان محاولة لإصلاح رسم المُصْحَف الّذي أوشك أن يكون مقدّسًا لا تمسّه يد الإصلاح.

بهذا وحده يمكن أن نفهم إشارة مؤرّخي المصاحف حين يذكرون أحيانًا أنّ ابتداء النَّقْط كان على يد الصّحابة وأكابر التّابعين... **[ثمّ ذكر رواية يحيى بن أبي كثير وقَتادة وقول أبي عمرو، كما تقدّم عن الدّانيّ فقال:]**

أي أنّ الخروج على ما استنّه عُثمان من تجريد المُصْحَف من هذه الرّموز الإضافيّة بدأ في عهد الصّحابة وكبار التّابعين، والغالب أنّ ذلك كان خاصًّا بما في يد كلّ منهم من نُسَخ المصاحف، يضيفون إليها ممّا ألَفوه من الرّموز، ما يعين على تحديد المراد، وضبط الوجه الّذي تُرَادُ القراءة به في نطاق الرّسم المتّفق عليه. ومن إشارات مؤرّخي المصاحف أيضًا نصّ ابن الجَزَريّ الّذي قال فيه: «ثمّ إنّ الصّحابة لمّا كتبوا تلك المصاحف..**[وذكركما سيجيء عنه في باب «اختلاف القراءات، ثمّ قال:]**.

فهو يسوق في حديثه هذا مسألة تجريد المُصْحَف من النَّقْط والشَّكْل على أنّـها كانت عمليّة إراديّة مقصودة، مسلّمًا بها في حدود ما عرف عن كتابة ذلك العهد، حيث كانت معجمة، ولنا أن نقرّر في ضوء هذا أنّ من المحتمل كثيرًا أنّ الخطّ الّذي كتب بـه الوحي بإملاء رسول الله ﷺ كان يحتوي مثل هذا الإعجام، ولكنّ الصّحابة جرّدوه منه، قصدًا إلى ما تحدّث عنه ابن الجَزَريّ في بقيّة النّصّ، وما ذكره الدّانيّ في قوله: «وإنّـما أخلى الصّدر منهم... **[و ذكر كما تقدّم عنه، الرّقم ٢، فقال:]**.

واستطرادًا مع هذا نتساءل: هل يمكن القول بأ نّ المكتوب من القرآن على عهد النّبيّ كان أكثر تقييدًا للآخذين عنه من مُصْحَف عُثمان..؟

لكن ينبغي لكي نتصوّر الموقف آنذاك جيّدًا أن نذكر أنّ الصُّحُف الّتي قـيّد فـيها بعض الوحي بإملاء النّبيّ ﷺ لم تكن هي مرجع الضّبط لدى من تلقّوا عن النّبيّ مشافهةً، فقد كان جلّ اعتمادهم على استظهارهم، فأناجيلهم في صدورهم. وبجانب ذلك كانت

لبعضهم نسخته الّتي قيّدها، وقراءته الّتي حفظها، ولغته الّتي ينطق بها، وما وسعته الأحرف السّبعة، وعلى هذا نرى أنّ ذلك المكتوب على عهد النّبيّ كان ـ إن صحّ إعجامه ـ أكثر تقييدًا في ذاته، وإن انتفى أثر هذا التّقييد بوجود رخصة الأحرف السّبعة، وبعدم وجود مُصْحَف إمام، وقد انقلب الوضع بعد كتابة عُثمان، فصار الرّسم أكثر شمولًا لأوجه كثيرة، ولكنّه منع ما خالفه، ممّا كان مباحًا في حدود الرّخصة العامّة، حين ألغى بعض الأحرف، وأبقى على بعض، ولسوف نزيد هذه الصّورة جلاء عند الحديث عن النّصّ القرآنيّ بعد وفاة النّبيّ. (٦٨ ـ ٧٣)

الفصل الثّامن عشر

نصّ منّاع القطّان (معاصر) في «مباحث في علوم القرآن»

تحسين الرّسم العُثمانيّ

كانت المصاحف العُثمانيّة خاليةً من النَّقْط والشَّكْل، اعتمادًا على السّليقة العربيّة السّليمة الّتي لا تحتاج إلى الشَّكْل بالحركات ولا إلى الإعجام بالنَّقْط. فلمّا تطرّق إلى اللّسان العربيّ الفساد بكثرة الاختلاط أحسّ أُولو الأمر بضرورة تحسين كتابة المُصْحَف بالشَّكْل والنَّقْط وغيرهما ممّا يساعد على القراءة الصّحيحة.

واختلف العلماء في أوّل جهد بذل في ذلك السّبيل فيرى كثير منهم: أنّ أوّل من فعل ذلك أبو الأسود الدُّؤليّ الّذي يُنْسَب إليه وضع ضوابط للعربيّة بأمر عليّ بن أبي طالب، ويروى في ذلك أنّه سمع قارئًا يقرأ قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾[1]، فقرأها بجرّ اللّام من كلمة «رسوله» فأفزع هذا اللّحن أبا الأسود وقال: عَزَّ وجه الله أن يبرأ من رسوله، ثمّ ذهب إلى زياد والي البصرة وقال له: قد أجبتك إلى ما سألت، وكان زياد قد سأله أن يجعل للنّاس علامات يعرفون بها كتاب الله، فتباطأ في الجواب حتّى راعه هذا الحادث، وهنا جَدّ جِدّه، وانتهى به اجتهاده إلى أن جعل علامة الفتحة نقطة فوق الحرف، وجعل علامة الكسرة نقطة أسفله، وجعل علامة الضّمّة نقطة بين أجزاء الحرف، وجعل علامة السّكون نقطتين... **[ثمّ ذكر قول السّيوطيّ في كيفيّة نَقْط المصاحف، كما تقدّم عنه، فقال:]**

---

١ ـ التّوبة /٣.

ثمّ كان القرن الثّالث الهجريّ فجاد رسم المُصْحَف وتحسن، وتنافس النّاس في اختيار الخطوط الجميلة وابتكار العلامات المميّزة، فجعلوا للحرف المشدّد علامة كالقوس، ولألف الوصل جرّة فوقها أو تحتها أو وسطها، على حسب ما قبلها من فتحة أو كسرة أو ضمّة.

ثمّ تدرّج النّاس بعد ذلك في وضع أسماء السُّوَر وعدد الآيات، والرّموز الّتي تشير إلى رؤوس الآي، وعلامات الوقف اللّازم (م) والممنوع (لا)، والجائز جوازًا مستوي الطّرفين (ج)، والجائز مع كون الوصل أولى (صلى)، والجائز مع كون الوقف أولى (قلى)، وتعانق الوقف بحيث إذا وقف على أحد الموضعين لا يصحّ الوقف على الآخر (∴ ∴) والتّجزئة، والتّحزيب، إلى غير ذلك من وجوه التّحسين.

وكان العلماء في بداية الأمر يكرهون ذلك خوفًا من وقوع زيادة في القرآن مستندين إلى قول ابن مسعود: «جرّدوا القرآن ولا تخلطوه بشيء». ويفرق بعضهم بين النّقط الجائز، والأعشار والفواتح الّتي لا تجوز... **[ثمّ ذكر قول الحليميّ ورواية ابن داود عن الحسن وابن سيرين ورواية ربيعة كما تقدّم عنه، الرّقم ٢١،١٦ وقول النّوَويّ، كما تقدّم عن السّيوطيّ، فقال:]**.

وقد وصلت العناية بتحسين رسم المُصْحَف اليوم ذروتها في الخطّ العربيّ.

(١٣٢ ـ ١٣٣)

الفصل التّاسع عشر

نصّ الآصفيّ (معاصر) في «دراسات في القرآن الكريم»

النَّقْط والشَّكْل

يختلف كثير من الكلمات معنًى بتنقيطها وتشديدها، حسب صلاحيّتها لقبول النّقطة، حين يلفظ بها لافظ، كما يختلف بواسطة الهيئات الإعرابيّة الموضوعة وضعًا نوعيًّا لمعانيها، مثل الفاعليّة والمفعوليّة وغيرهما، فتتشكّل الكلمة بتنقيطها وتشديدها وإعرابها إشكالًا، كلّ شكل يفيد معنًى خاصًّا، وتلكم المعاني موجودة في مادّة الكلمة وجودًا جمعيًّا اقتضائيًّا.

وقد كانت المصاحف القديمة كلّها مجرّدةً عن النَّقْط والشَّكْل[1]، فكان القارئ ينقط الكلمة، ويشكلها بمقتضى عربيّته، وعلى حسب رأيه في تفسير الآية وتأويلها.

ولعلّ من هذا نشأ اختلاف أئمّة القراءات في القراءة، إلّا ما إذا كان الاختلاف حرفيًّا، أي في مادّة الكلمة وتركيب الجملة، وقد ذكرنا فيما سبق أنّ هذه الاختلافات لا تمسّ حقيقة القرآن وكرامته، فإنّ القرآن المتواتر موجود بمادّته وصورته فيما بين هذه القراءات، وإن لم نكن نميّزه، ولكن جاز لنا القراءة بغير الشّواذّ منها بإجماع أو بتصريح بالتّرخيص، أو بعدم الرّدع، كما تقدّم تفصيله.

وأمّا الأصحاب الّذين تلقّوا القرآن عن تلاوة الرّسول ﷺ، فكان اعتمادهم على الحفظ، لا على الخطّ والرّسم، وفيما يلي أمثلة الكلمات الّتي بمادّتها تتحمّل معاني

---

١ ـ يقول العلّامة النّوريّ في «فصل الخطاب»: وشاهدنا ما كان منها بخطّ مولانا أمير المؤمنين عليه السلام في الخزانة الرّضويّة، وعلى ظهرها خطّ شيخنا البهائيّ وخاتم الشّاه عبّاس الصّفويّ.

مختلفة على حسب صلاحيّتها لقبول الصّورة الشّخصيّة بتنقيطها وتشديدها وإعرابها، ونكتفي عن كلّ من الأوصاف الثّلاثة بمثل أو مثلين مخافة الإطالة.

التّنقيط

السّورة	الآية	مادّة الكلمة	الصّورة الشّخصيّة
البقرة	٢٥٩	ننشرها	«نُنشِرُها» في قراءة أهل الحجاز والبصرة «نُنشِزُها» في قراءة أهل الكوفة والشّام «نَنشُرُها» في رواية أبان عن عاصم
العنكبوت	٥٨	لبنوئنهم	«لَنُثوينّهم» في قراءة أهل الكوفة غير العاصم من قوله تعالى ﴿ مَا كُنْتَ ثَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ ﴾ أي مقيمًا (لَنُبَوِّئَنَّهم) في قراءة الباقين من قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مُبَوَّءَ صِدْقٍ ﴾

التّشديد

السّورة	الآية	الكلمة مخفّفة	الكلمة مشدّدة
البقرة	٢٢١	يَطهُرن	«يطّهّرن» في قراءة أهل الكوفة غير حفص أي اغتسلن، وقيل: توضّأن، وقيل ...
يسٓ	١٤	فَعَزَّرنَابِثَالِثٍ	(فعزّزنا بثالث) في قراءة غير أبي بكر من قوله تعالى: ﴿وَعَزَّنِي فِي ٱلْخِطَابِ﴾ أي غلبني

الإعراب

أمثلة اختلاف معنى الكلمة أو الجـملة بـاختلاف هـيئاتها الإعـرابـيّة والبـنائيّة والتّركيبيّة في القراءات، حسب صلاحيّة الكلمة لقبول الهيئة واضحة.

وأمّا سبب تجرّد المصاحف القديمة عن النَّقْط والشَّكْل وتـطوّرها مـن وضـعها البدائيّ إلى ما نراه اليوم، فلا نبحث عنه؛ لأنّه خارج عن مهمّتنا في هذا البحث.

(٢٦٥ ـ ٢٦٧)

لقد نوّهنا فيما مضى وبصورة مقتضبة بأنّ المُصْحَف العُثمانيّ كان خاليًا من النَّقْط والحركات (الشَّكْل) لأنّ كلّ هذه لم تك معروفة منذ خلق اللّغة؛ لأنّ الحاجة إليها حينئذٍ لم تكن ملحّة ولا ضروريّة، نظرًا لأنّ العرب في الأمصار كانوا يميّزون ويقرأون الأحرف بالسّليقة والفطرة، ولا يحتاجون لقراءتها قراءة صـحيحة إلى اسـتعمال الحـركات ولا إلى وضع النَّقْط.

لذا ظلّ النّاس في مختلف الأمصار الإسلاميّة يقرأون القرآن في مُصْحَف عُثمان ولمدّة طويلة، امتدّت إلى ما يقرب من الأربعين سنة بدون نُقَطٍ وبدون حَرَكاتٍ.

ولكن عندما امتدّت الفتوحات الإسلاميّة في المشارق والمغارب، ودخلت في الإسلام طوائف وأُمم غير عربيّة، اختلط هؤلاء المسلمون الجُدد بإخوانهم العرب، فأدّى هذا الاختلاط إلى أن أخذت السّليقة والفطرة العربيّة تفقد شيئًا فشيئًا مكانتها ومنزلتها في نفوس العرب، حتّى بات الالتباس واللّحن على لسان القُرّاء العرب يظهر ويتجلّى جليًّا ومكشوفًا، وخصوصًا في قراءة الأحرف المتشابهة الشَّكْل، والّتي لا يفرّقها عن بعض إلّا النُّقَط، مثل: «نُنْشِزُهَا» بالزّاء، و«ننشرها» بالرّاء، ونحو: ﴿ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ ءَايَةً ﴾ [١] بالفاء، و«لتكون لمن خلقك آية» بالقاف.

وكذلك التّفريق بين الحروف المتشابهة الأُخرى، نحو: «ب ت ث» و«ج ح خ» و «ع غ» و «ص ض» و «س ش»...

---

١ ـ يونس /٩٢.

هذا وإذا ما كان الالتباس واللّحن قد ظهر جليًّا وسافرًا على ألسنة العرب في التّفريق بين الحروف المتشابهة، فهو على ألسنة المسلمين من غير العرب كان أشدّ وطأةً وأعظم سبيلًا حيث كان هؤلاء المسلمون يلاقون صعوبات هائلة وكبيرة في قراءة القرآن، ممّا تطلّب الحال السّعي لوضع نقط للحروف لتمييزها، كما سيأتي بيانه بعد قليل.

وبهذا الصّدد نقول: إنّ عامّة المسلمين في الصّدر الأوّل من الإسلام كانت تكره أن يزيد أحد شيئًا على ما في مُصْحَف عُثمان ولو بقصد الإصلاح والتّحسين، وذلك مبالغة منهم في المحافظة على أداء القرآن كما رسمه المُصْحَف أوّلًا، وخشية الابتداع والإضافة والتّغيير فيه ثانيًا، وكانوا أيضًا يوافقون المُصْحَف المذكور في كلّ ما يكتبون وينسخون من مصاحف.

إلّا أنّ الضّرورة والحاجة بعد ذلك (والضّرورة تقدّر بقدرها) خفّفت أو أزالت من غَلواء هذه الكراهة وهذه الحرمة، وبات أمر وضع النَّقْط والحركات في القرآن شيئًا محمودًا ومباركًا. وحتّى وصل الحال إلى درجة أنّه خيف أن يؤدّي تجرّد المُصْحَف من هذه العلامات إلى التّغيير والتّحريف فيه.

لذا فلا يمكن تصوّر وجود مُصْحَف كتب منذ أكثر من ألف سنة حتّى هذه السّاعة خاليًا من النَّقْط والحركات، والّتي أصبح وجودهما وكتابتهما فرضًا وواجبًا كوجوب الحروف نفسها في المُصْحَف. علمًا بأنّ الحركات الّتي وضعت في المُصْحَف قديمًا كانت أوّليّة وبسيطة، وأنّها تطوّرت بمرور الزّمن حتّى أخذت وضعها الحالي الّذي عليه الآن.

وسنشير إلى كلّ هذا في الأسطر التّالية بإذن الله.

إنّ فضل إيجاد الحركات (الشَّكْل) ووضعها وكيفيّة ذلك، يعود إلى أبي الأسود الدُّؤليّ بعد واقعة وحادثة طريفة جرت بينه وبين الحَجّاج بن يوسف أو زياد بن سميّة بقول آخر، حينما كان الأخير واليًا على البصرة، خلاصتها هو أنّ الأخير هذا حرّض شخصًا من أتباعه على الوقوف في طريق أبي الأسود؛ ليسمعه قوله تعالى: ﴿ أَنَّ اللهَ بَرِىءٌ

مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾[١] يجرّ لام رسوله، فما يكاد يسمع أبو الأسود هذا اللّحن الصّارخ حتّى يفزع ويغضب لذلك، ويقول: «عَزَّ وجه الله أن يبرأ من رسوله» فآلى على نفسه حينئذٍ مراجعة الوالي والتّهيّؤ لوضع طريقة جديدة من أجل تشكيل حروف القرآن؛ ليمكن القضاء على اللّحن عند قراءتها.

وأبو الأسود هذا الّذي وضع الشَّكْل (الحركات) في القرآن ـ كما سترى ـ وينسب كذلك إلى تلاميذه وضع النَّقْط فيه بعد ذلك، أقول: إنّ أبا الأسود هذا هو غنيّ عن التّعريف والوصف، فهو أحد تلاميذ الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وأنّه وضع بالإضافة إلى الحركات مسائل عديدة في العربيّة بأمر وإرشاد من الإمام عليه السلام، وهي المسائل المتعلّقة بتقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، ووضعها جميعًا تحت باب جديد أُطلق عليه «النّحو»، والّذي لا زال مستعملًا حتّى هذه السّاعة.

وقد سُئِل أبو الأسود مرّة: من أين لك هذا العلم «علم النّحو»؟ فأجاب بأنّه قد لقّن حدوده ومبادئه من عليّ عليه السلام.

كما وقيل بأنّه (أبا الأسود) قد دخل على أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام فوجد في يده رقعة، فقال: ما هذا يا أمير المؤمنين؟ فقال الإمام: تأمّلت كلام العرب فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحَمراء ـ الأعاجم ـ، فأردت أن أضع شيئًا يرجعون إليه ويعتمدون عليه. ثمّ ألقى إليه الرّقعة، وفيها مكتوب: الكلام كلّه اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمّى، والفعل ما أُنبئ به، والحرف ما أفاد معنى. وقال له: انحُ هذا النّحو وأضف إليه ما وقع إليك، واعْلم يا أبا الأسود أنّ الأسماء ثلاثة: ظاهر، ومضمر، واسم لا ظاهر ولا مضمر... **[ثمّ ذكر كيفيّة شَكْل المُصْحَف كما تقدّم نحوه عن الكُرديّ، فقال:]**

وتفصيل تطوّر الشَّكْل هذا منذ عهد أبي الأسود حتّى الآن كما يرويها مؤرّخ آخر، هو أنّ النّاس في عهده جروا على طريقته، وكانوا إذا رأوا حرفًا بعد التّنوين من أحرف الحلق، وضعوا إحدى النّقطتين فوق الأُخرى... **[وذكر كما تقدّم مثله عن الزّنجانيّ ثمّ قال:]**

---

١ ـ التّوبة /٣.

وهذه العلامات ابتداءً من النَّقْط الّتي وضعها أبو الأسود حتّى هذه الخطوط الّتي تطوّرت إليها كلّ هذه، كانت تسمّى شَكْلًا، حتّى تطوّرت بعد ذلك ووصلت إلينا بالصّورة والحالة الّتي نستعملها الآن في القراءة والكتابة.

أمّا بشأن النَّقْط «التّنقيط» فقد قام بوضعها وخلق فكرتها كلّ مِن يحيى بن يَعْمَر العَدْوانيّ المتوفّى في خراسان عام ١٢٩هـ ونَصْر بن عاصم اللّيثيّ (وهما ممّن أخذ كلّ ذلك وتتلمذا على يد أُستاذهم القدير أبي الأسود الدُّؤليّ).

وكيفيّة وضع النَّقْط في القرآن هو أنّهما أحضرا مُصْحَفًا، ووضعا فيه النَّقْط أفرادًا وأزواجًا، لتمييز الأحرف المتشابهة كالدّال والذّال والطّاء والظّاء، فأهملت الأُولى وعجمت الثّانية من فوق بنقطة واحدة، وهكذا الحال في بقيّة الحروف وقد جرى النّاس عليها حتّى الوقت الحاضر بدون تغيير أو تبديل فيها يذكر.

وبصدد علامات الوقف والوصل فإنّهما (كالنَّقْط والشَّكْل) محدثة وليست أصيلة، وقد وضعت في القرآن على أكبر الاحتمالات في خلال القرنين الثّاني والثّالث الهجريّين من قِبَل أعلام القُرّاء والنّحويّين؛ لأجل ضبط قراءة القرآن وإتقان أداء جُمَله ومعانيه.

إنّ تأخّر وضع هذه العلامات (الوقف والوصل) لعدّة قرون لا يعني أنّ النّبيّ ﷺ والأصحاب والتّابعين في عصرهم لم يكونوا ليقفوا في مواقف الوقف، أو يوصلوا في مكانات الوصل، بل كان الرّسول ﷺ والأصحاب والتّابعون يعطون الآيات الكريمة خلال قراءاتهم وتلاواتهم ما تستحقّها من وقف ووصل وسكون، وكلّ ذلك اعتمادًا على السّليقة والفطرة، كما هو الحال نفسه في الشَّكْل والنَّقْط قبل وضعهما.

لذا فقد جاء وضع هذه العلامات «الوقف والوصل» على المصاحف من باب تذكير القارئ للقرآن بدلالاتها الّتي كانت تعتمد سابقًا ـ كما قلنا ـ على السّمع والسّليقة والفطرة.

وعلامات الوقف والوصل هذه نجدها مسجّلة في نهاية الغالبيّة العظمى من المصاحف عند الفهرست؛ ليمكن الرّجوع إليها عند الحاجة.

أمّا بشأن أرقام الآيات والّتي وضعت هي الأُخرى متأخّرة فهي لأجل أن تفصل

كلّ آية عن الّتي قبلها أو بعدها. وليس هذا التّرقيم بضروريّ أو ذو فائدة كبيرة، عـدا تسهيل الأمر على القارئ للعُثُور على أيّة آية مطلوبة، أولمعرفة عدد آيات كلّ سورة لا غير.

ولمّا كان التّرقيم غير ضروريّ ولا واجب محتّم في القرآن، نرى بأُمّ أعيننا طبعات عديدة للقرآن وفي متناول أيدينا الآن لا تضمّ أيّ ترقيم للآيات، وإنّما تستعيض عـنه بنقاط كبيرة ظاهرة؛ لترشد القارئ إلى نهاية آية واستئناف آية أُخرى.

والظّاهر هنا أنّ المسلمين في صدر الإسلام وبعده لفترة طويلة لم يسـتعملوا لا التّرقيم ولا النُّقَط البارزة، وإنّما كانوا يكتفون عوضها بنقاط عاديّة للفصل بين الآيـات الكريمة، مثل ما نجده الآن في بعض الطّبعات الخطّيّة والمطبوعة.

ومن المُحْدثات الأُخرى هو تقسيم القـرآن إلى ثـلاثين جـزء، وكـلّ جـزء إلى حزبين، والحزب إلى أربعة أرباع، والرّبع (الّذي هو جزء من مائتين وأربعين جزء) إلى قسمين، يسمّى كلّ قسم «الثّمن»، والإشارة إلى كلّ ذلك برسوم وعلامات خاصّة لأجل تسهيل الحفظ وتيسير العثور على السُّوَر والآيات المطلوبة من القرآن من دون تـحمّل كبير عناء أو طويل وقت. وسيجد القارئ والقارئة مزيدًا من هذه المحسّنات الّتي أدخلت في القرآن بعد جمعه بعدّة قـرون، سـيجدها فـي فـصل مـقبل يـحمل اسـم «العـناية بالقرآن». (١٠٤ ـ ١١٠)

الفصل العشرون

نصّ قُدّوريّ الحَمَد (معاصر) في «رسم المُصْحَف»

علامات الحركات القصيرة

كان نزول القرآن الكريم بالعربيّة، ودخول غير العرب في الإسلام، وحرصهم على تلاوة القرآن وتعلّم العربيّة، وما حدث من انسياح المسلمين من قلب الجزيرة إلى كلّ جهات الأرض، وما صاحب ذلك كلّه من امتزاج لغويّ ومن اتّساع استعمال الكتابة، قد خلق وضعًا لغويًّا جديدًا لم يكن من اليسير على الكتابة العربيّة أن تستجيب له، وهي على حالتها القديمة من إهمال تمثيل الحركات، فمع ازدياد حجم النّصوص الّتي تكتب بها ضعفت السّليقة الّتي كان يقرأ بها العربيّ النّصّ المكتوب قراءة صحيحة، كذلك فإنّ المسلمين من غير العرب لم يكن من اليسير عليهم تجنّب الخطأ فيما يقرأون من نصوص مكتوبة بها، فكان ذلك مدعاة للتّفكير بوسيلة تعين على ضبط القراءة خاصّةً في القرآن الكريم، ومن ثمّ فإنّ قول اللّغويّ الفرنسيّ فندريس[1]: إنّ العناية الّتي تبذلها اللّغة في تسجيل الأصوات ترجع إلى انتشار اللّغة بين أقوام لم يكونوا يتكلّمونها بسليقتهم، يبدو صحيحًا.

وقد أدرك علماء السّلف تلك الحالة الّتي صارت إليها اللّغة في أفواه النّاطقين بها، والكتابة الّتي لم تكن تقدّم العون الكافي لتجنّب الخطأ في القراءة، فصوّر جانبًا من ذلك

---

١ ـ اللّغة: ٤٠٦، وانظر: يوهان فُك: ١١ حيث يقول «إنّ اتّخاذ المسلمين الجُدَد لغة العرب لساناً لهم كان هو الدّافع الأوّل للملاحظات النّحويّة».

أبو بكر الزُّبَيديّ بقوله[١]: ولم تزل العرب تنطق على سجيّتها في صدر إسلامها وماضي جاهليّتها حتّى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان، فدخل النّاس فيه أفواجًا، وأقبلوا إليه أرسالًا، واجتمعت فيه الألسنة المتفرّقة واللّغات المختلفة، ففشا الفساد في اللّغة العربيّة، واستبان منها في الإعراب الّذي هو حليّها، والموضّح لمعانيها، فتفطّن لذلك من نافر بطباعه سوء أفهام النّاطقين من دخلاء الأُمم بغير المتعارف من كلام العرب، فعظم الإشفاق من فُشوّ ذلك وغلبته، حتّى دعاهم الحذر من ذهاب لغتهم وفساد كلامهم إلى أن سبّبوا الأسباب في تقييدها لمن ضاعت عليه، وتثقيفها لمن زاغت عنه.

وقد أحسن «الدّانيّ» في توضيح الأسباب الّتي دفعت السّلف إلى تكميل الكتابة وخاصّة في المصاحف حين قال: إنّ الّذي دعا السّلف... [وذكر كما تقدّم عنه].

وكانت علامات الحركات القصيرة الثّلاث قد مرّت بمراحل من التّطوّر حتّى استقرّت على النّحو الّذي نراه اليوم في المُصْحَف، وما يستعمله النّاس في كتابتهم، فكانت تمثّل في أوّل الأمر بواسطة نُقَط مدوّرة بلون يخالف لون المداد، ثمّ أبدلت بمرور الأيّام بعلامات أو حروف صغيرة توضع فوق الحرف أو تحته، وقد كان الانتقال من مرحلة النَّقْط المدوّر لتمثيل الحركات إلى مرحلة الشَّكْل المستطيل قد استغرق قرونًا وتباين سرعة وبُطءً، تبعًا لاختلاف الأمصار الإسلاميّة شرقًا وغربًا.

أوّلًا ـ النَّقْط المدوّر

يبدو أنّ وضع علامات للحَرَكات في الكتابة قد ارتبط بعمل آخر، وهو محاولة استكشاف قواعد اللّغة العربيّة وكيفيّة بناء الجملة وأثر ذلك في حركة أواخر الكلم، فكانت العلامات الكتابيّة تعين على ضبط القراءة، والقواعد النّحويّة تعين على النّطق الصّحيح.

كانت البصرة في العراق أسبق الأمصار الإسلاميّة في دراسة اللّغة وتسجيلها،

---

١ ـ طبقات النّحويّين واللّغويّين: ١.

فوقع على عاتق علمائها النّهوض بمهمّة تكميل الرّسم العُثمانيّ والكتابة العربيّة ووضع علامات الحركات، وقد قال ابن سَلّام الجُمَحيّ[1]: «وكان لأهل البَصْرة في العربيّة قِدمة، وبالنّحو ولغات العرب والغريب عناية، وكان أوّل من استنّ العربيّة، وفتح بابها وأنهج سبيلها، ووضع قياسها أبو الأسود الدُّؤليّ، وهو ظالم بن عمرو بن سفيان... وكان رجل أهل البَصْرة». وتقدّم المصادر العربيّة روايات كثيرة عن أوّل من بدأ بتقعيد القواعد والأسباب الّتي دفعت إلى ذلك، روايات كثيرة عن أوّل من بدأ بتقعيد القواعد والأسباب الّتي دفعت إلى ذلك، حتّى لقد جمع منها السّيوطيّ رسالة سمّاها: «سبب وضع علم العربيّة»[2]. وأغلب تلك الرّوايات تشير إلى أبي الأسود الدُّؤليّ، وأنّه أوّل من وضع العربيّة ورسم في النّحو رسومًا، وأنّه أوّل من نَقَط المصاحف، ولا يعنينا ـ هنا ـ أمر ابتداء النّحو كثيرًا، ولا ما ورد من روايات توضّح الدّوافع والملابسات الّتي دفعت إلى ذلك إلّا بالقدر الّذي يتّصل باختراع طريقة تمثيل الحركات القصيرة بواسطة النَّقْط.

وتكاد الرّوايات المتعلّقة ببداية النّحو ونَقْط المصاحف تتّفق في مضمونها، فهي تشير دائمًا إلى خطأ لغويّ قد وقع من بعض المتكلّمين في كلامهم أو في تلاوة بعض الآيات الكريمة. وذلك نتيجة لضعف في السّليقة اللّغويّة وعدم مساعدة الكتابة العربيّة آنذاك على تحقيق القراءة الصّحيحة وتجنّب الخطأ.

فتذكر بعض الرّوايات أنّ أبا الأسود الدُّؤليّ سمع ابنته تلحن، فدفعه ذلك إلى التّفكير في عمل شيء يقي النّاس من اللّحن، وتذكر مصادر أُخرى أنّ أبا الأسود سمع رجلًا فارسيًّا اسمه سعد وقد لحن في كلامه، فضحك منه من سمعه.

وبعضها يذكر أنّ زيادًا ـ أمير البصرة ـ سمع لحنًا فاحشًا من قوم حضروا عنده، فطلب من أبي الأسود أن يضع للنّاس ما يمنعهم من الخطأ في كلامهم. وتشير بعض الرّوايات إلى أنّ أبا الأسود سمع بعض من يخطئ في القراءة فدفعه ذلك إلى نَقْط المُصْحَف

---

١ ـ طبقات فحول الشّعراء: ١٢.

٢ ـ طبعت ضمن التّحفة البهيّة بإستانبول ١٣٠٢هـ، وهي الرّسالة الرّابعة، من ص ٤٩ ـ ٥٣.

ووضع أبواب في النّحو.

وتذكر بعض المصادر أنّ أمير المؤمنين عليًّا ﷺ سمع لحنًا في العراق، فأمر أبا الأسود أن يضع للنّاس النّحو، أو أنّه دفع إليه صحيفة فيها بعض من ذلك وأمره أن ينحو نحوها[١].

ومهما يكن من شيء فإنّ أغلب تلك الرّوايات تذكر لأبي الأسود الدُّؤليّ دَوْرًا هامًّا في ذلك المجال، لكنّ بعضها يشير إلى أنّه رسم أبوابًا من النّحو فحسب، وبعضها ينصّ على أنّه نَقَط المصاحف، والبعض الآخر ينسب كلا العملين لأبي الأسود، والملاحظ أنّ الرّوايات الّتي تذكر نَقْط المصاحف ترجع جميعها إلى فترة ولاية زياد بن أبيه على البَصْرة (٤٤ ـ ٥٣ هـ)[٢].

ومن أمثلة الرّوايات الّتي تتحدّث عن بداية النّحو ونَقْط المصاحف ما رواه أبو بكر الأنباريّ... [وذكر كما تقدّم عن الدّانيّ الرّقم ٣].

وكان محمّد بن سَلّام الجُمَحيّ قد قال وهو يتحدّث عن دَوْر أبي الأسود في تأسيس علم العربيّة: «فوضع باب الفاعل والمفعول والمضاف وحروف الجرّ والرّفع والنّصب والجزم»[٣]. وقال ابن قتيبة: «هو أوّل من وضع العربيّة»[٤]. وقال أبو الطّيّب اللّغويّ: «كان أوّل من رسم للنّاس النّحو أبو الأسود الدُّؤليّ»[٥]. ويروي أبو الفرج

---

١ ـ انظر: تفصيل تلك الرّوايات: أبو الطّيّب اللّغويّ، عبد الواحد بن عليّ، مراتب النّحويّين. مكتبة نهضة مصر. القاهرة ١٩٥٥. ص: ٦ وما بعدها. وأبو الفرج الأصبهانيّ ١٢: ٣٠٢ ـ ٣٠٤ والسّيرافيّ: ١٥ ـ ١٨ وأبو بكر الزُّبَيديّ: ١٤ ـ ١٥ وابن النّديم: ٤٠ وأبو البركات الأنباريّ: ٤ وما بعدها والقفطيّ ١: ٤ ـ ٩ وابن خلّكان ٢: ٢١٦ ـ ٢١٧ والسّيوطيّ، المزهر ٢: ٣٩٨ ورسالة في سبب وضع علم العربيّة (له): ٤٩ ـ ٥٣.

٢ ـ تذكر بعض المصادر أنّ بعض أحداث تلك الرّوايات قد وقع بين أبي الأسود وبين عبيد الله بن زياد (ت٦٧هـ)، انظر: أبو الفرج الأصبهانيّ ١٢: ٣٠٣، والسّيرافيّ: ١٧، والسّيوطيّ: سبب وضع علم العربيّة: ٥٢. أبي بكر الأنباريّ (المحكم: ٣ ـ ٤) وانظر: السّيوطيّ: سبب وضع علم العربيّة: ٥٠ ـ ٥١.

٣ ـ طبقات فحول الشّعراء: ١٢، وانظر ابن النّديم ٤٠ والقفطيّ ١: ٤ ـ ٥.

٤ ـ المعارف: ١٩٢.

٥ ـ مراتب النّحويّين: ٦.

الأصبهانيّ عن أبي بكر بن عيّاش أنّ عاصم بن أبي النّجود قال: «أوّل من وضع العربيّة أبو الأسود الدُّؤليّ»[١]، ويروى ـ أيضًا ـ عن المدائنيّ أنّه قال: «أمر زياد أبا الأسود الدُّؤليّ أن ينقط المصاحف، فنقطها ورسم من النّحو رسومًا»[٢]. ويروي أبو بكر الزّبيديّ أنّ أبا العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد قال: «أوّل من وضع العربيّة ونَقَط المصاحف أبو الأسود ظالم بن عمرو»[٣]. وقال ياقوت: «الأكثر على أنّه أوّل من وضع العربيّة، ونَقَط المُصْحَف» ... **[إلى أن قال:]**

ولو رجعنا إلى الأقوال السّابقة وتأمّلنا معنى (العربيّة) في مثل قولهم: كان أبو الأسود (أوّل من وضع العربيّة ونَقَط المصاحف)، لما تبادر إلى الذّهن غير ما يسمّى اليوم بعلم النّحو، ولكنّ تأمّل بعض النّصوص القديمة الّتي ترجع إلى فترات أقرب إلى عصر الدُّؤليّ قد تساعد في تحديد معنى (العربيّة) الّتي تقترن دائمًا بعمل أبي الأسود الثّاني، وهو نَقْط المصاحف.

فقد روى ابن أبي داود جملة أخبار عن الحسن بن يسار البصريّ (ت ١١٠هـ) ومحمّد بن سيرين (ت ١١٠هـ) وهو إمام البصرة مع الحسن[٤]، حول كراهتهما نَقْط المُصْحَف فيقول: «كره أن تُنْقط المصاحف بالنّحو»، أو إنّهما كانا يكرهان نَقْط المُصْحَف بالنّحو)[٥]، ثمّ ينقل أخبارًا أُخرى عن تجويزهما ذلك فيقول ... **[ثمّ ذكر قول الحسن ومحمّد ابن يوسف كما تقدّم عن السِّجِستانيّ الرّقم ١٤ و١٥]**.

فنجد في هذه النّصوص أنّ كلمة (النّحو) وكلمة (العربيّة) قد استعملت استعمالاً مترادفًا لكلمة (النَّقط)، أو ما عرف فيما بعد (بالشَّكل)، فهل يعني ذلك أنّ كلمتي (النّحو والعربيّة) استعملتا بعد النّصف الثّاني من القرن الهجريّ الأوّل للدّلالة على نَقْط

---

١ ـ الأغاني ١٢: ٣٠٣، وانظر: السّيرافيّ: ١٧، وأبو بكر الزُّبَيديّ: ١٤.

٢ ـ الأغاني ١٢: ٣٠٢. وانظر: السّيوطيّ، سبب وضع علم العربيّة: ٥١.

٣ ـ طبقات النّحويّين واللّغويّين: ١٣.

٤ ـ غاية النّهاية ٢: ١٥١. وانظر: ابن قُتَيبة، المعارف: ١٩٤.

٥ ـ المصاحف: ١٤١.

المصاحف ؟ وهل يمكن القول بناءً على ذلك : إنّ معنى قولهم : إنّ أبا الأسود كان (أوّل من وضع العربيّة) هو أنّ أبا الأسود كان أوّل من وضع نظام النَّقْط الخاصّ بالحركات ، وأنّه أوّل من استعمله في المصاحف ؟ ربّما يكون ذلك ممكنًا إذا تحقّق أنّ استعمال كلمة (النّحو والعربيّة) بالمعنى الّذي ذكر كان مستعملًا فعلًا في تلك الفترة .

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ بعض المصادر تنسب وضع نَقْط المصاحف إلى بعض العلماء الّذين جاؤوا بعد أبي الأسود ، فيروي ابن أبي داود عن هارون بن موسى أنّه قال : «أوّل من نَقَط المصاحف يحيى بن يَعْمَر»[1] ، وقال السّيْرافيّ[2] : «اختلف النّاس في أوّل من رسم النّحو ، فقال قائلون : أبو الأسود الدُّؤليّ ، وقال آخرون : نصر بن عاصم الدُّؤليّ ، ويقال : اللّيثيّ ، وقال آخرون : عبد الرّحمان بن هُرْمُز» . وروى السّيْرافيّ أيضًا عن خالد الحَذّاء أنّه قال : «سألت نصر بن عاصم ، وهو أوّل من وضع العربيّة : كيف تقرؤها ؟ قال : ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ * ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ لم ينوّن»[3] . وذكر أيضًا أنّ ابن لَهيعة روى عن أبي النّضر أنّه قال : «كان عبد الرّحمان بن هُرْمُز أوّل من وضع العربيّة»[4] .

ولكن لا ينبغي أن تصدّنا هذه الرّوايات المحدودة عن ذلك الإجماع الواسع الّذي تقدّم على أنّ أبا الأسود هو المبتدئ بنَقْط المصاحف ، ولعلّ هذه الأخبار الّتي تذكر نصر ابن عاصم (ت ٩٠ هـ) ويحيى بن يَعْمَر (ت قبل ٩٠ هـ) وعبد الرّحمان بن هُرمُز (ت ١١٧ هـ) ، يمكن أن نفهمها من خلال إشارة المصادر إلى أنّ هؤلاء الثّلاثة قد أخذوا عن أبي الأسود الدُّؤليّ علم العربيّة ، وتتلمذوا عليه وتعلّموا النَّقْط منه[5] ، ولا تذكر المصادر أنّ

---

١ ـ المصاحف : ١٤١.

٢ ـ أخبار النّحويّين البصريّين : ١٣.

٣ ـ أخبار النّحويّين البصريّين : ٢٠ وانظر : المحكم : ٦.

٤ ـ نفس المصدر : ٢١ ـ ٢٢ وانظر : أبو بكر الزّبيديّ : ٢٠ وابن النّديم : ٣٩.

٥ ـ انظر : ابن سلّام الجُمَحيّ : ١٣. وأبو حاتم الرّازيّ ١ : ٣٧. وأبو الطّيّب اللّغويّ : ١١ والسّيرافيّ : ٢٢ وابن النّديم : ٤١ المحكم : ٦ ـ ٧ وأبو البركات الأنباريّ : ١١.

عبد الرّحمان بن هُرمُز نقط المصاحف، لكنّها أشارت إلى أنّه أوّل من وضع العربيّة[١].

ويقول القِفطيّ[٢]: «والسّبب في هذا القول أنّه أخذ عن أبي الأسود الدُّؤليّ وأظهر هذا العلم بالمدينة، وهو أوّل من أظهره وتكلّم فيه بالمدينة. وكان أعلم النّاس بالنّحو وأنساب قريش، وما أخذ أهل المدينة النّحو إلّا منه، ولا نقلوه إلّا عنه»[٣]. وقال أيضًا[٤]: «قال بعض الرُّواة: نصر بن عاصم أوّل من وضع النّحو وسببه، وهو أوّل من أخذه عن أبي الأسود الدُّؤلي وفتق فيه القياس، وكان أنبل الجماعة الّذين أخذوا عن أبي الأسود فنسب إليه».

وقال أبو عمرو الدّانيّ: «يحتمل أن يكون يحيى ونصر أوّل من نقطاها للنّاس بالبصرة، وأخذا ذلك عن أبي الأسود؛ إذ كان السّابق إلى ذلك والمبتدئ به»[٥]. ولا ينبغي أن يغيب عن البال أنّ من المحتمل جدًّا أن يكون معنى النَّقْط الّذي ينسب إلى يحيى ونصر ابن عاصم هو إعجام الحروف، كما تدلّ عليه الرّواية المتعلّقة باستعمال النَّقْط؛ لتمييز الحروف المتشابهة في الصّورة، كما سنذكر ذلك في المبحث التّالي.

ومهما يكن من شيء فإنّ الإجماع العامّ يظلّ على أنّ أبا الأسود هو أوّل من نَقَط المصاحف حتّى عرفت طريقته بنَقْط أبي الأسود، أمّا شخصيّة أبي الأسود فإنّها لم تكن مجهولة في عصره، بل كانت لأبي الأسود مشاركة ملموسة في أحداث زمانه، فقد «كان رجل أهل البصرة، وكان علويّ الرّأي»[٦].

---

١ ـ عبارة أبي بكر الزّبيديّ: عن أبي النّضر ص: ٢ «من أوّل من وضع العربيّة».

٢ ـ إنباه الرُّواة ٢: ١٧٢ وانظر: أبو البركات الأنباريّ: ١٠.

٣ ـ قال أبو الطّيّب اللّغويّ ص: ٩٨: «فأمّا مدينة الرّسول ﷺ فلا نعلم بها إماماً في العربيّة». وقال أبو بكر الزّبيديّ ص: ٢٠: «عن أبي النّضر، قال: كان عبد الرّحمان بن هُرمُز من أوّل من وضع العربيّة، وكان من أعلم النّاس بالنّحو وأنساب قريش، قال محمّد: وابن هرمز مدنيّ».

٤ ـ إنباه الرُّواة ٣: ٣٤٣.

٥ ـ المحكم: ٦.

٦ ـ ابن سَلّام الجُمَحيّ: ١٢. وانظر: أبو بكر الزّبيديّ: ١٣.

ويذكر الطّبريّ لأبي الأسود دَوْرًا في الأحداث الّتي جرت في أواخر خلافة أمير المؤمنين عليّ ﷺ، وكان على قضاء البصرة من سنة سبع وثلاثين حتّى سنة أربعين من الهجرة[1]، ويروي أبو الفرج الأصبهانيّ عن الجاحظ أنّه قال: «أبو الأسود الدُّؤليّ معدود في طبقات من النّاس، وهو في كلّها مقدّم مأثور عنه الفضل في جميعها»[2]. وقال عنهما أبو الفرج نفسه: «كان أبو الأسود الدُّؤليّ من وجوه التّابعين وفقهائهم ومحدّثيهم، وقد روى عن عمر بن الخطّاب وعليّ بن أبي طالب ﷺ فأكثر، وروى عن ابن عبّاس وغيره، واستعمله عمر بن الخطّاب وعُثمان بن عفّان وعليّ بن أبي طالب ﷺ»[3]. وقد قال عنه ابن سعد في «الطّبقات الكبرى»[4]: «وكان شاعرًا متشيّعًا، وكان ثقة في حديثه إن شاء الله، وكان عبد الله بن عبّاس لمّا خرج من البصرة استخلف عليها أبا الأسود الدّؤليّ، فأقرّه عليّ بن أبي طالب ﷺ».

ويقول ابن الجَزَريّ[5]: «إنّه أسلم في حياة النّبيّ ﷺ ولم يره، وذكر أنّه كان قارئًا أخذ القراءة عن عُثمان بن عفّان وعليّ بن أبي طالب ﷺ، فشخصيّة مثل شخصيّة أبي الأسود تلك صفاتها كانت مؤهّلة لأن تقوم بتلك المهمّة العظيمة، وهي تكميل الرّسم العُثمانيّ وضبط المُصْحَف، ووضع أولى لبنات علوم القرآن والعربيّة ...

واستدلّ بعضهم على «أنّ الصّحابة هم الّذين بدأوا بنَقْط المصاحف ... **[ثمّ ذكر رواية الدّانيّ عن الأوزاعيّ وقوله في هذه الرّواية، كما تقدّم عنه الرّقم ٢، ثمّ ذكر بعدها طريقة أهل مكّة في النَّقْط وقول ابن أشتة، كما تقدّم أيضًا عنه، فقال:]**

وذلك كلّه لا يقوم دليلًا على أنّ نَقْط المصاحف عرف قبل الدُّؤليّ، فقول الدّانيّ: إنّ

---

١ - انظر الطّبريّ، التّاريخ ٤: ٤٦١ - ٤٦٢ و٥: ٧٦ و٧٩ و١٣٦ و١٥٥.

٢ - الأغاني ١٢: ٣٠٤ وانظر: ياقوت، معجم الأُدباء ٢: ٣٤.

٣ - الأغاني ١٢: ٣٠١.

٤ - نفس المصدر ٧: ٩٩.

٥ - غاية النّهاية ١: ٣٤٦.

حكاية قَتادة ـ الّذي توفّي سنة (١١٧ هـ)[١] ـ لا تكون إلّا عن الصّحابة وأكابر التّابعين، لا تدلّ على شيء من أمر وضع النَّقْط، فقتادة يتحدّث عمّن نقط المصاحف ممّن سبقوه، وهو توفّي بعد نصف قرن من وفاة أبي الأسود، ولا بدّ أنّ النَّقْط قد عرف واستعمله النّاس في خلال تلك السّنين، ويصبح قول قتادة: «بدأوا فنقطوا» لا يدلّ إلّا على عمل أبي الأسود الدُّؤليّ وتلامذته الّذين أشاعوا طريقته.

أمّا القول بأنّ أهل مكّة كانوا ينقطون على غير نَقْط أهل البصرة، والاستدلال بمُصْحَف إسماعيل القُسْط، حيث كانت الفتحة فيه قدّام الحرف والضّمّة فوقه، فلا يدلّ على أنّ النَّقْط كان موجودًا في مكّة قبل أبي الأسود، فإسماعيل القُسْط عاش بين سنتي (١٠٠ ـ ١٧٠ هـ)[٢]، وهو تاريخ متأخّر عن بداية استعمال النَّقْط في المصاحف، وإذا كانت دلالة النَّقْط الّتي استعملها أبو الأسود على الحركات دلالة اصطلاحيّة، فليس غريبًا أن يجعل إسماعيل القُسط موضع الفتحة في مكان الضّمّة، ما دام هو نفسه يعرف دلالة كلّ نقطة وطريقته في أساسها لا تخرج عن طريقة أبي الأسود[٣].

وإذا رجّح الآن بما يشبه اليقين القول بأنّ أبا الأسود الدُّؤليّ هو أوّل من نقط المصاحف، نعرض لطريقة أبي الأسود في تمثيل الحَرَكات بواسطة النَّقْط، وقد مرّت من قريب رواية أبي بكر الأنباريّ عن العُتْبيّ في سبب نَقْط المصاحف، وكيف استعان برجل من عبد القيس اصطفاه من ثلاثين رجلًا... **[وذكر كما تقدّم مثله عن الزَّنجانيّ ثمّ ذكر قول محمّد بن يزيد المبرّد نقلًا عن الدّانيّ، كما تقدّم عنه، فقال:]**

ومن المناسب أن نثبت بعض الرّوايات الأُخرى الّتي تصف طريقة نَقْط أبي

---

١ ـ غاية النّهاية ٢: ٢٦.

٢ ـ نفس المصدر ١: ١٦٥.

٣ ـ وانظر: الدّانيّ (المحكم: ٧ ـ ٨) حيث يبيّن الدّانيّ أنّ المقصود من قول أبي حاتم: «والنّقط لأهل البصرة، أخذه النّاس كلّهم عنهم، حتّى أهل المدينة كانوا ينقطون على غير هذا النّقط، فتركوه ونقطوا نقط أهل البصرة» هو نقط الهمزة، حيث لم يكن أهل المدينة يحقّقون الهمزة، فكان نقطهم الهَمزات بالصُّفرة دليلاً على أخذهم ذلك عن أهل البصرة.

الأسود، خاصّة أنّها تضيف بعض الأبعاد الجديدة الّتي لا ينبغي إغفالها. فذكر السَّيْرافيّ عن أبي عُبَيدة مُعَمَّر بن المُثنّى (ت ٢١٠ هـ)... **[وذكر كما تقدّم عن ابن النّديم، ثمّ قال:]**

وذكر أبو الطّيّب اللّغويّ في وصف عمل الدُّؤليّ: «قالوا: فجاء أبو الأسود إلى زياد فقال له: أبغني كاتبًا يفهم عنّي ما أقول، فجيء برجل من عبد القيس، فلم يرض فهمه، فأُتي بآخر من قريش فقال له: إذا رأيتني قد فتحتُ فمي بالحرف فانْقط نقطة على أعلاه، وإذا ضممتُ فمي فانْقط نقطة بين يدي الحرف، وإذا كسرتُ فمي فاجعل النّقطة تحت الحرف، فإن أتبعت شيئًا من ذلك غُنّة فاجْعل النّقطة نقطتين، ففعل فهذا نَقْط أبي الأسود»[1].

وقد نقل ابن النّديم رواية أبي عبيدة كما ذكرها السّيرافيّ، سوى أنّه أهمل ذكر طريقة النَّقْط مع الغُنّة[2].

ورغم الاتّفاق العامّ في ظاهر هذه الرّوايات فإنّها تظهر قدرًا محدودًا من الاختلاف في التّعبيرات، ربّما انعكس فيما بعد على تطوّر بعض المصطلحات النّحويّة أو طريقة النَّقْط، ولنتأمّل تعبيراتهم في هذا الجدول من وضع الشّفتين وموضع النّقطة في ما يتعلّق بالحركات خاصّة، أمّا التّنوين فسوف أتناوله فيما بعد:

١ ـ مراتب النّحويّين: ١٠ ـ ١١.

٢ ـ الفهرست: ٤٠.

[الجدول في وضع الشّفتين و موضع النّقطة فيما يتعلّق بالحركات الخاصّة]

التّفاصيل	رواية أبي بكر الأنباريّ عن العُتبيّ	رواية الدّانيّ عن المبرّد	رواية السّيرافيّ عن أبي عُبَيدة	رواية أبي الطّيّب اللّغويّ
التّعبير عن حالة الفتح	إذا فتحتُ شفتيّ	فتحتُ شفتيّ	فتحتُ فمي بالحرف	فتحتُ فمي بالحرف
موضع النّقطة في حالة الفتح	فوق الحرف	على الحرف	فوقه على أعلاه	على أعلاه
التّعبير عن حالة الضّمّ	إذا ضممتها	فضممتُ شفتيّ	ضممتُ فمي	ضممتُ فمي
موضع النّقطة في حالة الضّمّ	إلى جانب الحرف	أمام الحرف	بين يدي الحرف	بين يدي الحرف
التّعبير عن حالة الكسر	إذا كسرتها	فإذا رأيتني قد كسرتُ	وإن كسرتُ	وإذا كسرتُ فمي
موضع النّقطة مع الكسر	في أسفله	أسفل الحرف	تحت الحرف	تحت الحرف

وتنقسم هذه الرّوايات إلى مجموعتين من حيث الوصف العضويّ، فالمجموعة الأُولى الّتي تمثّلها رواية العُتْبيّ ورواية المبرّد تجعل التّمييز بين الحركات الثّلاث تبعاً لاختلاف أوضاع الشّفتين، وكأنّها تعطي للحركات استقلالاً عن الحروف الّتي تسبقها، والمجموعة الثّانية الّتي تتمثّل برواية أبي عُبَيدة وما نقله أبو الطّيّب ربطت الحركات الثّلاث والحروف الّتي تسبقها، وهي تجعل وضع الفم وليس الشّفتين فحسب علامة على

نوع الحركة، وربّما ألقت هذه التّعبيرات الّتي تعدّ أُولى الخُطُوات في النّحو العربيّ ظلالاً على موقف علماء العربيّة من استقلال الحركات ومدى ارتباطها بالأصوات الصّوامت.

ويبدو أنّ المصطلحات النّحويّة الثّلاثة: الفتحة والضّمّة والكسرة قد استمدّت تسمياتها من تعبير أبي الأسود السّابق عن طبيعة حركة الشّفتين أو الفم مع الحركات الثّلاث، فكانت أسماؤها تمتّ بسبب إلى طبيعة الوضع العضويّ لانتاجها.

أمّا موضع النّقطة من الحرف فإنّ تعبيرات الرّوايات السّابقة وإن اختلفت شيئًا قليلًا في اللّفظ فإنّها متّفقة في الواقع العمليّ: فنقطة الفتحة (فوق الحرف أو على الحرف أو فوقه على أعلاه أو على أعلاه). ونقطة الضّمّة (إلى جانب الحرف أو أمام الحرف أو بين يدي الحرف). ونقطة الكسرة (أسفل الحرف أو تحت الحرف).

ويبدو أنّ هذه النّقطة لم توضع أصلًا لتمثّل الحركات، وإنّما لتشير إلى أنّ الحرف تليه فتحة أو ضمّة أو كسرة، ولكن بمضي الزّمن وبتطوّر نظام النَّقْط أصبحت تلك النُّقَط تشير إلى نوع الحركة وصارت علامة لها، وبدت الحركة لذلك وكأنّها تابعة للصّوت الصّامت قبلها، وأنّها لا تستقلّ بنفسها في النّطق تمامًا كاستقلال الأصوات الصّامتة[1]. وقد بلغ ذلك التّصوّر حدّ التّساؤل عن محلّ الحركة من الحرف، وهل هي تحدث قبل الحرف أو معه أو بعده؟ ورغم أنّ القول بأنّ الحركة تحدث بعد الحرف هو مذهب أكثر النُّحاة، فإنّ هذه القضيّة تشير إلى مدى الرّبط بين الحركة والصّوت الصّامت قبلها[2].

والملاحظ أنّ الرّوايات السّابقة تشير إلى أنّ أبا الأسود جعل تمييز نوع الحركة متوقّفًا على وضع الشّفتين أو الفم، وكأنّ كاتبه كان معلّق البصر يتابع حركة شفتيه، ولكن لا شكّ في أنّه استطاع أن يميّز بين الحركات الثّلاث تبعًا لاختلاف الجرس المتولّد عن كلّ منها بعد فترة قصيرة من ابتداء العمل، وقبل أن ينتهي من نَقْط المُصْحَف، خاصّة أنّ

١ ـ ابن جنّيّ، سرّ صناعة الإعراب ١: ٣٦ ـ ٣٧ وانظر: رمضان عبد التّوّاب: ٢٥٣ وجان كانتينو: ١٤٨.

٢ ـ انظر: ابن جنّيّ، الخصائص ٢: ٣٢١ ـ ٣٢٢ وسرّ صناعة الإعراب (له) ١: ٣٢ وما بعدها وانظر أيضًا: الفخر الرّازيّ ١: ١٦.

الرّوايات تؤكّد أنّ الكاتب على درجة عالية من الفطنة والفهم.

ثانيًا ـ الشَّكْل المستطيل

لم يكن من اليسير على نُسّاخ الكتب المصنّفة في علوم اللّغة العربيّة والعلوم الإسلاميّة وما جدّ من علوم أُخرى استخدام طريقة النَّقْط المدوّر في ضبط الكلمات فيما يكتبون؛ لأنّها تحتاج إلى لونين من المداد، واحد لرسم الحروف وآخر لنَقْط الحركات، وربّما أمكن استخدام مداد واحد قبل استخدام نَقْط إعجام الحروف في الكتابة، ولكن بعد ذلك الاستخدام أصبح من العسير تمثيل الحركات بنَقْط من نفس مداد الكتابة، ويبدو أنّ الأمر ظلّ على هذه الحالة من عدم الاستقرار حتّى عصر الخليل بن أحمد الفراهيديّ (المتوفّى سنة ١٧٠ هـ على الأكثر)[١]، الّذي استطاع أن يجد الحلّ المناسب لهذه المشكلة الكتابيّة الّتي كانت تقف في وجه الكُتّاب والنُّسّاخ والعلماء، ولم يكن ذلك ممكناً من غير تخصيص كلّ حركة بعلامة تختصّ بها، لا كما في حالة النَّقْط المدوّر، حيث تشترك كلّ الحركات بشكل واحد، ويميّز بينها بمخالفة في الموضع ولون المداد، وقد تمّ ذلك للخليل بما عرف له من فضل التّقدّم في علوم العربيّة... [**ثمّ ذكر قول محمّد بن يزيد نقلًا عن أبي الحسن بن كيسان، كما تقدّم عن الدّانيّ**].

وذكر أبو الحَجّاج البَلَويّ[٢]: «أنّ الخليل بن أحمد هو الّذي بدأ التّمدّد والتّشديد والرَّوْم والإشمام، وأنّه عمل الشَّكْل الّذي على الحروف، وأخذه من صورة الحرف، فالضّمّة واو صغيرة الصّورة أعلى الحرف؛ لئلّا تلتبس بالواو المكتوبة، والكسرة ياء تحت الحرف، والفتحة ألف مسطوحة (مبطوحة) فوق الحرف...»[٣].

---

١ ـ انظر: أبو بكر الزُّبَيديّ: ٤٧ وابن النّديم: ٤٢ وأبو البركات الأنباريّ: ٤٨ و غاية النّهاية ١: ٢٧٥.

٢ ـ ألف با ١: ١٧٦. وقد قال الدّانيّ (المحكم: ٦): «ثمّ جعل الخليل بن أحمد الهمز والتّشديد والرَّوْم والإشمام». ويبدو على ضوء هذا القول أنّ كلمة (التّمدّد) الّتي جاءت في قول البلويّ إنّما هي تحريف كلمة (الهمز)، وربّما أراد بها البلويّ (المدّة).

٣ ـ وانظر في ذلك أيضاً: السّخاويّ، الوسيلة ورقة ١٢/أ، والإتقان ٤: ١٦٢، وطاش كبرى زاده ٢: ٢٣٣.

ويشير قول محمّد بن يزيد المبرّد الّذي نقله الدّانيّ، وما ذكره أبو الحجّاج البَلَويّ إلى أنّ الخليل بن أحمد أخذ صُوَر الحركات الثّلاث من رموز الحركات الطّويلة، أي من الألف والواو والياء. وفي ذلك إشارة إلى إدراك سليم للعلاقة بين الحركات القصيرة والحركات الطّويلة، ذلك الإدراك الّذي عبّر عنه ابن جِنّيّ أدقّ تعبير بقوله: «الفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضّمّة بعض الواو، وقد كان متقدّمو النّحويّين يسمّون الفتحة الألف الصّغيرة، والكسرة الياء الصّغيرة، والضّمّة الواو الصّغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة»[1]، وإطلاق لفظ (الصّغيرة) على الحركات القصيرة يشعر أنّهم كانوا يعرفون أنّ علامات هذه الحركات أخذت من رموز الحركات الطّويلة الثّلاث، لكنّها لم تكتب على السّطر بين الحروف خشية التباسها بالرّموز الّتي أخذت منها، كما أشار إلى ذلك قول المبرّد.

ولابن دُرُسْتَوَيه رأي آخر في أصل صُوَر علامات الحركات القصيرة، فقد قال وهو يتحدّث عن الحركات الثّلاث: «هي رقوم مشتقّة من حروف أسمائها، فرقم الحركات الثّلاث (راء) غير محقّقة في الوجوه الثّلاثة، وهي مأخوذة من راء الحركة، وقد زيدت على رقم الضّمّة علامة يفرق بها بينها وبين غيرها، مأخوذة من الواو؛ لاشتراك الضّمّة والواو في اللّفظ والمخرج»[2].

ولا ندري هل أنّ مذهب ابن دُرُستَوَيه هذا في أصل صُوَر علامات الحركات شيء نقله عمّن سبقه من العلماء الّذين عرفوا ذلك من الخليل، أم أنّه نتيجة تأمّله ونظره هو؟ ويبدو أنّ القول بأخذ الخليل علامات الحركات من صُوَر الحروف أصحّ ممّا ذهب إليه ابن دُرُستَوَيه؛ لأنّ علامات الخليل هي أقرب ما تكون إلى صُوَر الحروف الثّلاثة: الألف والياء والواو، فالفتحة ألف مُمَالة أو مبطوحة، والكسرة ياء مردودة صغرى، والضّمّة واو

---

١ ـ سرّ صناعة الإعراب ١: ١٩.

٢ ـ كتاب الكُتّاب: ٥٥.

صغرى[١]. لكنّ استعمال الكُتّاب قد غيّر بعض صُوَرها، فحذفوا بعض الياء فصارت تشبه الفتحة، لكنّها توضع تحت الحرف[٢]... [ثمّ ذكر معنى الرَّوْم والإشمام تفصيلًا وإن شئت فراجع].

وقبل أن ننتقل إلى النّظر في الوثائق المخطوطة لنرى كيف استعمل نُسّاخ المصاحف طريقة النَّقْط المدوّر وطريقة الشَّكل المستطيل، أجدني مضطرًّا للتّعرّض لموضوع لم يتوفّر له من الأسباب ما يجعله يستحقّ البحث، لولا أنّ بعض الدّارسين قد أجلب عليه من ذات نفسه، وألبس ما هو من باب الظّنّ لباس اليقين فرآه حقيقة مسلّمة، ذلك الموضوع هو المصدر الّذي أخذ منه أبو الأسود الدُّؤليّ والخليل بن أحمد طريقتيهما في تمثيل الحركات، أو هو ما مقدار الأثر الأجنبيّ في ذلك العمل؟

وقد بدأ موضوع الأثر الأجنبيّ في نظام تمثيل الحركات في الكتابة العربيّة مجرّد احتمالات يذكرها بعض المستشرقين والباحثين الّذين تخرّجوا على أيديهم، وكان «جُرجي زيدان» من أوائل الّذين ساهموا في بثّ هذه الفكرة، فذكر وهو يتحدّث عن بدايات النّحو العربيّ: «يغلب على ظنّنا أنّهم نسجوا في تبويبه على منوال السُّريان»[٣]. وقال وهو يتحدّث عن دَوْر أبي الأسود في وضع النّحو العربيّ: «وكأنّه تعلّم لغة السُّريان أو اطّلع على نحوها، فرغّب في النَّسْخ (لعلّه النّسج) على منواله»[٤]، وعندما تحدّث عن نَقْط الحركات الّذي وضعه أبو الأسود الدُّؤليّ قال: «والأرجح أنّه اقتبس ذلك من الكَلْدان أو السُّريان جيرانه في العراق، وكان عندهم نُقَط كبيرة توضع فوق الحرف أو تحته؛ لتعيين لفظه أو تعيين الكلمة الواقع هو فيها: اسم هي أم فعل أم حرف... فالظّاهر أنّ أبا الأسود اقتبس هذه الحركات»[٥]، وتحدّث المستشرق جويدي عن تاريخ استعمال

---

١ ـ انظر: المحكم: ٤٥.

٢ ـ انظر: حفني ناصف: ٧٧.

٣ ـ تاريخ آداب اللّغة العربيّة ١: ٢٥١.

٤ ـ نفس المصدر ١: ٢٥٢.

٥ ـ نفس المصدر ١: ٢٥٣.

الحركات في الكتابة السُّريانيّة، وقال: «انتفع منه علماء العرب فأتقنوه وأصلحوه»[١].

وليس من هدف هذا البحث الكلام عن أصالة النّحو العربيّ ولا عن تاريخ علامات الحركات في الكتابة السُّريانيّة، وإنّما اقتصر على مناقشة ما ذكروه من أخذ أبي الأسود طريقته في النَّقْط من السُّريانيّة، فاستناداً إلى تلك الأقوال الظّنّيّة غير المحدّدة مثل: (يغلب على ظنّنا... كأنّه... الأرجح) وما أشبه ذلك ممّا لا يعتمد قائلوه فيه على دليل، ردّد بعض المُحْدثين تلك الأقوال، ولكن بعد أن عرضوها بصياغة جديدة تخفي حقيقة كونها ظنونًا، لا بل أوهامًا لم يقم عليها من الواقع دليل[٢]، وقد بلغ ذلك الاتّجاه المخطوء ذروته عند الأُستاذ حسن عون الّذي حاول أن يقدّم الأدلّة الواهية على ذلك، فيقول[٣]:

«ولدينا من الأدلّة ما يبيّن في وضوح أنّ أبا الأسود استمدّ طريقة نَقْط الشَّكل من لدن النُّحاة السُّريان، من هذه الأدلّة أنّ أبا الأسود قد اتّخذ بيئة العراق موطنًا، وكان بها واليًا، إداريًّا، وفيها عالمًا لغويًّا، وزعيمًا دينيًّا، ونحن نعلم أنّ هذه البيئة كانت قبل الفتح العربيّ وبعده مغزوّة باللّغة السُّريانيّة وبالمعارف السُّريانيّة، وكانت إلى جانب ذلك آهلة بالعلماء السُّريان، وميدانًا لدراساتهم ومناقشاتهم وجدلهم، لا في النّاحية الدّينيّة أو الفلسفيّة فقط، ولكن في مختلف العلوم الإنسانيّة ومنها اللّغة والنّحو، ونعلم أيضًا أنّ اللّغة العربيّة قد تعرّضت بعد اتّساع الفتوح الإسلاميّة إلى نفس الأزمة الّتي تعرّضت لها اللّغة السُّريانيّة في خلال القرنين الرّابع والخامس بعد الميلاد، ظهور لغات أُخرى في ميدان الحديث والكتابة، وانتشار اللّحن بين النّاطقين، والخوف من أن يمتدّ هذا اللّحن إلى نصوص الكتاب المقدّس.

هذه هي مظاهر الأزمة الّتي مرّت بها اللّغة السُّريانيّة في القرنين الرّابع والخامس

---

١ ـ محاضرات أدبيّات الجغرافيا: ٨٤، وقد نقل عزّة حسن كلام جويدي بتصرّف في مقدّمة تحقيق المحكم: ٢٨.

٢ ـ انظر: عليّ عبد الواحد وافي، فقه اللّغة: ٢٤٨ ـ ٢٤٩، وإبراهيم جمعة: دراسات في تطوّر الكتابات الكوفيّة: ٦٩ و٧٣ وسهيلة الجُبُوريّ: ٥٥ وسعاد ماهر: ١٢٣.

٣ ـ اللّغة والنّحو. ط ١ الإسكندريّة ـ مطبعة رويال ١٩٥٢، ص: ٢٤٩ ـ ٢٥٠.

الميلاديّ، واللّغة العربيّة بعد اتّساع الفتوح، ولقد كان من نتائج هذه الأزمة عند السُّريان أن فكّروا في وضع ضوابط لشكل كتابهم المقدّس، ولم تكن هذه الضّوابط سوى طريقة النَّقْط الّتي استعملها أبو الأسود الدُّؤليّ في ضبط شَكْل القرآن، من هذا نرى أنّ المقدّمات متشابهة والظّروف متشابهة والنّتائج متشابهة، وكلا العملين قد حدث في بيئة واحدة، أليس من العناد إذن أن نقول: إنّ أبا الأسود الدُّؤليّ لم يستمدّ طريقة نَقْط الشَّكل من السُّريانيّين الّذين سبقوه بنفس العمل»؟

ثمّ يتحدّث الأُستاذ عون عن اتّصال أبي الأسود باللّغة السُّريانيّة وعلمائها، ويذهب في هذا بعيدًا عن الواقع حين يقول[1]: «على أنّنا نظنّ بل نرجّح أنّ أبا الأسود كان يعرف اللّغة السُّريانيّة معرفة تمكّنه من التّفاهم بها، وقراءة بعض نصوصها إلى حدّ ما، وذلك لإقامته الطّويلة في بيئة العراق، واهتمامه الشّديد بالأبحاث اللّغويّة والدّينيّة أثناء إقامته في تلك البيئة، وهي تكاد تكون بيئة سريانيّة في أوّل عهد اتّصال العرب بها»...

ولو سلّمنا بانتشار السُّريانيّة في بعض الأوساط في جنوب العراق، فإنّها قطعًا لم تدخل البصرة في تلك الفترة المتقدّمة، على ذلك النّطاق الواسع الّذي يصوّره الأُستاذ عون، فالبصرة أنشئت مدينة للجند والمقاتلة الّذين خرجوا في الفتوح الإسلاميّة من الجزيرة، وكانت بيئتها إسلاميّة عربيّة خالصة في نشأتها، بعيدة عن الحيرة الّتي من المحتمل أن تكون فيها آثار من الثّقافة السُّريانيّة.

ومن ثمّ فإنّ قصّة معرفة أبي الأسود ـ الّذي اتّخذ البصرة منزلًا له، وكان قاضيًا فيها فترة من الزّمن ـ للّغة السُّريانيّة وتعلّمه القراءة فيها، تصبح محض خيال لا يقوم على دليل صحيح، وهكذا تبدو دعوى الأُستاذ عون وما حاول تأكيده صدًى كاذبًا لدعوى قديمة كانت ظنونًا وأوهامًا، وحاول هو أن يقدّمها على أنّها حقيقة، وبلغ به الحماس حدّ القول: «أليس من العناد إذن أن نقول: إنّ أبا الأسود لم يستمدّ طريقة نَقْط الشَّكْل من السُّريانيّين».

---

١ ـ اللّغة والنّحو: ٢٥١.

ونحن لا نحاول رفض مذهب وتأييد آخر عن هوًى، فالحقّ أحقّ أن يتّبع، ولكن ما دام ليس هناك دليل نقليّ أو عقليّ يبيّن لنا مقدار ذلك التّأثير إن وجد، وما دام أصل تلك المقولة ظنونًا لا يؤيّدها من الواقع دليل، فليس على أحد في ردّها وتجهيل القائلين بها شيء.

ورغم أنّ الرّوايات لا تبيّن لنا المصدر الّذي استمدّ منه أبو الأسود الدُّؤليّ تلك الطّريقة، فإنّ ما ذكرناه في مطلع هذا الفصل من أنّ الطُّرُق الثّلاث الممكنة لتكميل الكتابة العربيّة لم يكن بالإمكان استخدام واحدة منها، سوى تلك الّتي تعتمد على تمثيل الحركات بعلامات خارجيّة، كالّذي فعله أبو الأسود حين جعل الحركات نقطًا بلون مغاير للون المداد، ومن المحتمل كثيرًا أنّ هذه الطّريقة لو كانت منقولة أو مستوحاة من مصدر أجنبيّ، لكان ذلك سندًا قويًّا للّذين كرهوا نَقْط المصاحف، ولكن لم تذكر الرّوايات أنّ أحدًا احتجّ بذلك ممّن كرهوا نَقْط المصاحف في أوّل الأمر [1].

ولعلّ ممّا يثير الدّهشة ويجلب العجب أنّ باحثًا من المُحْدثين ينقل أنّ الخليل بن أحمد أخذ الطّريقة الّتي وضعها لتمثيل الحركات عن اليونانيّة، فقد ذكر الأُستاذ إبراهيم مصطفى في مقالٍ له عن (أوّل من وضع النّحو) بعد أن تحدّث عن الشَّكْل الّذي وضعه الخليل ما يلي: «وقالوا: وقد اتّخذ ذلك عن اليونانيّة، وكان قد قرأها» [2]. ولم يقفنا الأُستاذ إبراهيم على مصدر هذا القول، ولا عرّفنا الجماعة الّذين يعود عليهم ضمير (قالوا)، ولا

---

١ ـ قدّم باحث سنة ١٩٦٩ رسالة ماجستير موضوعها (أبو الأسوَد الدُّؤليّ ونشأة النّحو العربيّ) إلى كلّيّة الآداب بجامعة القاهرة، والباحث هو فتحي عبد الفتّاح الدُّجنيّ، وقد نفى فيها الأثر الأجنبيّ على النّحو العربيّ، وأكّد أنّ ما استفاده أبو الأسود من السُّريانيّة إنّما هو نَقْط الإعراب الّتي نقط بها المُصْحَف: ٤٧ و٥٣. وهو يؤيّد معرفة أبي الأسود للسُّريانيّة: ٤٣، ويقول عن النَّقْط الّتي وضعها أبو الأسود: ٤٣ ـ ٤٤: «لو كان أبو الأسود هو الّذي ابتكر الحركات، لابتكرها عربيّة خالصة أو تشير إلى أنّها عربيّة على الأقلّ، كما فعل الخليل عندما طوّرها... فهل هذه النّقاط تدلّ على أنّها عربيّة؟... قطعاً كلّا، إنّها لا تدلّ على عروبتها» ولا أكاد أفهم معنى للتّساؤل الأخير، ولا أدري ما المانع أن تكون النّقاط عربيّة الأصل؟وإنّها لكذلك.

٢ ـ مجلّة كلّيّة آداب القاهرة مج ١٠ ج ٢ ص ٧٣.

ذكر كيف عرف الخليل اليونانيّة وكيف قرأها؟

وقد وجدت أثناء القراءة لإعداد هذا البحث خبرًا ذكره أبو بكر الزُّبَيديّ في طبقاته في أخبار الخليل ص: ٤٧ وهو «ويروى أنّ ملك اليونانيّة كتب إلى الخليل كتابًا باليونانيّة، فخلا بالكتاب شهرًا حتّى فهمه، فقيل له في ذلك، فقال: قلت: إنّه لا بدّ له من أن يفتح الكتاب بـ بسم الله أو ما أشبهه، فبنيت أوّل حروفه على ذلك، فاستقام لي».

ولعلّ هذا الخبر هو مستند الأُستاذ إبراهيم مصطفى فيما ذكره، ولا أدري كيف يسوغ لعاقل أن يصدّق ما جاء فيه، وأن يستنتج منه أنّ الخليل قرأ اليونانيّة، ومن ثمّ أخذ طريقة الشَّكْل الّتي وضعها بديلًا للنُّقَط المدوّرة[1]؟

وبعد فإنّي كنت ضنينًا بهذه الصّفحات من البحث أن أُناقش فيها هذا الموضوع، وكنت أعدّها لذكر حقائق من تاريخ علامات الحركات في الكتابة العربيّة والرّسم المُصْحَفيّ لكن ما نجده في الكتب من أقوال عن ذلك التّاريخ لا تستند إلى خبر صحيح أو نظر مبرّأ دفعني إلى أن أُوجز ذلك في هذه الصّفحات المعدودة، معتقدًا أنّ إعطاء رأي قاطع في موضوع لم تكتمل له كافّة الوسائل الّتي تعيّن على ذلك ـ ونحن نعلم أنّ تفاصيل كثيرة لم تصل إلينا بعد ـ إنّما هو مجافاة للمنهج السّديد والنّظر الصّائب، ومن لم يقتنع بما روته المصادر العربيّة عن هذا الموضوع وهي روايات عن أُناس موثوق بهم عاشوا تلك الأحداث فليأت برأي أهدى من ذلك نتّبعه!

---

١ ـ ولعلّ دعوى اقتباس الخليل أشكال الحركات عن السُّريانيّة لا تقلّ بُعْدًا عن الحقّ والواقع من قول من قال: إنّه أخذها عن اليونانيّة، فقد قال جُرجي زيدان في تاريخ آداب اللّغة العربيّة ١: ٢٥٣ ـ ٢٥٤: «أمّا صُوَر الحركات الّتي وصلت إلينا.. نعني الضّمّة والفتحة والكسرة، فلا نعلم واضعها أو واضعيها ولا الزّمن الّذي وضعت فيه، ولكنّ الغالب أنّها وضعت في القرون الأُولى للإسلام كما وضعت نَقط الإعجام، اقتداء بالسُّريان». (وانظر أيضاً: جان كانتينو ص: ١٧٣)، وإذا كان جُرجي زيدان لم يطّلع على المصادر الّتي جاءت مبيّنة لتاريخ استخدام تلك الحركات، فبنى تصوّراته على جهل بحقائق ذلك التّاريخ. فلنا أن نتصوّر بالمثل ما زعمه من أنّ أبا الأسود أخذ نَقْطه من السُّريان.

ثالثًا ـ الرّسم المُصْحفيّ بين طريقة النَّقْط المدوّر والشَّكْل المستطيل

مرّ في الصّفحات الّتي مضت كيف استطاع علماء السّلف الأوّلون تكميل الرّسم العُثمانيّ في وقت مبكّر، وأحدثوا طريقتين لتمثيل الحركات الأُولى بواسطة النُّقَط المدوّرة والثّانية بواسطة العلامات الصّغيرة، وإذا كانت الطّريقة الأُولى قد ارتبطت باسم أبي الأسود (ت ٦٧ وقيل: ٦٩هـ)، والثّانية باسم الخليل (ت حوالي ١٧٠هـ)، فإنّ استخدامهما في المُصْحَف لم يتمّ بسهولة، خاصّة الطّريقة الثّانية، ونحاول ـ هنا ـ أن نتعرّف على مراحل استخدام هاتين الطّريقتين في المُصْحَف من خلال النّصوص المرويّة والوثائق المخطوطة.

لعلّ استخدام النُّقَط المدوّرة في تمثيل حركات الإعراب قد ظهر في المُصْحَف، ولو على نطاق محدود قبل وفاة أبي الأسود الدُّؤليّ، إذ من غير المعقول أن تجمع المصادر على نسبة ذلك العمل إليه دون أن يستخدم في حياته ... [**ثمّ ذكر روايات في كراهية النَّقْط، كما تقدّم عن الدّانيّ الرّقم ٨ و ١١ وعن السِّجستانيّ الرّقم ٦ و ٩ فقال:**]

وهذه الرّوايات تبيّن أنّ النَّقْط دخل المصاحف في وقت مبكّر، ولكن لا يزال بعض الأئمّة يكرهون الزّيادة في المصاحف العُثمانيّة، وبذلك يكون القرن الهجريّ الأوّل قد انقضى ونَقْط المصاحف لا يزال محدود الاستعمال، لكنّ الحسن البَصْريّ وابن سيرين كما رويت عنهم أخبار عن كراهتهم ذلك، رويت عنهم أخبار تشير إلى تجويزهم نقط الحركات في المصاحف ... [**ثمّ ذكر في ترخيص النَّقْط كما تقدّم عن الدّانيّ الرّقم ١٤ و ٢٠ و ٢٢ وعن السِّجستانيّ الرّقم ٥ و ٨ و ١٩ و ٢١ فقال:**]

وهذه النّصوص وأقوال العلماء تشير إلى أنّ كراهة نَقْط المصاحف أخذت تخفّ كلّما تقدّم الزّمن، وذلك لازدياد الحاجة لضبط القراءة، حتّى صار الكسائيّ إمام الكوفة ثمّ بغداد؛ يجلس يقرأ والنّاس ينقطون المصاحف بقراءته، وعلينا أن نلاحظ هنا أنّ المصاحف في القرون الأُولى كانت تكتب أوّل ما تكتب مجرّدة من نَقْط الإعراب أو الإعجام، ثمّ تنقط بعد ذلك على قراءة معيّنة أو تظلّ مجرّدة، وبناءً على ذلك فإنّ نَقْط

المصاحف صار أمرًا مقبولًا بل محبّذًا قبل انقضاء القرن الهجريّ الثّاني.

ويقول الدّانيّ[1]: «وصل إليّ مُصْحَف جامع عتيق كتب في أوّل خلافة هِشام بن عبد الملك سنة عشر ومائة، كان تاريخه في آخره، كتبه مغيرة بن مينا في رجب سنة مائة وعشر، وفيه الحركات والهمزات والتّنوين والتّشديد نُقِط بالحُمْرة». ومن المتوقّع أنّ نَقْط هذا المُصْحَف لم يتأخّر عن تاريخ كتابته كثيرًا.

وبعد هذه الحقائق الّتي لا تحتمل الشّكّ عن استعمال النّقط المدوّر في المصاحف في القرنين الأوّل والثّاني، نعجب من قول الدّكتور صبحيّ الصّالح بشأن تاريخ استخدام النَّقْط، وما روي من أنّ يحيى كان أوّل من نَقَط المصاحف: «وتبلغ قصّة أوّليّته... [و ذكركما تقدّم عنه].

ولا نرى في الأمر تلك الخطورة الّتي وجدها الدّكتور الصّالح، بل الخطورة في إنكار ذلك، ولعلّه لم يطّلع على المصادر الّتي نقلنا منها النّصوص السّابقة.

أمّا المصاحف المشكولة بطريقة النُّقَط المدوّرة الباقية إلى اليوم فهي ـ والحمد لله ـ ليست قليلة، وهي تقفنا على مرحلة من مراحل تكميل الرّسم العُثمانيّ، والجهود المحمودة الّتي بذلتها الأجيال المتتابعة من علماء السّلف في خدمة نصّ القرآن الكريم، ونجد في هذه المصاحف أو أجزاء منها الإشارة إلى الحركات الثّلاث على نحو ما أوردنا وعلى نحو ما يصف الدّانيّ: «اعلم أنّ الحركات ثلاث: فتحة وكسرة وضمّة... [و ذكركما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

وقد نقلت المجموعات الخطّيّة المصوّرة الّتي أشرنا إليها من قبل صفحات لمصاحف كثيرة مبثوثة في مكتبات العالم، وتظهر علامات الحركات القصيرة فيها نُقَطًا مدوّرة، ورغم أنّ الصُّوَر لا تميّز اللّون، ولكن أُرجّح أن تكون تلك النُّقَط باللّون الأحمر، على ما وصف علماء السّلف، وعلى ما رأيت في بقيّة من مُصْحَف في دار الكتب

١ ـ المحكم: ٨٧.

المصريّة[١]، وفي المُصْحَف المنسوب لأمير المؤمنين عليّ والمحفوظ في مسجد الحسين بالقاهرة، وعلى نحو ما وصف لي مُصْحَف النّجف المحفوظ في مشهد الإمام عليّ، وعلى نحو ما ذكر الأُستاذ ناصر النّقشبنديّ حين وصف مجموعة من الصّحائف الّتي هي أجزاء من مصاحف قديمة كتبت على الرّقّ محفوظة في المَتْحَف العراقيّ[٢].

إنّ ممّا أورده «موريتز» في مجموعته إحدى عشرة لوحة من مُصْحَف يرجعه إلى القرن الثّاني أو الثّالث الهجريّ (لوحة: ١٩ ـ ٢٩)، وتظهر الحركات في هذه اللّوحات نُقَطًا مدوّرة، ولكن لا تشمل النّقط كلّ الحركات، ففي قوله تعالى (لوحة ٢٣): ﴿كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾[٣] لا نجد إلّا نقطتين: فتحة النّون وفتحة الجيم. ولكن قد نجد بعض الكلمات يكاد نَقْطها يكون تامًّا، مثل (لوحة: ٢٦) قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَحَقُّ..﴾[٤]، فلم يترك من نَـقْط حركاتها إلّا فتحة الحاء، وتوجد في مجموعة «موريتز» أيضًا لوحتان (٣٧ و٣٨) من المُصْحَف الّذي أُشير إليه قبل قليل والمحفوظ في دار الكتب المصريّة (١١٥ مصاحف)، (ولوحة ٣٩ وهي نفسها ٤٠ مكبّرة) من مُصْحَف منقوط بنفس الطّريقة أرجعه إلى القرن الثّالث، وفي اللّوحة (٤٢) أورد صورة لأوّل المُصْحَف المحفوظ في جامع الحسين منسوبًا لعليّ بن أبي طالب ﷺ.

وفي دراسات المنجد في تاريخ الخطّ العربيّ مجموعة ممتازة لصُوَر صفحات من بعض المصاحف القديمة المحفوظة في مكتبات تركيا، وتظهر في بعضها الحركات مشارًا إليها بالنَّقْط، وتظهر في هذه اللّوحات بعض الكلمات مستوفية للنَّقْط، والبعض الآخر قد يكون خاليًا من النَّقْط تمامًا، وقد يكون منقوطًا في بعض المواضع دون بعض.

ونجد في مجموعة الأُستاذ «ناجي زين الدّين» عدداً لصُوَر من مصاحف محفوظة

---

١ ـ هو برقم (١١٥ مصاحف).

٢ ـ انظر: المصاحف الكريمة في صدر الإسلام: ٣٥.

٣ ـ الأحزاب /٧٢.

٤ ـ الحاقّة /٥١.

في مكتبات متباعدة في العالم، وتظهر فيها طريقة تمثيل الحركات بواسطة النُّقَط المدوّرة.

ولا شكّ أنّ من غير اليسير تحديد فترة تاريخيّة معيّنة ترجع إليها تلك المصاحف الّتي أخذت منها النّماذج، ولكن إن لم تكن كلّها تعود إلى ما قبل القرن الثّالث، فإنّ بعضًا منها يعود إلى القرن الثّاني على الأقلّ، فهي تمثّل الطّريقة الّتي وضع أساسها أبو الأسود الدُّؤليّ، ويلاحظ في أغلب هذه المصاحف أنّ النَّقْط قد يكثر في بعض الأحيان، فيشمل حركات الإعراب والحركات الأُخرى في الكلمة، وقد يندر في أحيان أُخرى حتّى لا نكاد نجد الكلمة منقوطة في أكثر من حرف، وقد يكون الحرف الأخير وقد يكون غيره.

إنّ الكسائيّ حين كان يجلس النّاس إليه ينقطون مصاحفهم على قراءته ـ كما في الخبر السّابق ـ وتعقيب الذّهبيّ على ذلك بقوله: «لم يكن ظهر للنّاس الشّكل بعد، إنّما كانوا يعربون بالنَّقط» لا يعني أنّ الشَّكل الّذي وضعه الخليل لم يكن قد ظهر، ولكن لم يستعمله النّاس في المصاحف، بل استعمله أهل اللّغة والشّعر خاصّة في أوّل الأمر، وظلّ النّاس يستعملون النَّقط المدوّر في ضبط المصاحف قرونًا بعد الخليل وقبل أن يستخدموا الشَّكل الّذي وضعه، ويروي الدّانيّ أنّه رأى في مُصْحَف كتبه ونقطه حكيم بن عمران النّاقط، ناقط أهل الأندَلُس، في سنة سبع وعشرين ومائتين الحركات نقطًا بالحُمْرة[1].

ويبدو أنّ الشَّكْل المستطيل الّذي وضعه الخليل بدأ يستعمل في المصاحف في أواخر القرن الثّالث وأوائل الرّابع، خاصّة في بيئة العراق الّتي كانت مركز الحركة العلميّة واللّغويّة، وكانت نزّاعة إلى الاستفادة من جهود العلماء، ولكنّ بلاد المغرب والأندَلُس ظلّت ـ على ما يصوّر الدّانيّ (ت ٤٤٤ هـ) ـ متمسّكة بالطّريقة القديمة؛ لأنّها تعتبرها ممّا سنّه الصّحابة والتّابعون، فهي أولى بالاتّباع.

وقد نقل الدّانيّ رأي ابن مجاهد (ت ٣٢٤ هـ) في استعمال الشَّكل المستطيل

---

١ ـ المحكم: ٨٧.

والنَّقط المدوّر في ضبط المصاحف من كتابه الّذي ألّفه في النَّقْط ... [وذكر كما تقدّم عنه ثمّ قال:]

وهذا النّصّ مفيد جدًّا لبيان موقف علماء السّلف في أوائل القرن الرّابع في العراق من استعمال الشَّكل المستطيل في المُصْحَف، فلا يفهم من كلام ابن مجاهد إمام أهل العراق إلّا أنّه يفضّل استعمال الشَّكل في المصاحف؛ لوضوحه وسرعة فهمه، بدل النَّقْط المدوّر الّذي يحتاج فهمه معرفة واسعة بطرائق النّاقطين.

وكان أبو الحسين أحمد بن جعفر بن المنادي (ت٣٣٦هـ) قد أجاز استعمال الشَّكل المستطيل في المصاحف، خاصّةً إذا جمع النّاقط بين أكثر من قراءة، فقد قال في كتابه النَّقْط كما يروي الدّانيّ[1]: «وإن شئت أن تجعل النَّقْط مدوّرًا فلا بأس بذلك، وإن شئت جعلت بعضه مدوّرًا، وبعضه بشكل الشّعر فغير ضائر، بعد أن تعطي الحروف ذوات الاختلاف حقوقها». وذكر الدّانيّ في باب النَّقْط عند متقدّمي النُّحاة وعلماء العربيّة في العراق: «أنّهم اتّفقوا على نَقْط المتحرّك من الحروف بالحركات الثّلاث، ونَقْط المنوّن والمشدّد والمهموز لا غير نقطًا مدوّرًا»[2].

وقد كان الدّانيّ يأبى استعمال شكل الشّعر في المصاحف، فيقول[3]: «وترك استعمال شكل الشّعر ـ وهو الشّكل الّذي في الكتب الّذي اخترعه الخليل ـ في المصاحف الجامعة من الأُمّهات وغيرها أولى وأحقّ، اقتداءً بمن ابتدأ النَّقْط من التّابعين واتّباعًا للأئمّة السّالفين».

ويعلّل الدّانيّ تمسّكه بوجوب استخدام النَّقْط المدوّر في المصاحف بقوله: «وإنّما جعلنا الحركات المُشْبعات نُقَطًا مدوّرة على هيئة واحدة، وصورة متّفقة ... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

١ ـ المحكم: ٢٢.
٢ ـ نفس المصدر: ٢١٠.
٣ ـ نفس المصدر: ٢٢.

ولم يتح لي الاطّلاع على مصاحف مخطوطة مؤرّخة ترجع إلى القرن الثّالث ـ وربّما هي نادرة الوجود ـ لنتبيّن من خلالها مراحل الانتقال من النَّقط المدوّر إلى الشَّكل المستطيل، في بلاد الشّرق الإسلاميّ خاصّة، وقد بقي لنا مُصْحَف يرجع إلى أواخر القرن الرّابع كتبه الخطّاط البغداديّ المشهور عليّ بن هلال المعروف بـ «ابن البَوّاب» المتوفّى سنة ٤١٣هـ، وفي آخر المُصْحَف تاريخ نسخه واسم ناسخه، هكذا: «كتب هذا الجامع عليّ بن هلٰل بمدينة السّلٰم سنة إحدى وتسعين وثلثمائة حامدًا لله تعالى..». وهذا المُصْحَف كامل الشَّكل على طريقة الخليل، فالفتحة ألف صغرى مبطوحة فوق الحرف، والضّمّة واو صغرى فوقه أيضًا، والكسرة مثل الفتحة لكنّها أسفل الحرف.

وهناك مُصْحَف آخر كتبه أبو القاسم سعيد بن إبراهيم بن صالح الذّهب في سنة ٤٢٧هـ[١]، ويبدو مشكولاً بنفس الطّريقة التي نجدها في المُصْحَف الّذي كتبه ابن البوّاب[٢].

وقبل أن ننتقل إلى السّنوات الّتي تلت هذه الفترة نشير إلى أنّ هناك خلافًا في مقدار ما يُنْقط من الكلمة، وقد مرّ أنّ أبا الأسود الدُّؤليّ لم ينقط إلّا حَرَكات أواخر الكلمات، ولكن بمضيّ السّنين ظهر أنّ الحاجة إلى نَقْط حَرَكات الكلمة الأُخرى ليست بأقلّ من نقط حركات الإعراب، ومع ذلك فإنّ بعض العلماء يرى أنّ بعض الكلمات من الوضوح بحيث أنّها لا تحتاج إلى ضبط كلّ حركاتها، ويُكتفى بما إذا لم ينقط أوقع في اللّبس، بينما يرى آخرون أنّ النَّقط يجب أن يشمل كلّ حركات الكلمة.

يروي الدّانيّ أنّ علماء العربيّة ومتقدّمي النّحويّين من أهل العراق قد اقتصر أكثرهم

١ ـ المُصْحَف محفوظ في المَتْحَف البريطانيّ، وقد أورد منه ناجي زين الدّين في بدائع الخطّ العربيّ صفحة مصوّرة (شكل ١٥ ص٤٥) وانظر: لوحة أُخرى منه في مصوّر الخطّ العربيّ (له) شكل: ١٤٢ ص: ٤٥.

٢ ـ في دارالكتب المصريّة مُصْحَف كُتِب سنة ٤٩٩ (رقم ٢٢٧ مصاحف) وآخركُتِب سنة ٥٥٥ (رقم ١١٤ مصاحف) وثالث كُتِب سنة ٥٦٦ (رقم ٢٣٨) وتبدو هذهالمصاحف كاملة الشَّكل على طريقة الخليل.

في نَقْط المتحرّك على أواخر الكلم[١]، ويقول[٢]: «وعامّة أهل العراق من السّلف والخلف لا يجعلون في المصاحف علامة للسّكون ولا للتّشديد ولا للـمدّ، بـل يـعرّون الحـروف من ذلك كلّه».

وممّا نقله ابن ابي داود عن أبي حاتم السِّجستانيّ في موضوع النَّقْط قوله: «وإنّما النّقط على الإيجاز، لأنّهم لو تتبّعوا كما ينبغي أن ينقط عليه فنقطوه لفسد المُـصْحَف... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ ذكر قول ابن مُجَاهد في كتابة النّقط وموقف ابن المنادي في مقدار ما ينقط، كما تقدّم عن الدّانيّ، فقال:]**

وهذا هو موقف الكُتّاب ـ كُتّاب الرّسائل ـ أيضًا من مقدار النَّقط والشَّكل[٣]. وكان بجانب هذا الاتّجاه في مقدار الشَّكل أو النَّقط المدوّر اتّجاه آخر يرى ضرورة استيفاء الكلمة نقط كافّة حركاتها وما يلحق بذلك من علامات، وقد بيّن الدّانيّ ذلك أوضح بيان بقوله[٤]: «وإذا كان سبب نَقْط المصاحف تصحيح القراءة وتحقيق الألفاظ بالحروف حتّى يتلقّى القرآن على ما نزل من عند الله تعالى، وتُلُقّي من رسول الله ﷺ ونُقل عن صحابته رضوان الله عليهم وأدّاه الأئمّة فسبيل كلّ حرف أن يوفّى حقّه بالنَّقْط، ممّا يستحقّه من

---

١ ـ المحكم: ٢١٠.

٢ ـ نفس المصدر: ٥٦.

٣ ـ قال ابن دُرُسْتَوَيه ص ٥: «اعلم أنّ الكُتّاب... لا ينقطون ولا يشكلون إلّا ما التبس»، وقد كان النّفور من الشَّكل في الكتب والمراسلات أشدّ، فقد عرض مرّة على عبد الله بن طاهر كتاب مشكول، وكان خطّه جميلًا، فقال: ما أحسن هذا الخطّ لولا أنّه أكثر شونيزه! (انظر: أبو حيّان التّوحيديّ: رسالة في علم الكتابة. نسخة مصوّرة، عن الأصل المحفوظ في فيينّا، في مكتبة جامعة القاهرة برقم (٢٤٠٩٠) لوحة رقم ١٦) والشّونيز: هو الحبّة السّوداء. (انظر: حفني ناصف ص: ٦٩)، وذكر أبو حيّان التّوحيديّ في رسالته السّابقة أخبارًا تدلّ على أنّ من كُتّاب الرّسائل من كان يحبّذ إعجام وشَكْل الكتابة، حتّى نسب إلى محمّد بن عبد الملك الوزير (لوحة ١٦) قوله: «الكتاب المعجم هو العربيّ وغير المعجم هو النَّبَطيّ» وذكر (لوحة ١٧) أنّ عبد الحميد (لعلّه الكاتبَ الأُمويّ) قال: «... الخطّ بلا نَقْط ولا إعجام كالأرض الملساء، والمنقوط المعجم كالرّوضة المنوّرة».

٤ ـ المحكم: ٥٦.

الحركة، والسّكون والشّدّ والمدّ والهَمْز وغير ذلك، ولا يخصّ بِبعض ذلك دون كلّه».

وقد كان لهذا الاتّجاه الّذي ذكره الدّانيّ الغلبة في المصاحف منذ وقت مبكّر، كما يلاحظ في المُصْحَف الّذي كُتبه ابن البَوّاب سنة ٣٩١هـ والمُصْحَف الّذي كتبه أبو القاسم سعيد بن إبراهيم سنة ٤٢٧هـ. وظلّ هذا الاتّجاه في نَقْط المصاحف وشَكْلها ملتزمًا في المصاحف حتّى الوقف الحاضر[1] ...[إلى أن قال:]

ولا نجد بعد أبي طاهر العقيليّ ما يشير إلى استعمال النَّقْط المدوّر في تمثيل الحركات القصيرة، فقد قال عَلَم الدّين السّخاويّ (ت٦٤٣هـ): «وأمّا هذا الشَّكْل فقد كان نَقْطًا بالحُمْرة أحدث الخليل له هذه الصُّوَر»[2]، وتحدّث ابن وَثيق الأنْدَلُسيّ (ت ٦٥٤هـ) عن صُوَر الحركات الثّلاث الّتي وضعها الخليل دون الإشارة إلى طريقة النَّقط المدوّر في الفصل الّذي تحدّث فيه عن موضوع الضّبط[3]، وذكر الجَعْبَريّ نَقْط الإعراب وقال: «وعدل إلى الخطوط؛ لأنّها أوضح ولا تلبس»[4]. وتحدّث القَلْقَشَنديّ عن الطّريقتين وقال: إنّ المتقدّمين استعملوا النُّقَط المدوّرة، وإنّ المتأخّرين استعملوا علامات الخليل[5]. كذلك نجد الخَرّاز (ت٧١٨هـ) قد قال في أُرجوزة الضّبط[6]:

فـفتحة أعـلاه وهـي أِلفُ ... مبطوحة صغرى، وضمٌّ يُعْرَفُ
واوًا كـذا أمـامه أو فـوقا ... وتـحته الكسـرة يـاءً تُـلْقى

وقد قال التَّنَسيّ (ت ٨٩٩هـ) في شرح هذين البيتين[7]: «أشار في هذين البيتين

---

١ ـ انظر: نماذج من المصاحف المخطوطة بعد القرن الرّابع الهجريّ في مجموعة موريتز ومصوّر الخطّ العربيّ للأُستاذ ناجي زين الدّين.

٢ ـ الوسيلة ورقة ١٢/أ.

٣ ـ رسالة في رسم المُصْحَف لوحة: ٣٥.

٤ ـ خميلة أرباب المراصد ورقة: ٣١١أ.

٥ ـ انظر: صبح الأعشى ٣: ١٦٥ ـ ١٦٦.

٦ ـ المارغنيّ: ٣٤٤.

٧ ـ الطّراز في شرح ضبط الخرّاز ورقة: ٤ ب.

إلى صفة الحركات الثّلاث وإلى محالّها من الحروف، على مذهب الخليل الّذي اختاره لجريان العمل به كما ذكر، وإن كان الدّانيّ اختار نَقْط أبي الأسود» ... [**ثمّ ذكر قول السّيوطيّ في كيفيّة الشَّكل، كما تقدّم عنه، فقال:**]

وقد نقل صاحب مفتاح السّعادة (ت ٩٦٢ هـ) قول السّيوطيّ السّابق [١].

ويتبيّن من العرض السّابق لتاريخ تمثيل الحركات أنّ ابتداء أبي الأسود (ت ٦٧ وقيل: ٦٩هـ) نَقْط المصاحف لا يعني أنّ النَّقط قد استعمل دائمًا منذ ذلك التّاريخ، ولا أنّه شمل كلّ حركات الكلمة، كذلك فإنّ اختراع الخليل لعلامات الحركات لا يعني أنّها استعملت مباشرة في ضبط المصاحف، فقد مضت مدّة طويلة حتّى بدأ إدخالها في المصاحف، وقد لاحظنا أنّ أهل الأندَلُس والمغرب ظلّوا يستعملون طريقة النَّقْط المدوّر إلى عصر الدّانيّ حيث شاع استعمال علامات الخليل في تمثيل الحركات بعد تلك الفترة.

إنّ الرّوايات لم تحدّد لون المداد الّذي طلب أبو الأسود من كاتبه أن يستعمله في نَقْط المُصْحَف، لكنّ الّذي اشتهر بعد ذلك استعمال اللّون الأحمر في نَقْط الحَرَكات والسّكون والتّشديد والتّخفيف، وأمّا الصُّفرة فللهمزات خاصّة، وهذه هي الألوان الّتي استخدمها نُقّاط أهل المدينة ونُقّاط الأندَلُس ـ كما يروي الدّانيّ ـ أمّا نُقّاط أهل العراق فيستعملون للحركات وغيرها وللهمزات الحمرة وحدها وبذلك تعرف مصاحفهم، وتميّز من غيرها [٢].

أمّا نَقْط المصاحف بالسّواد فقد نهى عنه الدّانيّ؛ قال أبو عمرو: «فأمّا نَقْط المصاحف بالسّواد من الحِبْر وغيره فلا أستجيزه... [**وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:**]

ولا شكّ في أنّ كراهة استعمال اللّون الأسود في ضبط المصاحف قد انتفت حين استعملت العلامات الّتي وضعها الخليل والّتي تتميّز بالصّورة لا بلون المداد والمخالفة في الموضع كما في طريقة النَّقْط المدوّر.

---

١ ـ تدريب الرّاوي ٢: ٢٣٢ ـ ٢٣٣.

٢ ـ المحكم: ١٩ ـ ٢٠.

أمّا استعمال الألوان المتعدّدة لجمع القراءات في المُصْحَف فقد كرهته جماعة من العلماء كما يذكر الدّانيّ، وقد قال: «وطوائف من أهل الكوفة والبَصْرة قد يدخلون الحروف الشّواذّ في المصاحف ... [**وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ ذكر قوله في هذا الموضوع وقول أبي الحسين بن المنادي، كما تقدّم أيضًا عنه ثمّ قال:**]

وما أشار إليه ابن المنادي من إمكانيّة جمع أكثر من قراءة بواسطة استخدام النَّقْط المدوّر والشَّكْل المستطيل معًا، يفسّر لنا ضبط مُصْحَف مخطوط في دار الكتب المصريّة، كتب عليه ـ بقلم ربّما كتب بعد كتب المُصْحَف[1] ـ أنّه بخطّ جعفر الصّادق (ت١٤٨ هـ)، وقد أرجعه «موريتز» في مجموعته إلى القرن الثّاني أو الثّالث، وأورد منه ستّ لوحات (٣١ ـ ٣٦)، ولعلّ هذا المُصْحَف كتب بعد زمن الخليل بن أحمد (ت ١٧٠ هـ)، اعتمادًا على طريقة الضّبط الّتي اتّبعت فيه، ولا تظهر اللّوحات الّتي نقلها «موريتز» حقيقة ألوان الحركات، ولكن بعد أن اطّلعت على أصل هذا المُصْحَف المحفوظ في دار الكتب المصريّة[2] ـ وهو يضمّ من القرآن حتّى آخر الكهف ـ عرفت سرّ هذه الكثرة في العلامات؛ إذ يبدو أنّ هذا المُصْحَف كتب أوّلًا على قراءة معيّنة، وضبط بالعلامات الّتي وضعها الخليل بنفس المداد الّذي استعمل في رسم الحروف ... [**ثمّ ذكر منهج الخليل في كيفيّة الشَّكْل للحروف و توضيح مذاهب أئمّة السّلف في نَقْط الحركات الثّلاث و غيرها، وإن شئت فراجع**] (٤٨٧ ـ ٥٣٥)

---

١ ـ انظر: ناجي زين الدّين، بدائع الخطّ العربيّ شكل: ٦٤٩ ص: ٣٤٩ وانظر: ص: ٤٩١ تسلسل: ٦٤٩.

٢ ـ برقم (١ مصاحف).

الفصل الحادي والعشرون

نصّ مير محمّديّ (معاصر) في «بحوث في تاريخ القرآن وعلومه»

إعجام القرآن ونَقْطه

اختلاف القراءات

إنّ منشأ اختلاف القُرّاء في قراءة الكتاب الكريم هو:

١ ـ توهّمهم جواز القراءة على سبعة أحرف، فمنهم من اختار القراءة على هذا الحرف، ومنهم اختار ذاك، فحدث الاختلاف بسبب ذلك، وهو نظير الاختلاف الواقع بين من جمعوا القرآن على عهد النّبيّ ﷺ.

فيقال مثلًا: إنّ قراءة ابن مسعود تخالف النّصّ المشهور في كثير من الآيات، وذلك لأنّه كان يبدّل كثيرًا من الكلمات بمرادفاتها، وكان ذلك غالبًا لغرض الإيضاح والإفهام[1]. فعن ابن قُتَيبة أنّ ابن مسعود كان يقرأ: «وتكون الجبال كالصّوف المنفوش»، بدل: ﴿كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ﴾[2]. وعلّل ذلك بأ نّ العهن هو الصّوف، هذا أوضح وآنس للإفهام[3].

٢ ـ إنّ المُصْحَف العُثمانيّ كان عاريًا من الإعراب والنَّقْط، ولذا كان ذلك منشأ للكثير من الالتباس والخطأ، سيّما لدى النّاس الّذين لم يدركوا النّبيّ ﷺ، أو أدركوه لكنّهم كانوا من غير العرب أو من العرب البعيدين عن العربيّة، أمّا العربيّ الأصيل المدرك لزمان النّبيّ ﷺ الحاضر في مجلسه السّامع منه، فلا يحتمل في حقّه الاشتباه والخطأ

---

١ ـ التّمهيد في علوم القرآن ١: ٢٥٦ ـ ٢٥٧.

٢ ـ القارعة /٥.

٣ ـ التّمهيد في علوم القرآن ١: ٢٥٦ ـ ٢٥٧.

إلّا فيما شذّ.

ولنا أن نقيس هؤلاء على أنفسنا في قراءتنا للجملات المعلومة لنا، مثل جملة: «صبّحكم الله بالخير» فإنّنا نقرؤها صحيحة، ولو لم تكن منقّطة.

وعدا عن أنّ هذا الاختلاف النّاشئ عن عدم النّقْط والشّكْل، لم يكن في صالح المسلمين، فإنّه أيضًا قد يؤدّي إلى التّغيير في المعاني، واشتباه المراد في كلامه تعالى. وكمثال على ذلك نذكر أنّه لو نظر شخص، لا معرفة له في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِى يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِ﴾ [1]، وهي بلا إعجام ولا إعراب، لاحتمل في كلمة: «بُشْرًا» احتمالات كثيرة، بعضها له معنًى، وبعضها لا معنًى له، ولو أسقط منها ما لا معنًى له، لبقي له أيضًا العديد منها تستلزم الأقوال الكثيرة المختلفة.

فمنها: أن يقرأها «نُشُرًا» بضمّ النّون والشّين معًا.

ومنها: أن يقرأها «نُشْرًا» بضمّ النّون وسكون الشّين.

ومنها: أن يقرأها «نَشْرًا» بفتح النّون وسكون الشّين.

ومنها: أن يقرأها «بُشْرًا» بضمّ الباء وسكون الشّين، كما في قراءة عاصم على ما قيل، وهو المطابق لضبط القرآن.

فلعلّ قسمًا كبيرًا من الاختلافات بين القُرّاء السّبعة كان مردّه إلى هذا، أي كان كثيرًا ما يحصل من ترجيح كلّ منهم أحد الوجوه واعتماده عليه. وهذا الاختلاف هو ما تكفّل أبو الأسود وتلميذاه برفعه والقضاء عليه، كما تكفّل عُثمان برفع الاختلاف النّاشئ عن تجويز قراءة القرآن على سبعة أحرف، فنعمّا فعلوه.

سبب إقدام عُثمان على ذلك

وقد ذكر في كتب الحديث والتّاريخ سبب ما أقدم عليه عُثمان وأبو الأسود على النّحو التّالي... [**ثمّ ذكر رواية حُذَيفة بن اليمان كما تقدّم عن البخاريّ ج ٣ من هذا الكتاب**].

---

١ ـ الأعراف /٥٧.

اختلاف جديد

ولكنّ المصاحف الّتي كتبت عن المُصْحَف الواحد المسمّى بالمُصْحَف العُثمانيّ، لمّا كانت خاليةً من الإعراب والنّقط والشَّكْل، مع التباس بعض الكلمات ببعض حسب الرّسوم الخطّيّة الّتي كانت شائعة آنذاك ككلمة: «ملك» و«مالك»، فقد ظهرت اختلافات جديدة في القراءة بين المسلمين، كانت أشدّ وأضرّ من السّابق، وهو الاختلاف الّذي تبلور في القُرّاء السّبعة أو الأزيد، حيث قد اشتهر عنهم أنّ كلّ واحد منهم كان يخطّئ الآخر ولا يجوّز الرّجوع إليه[1]. هذا بالإضافة إلى ما في بعض القراءات من الفساد كما سنرى.

أبو الأسود في مواجهة الموقف

وكان سبب الإقدام على إعراب القرآن ونَقْطه هو على ما هو المشهور أنّ أبا الأسود الدُّؤليّ سمع قارئًا يقرأ قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ ويجرّ اللّام في رسوله، فصار معناه أمرًا شنيعًا، فأفزع أبا الأسود وأخافه، فقال: عَزَّ وجه الله أن يبرأ من رسوله، فجَدّ جِدّه إلى أن يجعل علامات هادية إلى الصّواب، حتّى لا يتكرّر ما رآه وسمعه.

وقبل أن ندخل في تفصيل هذا الأمر لا بأس بالإشارة إلى المراد من قولنا: «إعجام الكتاب ونَقْطه أو شَكْله» فنقول: **[بعد ذكر منشأ اختلاف القُرّاء في قراءة الكتاب الكريم، كما سيجيء عنه في باب «اختلاف القراءات» ثمّ قال:]**

معنى النَّقْط والإعجام

جاء في كتب اللّغة مثل «أقرب الموارد» وغيره: أعجم الكتاب: خلاف أعربه، أعجم الكتاب: نقطه، ضدّ، والهمزة للسّلب، أي إزالة عجمته وإبهامه بوضع النّقط والحركات. نَقطَ الحرفَ نقطًا: أعجمه وجعل له نقطًا. شَكَلَ الكتابَ: قيّده

---

[1] ـ مصباح الفقيه للفقيه الهمدانيّ ـ كتاب الصّلاة ـ باب القراءة ص: ٢٧٤.

بعلامات الإعراب.

فالمستفاد ممّا ذكرنا أنّ الإعجام وهو سلب الإبهام أعمّ من أن يكون بالإعراب، أو بنَقْط الحروف المتشابهة، كالباء والتّاء؛ لإزالة اللَّبْس بينها. ويستفاد أيضًا أنّ النَّقْط خاصّ بإزالة الإبهام بواسطة النّقطة في الحروف المتشابهة، أمّا الشَّكْل فهو خاصّ بعلامات الإعراب كالضّمّة وأُختيها، وفي التّواريخ شواهد على ما ذكرنا.

أوّل من نقَط المُصْحَف

وقد اخْتُلِف في أوّل من نَقَط المُصْحَف وشَكَله، فالمشهور على أنّه أبو الأسود الدُّؤليّ، نصّ على ذلك جملة من المؤرّخين والمؤلّفين في التّراجم، وكشاهد على ذلك نذكر...

١ ـ قال ابن النّديم: «وقد اختلف النّاس في السّبب الّذي دعا أبا الأسود إلى ما رسمه من النّحو... [وذكر كما تقدّم عنه].

وذكر المرزبانيّ وجهًا آخر أيضًا: وهو أنّ أبا الأسود مرّ بكلاء البَصْرة، وإذا قارئ يقرأ: (أنّ الله بريء من المشركين ورسوله) وفي آخرين حتّى سمع رجلًا قال: سقطت عصاتي. فقال: لا يحلّ لي بعد هذا أن أترك النّاس، فجاء إلى زياد... إلخ كما في الفهرست...[1].

٢ ـ وقال السّيوطيّ: اختلف في نَقْط المُصْحَف وشَكْله... [وذكر كما تقدّم عنه].

٣ ـ وقال أبو هلال العسكريّ: أبو الأسود أوّل من نَقَط المُصْحَف[2].

٤ ـ أمّا الدّكتور جواد عليّ فيقول: أغلب روايات أهل الأخبار أنّ الخطّ العربيّ الأوّل لم يكن مشكّلًا، وأنّ الشَّكْل إنّما وجد في الإسلام، وكان موجده (أبو الأسود الدُّؤليّ)، فاستعمل النُّقَط بدل الحركات، ثمّ أبدل الخليل بن أحمد الفراهيديّ النَّقط

١ ـ نور القبس المختصر من المقتبس: ٤.

٢ ـ الأوائل ١: ١٣٠.

برموز أُخرى[١].

٥ ـ وقال الحَمَويّ: والأكثر على أنّه (أي أبو الأسـود) أوّل مـن وضـع العـربيّة ونَقْط المُصْحَف[٢].

٦ ـ ومثله ما في «الإصابة» في ترجمة أبي الأسود حرف الظّاء قسم ١ عن المبرّد، قال: أوّل من وضع العربيّة ونَقَط المصاحف أبو الأسود، وقد سئل أبو الأسود عمّن نهج له الطّريق، فقال: تلقّيته عن عليّ بن أبي طالب عليه السلام.

إلى غير ذلك ممّا هو مذكور في تراجمه في ثنايا العديد من الكـتب، فـمن أراد المزيد فليراجعها. إذن فشَكْل القرآن وإعرابه بواسطة النَّقْط كان من وضع أبـي الأسـود عليه الرّحمة.

وأمّا نَقْط الكتاب

بمعنى إزالة اللَّبْس الحاصل بين الحروف المتشابهة بواسطة النَّقْط، فهذا ممّا وضعه تلميذ أبي الأسود يحيى بن يَعْمَر، أو تلميذه الآخر نَصْر بن عاصم. ويدلّ على ذلك:

١ ـ ما ذكره الدّكتور جواد عليّ، حيث قال: الّذي عليه الجمهور؛ أنّ الإعجام كان من عمل نصر بن عاصم، فلمّا كَـثُر الخطأ في قراءة القرآن ـ بسبب عدم تمييزهم بـين الحروف المتشابهة، وتفشّي وباء الجهل بعدم التّمييز في القراءة بين المتشاكلة ـ فـزع الحجّاج إلى كُتّابه، وسألهم أن يضعوا لهذه الأحرف المتشابهة علامات تميّزها بعضها من بعض، فيقال: إنّ نَصْر بن عاصم قام بذلك، فوضع النَّقْط إفرادًا وأزواجًا.

ثمّ قال: إنّ نصر بن عاصم ويحيى بن يَعْمَر كانا ممّن أخذ العلم عن أبي الأسـود الدُّؤليّ؛ نقطا الإعجام بنفس المداد الّذي كان يكتب به الكلام، حتّى لا يـختلط بـنقط أُستاذهما أبي الأسود[٣].

---

١ ـ المفصّل في تاريخ العرب قبل الإسلام ٨: ١٩٠.

٢ ـ قاموس الرّجال للتُّستريّ عنه.

٣ ـ المفصّل في تاريخ العرب ٨: ١٨٧.

والمعروف أنّ أبا الأسود كان ينقط القرآن بلون غير لون الخطّ كما قال جرجي زيدان ... [وذكر كما تقدّم عن الشّيخ معرفة، ثمّ قال:]

وكذا قال الزُّرقانيّ الّذي ذكر: أنّ الحَجّاج أمر رجلين جليلين يعالجان هذا المشكل، هما: نصر بن عاصم اللَّيثيّ، ويحيى بن يَعْمَر العَدْوانيّ.

٢ ـ ما عن ابن خَلّكان قال: كان لابن سيرين مُصْحَف منقوط نقطه يحيى بن يَعْمَر [١].

٣ ـ ما ذكره البعض، حيث قال بعد نقله قصّة الحَجّاج ونَصْر: «فالظّاهر أنّ النُّقَط المذكورة هي من قبيل الإعجام لتمييز الحروف المتشابهة، ولكنّ نصرًا لم ينقط إلّا بضعة حروف ممّا يكثر» [٢].

٤ ـ حكى أبو أحمد العسكريّ ... [وذكر كما تقدّم عن الشّيخ معرفة، ثمّ قال:] إلى غير ذلك من النّصوص الكثيرة الّتي لا مجال لتتبّعها.

والنّتيجة: أنّ نَقْط القرآن بمعنى إزالة الالتباس بين الحروف المتشابهة، كان بلون المداد الّذي كان يكتب به الكلام، وأنّ ذلك ـ كما يقول الزُّرقانيّ ـ كان من هذين الشّخصين الجليلين اللّذين نجحا في هذه المحاولة، وأعجما المُصْحَف الشّريف لأوّل مرّة، ونقطا جميع الحروف المتشابهة، والتزما ألّا تزيد النَّقْط في أيّ حرف على ثلاث.

ما فعله الخليل بن أحمد

وأمّا تبديل النّقط الإعرابيّ بعلامات أُخرى ـ وهي الفتحة، والضّمّة، والكسرة ـ فهو من الخليل بن أحمد الفراهيديّ، ويشهد لما ذكرناه:

١ ـ ما في «المفصّل» من أنّ الخليل بن أحمد أبدل النُّقْط برموز أُخرى، هي الفتحة والكسرة والضّمّة ... وصرّح في موضع آخر بأنّ الشَّكْل الحاضر من وضع الخليل [٣].

---

١ ـ وفيات الأعيان ٦: ١٧٥.

٢ ـ تاريخ التّمدّن الإسلاميّ ٣: ٦٢.

٣ ـ المفصّل في تاريخ العرب ٨: ١٩٠.

٢ ـ ما في «الإتقان» الّذي قال: «فائدة: كان الشَّكل في المـصدر الأوّل نـقطًا، فالفتحة على أوّل الحرف... [وذكر كما تقدّم عنه].

٣ ـ ما ذكره الدّكتور راميار: من أنّ العلامات الإعرابيّة (الفتحة والكسرة والضّمّة) من آثار الخليل[1].

وكان ما فعله الخليل[2] هو المرحلة الثّالثة في تحسين الخطّ وتيسير قراءته، وإبعاد احتمالات الالتباس فيه، حيث وضع الحركات الثّلاث والهمزة والتّشديد وغير ذلك، ممّا أسهم في تيسير قراءة رسم القرآن الكريم، جزاه الله عن كتاب الله كلّ خير ورحمة.

وبعد ذلك أتت المرحلة الرّابعة من التّحسين والتّيسير؛ إذ بطول الزّمان وتـزايـد رغبة المسلمين في قراءة القرآن، وتحسينه وتيسيره، وضعوا علامات للـجزم، ولألف الوصل ولغيرها. ثمّ جاء الخطّاطون المَهرَة، فأضافوا إلى رسم القرآن رونقًا وجمالًا، ومن هؤلاء خالد بن الهِياج، المشهور بـ«جمال الخطّ»، والّذي خطّ كتابة المحراب في مسجد النّبيّ صلّى الله عليه وآله كما قيل.

وقد كنّا أشرنا في بعض مقالاتنا إلى أنّ المصاحف كانت تكتب بالخطّ الكوفيّ نحو قرنين من الزّمن، وأنّ ابن مُقْلة المتوفّى سنة ٣٢٨ ـ الّذي يضرب بحسن خطّه المـثل ـ كتب القرآن بالخطّ النَّسْخيّ الجميل، وزيّنه بالنّقط والإعراب، وساير الرّموز المعروفة في الخطّ القرآنيّ. واستمرّ الحال على ذلك إلى أن يسّر الله المطابع الّتي أدت دورًا هامًّا في تسهيل الخطّ والقراءة مع سائر الرّموز المطلوبة والإشارات المرغوبة.

(١٦٧ ـ ١٧٦)

---

١ ـ تاريخ قرآن (فارسيّ) ص: ١٥٤، في إعجام الكتاب ونقطه، نقلًا عن كتاب النَّقْط لأبي عمرو الدّانيّ ص: ١٣٣.

٢ ـ الخليل بن أحمد: أفضل النّاس في الأدب، وقوله حجّة فيه، وهو مخترع علم العروض، وفضله أشهر من أن يذكر، وكان إماميّ المذهب. راجع: الخلاصة للعلّامة الحلّيّ رحمه الله.

الفصل الثّاني والعشرون

نصّ الدّكتور حجّتيّ (معاصر) في «مختصر تاريخ القرآن الكريم»

إصلاح طريقة كتابة القرآن الكريم

لقد كانت المصاحف الّتي دوّنت في عهد عُثمان خاليةً من الشَّكْل والإعراب والإعجام، أي خاليةً من الحركات والضّوابط والنُّقَط، ولعلّ ما كتب من القرآن في عصر الوحي وبعد وفاة رسول الله ﷺ كان كذلك. وهذا يعود إلى أنّ الخطّ العربيّ كان آنذاك بسيطًا فاقدًا لهذه العلامات، وقد يكون سبب ترك الحركات والنُّقَط في القرآن جعل الكلمة القرآنيّة مَرَنة للقراءات المختلفة المرويّة بطُرُق صحيحة.

وكان المسلمون قبل تسرّب العُجْمة إلى لسان العرب ـ بعد اختلاطهم بالأقوام الأُخرى ـ يقرأون حسب ذوقهم العربيّ واستنادًا إلى ذاكرتهم من دون خطأ. واستمرّ النّاس يقرأون القرآن أكثر من أربعين عامًا ـ حسب رأي أبي أحمد العسكريّ (توفّي ٣٨٩هـ) ـ في المصاحف العُثمانيّة الخالية من الشَّكْل بالحركات والإعجام بالنَّقْط [١].

بداية عمليّة الشَّكل والإعجام

بعد اختلاط العرب بغيرهم تسرّبت العُجمة إلى اللّسان العربيّ، فاتّجهت الاهتمامات إلى إصلاح الخطّ القرآنيّ؛ كي يبقى مصونًا من الخطأ في القراءة. ونقل لنا التّاريخ: أوّل بداية لهذه العمليّة فيما أملاه أمير المؤمنين عليّ عليه السلام على أبي الأسود الدُّؤليّ (توفّي ٦٩هـ) من قواعد بسيطة في الآداب [٢]. وقُدّر لأبي الأسود هذا أن يكون المؤسّس

---

١ ـ وفيات الأعيان ١: ١٢٥.

٢ ـ راجع مقالنا «أز أبي الأسود تا سيبويه = من أبي الأسود حتّى سيبويه» مجموعة مقالات مؤتمر سيبويه

لنَقْط القرآن وشَكْله.

رُوي أنّ زياد بن أبيه والي البصرة طلب من أبي الأسود الدُّؤليّ أن يجعل للنّاس علامات يعرفون بها كتاب الله، قائلًا له: «إنّ هذه الحَمراء قد كثُرت وأفسدت من ألسنة العرب»[1] ... **[ثمّ ذكر إقدام أبـي الأسـود عـلى نَـقْط المُـصْحَف وشَكْـله، كـما تـقدّم عـن الدّانيّ، فقال:]**

أمّا الإعجام[2] ـ وهو وضع النَّقْط على الحروف ـ فرُوي أنّه تمّ في عصر خـلافة عبد الملك وبأمر الحَجّاج بن يوسف الثّقفيّ، وأوّل من نهض بهذه المهمّة يحيى بن يَعْمَر العَدْوانيّ، ونَصْر بن عاصم اللّيثيّ، وكلاهما إيرانيّ وتلميذي أبي الأسود.

وجدير بالذّكر أنّ النُّقَط الّتي استعملها أبو الأسود في شَكْل حـروف القـرآن لم يستعمل إلّا في كتابة المُصْحَف الكريم، وهذه النُّقَط تـحوّلت عـلى يـد (الخـليل) إلى الحَرَكات المعروفة اليوم.

الموقف من عمليّة الشَّكْل والإعجام

موقف النّاس من الشَّكْل والإعجام مرّ بثلاث مراحل: مرحلة كراهة هذا الأمر؛ كي لا يختلط القرآن بشيء غريب عنه، ورُوي أنّ الحسن البصريّ ومحمّد بن سيرين قـالا بكراهة النَّقْط في القرآن[3]. ولم يجز الإمام مالك النَّقْط في المصاحف، وإن أجـازه فـي المصاحف الخاصّة بالتّعليم[4].

ثمّ جاءت مرحلة التّجويز بعد أن لم ير في النَّقْط ضَيْر على القرآن... **[ثمّ ذكر قول**

← ١٩٧٤، جامعة شيراز: ١، ص٢٨ ـ ٦٧.

١ ـ البرهان ١: ٣٧٨، والحَمراء: هم غير العرب.

٢ ـ الحروف ذات النّقط هي المُعْجمة، وغير ذات النّقط هي المُهْملة.

٣ ـ المصاحف: ١٤١، ونحن نشكّ في رواية ابن أبي داود صاحب المصاحف في هذا الشّأن؛ لأنّ الحسن البصريّ شارك في نَقْط القرآن، وكان عند ابن سيرين مُصْحف مشكول ومنقوط.

٤ ـ الإتقان ١: ٢٩١.

الحليميّ، كما تقدّم عن السّيوطيّ، فقال:]

أمّا المرحلة الثّالثة فهي مرحلة استحباب نَقْط المُصْحَف، قال النّوويّ (توفّي ٦٧٦): نَقْط المُصْحَف وشَكْله مستحبّ؛ لأنّه صيانة له من اللّحن والتّحريف[1].

والمواقف الثّلاثة المذكورة تنطلق طبعًا من الحرص على حفظ النّصّ القرآنيّ من التّحريف، واختلافها يعود إلى اختلاف الظّروف الزّمانيّة واختلاف احتياجات النّاس في القراءة الصّحيحة.

وكتابة عناوين السُّوَر، ووضع الفواصل بين الآيات، وتقسيم القرآن إلى أجزاء وأحزاب وأرباع بإشارات خاصّة، من الأُمور الّتي كرهها العلماء أوّل الأمر ثمّ أباحوها[2].

وأمّا فيما يتعلّق بالخطّ فقد كان القرآن يكتب بالخطّ الكوفيّ حتّى أواخر القرن الرّابع الهجريّ، ثمّ استعمل خطّ النَّسْخ الجميل في كتابة القرآن منذ أوائل القرن الخامس الهجريّ. (١٦٩ ـ ١٧٢)

---

١ ـ الإتقان ١:٢٩١.

٢ ـ راجع المصاحف: ١٥٨ وما بعدها.

الفصل الثّالث والعشرون

نصّ الصّغير (معاصر) في «دراسات قرآنيّة»

شَكْل القرآن

نريد بشَكْل القرآن فيما يلي الإطار الخارجيّ للنّصّ القرآنيّ، وهذا الإطار عبارة عن رسمه وإعجامه ونَقْطه، وما صاحب ذلك من جهد وتطوير منذ الكَتْبة الأُولى للمُصْحَف.

وهذا كلّه شيء يختلف عن القرآن نصًّا متعبّدًا بتلاوته، فالقرآن ألفاظه ومعانيه، وتشريعه ومراميه، بسُوَره وآياته متواترة متكاملة، وشَكْله هو صورته المُصْحَفيّة الّتي تواضع عليها النّاس في الرّسم والإعراب والنَّقْط والإعجام؛ للدّلالة على ألفاظه في النّطق، وعلى هيئته وتركيبه في التّلفّظ، فهو تسجيل ثانويّ للوحي الأوّليّ، بما يؤدّي إلى صورة حقيقته المثلى حينما يتلى بالألسن معادًا كما أُنزل.

وارتباط هذه الظّاهرة الشّكليّة باللّفظ المُنْزَل على النّبيّ الكريم ﷺ وحيًا سماويًّا، لم تأخذ طابع الصّدفة أو صيغة العفويّة، وإنّما كان أمرًا إلهيًّا مقصودًا إليه، وجهدًا رساليًّا معنيًّا بالذّات؛ ليتضافر على حفظ القرآن الكريم ـ برًّا بوعده تعالى ـ عاملان:

الحفظ في الصُّدور، والرّسم في السُّطور، وهو كما يبدو من استعراض الرّوايات واستقراء الأحداث أمر مندوب إليه ومرغوب فيه، وقد كان تأسيس ذلك منذ عهد مبكّر، اقترن بأوّل نزول الوحي ـ كما سبقت الإشارة التّفصيليّة إليه ـ وأوشك على الكمال عند جمع النّاس على لغة قُريش في القراءة المُصْحَفيّة زمن عُثمان، وكتابة نصّ متكامل لهذا التّوحيد، في المُصْحَف الإمام المتداول إلى اليوم مرسومه، إلّا أنّ ذلك النّصّ ـ مضافًا إلى

تسويته بالخطّ الكوفيّ القديم ـ جاء مجرّدًا: «من النّقط والشّكل؛ ليحتمل ما صحّ نقله، وثبتت تلاوته عن النّبيّ ﷺ؛ إذ كان الاعتماد على الحفظ، لا مجرّد الخطّ»[١].

ورسم المُصْحَف ـ كما سنفصّل القول فيه بإذن الله تعالى ـ جاء مجرّدًا من كلّ علامات الشّكْل والنَّقْط والإعجام؛ لأنّهم كانوا يستحبّون تخليص القرآن من كلّ الزّوائد على الخطّ الكوفيّ، ولما أورده جملة من أهل العلم ـ من قول مشترك يحتمل عدّة معانٍ ـ أنّ السّلف كانوا يقولون: «جرّدوا القرآن ولا تخلطوه بشيء»[٢].

فلم تكتب ـ مضافًا إلى إهمال النَّقْط والإعراب ـ حتّى أسماء السُّوَر، ولم يدوّن عدد آياتها، ولا الإشارة إلى مكّيّها ومدنيّها.

وقد اختلفوا فيما تبيّن فيه القراءة من الشّكل، وكان اختلافهم مبنيًّا على قناعات خاصّة في أغلب الأحيان. فقد كره إبراهيم النّخعيّ الكوفيّ (ت: ٩٦ هـ) نَقْط المصاحف. وكره جملة الزّيادات التّوضيحيّة في المصاحف كلّ من: محمّد بن سيرين (ت: ١١٠ هـ) والحسن البصريّ (ت: ١١٠ هـ).

وكان ذلك منهم بعناية الحُفّاظ على الشّكل الأوّل للمُصْحَف، وقد يغلب على ظنّهم احتمال التّحريف لو أباحوا ذلك، وقد يكون ذلك بداعي المغالاة في تقديس الرّسم الأوّل، بينما أفتى النّوويّ باستحباب نَقْطه وشَكْله، صيانة له عن اللّحن والتّحريف[٣].

ومهما يكن من أمر، فقد كان الموقف السّلبيّ، من نَقْط المُصْحَف وشَكْله منهزماً، حينما عمد المسلمون إلى إعجام القرآن ونَقْطه بشكل منظّم، توافرت فيه النّيّات الصّادقة، وتعاقبته الأيدي الأمينة، ممّا أدّى بالأمر الواقع إلى تيسير تلاوة القرآن، وصيانته عن الالتباس، ومقاربتنا إلى نقطة الأمثل.

ويبدو أنّ الرّائد الأوّل لذلك هو أبو الأسود الدُّؤليّ (ت ٦٩ هـ)، حينما وجدناه قد

---

١ ـ القَسْطلانيّ، لطائف الإشارات ١: ٦٤.

٢ ـ ظ: أبو عُبَيد، غريب الحديث ٤: ٤٩، المحكم: ١٠، الإتقان ٤: ١٦٠.

٣ ـ ظ: لطائف الإشارات ١: ٣٣٢.

عالج بادئ ذي بدء مسألة ضبط العلامات الإعرابيّة في المُصْحَف، احترازًا من اللّـحن، وابتعادًا عن العُجْمة، ورعاية لسلامة النّصّ، فاستعمل لذلك ما يفرق فيه بين حالات الرّفع والنّصب والجرّ بالتّنوين وبدونه، وابتكر باجتهاد فطريّ مـنه طـريقته الخـاصّة الأُولى باستعمال النَّقط للحركات بصورة مميّزة عددًا وموضعًا ولونًا، كما سترى هذا من قـوله لكاتبه ... [**وذكر كما تقدّم عن الدّانيّ وغيره، ثمّ قال:**]

ومن خلال هذه الرّواية المستفيضة، يتّضح أنّ أبا الأسود قد خالف بين لون المداد المدوّن به المُصْحَف، وبين لونه لوضع هذه الحركات، وقد جعل هذه الحركات على شكل نقاط في مواضعها المعيّنة، وقد ظهر من ذلك ما يلي:

أ ـ نقطة فوق الحرف علامة للفتحة.

ب ـ نقطة تحت الحرف علامة للكسرة.

ج ـ نقطة في خلال أو بجانب الحرف علامة للضّمّة.

د ـ نقطتين على الحرف علامة للتّنوين.

وكان هذا العمل من أبي الأسود متميّزًا بقيمة فنّيّة، أمكن بوساطتها التّمييز بـين الحالات الإعرابيّة بنُقَط مختلفة المواضع بعد أن كانت هـملًا، وبـلون يـخالف الأصـل المدوّن به المُصْحَف زيادة في الضّبط والتّفريق. وفي دوافع أبي الأسود ومشجّعاته على هذا العمل الضّخم روايات وتوجيهات كالآتي:

١ ـ إنّ الإمام عليّ عليه السلام سمع قارئًا يقرأ: ﴿أَنَّ اللهَ بَرِىءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾[١] بكسر اللّام في «رسوله»، وهو كفر، فتقدّم إلى أبي الأسود «حتّى وضع للـنّاس أصـلًا ومثالًا وبابًا وقياسًا، بعد أن فتق له حاشيته، ومهّد له مهاده، وضرب له قواعده»[٢].

٢ ـ أنّ أبا الأسود نفسه قد سمع الآية المتقدّمة في جزئها بكسر اللّام من «رسوله»

---

١ ـ التّوبة /٣.

٢ ـ أبو حيّان التّوحيديّ، البصائر والذّخائر ١: ٢٦١.

فقال: لا يسعني إلّا أن أضع شيئًا أصلح به لحن هذا، أو كلامًا هذا معناه[١].

٣ ـ أنّ زياد بن أبيه طلب إليه أن يضع للنّاس علامات تضبط قراءتهم، فشكل أواخر الكلمات، وجعل الفتحة نقطة فوق الحرف، والكسرة نقطة تحته، والضّمّة نقطة إلى جانبه، وجعل علامة الحرف المنوّن نقطتين[٢]. وقيل: إنّ زيادًا أرسل إليه ثلاثين كاتبًا للقيام بهذه المهمّة[٣].

٤ ـ وقيل: إنّ أبا الأسود إنّما قام بهذا وبنَقْط القرآن ـ كما في رواية أُخرى ـ بأمر عبد الملك بن مروان[٤].

والملحظان الأخيران يؤكّدان استجابة أبي الأسود لهذا الأمر بسبب أمر رسميّ من سلاطين عصره، وهو ما لا يتّفق مع عُزلة أبي الأسود السّياسيّة، وعُزُوفه عن المناخ الرّسميّ، ولعلّ القَلْقَشنديّ يدفع عنه ذلك صراحة ويوضّحه، فيقول: «إنّ أوّل من نقط القرآن ووضع العربيّة أبو الأسود الدُّؤليّ من تلقين أمير المؤمنين عليّ كرّم الله وجهه»[٥].

والغريب الّذي لا يمتّ إلى أساس علميّ أن يستبعد كلّ ما تقدّم به أبو الأسود الدُّؤليّ مع تظاهر الرّوايات على صدقه أو على شهرته على الأقلّ، بعض الدّارسين المعاصرين، فمن يعدّ انفراد أبي الأسود في ذلك ليس منطقيًّا ولا معقولًا، ولا يقوم على أساس عقليّ، وكأنّه يستكثر ذلك عليه إن لم يستنكره، بينما يعتبر أنّ للحَجّاج عملًا عظيمًا لا سبيل إلى إنكاره في الإشراف على نَقْط القرآن[٦].

ولدى التّحقيق ـ كما سترى فيما بعد ـ فليس هناك مصدر واحد يوثق به ـ أو نقل ثابت ـ يؤرّخ هذه التّقوّلات. وليت شعري ما المانع العقليّ أو المنطقيّ الّذي يراه صُبحيّ

---

١ ـ البلويّ، ألف با، ١: ٢١٠.

٢ ـ الأنباريّ، نُزْهة الألباب في طبقات الأُدباء: ١٠ وما بعدها.

٣ ـ ظ: الزّنجانيّ، تاريخ القرآن: ٨٨.

٤ ـ ظ: الإتقان ٤: ١٦٠.

٥ ـ صبح الأعشى ٣: ١٥١.

٦ ـ ظ: مباحث في علوم القرآن: ٩٤.

الصّالح حائلًا عن قيام أبي الأسود بذلك؟ وأبو الأسود عالم موسوعيّ في كثير من فنون الأدب واللّغة والتّراث، وهو يعدّ تلميذ الإمام عليّ عليه السلام، ولم تشغله سياسة القـوم عـن النّهج العلميّ.

ولقد أكمل عمل أبي الأسود من بعده اثنان من تلامذته، هما يـحيى بـن يَـعْمَر العَدْوانيّ (ت: ٩٠هـ تقريبًا) ونَصْر بن عاصم اللّيثيّ (ت: ٨٩ هـ)، حيث وضعا النّقاط على الحروف أزواجًا وإفرادًا، وقد كان وضع النّقاط على الحروف حقيقيًّا لا على سبيل الاستعمال المجازيّ، وبذلك تميّزت صُوَر الحروف المتشابهة، وصار لكلّ حرف صورة تغاير صورة غيره من الحروف، طبقًا لما نجده متعارفًا في كتابتنا المتداولة اليوم[١] ... [ثمّ **ذكر منهج أتباع أبي الأسود في الشَّكْل، كما تقدّم عن الزّنجانيّ، فقال:**]

ويأبى التّاريخ إلّا أن يضيف للحَجّاج بن يوسف الثّقفيّ (ت: ٩٥هـ) أنّه أصلح من الرّسم العُثمانيّ في عدّة مواضع حدّدت بأنّها إحدى عشرة كلمة، فكانت بعد إصلاحه لها أوضح قراءة[٢].

ولا مانع من هذا تاريخيًّا، وهو جهد عاديّ؛ إذ ارتبط بـإصلاح إمـلائيّ لرسـم المُصْحَف، لا في نَقْطه وإعجامه كما تخيّل صُبحيّ الصّالح الّذي اعـتبر عـمل الحَـجّاج عظيمًا و مشكورًا، لا سبيل إلى إنكاره في الإشراف على نَقْط القرآن و هو أمـر مـوهوم كما رأيت.

وحينما ظهرت مشكلة اختلاط نَقْط الحركات الّني وضـعها أبـو الأسـود بـنَقْط الحروف المتشابهة الرّسم الّتي وضعها تلامذته كما أسلفنا، استطاع الخليل بـن أحـمد الفراهيديّ (ت: ١٧٠ هـ) أن يبتدع أشكال الحركات، فتميّزت حـينئذٍ الحـركات عـن الحروف، فقد جعل الحركات حروفًا صغيرة بدل النُّقَط، وابتكر لكلّ حركة ما يناسبها في

---

١ ـ ظ: أبو أحمد العسكريّ، شرح ما يقع فيه التّصحيف والتّحريف: ١٣، حمزة الأصبهانيّ، التّـنبيه عـلى حدوث التّصحيف: ٢٧.

٢ ـ ظ: المصاحف: ١١٧.

الشّكل من الحروف، فالضّمّة واو صغيرة فوق الحرف، والكسرة ياء مردفة تحت الحرف، والفتحة ألف مائلة فوق الحرف. وقد وفّق الخليل مضافًا لهذا إلى ابتكار علامات الهَمْز والتّشديد والرَّوْم والإشمام[1].

وحينما أباح المسلمون لأنفسهم ضبط النّصّ المُصْحَفيّ في النَّقْط والحركات وقواعد الهَمْز والتّشديد، أحدثوا النّقط عند آخر الآي، ثمّ الفواتح والخواتم، حتّى قال يحيى بن أبي كثير: «ما كانوا يعرفون شيئًا ممّا أحدث في المصاحف إلّا النّقاط الثّلاث على رؤوس الآي»[2].

وكان هذا العمل إيذانًا بمعرفة حدود الآية؛ إذ يفصل بينها وبين الآية الّتي تليها بمؤشّر نَقْطيّ، تطوّر فيما بعد إلى شكل دائريّ، يوضع داخله رقم الآية، وبذلك تمّ تأشير أعداد الآيات وضبطها في السّورة الواحدة.

وكان ذلك في الوقت نفسه مؤشّرًا إلى حركة تطويريّة في شَكل المُصْحَف، لا تتوقّف عند حدّ من حدود التّحسينات الشّكليّة الإيضاحيّة، بل تستقطبها جميعًا فيما يحقّق فائدة، أو يزيل لبسًا، فقد عمدوا بعد ذلك إلى كتابة الأخماس والأعشار، وهو أن يدوّنوا بعد كلّ خمس آيات أو عشر آيات رقمها وعددها، وكان قد كره ذلك جماعة من الأوائل على ما يدّعى، كابن مسعود ومجاهد والنَّخَعيّ والحليميّ[3]. ولكنّه لا يتعارض مع أيّ أصل دينيّ، بل هو أمر إحصائيّ لا غبار على عائديّته في التّدقيق.

وحينما أدخل ما سبق تفصيله على الرّسم العُثمانيّ، لم تقف حركة التّطوير عند هذا الحدّ تجاه الرّسم الأوّل، بل أُضيف إليه كلّ ما يتعلّق بأحكام السّجود القرآنيّ الواجب والمندوب، فوضعوا في الهوامش إشارات إلى مواضع السّجود، بحيث اتّضح كونه شيئًا والنّصّ القرآنيّ شيء آخر؛ لانفصاله عنه إلى الجوانب، شأنه في ذلك شأن تعيين

١ ـ ظ: البلويّ، ألف با ١: ٧٦، الإتقان ٤: ١٦٠.

٢ ـ الإتقان ٤: ١٦٠.

٣ ـ نفس المصدر.

الأحزاب والأرباع والأجزاء، وإشارات التّجويد في مغايرة رسمها في المدار، وإن كانت ضمن النّصّ، ممّا استحسنه البيهقيّ، فقال... **[وذكر كما تقدّم عن السّيوطيّ، ثمّ قال:]**

وقد جعلوا لما تقدّم بعض الضّوابط؛ لتمييز القرآن من القراءات، والنّصّ من الإضافات، ولجأوا إلى تنويع لون المداد لكلّ من الرّسم والشّكل والنّقط، كحلّ أوّليّ لرفع الالتباس، وإزالة الإيهام... **[ثمّ ذكر قول الدّانيّ في كراهية النَّقْط السّواد، كما تقدّم عنه، فقال:]**

وواضح في النّصّ وغيره من النّصوص الأُخرى، أنّ الرّسم المُصْحَفيّ للآيات كان يكتب بالمداد الأسود، لهذا استحبّوا أن تكون العلامات بالحُمرة، والهَمَزات بالصُّفرة، وليكون ذلك عرفًا شائعًا عند العامّة والخاصّة.

وهكذا جرى الضّبط والتّدقيق للشّكل في القرآن، فأُضيف له بعد رسمه في الخطّ الكوفيّ النّقط والحركات، والهمز والتّشديد، والتّخميس والتّعشير، والفصل بين الآيات وترقيمها، ثمّ تطوّر الأخير إلى دوائر صغيرة، وضع فيها رقم الآية بحسب تسلسلها من السّورة. ثمّ كتبت أسماء السُّوَر مع عدد آياتها في أوّل السّورة وقبل البَسْمَلَة متّخذة لذلك عنوانًا بالاسم، وإحصاءً بالآيات، ثمّ قسّم هذا النّصّ إلى ثلاثين جزءًا، وقسّم كلّ جزء إلى أربعة أحزاب، وكان ذلك بإشارات هامشيّة وأرقام وكتابات جانبيّة رسمت غير مختلطة بالنّصّ القرآنيّ الكريم، وإلى جانب هذا أُضيفت علامات التّجويد والوقف، ومواضع السّجود، وأمثال ذلك ممّا لم يكن معروفًا في عصر النّبيّ ﷺ والأئمّة عليهم السلام والصّحابة رضي الله عنهم، وهي زيادات قصد بها الإيضاح والكشف والبيان، ولم يخالف فيها الرّسم المُصْحَفيّ، فقد بقيت صُوَر الكلمات على هيئتها، وحافظت على أشكالها، كما وصفتها لنا كتب السّلف في الموضوع، وفي طليعتها كتاب «المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار» لأبي عمرو عُثمان بن سعيد الدّانيّ. (١٢٩ ـ ١٣٩)

الفصل الرّابع والعشرون

نصّ الحسينيّ الجلاليّ (معاصر) في «دراسة حول القرآن الكريم»

ضبط النّصّ القرآنيّ بالتّنقيط والإعجام والتّشكيل

ظلّ المُصْحَف الإمام بخطّه المدنيّ متداولًا بين المسلمين مع خلوّه من التّنقيط والتّشكيل، وقد تعاهده المسلمون بالقراءة متواترًا جيلًا بعد جيلٍ، ولم يحصل لهم التباس في قراءة المُصْحَف الإمام، وبعد فترة زمنيّة لا تقِلّ عن ١٨ عامًا بدأ الالتباس في قراءة نصّ المُصْحَف الإمام، لخلوّ النّصّ من الحرَكات والتّنقيط والتّشكيل.

ويعنى بالتّنقيط علامات الإعراب، فالنُّقَط الملوّنة علامة للرّفع والنّصب والجرّ، وقد انقرض استعمال هذا النّوع. ويعنى بالإعجام النُّقَط المستعملة لتمييز الأحرف الرّوادف، وهي: ب ت ث ـ ج ح خ ـ د ذ ـ ر ز ـ س ش ـ ص ض ـ ط ظ ـ ع غ. ويعنى بالتّشكيل العلامات المتطوّرة للإعراب بالضّمّة والفتحة والكسرة، على ما هو المعمول في عصرنا اليوم بزيادة علامة الشّدّة والإدغام والسّكون.

وبالتّأمّل في كلمة «ريب» من قوله: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[1] نجد أنّ الوجوه المحتملة للإعجام فيها ثلاثون: إثنان في الرّاء والزّاء، وخمسة في الباء والياء والتّاء والثّاء والنّون، وثلاثة في الباء والتّاء والثّاء. وقراءة الكلمة الخالية من العُجمة من دون تعلّم يوجب حيرة للقارئ... **[ثمّ ذكر قول ابن عطيّة، كما تقدّم عنه فقال:]**

وعليه يمكن تحديد التّطوّر الزّمنيّ للتّنقيط والإعجام والتّشكيل بتواريخ حياة مخترعيها وتواريخ وفياتهم كتحديد تقريبيّ.

---

١ ـ البقرة /٢.

التّنقيط في حدود عام ٥٣ هـ

تشير المصادر إلى أنّ أوّل من نَقَط المُصْحَف هو أبو الأسود الدُّؤليّ (ت ٩٥ هـ)، استخدم النُّقَط الملوّنة للدّلالة على إعراب الكلمة من الضّمّ والنّصب والجرّ، وهذا يعني أنّ الافتقار إلى الإعراب ظهر قبل الافتقار إلى تنقيط الحروف الرّوادف، مع أنّ الاعتبار يقتضي العكس... **[ثمّ ذكر قول ابن النّديم، كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]**

وزياد هذا هو الأمير المعروف بزياد بن أبيه المتوفّى سنة ٥٣ هـ، وهو (زياد بن سميّة، ويقال: زياد بن عبيد الله أيضًا، فلمّا استلحقه معاوية وزعم أنّه أخوه، قيل: زياد ابن أبي سفيان). وممّا قال ابن حجر في ترجمته: «لا يعرف له صحبة مع أنّه ولد عام الهجرة، وكان قويّ المعرفة، جيّد السّياسة، وافر العقل، وكان من شيعة عليّ عليه السلام، وولّاه إمرة القدس، فلمّا استلحقه معاوية صار أشدّ النّاس على آل عليّ وشيعته، وهو الّذي سعى في قتل حُجْر بن عديّ ومن معه، وكانت وفاته سنة ثلاث وخمسين»[1].

وعليه يكون التّنقيط من أبي الأسود الدُّؤليّ خلال فترة حكم الأمير هذا، وعلى أغلب الظّنّ في الفترة الّتي كان مواليًا لعليّ، حيث إنّ أبا الأسود كان متشيّعًا لعليّ، وعلى كلّ حال لا يتجاوز ذلك عام ٥٣ هـ، وضعه في البصرة، حيث كان أبو الأسود الدُّؤليّ يعيش فيها، وكان زياد حاكمًا عليها.

وروى الدّانيّ رواية أوسع في ذلك قال: «اختلف الرُّواة لدينا في من ابتدأ بنَقْط المصاحف من التّابعين... **[وذكر كما تقدّم عنه نحوه الرّقم ٤، ٥، ٦، ثمّ قال:]**

وهذا يعني أنّه لم يكن لبس على قراءة القرآن من جهة الحروف الرّوادف، وأنّ الحاجة إلى تمييز الإعراب كانت أسبق من غيرها من العلامات المستعملة في القرآن... **[ثمّ ذكر إقدام أبي الأسود في نَقْط المُصحَف وقول الجاحظ في وضع الأعشار وقول الزُّبَيْديّ كما تقدّم عن ابن عطيّة، ثمّ قال:]**

---

١ ـ لسان الميزان ٢: ٤٩٣.

وممّا ذكر الذّهبيّ (ت٧٤٧هـ) في تراجم يحيى بن يَعْمَر العَدْوانيّ (ت ٩٠ هـ) أبو سلمان البصريّ، أخذ القراءة عرضًا على أبي الأسود الدُّؤليّ .. روى عن أبي ذَرّ وعمّار بن ياسر، وولّي القضاء، وهو أوّل من نَقَط المُصْحَف، وكان فصيحًا مفوّهًا عالمًا، أخذ العربيّة عن أبي الأسود، ثمّ إنّ قتيبة عزله لما بلغه عنه شرب المنصف[1].

الإعجام بحدود عام ٩٥هـ

ويعنى بالإعجام العلامات المستخدمة في التّمييز بين الحروف الرّوادف كالباء والتّاء والثّاء وما شابه، فقد ذكر بعض المؤرّخين أنّ ذلك حصل في إمارة الحَجّاج بن يوسف الثّقفيّ (ت ٩٥ هـ)، وكان حاكمًا سياسيًّا شديد البطش.

قال العَسْقلانيّ (ت ٨٥٢هـ): الحَجّاج بن يوسف بن أبي عقيل الثّقفيّ، الأمير المشهور، الظّالم المبير، وقع ذكره وكلامه في الصّحيحين وغيرهما، وليس بأهل بأن يروى عنه، ولّي إمرة العراق عشرين سنة، ومات سنة خمس وتسعين[2]... [ثمّ ذكر قول أبي أحمد العسكريّ، كما تقدّم عن الدّكتور شاهين].

التّشكيل حدود عام ١٧٠هـ

ويعنى بالتّشكيل استخدام الحركات الثّلاث: الضّمّة والفتحة والكسرة؛ للدّلالة على إعراب الكلمة بدل استخدام النُّقَط الّتي كان أبو الأسود الدُّؤليّ يستخدمها، والتّشكيل هذا يستعمل حتّى عصرنا الحاضر مع توسّع، وأوّل من اخترعه هو الخليل الفراهيديّ (ت ١٧٠ هـ)، وعدّ ابن النّديم (ت ٣٨٠هـ) كتابه أوّل الكتب المؤلّفة في النَّقْط والتّشكيل للقرآن[3].

قال الصّدر (ت ١٣٥٤ هـ): الخليل بن أحمد هو الحِبْر العلّامة حجّة الأدب،

---

١ ـ معرفة القُرّاء ١: ٦٨.

٢ ـ تقريب التّقريب ١: ١٥٤.

٣ ـ الفهرست: ٥٥.

و ترجمة لسان العرب المولى أبو الصّفا، الإمام الأوحد الخليل بن أحمد، حتّى صار يعرف بالعَروضيّ، قال ابن قُتَيبة، الخليل بن أحمد هو صاحب العَروض، وهـو مـنسوب إلى اليَحْمد من الأزد من فخذ يقال لهم: الفراهيد، وقال أبو الفرج محمّد بن إسحاق النّديم في «الفهرست» عند ذكره: وهو أوّل من استخرج العَروض، وحصّن به أشعار العرب، قال: وكان من الزُّهّاد في الدّنيا، المنقطعين إلى العلم، وكان شاعرًا مقلًّا، وتُوُفّي الخليل بالبَصْرة سنة سبعين ومائة وعمره أربع وستّون سنة[1]... [**ثمّ ذكر دَوْر الخليل فيالنَّقْط والشَّكْل نقلًا عن السّيوطيّ، كما تقدّم عنه فقال:**] وجاء في الدُّرّ والمرجان: «أوّل مـن وضـع الهـمزة والتّشديد والرَّوْم والإشمام الخليل»[2]. (١٤٤ ـ ١٤٨)

---

١ ـ تأسيس الشّيعة: ١٧٨.

٢ ـ الدّرّ والمرجان ١: ١٤.

الأعلام والمصادر

التّعريف بمن أُضيف في هذا الجزء من الأعلام المؤلّفين

ـ أ ـ

ابن الجَزَريّ (٧٥١ ـ ٨٣٣)

هوالحافظ أبوالخير محمّد بن محمّد بن محمّد بن الجَزَريّ،وُلد بدمشق و رحل بعد عام ٧٦٩ إلى مصرثلاث، و قرأ علم القراءات و الحديث و الفقه و الأُصول و المعاني و البيان على كثير من شيوخها، و منهم أبوالفداء ابن كثير، و وُلّي قضاء الشّام عام ٧٩٣ هـ، ثمّ رحل إلى هراة و يزد و أصبهان، ثمّ سافر إلى شيراز مرّتين و تُوفّي فيها. و له كتب كثيرة، أكثرها في القراءات، منها: « النّشر في القراءات العشر» [٢ ج ، ط : دار الفكر للطّباعة و النّشر] و « تحبير التّيسير في قراءات الأئمّة العَشَرة » [النّاشر: دار الوعى بحلب ١٣٩٢ ق].

ابن خَلْدون (٧٣٢ ـ ٨٠٨)

هو العلّامة عبدالرّحمان بن محمّد الإشبيليّ ،الفيلسوف المؤرّخ، العالم الاجتماعيّ البحّاثة ، أصله من «إشبيليّة » بالأندَلُس ، وُلِد بتونس و نشأ فيها، و بعد قضاء سنوات هناك سافر إلى الأندَلُس ، ثمّ عاد إلى القاهرة، و خصّص فيها كثيرًامن وقته للكتابة و إلقائه دروسًا في الجامع الأزهر ، له تأليفات كثيرة ، منها : « المقدّمة » [ط : مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ـ لبنان].

ابن فارِس (٣٢٩ ـ ٣٩٥) هو أبوالحسن أحمد بن فارِس بن زكريّا القزوينيّ الرّازيّ، كان من أئمّة اللّغة و الأدب، أصله من قزوين، أقام مدّةً في همذان، ثمّ انتقل إلى الرّيّ فتُوفّي فيها، و له كتب كثيرة، منها: «الصاحبيّ في فقه اللّغة» [ط : مؤسّسة بَدْران للطّباعة و النّشر، بيروت ـ لبنان ١٣٨٢ق].

ابن قُتَيبة (٢١٣ ـ ٢٧٦) هو أبومحمّد عبدالله بن مسلم بن قُتَيبة الدّينوريّ، من أئمّة الأدب، وُلد ببغداد و سكن الكوفة، ثمّ وُلّي قضاء الدّينور ـ بكُردستان إيران ـ مدّة، ولذلك نُسِب إليها، و تُوفّي ببغداد، و له كتب كثيرة، منها: « تأويل مشكل القرآن » [ط : المكتبة العلميّة، الطّبعة الثّالثة ١٤٠١ ق].

ـ ب ـ

البَنّا (... ـ ١١١٧) هو أحمد بن محمّد بن أحمد المشهور بـ «البنّا» وُلِد و نشأ في دِمياط بمصر، ثمّ رحل إلى القاهرة، ثمّ سافر إلى الحجاز طلبًا للعلم و الحديث، ثمّ رجع إلى دِمياط فاشتغل بالتّصنيف والتّدريس، و في آخر حياته انقطع للعبادة والتّصوّف على طريقة النّقشبنديّة، ثمّ رجع إلى مكّة، وتُوفّي في المدينة و دُفِن فيها. وله كتب، منها: « إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر » [ط :مكتبة الكلّيّات الأزهريّة ،القاهرة ١٤٠٧ق].

ـ د ـ

الدّانيّ (٣٧١ ـ ٤٤٤) هو أبوعمرو عُثمان بن سعيد بن عمر المعروف بالدّانيّ، من حُفّاظ الحديث، ومن الأئمّة في علم القرآن ورواياته و تفسيره، وكان من موالي بني أُميّة أصله من «دانية» بالأندَلُس، و نشأ فيها، ثمّ سافر إلى القاهرة، ثمّ انصرف إلى المغرب و عاد إلى «دانية» و تُوفّي فيها. وله كتب كثيرة، منها : « المحكم في نَقْط

المصاحف » [ط : دار الفكر للطّباعة و النّشر بدِمَشق ١٤٠٧ ق] و « المُقنع في رسم مصاحف الأمصار » [ن : مكتبة الكلّيّات الأزهريّة].

- ز -

الزُّحيليّ (معاصر)
هو الدّكتور الأُستاذ وهبة الزّحيليّ ، وُلِد في بلدة دير عطيّة من نواحي دِمَشق، عام ١٣٥١ق ، تابع تحصيله العلميّ في كلّيّة الشّريعة بالأزهر ، ثمّ عُيِّن مدرّسًا، ثمّ أُستاذاً بجامعة دِمَشق عام ١٣٨٣ و ١٣٩٥ق . وله كتب كثيرة ، منها: «التّفسير المنير في العقيدة و الشّريعة» [١٧ ج ، دارالفكر، دِمَشق ١٤٢٤ ق].

- س -

سالم مُكرِم (معاصر)
هو الدّكتور عبد العال أحمد سالم مُكرِم، أُستاذ قسم اللّغة العربيّة و آدابها بجامعة الكويت و ساهم مع الدّكتور أحمد مختار عمر في تأليف كتاب « معجم القراءات القرآنيّة » [٦ ج ، ط : أمير ن: أُسوة التّابعة لمنظّمة الأوقاف إيران ١٤١٢ ق].

- ش -

الشّاطبيّ (٥٣٨ ـ ٥٩٠)
هو أبومحمّد القاسم بن فِيُّره بن خلف بن أحمد الرّعينيّ الشّاطبيّ ، و كان إمام القُرّاء و عالمًا بالحديث و التّفسير و اللّغة ، و كان ضريرًا ، وُلِد بـ« شاطبة » في الأندَلُس و تُوفّي بمصر ، وله كتب كثيرة ، منها : « حِرز الأماني» قصيدة في القراءات تُعرف بالشّاطبيّة، إلاّ أنّنا نقلنا قوله عن كتاب : « إتحاف البررة بالمتون العشرة» للشّيخ عليّ محمّد الضّبّاع [ط : مكتبة و مطبعة مصطفى الحلبيّ و أولاده بمصر ١٣٥٤ هـ].

ـ ق ـ

قُدّوريّ الحَمَد (١٣٧٠ ـ ...) هو الأُستاذ الدّكتور غانم قُدّوريّ الحَمَد ، وُلِد في مدينة « تِكريت » بالعراق و كان مدرّسًا بكلّيّة الشّريعة بجامعة بغداد ، ثمّ انتقل إلى جامعة تِكريت عام ١٤٠٨ هـ و لا زال أُستاذاً فيها، و له تأليفات ، منها : « رسم المُصْحَف دراسةٌ لغويّةٌ تاريخيّةٌ » [ط : مؤسّسة المطبوعات العربيّة لبنان ١٤٠٢ ق].

ـ م ـ

مختار عمر (... ـ ١٤٢٤) هو الدّكتور أحمد مختار عمر ، وُلِد بالقاهرة عام ١٣٥٢ ق ، نال شهادة الدّكتوراه من جامعة كمبريج ببريطانيا، و كان أُستاذاً بكلّيّة الآداب بجامعة الكويت و بكلّيّة دارالعلوم بجامعة القاهرة، و تُوفّي عام ١٣٥٢ق ، وله كتب منها:« معجم القراءات القرآنيّة» ساهم الدّكتور سالم مُكرِم في تأليفه [٦ ج ،ط :أمير، ن: أُسوة التّابعة لمنظّمة الأوقاف ، إيران ١٤١٢ ق].

ـ ن ـ

النّائطيّ (... ـ ١٢٣٨) هو محمّد غوث بن ناصر الدّين محمّد بن نظام الدّين أحمد النّائطيّ الأركانيّ ،له «نثرالمرجان في رسم نظم القرآن» [٧ ج، ط:المدرسةالعالية النّظاميّة العثمانيّة، حيدرآباد ١٣٣٢ ق].

النّازليّ (... ـ ١٣٠١) هو محمّد بن عليّ إبراهيم النّازليّ ، متصوّف من علماء «آيدين» بتركيا ، تُوفّي في مكّة ، وله كتب كثيرة ، منها : «خزينة الأسرار و جليلة الأذكار » [ط: المكتبة العصريّة للطّباعة و النّشر بمصر].

فهرس الموضوعات

الباب الرّابع

مصاحف الصّحابة و أوصافهم

مصاحف التّابعين

عناوين متفرّقة

الباب الخامس
رسم القرآن

الخطّ و الكتابة عند العرب

النّبيّ الأُمّيّ

الإسلام و الخطّ و الكتابة

رسم القرآن و طريق كتابته

رسم الخطّ للمُصْحَف العُثْمانيّ

الباب السّادس
نَقْط القرآن و شَكْله